

636
SIA

کتب خانہ آصفیہ سرکار خانہ پیر آباد دکن	15 14
سیر داغہ	۲۴۴
تاریخ داغہ از فروردی زستان لغایت آبان ۱۳۲۷	
نام کتاب	تاریخ پیر آباد (ریح)
فن کتاب	۲۸۵
نمبر کتاب و فن مذکور	۱۳۲۷

« فهرسة الجزء الاول من الفتاوى الاتقروية »

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٩٤	في العدة	٤	كتاب الطهارة
٩٨	في الحضنة	٥	كتاب الصلاة
١٠٣	في النفقة	٨	باب المسافر
١١٣	في اجبار الامة على الارضاع	٩	باب الجنائز
١١٦	كتاب العتاق	٩	كتاب الزكاة
١١٦	الاول في اللفظ الذي يقع به العتق	١٤	كتاب الصوم
١١٧	الثاني في التعليق	١٦	كتاب الحج
١١٨	الثالث في العتق بدعوى القسب	١٧	كتاب السير
١١٩	الرابع في عتق البعض	١٧	الاول في الاسارى وما يملك
١٢١	الخامس في عتق المريض والورثة		بالاستيلاء وما لا يملك
١٢١	السادس في التدبير	٢١	الثاني فيما يماثل به أهل الذمة
١٢٣	السابع في الاستيلاء	٢٤	الثالث في المرتقة وما يكون كفرا
١٢٧	كتاب المكاتب		عن المسلم وما يصير الكافر به مسلما
١٣٠	كتاب الولاء	٢٩	كتاب الكراهية والاستصانة
١٣١	كتاب الايمان	٣٣	كتاب النكاح
١٣١	الاول فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا	٣٥	الثاني في الوكالة في النكاح وفي
			نكاح الفضولي
١٣٣	الثاني في بيان نية الخالف	٦٦	كتاب الرضاع
	والمستطاف	٧٠	كتاب الطلاق
١٣٤	الثالث في حنت الخالف بالمباشرة	٧٠	الاول ما يقع به الطلاق وما لا يقع
	والتوكيل وفي اليقين المؤقتة	٧٦	الثاني في التوكيل بالطلاق
١٣٥	نوع في اليقين المؤقتة	٧٧	في التفويض
١٣٧	الرابع في الخلف بالانكاح	٧٩	في التعليق
	والطلاق والعتاق والبيع	٨٣	في الاستثناء
	والشراء وسائر عقود المعاملات	٨٥	في طلاق السكران والمجنون
	والحقوق والطاعات والمعاصي		وأحكام السكران
١٣٩	الخامس في اليقين بالسكك	٨٦	في طلاق المريض
	والدخل والخروج والذهب	٨٧	في الرجعة
	والاذن	٨٧	في الايلاء والطهارة
١٤٦	السادس في اليقين في الكلام	٨٨	في التلح
	والذوق والاكل والشرب واللبس	٩٤	في العتق

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٩١	في القسامة	١٤٨	والضرب والشتم واللعب
١٩٧	كتاب المعاقل	١٤٩	السابع في الذر والكفارة
١٩٧	كتاب الاتقي	١٤٩	كتاب الحدود
١٩٩	كتاب المفقود	١٤٩	الاول في شرائط الاحسان وفي
٢٠٠	كتاب اللقيط		الوطء الذي يوجب الحد والذي
٢٠٠	كتاب اللقطة		لا يوجب وفي شهادة الزنا
٢٠٢	كتاب الوقف	١٥٣	الثاني في حد القذف وحد
٢٠٢	الاول في بيان ما يجوز ومن		الشرب
	الاوقاف وما لا يجوز وما يدخل	١٥٦	الثالث في التعزير
	تبعه وما لا يدخل وفي وقف المنقول	١٥٩	كتاب السرقة
	والمنازع وفيمن يقترب أرض في يده أنها	١٦٣	باب قطع الطريق
	وقف	١٦٤	كتاب الجنائيات
٢٠٧	الثاني في الدعوى والشهادة	١٦٤	الاول فيما يجب فيه القصاص
	في الوقف وفي بيان حكم الاوقاف		والدية وحكومة العدل
	المتقدمة وخمين ثبت القرابة	١٧١	الثاني في الشهادة على الجنابة
٢١٠	الثالث في الموقوف على الاولاد		والاقرار بها وفي اختلاف القاتل
٢١٢	الرابع في الوقف على القرابات		وولي القاتل في العمد والخطا وفي
	وعلى أمتها الاولاد وعلى الاهل		اشهاد الجروح
	والعيال وعلى الفقراء والموالي	١٧٣	الثالث فيمن يستوفي القصاص
٢١٦	الخامس في الولاية في الوقف		وفيمن يستحق الدية
٢١٨	السادس في شرط الزيادة	١٧٤	الرابع في العفو وسقوط القود
	والنقصان وفي استبدال الوقف		وقبما يتقلب القصاص فيه مالا
	وفي شراء المتولي بقوله الموقوف	١٧٦	الخامس في الجنابة بالخفسر
	داراً أو مستغلاً		والقتيب وفي ضمان المداوى
٢٢١	السابع في عمارة الوقف وفي البناء	١٧٨	السادس فيمن وأى رجل لا يزوج مع
	والغرس فيه وفي صرف احد		امرأته فقتله وفي قتل الخناق
	الوقفين على الاتخرو وفي بيع البناء		والساحر والزنديق
	المهدوم وفي الاستدانة على الوقف	١٨٠	السابع في جنائيات الصبيان
٢٢٦	الثامن في تصرفات المتسولي		والمجانين وعلمهم وفي اطلاق الجنين
	وضماته وفيما يقبل قوله وفيما	١٨٣	الثامن في جنابة الرقيق وعليه
	لا يقبل وفيمن يستحق الوطء فبسته	١٨٥	التاسع في جنائيات الدواب وعليها
	ومن لا يستحقها وفيه مسئلة		وفيه بعض مسائل الاصطدام

محمدة	محمدة
٢١٥ الفصل الاول في الفاظها وما يكون كفالة وما لا يكون	التي اية من الوظائف
٢١٨ الفصل الثاني فيما يصح منه الكفالة وما لا يصح وما يصح من الكفالة وما لا	٢٣٢ التاسع في الاجارة في الوقت وفي قسمة الوقت
٢٢٢ الثالث فيما يكفل منه وما لا يكفل	٢٣٦ العاشر في وقف المريض والوقت المضاف الى ما بعد الموت
٢٢٣ الرابع في تعليق الكفالة بالشرط	٢٣٨ الحادي عشر في وقف الذي
٢٢٤ الخامس في التسليم والمطالبة به وبالمال	٢٣٩ مسائل شتى من الوقت
٢٢٥ السادس فيما تقع به البراءة عن المال وما لا	٢٤٠ كتاب البيوع
٢٢٦ السابع في الدعوى في الكفالة	٢٤٠ الاول فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل
٢٢٧ الثامن في الرجوع الى الكفول عنه	٢٥٢ فصل فيما يملق بالقبض وحبس المبيع
٢٢٨ مسائل شتى	٢٥٦ فصل في هلاك المبيع والغن
٢٣٠ كتاب الحوالة	٢٥٨ فصل في الغبن والحباية وما لا يتغابن فيه
٢٣٤ كتاب القضاء	٢٥٩ مسائل شتى
٢٤٠ فصل في القضاء للقاتل وعليه والتصرف في أمواله وأموال المقتود والمديون	٢٦٢ باب الطيارات
٢٤٥ فصل في الفرق بين الثبوت والحكم	٢٦٢ فصل في خيار الشرط
٢٤٦ فصل في الحبس والملازمة والحيلولة	٢٦٥ فصل في خيار الرؤية
٢٥٠ نوع في الحيلولة	٢٦٦ فصل في خيار العيب
٢٥١ فصل في اجرة المنخص والسجبان والصكك وغيرها	٢٨٣ باب البيع الفاسد
٢٥٢ كتاب القاضي الى القاضي	٢٨٦ نوع آخر
٢٦٠ مسائل شتى وفيها مسائل الحيطان	٢٩٢ فصل في بيع التلينة
٢٦٤ مسائل الحيطان	٢٩٣ في بيع الوفاء
٢٦٧ كتاب الشهادات وفيها فصول الاول في تحمل الشهادة وكيفية	٢٩٥ في الافالة
	٢٩٨ في بيع الاب والوصى مال الصغير والشراة
	٣٠١ في السلم
	٣٠٢ كتاب الصرف
	٣٠٧ كتاب المدائنات
	٣١٥ كتاب الكفالة وفيها فصول

صحيحة	صحيحة
٣٩٢ السابع في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم	أدائها وفيما لا بد منه في الشهادة
٣٩٤ الثامن في الاختلاف بين الدعوى والشهادة واختلاف الشاهدين	٣٧٠ الثاني فيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل وفيه أنواع
٤٠٧ التاسع في التعدد والشهادة على الحدود	٣٧٠ نوع فيمن لا تقبل شهادته لمعنى في الشاهد
٤١٠ العاشر في الجرح والتعديل	٣٧٩ نوع فيمن لا تقبل شهادته لمعنى في المشهود له باعتباره واصله بينه وبين الشاهد
٤١٣ الحادي عشر في الشهادة على الارث والتسبب	٣٨٤ نوع فيما تقبل الشهادة فيه بلا دعوى
٤١٦ الثاني عشر في الشهادة على الشهادة	٣٨٤ نوع في شهادة اذا بطل بعضها بطل كلها
٤١٨ الثالث عشر في الرجوع عن الشهادة	٣٨٥ الثالث في الشهادة على فعل نفسه وما يتصل به
٤٢٠ الرابع عشر في المتفرقات	٣٨٦ الرابع في الشهادة على النفي
٤٢٠ في ترجيح البيينة	٣٨٧ الخامس في شهادة النساء والشهادة عليهن وأولها
٤٢٨ في القول لمن	٣٩٠ السادس في الشهادة بالتسامع
٤٤٢ في المسائل التي تقبل فيها بيينة الخصمين	

هـ _____ ذ

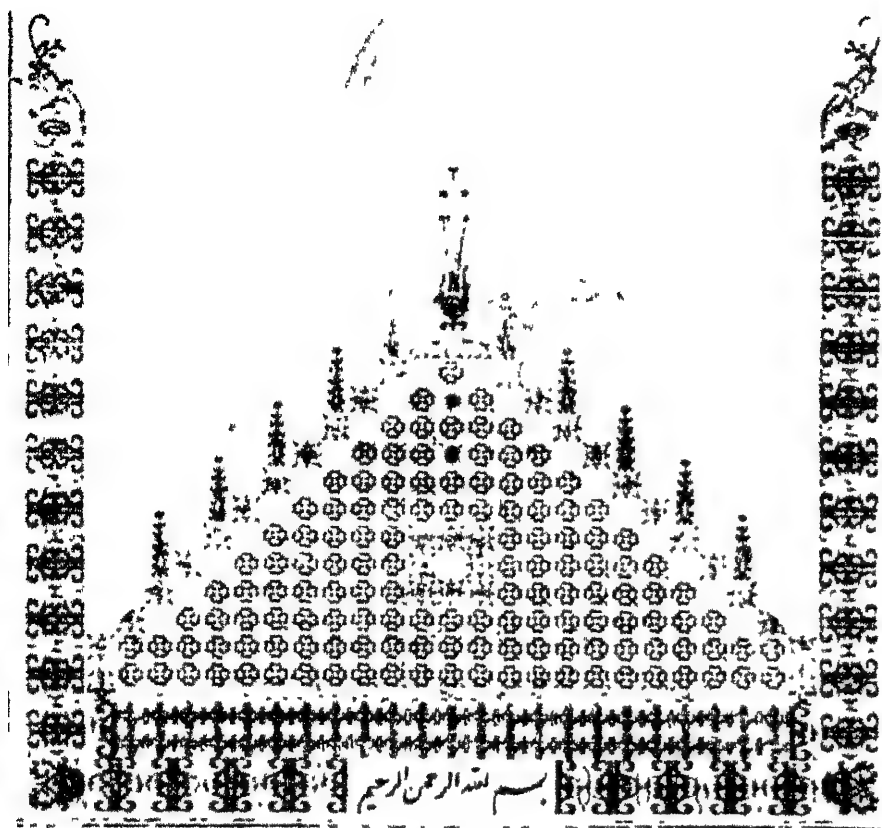
الجزء الأول من كتاب الفتاوى
الانقروية في مذهب الامام أبي
حنيفة النعمان عليه من
فيه معاني الرحمة
والرضوان
آمين

قوله كتاب الطهارة في اللغة عبارة
عن الجمع يقال كذبت البغال أي جمعتها
وفي الاصطلاح عبارة عن مسائل
نقطة والحال أنه يكون مسئلة
في أبواب ولا يشك في كتاب القبط والقط
لأن فيه ما هو أبواب المطولات وقيل الكتاب
عند المتقدمين بحسب الاصطلاح عبارة
عن مسائل الفقه سواء كان أشقل
الابواب أو لم يشقل أي فلا يشك
في كتاب القبط والقط

الطهارة هي النظافة لغة والتطهير
الاعضاء شرعا وخلافها الحدث (نهاية)
قد تم الطهارة لأنها شرط الصلاة ثم
اختصت الطهارة بالبداهة من بين سائر
الشروط لأنها أهم من غيرها لأنها لا تنقطع
بعدم من الاعذار (نهاية)

اعلم أن الشروعات ثلاثة عبادات
ومعاملات وعقوبات والعبادات خمسة
الصلاة والزكاة والصوم والحج
والجهاد والمعاملات خمسة المعاشات
المالية والمناسكات والخصامات
والامانات (هكذا عدها في الأصل أربعة)
ولم يذكر الخسائر فليراجع اه (معجمه)
والعقوبات خمسة النقصان وخذ الزنا
وخذ السرقة وخذ الشرب وخذ
الغذف وقدم العبادات على المعاملات
لإجماع السلف والخلف على تقديم ذلك
كما في تقديم الصلاة على سائر العبادات
وتقديم الطهارة على سائر الشروط المرتبة
(نوفيق)

وحكى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله
عنهم أنهم سألوا الرسول صلى الله عليه وسلم
(مختارات النوازل في المياه)



(كتاب الطهارة)

ويتوخماء السماء والمراد بماء المطر والنسب وانعدي والنج والبرد إذا كان
متقاطرا وعن أبي يوسف يجوز أن لم يكن متقاطرا والصحيح قولهما من طهارة البحر الماء
الذي يتوضأ به ثلاثة الماء الجاري والماء الراكد وماء البئر وأقواها الماء الجاري أن كان
قوي الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يتنجس بوقوع القباسة فيه ما لم يظهر أثر
القباسة فيه بلون أو طعم أو ريح وماء النهر والقناة إذا حقل عذرة فاعتزف انسان بقرب
العذرة جاز والماء طاهر ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بالقباسة ماء النهر إذا انقطع من
أعلامه لا يتغير حكمه جريه بانقطاع الأعلى يجوز التوضؤ بماء يجري فيه حفران يخرج
الماء من أحدهما ويدخل في الأخرى فتوضأ انسان فيما بينهما جاز وماء الحفرة التي
اجتمع فيها الماء فاسد الماء إذا جرى على الجيفة أو فيها ان كان الماء كثيرا لا تستعين فيه
الجيفة فالما طاهر وان كانت تستعين لقله الماء فالما نجس في أول طهارة الخالية
واختلف المشايخ في تحديد أدنى ما يكون من الجريان في حق جواز الوضوء قال بعضهم
ان كان بحيث لو اغترف في أعنى موضع من الجدول انقطع جريانه حق امتلا ثم جرى فهو
ليس بجبار وان لم ينقطع فهو جار وقال بعضهم ان كان بحال لو وقع فيه تين أو ورق ذهب
به فهو ماء جار وان كان بخلافه فليس بجار وقال بعضهم ان كان بحال لو وضع انسان يده
عليه عرضا ينقطع جريانه فليس بجار وقال بعضهم ان كان بحال لو رفع بالسدين يخسر
ماتحته وينقطع الجريان فهو ليس بجار وفي النوازل ان كان الماء يجري ضعيفا فأراد

التوضؤ بالنج إذا كان ذا بسا بحيث يتقاطر عن يديه يجوز لأنه يكون غسلا وإذا لم يكن كذلك لا يجوز لأنه يكون مسحاً الانسان
ولا يتوضأ بسبيل من الكرم لكال الامتزاج (ذكره في المحيط) وقيل يجوز لأنه يخرج من غير علاج بخلاف ما اعتصر من شجر أو ثمر
لكال الامتزاج لأنه لا يخرج منه الا بعلاج وهو العصر (كافي)
يجوز التوضؤ بماء الزعفران عندنا وعند الشافعي لا يجوز

(في بيان الماء المستعمل)

لا يجوز الوضوء بالماء المستعمل اتفقا للمحمد أن الماء المستعمل طاهر لا مظهر وعليه التمسك لأن أعضاء المحدث والجنب طاهرة من وجه ولهذا أن المتوضي الوضوء حائلا محمداً وأجنبيا يجوز صلاته دون وجه (٣) ولهذا الوضوء محمداً لا تجوز صلاته (توفيق)

والماء المستعمل مغلف نجاسة عند أبي حنيفة ومخففها عند أبي يوسف وطاهر غير طهور عند محمد وهو الصحيح (مجمع)

ولو غسل بعض أعضاء الوضوء فأهرق الماء ولم يجسد الماء حتى يغسل باقي الأعضاء قديم فشرع في الصلاة فقهه ثم وجد الماء عن أبي يوسف أنه يغسل الأعضاء الباقية ويصلي وعندهما يغسل جميع الأعضاء بناء على أن القهقهة هل تبطل ما غسل من أعضاء الوضوء فعلى (١) هذا الخلاف ووضع المسئلة في نسخة

الامام السرخسي في الجنب إذا غسل بعض أعضاء الوضوء كالوجه والذراعين وغسل رأسه وفرجه أيضاً ثم أهرق الماء قديم واقتنع الصلاة وقهقهه فيها ثم وجد الماء غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل سائر أعضاء الوضوء ولا يفترض عليه غسل رأسه وفرجه وعن أبي يوسف في الاملاء أن القهقهة في الصلاة ناقض الطهارة التي بها شرع في الصلاة وشرعه في الصلاة هنا بالتييم فإذا غسل وجهه وذراعيه فلا يلزم إعادة غسل الوجه والذراعين كما لا يلزم إعادة الغسل فيما عمل من جسده سوى أعضاء الوضوء والمسئلة في الأصل في آخر باب التيمم في الثالث من الطهارة

(١) مطلب القهقهة في صلاته لهما ركوع

وموجود تنقض الطهارة والصلاة فرضاً كانت أو نفلاً

مطلب الصبي كالبالغ في نواقض الوضوء الا القهقهة

مطلب من أتى بهيمة يعزر فان لم ينزل لا غسل عليه

الانسان أن يتوضأ منه فإن كان وجهه إلى مورد الماء يجوز وإن كان وجهه إلى مسيل الماء لا يجوز إلا أن يمكث بين كل غرتين مقدار ما يذهب الماء بغسلته من أوائل طهارة الذخيرة البرهانية * والماء المستعمل هو ما أزيل به حدث أو استعمل في البدن على وجه القربة وهذا عند أبي يوسف وقيل هو قول أبي حنيفة أيضاً وقال محمد لا يصير مستعملاً إلا بأقامة القربة لأن الاستعمال بآلة نجاسة الاثام اليه وانما تزال بالقربة وأبو يوسف يقول اسقاط الفرض مؤثراً أيضاً ويثبت الفساد بالامر من متى يصير مستعملاً الصحيح أنه كما أزيل عن العضو صار مستعملاً لا تسقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده من طهارة الهداية * وقيل الاجتماع في مكان شرط لان صون الشباب عنه متعذر فتحقق الضرورية من طهارة الكفاية * ولو كان على عضو من أعضاء وضوئه قرحة نحو الدمل وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء على ظاهر الجلدة ثم نزع الجلدة ولم يغسل ما تحتها وصلى جازت صلاته في باب الوضوء من الخاتمة * والقهقهة في صلاة لهما ركوع وموجود تنقض الطهارة والصلاة فرضاً كانت أو نفلاً ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة ولو قهقهه في سجدة التلاوة أو في صلاة الجنازة تبطل ما كان فيهما ولا تبطل الطهارة والضمك يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة والتبسم لا يبطل الصلاة ولا الطهارة والقهقهة ضحك له صوت مسموع بدت أسنانه أو لم تبد رواء الحسن عن أبي حنيفة والضحك ما يكون مسموعاً له دون جيرانه والتبسم ما يرد أسنانه وليس له صوت والقهقهة عامداً كان أو ناسياً تنقض الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل وإن كان في الصلاة وتبطل التيمم كما تبطل الوضوء في فصل فيما تنقض الوضوء من الخاتمة * مسافر أجنب ومعه ماء قدر ما يكفي للوضوء ولا يكفي للجنابة فإنه يتيم مسافر أجنب فغسل رأسه ووجهه وذراعيه وفرجه فلم يبق الماء فإنه يتيم للجنابة لانها باقية فان تيمم وشرع في الصلاة ثم قهقهه ثم وجد ما يكفي للاغتسال فإنه يغسل به أعضاء وضوئه وما يبق من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى ولا يغسل فرجه ورأسه فإنه لو أحدث حدثاً غير الضحك ثم وجد ماء يغسل به أعضاء وضوئه وما يبق من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لا تنقض التيمم في أعضاء الوضوء برؤية الماء وقد ذكرنا قبل هذا أن الضحك في الصلاة ينقض طهارة الوضوء ولا ينقض طهارة الغسل ومن الناس من أجرى اللفظ على ظاهره انما لا تنقض طهارة الغسل والصحيح انما لا تنقض ويلزمه الوضوء وعن أبي يوسف أنه لا يلزمه غسل ما غسل من أعضاء الوضوء أيضاً فاضحيان قيل ما يجوز به التيمم * ولو اغتسل جنب وصلى فقهقه هل يبطل ويعيد الوضوء اختلف فيه قيل لا يعيد لأنه ثابت في ضمن الغسل فإذا لم يبطل المتضمن لا يبطل المتضمن والصحيح أنه يعيد الوضوء لان اعادته واجبة عقوبة كذا في محيط ابن همام في نواقض الوضوء * الصبي كالبالغ في نواقض الوضوء الا القهقهة أشباه في أحكام الصبيان * ومن أتى بهيمة يعزر فان لم ينزل لا غسل عليه وعليه غسل الآلة ان كان متوضئاً ولو أنزل كان عليه الغسل ولا يجسد ولا كفارة عليه ان كان مأثماً في رمضان فاضحيان في التعزير * استيقظ الرجل فوجد على طرف احليله بلة لا يدري انه منى أو مذي فإنه يغسل

الآن يكون قد انشرد ذكره قبل النوم اذ الذي يصحكون من أثر ذلك الاشارة الى ان يكون
اكبر رايه انه متى تخينئذ يلزمه الغسل اما اذا كان ذكره ساكنا حين نام يجعل منيا ويلزمه
الغسل قال الامام الخليلي هذه المسئلة كثيرة الوقوع والناس عنه غافلون فلا بد من
حفظها مجمع الفتاوى * الماء الذي يسيل من فم النائم طاهر وهو الصحيح لانه متولد من
البلغم في فصل النجاسة التي تصيب الثوب من الخباية * النوب يطهر بالفرك من المني الا
في مستثنين ان يكون النوب جديدا أو مني عقيب بول لم يزل بالماء * وقد ذكرناه في شرح
الكتر * الا بوال كلها تحية الا بول الخفاس فانه طاهر واختلف التصحيح في بول الهرة
ومراودة كل شئ كبوله وجزة البعير كسرقيه الدماء كلها تحية الا دم الشهيد والدم
الباقى في الجسم الممزول اذا قطع والبقى في العروق والباقي في الكبد والطحال ردم قلبه
الشاة وما لم يسيل من بدن الانسان على المختار ودم البق ودم البراغيث ودم القمل ودم
السحك فالمستثنى عشرة من طهارة الاشياء * وعن محمد الهرة اذا اعتادت رمي البول
على الثياب قبل لا تتجس وعن محمد في رواية شاذة بولها طاهر وعن ابن سلام ارجوان
لا يكون به بأس خزانة الفتاوى في باب ما يكون نجسا وما لا يكون * الكلب اذا أخذ
عضوانسان أو ثوبه بفيه ان أخذ في الفض لا يفسد وان أخذ في المزاج واللعب بقصد
لان في الوجه الاول يأخذ بفسنه وسننه ليس بفسن وفي الوجه الثاني يأخذ بفيه
ولعابه نجس في فصل في النجاسة التي تصيب الثوب من الخباية * عن أبي نصر الدوسي
طين الشارع ومواطي الكلاب فيه طاهر الا اذا رأى عين النجاسة قال وهو الصحيح
من حيث الرواية وقريب من المنصوص عن أصحابنا الفضة لمصاه - سور - شرات البيت
كالخية والفارة والسنور ومكروه كراهة تنزيهية هو الأصح في باب ما يكون نجسا من
خزانة الفتاوى * خراج الدم من القرحة بالمصروف لولا ما خرج نقض في المختار لان في
الانخراج خروجاً برأية في الثالث من الطهارة * بشرط في الاستنجاء ازالة الرائحة عن
موضع الاستنجاء والاصبع الذي استنجى به الا اذا عجز والناس عنه غافلون من طهارة
الاشياء * وقع عند الناس أن الصابون نجس لان وعاءه لا يقطى فتقع فيه الفارة ونفثه
الفارة والكلب وهذا باطل لان الاصل وهو الطهارة لا يترك بالاحتمالين ولحق سلم فقد تغير
بالكابة وما رشحياً آخر فية في قول محمد حتى ان الدهن النجس لو جعل صابوناً طهر في
فصل الانجاس من طهارة نقد الفتاوى * واذا انقضت مدة المسح وهو في الصلاة ولم يجد
ماء يمضي على صلاته في مسح الخلاصة في الفصل الرابع * واذا انقضت مدة المسح الا انه
يخاف ذهاب رجليه من البرد لوزع الخلف باذله أن يمسح وان طال من الحمل المزبور قبل
المسئلة المذكورة * ذكر الجلابي في كتاب الصلاة أن من به وجع في رأسه لا يستطيع
معه مسح يسهط فرض المسح في حقه وهي مهسمة وقد ألحقته في بيت لغرائها ومعدم
وجودها في غالب الكتب فقلت

ويستقطع مسح الرأس عن برأسه * من الداء ما ان يلبس ضرر

(شرح المنظومة لابن النخعة)

مطلب الماء الذي يسيل من فم النائم
طاهر وهو الصحيح

مطلب النوب يطهر بالفرك من المني
الا في مستثنين

قوله الا دم الشهيد يعني مادام عليه كافي
فتح القدير

مطلب وعن محمد الهرة اذا اعتادت
رمي البول على الثياب

مطلب اذا أخذ الكلب عضوانسان
أو ثوبه بفيه

مطلب طين الشارع ومواطي الكلاب
فيه طاهر

مطلب خروج الدم من القرحة بالعصر
ولولا ما خرج نقض في المختار

مطلب وقع عند الناس أن الصابون
نجس

مطلب من به وجع في رأسه لا يستطيع
معه مسح يسهط فرض المسح في حقه

وقد جوزوا مسح الجلباب مطلقا * الى وقت أن الفرح والفرح يجبر
وقد اشتمل هذا البيت على مسئلة من البدائع وغيره من به جراحات أو قروح يضربه
استعمال الماء فوضع عليه اجسيرة يجوز له المسح عليها دائما الى وقت الصحة بخلاف الخلف
واختلف في المسح هل هو فرض أو واجب أو مستحب ففي البدائع أنه مستحب عنده وليس
بواجب وعنده ما واجب وقال بعض مشايخنا أنه واجب عند عدم الضرر اتفاقا من
المزبور * من عليه الاستنجاء بالماء اذا لم يجد موضعا خاليا بتركه لان كشف العورة منهى
والاستنجاء مأثور والنهي راجع على الامر بمجمع الفتاوى في أول الاستنجاء * اذا توضأ
صاحب العذر وليس خفيه فهذا على أربعة أقسام اما أن يكون الدم منقطعا وقت الوضوء
واللبس أو منقطع وقت الوضوء سائلا وقت اللبس أو بالعكس أو طلسا لا فيهما فان كان
منقطعا في الحالتين فحكمه حكم الاصحاء في المدة وأما في القصور الثلاثة فانه يمسح مادام
الوقت باقيا فاذا خرج الوقت ينزع خفيه ويغسل رجله عند أصحابنا خلاصة ما في
البدائع في بيان مدة المسح من كتاب الطهارة * واذا توضأ صاحب العذر لحدث آخر غير
الذي ابتلى به والدم منقطع ثم سأل فعليه الوضوء ذكره في أحكام الفقه لان
الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينتقض به بل وقع لغيره وانما لا ينتقض به ما وقع له من
شرح النية لأبراهيم الحلبي في فصل نواقض الوضوء

﴿كتاب الصلاة﴾

وفي المجرّد قوم اجتمعوا في بيت أو كرم أو مغارة صلوا جماعة بلا اذان ولا اقامة جاز بلا اثم لان
الاذان لاجتماع الناس وهناكهم مجتمعون عالمون بالشروع فيها كما في المجتبي معين المفق
في أوائل كتاب الصلاة الحجة * ولو أخر المؤذن الاقامة ليصل أهل المسجد جاز وفي
المنتقى ان تأخير المؤذن وتطويل القراءة لأدراك بعض الناس حرام هذا اذا كان لأهل
الديار تطويلا وتأخيرا شق على الناس والحاصل أن التأخير القليل لأعانة أهل الطهر غير
مكروه ولا بأس بأن ينظر الامام انتظارا وسطا تاخيرا خفية في الاذان * وينبغي للمؤذن أن
ينظر الناس وان علم بضعيف مستعجل أقام له ولاية ينظر رئيس المحلة لان فيه رياء واذا لم يغيره
شرح النية لأبراهيم الحلبي في فصل السنن من بحث الاذان * وفي التنية ولا ينظر المؤذن
في الاقامة ولا الامام لواحد بعينه حال اجتماع أهل المحلة الا أن يكون شريرا وفي الوقت
سعة فيعذر وقبل يؤخر الجوار اثنى في الاذان * ولو انتهى المؤذن في الاقامة الى قوله
قد قامت الصلاة فانه مخير ان شاء أم في مكانه وان شاء مشى الى مكان الصلاة سواء كان
هو الامام أو غيره ولو أخر الاقامة ليدرك الناس الجماعة جاز فيض كركي في الاذان *
ولو اقتدى بالامام ولم يعلم أنه زيد أم عمرو يصح اقتداؤه ولو اقتدى بزيد ثم علم أنه عمرو ولا يصح
اقتداؤه لانه ما صلى بالذي اقتدى به مختارات النوازل * وفي الاصل النية أن يقصد بقلبه
فان قصد بقلبه وذكر بلسانه فهو أفضل عندنا ونية الكعبة ليست بشرط وهو الصحيح
في أول الشامن من صلاة الخلاصة * المقتدى في النية يحتاج الى نية أربعة أشياء أن ينوي
الصلاة ويعين الصلاة وينوي الاقتداء وينوي القبلة وهذا قول البعض والصحيح أنه ليس

مطلب من عليه الاستنجاء اذا لم يجد
موضعا خاليا بتركه
مطلب اذا توضأ صاحب العذر وليس
خفيه فهذا على أربعة أقسام

مطلب وفي المجرّد قوم اجتمعوا في بيت
أو كرم أو مغارة صلوا جماعة بلا اذان جاز
بلا اثم

مطلب ولو اقتدى بالامام ولم يعلم أنه زيد
أو عمرو يصح اقتداؤه

مطلب المقتدى في النية يحتاج الى نية
أربعة أشياء

وهل يحتاج **الركوع** شفع من التراويح
أن ينوي التراويح والاسع أنه لا يحتاج
(ملخص ما في الخاتمة)

وفي الخاتمة فإن نوى الصلاة ولم ينو
الصلاة لله تعالى كان شارعا في النفل
لأن المسلم لا يصلي لغير الله تعالى
قال والرفع من الركوع ستة وروى عن
أبي حنيفة أن الرفع منه فرض والصحيح
للأول لأن المقصود الانتقال وهو يتحقق
بدونه بأن ينشط من ركوعه **كذا في**
الزيلي وكذا الرفع من السجدة ستة
وروى عن أبي حنيفة أنه فرض وجهه
الأول أن المقصود الانتقال وهو يتحقق
بدونه بأن يسجد على الوسادة ثم تنزع
ويسجد على الأرض **كذا في الزيلي**

وتعديلا للركن واجب وهو تكبير
الجوارح في الركوع والسجود حتى
تطمئن مفاصله وأذناه قدر تسيعة وهذا
تخريج الكرخي وفي تخريج الجرباني
سنة **كذا في الزيلي** في صفة الصلاة

ركع ناسبا القنوت ولم يتابعه القوم
فرجع وقت وركع وتابعه القوم في
الركوع الثاني فدل أنه اقتداء المفترض
بمتنفل في الركوع الثاني * تذكرنا كما
ترك القنوت لم يعد إلى القيام وان عاد
وقت لا يركع ثانيا وان ركع والقوم
ما تابعوه في الأقل والشأن لا يغسد (في
الثالث عشر من صلاة البرزانية)

بشرط المسامحة والافضل أن ينوي الاقتداء عند اقتراح الامام فان نوى الاقتداء حين
وقف الامام جازعند أكثر المشايخ والمنفرد يحتاج إلى ثلاثة أشياء إلى نية الصلاة لله تعالى
وأن يعين أنها أي صلاة هي وينوي القبلة حتى يكون جازعا عند الكل والامام كالمنفرد
ولا يشترط نية الامامة فان نوى الصلاة ولم ينو الصلاة لله تعالى كان شارعا في النفل الكل
في الأصل من صلاة الخلاصة (فصل في القومة التي بين الركوع والسجود والجلوس
بين السجدين) يجب أن يعلم بأن الروايات اختلفت عن أبي حنيفة في هذا ذكر
في بعضها أن رفع الرأس من الركوع والسجود فرض فأما عوده إلى القيام عند رفع الرأس
من الركوع والجلوس بين السجدين فليس بفرض وهو قول محمد وقال أبو يوسف العود إلى
القيام والجلوس فرض وعن أبي حنيفة أن الانتقال فرض فأما رفع الرأس من الركوع
والعود إلى القيام فليس بفرض وهو الصحيح من مذهبه والصحيح مذهب أبي حنيفة لأن
المأمورية الركوع والسجود والركوع عبارة عن الميلان وانحناء الظهر والسجود عبارة
عن وضع الجبهة على الأرض وإذا انتقل إلى السجود من الركوع فقد حصل الميلان ووضع
الجبهة على الأرض فكان آتيا بالركوع والسجود فكان آتيا بالمأمورية لأن الانتقال لا إلى
السجدة بدون رفع الرأس لا يمكن فيشترط رفع الرأس لتحقيق الانتقال لأن رفع الرأس
فرض بنفسه حتى لو تحقق الانتقال من السجدة إلى السجدة من غير رفع الرأس بأن يصعد
على وسادة ثم نزع الوسادة من تحت رأسه وسجد على الأرض يجوز ولا يشترط رفع
الرأس **كذا ذكره القدوري في كتابه** وشيخ الإسلام في شرحه ثم على رواية شرط رفع الرأس
من الركوع يكتفي بما يطلق عليه اسم الرفع والعود إلى القيام عند رفع الرأس من الركوع
والجلوس بين السجدين أن لم يكن فرضا عند أبي حنيفة فهو سنة عنده بخلاف **كذا ذكر**
الامام الزاهد أبو نصر الصنار عن المحيط البرهاني في كتاب الصلاة * أعلم أن تعديل الأركان
وهو الاستواء فأشبهه الركوع ويسمى قومة والجلوس بين السجدين والطحاوي يئس في
الركوع والسجود أي القرار فيه ما ليس بفرض عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
يفترض ذلك ومقدار الطحاوي بقدر التسيعة وهو قول الشافعي ولم يذكر هذا الخلاف
في ظاهرها الرواية وانما ذكره المعلى في فوائده * أكل الدين في كتاب الصلاة * أعلم
أن الطحاوي يئس في الركوع والسجود وهي القرار فيه ما والدوام عليها ليست بفرض عند
أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف فرض بقدر التسيعة وبه أخذ الشافعي وعلى هذا
الاختلاف القومة بعد الركوع والجلوس بين السجدين ولقب المسئلة أن تعديل الأركان
ليس بفرض عندهما خلافا لأبي يوسف قال في شرح الطحاوي قال الفقيه أبو الليث
لم يذكر الاختلاف في ظاهرها الرواية ولكن تلقناه من الفقيه أبي جعفر وغيره اختلاف يظهر
فيها إذا ترك الطحاوي يئس فعنده ما يجوز صلاته وعنده لا يجوز غاية البيان شرح المهداية
في أواسط باب صفة الصلاة عند قوله أما التكبير والسجود * رجل نسي القنوت ولم يذكر
حتى رفع رأسه من الركوع فإنه لا يقتل لأن القومة التي بين الركوع والسجود ليس
لها حكم القيام ويسجد له وهو في آخر الصلاة في فصل فمن يصح الاقتداء به من الخاتمة *

اذا قام الامام الى الثالثة قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فان المقتدى يتم التشهد ثم
 يقوم وكذلك الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فانه يتم التشهد ولو سلم الامام
 قبل أن يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصلي على النبي
 عليه الصلاة والسلام فانه يسلم مع الامام بخلاف التشهد لان قراءة التشهد واجبة ولهذا
 يلزمه السهو بتركه ساهيا بخلاف الدعاء والصلاة على النبي عليه السلام من المحل
 المزبور * ولورفع الامام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثا
 تسكروا فيه والصحيح أنه يتابع الامام لان متابعة الامام فرض فلا يتركها بسنة وقال
 بعضهم يتم التسبيح ثلاثا لان من العلماء من لم يجوز الصلاة ما لم يسبح ثلاثا ولورفع
 الامام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع لان القنوت ليس بوقت
 ولا مقدار من المحل المزبور * ولوضم السورة في أخري الفرض ساهيا لا يسجد وعليه
 الفتوى من صلاة الاشياء س * المقتدى نسي التشهد في القعدة الاولى فتذكر بعد
 ما قام عليه أن يعود ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد يؤيده جواب (غلم) فيمن أدرك
 الامام في القعدة الاولى فقام الامام قبل شروع المسبوق في التشهد فانه يتشهد تبعا
 لتشهد امامه كذا هذا في باب القعدة والذكر فيها من القنية * واذا فاتته ركعتا الفجر
 لا يقضيهما قبل طلوع الشمس ولا بعد ارتفاعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد
 أحب الي أن يقضيهما اذا ارتفعت الشمس الى وقت الزوال وتقضى تبعا للفرض الى وقت
 الزوال وفيما بعده اختلاف المشايخ وأما سائر السنن سواء فلا تقضى بعد الوقت وحدها
 واختلاف المشايخ في قضائها تبعا للفرض في باب ادراك الفريضة من كبر مشتمل
 الاحكام * وقضى أي السنة التي قبل الظهر في وقته قبل شفعه بيان لشئتين أحدهما
 القضاء والثاني محله ورجح في فتح القدير تقديم الركعتين لان الاربع فأتت عن موضعها
 المسنون فلا بقوت الركعتين عن موضعها مقصدا بلا ضرورة انتهى وحكم الاربع قبل
 الجمعة كالاربع قبل الظهر كما لا يخفى من البحر الرائق في باب ادراك الفريضة ملخصا * يكره
 أن يرفع الموي الى وجهه عودا أو شيئا ليسجد عليه فان كان لا يخفض رأسه أصلا لا يجوز
 وان خفض رأسه وانخفض للسجود أزيد من الركوع جاز عن الايماء في الاصح وقبل جاز
 عن الاصل وان كانت الوسادة على الارض جاز السجود قالوا اذا سجد على لبنة
 أو آجرتين يجوز ولو على لبنتين لالا لأن الارتفاع كبير في صلاة المريض من البرازية *
 ولو صلى رافعا كعبه الى المرفقين كره في فصل فيما يفسد الصلاة من الخائبة * اذا لبس
 شقة أو فرجيا ولم يدخل يديه اختلاف المتأخرون فيه والمختار أنه لا يكره في الثاني من صلاة
 البرازية * وكذلك في الخلاصة ونصاب الفقهاء من فتاوى الصوفية * ولو أن رجلا صلى
 في الحرير أو الديباغ فصلاته جائزة اذا كان طاهرا غير أن لبسه حرام تنفي في كتاب الاثرية
 واللبسة * رجل صلى مع القنطرة الاطلس فانه يكره لباسها لا تعلق للصلاة بذلك ولو
 صلى على سجادة من الابريسم فان لبسه حرام وأما الانتفاع بسائر الوجوه فليس بحرام
 من جواهر الفتاوى في الصلاة * وتكره الصلاة في الثوب الحرير وعليه أيضا لانه محرم

مطلب ولوضم السورة في أخري الفرض
 ساهيا

الشقة بالضم من الثياب وربما قالوه
 بالكسر (صحاح)
 القزوح قباء شق من خلفه (قاموس)
 مطلب اذا لبس شقة أو فرجيا ولم يدخل
 يديه اختلاف المتأخرون فيه

اللائع محرّكة واللغة بالهم تحوّل اللسان من السين إلى التاء أو من الزاء إلى الغين أو اللام أو الياء أو من سرف إلى سرف أو أنه لا يتم وقع لسانه فهو لائح (كذا في القاموس) شرعا في النفل وأفسدها واقدي أحدهما بالآخر في القضاء لا يجوز باختلاف السبب وكذا اقتداء الناظر بالناظر ولا يجوز عن هذا ذكره الاقتداء (٨) في صلاة الرغائب وصلاة البراءة ولبلة القدر ولو بعد النذر إذا حال

نذرت كذا ركعة بهذه الإمام بالجماعة لعدم إمكان الخروج عن العهدة إلا بالجماعة ولا ينبغي أن يتكلف لأزام مطلب إمامة اللائح لقبه اللائح هل يجوز أم لا
٢: عالم يمكن في الصدر الأول كل هذا التكلف لا حاجة أمر مكروه وهو أداء النفل بالجماعة على سبيل التداوي ولو مطلب يكره إمامة رجل له يد واحدة
٣: ترك أمثال هذه الصلوات تارك يعلم الناس أنه ليس من الشعار فحسن (في انضمام عشر من صلاة البرازية ذكر في الزيادات التطوع بجماعة في غير فضل مكروه وفي المحيط لا يكره الاقتداء بالإمام في التوافل مطلقا نحو القدر والرغائب ولبلة النصف من شعبان ونحو ذلك لأن ما رآه السارن حسنا فهو وعند الله حسن (نهاية) وكذا في المسائل المتعلقة بالصلاة من جموعة مؤيد زاده مجيبا وكذا في فصل التراويح من صلاة شرح النفاية لواحد باشا محصيا ولا يفتي التراويح على قول بعض وهو الصحيح خلاصة ما في الخاتمة من فصل في السهو في التراويح

(باب صلاة المسافر)

قال «ما رواه عنهم الله تعالى أدنى مسيرة السفر ثلاثة أيام والأصل في ذلك قوله عليه السلام يمسح بالتراب يوم ما ولبلة والمسافر ثلاثة أيام والياها الآن يكون أقل مدة السفر ثلاثة أيام والياها ثم معنى قول علم ثلاثة السفر ثلاثة أيام والياها السبيل الذي يكون في ثلاثة أيام والياها مع الاستراحات التي تكون في خلال ذلك

عليه ليد في غير الصلاة ففيها أولى فإن صلى فيها أصحت صلاته لأن النهي لا يختص بالصلاة من الضياء المعنوي في فصل شروط الصلاة من الباب الأول في شرح قول المصنف وستر العورة في شرح مقدمة الغزوي * وتكره إمامة الاعبي وفي المحيط إذا لم يكن غيره من البصراء أفضل منه فهو أولى من صلاة جوهره شرح قدوري * إمامة اللائح ذكر الشيخ الإمام أبو جعفر محمد بن الفضل أنها تصح لأن ما يقول صارفة له وقال غيره لا تصح فاضحان فيمن يصح الاقتداء فيمن لا يصح * وصح في المجتبى عدم الجواز البصر الرائق قيل باب ما يحدث في الصلاة في شرح قوله وإن اقتدى أي بأي * وفي الفتاوى العتبية ولو كان يقدمه مخرج يقوم ببعض قدمه تجوز إمامته وغيره أولى تاتا وخاتمة وكذا في مجمع الفتاوى وفي صلاة الخشبى * يكره إمامة رجل له يد واحدة في الباب السابع في آخر الفصل الخامس من الساتوى الصوفية يكره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة وأيسله التدرج إذا قال نذرت كذا ركعة بهذه الإمام بالجماعة كذا في البرازية من صلاة الاشياء * وإن صلوا التطوع بالجماعة ثم أفسدوا فاعلمهم القضاء لوجود الفساد بعد صحة الشروع في باب من صلاة التطوع من كتب الزيادات للسرخسي وفيه تفصيل * ولو اقتدى المتطوع بالركعتين بالناظر جازت صلاته ما بخلاف ما لو اقتدى الناظر بالتطوع وهذا تطير اقتداء المفترض بالنفل لا يجوز واقتداء المتنفل بالمفترض صحيح فكذلك ما سبق من المحلى المزبور قيل ما سبق * المتطوع إذا شرع في ركعتين تطوعا خلف متطوع ثم أفسدوا قضاء خلف متطوع آخر لا يجوز به لأن صلاة الإمام من هذه المختلفة من المحل المزبور وقامه فيه (نظم) * صلى العشاء وحده فله أن يصلي التراويح مع الإمام ولو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم أن يصلوا التراويح جماعة لأن تابع الجماعة ولو لم يصل التراويح مع الإمام فله أن يصلي الوتر معه (عك) إذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا إذا لم يتبعه في بعض التراويح لا يتابع في الوتر (تب) * إذا صلى معه شيئا من التراويح صلى الوتر معه وكذا إذا لم يدرك شيئا منه وكذا إذا صلى التراويح مع غيره له أن يصلي الوتر معه وهو الصحيح في أول باب التراويح من القنية

(باب المسافر)

الرجل إذا قصد بلدة وإلى مقصد طريقان أحدهما مسيرة ثلاثة أيام والياها والآخر دون فسلط الطريق إلا بعد كان مسافرا عندنا المسافر إذا جاوز عمران مصره فلما سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فعزم الرجوع إلى الوطن لأجل ذلك أن كان ذلك وطنه أصليا له بأن كان مولده ويسكن فيه أو لم يكن مولده ولكنه تاهل فيه وجعله دارا يصير مقما يجرد العزم إلى الوطن لأنه رفض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة أيام والياها فيعود متسما يتم صلاته بعوده إلى الوطن وبها وإذا خرج منها إلى السفر بعد ذلك يتصر الصلاة في صلاة المسافر من الخاتمة * ويعتبر مجاوزة عمران المصر من الجانب الذي خرج ولا يعتبر محله أخرى مجزائه من الجانب الآخر فإن كان في الجانب الذي خرج محله متصلة من المصر وفي القديم كانت متصلة بالسر لا يتصر الصلاة حتى يجاوز تلك المحلة

وهذا لأن المسافر لا يمكنه أن يعيش دائما بل ينبغي في بعض الاوقات وفي بعض الاوقات يستريح ويأكل ويشرب وعن أبي حنيفة وهل أنه اعتبر ثلاث مراحل فعلى قياس هذه الرواية من بخاري إلى أرضه مدة سفره وكذلك إلى قرية وبه أخذ مشايخ بخاري رحمهم الله وعن أبي يوسف أنه قدره بيومين والاكثر من اليوم الثالت لأن الأصل حكم الكل في الشرع فيقام الاكثر من اليوم وقام به =

= وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وابن سماعة عن محمد ثم على قياس هذه الرواية إذا قدر بالمرحل على يوسف يقدّر بالمرحلتين والاكثر من المرحلة الثالثة (مخطط برهاني ملخصا)

وعامة مشايخنا قدروها بالفراخ أيضا واختلفوا فيما بينهم بعضهم قالوا (9) أحد وعشرون فرسخا وبعضهم قالوا ثمانية عشر

وبعضهم قالوا خمسة عشر والقوى على ثمانية عشر لأنها أوسط الأعداد (من المحل المزبور)

وأما وجه رواية الأصل فلأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر في رخصة المسح ثلاثة أيام ولأن المقادير التي تتعلق بها أحكام الشرع لا يقوم أكثرها مقام جميعها وجهه الرواية الأخرى أن الإنسان قد يسافر مسيرة ثلاثة أيام فيجمل السفر فيبلغ الوقت فلا يعتد بذلك ولأن الأكثر يقوم مقام الجميع في المشقة المؤثرة في العذر (شرح مختصر الكرخي للقندوري)

وعن أبي يوسف أنه قدر بيومين والاكثر من اليوم الثالث فأقام الأكثر من اليوم الثالث مقام الكمال وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة وابن سماعة عن محمد لانه إذا بكر واستجمل في اليوم الثالث وصل إلى المقصد قبل غروب الشمس فأقنا الأكثر من اليوم الثالث مقام الكمال (مبسوط سرخسي) ثم الأيام للمشي والبالى للاستراحة وقدّر السير من طلوع القمر إلى غروب الشمس ثم ما في الكتاب عندنا وعند الشافعي يوم وليلة في قول وعن أبي يوسف أنه قدر بيومين وأكثر من اليوم الثالث (حدقة العيون شرح القندوري)

المسافر إذا بكر في اليوم الأول ومنى إلى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل فيها للاستراحة وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني ومشى إلى ما بعد الزوال حتى بلغ المرحلة ونزل للاستراحة وبات فيها ثم بكر في اليوم الثالث ومشى حتى بلغ إلى المقصد وقت الزوال هل يصير مسافرا بهذا وهل يساح له المقصر قال بعضهم لا لانه لم يش في بقية اليوم فهذا أقل من ثلاثة أيام ولها

قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الصحيح أنه يصير مسافرا بهذه التبعة ويقصر الصلاة لأن المسافر لا بد له من النزول لاستراحة نفسه أولا واستراحة دابته وما أشبهه فليس بشرط أنه يذهب من الفجر إلى الفجر لأن الآدمي لا يطيق ذلك وكذلك الدابة بل إذا مشى =

وهل يعتبر بمجاوزة الفناء ان كان بين المصر وفنائه أقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما مصر رعة يعتبر بمجاوزة الفناء أيضا وان كان بينهما مصر رعة وكانت المسافة بين المصر وفنائه قدر غلوة تعتبر بمجاوزة عبران المصر ولا تعتبر بمجاوزة الفناء من المحل المزبور

§ (باب الجنائز) §

وبعد فادفن الميت لا يسع أخراجه بعد مدة طويلة أو قصيرة إلا بعذر والعذر ما قلنا يعني إذا كانت الأرض مغصوبة أو أخذت بالشفعة بجميع الفتاوى في آخر الجنائز * النسبية سالت أبا الفضل الكرماني وعلي بن أحمد عن أفضل الصفوف في حق الرجال ما هو فقلنا في صلاة الجنائز آخرها وفي سائر الصلوات أولها قال وكأنا نسير إلى معنى وهو أن هذا شفاعة للميت فينبغي للشفيع أن يختار أقرب المواضع إلى التواضع لتكون شفاعة أدمى إلى القبول في أوائل الفصل السابع من صلاة التاتارخانية * إذا صلى على جنازة عند طلوع الشمس أو عند غروبها أو عند الزوال لا تعاد بعد ذلك في فصل في غسل الميت من الخائفة * ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشي أفضل ويكره أن يتقدم الجنائز راكبا ويكره النوح والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالبكا بإرسال الدمع فان كان مع الجنائز نائحة أو صائحة زحرت فان لم تنزجر فلا بأس بالمشي معها ويكره رفع الصوت بالذكرك فان أراد أن يذكر الله تعالى يذكره في نفسه وعن إبراهيم كانوا يكرهون أن يقول الرجل وهو عشي معها استغفر والله ففر الله لكم ولا يرجع عن الجنائز قبل الدفن بغير إذن أهلها من المحل المزبور * والمشي خلف الجنائز أفضل وقال الشافعي قدأما أفضل من صلاة محيط سرخسي في محل الجنائز * دفن في أرض الغير فالمالك أن شاء نبش أو ترك أو سوى القبر وزرع فوقه أو ضمن الوارث قيمة الحفرة نقل الميت من بلد إلى بلد قبل الدفن لا يكره وبعده يحرم وقال السرخسي وقيل يكره أيضا لا قدر ميل أو ميلين في أو آخر الثاني من كراهية البرازية وكذا في الجنائز منه * ويستحب في القنيل والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر أولئك القوم وان نقل قبل الدفن إلى قدر ميل أو ميلين فلا بأس به وكذا لو مات في غير بلد يستحب تركه فان نقل إلى مصر آخر لا بأس به لما روى أن يعقوب عليه الصلاة والسلام مات بمصر ونقل إلى الشام وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام من حبش إلى الشام بعد زمان وسعد بن أبي وقاص مات في ضيعة على أربعة فراسخ من المدينة ونقل على أعناق الرجال إلى المدينة في فصل في غسل الميت من الخائفة * في النجدة قال محمد بن شهاب الدين الزهري إذا ماتت المرأة وولدها فان كان سقطا لا بأس بأن يدفن مع أمه وان استهل صار خاضعا عليه ودفن وحده وان دفن مع أمه جاز وإذا صار الميت ترابا في القبر يكره دفن غيره في قبره لأن الحرمة باقية وان جمعوا عظماؤه في ناحية ثم دفن غيره فيه تبركا بالخير ان الصالحين يوجد موضع صالح فارغ يكره ذلك في نوع آخر من القسم الرابع من الفصل الثاني والثلاثين من جنائز التاتارخانية

§ (كتاب الزكاة) §

دين العباد مانع من وجوبها الا المهر المؤجل اذا كان الزوج لا يريد أداءه كما في المجتبى

= في النهار فذلك يكفي (محيط برهاني)

أقل مدة السفر يوم وإيلة في قول وغاية وأربعون ميلا وهي ستة عشر فرسخا في قول وخمسة عشر فرسخا وثلاث فرسخ في قول وعند ثلاثة أيام ولياليها الأيام (١٠) للمشي والليالي للاستراحة لكن قدر السير من طلوع الفجر الى غروب الشمس

من جامع قاضيخان والمحجوبي حقائق في الباب الثاني قوله مسيرة ثلاثة أيام يعني نهرا دون لياليها لان الليل للاستراحة فلا يعتبر وفي ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة وذلك اذا حلت الشمس في البلدة وهل يشترط سير كل يوم الى الليل اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يشترط حتى لو بكر في اليوم الاول ومشي الى الزوال وبلغ المرحلة ونزل للاستراحة وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني كذلك الى الزوال ثم في اليوم الثالث كذلك فانه يصير مسافرا كذا في الفتاوى قال في المحيط لان المسافر لا يقبله من النزول لاستراحة نفسه ودأبه فلا يشترط أن يسافر من الفجر الى العصر لان الآدمي لا يطيق ذلك وكذلك الدواب فألحقت مدة الاستراحة بمدة السفر لاجل الضرورة وعند أبي يوسف أقل مدة السفر يومان وأكثر اليوم الثالث (حدادي)

وفي جامع أقطس أدنى السفر ثلاثة أيام ولياليها من أقصر أيام الشتاء الايام للسير والليالي للاستراحة وفي جامع المحجوبي من طلوع الفجر الى غروب الشمس (مجمع الفتاوى) قوله ثلاثة أيام أي مع الاستراحة التي تتخللها وقوله من أقصر الخ أي من أقصر أيام السنة (معراج الدراية) فاصدا مسيرة ثلاثة أيام ولياليها الايام للمشي والليالي للاستراحة لكن قدر السير من طلوع الفجر الى غروب الشمس (من جامع قاضيخان) وقدر أبو يوسف يومين وأكثر اليوم الثالث والشافعي يوم وإيلة (اصلاح وايضاح) والى أنه لا يصح قصد الجيش والقائد والروجة والاجير والتليذ والعبد مع متبوعه ولولم يعلم التابع قصده كان مسافرا على الاصح كما في الجلابي وغيره (فهستاني) في العناية للمسافر اذا دخل

(١) معين المفق وكذا في جامع الفتاوى * ولو بلغ المال الخيث نصا بالاجب فيه الزكاة لان الكل واجب التصديق في زكاة جامع الفتاوى * لان زكاة في الآتي والجواهر كاللؤلؤ والياقوت والزمرد ومثاليها كذا في الكافي الا ان تكون للتجارة كذا في التاتارخانية درر قبيل صدقة السوائم * والحاصل أن زكاة التجارة فيما يشتره نصح بالاجماع وفيما يرمه لا تصح بالاجماع لانه لا يصنع له فيه أصلا ويلحق بالبراث ما حصل له من حبوب أرضه فتوى امساكهم للتجارة ولا يجب لوباعها بعد حول فتح القدير وكذا في التاتارخانية في الثالث من الزكاة فخلا عن المحيط * ولو نوى التجارة فيما خرج من أرضها العشرية أو الخراجية أو المستأجرة أو المستعارة لازكاة عليه أشباه في أوائل الفتي الا قول * وما يجمع من غار الاشجار التي ليست بمملوكة كاشجار الجبل يجب فيها العشر وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب والفضة والفضة والصلص والحديد يجب فيه العشر وان كان مما لا ينطبع كالزرنج والكميل والزاج والياقوت والفيروزج والزبرجد لاشي فيه ولا شي فيما يستخرج من البحر كالعبر والمواو والسمك في فصل في العشر من الخالية * ولا يجب العشر في الادوية كاللوز والاهليج والكندر وغيرها ويجب في الثمار والعسل الذي أخذ من الجبال ويصرف العشر الى من تصرف اليه الزكاة وفي قصب السكر وعشر وفي الحناء اختلاف وفي العسل والثوم ورايتان عن محمد وفي صبيغ الصباغ زكاة وفي أشنان (٢) القصار والصابون لازكاة فيه في أو اخر زكاة مختارات النوازل * لا يجب العشر في التبن ولا في الحطب والحشيش والقنب والعنبر والقصب الفارسي ولا في سفع الفحل ولا في الطرفاء ولا في الدلب وشجرة القطن والباذنجان ويجب في بذر القنب وبذر الصنوبر في فصل العشر من زكاة الخالية * ثم لا اصل عند أبي حنيفة أن كل ما يستتبت في الجنان ويقصد بالزراعة في البساتين والاراضي ففيه عشر المحبوب والميقول والحطب والرياحين والوسمة والزعفران والثوم في ذلك سواء ولا يجب في الحطب والقصب والحشيش عنده لانه لا يستقل بهما البساتين والاراضي بل يشق عنها عاده حتى لو اتخذها مقصبة أو مشجرة أو منبتا للحشيش ففيها العشر والمراد بالذكور القصب الفارسي أما قصب السكر وقصب الزريرة ففيهما العشر لانه يقصد بهما استغلال الارض بخلاف السعف وأغصان الشجرة والتبن فانه لا يقصد بهما استغلال الارض حتى يجب العشر في قوائم الخلاف لانه يقصد به الاستغناء قلت ويمكن أن يلحق به أغصان التوت عندنا وأوراقها لانه يقصد بهما الاستغلال بخلاف اوزم وخراسان وقد نص عليه في درر الفقه فقال يجب العشر في ورق التوت وفي أغصان الخلاف التي تقطع في كل أو ان كقوائم السكر وغير ذلك زاهد في شرح القدوري في باب زكاة الزرع والثمار * ولو جعل أرضه شجرة أو مقصبة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر قاضيخان في العشر من كتاب الزكاة * وعن أبي حنيفة يجب العشر في كل ما أخرجه قل أو كثر الا الحطب والقصب والحشيش والسعف والتبن الا اذا اتخذها أرضا مقصبة ويجب العشر في قصب السكر والزريرة وقوائم الخلاف في الثاني من زكاة فتاوى الظاهريية وأصناف البقول والحبوب والرياحين والقتاء والخيار

يجب متبوعه ولولم يعلم التابع قصده كان مسافرا على الاصح كما في الجلابي وغيره (فهستاني) في العناية للمسافر اذا دخل مصرا وهو على علم أنه متى حصل غرضه يخرج لا يصير مقيما وان مكث فيها سنة الا اذا كان مقصودا لا يحصل بأقل من خمسة عشر يوما بمصر مقيما وان لم ينو الاقامة كالحاج دخلوا مكة وفي سنة الاقامة اعتبر بعضهم الثياب وبعضهم غالب الرأي (خرانة الروايات) =

= وموضع الإقامة العمران والبيوت المتخذة من الحجر والمد والطين والخشب لا الخيام والاختبة والوبر (قاضيخان)
 (١) غصب سلطان مالا وخلطه بماله صار ملكا له حتى وجب عليه الزكاة وورث عنه كذا في السكافي في أوخر صدقة السوائم وفي زكاة
 الدرر والغرر بعد مسئل عن جميع ما لا حراما وسال عليه الخول (١١) وهو في يده هل عليه الزكاة أم لا أجاب لا تجب عليه فيه
 فقد المسائل من الزكاة

(٢) لأن العشر قبل ادراك الزرع
 كن واجبا في الساق حتى لو فصله وجب
 العشر في الفصل فإذا أدركت تقول العشر
 من الساق إلى الحب فلا يبقى في الساق
 كذا في محيط السرخسي وكذا في
 الوقعات الحسامية في باب الزكاة بعد
 ويجب العشر في الجوز واللوز والبصل
 والنوم في الصبح

(٧) الفقيز مكال غمائية مكال مكال ومن
 الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعا
 جعه أقدرة وقفران قاموس والمكوك
 كنور طاس يشرب به ومكال يسع صاعا
 وثمنا أو نصف رطل إلى ثمان أواق
 أو ثلاث كيلبات والكيلبة مناسبعة
 أعمان مناو المنا رطلان والرطل اثنا
 عشر قاقية والواقية استار وثلاث استار
 والاستار أربعة مثاقيل ونصف والمثقال
 درهم وثلاثة أسباع درهم والدرهم
 ستة دوائق والمدائق قيراطان والقيراط
 طسوجان والطسوج حبشان والحبشة
 سدس من درهم وهو جزء من ثمانية
 وأربعين جزءا من درهم والجمع مكال مكال
 ومكال قاموس

يجب فيها العشر عند أبي حنيفة قاضيخان في فصل العشر من الزكاة رجل في داره شجرة
 مثمرة لا عشر فيها وان كانت البلدة عشرية بخلاف ما إذا كانت في الأراضي في فصل
 العشر من الخبائية * رطبة في أرض العشر تقطع في كل أربعين يوما يؤخذ العشر كلما
 قطعت في باب العشر من زكاة خزائن الأكل * إذا أدركت الغلة فالسلطان أن يجبرها
 لاستيفاء الخراج وهلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقبل الحصاد انما يسقطه إذا كان
 بأفة لا تدفع كالخرق والفرق وكل الجراد والحز والبرد وأما إذا كانت الدابة فلا لأنه يمكن
 الحفظ عن الدابة غالبالاعن غيره هذا إذا هلك الكل * أما إذا بقي البعض أن كل مقدار
 (٧) قفيزين ودرهمين فقفيز ودرهم ولا يسقط شيء وإن أقل * يجب نصفه وانما يسقط إذا لم
 يبق من السنة ما يتمكن فيها من الزراعة في العشر والخراج من زكاة البرازية في خراج
 الوظيفة * إذا هلك الخراج قبل الحصاد بأفة لا يمكن دفعها كالخرق والفرق والبرد
 يسقط الخراج وان هلك بما يمكن الاحتراز عنه ككل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لأنه هلك
 بتقصيره وفي أرض العشر إذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وان هلك بعد الحصاد ما كان
 من نصيب وبالأرض يسقط وما كان من نصيب الأكر يبقى في ذمة رب الأرض لأنه في
 نصيب الأكر الأرض بمنزلة المستأجر فكل العشر على صاحب الأرض وخراج المقاسمة
 بمنزلة العشر لأن الواجب شيء من الخراج وانما يسقط العشر في المصروف هذا إذا هلك
 كل الخراج فان هلك الاكثر وبقي البعض يتظر إلى ما بقي ان بقي مقدارا ما يبلغ قفيزين
 ودرهمين يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج وان بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج
 وانما يسقط الخراج بهلاك الخراج إذا لم يبق من السنة مقدارا ما يتمكن فيه من الزراعة
 فان بقي لا يسقط الخراج ويجهل كذا الأول لم يكن وكذا الكرم إذا ذهب ثماره بأفة
 ان ذهب البعض وبقي البعض إذا بقي ما يبلغ عشرين درهما أو أكثر يجب عليه عشرة
 دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما يجب مقداره نصف ما بقي وكذا الرطاب في فصل
 العشر والخراج من زكاة الخبائية * باع أرضا يضاء خراجية اختلفوا فيه واختار للفتوى
 أنه الباقي من السنة تسعون يوما فالخراج على المشتري والأفعلى البائع من أهل المزبور *
 ولا يجهل الاكل من الغلة قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المالك عازما
 على أداء العشر في العشر والخراج من زكاة البرازية * والموازة في وجوب الزكاة كالرجل
 وتجوز الزكاة في حليها مما كان من ذهب أو فضة أو ثياب ولا تجب في اللؤلؤ والياهر زكاة
 إذا لم تكن للتجارة وعليها زكاة مهرها إذا قبضت زكاة لما منى عليها في قول أبي يوسف
 ومحمد وفي قول أبي حنيفة لا يجب عليها في ذلك زكاة حتى يحول الحول عندها بعد
 القبض وإذا دفعت زكاة مالها إلى زوجها لم يجز عند أبي حنيفة والزواج إذا دفع إليها
 لم يجز الا خلاف في أحكام النساء من أحكام الناطق * وفي الاسرار والطمأوى يجب
 العشر والخراج في أرض الوقف والصبي والمجنون لعدم اشتراط المالك وصفته وفي بعض
 الفتاوى لا يجب عليهم العشر لانه قريبة كالأكل ويجب الخراج لانه مؤنة فأنشبه صدقة الفطر
 والشجرة المثمرة ان كانت في الدار لا عشر فيها بخلاف الكائنة في الأراضي لان الساكن مع

ما يتبعها عفو لا الاراضي في العشر والخراج من زكاة البرازية * ومن أسلم من أهل الخراج
أخذ منه الخراج على حاله لأن فيه معنى المونة فيعتبر مونة في حالة البقاء فأمكن إبقاؤه على
المسلم ويجوز أن يشتري المسلم أرض الخراج من الذمى ويؤخذ منه الخراج لما قلنا وقد صح
أن الغصاية اشتروا أرض الخراج وكانوا يؤدّون خراجها فدل على جواز الشراء وأخذ
الخراج وأدائه للمسلم من غير كراهة في باب العشر والخراج من الهداية قبيل باب الجزية *
ولا يتكرر الخراج بخلاف العشر من المحل المزبور * ولوزن السلطان الخراج والعشر
لرجل جائز في الخراج دون العشر عند أبي يوسف وقال محمد لا يجوز فيه ما لا يملك في الجماعة
المسلمين ولا يبيع يوسف إن له حقاً في الخراج فيصح تركه وهو صلة منه والعشر حق الفقراء على
الخلوص فلا يجوز تركه وعليه الفتوى اختيار قبيل فصل المرتبة من كتاب السير * والعصم
أن الوالي إذا ترك الخراج لفقر أو فقيه أو علوى جاز وأهم القبول لأن حق الأخذ له وإن
ترك لهم العشر لا يجوز لأنه حق الفقراء في زكاة الزاھدي في باب زكاة العروض وكذا
في التجنيس والمزيد * السلطان إذا جعل الخراج لصاحب الأرض وتركه عليه جاز في قول
أبي يوسف خلافاً لمحمد والفتوى على قول أبي يوسف إذا كان صاحب الأرض من أهل
الخراج وعلى هذا التوسيع للقضاة والفقهاء ولوجعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز
في قولهم في فصل العشر والخراج من الخالية * وخراج المغصوب إذا لم يكن له بينة عادلة
والغاصب جاحد ولم تنقص الأرض بالزراعة على الغاصب فإن كان الغاصب مقراً
أوله بينة عادلة فإن الخراج على رب الأرض وإن نقصها الزراعة عند أبي حنيفة الخراج على
رب الأرض قل النقصان أو كثرت وإن كان الغاصب جاحداً ولا بينة له ولم يزرعها الغاصب
فلا خراج على أحد في العاشر من زكاة الخلاصة وكذا في العشر والخراج من زكاة
الخالية * وإن غصب أرضاً عشرية فزرعها إن لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب
الأرض وإن نقصت الزراعة كان العشر على رب الأرض كأنه أجرها بالنقصان في فصل
العشر والخراج من زكاة الخالية * لو باع العنب أو الزبيب أو العنبر يؤخذ عشر ثمنه أما
لو باع بعد ما جعله مائلاً يؤخذ عشر قيمة العنب أو الزبيب أو العنبر من زكاة خزانة
الاكمل في العشر وكذا في الوجيز في بيع الطعام من العشر وكذا في خزانة الفتوى *
ولو اتخذ عصيراً وباعه فعليه عشر العنبر من الوجيز في بيع الطعام المعشور * وإن
أجر الأرض الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الأرض كما لو دفعها من أجرة
الأذا كان كرماً أو رطاباً أو شجراً ملتصفاً فإن أجرة ذلك وأعارته باطله ولو أجر أرضه
العشرية فزرعها كان العشر على رب الأرض عند أبي حنيفة وعندهما على المستأجر
وإن أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير فعن أبي حنيفة فيها روايتان في العاشر
من زكاة الخلاصة وكذا في الخالية * وإن استأجر أرضاً تصلح للزراعة ففروا
المستأجر والمستعير فيها كرماً أو جعل فيها رطاباً كان الخراج على المستأجر والمستعير
على قول أبي حنيفة ومحمد لأنهما صارت كرماً فكان خراج الكرم على من جعلها كرماً
في فصل العشر والخراج من زكاة الخالية * رجل له أرض عشرية أجرها من غيره

أي بمقابلته النقصان من الأرض والظاهر
أنه على مذهب الإمام لأن كون العشر
على رب الأرض إذا أجرها على مذهب
الإمام رحمه الله

وبه أفتى المرحوم يحيى بن زكريا وعليه
الفتوى كما في القضية من خط المرحوم

ولو هلك الخراج قبل الحصاد لا يجب
العشر على الأجر وإن هلك بعد الحصاد
لا يسقط عنه وعندهما في الخاليين يسقط
كذا بخط المرحوم

كان العشر على صاحب الارض في قول أبي حنيفة قل الاجر وأكثر وفي قول صاحبيه
يكون العشر في الخارج في فصل خراج الارض من حيران الحياصة * والعشر على
المستعيران مسلما وان كافر افعلى وب الارض عند الامام وعندهما على الكافر ولكن
عند محمد عشر واحد وعند أبي يوسف عشران كذا في باب بيع الطعام المعشور من الوجير
وعندهما هو كالاجارة في العشر والخراج من زكاة البرازية * زفت خراج المستأجر
على المؤجر وخراج المستعار على المعتبر لان المستأجر والمستعير يستوفى المنافع بتسليمه من
جهته فصار كانه استوفى بنفسه ولو أخذ السلطان الخراج من الاكار فلا كارأ أن يرجع
على رب الارض قال رضى الله عنه هكذا ذكر الصدر الشهيد وأحاله الى فتاوى النسفي
وعلى ظاهر الرواية لا يرجع لانه غير مأمو به من جهته وهو غير مطر في الاداء شرعا لأن
العامل ظلمه فليس له أن يظلم غيره من زكاة التجنيس والمزيد في خراج الارض وكذا في فصل
اداء الزكاة من زكاة الخبانية * ظم نيج المستأجر اذا أخذ منه الجباية الرتبة على الدور
والخواتم يرجع على الآخر وكذا الاجكار في الارض وعليه الفتوى قنية في مسائل
متفرقة من الاجارات * السلطان الجائر اذا أخذ صدقة الاموال الظاهرة اختلفوا فيه
والصحيح ما قاله الفقيه أبو جعفر أنه تسقط الزكاة عن أربابها فاضحيان في الزكاة في (١)
وأخر فصل في موضع في الزكاة * وان أخذ الجبايات أو مالا بطريق المصادرة فتوى
صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلفوا فيه والصحيح أنه يسقط كذا قاله الامام (٢)
السرخسي من المحل المزبور وكذا في الخلاصة والبرازية * مال بيت المال على أربعة
أنواع الصدقات وما في معناها كالعشر والخراج فيصرف الى المصارف التي ذكرت في
قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية والثاني ما أخذ من بني تغلب وتجار أهل الذمة
فعله الرباطات والجسور والقناطر والأئمة والقضاة القائمون بالحق والثالث نجس الغنائم
والمعادن فيصرف الى ما ذكر في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ الآية والرابع ما أخذ
من تركه لا وارث لها فيصرف الى كفن الاموات ونفقة المرضى والمقيط وأدوية المرضى
وعلاجهم ومن هو عاجز عن الكسب في الفصل الثالث في العشر والخراج من زكاة
البرازية * الافضل في صرف الزكاة أن يصرقها الى اخوته ثم أعمامه ثم ذوى الارحام ثم
جيرانه ثم أهل سكتة ثم أهل مصره جامع الفتاوى في الزكاة * أنفق على أقاربه بنية
الزكاة جازا اذا حكم عليه بنفقةهم من زكاة الاشياء * المختار أنه لا يجوز دفع الزكاة
لاهل البدع دفعها لاخته المتزوجة ان كان زوجها معسرا جاز وان كان موسرا ان كان
مهرها أقل من النصاب فكذلك وان كان المجل قدره لم يجز وبه يفتى من المحل المزبور
وكذا في البرازية * ولو دفع الى ابنته الكبيرة ولها زوج غني أو ليس لها زوج قال بعضهم
يجوز وقال بعضهم لا يجوز والاول أصح خزنة الفتاوى في فصل من يجوز اليه أداء
الزكاة * رجل له أخ قضى عليه بنفقة فكساه وأطعمه ينوي به الزكاة قال أبو يوسف
يجوز وقال محمد يجوز في الكسوة ولا يجوز في الطعام وقول أبي يوسف في الاطعام خلاف
ظاهر الرواية في الفصل الثامن من زكاة الخلاصة * يجوز دفع الزكاة الى فقيرة زوجها

قوله تسقط الزكاة الخ ولا يؤثر بالاداء
ثانيا لان له ولاية الاخذ فصح أخذه من
المحل المزبور
(١) وفي خزنة الفتاوى وبه يفتى كذا
بخط المرحوم يعنى بقول أبي جعفر
(٢) قوله أنه يسقط وفي خزنة الفتاوى
والصحيح أنه لا يجوز وبه يفتى كذا بخط
المرحوم وكذا في الوالدية وخزنة
المفتين

موسى عند أبي حنيفة ومحمد فرضهما النفقة أولم تفرض خلاصة من المحلل المزبور *
وعن أبي يوسف يجوز عن الزكاة كسوة التميم وطعامه وإن كان في عياله وقال محمد
لا يجوز في الطعام ويجوز في الكسوة وعليه الفتوى في فصل أداء الزكاة من زكاة
خزانة الفتاوى * ولو نوى الزكاة فعليه دفعه إلى صبيان أقارب عدياً أولن يهدى إليه
الباكورة أو يشره بقدوم صديقه أو بخبر يسره أو إلى صخر خوان أو المعلم أو الخليفة التي
في المكتب ولم يستأجر يجوز في الثاني من زكاة البرازية * فإن دفع إلى شخص ظن أنه
فقير وظهر أنه كان غنياً يجوز عند أبي حنيفة ومحمد في الثاني من زكاة الخلاصة *
رجل قيل له كيف حالك قال أنا غني عند أبي يوسف وفقير عند محمد فهذا يدل دوراً
أو حوائت يستغفها وهي مساوية الوفاً لكن غلبت لا تكفي لقوته وقوت عياله عند أبي
يوسف غني حتى لا يحمل له الصدقة وعند محمد هو فقير حتى يحمل له الصدقة بجميع الفتاوى
في أوائل الزكاة * ويكره أن يعطى فقيراً واحداً ما تقي درهم أو أكثر ويجوز وذكر
في الخلاصة هذا إذا لم يكن الفقير مديوناً خزانة الفتاوى * وكذا في الخلاصة رجل وهب
دينه من مديونه الفقير ونوى به الزكاة عن الدين الذي عليه يجوز ولو نوى به زكاة نصاب
عند نفسه أو زكاة دين كان على غيره لا يجوز ولو وهب كل دينه للمديون ولم ينو شيئاً
سقط الزكاة في زكاة مختارات التوازل * ومن له على فقير دين وأراد جعله عن زكاة
العين فليته أن يصدق عليه ثم يأخذ منه عن دينه وهو أفضل من غيره من جيل
الاشياء * العبد ليس بمصر فالصدقات الواجبة إذا كان مولاه فقيراً أو كان مكاتباً من
أحكام العبيد من الاشياء

﴿كتاب الصوم﴾

إذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين أنهم رأوا هلال رمضان
قبل صومهم يوم أن كانوا في هذا المصرب ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لأنهم تركوا الحسبة
وما كان قاعليهم وإن جاؤا من مكان بعيد جازت شهادتهم لا تنفاه التهمة في الفصل
الأول من صوم الخمانية * وعند رؤية الهلال يكره الإشارة إليه كما يفعل أهل الجاهلية
من المحل المزبور * وإذا شهد شاهدان عند قاض لم يراه أهل بلده على أن قاضي بلد كذا
شهد عند شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جاز هذا القاضي
أن يقضى بشهادتهما لأن قضاء القاضي حجة من المحل المزبور * ويشترط لوجوب الأداء
أي أداء صوم رمضان الصحة والاقامة والطهارة من الحيض والنفس أي انقطاع دمهما
لا اغتسال منهما لما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كذا في الحيض ونوم في قضاء الصوم
دون الصلاة لا الجنابة بالتر يعني لا يشترط لوجوب أدائه الطهارة عن الجنابة لقوله تعالى
فلا تباشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكاوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض
من الخط الاسود من الفجر فإذا صار الفجر الثاني غاية للقطرات الثلاثة يحصل جرم من
الصوم مع الجنابة بالضرورة فإذا صح جرم منه معاصم سائر أجزائه لأن الصوم لا يتجزأ
صحة وفساداً من شرح المجموع لابن الملك في أوائل كتاب الصوم ملخصاً * ولو صام أهل

قوله ولا عبرة الخ وعليه فتوى أبي الليث
وبه كان يفتي شمس الأئمة الحلواني
خلاصة في الفصل الأول من الصوم

بلدة ثلاثين يوما للرؤية وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوما للرؤية فعلم من صام تسعا
وعشرين فعليه قضاء يوم ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية * أهل بلدة رأوا
هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوما فشهد جماعة في اليوم التاسع والعشرين أن
أهل بلدة كذا رأوا هلال رمضان في ليلة كذا قبلكم يوم فصاموا هذا اليوم يوم الثلاثين
من رمضان فلم يروا الهلال في تلك الليلة والسما مصحبة لا يباح لهم الفطر إذا ولا تترك
التراويح في هذه الليلة لأن هذه الجماعة لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكوا
رؤية غيرهم فلا يلتفت إلى قولهم خيانة المفتين في أوائل الصوم * ولا بأس بالحجامة
للصائم وجيز في باب ما يكره للصائم السحور مندوب إليه ويستحب تعجيل الإفطار وتأخير
السحور ومن شك في طالع الفجر لم يتسحر وإن أكل قصومه تام وإن تسحر وأكبر رأيه أن
الفجر طالع قضى تسحر على ظن أن الفجر لم يطلع وهو طالع أو أفطر على ظن أن الشمس
قد غربت ولم تقرب قضى ولا كفارة عليه ولو كان أكبر رأيه أن الشمس قد غربت لا يفطر
ولو أفطر لا قضاء عليه ولو كان أكبر رأيه أنه أكل قبل الغروب قضى ولا كفارة عليه
ويكره الذوق للصائم ولا بأس به بدوق العسل أو الطعام ليشربه ولا بأس للمرأة أن تمضغ
الطعام لصبها إذا لم تجد عنه بقا من الحبل المزبور * من جامع أو أكل ناسيا أو دخل
الذباب أو الدخان أو القبار حلقه أو بقي بل بعد المضغ فابتلعه مع البزاق أو دخل الماء في
أذنه وان كان بفعله أو طعن برمح فوصل إلى جوفه وبقي الرمح فيه أو دخل الخياط في أنفه
من رأسه فاستشقه فدخل حلقه لم يفطر وجيز في أول باب ما يقطره وما لا يقطره * الصوم
في السفر أفضل إذا خاف على نفسه أو كان له رفقة اشتركوا معه في الزاد واختاروا
الفطر صوم يوم الشك مكروه إلا إذا توى تطوعا أو واجبا آخر على الصحيح والأفضل
فطره إلا إذا وافق صوما كان يصومه أو كان مقبلا لا يصوم العبد والامة وأما الولد والمأثر
تطوعا إلا إذا نال المولى لا تصوم المرأة تطوعا إلا إذا نال الزوج أو مكان مسافرا لا يصوم
الاجير تطوعا إلا إذا نال المستأجر إذا تضرر بالصوم لا يلزم النذر إلا إذا كان طاعة وليس
بواجب ولكن من جنس واجب على التعيين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجبات
فلو نذر حجة الاسلام لا يلزمه إلا حجة واحدة ولو نذر صلاة سنة وعنى القرائن لاشئ عليه
وان عنى مثله لزمته ويكمل المغرب ولو نذر عبادة المريض لم تلزمه في المشهور ولو نذر
التسبيحات دبر الصلاة لم تلزمه من الاشياء في كتاب الصوم * وفي الخلاصة ولو استلم في
نهار رمضان ثم أكل متعمدا عليه الكفارة وإن كان جاهلا كذلك عند أبي حنيفة في
ظاهر الرواية وعن محمد لو استغنى فقيها فافتاه بالفطر ثم أكل متعمدا عما كان أو جاهلا
لا كفارة عليه هو الصحيح في التاسع من صوم التاتارخانية * إذا أفطر في رمضان
في يوم ولم يكفر حتى أفطر في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة وإن أفطر في رمضان
عليه لكل فطر كفارة وقال محمد تكفيه كفارة واحدة فيما يوجب القضاء والكفارة
فأضيخان * أتعب نفسه في شئ أو عمل حتى أجهده العيش فافطر كثر وقيل بخلافه وبه
أخذ البقال قنية في باب ما يبيح الإفطار * وفي التنية في باب ما يوجب الكفارة أفطر في

قوله وقال محمد الخ قلت وعلى قول
محمد الاعتماد كما في البحر فاعلم الاسرار
والبزازية ومعين المفتي في كتاب الصوم
بخط المرحوم

ومضان مرتبة بعد أخرى يتراى أو مدر لاجل المعصية فعليه الكفارة زجره وكتب غيره نعم
والفتوى على ذلك وبه أفتى أئمة الامصار في باب ما يفسد الصوم من الجبر الراجع
في شرح قوله وان أعاده

﴿كتاب الحج﴾

وعند وجود المحرم كان عليها أن تخرج لحجة الاسلام وان لم يأذن زوجها وفي النافلة
لا تخرج بغير إذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يجب أن تترجح ليحج بها من أوائل حج
الحائصة * المرأة اذا لم تجد محرماً لا تخرج الى الحج الى أن تبلغ الوقت الذي تعجز عن الحج
فحينئذ تبعت من يحج عنها أما قبل ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فان دعيت رجلاً
ان دام عدم المحرم الى أن ماتت فذلك جائز كالمريض اذا حج عنه رجلاً ودام المرض الى أن
مات هذا اذا كان الأمر عاجزاً عجزاً يرضى زواله كالمرض والحبس ونحو ذلك وان كان
لا يرضى زواله كالزمانة والعوى جازاً أن يأمر غيره بالحج في فصل في الحج عن الميت من
الحائصة * رجل خرج الى الحج ومات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه ان فسر شيئاً فالأمر
على ما فسر وان لم يفسر فعند أبي حنيفة يحج عنه من بلده اذا كان ثلث ماله يتي بذلك
وان كان له وطانان في موضعين يحج عنه من أقربهما الى مكة وقال أبو يوسف ومحمد
يحج عنه من حيث مات فان جاوز المأمور وهو الوصي المكان الذي مات فيه ثم أمر رجلاً
ليحج عنه ودفع اليه المال لا يجوز في قواهم جميعاً ولو قال الميت للوصي ادفع المال
الي من يحج عني لم يكن للوصي أن يحج بنفسه ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد كان
للوصي أن يحج بنفسه فان كان الوصي وارث الميت أو دفع المال الى وارث الميت ليحج عن
الميت فان أجاز الورثة وهم كبار جاز وان لم يجزوا لا يجوز لأن هذا بمنزلة التبرع بالمال
المأمور بالحج اذا خرج قبل أيام الحج كان له أن ينفق من مال الميت الى بغداد والى
الكوفة والى المدينة والى مكة واذا أقام ببلدة يتفق من مال نفسه حتى يجي أو ان الحج ثم
يرتحل وينفق من مال الميت ليكون المأمور حنفياً من مال الآخر في الطريق ويكون
حنافياً لما أنفق من مال الميت في أقامته هذا اذا أقام ببلدة خمسة عشر يوماً لانه مقيم
وروى ابن سماعة عن محمد اذا أقام المأمور في بلدة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال الميت
لا يضمن وان أقام أكثر من ذلك يتفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان أقام أكثر
من خمسة عشر يوماً تكون نفقته في مال الميت لانه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة
وان أقام بعد خروج القافلة لا تكون نفقته في مال الميت في فصل في الحج عن الميت من
الحائصة * المأمور بحج اذا استأجر خادماً لخدمته قالوا ينظر ان كان المأمور ممن يخدم
نفسه فنفقة الخادم لا تكون من مال الآخر وان كان لا يخدم نفسه فنفقة الخادم تكون
من مال الآخر لانه مأذون بذلك دلالة من المحلل المزبور * ولو مرض في الطريق لم يجز
أن يدفع النفقة الى غيره ليحج عن الميت الا أن يكون الوصي أذن للساح في ذلك جواهر
الفتاوى في السادس من الحج * مريض أو شيخ دفع الى رجل مالا ليحج عنه وأراد أن

(١) وكذا في الخانية في فصل في الحج عن
الغير

(٢) رجل ضرورة بفتح الصاد وضرورة
وصروري اذا لم يخرج مختار صحيح

ما يفضل عن الحج من النفقة والتمتع وغير ذلك يكون للمدفع اليه قال ابن شجاع الخيلة
فيه أن يقول دافع المال الى المدفع اليه وكذلك أن تهب الفضل من نفسك وتقبضه
لنفسك فيه لنفسه فصول عمادي من كتاب الحج في الثالث والثلاثين (م) الوصي (١)
اذا دفع الدراهم الى رجل ليحج بها عن الميت ثم أراد أن يسترد المال منه كان له ذلك ما لم يحرم
فاذا استرد وطلب المأمور نفقة الرجوع الى بلده قال ينظر ان استرد المال منه بجناية
ظهرت منه فالنفقة من ماله خاصة وان استرد المال منه لضعف رأيه أو جهله بأمواله
فالنفقة في مال الميت وان استرد لا بجناية ولا نعمة فالنفقة في مال الوصي نانا خانية في
الوصية بالحج من كتاب الحج * واختلفت عبارة مشايخنا في المأمور بالحج اذا حج قال
الامام خواهرزاده عند أصحابنا يقع أصل الحج عن المأمور ولا أمر نواب النفقة وقال
الامام السرخسي أصل الحج يقع عن الأمر والدليل عليه أنه لا يقطع الحج عن المأمور
ويحتاج الى اسناد الاحرام الى الأمر وهذا في الحج الفرض وفي التطوع اذا أمره غيره
بجعة التطوع جاز وبصير لا أمر نواب النفقة في طريق الحج في آخر الثالث من حج
الخلاصة * والذي يقتضيه النظر أن حج الضرورة من غيره ان كان بعد تحقق الوجوب (٢)
عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه وكراهة تحريم عليه ابن همام في آخر الحج عن
الغير

﴿كتاب السير﴾

* (القول في الاسارى وما يملك بالاستيلاء وما لا يملك) * اذا باع الحربى ولده من مسلم في دار
الحرب عن الامام أنه يجوز ولا يجبر على الرد وعن أبي يوسف أنه يجبر اذا خاصم الحربى
اذا دخل دارا بأمان مع ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات كلها (س) مسلم دخل
دار الحرب فاشتري من أحدهم ابنه أو أخاه فالصحيح أنه لا يجوز البيع لكنهم اذا ادانوا
جواز هذا البيع ملكه بالقهر لا بالشراء وان لم يدينوه ان خرج معه طائعا لا يملكه وان
أخرجه مكرها ملكه منية المقتى في كتاب السير والصحيح ان أخرجه مكرها يملكه وان جاء
به وهو طائع لا يملكه سواء كان البائع يرى جواز هذا البيع أولا في فصل في معاملة
المسلم المستأمن من سير الخانية وكذا في سير القاعدية والصحيح أن البائع ان كان يرى
جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يرى ان اشتراه وذهب به مكرها ملكه وان قهر حربى
حريسا وباعه من مسلم مستأمن ان كانوا يرون القتل بالهزج الشراء والا لا في سير
البرازية * وان تزوج المسلم المستأمن حريية في دار الحرب ودفع الصداق الى أيها وفي قلبه
أنه يبيعها اذا أخرجه الى دار الاسلام ذكر في السير الكبير ان خرجت طائفة فهي حرة
وان خرجت مكرهة كما يخرج الاسير فهي مرقوقة وان اختلفا فقالت المرأة خرجت
طائفة فأنا حرة وقال الرجل أخرجهام مكرهة فهي رقيقة لي ينظر اليها ان جاءها مربوطة
كما يجاء بالاسير كان القول قول الرجل وان كان بخلاف ذلك كان القول قول المرأة فتكون
حرة من سير الخانية وكذا في غنية الفتاوى والتمريثى * وفي الثاني من سير البرازية قال

لا بأس بأن يفادى أسراء المسلمين بأسراء المشركين الذين في أيدي المسلمين من الرجال والنساء وهو قول محمد وأبي يوسف وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وعنه في رواية أخرى أنه قال لا يجوز مفاداة الأسير بالأسير شرح سيرا الكبير في باب الفداء * وذكر محمد في الزيادات لو أن سرية رجعت إلى دار الإسلام بأسارى فقالت الأسارى نحن من أهل الإسلام أو من أهل الذمة أخذنا هؤلاء في دار الإسلام وقالت السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب كان القول قول الأسارى لأن ثبوت اليد عليهم لم يعرف إلا في دار الإسلام ودار الإسلام دار العصمة وكل من كان فيها يكون معصوما ظاهرا فان أقامت السرية ينسب على دعواهم أن كان الشهود من التجار جازت شهادتهم وإن كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد به بعض الجند بذلك جازت شهادتهم من فصل فحين لا تقبل شهادته للثمة من الخانية * قال محمد سرية بعثها الإمام إلى دار الحرب فخاراً بأسارى فقالت الأسارى نحن من أهل الإسلام أو من أهل الذمة وهؤلاء أخذنا في دار الإسلام وقالت السرية هم كانوا من أهل دار الحرب أخذناهم في دار الحرب قال قول الأسارى وهم أحرار ولا سبيل عليهم ولا يقبل قول السرية إلا بحجة فان أقامت السرية ينسب على دعواهم أن شهد بذلك قوم من التجار أو من لا شركة له في الغنمة قبلت شهادتهم إلا أنه يشترط الإسلام في الشهود إذا ادعى الأسارى أنهم مسلمون وإذا ادعى الأسارى أنهم من أهل الذمة لا يشترط الإسلام في الشهود وذكر في سيرا الكبير ويجوز شهادة الغائبين وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع وضع المسئلة هنا في السرية وثمة في الجند وشركة الجند شركة عامة والشركة العامة لا تمنع قبول الشهادة وإن قالت الأسارى أخذنا هؤلاء في دار الحرب ونحن من أهل الإسلام أو من أهل الذمة دخلنا دار الحرب للتجارة أو لزيارة القرابة مستأمنين أو قالوا سكننا في أسارى في أيديهم وقالت السرية كلهم كانوا من أهل الحرب فاقول فيه قول السرية فان أقام الأسارى البينة على ما ادعوا جاز وإن لم يكن لهم بينة الآن بهم سيما المسلمين وعلامة من علامات المسلمين قبل قولهم ولا يتعرض لهم من شرح الزيادات لقاضيخان في باب ما يصدق فيه الأسير أنه مسلم أو ذمى * في كتاب السير في الخانية أخذ الحرب في دارنا فقال أنا مستأمن لا يصدق ويكون فبالجماعة المسلمين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا لا أخذنا خاصة وإن أقام بينة من أهل الإسلام كان أمنا وإن أقام بينة من أهل الذمة تقبل استحصانا ولا تقبل قياسا تاتار خانية في الرابع عشر من السير * ولو أن المسلمين وادعوا قوما من أهل الحرب ثم أغلروا عليهم قوم آخرون من أهل الحرب يجوز للمسلمين أن يشترعوا منهم السبي لأنهم بالموادعة ما خرجوا من أن يكونوا من أهل الحرب لكن علينا أن لا نقدرهم فصاروا مملوكين للسابقين بالأحرار فيجوز شراؤهم منهم كسائر الأموال وإن كان الذين سبواهم قوما من المسلمين غدروا بأهل الموادعة لم يسخ للمسلمين أن يشترعوا من ذلك السبي وإن اشتروا رذال البيع لأنهم كانوا في أمان المسلمين فان أمان بعض المسلمين كإمان الجماعة ولا يملك المسلمون وقاب المستأمنين وأمنوا لهم بالإسرا في باب نسكاح أهل الحرب من المبسوط للسرخسي * في كتاب السير

(١) لأن السرية قوم يحصون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه وأما الجيش عظيم فلا يعتبر حقهم ما تعامن الشهادة كذا في مشتمل الأحكام نقلا عن الخانية

قوله شركة عامة فلا يصيب كل واحد من الغائبين شيء منتفع به من المشهود به شرح الزيادات قوله لا تمنع قبول الشهادة ولهذا لو شهد فقيران مسلمان بسرقة شيء من بيت المال جازت شرح الزيادات من أهل المزبور قوله فاقول فيه قول السرية لأنهم تصادقوا على أنهم أخذوا في دار الحرب ودار الحرب دار باحة وسر فكل من كان ذميا يكون محلا للأسر فلا سربا ببحكم الظاهر من أهل المزبور قوله جاز لأن البينة أقوى من الظاهر إلا أنه يشترط إسلام الشهود فلا تقبل شهادة الكافر من أهل المزبور

قال محمد وإذا أتى رجل من المسلمين فأسلم من المشركين فأغار عليهم قوم آخرون من المسلمين
فقتلوا الرجال وأصابوا النساء والأموال واقتسموا ذلك وولد لهم منهم أولاد ثم علموا بالامان
فعلى الذين قتلوا دية من قتلوا ورزق النساء والأموال إلى أهلهما ويغرمون للنساء صدقتهن بما
أصابوا من فروجهن والأولاد أحرار مسلمون تبعاً لآبائهم لا سيول عليهم في أواخر الحادي
عشر من سيرة الذخيرة وعقابه فيه وكذا في القمناشي نقلا عن السير * وأدع مسلم دار (١)
الحرب على أن يوتى أهل الحرب كل سنة مائة رأس إلى المسلمين فإن كانت هذه المائة من
أنفسهم وأهاليهم وذواربهم لا يصح ذلك لأنهم وأولادهم بأجمعهم دخلوا تحت الامان
فلا يجوز استرقاقهم وعقابهم وإن أذوا من رقبتهم جاز لا أن أرقاهم بعد الامان بقيت عرضة
ومحلاً للقتل محبطاً سرخسي لمخصاً * وقوله من أسلم ههنا أربع مسئلة احداها أسلم
الحربي في دار الحرب ولم يخرج اليها حتى ظهر ناعلي الدار والحقكم فيها ما ذكر في الكتاب
من أنه أحرز نفسه وأولاده الصغار وما كان في يده من المنقولات إلى آخر ما سيذكر ثانياً
أسلم في دار الحرب ثم خرج اليها ثم ظهر ناعلي الدار في جميع ماله هناك في الأولاد الصغار
لأنه حين أسلم كان مستتبعا لهم فصاروا مسلمين فلا يراد الرق عليهم إبتداءً بخلاف غيرهم
لا تقطاع يده عنه بالتبائن فيغنم * وما أودع مسلماً أو ذمياً ليس فياً لأن يدهم ليد صحبة على
ذلك المال فتدفع أحرار المسلمين فيرد عليه * وما أودع حريباً في ظاهر الرواية في وعن أبي
حنيفة أنه له لأن يده تخلف يده وجه الظاهر أنها ليست يداً صحبة حتى لا تدفع اعتساف
المسلمين عن أمواله * ثالثها مستأن من أسلم في دار الاسلام ثم ظهر ناعلي دارهم في جميع
ما خلفه فيها من الأولاد الصغار والمال في لأن تبائن الدارين فاطع للعصمة فبالظهور
يثبت الاستيلاء على مال غير معصوم أتمافي غير الأولاد فظاهر وأما فيهم فلأنهم لم يصيروا
مسلمين باسلامه لا تقطاع التبعية بتبائن الدارين فكانوا من جملة الأموال رابعتها دخل
المسلم أو الذمى دار الحرب بأمان واشترى منهم أولاداً أو أموالاً ثم ظهر ناعلي الدار فالكل له
الألدور والأرضين فانه في من سيرة ابن الهمام في آخر باب الغنائم وقسمتها * حربي دخل
داراً بأمان وله في دار الحرب امرأة حامل منه وأولاد صغار وكبار وأموال ووديعة عند
حربي وذمى * ومسلم فأسلم الحربي في دار ناعلي المسلمين على تلك الدار فهو على ثلاثة أوجه
أن يخرج اليها وأسلم في دار الاسلام ثم ظهر المسلمون على دارهم في جميع ذلك يكون فياً
للمسلمين وإن أسلم هذا الحربي في دار الحرب ثم خرج اليها وخلف هذه الاشياء في دار
الحرب فأولاده الصغار أحرار مسلمون وما كان من ماله ووديعة عند ذمى أو مسلم فهو له
وأولاده الكبار تكون فياً للمسلمين والديون والغصوب والودائع عند الحربي تكون فياً
في فصل فيما يطله الارتداد من سيرة الثانية * إذا أسلم عبد الحربي ولم يهرب إلى دار (٢)
الاسلام حتى اشتراه مسلم أو ذمى أو حربي في دار الحرب يعتق عندنا خلافاً لهما ابن همام
من باب استيلاء الكفار في شرح قوله فإن أبق عبد اليهم * العبد إذا أبق اليهم فأخذوه لم
يملكوه عند أبي حنيفة ولا يملكونه وكذا الخلاف في الأمة والخلاف في عبد مسلم وفي
الذمى له قولان وفي المرتد يملكون اتفاقاً قيد بالابق لأنه إذا كان متردداً في دار الاسلام

(١) وفي ابن الهمام في باب المواعدة من
كتاب السير نقلاً من المبسوط بعد هذه
المسئلة ألا ترى أن واحداً منهم لو باع
ابنه بعد هذه الصلح لم يجز فكذلك
لا يجوز تملك شيء من نفوسهم وأولادهم
بحكم تلك المواعدة لأن حريتهم تكدت
بخلاف ما لو صلحواهم على مائة رأس
بأعيانهم أو أول السنة وقالوا آمنوا فعلى
أن هؤلاء لكم ونصالحكم ثلاث سنين
مستقبلة على أن تعطوكم كل سنة مائة
رأس من رقبته فانه جائز لأن المعينين
في السنة الأولى لا تقتلوا لهم المواعدة

سنة

(٢) ولو أسلم عبد الحربي في دار الحرب فهو
عبد على حاله في قواهم ولو باع من مسلم
أو حربي عتق عنده خلافاً لهما كذا في باب
المستأن من من جواهر الفقه كذا في الخط
المرحوم

المرحوم

فأخذه وأحرزه بدار الحرب بما يملكونه بالأخذ اتفاقاً وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا
أخرج رجل بشراء أو هبة يأخذه المالك بغير شيء عنده ويملكه بقيمته أو يمتنه عندهما وكذا
إذا كان مغنوماً فوجد مولا قبل القسمة وأما بعد ما يؤدى عوضه من بيت المال اتفاقاً
(١) وإن نذاهم بغير ملكه اتفاقاً لتعق الاستيلاء اتفاقاً لا يلد للعبد كالعبد شرح
المجمع لابن المالك في آخر استيلاء الكفار من السير فعند أبي حنيفة يأخذ المالك القديم
بغير شيء موهوباً كان أو مشترى أو مغنوماً قبل القسمة وبعد القسمة يؤدى عوضه من
بيت المال لأنه لا يمكن إقامة القسمة لتفرق الفاعلين وتعذر اجتماعهم وليس له على المالك
جعل الأبق لأنه عامل لنفسه أدق زعمه أنه ملكه بيان الرواية شرح الوفاية من استيلاء
الكفار * أبق العبد في دار الحرب من التاجر وأخذه الحربى لا يملكه وقيل يملكه ولو
أخرجته إلى دار الإسلام فوجد مولا له أخذه بغير شيء وهو الأصح معين الحكم * سئل
الحنفى عن اشتري عبد في دار الحرب فأبق منه هل له أن يأخذ العبد بالقيمة فقال إن
أدعى أنه يملكه في دار الحرب فليس له على العبد سبيل يتبعه الدهر في كتاب السير *
(مع عن) دخل دار الحرب بأمان فاشترى عبداً منهم فأبق هنالك ثم دخل التاجر دار الإسلام
(٢) فوجده في يد إنسان يأخذه بالثمن إن كان ملكه ذلك الإنسان بالشراء وبالقيمة إن ملكه
بالحبة فحينئذ ليس له على العبد سبيل لما تملكه في دار الحرب فنية في كتاب السير * وإذا
استولى الكفار على أموال النساء وأحرزوها بدارهم ملكوها فان ظهرنا عليهم فن وجد
ملكه قبل القسمة أخذه بغير شيء وبعد ما بالقيمة إن شاء وإن دخل تاجر واشترى وأخرجته
إلى دار الإسلام فمالكه بالخيار إن شاء أخذه بالثمن وإن شاء تركه وإن وهب له أخذه بالقيمة
وإن اشتراه بعرض يأخذه بقيمة العرض ولو كان مغنوماً وهو مثلى يأخذه قبل القسمة
ولا يأخذه بعدها لأن الأخذ بالمثل غير مفيد وكذا إذا كان موهوباً لا يأخذه من سير
خزائن المفتين في أواسط اغنيانهم وقسمتها * إذا وقع الاختلاف بين المشتري من العبد وبين
المولى القديم في قدر الثمن أو في قدر قيمة العرض الذى اشتراه به المشتري من العبد فادعى
المشتري أنه ألف والمالك القديم أنه خمسمائة ولا يثبت له ما فأن القول للمشتري عندهم جميعاً
مع يمينه فإذا حلف المشتري فالمولى بالخيار إن شاء أخذه بذلك وإن شاء تركه وإن أقام بعد
ذلك يمينه على ما قدم به المشتري تقبل وإن أقام يمينه فاليمين بينة المولى في قول أبي
حنيفة ومحمد وعلى قول أبي يوسف البيينة بينة المشتري وهذا الذى ذكرنا كله إذا اختلفا
في مقدار الثمن وأما إذا اختلفا في مقدار قيمة العرض فأقاما بينة ذكر محمد أن البيينة بينة
المشتري عند أبي يوسف ولم يذكر فيه قول أبي حنيفة فيسئل السادس والثلاثين من
(٣) التاجر خائفة مخلصاً * عبد مسلم أخذه الكفار وأدخلوه دار الحرب ثم أبق منهم عتق
لأنه استولى على ملك الحربى فملك نفسه فعتق كالأسلم عبد الحربى في دار الحرب فأبق إلى
دار الإسلام فإنه يعتق في آخر عتاق الخائفة وكذا في الوقائع الخمسمية في الثالث من
(٤) العتاق * وفي الملتقط عبد أسره أهل الحرب وألحقوه بدارهم ثم أبق منهم برء إلى سيده
وفي رواية يعتق من البحر الرائق في باب استيلاء الكفار والبرازية في كتاب السير

• (الشافى)

قوله بقيمته الخ وفي الملتقى وعندهما
بالثمن تأمل عه

(١) وإنما قد نأول المسئلة بكون العبد
مسلماً لأنه لو ارتد فأبقى اليهم فأخذه
ملكوه اتفاقاً ابن همام في السير
كذا يخط المرحوم عه

(٢) والقول قول من اشتراه مع يمينه
من سير خزائن الأكل

(٣) وهذه المسئلة في مختارات التوازل
يدون قيد الإسلام عه

(٤) وكذا في الوقائع الخمسمية عه
وفي الفرار اختار الرواية الثانية وأفتى
المرحوم يحيى أفندي على ما في الفرار
وقوى أبي السعد وفي كتاب الأبق على
الأولى فليست تأمل عند الفتوى كذا يخط
المرحوم عه

(١) الثاني فيما يعامل به أهل الذمة * وإذا دخلت حرية بأمان فتزوجت ذمياً صارت ذمياً
وهذه من مسائل الجامع الصغير أعلم أنها إذا تزوجت ذمياً تصير ذمياً تجري عليها أحكام
أهل الذمة بعد ذلك من نحو المنع من الخروج إلى دارهم وأخذ الخراج من أرضها وما شابه
ذلك وإذا تزوج الحر ذمياً لا يصير ذمياً وذلك لأن المرأة تابعة لزوجها في المقام والزوج
ليس بتابع لها فيه فتكون المرأة ذمياً للالتزام المقام في دار نادون الزوج وأوضح الفقيه
أبو الليث في شرحه للجامع الصغير بقوله ألا ترى أن الزوج والمرأة إذا كانا مسافرين
فدوى الزوج الإقامة صارت المرأة مقيمة ولو نزلت المرأة الإقامة لا يصير الزوج مقيماً غاية
البيان في المستأن * ويصير الصبي مسلماً بالإسلام أبيه دون جده أشباه من كتاب (١)
الفرائض من الفن الثاني * صبي سبي وسبي معه أبواه أو أحدهما غنات لا يصل عليه (٢)
الأذا كان أقرب بالاسلام وهو يعقل الاسلام وإذا لم يسب معه أحدهما غنات يصل عليه
اعلم أن الولد الصغير يعتبر تبعاً للأبوين أو لأحدهما في الدين فان انعدهما يعتبر تبعاً
لصاحب اليد فان انعدمت اليد يعتبر تبعاً للدار لانه تعذر اعتباره أصلاً في الدين فلا بد من
اعتباره تبعاً لنظره غير أن التبعية للأبوين أقوى فإذا انعدما فعله التبعية في حق صاحب
اليد أقوى إذا ثبت هذا فان كان معه أحد أبويه يعتبر تبعاً له ما لا للدار فيكون كفراً تبعاً
لهمما وإن لم يكن معه أحدهما يصل عليه إذا مات لانه صار مسلماً تبعاً للدار عند انعدام
الأبوين ولو وقع في يد المسلم من الجند في دار الحرب وحده ومات يصل عليه لانه مسلم تبعاً
لصاحب اليد عند انعدام الأبوين في الدين ويستوى فيما قلنا إذا كان الصبي عاقلاً أو غير
عاقلاً لانه قبل البلوغ تبع للأبوين في الدين ما لم يصف الاسلام وقوله في الكتاب وهو
يعقل الاسلام يدل على أن الصبي العاقل إذا أسلم يصح وهذا مذهبنا وقوله وهو يعقل
الاسلام يعني صفة الاسلام وهذا يدل على أن من قال لا اله الا الله لا يكون مسلماً حتى
يعلم صفة الاسلام وكذا إذا اشترى جارية واستوصفها الاسلام فلم تعلم لا تكون مؤمنة
وصفة الايمان ما ذكر في حديث جبريل أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى هكذا ذكره الكاشاني هذه
الجملة في باب حمل الجنائز من الجامع الصغير في سائر أحكام الصغار للاسترواق * إذا ادعت
امرأة من النبي صبياً تحمله وهو لا يعبر عن نفسه أو يعبر إلا أنه صدقه في ذلك لا تصح
دعواها ولا يثبت نسبها بخلاف الرجل والفرق أن الأب أصل في النسب والام
كالتابع له فكان ثبوت النسب من الام ينعى على ثبوت النسب من الأب يثبت أو لا من
الأب ثم يثبت من الام تبعاً لثبوته من الأب والدليل على أن الأب أصل قوله تعالى
ادعوهم لأبائهم وقال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن أضاف الولد إلى الأب
بلام التعليل ولهذا اختص بالنفقة وإذا كان الأب أصلاً كان هو في الاقرار بالولد مقراً
على نفسه فيصح اقراره وإذا كانت الام تبعاً كانت هنا في الاقرار بالبنوة مقرة على الغير
فلا يصح اقرارها فان مات هذا الصبي في دار الحرب لا يصل عليه الا إذا كان في يد
مسلم بالبيع أو بالقسمة فاذن يحكم بالإسلامه تبعاً لصاحب اليد فيصلى عليه إذا مات

(١) كذا في شرح السراجية للفتاوى
في شرح قوله والجد كالأب عند
(٢) ولو سبي الصبي ومعه أبواه أو أحد
أبويه فلم يخرج من دار الحرب حتى مات
أبوه ثم خرج إلى دار الاسلام فهو مسلم
ولو أخرج إلى دار الاسلام أو قسم أو بيع
في دار الحرب ومعه أبواه أو أحد أبويه
ثم مات أبوه لم يحكم بالإسلامه حتى يكبر
ويصف بالاسلام كذا في سير الساتار خاتمة

قوله الكاشاني في نسخة الكافي
وفي أخرى الكافي اه

وإن مات بعد الإخراذ بدار الإسلام ولم يصف الكفر يصل عليه وإن كان في يدها إلا ما حكمنا
 بأسلامه تعالى لدار ولا عبرة ليدها بدلالة بطلان دعوتها فيه ثم قال في الكتاب ولم يصف
 الكفر وهذا دليل على حكم التبعية في الدين وأعماله يثبت إذا لم يظهر فيه خلافه وإذا أراد
 الإمام أن يفرق بينهما وبين هذا الصغير الذي ادعت نسبة بالقسمة أو بالبيع كره استحسانا
 إذا كان الصبي في يدها وأما إذا لم يكن الصبي في يدها لا يكره التفريق في الفصل الرابع
 والعشرين من سير المذخيرة * قوله فإن مكث سنة فهو ذمي لأنه لما أقامها بعد تقدم الإمام
 إليه صار ملتزما بالجزية فيصير ذميا بخراده من السنة ما وقته الإمام سواء كان سنة أو أقل
 كالشهر والشهرين وظاهر ما في الكتاب أن قول الإمام له ما ذكر شرط لكونه ذميا فلو
 مكث سنة قبل مقال الإمام له لا يكون ذميا وبه صرح العتابي فقال لو أقام سنتين من
 غير أن يتقدم الإمام إليه فله الرجوع قيل ولفظ المبسوط يدل على خلافه والوجه الأول
 كاف في فتح القدير ودل كلامه على أنه لا جزية عليه في حول المكث لأنه إنما صار ذميا
 بعده فوجب في الحول الثاني الآن يكون شرط عليه أنه إن مكث سنة أخذها منه
 في المستأن من من سير البحر * ولو قال الإمام من قتل قتيلا فله سلبه فقتل المسلم ~~ككافرا~~
~~كان له سلبه~~ والسلب دابة المقتول وسرجهما وما عليها من الآلات وثياب المقتول
 وسلاحه وما معه من مال في حقيقته أو على وسطه أو دابته وما عدا ذلك فليس بسلب
 وكذلك كل ما كان مع غلامه على دابة أخرى فليس بسلب قبيل فصل في قسمة الغنائم
 من الخيالة * والقوس المشتركة بين رجلين يقاسل هذا مرة وهذا أخرى لاسم له إلا إذا
 أبرأ أحدهما نصيبه من شريكه قبل الدخول فالسهم للمستأجر من سير البحر الرائق
 في كيفية القسمة في شرح قوله العبرة للغارس * لا يخرج إلى الغزو بلا إذن والديه وإن أذن
 أحدهما لا يخرج وإن كان له جندان وجدتان فاذن أبوالأب وأم الأم ولم ياذن الآخران
 له الخروج وفي سفر الحج والتجارة يخرج بلا إذنهما لأن الجهاد يتعلق بالروح لهما
 دلت العلة على التحاق الخروج إلى العلم بالحج والتجارة ولأن الخروج إلى التجارة لما جاز
 فلا يجوز للعلم أولى إلا إذا كان الطريق مخوفا فيترط إذنهما هذا إذا كانا غير محتاجين
 إلى خدمته فإن كانا محتاجين لا يخرج وإن عليه دين لا يخرج إلى الغزو بلا أدائه
 وإن لم يكن له مال لا يخرج إلا باذن الدائن وإن كفل بالمال لا يخرج إلا باذنهما وإن
 كفل لا باذن لا يخرج إلا باذن الطالاب خاصة في الخطر والاباحة من سير البرازية * ولومات
 الهندى في أثناء السنة قبل خروج العطايا لم يستحق ورثته منها شيئا * وكذلك بيع العطايا
 قبل خروجه لا يجوز ذكره في صلح المحيط من باب الصلح الفاسد ومعين المفتي في الوقف *
 إذا مات المدرس في أثناء السنة قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها من الأرض وقد باشر مدة ثم
 مات أو عزل ينبغي أن يتقرر وقت قسمة الغلة إلى مدة مباشرة وإلى مدة مباشرة من جاء بعده
 ويبسط المعلوم على المتدين ويتقرر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيه على بحسب
 مقدته ولا يعتبر في حقه ما قده مناه من اعتبار زمن مجيء الغلة وأدراكها كما اعتبر في حق
 الأولاد في الوقف عليهم بل يفرق الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه ومالك ونظيفة ما

في جهات البر للمعنى الذي قدمناه وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل أنفع الوسائل
في مسئلة أوقاف المدرس من ملخصا * نصراني جعل خراج رأسه ستين ثم أسلم برّد عليه خراج
سنة فان أدى خراج سنة ثم أسلم في أول السنة لا يرّد عليه شيء لانه في المسئلة الاولى أدى
خراج السنة الثانية قبل الدخول فبرّد عليه وفي المسئلة الثانية أدى خراج السنة الاولى (١)
بعد الوجوب في تلك السنة لكن هذه المسئلة على قول أولئك المشايخ الذين قالوا بوجوب
الجزية في أول السنة وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه الفتوى وقد ذكرناه في خراج شرح
الجامع الصغير واقعات حسامية في الثامن من الزكاة * قوله فان اجتمع حولان تدخلت
الجزية قال الاسيماجي وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يتبدل حولان وهو
قول الشافعي والصحيح قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه مشي الجمهور والتسني وغيرهما
وفي الحقائق وقت وجوب الجزية آخر الحول كما في الزكاة في حق المسلمين وهو الأصح
لا أول الحول من المبسوط تصحيح قدروى في السير * واختلف في معنى التكرار والأصح
أنه اذا دخلت السنة الثانية سقطت جزية السنة الاولى لان الوجوب بائتمام الحول بخلاف
خراج الارض فانه بائتمام سلامة الانتفاع وفي الجوهرة يجب في أول الحول عند الامام
الا أنه تأخذ في آخره قبل تمامه بحيث يبقى منه يوم أو يومان من سير منح الفقار في بيان
أحكام الجزية * وفي اطة أماليان من لا يجب عليه الجزية عشرة أصناف الصبيان
والنساء والرهبان والعلماء والجهان والعبيد والشيخ الفاني والزمن والمقطوعة أيديهم
وأرجلهم والقسيس وفي الهداية وكذا المفلوج وعن أبي يوسف أنه يجب على الشيخ الكبير
اذا كان له مال ولا يوضع على المسكاتب والمدرّ وأتم الولد وفي الكافي ولا يؤدى عنهم مواليم
ولا يوضع على الرهبان الذين لا يخاطبون الناس وذكر محمد عن أبي حنيفة أنه يوضع عليهم
اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول أبي يوسف في الخراج من سير البرازية * قوله
ومن امتنع من أداء الجزية أو قتل مسلما أو زنى بمسلة أو سب النبي عليه الصلاة والسلام (٢)
لم ينقض عهده الى آخره والذي عذى أن سبه عليه الصلاة والسلام أو نسبه مالا ينبغي الى
الله ان كان محابته ودونه كنسبة الولد الى الله تعالى وتقدس عن ذلك اذا أظهره يقتل به
وينقض عهده وان لم يظهر لكن عثر عليه وهو يكتمه فلا ابن الهمام في فصل لا يجوز أحداث
بيعة أو كنيسة من السير * ولو امتنع أهل الذمة عن أداء الجزية قاتلهم الامام خلاصة
قبيل كتاب الصوم * وفي الذخيرة اذا تكاثر أهل الذمة دورا غيبا بين المسلمين ليسكنوا فيها
جاز لانهم اذا سكنوا بين المسلمين رأوا معالم الاسلام ومحاسنه وشرط الحلو اني قتلهم بحيث
لا يضر ربهم المسلمون أمالو كثيرا بحيث تعمل بسبب سكناهم بعض المسلمين أو تفلوا يمنعون
من السكنى فيما بين المسلمين ويؤمنون بأن يسكنوا ناحية ليس فيها المسلمون وهو محفوظ
عن أبي يوسف انتهى وفي المحيط يمكن أن يسكنوا في أمصار المسلمين يبيعون
ويشترون في أسواقهم لان منفعة ذلك تعود الى المسلمين اهـ من سير البحر الرائق في فصل
في الجزية من باب العشر * ويمنعون من ضرب الناقوس وشرب الخمر واتخاذ الخنازير
بالاجماع انتهى وقوله يمنعون من شرب الخمر أي التباهيه واطهاره وفي المحيط لو ضربوا

(١) اعلم أن الجزية نوعان تجزية وضعت
بالتراضي فتقدّر بحسب ما يقع عليه
الاتفاق وجزية يتدّى الامام وضعها اذا
غلب عليهم شرح

(٢) وفي الذخيرة في الخامس من السير
الذمّي اذا أعلن بسبب النبي عليه
السلام يقتل البتة ذكر محمد دليله عليه
ذكره في مجموعة محمد بن كذا
بخط المرحوم ولا ينقض عهده بالاباء
عن الجزية والزنى بمسلة وقتل مسلم وسب
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل بالحاق
أول الغلبة على موضع للعراب وصاروا
كل مرتدة أي صار أهل الذمة بالحاق
أول الغلبة ثمة كما رتدين في قتلهم ودفع
مالهم لورثتهم لانهم التحقوا بالأموال
لتباين الدار كذا في سير البحر الرائق
في العشر والخراج وفيه تفصيل

قوله البرازية في نسخة التاتارخانية اهـ
وذكر العيني في رواية مذكورة
في واقعات حسام اذا امتنعوا عن أداء
الجزية فنقض العهد وقاتلون وهو قول
الثلاثة انتهى ولا يخفى ضعفها رواية
ودراية كما أن قول العيني واختيارى
أنه يقتل بسبب النبي عليه السلام لأصل
له في الرواية وكذا وقع لابن الهمام بحث
هنا خالف فيه أهل المذهب وقد أفاد
العلامة قاسم في فتواه أنه لا يعمل بأبحاث
شيخه ابن الهمام المخالفة للمذهب نعم
نفس الانسان قبل الى قول الخالف
في مسئلة السب لكن اتباعا للمذهب
واجب البحر الرائق من المحل المزبور

(١) وفي جامع الجوامع صحيح اسلام
السكران وان رجع يجبر ولا يقتل
كذا في التاتارخانية في المرتد من كتاب
السير ٢٦ فصل ٢٤

اسلام السكران يصح لارذته ولا تبين
امراته ويجبر على العود الى الاسلام
في أحكام السكرارى فصولين ٢٤

قال سكران لعنت خدای بر همه دشمن
داران من یاد (أى لتكن لعنة الله على
جميع أعدائي) لا يكفر ومع هذا الوجد
الاسلام والشكاح احتياطا فهو أولى
من هداية المهديين وفي العناية اذا قيل
لنصراني ادخل في الاسلام واترك دينك
فانه باطل فقال نعلت اودخلت صار مسلما
في الرابع من سير التاتارخانية ٢٤

(٢) وقد ذكر صحة اسلام المذكور مطلقا
بلا قيد كونه حرييا في اكرام الخانية
والقوة الجدية والخلاصة وتممة الفتاوى
واليزازية ونزارة المفتين والمنظومة
ومشتمل الاحكام وشرح الجمع لابن ملاك
فليست فيها ٢٤

وكذا اسلام المذكور اسلام عندنا ان كان
حرييا وان كان ذميا لا يكون اسلاما
في باب ما يكون كفرا من الخانية
(٣) قوله عاقل أى بعقل فخرى ما يجرى على
لسانه من دعوى النهاية

قوله المير أى يعرف أن الاسلام سبب
التجدة شرح الوقاية لابن فرسته قبيل
باب البغاة

قوله أيضا المير أى يميز الخبيث من الطيب
والخلو من المتر شرح الوقاية لعلاء الدين
الاسود

قوله معين المفتى في نسخة قاعدية
في الاكرام اه

التاقوس في جوف كاتمهم لا يمنع اتهمى وقال محمد كل قرية من قرى أهل المرتدة أو مصر
أو حديقة لهم أظهرها فيها شيا من الفسق من الزنى والفواحش التي يحرمونها في دينهم
يمنعون منه وكذا من المزامير والطاير والغناء ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن ابن الهمام
في فصل لا يجوز أحداث بيعه أو كنيسته من كتاب السير وذكر في السير أنهم يمنعون
من أحداث البيع والكائن في الموضع كلها وهكذا روى الحسن عن أبي خنيفة وبه أخذ
عامة المشايخ منهم محمد بن سلمة فيما تنص به الاجارة من اجارة الغانية وفيه تفصيل الذي
اذا اتفق من دين الى دين لا يتعزضه وقال الشافعي يؤمر أن يسلم أو يعود الى دينه الاول
فان لم يفعل حتى مضت ثلاث حيزتين امرأته من الخانية ولولا تلف الباغي مال
العادل لا يجب الضمان ولولا تلف العادل مال الباغي يجب الضمان قتل العادل آياه
الباغي ورثه وكذا لو قتل الباغي ورثه عندهم وعند أبي يوسف لا يرثه غلب البغاة على
المدينة واستعملوا عليها فاضيا منهم فقتلوا بأشياء ثم ظهر أهل العدل ينفذ قضاياه فاضى
العدل اذا كان حقا أو محتلفا فيه في باب الخوارج والبغاة من سير الوجيز قلت أرايت
الرجل من أهل العدل يقتل آياه أو جسدته في الحرب هل يرثه قال نعم يرثه لانه قتلته على
ثأويل وهذا قول أبي خنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يرث في باب الخوارج والباغي
من سير الجامع الصغير

(١) الثالث في المرتدة وما يكون كفرا من المسلم وما يصير الكافر به مسلما ولو ارتد
رجل ولم يعلم لحوقه فهو كالمفكود فان مات أحد من ولده غير أنه لورثته ولا يجبر شيء على
المرتدة وكذا المرتدة الذي يفكده يكون مسلمون فمات أحدهم وكذا المسلم يفكده ويؤوه
(٢) كفار عتابة في المفكود صح ارتداد صبي عاقل كاسلامه فانه صحيح اذا كان عاقلا
والمراد بالصبي العاقل المميز وهو من بلغ سبع سنين فما فوقها في المرتد من سير من الغفار
ويشترط في جواز قتل المرتدة أن لا يكون اسلامه بطريق التبعية ولذا قال في البدائع صبي
آبواه مسلمان حتى حكمه باسلامه تبعا لآبويه فبلغ كافرا ولم يسمع منه اقرار باللسان
بعد البلوغ لا يقتل لا نعلم الردة منه اذ هي اسم للتكذيب بعد سابق تصديق ولم يوجد
منه التصديق بعد البلوغ حتى لو أقر بالاسلام ثم ارتد يقتل ولكنه في الاولى يجبر لانه كان له
حكم الاسلام قبل البلوغ تبعا والحكم في اكتسابه كحكم في اكتساب المرتد لانه

(١) مرتد حكما انتهى وأن لا يكون في اسلامه شبهة فان السكران لو أسلم صحيح اسلامه
فان رجع مرتدا لا يقتل كالصبي العاقل اذا ارتد كذا في التاتارخانية والبحر الرافق
في باب المرتد أربع مسائل لا يقتل فيها المرتد احداها الذي كان اسلامه تبعا لآبويه اذا
بلغ مرتدا والثانية اذا أسلم في صغره ثم بلغ مرتدا والثالثة لو ارتد في صغره والرابطة
المذكورة على الاسلام لو ارتد في هذه الوجوه لا يقتل ويجبر على الاسلام ابن الهمام
في باب المرتد ملخصا ولها خامسة وهو اللقيط في دار الاسلام محكوم باسلامه فلو بلغ
(٢) كافرا أجبر على الاسلام ولا يقتل من المحل المزبور وهو الحربي لو أكره على الاسلام
فأسلم ثم ارتد يقتل ولو كان ذميا لا يقتل معين المفتى مثل عن ذمى صبي ميمر أسلم وهو سكران

هل يصح اسلامه أجب يصح كالبالغ السكران لكن اذا زال سكرهما فعاد الى دينهما
يجبران على العود الى الاسلام بالحبس والضرب ولم يقتل قارئ الهداية * تبجيل الكافر
كفر فلو سلم على الذمى تبجيلا كفر ولو قال لمجوسى يا استاذ تبجيلا كفر كذا فى صلاة
الظهرية * وفى الصغرى الكفر شئ عظيم فلا يجعل المسلم كافرا متى وجدت رواية أنه
لا يكفر لا تصح ردة السكران الا الردة بسبب النبي عليه الصلاة والسلام فانه يقتل ولا يعفى
عنه كذا فى البرازية * كل كافر تاب توبته مقبولة فى الدنيا والاخرة الاجابة الكافر
بسبب النبي عليه الصلاة والسلام وبسبب الشيخين رضى الله تعالى عنهما أو أحدهما
وبالسحر ولو امرأة وبالزندقه اذا أخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا
المرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا أسلم والمكروه على الاسلام ومن ثبت اسلامه
بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا كما فى شهادات البيعة حكم
الردة وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال مطلقا السكران اذا أسلم لا يقضيها الا الحج
كل كافر الاصلى اذا أسلم ويطلق ما رواه لغيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه أن يروى
عنه بعد ردة كما فى شهادات اللؤلؤية وينونه امرأته مطلقا وبطلان وقفه مطلقا
واذا مات أو قتل على ردة لم يدفن فى مقبر أهل مله وانما يلقى فى حفرة كالكلب والمرتد
أقبح كفرا من الاصلى الايمان تصديق محمد فى جميع ما جاء به من الدين ضرورة ولا يكفر أحد من
أهل القبلة الا بحدود ما ذكره أصحابنا فى الفتاوى من ألفاظ التكفير
يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يبقى عاينه خلاف سبب الشيخين ولعنهما كفر
وان فضل عليهما ما ابتدع كذا فى الخلاصة * وفى مناقب الكرورى يكفر اذا أنكر
خلافتهما أو أبغضهما لمحبة النبي عليه الصلاة والسلام لهما واذا أحب عليهما أكثر منهما
لا يؤاخذ به انتهى * وفى التهذيب ثم انما يصير مرتد بانكار ما وجب الاقرار به أو ذكر
الله أو كلامه أو واحد من الانبياء بالاستهزاء انتهى * يقتل المرتد ولو كان اسلامه (١)
بالفعل كالمصلاة بجماعة وشهود مناسك الحج مع التلبية انكار الردة توبة فاذا شهد واعلى
مسلم بالردة وهو منكر لا يعرض له لا لتكذيب الشهود العدول بل لان انكاره توبة ورجوع
كذا فى فتح القدير * فان قلت قد قال قبله وتقبل الشهادة بالردة من عدلين خلفاؤده
قلت ثبوت ردة بالشهادة وانكارها توبة فتثبت الاحكام التى للمرتد ولو تاب من حبط
الاعمال وبطلان الوقف وينونه الزوجة وقوله لا يعرض له انما هو فى مرتد تقبل توبته
فى الدنيا أما من لا تقبل توبته فانه يقتل كالردة بسبب النبي عليه الصلاة والسلام وسبب
الشيخين كما قدمنا من سير الاشياء * ومن أنكر خلافة أبى بكر الصديق رضى الله تعالى
عنه وخلافة عمر فالاصح أنه كافر من سير خزائن المفتين * وما كان فى كونه كفر اختلاف
يؤمر فأنه يعقبد النكاح والتوبة احتياطا وما كان خطا لا يؤمر الا بالاستغفار والرجوع
عنه برأية فى الثالث من كتاب ألفاظ الكفر * وفى الفتاوى الصغرى الكفر شئ عظيم
فلا يجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية أنه لا يكفر انتهى وقال قبله وفى الجامع الاصغر

لواردة السكران لا تبين امرأته لان
الكفر من باب الاعتقاد فلا يتحقق مع
الشك كذا فى السراج الوهاج فى باب
حد الشرب

وعلى فى فتح القدير فى طلاق السكران
يقوله لان الكفر من باب الاعتقاد أو
الاستخفاف وباعتبار الاستخفاف حكم
يكفر الما زل مع عدم اعتقاده لما يقول
ولا اعتقاد للسكران ولا استخفاف لانهما
فرع قيام الادراك

ويطلق وقفه فان مات قبل أن يجتد
الوقفية كان ميراثا عنه كذا فى الاسعاف
فى باب الارتداد بعد الوقف

(١) وان صام أو حج أو أدى الزكاة
لا يحكم باسلامه فى ظاهر الرواية
فأخيان فى كتاب السير فيما يكون اسلاما
من الكافر

قوله من سير خزائن المفتين فى نسخة زيادة
قبيل فصل فى المرتد اه

رجل يتخذ لعبة ليفرق بين المرأة وزوجها بتلك اللعبة قالوا هو مرتد يحكم برأيه ويقتل اذا كان يعتقد انها اثم او كان يعتقد التفريق من اللعبة لانه كافر * الساحر اذا تاب فهو عبي وجوه ان كان يعتقد نفسه خائفا لما يفعله فان تاب عن ذلك وقال خاق كل نبي هو الله تعالى ونبرأ عما كان يقول تقبل توبته ولا يقتل. (٢٦) وان كان يستعمل السحر للتجربة والامتحان

ولا يعتقد ذلك لا يقتل لانه ليس بكافر * وساحر يجسد السحر ولا يدري كيف يفعل ولا يقتر به قال لا يستتاب هو بل يقتل اذا ثبت أنه يستعمل السحر وذكر في بعض الروايات والاستتابة أسحوط وقال الفقيه أبو الليث اذا تاب الساحر قبل أن يؤخذ تقبل توبته ولا يقتل واذا أخذ ثم تاب لا تقبل توبته ويقتل وكذا الرافعي المعروف المداعي (يعني لقي الاطحاد) والقنوي على هذا القول في أوامر كباب الخطر والايام حتم فتاوى الخانية وكذا في أوامر الفصل الاول من كتاب البيان من الخلاصة وآخر الفصل الاول من الحدود ومنه فصل منه وفيه نص صريح بما عليه الفتوى وكذا من الاول من حدود البرزخية سند

٣ (أي أنت لست مسلما تضرب كذا) وأما قوله يجب ولا يستتاب اذا جرت من ازمته لعمل السحر اسعيه بالفساد في الارض لا يجوز عمله اذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره من آخر أحكام المرتدين من فتح القدير سند ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به فاضيلان في فتاواه ومن تكلم بها مخطئا ومكرها لا يكفر عند الكل

والمراد من الساحر غير المستعوز ولا صاحب الطلسم ولا الذي يعتقد الاسلام فيما يوجب الكفر من كراهية مخنارات النوازل سند

(٢) وفي باب ما يكون كفران المسلم وما لا يكون وذكر شمس الأئمة السرخسي الصلاة بغير طهارة عمدا معصية ولم يقتل كفر وقال شمس الأئمة الحلواني يكون كفر عند المشايخ وهكذا روى عن أبي

اذا أطلق الرجل كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لان الكفرية تعلق بالضيم ولم يعتقد الضيم على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندنا لانه استغف بدنه وفي الخلاصة وغيرها اذا كان في المسئلة وجوه فوجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير على المفتي أن يعمل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسينا للفظ بالمسلم زاد في البرزخية الا اذا صرح بإرادة موجب الكفر فلا ينفعه التأويل حيث ذكر في التاخرانية لا يكفر بالحق لان التكفير نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجناية ومع الاحتمال لانهاية بخطئا انتهى والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هازلا أو لعبا كفر عند الكل * ومن تكلم بها عمدا عمدا كفر عند الكل * ومن تكلم بها اختيارا جاهلا بأنها كفرية اختلاف والذي تقرر انه لا يفتي بكفر مسلم أمكن جعل كلامه على محمل حسن ولو كان في كفره اختلاف ولورواية ضعيفة على هذا أكثر ألفاظ الكفر المذكورة لا يفتي بها بالتكفير ولقد أزلت نفسي أن لا أفتي عنها بشئ وأما مسألة تكفير أهل البدع المذكورة في الفتاوى فقد تركتها عند الآن محلها اصول الدين وقد أوضحت المحقق في المسابقة في باب المرتد من سيرا بصر * ثم ما هو كفر وفاء بحيث العمل ويلزمه إعادة الحج لوجج ووطء امرأته وفي رواية في هذه المسألة ولد زني وما فيه اختلاف فان قاله يوم بتجديد الشكاح وبالتوبة والرجوع عن ذلك احتياطا في الثامن والثلاثين من الفصولين * رجل قال للمؤذن حين أذن كذبت بصير كافرا رجل قال اني أحتاج الى كثرة المال الحرام والحلال عندي ٣ سواء لا يحكم بكفره سكران ضرب امرأته فقالت تو مسلمان يستي كه وجنين مي زني قال لا ثم طلقها ثلاثا قالوا يقع الثلاث لانه ان لم يكن سكران فالثلاث واقع وان كان سكران فردة السكران لا تصح استحسانا فيقع الثلاث على كل حال امرأة طالت زوجها ان لم تطلقني تجبت بصير مرتدة هذا اذا أرادت الحلال لانها أرادت الحلال فقد باشرت الكفر وعن أبي نصر بن سلام امرأة طالت زوجها طلقني والا كفرت قال يجتدد الشكاح نصراني أسلم فمات أبوه بعد ذلك فقال ليتني لم أسلم الى هذا الوقت حتى أرت منه فانه بصير مرتدا لانه تنهى الكفر وذلك كفر رجل قال لغيره صل المكتوبة فقال لا أصلها اليوم اختار فيه ذكر الناطقي عن محمد أنه قال قول الرجل لأصلي يحتمل وجوها أربعة أحدها لأصلي فقد صدقتها والثاني لأصلي يقول فقد أمرني من هو خير منك والثالث لأصلي فسقنا ويحانة فتى هذه الوجوه الثلاثة لا يكفر والرابع لأصلي فليس يجب على الصلاة ولم أمر به يا يعني بحود الها فيصير كافرا قال الناطقي فعلى هذا اذا أطلق وقال لأصلي لا يكفر لان اللفظ محتمل في فصل ما يكون كفرا (٢) من المسلم وما لا يكون من الخانية * اذا صلى الى غير قبله متعمدا فوافق السكعة قال أبو حنيفة هو كافر وكذا اذا صلى بغير طهارة أو صلى مع الثوب النجس قال القاسمي الامام ركن الاسلام على السعدي لو صلى الى غير القبلة متعمدا أو مع الثوب النجس متعمدا لا يكفر ولو صلى بغير وضوء متعمدا يكفر قال الصدر الشنوبى بدو به تأخذ وفي الخانية وفي ظاهر الرواية لا يكون كفر اقل رضي الله تعالى عنه وانما اختلفوا فيها اذا

حنيفة وأبي يوسف وفي النوازل من ظاهر الرواية لا يكون كفر اهكذا ذكر في النسخة التي عندي ولم أجد ما عداها (م) لم يكن وفي الخانية هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف وفي النوازل وذكر شمس الأئمة الحلواني في إيمان الجامع ولو صلى بغير طهارة لا يكفر سند

- (١) قال لخصه اذهب معي الى الشرع
أو بالفارسية بامن بشرع رو فقال
خصه تا ياده نيارى روم باجبر نروم
(أى ان لم تأت برسول أذهب معك وأما
بالجبر فلا) ككفر اذ عاند الشرع قال
بامن بقاضى رو (أى اذهب معي الى
القاضى) والمسئلة بجبالها لا يكفر كذا
في الثامن والثلاثين من الفصولين
(٢) فائدة صيرفية من مجموعات أسعد
ابن يوسف بن على الصيرفى البخارى
رحمه الله تعالى والمؤمنين بحرمته صاحب
الشرعة الشريفة (م)
(٣) وفي الخاتمة اذا اتى الرجل لنبى من
الانبياء انه لا يكون نبيا قالوا ان أراد به
انه لو لم يبعث نبيا لا يكون خارجا عن
الحكمة لا يكون كفرا
رجلان بينهما خصومة فغاب أحدهما
بخطوط الفقهاء والفتوى فقال خصمه
ليس كما أقنوا أو قال لا يعمل بهذا وهم
من عرض الناس كان عليه التعزير
خاتمة من باب ما يكون كفرا
(٥) (أى لا أذهب حتى تأتى برسول)
(٦) (أى أتيت طيبا)

لم يكن على وجه الاستخفاف بالدين فان كان على وجه الاستخفاف بالدين ينبغي أن يكون
كفرا عند الكل وفى كتاب التحزى اذا تحزى ووقع تحزبه على جهة وترك تلك الجهة وصلى
الى جهة أخرى روى عن أبى حنيفة أنه قال أخشى عليه الكفر لعارضه عن القبلة
واختلاف المشايخ في كفره قال شمس الأئمة الحلواني الاظهر أنه اذا صلى الى غير القبلة
على وجه الاستهزاء والاستخفاف يكون كافرا تانارخانية في أحكام المرتدين * قيل
لرجل أعط درهما لمصالح المسجد أو أحصر المسجد فقال لا أحصر المسجد ولا أعطى الدرهم
ومالى أمر فى المسجد لا يكفر ولكنه يعزر دل على أن اللفظ اذا لم يكن كفرا لكن فيه ترك
أدب بالشرع يعزر فى السابغ من كتاب ألفاظ تكون اسلاما أو كفرا من البرازية *
الركب معصية صغيرة فقال له قائل تب فقال ماذا صنعت حتى أتوب يكفر من المحل
المزبور * مات غلامه فقال يا رب تأخذ من له واحد ولا تأخذ من له عشرة وأنا أجهل
في جمع المال لا يكفر لانه لم يصف الله بظلم لأن الظلم أن يأخذ ما ليس له وله الدنيا والآخرة
فيما يكون خطأ من كتاب ألفاظ تكون اسلاما أو كفرا من البرازية وكذا فى الخاتمة
* طلب منه دراهمه وقال أعطى فى الدنيا فانه لا درهم فى الآخرة فقال أعطى عشرة
أخرى وخذهامنى فى دار الآخرة أو أعطيك فى الآخرة كفر فى الاصح قال أعطى حتى
والا أخذت بك يوم القيامة فقال أنت أين تجدنى يوم القيامة لا يكفر من قبيل المحل المزبور
ملخصا * من قال لداث العشرة أعطى عشرة أخرى تأخذ يوم القيامة عشرين ككفر
فاضيخان قبيل باب الردة ملخصا * رجل قال لا تروا اذهب معي الى الشرعة فقال (١)
تا ياده نيارى نروم يكفر ولو قال اذهب معي الى القاضى فقال لا تروا تا ياده نيارى (٥)
نروم لا يكفر خلاصة وكذا فى البرازية * ويكفر بقوله فلان يموت بهذا المرض عند
البعض من البحر الرائق فى أحكام المرتدين * ويكفر بقول المعتذر لغيره كنت كافرا فأسلت
عند بعضهم وقيل لا بحررائق فى باب المرتدين * وفى مجمع النوازل قيل لرجل شرب الخمر
فقال خوش أوردم لا يكفر وكذا فى جميع المعاصى تانارخانية من أحكام المرتدين (٦)
* من استحل ما حرمه الله تعالى على وجه الظن لا يكفر وانما يكفر اذا اعتقد الحرام حلالا
لا اذا ظنه حلالا بحررائق فى الحدود (ع) * غصب خبزا وقال هذا حلال لا يكفر مثل
أيضا غصب طعاما فقال عند الله بسم الله قال لا يكفر ولو ذكروه عند شرب الخمر على وجه
الاستخفاف يكفر وكذا عند الزنى صيرفية فيما يكون كفرا وما لا يكون * ولو غنى (٢)
أن لا يكون نبى من الانبياء نبيا لا يكفر الا اذا ذكره على سبيل الاستخفاف أو على سبيل (٣)
العداوة برازية فى الثالث من كتاب ألفاظ الكفر * ولو غنى أن الاكل فوق الشبع
لا يكون حراما كان كافرا لأن اباحتها لا تليق بالحكمة فاضيجان فيما يكون كفرا من
المسلم * ولو غنى أنه لم يحرم الزنى أو الظلم أو القتل بغير حق أو اللواط قال الشيخ الامام أبو
بكر البطنى هو كفر لان اطلاق هذه الافعال خروج عن الحكمة والعدل فاضيجان
فيما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون * قيل قوله الزوجها أنت عندى كالله فليس يكفر
لانها تعنى به المبالغة فى الطاعة حتى لو غنى أنه يستحق العبادة تكفر قنية فى كتاب السير

• وضع قلنسوة الجوس على رأسه قال بعض المشايخ كفر وقال بعضهم لا وبعض المتأخرين قالوا لو بضرورة كدفع البرد أو غيره بأن كانت البقرة لا تعطيه اللبن بدونها لا بأس به والصحيح أنه يكفر وما ذكره من الضرورة ليس بشيء اذ يمكنه أن يمزقها ويخرجها عن تلك الهيئة حتى تصبح شبه قطعة لبد فيدفع ضرر البرد عن نفسه في الثامن والثلاثين من الفصولين * من قال تلصحه حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال خصمه من رسم كار كتم نه بشرع يكفر عندهم وقال بعضهم لا في الثامن من سير البرازية * لو قال من رسم كتم في بحكم قال الحاكم عبد الرحمن ان كان مراده فساد الخلق وترك الشرع واتباع الرسم لارد الشرع لا يكفر خلاصة من الثاني من الفاظ الكفر وكذا في البرازية * غضب على قته أو ولده فجعل يضربه ضرباً شديداً فقتل له أنت لست بحلم فقال لا أفق عبيد الكريم أنه لو تعمد كفر لا لو غلط وذكر الفضلي أن من أجاب امرأته بقوله هب أنت لست بمؤمن لا يكفر قال بعض المشايخ لو قيل له أنت لست بحلم فقال لا لا يكفر اذ معناه عند الناس أن أفعاله ليست أفعال المسلمين فقوله هب أنت لست بحلم ليس أبعد من هذا * قالت لزوجها ليس لك حبة ولادين الاسلام ترضى بخلوقي مع الاجانب فقال الزوج ليس لي حبة ولادين الاسلام قيل كفر وهذا أشد من المسئلة الاولى في الثامن والثلاثين من الفصولين * قال ألا تحشى الله فقال لا قيل ان في عصية فخره وهدده وقال ذلك كفر وان في أمر لا يخاف من الله فيه لا برازية في الثامن من الفاظ الكفر * ولو قال لمسلم أجنبي يا كافر أو لا حبيبة يا كافرة ولم يقل مخاطب شيئاً أو قال لا امرأته يا كافرة ولم يقل المرأة شيئاً أو قالت المرأة لزوجها يا كافر ولم يقل الزوج شيئاً كان الفقيه أبو بكر الاعمش البلخي يقول يكفر هذا القائل وقال غيره من مشايخ بلخ لا يكفر فانفتحت هذه المسئلة بخاراً فاجاب بعض أئمة بخارا أنه يكفر فرجع الجواب الى بلخ فن أفق بخلاف أبي بكر الفقيه رجع الى قوله وعلى قياس المسئلة التي تقدم ذكرها ينبغي أن لا يكفر هذا القائل على قول الفقيه أبي الليث وبعض أئمة بخارا واختار للفتوى في جنس هذه المسائل أن القائل يمثل هذه المقالات على قول الفقيه أبي الليث ان كان أراد الشتم ولا يعتقده كافر الا يكفر وان كان يعتقده كافراً فخطابه بهذا بناء على اعتقاده أنه كافر يكفر لانه لما اعتقد المسلم كافراً فقد اعتقد دين الاسلام كفراً ومن اعتقد دين الاسلام كفراً يكفر في الثاني والاربعين من مسائل المرتدين من المحيط مصباح الدين البرهاني * ولو قال لغيره يا كافر ولم يقل مخاطب شيئاً كان الفقيه أبو بكر الاعمش البلخي يقول يكفر القائل وقال غيره من مشايخ بلخ لا يكفر واختار للفتوى أنه ان أراد الشتم ولا يعتقده كافر الا يكفر وان كان يعتقده كافراً فخطابه بناء على اعتقاده أنه كافر يكفر منتخب تاريخية من كتاب أحكام المرتدين وكذا في العمادية * ولو قيل الارض للسلطان لا يكره لانه يريد به التحية لا العبادة وكذا اذا قيل الارض بين يدي الظالم لا يكفر مختارات التوازل في الكراهية * وفي الواقعات حكى عن أبي حفص الكبير أن رجلاً عبد الله خمسين سنة ثم جاء يوم النور فأتاهدى الى بعض المشركين بيضة يريد به تعظيم ذلك اليوم فقد كفر بالله وأحبط عمله وهذا بخلاف ما لو اتخذ مشركاً دعوة لخلق شعراً من حبيبه

(أى أنا أعمل بالعادة لا بالشرع)

(أى أنا أعمل بالعادة لا بالحكم)

قوله هب كذا في التسخ ولعل حقه هي
لانه خطاب مؤنث اه

ودعا الناس الى ذلك فخير بعض المسلمين دعوته وأهدى اليه شياً لا يكفر وفي الخاتمة
قالوا لى أن لا يفعل ولا يوافقهم على مثل ذلك وفيه حكاية حكى أن واحداً من مجوس
سربل كان كثير المال حسن التعهد للفقراء من المسلمين وكان يتفق على مساجد المسلمين
ويبعث اليها هدناً مخرج به فدعا الناس مرة الى دعوة اتخذها طلق رأس ولده وجرنا صيته
فنهده دعوته كثير من أهل الاسلام وأهدى اليه بعضهم فعرض ذلك على مفتيهم فكتب
الى استاذة شيخ الاسلام على السخدي أن أدرك أهل بلدك فقدرتدوا وشهدوا شعار
أهل المجوس وقص عليه القصة فكتب اليه شيخ الاسلام ان اجابة دعوة أهل الذمة مطلق
في الشرع ومجازاة المحسن بالاحسان من المروءة والكرم وحلق الرأس ليس من شعار
أهل الضلالة والحكم بردة أهل الاسلام بذلك القدر غير ممكن والا لولى لأهل الاسلام
أن لا يوافقهم على مثل هذه الاحوال في فصل في الخروج والذهاب الى ضيافة (١)
المجوس تاتار خانية * ولوقال نصراني مسلم أنا مسلم مثلك يكون مسلماً بخلاف ماذا (٢)
قال أنا مسلم ولم يقل مثلك وعن محمد بن زياد اذا قيل لذى أسلم فقال أسلمت فهذا الاسلام
فانه جواب في أواخر خزانه الاكمل وعن أبي حنيفة أنه يصير مسلماً بقوله أنا مسلم
ظهيرية في السير وكذا في البرازية * (س) قال أنا مسلم مثلك أو من مسلم أنا أو قال
نصراني أقررت بالله أو بما جاء من عند الله وتركت النصرانية يكون مسلماً منية القنية
في السير * ولوقال مسلم دينك حق لا يصير مسلماً وقيل يصير مسلماً الا اذا قال حق ولكن
لا أو من به في أوائل كتاب ألفاظ الكفر من البرازية * وعن ابن زياد قيل لذى أسلم
فقال أسلمت فهو مسلم كذا عن علماءنا برازية في الرابع من السير وكذا في الخاتمة

﴿كتاب الكراهية والاستحسان﴾

اذا قال الكافر مسلم علمنى القرآن فلا بأس بأن يعلمه وبقوله في الدين لكن لا يمس المصحف
وان اعتزل ثم مسه لا بأس به خزانه المفتين في أوائل الكراهية * وتعلم علم النجوم لمعرفة
القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلناها
رجوماً للشياطين أى جعلنا النجوم سبيلاً للكذب المتجمين أطلق اسم الشيطان على المنجم
ومضى هذيان رجما من رجما بالغيب قيل نوع تقبيل يد العالم من كراهية البرازية * وفي
الفتاوى قراءة القرآن في القبور عند أبي حنيفة تنكره وعند محمد لا تنكره قال الصدر
الشهيد ومشايعنا أخذوا بقول محمد وحكى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل
البخارى أن القراءة على المقابر اذا أخفى ولم يجهر لا تنكره ولا بأس بها وانما تنكره قراءة
القرآن في المقبرة جهراً فاما الخافقة فلا بأس وان ختم وكان الفقيه أبو اسحق الحافظ يحكى
عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن ابراهيم انه قال لا بأس بأن يقرأ على المقابر سورة المائدة
سواء أخفى أو جهراً وأما غيرها فانه لا يقرأ في المقابر ولم يفرق بين الجهر والخفية لان الاثر
فيه ورد وحكى عن أبي بكر بن أبي سعيد أنه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة سورة
الاخلاص سبع مرات فانه بالغنى أن من قرأها سبع مرات ان كان ذلك الميت غير مغفور

(١) قوله في فصل في الخروج الخ في نسخة
في الثاني والعشرين من احكام المرتدين
من التاتار خانية اهـ

(٢) ولوقال اليهودي أو النصراني أنا
مسلم أو قال أسلم لا يحكم باسلامه لانهم
يقولون المسلم من يكون منقاداً للحق
مستسلماً ونحن على الحق فإذا قال أنا
مسلم يسأل عنه ان قال أردت به ترددين
النصرانية أو اليهودية والدخول في دين
الاسلام يكون مسلماً حتى لو رجع بعد ذلك
يقتل وان قال أردت به انى مستسلم وأنا
على الحق لم يكن مسلماً فان لم يسأل عنه
حتى صلى بجماعة مع المسلمين كان مسلماً
وان مات يصلى عليه فان مات قبل أن
يسأل وقبل أن يصلى بجماعة فليس مسلم
وعن الحسن بن زياد اذا قال الرجل
لذى أسلم وقال أسلمت كان اسلاماً لانه
خاطبه بجواب ما كلفه فيه فيكون اسلاماً
في باب ما يكون اسلاماً من الكافر من
الخاتمة سـ

مسلم ونصراني تنازعا في شراى ثنى ثقيل
انه يباع من المسلم لامن النصراني فقال
النصراني أنا مسلم لا يصير مسلماً الا اذا
قال أنا مسلم مثلك وينبغى أن يصير مسلماً
لانه أخرج الكلام جواباً بالكلام غيره
وعن الامام انه يصير مسلماً بأمم هذا
ما في الظهيرية والبرازية والتممة سـ
وفي التاتار خانية نقلاً عن الظهيرية
لا يصير مسلماً ما لم يقل أنا مسلم مثلك
فليست أمم عند الفتوى كذا بخط المرحوم

له يغفر له وان كان مغفورا له فغفر الله له هذا القارئ ووجب ذنوبه من الميت في الرابع من كراهية الهبط البرهاني * لا يقرأ بجهرا عند المشتغلين بالاعمال ومن حرمه القرآن أن لا يقرأ في السوق وفي موضع اللغو في باب القراءة من كراهية القنينة * الجلوس للمصيبة ثلاثة أيام رخصة والتزلة أحسن ويكره اتخاذ الضيافة ثلاثة أيام وأكلها لا ثم مشروعة للسرور مات فأجلس وارثه من يقرأ القرآن لا بأس به وبه أخذ بعض المشايخ ولا بأس بزيارته بأشراط أن لا يطاها ويكره الصاق اللوح به والكتابة عليها ولا يبق عليه أيت ولا يجهر من ولا يطين بالألوان ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الأول أو الثالث وبعد الأسبوع والأعياد ونقل الطعام إلى القبر في المواسم واتخاذ الطعام بقراءة القرآن وجع العلماء والقراء للمغتم أول قراءة سورة الانعام أو الاخلاص فالخاصة أن اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لا تجل الأكل يكره في الخامس والعشرين من صلاة البرازية * الصلاة في الحمام ان لم يكن فيها اثنا عشر ومكانها طاهر لا تكره وكان اسمعيل الزاهد يصلي فيه مع الخدام في نوع فيما يكره وما لا يكره من صلاة البرازية * (نلت) ولا يكره قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تغلبه من كراهية القنينة في باب في السلام * رجل أوصى بأن تدفن كتيبه قال ابن مقائل لا يجوز أن تدفن كتيبه إلا أن تكون شيئا لا يفهم منه أحد شيئا أو فيها فساد فينبغي أن تدفن فان كانت كتب الرسائل وفيها اسم الله تعالى واستغنى عنها صاحبها ويجب أن لا تقرأ قال الاحب البنان يسمى ما كان فيه من اسم الله تعالى ثم يصرقه أو يلقه في الماء الجاري العظيم وان دق في أرض طاهرة لا بناها أحد ~~كان ذلك حسنا~~ ولا أحب أن تحرق بالنار ما لم يبع ما كان فيها من اسم الله والانبيا والملائكة وعن بعض العلماء رجل أوصى بأن تساع كتيبه ما كان خارجا عن العلم وتوقف كتب العلم ففتش كتيبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا إلى أبي القاسم الصفار أن كتب الكلام هل تكون من كتب العلم حتى توقف مع كتب العلم فأجاب أن كتب الكلام تساع لانه خارج عن العلم في مسائل مختلفة من وصايا الغاية * رويته (١) سبحانه وتعالى في المنام جوزه ركن الاسلام الصغار وكثير من المتوفقة وأكث مشايخهم قد صدق في مشايخ خوارزم لم يجوزوه حتى قال علم الهدى مدعيه شتر من عابد الوزن إذا مر في المنام خيال ومثال والله تعالى مزيه عنه في نوع في السلام في الثاني من كراهية البرازية * من قبل يدغره فسق الا اذا كان ذا علم وشرف ~~كذا في مكفرات~~ الظهيرية ويدخل السلطان العادل والامراء تحت ذى الشرف * يكره معاشرته من لا يصلي ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته كذا في فتاات الظهيرية * الخلف في الوعد حرام كذا في أخعية الذخيرة وفي القنينة وعده أن يأتيه فلم يأتيه لا يأثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معاقبا كافي كفالة البرازية وفي بيع الوفاء كذا يكره الزيلعي * استخدام اليتيم بلا أجر حرام ولولا أخيه ومعلمه الا لاقته وفيما اذا أولاه العلم لا حضار شريكه كافي القنينة * لبس الحرير الخالص حرام على الرجال الالافع قل أو حكمة كافي الحدادي من غاية البيان ولا يجوز الخالص الا في الحرب عنده * ما حرم على البالغ

قوله واتخاذ الطعام في فسح واتخاذ الدعوة ١٥

قوله ان لم يكن فيها كذا في النسخ ولعل سدوا به فيه لان الحمام مذموم كما في القاموس وهو السواق لما بعده ١٥

(١) والفهوم من الخاتمية أن مشايخ بچارا جوزه كذا بخط المرحوم

فقد حرم عليه فعله بولده الصغير فلا يجوز أن يسقيه حراً ولا أن يلجسه حراً ولا أن يخطب
يد مجنأه أو رجله ولا اجلاس الصغير لغائط أو بول مستقبلاً أو مستديراً * انطولة
بالاجنبية حرام الا للزوجة مدبونة هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت بحوزة شوها
وفيما اذا كان بينهما حامل في بيت * انطولة بالمحرم مباحة الا لاخت من الرضاع والصهرة
الشابة * من مات على الكفر أبغى لعنه الا والذي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
لثبوت أن الله أحياهم له حتى آمنابه كذا في مناقب الكردري * استماع القرآن أتوب من
قراءته كذا في منظومة ابن وهبان أشباه في كتاب الحظر والاباحة جامع الجوامع * اشترى
الزوج طعاماً وكسوة من مال خبيث جاز للمراة أكلها ولبسها والائتم على الزوج * اشترى
جارية بثوب مغصوب لا يحل له وطؤها قبل أداء الضمان الذخيرة وكذا لو اشترى طعاماً
بثوب مغصوب لا يحل له أكله قبل أداء الضمان * ولو تزوج امرأة بثوب مغصوب (١)
لا يحل له وطؤها قبل أداء الضمان من مسائل غصب منتخب التاتارخانية * اشترى (٢)
بالتقيد المغصوب جارية أو ثوباً أو تزوج بها امرأة حل له وطؤها المرأه وليس الثوب ذكره في
المنتقى ولو اشترى بالثوب المغصوب لا يحل له ولو تزوج على الثوب المغصوب يحل
من غصب البرازية في أول جنس آخر في الحل والحرمه من الثاني * غصب طعاماً فاضغه
حتى صار بائض مستهلكاً فله ابتلعه ابتلعه حلالاً عند أبي حنيفة وعندهما لا يشاء على (٣)
أن عند أبي حنيفة شرط الطيب الملائم وعندهما ما أداء البدل وفي العتابة والمختار أنه
لا يحل مالم يؤد الضمان أو قضى القاضى عليه بالضمنان في الباب الخامس والعشرين
من فتاوى الصوفية * وجعل اكتسب مالاً من حرام ثم اشترى شيئاً وهو على خمسة
أوجه أما أن دفع تلك الدراهم الى البائع أو لانه اشترى منه بتلك الدراهم أو اشترى قبل
الدفع بتلك الدراهم ودفعها أو اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفع غيرها أو اشترى
مطلقاً ودفع الدراهم أو اشترى بدراهم أخرى ودفع تلك الدراهم قال أبو نصر بطيب له
فلا يجب عليه أن يتصدق الا في الوجه الاول واليه ذهب الفقيه أبو الليث لكن هذا
خلاف ظاهر الرواية فانه نص في الجامع اذا غصب ألفاً واشترى بها جارية وباعها بألفين
يتصدق بالربح وقال أبو الحسن الكرخي في الوجه الاول وفي الثاني لا يطيب له ويتصدق
وفي الوجه الثالث والرابع والخامس بطيب وقال أبو بكر لا يطيب له ويجب عليه
التصدق في الوجه كلها لكن الفتوى اليوم على قول الكرخي دفعاً للعرج عن الناس
في فصل الشراء بمال حرام من يوع التاتارخانية وكذا في تنبيه الفتاوى * روى عن
أبي يوسف فممن اشترى أمة ووطئها مراراً ثم استحققت أن وطئها حلال له ولا يسقط
احصائه وعلى قول أبي حنيفة ومحمد حرام الا أنه لا إثم عليه تاتارخانية من كتاب الفزري
* وفي الذخيرة اشترى الرجل جارية وهي لغير البائع أو ثوباً وهو غير البائع فوطئ الرجل
الجارية أو لبس الثوب وهو لا يعلم ثم علم فهل على المشتري إثم روى أبو حنيفة عن محمد
أنه قال في الجماع واللبس حرام الا أنه يوضع الاثم من المحيط * وان تزوج امرأته ثم تبين (٤)
أنهم منكوحه الغير وقد كان المتزوج وطئها ينبغي أن يكون على هذا القياس من متفرقات

(١) الظاهر أن لفظ لا في قوله لا يحل
في صورة الزوج سهو كما يشهد
عليه المتن المعتبر فليتأمل (حسبي)
وجه الفرق بين التزوج بالثوب المغصوب
والشراء به مذكور في الثقة ومنه يعلم
الفرق بين التقيد والثوب

(٢) وجه الفرق على ما ذكر في بيوع
القاعدية أن المغصوب مستحق حكمها إذا
اشترى جارية أو ثوباً بدراهم مغصوبة
فاستحققت الدراهم لا يفسد البيع في
الجارية والثوب لانه يبقى البيع بالدراهم
ويبطل التعيين وإذا اشترى بالثوب
المغصوب جارية لا يحل له الوطء حتى يضمن
لان الثوب مستحق حكمه بالاستحقاق
يفسد البيع فلا يحل له الوطء لانه ملكها
ملكاً كافلاً فليتأمل كذا بخط المرحوم
قال أبو يوسف الجماع حلال وهو ما جاور
في إتيان الجارية بعد

(٣) قالوا جديماً الفتوى على قولها ما كذا
في البرازية في جنس آخر في الحل والحرمه
من الثاني من الغصب

(٤) قال أبو يوسف الجماع حلال وهو
مأجور في إتيان الجارية كذا في كراهية
الذخيرة

كراهية التآثر الخائفة في أواخر الفصل الأول * ورث أمة أبيه ولا يعلم بوطئه أياها
 فان كان برأها يتالم بظاً من كراهية الزاهدى * لأبأس للرجل أن ينظر من أمة وابنته
 البالغة وأخته وكل ذات رحم محرم منه كالجسدت وأولاد الأولاد والعصاة والخالات
 الى شعرها ورأسها وتديها وعضدها وساقها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سترتها
 الى أن يجاوز الركبة وكذا الى كل ذات رحم محرم برضاع أو صهرية كزوجة الأب والجسد
 وإن علا وزوجة الابن وأولاد الأولاد وان سفلوا وابنة المرأة المدخول بها فان لم يكن دخل
 بأتمه سافهي كالأجنبية وإن كانت حرة المصاهرة بالزنا اختلفوا فيها قال بعضهم لا يثبت
 فيها اباحة المس والنظر وقال شمس الأئمة السرخسي يثبت اباحة المس والنظر بثبوت
 الحرمة المؤبدة في باب ما يكره النظر والمس من خطر الخائفة * اذا بلغ الصبي عشرة
 لا ينام مع أمة وأخته وامرأة الا امرأته وجاريته بزانية في المتفرقات في الفصل التاسع
 من الكراهية * والكسوة بقدر ما يستعزونه ويوارى مهجته ويدفع عنه الخبز والبرد
 فرض وستر العورة وأخذ الزينة مستحب ولبس الثياب الجميلة للزينة والتجمل مباح
 والكبر والاشتر والبطر مكروه ويستحب لبس الثياب البيض ويكره لبس الثوب الأحمر
 والمعصر والسنة في لبس العمامة ارتقاء ذنب العمامة بين الكتفين الى وسط الظهر وقيل
 مقدار شبر وقيل الى موضع الجلوس من كتاب المكسب من الوجيز * ومن أخذ من
 السلطان ما لا حرام خلقه الخصومة في الأسرة اصحاب الحق مع السلطان ومع القبايض
 ان لم يخلط السلطان وبعد الخلط عند الامام يكون مع السلطان لا غير في أو آخر قضاء
 (١) البرازية * لور شاء ليسوى أمره عند السلطان لم يحل له الاخذ اذا القيام لمعونة المسلمين
 يجب بلا مال فلا يحل أخذ المال عليه والخلية أن يقول ذلك الرجل استأجرني يوما الى
 الليل بيدل معلوم فيستأجره فيصبح ثم المستأجر مخير استعمله في ذلك العمل أو في عمل آخر
 قبيل الثاني من الفصولين * وفي الخائفة وان طلب منه أن يسوى أمره ولم يذكر له الرشوة ثم
 سوى فأعطاه بعد ما سوى اختلفوا فيه قال بعضهم لا يحل له أن يأخذ وقال بعضهم يحل
 وهو الصحيح تآثر الخائفة في التاسع من كتاب آداب القاضي * دفع الرشوة لدفع الظلم أمر
 جائز مسائل متفرقة من كراهية مختارات النوازل * امرأة وضعت ملاءتها ثم جاءت
 امرأة أخرى وضعت ملاءتها ثم جاءت الأولى فأخذت الملاءة الثانية فذهبت لا ينبغي
 للثانية أن تتنفع بعلاءة الأولى لانه انتفاع بملك الغير فاذا أرادت أن تتنفع بها قالوا ينبغي
 أن تصدق بها على ابنتها ان كانت فقيرة على نية أن يكون ثواب الصدقة لصاحبها ان رزيت
 ثم تب الابنة الملاءة منها فيسعى الانتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة فكان سبيلها التصديق
 وان كانت غنية لا يحل لها الانتفاع بها وكذا في المكعب اذا سرق وترك له عوض
 من أو آخر كآب اللقطة من الخائفة * سئل عن الدجاج اذا ألقى في الماء حال الغليان
 لينتف ريشه قبل شق بطنه هل يتنجس أيا ب يتنجس ذلك ولكنه يغسل بالماء ثلاث مرات
 فيطهر من قساوى ابن نجيم في النظر والاباحة * قال علماء ما يكره استئجار الحرة أو الأمة
 للخدمة لانه يؤدي الى الخلوة بالأجنبية وانه منهي عنه وتأويله ما ذكر في النوازل أنها

قوله وستر العورة الخ هكذا في النسخ
 وانظره مع ما قبله واعل كلمة ستر عرفة عن
 كلمة غير حتى يثبت الكلام وليحرر
 اه محصيه

(١) بقى انه كيف يكون الجواب اذا كان
 الرأى غير مسلم كذا بخط المرحوم

إذا آتت نفسها من ذي عيال لا يكره وإنما يكره إذا خلاهم ما به يفتى في أول الخطر
والإباحة من إجازات البرازية * فقير محتاج معه دراهم فأراد أن يؤثر الفقراء على نفسه
أن علم أنه يصير على الشدة فالأثار أفضل والأفلا تفارق على نفسه أفضل فيما يمنع الرجوع
من هبة النية * لودفع إلى رجل دراهم ليفرق إلى الفقراء ليس له أن يأخذ منها لنفسه
فأضيقان في المستعبر إذا لم يدفع بعد الطلب من العارية * (نظم) لا تجوز مقاطعة سوق
الخصايع وغيره ولا كتابة الوثيقة بها ولا كتابة الشهادة فيه وفي استحلال ذلك مخاطرة
الكفر في المسائل المتفرقة من كراهية الغنية * رجل يبيع على طريق العانة ويشترى
قال بعضهم أن كان الطريق واسعاً لا يتضرر الناس بعوده لأبأس بالشراء منه وقال
بعضهم لا يكره الشراء منه على كل حال وقال بعضهم لا يشتري منه على كل حال لأن القعود
على الطريق بغير عذر مكروه ولهذا لو عثره إنسان وهلك كان ضامناً للشراء منه يكون
حلاله على المعصية وعانة له على ذلك في فصل فيما يخبره من الضمان في البيع الفاسد
من الخيانة * الفس حرام فلا يجوز إعطاء الزبوف لداث ولا بيع العروض المغشوشة
بلايان إلا في شراء الأسير من دار الحرب والثانية في إعطاء الجعل يجوز له إعطاء الزبوف
والستوة وهما في واقعات الحسامي من شراء الأسير * الفتوى في حق الجاهل بمنزلة
الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخيانة أشباه في الخطر والإباحة * مسلم له أم ذميمة
وأب ذممي ليس للمسلم أن يقوده إلى البيعة وله أن يقوده من البيعة إلى منزله وهذا كما
لا يحمل للمسلم حمل النحر للتخليل ولا يمكن يحمل التحل إلى النحر ولا يحمل الجيفة إلى الهرة
وله أن يحمل الهرة إلى الجيفة في أوخر سير الخيانة

﴿كتاب النكاح﴾

(١) قوله مبسوط سرخسي في نسخ محيط
سرخسي اه
(٢) قوله بزني أي في مقابلة المرأة وقوله
بزني داري أي هل أمسكت في مقابلة
المرأة أو أمسكت في مقابلة المرأة
(٣) الواحد لا يتولى طرفي النكاح
الأي مسائل ذكرها قاضيجان في
التوكيل بالبيع والشراء من خطه
الأصل فيه أن كل عقد يصلح الواحد
وكيلاً من الجانبين يتم بالشرط الواحد
وكل عقد لا يصلح الواحد فيه وكيلاً من
الجانبين لا يتم بالشرط الواحد بل يتوقف
على قبول الآخر فإذا قال بعني عبدي
بألف فقال بعته لا يتم عالم يقل الآخر
قبول وكذا لو قال الآخر قلني فقال أقلت
لا يتم ولو قال لامرأة زوجي نفسك مني
فقلت زوجت تم وإن لم يقل الآخر قبلي
أو قالت الزوجة اخلعني بألف فقال فعلت
أو قال لرجل اكنفني بنفس فلان أو جمال
عليه فقال كفت أو قال اعبده اشتر
نفسك مني بألف فقال اشتريت أو قال
لرجل هب لي عبداً فقال وهبت أو قال
تصدق به علي فقال فعلت تم وإن لم
يقبل الآخر قبلي كذا في الشهاب من
فصل الوكيل بشراء نفس العبد
(٤) قوله آدم أي أخذت ويردم
أعطيت

وفي شريعتنا العشرة أفضل من العزلة كما قال عليه الصلاة والسلام لا رهبانية في الإسلام
مبسوط سرخسي في أوائل النكاح * ط ن شط هل ينعقد النكاح بمجرد لفظ الأعطاء (١)
اختلاف المشايخ فيه فلا بد من زيادة قوله بزني عند لفظ الأعطاء ليصير متفقاً عليه (ط) (٢)
ولو قال بزني داري فبعض مشايخ بل جعلوه استغها ما وبعضهم أمراً قال عمر التسي
ومعنى الأمر راجع في العرف قلت فهذا يدل على أن بالاستغها ما لا ينعقد وفي (شط)
قال له هل أعطيتها فقال أعطيت فإن كان المجلس للوعود فوعد وان كان لعقد النكاح
فمنكاح في أوائل نكاح الزاهدي شرح القدوري * ولفظ الأمر في النكاح إيجاب (٣)
وقد ذكرناه وكذلك في الطلاق إذا قالت المرأة طلقني على ألف فقال طلق كان تاماً
وكذلك في الخلع من أوائل نكاح الخيانة * لفظ الاتراك الدم ويردم ليس بصريح (٤)
موضوع للنكاح والعقد لا بد من قرينة تدل عليه وهي إما الخطبة وإما تسجية المهر وإما
بدون أحدهما إن جرى بينهم أن يعقدوا عقد النكاح جاز كذا ذكره صاحب
القدوري من نكاح جامع الفتاوى * العقد الذي يجري بين التركمان باصطلاحهم
وعرفهم قول الولي للخطاب ويردم ويقول الخطاب آدم معنى هذا اللفظ أعطيت بفتح

(١) ولو أرسل الرجل رسولا إليها أو كتب

إليها أن تزوجك على كذا فقبلت بمحضرة
الشاهدين أن معها كلام الرسول أو قرئ
الكتاب عليها فقبلت جازوان لم يسعها
كلام الرسول أو لم يقرأ الكتاب عليها
فقبلت لا يجوز وقال أبو يوسف يجوز ذلك
قاضيخان من كتاب النكاح في الفصل
الأول من الباب الأول

(٢) ولو تزوج امرأة بشهادة ابنه من غيرها
أو بشهادة ابنته من غيرهما يجوز أن تزوج
بشهادة ابنته منها في ظاهر الرواية يجوز
وفي المتن أنه لا يجوز ولو تزوجها بشهادة
ابنته من غيرها ثم تجاحدها بعد الانبثاق
أن يجحد الأب والمرأة تدعى جازت شهادة
الابن وإن تدعى الأب والمرأة تجحد
لا تقبل شهادة ابنه وإن كان النكاح
بشهادة ابنته من غيره ثم تجاحدها أن
أدعت الائم لا تقبل شهادة ابنتها وإن
جحدت والزواج يدعى جازت شهادة
الابن وإن كان النكاح بشهادة ابنه
منها فأبى جحد لا تقبل شهادة الابن
خاتمة من شرائط النكاح من

النكاح
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
إذا ذكر في النكاح اسم رجل وكنية
أبيه ولم يذكر اسم أمه إن كان الزوج
حاضرا أشار إليه جازوان كان غائبا
لا يجوز ما لم يذكر اسم أمه واسم جده
قال والاحتياط أن ينسب إلى المله أيضا
يجل له فإن كان الغائب معروفا عند
الشهود قال وإن كان معروفا لأنه لا بد
من إضافة العقد إليه وقد ذكرنا عن غيره
في الغائبة إذا ذكر الزوج اسمها لا غير
وهي معروفة عند الشهود وعلم الشهود
أنه أراد تلك المرأة يجوز النكاح خاتمة
في النكاح

بالشرط الذي يدين ويملك ويقول الخطيب قبلت ويستترجون على هذه الخطبة بشرطهم
ثم يأخذون من الخطيب في هذه الحالة فربما يسعون بأشلق معناه حتى الترية ويحكمون
ذلك لا يسعها ويعلى دراهم أيضا ويسعونها سوف حتى معناه حتى القباء ويكون ذلك
لا تسعها ويعلى أيضا دراهم ويسعونها فتنال معناه حتى القباء ويكون ذلك لا تسعها وكل
شيء يدفعه الخطيب اليهم من الدراهم والدنانير والحسل والشياب بشرط جريان العقد
بينهم في المسب قبل فقول يعقد النكاح بالذنين الأولين أم لا وهل للزوج والأب أن يرجع
في المذموم المذموم وهو القهر من الدراهم والشياب وغير ذلك بعد جريان العقد أم لا
(١) قال الشيخ لا ينعقد النكاح بالذنين الأولين المذكورين وإنما نادى بهما بطريق
الهيئة رجاء للنكاح فله الرجوع فيه بالشرط هذا ما قاله أصحاب أبي حنيفة وكذلك قال
شمس الأئمة الحريري النكاح لا ينعقد وما دفعه إلى هؤلاء قبل العقد فله الرجوع فيه
سواء جرى العقد أو لا وكذا يقول أصحاب الشافعي لا ينعقد النكاح بالذنين الأولين وهو
قول الولي ويردم وقول الخطيب آدم وكل شيء أرسله الخطيب إلى بيت المخطوبة من
طعام يتسارع إليه الفساد فهو هدية مطلقة ليس له الرجوع في شيء منها وما يرسله ذلك
كل دراهم والخلب والشياب فهي مقيدة بشرط جريان العقد في المستقبل هذا هو المعروف
في عرف التركان ومن يجبرهم من المسلمين في بلاد الروم الهدية من الدراهم وغيرها
باقية على ذلك الخطيب له أن يطالب بها من قبضها من الميسر * رجل تزوج امرأة
على أنها طالق أو على أن أمرها في الطلاق يسدها ذكر محمد في الجامع الصغير أنه يجوز
النكاح والطلاق باطل ولا يكون الأمر يسدها وذكر في الفتاوى عن الحسن بن زياد
وإذا تزوج امرأة على أنها طالق إلى عشرة أيام أو على أن يكون الأمر يسدها بعد عشرة
أيام أن النكاح جائز والطلاق باطل ولا تملك أمرها وقال الفقيه أبو مليح هذا إذا بدأ
الزوج فقال تزوجتك على أنك طالق وإن بدأت المرأة فقالت تزوجت نفسي منك على أني
طالق أو على أن يكون الأمر يسدي أطلق نفسي كلها شئت فقال الرجل قبلت جازا للنكاح
وبقع الطلاق ويصكون الأمر يسدها لأن البداية إذا كانت من الزوج كان الطلاق
والنفوذ قبل النكاح فلا يصح أما إذا كانت البداية من قبل المرأة يكون النفوذ
بعد النكاح لأن الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال
فصار كنه قال قبلت على أنك طالق أو على أن يكون الأمر يسدي فيصير مقوضا بعد النكاح
(٢) في أوائل فصل النكاح على الشرط من الخاتمة * ولو تزوج امرأة بشهادة ابنه
من غيرها أو شهادة ابنته من غيرهما يجوز وإن تزوج بشهادة ابنه منها يجوز في ظاهر الرواية
المرأة إذا كانت منتقبة فقال الرجل تزوجت هذه فقالت المرأة تزوجت نفسي منه فسمع
الشهود جاز لانها معلومة بالإشارة ويجوز للشهود أن يكشفوا وجوها وبنظر واليهما
احتياط لاداء الشهادة عند الحاجة من نكاح مختارات النوازل * جارية سميت في
صغرها باسم فلانة سميت باسم آخر قال يتزوج باسمها الآخر إذا صارته معروفة
باسمها الآخر قال الشيخ ظهير الدين والأصح عندي أن يجتمع بين الاسمين من الفتاوى

الظهيرية * قال الامير قوبت بنى ثلاثة من ابن فلان وقال ابو الامير قوبت لا بنى ولم يسم
الابن ان له ابن يصح ولوا بشان لا ولو ذكر اسم الابن ابو البنت وقال ابو الامير قوبت
وان لم يقل لا بنى لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال من اوائل تكاح العزائية *
وفي الفتاوى وجعل قال لا تزوجت بنى عائشة منك واسمها فاطمة لا ينعقد النكاح اذا
لم يسم اليها وقال في المحيط لو قال تزوجت بنى منك ولم يرد على هذا وله بنت واحدة جاز
وكذا لو كان يتان اسم الكبرى عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال تزوجت بنى فاطمة منك
ينعقد النكاح على الصغرى وان كان يريد تزويج بنته الكبرى ولو قال تزوجت بنى الكبرى
فاطمة يجب أن لا ينعقد النكاح على احداهما في الاول من تكاح الخلاصة

(*) الشافعي في الوكالة في النكاح وفي النكاح المفسوخ (١) *
ولو وكلت امرأته رجلا بان تزوجهما فزوجهما وقيل في أيها لا ينعقد النكاح اذ كانت
غائبة يجهل واقع ولو وكلت امرأته رجلا فزوجهما فزوجهما لم يجز لانها انفسه من زوجها
لا تزوجها في آخر باب الوكالة والكفو من نكاح الدرر وفي الفتاوى رجل قال لا جنيبة اني
أريد أن أتزوجك من فلان فقالت توبه داني بالعربية انت أعلم لا يكون اذ فاسها وقيل
انه اذن أما لو قالت ذلك اليك فهو وكيل في أول الحادي عشر من نكاح الخلاصة * رجل
وكل رجلا فزوجه فلا تزوجهما الوكيل صحيح نكاح الوكيل بخلاف الوكيل بشر أمي بعينه
اذا اشترى لنفسه صحيح ولا يكون مشترا لنفسه لان الوكيل بالشراء مع الموكل بمنزلة البائع مع
المشتري كانه اشترا لنفسه ثم باعه من الموكل لان مالك المين مما يقبل الاتصال عنه الى غيره
وهذا المعنى لا يمكن تحنقه في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه
فلو أن الوكيل أعام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجهما من الموكل
جاز تزويجهما اياه في فصل الوكالة من نكاح الخاتمة * الفصول في باب النكاح لا يملك
فسخ النكاح قبل الاجازة والفصول في باب البيع يملك فسخ البيع قبل الاجازة (٢)
كذا في شرح الطحاوي والمعنى فيه أنه لو اتصل ببيع بالاجازة بطلت العهدة لان
حقوقه ترجع اليه فيملك فسخه كيلا يضر ربه بخلاف النكاح حيث لا يطلعه العهدة لان
حقوقه ترجع الى غيره فصول استرشق في الفصل ١٤ * (مشق) الفصول (٣)
في النكاح يملك النقص فعلا لا قولا ولا قال قبل الاجازة نقضه لا ينقض ولو زوجهما أختها
قبل الاجازة كان نقض النكاح الاول وعن (خ) أن الثاني يتوقف ولا يكون
فسخا لا قول (شقي) زوجه بلا أمره وفسخت المرأة النكاح قبل اجازة الزوج يفسخ
(ج) وكله بتزويجهما اياه فزوجهما الوكيل بلا اذنها بان زوجهما أبوها وهي بالغه قبل أن
تجيز المرأة نقض الموكل النكاح صحيح نقضه وكذا لو نقضه الوكيل مع نقضه أيضا لقيامه
مقام موكله والموكل أو أحد العاقلين لو فسخ العقد الموقوف صح فسخه في الرابع
والعشرين من الفصول * اعلم أن الاجازة تعلق الموقوف دون المفسوخ والعقد انما
يتوقف على الاجازة اذا كان له بجز زمان وجوده وأما ما ذكره في فسخه فلا يتوقف بل يبطل
فهو بمنزلة ما لو تزوج المكاتب عبده امرأة ثم عتق فأجاز العقد لم يجز لانه لم يكن له مجيز

(١) امرأة وكلت رجلا ليزوجهما من نفسه
فذهب الوكيل الى جماعة من اليهود
وقال له شاهدوا أنني قد تزوجت ثلاثة
والشهود لم يعترفوا فلانه لم يجز هذا
النكاح الا أن يذكر اسمها واسم أبيها
وجدها وهو كالو قال تزوجت امرأة
وكلتني ولو كانت المرأة حاضرة منتقبة
فقال تزوجت هذه وقالت المرأة تزوجت
تضي جاز لانهم اعلوه بالاشارة وأما
الغائبة لا تعرف الا بالاسم والنسب فان
كان الشهود يعرفون المرأة الغائبة وذكر
الزوج اسمها لا غير جاز النكاح اذا علم
الشهود أنه أبراد تلك المرأة من الخاتمة
في النكاح بعد

(٢) بيع فضولي راي قضاء طاضي فسخ
في تاندرن انما كدفوضولي مقربودك
من فضولي ام انما انما كدفوضولي مقربودك
أي كدفوضولي مقربودك فسخ تاندرن
مكرر بقضاء طاضي ياتراضى كذا في
دعوى القاعدية من الاواسط ملخصا
(ترجمة)

يمكن فسخ بيع الفضولي بدون قضاء
القاضي اذا أقر البائع بأنه فضولي وأما اذا
ثبت بالاستحقاق أن البائع فضولي فلا يمكن
فسخ البيع الا بحكم القاضي أو بالتراضي
(٣) ذكره في الخاتمة في فصل في فسخ عقد
الفضولي وفيه تفصيل بعد

(١) وموتها قبل النفاذ **ككون** فسخا كذا في الخاتمة في أواخر شرائط النكاح **سبح**

(٢) فان قالت حين وصل اليها ما بعته لأرضى بهذا النكاح لم يكن لها ذلك والنكاح لازم في حقها وكان موقفا في حقها واجازة فعلا فهم كذا (ر) وفي (قطن) الاجازة بالفعل أن يبعث اليها شيئا من المهر (٣٦) فان لم يدفعه المأمور اليها فلا روية لهذا في الكتاب

وقيل أنه اجازة (مص) وقيل يشترط وصوله ولا يكتفي بعته للاجازة وقيل لا يشترط وصوله لا فاختاج الى اجازته فعلا وقوله ادفعه اليها اجازة بالفعل وقد حصلت فصولين في ٢٤ **سبح**

ولودفع اليها وقال هذا مهر لك فهو واجازة قولاً كذا (ط) اقول فان قيل على هذا ينبغي انه لا يتحقق الاجازة فعلا في بعث المهر على قول من لم يجوز الاجازة بالهدية ونحوها لانه لو قال انه مهر **ككون** اجازة قولاً وان لم يقل شيئا فلا يعرف انه مهر يجاب بانه يبيّن منه بنية المهر بلا قول فيكون اجازة فعلا وهو يصير مهر يابته وان لم يذكر حتى لو اختلفا فالقول قوله

فصولين في ٢٤ **سبح**

(٣) لارواية في مجزء البعث وقيل يكون اجازة ولو قال ادفع هذا الشيء فهو واجازة بالفعل قنية من المحل المزبور **سبح**

(٤) قوله في باب نكاح الفضولي عنوان الباب في تعليق الطلاق وكيفية نكاح الفضولي وقوله والقنوى الخ قيل قوله وأما كيفية نكاح الفضولي وقوله ولو هي الخ بعد سبعة عشر سطرا رحم الله الجامع

(٥) قوله **ككون** كذا اختاره اشارة الى الاختلاف وقاله في مختارات النوازل في أواخر فصل في الاولياء من كتاب النكاح **سبح**

(٦) قوله متاركة لاطلاق فلا يتقص عدد الطلاق خلاصة من ١٢ من النكاح **سبح**

(٧) أي ليس عدة الوفاة في النكاح الفاسد بالاشهر بل عدة الوفاة فيه ثلاث حيض كافي للفرقة فيه **سبح**

وقت المباشرة تاتار خاتمة في الانكحة التي لا تتوقف على الاجازة * ولا بد أن يكون (١) سكوتها بعد بلوغ الخبر في حياة الزوج والايس باجازة لان شرطها اقبام العقد وقد بطل بموته كما في الفتاوى في باب الاولياء من نكاح الجور الرائق * ثم الفعل الذي يقع به الاجازة في نكاح الفضولي ففعل هو يختص بالنكاح وهو سوق شيء من المهر وان قل أنما (٢) بعث الهدية والعطية لا **ككون** كون اجازة لانه لا يختص بالنكاح بل يكون بطريق آخر فلا يكون ذلك اجازة للنكاح هكذا حكى عن نجم الدين فعلى هذا القياس لو بعث اليها شيئا من النفقة لا يكون اجازة لان النفقة لا تختص بالنكاح في الخامس والعشرين من نكاح المحيط وكذا في التاتار خاتمة ففعل عن الذخيرة * (ضم تع قب) لو قال عند البعث هذا من المهر فهو واجازة بالقول والاجازة بالفعل أن يدفع ما يدفع ويضطر في قلبه أنه من المهر ثم (٣) يظهره بعد الاجازة (ضم تع) وصول المبعوث اليها ليس بشرط للصحة قنية في باب ما يتعلق بنكاح الفضولي من كتاب النكاح * الصوى على أن نكاح الفضولي جائز ولو هي الحائض فأجاب ان كان بعد الاجازة بالفعل لا يضطر وان كان قبل الاجازة فأجاب (٤) التهنئة يقع الطلاق كذا قال عمر النسفي من نكاح الجواهر في باب نكاح الفضولي ملخصا من قبول التهنئة * وقوله للفضولي أحسنت أو أصبت يكون اجازة وكذا البيهقي قال (ث) وبه نأخذ في الرابع والعشرين من الفصولين * (فصل) قال للفضولي بنفس ما صنعت فهو واجازة في نكاح وبيع وطلاق وغيرها كذا روى عن محمد وهو ردي ظاهر الرواية وبه يفتي من المحل المزبور * تزوجه بلا أمره فقال هو نعم ما صنعت أو بارك الله لنا فيها قيل هو ليس باجازة وقيل هو اجازة قبل وبه يؤخذ من المحل المزبور * رجل تزوج رجلا امرأة بغير إذنه فقال نعم ما صنعت أو بارك الله لنا فيها أو قال أحسنت أو قال أصبت يكون اجازة منه هو المختار لان هذا يستعمل غالباً بالاجازة وان كان قد راد به الاستهزاء وكذلك لو كان هذا في البيع والطلاق تجنب في باب ما يكون رضا واجازة بالنكاح * رجل تزوج امرأة بغير أمرها قبلها الخبر فقالت بالفارسية بالنيست (أي لا خوف أو لا ضرر) (٥) كان هذا الاجازة هكذا اختاره الفقيه أبو الليث من المحل المزبور * سكوت البكر عند النكاح وعند قبض الاب والجد المهر قبول بزانية في التاسع من النكاح في النكاح (٦) الفاسد * والطلاق في النكاح الفاسد متاركة لاطلاق في الثلاثين من الفصولين * نكاح المحارم فاسد أم باطل قيل هو باطل وسقوط الحد شبهة الاشياء وقيل فاسد وسقوط الحد شبهة العقد الدخول في النكاح بلا شهود يوجب العدة لانه اختلاف في صحته فان مال كآرجه الله شرط الاعلان لا الاشهاد وكل نكاح هذا وصفه فالدخول فيه يوجب العدة وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد في الثالث عشر من نكاح البرازية * وفي مختصر (٧) القدوري العدة في النكاح الفاسد من وقت الفرقة ثلاث حيض وعدة الوفاة في النكاح الفاسد ثلاث حيض أيضا ولا تعتد في بيت الزوج في عدة الفرقة في النكاح الفاسد هذا في الفتاوى الصغرى في الفصل الثامن من طلاق الخلاصة في الجنس الثاني * وفي قوائد شيخ الاسلام رجل تزوج امرأة في عدة الوفاة وجامعها فلما انقضت عدتها

وتزوجها ثانياً يجوز وكذلك لو حبلت بالجماع تنقض العدة بغض المدة خلاصة في آخر الفصل
 الاول من النكاح * ولو تزوجها في مرضه فتزوجها وقيمتها أكثر من الثلث فنكاحها
 فاسد عند أبي حنيفة لأنها كالمكاتبه ففسد نكاحها المولى فهي تسمى فيما زاد من قيمتها
 على مهر المثل والثلث أي يسقط من قيمتها مهر مثلها وثالث المال اذ لها المهر بالدخول
 في العقد الفاسد فعليها السعاية فيما بقي من قيمتها لانه وصية وهي تعتبر من الثلث ولا ميراث
 لها الفساد النكاح وجوز النكاح لأنها حرة عندهما وتأخذ مهر المثل لا الزيادة لأنها وصية
 وهي وارثة فلا وصية لها وتسمى في كل قيمتها اذ لا وصية للورثة وهي ترث وتقع المقاصة
 بقدر المهر والارث أي يرفع من قيمتها قدر مهر مثلها وميراثها مقاصة وتسمى في الباقي
 من التسهيل شرح الاشارات قبل فصل الوصية للزواج والجيران * اذ لو وقع النكاح
 فاسداً وفتزق القاضي بين الزوج والمرأة فإن لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عدة وإن كان
 قد دخل بها اقل مما سمي لها ومن مهر المثل اذا كان ثمة مسمى وإن لم يكن ثمة مسمى
 فلها مهر المثل بالغاً ما بالغ وتجب العدة فتعتبر العدة من حين التفريق بينهما عند علمائنا
 الثلاثة ولكل واحد من الزوجين فسخ هذا النكاح بغير محضر من صاحبه عند بعض (١)
 المشايخ وعند بعضهم ان لم يدخل بها فكذلك الجواب وان دخل بها فليس لواحد منهما
 حق الفسخ الا بمحضر من صاحبه كافي البيع الفاسد لكل واحد من المتعاقدين حق الفسخ
 بغير محضر من صاحبه قبل القبض وإيسر له ذلك بعد القبض في الفصل العشرين من
 نكاح الذخيرة * وفي النكاح الفاسد انما يجب مهر المثل بالوطء ولم يزد على المسمى وينبت
 النسب والعدة أي وثبتت العدة وجوباً بعد الوطء في النكاح الفاسد لا الخلوة كافي القنية
 الحاقاً للشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط ولو اختلفنا في الدخول فالقول له فلا يثبت شيء
 من هذه الاحكام كافي الذخيرة بمررات من كتاب النكاح * وفي النكاح الفاسد
 لا يجب الامهر المثل ولا يجب الا بالدخول حقيقة من نكاح خزانة المفتين * الواجب
 في النكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن مهر المثل ان كان هناك تسمية وان لم يكن
 يجب مهر المثل بالغاً ما بالغ وانما يجب ذلك بالجماع في القبل ولا يجب بالخلوة والمس عن شهوة
 والتقبيل والوطء في الدبر في النكاح الفاسد من الخلاصة * وحكم الدخول
 في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد فيسقط الحد وثبت النسب ويجب الاقل من
 المسمى ومن مهر المثل من الغفار * واذا ادعت المرأة على رجل نكاحاً فجحد فأقامت
 البينة فبقي لها ولا يفسد النكاح بمجرد دعوى النكاح من دعوى
 الثانية في النسب * ولو نفي ولد زوجته وهما من لعان بينهما لا ينتفى سواء وجب
 الحد أو لم يجب وكذا اذا كانا من أهل اللعان ولم يلاعنا فإنه لا ينتفى من لعان (٢)
 بمررات كذا في التناظر الثانية * لالعان بالقذف ينفى الولد في النكاح الفاسد والوطء
 بشبهة ولا ينتفى النسب من المحل المزبور * المرأة الحرة اذا جاءت بولد فنفاه لعان القاضي
 بينهما ثم ينظر بعد ذلك ان نفاه في مدة قريبة بعد الولادة ينقطع نسب الولد وان نفاه في
 مدة بعيدة لا ينقطع نسبه وأبو يوسف ومحمد قدرا البعيدة بأربعين يوماً قال بعد الاربعين

(٢) لان سبب ثبوت النسب وهو الفراش
 قائم والقاطع للنسب وهو اللعان معدوم
 (كذا في لعان المحيط البرهاني) منه

لا ينقطع نسب الولد وقبل ينقطع وأبو حنيفة قوض ذلك إلى رأي القاضى ولم يقتدر فى
فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر والولد من دعوى النسبانية * اعلم أن الفرائض أما ضعف
وهى الأمة أو متوسط وهى أم الولد أو قوى وهى المنكوحه فثبت نسب ولدها بلا دعوى
ولا ينتفى بالذنى بل باللعان أو أقوى وهى المعتدة فثبت نسب ولدها ولا ينتفى أصلا لعدم
اللعان من تدبير إصلاح الأيضاح * نسب ولد أم الولد يثبت من غير دعوى لكن ينتفى
بمجرد الذنى بخلاف ولد النكاح فى مسائل الإقرار بجريمة لرضاع وغيره من الطلاق من
منية المقتى * (من) ولد الذنى يثبت نسبه من أمه دون الزانى منية المقتى * جاءت
المنكوحه بولد وقالت لبعله بالولد منك فأنكر ولادته لا يقبل قولها بلا شهادة القابلة
وبشهادتها يثبت النسب والثبات أسوأ وان كان يصدقها بمجرد قولها يثبت النسب
برأية فى شهادتها فيما لا يطلع الرجال * ولو جاءت المعتدة بالولد وشهدت القابلة بولادته
ان كان الحبل ظاهرا أو أقر الزوج به يقبل ويقضى بنسب الولد منه حتى يرث منه بالاجماع
وان لم يكن الحبل ظاهرا ولا أقر الزوج لا يقبل عند أبى حنيفة حتى لا يثبت النسب ولا يرث
وعندهما يقبل محيط سرخسى * وعامة فيه * تزوج امرأة فولدت فادعى أحدهما
أن النكاح منذ شهر وقال الآخر منذ سنة فالنسب ثابت منهما لأن مدعى زيادة المدة
يدعى صحة النكاح والآخر فساد فاقول قول من يدعى الصحة وان كان مدعى الشهر
الزوج لا يفرق بينهما ولا يقضى بفساد النكاح لانه لا يدعى البطلان بعد الدخول والفساد
بعد الصحة حتى يقضى بالفساد بزعمه كما اذا قال الزوج هذه بنتى ولها نسب معروف
لا يفسد النكاح فكذا هذا واذا جعلت القول قول من يدعى أبى هذا لا يجلى يكون
الولد ثابت النسب من الزوج وكذلك لو طلقها ثلاثا فولدت بعد ذلك بيوم ثم اختلفا هكذا
محيط سرخسى فى باب دعوة الدعوة من الزنا أو فى النكاح الفاسد من الدعوى * والموت
لاقل منهما معطوف على الرجعى أى ويثبت نسب ولد معتدة الموت اذا جاءت به لاقل
من سنتين من وقت الموت وقال زفر اذا جاءت به بعد انقضاء عدة الوفاة لستة أشهر لا يثبت
النسب لأن الشرع حكم بانقضاء عدتها بالشهور ولتعين المدة فصارت كما اذا أقرت بالانقضاء
كما ينساق الصغيرة الا اننا نقول لانقضاء عدتها جهة أخرى وهو وضع الحبل بخلاف الصغيرة
لأن الأصل فيها عدم الحمل لانها ليست بعمل قبل البلوغ وفيه شك واطلق فى معتدة الموت
وهو مقيد بالكبيرة وأما الصغيرة فقد قد منّا حكمها ومقيد بما اذا لم تنزل بانقضاء عدتها وأما
اذا أقرت فهى داخله فى عموم المسئلة الآتية عقيب هذه ويشمل كلامه المدخول بها
وغيرها كما فى البدائع ويشمل ما اذا كانت من ذوات الإقراء أو من ذوات الأشهر ولكن
قد رده فى البدائع بأن تكرن من ذوات الإقراء قال وأما اذا كانت من ذوات الأشهر فان
كانت أيسة أو صغيرة فحكمها فى الوفاة ما هو حكمها فى الطلاق وقد ذكرناه انتهى وقيدنا
بالاقل لانهم لو جاءت بولد لاكثر من سنتين من وقت الموت لا يثبت نسبه كذا فى البدائع
ولم أر من صرح بالسنتين ويغنى أن يكون كالاكثر كما تقدم فى نظيره بحجج رائق فى ثبوت
النسب * وفى الظهيرية امرأة ولدت بعد موت زوجها ما بين الموت سنتان ان

اذا زنى بامرأة فجاءت بولد فادعى ان ابنى
لم يثبت نسبه منه ويثبت نسبه من أمه
(نقد الفتاوى فى الباب الرابع عشر من
الدعوى ملخصا م)

قوله فى باب دعوة الخ هكذا فى الاصل
وفى نسخ فى باب دعوة الدعوة من الدعوى
وليجزأ

وان اذ عمتها بعد موته لاقل من سنتين

فصدتها الورثة صح في حق الارث

والنسب هو المختار ما تقي في ثبوت

النسب

(١) قوله في التاسع والعشرين في نسخ

في التاسع عشر ٥١

(٢) وهذا اذا كانت المرأة منكوسة والا

لا يثبت النسب وهو ظاهر بخط المرحوم

(٣) وان ولدت ولدا تاما ان ولدت لاسنة

أشهر من وقت النكاح يثبت النسب منه

ويجوز نكاحه وان ولدت لاقل من ذلك

لا يجوز نكاحه في الولد التام تعتبر

الشهور بالاهلة ولو كان النكاح

في عشر من الشهر يثبت له عشر من يوم

من هذا الشهر وخسة أشهر بالاهلة

وعشرة أيام من الشهر السادس وكذلك

في عدة الآيسة في مسائل النسب من

نكاح الخاينة

رجل تزوج امرأة فجاءت بولد تام قل

من ستة أشهر قال محمد النكاح فاسد

في فتاوى وقول أبي يوسف في مسائل

النسب من نكاح الخاينة

(٤) اذا سببت المرأة وفي حجرها ولد صغير

تزعّم أنها ولده يكره التفريق بينهما وان

كان النسب لا يثبت بدعوتها لان الخبر

في كراهة التفريق من رسول الله صلى

الله عليه وسلم انما ورد في السبيل ولا يظهر

ذلك الا بقولهم فاذا أصاب المالك الام

ثم كبرت البنت التي تزعم أنها ابنتها فلا

ينبغي له أن يقرب البنت وان كان النسب

غير ثابت احتياط في باب الفروج ولو

فعل لا يمنع من جهة الحكم ولو كان

وقت السبي لم يكن الصغير والصغيرة

في حجرها فلا بأس بالتفريق والجمع

في الوطء كذا عبارة شرح الطحاوي

للاسيدي

صدّقها الورثة في الولادة يثبت نسب الولد من الميت في حق من صدّقها وهل يثبت النسب في حق غيره ان كان يتم نصاب الشهادة بهم يثبت وهل يشترط لفظ الشهادة اختلافا فيه قال بعضهم لا يشترط وقال بعضهم يشترط في التاسع والعشرين من طلاق التاتارخانية (١) وكذا في الخاينة في فصل النسب من العدة * وان بجدت الورثة الولادة لا تثبت الولادة ولا النسب الا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين في قول أبي حنيفة وقال صاحباه يثبت بشهادة القابلة قاضيان في فصل النسب من باب العدة * رجل زنى بامرأة فنجبت منه فلما استبان حملها تزوجها الزاني ولم يطأها حتى ولدت قالوا ان لم يكن في عدة الغير جاز النكاح وعليهما التوبة وقال الفقيه أبو الوليث ان جاءت بولد ستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح جاز النكاح ويثبت النسب وان جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه الا أن يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من (٢) الزنا (وبه أفتى ابن نجيم) قاضيان من مسائل النسب من النكاح * رجل تزوج امرأة فولدت لثلاثة أشهر فقال الزوج الولد ولد يوجب أن يكون الولد له وقالت المرأة لا بل هو من الزنا في رواية القول قول الزوج وفي رواية القول قولها من المحل المزبور * رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا وجاءت بولد الى ستة أشهر يثبت النسب والنكاح الفاسد بعد الدخول في حق النسب بمنزلة النكاح الصحيح وتعتبر المدة وذلك ستة أشهر من وقت النكاح عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد من وقت الدخول قال الفقيه أبو الوليث والفتوى على قول محمد وفي الكبرى وان جاءت لاقل من ستة أشهر لا يثبت النسب ولا يرث منه الا أن يقول هذا الولد مني ولم يقل من الزنا في التاسع من نكاح التاتارخانية * رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها وجاءت بولد لثلاثة أشهر يثبت النسب منه واختلفوا في اعتبار هذا الوقت انه يعتبر ستة أشهر من وقت النكاح أو من وقت الدخول قال أبو حنيفة وأبو يوسف يعتبر من وقت النكاح وقال محمد يعتبر ستة أشهر من وقت الدخول وعليه الفتوى وفي النكاح الصحيح أجمعوا على أنه تعتبر المدة من وقت النكاح وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد من الخلوة في مسائل النسب من نكاح الخاينة * تزوجها فولدت ثم تبين أنها أمه يثبت نسب الولد ويرث من نكاح القنية في باب النسب * اذا سببت المرأة وفي حجرها ولد (٤) صغير تزعّم أنها ولده لا يثبت النسب بدعوتها فان أصاب المالك الام ثم كبرت الابنة التي تزعّم انها ابنتها فلا ينبغي أن يقرب البنت وان كان النسب غير ثابت احتياط في باب الفروج ولو فعل لا يمنع من جهة الحكم قبيل أحكام الفاسد من يوع شرح الطحاوي * ولو أن رجلا من السبيل ادعى صغيرا أو صغيرة أنهما ولده قبل قوله ويثبت النسب منه سواء كان قبل الاحراز بدار الاسلام أو بعد الاحراز بها بعد أن يكون قبيل القسمة أو قبل البيع أو قبل الدخول في ملك خاص لان دعوته البينة صحيحة وكذلك اذا ادعت المرأة أن الولد منها ومن هذا الرجل وهو زوجها صدّقها الزوج تثبت بينهما الزوجية ويثبت نسب الولد منهما ولو ادعى أحد من الغزاة والغامعين وهو مسلم ولدا

صغيراً أنه ولده قبل القسمة أو قبل البيع صحت دعوته فيكون ابنه فإن كانت معه علامة
 الاسلام يكون مسلماً ولا يسترق ويثبت نسبه من المدعى وهو مسلم من المحل المزبور مختصاً
 * وفي فتاوى الخلاصة ولو تزوج أمته فولدت لاقول من ستة أشهر فادعاه فسد النكاح
 ودعوة المالك ولد جاريته أولى من دعوة الاب وان كانت مشتركة وادعياء معاً فالاب
 أولى في الثامن والعشرين من دعوى التنازعانية * رجل غاب عن امرأته وهي بكر
 أو ثيب فتزوجت بزواج آخر فولدت كل سنة ولداً قال أبو حنيفة الاولاد الاول وعنه أنه
 يرجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول وانما هم للثاني وعليه الفتوى في فصل مسائل
 النسب من نكاح الخانية * امرأة بطنها وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت بزواج آخر
 وولدت ولداً ثم جاء الزوج الاول حياً كان أبو حنيفة يقول اولاد الاول ثم يرجع
 وقال الولد الثاني * رجل طلق امرأته بآثماً أو رجعيًا فتزوجت رجلاً في العدة ثم ولدت
 لستين من طلاق الاول ولستة أشهر أو أكثر من نكاح الثاني قال أبو يوسف الولد الاول
 بخلاف ما تقدم قال رحمه الله تعالى لا نالو جعلناه للثاني لحكمنا بانقضاء العدة عن
 الزوج الاول فلا يحكم بمنزلة أم ولد اعتقها مولاها أو مات ولزمها العدة ثم تزوجت في العدة
 بغير ما يولد لستين من حين مات المولى أو اعتق ولستة أشهر منذ تزوجت فادعياء
 جميعاً فإن الولد للمولى في قواهم لمكان العدة التي كانت بخلاف أم ولد تزوجت بغير
 إذن المولى فولدت لستة أشهر فصاعداً من وقت النكاح فادعاه المولى والزواج فان الولد
 يكون للزوج في قواهم جميعاً ولو طلقها طلاقاً رجعيًا فتزوجت رجلاً في العدة ثم طلقها
 الزوج الثاني بغير ما يولد لستين وشهر من طلاق الاول ولستة أشهر فصاعداً من طلاق
 الثاني فان الولد يكون للثاني لاننا لو جعلناه الاول لحكمنا بالرجعة من المحل المزبور *
 وقال أبو يوسف ولو ولدت لاقول من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني فهو الاول والا فهو
 للثاني سواء ادعياء أو نفياء وقال محمد ولو ولدت لاقول من سنتين منذ دخل بها الثاني فهو
 الاول ولو ولدت لاكثر من سنتين فهو للثاني قال الفقيه أبو الليث في شرحه في دعوى
 المبسوط قول محمد أصح وبه تأخذ جامع الفصولين في دعوى الجهازي في الفصل العشرين *
 (في المحرمات) * اذا ملك أختين كان له أن يستمتع بأيهما شاء فاذا استمتع بأحدهما
 ليس له أن يستمتع بالآخرى بعد ذلك ولو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها كان له
 أن يوطئ الاولى وليس له أن يوطئ الاخرى بعد ذلك ما لم يحرم فرج الاولى على نفسه وتحريمها
 اتماماً للتزويج أو بالأخراج عن ملكه اتماماً باعتاق أو بهبة أو بصدقة أو بكتابة وروى عن أبي
 يوسف أنه قال بالكتابة لا يحصل له فرج الاخرى من محرمات المضرات * وفي التجريد
 والجمع بين الأختين لا يجوز واذا تزوج أختين معاً فسد نكاحهما فان تزوج احدهما
 بعد الاخرى فنكاح الثانية فاسد ولا مهرأها ولا عدة عليها ان لم يكن دخل بها فان كان
 دخل بها فعليها العدة ولها الاقل مما سمي لها ومن مهر المثل وكذلك الدخول في كل نكاح
 فاسد تنازعانية في الثامن من النكاح * وفي الاصل في باب الاقرار بالنكاح بطريق
 الاشارة اذا ماتت امرأة الرجل وتزوج بأختها بعد يوم جاز وكذا لو كان له أربع نسوة

قوله ثم يرجع الخ وعليه الفتوى كذا
 في البحر عند
 واتفقوا على أن الاول لو كان حاضراً
 أو متغيباً أو مختلفياً فالولد الاول وفاطمة
 جامع الفصولين من دعوى الجهازي في
 ٥٢.

ماتت احدها فنزح الخلع بعد يوم وفي فتاوى الامام النسفي رجل وطئ أخت
امرأته لا تحرم عليه امرأته ولو تزوج امرأة في عدة أختها من طلاق بائن أو ثلاث لا يجوز
عند أصحابنا الثلاث في الفصل الثاني من نكاح الخلاصة * فلو أعتق أم ولده لا يجوز له أن
يتزوج أختها حتى تنقضي عدتها عند أبي حنيفة وقال لا يجوز من محرمات الزيلعي * ولو
كانت الكفاية في عدة مسلم لا يجوز لمسلم ولا ذمى أن يتزوجها حتى تنقضي عدتها (١)
قاضيخان في المحرمات * قوله وأمه وسيدته أي وحرم تزوج أمه وسيدته أطلق في أمه
فيشمل ما لو كان له فيها جرح وكذا في سيدته لو كانت ملكت سهما منه من نكاح البحر
الرائق * قوله وبين امرأتين أيتهما فرضت ذكر أحرم النكاح بينهما أي حرم الجمع بين
امرأتين إذا كانتا بحيث لو تزوجت احدهما ذكر أحرم النكاح بينهما أيتهما كانت المقدرة
ذكر كالجاء بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها والجمع بين الأم والبنت نسباً أو رضاعاً وقد
يقوله أية فرضت لانه لو جاز نكاح احدهما على تقدير مثل المرأة وبنت زوجها أو امرأة
ابنها فإنه يجوز الجمع بينهما عند الأئمة الأربعة وقد جمع عبد الله بن جعفر بين زوجة علي
وابنته ولم يشكر عليه أحد وبيانه أنه لو فرضت بنت الزوج ذكر بأن كان ابن الزوج لم يجوز له
أن يتزوج بها لانها موطوءة أبيه ولو فرضت المرأة ذكر الجاز له أن يتزوج بنت الزوج لانها
بنت رجل أجنبي * وكذلك بين المرأة وبنت ابنها فان المرأة لو فرضت ذكر أحرم عليه التزوج
بامرأة ابنه ولو فرضت امرأة الابن ذكر الجاز له التزوج بالمراة لانه أجنبي عنها قالوا
ولا بأس بأن يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنه أمها أو ابنته لانه لا مانع وقد تزوج محمد بن
الحنفية امرأة وتزوج ابنه بنتها بجر رائق في المحرمات * ويدخل في الحرمة بنات الريب
والريبة وان سفل لان الاسم يشملهن بخلاف حلال النساء والآباء لانه اسم خاص فلهذا
جاز التزوج بأم زوجة الابن وبنتها وبارز الابن التزوج بأم زوجة الاب وبنتها في المحرمات
من نكاح ابن همام * وثبت حرمة المصاهرة بالوطء عن الشبهة وبارزنا حتى لو وطئ امرأة
بغير حرمت عليه أمها وابنتها وتحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه ولا يحرم
أصولها وفروعها على ابن الواطئ وأبيه من محرمات المحيط السرخسي * وأراد بجمرة
المصاهرة الحرمات الأربع حرمة المرأة على أصول الزاني وفروعه نسباً ورضاعاً وحرمة
أصولها وفروعها على الزاني نسباً ورضاعاً كما في الوطء الحلال ويجعل لأصول الزاني
وفروعه أصل المزني بها وفروعها بجر رائق في المحرمات في النكاح * وفي تجنب
خواهر زاده لا يحرم على ولد الواطئ ولا على أبيه ولد الموطوءة ولا أمهاتها (ش) وتحرم
حليلة الابن نسباً أو سبياً وذكر في الظهيرية أصلاً مضبوطاً قال تحرم الموطوءة على
أصول الواطئ وفروعه ويحرم على الواطئ أصولها وفروعها وكذلك النظر الى داخل
الفرج يشهوة والمس بشهوة في الفصل السابع من نكاح التنازع خاتمة * منكوسة
الاب ومنكوسة الابن حرام والحرمة ثابتة بنفس العقد فيهما (٢)
وبالعقد حرم زوجة الاب لابنه * كذا العكس بالاجماع قالوا مقرر
وهنايسة وكذا منكوسة ابن الابن وابن البنت وكذلك الحكم في جانب الرضاع

(١) الذي إذا أبان الذمية فتزوجها مسلم
أو ذمى في ساعته ذكر بعض المشايخ أنه
يجوز ولا يباح له وطؤها حتى يستبرأ
في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه
نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث حيض
وروى أصحاب الامالي عن أبي حنيفة أنه
لا عدة عليها وقال شمس الأئمة السرخسي
اختلاف المشايخ في وجوب العدة على
الذمية في قول أبي حنيفة قال بعضهم
لا عدة عليها وقال بعضهم يجب العدة
الا أنهم اضعفة لا تنفع النكاح كالاستبراء
بين المسلمين بخلاف ما إذا كانت الذمية
معتدة من مسلم لان تلك العدة قوية فتنتفع
النكاح من محرمات الخاتمة عقب
المسئلة المذكورة

(٢) وحرم زوجة أمه من امرأة الاب
والجد وان علا وزوجة فروع من امرأة
الابن وابن الولد وان سفل وفي طلاقه
ومن الى أن كتبها محرمتان بنفس
العقد وبالاخلاف كما في التنظيم كذا
في نكاح القهستان

في الثاني والثالث من نكاح البرارية * اشغل الميت على مسئلتين الاولى أن الملوأه بمجرد
 عقد الرجل عليها قبل الدخول تحرم على أولاده وان سقطوا ويدخل فيه الولد نسباً ووضعاً
 الثانية عكس هذه وهي أنه بمجرد العقد تحرم على آبائه وان علوا ويدخل فيه هنا فرع لطيف
 ويقع مظنة صورته طلق زوجته طلقين وإلها منه لينفاة تدت ثم تزوجت بصغير فأرضعه
 فحوت عليه ثم تزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم طلقها فهل تعود إلى الأول بواحدة أم
 ثلاث فيلذا أجاب أخطأ والصواب أنها لا تعود إليه أبداً لأنها صارت حليلاً إليه من
 الرضاة ابن النخعة في النكاح * والنكاح الفاسد لا يوجب حرمة الماهرة بلا من
 ١) بخلاف الصحيح حيث ثبت بمجرد العقد قبل الفصل الرابع من نكاح البرارية * قوله
 ولا بأم أمر أنه دخل بانتهائها ولم يدخل إذا كان نكاح البنت صحيحاً أما بالفاسد فلا تحرم الأم
 إلا إذا وطئ بتمتعهم ويدخل في أم أمر أنه جداتها من نكاح ابن عمهم في المحرمات في
 مسائل التحليل * مطلقة الثلاث لا تحل لزوجها الأول لأن نكاحها ولا يملك حين حتى تزوج
 بآخر ويدخل بها الثاني سواء كان الزوج الثاني بالغاً وغير بالغ مجنوناً أو غير مجنون إذا
 كان يجامع مثله وفي فوائد شمس الإسلام أنه مقتدر بعشرين سنين وإذا التقى الختانان
 وتوارت الحشفة حلت للأول إذا بان من زوجها الثاني وانقضت عدتها ولو خلاها أو مات
 عنها زوجها لا تحل على الأول ولو وطئها الثاني وهي حائض أو نفساء أو هو صائم أو هي
 مسافرة فأنه لا تحل للأول والثاني عاص في فعله ولو تزوجها الثاني نكاحاً فاسداً ودخل
 بها أو لم يدخل فإنها لا تحل للزوج الأول الكل في شرح المحامى وفيه أيضاً لو كان الزوج
 الثاني خصياً فأنه لا تحل للأول إذا كان مثله يجامع في الجنس من المحال من الفصل
 التاسع من طلاق خلاصة الفتاوى * وفي الانفع والمصبي المراهق في التحليل كالبالغ
 يعنى إذا جامعها قبل البلوغ وطلقها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع
 تافارخانية في الثالث والعشرين من الطلاق * وفي فتاوى الوبرى الشيخ الكبير الذي
 لا يقدر على الجماع لو أوج ذكره بمساعدة يده لا يحلها شرح مجمع لابن ملك في الرجعة *
 ولو طالت المطلقة ثلاثاً بعد ما عدت إلى الأول من بعد زوج آخر قد كان دخل الزوج الثاني
 ٢) فأكثر الزوج ذلك فإنه يفرق بينهما ولها كمال المهران كان دخولها ونصفه ان لم يكن
 دخل بها ولو طالت دخل في الزوج الثاني فأنكر الثاني ذلك جاز للأول أن يصدقها
 ويتزوج ولو ادعى الزوج الثاني الدخول بها فأنكرت المرأة لا تحل له بالنكاح ولا يلتفت
 إلى قوله أنه دخل بها ينابيع في آخر باب الرجعة من الطلاق * وان كان الأول تزوجها
 بعد مدة ولم نقل المرأة شيئاً ثم طالت تزوجت في عدتها انشأ أو طالت كنت
 تزوجت الزوج الثاني ولم يدخل بي قالوا ان كانت عالة بشرائط الحل للأول لا يقبل قولها
 وللأول أن يسكها وان كانت جاهلة قبل قواها في فصل اقرار أحد الزوجين بالحرمة من
 الخيانة * سئل عن المحال إذا أنكر الوطء وأقرت الزوجة هل تصدق وتحل للأول أم
 يصدق المحلل ولا تحل للأول أجاب تصدق المرأة وتحل للأول بعد الطلاق والعدّة من
 الثاني من فتاوى ابن نجيم في الطلاق * لا عبرة بقول الزوج الثاني حتى لو قال لم أدخل بها

(١) قوله حيث ثبت الخ فيه أن نكاح
 الإماء لا يحرم البنات بعد

(٢) قوله يفرق بينهما أي لأنه يفسد
 النكاح باقرار الزوج كذا في الخيانة
 في اقرار أحد الزوجين بالحرمة بعد

أو قال كان النكاح فاسداً وكذبته فالمعتبر قولها بمجرد رائق قبيل باب الإيلاء من
الطلاق وفي الحقائق لو زوجت المطلقة ثلاثاً نفسها بغير كفوف ودخل بها لاحتل للآول (١)
على ما هو المختار جامع الفتاوى ابن همام في أول باب الإيلاء من النكاح وكذا
في مجمع الفتاوى * وإذا خافت المرأة ظهوراً مرها في التحليل تب لمن تنق به ما لا يشترى
به مملوك كما مرهقاً بجامع مثله ثم يزوجه من نفسه فإذا دخل بها وهبه منها وتقبضه فيفسخ
النكاح ثم تبعت به إلى بلديساع ونظر فيه بأن العبد ليس بكفوف ويمكن حله على رضا (٢)
الولي أو أنها الأولى لها في الفن الخامس من الأشباه في الطلاق * لو أرادت المطلقة
الثلاث أن تتحاط وقت التحليل فلا تحيط أن تبدأ تقول زوجت نفسي منك على أن
أمرى بيدي أطلق نفسي كلما أريد حتى ينقطع طمع الجهل ويصير فيه في يابه في الطلاق
تجنيس في باب نكاح الرقيق * قبل رجول ما فعلت بأمر أهلك قال جامع عتبت بتهمة الحرمة
ولا يصديق إن قال أنه كذب وإن كانوا هازلين والاصرار ليس بشرط في الإقرار
بجرمة المصاهرة خلاصة من الثالث فيما ثبت به حرمة المصاهرة * ولو أقر رجول أن
هذه المرأة أمه أو أخته أو بنته من النسب ثم أراد أن يتزوجها وقال غلطت أو أوهمت
كذا أو ظننت كذا أو سمعت كذا أو صدقته جازله أن يتزوج زبدة الفتاوى في آخر
مسائل شهود النكاح من كتاب النكاح والتفصيل في الخائصة * رجل وطئ امرأة أبيه
حرمت على أبيه وكان على الأب كل المهران دخل بها فإن قال الابن علمت أنها على حرام
وتعمدت فساد النكاح كان عليه الحد ولا يرجع الأب عليه بما غرم من المهران ولا وجوب
الحد عليه يمنع وجوب الضمان وإن لم يعلم الابن ذلك ووطئها عن شبهة لا حد عليه وتحرم
على أبيه ويجب المهر على الأب ولا يرجع على الابن لأنه لم يتعمد الفساد ولو قبل
امرأة أبيه عن شهوة حرمت على أبيه ويجب المهر على الأب إن كان دخل بها فإن قال
الابن تعمدت فساد النكاح يرجع الأب عليه بما غرم من المهران لم يتعمد الفساد لا يرجع
في آخر باب المحرمات من الخائصة * وإن تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وتزوج بابنتها
فجاءت الامة بولد لاقول من ستة أشهر من وقت الطلاق فنفساء قال أبو يوسف بابت منه (٣)
امرأته وله أن يتزوج بالام بعد ذلك فلا يجتمع عن ذلك زعمه أن نكاح البنت كان جائزاً
فاضت في مسائل النسب من النكاح * صغيرة تزوجتها الامة من رجل فطلقها وتزوج
أمتها جاز وفيه شريف تزوج بنته من عبده وهي كبيرة برضاها جاز وإن كانت صغيرة لا (٤)
في الفصل الثاني من نكاح الساتار خائصة * امرأة قبلت ابن زوجها وقالت كانت بشهوة إن
كذبها الزوج لا يفرق بينهما وإن صدقها أنه عن شهوة وقعت الفرقة خزانة في فصل حرمة
المصاهرة في المفتي * الشهوة من أحد الجانبين تكفي في فصل المس لبث حرمة المصاهرة
قبيل فصل نكاح الزوج الثاني من مجمع الفتاوى * أركبها على الدابة وأزولها وبينهما ثوب
لنحني لا تثبت الحرمة وحد الشهوة أن تشتهي أن يواقعها ويميل قلبه اليها أو ما تحرك الآلة
والاقتسار ليس بشرط في الأصح والدوام على المس ليس بشرط وتقبل الشهادة على
الإقرار بالقبلة والمس أتما على نفسه ما بشهوة اختار الامام البرزوي أنه قبل واختار (٥)

- (١) قوله لا تحل للآول أي إذا كان
بإذن الولي أو كان لآولي لها كذا في
الأشياء سيده
قوله على ما هو المختار وبه أفتى ابن نجيم
قائل لا تحل للآول لأنه ليس بنكاح
صحيح على الصحيح بخلاف المرحوم
(٢) قوله ثم تبعت به الخ أي فلا يظهر
أمرها وهذا مبني على ظاهر المذهب
من أن الكفاءة في النكاح ليست بشرط
في الاتعقاد وأما على رواية الحسن
المفتي بها فلا يحل لها العبد لفقد الكفاءة
لكن بشرط أن يكون لها ولي وأما إذا
لم يكن لها ولي فيحل لها اتصافاً والولي
أن يكون حراً بالغاً فان مالكا شرط
الانزال كافي البزاية كذا في البحر
الرائق فيما تحل به المطلقة سيده
(٣) لما تقرر أن وطئ الامة يحرم
البنت ونكاح البنت يحرم الامة
من الدرر والفرق سيده
قوله وله أن يتزوج الخ أي لان النكاح
ظهر فاسداً والنكاح الفاسد لا يوجب
حرمة المصاهرة بلا مبس كما مر في
البزاية اه
(٤) قوله جازول له وجهه أن نكاح الامة
الصغيرة من الانكحة الفاسدة وفيه
كلام كذا بخط المرحوم سيده
قوله وفيه أي جامع الجوامع اه
(٥) والمختار أنه تقبل اليه أشكر محمد في
الجامع واليه ذهب نخر الإسلام على
البرزوي وهذا لان الشهوة مما توقفه
عليها تحريك العضو من الذي تحرك
عضوه وبأنه آخر من لا يتحرك عضو
كذا في محرمات التجنيس والمزني

الامام الفضلي "عند قبول في سرمة المصاهرة من البرازية * وهل بشرط انتشار الالة
 (١) ذكر الامام السرخسي أنه شرط وهكذا ذكر الامام خواهرزاده فان كان منتشران
 يزداد الانتشار ويقتضي خلاصة (في الفصل الثالث من التصحيح) فثبت حرمة
 المصاهرة * وأما الحرمة بدواعي الوطء اذا مسها أو قبلها عن شهوة ثبتت حرمة المصاهرة
 وان أنكر الشهوة كان القول قوله الا أن يكون ذلك مع انتشار الالة والمباشرة عن شهوة
 بمنزلة القبلة وان مسها وعليها ثوب صفيق لا تصل حرارة المسوس ولينه الى يده لا تثبت
 حرمة المصاهرة وان كان الثوب رقيقا تصل اليه حرارة المسوس ولينه تثبت حرمة
 المصاهرة كالموسى مقصودا وكذا الوصى أسفل الخلف الا اذا كان منعدلا لا يجدين القدم
 ومن المرأة للرجل في الحرمة كمن الرجل للمرأة ولو قبل أم امرأته تثبت الحرمة ما لم
 يظهر أنه قبلها بغير شهوة وفي المس ما لم يظهر أنه كان عن شهوة لا تثبت الحرمة لان تقبيل
 النساء غالباً يكون عن شهوة والمعانقة بمنزلة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير من
 محرمات الحائض * ولو مس امرأة بشهوة فأمضى أو نظرا الى فرجها فأمضى لا تثبت حرمة
 المصاهرة من المحل المزبور * ثم النظر الى الفرج انما يثبت به حرمة المصاهرة اذا لم يصل به
 الانزال أما اذا اتصل لا يثبت ذلك ذكره الصدر الشهيد في صوم الجامع الصغير خلاصة في
 الثالث من النكاح * وفي النظر لو قال كان عن غير شهوة القول قوله في المشتق كذا في
 الخلاصة * ولو نظر عن شهوة الى غير الفرج من الاعضاء أو نظرا الى الفرج لاعتن شهوة
 لا تثبت الحرمة من محرمات الحائض في الثالث من النكاح * وعن أبي يوسف أنه لا بد أن
 ينظر الى الفرج الداخلى ولم يتحقق ذلك الا اذا كانت متكئة واختاره في الهداية وصححه
 في المحيط والذخيرة وفي الحاشية وعليه الفتوى بغير رائق * رجل نظرا الى فرج بنته من غير
 شهوة فحق أن يكون له جارية مثلها فوقع له الشهوة ان كانت الشهوة على البنت تثبت
 حرمة المصاهرة وان وقعت الشهوة على ما عساه لا تثبت خلاصة في الثالث من النكاح
 وكذا في الحاشية * (م) نظرا الى فرج صبية مثلها يجمع أو على العكس تثبت حرمة
 المصاهرة (ظ) صبي قبلته امرأة أبيه أو على العكس بشهوة قال رأيت رواية منصوعة
 عن الفقيه أبي جعفر ان كان الصبي يعقل يجمع تثبت حرمة المصاهرة والا فلا وكذا ثبت
 المرأة الصغيرة قبلت زوج أمها بشهوة أو على العكس ان كانت بنت خمس سنين لا تثبت
 حرمة المصاهرة وفي بنت التسع تثبت وكذا في بنت السبع اذا كانت ضئيفة مشتهة والا فلا
 (ج) صبي مسه امرأة بشهوة فان كان ابن خمس سنين لم يكن مشتهى للنساء فلا تثبت
 حرمة المصاهرة وقال في ابن ست أو سبع تثبت حرمة المصاهرة (ط) أدخلت ذكر صبي
 (٢) في فرجها والصبي ليس من أهل الجماع تثبت (ط) قبل المجنون أم امرأته بشهوة
 أو السكران بته تحرم (ي) وبحرمة المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يحل لها التزوج
 بزواج آخر الا بعد المصارعة والوطء فيها لا يكون زنا في باب حرمة المصاهرة من القنية *
 ويثبت حرمة المصاهرة وحرمة الرضاع لا يرتفع النكاح حتى لا تملك المرأة التزوج بزواج
 آخر الا بعد المصارعة وان مضى عليه ستون والوطء فيه لا يكون زنا شتبه عليه أولا

(١) وهو موافق لما في الهداية وصحيح في
 التجنيس هذا وهو مخالف لما في البرازية
 ونحفة الفقهاء فقد اختلف التصحيح
 والاعتماد على ما في الهداية والخلاصة
 (كذا بخط المرحوم)

(٢) قوله ثبت أي لان المرأة تجسد
 بذلك لذة الوطء تجنيس
 وهذا مخالف لما في مختارات النوازل
 من انه لا يثبت به التحريم والتحليل
 خلتا قبل عند الفتوى وما في التجنيس
 موافق لما في القنية كذا بخط
 المرحوم
 قوله المتاركة وهي أن يقول الزوج تركتك
 أو تركتها وخليت سبيلك أو سبيلها
 كذا في البرازية

وفي النكاح الفاسد يجوز لها التزوج بزواج آخر قبل التفريق ~~وكذا~~ لا تثبت به حرمة المصاهرة قبل الدخول في الثالث من نكاح البرازية * ذكر محمد في نكاح الاصل أن النكاح لا يرفع بحرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو طلقها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه المدة واشتبه عليه أول يشبه به عليه في التاسع عشر من نكاح الذخيرة البرهانية * المختار في حد المشتهة أن تكون بنت تسع وقال صاحب المحيط ولا يفتي في بنت سبع أو ثمان بالحرمة الا اذا بالغ السائل وقال انها عبلة ضخمة فينتد يفتي بالحرمة قبيل الفصل الرابع من نكاح البرازية * قال الفقيه أبو الليث ما دون تسع سنين لا تكون مشتهة وعليه الفتوى من محرمات الخيانة * (في نكاح الرقيق) * رجل أراد أن يزوجه جاريته بعد الوطء فلا فصل أن يستبرئها بحبضة ثم يزوجهها وكذا اذا أراد أن يبيع جاريته فان تزوج الجارية قبل الاستبراء جاز النكاح ويستحب للزوج أن لا يطأها حتى تحيض حبضة وقال محمد لا يحل للزوج أن يطأها قبل الاستبراء وكذا اذا تزوج المدبرة وأتم الولد قبيل كتاب الاجارات من الخيانة (١) * اذا أراد الرجل أن يزوجه أتم ولده ينبغي أن يستبرئها بحبضة ثم يزوجهها فان تزوجهها قبل أن يستبرئها جاز النكاح ولو أعتقه هام تزوجهها لا يجوز النكاح حتى تنقضي عتقها بثلاث حبض فان تزوجهها قبل الاعتناق فولدت ولدا من الزوج فالولد يكون بمنزلة الأم يعتق بموت المولى من جميع المال في استيلاء الخيانة * اذا تزوج أمته من عبده لامهر لها عليه واختلف المشايخ في تخريج المسئلة قال بعضهم لا يجب المهر أصلا وقال بعضهم يجب ثم يسقط كذا في المحيط من نكاح جمع الفتاوى (٢) * أتم ولد تزوجت بغير إذن مولاهم أعتقه هام ولاها أو مات عنها ان لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يميز النكاح وان دخل بها جاز (٣) في الفصل العاشر من نكاح العبد والامة من الخلاصة * ولورأى قننه بتزوج فسكت ولم يمهله لا يصير اذا ناله في النكاح في القاعدة الثمانية عشر من الاشياء * نكح عبد بلاذن فعتق نفذ النكاح وكذا الوباة وأجازته المشتري كذا في النهاية وكذا الامة اذا تزوجت نفسها بلاذن مولاهم ثم عتقت نفذ نكاحها لانها من أهل العبادة وامتناع النفوذ لحق المولى وقد زال بلا خيارها لان النكاح نفذ بعد العتق وبعد الشفاذ لم يرد عليها ملك ولم يوجد سبب الخيار فلا يثبت كمال تزوجت بعد العتق دود في باب نكاح الرقيق * وانما يثبت لها خيار العتق لو تزوجهها مولاهم أو تزوجت باذنه أتم لو تزوجت بلاذنه فلا خيار لها جامع الفصولين في الخامس والعشرين * اذا تزوجت الامة نفسها بغير إذن مولاهم أعتقه المولى نفذ النكاح وفي الكافي وصرح النكاح ويجب مهر واحد ان لم يكن الزوج دخل بها قبل العتق ويكون لها وان كان الزوج قد دخل بها قبل العتق فالقياس أن يجب مهران مهر للمولى بالدخول بشبهة النكاح قبل العتق ومهر لها بنفوذ النكاح عليها بعد العتق وفي الاستحسان لا يجب الامهر واحد ويكون للمولى في الثامن عشر من نكاح النكاح النكاح خاتمة * تزوج العبد بلاذن فطلقها ثلاثا ثم أذن له السيد فخذ عليها جاز بلا كراهة عند أبي حنيفة ومحمد ومع الكراهة عند أبي يوسف في نكاح الرقيق من فتح القدير

(١) وقال محمد أحب إلى أن لا يطأها حتى يستبرئها بحبضة كذا في أحكام الناطقي في أحكام العباد والاماء *
مسئله زيدك ازاد سر قولي عمرو فوت اولد قده زوجه سي هند مهرين الدقدن كمره تركه سندن حصه المغه قادر اولوروى الجواب نه مهر الورنه ميراث الورجله زيدك در عبدك مهرى رقبه سته متعلقه رابو السعود *
(ترجمة)

مات عمرو وهو عبد زيد عن زوجته هند فهل بعد ما تأخذ مهرها تأخذ أيضا نصيبا من تركته فالجواب أنها لا تأخذ مهرها ولا تستحق ميراثا لان العبد وما ملك يده لسيده والمهر متعلق برقبته أبو السعود
(٢) ولو تزوج الرجل أمته من عبده يجوز ويجب المهر ثم يسقط ونفقها على المولى خلاصة في العاشر من النكاح وكذا في البرازية *
(٣) ان أتم الولد اذا أعتقت قبل وطء الزوج بطل نكاحها لوجوب العدة من المولى فهستافى في نكاح القن من النكاح *
ل انقروى ١٢

قال لا تحترق هذه فانها حرة فتزوجها واستولدها فاذا هي أمة ضمن قيمة الاولاد ورجع
 بها الى الغار ولو غترته الامة بغير اذن مولاهما يرجع عليها بعد العتق وبان المولى يرجع
 عليها الحال في باب ما يوجب المهر من نكاح منية المقتى قبيل الطلاق * ولو كان الخبير من
 حرة الجارية رجلا اجنبيا الا ان الرجل الخبير لم يزوجه اياه بل الزوج تزوجها بنفسه على
 انها حرة فالزوج لا يرجع على الخبير بقيمة الولد ولكن يرجع على الجارية اذا اعتقت
 وان كان الرجل الخبير تزوجه امنه على أنها حرة فالزوج يرجع بقيمة الولد على الخبير الحال
 في الثاني عشر من نكاح التاتار خانية * المغرور انما يكون ولده حرا اذا تزوجه على أنها حرة
 أما اذا أخبرت هي أو غيرها بأنها حرة فتزوجها فولدت منه فهي ولدها المولاه لان ولد الامة
 رقيق الآن ثبت الغرور في العقد من دعوى القاعدية * رجل تزوج أمة الغيرة على أن كل
 ولد تلده فهو حر صح النكاح والشرط لانه لو لم يكن الشرط تكون الاولاد رقيقا فكان
 الشرط مفيدا في فصل النكاح على الشرط من الثانية * اذا غتر عبد حرة أمة فتزوجها
 على أنها حرة فولدت ولدا فالولد عبد عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد حر بقيمة
 كالمغرور الحر في نكاح الرقيق من فتح القدير وفي المحيط زوج أحد الشرى يكن الجارية
 المشتركة يدون رضا صاحبه ودخل بها الزوج ثم رد الآخر النكاح فلم يزوج الاقل من
 نصف مهر المثل ومن نصف المسمى لانه راض بالمسمى ورضاه معتبر في حقه ولا آخر نصف
 مهر المثل بالغاما بلغ لانه لم يرض بطلاق شيء من حقه وان لم يدخل بها الزوج حتى رد الآخر
 النكاح فلا مهر لواحد منهما ما خلاهما الزوج أو لم يدخل بها وهذا لان الخلوة انما تعتبر
 في النكاح الصحيح وهذا النكاح لم يصح من نكاح المضمرات (١) * وما يجب الامة والمذبة
 وأثم الولد من المهر بنكاح أو بدخول عن شبهة يكون للمولى ومهر المكتوبة ومعتقة
 البعض يكون لها للمولى اذا اوجب المهر على العبد بنكاح باذن المولى يساع فيه
 وما يجب على المكاتب أو المدبر يسعيان في ذلك وما يجب على العبد بغير اذن المولى من
 ذلك يؤخذ به بعد العتق في نكاح المالك من الثانية * (عت) باع عبده بعد ما تزوجه
 امرأة فالمرء في رقبته يدور معه أينما دار هو الصحيح كدبر الاستهلاك * (جع بن) المهر
 في الثمن قنية فيما يتعلق بنكاح العبد والاماء * رجل تزوج غلامه ثم أراد أن يبيعه ولم
 ترض المرأة أن لم يكن على العبد مهر فالمولى أن يبيعه بدون رضاها وان كان عليه المهر
 ليس له أن يبيعه بدون اذن المرأة وهذا كما قلنا في العبد المأذون المديون اذا باع بدون رضا
 الغرماء ولو أراد الغريم الفسخ فله ذلك كذلك ههنا اذا كان عليه المهر لان المهر دين
 جواهر الفتاوى في الباب الاول من النكاح * وذكر الحكم في الكافي أن العبد المأذون
 المديون للغريم منع المولى من استئجاره ورهنه واجارته والسفريه اذا كان الدين حالا
 وان كان مؤجلا فله ذلك قبل حلوله انتهى ومقتضاه ثبوت هذه الاحكام أيضا في العبد
 المأذون المديون به امر أنه فان كان المهر حالا لا يجوز للمولى والاجاز يجوز رأت في نكاح
 الرقيق في شرح قوله ولو نسكح عبدا بذنه * رجل قال تزوجت هذه وهي أمة له معروفة قال
 محمد لا يكون ذلك اقرارا بالعتق والنكاح باطل من مهر الخانية * (في نكاح الكافر) *

(١) المملوك اذا كان بين رجلين لا يزوجه
 أحدهما كذا في الثانية في الاولياء

ولا يصح تزوج الكافر مطلقاً مسلمة ولو وقع عوقب وعوقبت أيضاً ان كانت عالمة بحاله
والساعي بينهما أيضاً امرأة أو رجلاً ولا يصير به ناقضاً لعهده ان كان ذمياً فلا يتنقل خلافاً
لما لك في نكاح أهل الشرك من ابن الهمام * وبكره للمسلم أن يتزوج كاتبة في دار
الحرب ولا بأس له بأن يتناول من ذبائح أهل الكتاب منهم وذلك منقول عن علي رضي الله
تعالى عنه ثم كراهية هذا النكاح بمعنى كراهية التوطن فيهم أو مخافة أن يبقى له نسل في دار
الحرب أو ما فيه من تعريض ولده للرق اذا سبيت والولد في بطنها وذلك لا يوجد في الذبائح
في باب نكاح أهل الحرب من سائر المذاهب * الذميمة اذا تزوجت نفسها رجلاً
لم يكن لوليها حق الفسخ الا أن يكون أمراً ظاهراً بأن تزوجت بنت ملكهم أو جبرهم
نفسها ككأساً أو دنانيراً أو نقصت من مهرها نقصاً فاحشاً كان لا ولياً لها أن يبطال به
بالتبليغ الى تمام مهر المثل أو بالفسخ في الكفاية من الطهارة * اذا طلق الذمي امرأته
ثلاثاً أو مطلقاً ثم أقام عليها فرافعه الى السلطان فالقاضي يفرق بينهما بالاتفاق بخلاف
نكاح المحارم على قول أبي حنيفة فإنه لا يفرق بينهما برافعة أحدهما وإنما اذا تزوجها
بعد الطلاق الثلاث برضاها قبل التزوج بزواج آخر لا لأن هذا ونكاح المحارم في جميع
التفريعات على السواء هكذا ذكر في الأصل * وفي القدرory اذا طلق امرأته ثلاثاً
أو مطلقاً ثم أقام عليها فإنه يفرق بينهما وان لم يترافعا قوله وان لم يترافعا يحتمل ترك المرافعة
منهما ويحتمل ترك المرافعة من أحدهما في العشرين من نكاح الحيط البرهاني في النوع
الاول * (في المهر) * خطب بنت رجل وبعث اليها شيئاً ولم يزوجها أبوها فباعته للمهر
يسترد أي عينه قائماً وان تغير بالاستعمال أو قيمته هالكاً وكذا كل ما يبعث هدية وهو قائم
دون الهالك والمستهلك لأن فيه معنى الهبة دور في المهر * رجل بعث الى امرأته متاعاً
وبعث أبو المرأة الى الزوج متاعاً أيضاً ثم قال الزوج الذي بعثته كان صداها كان (١)
القول قوله فيه مع عينه فان حلف فان كان المتاع قائماً كان للمرأة أن ترد المتاع لانها لم
ترض بكونه مهر أو ترجع على الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكاً كان شيئاً
مثلياً ردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثلياً لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وأما
الذي بعث أبو المرأة ان كان هالكاً لا يرجع على الزوج بشئ وان كان قائماً وكان الاب
بعث ذلك من مال نفسه له أن يسترده من الزوج لانه هبة من غير ذي الرحم المحرم فكان له
أن يرجع وان بعث الاب ذلك من مال الابنة البالغة برضاها فلا رجوع فيه لانه هبة من
المرأة وأحد الزوجين اذا وهب من الآخر لا يرجع عمادية في الفصل الرابع عشر في فصل
حبس المرأة نفسها بالمهر * رجل تزوج امرأة وبعث اليها هدايا وعوضت المرأة لذلك
عوضاً وزنت اليه ثم قال كنت بعثت ذلك عارية وأراد أن يسترده وأرادت المرأة
استرداد العوض أيضاً قالوا القول للزوج في متاعه لانه أنكر التملك (٢) والمرأة أن
تسترد ما بعثت لانها تزعم أنها بعثت عوضاً للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك عوضاً
فكان لكل واحد منهما أن يسترد متاعه وقال أبو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعثت انه
عوض فكذلك وان لم تصرح بذلك لكنها حسبت ونوت أن يكون عوضاً كان ذلك هبة منها

(١) وقيل المصنف بكونه ادعاء مهر فأنه
لو ادعت أنه من المهر وقال هو وديعة
فان كان من جنس المهر فالقول قولها
وان كان من خلافه فالقول قوله كذا
في مهر البكر في شرح قوله ومن بعث الى
امرأته شيئاً
(٢) فلو استهلك المرأة ما بعث الزوج
اليها فأنكر الهبة وطلب الضمان ينبغي
أن يكون له ذلك لانه لما جعل القول
قوله في انه عارية وحلف على ذلك ثبت
أن المتاع عارية في يدها ومن استهلك
العارية ضمنها كذا في فصول
الاستروشن من اواخر السابع عشر
ملخصاً وكذا في الفصولين

وبطلت نيتها في فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر من الخسائية * اتخذت زوجته نيسابا ولبستها
حتى تحترق ثم قال كانت من المهر وقالت من النفقة أعنى كسوتها الواجبة عليه فالقول
لها قيل فما الفرق بينه وبين ما إذا كان الثوب قائما حيث يكون القول ثمة قلنا الفرق
أن في القائم اتفاقا على أصل التملك واختلاف في صفة القول قول المملك لأنه أعرف
بوجه التملك بخلاف الهالك فإنه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تنكر ذلك قيل لم يجعل
هذا الاختلاف في جهة التملك أيضا كالقائم قلنا بالهالك يخرج عن المملوكية والاختلاف
في أصل الملك أو في جهته ولا ملك في حال هلاكه فيكون اختلاف في ضمان الهالك وبدله
فالقول لمن يشكر البذل والضمان في أول الثاني عشر من نكاح البرازية * خطبت بنت
غيره فقال ان تبت المهر الى شهر زوجهتكها وجعل يهدى اليها هدايا نصت المدة ولم ينقذ
ولم يزوجه له أن يسترد ما دفعه على وجه المهر قائما وهالكًا وبالقائم من الهدية يرجع
لأب الهالك والمستهلك مثلبا أو قبيلا لأنه هبة الاخ أبي أن يزوجه الاخت الآن يدفع اليه
كذا دفعه له أن يأخذ منه قائما أو هالكًا لأنه رشوة وعلى قياس هذا يرجع بالهدية
أيضا في المسئلة المتقدمة اذا علم من حاله أنه لا يزوجه الا بالهدية والا لا من المحل المزبور *
مادفع من ولي المرأة من مال يقال له أغرق وقفتا نلق فله أن يرجع عليهم ولو دفع الى
أجنبي لا يجوز له الرجوع لأنه كان احواله بقبالة سعيه المراد من الاجنبي هو الذي
لا يقدر على المنع أما اذا قدر كان حكمه حكم الاولياء جامع الفتاوى في المهر * رجل
خطب امرأة وهي تسكن في بيت أختها وزوج أختها لا يرضى بنكاح هذا الرجل الآن يدفع
اليه دراهم فدفع الخاطب اليه دراهم وتزوجها كان للزوج أن يسترد ما دفع اليه لأنه رشوة
وعلى هذا الاب والاخ والعم والخال وابن العم وغيرهم اذا أبوا أن تزوجوا الا بعد أن يعطيهم
الزوج شيئا من نقد وحيوان وغيره فأعطاهم ذلك وزوجوه كان له أن يسترد ذلك منهم ان كان
قائما وأخذ قيمته ان كان هالكًا لأنه رشوة في فصل في حبس المرأة نفسها من الخسائية *
رجل وكل رجلين بأن يزوجه فلانة بألف فزوجها بألفين ولم يعلم بها حتى دخل بها ان أجاز
يجب المسمى وان رده يجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل (١) خلاصة في الوكالة من
كتاب النكاح * وان اختلفا في حال الحياة في قدر المهر بعد الدخول قبل الطلاق أو بعده
حكم مهر المثل فمن كان من جهته كان القول له مع يمينه وان لم يكن من جهة أحد بأن كان
بين الدعوى بين تحالف أو يعطى مهر المثل وهذا قول أبي حنيفة ومحمد على تخريج الرازي وعلى
تخريج الكرخي يتحالفان في الفصول كلها ويحكم مهر المثل من مهر ابن المصام *
اختلفا في المهر ففي أصله يجب مهر المثل يعني قال أحد الزوجين لم يسم مهر وقال الآخر
قد سمى فان أقام البينة قبلت ولا يستحلف المنكر فان نكل ثبت دعوى التسمية وان حلف
يجب مهر المثل وفي قدره أي ان كان اختلافهما في قدره فادعى أنه تزوجه بألف وادعت
أنه تزوجه بألفين حكم مهر المثل حينئذ ان قام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه
أي ان كان مهر المثل مساويا لما يدعيه الزوج أو أقل منه فالقول له مع يمينه وان كان مساويا
لما تدعيه المرأة أو أكثر منه فالقول لها مع يمينها وأي برهن قبل سواء شهد مهر المثل

(١) يعني يطل النكاح بالرد ويجب
الاقل منهما سند

(١) أولها لان المرأة تدعى الزيادة فان أقامت بينة قبلت وان أقامها الزوج قبلت أيضا لان البينة تقبل لرذالعين كما اذا أقام المودع بينة على رد الوديعة الى المالك تقبل وان برهنا فبينة من لا يشهد له (٢) أي تقبل بينتها ان شهد مهر المثل له وبينته ان شهد لها (٣) لان البينات شرعت لاثبات خلاف الظاهر واليمين لابقاء الاصل والاصل في النكاح كونه بمهر المثل فلو ادعى خلافه فبينة أولى (٤) وان كان مهر المثل بينهم ما تخالفوا فان حلما أو برهنا قضى به أي بمهر المثل وان برهن أحدهما قبل برهانه درر في المهر * وموت أحدهما كحياتها حكما وبعده وموتهما في الاختلاف في القدر القول لورثته وفي أصله القول لمنكر التسمية عنده (٥) وعندهما قضى بمهر المثل (٦) وبه يفتى من المحل المزبور ملخصا * ولن ما تاجعا واختلف ورثتهما في قدر المسمى قال أبو حنيفة القول قول ورثة الزوج قل أو كثر وقال أبو يوسف القول قول ورثة الزوج الا أن يأبوا بشئ مستنكر وقال محمد يحكم بمهر المثل وان وقع الاختلاف بين ورثتهما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشئ في قول أبي حنيفة ولا يقضى بمهر المثل قالوا والفتوى على قولهما في فصل في اختلاف الزوجين في المهر من نكاح النكاح (٧) * ماتت عن زوجة فادعت المرأة المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل أو ادعت اقرار الورثة بذلك صح وكفى النكاح شاهدا ولا حاجة لها الى الاثبات وان كان في الورثة أولاد صغار فلها أن تأخذ مهر المثل من التركة وان ادعت الورثة ابراء واستيفاء فلا بد من البينة لهم وعليها اليمين اذا وسيا في ان شاء الله تعالى ما هو المختار في حق اليمين وقال الفقيه ان كان الزوج بنين بها (٨) يمنع من مقدار مهر المثل قدر ما جرت العادة بالتجمل والقول للورثة فيه (٩) لان النكاح وان كان شاهدا على المهر لكن العرف ان دخل شاهد على قبض بعضه فعمل بهما لكن اذا صرحت بعدم قبض شئ فالقول لها لان النكاح محكم في الوجوب والموت والدخول محكم في التقرر والبناء بها غير محكم في القبض لان القبض قد يتخلف عنه فرج باعتضاد الانكار وفيه نظر تدفق عليه وذكر في المغني تزوجه عند شاهدين على مقدار ومضت عليها وعليه سنون وولدت أولاد اتمت الزوج وطلبت من الشهود أداء الشهادة على ذلك المقدار استحسن المشايخ عدم أداء الشهادة لاحتمال سقوط كله وبعضه بالابراء وبالخط وبه أفتى برهان الاثمة ثم رجع وأفتى بجواب الكتاب كما هو الحكم في سائر الديون وعليه الفتوى في هذا يعلم الحكم في المسئلة الاولى لان قبض البعض محتمل وكذا الابراء فلا يعارض المحكمات في الثاني عشر من نكاح البزازية * المهر لا يكون الا من مال متقوم وان مسمى ما لا مجهول الجنس بان تزوج امرأة على دابة أو ثوب كان لها مهر المثل بالغ ما بلغ لان التسمية لم تصح وكذا لو تزوجه على دار ولم يبين موضع الدار ولو تزوج امرأة على عبد أو ثوب هروى صح التسمية لانه حكم جنسه وان جهل نوعه ولها الوسط من ذلك ولا يجب مهر المثل والزواج بالخيار ان شاء أعطاها الوسط من ذلك وان شاء أعطاها قيمة الوسط ولو تزوجه على كتر حنطة ولم يصف كان له الخيار ان شاء أعطاها كرا وسطا وان شاء أعطاها قيمة الوسط وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه الوسط بعينه ولو وصف

(١) بأن كان مساويا لما يدعيه أو أقل منه
(٢) ويخالفه ما في الوجيز في باب الدعوى والبينة من النكاح قال محمد أقام البينة أنه تزوج بألف وأقامت أنه تزوجه على ألفين فالمهر ألف
(٣) بأن كان مساويا لما تدعيه أو أكثره
(٤) وان كان لا يشهد لكل منهما بأن كان بينهما فالصحيح التاثر ويجب مهر المثل بجر رائي في شرح قوله وان اختلفا في قدر المهر ملخصا
(٥) ولا يقضى بشئ الا أن تقوم بينة على مهر مسمى اذا حكم بمهر المثل عنده درر
(٦) قوله قضى بمهر المثل أي كما في حال الحياة درر
(٧) وان وقع الاختلاف بينهما بعد الطلاق فان كان قد دخل بها فهو كما في حال قيام النكاح كذا في المحيط البرهاني في الاختلاف بين الزوجين في ١٣ من النكاح وفي ابن الهمام كما مر وان كان لم يدخل بها فهو كما في المتون من خطه رحمه الله
(٨) قوله بنين بها يقال بنين فلان يتاوبن على أهله بناء فيهما أي زفها والعامة تقول بنين بأهله وهو خطأ وكان الاصل فيه أن الدخول بأهله يضرب عليها قيمة ليلة دخوله بها فقيس لكل داخل بأهله بان صحاح جوهرى
(٩) فان ادعت على ورثته مهرها تصدق على مهر مثلها كذا في جامع الفصولين في ١٤ منه

السكر فقال وسطا أو رديا كان عليه تسليم السكر ولو تزوج على ثوب موصوف خسر الزوج في ظاهر الرواية ان شاء أعطاهما ثوبا من ذلك النوع وان شاء أعطاهما القيمة في أول مهر الخمانية * وأما اذا بين النوع ولم يبين الصفة كما اذا تزوجها على عبد امرأة أو جمل أو بقرة أو نحوها أو ثوب هروي تصح التسمية ولها الوسط من ذلك من نكاح بيان الرواية شرح الوقاية في باب المهر (١) * أو على ثوب موصوف في الذمة فأني بقيته لا تجبر على قبولها اتفاقا وقد يكون موصوفا لأنه لو تزوجها على ثوب مطلق فلها مهر المثل اتفاقا وقيد بكونه في الذمة لأنه لو تزوجها على ثوب بعينه ثم أفنى بقيته فأنها لا تجبر اتفاقا وقيد باتيان القيمة لأنه لو أفنى بالثوب الموصوف أجبرت على قبوله اتفاقا ويحكم به أي أبو يوسف وجه الله تعالى بالثوب الموصوف ان أجل (٢) أي ان ذكر أجل لأن الثوب الموصوف انما يكون دينان كان مؤجلا وعدم الاجبار على قبول قيمته مروى عن أبي حنيفة وهو الأصح لأن ثبوته في الذمة صحيح وقيمه خلف عنه فحق القدرة على الأصل لا يصار إلى الخلف شرح مجمع لابن ملاح * رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم لأن تكون متعتا أكثر فيكون لها ذلك من مهر الخمانية * ولو تزوج امرأة على الدراهم الكاملة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك وان كانت قيمتها دون العشرة يكمل لها العشرة كما لو تزوج امرأة على ثوب قيمته خمسة كان لها الثوب وخمسة أخرى وان تزوجها على الدراهم الرائجة فكسدت قال بعضهم عليه مهر مثلها وقال الققية أبو جعفر لها قيمة الدراهم من الذهب والفضة قبيل الكساد وهو الصحيح لأن النكاح اذا أوجب المسمى وقت العقد لا ينقلب موجبا لمهر المثل كما لو تزوج امرأة على عبد أو ثوب فملك ذلك قبل القبض كان لها قيمة الثوب أو العبد ولا يصار إلى مهر المثل في المصروف من يوع الخمانية * ولو تزوج على خدمة حر آخر سنة ورضي بذلك المهر كان لها عين الخدمة خزانة المفتين (٣) * رجل تزوج ابنته من رجل على أن يبرئ الزوج الابن من دينه الذي له عليه أو تزوجت الابنة نفسها على أن يبرئ الزوج أباهما من دينه وهو كذا فالبراءة جائزة ولها مهر مثلها وكذا لو قالت على أن تبرئه ولها مهري من مهر الخمانية * ولو تزوج امرأة على أن يهب الزوج لبيها ألف درهم كان لها مهر المثل وهب لبيها ألفا ولم يهب فان وهب كان له أن يرجع في الهبة ولو تزوج امرأة على أن يهب لبيها ألف درهم فالألف مهرها فان طلقها قبل الدخول بها وقد دفع الألف إلى الأب رجح عليها بنصف الألف وهي الواهبة من المحلل المزبور * ومهر مثلها مهر مثلها من قوم أبيها وقت العقد سنا وبالا وما لا وعقلا ودينا وبلدا وعصرا وبكارة وثيابة فان لم يوجد منهم فن الجانب لامهر أمها أو خالتها الا اذا كانت من قوم أبيها وقاية في المهر (٤) * وفي المتن يشترط أن يكون المهر من رجلين أو رجلا وامرأتين ويشترط لفظ الشهادة فان لم يوجد على ذلك فهو عدول فالقول قول الزوج مع يمينه كذا في غايه البيان بيان الرواية شرح الوقاية في المهر * ومهر مثل الامة على قدر الرغبة فيها وعن

(١) ولو تزوجها على فرس فالواجب الوسط أو قيمته وكذا الحكم في وجوب الوسط في كل حيوان ذكر جنسه دون نوعه وانما يجبر الزوج بين دفع المسمى وبين دفع قيمته وأيهما أذى تجبر المرأة على قبوله لأن الوسط لا يعرف الا بالقيمة فصارت أصلا أيضا والعين أصل تسميته فيميل إلى أيهما شاء كذا في منح الفقار في المهر سدد الثياب تثبت في الذمة في النكاح والسلم في اقرار الدرر سدد (٢) وأما في ديارنا فلا يحكم بالثوب وان وصف بل يجبر الزوج لأنه لا يذكرا الاجل عادة كذا يحط المرحوم (٣) وأما التزوج على خدمة الزوج للمرأة فلا يجوز ذكره المتون وأما التزوج على رعي غنمها فيجوز ذكره في بيان الرواية منه من خطه ولو تزوجها وهو حر على أن يخدمها سنة كان لها مهر مثلها خزانة المفتين من المحلل المزبور سدد (٤) وقيل هو مقدار أجرة الوطء لو كان الزنا حلالا درر

أمرأة على أنه أن أقام بها بهذه البلدة فمهرها ألف درهم وإن أخرجها عنها فمهرها ألفان
فالشروط الأول صحيح والثاني فاسد حتى أنه يجب الألف على تقدير الإقامة بها ويجب مهر
المثل على تقدير الإخراج عنها لا يزداد على ألفين رضاها بقدار ألفين ولا ينقص عن الألف
رضاها بقدار الألف وعلى قولهما الشرطان جائزان في المهر من نكاح فوائدا لظاهرية
* وفي عرف ديارنا ليس للمرأة أن تمنع نفسها من زوجها حتى تستوفي جميع المهر لأن
في عرفنا البعض مجمل والبعض مؤجل والمجمل يسمى دست يمان والمؤجل يسمى
كابين كردن والمعروف كالشروط ذخيرة الفتاوى * وفي الفتاوى رجل تزوج امرأة
على مهر معلوم وأرادت أن تمنع نفسها من الزوج حتى تستوفي جميع المهر ليس لها ذلك
في عرفنا ولو كان ينظر إلى المسمى وإلى المرأة أن كان مثل هذه المرأة ومثل هذا المسمى
كم يكون منه مجمل وكما يكون منه مؤجل في العرف فيقضى بالعرف ويسعى هذا بالفارسية
دست يمان كذا اختاره الفقيه أبو القاسم وعلمه الفتاوى * ولو شرط أن يجمل الكل في العقد
يجمل الكل ولو جعل الكل مؤجلا ذكر الشيخ الإمام نجم الدين النسفي في فتاواه أنه
لا يصح قال رحمه الله تعالى تأويله إذا جعل مؤجلا إلى وقت الطلاق أو إلى وقت الموت
وبعضهم قالوا يصح وهو الصحيح في السابع عشر من نكاح الخلاصة * (ق) تزوج
في البلد ثم أخرجها إلى الرستاق فأبت ذلك فلها ذلك إذا حبست نفسها بالصدقة والأفلا
(ق) تزوج ببلدية في بلد فولدت منه ثم أراد أن يخرجها إلى الرستاق فلها الأبد ولو أخرجها
ثم أبت فلها ذلك (بج) له أن يخرجها إلى الرستاق إن كان الرستاق قريبا قبل ما القريب
قبل ما دون السفر وهو الصواب في الباب التاسع من نكاح نقد الفتاوى * وتأويل
ما أجاب به (ثم كص) والبدر الظاهر ما إذا كانت المسافة سفرا فإن أبا القاسم الصفار هو
الذي يختار قول أبي حنيفة في منع نفسها عن السفر إلى أجل المهر ومع هذا حال الزوج أن
يخرجها إلى ما دون السفر وإن لم يوف مهرها بعد فعرف بهذا أن الزوج أن يخرجها من
البلد إلى القرية إذا لم تكن المسافة سفرا باتفاق بين أبي حنيفة وصاحبه وإن لم يوفها
مهرها في باب ما يجوز للزوج والزوجة من القسمة * قال لو أن رجلا تزوج امرأة
وأوقاها صداقها فأراد أن ينقلها إلى حيث شاء كان له ذلك وليس لها حق الاستئذان
ولو أقرت المرأة بدين لا يبيها أو لأمها أو لآخر كان للمقرلة أن يمنعها من الخروج في قول أبي
حنيفة وقال ليس للمقرلة منعها من الخروج ونقل الزوج قبيل قضاء القاعدية * إذا
تزوج ابنته البالغة فأراد أبوها التحول إلى بلد آخر بيعا له فله أن يحملها معه وإن كره
الزوج إذا لم يكن أعطاه مهرها فإن كان قد أعطاه فليس له ذلك إلا برضا الزوج من
مهر منتخب التنازلية * شكك عند القاضي أنه يضر بها وطلبت الأسكان عند قوم
صالحين أن علم به زجره والأفان كان الجيران صلحاء أقرها عندهم والأمر بالأسكان عند
الصلحاء من نفقات البرازية وكذا في النسانية * وفي الفتاوى الصغرى إذا أراد
الدخول بالصغيرة أن كانت بنت خمس سنين لا يدخل وإن كانت بنت تسع سنين يدخل بها
وفي الست والسبع والثمان أن كانت مضممة معينة تحتمل الوطء يدخل بها وإن كانت

قوله وهو الصحيح أي وعليه افتاء قاضي
الانام في الخلاصة من أهل المزبور

مهرزولة لاوأكثر المشايخ على أنه لا عبرة للسنة وإنما العبرة للطاقة وكذلك في ختان الصبي
 في الثامن من نكاح الخلاصة * وتكلموا في تفسير البلوغ مبلغ الجماع قال بعضهم
 ان كانت بنت تسع بلغت وان كانت بنت خمس لا وفي الست والسبع والثمان ان كانت
 عجلة فقد بلغت ذكرها في نفقات الخفاف * واختار أنها ما لم تبلغ تسع عالم تبلغ مبلغ
 الجماع هكذا قال الفقيه أبو الليث في النوازل وعليه الفتاوى من نفقات الفتاوى
 الصغرى * ولا يجبر الأب على دفع الصغيرة إلى الزوج ولكن يجبر الزوج على إيفاء
 المجهل فان زعم الزوج أنها تتحمل الرجال وأنكر الأب فالقاضي يري بها النساء ولا يعتبر
 السن من مهر البرازية * طلب زوج الصغيرة من الولي تسليمها إليه للمؤانسة وهي
 لا تتحمل الجماع ورضي الأب بالتسليم وأبى الأم فالمعتبر رضا الأب لا إباء الأم لأن الولاية
 له وإن أبى الأب لا يجبر وفي التجنيس كبير تزوج بنت سبع وثالثت الأم أنها ان سلمها إليه
 قصد لها وتضررت لها ضمها إلى نفسها وتربيتها إلى أن تتحمل الجماع دفعها للضرر عن
 الصغيرة من المحل المزبور * ذهبت الصغيرة إلى بيت الزوج قبل قبض الصداق فلمن هو
 أحق بلعنها كمال المنع من الزوج حتى تأخذ كل المهر غير الأب والجد إذا سلم الصغيرة
 قبل قبض كل المهر فالتسليم فاسد وفي عرفنا تسليم كل المهر لا يلزم لأنه يكون مؤجلاً عرفاً
 والأب إذا سلمها قبل قبض المهر يملك الاسترداد بخلاف ما إذا سلم المبيع قبل قبض
 الثمن حيث لا يملك الاسترداد والأب مالك لمطالبة صداق الصغيرة وان لم يكن للزوج
 الانتفاع بها لأنه يجب بالخلو والنفقة لا يجب قبل أن نصير محللاً للاستمتاع في نكاح الصغار
 من البرازية وكذا في الخلاصة * ولو تزوج بنته البالغة برضاها وأخذ المجهل واشترى به
 جهازها وسلمه إليها فليس لها انكار لأن الأب مأذون بشراء الجهاز عرفاً وعادة سواء
 علمت أنه اشتراه لها من مالها أو لم تعلم في مسائل المهر من زبدة الفتاوى * الأب
 إذا طلب مهر البنت البكر البالغة من الختم له ذلك إذا نكحت البنت وفي المستحق الزوج
 إذا دفع المهر إلى الأب برئ أم ليس للأب أن يؤخذ الزوج بالمهر الأبوكالة منها الأب
 إذا أقر قبض المهر فان كانت البنت بكر اصدق وان كانت ثيباً لا يصدق في الثامن
 من نكاح الخلاصة * وفي البقالي وللقاضي أن يقبض مهر البكر البالغة كالأب
 والجد والوصي رواء هشام عن محمد وأطلق الخصاصف أنه لا يقبض إلا الأب من غير
 وكالة تاتارخانية في الأولياء * مثل عن زوج أخته الصغيرة وقبض صداقها من الزوج
 فبلغت وأرادت مطالبة الزوج بالصداق هل لها المطالبة عليه أم على الأخ أجاب
 ان كان الأخ وصياً لها الطلب عليه لا على الزوج وان لم يكن وصياً لها الطلب على الزوج
 والزوج يرجع على الأخ بالصداق ان كان باقياً عنده من فتاوى ابن نجيم (خ) وكذا
 في البرازية * زوجتها أتمها وقبضت مهرها من الزوج فبلغت وطلبت مهرها من الزوج
 فلم كانت الأم وصية لم يكن للبنت ذلك لبراءة الزوج بدفعه إلى الأم ولو لم تكن وصية فللبنت
 أخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الأم (أ) ادليس لها التصرف في مالها ودفعه إليها
 كدفعه إلى أجنبي وكذا الجواب فيما سوى الجد والأب والقاضي لأن غيرهم لا يملك

(١) وفي فتاوى قاضيان وظهير الدين
 ان كان قائماً لأنها قبضت وليس لها حق
 القبض كذا في نكاح مجمع الفتاوى
 في فصل قبض المهر

(١) قبض الولي مهرها ثم أدى الرد

على الزوج لا يصدق إذا كانت بكرًا لأنه ولي القبض لا الرد وإن كانت ثيبًا يصدق لأنه أمين أدى ردًا لأمانة بزازية من نكاح الصغار

(٢) وإن كانت ثيبًا يصدق لأنه ليس له حق القبض فإذا قبض بأمر الزوج كان أمانة في يده من جهة الزوج فيصدق في دعوى الرد على الزوج كالمودع إذا حال رددت الوديعة ذكر في غياث المفقى وأحال إلى نكاح فتاوى سمير قد كذا في نكاح يجمع الفتاوى في المهر

قوله زوجه ابنته الصغيرة الخ المسئلة في النسيئة في فصل حبس المرأة نفسها بالمهر وكذا في البرازية

(٣) لأنه لا يملك قبض الصداق في هذه الحالة فلا يملك الإقرار به كذا في أحكام الصغار

قوله ولا يرجع الزوج بذلك على الأب أي إذا كان حال عند أخذ المهر أخذت منك المهر على أن أبرئك من مهر بنتي ثم أنكرت البنت له أن يرجع على الأب إذا رجعت المرأة عليه كذا في الثامن من نكاح الخلاصة

(٤) وأنتى المرحوم يحيى بن زكريا بخلافه

(٥) وإذا قال الأب زوجت فلانة من ابنتي على كذا لم يلزم الأب الصداق بلا ضمان بزازية في نكاح الصغار كذا في الخلاصة

(٦) وفي فوائد صدر الإسلام إذا ضمن الأب مهر امرأة لابنه الصغير وأدى لا يرجع بمال الصغير إلا بشرط الرجوع كذا في مهر زبدة الفتاوى

المنصرف في مال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان عاقدا يحكم الولاية أو الوكالة في العاشر من الفصولين * (١) رجل قبض صداق بنته ثم ادعى أنه رد على الزوج وصدقه الزوج وكذبت البنت قالوا إن كانت بكرًا لا يصدق الأب الابنة لأنه يملك قبض صداق البكر فإذا برئ الزوج بقبضه لا يملك الرد عليه وإن كانت ثيبًا فالقول قول الأب (٢) زوج ابنته الصغيرة فأدركت ودخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت إلى أبيك حال صغيرك وصدقه الأب لا يصح إقرار الأب عليها (٣) ولها أن تأخذ المهر من زوجها ولا يرجع الزوج بذلك على الأب لأن الزوج أقرب قبض الأب في وقت كان للأب ولاية القبض فلا يرجع عليه كالموكيل بقبض الدين إذا أقرب قبض الدين وصدقه المدين وكذا الطالب في حبس المرأة نفسها بالمهر من خزانة المقتين قال الخلو العجيبة بالبكر البالغة هل تبطل حق الأب في قبض المهر أجاب لا لقيام السبب وهو البكارة وتكمل المهر وجوب العقدية أعرافًا نصًا لا ترى أنهم لم يقيم مقام الدخول في حق العنين وفي حق وقوع الطلاق بعد هار جعيا حتى لو طلقها به بعد الخلو لا يملك مراجعتها في العقد ذكره ذافي أدب القاضي في باب المطالبة بالمهر من نكاح القاعدية * خلو العنين صحيحة وكذا خلو المحبوب في قول أبي حنيفة والرق يمنع الخلو لأنه يمنع الجماع وذكر في طلاق الأصل أن العقد تجب على الرقاء وإهنا نصف المهر ولا تصح خلو الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الخلو بصغيرة لا يجامع مثلها وفي كل موضع صحت الخلو لو طلقها لا يكون له حق الرجعة وبعد ما صحت الخلو كان لها كل المهر وإن أقرت المرأة أنه لم يجامعها في ظاهر الرواية في فصل الخلو من نكاح النسيئة * (طه) زوج لابنه البالغ امرأة بغير إذنه وضمن المهر فأجاز النكاح لا يكون اجازة للضمان (٤) (قب) هو اجازة للضمان في باب نكاح الفضولي من القنية (٥) وفي مختصر القدوري وإذا ضمن الولي المهر صح ضمانه والمرأة مخيرة في مطالبة المهر من زوجها أو وليها وفي باب الوليعة من نكاح شرح الطحاوي الأب إذا فوج الصغير امرأة فله المرأة أن تطالب بالمهر من أبي الزوج فتؤدي الأب من مال ابنه الصغير وإن لم يضمنه الأب باللفظ صريحًا بخلاف الوكيل إذا زوج فانه ليس للمرأة أن تطالب الوكيل بالمهر مالم يضمن وإن أدى الأب من مال نفسه أن أشهد وقت الأداء أنه دفع إليه جمع على ابنه الصغير كأنه أن يرجع وإن لم يشهد فالقياس أن يرجع لأنه أدى دينًا مطالبًا في الحال فصارت كائنا المدين وفي الاستحسان لا يرجع لتعارف الناس (٦) ورأيت في بعض المواضع الوصي إذا زوج امرأة لليتيم فالوصي يطالب بالمهر ضمن باللفظ صريحًا أو لم يضمن وإن أدى من مال نفسه يرجع في مال اليتيم والأب إذا زوج امرأة لابنه الكبير وضمن المهر فإن كان بالمهر رجع عليه يعني إذا كان الضمان بالمهر وإن لم يكن بأمره لا يرجع والأمر بالنكاح لا يبيح أن يكون أمرًا بالتمتع والامر بالتمتع يكون أمرًا بالضممان في مسائل أحكام نكاح الصغار للاشتراط * وصح ضمان الولي المهر لأنه من أهل الالتزام وقد أضافه إلى ما يقبضه له فيصح والمراد به أنه في الصحة أتم في مرض الموت فلا لأنه تبرع لو ارثه في مرض موته وكذلك كل دين ضمنه عن وارثه أو لو ارثه كافي الذخيرة

وأما إذا لم يكن وادخله فالضمان في مرض الموت من الثلث كما صرح حوايه في ضمان
 الاجنبي واستفيد من القول بعصمة الضمان أنه لو لم يضمن الأب مهر ابنه الصغير لا يطالب به
 ولو كان عاقداً لأنه لو لم يضمنه بلا ضمان لم يكن للضمان فائدة كما في الميراث فلوزوج ابنه الصغير
 لا يثبت المهر في ذمة الأب بل يثبت في ذمة الابن عند نكاحه سواء كان الابن موسراً أو معسراً
 (١) وذكره في المنظومة وشرحه بما علة بأن النكاح لا ينقل عن لزوم المال انما ينقل
 عن انشاء المهر في الحال فلم يكن من ضرورة الاقدام على تزويجه ضمان المهر عنه وهذا
 هو القول عليه كما في فتح القدير وبه اندفع ما في شرح الطحاوي من أن المرأة مطالبة أبي
 الصغير بمهرها ضمن أوليها يضمن انتهى في باب المهر من البحر الرائق * وفي اقوال الزيادات
 المريض إذا كان عليه دين العصة فتزوج في حال المرض فمهر المثل يكون مساوياً
 لدين العصة والزيادة على مهر المثل كان دين العصة مقدماً عليه عمداً في أحكام فكلاب
 النكاح * وان تقدم هذا المهر لم يسلم لها ويتبعها غرماء العدة ويحاضون بينهم عمداً
 * (ب) قبيل المسئلة المزبورة مريضة تزوجت نفسها بأقل من مهر مثلها ثم ماتت فليس
 للأولياء أن يلقوه إلى مهر مثلها في باب المهر من القنية * امرأة وهبت مهرها من
 زوجها ثم اتى الزوج أقربين يدعى الشهود أن لها عليه كذا وكذا من المهر تكلموا في ذلك
 قال القنية أبو الوليث يصح اقراره إذا قبلت ويحصل على أنه زاد في مهرها والزيادة في المهر
 بعد حبة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لأن الزيادة في المهر لا تصح من غير قبول المرأة من
 مهر الخاتمة * وفي الفتاوى الصغرى رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بائناً ثم تزوجها
 في العدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها يجب عليه مهر كامل وعليه سبعة مسمومة قبله * وعند محمد
 نصف مهرها وعليها بقية العدة وهي مسئلة القدوري وعند زفر عليه نصف المهر ولا شيء
 عليها من العدة بناء على أن الدخول في النكاح الاقل دخول في النكاح الثاني عندهما
 (٢) خلافاً لمحمد في الثاني من طلاق الخلاصة * (ز) وعن القنية أبي الليث جدد العقد
 يجب كلاً للمهرين وذكر القاضي أنه لا يجب الثاني الا إذا قصد الزيادة على الاول والزيادة
 جائزة عندنا حال قيام العقد (ز) وان جدد النكاح لا يتبطل الا بتأخير الزيادة بلا نزاع لأن
 الغرض اتمام الاقل ولأن العقد الثاني لم يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه كذا في (م) من
 مهر نقد القساوي (٣) * تزويجها رجل يأنف ثم جدد بالقبين ذكر أبو بكر
 أن على قولهما لا يلزم الثاني وعلى قول الامام الثاني يلزم وذكره صام أنه يلزم ألفان
 ولم يذكر خلافاً في الثاني عشر من نكاح البرازية * وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح
 الحيل إذا جدد النكاح في المنكحة وروى عن أبي حنيفة أنه يلزمه المهر الثاني ويكون
 زيادة في المهر واليه أشار شمس الأئمة السرخسي في شرح النكاح قال مولانا وينبغي
 أن لا يلزمه الا الف الثانية لأنها ليست بزيادة لفظاً لو ثبت زيادة انما يثبت في ضمن النكاح
 فإذا لم يصح النكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه في مسائل المهر من الخاتمة * الزيادة
 في المهر بعد العقد لازمة له بشرط قبولها في المجلس على الاصح كما في الظهيرة أو قبول
 وليها ان كانت صغيرة أو لم نعتل كما في أنفع الوسائل بمجرواقي * طلق امرأته رجعيًا

(١) لا يطالب الأب بمهر ابنه الصغير وبه
 أفق المرحوم يعني المولى يحيى بن زكريا

(٢) يجب عليه مهر كامل بالنكاح الثاني
 لأن النكاح الثاني اتصل به الدخول
 كذا في التاتارخانية من النكاح (٤) لا
 (٣) جدد للخلال نكاحها بمهر يلزم
 ان جدد له لاجل الزيادة لا احتياطاً
 كذا في القنية في باب الزيادة في المهر

ثم راجعها هل لها أن تطالب الزوج بالمهر المؤجل فيه اختلاف المشايخ وكذلك لو ارتدت ثم أسلمت وأجبرت على النكاح هل لها أن تطالبه بالمهر فيه اختلاف المشايخ تاتارخانية في المهر (١٧) * وبالطلاق الرجعي يتجمل المؤجل ولو راجعها لا يتأجل من طلاق أنفع الوسائل * وذكر صدر الاسلام أن بالرجعي لا يتجمل المؤجل لأنه إما بالموت أو الفراق والرجعي ليس بفراق وذكر القاضي أنه يتجمل ولا يعود إلا جلا بالرجعة في الصحيح لأن الأجل زال فلا يعود إلا بالتأجيل ولم يوجد في الثاني عشر من مهر البرازية * ولو تزوج المطلقة وجعيسة فانه يصير مراحعا ولا يجب المالم لأن النكاح لها يحجاز عن الرجعة في القول الصحيح جواهر الفتاوى (في الباب الأول من الطلاق) * (ن) إذا تزوج المطلقة طلاقا رجعيا يصير مراحعا هو المختار لأنه إن تعذر العمل بحقيقة النكاح لمجملها محجازا عن الرجعة لأنه يحفلها منية كبرى (١) * تزوجها بغير سررا بشئ وعلاية بأكثران توامعا ونعاقدا في العلانية بشئ أكثر فاعلاية الآن يكون أشهد عليها أو على الولي أن المهر مهر السر والعلانية سمعة من مهر البرازية * وأما السكنى فحقها في بيت على حدة تأمن على متاعها ولا تستحي من غيرها من معاشره الزوج فلن كان للرجل والمدة أو أخت أو ولد من غيرها في منزلها فقالت صبرني في منزل على حدة كان لها ذلك لأنها لا تأمن على متاعها وتستحي من المعشرة إذا كان البيت واحدا فان كانت دارا فيها بيوت أو أعطى لها بيتا يغلق ويغلق لم يكن لها أن تطالب بيتا آخر إذا لم يكن ثمة أحد من أحماء الزوج يؤذيها فان لم يكن هناك أحد فشكت إلى القاضي أن الزوج يؤذيها ويضربها وأسألت مسكناين قوم صالحين يعرفون أحسانه وإساءته أن علم القاضي أن الأمر كما قالت زعمه القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وإن لم يعلم القاضي ذلك نظر القاضي أن كان جيران الدار قوما صالحين أقربها القاضي هناك ويسأل من جيرانها فان أخبروا أن الأمر كما قالت زعمه القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وأن ذكر الجيران أنه لا يؤذيها يتركها القاضي في تلك الدار وإن لم يكن في جيرانه من يثق به بأمره القاضي أن يسكنها بين قوم صالحين من نفقة الخمانية * ولو كان في الدار بيوت وأبت أن تسكن مع ضرتها أو مع أحد من أهل الدار أن أخلى لها بيتا منها وجعل له مرافق وغلقا على حدة ليس لها أن تطالب بيتا آخر وإن لم يكن بها البيت واحد فلهذا ذلك من نفقة الاختيار شرح المختار * وفي الفتاوى امرأة أبت أن تسكن مع أحماء الزوج كآته وغيرها أن كان في الدار بيوت وفزع لها بيتا منها وجعل لبيتها غلقا لم يكن لها أن تطالبه ببيت آخر وإن لم يكن في الدار إلا بيت واحد لها أن تطالبه ولو أبت أن تسكن مع جارية زوجها فهو وما ذكرنا سواء ولو كان في الدار بيتان أو أكثر إلا أن بيت الخلاء واحد ليس لها أن تطالبه بالسكن الآخر في نوع في الخصومة مع المرأة من نكاح قبض كرك * رجل له امرأة وأمة فقالت المرأة لا أسكن مع أمتك وأرادت بيتا آخر ليس لها ذلك لأن الأمة بمنزلة متاع البيت وكذلك لو قالت لا أسكن مع أمت ولدك هكذا في فتاوى صدر القاضي وبرهان الأئمة في الفصل الخامس من نكاح الولوالجية * امرأة أبت أن تسكن مع جارية الزوج لها ذلك

(١) (علك) تزوج مطلقة الرجعية في عدتها ووطئها لا يصير مراحعا لأن التزوج لغو والوطء بناء عليه فتكون كاجنبية كذا في الرجعة من القنية عند وهو مخالف لما في الجواهر والمنية الكبرى وفي السفناقي وإن تزوجها في العدة لا يكون رجعة في قول أبي حنيفة وعلى قول محمد يكون رجعة في الحنابلة والعشرين من طلاق التاتارخانية عند قوله غلقا هو بالتعريك المغلاق وهو ما يغلق ويفتح بالفتح اه قوله ولو أبت أن تسكن الخ سبي ما يخالفه في الولوالجية وما في البحر موافق لما في الولوالجية عند وفي البحر نقلا عن شرح المختار أنه لا بد من بيت الخلاء ومن مطبخ بخلاف ما في الهداية وينبغي الاقتناء بما في شرح المختار كذا بخط جامع هذه المجموعة عند

قوله ليس لها ذلك أي عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقول محمد آخر كذا في القنية في باب ما يسقط نفقة الزوجة

وفي الاتهامات ليس لها ذلك امرأة قالت لا أسكن مع والدتك وأقربائك لها ذلك خزانة
 الفتاوى فيما يكون للمرأة أن تفعل * مثل في رجل تزوج بكرا في منزل أبيها ومثلها
 يخدم فهل يجب عليه أن يسكنها منزلا يبق بها ويخدمها خادما ومن يؤلفها أم لا أجاب
 حيث لم يفتق لها سكنا من منزل أبيها فله أن يسكنها منزلا بين جيران صالحين ولا يلزمه
 مؤنسة لها وعليه أن يشتري لها ما تحتاج اليه ولا يخدمها فان كان لها خادم يلزم نفقتها
 ونفقة خادم واحد من فتاوى الشيخ سراج الدين المانوتي * امرأة لها أب وابس له
 من يقوم عليه ويمنعها الزوج من تعاهدها لها أن تعصيه وتطيع أباهما مؤنسا كان
 أو كافرا في باب حق الزوج عليها من منية المفتي * وللزوج أن ياذن لها بالخروج
 الى سبعة مواضع زيارة الابوين وعبادتهما وتزويتهما أهل حلهما وزيارة المحارم
 فان كانت قابلة أو غسالة أو لها على أحد حق أو عليها أحد حق خرجت بلا ذنم وكذا
 الحج وفيما عدله من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا وان أذن الزوج كأنما عاصين
 وفي أدب القاضى له أن يغلق عليها الباب من غير الابوين في الحظر والاباحة من تكاح
 البرازية * وله المنع من الحمام من المحلل المزبور * واذا أراد الزوج أن يمنع أباهما
 وأتاهما أو واحدا من أهلها عن الدخول عليها في منزله اختلفوا في ذلك قال بعضهم له أن
 يمنع من الدخول ولا يمنعهم من النظر والتكلم والقيام على باب الدار والمرأة في الداخل
 ويمنع عن النظر من لا يكون محرما ويتهم الزوج وقال بعضهم لا يمنع الابوين عن الدخول
 عليها للزيارة في كل جمعة وانما يمنعها عن الكسوة عند ماويه أخذها شيئا عليها
 الفتوى وهل يمنع غير الابوين من الزيارة قال بعضهم له أن يمنع وقال بعضهم لا يمنع
 المحرم من الزيارة في كل شهر وقال مشايخ بلخ في كل سنة وعليه الفتوى وكذا
 لو أرادت المرأة أن تخرج لزيارة المحارم كالخالدة والعمة والاخت فهو على هذه الاقوال
 من نفقة الخيانة (١) * مثل عن رجل تزوج بامرأة ولها أبوان بآتيان البهاجنزل
 الزوج ويحصل بمحبتهما الضرر له لكونهما يكبران الزوج ويعلمان بمنع القربان
 والنوم عنده والاساءة عليه هل له منعهما عن الدخول الى منزله والاجتماع عليهما الا
 بحضوره خارج المنزل أجاب نعم له منعهما عن الدخول الى منزله ولهما النظر اليها والكلام
 معها خارج المنزل من فتاوى ابن نجيم (في الاولياء والاكفاء) * (٢) * الولي شرط
 صحة النكاح في الصغار والمجانين والمماليك واختافوا في العاقله البالغة اذا تزوجت نفسها
 روى أبو سليمان عن محمد أن نكاحها باطل وروى أبو حفص عنه أنه ان لم يكن لها
 ولي يجوز وان كان لها ولي يتوقف على اجازة الولي ان أجاز جاز وان ردت بطل سواء كان
 الزوج كفوا أو لم يكن الا أنه اذا كان كفوا كان للقاضى أن يجتد النكاح ولا يتحل
 لزوجها من غير تجديد وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة يجوز النكاح بكرا كانت أو ثيبا
 تزوجت نفسها كفوا أو غير كفوا الا أنه اذا لم يكن كفوا كان للاولياء حق الاعتراض
 وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجوز النكاح ان كان كفوا وان لم يكن كفوا لا يجوز
 النكاح أصلا واختلفت الروايات عن أبي يوسف والختاف في زمانها للفتوى رواية الحسن

(١) وفي نفقة ملحق الابحر والصحيح
 انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين
 ودخولها عليها في الجمعة مرة وفي غيرها
 في السنة مرة او في نفقات مختارات
 التوازل ولا يمنع الزوج محارمها من
 الزيارة في كل شهر مرة وعليه الفتوى
 وكذا اذا خرجت المرأة اليهم لزيارتهم
 انتهى وما في الملتقى موافق لما في الخاتمة
 ومخالف لما في المختارات كذا بخط
 * المرحوم

(٢) النكاح اذا وقع بغير ولي أو بشهود
 فساق ثم غاب الزوج عنها غيبة منقطعة
 هل يجوز للقاضى ان يبعثها الى شافعي
 المذهب ليعالها أجاب ذكر في الملتقى عن
 فتاوى شيخ الاسلام في مثل هذا أنه يجوز
 اذا اخلع عن الرشوة من أوائل نكاح
 القاعدية

قال شمس الأئمة السرخسي رواية الحسن أقرب إلى الاحتياط إذ ليس كل ولي يحسن
المراعاة إلى القاضي ولا كل قاض يعدل في فصل ومن شرائط النكاح الولي من الثانية
* ثم ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف ومحمد آخر الزوجت نفسها من
غير كف مؤبص حتى يثبت حكم الطلاق والايلاء والظهار والتوارث وغير ذلك قبل التفريق
ولكن للاولياء حق الاعتراض وروى الحسن عن أبي حنيفة أن النكاح لا ينعقد وبه أخذ
أكثر المشايخ قال شمس الأئمة السرخسي هذا أقرب إلى الاحتياط فليس كل ولي يحسن
المراعاة إلى القاضي ولا كل قاض يعدل فكان الاحتياط باب التزويج من غير كف مؤبص
وقال القاضي الامام نضر الدين القنوي على قول الحسن في زماننا كافي شرح الوافي
وكذا في البحر نفقلا عن المعراج * (١) الاولياء في النكاح عشرة الأب ثم الجد ثم
الأب وان علا ثم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ
لاب وأم ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وأم ثم العم لاب ثم ابن العم لاب
والأقرب منهم يجب الأبعد فان لم يكن لها عصبة من جهة القرابة فولياها مولى العتاقة
الذي أعتق أباه فان لم يكن لها واحد منهم وإله أم أو جدة أو أخت أو خال أو خالة أو
امرأة ذات رحم محرم منها فبن أولياؤها ان زوجها أقر بهن إليها جاز النكاح في قول أبي
حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يجوز غيبة نفر لا ولاية لهم العبيد والمصبيان والمجانين
والوصى والمذق والذى يرى يتما في حجره والغائب غيبة منقطعة والكافر للمسلمة من
نكاح خزانة الفقه لأبي الليث السمرقندي * لا تثبت الولاية للكافر على المسلم ولا للمسلم
على الكافر في الفصل الحادى عشر من نكاح التاتارخانية * وليها أبوها (٢) ثم الجد
وان علا ثم الاخ لابوين ثم لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم العم لا يوين ثم العم لاب ثم بنوهم
على هذا الترتيب (٣) وان لم يكن عصبة فولى العتاقة الرجل والمرأة سواء وكذا أولادهم فيه
سواء ثم عصبة مولى العتاقة ثم ذوى الارحام وقال محمد ليس لذوى الارحام ولاية وولاية
الاعتراض في التزويج من غير كف مؤبص لا تثبت لذوى الارحام وانما يثبت ذل للعصبات بخلاف
والأخت مقدمة على الأم حال عدم العصبة قال الامام السرخسي ان نكاح الاخت
والعصبة وبنات الاخ وبنات الأم والتي من قبل الأب يجوز اجماعا انما الخلاف في الأم
والخاله ونحوها ودعوا الإجماع تصح في الأخت لافي العمة وبنات الاخ وبنات الأم لأن
ثبتت الولاية لذوى الارحام مختلف وفي شرح الطحاوى ذكر الخلاف في الكل وفي شرح
الشافى (٤) الأقرب الأم ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم الأخت
لاب وأم ثم لاب ثم لام ثم أولادهن ثم العمات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام والجد
الفاقد أولى من الأخت عند الامام وبه يفتى بما ذكر في الشافى أن الأم مقدمة على الأخت
في الثامن من نكاح البرازية * والأم وأقاربها كالجدة والخال والخاله وذوى الارحام
الأقرب فالأقرب أولياء للنكاح عند أبي حنيفة بعد العصبة أى بعد أن لم يكن لها من
العصبات النسبية والسببية أحد فولاية التزويج للأم ثم لأخت لاب وأم ثم لأخت لاب
ثم للأخ أو الأخت لام ثم لأولادهم ثم للعمات ثم للأخوال ثم للخالات ثم لبنات الاعمام

(١) الولي من كان أهلا لميراث وهو
عاقل بالغ كذا في البرازية
قوله وإله أم في القنية بعلامه (ق)
أم الأب أولى في التزويج من الأم كذا
في البحر في الاكفاء
وقوله أو بنته سواء كانت أم الأب أو أم
الأم وبشر في شرح الجمع قريبا كما يأتي
إلى أم الأم الأم منه من خطه
(٢) ولي المرأة في تزويجها أبوها
وهو أولى الاولياء خلاصة في الثامن
من النكاح
(٣) ثم عم الأب على هذا الترتيب ثم عم
الجد على هذا الترتيب ثم بنو الأم على هذا
الترتيب خلاصة
وبعد العصبات من الاقارب الولاية
عندنا لمولى العتاقة لأنه عصبة ثم عصبة
مولى العتاقة وعند عدم العصبة كل قريب
يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام
يملك تزويج الصغير والصغيرة في ظاهر
الرواية عن أبي حنيفة وقال محمد لا ولاية
لذوى الارحام وقول أبي يوسف مضطرب
كذا في أول الاولياء من الثانية
(٤) وكذا في الخلاصة وما في الثانية
موافق لما في شرح الشافى

وهذا عند أبي حنيفة وهو استحقاق كذا في الكافي شرح الوافي شرح الجمع لابن
ملك * هذا هو المشهور عن أبي حنيفة وعندهما وفي رواية عنه أن لولاية الغير
العصبات وعليه الفتوى كما في المضمرات * لكن في المخرجات أن للوفاي من قبل الأب
كالأخت والعمة و بنت الأخ و بنت الم * وغيرها ولاية التزويج حال حضور الأتم بإجماع
أصحابنا - فاستأنف * وأما ولاية الاعتراض من غير كفوف فلا تثبت لذوي الأرحام وإنما
تثبت هذه له صيات بلا خلاف في مسائل الولي من زبدة الفتاوى * امرأة تزوجت
نفسها من غير كفوف كان للولي أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يفسخ وإن لم يكن الولي
ذو رحم محرم منها كابن الم ونحوه وقيل من لا يكون محرما لا يكون له حق الاعتراض
والأول هو الصحيح من أو آخر فصل كفاية الخاتمة * ومادام له قريب فالقاضي
ليس بولي في قول أبي حنيفة وعند صاحبيه مادام له عصة فالقاضي ليس بولي ثم القاضي
انما يملك النكاح من يحتاج إلى الولي إذا كان ذلك في عهده ومنشوره فان لم يكن ذلك
في عهده ومنشوره لم يكن وليا (١) فان زوجها القاضي ولم يأذن له السلطان بذلك ثم أذن له
بذلك فأجاز القاضي ذلك النكاح جاز استحسانا في فصل الأول من الخاتمة * ورأيت
في فتاوى الفضل للقاضي إذا تزوج بتيمة صغيرة من ابنه أن جعل إلى القاضي تزويج
الصغار ينظر أن كان الابن صغيرا لا يجوز بلا خلاف بين علماءنا وإن كان الابن كبيرا
جاز عند أبي حنيفة ولم يجوز عندهما وفي واقعات الناطق القاضي إذا تزوج بتيمة من
نفسه لا يجوز نكاحه (٢) أحكام الصغار للاستروشي * ولوزوج الحاكم جارية الوقف
يجوز وعنده لا يجوز لأنه يلزم عليه المهر والنفقة ولوزوج عبد الوقف من أمة الوقف
لا يجوز برأيه في وقف المنقول * وفي الخاتمة الأب والوصي يملكان كل واحد منهما
تزوج أمة الصغير ولا يملكان تزويج عبده ولا تزويج أمة للصغير من عبدهما استحسانا
الافى رواية عن أبي يوسف في الحادى والثلاثين من وصايا التارخانية * واختلف
أصحابنا في الأب والابن إذا اجتمعا للمجنونة قال أبو حنيفة وأبو يوسف الابن أحق
بتزويجها وقال محمد الأب أحق بتزويجها لأنه يملك التصرف في المال والنفس والابن
لا يملك التصرف في مالها ~~كذلك~~ الابن والابن وإن سفل في فصل الأول من نكاح
الخاتمة * قال مجنون كبير رايسمرش بشوى داد چون هشيار شد خيار را باقبش بود يانی
أجاب في الزهر انكحوا كزوجة يدور بدشمارش نیست و پسر از پدر را و بی نكاح من
نكاح القاعدية * ذكر في فتاوى القاضي ظهير الدين أن الوصي لا يملك النكاح الصغير
أو الصغيرة وإن أوصى إليه الأب يملك لأن الموت تنقطع ولاية الأب عن الصغار والوصاية
تثبت بعد الموت فلا يقدرا يصاروه إليه ثم قال وروى هشام عن الإمام أنه لو أوصى إليه
الأب به جاز نكاحه وفي الذخيرة البرهانية ولو كان الوصي ولما تزوج الصغير أو الصغيرة
فلهما الخيار إذا باقيا قلت ويحصل في نكاحه الغبن اليسير في المهر فانه ذكر في الذخيرة
أن الزيادة والنقص بحيث يتغابن فيه الناس جائز في جميع الأوليا بالاتفاق أما لو كان
بحيث لا يتغابن فيه الناس لا يجوز نكاحهم حتى لو أجاز بعد البلوغ لا تعمل إجارته هذا

وما ذكره شيخ الإسلام عطاء السخدي
من الإجماع فستقيم في الأخت لأبي
العمة لأنها من ذوي الأرحام كذا في باب
الأوليا من القنية ~~سند~~

(١) وفي البرازية في نكاح الصغير
ولو تزوج القاضي صغيرة لولي لها أن
في منشوره صح والالا ~~سند~~

(٢) القاضي إذا تزوج الصغيرة من نفسه
كان هذا النكاح باغيا بولي لأن القاضي
رعية في حقه انما الحق للذي فوقه وهو
الوالى والوالى في حق نفسه رعية وكذا
الخليقة في حق نفسه أيضا رعية كذا
في بعض الفتاوى من أحكام الصغار
للاستروشي

(ترجمة)

زوج رجل أمه وكانت مجنونة مسنة
ثم شفيت من جنون أهل يكون لها الخيار
أم لا أجيب لا يكون لها خيار فانه لو كان
انكحها أبوها لم يكن لها الخيار والولد أولى
بالتزويج من الأب

(١) وإذا تزوج الأب ابنته الصغيرة ونقص من مهر مثلها أو ابنه وزاد في مهر امرأته بجاز ذلك عليهم ما قال الأسعجاني وهذا قول أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز والصحيح قول أبي حنيفة وزفر واختاره المحجوب والنسفي ومصدر الشريعة وغيرهم كذا في نكاح تصحيح القدوري وقدم في المهر عند (٢) وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة أن النكاح باطل فظاهره أنه لم ينعقد وفي الظاهرية يفرق بينهما ولم يقل أنه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل أي يبطل كذا في البحر الرائق في شرح قوله ولو تزوج طفله عند

قوله لا خيار لها **الكن** للأولياء الخيار خلاصة

في المنة لو تزوجها أي الأولياء بلا شرط الكفاءة برضاها وهو غير كفؤ فلا خيار لاحد كذا في مسائل الكفاءة من زينة الفتاوى عند

في غير الأب والجد (١) أما فيه ما قلناه يصح منها الخط والزيادة وقال لا يجوز في فصل النكاح من أدب الاوصياء • وجعل زوج ابنته الصغيرة من رجل ذكر أنه لا يشرب المسكر فوجدته شريفاً من قبلت الصغيرة وقالت لا أرضى قال الفقيه أبو جعفر إن لم يكن أبو البنت يشرب المسكر وكان غالب أهل بيته الصلاح فالنكاح باطل (٢) لأن والد الصغيرة لم يرض بعدم الكفاءة وانما تزوجها منه على ظن أنه كفؤ في الكفاءة من الخيانة • وأطلق في الأب والجد وقصد الشارحون وغيرهم بأن لا يكون معروفًا وبسوء الاختيار حتى لو كان معروفًا بذلك بمجاعة أو فسقاً فالعقد باطل على الصحيح قال في فتح القدير ومن زوج ابنته الصغيرة القابلة للخلق بالخير والشر فمن يعلم أنه شريب فاسق فهو ظاهر في سوء اختياره يجر رائق في الكفاءة • وظاهر كلامهم أن الأب إذا كان معروفًا وبسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من مهر المثل ولا بأكثر من في الصغير بغبن فاحش ولا من غير كفؤ فيه ما سوا • كان عدم الكفاءة بسبب الفسق أو لاحق لو تزوج بته من فقير أو محترف بحرفه ذينة ولم يكن كفؤاً قاله قد يابطل بقصر المحقق ابن الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي يجر رائق في الكفاءة • وفي المتنطولي في غير الأب والجد زوج الصغيرة من غير كفؤها فأدركت الصبية فأجازت لا يجوز وكذا في غير الأب والجد إذا انتقص عن مهر مثلها انقصا نافعا لا يجوز حتى لو أجازت بعد البلوغ لا ينفذ من أحكام الصغار في النكاح • (ب) رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل ظنه - زال أصل فكان معتقاً فهو باطل قال رضي الله عنه وينبغي أن يكون بالاتفاق في باب نكاح الصغار من القنية • قال غير الأب والجد من الأولياء لو تزوج الصغيرة من عتيق معروف لم يجوز لأن القدرة على الجماع شرط الكفاءة كالقدرة على المهر والنفقة بل أولى من نكاح القاعدية • (ق) غير الأب والجد إذا تزوج الصغيرة من لا يقدر على المهر والنفقة لم يصح من كفاءة فتاوى • غير الأب والجد إذا تزوج الصغيرة من رجل كان جده معتق قوم وكان للصغيرة آباء أحرار فأدركت الصغيرة وأجازت النكاح لا يجوز وكذا لو كان جده كافراً ثم أسلم خلاصة في الفصل الثامن من نكاح الصغير والصغيرة • وذكر في الأصل امرأة تزوجت نفسها رجلًا ولم تعلم أنه حر أو عبد ثم ظهر أنه عبد أذن له في النكاح لا خيار لها فيكون الخيار للأولياء وان زوجها الأولياء برضاها ولم يعلموا أنه حر أو عبد ثم علموا أنه كان عبدًا لا خيار لاحد منهم وبمثل لو ذكر الزوج أنه حر فزوجها منه ثم ظهر أنه عبد كان لهم الخيار ودلت المسئلة على أن المرأة إذا تزوجت نفسها رجلاً ولم يشترط لها الكفاءة ولم تعلم المرأة أنه كفؤ أو ليس بكفؤ ثم ظهر أنه ليس بكفؤ لا خيار لها وكذا الأولياء إذا زوجها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا وان شرطوا الكفاءة أو أخبرهم بالكفاءة فزوجوها ثم ظهر أنه غير كفؤ كان لهم الخيار في فصل الكفاءة من الخيانة وكذا في الخلاصة والبرازية • تزوجت نفسها من رجل على أن الزوج حر ثم ادعى رجل أن هذا عبيد وصدقه الزوج ثبت لها حق الفسخ من نكاح خيانة المقتين • ومن زوج ابنته الصغيرة عبداً أو زوج ابنه وهو صغير أمة فهو جائز عند أبي حنيفة خلافاً لهما من كبير مشتمل الأحكام في آخر الكفاءة • سئل عن البكر البالغة إذا تزوجها أبوها بولاية الاجبار عند الحاكم

الذي يراه وحكم بصحته هل لها رد النكاح بعد ذلك عند حاكم حنفى ويحكم بطلانه
أم لا أجاب ليس لها الرد بعد ذلك ولا للعالم الحنفى أن يحكم بطلانه من فتاوى ابن نجيم *
أذا زوجت المرأة نفسها غير كفؤ كان للأولياء من العصبية حق الفسخ (أ) ولا يكون الفسخ
لعدم الكفاءة إلا عند القاضي لأنه مجتهد فيه وكل من الخصمين متمسك بنوع دليل ويقول
عالم فلا تنقطع الخصومة إلا بقول من له ولاية عليهما كالفسخ بخيار البلوغ والرد بالعيب بعد
القبض من كفاءة الخاتمة (ب) زوجت نفسها من غير كفؤ ولها وليان فرضى أحدهما
لم يبق للآخر حق الاعتراض كالأبداء قنية في باب الكفاءة * سئل عن الولي إذا
امتنع عن التزوج هل للولي الأبعد التزوج أم الحاكم أجاب للولي الأبعد التزوج
للعالم من فتاوى ابن نجيم * وفي المحط إذا زوج الصغير أو الصغيرة أبعد الأولياء
فإن كان الأقرب حاضرا وهو من أهل الولاية توقف نكاح الأبعد على إجازته وإن لم يكن من
أهل الولاية بأن كان صغيرا أو كبيرا مجنونا جاز وإن كان الأقرب غائبا غيبة منقطعة جاز
نكاح الأبعد في الحادى عشر من نكاح التنازعانية * وذكر في فوائد صدر الإسلام
طاهر بن محمود إذا زوج الرجل أخته وأبوهما حي فبطل الأب قبل الإجازة ثم أجاز الأخ
المزوج جاز ولو سكت ولم يجوز لا يجوز وبشله لو باع مال أبيه ثم مات الأب ولا وارث له
غيره لا ينفذ البيع الابتعدي العقد لما عرف أن الملك الملبات إذا طرأ على الموقوف أبطله
من نكاح أحكام الصغار * إذا اجتمع للصغير والصغيرة وليان كالأخوين والعين
فأبهما زوج جاز عندنا وإن زوجاها على التعاقب جاز الأول دون الثانى وإن زوجها
كل واحد منهما من رجل آخر فوق عامعا أو لا يعلم أيهما أول بطل العقدان في فصل
الأولياء من الخاتمة * إن زوجت نفسها من غير كفؤ ورضى به أحد الأولياء لم يكن لهذا
الولي ولا لمن مثله أو دونه في الولاية حق الفسخ ويكون ذلك من فرقه من الخاتمة في فصل
الكفاءة * الفرق ثلاث عشرة فرقة سبعة منها تحتاج إلى القضاء وستة لا فالأول
الفرقة بالحب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاءة وبنقصان المهر وبإيأ الزوج عن
الإسلام وباللعان والثانى الفرقة بخيار العتق وبالإيلاء وبالردة وبتيان الدارين
وبملك أحد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد أشباه في النكاح * (أخ) إذا تزوجت
غير كفؤ ظلولى أن يفرق بينهما مدعا للعار عنه والتفريق إلى القاضي كما تقدم في البلوغ
وما لم يفرق فأحكام النكاح ثابتة ولا يكون الفسخ طلاقا لأن الطلاق نصرت
في النكاح وهذا فسخ أصل النكاح ولأن الفسخ إنما يكون طلاقا إذا فعله القاضي نيابة
عن الزوج وهذا ليس كذلك ولهذا لا يجب لها شيء من المهر إن كان قبل الدخول لما ينشأ من
دخول بها فلها المسمى وعليها العدة ولها نفقة العدة للدخول في عقد صحيح في السادس من
نكاح نقد الفتاوى * لامهر لها في الفرقة بخيار البلوغ إن لم يدخل بها وهذا فائدة كون
الفرقة فسحا وفائدة أخرى لو تزوجها بعد الفرقة يملك الثلاث وإن دخل بها فلها المسمى
وكذا لو اختار الغلام قبل الدخول لامهر عليه من نقد الفتاوى في النكاح *
إذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ فإن لم يدخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقة باختيار الزوج

(أ) وذكر قاضيخان أنه للعصبية وقال
بعض المشايخ أنه للعمارم والأول الصحيح
كفى المحط كذا في القهستانى
قوله كان للأولياء من العصبية حق الفسخ
أى ما لم تدم منه ولا يطل حق الولي
بكونه بعد ما علم وإن طال الزمان خاتمة
قريمان أهل المزبور

أو باختيار المرأة وان دخل بها قبل المهر كاملا وقعت القرعة باختيار الزوج أو باختيار
 المرأة في مسائل النكاح في أحكام الصغار * اذ اقامت أحد الزوجين قبيل البلوغ يرثه
 الآخر وكذا اذ اقامت أحدهما بعد البلوغ قبل قضاء القاضي بالتفريق يرثه الآخر
 أن أصل العقد صحيح ولهذا يحل للزوج أن يطأها ما لم يفسخ القاضي النكاح بينهما
 بخلاف النكاح الفاسد حيث لا يثبت حل الوطء والتوارث لأن أصل العقد ليس بشايت
 وبخلاف ما اذ زوج الفضولي فمات أحد الزوجين قبل الاجازة حيث لا يثبت التوارث
 لأن أصل العقد موقوف فبطل بالموت وفيما نحن فيه صحيح فتقرر بالموت لأن الشيء بآبائه
 يتقرر في باب الولي والكفو من بيان الرواية * الاب اذا زوج للصبي امرأة كبيرة
 فاذا هو محبوب فرافعه الى القاضي لا بطل النكاح لم ينتظر لبلوغه ولو لم يكن له أب أو
 جد أو وصي يخاصم نصب القاضي من يخاصم عنه ولو كانت المرأة صبية لم يفرق بل يتألف
 الى بلوغ المرأة خزانة الاكمل في النكاح من الجوامع الكبير * لو زوج الرجل ابنته
 الصغيرة من رجل وهي بنت عشر سنين فاذا الرجل محبوب لا يفرق القاضي فيه وتوقف حق
 البتة فان بلغت معتوهة لا يرجع زواله يخاصم عنها الاب فيفرق القاضي من المحلل
 المزبور * ولو بلغت واختارت نفسها والزوج غائب لا يفرق بينهما ما لم يحضر الغائب
 ولو كان الزوج صبيلا لا ينتظر كبره ويفرق بينهما بحضور والده أو وصيه ان لم يأتيا
 بما يدفعها كذا في أحكام الصغار في باب الاولياء والا كفا من الجرار اثنى * وفي جامع
 القاضي أبي جعفر الاستروشني زوجت صبية من صبي فأدركت قبل بلوغه فاختارت
 الفرقة فالخاتم لا يفرق بينهما الا بحضور الخصم من جانبه من أب أو وصيه فان لم يكونا
 قابضين أو وصيه خصم فان لم يوجد أحدهما نصب القاضي وصيا يخاصم عنه فيحضره
 ويطلب منه حجة للصغير تبطل دعوى الفرقة من بينة على رضاها بالنكاح بعد البلوغ أو
 تأخيرها طلب الفرقة فان لم يحضرها الخصم وأراد تعليقها بحلقها فان حلفت يفرق بينهما
 الحاكم بحضور الخصم بلا انتظار الى بلوغ الصبي في فصل نكاح أدب الاولياء * البكر اذا
 زوجت نفسها من صبي ورضى وليها والصبي ليس له طاعة المهر لكن قبل أبوه النكاح وهو
 غني جازا النكاح والزوج كدولها خلاصة من الاكفاء * (ذ) الصبي والصبية لو تزوجها
 بلا إذن ثم أجاز له الولي جازواهما خيارا بالبلوغ لو أجاز غير الاب والجد في أحكام الصغار
 من الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين * اذا تزوج الصغير أو الصغيرة بغير إذن
 الولي قبل ان يتم نكاحهما حتى يميزا بعد البلوغ قبيل فصل نكاح المالك من الخمانية
 * واذا تزوجها الولي من غير كفو ثم فارقه ثم زوجت نفسها منه بغير ولي كان للولي حق
 التفريق ولا يكون رضاه بالنكاح الا قبل رضاي الثاني محبط رهاني وكذا
 في الذخيرة * ثم خيار العتي وخيار الخيرة يمتد الى آخر المجلس ويبطل بالقيام عن المجلس
 وخيار البلوغ لا يمتد في حق البكر ولا يبطل بالقيام في حق الثيب والغلام وفي حق البكر
 يبطل به كما يبطل بالسكوت لأن سكوتها رضا وخيار العتي يثبت في الامة دون الغلام
 وخيار البلوغ يثبت فيهما وخيار الغلام لا يبطل ما لم يقل رضيت أو يجيء منه شيء يعلم منه

ولا يشترط العلم بأن لها أخبارا بالبلوغ لأنها تنفرد بمعرفة أحكام الشرع والدادار العلم فلم تعذر بالجهل به من البحر في باب الأولياء
في تفسير قول المصنف ويطلب يسكوها

٦٣

فيمتدح أن تقول في فور البلوغ اختبرت
نفسى ونقضت النكاح فبعبده لا يبطل
حقها بالتأخير حتى يوجد التمكن
ونحوه جامع الفصولين في الفصل ٢٥
في الخيارات

(٢) أقول ههنا ثلاثة ألفاظ ما يدل على
الحال قطعا وهو قولها رأيت الدم الآن
وفضحت فيقبل منها بلايين وما يدل على
الماضى قطعا وهو قولها بلغت أمس
وطلبت فلا يقبل إلا بيينة وما يحتلها
وهو قولها فضحت حين بلغت فإنه يستعمل
للماضى وللحال فيقبل قولها بين من
تعليقات ابن نجيم

(٣) صغيرة زوجها وأبها غير الأب والجد
فقال بعد ما أدركت أنى قد اخترت
نفسى حين أدركت لا يقبل قولها كذا
في الخلاصة

وعنه لو قالت عند الشهود أو القاضى
نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها
مع الحلف وفى الاكتفاء إشارة إلى
أن الإتهاد ليس بشرط لاختيارها وإنما
شرط ذلك لاسقاط اليمين كفى للمعادية
كذا فى القمستانى

قوله والامسا احتيج إلى البيينة فيه أن المحدث
عنه هو قولها للقاضى حين بلغت الخ
وهو لم يحتج فيه إلى بيينة بل تصدق مع اليمين
كما هو صريح عبارته أنفا والاحتياج
إلى البيينة إنما هو فى قولها بلغت أمس الخ
كما صرح به أيضا فليظن اللهم إلا أن يكون
مبنيا على ما سنده قريبه عن دعوى
الخاتمة من أنه لا يقبل قولها إلا بيينة
تأمل اه معجم

الرضا ثم الفرقة بخيار العتق لا تكون طلاقا لأنه مختص بالانثى وكذلك خيار البلوغ لأنه
يصح من الانثى بخلاف خيار الخيرية فإنه طلاق لأن الزوج ملكة اليها ثم خيار العتق
لا يقتصر إلى القضاء لأنه ضرر جلى بخلاف خيار البلوغ حيث يقتصر إلى القضاء لأنه
ضرر خفى فى نكاح العبد والامة من مختارات النوازل * وبطل خيار البكر بالسكون
عامة بالنكاح ولا يمتد إلى آخر المجلس شرط علمها بأصل النكاح لأنها لا تتمكن من التصرف
الأب والولى يتفرد به فعذرت وإذا لم يمتد أخبارها إلى آخر المجلس قالوا ينبغي أن تطالب مع
رؤية الدم فإن رأته لئلا تطالب بلسانها فتقول فضحت نكاحى وتشهد إذا أصبحت وتقول
رأيت الدم الآن وقيل لمحمد كيف يصح وهو كذب وإنما أدركت قبل هذا فقال لا تصدق
فى الاستناد بخيارها أن تكذب كيلا يبطل حقها ثم إذا اختارت وأشهدت ولم تقصد إلى
القاضى الشهر أو الشهرين ففى غلى خيارها كخيار العقب فى باب الولى من نكاح مخ
الغفار * (شغل) فلو لم يكن عنده شهود فاذا أوجدتهم فلو بلغت بحضرة تقول حضرت
الآن ونقضت فاشهدوا عليه ولو بلغت باحتلام أو بى تقول كما بلغت نقضت فليشهدوا
أو تقول اشهدوا أنى قد بلغت ونقضت فأن قالوا متى بلغت تقول كما بلغت نقضت ولا تزيد على
هذا فإنها لو قالت بلغت قبل هذا ونقضت حين بلغت لا تصدق (ط) خيار البلوغ كشفعة
فإنها كما بلغت ينبغي لها أن تختار نفسها كالشفيع وتشهد على النقص لو عندها من تقبل
شهادته والاختصار إلى الناس ويختار ثانيا ولو لم تختار فى بيته حتى خرجت إلى الناس
بطل خيارها والاشهاد لا يشترط لاختيارها نفسها لكن يشترط لاثباتها بيينة تلتسقط اليمين
عنها وتعليقها على اختيارها نفسها كتعليق الشفيع على طلب الشفعة فإن قالت للقاضى
اخترت نفسى حين بلغت أو حين بلغت طلبت الفرقة صدقت مع اليمين ولو قالت بلغت
أمس وطلبت الفرقة لا تقبل ويحتاج إلى البيينة وكذا الشفيع لو قال طلبت الشفعة حين
علت فالقول له ولو قال علنت أمس وطلبت لا يقبل وبكاف إقامة البيينة (٢) أقول قوله
والاشهاد لا يشترط لاختيارها إلى قوله صدقت مع اليمين يستدعى أن تصدق مع اليمين أيضا
فى مسئلة أمس لأن قولها للقاضى حين بلغت الخ أخبار عن الماضى لاعت حالها عند القاضى
والامسا احتيج إلى البيينة لأنه يعمل حينئذ على البلوغ الآن فى مجلس القاضى فينبغى أن
يسوى هو وقولها أمس فى الحكم فى الفصل الخامس والعشرين من الفصولين * صغيرة
زوجها غير الأب والجد فاختصت مع زوجها بعد البلوغ وهى بكر وقالت اخترت الفرقة
حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها إلا بيينة وإن اختلفا فى الحال فقالت الآن بلغت
واخترت الفرقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كان القول قولها وإن كانت
ثيبا وقت البلوغ لا يبطل خيارها إلا بالرضا صريحا أو دلالة نحو التمكن وغير ذلك فيما
يتعلق بالنكاح من دعوى الخاتمة (٣) * وأما الصغير والصغيرة المرقوقان إذا تزوجهما
المولى ثم أعتقهما ثم بلغا فإنه لا يثبت لهما خيار البلوغ لكمال الولاية للمولى فهو أقوى
من الأب والجد ولأن خيار العتق يغنى عنه حتى لو أعتق أمته الصغيرة أو لأم زوجها
ثم بلغت فإن لها خيار البلوغ كما ذكره الأسى جابى وهو داخل فى غير الأب والجد

فلو قال المصنف والمولى عليه خيار القسح بالبلوغ في غير الاب والجد والابن والمولى
 لكان أولى وأتم في باب الأولياء من نكاح البصر * المولى اذا زوج أمته الصغيرة فعنت
 ثم بلغت كمن لها خيار العتق وهل يكون لها خيار البلوغ اختاروا فيه والصحيح
 أنه لا يكون لها خيار البلوغ لأن المولى يملك الرقبة والنكاح جميعاً فكانت ولايته فوق
 ولاية الاب والجد في فصل الخيارات من الخلية * والجمل يثبت خيار البلوغ
 ليس بعدر خلاصة * قال المولاه ايدن في التزوج فقال ذاك اليك فهو اذن ولو قال
 أنت أعلم فليس باذن لأن قوله أنت أعلم عربي خارسية توبه داني وهذا ليس باذن لما قلنا
 في علامة النون تجنيس ومزق باب ما يكون رضا بالنكاح * وجعل قال لا جنية اني
 أريد أن أزوجه من فلان فقال بالفارسية توبه داني أو قالت توداني يكون اذا
 (١) ولو قالت اليك يكون توكيلاً مختارات النوازل في الأولياء * (٢) والكفاءة
 بالعقل لم يذكروا في الكتاب واختلاف المشايخ فيه خلاصة في الاكفاء * سئل شيخ الاسلام
 عن مجهور النسب هل يكون كفراً لامرأة معروفة النسب قال لا في الخامس عشر من
 نكاح التاتارخانية * والكفاءة انما تعتبر في حق النساء خاصة حتى ان الرجل الشريف اذا
 تزوج بالاوضاع من النساء ليس للمولى حق الاعتراض وان لم تكن هي كفراً له من المحل
 المزبور فقلنا عن الينايع * شريف تزوج بنته من عبده وهي كبيرة برضاها جاز وان كانت
 صغيرة لا * كذا في جامع الجوامع في الثامن من نكاح التاتارخانية * (في الاختلاف
 في الجهار والمهر وغيرهما) * جهزته وزوجه ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية وقالت
 فليكن أو قال الزوج ذلك بعد موتها بالبرث منه وقال الاب عارية قبل القول للزوج ولها لأن
 الظاهر شاهده اذ الفادة دفع ذلك اليها بة واختاره السعدي واختار الامام السمرقسي
 كون القول للاب لأن ذلك يستفاد من جهته واختار للفتوى القول الاول ان كان
 العذر ظاهراً بذلك كما في ديارهم كما ذكره في الواقعات وفتاوى الخاصي وغيرهما
 وان كان العرف مشتركاً فالقول للاب وقيل (٣) ان كان الرجل ممن مثله يجهز البنات
 على كفا القول للزوج والافله من أوامرهم وابن الهمام * قال مولاناوينبغي أن يكون
 الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام والاشراف لا يقبل قول الاب لأن مثله
 يأثم من الاعانة وان كان من أوساط الناس يكون القول قول الاب لأنه هو الدافع
 وليس يكذب فيما قال من حيث الظاهر في فصل في هبة الوالد لولده من هبة الخلية (٤)
 * اذا جهز ابنته ثم مات الاب وبقية الورثة يطالبون القسمة منها فان كان الاب اشترى لها
 في صغرها أو بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك في هبته فلا سبيل للورثة عليه ويكون للابنة خاصة
 من الواقعات الحسامية في كتاب المواريث بعلامة النون * وذكر فيه أيضاً جهز ابنته
 وسلم اليها ليس له في الاستحسان أن يسترده منها وعليه الفتوى جامع الفتاوى وكذا
 في القنية فيما يتعلق تجهيز البنات * وذكر فيه أيضاً لو كان لها على أبيها دين فجهزها
 أبوها ثم قال جهزتها دين علي وقالت بل بما لك فالقول للاب وقيل القول للبنات والاول
 اصح فانه لو قال الاب كان لا تمك علي مائة دينار فاختذت الجهار بها وقالت بل بما لك

وقدم في التجنيس ان هذا ليس (١)
 باذن تأمل وجه التأمل ان ما في التجنيس
 قول أبي البت وقال بعضهم قولها توبه
 داني وقولها توداني في عرف بلادنا يكون
 اذا تكرر في الخلية في شرائط النكاح

وجعل قال لامرأة اجنبية اني أريد (٢)
 أن أزوجه فقال بالفارسية توبه داني
 لا يكون اذا قامها كذا اختاره الفقيه *
 أبو البت لان هذا قد يترك للزوج فلا يثبت
 التوكيل بالنكاح فان قالت ذلك اليك
 فهذا توكيل لان هذا لا يترك الا للتوكيل
 تجنيس في باب ما يكون رضا بالنكاح
 فانه قاضيان ذكر في فصل حبس (٣)
 المرأة نفسها بالمال وان كان الاب ممن
 لا يجهز البنات بمنى ذلك قبل قوله
 والام كالأب في تجهيزها كذا (٤)
 في التنوير أخذه من فتاوى قارئ
 الهداية وصرح به في كتابه المسمى بعين
 المفتي كذا بخط جامع هذه المجموعة
 قوله وذكر فيه أي في القنية

فأقول للآب جامع الفتاوى وكذا في القنية * (فضم) غزوه فقال تزوجك ابنتي وأجهزها
 جهازاً عظيماً فتزوجها ودفع الدستمان إلى أبيها ثم أن أباهم المجهزها لأرواية فيه وأفتوا
 بأن الزوج يطالب أبا المرأة بالتجهيز فإن جهز لا يسترد ولا يسترد ما زاد على دستمان مثلها
 وقد رجع بعضهم الجهاز بالدستمان لكل دينار من الدستمان ثلاثة دنانير من الجهاز وأربعة
 دنانير والزوج يطالب بهذا القدر ولا يسترد ما زاد على دستمان مثلها (فقط) الصحيح
 أنه لا يرجع بشئ على أب المرأة إذا المال في باب النكاح ليس بغرض أصلي في العشر من
 الفصولين * (فخ) قال القاضي غفر الدين سئل برهان الدين السعيد عن تزوج امرأة
 وبعت ثلاثة آلاف مجللاً وأبوها غنى بعثها إلى الزوج من غير جهاز هل زوجها أن يطالب
 أباهم بجهازها بعد ثلاثة آلاف قال نعم وبه يفتي بحال الدين الرقدي يفتي في المتفرقات
 من نكاح فتاوى الصيرفة * (بج) يفتي بأنه إذا لم يجهز بما يليق بالمبعوث فله استرداد
 ما بيعت والمعتبر بما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكت بعد الزفاف زماناً يعرف بذلك رضاه
 لم يكن له أن يخاصم بعد ذلك وإن لم يتخذ له شئ قنية في باب الأموال التي تدفع في
 المصاهرات وفيه تفصيل * وإن اختلف الزوجان في متاع البيت فأقول لكل واحد منهما
 فيما يصلح له مع يمينه إذا كان الزوج يبيع ما يصلح لها فأقول له وكذا إذا كانت تباع
 ما يصلح له لا يقبل قوله (١) وفي الحاشية لو اختلفا في متاع من متاع النساء وأقاما
 البينة بقضى للزوج وأطلق الزوجين فبشمل المسلم مع الذمية والحرجي (٢) والمملوكين
 والمكاتبين والزوجين الكبيرين والصغيرين إذا كان الصغير يجامع ويشمل اختلافهما
 سابق النكاح وما بعد الفقرة وما إذا كان البيت ملكاً لهما أو لأحدهما خاصة وأقول
 للزوج في الصالح لهما وما يصلح لهما القروش والامتنعة والأواني والرقب والمنزل والعتار
 والمواشي والنقد والبيت للزوج الآن يكون له ببيعة عزاء في خزائنه الأكل إلى الإمام
 الأعظم بحجراتي * وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت والنكاح بينهما قائم أو ليس
 بقائم وأده كل واحد منهما أن المتاع كله فأيصلح للرجال كلعامة والقبام والقفصة
 والعابسان والسلاح والمنطقة والسكب فأقول فيها قول الزوج مع يمينه لشهادة الظاهر
 وما يصلح للنساء كالدروع والخمار والملاءة ونحوها فأقول فيها قول المرأة مع يمينه لأن الظاهر
 شاهد لها وما يصلح لهما كالفروش والامتنعة والأواني فأقول للزوج فيه مع يمينه
 والرقب والمنزل والعتار والمواشي والنقد كالفروش لأن المرأة وما في يدها في يد الزوج
 فكان الأموال كلها في يد الزوج وإذا تنازع اثنان في شئ وهو في يد أحدهما كان القول
 قوله كذا هنا بخلاف ما يحتج به الآن لها ظاهراً آخر أظهر من اليد وهو يد الاستعمال
 فجعلنا القول قولها كرجلين اختلفا في ثوب أحدهما لابس والآخر متعلق بكمه فإن
 اللابس أولى وهذا إذا كانا حيين وإن مات أحدهما واختلف ورثته مع الآخر
 فالجواب في غير المشكك كل على ما مر وأما فيما يصلح للرجال والنساء فهو للحي منهما أيهما
 كان لأن اليد للحي لا للميت من دعوى الكفا في شرح الوافي في التنازع (٤) * وإذا
 اختلف الزوجان في متاع البيت فما كان للنساء كالدروع والخمار والحلي والبسط

(١) وما كان من متاع التجارة والرجل
 معروف بتلك التجارة فهو للرجل كذا
 في التنازع خاتمة وفي لسان الحكم إذا
 كان صائغاً وله حلي النساء أو كانت للمرأة
 تباع ثياب الرجال
 (٢) ولو كان أحد الزوجين مسلماً والآخر
 كافراً فهذا أو ما لو كانا مسلمين سواء
 تنازعاً خاتمة في نوع في اختلافهما في
 متاع البيت من النكاح
 وإن كان أحد الزوجين غير مدرك إلا أنه
 يجامع مثله فأقول في المتاع على
 ما وصفت كذا في التنازع خاتمة من
 النكاح في ٤٠
 أعلم أن البيت اسم لمستق وأحدله دهلز
 والمنزل اسم لما يشتمل على بيوت وصحن
 مستقف ومطبخ يسكنه الرجل بعباله
 والدار اسم لما يشتمل على بيوت ومنزلي
 وصحن غير مستقف فكان المنزل فوق
 البيت ودون الدار كذا ذكره شمس الأئمة
 السرخسي كذا في الوافي
 المنزل جزء من الدار كما يفهم من البرازية
 في الثالث من الأجزاء حيث قال استأجره
 منزلاً من دار والمفهوم من الملتقى في كتاب
 القسمة أن المنزل غير الدار والبيت
 (٣) قوله فهو للحي منهما أي مع يمينه كذا
 في لسان الحكم اه
 (٤) وقال أبو يوسف ومحمد الحكم بعد
 موت أحدهما ما هو يكون الحكم في
 حياتهما كذا في الحاشية في اختلاف
 الزوجين في متاع البيت

والسري والصندوق فهو للمرأة وما كان للرجال كالسلاح والاقبية والقلنسوة والمنطقة
والطيلسان والسر اويل والعمامة والقوس والبرذون وما أشبه ذلك فهو للرجل وما كان
للرجال والنساء كالمزول والخادم والعبد والغنم السائمة والابل والبقر وما أشبه ذلك
فهو للباقي منهما في الموت وفي الطلاق فهو للرجل عند أبي حنيفة وقال محمد ما يكون
للرجل والنساء فهو للرجل في الوجهين (١) وقال أبو يوسف يعطى للمرأة من متاع
النساء ما يجزئها وما بقي فهو للرجل في الوجهين في الرابع من نكاح الولوالجية *
وان كانت له نسوة فوق الاختلاف بينهما وبينهن في المتاع فان كُنَّ في بيت واحد فتاع
النسوة بينهما على السواء وان كانت كل واحدة في بيت على حدة فما كان في بيت
كل امرأة بينهما وبين زوجها على ما وصفنا لا يشارك بعضهن بعضا تاخر خاتمة في العشرين
من النكاح قريسا من آخره * ولا فرق في هذه الوجوه بين ما اذا كان البيت الذي يسكنان
فيه ملك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوج في عيال احدهما كان الابن في عيال
الاب أو الاب في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشتباه للذي يعمل في قواهم
كذا ذكر في الكيسانيات وفي نوادر ابن رستم في اختلاف الزوجين في متاع البيت من
الخيانة (٢) وان اختلف الزوجان في البيت الذي يسكنان فيه كان القول له وان اقامت
البينة أو اقاما جميعا يفضى بيعة المرأة لانها خارجة ظهيرة في نوع في اختلاف الزوجين
من الطلاق ملخصا وكذا في الخيانة في اختلاف الزوجين من النكاح * (في القسم)
للرجل الحزأ والمملوك امرأتان حرتان فانه يكون عند كل واحدة يوما وليلة أو ثلاثة أيام
ويستوى فيه البكر والتيب والكلاية والمراقة والبالغة والمجنونة والجديدة لا يجوز أن
يقيم لاحدهما أكثر الا باذن الاخرى فان النسي عليه الصلاة والسلام استأذن
نساءه ليكون في بيت عائشة رضي الله عنها في مرضه والصحيح والمرضى في القسم - و
وكذا الذم في نسائه من نكاح خزانة الاكل * وفي المعراج ولو اقام عند احدهما
شهر انفاصته الاخرى بذلك قضى عليه أن يستقبل العدل بينهما وما منى هد رغب أنه آثم
لان القسم تكون بعد الطلب ولو عاد بعد ما نساء القاضي أو جعه عقوبة وأمره بالعدل
لانه أساء الادب وارتكب ما هو حرام عليه وهو الجور في ذلك انتهى وحاصله
انه لا يعز في المرة الاولى واذا عزر في المرة الثانية بالضرب وفي الجورة لا يعز بالحبس لانه
لا يستدرك الحق فيه بالحبس لانه يفوت بعض الزمان انتهى وهذا مستثنى من قولهم ان
للقاضي الخيار في التعزير بين الضرب والحبس من قسم بحررائق

(١) لان المرأة وما في يدها في يد الزوج
فكان الاموال كلها في يد الزوج كذا في
الحل المزبور من الولوالجية

(٢) فان قال البنون بعد موته لمتاع بعينه
ان هذا استفدنا بعد موت الاب كان
القول قولهم وان أقروا أن المتاع كان
في البيت يوم مات الاب أو قامت البينة
على ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقبل
قولهم كذا في فتاوى القاضي معين
المفتي

﴿كتاب الرضاع﴾

اذا أرضعت المرأة صبية حرمت على زوجها وأبائه وأبنائه فتكون المرضعة أم الرضيع
وأولادها اخوته وأخواته من تقدم ومن تأخر فلا يجوز أن يتزوج شيأ من ولدها وولد ولدها
وان سفلوا وأبائهم وأجدادهم وأمهاتهم أجدادهم من قبل الأم وأخوتهم وأخواتهم الأخواله
وخالاته ويكون زوجها الذي نزل منه اللبن أب المرضعة وأولادها اخوتهم وأبائهم وأمهاتهم

أبجدادها ووجدتهم من قبل الأب وأخوته وأخواته أعمامها وعماتها لا يحل منها كحة أحد
منهن كما في النسب من رضاع الاختيار * (خ) ولو أرضعت امرأة صبيا حرم عليه من تقدم
من أولادها ومن تأخر خزانة المقتين * وهذه الحرمة يعني حرمة الرضاع كما ثبتت في جانب
الأم ثبتت في جانب الأب وهو الفحل الذي نزل لبنها بوطئه وقال الشافعي الحرمة لا تثبت
في جانب الأب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن الفحل فعندنا الفحل أب الرضيع وأُم الفحل
جدة وأخواته عماته وأولاد الفحل أخوته ولا يحل للترضيع أن يتزوج واحدة منهن
ولا ينكح موطوءة الفحل ولا منكوحته ولا للفحل نكاح موطوءة الرضيع ومنكوحته
ولو كان للفحل امرأتان حبلسا منه وأرضعت كل واحدة منهما رضعا كان الرضيع مع
أخوين لأب وان كانتا أحدهما أنثى لا يجوز النكاح بينهما ولو كانتا أنثيين لا يجوز
الجمع بينهما في نكاح رجل كما لا يجوز بين الاختين من النسب من أول رضاع الثانية * وفي
نكاح الحسن بن زياد ولد من الزوج وجف لبنها ثم درت وأرضعت ولدا لهذا الولدان
ينسب ابنه هذا الرجل من غير المرضعة وليس هذا باب الفحل لانقطاع النسبة عن الأول
ولو تزوج امرأة ولم يولد له منها ولد قط ونزل لها اللبن وأرضعت ولدا لا يكون الزوج أب الأول
وليس هذا أيضا لبن الفحل الموطوء والوجور محرم لا الاقطار في الاذن والاحليل والخالقة
وكذا الحقة في ظاهر الرواية من رضاع البزاية وكذا في الخلاصة * ولو نزل للبكر
لبن وهي لم تتزوج فأرضعت ولدا فهو رضاع محترم فلو تزوجت البكر لا تثبت الحرمة من
الزوج قال في المحيط وكذا اذا تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل لها لبن فان اللبن من هذه
المرأة دون زوجها في الرابع من نكاح الخلاصة

وبين أنثى شخص رضاعا ونسبة * فلا تجتمع في قدر للفحل ينشر

صورة المسئلة لو كان لامرأة أو لرجل ابنتان أحدهما من الرضاع والآخرى من النسب
لا يجوز لرجل أن يجمع بينهما في عقد نكاح لان الدر كما ينشر الحرمة من جهة المرأة ينشرها
من جهة الفحل أيضا عندنا وهذا الفرع الثاني ذكره صاحب القنية في آخر باب الرضاع *
ولا جله تطمئنا ولو من رضاع في نكاح بشبهة * ولو من زنا فالحكم لا يتغير لما تقدم في
البيت السابق أن لبن الفحل ينشر الحرمة كما ينشر لبن المرأة وكان ذلك شاملا لما هو نكاح
صحیح ووطء بشبهة ووطء زنا والحكم لا يفرق في كل الأحوال به عليه في هذا البيت
والموجب لتنظيم الفرع الأخير لكونه منصوصا عن علمائنا ذكره صاحب القنية قال
علماءنا وصورته من زنى بامرأة تحرم عليه بنتها من الرضاع وهي منصوصة (١) أقول في
النهاية وفتاوى قاضيخان والفتاوى الظهيرية والخيرية رجل زنى بامرأة فولدت منه
فأرضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز لهذا الزاني ولا لاحد من آباءه وأولاده نكاح هذه الصغيرة
على ما عرف من أصل أصحابنا يعني أن لبن الفحل يتعلق به التحريم وذلك لوجود البعوضة
بين الزاني وبين هؤلاء من رضاع شرح الوهبانية للمصنف * ولا رضاع بعد الفطام ومدة
الرضاع عندهما سنتان وعند أبي حنيفة سنتان ونصف فالرضاع في هذه المدة محرم
فطم الصبي أم لا ولا تثبت الحرمة بعد سنتين ونصف وان لم يطم وبه يفتي القاضي الامام

(١) وفي شرح ابن الهمام وفي الخلاصة
وكذا لو لم تحبل من الزنا وأرضعت لابن
الزاني تحرم على الزاني كما تحرم بنتها من
النسب عليه من شرح الوهبانية لابن
الشحنة وكذا في الفيض الكركي

وأبجوا أن مدة الرضاع في حق استحقاق الاجر على الابستان في الرابع من نكاح الخلاصة * وذكر الخصاص أنه إذا ظلم قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا وإن لم يستغن تثبت الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى ذكره الزيلعي من رضاء الدرر * وقيد بالثلاثين لأن الرضاع بعدها لا يوجب التحريم وأفاد بابطلاقها ثابته بعد الطعام والاستغناء بالطعام وهو ظاهر الرواية كفا في الخلاصة وعليه الفتوى حكما في الولوالجية وفي فتح القدير مزيلا إلى واقعات الناطقي فذكره الشارح من أن الفتوى على رواية الحسن من عدم نبوتها بعد مخراف المعتمد لما علم من أن الفتوى إذا اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية من رضاء البحر الرائق (١) * إذا مضى ثلثي امرأته وشرب لبنها لم يحرم عليه امرأته لما قلنا أنه لا رضاع بعد الفصال فاضبطان في كتاب الرضاع * امرأة أرضعت صبية فكبرت فجاءه بها زوج المرضعة يحرم عليه امرأته سواء كان اللبن من هذا الزوج أو لم يكن في الثالث من نكاح الخلاصة * وفي الحجة تزوج امرأة رضية فجاءت أم الزوج أو جدته أو أخته فأرضعت هذه الصغيرة حرمت على الزوج لأنها صارت أخته أو ابنة أخته من رضاء التساخر خائسة * وفي آخر المبسوط ولو كانت أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن للابن المرتضع من أم البنات أن يتزوج واحدة ممنه وكان لاخوته أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا الابنة التي أرضعتها أمتهم وحدها لأنها أختهم من الرضاعة من رضاء البحر الرائق * يجوز أن يتزوج أخت ابنه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لأن أخت ابنه من النسب إذا كانت منه بأن كانا من أب وأم أو من أب وهي بنته وإن لم تكن منه بأن كانا من أم وهي ربيته والربيبة تحرم بالدخول ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع لأن بنت المرضعة أخت ابنه لا تمت فلا تكون بنتا له لأن ابن المرضعة ما كان منه ولم يدخل بالمرضعة حتى يصير متزوجا بنت امرأة دخل بها حتى لو لم يوجد أحد هذين المعنيين في النسب بأن كانت أمة بين شريكين فجاءت بولد فادعياه حتى ثبت النسب بينهما ولكل واحد منهما ما بنت من امرأة أخرى جاز لكل واحد من الموليين أن يتزوج بنت شريكه وإن كان كل واحد من الموليين متزوجا بأخت ابنه من النسب لأنه لا يوجد في بنت شريكه أحد هذين المعنيين إذ بنت شريكه ليست بنتا له ولا بنت امرأة دخل بها كافي شرح الوافي في الرضاع * ولو أدخلت امرأة حليلة نديها في فم رضية ووقع الشك في وصول اللبن إلى جوفها لم تحرم لأن في المانع شك كافي الولوالجية وكذلك في الخلاصة في القاعدة الثالثة من الأشباه * ولا بأس بأن يتزوج الرجل أم ابنه التي أرضعته وكذلك يتزوج ابنه ما وهى أخت ابنه ولا يحل هذا من النسب لأنها ربيبة ولا بأس بأن يتزوج أم من أرضعت ولده وفي النسب لا يجوز لأنها أم للمنعكوسة في الرابع من نكاح الخلاصة * صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة لا بأس بالنكاح بينهما إذا لم يخبر به واحد عدل فإن أخبر عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما فإن أخبر بعد النكاح فلا حوط أن يفسرها لأن الشك وقع في الأول في الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع أسهل من الرفع

(١) إذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمتقدم ما في المتون كذا في فصل الجليس من قضاء البحر وكذلك تقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى كذا في المحل المزبور * وفي أنفع الوسائل في مسألة قسمة الوقف أن نقول الفتاوى لا تعارض نقل المذهب خصوصا إذا لم يكن فيها نص على الفتوى * ونحل سعدي أفندي في فتاواه إذا كان ما في الفتاوى مخالفا لما في المتون يعمل بما في الفتاوى ولا يخفى أنه ليس على إطلاقه * بعد

(قد قيل ذلك ان حقاوان كذبا) في الرابع من نكاح البزازية * صبية أرضعتها بعض نساء
 أهل القرية ولا يدري من أرضعتها فتزوجها رجل من أهل تلك القرية فهو في سعة من
 المقام معها في الحكم من رضاع خزانة الفتاوى وكذلك في مختارات النوازل * وفي
 خزانة الفقه رجل تزوج بامرأة فقالت امرأته أنا أرضعتها فهي على أربعة أوجه ان
 صدقها الزوجان أو كذباها أو كذبها الزوج وصدقها المرأة أو صدقها الزوج وكذبها
 المرأة أما اذا صدقها ارتفع النكاح بينهما ولا مهران لم يكن دخل بها فان كان قد دخل
 بها فله مهر المثل وان كذبها لا يرتفع النكاح ولكن ينظر ان كان أكبرا به أنها صادقة
 يفارقها احتياطاً وان كان أكبرا به أنها كاذبة يمسكها وان كذبها الزوج وصدقها
 المرأة يبقى النكاح ولكن للمرأة أن تستخلف الزوج بالله ما تعلم أني أخذلك من الرضاع فان
 نكل فترق بينهما وان سلف فهي امرأته وان صدقها الزوج وكذبها المرأة يرتفع النكاح
 ولكن لا يصدق الزوج في حق المهران كانت مدخولاً بها ويلزم مهر كامل والاقتضاء مهر
 انتهى من رضاع البحر في شرح قوله وبثت بما ثبت به المال وذكر الاسديجاني أن الأفضل
 له أن يطلقها اذا أخبرته بامرأته يعني بالرضاع فان كان قبل الدخول بها يعطيها نصف المهر
 والأفضل لها أن تأخذ منه شيئاً وان كان بعد الدخول بها فالأفضل للزوج أن يعطيها
 كمال المهر والنفقة والسكنى والأفضل لها أن تأخذ الأقل من مهر مثلها ومن المسمى
 ولا تأخذ النفقة ولا السكنى انتهى من المحل المزبور وفي شرح قوله وبثت بما ثبت به
 المال رجل تزوج امرأة فشهدت امرأته أنها أرضعتها لا تثبت الحرمة بقواها وان كانت
 عدلة (١) وان تنزه كان أفضل وقال مالك تثبت الحرمة بشهادة امرأة واحدة لانها
 من باب الديانة فتثبت بقول الواحد كما لو اشترى لحماً فأخبره عدل أنه ذبيحة الجوسي يحرم
 عليه وانما قول هذه شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا تثبت الحرمة كما لو قامت على
 الطلاق فان شهد بذلك امرأتان أو رجل عدل فكذلك وكذا لو شهد أربع نسوة وقال
 الشافعي يفرق بينهما بشهادة الأربعة وكما لا يفرق بينهما بعد النكاح ولا تثبت الحرمة
 بشهادتين فكذلك قبل النكاح اذا أراد الرجل أن يتخطب امرأة فشهدت امرأة
 قبل النكاح أنها أرضعتها ما كان في سعة من تكذيبها كما لو شهدت بعد النكاح ولو شهد
 رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عندها لا يسعها المقام مع الزوج (٢)
 لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذلك اذا قامت عندها واذا
 أقتر الرجل بامرأة أنها أخته من الرضاع ولم يصتر على اقراره كان له أن يتزوجها وان
 أصرت لا يحل له أن يتزوجها ولو أقتر بعد النكاح بذلك ولم يصتر على اقراره لا يفرق
 بينهما وان أصرت فترق بينهما وكذا لو أقترت المرأة قبل النكاح ولم يصتر على اقرارها كان
 لها أن تترج بنفسها منه وان أقترت بذلك ولم يصتر ولم تكذب نفسها لكن تزوجت نفسها
 منه جاز نكاحها لان النكاح قبل الاصرار وقبل الرجوع بمنزلة الرجوع عن اقرارها
 وقد مرّت هذه الجملة في فصل المحرمات ولو قامت المرأة بعد النكاح كنت أقدرت قبل
 النكاح أنه أختي من الرضاع وقد قلت ان ما أقدرت به حق حين أقدرت بذلك فلم يصح النكاح

(١) أجنبية كانت أو أم أحد الزوجين

بخزانة المفتين

وهذه المسائل مذكورة أيضاً في

الحانية في كتاب النكاح في فصل

ما يقبل فيه قول الواحد وما لا يقبل

فيه

(٢) ولو شهدت عندها عدلان على رضاع

بينهما وهو يجحد ثم ماتا أو غابا قبل

الشهادة عند القاضي لا يسعها المقام

معه كما لو شهدا بطلاقها الثلاث كذلك

وتماثل في شرح المنظومة كذا في البحر

الرائق قبيل كتاب الطلاق

لا يفرق بينهما وبمثل لو أقر الزوج بعد النكاح وقال كنت أقرت قبل النكاح أنها أختي
من الرضاع وقالت انه حق فان القاضي يفرق بينهما لان المرأة لو أقرت بعد النكاح أن
الزوج أخوها من الرضاع وأصرت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما
فكذلك اذا أسندت ذلك الى ما قبل النكاح أما الزوج لو أقر بعد النكاح وأصر على اقراره
فرق بينهما وكذا لو أسند اقراره الى ما قبل النكاح من آخرب رضاع الحامية * سئل
عن رجل خطب بتسافذ كرت أمها أنها أرضعت الخطيب فهل يقبل قولها بفرداها
أو لا يقبل ويحل له أن يترجح بها أجاب لا يقبل قولها بفرداها ويحل له أن يترجح بها من
فتاوى ابن نجيم من النكاح * لو أخبره بخبر أنك تزوجت وأخبرت رضاء عالم يترجح بأختها
وأربع سواها حتى يشهد بذلك عدلان لأنه أخبر بفساد مقارن والاقدام على النكاح
أمانة بيته على صحته وانكار فساد ميثب المنازع بالظاهر بخلاف ما لو كانت المنكوحه
صغيرة فأخبر الزوج أنها أرضعت من أمه أو أخته فانه يقبل قول الواحد فيه لان القاطع
طار فلم يثبت المنازع فالخامس ان لم يقبل خبر الواحد في موضع المنازعة لم يجزئنا الى
الازام وقيلنا في موضع المسألة لعدم الازام في الخامس من كراهية الكافي شرح
الوافي * ولو شهد رجل وامرأتان فالتفرق الى القاضي وهل يتوقف على دعوى المرأة
الظاهر عدمه كما في الشهادة بطلاقها بحور رائق قيل كتاب الطلاق ملخصا * واذا ثبت
الرضاع بالشهود العدول اذا كانت الشهادة على الزوجين فرق بينهما فان كان قبل
الدخول فلا مهر لهما وان كان بعد الدخول فلها الاقل من المسمى ومن مهر المثل وليس
عليه النفقة والسكفي ولو لم يشهد عليه أحد ولكن قال الزوج بأنها أختي أو أمتي
من الرضاع فان قال بعد ذلك كذبت أو أوهمت أو غلطت فهما على نكاحهما وان قال
هو حق كما قلت ففرق بينهما وان كانت المرأة صدقة فلامهر وان كذبت فله نصف المهر
وان كان قد دخل بها فله جميع المهر والنفقة والسكفي ان كذبت وان صدقته فلها
الاقل من المسمى ومن مهر مثلها ولا شيء من النفقة والسكفي مضمرات من الرضاع *
اذا أقرت هذه المرأة أختها أو أمتها من الرضاع ثم قال بعد ذلك أوهمت أو أخطأت أو نسيت
وأراد أن يترجحها وصدقته المرأة فهما مصة فان ثبت على الاول فقال هو حق
كما قلت ثم تزوجها فرق بينهما ولا مهر لهما عليه ان لم يدخل بها استحصانا من رضاع
الخلاصة (١) * ونص في الرضاع أنه اذا قالت هذا ابني رضاعا وأصرت عليه جازله أن
يترجحها لان الحرمة ليست اليها وقد ذكرناه وبه يفرق في جميع الوجوه بزيادة في آخر
الطلاق

﴿كتاب الطلاق﴾

* (الاول ما يقع به الطلاق وما لا يقع) * وروى في الخبر خمس جدهن جد وهن جد
الطلاق والنكاح والعناق والرجعة والنذر مختصر تفسير سورة البقرة (٣) * وطلاق
الهزل والرجل الذي أراد أن يتكلم فسبق لسانه بالطلاق أو العناق أو النذر واقع

(١) ولو قال الرجل انها أمتي أو أختي
رضاعا ثم قال أخطأت أو نسيت وكذبت
المرأة أو صدقته يجوز له أن يترجحها
كذا في البرازية قبيل كتاب الايمان
(٢) قوله في آخر الطلاق في نسخة يد قبيل
كتاب الايمان ٨١
(٣) للحنابلة في تفسير قوله تعالى
ولا تأخذوا آيات الله هزوا وكذا في تفسير
العلبي

(١) اقول هذا يخالف ما ذكر في الفرع من أنه لو قال امرأتى طالق وله امرأتان أو ثلاث تطلق واحدة وله خيار التعيين وقبل يقع على كل واحدة منهن طلاق والصحيح الأول ذكره الزبني في آخر الأيالات كذا في زبدة الفتاوى في مسائل التعليق وأفتى المرحوم (يعني يحيى أفندي) أنه تطلق واحدة منهن والتعيين إلى الزوج مؤاخذة في الفرع كذا بخط (٧١) جامع هذه المجموعة من

(٢) المراد من قوله مدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء أنه ان استغنى بحجبه المفتى على وفق مانوى ولكن القاضي يحكم عليه بموجب كلامه ولا يلتفت إلى مانوى في باب الحقيقة والجواز كذا في كشف البردوى من (ترجمة)

(٣) لو قالت طلقنى طلقنى فقال طلقت تقع واحدة (ترجمة)

(٤) ولو قالت طلقنى وطلقنى فقال طلقت يقع ثلاث (ترجمة)

(٥) ولو قالت اجعلنى مطلقة اجعلنى مطلقة اجعلنى مطلقة فقال جعلت جعلت جعلت يقع ثلاث (ترجمة)

(٦) ومن قال لبياتيه وهى في العدة أنت طالق يأن تطلق كذا في الخلاصة ذخيرة باين بآينه ملحق اولورى الجواب باين بآينه ملحق اولمقدمه واقع اولان اختلاف كذا في كذايات ايله اولان بايندر طلاق باين لفظى ايله اولان طلاق صريحدر ابو السعود ٥ يعنى كذايات ايله اولان باين بآينه ملحق اولمازديكدر من خط المرحوم (ترجمة)

هل البائن يلحق البائن (الجواب) الاختلاف الواقع في حقوق البائن البائن انما هو في الكفايات وأما البائن بلفظ الطلاق فصريح يعنى البائن بالكفاية لا يلحق البائن

(مسئله) اوج عورنى اولان زيد عورتلرند برينك اسمنى ذكر ايتدين عورتم اوج طلاق بوش اولسون ديسه عورتلر برينك اوجيده اوجر طلاق بوش

(ترجمة)

الورى بوحسه برينى بوش اولور (الجواب) برى اولور كندوبه تعيين ايتدير بلور كتبسه يحيى (مسئله) زيد ثلاث نسوة فقال امرأتى طالق بالثلاث ولم يعين واحدة منهن فهل يقع على كل واحدة منهن ثلاث تطليقات أو على واحدة فقط (الجواب) يقع الطلاق على واحدة ويؤمر بتعيينها =

خلاصة في أوائل الطلاق ملخصه وجعل قال امراته طالق ولم يسم وله امرأة معروفة طلقت امرأته استحسانا فان قال في امرأة أخرى أياها عنت لا يقبل قوله الآن يقسم البيعة ولو قال امرأته طالق وله امرأتان كلتاها معروفتان كان له أن يصرف الطلاق إلى أيتهما شاء من أول طلاق الثانية * رجل له امرأتان عورة وزينب فقال يا زينب فأجابه عورة فقال أنت طالق ثلاثا وقع طلاق التى أجابه ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل لأنه أخرج الطلاق جوابا بالكلام التى أجابت وان قال نويت زينب طلقت زينب من المحل المذكور (١) * ولو كان لرجل ثلاث نسوة فقال طلقت امرأتى ثلاث تطليقات يقع ثلاث تطليقات لكل واحدة منهن عندهما وعند أبي حنيفة لكل واحدة منهن طلاق بائن وهو الأصح جامع الفتاوى * وفي المبسوط لو قال لامرأتين أنتما طالقان ثلاثا ينوى الثلاث بينهما فهو مدين فيما بينه وبين الله تعالى (٢) فتطلق كل منهما ثنتين لأنه من محتملات لفظه ~~له~~ كنه خلاف الظاهر فلا يدين في القضاء فتطلق كل ثلاثا وكذا لو قال لاربعة أنتن طالق ثلاثا ينوى أن الثلاث بينهن فهو مدين فيما بينه وبين الله فتطلق كل واحدة واحدة وفي القضاء تطلق كل ثلاثا في باب ايقاع الطلاق من ابن الهمام * ومتى كرر لفظ الطلاق بحرف الواو وبغير حرف الواو تعدد الطلاق وان عني بالشأن الاول لم يصدق في القضاء كقوله يا مطلقة أنت طالق أو طلقتك أنت طالق ولو ذكر الثاني بحرف التفسير وهو حرف الفاء لا تقع أخرى إلا بالنية كقوله طلقتك فأنت طالق أو قال لها أنت طالق فقبل له ما ذا قلت قال طلقتك أو هي طالق أو قلت أنت طالق لا تقع أخرى في أوائل طلاق الظهيرة * وفي فوائد شيخ الاسلام نظام الدين * لو قالت مرا طلاق ده مرا طلاق ده فقال دهم فقال دهم تطلق واحدة ولو قالت مرا طلاق ده مرا طلاق ده فقال دهم فقال دهم تطلق الثلاث ولو قال لها اختارى اختارى فقلت اخترت يقع ثلاث وانما معروف وذكري في الذخيرة لو قالت طلقنى طلقنى فقال طلقت طلقت ثلاثا ولو قالت مرا طلاق كن مرا طلاق كن مرا طلاق كن فقال كرم كرم كرم يقع ثلاثا وهو الأصح وكذا في أيمان الجامع في الفتاوى أنها تطلق ثلاثا وكذلك أجاب السيد الامام الاشرف وعن الاشرف الامام عمر بن أبي بكر القراء أنه تقع واحدة لأنه أجاب عن السؤال الأخير في الثاني والعشرين من الاستروشنية * رجل قال لامرأته المدخول بها أنت طالق أنت طالق يقع عليهما طلاقان فلا يصدق قضاء ان قال نويت بالشان الثانية الخبير وكذا لو قال قد طلقتك قد طلقتك أو قال أنت طالق قد طلقتك يقع طلاقان من طلاق الثانية * رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقال عنت بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة افهامها صدق ديانة وفي القضاء تطلق ثلاثا من المحل المزبور (٦) * الصريح يلحق الصريح والباين فلو قال لها أنت طالق ثم قال أنت طالق أو طلقتها على مال وقع الشان وكذا لو قال لها أنت بائن أو خالعهما على مال ثم قال لها أنت طالق يقع عندهما والباين يلحق الصريح كما إذا قال لها أنت طالق ثم قال لها في العدة أنت بائن أطلقه فيشمل ما إذا خالعهما

== (مسئلة) زيد خردن سكران اولوب سكرى سالتده اوينه كلكده زوجه لري هندوزي ينيه ايكيكزاوج طلاق بوش اولوك ديسه هندوزي ينيه طلاق بوش اولورلر (الجواب) اوپر طلاق بوش اولورلر (جواب آخر) اوپر طلاق بوش اولورلر توزيع متعارف دكاد (جواب آخر) اوپر طلاق بوش اولورلر (٧٢) توزيع مراد ايديجك ايكيشر طلاق واقع اولور لكن خلاف ظاهر اولمغن تصديق اولمناز (جواب آخر) هر برينه ايكي طلاق واقع اولوريجي افندي في الطلاق (ترجمة)

(مسئلة) قال في حال سكره زوجه ينيه انما طالقان بالثلاث كم يقع عليهما من الطلاق (الجواب) يقع على كل واحدة ثلاث تطليقات (جواب آخر) يقع على كل واحدة ثلاث لان التوزيع غير متعارف (جواب آخر) يقع الثلاث لاتسا اذا اردنا التوزيع يكون الواقع اثنين اثنين ولكن لكونه خلاف الظاهر لا يعتبر (جواب آخر) يقع على كل واحدة اثنان

(مسئلة) قيد زوجه مدخول بهاسي هنده بندن باين طلاق بوش اولور ديد كد نصكره مدني ايچنده زيد هنده تكرار يندن باين طلاق بوش اولور ديسه طلاق ثاني شرعا واقع اولور (الجواب) اولور كنبه يچي افندي في الطلاق كذا في البحر بعين عبارته سدد (ترجمة)

(مسئلة) طلق زوجته المدخول بهاسي طلاقا بايناهم طلقها طلاقا بايناهم في العدة فهل يقع الثاني أم لا (الجواب) يقع (١) قال للمبانيه أنت طالق باين تقع أخرى ولو قال أنت باين لا لانه اخبار بخلاف الاول من طلاق البرازية (٢) لان لعنا باين يجهل الكليات فلا بد من النية سدد (٣) وعليه الفتوى اليوم وبه أفق المرسوم جامع هذه المجموعة سدد (مسئلة) زيد زوجه مدخول بهاسي هندی طلاق باين ايله تطليق ايدوب بعده

(مسئلة) طلق زوجته المدخول بهاسي طلاقا بايناهم طلقها طلاقا بايناهم في العدة فهل يقع الثاني أم لا (الجواب) يقع

(١) قال للمبانيه أنت طالق باين تقع أخرى ولو قال أنت باين لا لانه اخبار بخلاف الاول من طلاق البرازية

(٢) لان لعنا باين يجهل الكليات فلا بد من النية سدد

(٣) وعليه الفتوى اليوم وبه أفق المرسوم جامع هذه المجموعة سدد

(مسئلة) زيد زوجه مدخول بهاسي هندی طلاق باين ايله تطليق ايدوب بعده

أوطلقها على مال بعد الطلاق الرجعي فيصح ويجب المبال كافي الخلاصة لا المبائن اذا أمكنه جعله خبرا عن الاول لصرفه فلا حاجة الى جعله انشاء فان قلت يشكل على هذا أنت طالق أنت طالق قلت لا يشك ذلك لان أنت طالق أنت طالق لا احتمال فيه لتعنه لانشاء شرعاً حتى لو قال أردت به الاخبار لا يصدق (١) والمراد بالمبائن الذي لا يلحق البائن الكتابة المفيدة للينة بكل افظ كان لانه هو الذي ليس ظاهراً في الانشاء في الطلاق كما أوضحه في فتح القدير الا اذا كان البائن معلقاً بشرط قبل المنجز البائن بأن قال لها ان دخلت الدار فأنت باين ناو يا الطلاق (٢) ثم أبانها منجزاً ثم وجد الشرط في العدة فانه يقع عليها طلاق آخر عندنا والمضاف كالمعلق فلو قال لها أنت باين غداً ناو يا الطلاق ثم أبانها ثم جاء الفسخ وقعت أخرى وقيدنا بكونه معلقاً قبل المنجز لانه لو صلح البائن بعد البائن المنجز لم يصح التعليق كالتحيز كما في البدائع من الغفار ملخصاً وعلى هذا وقع في حاب من الخلاف في واقعة وهي أن رجلاً أبان امرأته ثم طلقها ثلاثاً في العدة الحق فيه أن يلحقها (٣) لما سمعت من أن الصريح وان كان بائناً يلحق البائن ومن أن المراد بالمبائن الذي لا يلحق هو ما كان كتابة على ما يوجب الوجه من طلاق ابن الهمام وقيد المؤلف بكون السابق طلاقاً لانه لو كان فرقة بغير طلاق كالفرقة بخيار والبلوغ أو العتاق بعد الدخول فانه لا يقع الطلاق في عدته وكل فرقة توجب الحرمة مؤيداً بالملحقة الطلاق واذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقاً كذا في البرازية واذا ارتد ولحق بدار الحرب وطلقها في العدة لم يقع لانقطاع العصمة فان عاد الى دار الاسلام وهي في العدة وقع واذا ارتدت ولحقت بدار الحرب لم يقع عليها طلاقه فان عادت قبل الحيض لم يقع كذلك عند أبي حنيفة ابطلان العدة بالعاق ثم لا تعود بخلاف المرتد كذا في البدائع وفي الذخيرة الحاصل أن كل فرقة هي فسخ من كل وجه لا يقع الطلاق في عدتها وكل فرقة هي طلاق يقع المطلق فيها في العدة انتهى وقد قدمنا شيئاً منه في أول كتاب الطلاق يجر رائق قبيل تقويض الطلاق ذممة أسلمت في دار الاسلام بغير من الاسلام على زوجها فان أسلم والافترق الشاخص بينهما ويكون طلاقاً في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يكون طلاقاً فاضيجان في الفرقة بين الزوجين من الطلاق (ش) طلقها على ألف فقبلت ثم قال في عدتها أنت باين لا يقع (م) ولو قال لها أنت باين ثم قال في عدتها أنت باين بتطليقة أخرى يقع (ط) قال لمبانيه أنت بتلك بتطليقة لا يقع قية في إشباع الطلاق (٤) ولو قال أنت طالق أنت طالق يقع طلقتان رجعتان لان الصريح يلحق الصريح ولو قال نويت التكرار والاخبار يصدق ديانة لا قضاء مختارات النوازل في صريح الطلاق ولو قال أنت طالق فقال له رجل أو امرأة ماذا قلت فقال قد طلقها أو قلت هي طالق فهي واحدة في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى من أوائل طلاق النسيئة رجل طلق امرأته ثنتين أو واحدة فقبل له لم لا تتزوجها فقال ميان مارا نيسيت (أي لا سبيل الى ذلك) ليس له أن يتزوج في الظاهر مجمع الفتاوى في الكليات من الطلاق رجل طلق امرأته ثم قال لها في العدة قد طلقتك أو قال بالفسارسية ترا طلاق دادم (ايك طلقت) تقع

عندني حقة مدني طلاق ثلاثة ايله تطليق ايله هندوزي دن اوج طلاق بوش اولور (الجواب) اولوريجي افندي تطليقة (ترجمة) (مسئلة) طلق زوجته المدخول بهاسي بالثلاث وهي في عدة الطلاق البائن هل يقع الثلاث (الجواب) يقع (٤) اذا قال للمبانيه أنت بتلك بتطليقة فانه لا يقع بخلاف أنت طالق باين كافي البرازية كذا في البحر في شرح قوله الصريح يلحق الصريح سدد

تطبيقه أخرى ولو قال قد كنت طالقك أو قال بالفارسية طلاق دادام ترا (طالقك) لا تقع أخرى من طلاق الخيانة * قبل رجل أطلق امرأته ثلاثا فقال نعم واحدة قالت القياس أن تقع عليها ثلاث تطبيقات ولكننا نسحق ونجعلها واحدة في الفصل الرابع من طلاق التنازعانية (نقل عن واقعات الناطق) * امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال الزوج أنت طالق فهي واحدة إلا أن ينوي ثلاثا ولو قال قد فعلت طلق ثلاثا وكذا لو قال قد طلقك من تعليق الخيانة ملخصا * وأما الطلاق والعناق لا يقعان بالنية بل لا بد من التلفظ من الاشهاد في أوائله (قبيل العاشر في شروط النية) * امرأة قالت لزوجها طلقني فأشار إليها بثلاثة أصابع ونوى بها ثلاث تطبيقات لا تطلق ما لم يتلفظ به وذكر في كتاب الطلاق إذا قال لامرأته أنت طالق وأشار إليها بثلاث أصابع ونوى بها الثلاث ولم يذكر بلسانه فانها تطلق واحدة فاضحان في أوامر الفصل الأول من الطلاق * قال للصلح كذا كتب طلاق امرأتى تطلق ككتب أولم يكتب (١) (قط) مردى بازن خلع كرد وبه كان صلح نوبس آمدند زن گفت كه هر سه طلاق بنویس صكك شوی را گفت كه هیچ نیسین است شوی گفت كه هر سه بنویس يقع الثلاث بحكم الاقرار في الرابع عشر من الفصولين * ان الكتاب نوعان مرسوم وغير مرسوم والمرسوم أن يكتب على صحيفة مصدرار معون فامثل ما يكتب الى الغائب وانها على وجهين الأول أن يكتب هذا كتاب فلان بن فلان الى فلانة أما بعد فأنت طالق وفي هذا الوجه يقع الطلاق وفي الخيانة ويلزمها العدة من وقت الكتابة وان قال لم أعن بهذا الطلاق لم يصدق في الحكم الوجه الثاني أن يكتب اذا جازك كتابي هذا فأنت طالق وفي هذا الوجه لا يقع الطلاق الا بعد مجيء الكتاب في أول السادس من طلاق التنازعانية * كتب الى أخيه أما بعد فان وصل كتابي اليك فطلق امرأتى ان سألت ذلك فوصل وعرض عليها فلم تسأل الطلاق الا بعد أربعة أيام أو خمسة أيام فطلقها لا يقع زبدة الفتاوى (في مسائل التعليق من الطلاق) * رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا في الطلاق بالكتابة من طلاق الخيانة * لو قال أنت طالق ونوى به الطلاق من وثاق لم يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو أراد أن يطلق من العمل لم يدين فيما بينه وبين الله وعن أبي حنيفة أنه يدين ولو صرح وقال أنت طالق من وثاق لم يقع في القضاء شيء ولو قال أنت طالق من هذا العمل وقع في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى في أول باب ايقاع الطلاق من جواهر الفقه * (قع) أنت على حرام وقال ما نويت به الطلاق لا يصدق وليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكم على ظاهرا المذهب فيترك العرف (قع) (عب) أنت حرام أو أنت على حرام يقع الطلاق بدون النية وهي بئسنة (٢) (ن) لا يحتاج الى كلمة على قنية في الكتابات * ومشايعنا أفتوا في قوله أنت على حرام وحلال بر من حرام وهرجه حلال من حرام (أي الحلال على حرام وكل حلال لي على حرام) أنه طلاق بائن بالاتفاق وان لم ينو للعرف وكذا حلال الله على حرام

(ترجمة)

خالع رجل زوجته وحضر الى الدكان
لكتابة الصك فقالت المرأة للصك
اكتب بالثلاث فقال الصكك للزوج
هل كذلك فقال له اكتب بالثلاث يقع
الثلاث

(١) وصح في القنية أنه لا يقع ما لم يكتب
في باب فيما يقع بكتابة الصك في الطلاق من
خطه
وفي الخيانة في فصل الطلاق بالكتابة
تفصيل لا بد من معرفته

(٢) والفتوى على أنه طلاق وان لم
ينو كذا في الدرر

وكذا ايرد خدای (يعني الله) وكذا احلال المسلمين وكذا هر چه بدست راست كيرم
 او گرفته ام (كل ما تملكه يميني او ملكته يميني) وقيل في كرفته ام لانطلق لعدم
 العرف وفي بدست چپ كيرم (كل ما تملكه شمالي) قيل يجب أن يكون يميننا (خط)
 قوله هر چه مرا حلالست بر من حرام (كل حلال لي على حرام) الصحيح عندي أنه ليس
 بطلاق الابالية (عده) كذلك وفي حلال الله او حلال ايرد يقع بلاية وهو الصحيح (خ)
 لا يصدق على ترك النية في الكل الا في قوله هر چه حلال كردست خدای بر من حرام
 (كل شيء حلاله الله فهو على حرام) في السادس والعشرين من القصولين (عك) قالت
 لزوجها سر حق فقال الزوج اذهبي حيث شئت ولم ينو الطلاق بل كان ذلك قضويعا لهما يقع
 الطلاق عليها في حال المشاورة النية الكبرى * وعن الامام في قوله لا حاجة لي فيك
 أولا احبك أولا أشتهيك أولا رغبة لي فيك لا يقع وان نوى وقال ابن أبي ليلى يقع في قوله
 لا حاجة لي فيك بالنية * وعن ابن سلام يقع به الثلاث بالنية من أواخر كتابات البرازية *
 قال لا حاجة لي فيك أو ما أريدك أو ما أريدك (لا حاجة لي فيك) لا يقع وان نوى
 من المحل المزبور * وفي الفتاوى لو قال لامرأته طلاقك على واجب أو لازم أو فرض أو
 نابت منهم من قال يقع واحدة رجعية نوى أو لم ينو به أخذ الصدر الشهيد (١) قال
 وقال الامام خالي لا يقع في الكل في الفصل الاول من طلاق المصاصة وكذا في الرابع
 من طلاق المحيط البرهاني * لو قال طلاقك على واجب أو لازم أو نابت أو فرض أو قال
 طلاقك على تكا موانيه والصحيح أنه يقع في الكل من طلاق المحيط السرخسي في باب
 ما يقع به الطلاق وما لا * لو قال طلاقك على واجب فالصحيح أنه يقع ولو قال لعبد عتقتك
 على واجب لا يقع (٢) في الثاني من عتاق المحيط * لو قال أنت طالق عند ما في هذا
 المحوض من السمك ولا سمك في المحوض يقع واحدة محيط سرخسي * فزت ولم ينظر بها
 فقال سه طلاق (طلاق ثلاث) ان قال أردت امرأتي يقع والا لا برازية * ولو قال
 لم يبق بيني وبينك عمل ان نوى يقع وكذا في ابعدي في آخر الثاني في الكتابات من طلاق
 البرازية * وفي المحيط لو قال لم يبق بيني وبينك شيء ونوى الطلاق لا يقع في الكتابات
 من طلاق البرازية * ولو قال لم يبق بيني وبينك عمل ان نوى يقع وكذا في قوله
 لانكاح بيني وبينك ونوى به الطلاق مختارات النوازل في الطلاق * ولو قال لانكاح بيني
 وبينك أو قال لست لي بامرأة ونوى الطلاق يقع الطلاق بل وازان أنه طلقها قبل ذلك من
 طلاق عدة الفتاوى * ولو قال لم يكن بيننا نكاح أو قال لم أتزوجك ونوى الطلاق لا يقع
 بالاجماع ولو قال لست لي بامرأة أو ما أنا بزوجك ونوى الطلاق فهو طلاق عند أبي حنيفة
 خلافا لها (٣) من طلاق المحيط البرهاني * اذا قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة
 ونوى به الطلاق يقع ويجعل كأنه قال لست لي بامرأة لاني قد طلقك من أوائل نكاح
 النسيئة * ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى به الطلاق لا يقع لان ذلك كذب محض
 لا يمكن تعميمه من المحل المزبور * امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لست لي بامرأة
 قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية من طلاق النسيئة في أوائل الفصل

(١) قال الصدر الشهيد واختار أنه يقع
 في الكل كذا في واجد باشا شرح النقاية
 وكذا في المختارات من الطلاق

(٢) وفي عتاق البحر عن الظهيرية أنه يقع
 في العتق لا يقع

(٣) وفي لست لي بامرأة لا يقع وان نوى
 عندهما وعند الامام يقع بالنية كذا
 في نوع في انكار النكاح من الثاني من
 طلاق البرازية
 ولو قال لست لي بامرأة أو قال ما أنت لي
 بامرأة أو قال ما أنا بزوج لك قال أبو
 حنيفة رحمه الله ان نوى وقوع الطلاق
 يقع والا فلا وقال صاحباه لا يقع وان نوى
 من طلاق النسيئة

الاول من الباب الاول * لست لي بامرأة يعني أن قول الزوج لامرأته لست لي بامرأة وكذا قوله لها أما لست لك بزواج طلاق بائن ان نواه وقال لا يكون طلاقا (١) من كتابات الدرر * ولوقال الرجل لامرأته صرت غير امرأتى في رضا أو سخط أو فسخت النكاح تطلق اذا نوى ولوقال مالي امرأته لا يقع وان نوى (٢) ولوقال والله لست لي بامرأة لا يقع وان نوى وكذا لوقال على حجة ان كنت لي امرأة وهذا بالاجماع وفي الفتاوى لوقالت له لست لي بزواج فقال صدقت فهذا وما لوقال لست لي بامرأة سواء (٣) في نوع في الكتابات من طلاق فيض كركي * ولوقال اذهبي الى جهنم ونواه يقع من المحل المزبور * اذهبي فتزجي يقع واحدة ولا حاجة الى النية فان نوى الثلاث فتلاث من كتابات البرازية * وفي البرازية اذهبي فتزجي يقع واحدة ولا حاجة الى النية لان تزجي قريبة فان نوى الثلاث فتلاث انتهى وهذا مخالف لما ذكره في شرح الجامع الا أن يفرق بين الواو والفاء وهو بعيد ههنا بغير رائق * وفي الفتاوى الصغرى لوقال لها اذهبي فتزجي يقع واحدة اذا نوى فان نوى الثلاث فتلاث من الخلاصة * ولوقال لها ابعدي ونوى يقع ولوقال لها أنا أستنفك عنك فصالت المرأة كالبراق فان كنت تستفك فارم به فقال الزوج تف تف ورمى البراق وقال رميت ونوى الطلاق لا يقع في نوع في الكتابات من طلاق فيض كركي * ولوقال في مذكرة الطلاق فارقتك أو ابتك أو ابتك أو بنت منك أو لاسلطان لي عليك أو سرتك أو وهبتك لنفسك أو تركت طلاقك أو خليت سبيل طلاقك أو سبيلك أو أنت سائبة أو أنت حرة أو أنت أعلم بشأنك فصالت اخترت نفسي يقع الطلاق وان قال لم أنو الطلاق لا يصدق قضاء في الكتابات من طلاق الخمانية (٤) وفي الولوالجية ولو اذعت المرأة نية الطلاق وأنه كان في غضب أو مذكرة الطلاق فالقول قوله مع يمينه وتقبل يمين المرأة في اثبات حالة الغضب أو مذكرة الطلاق ولا تقبل بينتها على نية الطلاق الا أن تقوم البينة على اقرار الزوج بذلك واعلم بأن الخيار بمنزلة الامر بالسيد في جميع الاحكام الا في حكم واحد وهو صحة نية الثلاث فان نوى بالامر باليد الثلاث صحت نيته وان نوى بالخيبر الثلاث لا تصح نيته في الخامس من طلاق التنازخانية (٥) * وما لم يوضع للطلاق واحقه وغيره اما صالح للجواب عن سؤال المرأة الطلاق فقط كما عتدى استبرئ رحك أمر لي بدك اختاري وصادفها واما صالح للجواب والرد لسؤالها كخريجى اذهبي قويي تعني تخمري استبرئ اعزى تزجي ابتغي الزوج الحق باهلك حبلك على غاربك (٦) لاسبيل لي عليك لانكاح يبنى وبينك لاملكت لي عليك وصادفها واما صالح للجواب والشتم كخلية برية بته بته بائن فارقتك حرام ففي حال الرضا لا يقع الطلاق بشئ منها والقول له مع يمينه وفي حال مذكرة الطلاق يقع بالصالح للجواب والرد بالانية (٧) ويقع الطلاق بالصالح للجواب فقط والصالح للجواب والشتم بدون النية وفي حال الغضب يقع بالصالح للجواب فقط بالانية ويقع بالصالح للجواب والرد والصالح للجواب والشتم بالنية ملخص ما في الدرر * نساء أهل الدنيا وأهل الرى طالق لا يقع على امرأته بالانية وكذا قوله جميع نساء الدنيا

(١) ولو قيل له هل لك امرأه فقال لا ذكر بعض المشايخ أنه لا يقع الطلاق في قولهم وذكر الكرخي أنه على هذا الخلاف أيضا من المحل المزبور * سئل عن رجل متزوج بامرأة فسأله آخر وقال له لك امرأه فقال لا هل يقع الطلاق أم لا أجاب ان قصد الطلاق وقع والا كذا في فتاوى ابن نجيم

(٢) أفتى به في زمان يحيى أفندي ويخالفه فتوى ابن نجيم وكتب في الحاشية الظاهر أن هذا على مذهب الامامين أشير اليه في الدرر وقد مر اتفاقا من خطه

(٣) وقال في الفتاوى في المغاربة لا يقع وان نوى بالاجماع وانما الاختلاف في مخاطبة كذا في الخلاصة

(٤) وكل موضع عدم فيه لفظ الطلاق انه من جملة الكتابات حتى لا يقع الطلاق بدون النية وان قال لم أنو الطلاق ان لم يذكر بدلا يصدق وان ذكر بدلا مثل ألف درهم لا يصدق كذا في الثالث من خلع الخلاصة

(٥) وقوله لها اختاري بمنزلة أمر لي بدك في جميع الاحكام الا في خصلة وهي أنه يصح نية الثلاث في الامر باليد وفي التخير لا يصح الا الواحد جعل أمرها يدها ثم أقامها عن المجلس أو جاء معها طوعا أو كرها خرج من يدها كذا في الرابع من طلاق البرازية

(٦) الغارب ما بين السنام والعنق ومنه قولهم حبلك على غاربك أي اذهبي حيث شئت صحاح

(٧) فلو أنكر النية صدق مطلقا حالة الرضا ولا يصدق قضاء عند مذكرة الطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد والشتم كذا في ملتقى البحر من الطلاق

في الاصح وفي باب علامة السنين تطلق ولا يصدق حكم ذكر الجميع أولا ولو قال نساء أهل
هذه المحلة وهو من أهلها أو نساء أهل هذه الدار طلقت امرأته وكذا نساء هذا البيت
ان كانت فيه وفي نساء أهل هذه القرية اختلفوا فيه قيل هو كالمحلة وقيل هو كالنصر
من أوائل طلاق البرازية في الاضافة * قال زينب طالق وهو اسم امرأته ثم قال أردت
غير امرأتى لا يصدق في العرف ويقع عليها ان كانت زوجة له من أوائل طلاق البرازية *
قال لها خذي طلاقك فقالت أخذت وقع ولا يحتاج الى النية في الاصح وفي فتاوى صدر
الاسلام والقاضي لا يحتاج الى قوله أخذت نوازل أبي الليث (١) * (بم) قال رجل
لاخر طلقت امرأتك أو أعقت عبدك فقال الزوج أو المولى سهل بود (يكون سهلا)
لا يقع سهل منه ورن محمد السمرقندي مردى مردى را كفت من زن تراسه طلاق دادم
فقال الزوج نيك آنوردى يقع الثلاث قنية الفتاوى في باب ايقاع الطلاق على المبانة *
قال في الاصل امرأة علمت أن زوجها طلقها ثلاثا (٢) وهو ينكح ولا تقدر المرأة على
منع نفسها عنه وسعها أن تقتله لانها يحجزت عن دفع الشر عن نفسها فيباح لها أن تقتله
ولكن ينبغي أن تقتله بالدواء لا بالهبة لانه الوقت له بالهبة جرحه تقتل قصاصا من
طلاق القاعدية (٣) * (عك) سمع العتق من مولاه وهو يجحد يحضره الجمع ولا يترك
خدمته وأما الامة فانها تقاذه بسلاح كالحرّة اذا جحد زوجها البائن قنية في متفرقات
العتق (الثاني في التوكيل بالطلاق) * ولو وكل رجلا بطلاق امرأته ثم طلق الموكل امرأته
بأمرنا أو رجعا ثم طلق الوكيل يقع مادامت في العدة ولو قال وكنتك في جميع أموري فطلق
الوكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يقع في التوكيل من طلاق خزانة الفتاوى *
رجل جعل امرأته بيد رجلين لا ينفرد أحدهما بالطلاق رجل قال لامرأته أمرتك
بيدك في هذه السنة ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها في تلك السنة ذكر الكرخي
أن الامر يكون بيد ما في تلك السنة في قول أبي حنيفة رجل وكل رجلا بطلاق امرأته
فطلقها الوكيل في سكره اختلفوا فيه فقال بعضهم لا يقع الطلاق كالموكل رجلا بالطلاق
بخن الوكيل وطلق والصحيح أنه يقع الطلاق رجل قال لاخر وكنتك في جميع أموري فطلق
الوكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يقع وفي الفتاوى للفقهاء أبي جعفر رجل قال
لغيره وكنتك في جميع أموري أو أقتلك مقام نفسي لم تكن الوكالة عامة فان كان امر
الرجل مختلفا ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الموكل ناجرا يصرف التوكيل
الى التجارة ولو قال وكنتك في جميع أموري التي يجوز فيها التوكيل كانت الوكالة
عامة في البياعات والانكحة وكل شيء وعن محمد لو قال هو وكيل في كل شيء جائز صفيحه كان
وكيلا في البياعات والهبات والاجارات وعن أبي حنيفة أنه يكون وكيل في المعاضات
دون الهبات والعتاق قال مولانا رحمه الله وهذا كله اذا لم يكن في حال مذاكرة الطلاق
فان كان في حال مذاكرة الطلاق يكون وكيل بالطلاق في فصل الطلاق الذي يكون من
الوكيل من الخاتمة * وفي الولو الجمية رجل وكل وكيل أن يطلق امرأته فطلق الوكيل
ثلاثا فان نوى الزوج ثلاثا صح وان لم ينو لا يصح عند أبي حنيفة وفي السراجية اذا وكل

(ترجمة)

(١) قال رجل لاخر انى طلقت زوجتك
بالثلاث فقال الزوج قد صنعت جيلا
(٢) وفي المختارات في فصل الاضافة من
الطلاق لو قال خذي طلاقك يقع تطليقة
واحدة وان لم ينو لانه صريح الطلاق
وفي طلاق القاعدية قال لها خذي طلاقك
لا تطلق ما لم تقل أخذت
(٣) والطلاق البائن كالثلاث في التاسع *
من طلاق البرازية وكذا في الخلاصة سجد
(٤) وذكر الاوزجندى أنهم ارفع الامر
الى القاضي فان لم يكن لها بينة يحلفه فان
حلف فالانهم عليه وان قتلته لاشئ عليها
والبائن كالثلاث في النوع الاول من
ناسع طلاق البرازية سجد

(١) سئل عن صبي وكاه رجل خصي
في طلاق زوجته فطاعة الصبي عن وكاه
هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب نعم تطلق
امرأة موكله كذا في فتاوى ابن نجيم
في الوكالة سند

صديعا قلا أو عبد الطلاق صح في الخامس من تفويض الطلاق من التاتارخانية (١)
* أحد وكيل الطلاق يتفرع بالطلاق الا اذا كان وكيل بالخلع أو بالطلاق بالمال من المحل
المزبور * رجل وكل رجلا أن يطلق امرأته واحدة فطلقة الوكيل ثنتين لا يقع شيء في قول أبي
حنيفة وقال يقع واحدة في التوكيل بالطلاق من وكالة الخانية * وفي البعالي واذا قال لغيره
طلق امرأتى ثلاثا ان شاءت لا يصير وكيل ما لم تشأ وأما المشيئة في مجلس علمها واذا شأت
في مجلس علمها حتى صار وكيل لوطقة الوكيل في ذلك المجلس يقع ولو قام عن مجلسه بطل
التوكيل ولا يقع طلاق بعد ذلك قال شمس الأئمة الحلواني وينبغي أن يحفظ هذا فان
البلوى نعم فيه فان عامة الكتب التي يكتبها الزوج يكون فيها كتبت اليك هذا الكتاب
سئل امرأتى هل تشاء منى الطلاق فان شأت فطلقة هاتم الوكلاء كثيرا ما يؤخرون الا يتساع
عن مجلس مشيئتها لا يدرون أن الطلاق لا يقع في الخامس من طلاق التاتارخانية
(في التفويض) * رجل وكل غيره بالطلاق أو بالعناق فوكل الوكيل رجلا آخر فطلق الثاني
والاول حاضر أو غائب لا يجوز وكذا لو وكل رجلا بالطلاق أو بالعناق فطلقة أجنبي فجاز
الوكيل ذلك لا يجوز وفي الخلع والنكاح اذا وكل الوكيل غيره ففعل الثاني بحضرة الاول
أو فعل أجنبي فجاز الوكيل جاز قبل باب الخلع من طلاق الخانية * (فقط) وكاه
بطلاق نفسه لعلها على مال أو طلقها على مال فالصحيح أنه لا يجوز لو مدخولة لانه وكاه بطلاق
لا يرفع النكاح وقد أتى بطلاق يرفعه ولو لم تكن مدخولة جاز قال فعلى هذا وكاه
الخلع لو طلق مطلقا ينبغي أن يجوز لخالقه الى خير وفي وكيل الخلع لو خاله ما بلا عوض
لم يجوز وقيل الاصح أنه يجوز اذا خلع بعوض وبدونه متعارف فيصير وكيلها ما جاز
(ظ) لم يجوز الخلع سواء دخل بها أولا اذا خلع تصرف آخر غير الطلاق في الثاني والعشرين
من الفصولين وكذا في القنية في الوكالة بالطلاق * الوكيل بالطلاق لو بطلما يجبر
والالا * في السابع من وكالة البرازية (٢) * ولو وكل رجلا بطلاق امرأته حين أراد
السفر بالتمسك المرأة ثم عزله بغير حضرته ورضاها يملك ذلك هو الصحيح (٣) من وكالة
خزانة المقتنين وكذا في الخانية في مسائل التوكيل بالطلاق وكذا في الفيض الكركي *
رجل أراد سفره وانفصلته المرأة فوكل رجلا بطلاقها ان لم يرجع الى وقت كذا وخرج الى
السفر ثم كتب الى الوكيل بالعزل اختلف فيه المتأخرون قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح
أنه يصح عزله في مسائل التوكيل بالطلاق من وكالة الخانية وكذا في المنية * وفي
الطحاوي قال لو وكل بطلاق امرأته ليس له عزله الا بحضورها وقال بعضهم له ذلك من
وكالة خزانة الاكمل * قال لا تخرط امرأتى فطلقة هاتم الوكلاء لا يجوز لانه خلاف الى شر لانه يقطع النكاح
بكر الاسكاف انها ان كانت مدخولا بها لا يجوز لانه خلاف الى شر لانه يقطع النكاح
لانه أمره أن يطلقها رجعا فطلقة هاتم الوكلاء لا يجوز لانه خلاف الى خير من طلاق القاعدية
* (في التفويض) * وفي الاصل اذا جعل امرأته يدها ان نوى الطلاق أو كان الحلال
حال مذاكرة الطلاق أو الغضب ونوى الطلاق أو لم ينقضه أو كانت غائبة فماتت فماتت
في المجلس قبل أن يتبدل المجلس وان تناول يوما أو أكثر اخترت نفسها يقع الطلاق ويكون

(٢) ولو وكاه بطلما يجبر وكذا الوكيل
بقضاء الدين يجبر خلاصة في التوكيل
بالطلاق من الوكالة سند
(٣) وهو قول نصير بن يحيى وقال محمد بن
سليمة لا يملك ولا يستعزل بعزله كذا في القاعدية
نقل عن العيون ويحيى في باب عزل الوكيل
من وكالة هذه المجموعة تفصيل مناسب
للمقام سند
وفي أوائل طلاق البرازية وكاه بطلاقها
لا يملك عزلها

واحدة اذا نوى واحدة أو اثنين أو لم يكن له نية وان أراد ثلاثا ثلاث وليس للزوج أن يرجع
ولا أن ينهى المفوض اليه عن الايقاع وفي المتن لو جعل أمرها يسداً بينها فمحلها
قبلها طلق وكذا لو جعل أمرها يدها فمحلها طلق وفي الخبر لا يصح
الزوج قضاء أنه لم يرد به الطلاق اذا كان في حالة الغضب أو مذاكرة الطلاق أما في غير
مذاكرة الطلاق وغير حالة الغضب اذا لم يرد الزوج بالأمر بالطلاق فليس بشئ فلو ادعت
المرأة نية الطلاق أو أنه كان في غضب أو مذاكرة الطلاق وأنكر الزوج فالقول قوله مع
يمينه وقبول يمين المرأة في اثبات حالة الغضب أو مذاكرة الطلاق ولا تقبل بينهما في نية الطلاق
الآن تقوم اليقينة على اقرار الزوج بذلك في الرابع من طلاق الخلاصة * ولو قال
لامرأته طلق ففسدت فمحلها طلق ونوى الزوج ثلاثا فهي ثلاث من متفرقات طلاق
التاريخية نقل عن الخانية * قال لها أمرك يديك فمحلها طلق من أواخر
طلاق التاريخية * ولو قال لها اختاري فهو بمنزلة الأمر بالسدا في جميع الاحكام
الا في حمله واحدة وهي أنه اذا نوى بالأمر بالسدا ثلاثا صح وفي التفسير لا يصح ولا يقع
الا واحدة وان نوى الاثنين فيهما لا يصح في الثالث والعشرين من العمادية * اذا
قال لها اختاري وهما عشيان فقالت اختارت نفسي موصولا بالخطاب وقع الطلاق *
من يوع الخانية (في أوائل باب البيع) * ولو قال لها اختاري ثم اختاري ثم اختاري
ينوى به الطلاق فاختارت نفسها فهي ثلاث تطليقات أما لو اختارت نفسها بالاولى قبل
أن يتكلم بالثانية بابت بالاولى بواحدة ولم يقع الثاني والثالث ولو قال لها اختاري
اختاري اختاري فاختارت نفسها فمحلها طلاق الزوج نيت بالاولى الطلاق وبالاخرى التكرار
لم يصح في القضاء وبات ثلاث في الخيار من طلاق خزانة الاكل * قال أمرك يديك
اذا جاء رأس الشهر ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها وجاء رأس الشهر كذلك الامر
بيدها وكذا لو قال أمرك يديك في هذه السنة فطلقها يعني واحدة قبل الدخول (١) ثم
تزوجها فيها كان يدها عند الامام جعل أمرها يدها أجنبي ثم جرت مطبقا لا يزول
الامر بخلاف الوكيل بعد جنتون الموكل في النوع الثاني من الرابع من طلاق البرازية *
(عدة) جعل أمر امرأته يدها على أنه لو لم يصل اليها سنة فمحلها طلاق كذا فهي تطلق
نفسها في شأنتها في ذلك الوقت فأرادت أن تطلق نفسها فاختلغا في وصول التفقة في
ذلك الوقت فبرهنت أنه أقرا أنه لم يصل اليها سنة فقبل ويندفع دعواه ولو برهنت أنه أقرا أنه
لم يدفع اليها سنة فقبل بلو أن وكيله دفع اليها وقبل يقبل في الوجهين لا يدفع وكيله
دفعه ألا يرى أنه لو حلف لعطين فلا ناسخه فأمر غيره فأعطاء غيره بر في العاشر من
الفصولين * (فعلا) (٢) قال أمرك يديك اكرسيكي خورم وجوشيده وعصير
وبكني صديكي خورم (ان شربت خرا أو مثلها أو عصيرا أو حنظل فان شرب واحد
منها) بصير الامر يدها معلق جبريكيت (لان كل واحد منهما معاق عليه) كذا
آجاب وواقعه الباقون من أهل زمانه في الثالث والعشرين من الفصولين * (واقعة)
اكرت ابرنم بجنابت وبى جنابت (ان ضربتك بجنابة وبغير جنابة) أمرك يديك فمحلها

(١) هذا التفصيل لم يوجد في نسخ البرازية
(٢) (فتين) اكر من سبيكي خورم وقار
تكنم زن اكر من سه طلاق اكر يكي ازين
كارها بكنند (ان لم أشرب الخمر وألعب القمار
فزوجتي طالق ثلاثا فان فعل واحد منهما)
تطلق ثم قال ولا خلاف في النفي واختلفوا
في الاثبات وهو ما اذا قال اكرسيكي خورم
وقاركنم وزنا كنم (ان شربت الخمر ولعبت
القمار وزنت) أمرك يديك فمحل
أحدها قبل لا يصير الامر يدها وقبل
يصير اذا الغرض في مثل هذه الالسا طمئ
النفس عن المحذور وكل واحد من هذه
الافعال بانفراده يصلح غرضه فينبغي
أن لا يتوقف على الكل وان كان اللفظ
للجميع (كنو) قال الفضلي كل واحد
منها شرط على حدة وقال غيره السكلي
شرط واحد من أواخر الثالث والعشرين
من الفصولين محمد
ويجى في السادس من الايمان من نور
العين محمد

بجناية يصير الامر بيدها امر من المحل المزبور * (واقعة) جعل امرها يدها على أنه متى غاب عنها شهرا فهي تطلق نفسها كيف شامت وحيث شامت وأين شامت وقاب شهرا فلها أن تطلق نفسها ساعة يتم بها الشهر الى متى تجلسها لان هذه الاطلاق لا تقتضي تعميم الاوقات حقيقة مصر على المجلس من المحل المزبور * من وزى ان غبت عنك شهرا فأمر بك يدها فأسره الكفار هل يصير الامر بيدها أجاب (في) وأفتى بعضهم ان اجبروه على الذهاب فذهب بنفسه فيبقى أن يتحقق الشرط اذا لاتبان بالشرط مكرها أو ناسيا وعمدا في الحنث سواء (١) أقول لو حلف لا يخرج فهو قد خرج بنفسه حنث قبل لاوقبل ان أمكنه الامتناع حنث والا فلا فينبغي أن تكون مسئلتنا على هذا الخلاف من المحل المزبور * جعل امرها يدها ان شرب المسكر أو غاب عنها فوجد أحد الشريطين فطلعت نفسها ثم وجد الشرط للثاني لا يتحقق من الايقاع مرة أخرى في الرابع من طلاق البرازية * (شبه) فالحاصل أن اذا ذكر بين شيئين في النفي بوجود أحدهما كان حلفان كلف فلانا أو فلانا بحيث بوجود أحدهما وفي الاثبات يبرأ أحدهما بأن قال ان لم أكل فلانا أو فلانا فكلهم أحدهما يبرأ واذا ثبت أن اذا استعمل فيما يريد اثباته فشرط البر وجود أحدهما فعلى هذا الوفاق أمر بك يدها اكرهك ما من من ياتقه من بتونسد او قال اكرهك فشرط ما يجبر نرسام (ان لم أصل اليك أو وصل اليك المنفعة مدة شهر أو قال ان لم أت لك لئلا عمل أو منديل) فوجد أحدهما لا الاخر في المدة لا يصير الامر بيدها وقوله فلان اكرهك فلان نرسام كقوله فلان يا فلان نرسام (وقوله يا فلان ان لم أصل كقوله يا فلان أصل) لانه في كلا الوجهين يريد اثبات فعله لا نفيه زیراكه درهم ودور ومورد مقصود او رسايد نرسام درين مدت (لان المقصود في الصورةين الوصول في المدة المذكورة) فقد ذكر أو في الاثبات فيكون للتفسير في وجود أحدهما في الثالث والعشرين من الفصولين * (ذ) جعل امرها يدها فقلت طلاق افيكندم (اوقعت الطلاق) تطلق نوى اولها وكذا لو قالت امر افيكندم (اوقعت الامر) تطلق نوى اولها لان هذا اللفظ تعين للطلاق عرفا يقال زن فلان امر افيكندم (زوجة فلان اوقعت الامر) يفهم فيها بينهم أنها طلقت نفسها من المحل المزبور * (في التعليق) * وفي طلاق الواقعات اذا علق الطلاق بفعل في وسعها اقامته لا يقع الطلاق بفعل الفعل الا في آخر جزء من حياتها وان علق الطلاق بفعل ليس في وسعها اقامته يقع الطلاق في الحال الا اذا وقت لذلك وقتا خيما لا يقع الطلاق الا بعد مضي ذلك الوقت من أو آخر طلاق التاتارية * والطلاق المضاف الى وقتين ينزل عند أولهما والمعلق بالفعلين ينزل عند آخرهما والمضاف الى أحس الوقتين كقوله غدا أو بعد غد طلقت بعد غد ولو علق بأحد الفعلين ينزل عند أولهما والمعلق بفعل ووقت يقع بأيهما سبق وفي الزيادات ان وجد الفعل أولا يقع ولا ينتظر الى وجود الوقت وان وجد الوقت أولا لا يقع مالم يوجد للفعل وعن الامام الثاني اذا وجد الفعل أولا لا يقع حتى يوجد الوقت أيضا في الثالث من أيمان البرازية * رجل قال لامرأته ان أكلت أو شربت فانت طالق فان أكلت

(١) والقاصد في اليقين والتمسكه والناسي سواء حتى تجب الكفارة ومن فعل المحلوف عليه مكرها أو ناسيا سواء وكذا اذا فعله وهو مغيب عليه أو مجنون لتحقق الشرط حقيقة كذا في خزنة الفتاوى في فصل السكني

(١) وفيه تفصيل يعرف منه وجه الفرق
وكذا في تعليق الخاتمة والقنية

أو شربت لا تطلق حتى يوجد ولو قال أنت طالق إن أكلت أو شربت فأيهما وجد تطلق
فبما يصح تعليقه وما لا يصح من طلاق الولوالجية (١) * وإذا قال لامرأته إن كنت فلانا
وفلانا فأنك طالق فكلمت أحدهما لا يقع الطلاق ما لم تسكلم الآخر وهذه المسئلة على
وجوده وإن وجد الشرطان في ملكه تطلق وإن وجد في غير ملكه أو وجد الأول في ملكه
والثاني في غير ملكه لا تطلق لأن المعلق بالشرطين ينزل عند وجود آخرهما وإن وجد
الأول في غير الملك والثاني في الملك بأن طلقها بأحد ما حلف وانقضت عدتها فكلمت
فلاناً ثم تزوجها فكلمت الثاني تطلق عندنا خلافاً لغير مختارات النوازل في فصل الإضافة
من المطلق وكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * (الهيض) إذا قال لهما إن شئتني
فأنت طالق وإن عنتني فأنت طالق فاعتنه قال محمد بن مسلمة يقع تطبيقان وقال نصير
يقع تطبيق واحد وفي النوازل قال أبو الليث وبه نأخذ في السابع عشر من طلاق
الناظر خاتمة * ولو قال أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار يقع واحدة عند
أبي حنيفة في الحال ويطل الثنتان وعندهما يتعلق الكل بالشرط فإذا دخلت طلقت
ثلاثاً عندهما وإن قدم الشرط والمسئلة بهما فعدته تعلق الأول بالدخول ووقعت
الثانية ولغت الثالثة وإن كانت مدخولة تعلق الأولى ووقعت الثانية والثالثة
وعندهما يتعلق الكل بالدخول فإذا دخلت وقعت واحدة في غير المدخول بهما وفي
المدخول بهما وقعت الثلاث في أوائل القسم الأول من طلاق الطهيرة * إن دخلت
الدار فأت طالق طالق طالق وهي غير ملوسة فالأول معلق بالشرط والثاني ينزل في الحال
ويلغو الثالث وإن تزوجها ودخل الدار نزل المعلق ولودخل بعد البينونة قبل التزوج
اشغول العيين لا إلى جزاء ولو موطوءة تعلق الأول ونزل الثاني والثالث في الحال من
متفرقات بين الطلاق من أيمان السرازية * ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار ثلاثاً
ينصرف الثلاث إلى الطلاق الآن بنوى الدخول ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار
عشر أذهاب هذا على الدخول عشر مرات لا إلى الطلاق في أوائل باب التعليق من طلاق
الخاتمة * إن قال لهما أنت طالق طالق طالق إن كنت فلانا فإن كان دخل بهما تطلق ثنتين في
الحال والثالثة تعلق بالكلام وإن لم يكن دخل بهما طلقت واحدة في الحال ويلغو
ماسواها لأنه ما عطف التعليقات بعضها على بعض ولو قال إن كنت فلانا فأنت طالق طالق
طالق فإن كان دخل بهما تعلق الأولى بالكلام ووقعت الثانية والثالثة في الحال
وإن كان لم يدخل بهما تعلق الأولى بالكلام وتقع الثانية في الحال والثالثة لغو في أوخر
باب الطلاق من المبسوط للسرخسي * ولو قال أنت طالق واحدة إن دخلت الدار ثنتين
يقع الثنتان الساعة واحدة إذا دخلت الدار ولو لم يدخل واحدة وسكن قال أنت طالق
إن دخلت الدار ثنتين يقع ثنتان إذا دخلت الدار مرة واحدة في أوائل باب التعليق من
طلاق الخاتمة * ولو قال لامرأته إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق إن كنت فلانا
فالطلاق الأول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني لو دخلت
الدار طلقت ثنتين ولو كنت فلانا طلقت واحدة ولو قال إن دخلت الدار فأنت طالق إن

قوله ولغت الثالثة أي لعدم العدة بقرينة
السياق وقوله بعد ذلك ووقعت الثانية
والثالثة أي لوقوعه في العدة

كلمت فلانا كان الطلاق المعلق بالكلام جوازا للدخول حتى لو كلمت قبيل الدخول ثم دخلت
 الدار لا يقع شيء من المحل المزبور * رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق
 ان شاء زيد فقال زيد شئت فطلقه واحدة قال أبو بكر البلخي لا يقع شيء ولو قال شئت
 أربعاً فكذلك في قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف ومحمد يقع ثلاث اذا قال شئت
 أربعاً من المحل المزبور * وذكر في آخر باب تعليق الطلاق من فتاوى القاضي الامام نضر
 الدين صبي قال ان شربت فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فشرى وهو صبي فتزوج وهو
 بالغ فظن صهره أن الطلاق واقع فقال هذا البالغ أرى حراماً من (نم حرام على)
 قالوا هذا أقرا منه بالحرمة فحرم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح
 لانه ما أقرب بالحرمة ابتداء وانما أقرب بالسبب الذي تصادف عليه وذلك السبب باطل في مسائل
 الطلاق من أحكام الصغار للاستروشي * وفي الجامع الصغير قال الفقيه ابو جعفر اذا
 قالت المرأة لزوجها شيئاً من السبب نحو قرطبان وسفله فقال الزوج ان كنت كما قلت فأنت
 طالق طلقت سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن (١) لان الزوج في الغالب لا يريد إلا أن
 يؤذيها بالطلاق كما آذنه وقال الاسكاف فيمن قالت لزوجها يا قرطبان فقال ان أنا قرطبان
 فأنت طالق تطلق وان قال أردت الشرط يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ونص بعضهم على أن
 فتوى أهل بخارى على المجازاة دون الشرط في باب الايمان من طلاق ابن الهمام * والمختار ان
 قال ذلك بطريق الغضب يحتمل على المجازاة ويقع الطلاق وهو الظاهر من أحوال الناس وهو
 اختيار الامام الفضلي (٢) من طلاق عدة الفتاوى * فلو قال كل امرأة أتزوجها أبداً
 أو قال الى ثلاثين سنة فهي طالق ان كلمت فلانا فتزوج امرأته قبل الكلام وبعده طلقت كل
 امرأة يتزوجها في تلك المدة فان لم تكن اليمن موقفة بأن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق
 ان كلمت فلانا فتزوج بامرأة قبل الكلام أو امرأة بعد الكلام طلقت التي تزوجها قبل
 الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام وقدمت المسئلة قبل هذا ولو قال ان كلمت فلانا
 فكل امرأة أتزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليمن
 موقفة أو مطلقة فان نوى وقوع الطلاق على التي يتزوج قبل الكلام صحته نيته لان
 الكلام يحتمل التقديم والتأخير فيقع الطلاق على المتزوجة قبل الكلام بنيته وعلى التي
 يتزوجها بظواهر اللفظ فيقع الطلاق عليهما جميعاً في مسائل تعليق الطلاق بالتزوج من
 الحائض * كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان تزوجت عليك فتزوج عليها لا تطلق التي تزوج
 الا اذا تزوج أخرى حينئذ تطلق الثانية من أوائل أيمان القنية * ومن قال كل امرأة
 أتزوجها فهي طالق وله امرأة فطلقها ثم تزوجها تطلق في أوخر الثامن عشر من طلاق
 التنازعانية * (المحيط) ولو قال أي امرأة أتزوجها فهي طالق يقع على امرأة واحدة الا
 أن ينوى العموم هكذا قيل وكان ينبغي أن لا تصحنية العموم فيه في السابع عشر من طلاق
 التنازعانية * وفي الحجة اذا قال الرجل ان تزوجت امرأة بعد امرأة فهي طالق فتزوج
 امرأة ثم امرأتين طلقت واحدة من الاخيرتين واختار الى الزوج ولو تزوج امرأتين ثم
 امرأة طلقت الاخيرة في الحادى عشر من أيمان التنازعانية * سئل عن رجل علق على

(١) لان الغالب المجازاة دون الشرط
 وان نوى الشرط يدين فيما بينه وبين الله
 تعالى كذا في باب التعليق على سبيل
 الجواب منية المفتي للسجستاني رحمه

(٢) وقال الامام محمد بن الفضل ان نوى
 المجازاة يقع وان نوى التعليق لا وقال آخر
 ان في حالة الغضب فعلى المجازاة فيقع
 في الحال وعليه الفتوى كذا في آخر
 الفصل الاول من طلاق البزائية رحمه

نفسه أنه متى تزوج على زوجته تسكون طاقا فإذا تزوج بعد ما طلق رجعا أو بائنا يقع عليه الطلاق أم لا أجاب أن تزوج عليها في عدة الرجعي يقع وفي البائن لا يقع من فتاوى ابن نجيم (في كتاب الايمان) * سئل عن رجل قال لامرأته ان تزوجت عليك امرأة ما دمت في نسكاحي فأنت طالق ثم انه أبانها وتزوجها بعد ذلك ثم تزوج عليها امرأة هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب لا يقع عليه طلاق لانقطاع الديومة بالبينونة المذكورة من فتاوى ابن نجيم (في كتاب الطلاق) * ولو قال لوالديه ان تزوجت علي امرأة فهي طالق فزوجه امرأة لا تطلق لان التعليق لم يصح لانه غير مضاف الى ملك النكاح وتزوجها بغير امره موقوف بأجازته والطلاق لا يقع في النكاح الموقوف في فصل الاضافة من مختارات التوازل * قال شوي كفت اكر من زن خواهم حلال بر من حرام زن ديكر خواست زن اول طلاق شود زن دوم في (١) من طلاق التساعدية * ولو قال اكر فلانة راجخواهم او قال هو زني كد بخواهم (٢) فان كان ذلك في موضع يريدون بهذا اللفظ التزوج يقع الطلاق عند التزوج وان كان ذلك في موضع يريدون به الخطبة لا يصح اليمين ولا يقع الطلاق عند التزوج وفي عرفنا يراد بهذا اللفظ التزوج دون الخطبة في مسائل التعليق بالتزوج من الخانية * وفي شرح الطحاوي ولو قال لامرأته كذا دخلت الدار فأنت طالق فدخلت وقع الطلاق ثم اذا دخلت وقع حتى الثلاث ولو عادت اليه بعد زوج آخر فدخلت الدار لا يقع ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج نسوة طلقن ولو تزوج امرأة واحدة مرارا لم تطلق الا مرة واحدة وفي الذخيرة ولو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فهذا على كل امرأة كل مرة حتى يستوفي ثلاث تطلقات حتى انه لو تزوج امرأة وطلقت لتزوجها ثانية وثالثا تطلق أيضا في السابع عشر من طلاق التناخانية * كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفلان تطلقت فلانة في الحال ولا ينتظر التزوج أنت طالق وفلان ان تزوجها لا تطلق امرأته حتى يتزوج فلانة أي امرأة أتزوجها فهي طالق وعرة وعرة امرأته فتزوج امرأة طلقت هي وعرة فان تزوج أخرى طلقت هي لاعسرة ولا يتكثر الخنث في عورة وكذا كل امرأة أتزوجها فهي طالق وعرة ان دخلت هذه الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وأنت طالق كان كما قال ولا يقع على امرأته قبل الدخول فاذا دخل وقع عليها ولا ينتظر التزوج في نوع في عطف النكاح على العام من سادس طلاق البرازية * واذا قال أنت طالق اذا شئت أو متى شئت وفي الكافي أو اذا ما شئت أو متى ما شئت فلها أن تشاء في المجلس وبعبءه ولكن مرة واحدة وفي الكافي ولوردت لم يكن ردا أي لو قالت لم أشأ كان لها أن تشاء بعده (م) ولو قال لها أنت طالق كلما شئت فلها ذلك أبدا كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا وفي الهداية الا أن التعليق ينصرف الى الملك القسام حتى لو عادت اليه بعد زوج آخر فطلقت نفسها لم يقع شيء وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا في كلمة واحدة في نوع في تعليق الطلاق بالمشيئة من الخامس من التناخانية * وجعل طلاق امرأته واحدة ثم قال ان راجعتهما فهي طالق ثلاثا فانقضت عدتها فتزوجها لا تطلق ولو كان الطلاق بائنا طالق لان في الوجه الاول المحل يقبل حقيقة الرجعة فانصرفت اليه

(ترجمة)

- (١) أي قال الزوج ان تزوجت فالحلال علي حرام ثم تزوج طلقت زوجته الاولى دون الثانية
(٢) أي ولو قال ان طلقت فلانة أو قال ان طلقت بكل زوجة

ولم يوجد وفي الوجه الثاني لا يقبل فأنصرفت إليه الرجعة مجازا واقعات في باب الطلاق
 بعلامة النون من كتاب الطلاق * (لو) تنازع في الفراش للوطء فقال ان لم تدخل
 في الفراش للوطء فأنت طالق فان دخلت قبل سكون شهوته لم يحدث في باب في العيين
 الذي يكون على الفور من القنية * امرأة قد فها رجل بالزنى فقال له زوجها ان لم يثبت
 زناها اليوم فهي طالق ثلاثا فهي كما قال ان لم يثبت زناها اليوم تطلق ثلاثا وثابت ذلك
 يكون باقرار المرأة أو بأربعة من الشهود في باب التعليق من الخائفة * رجل قال لامرأته
 ان لم تحبني غدا ابتاع كذا فأنت طالق فبعثت به مع انسان قال ان كان مراده وصول عين
 المتاع اليه لا يحدث وان كان عرضه أن تحمل بنفسها يحدث في نوع في الخروج من أيمان
 الذخيرة * (في الاستثناء) * ولو قال ان شاء الله فأنت طالق لا تطلق في قولهم ولو قال ان
 شاء الله أنت طالق لا تطلق في قول أبي يوسف وتطلق في قول محمد والقنوي على قول أبي
 يوسف في باب التعليق من الخائفة * (قو) طلق ثم استثنى بان شاء الله غير أنه تكلم به في نفسه
 بحيث سمعه هو لا غيره لا يصدق قضاء فيجب أن يجهريه (١) ليثبت به بالبينه حلف واستثنى
 في نفسه وحركه لسانه ولم تسمع أذناه جازا استثناءه كذا عن (س) أقول يحتمل أن يراد به
 أنه يصدق ديانة لا قضاء قال وكذا القراءة في الصلاة ولو سمع أذناه فهو أوثق في آخر الثاني
 والعشرين من الفصولين * وفي التجريد لو حرك لسانه بالاستثناء اصح اذا تكلم بالحروف
 المجموعة له وهو اختيار الفقيه أبي جعفر وفي جمع النوازل سئل أبو نصر عن حلف واستثنى
 ولم تسمع أذناه قال اذا حرك لسانه بحرف الاستثناء جازا استثناءه هكذا روى عن أبي يوسف
 وأبي مطيع وإبراهيم النخعي وكذا القراءة في الصلاة اذا حرك لسانه وان سمعت نفسه فهو
 أوثق في السادس من طلاق الخائفة (٢) * طلق أو خالع ثم ادعى الاستثناء أو الشرط
 ولا منازع لا إشكال في أن القول قوله وكذا اذا كذبه المرأة فيه ذكره في الحاوي للإمام
 محمود البزارى (٣) * ولو شهد عليه بأنه طلق أو خالعها بغير الاستثناء أو قال لم يستثن قبلت
 وهذه من المسائل التي تقبل فيها الشهادة على النفي (٤) فان لم يشهد على النفي بل قال لم
 نسمع منه غير لفظ الطلاق والخلع والزواج يدعى الاستثناء في المحيط القول قوله وفي فوائده
 شمس الاسلام الاوزجندى لا تسمع دعوى الاستثناء اذا عرف الطلاق بالبينه بل اذا عرف
 باقراره ومثله اذا قال لعبدته أعتقتك أمس وقلت ان شاء الله لا يعتق وفي فتاوى النسفي
 لو ادعى الاستثناء وقالت بل طلقته فالقول لها ولا يصدق الزوج الا بينة بخلاف ما لو قال لها
 قلت لانت طالق ان دخلت الدار فقلت طلقته فالقول لها ولا يصدق الزوج الا بينة بخلاف ما لو قال لها
 اذا ذكر الجعل لا تسمع دعواه الاستثناء والطلاق على مال كالمخلع ونقل نجم الدين النسفي
 عن شيخ الاسلام أبي الحسن أن مشايخنا أجابوا في دعوى الاستثناء في الطلاق أنه لا يصدق
 الزوج الا بينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد حال الناس والذي عندي أن ينظر فان كان
 الرجل معروفا بالصلاح والشهود لا يشهدون على النفي فيبغى أن يؤخذ بما في المحيط من عدم
 الوقوع تصديقه وان عرف بالفسق أو جهل حاله ينبغي أن لا يؤخذ بقول المانع لغلبة
 النفاق في هذا الزمان ولو طلق نفسه داثان أنك استثنيت وهو غير ذاك ان كان بحيث اذا

- (١) وأدنى الجهر اسماع غيره وأدنى
 الخافئة اسماع نفسه في الصحيح وكذا
 كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق
 والاستثناء وغيرها ملحق في كتاب
 الصلاة وقوله وغيرها أي من البيع
 والنكاح والايلاء واليمين والذبيحة كما في
 الكتب فعلم أن ما نقل عن الخائفة خلاف
 ما صحح يحيى أفندي
 (٢) وكذا في العمادية وفيه قال وهو
 اختيار الكرخي
 (٣) وكذا في العمادية في أحكام الاستثناء
 نقلا عن الذخيرة
 (٤) وهي عشرة كما في قضاء الاشبهاء

غضب لا يدري ما يقول وسعه الاستدلال بشهادتهم ما لا يأخذونها في فصل الاستثناء من
 طلاق ابن الهمام * ان شاع امرأته ثم ادعى الاستثناء في الطلع في ظاهر الرواية هذا والطلاق
 سواء وان ذكر البطل في الطلع فقال خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام
 وغيره أنه لا يصدق قضاء اذا أخذ على الطلع جعلاً وأراد بأخذ الجعل ذكر البطل في الطلع
 لا حقيقة الاخذ وكما لا يصدق القاضي فيما ذكرناه لا تصدقه المرأة في أو خراباب التعليق
 من طلاق الخانية * وفي الفتاوى الصغرى اذا ذكر الجعل لا تسمع دعوى الاستثناء
 في السادس من طلاق الخلاء * ولو قال الزوج طلقك أمس وقلت ان شاء الله في ظاهر
 الرواية القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافاً بين أبي يوسف ومحمد فقال على قول أبي
 يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه
 الاعتماد والفتوى احتياطاً لا امر المخرج في زمان غلب على الناس الفساد في باب التعليق
 من الخانية * ولو ادعى الزوج استثناء أو شرطاً فكذبته فالقول للزوج فلو شهد بالجمع
 أو طلاق بلا استثناء فان قال انشده أنه خلع أو طلق بلا استثناء لا يقبل قول الزوج وان قال
 لم نسمع منه الا كلمة الطلع والطلاق فالقول للزوج الا أن يظهر منه دليل صحة الخلع كقبض
 البطل أو نحوه فينتدب يقبل قوله ما ذهبه مما تقبل فيه الشهادة على النفي (نسخ)
 فيما قال لم نسمع منه الا كلمة الطلع الصحيح أن الزوج لا يصدق الا بيينة لانه خلاف الظاهر
 وقد فسد أحوال الناس وعن (ظ) طلق وقال استثنيت لا يصدق قضاء ولو قال طلق
 واستثنيت صدق ويفتق بأن دعوى الاستثناء تصح الا ان ظهر منه ما ينافي في أو اخر الثاني
 والعشرين من الفصولين * (المحيط) ولو ضم مع مشيئة الله مشيئة غيره كان استثناءً بأن قال
 أنت طالق ان شاء الله وشئت أو قال ان شاء الله وشاء فلان ولو شرط مشيئة من لا يعلم مشيئته
 نحو أن يقول ان شاء جبريل والملائكة والشياطين كان استثناءً وبطل الكلام وهذا
 وما لو شرط بمشيئة الله سواء وفي شرح الطحاوي وكذلك ان قال ان شاء هذا الخياط
 وما أشبه ذلك وفي الجامع ولو قال الرجل طلق امرأتى ان شاء الله فطلقها المخاطب لا يقع
 وكذلك لو قال طلق امرأتى ما شاء الله وشئت فطلقها المخاطب لا يقع وهذه المسئلة تدل على
 أن كلمة ان شاء الله اذا دخلت على الامر رفع حكمه ولو قال له طلق امرأتى بما شاء الله وشئت
 أو قال أعتق عبدي بما شاء الله وشئت فطلقها أو أعتقه على مال يجوز في التاسع من
 طلاق التاتارخانية * مريض قال لا تحرر رقبتي ان شاء الله بعد موتي صح الامر
 لا الاستثناء لانه في الاوامر باطل وكذا بيع قتي ان شاء الله أو طلق امرأتى ان شاء الله
 لا يصح الاستثناء لان هذا الاستثناء تعطيل فلا يعمل عليه بخلاف قوله أمرت بكذا ان شاء
 الله حيث يصح لانه تعليق والاستثناء يعمل في التليكات وكلمة ان شاء الله اذا دخلت
 في الكلام ترفع حكمه أي تصرف كان كذا (فصط) فعلى هذا لو قال لامرأته
 طلق نفسك ان شاء الله يصح الامر لا الاستثناء أو قال لا جنبي أمر امرأتى بكذا ان شاء
 الله يصح الاستثناء لانه تعليق في أحكام الاستثناء من الرابع والتسعين من الفصولين *
 ومن قال على مائة درهم ان شاء الله لم يلزمه الاقرار لان الاستثناء بمشيئة الله تعالى اما

قوله لا يقع الطلاق وعليه فتوى قاضيخان

سنة

(١) وأفتى المرحوم يحيى بن زكريا بأنه لا يجوز نكاح السكران كذا بخط جامع هذه المجموعة رحمه الله سنة

(٢) قوله وهو من لا يعرف (٢) الرجل من المرأة ولا السماء من الأرض ولو كان معه من العقل ما يقوم به المكف فهو كالصالح من طلاق فتح القدير * وفي واقعات الناطقي سكران قال لا شروبهت داري هذه لك ثم قال ان لم أقل من قاي هذا فامرأتى طالق ثلاثاً ثم أفاق ولم يذكر من هذا شيئاً تطلق امرأته في أواخر طلاق التناظر خاتمة * وفي أشربة فتاوى القاضي ظهير الدين السكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمر والزبيب نحو النبيذ والمثلث وغيرهما تنفذ تصرفاته عندنا كطلاق

(٣) أو شرب لضرورة قاضيخان ملخصاً في فصل في طلاق من لا عقل من الطلاق سنة ولو شرب مكرهاً فكذلك في التصرفات حكم المجنون يعني لا يقع طلاقه معين المقتى في الطلاق سنة

(٤) من غاب عقله بالبنج والافيون فإنه يقع طلاقه إذا استعمله لاهو وأدخل الآفة قصد الكونه معصية وإن كان للتداوي فلا لعدمها بحجرائتي من أوائل الطلاق سئل عن أكل الحشيش إذا طلق زوجته وهو سكران منه هل يقع طلاقه أجاب نعم يقع طلاقه زجر عليه من فتاوى ابن نجيم

(٥) وفي الجواهر وفي هذا الزمان إذا سكر بالبنج يقع طلاقه زجراً وعليه الفتوى انتهى كذا بخط جامع هذه المجموعة رحمه الله

ابطال كما هو مذهب أبي يوسف أو تعليق كما هو مذهب محمد وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا قدم المشيئة فقال إن شاء الله أنت طالق عند أبي يوسف لا يقع الطلاق لأنه ابطال وعند محمد يقع لأنه تعليق فإذا قدم الشرط فلم يذكر حرف الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق من غير شرط فوقع عناية في كتاب الاقرار * (في طلاق السكران والمجنون وأحكام السكران) * تجوز أفاعيل السكران من الطلاق والعنق والنكاح (١) والبسيع والشراء وتلزمه الجنابات ما جرى أرجى عليه وأداء الفرائض من الطهارة والصلاة والصيام والحج والركعة جاز منه إذا وقع ذلك وهو سكران لو أدى على ما أمر به أحكام الناطقي * طلاق السكران واقع وكذا اعتاقه وخلعه وهو من لا يعرف (٢) الرجل من المرأة ولا السماء من الأرض ولو كان معه من العقل ما يقوم به المكف فهو كالصالح من طلاق فتح القدير * وفي واقعات الناطقي سكران قال لا شروبهت داري هذه لك ثم قال ان لم أقل من قاي هذا فامرأتى طالق ثلاثاً ثم أفاق ولم يذكر من هذا شيئاً تطلق امرأته في أواخر طلاق التناظر خاتمة * وفي أشربة فتاوى القاضي ظهير الدين السكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمر والزبيب نحو النبيذ والمثلث وغيرهما تنفذ تصرفاته عندنا كطلاق والعنق والاقرار بالدين والعين وتزويج الصغير والصغيرة والاقراض والاستقراض والهبة والصدقة إذا قبض الموهوب له والمتصدق عليه وبه أخذ عامة المشايخ وعن أبي بكر ابن أبي عمير أنه قال ينفذ من السكران كل ما ينفذ بالهزل فلا يبطل بالشرط الفاسد ولا ينفذ منه البسيع والشراء ولا تصح رذته استحساناً وذكر فيه أيضاً ولو أكره على شرب الخمر (٣) فنشرب وسكر ثم طلق امرأته روى عن محمد أنه يقع طلاقه لأنه وجد اللذة والصحيح أنه لا يقع في أحكام السكران من فصول العمادى وكذا في الثانية * قال في المحيط وذكر عبد العزيز الترمذي قال سألت أبا حنيفة وسفيان عن رجل شرب البنج وارتفع إلى رأسه فطلق امرأته قال إن كان حين شرب يعلم أنه ما هو فهي طالق وإن لم يعلم لم يطلاق ولو ذهب عقله من دواء لا يطلاق ولو شرب من الاشربة التي تتخذ من الحبوب والعسل فسكر فطلق امرأته لا يقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً لمحمد من أوائل طلاق الخلاصة * ويفتق بقول محمد لأن السكران من كل شراب محترم (٤) في الفصل الأول من طلاق ابن الهمام * إذا سكر بالبنج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح أنه لا يجب ولا يصح طلاقه ولا اعتاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا اقراره ولا ارتداده وعن أبي حنيفة في رواية فهمن زال عقله بالبنج أنه إن علم حين أكل أنه بنج يقع طلاقه وعتاقه وإن لم يعلم لا يقع والصحيح أنه لا يقع على كل حال (٥) من أواخر حد ودخاينة * وفي شرح الطحاوى لو شرب النبيذ ولم يوافق فصدع به نفسه حتى ذهب عقله من الصداع لا من النبيذ فطلق لا يقع من أواخر طلاق الخلاصة * رجل عرف بالمجنون فادعت زوجته أنه طلقها ثلاثاً في حال اعتداله وزعم الطلاق حال أصابة الجنون ولا يعلم ذلك إلا من جهته فالقول له وفي السير الكبير إن لم يعلم أن ذلك أصابه فالقول لها وإن علم فله وإن شهدوا أنهم رأوه مجنوناً مرة فالقول له وكذا لو قال طلق وأناناً فالقول له وفي المتنق أنه لا يقبل ولو ادعى امرأة في يد غيره وقال

(١) المجنون لا يقع طلاقه الا في مسائل اذا علق عاقلا ثم جن فوجد الشرط وفيما اذا كان مجبوا فانه يفرق بينهما بطلبها وهي طلاق وفيما اذا كان عنبيا يوجب طلبها فان لم يصل فترق بخصومة وليه وفيما اذا أسلمت وهو كافر وأبى أبواه الاسلام فانه يفرق بينهما وهي طلاق كذا في عين المعراج كما في القواعد الزبئية معين المعنى في الطلاق

ومن يجن ويفيق في حالة جنونه له أحكام المجانين وفي حالة افاقته له أحكام العقلاء في المرتبة من سيرة المقتنين

(٢) وفي السادس من طلاق نقد الفتاوى سكران دعا امرأته الى الفراش فأبى عنه فقال ان امتثلت أمرى وساعدتني والا فانت طالق الا ان ساعدته في المستقبل اذا دعاها لم يحث وان لم تساعدني يحث وكذا في واقعات المفتين اصدري أفندي (٣) وفي التنف الفاسد لا يكون فارا الا بجمعه شرائط ولم يشترط في المكتب

المعتبرة الدخول عند قوله الخامسة الخ هكذا في الاصول التي يسدى ولعل فيها تحريفا والاصل هكذا الخامسة أن لا يكون فيه فعل للمرأة يدل على الرضا ووجه التوريث هو الاستحسان وليحترز به صحيحه

طلاقها أو أن المجنون فاقول له ان علم جنونه (١) والمعتوم ان كان يفيق احيا ما بقي حال افاقته هو كالعاقل سواء كان لا فاقته وقت معلوم أولا في نوع في حد المريض الذي يكون فارا من طلاق البزازية * وفي العمادى طلاق المعتوم غير واقع كطلاق المجنون لان الحكم المصروع اذا طلق امرأته في حال الصرع لا يقع طلاقه بحيث رضوى * خمسة من الرجال حالهم كحال المجنون والناسي وطلاقهم طلاق عند الفقهاء جميعا اجددهم السكران فان طلاقه طلاق وكذلك سائر أحكامه الا الردة فانه اذا ارتد في سكره لا تطلق امرأته حتى يصح وفيما قال له انك قد كفرت في سكره فان ثبت على ذلك تطلق امرأته وان أبي فلا تطلق في طلاق التنف * سكران دعا امرأته الى فراشه فأبى فقال لها ان امتثلت أمرى وساعدتني والا فانت طالق فساعدته بعد ما دعاها في المستقبل بعد اليقين لا يحث وان دعاها في المستقبل ولم تساعدني حث قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يحث اذا لم تساعدني وان لم يجدها الدعاء لان الناس يريدون بهذا الامتنال الامر السابق في باب التعليق من الخاتمة (٢) * الوكيل بطلاق لو سكر وطلق يقع في الصحيح وقيل لا قال (ث) عدم وقوعه خلاف قول أصحابنا اذا التوكيل بطلاق تعلق طلاق بانطق الوكيل ومن قال لا تحلوا قلت لامرأتى انت طالق فهي طالق ثم سكر ذلك الاثر فقال لها انت طالق يقع كذا هنا قلت ينبغي أن يكون على التفصيل لو وكاه بأن يطلقها ما سطقا يقع ولو قال لورأتى مصلحة أو نحو فطلقها وكاله والا فلا ينبغي أن لا يقع لو سكران لما مر انه لا يقف على المصالح وغيره موكاه ذلك (ط) وكاه بطلاق فطلقها وهو سكران فلو وكاه وهو (أى الوكيل) سكران يقع اذ رضى بعبارة ولو وكاه وهو صالح لا يقع اذ رضى بعبارة الصالح لا السكران هذا يجانس ما قلت في أحكام السكرارى من الرابع والثلاثين من الفصولين * (في طلاق المريض) * ذكر صاحب التنف أن الرجل لا يكون فارا الا بجمعه خصال احدها أن يطلق امرأته المدخول بها (٣) الثانية أن يطلقها طلاقا بائنا الثالثة أن يطلقها في مرضه الذي مات فيه الرابعة أن يموت قبل انقضاء عدتها الخامسة أن لا يكون فيه فعل المرأته يدل على الرضا ووجه التوريث وهو الاستحسان فثبت الفتاوى وكذا في التنف * قال لها في مرضه قد كنت أبنتك في صحبتي أو جامعته أم أمرأتى أو بنت امرأتى أو تزوجتها بلا شهود أو بينا رضاع قبل النكاح أو تزوجتها في العدة أو أنكرت المرأة ذلك بانته منه وترثه لا لوصدته كذا (ص) في طلاق المريض في الرابع والثلاثين من الفصولين * اذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا بائنا فانه وهي في العدة وترث منه وكذا لو طلقها ثلاثا وان مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها وقال الشافعى لا ترث في الوجهين وأجمعوا على انه اذا مات بعد انقضاء العدة انما لا ترث الا في قول ابن ابي ليلى ومالك فانما ترث عندهما ما لم تتزوج والمراد به اذا طلقها من غير سؤال منها ولا رضا ومات في مرضه ذلك وهي في العدة أما اذا أسألتها الطلاق فطلقها بائنا أو ثلاثا أو رسالها أو قال لها اختارى فاختارت نفسها ماتت وهي في العدة لم ترث لانها رضيت بابطال حقتها وانما ذكر البائس لان الرجعي لا يحرم الميراث في العدة سواء طلقها بسؤال منها أو بغيره

سؤال منها لان الرجعي لا يزيل النكاح من طلاق الحدادي وفيه تفصيل * رجل طلق امرأته رجعا ثم ماتت وهي في العدة ورثت كان الطلاق في صحته او في مرضه وكذا لو ماتت المرأة في العدة ورثها زوجها في أول فصل في المعتدة التي ترث من الخائنة * امرأة المريض ماتت طلاقا واحدة فطلقها ثلاثا ترث استحصانا في طلاق المريض من مختارات النوازل وكذلك في التجنيس في طلاق الفأرة * (ص) طلق امرأته في مرضه ثلاثا ثم قتل أو مات من مرض آخر وهي في العدة فانها ترثه وان لم يموت من ذلك المرض قنية في الهبة في المرض * مريضة اختلعت من زوجها بمهرها ثم ماتت ينظر الى ثلاثة أشياء الى ميراثه منها والى بدل الخلع والى ثلث ما لها فيجب أقلها الا الزيادة كذا (شعبي) وفي (خل) في هذه الصورة لو لم يدخل به اسقط نصف المهر بطلاقه والنصف الآخر وصية وهو لغير الوارث فتصح من الثلث فلودخل بها وماتت بعد مضي العدة فكل المهر وصية فتصح من الثلث اذا اختلعت تبرع ولو ماتت في العدة فكذا عند أبي يوسف ومحمد اذا الزوج لم يبق وارثا لرضاه بالفرقة وعند أبي حنيفة يعطى الاقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثلث اذا اتهم ما في حق سائر الورثة ولم يتهم ما في الاقل وهو نظير ما قلنا جميعا في طلاقها بسؤالها في مرض الموت وحاصل التفاوت بعد مضي العدة وعدم مضيتها انه بعد مضيتها لا ينظر الى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع ولو أكثر من ميراثه وقبل مضيتها لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى ميراثه فيسلم له قدر ارثه من بدل الخلع دون ثلث المال لو ثلثه أكثر كذا (ط) في أحكام المرضى من الرابع والثلاثين من الفصولين * ولو اختلعت صحيحة والزوج مريض فالخلع جائز بالمسحى قل أو أكثر ولا يرث بينهما ما ملكت في العدة أو بعدها من الحمل المزبور * (في الرجعة) * ولو قال بعد العدة راجعتك فيها فصداقه يصح والا لا أي وان لم تصدقه لا تصح الرجعة لانه أخبر عن شيء لا يملك انشاءه في الحال وهي تنكره فكان القول قولا من غير عيبين وان صدقته صححت لان النكاح يثبت بتصادقه ما فالرجعة أولى ولو أقام بينة بعد العدة أنه قال في عدتها قد راجعتها أو أنه قد جامعها كان رجعة لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة وهذا من أعجب المسائل فانه يثبت اقرار نفسه بالبينة فيما لو أقربه في الحال لم يكن مقبولا كذا في المبسوط قيد بقوله بعد العدة لانه لو قال في العدة كنت راجعتك أمس يثبت وان كذبت له الملكة الانشاء في الحال في الرجعة من طلاق البحر الرائق ملخصا * قال قاضيان هذا اذا كان الفعل من الرجل وان كان من المرأة كما اذا نظرت الى فرجه أو قبلته بشهوة فعلى الخلاف بين ائمتنا عند أبي يوسف لا يكون رجعة لانها انما تكون من جانب الزوج وعندهما تكون رجعة لان فعل الرجل انما يكون رجعة لان فعله على الحل فيستوي فيه الرجل والمرأة ولهذا لو ادخلت فرجه في فرجها وهوناً لم يكون رجعة شرح المجمع في الرجعة لابن الملك * وليس في الرجعة مهر ولا عوض ولو جامعته المرأة وهوناً أو زائل العدة فهي رجعة وكذا اذا قبلته أو باشرته بشهوة وهو طائع أو مكره في باب الرجعة من جواهر الفقه (لابن صاحب الهداية) * (في الايلاء والظهار) * الالفاظ التي يقع بها الايلاء صريح وكناية

فالنصر يحث قوله والله لا اقربك لا اباعدك لا اطولك لا اباعدك لا اغتسل منك من جنسية
وأما الكفاية فكقوله لا اهدك ولا اهدك ولا اهدك ولا اهدك ولا اهدك ولا اهدك ولا اهدك ولا اهدك
ولا اقرب قراشك فلا يكون ايلام بلانية كذا ذكره في الفتاوى الطهيريّة * وفي المنتقى لا أنام
معك ايلام بلانية وكذا والله لا يمس قربي قريحتك كذا في معراج الدراية * وإذا قال ونزة
الله وعظمة الله يكون موليا وكل لفظ ينقصه اليقين يكون به موليا وما لا فلا ولو قال
والله لا اقربك حتى تطلع الشمس من مغربها أو حتى يخرج الدجال لا يكون موليا قهاسا لانه
يرجى وجود ساعة فساعة وفي الاستحسان يكون موليا لانه يستعمل للتأيد عادة وكذا
إذا قال والله لا اقربك حتى تقوم الساعة أو حتى يبلغ الجبل في سم انطباط يكون موليا كذا
في شرح الطحاوي بيان الرواية شرح الوعاية في الايلام * سئل عن قال لامرأته أنت حرام
عليّ كاتى أو أختى هل تطلق زوجته أم لا أجاب ان نوى الطلاق طلقت وان لم ينو شيئا فهو
ايلاء من فتاوى ابن نجيم * (م) عن محمد إذا قال لها أنت مثل أمي يريد به التحريم فهو ظاهر
وان لم يكن له نية فهو باطل وعنه أيضا إذا قال لها أنت أمي يريد به الطلاق فهو باطل وكذلك
ان أراد به التحريم ففعل ذلك فهو باطل في الرابع والعشرين من طلاق التناثر خاتمة
* (في الخلع) * خلع الفضولي إذا لم يضمن ولم يضاف الى ماله لا يجوز ولا يقع الطلاق الآن
ترضى إذا بلغها فان أجازت وقع الطلاق وبرئ الزوج من الصداق وان لم تجز لا يقع ويبقى
الصداق في ذمة الزوج في صلح الفضولي في الرابع والعشرين من فصول العمادى *
الفضولي إذا خالع مع الزوج بغير اذن المرأة ان أضاف الفضولي الخلع الى ماله اضمن بدله
فقد الخلع على الفضولي وان لم يضاف ولم يضمن يوقف على اجازة المرأة الآن يؤدى الفضولي
البديل من مال نفسه قبل أن تبطل المرأة الخلع من المحل المزبور * قوم جاؤا الى رجل
وزعموا أن امرأته وكلتهم بالاختلاع فخالعهما معهم على التي درهم ثم انهما أنكرتا التوكيل
فان كان القوم ضمنوا المال للزوج يقع الطلاق ويلزمهم البديل لانهما أنكرتا التوكيل
بقى هذا خلع الفضولي والفضولي إذا شاطب الزوج في الخلع وضمن البديل يكون أصيلا
فبتم الخلع بقبوله وان كان القوم لم يضمنوا بديل الخلع كان الخلع موقفا على اجازة المرأة
وقبولها ولم توجد فان كان الزوج ادعى أنها وكلتهم كان الطلاق واقعا باقاره ولا يجب المال
هذا إذا خالعهوا وان باع الزوج منهم تطليقة بالتي درهم اختلفوا فيه قال أبو القاسم الصغار
يقع الطلاق ويلزمهم المال وان لم يضمنوا الآن لفظ الشراء لفظ ضمان لانه مبادلة وقال أبو بكر
البلخي هذا والخلع سواء وهو الصحيح من خلع الثانية * رجل خلع ابنته من زوجها ان
كانت الابنة كبيرة وضمن الاب بديل الخلع تم الخلع لان الاجنبي لو فعل ذلك يترتب الخلع
فالاب أولى فان خالع الاب على صداقها وضمن تم الخلع أيضا ثم ينظر ان اجازته المرأة تصح
اجازتها ويسقط المهر وان لم تجز كان صداقها على الزوج ويرجع الزوج على الاب بذلك بحكم
الضمان كان الاب قال له خالع على صداقها ان اجازته وان لم تجز فعلى تم قدر ذلك وان
كانت الابنة صغيرة فان ضمن الاب تم الخلع بقبوله ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع
الزوج على الاب وان لم يضمن الاب لا يجب المال لا على الاب ولا على الصغيرة كما لو كانت

كبيرة (١) وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع كالمو كان الخلع مع الصغيرة وان قبل
 الاب عقد الخلع اختلف المشايخ في وقوع الطلاق لا اختلاف الرواية والصحيح انه يقع (٢)
 لان لسان الاب كلسانها وان كان الخلع بين الزوج وأُم الصغيرة ان اضافت الام البدل
 الى مال نفسها او ضمنته يتم الخلع كالمو كان الخلع مع الاجنبي وان لم تضاف ولم تضمن هل
 يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية نفسه والصحيح انه لا يقع وان كان العاقد اجنبيا
 ولم تضمن البدل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة تعقل العقد وتغير بتوقف
 الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة التي تعقل وتغير من زوجها
 على صداقها يقع طلاق بائن ولا يسقط الصداق ولو وكات الصغيرة وكلا بالخلع ففعل
 الوكيل نفسه روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول
 الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل للمبدل لا يقع الطلاق كالمو كان الخلع من الاجنبي
 من المحل المزبور * واذا خلع الاب على ابنه الصغير لا يصح لانه تعليق الطلاق بالقبول
 فلا يصح كالا يصح من الصغير ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الاب من المحل المزبور *
 وفي الذخيرة اذا اراد الرجل أن يخلع ابنته من زوجها وهي صغيرة أو كبيرة ينبغي أن يخلعها
 بالشئ من ماله ويضمن بدل الخلع فيجوز الخلع وأما اذا خلعها على الصداق فان كانت كبيرة
 فان كان الخلع باذنهم اجاز ذلك عليها ولو كان يغيرا ذنبا فان لم يضمن الاب الصداق لا يجوز
 الخلع ولا يقع الطلاق الا أن ترضى اذا بلغها فان اجازت وقع الخلع وبرئ الزوج من الصداق
 وان لم تجز لا يقع الطلاق ويبقى الصداق في ذمة الزوج على حاله وأما اذا ضمن الاب الصداق
 للزوج أو كان مكان الاب الاجنبي فضمن الصداق للزوج فانه يقع الطلاق فاعتبر هذا
 الخلع معاوضة فيما بين الزوج والمخالع طلاقا بغير عوض في حق المرأة وبعد ذلك ان بلغها
 الخبران اجازت نفذ عليهما وبرئ الزوج من الصداق وان لم تجز كان لها أن ترجع على الزوج
 بصداقها ثم الزوج يرجع على الاب بحكم الضمان ويصير تقدير هذا الخلع كأن المخالع قال
 للزوج ان بلغها الخبر فاجازت فالبدل عليها وان لم تجز فالبدل على المخالع على المخالع من
 الضمان انما يجب بحكم العقد لا بحكم الكفالة من خلع التاتارخانية * (٣) ثم الحاصل
 في خلع الصغيرة ان المخالع اذا ضمن الصداق يصح الخلع ويقع الطلاق سواء كان العاقد أبا
 أو اجنبيا واذا بلغت ترجع بالصداق على الاب ولا يرجع على الزوج قال شمس الانعة
 السرخسي قال بعضهم ترجع على الزوج اذا بلغت ثم ترجع الزوج على الاب وان لم يضمن
 المخالع الصداق فلا شك انه لا يسقط الصداق لانها صغيرة وهل تقع المينونة ان قبلت
 الصغيرة عقد الخلع وكانت تعقل بأن تعبر يقع الطلاق بالاتفاق وان لم تقبل الصغيرة عقد
 الخلع هل تقع المينونة ان كان المخالع اجنبيا ولم يضمن لا تقع المينونة بالاتفاق وهل يتوقف
 على اجازتها بعد البلوغ تكلموا فيه قال بعضهم لا يتوقف ونص الخصاص على هذا في
 شروطه وان كان العاقد أبا ولم يضمن هل يقع الطلاق فيه روايتان في رواية يقع وفي رواية
 لا يقع (٤) ونص في حيل الاصل انه لا يقع ما لم يضمن الاب الدرك للزوج من احكام
 الصغار * هشام عن محمد اذا وكل الرجل رجلا أن يخلع امرأته ان تركت مهرها فتركت

(١) صح قبول الصغيرة العاقلة الخلع في
 حق الطلاق لا البراءة من المهر كذا في
 خلع منية المفتي سده
 (٢) كذا في احكام الصغار سده

(٣) وخلع الصغيرة حبل منها ضمنان المهو
 وحبله أخرى أن يحبل الزوج الصداق
 على الاب حتى تفرغ ذمة الزوج منه
 ويجب ذلك للصغيرة على الاب لان الاب
 يملك احواله الصغير والصغيرة على غير من
 عليه اذا كان المخالع عليه املا من
 المحبل والغالب أن يكون الاب املا من
 الزوج ولو كان المختار عليه مثل المحبل
 في الملاءة ينبغي أن يصح أيضا كذا ذكر
 صدر الاسلام أبو اليسر في باب الخلع من
 الميسوط كذا في احكام الصغار

(٤) كذا في النهاية وفي الخاتمة الصحيح انه
 يقع فليرجع اليه وقدم من النقل عن
 الخاتمة سده

مهر خافض قال الوكيل طلقك فلا يلاي مع شيء في قياس قول أبي حنيفة ونحن نرى أنه يقع
واحدة بجميع المهر في أوائل الفصل السادس عشر من طلاق التاتارخانية * والواحد
لا يصلح في الطلح وكيل من الجائين بأن وكلت رجلا بالخلع فوكله الزوج أيضا سواء كان
البذل مسمى أولا وعن محمد أنه يصح في الثالث من طلاق البرازية (١) * المحجورة بالسفه
لو قبلت الطلح وقع ولا يلزمها المال ويكون بائنا أن كان بلائط الطلح ورجعها إن كان ياقظ
الطلاق كما في شرح المنظومة من خلع الجرارائق * ولو اختلعت نفسها بالمهر ونفقة
العدة نفقة الولد سنة ثم مات الولد بعد خمسة أيام مثلا وتزوجها يرجع نفقة بقية العدة
وبقية نفقة ولده سنة في مسائل الطلح من زينة الفتاوى * فان قلت إذا خالعه على نفقة
العدة ثم تزوجها بعد خمسة أيام مثلا فهل يرجع عليها بقية النفقة قلت نعم كما في القنينة
اختلعت نفها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولده سنة ثم مات الولد بعد خمسة أيام ثم تزوجها
يرجع بنفقة بقية العدة ونفقة ولده سنة انتهى وهو دليل لما ذكرناه من عدم النشور
ثم اعلم أن موتها أو عدم وجود ولد في بطنها كونه في أثناء المدة في كونها ترده قيمة الرضاع
كما في المحيط ولو اختلعت على أن تمسكها إلى وقت البلوغ صح في الأتني لافي الغلام
(٢) وإذا تزوجت فالزوج أن يأخذ الولد ولا يتركه عندها وإن انفقا على ذلك لأن
هذا حق الولد وينظر إلى مثل أمه الذي الولد في تلك المدة فيرجع به عليها كما في فتح القدير من
خلع الجرارائق (٣) * (قب) خالعهما بشرط أن تمسك هي هذين الولدين عشر سنين
بنفقة ثم ما وكسوته بما قررت وتزوجت وذبيت إلى قرية أخرى فأنفق أبوها عليهما يرجع عليها
بنفقة ما أنفق في تلك المدة لا بما أنفق (ط) مثله في باب الطلح من القنينة اختلعت بهرهما
ونفقة عدتهما صح وان لم تجب النفقة بعد وهي مجهولة لا دخولها تبعها كبيع الشرب جاز
تبعه لا درض وان كان مسمى كان مجهولا وفي شرح الطحاوي خالعهما على نفقة العدة صح
ولا تجب النفقة (٤) بخلاف ما لو أبرأت الزوج من النفقة في المستقبل حيث لا يصح
(٥) وفي الظهيرية أن أبرأتها من نفقة العدة بعد الطلح لا يصح وكذا بعد العلق وقبل
يصح وهو الاشبه من خلع البرازية * (س) خلع امرأته على مهرها وعلى أن ترضع
المبي في الحولين مكل شهر بدرهمين ونصف ياد وتجب للمرأة على الرضاع في
الباب الثاني من طلاق الفتاوى الكبرى * وانما يصح الطلح على أمسك الولد إذا
بين المدة وان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعا أو فطيميا وفي المتن أن كان الولد رضيعا
صح وان لم يبين المدة وترضع حولين من أو آخر خلع الخلاصة * امرأة اختلعت على أنها
بريئة من النفقة والسكنى ثم الطلح ويبرأ عن النفقة ولا تبطل السكنى وان اختلعت
على أن مؤنة السكنى عليها كان عليها أن تكفى يتام من زوجها أو من غيره فتعتد فيه
قبيل فصل في الطلح بلفظ البيع من طلاق الخانية * اختلعت على أن مؤنة السكنى
عليها بأن تكفى صح وعلى أن لا تسكني لها لا من خلع منية المفتي * ولا تقع البراءة عن
نفقة العدة في الطلح والمبارأة والطلاق بما لا بشرط في قوالهم وكذا لا تقع البراءة
عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط وان شرط البراءة عن ذلك فان وقت ذلك وقسا جاز

(١) الواحد يتولى الطلح من الجائين وان
كان هذا معاوضة أو كان البذل
معلوما في رواية وهو المختار ولو الجلية
في الطلح

(٢) ويصح في الغلام إلى سبع سنين أتت
به المرحوم بجي بن زكريا أفندي كذا
يخط جامع هذه المجموعة

(٣) طلق امرأته ثم صالحته على شيء إن
كانت عدتها بالاشهر جاز وان كانت
بالحيض لم يجز لان زحان الأولى معلوم
ومدة الثانية غير معلومة ثم لا يمكن جعل
الصالح في الثاني ابراء عن البعض لان
الابراء عن النفقة بعد الطلاق لا يصح كما
لا يصح حالة قيام التسكاح ولو صالحته
عن أجزا رضاع الولد بعد اليثونة على
شيء جاز ولو صالحته من السكنى على
دراهم معلومة لم يجز كذا في الخانية
في فصل اتقال العدة

(٤) وما في الخانية موافق لما في شرح
الطحاوي ومخالف لما في الظهيرية
(٥) ويصح الابراء عن النفقة المستقبل
في ضمن الطلح وان كان مجهولا ولا يصح
الابراء عنها بعد العلق كذا في نقد
الفتاوى

والأفلا وإذا جازت السبابة عند سبيل الوقت والشرط فإن مات الولد قبل تمام الوقت كان للزوج أن يرجع عليها بحصة الأجر إلى تمام المدة فإن أرادت المرأة أن لا يكون له عليها حق الرجوع قالوا الخيلة في ذلك أن يقول الزوج خالعتك على أي يرى من نفقة الولد إلى سنتين وإن مات الولد قبل تمام المدة فلا رجوع على عليك قاضيان في الخلع (١) وفي المحيط ذكر ابن سماعة عن محمد بن أحمد في امرأة اختلعت من زوجها بما لها عليه من المهر ورضاع ولده الذي هي حامل به إذا ولدته إلى سنتين جاز فإن مات أو لم يكن في بطنها ولد ترده قيمة الرضاع ولو مات بعد سنة ترده قيمة رضاع سنة وكذا إذا ماتت هي عليها قيمته انتهى من خلع ابن الهمام في آخره * اختلعت على أن تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لأنه لا يسلط بالشرط الفاسدة وكون الولد عند الزوج لا يملك الأم بطلاله اختلعت بهرها ونفقة عيبتها على أن تترك الولد سنتين بنفقة ما قبله كتب الولد أياما ثم ولدت بنفسها بقية المدة للزوج أن يرجع عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي لم تسكن لأنها امتنعت عن إيصال بدل الخلع فتجب قيمته كما لو اختلعت على عبد ووارثته من خلع البزازية * ولو قصرت في الاتفاق عليه يرجع عليها بقيمة النفقة وبنفقة هو عليه تطرأ له جورا في الخلع * ولو خالعه على نفقة ولده عشرة أشهر هي معسرة فطالبته بنفقة يجبر الزوج عليها وعليه الاعتماد لأعلى ما أقام بعضهم من سقوط النفقة عنه (٢) ولو خالعه بما لها عليه من المهر ثم ذكر أنه لم يبق عليه شيء من المهر وقع وجب عليها رد المهر ومثلها لو خالعه (٣) على عبده الذي لها عنده أو متاعها ثم ظهر أنه ليس في يده شيء وقع على مهرها فإن لم يكن قبضته سقط وان قبضته ودفته أو مثله أو قيمته ولو خالعه بما مهرها وهو يعلم أن ليس عليه له مهر رقع بائنا مجبانا ولو كان طلقها بمهرها قبلت والزوج يعلم أنه لا مهر لها يقع رجعا من خلع ابن الهمام (في شرح قوله والمباراة كالخلع) * (فقط) كل خلع بطل فيه الجعل وطلقت فهو بائن لأن لفظ الخلع بلا جعل بائن كسائر الكتابات فكذلك حكمه عند سقوط الجعل وكل طلاق بطل فيه الجعل وطلقت فهو رجعي إذا الطلاق بلا مال رجعي فكذلك حكمه عند سقوطه (ق) في كل موضع وقع الطلاق أو الخلع يبدل فهو بائن وفي كل موضع لم يجب البديل ينظر إلى اللفظ فلو خرج من الإفساح فهو رجعي وإن خرج من خارج الكتابية فهو بائن حتى لو خالعه ما لم يملكه على مال تطلق بلا مال (ث) كل طلاق وقع بشرط ليس بمال فهو رجعي في الثاني والعشرين من الفصولين * واقعة أمهرها ثلثمائة ووهبت المائة وخالف قبل دخوله على المهر المسمى وهو ثلثمائة وما قبضت المهر هل يرجع عليها بمائة قبل أو لم يعلم الزوج بالهبة يرجع عليها بالمال أو علم من المحل المزبور * ذكر في المتساوي الصغير لو قال لامرأته خالعتك فقبلت المرأة يقع الطلاق وتقع البراءة من المهر إن كان عليه مهر وإن لم يكن عليه مهر بآن كان دفعه إليها يجب عليها رد ما ساق إليها من المهر لأن المال مذكور عرفا بذكر الخلع ثم في لفظ الخلع هل تقع البراءة عن دين سوى المهر في ظاهر الرواية لا تقع وعن أبي حنيفة أنها تقع وكذا المبارة في الثامن والعشرين من الاستروشنية * رجل قال لامرأته خلعت نفسك مني بكذا انفكالت فخلعت خالعه وافية

(١) وما ذكر في السبابة موافق لما ذكر أولا حيث قال ونفقة الولد وهي مؤنة الارضاع لا تنصح البراءة عنها بالشرط في الخلع بالاجماع وإن شرط أن وقت في الخلع جاز وإن لم يوقت لا ولا تنفع البراءة عنها كذا ينحط جامع هذه المجموعة

(٢) ولها أن تطالبه بكسوة العهي

الان اختلعت على كسوته ونفقته فليس لها وإن كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضيعا أو فطما كذا في خلع ابن الهمام وفي آخر القنية

ولو اختلعت نفسها من زوجها بمهرها ونفقة ولدها عشر سنين وهي معسرة لا تقدر على نفقة ولدها قلها أن تطالب الزوج بنفقة الولد لأن بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد عنه بدلين له عليها كما إذا كان له عليها دين آخر وهي لا تقدر على قضاءه لا تسقط نفقة الولد قال رضى الله عنه وعليه الاعتماد لا على ما أجاب به سائر المفتين أنهم لم يسقط قنية في باب الخلع من الطلاق

(٣) فرق بين خلعتك وخالعتك في الخلاصة والبرازية

لو قال خلعتك ناويا الطلاق فإنه يقع بائنا غير مسقط للحقوق لعدم توقفه عليه بخلاف خالعتك بلفظ المفاعلة أو اختلعي بالامر ولم يسم شيئا فقبلت فإنه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت البديل ردت خاتمة در مختار في أول الخلع

وأما الثاني فهو أنه لا يصح إلا إذا أراد به التحقيق لأنه سوم لا تحقيق ظاهر فلا يصح إلا إذا
 أراد به التحقيق لأنه حينئذ يكون أمراً وهو المختار من خلع الولولجية * رجل ثالث له
 امرأته اخلعت أوقات خويشتن خريدم از تو بعدت وكابين (اي اشترت نفسها منك
 بعدة ومهر) فقال الرجل أنت طالق أو طلقتك يقع تطليقة بائنة لأن هذا إخراج الكلام
 يخرج الجواب وأنه يصلح جواباً في تساوي أبي الليث وفي مجموع النوازل عن شيخ
 الإسلام أبي الحسن أنه يقع تطليقة رجعية ولم يجعله جواباً والصحيح هو الأول وهكذا
 كان يفتي شيخ الإسلام الأوزجندى وجماعة من مشايخ زمانه وهل يبرأ الزوج عن
 المهر على قول هؤلاء اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم براء وقال بعضهم لا يبرأ وهو الأصح
 (١) من خلع الذخيرة البرهانية (٢) * وإذا تزوج على مهر مسمى ثم طلقها بائنة ثم تزوجها
 ثانية على مهر مسمى آخر ثم اختلفت من زوجها على مهرها يبرأ عن المهر الثاني دون الأول
 (٣) لأن الخلع وقع في هذا النكاح فينصرف على تسمية هذا النكاح من خلع المضمرات *
 امرأة اختلفت من زوجها بكل حق لها عليه كانت لها النفقة مادامت في العدة لأن
 النفقة لم تكن حقاً لها عند الخلع من خلع الثانية * رجل خلع امرأته بمهرها ونفقة
 عدها وكل حق هو لها عليه فأقرت المرأة وقت الخلع أنها حائض وأنها غير حامل من
 زوجها ثم ادعت بعد ذلك في الشهرين من عند الإقرار بالنكاح العدة أنهما حامل من زوجها
 وأنكر الزوج لأصح دعواها لأنها متناقضة في السابع من طلاق الولولجية *
 رجل خلع امرأته على مهرها ونفقة عدها ثم ظهر أنها حامل ليس لها أن تطالب الزوج
 بمؤنة الحمل من طلاق جواهر الفتاوى * إذا قبلت المرأة الخلع كان عليها أن تسلم الزوج
 ماسمى في عقد الخلع أن قدوت على تسليمه وإن عجزت عن تسليم ذلك بالاستحسان أو بسبب
 آخر فعليه تسليم المثل في المثل وتسلم القيمة في القيمة محيط برهاني في آخره فروع بعد
 نوع آخر في العوارض بعد وقوع الخلع في ١٥ من الطلاق * رجل خلع امرأته على
 عبد لها حتى العبد كان عليها قيمة العبد من خلع الثانية * وكذا لو خلع امرأته على
 عبد الصير ولم يجز صاحب العبد من الحمل المزبور * (ن) خلع امرأته على مال ثم
 زادت في بدل الخلع فالزيادة باطلة لأنها زادت بعد هلاك العقد وعليه في طلاق
 الفتاوى الكبرى * ولو قال أنت طالق على أن تعطيني ألفاً وعلى ألف أن قبلت في المجلس
 يقع والالف دين في ذمتها وإن لم تقبل في المجلس لم يقع لأن كلمة على تذكّر لايجاب
 والاستيجاب فاقضت وجوب الالف كما لو قال بعثك على أن تعطيني ألفاً فقد علق الطلاق
 بوجوب الالف عليها فصار كأنه قال أنت طالق بالفاء فاقضى القبول في المجلس لأنه جواب
 خطاب المعاوضة * ولو قال أنت طالق إن جئتني أو أعطيتني بألف إن أنت في المجلس يقع
 والافلان أن كلمة شرط لانهم الاوقات فيكون تعليقاً ومعاوضة معني لان الطلاق لا يقع
 الا بمال وهذا هو حصة المعاوضة فيستمر جوابها على المجلس * في باب الطلاق على مال
 من محيط السرخسي * واستفيد من قولنا ازالة ملك النكاح أنه لو خلع المطلقة
 رجعية فإنه يصح ويجب المال ولو خالعها بمال ثم خالعها في العدة لم يصح كافي القبية

(١) إذا طالت خويشتن خريدم بـ كابين
 (اي اشترت نفسها بالمهر) ونفقة عده
 وقد قبضت المهر المجل هل يرجع الزوج
 عليها بما قبضت أفق القاضي الامام أنه
 لا يرجع لأن المراد من هذا في عرفنا بقية
 المهر
 (٢) وكذا في السادس عشر من طلاق
 التنازلية نقل عن المحيط والذخيرة
 وبه يفتي كذا في مجمع الفتاوى في
 الخلع
 (٣) وبه أفتى ابن نجيم وكذا في البحر فلا
 عن الثانية وكذا في مجمع الفتاوى عن
 الثانية أيضاً

ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالعهما بعد الخلع حيث لم يصح وبين ما اذا طلقها بمال
 بعد الخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكرناه في آخر الكتابات وخرج الخلع بعد
 الطلاق البائن وبعد الردة فانه غير صحيح فيها فلا يسهل المهر ويترك له بعد الخلع ولاية الجبر
 على النكاح في الردة كما في البرازية من خلع البحر الزانق * (فص) أباها خالعهما
 على مهرها لم يسهل المهر لانه لم يسلم لها به هذا الخلع شيء وكذا الوارثت خالعهما (فص)
 نكحها فاسدا فوطئها فاختلعت بالمهر قبل يسهل اذ الخلع يجعل كتابته عن البراء لان
 الخلع وضع له هذا وقيل لا يسهل اذ الخلع لغا لانه انما يصح في النكاح القائم وكذا لو أبانها
 فاختلعت في العدة فهو على هذا الخلاف في الثاني والعشرين من الفصولين * (فشين)
 ارتدت خالعهما لم يجز له بعد هذا الخلع أن يجبرها على النكاح من المحل المزبور *
 وتعلق الخلع بالشرط من جانب الزوج يصح ومن جانبها لا يصح (١) من خلع خزانة المفتين *
 الامة اذا اختلعت من زوجها بمهرها أو بمال آخر ان طلقها على ذلك فالطلاق بائن في ذلك
 كله وعليها المال واذا اعتقت يأخذها بذلك كله وذلك اذا اختلعت بغير أن سدها واذا
 اختلعت باذن المولى لم يها ذلك ويصح فيه المدبرة وأتم الولد حكمهما في ذلك تحكم الامة
 الا أنهما اذا اختلعتا باذن المولى فانهما يسعيان في ذلك من خلع النسق * (فص)
 تكلمت فقال هذا كفر وحرمت على به قتيبي أن ذلك اللفظ ليس بكه رفعه النسق أنها
 لا تحرم (ز) خلعها فاسدا فاسألها رجل بازن بحد اي كريت (أي أنت اقترقت من
 زوجتك) فقال نعم فهذا اقرار بالحرمة وهو حجة عليه (فقط) مثل النسق عن خالعهما
 ثم تزوجها ثم قال فبر من حرامى بران خلع (أي أنت حرام على بذلك الخلع) قال تحرم لانه
 أخبر أنها الآن حرام عليه بذلك الخلع واذا حرمت عليه باقراره يجب المسعى في هذا النكاح
 بالغاما بالغ لانه لا يصدق في حقها في الثاني والعشرين من الفصولين * ولو قال بازن خلع
 كردم او خريد فروخت كردم (أي جعلت الخلع زوجتي أو جعلت البيع والشراء في ذلك
 اليها) والمرأة منكرة يقع الطلاق باقرار الزوج هذا اذا لم يسبق خلع أصلا فلو سبق خلع
 فاسد فقال هو بناء على أن الخلع صحيح قال الشيخ الامام الاستاذ لا يقع وقال الامام بن
 الدين النسق يقع ولو أضاف الى ذلك الخلع فقال بأن خلع كردم لا يصح عند الكل
 ولو قال بحد اي كردم بان خلع لا يقع به شيء الآن في الجفص الثاني في ألفاظ الخلع من
 الخلاصة * قال لامرأته اخليني نفسك منى بالمهر ونفقة العدة بالعربية ثم اقتمها بالعربية حتى
 قالت اختلعت منك بالمهر ونفقة العدة وأبرأتك من المهر ونفقة العدة وهي لا تعلم بذلك ههنا
 أقوال والخيار ما ذهب اليه بعض المشايخ أنه لا يصح الخلع ولا تقع براءة الزوج ما لم تعلم
 المرأة بذلك لان الخلع معاوضة فصار كالبيع والعوام لو قالوا بعنا واشترينا وهم لا يعلمون
 ذلك لا يصح فكذلك هنا بخلاف الطلاق والعنق والتدبير لان ذلك ليس في معنى المعاوضة
 بل اسقاط والبراءة عن المهر والنفقة اسقاط لكن الاسقاط يحتمل الاقالة والفسخ فهما
 شبه البيع لاشبه الطلاق والعنق والتدبير فلا يصح من غير علم من خلع الولو الجمية * ولو
 لقمتها الخلع بالعربية حتى قالت اختلعت منك بالمهر ونفقة العدة قبل يصح وقبل لا يصح

(١) لانه معاوضة من جانبها وبين من
 جانبها

كالبيع وبه يفتى وكذا لا يصح لولعها أن تبرئ الزوج عن المهر والنفقة وهذا يدل على أن
 المديون إذا لقي الدائن أن يبرئه عن الدين بالعربية لا يصح تسهيل في متفرقة فصل تعدد الحرة
 بالطلاق * قال لها وهي لا تعرف العربية قولي وهبت مهري منك فقات وهبت لا يصح
 بخلاف الطلاق والعناق لأن الرضا بشرط جواز الهبة لا بشرط وقوع الطلاق والعناق
 في الأول من هبة البرازية * بخلاف الطلاق والعناق والتدبير وان لم يعلم بعناء في باب الخلع
 من طلاق الذخيرة البرهانية * (في العنين) * العنين يؤجل سنة لكن شمسية أو قرية
 قبل انتم شمسية وهي تزيد على القمرية بأحد عشر يوما والصحيح أنها قرية لأن مطلق
 اسم السنة يطلق على القمرية مائة طقات (قبل الطلاق) * وفي فسخ النكاح بسبب
 العنة بشرط حضرة الزوج بعد طلب المرأة وقت القضاء لأن الفسخ بسبب العنة قضاء
 ولهذا لا ينفذ في غير المهر خزانة العنين في العنين من النكاح * الزوج لم يصل إلى المرأة
 وهي تقول وجدته عينا وطلب من القاضي التأجيل وهو يقول وجدته رتقا وأنا صحيح
 قال يريها النساء أو امرأة عدلة فإن قلن ليست برتقا أجله وإن قلن رتقا تركهما
 قال مردى زن خود را بقاضی آورد ودعوى كرده رتقا ست وزن منكرست قاضی
 مرور بر نان غایدانی قال اگر دعوی عنت میکند واز قاضی طلب حکم عنت میکند غاید
 واکوئی نی لانه لاحکم لارتق المجرد حتى يسعى لاثباته بل يقول له القاضي فامسأله
 بعروف أو تسريح باحسان قاعدية في النكاح * قال دختر نارسیده را پدر بشوی
 بالغ داده است وشوی عنین آمد پدر را حق طلب تأجیل وتفريق بودیانی أجاب فی علل
 محمد وقال لا لانی لا أدري لعلها سترضى بزوجها إذا بلغت وليس في ابتناء النكاح عليها
 إلى وقت بلوغها سحر لان الاحتياج إلى الوطء ولا يخاف فوت حقه في هذه المدة قاعدية
 في النكاح * (في العدة) * المعتدات ثلاث المطلقة والموطوءة عن شبهة والمتوفى
 عنها زوجها والاعتداد قد يكون بالحيض وقد يكون بالأشهر وقد يكون بوضع
 الولد أو باسقاط استبان خلقه أو بعض خلقه في أول باب العدة من الخاتمة * ستة
 من النساء يجوز نكاحهن في العدة المختلعة بزوجها في العدة وأما الولد بعقها سيدها
 يتزوجها وإذا ارتد أحد الزوجين ثم أسلم يتزوجها في العدة والامة إذا أعنت فاختارت
 نفسها يتزوجها في العدة والصغيرة إذا دركت واختارت نفسها يتزوجها في العدة والملاعن
 إذا كذب نفسه يتزوج الملاءنة في العدة في قول أبي حنيفة ومحمد خزانة الفقه
 لأبي الليث (١) * وانخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح توجب العدة كخلوة بالرتقاء
 وخلوة المحبوب والصائم والمحرّم وكل صورة يتمكن من الوطء حقيقة وفي الرتقاء يمكن بالفتق
 وفي المحبوب بالسحق ولهذا يتبع التحليل بالمحبوب إذا حبست منه فطلق ثم ولدت منية
 المفتى في العدة (٢) * ولو خلاها وهي رتقا فلا عدة عليها كذا ذكره القدوري (٣) *
 وفي المستق وفي الأمل ولو خلاها وهو محبوب فعليها العدة في قول أبي حنيفة وأما علي
 قولها ما ذكر أبو الحسن أن العدة واجبة وقال أبو يوسف إن كان ينزل فعليها العدة وإن كان
 لا ينزل فلا عدة عليها من التاتارخانية في باب العدة * وأشار في كتاب الطلاق إلى أنه لا يجب

(ترجمة)

* (أى ادعى أن زوجته رتقا وأنه
 ذلك إلى القاضي فأكرت الزوجة فهل
 للقاضي أن يريها النساء أم لا قال إن
 كان متعنتا في دعواه وفي المرافعة فإن
 القاضي يريها النساء والا فلا)

٦ (أى تزوج ابنته الصغيرة لبالغ فتبين
 أن الزوج عنين فهل لا يباحق في طلب
 التأجيل والتفريق)

٥ (١) سئل عن رجل أعتق مستولده هل
 عليها عدة وهل لها عليه نفقة العدة أجاب
 نعم عليها العدة ولا نفقة لها عليه بسببها
 من فتاوى ابن نجيم

(٢) * وانخلوة الصحيحة توجب العدة
 في النكاح الصحيح دون الفاسد وانخلوة
 الفاسدة في النكاح الصحيح على ضربين
 كل خلوة يتمكن بها من الوطء حسا
 وهو ممنوع عنه شرعا كخلوة الحائض
 والصائمة والمحرمة توجب العدة دون
 كمال المهر وكل خلوة لا يتمكن بها
 من الوطء حسا وشرعا كخلوة المريض
 المدنف والصغير والصغيرة أو كان
 معهما ثالث أو كانت رتقا فلا عدة
 في باب العدة من الوجيز

(٣) وخلوة الرتقاء لم تصح ووجب العدة
 لوطاقتها * كذا في آخر نكاح منية
 المفتى

العدة عندهما وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فحيث قال لا تجب العدة أراد
في مجبوبات قد جف ماؤه فيكون هذا بمنزلة الصبي لا تعتبر خلوته في إيجاب العدة وحيث قال
تجب العدة أراد في مجبوبات لماء يسحق فينزل فوجب العدة احتياطاً في باب العنن من
المبسوط للسرخسي * والخصى كالصحيح في العدة بخلاف الصبي وكذلك المجبوبات إذا كان
ينزل لانه يصلح أن يكون والداً والاعلاق بالسحق منهم متوهم وزاد في رواية أبي حفص
وان كان لا ينزل لم يلزمه الولد لانه إذا جف ماؤه فهو بمنزلة الصبي أو دونه في باب العدة من
المبسوط للسرخسي * ملخصاً * إذا طلق الذمى الذمىة فلا عدة عليها عند أبي حنيفة (١)
قال جمال الاسلام في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة والصحيح
قوله واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما من تصحيح القدوري (في العدة) * (٢)
ان المرأة اذا خرجت اليها مائة مسلمة أو ذمىة تبين باتفاق بين أصحابنا ولكن هل يلزم
عليها العدة فيه اختلاف قال أبو حنيفة لا تلزمها وقالوا تلزمها لهما ان هذه حرة فارت
زوجها بعد الاصابة فتلزمها العدة كالملقة في دارنا وكالتي أسلمت في دارنا وأبي زوجها
الاسلام في نكاح أهل الشرك من غاية البيان (في شرح قوله واذا خرجت اليها مائة)
* ولو أسلمت زوجة الكافر وأبي الزوج فالفرقة طلاق الى آخره وعليه النفقة والسكنى
مادامت في العدة لان الفرقة جاءت بسبب من جهة الزوج وهو الابناء عن الاسلام وذلك
منه تفويت الامسالك بالمعروف فتعين التسريح بالاحسان والاحسان في التسريح أن
يوفيها مهرها ونفقة عدتها في باب نفقة أهل الذمة من مبسوط السرخسي * وأقل
العدة التي تصدق الحرة في انقضاء العدة فيها شهران عند أبي حنيفة وعندهما تسعة وثلاثون
يوماً وفي الامة عندهما في أحد وعشرين تصدق وعلى قول أبي حنيفة على الأصل الذي
خترجه الحسن بن زياد خمسة وثلاثون يوماً خمسة عشر طهر وعشرون حصة في الثامن
من طلاق الخلاصة * الحرة المطلقة اذا أقرت بانقضاء العدة بالحيض لا تصدق في أقل
من شهرين هو المختار قاضيجان في فصل انتقال العدة * (شبه) قالت المعتدة أسقطت
سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه تصدق وتنقض العدة وان أخبرت بعد الطلاق بساعة
أو يوم (قبح) اذا قالت انقضت عدتي في يوم أو أقل تصدق أيضاً وان لم تقل بسقط
لاحتماله (بو) خلافه في باب العدة من القنية * (جو) امرأة وجبت عليها العدة وهي
مرضعة وقد قيل ان المرضعة لا ترى الدم فقالت حضت ثلاث حيض يقبل قولها وقد انقضت
العدة وقد يتصور رؤية الدم مع الارضاع من عدة نفقة القناوى * وفي السراجية
المطلقة عقب الولادة اذا قالت انقضت عدتي لم تصدق في أقل من خمسة وعشرين يوماً
في الثاني والعشرين من طلاق التاتارية * والحامل مطلقاً أى تعتد الحامل مطلقاً
سواء كانت حرة أو أمة أو متوفى عنها زوجها أو مطلقة بالوضع أى بوضع حملها لعدم
قوله تعالى وأولات الأجمال أجلهن أن يضعن حملهن وهذه الآية ناسخة لقوله تعالى
والذين يتوفون منكم الآية في حق الحامل كذا روى عن ابن مسعود فبقى في الحامل
على عمومها من عدة شرح الجميع لابن مالك * عدة الحرة للطلاق والنسخ ثلاثة قروء أعدها

(١) وكذا في الموت على ما أفق به المرحوم
يحيى افندي كذا يخطط جامع هذه المجموعة
منه

(٢) ذمىة حامل طلقها ذمى أو مات عنها
لم تعتد اذا اعتقدوا ذلك ولو حاملاً تعتد
بوضعه اتفقا تنوير الابصار من
العدة منه

(١) ولا تجب عدة الوفاة في الفاسد كذا في التاسع والثلاثين من نور العين بعد

حيض وكذا من وطئت بشبهة أو بتكاح فاسد وتزقت أو مات عنها زوجها (١) وأتم ولد
أعتقت أو مات مولاه أو لا يصحب حيض طلقت فيه من عدة المتيقن * وعدة المنكوحه
نكاحا فاسدا أو الموطوءة بشبهة وأتم الولد الحيض للموت وغيره أي عدة هؤلاء ثلاث حيض
ووضع الحمل إن كانت حاملا ولا ينهر إن كانت آيسة قيد بأم الولد لأن المدبرة والامة إذا
أعتقت أو مات سيدها لأعدة عليهما بالاجماع كذا ذكره الاسييجاني في باب العدة
من البحر المنصاه * ولو رأى امرأة تزني ثم تزوجها ان حبلى من الزنى لا يطؤها حتى تضع حملها
وان لم تحبل يستحب له أن لا يطأها حتى تحيض قيل كتاب الاجارات من الخمانية *
المنكوحه اذا تزوجت رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الاول
نفقة ما دامت في العدة لانها لما وجبت العدة عليها صارت ناشرة انتهى عبارة الخانية (٢)
وقيد بالوطء بالشبهة لانه لو تزوج امرأة الغير ما بذلك ودخل بها لا يجب عليها العدة حتى
لا يحصرم على الزوج وطؤها وبه يفتى لانه زنى والمزني به الاحتمار على زوجها وفي شرح
المفطورة اذا زنت المرأة لا يقرب من زوجها حتى تحيض لا تحتمل علوقها من الزنى فلا يسيق
ما مزرع غيره انتهى ويجب حفظه لغرابته بخلاف ما اذا لم يعلم كافي الذخيرة والخمانية
من عدة الجبر الراقى * وجعل تزوج منكوحه الغير ودخل بها فان كان لا يعلم أنها منكوحه
الغير كانت عليها العدة ولا نفقة لها وان كان يعلم أنها منكوحه الغير لا عدة عليها وفي النكاح
بغير شه ودخل بها كانت عليها العدة على كل حال في فصل نفقة المعتدة من الخمانية
وكذا في العدة من الخلاصة والبرازية وبه يفتى * وفي مختصر القدوري العدة في النكاح
الفاسد من وقت الفرقة ثلاث حيض وعدة الوفاة في النكاح الفاسد ثلاث حيض أيضا
ولا تعتد في بيت الزوج في عدة الفرقة في النكاح الفاسد هذا في الفتاوى المعرى
وفي الاصل العدتان تة قضيان بة واحدة حتى ان المعتدة من طلاق بائن لو تزوجت بائن
ودخل بها ثم فارقتها حاضت ثلاث حيض انقضت العدتان فان حاضت من الاول حيضة
اعتدت ثلاث حيض فاذا مضت حاضت فللثاني أن يتزوجها وليس لغيره أن يتزوجها فان
كان طلاق الاول رجعي فراجعها في الحيضتين الاوليين حقت الرجعة ولكنه لا يقربها حتى
تنقضي عدهما من الاخر ولو راجعها في الحيضة الثالثة لانقض الرجعة هذا في شرح
الشافعي وفي نسخة الامام المرحوم لو كان طلاق الاول بائنا ليس له أن يتزوجها حتى
تنقضي عدهما من الاخر كما ليس للاخر أن يتزوجها حتى تنقضي عدهما من الاول وعلى
هذا لو كانت العدتان بالشهور في الثامن من طلاق الخلاصة قال في المبسوط لو تزوجت
في عدة الوفاة فدخل بها الثاني ففرق بينهما فعليه ابقاءة عدهما من الاول تمام أربعة أشهر
وعشرة أيام وعليها ثلاث حيض للاخر وتحسب ما حاضت بعد التفريق من عدة الوفاة أيضا
تحقيقا للتدخل بقدر الامكان وهذا الشئ من العدة غير مذكور في الوفاة والكبر زدر
غير في العدة (٣) * رجل طلق امرأته ثلاثا فلما اعتدت حاضت جامعها مكرهه ان جامعها
وهو ينكر طلاقها يلزمه عدة مستقبلة وان كان متزجا بالطلاق وجامعها على وجه الزنى
لا يستقبل العدة وكذا الرجل اذا طلق امرأته بائنا أو ثلاثا ثم أقام معها زمانا ثم أقام

(٢) واذا طلقها الاول وجبت العدة عليها
لها ولا نفقة لها على أحد فساد نكاح
الثاني وكونها ناشرة على الزوج الاول
كذا في الخمانية بعد

(٣) المتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة
تنقضي العدة الاولى باربعة أشهر وعشر
والثانية ثلاث حيض تراها في الأشهر كذا
في الثامن والعشرين من التاتارخانية
فقلنا من الخمانية علم

وهو ينكر طلاقها لا تنقضي عدتها وان أقام وهو معتز بالطلاق تنقضي عدتها رجل طلق
امراة ثلاثا وكتم عن الناس فلما حاضت حبستين وطئها غلبت ثم أقر بطلاقها كان لها
النفقة حتى تضع حملها في فصل في انتقال العدة من الخاينة * المدة المطلقة اذا مات
زوجها في العدة ان كان الطلاق رجوعيا تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت مبتوتة
فان كانت لا ترث زوجها لا تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت ترث يجمع بين الا شهر
والحبض في فصل في انتقال العدة من الخاينة * طلقها ومضى عليها نصف عام ولم تر
الدم فاعتدت بعده بثلاثة أشهر وتزوجت باخر ولم تبلغ المرأة اياما خسا وخسين
سنة وحكم القاضي بجمعة النكاح كما هو مذهب مالك يصح وهذه مسئلة يجب حفظها الكثرة
وقوعها (١) في الرابع من آداب القاضي من البرازية * وعند مالك مدة الايسة تسعة
أشهر ستة لاستبراء الرحم وثلاثة أشهر للعدة قال العلامة الفتوى على قول مالك في عدة
الايسة من عدة البرازية (٢) * جعل أمرها يدها ان ضربها فاضربها وانكر الضرب
فغيرهت وقضى بالفرقة بعد مدة فالعدة من وقت الضرب كما لو ادعت الطلاق وشوال
وقضى بالفرقة في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء انتهى وفي الخاينة
طلقها بانثنا وثلاثا ثم أقام معها زمانا وهو ينكر طلاقها لا تنقضي عدتها وان أقام وهو معتز
بالطلاق تنقضي عدتها انتهى فعلى هذا مبدء العدة من وقت ثبوت الطلاق في هذه المسئلة
من عدة البحر الرائق * رجل أقر أنه طلق امرأته منذ خمس سنين ان كذبه في الاسناد
أوفات لا أدري كان عليها العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته
في الاسناد ذكر في الاصل أن عليها العدة من وقت الطلاق وفي الفتوى عليها العدة من
وقت الاقرار (٣) ولا يظهر أثر تصديقها الا في ابطال النفقة في فصل في انتقال العدة
من الخاينة وفي الخاينة الفتوى على أن العدة من وقت الاقرار صدقته أو كذبه
ولا يظهر أثر تصديقها الا في اسقاط النفقة ووفق السعدي فحمل كلام محمد على ما اذا
كانا مفسرين وكلام المشايخ على ما اذا كانا مجتمعين لان الكذب في كلامهم ما ظاهر
وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى وفي فتح القدير أن فتوى المتأخرين مخالفة للائمة
الاربعة وجهور الصحابة والتابعين فينبغي أن يقيد بحمل التهمة ولهذا قيل السعدي
بأن يكونا مجتمعين من عدة البحر الرائق * المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب
أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندئذ لا من وقت الخبر في فصل في انتقال
العدة من الخاينة * امرأة الغائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلا بحياته
فان كان الذي أخبرها بموته شهد أنه عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسعها أن تعتد
وتتزوج هذا اذا لم يؤثر خافان أو شاورا ربح شهود الحياة متأخر فتشهادتهما أولى من المحل
المزبور * المطلقة الثلاث اذا أتت الزوج الاول وقالت تزوجت بزوج آخر ودخل بي
وطلقني وانقضت عدتي ان كانت ثقة (٤) أو وقع عند الاول أنها صادقة وكان ذلك بعد مدة
تنقضي فيها العدتان وذلك أربعة أشهر فصاعدا يحل للزوج الاول أن يتزوجها وان كان
بعد مدة لا تنقضي فيها العدتان لا يحل وكذا لو أقرت المرأة بذلك وأنكر الزوج الثاني يحل

(١) والمسئلة مذكورة في الخاينة في باب

العدة آنفا سدد

(٢) قلت لكنه يخالف لجميع الروايات

فلا يبق به نعم لو قضى ما لم يكن نفذ من

عدة البحر في شرح قوله أو ثلاثة أشهر ان لم

تحض سدد

وأمر وامة عدة الطهر وهي من حبض

ويعد طهرها بأن تعتد بالاقراء لا بثلاثة

أشهر بعد تسعة أي قال مالك تترصد

بعد الطلاق تسعة أشهر ثم تعتد بعددها

بثلاثة أشهر لان التسعة أشهر هي المدة

لظهور الحمل اذا انقضت تحققت براءة

الرحم ثم تعتد بثلاثة أشهر لصيرورتها

في معنى من لا تحيض ولنا أنهم احاطوا

باستصحاب الحال فلا تعتد بالاشهر لان

الاعتداد بهما مختص بالصغيرة والايسة

من عدة شرح المجمع لابن ملك

(٣) الا أن المتأخرين اختاروا وجوب

العدة من وقت الاقرار كذا في عدة المنح

في شرح قوله ووجب من وقت الاقرار

سدد

(٤) وفي البحر ان عد التمسك شرطان

غلب على ظنه صدقها سدد

نكاحها للادول ولو آخر الزوج الثاني بذلك وانكرت المرأة دخول الثاني لا تحل للادول
وان كان الاول تزوجها بعد مدة ولم تغل المرأة نفسها ثم قالت تزوجتني وكنت في عدة الثاني
او قالت كنت تزوجت بالزوج الثاني ولم يدخل بي قالوا ان كانت عاتمة بشرا نكاحها للادول
لا يخل قواها ولا ادول ان يحكمها وان كانت جاهلة قبل قولها في فصل اقرا واحد الزوجين
بالحرمة من نكاح الخثانية * (في الخثانة) * الام والجدة احق بالغلام حتى يأكل وحده
ويشرب وحده ويستنحي وحده وقد رده الخصاص بسبع سنين وهما احق بالجارية حتى
تحيض ومن سواهما احق بها حتى تبلغ حد الشبهة (١) ولا خيار للغلام والجارية عندنا
وقال الشافعي لهما الخيار اذا كانا عاقلين لانه عليه الصلاة والسلام خبره بينهما قلنا قد قال
النبي عليه الصلاة والسلام اللهم اهدني في كل امر فوفقنا في كل امر فوفقنا في كل امر فوفقنا في كل امر
بولده الصغير من المصير ليس له ذلك حتى يبلغ حدا مما ذكرنا واذا ارادت المرأة المطلقة ان
تخرج بولد هامنه ليس لها ذلك ايضا لما فيه من الاضرار بالاب الا ان تخرج الى وطنها وقد كان
الزوج تزوجها فيه لانه التزم المقام فيه عرفا واذا ارادت الخروج الى غير مصرها وقد كان
الزوج فيه فقهه اختلفت الرواية فيه والاصح انها لا تخرج هذا اذا كان بين المصيرين
تفاوت اما اذا تساوى بحيث يمكن للاب ان يطالع ولده ويبيت في بيته فلا بأس به وكذلك
الجارية بين القرين (٢) ولوا تقلت من قرية الى المصر فلا بأس به لان فيه نظرا للمفسر
حيث يتضيق باخلاق اهل المصر وفي عكسه لا يجوز لانه فيه شر للمفسر من حضانة
مختارات النوازل * والنساء احق بالحضانة ما لم يستغن الصغرة فان استغنى بان كان يأكل
وحده ويشرب وحده ويلبس وحده وفي رواية ويستنحي وحده فالاب بالغلام أولى والام
بالجارية حتى تحيض ومن محمد حتى تبلغ حد الشهوة (٣) ومن لا ولاد لهما من النساء لا يبق
لهما حق الحضانة بعد الاستغناء في الغلام والجارية فالعصبة أولى يقسم الاقرب فالاقرب
ولا حق لابن العم في حق حضانة الجارية من حضانة الخثانية * واذا خلع الرجل امرأته
ولم منها ابنة احدى عشرة سنة فظمتها الام الى نفسها وانما تخرج من بيتها في كل وقت وتترك
البنت ضائعة كان للاب ان يأخذ البنت منها (٤) لان للاب ولاية اخذ الجارية اذا بلغت
حد الشهوة والاعتماد على هذه الرواية لفساد الزمان واذا بلغت احدى عشرة سنة فقد
بلغت حد الشهوة في قولهم جميعا من المحل المزبور * وقيد بارادة لان الاب ليس له
اخراج الولد من بلد أمه حيث كان لها حق الحضانة قال في الظهيرية وفي المنتقى ابن سماعة
عن أبي يوسف رجل تزوج امرأة بالبصرة فولدت له ولدا ثم ان هذا الرجل اخرج ولده
الصغير الى الكوفة وطلقه الخثامنة في ولدها واددت ان يرده عليها قال ان كان الزوج
اخرجها اليها بأمرها فليس عليه ان يرده ويقال لها اذهبي اليه وخذيته قال وان كان
اخرجها بغير أمرها فعليه أن يجي به اليها وروى ابن سماعة عن أبي يوسف في رجل خرج
مع المرأة وولدها من البصرة الى الكوفة ثم رد المرأة الى البصرة ثم طلقةا فعليه أن يردها
فيخذلها اتمهي وفي الحارثي القدسي واذا تزوج امرأة في قرية من رستاق
لها قرى قرية بعضهم بعضا فاددت ان تخرج بولد هامن قرية الى قرية اهل ذلك عالم

قوله ولا خيار الخ أي اذا بلغا سبع سنين

(١) الام والجدة احق بها حتى تحيض
واختلف في حد الشهوة فتدبره أبو اليت
بتسع سنين وعليه الفتوى كذا في منخ
الغفار في الحضانة

(٢) سئل عن المطلقة اذا كان معها ولد
من المطلق وأرادت أن تخرج به الى بلد
قريب وتسكن عندها أهلها والبلد مصر
هل للاب منه هامن ذلك أم لا أجاب ان كان
البلد المذكور قريبا يتمكن الاب من
مطالعة ولده في يومه ويرجع فيه ليس
للأب منعها كذا في فتاوى ابن نجيم
(٣) والاعتماد على هذه الرواية كما يجي
بعد هذا عن الخثانية

ويظهر الى المصبي ان رآه يستغنى عن
الولاية بان يأكل وحده ويشرب وحده
ويلبس وحده يدفعه الى الاب والا فلا كذا
في أحكام الصغار في الطلاق

(٤) ولا حضانة ان تخرج كل وقت وتترك
البنت ضائعة بمررات في الحضانة

تقطع من أبيه إذا أراد أن ينظر ولده كل يوم وكذا الأب إذا أراد أن يخرج به إلى مثل ذلك وليس له أن يخرج به من المصر إلى القرى بغير رضا أمه إذا كان صغيراً انتهى وفي الجمع ولا يخرج الأب ولده قبل الاستغناء انتهى (١) وعلم في الشرح بأنه لما فيه من الإضرار بالأم لا بطلان حقها في الحضانة وهو يدل على أن حضانتها إذا سقطت بإزالة السفر به وفي الفتاوى السراجية سئل إذا أخذ المطلق ولده من حضنته لتزوجه أهله أن يسافر به فأجاب بأن له أن يسافر به إلى أن يعود حق أمه انتهى وهو صريح فيما قلنا وهي حادثة الفتوى في زماننا من حضنة البحر الرائق (في شرح قوله ولا تسافر مطلقة بولدها) * فإذا ماتت الأم فصار الولد إلى جدته من الأم أو بعض من يجب له أخذه من النساء فأرادت أن تخرج الولد من المصر الذي فيه الأب إلى مصر آخر لم يكن له ذلك وإن كان ذلك المصر هو المصر الذي وقع فيه عقد النكاح أم الأبى اختار هذا الحق للأم خاصة لأن الأم لها كل ما لها أن تخرج بالولد إلى ذلك المصر بمحض العقد الذي جرى بينهما في ذلك المصر وعقد النكاح جرى بين الزوج وبين الأم خاصة قال وليس للأم الولد إذا أعتقه مولاها أن تخرج بالولد من المصر الذي فيه أبوه إلى غيره لأن ولاية الإخراج بحكم العقد ولم يكن بينهما عقد قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني ينبغي أن تحفظ هاتان المسئلتان مسئلة أم الولد ومسئلة الجدة لأنهما استنفدتا من صاحب الكتاب لا يوجدان في المبسوط وهما من خواص هذا الكتاب في باب المرأة يطلقها زوجها ولها منه ولد من مختصر شرح أدب القاضي * (ج) الأم أحق بالصغيرة وإن كانت سيئة السيرة معروفة بالفجور أو كانت مطربة عالم تعقل ذلك وإذا اقترقا وتزوج كل واحد منهما حضنة الصغيرة للأب إذا لم يكن لها من تكون لها الحضنة ولو تزوجت الأم زوج آخر وتملك الصغيرة معها أم الأم في بيت الراتب فلا بد أن يأخذها معها من حضنة القنية * فعلى هذا تسقط الحضنة أما بتزوج غيرها حرم أو بسكناها عنده للبغض له لكن وقع في تردد في أن الحضنة ونحوها إذا سكنت عند أجنبي من الصغير ولم تكن متزوجة هل تسقط حضانتها أقباساً على الجدة إذا سكنت في بيت بنتها المتزوجة وهذا خاص ببيت زوج الأم باعتبار بغضه كما هو المعتاد والذي يظهر الأول لأنه يضرر بالسكنى في بيت أجنبي عنده من حضنة البحر الرائق * الأم إذا كانت تشرب الشراب وتغتر بمجلس الفسق بعد طلاق زوجها والولد معها فإن كان في حالة الرضاع لا يؤخذ منها الولد لأن الفسق لا يحل بتربية الولد بالارضاع لكن إذا استغنى عن اللبن يؤخذ منها لأن الولد يخلق بالاخلاق السوء * خزانة المفتين في الحضنة * ثم اعلم أن الحضنة حق للصغير لا يحتاجه إلى من يسكه فتارة يحتاج إلى من يقوم بنفقه يده في حضنته وتارة إلى من يقوم بحالته حتى لا يلحقه الضرر وجعل كل واحد منهم إلى من هو أقوم به وأبصر فالولاية في المال جعلت إلى الأب والجدة لأنهم أبصر وأقوم في التجارة من النساء وحق الحضنة يجعل إلى النساء لأنهن أبصر وأقوم على حفظ الصبيان من الرجال لزيادة شفقتهن وملازمة البيوت واتفقوا على أن الأب يجبر على نفقة مطلقاً ويجبر على أمساك وحفظه وصيائه إذا استغنى عن النساء لأن ذلك حق

(١) وهذا أي السفر بالولد إلى الوطن للام فقط فلا يخرج به الأب إلا أن يستغنى ولا غيره من يستحق الحضنة نظر الصغير كذا في آخر حضنة القهستاني سدد وأقوى المرحوم أنه إذا سقطت الحضنة بالتزوج بالأجنبي أو بالاستغناء فلازم أن يسافر بالولد كذا بطلت جامع هذه المجموعة ٥١

وليس لأب أن يخرج بولده من بلده حتى يبلغ حد الاستغناء لمخافته من إبطال حق الأم في الحضنة وليس للام ذلك إلا أن تخرج به إلى وطنها وقد وقع العتد فيه لأن التزوج فيه دليل المقام فيه ظاهر فأفقد التزم المقام في بلدها وأرسلها اتساعه بحكم الزوجية وإذا زالت الزوجية جاز لها أن تعود إليه لأنه رضى بذلك إلا أن يكون تزوجهما في دار الحرب وهو وطنها لأنه ضرر بالصبي لأنه يتعدى أخلاق الكفار وربما يألفهم وإذا ألوانت أن تخرج به إلى بلدها ولم يقع العقد فيه ليس لها ذلك لأنه لم يلزم لها ذلك اختياري الحضنة

قوله عنده هكذا في النسخ ولم له محرف والأصل عنه أو منه تأمل ٥١ صححه

سئل عن المطلقة هل تمكن من السفر بولدها من المطلق بدون رضاه أم لا أجاب أن قصدت السفر إلى بلدها وقد كان تزوجهما فيها ظناً ذلك ولا تنفع وإن لم تكن بلدها وكانت وقد تزوجهما في غيرها فلا بد المنع من فتاوى ابن نجيم سدد

الصغير عليه واختلغوا في وجوب حضنته على الأم ونحوها من التمسك وفي جبرها إذا
امتنعت فصرح في الهداية بأن التحجير لا نهى عن أن تجز عن الحضنة وصححه في التبيين
وفي الولوالجية وعليه الفتوى وفي الوقعات والفتوى على عدم الجبر لوجهين أحدهما
أنه لا يرد على الحضنة والثاني أن الحضنة حق الأم والمرء لا يجبر على استيفاء حقه
اتهمي وفي الخلاصة قال مشايخنا التحجير الأم عليها وكذلك الحالة إذا لم يكن لها زوج
لأنها بما تجز عن ذلك اتهمي فأفاد أن غير الأم كالأمة في عدم الجبر كما في الولوالجية وذكر
الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهندواني وخواهر زاده أنهم يجبرون على الحضنة (١) والحاصل
أن الترجيح قد اختلف في هذه المسئلة والاولى الاقتناء بقول الفقهاء الثلاثة لكن قسده
في الطهسية بأن لا يكون للصغير ذور محرم فينتد تحجير الأم كدلا يصح الولد أما إذا
كانت له جدة مثلا وامتنعت الأم من أمسا كد ورضيت الجدة بأمسا كد فإنه يدفع إلى الجدة
لأن الحضنة كانت حقها فإذا أسقطت حقها صح الإسقاط منها وعزاه هذا التفصيل إلى
الفقهاء الثلاثة وعلاه في المحيط بأن الأم لما أسقطت حقها بقي حق الولد فصارت الأم بمنزلة
الميتة أو المتزوجة فتكون الجدة أولى وظاهر كلامهم أن الأم إذا امتنعت وعرضت على من
دونها من الحاضنات فإن امتنعت أجبرت الأم لأن دونها ولذا قيدوا الجواب بأن رضيت
الجدة بأمسا كد من حضنة الجدة الرائي * ومن له الحضنة لا يدفع الولد إليه إلا بالطلب
وإذا انتهت مدة الحضنة فالأولى بالحفظ الأقرب فالأقرب من العصباء وإذا امتنع
من الأخذ يجبر عليه من حضنة الوجيز لمصا * وفي الكرماني أنهم لا يجبرون إلا إذا لم يكن له
ذور محرم فأجبرت حينئذ وفيه إشارة إلى أنها أولى من المحرم وإن طلبت أجر أو لم يطلبه
المحرم (٢) والاصح أن يقال لها أمسا كد أو دفعه إلى المحرم كما في المم (اسم كتاب) وإلى
أن يدفع إليها بالطلب لكن في الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين للحضنة من أول
حضنة الفقهاء * ويستأجر من يرضعه عندها أي ويستأجر الأب من يرضع الطفل عند
الأم لأن الحضنة لها والنفقة عليه أطلقه وقيدته في الهداية بإرادة الأم للحضنة وهو مبنى
على ما صححه من أن الأم لا تجبر عليها لأنها حرة وعلى ما اختاره الفقهاء الثلاثة من الجبر
فليس معلقا بإرادتها لأن حق الصبي عليها وفي الذخيرة لا يجب على الظئر أن ترضع
في بيت الأم إذا لم يشترط عليه ذلك وقت العقد وكان الولد يستغنى عن الظئر في تلك الحالة
بل إما أن ترضع وتعود إلى منزلها كما لها أن تحمل الصبي إلى منزلها أو تقول أن يخرجوه
فترضعه في فناء الدار ثم يدخل الولد على الوادة الآن يشترط عند العقد أن تكون الظئر
عند الأم حينئذ يلزمها الوفاء بذلك الشرط وفي الخاتمة عن التفريق لا يجب في الحضنة
أجرة المسكن الذي يحضن فيه الصبي وقال آخرون يجب أن كان للصبي مال والأفعلى من
يجب عليه نفقته من حضنة الجدة الرائي * قال في الخلاصة وغيره صغيرة لها أب معسر
وعمة موسرة أرادت العمة أن تربي الولد بما لها بمجانا ولا تمنع الولد عن الأم والأم تأتي ذلك
وتطالب الأب بالاجرة ونفقة الولد اختلغوا فيه والصحيح أن يقال للأم أمسا كد ثم تدفع
أجر (٣) وأما أن تدفعه إلى العمة اتهمي ورأيت منقولاً عن الميتة إذا تزوجت أم الصغير

(١) هذا إذا طلبت الحضنة أما إذا لم
تطلب لم تجبر عليها ويجبر الأب إذا امتنع
من أخذ ولده بعد الاستغناء من نفقات
المضرات ع

(٢) مثل عن رجل طلق امرأته وله منها
فطيم وهو في حضنتها هل تستحق أجرة
الحضنة أم لا أجاب نعم تستحق عليه أجرة
الحضنة مادام في حضنتها من فتاوى ابن
يحيى ع

وذكر في السراجية أن الأم تستحق أجرة
على الحضنة إذا لم تكن منه كسوحة
ولامعتة ولايه وتلك الأجرة غير أجرة
ارضاعه كما ساقى في النفقات بحر رائي
من محل المزبور

(٣) أي بالأجر الحضنة والافالنفقة
عما لا يخفى في رومها على الأب ولو معسرا
فلا وجه لإبطال حقها في الحضنة بطلبها
نما هو اللازم شرعا خواهر زاده

صرح علماؤنا بأن العمة لو طلبت بالأجر
يقال للأم أمسا كد ثم تدفعه إليه
فلا عمة وإظهار أن العمة ليست بقيد بل
كل من لاحق له في الحضنة كذلك
وفي التاتواخية ما يشير إليه ولفظه قالت
الأم أنا أرضعه بدهمين وأراد الأب
أن يرضعه غيرهما بدهمين فالأم أولى
وكذلك إذا كانت الأم ترضعه بغير أجر
والاجنسية كذلك كذا في فتاوى
أمين الدين في الطلاق ع

المتوفى أبوه بزواج آخر وأرادت أن تربي الصغير من غير نفقة له من ماله الموروث من أبيه وأراد وصيه أن يربيته بالنفقة المقدرة يدفعها إليها لآلها انتهى وله وجه وجهه من حضنة مخ الغفار (١) * وظاهر المتون أن الأم لو طلبت الأجرة أي أجرة المثل والاجنبية متبرعة بالارضاع فالأم أولى لأنهم جعلوا الأم أحق في سائر الاحوال الا في حالة طلب الزيادة على أجرة الاجنبية والمصرح به بخلافه كما في التبيين وغيره أن الاجنبية أولى لكن هي أولى في الارضاع أما في الحضنة ففي الولوالجية وغيرها جلت طلق امرأته وبينما هي وللمصبي عمة أرادت أن تربيته وتسمكه من غير أجر من غير أن تمنع الأم عنه والأم تأتي ذلك وتطالب الاب بالأجرة ونفقة الولد فالأم أحق بالولد وانما يطالب حق الأم اذا طلبت الأم في أجر الرضاع أكثر من أجر مثلها والعصم أنه يقال للأم أم أن تسمى الولد بغير أجر وأما أن تدفع إلى العمة انتهى (٢) ثم اعلم أن ظاهر الولوالجية أن أجرة الرضاع غير نفقة الولد للعطف وهو للمعاقبة فإذا استأجر الأم للارضاع لا يكتفى عن نفقة الولد لأن الولد لا يكفيه اللبن بل يحتاج معه إلى شيء آخر كما هو المشاهد خصوصا الكسوة فيقتدر القاضي له نفقة غير أجرة الرضاع وغير أجرة الحضنة فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة أجرة الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد أما أجرة الرضاع فقد صرحوا بها هنا (٣) وأما أجرة الحضنة فنصرح بها قارئ الهداية في فتاواه وأما نفقة الولد فقد صرحوا بها في الاجارات في اجارة الظفر قال الزيلعي فيها والمطعم والشرب والشياب على الوالد انتهى فالواصل أن الأم ليس عليها الارضاع واصلاح طعامه وغسل ثيابه من نفقة الجرار الرائق ملخصا الأم أحق بحضنة ولدها قبل الفرق وبعد (٤) ثم أمها وان علفت ثم الأم ثم أخت الولد لا بوي ثم الأم ثم لاب ثم خاله كذلك ثم عمة كذلك وبنات الاخت أولى من بنات الاخ وهن أولى من العمات ومن نكحت غير محرمة سقط حقها لا من نكحت محرمة كما تم نكحت عمة وجدته نكحت جدته ويعود الحق بزوال نكاح سقط به والقول قولها في نفي الزوج ملحق بالاجر في الحضنة * وذكر الخصاص في النفقات فإن كان للصغير جدته الأم من قبل أبيها وهي أم أبي أمه فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الأم من قبل أمها وكذلك كل من كان من قبل أبي الأم فليس بمنزلة قرابة الأم من قبل أمها انتهى وفي الولوالجية جدته الأم من قبل الاب وهي أم أبي الأم لا تكون بمنزلة من كانت من قرابة الأم لأن هذا الحق لقرابة الأم انتهى قال مولانا في بخره بعد نقله لما قد سناه وظاهره تأخير أم أبي الأم عن أم الاب بل عن الخالة أيضا وقد صارت جاذبة الفتوى في زماننا من حضنة مخ الغفار ثم الخالات كذلك أي فون أولى من العمات ترجيح القرابة الأم وزنان كما نزلت الاخوات فترجح الخالة لاب وأم ثم الأم ثم لاب وهو المراد بقوله كذلك والخالة هي أخت أم الصغير لا مطلق الخالة لان خالة الأم مؤخره عن عمة الصغير وكذا خالة الاب كما سنيناه وأما كلامه أن الخالة أولى من بنت الاخ لانها تدعى بالأم وتلك بالاخ قوله ثم العمات كذلك أي تقدم العمة لاب وأم ثم الأم ثم لاب لم يذكر المصنف بعد العمات أحدا من النساء والمذكور في غاية البيان وفتح القدير وغيرهما أن بعد العمات خالة الأم لاب وأم ثم الأم ثم لاب ثم بعدهن خالة الاب لاب وأم ثم الأم

(١) وفي المجتبى لو استأجر زوجته من مال الصبي لارضاعه جاز وفي ماله لا يجوز حتى لا يجتمع عليه نفقة الذم كاح والارضاع انتهى كذا في نفقة الجرار لو استأجر منه كونه ترضع ولده من غير حاجز من الحبل المزبور عده (٢) ولم أر من صرح بأن الاجنبية كالعمة في أن الصغير يدفع اليها اذا كانت متبرعة والأم تريد الاجر على الحضنة ولا تقاس على العمة لانها حاضنة في الجمله وقد كثر السؤال عن هذه المسئلة في زماننا وهو أن الاب يأتي بأجنبية متبرعة بالحضنة فهل يقال للأم كما يقال لو تبرعت العمة وظاهر المتون أن الأم تأخذ بأجر المثل ولا تكون الاجنبية أولى بخلاف العمة على الصحيح الآن يوجد نقل صريح في أن الاجنبية كالعمة والظاهر أن العمة ليست قسدا بل كل حاضنة كذلك بل الخالة كذلك بل أولى لانها من قرابة الأم كذا في نفقة الجرار الرائق في شرح قوله وهي أحق بها عده (٣) وظاهر كلامهم أن وجوب أجر الرضاع لا يتوقف على عقد اجارة مع الأم بل تستحقه بالارضاع مطلقا في المدة المذكورة وقد قدمنا أنه ليس بنفقة كذا في نفقة الجرار الرائق عده (٤) فان قالت انا أَرْضَعُهُ بما ترضع الظئر قسما أولى وإن طلبت الزيادة ليس لها ذلك في نفقة الاولاد من الخمانية عده

ثم لأب ثم ينفذهن عجات الائمة والاباء على هذا الترتيب ولم يذكر المصنف أيضا بنات
 الاخ وفي التبيين أن بنات الاخ أولى من العجات ولم يذكر أيضا أولاد الخالة والعممة لأنه
 لاحق لبنات العممة والخالة في الحضانة لأنهن غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوان
 بالاولى وكذلك في كثير من الكتب وفي غاية البيان والعممة أحق من ولد الخالة وهو
 تسامح لأنه لاحق لولد الخالة أصلا ما انفكناه من حضانة الجوارق * ابن عم وخال وابن
 العم أولى بالذكور والخال أولى بالانثى والاخ من الام أولى منها أم ولد إذا اعتقت مع الحرة
 سواء في الحضانة ولا حق لأم الولد إذا لم تعتق وللأمة في الولد الحرة في أوائل الطلاق من
 منية المفتي * وفي البدائع لاحق للرجال من قبل الأم وهو محمول على ما إذا كان من قبل
 الأب من هو موجود من حضانة العبر (١) ماتت الأم وليست من النساء ذات رحم محرم
 منه فالحق للعصبة من الرجال فان لم يكن عصبة من الرجال فإلى ذوى الارحام على الترتيب
 من حضانة منية المفتي * لا تدفع صبية إلى عصبة غير محرم كولي العتاقة وابن العم في دفع
 اليهم الغلام ولا فاسق ماجن أي ولا تدفع الصبية إلى محرم فاسق ماجن أي لا يباي ما صنع
 وكذا الصبي وإذا اجتمع مستحقو الحضانة في درجة واحدة فأصلحهم أولى وإن تساوا
 فأورعهم وإن تساوا فأسنهم وإذا لم يكن للصغير عصبة يدفع إلى الاخ لأم ثم إلى ولده ثم إلى
 العم لأم ثم إلى الخال لأب وأم ثم لأب ثم لأم لأن لهؤلاء ولاية في التكاح عند أبي حنيفة (٢)
 وفي الفتاوى الصغرى فان لم يكن عصبة فإلى ذوى الارحام يثبت على الترتيب (٣) من
 حضانة شرح النقاية لقطلوبغا وكذا في فتح القدير * قوله ثم العصبان بترتيبهم يعني
 إذا لم يكن للصغير أحد من محارمه من النساء واختصم فيسه الرجال فأولاهم به أقربهم
 تعصبا لأن الولاية للأقرب فيقدم الأب ثم الجد أبو الأب وإن علا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ
 لأب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ لأب وكذا كل من سفيل من أولادهم ثم العم شقيق
 الأب ثم لأب وأما أولاد الاعمام فانه يدفع اليهم الغلام فيبدأ بابن العم لأب وأم ثم ابن العم
 لأب ولا تدفع اليهم الصغيرة لأنهم غير محارم وكذا لا تدفع إلى الأم التي ليست بمأمونة ولا
 للعصبة الفاسق ولا إلى مولى المتأقعة تحوزا عن الفتنة وبهذا علم أن إطلاق المصنف في محل
 التقيد لكن ينبغي أن يكون محل عدم الدفع إلى ابن العم ما إذا كانت الصغيرة نشتهى
 وكان غير مأمون أما إذا كانت لا تشتهى كبت سنة مثلاً فلا منع لأنه لا فتنة وكذا إذا كانت
 نشتهى وكان مأمونا قال في غاية البيان معزيا إلى تحفة الفقهاء وإن لم يكن للعبارة من
 عصبائهم غير ابن العم فالأختيار إلى القاضي أن رآه أصلح فضم إليه والا فوضع عند أمينة
 انتهى ولم يذكر المصنف الدفع إلى ذوى الارحام قالوا إذا لم يكن للصغير عصبة يدفع إلى
 الاخ لأم ثم لأولاده ثم إلى العم لأم ثم إلى الخال لأب وأم ثم لأب ثم لأم لأن لهؤلاء ولاية عند
 أبي حنيفة في التكاح وبهذا علم أن مرادهم بذوى الارحام ههنا وفي ولاية التكاح
 قرابة ليست بعصبة لا المذكر في الفرائض أنه قريب ليس بذى سهم ولا عصبة لأن بعض
 أصحاب الفرائض داخل في ذوى الارحام ههنا كالأخ لأم من حضانة الجوارق *
 وهذا الذي ذكرناه من ثبوت حق الحضانة لذوات الرحم المحرم إذا لم يكن له من أجداد

(١) وقال محمد لاحق لذكر من قبل النساء
 والتدبير إلى القاضي يدفع إلى ثقة كذا
 في الثلاثين من طلاق التارخانية نقل
 عن السفاني ع

(٢) فان كان للصغير اخوة فأفضلهم أولى
 وإن كانوا سواء فأكبرهم سن لأن الأكبر
 بمنزلة الأب وهو أكثر شفقة كذا
 في التماس من تكاح الولد الجلية ع

(٣) وفي الجور آخا لا بد في ثبوت حق
 الحضانة في ذوى الارحام من المحرمية ع

(١) إذا اجتمع النساء وله من أزواج يضعه القاضي حيث شاء لانه لاحق لهن بمنزلة من لا قرابة له كذا في حضانة خزانة المقتنين **س**

(٢) وفي الظهيرية فإذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكرًا كان للاب أن يضمها الى نفسه وان كانت ثيبًا فليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها والغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونًا على نفسه فمكأن له أن يضمه الى نفسه وليس عليه نفقته إلا أن يطوع ومتى كانت الجارية بكرًا الخ هكذا عبارة البحر (وهذا الهاشم وان كان عين ما نقله بعد عن الخلاصة الا انه أفاد في آخره أنه صدر عبارة الظهيرية السابقة فلم يحل عن فائدة اه صححه)

(٣) ولو كان له ابن وبنت كانت نفقته عليهم ما على السواء وقال بعضهم أثلاثا والفتوى على الاول كذا في الخلاصة وكذا في مختارات النوازل ورجح ذكره بعد هذا **س**

(٤) وعند الاستواء في المحرمية يرجح من كان وارثًا حقيقة في هذه الحالة حتى لو كان له عم وخال فالنفقة على العم كذا في فتقات الخلاصة **س**

(١) فأما إذا كان لها زوج فلا حق لها الا اذا كان زوجها ذارحم محرم من الصغير لانه يلحقه الجفاء والمذلة من زوج الام اذا كان اجنبيًا ويضعه القاضي حيث يشاء من نفقات المضمرات * (جامع الجوامع) الصبي اليهودي له اخوان مسلم ويهودي قالهم يودي اولي وفي الحجة واذا كان الصبي مسلمًا فالاخ المسلم اولي في الثلاثين من طلاق التاتارخانية * طلقت وهي أم ولد أو أمة أو مكاتبه ولدت قبل السكينة لاحضانة لها ومولاهن بالولد الرقيق اولي لا الحر ولو ولدت بعد السكينة فهي اولي من حضانتها منية المفتي * وبعد ما استغنى الاسلام وبلغت الجارية فالعصبة اولي بقدوم الاقرب فالاقرب من حضانتها الثانية * وفي الظهيرية (٢) متى كانت الجارية بكرًا يضمها الى نفسه وان كان لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن أما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأي وعقلت فليس للاولياء حق الضم ولها أن تنزل حيث أحببت لا يتخوف عليها وان كانت ثيبًا مخوفًا عليها وليس لها أب ولا جد لكن لها أخ أو عم ليس له ولاية الضم الى نفسه بخلاف الأب والجد والفرق أن الأب والجد كان لهما ولاية الضم في الابتداء بخلاف أن يعيداهما الى حجرهما اذا لم تكن مأمونة أما غير الأب والجد فلم يكن له ولاية الضم في الابتداء فلا تكون له ولاية الاعادة أيضا انتهى وان لم يكن لها أب ولا جد ولا عصبة أو كان لها عصبة مفسدة فلا يقاضى أن ينظر في حالها فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى سواء كانت بكرًا أو ثيبًا والوضعها عند امرأه أمينة نفقة تقدر على الحفظ لانه جعل ناظر للمسلمين كذا في التبيين وذكر الاسيحياتي أن للاب أن يؤتدب ولده البالغ اذا وقع منه شيء وفي الولو الحية الابن اذا بلغ يتخير بين الابوين فان كان فاسدًا يخشى عليه شيء فالاب اولي من الام من حضانتها البحر الرائق * واذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكرًا كان للاب أن يضمها الى نفسه وان كانت ثيبًا ليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها والغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضمه الى نفسه واذا لم يكن مأمونًا على نفسه كان له أن يضمه الى نفسه وليس عليه نفقته إلا أن يطوع من حضانتها الخلاصة * (في النفقة) * الاصل في نفقة الوالدين أو المولودين أنه يعتبر القرب والجزمية ولا يعتبر الميراث (٣) فان استويا في القرب فحب على من له نوع رجحان فاذا لم يكن لاحدهما رجحان فحينئذ تحجب النفقة بقصد الميراث (٤) بيان هذا الاصل اذا كان للفقير والد وابن ابن موسران فالنفقة على الوالد لانه اقرب وان كان له بنت وابن ابن فالنفقة على البنت خاصة وان كان الميراث بينهما لان البنت اقرب وان كان له بنت بنت أو ابن بنت وأخ لأب وأم فالنفقة على والد البنت ذكرًا كان أو أنثى وان كان الميراث للاخ لاولد البنت فعلم أن العبرة بقرب القرابة والجزمية وان سفل ولد الولد وكذا لو كان له ولد بنت وولد ابن فهم سواء في النفقة عليهم دون الاخ لما قلنا وان كان له والد وولد وهما موسران فالنفقة على ولد وان استويا في القرب الا أن الاب يرجح باعتباره التأويل الثابت له في مال ولده وفي النوازل ولو كانت له ابنة وابن ابن فنفقة على ابنته خاصة (م) ولو كان لرجل جد وابن ابن فالنفقة عليهم ما على قدر ميراثهم ما على الجد السدس والباقي على ابن الابن

ثم استشهد في الكتاب بسبب أن النفقة الواجب على الوالدين والمولودين بالنسبة والجزئية دون
 الارث بمسائل منها أن المعسر المسلم إذا كان له ابنتان موسران أحدهما مسلم والاخر ذمى
 نفقة عليه بما به السوية وإن كان الارث لا يجري بين المسلم والكافر وكذلك إذا كان
 للرجل الفقير بنت وأخت لاب وأُم وهما موسران فالنفقة على البنت وإن استوتوا
 في الميراث وكذلك إذا كان للفقير ابن نصراني وأخ مسلم وهما موسران فالنفقة على الابن
 وإن كان الميراث للآخر وكذلك إذا كان للفقير بنت ومولى عتاقة وهما موسران فالنفقة
 على البنت وإن كانا بنتين في الميراث وكذلك المعسرة إذا كان لها بنت وأخت لاب وأُم
 فالنفقة على ابنتها وإن كانتا مشتركتين في الميراث فيفضل نفقة ذوى الارحام من نفقات
 التام والخاتمة * نفقة الابوين على الابن الموسر والبنت الموسرة على السوية في ظاهر
 الرواية هو الصحيح ولا يشترط العجز عن الكسب فيها (١) بخلاف نفقة ذى الرحم المحرم
 فإن العجز شرط في الذكور دون الاناث من نفقات مختارات النوازل * ونفقة الوالدين
 والمولودين والزوجة واجبة قبل القضاء حتى إذا ظفروا بحد منهم بجنس حقه كان له الاخذ
 وأما نفقة سائر الاقارب لا تجب الا باقتضاء أو الرضا حتى لو ظفروا بحد منهم بجنس حقه
 لم يكن له الاخذ الا باقتضاء أو رضا كذا في المنع وأنفع الوسائل * ان كان للغائب عند
 الوالدين أو الولد أو الزوجة مال من جنس حقوقهم فأنفقوا على أنفسهم لم يجز ولم يضمنوا
 لأنهم ظفروا بجنس حقوقهم وكانت لهم ولاية الاخذ بقدر حقوقهم وإن كان عند غيرهم
 فأعطاهم بأمر القاضي حتى أنفقوا على أنفسهم لم يضمن صاحب اليد وإن أعطاهم بغير
 أمر القاضي كان ضامنا له لأن صاحب اليد مأثور بالحفظ ودفعه الى غيره لينفق على نفسه
 ليس من الحفظ في شيء فيصير به محض القاضا مناله في الثالث من نفقات الذخيرة * الاب
 إذا أنفق مال ولده الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى أن الاب كان موسرا وقت الانفاق
 وأنكر الاب يعتبر به وقت التصوم فان كان الاب معسرا وقت التصوم كمن القول قوله
 والافلاوان أقاما البيئة على دهورهما كانت البيئة بينة الابن لانه ثبت أمر عارضا في نفقة
 الوالدين من الخاتمة * لو كان لامرأة ابنتان فقضى للناضى عليهما بالنفقة فجاب أحدهما
 أو استنع وأنفق الآخر يرجع على الآخر بالنصف مختارات النوازل (في نفقة الاولاد
 الصغار) * وإن لم يكن للصبي مال ولا للاب أيضا ولا لم مال قال محمد أن النفقة على الاب
 دون الأم وتجبر على الانفاق على الصغير ويكون ديناً على الاب وهو الصحيح كافي حال غيبة
 الاب ولم يخلف مالا ولا لم مال فأنه ساجد على الانفاق على الصغير ثم يرجع على الاب كافي
 الذخيرة من نفقة المصبرات * ونفقة العاقل الحر فقير على أبيه الحر والاب اعتم من الموسر
 والمعسر الا انها تعرض عليه بقدر الكفاية وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاكم كافي المحيط من
 نفقة القهستاني * والموسر في هذا الباب من يملك مالا فاضلا عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل
 مقدارا تجب فيه الزكاة (٢) فإن كان للفقير ابنتان أحدهما فائق في الغنى والاخر عاقل
 نصا كانت النفقة عليهما على السوية (٣) وكذلك إذا كان أحد الابنين مسلما والاخر
 ذميا كانت النفقة عليهما على السوية قاضيان في نفقة الوالدين * ولا تجب على الفقير أي

(١) والاب يستحق النفقة على الابن
 عجزا والحاجة وغيره من الاقارب بها
 وبالعجز عن الكسب في الرابع من
 السكاح من منية المفتي

(٢) وهو قول أبي يوسف وعليه الفتوى
 كما في الفيض الكركي في النفقة ومن محمد
 رحمه الله أنه مقدّر بما فضل عن نفقة نفسه
 وعياله شهرا والفتوى على أنه مقدّر
 بالنصاب كافي مختارات النوازل كذا
 يخط جامع هذه المجموعة

(٣) ونقل عن الحلواني أنه قال قال
 مشايخنا هذا إذا تفاوتا في اليسار تفاوتا
 بسرا تماذا تفاوتا فاحش يجب أن يتفاوتا
 في قدر النفقة كذا في الذخيرة

(١) ونفقة الائمة واجبة مطلقا على
الايمان ما لم يتزوجن اذ لم يكن لهن مال
وعلى رواية الخصاص يجب على الاب
والاثر اثلا كذا في الخلاصة

نفقة آتاهه بشرط أبو يوسف لم يسهله ذلك نصاب فاضل عن الحوايج الاصلية بلا شرط
تمامه وبه يفتى ملخص ما في شرح المجموع * (قع حم) كل نفقة يعتبر فيها اعسار من تجب له
الا لزوجة في باب نفقة الاقارب من القنية * الفقير لا يجبر على النفقة الا لاربعة الولد
الصغير والبنات البالغات ابكارا كن أو ثنيات والزوجة والمملوك من نفقة الوالدين من
الخالية (١) * وفي شرح الطحاوي ولا يجبر الابن على نفقة أبويه المعسر من اذا كان معسرا
الا اذا كان بهم مازمانة أو بهما فقر فقط فانهم ما يدخلان مع الابن وبأكلان معه ولا يفرض لهما
نفقة على حدة انتهى وفي الخالية لا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكمان كان
الوالد يقدر على العمل وان كان الوالد زمنا ولا يقدر على العمل وللابن عيال كان على الابن
أن يضم الاب الى عياله وينفق على الكل من نفقة المجر الرائق * وأما بيان صفة من
تجب له هذه النفقة فهو من كان ذارحم محرم وهو الضابط عندنا والاحراز بالارث ليس
بشرط حتى وجبت على الخال والخالة دون ابن العم والميراث له وأن يكون فقيرا معسرا
ثم لا يخلو اما أن يكون صغيرا أو كبيرا بالغان كان صغيرا فيشترط فيه الفقر خاصة سواء كان
ذكرا أو أنثى وان كان كبيرا بالغان فلا يخلو اما أن يكون ذكرا أو أنثى فان كان ذكرا فيشترط
فيه مع الفقر أن يكون اما زمنا أو أعمى أو مقعدا أو مفلوجا أو أشل البدن أو مقطوع
الرجلين أو المسكين أو مفقود العينين أو معتوها أو مجنوناً أو كان به علة من العوارض ما
يمنعه من الاكتساب حتى لو كان صحيحا مكنته بالاية قضى له بالنفقة على غيره فحينئذ تجب له
النفقة وان كان بالغاً وان كان أنثى فيشترط فيها ما اشترطنا في الصغير والصغيرة وهو الفقر
خاصة ثم اختلف في حد المعسر الذي يستحق هذه النفقة قبل هو الذي لا يحمل له الصدقة
ولا تجب عليه الزكاة وقبل هو المحتاج والذي له منزل وخادم هل يستحق النفقة على
قريبه الموسر فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت أختا لا يؤمر الا بخ
بالانفاق عليها وكذلك لو كانت بنتاً أو أما وفي رواية يستحق وهو الصواب من أنفق
الوسائل في النفقة * رجل معسر زمن وله عيال هل يجبر من عليه نفقته على نفقة عياله
ان كان من عليه نفقته انما يجبر على نفقة زوجة أبيه وان كان أباً لا يجبر على نفقة زوجة
الابن لان زوجة الاب تخدم الاب وخدمة الاب على الابن واجبة فنفقة من يخدم الاب
على الابن واجبة حتى تصير خدمتها كخدمته فيجوز أن تكون واجبة ولا كذلك زوجة الابن
في نفقة شرح النقاية لمطويعا * معسرة لها مسكن تسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر
الاخ على نفقتها وقال الخصاص يجبر وقال شمس الائمة الحلواني الصحيح قول الخصاص
والقول الاول قول شريك فانه قال اذا جك كان للانسان دار يسكنها أو خادم يخدمه
أو دابة يركبها لا تجب النفقة على ذي الرحم المحرم وفرق بين ذوي الارحام وبين الوالدين
والمولودين وقال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء
وملاك الدار لا يمنع النفقة الا أن يكون فيها فضل بأن كان يكفيه أن يسكن في ناحية ويبيع
الناحية الاخرى وكذلك الخادم والدابة ان كانت نفقة يمكنه أن يبيعها ويشتري بتمها
خسيسة وينفق الفضل على نفسه فحينئذ لا تجب لها النفقة ابنة معسرة لها مسكن ولها

(١) امرأة لها زوج معسر وأخ موسر قال
أبو يوسف يجبر الأخ على أن ينفق عليها ثم
يرجع إلى الزوج كذا في نفقة الوالدين
من الخانية
وفي الأصل امرأة لها زوج ولها ابن من
غيره وهو موسر والزوجان معسران قال
أبو يوسف لا فرض على الابن نفقة
الأم وقال محمد أن فرض ويكون ديناء على
الزوج والبنت إذا تزوجت سقطت نفقتها
عن الأب فان طلقت أو انفقت عدتها
عادت النفقة على الأب كذا في نفقات
الخلاصة

أب موسر يجبر الأب على نفقتها الآن ~~يكون~~ في المنزل فضل فلا يجبر جنته في نفقة
الوالدين وذوي الأرحام من الخانية (١) * والأصل في هذا أنه إذا اجتمع لمن تجب له النفقة
في قرابته وسرو معسر ينظر إلى المعسران كان يجوز كل الميراث يجعل كالمعسر ثم ينظر
إلى من يرث من تجب له النفقة عليهم فيجعل النفقة على قدر ميراثهم وإن كان المعسر لا يجوز
كل الميراث تقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر
لأنه لا قدر ما يجب على الموسر ثم تجب كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك بيان
هذا الأصل صغيلة أم وأخت لأب وأم وأخت لأب وأخت لأم الآن الأم والأخت لأب
وأم موسرتان ومن سواهما معسرة كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لأب وأم على
أربعة ولا شيء على غيرهما ولو جعل من لا تجب عليه النفقة كالمعسر أصلا كانت نفقة
الصغير على الأم والأخت لأب وأم أخماسا ثلاثة أخماس على الأخت لأب وأم وأخماسان
على الأم اعتبارا بالميراث صغيلة أم وموسرة وأخوان موسران أخ لأب وأم وأخ لأب
كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لأب وأم أسداسا السدس على الأم وخمسة الأسداس
على الأخ لأب وأم اعتبارا بالميراث من المحل المزبور * (فيح شط) له عم وجمدة أبو أم
موسران فنفقة على أبي الأم وإن كان الميراث لعم (فيح) ولو كان له أم وأبو أم موسران
فعلى الأم وفيه اشكال قوي لأنه ذكر في الكتاب (أي المبسوط) إذا كان له أم وعم موسران
فالنفقة عليهم ما أثلاثا فلم يجعل الأم أقرب من العم وجعل في المسئلة المتقدمة أبا الأم
أقرب من العم ولزم منه أن تكون النفقة على أبي الأم مع الأم ومع هذا أوجبها على
الأم ويترفع من هذه الجملة فرع أشكل الجواب فيه وهو ما إذا كان له أم وعم وأبو أم
موسرون يحتمل أن تجب على الأم لا الصغير لأن أبا الأم لما كان أولى من العم والأم أولى من
أبي الأم كانت الأم أولى من العم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل أن تكون على الأم
والعم أثلاثا في باب نفقة الأقارب من القنينة * والأرحام ثلاثة الولاد ورحم محرم
ودرحم غير محرم ~~ك~~ ولولاد الأعمام ونحوهم فلا نفقة لهم أصلا بالاجتماع والرحم المحرم
كالأخوة والعصومة والنسوة والأصل فيه قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والمراد
الوارث الذي هو ذو رحم محرم وهو قول عبيد الله بن مسعود وهكذا يقرأ به أخذ أصحابنا
حتى لا تجب النفقة على ابن العم وإن كان وارثا لأنه ليس بحرم للصغير من نفقة
التأخرانية (في نفقة ذوى الأرحام) * رجل مات وترك ولدا صغيرا وأبا كانت نفقة الصغير
على جده فإن كانت للصغير أم وموسرة وجمدة موسر كانت نفقة الصغير على الجد والأم
أثلاثا في ظاهر الرواية اعتبارا بالميراث وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة كانت نفقة الصغير
على الجد كالأول كان مكان الجد أب وإن كانت الأم فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد
وتجعل الأم كالمعسرة في نفقة الوالدين وذوي الأرحام من الخانية (٢) * ولو كان للفقير
أولاد معسرة وجمدة موسر لم يفرض على الجد ولكن يؤمر الجد بالنفقة في صيانة أولاد الولد
ويكون ذلك ديناء على والد الصغار هكذا ذكره القدوري فلم يجعل النفقة على الجد حال
عسرة الأب وقد ذكرنا في أول هذا الفصل أن الأب الفقير ملحق بالميت في استحقاق

(٢) وإذا كان للولد أم وجمدة أو أم وعم
أو أخ لأب وأم النفقة عليهم ما أثلاثا
فكالأرث في نفقة ذوى الأرحام
من الخلاصة

النفقة على الجدة وهذا هو الصحيح من المذهب وما ذكره القدوري قول الحسن بن صالح
هكذا ذكره المصدر الشهيد في شرح أدب القاضي للخصاف من نفقات البحر الرائق *
والجدة أبو الأب عند عدم الأب في النفقة بمنزلة الأب من نفقة الخمانية * صغير له أب
معسر وجدة أبو أب موسر وللصغير مال غائب يوم الجدة بالانفاق عليه ويكون ذلك ديناً
له على الأب ثم يرجع الأب بذلك في مال الصغير وإن لم يكن للصغير مال كان ذلك ديناً على
الأب وإن كان الأب زمنياً وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجد ولا يرجع الجد بذلك
على أحد من المحل المزبور (١) * صبي ورث من أمه مالا وله أب معسر محتاج فنفقة
الأب على الولد الصغير وكذا إذا كان للأب أولاد من امرأة أخرى تكون نفقة هذه
الأولاد على مال هذا الصبي الذي ورث من أمه لأن الأب إذا كان معسر التحق بالاموات
وإذا كان ميتاً تكون نفقتهم على أخيه فكذا هنا من نفقة أحكام المغارل لا تسترشفى *
ويجبر أهل الذمة على نفقة سبعة نفر من المسلمين نفقة الأم والأب والجدة والجد والولد والجد
الولد والزوجة (٢) من نفقة خزانة الفقه * وفي القدوري ونفقة الصغير واجبة على أبيه
وإن خالفه في دينه كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وإن خالفه في دينه أحكام المغارل
لا تسترشفى * حريسان دخلا في دار الإسلام بأمان وإلهما وولد مسلم لا تجب نفقتهم ما على
والدهما وتجب على المسلم نفقة أبويه الذميين وكذا نفقة الولد المسلم على الأب الكافر في
نفقة الوالدين وذوي الأرحام من الخمانية * له ابنان موسران مسلم وذمتي فالنفقة عليهم ما
وإن كان لا يجري بينهم الأثر وكذا لو كان لمسلم ابن كافر أو أخ مسلم فالنفقة على الابن
ولو كان له ابنة ومعتق فالنفقة على الابنة وإن استويا في الأثر في التاسع عشر من نفقات
البرازية * وإن احتاج الأب إلى زوجة والابن موسر وجب على الابن إعاضة بزوجة أو
جارية وتلزمه نفقتهم ما وكسوتهم كما تجب نفقة الأب وكسوته وإن كان للأب أم ولد لزم
الابن نفقتهم أيضاً وإن كان للأب زوجتان أو أكثر لم يلزم الابن إلا نفقة واحدة ويدفعها
إلى الأب وهو يوزعها عليهن من نفقات الحدادي * ولا يجيب على الابن نفقة أبيه الفقير
تجب عليه نفقة خادمه امرأة كان أو رجلاً إذا كان الأب محتاجاً إلى الخادم في أوائل فصل
نفقة الوالدين من الخمانية * والابن يجبر على نفقة زوجة أبيه ولا يجبر الأب على نفقة زوجة
ابنه من نفقات البرازية * (شط) ويجبر الأب على نفقة امرأة أبيه الغائب (٣) وولدها
وكذا الأم على نفقة الولد لترجع بها على الأب وكذا الابن على نفقة الأم ليرجع بها على زوج
أمه وكذا الأخ على نفقة أولاد أخيه ليرجع بها على الأب وكذا الأبعد إذا غاب الأقرب
في أول نفقات الأقارب من القنية * (نخ) إذا فرض النفقة على أبي الأب لا تفرض عليه
نفقة خادم الولد ولا حاضنته إلا إذا كان صغيراً لا يقدر على الأكل أو زمنياً تقتصر نفقة
خادمه في باب فرض القاضي من نفقة القنية والذخيرة رجل غاب فادعت امرأة أن في
يد أبيه ودعيته وطالبته بالنفقة فهذا على وجهين أما أن يكون الأب منكراً أو مقرراً فإن كان
منكراً فلا خصومة بينهما أصلاً وإن كان مقرراً فهذا على قسمين أما أن تكون الوديمة غير
الدرهم والدنانير أو ما يصلح في نفقة الأزواج من طعام أو كسوة أو تكون دراهم أو دنانير

(١) وفي ظاهراً رواية البنت البالغة
والغلام البالغ الزمن بمنزلة الصغير نفقته
تكون على الأب خاصة من نفقة الخمانية
في نفقة الأولاد

(٢) وفيما وراء ذلك لا تجب النفقة عند
اختلاف الدينين في أدب القاضي
للخصاف وكذا في نفقات الحدادي

(٣) يجبر الأب على نفقة امرأة ابنه الغائب
وعلى نفقة ولدها منه (فك) ولا يجبر
الأخوة والأعمام على ذلك فيمن غاب
وانقطع خبره كذا في نفقات الزاهد
ونظيره مخالف لما في القنية قد بر كذا
في الوقعات أقدري أفندي

(١) مسئلة زيدك عروده كى امانت ابجه سنى زوجه سى هند زيد آخر ديارده ايككن نفقه سيچون عرودهن النفه قادر اولورمى الجواب عسرو امانت وهند زيدك زوجه سى ايديكنه معترف ايسه رآى حاكم ايله اولور امانته ياخود زوجيته منكر ايسه بينه ايله اثبات ايدوب الملقى ممكن دكادر ابو السعود افندى هـ (١٠٨)

(ترجمة)

(أى غاب زيد وكان له عند عروده من النفقة فهل زوجته هند أن تأخذها من عرو ولا جيل نفقتها الجواب ان كان عرو مقرر بالوديعه ومعتقاً بأن هنداً زوجة زيد فالرأى في ذلك للقاضى وان كان منكر الاصله ما فاقامت على ذلك بينه فليس لها أن تأخذ الوديعه)

(٢) وقد افق المرحوم يحيى أفندى قاتلاً بأنه ان لم تستبرح الالم بالانفاق ترجع بشرط الامر بالاستدانة وان لم يامر بالاستدانة افق بأن لا ترجع وكذا افق قارئ الهداية كذا بخط جامع هذه المجموعة هـ

وافق بخلافه أبو السعود أفندى كما افق موافقاً لقوله

(٣) سئل عن فرض له الحاكم زوجته أو ولده نفقة في كل يوم وأمرها أن تستدين عليه فمات الزوج بعد الاستدانة هل لها الرجوع بما أنفقته في تركته أجاب نعم لها الرجوع بذلك في تركته كذا في فتاوى ابن نجيم في النفقة هـ

قال في الاختيارات وذكر في النوازل قال أبو بكر ولو فرض القاضي نفقة للصبي على أبيه وأنفقت الأم عليه من مالها كان لها أن ترجع على أبيه بما أنفقت عليه من وقت القرص ولا يقطع عنه الزمان بخلاف نفقة ذى الرحم المحرم شرف الدين عزمى هـ

سئل عن قدر لولده في نظير نفقته وكوته قدر معلوم في كل يوم فمضى عدة شهور ولم يدفع له ذلك هل لاته المطالبة عليه بذلك لكونه في حضنتها فان امتنع من الدفع يحبس أولاً أجب لا مطالبة لها

أو ما يصلح في نفقة الأزواج حتى القسم الاول لا خصوصية بينهما ما وفي القسم الثاني لها أن تخصصه لكن يرفع الامر الى الحاكم حتى يأمر الحاكم بالدفع اليها لانه من جنس حقها وليس للادب أن يدفع اليها بغير أمر الحاكم في باب الوديعه من الوقعات الحسامية (١) * وأذا لم يكن للصغير ولا لاته مال فأمر الحاكم الالم بالاستدانة على الصغير حتى ترجع عليه بعد البلوغ لا يصح ولا ترجع بزانية وكذا في نفقات الصغير الخاص (٢) * فان كان القاضى بعد ما فرض لها نفقة الاولاد أمرها بالاستدانة فاستدانت حتى ثبت لها حق الرجوع على الأب فمات الأب قبل أن يؤدى اليها هذه النفقة هل لها أن تأخذ من ماله أن ترك مالاً ذكر المصنف في نفقاته انه ليس لها ذلك وذكر في الاصل أن لها ذلك وهو الصحيح لان استدانة المرأة بامر القاضي والقاضى ولاية كاملة بمنزلة استدانة الزوج بنفسه ولو استدانت الزوج بنفسه ثم مات لا يقطع عنه الدين كذا هو هنا هذا اذا استدانت بأمر القاضي وأما اذا فرض القاضي نفقة الاولاد ولكن لم يأمرها بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل أن يؤدى ذلك اليها ليس لها أن تأخذ من ماله أن ترك مالاً بالاتفاق في الثالث من نفقات الذخيرة البرمانية (٣) * وفي الحاوى سئل أبو بكر عن صبي كان بين أبوين فرض القاضي النفقة على الأب فاجتمعت النفقة وكانت الالم تنفق من مالها قال لها أن تطلب مقدار ما أنفقته بعد فرض القاضي من نفقات التارخانية في نفقة ذوى الارحام * ولو قالت الالم للقاضى افرض النفقة لهذا الصبي على أبيه ومرفى أن استدتين على الأب فان القاضي يفعل ذلك فاذا ابسر رجعت عليه بما استدانت فان لم ترجع حتى مات ليس لها أن تأخذه من تركته وهو الصحيح وان أنفقت من مالها أو من المسألة من الناس لا ترجع على الأب * وكذا في نفقة سائر المحارم هكذا ذكر في الاصل وفي أدب القاضي بناء على أن نفقة ذوى الارحام هل تصير ديناً بالفرض فيه روايتان في رواية لا كما ذكرنا وفي رواية الجامع الصغير تصير ديناً وفي الأب مع الابن اذا اختلفا في المسار قال الابن هو غنى وليس على نفقته وقال الأب انما عسر ذكر في المنتقى أن القول قول الابن والبيينة بينة الاب من نفقات الخلاصة (في جنس آخر من نفقة ذوى الارحام) * وتفسير الاستدانة أن يقول القاضي لها اشترى اللحم والخبز والكسوة وكلى والبسى لترجى بمنها على الزوج لأن يقول استقرضى على الزوج لان التوكيل بالاستدانة على الغير لا يصح من نفقة خزانة المقتن * واذا استدانت هل تصرح بانى استدتين على زوجي أو تنوى أما اذا صرحت فقط هو وكذا اذا فوت وان لم تصرح ولم تتولم تكن استدانة عليه يجوز انق في النفقة * (في شرح قوله ولا يفرق بعجزه عن النفقة) (٤) * ولو فرض القاضي النفقة على الأب فلم تستدين الالم وأكل الولد بمسألة الناس لا ترجع على الأب بشئ وان حصل له بمسألة الناس نصف المكنانية بقطع نصف النفقة عن الأب وتصح الاستدانة بالنصف الباقى وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فأكلوا من مسألة الناس لا يرجعون على الذى فرضت عليه النفقة بشئ الا المرأة اذا فرضت لها النفقة فأكلت من مال نفسها أو من مسألة الناس كان لها أن ترجع بالفرض على زوجها من نفقة الاولاد من الخالية

عليه بذلك استوطا عنه بعض الرمان حيث لم يأذن لها في الاستدانة عليه والا فماتى لترجع عليه بنظيره من فتاوى ابن نجيم هـ (١) * (٤) ولو ادعت انه مات الاستدانة وأنكر الزوج فاقول له كما في المجتبى كذا في معين المفتى هـ

(١) استدانت قبل الفرض لا ترجع عليه
بإزايته

(٢) المسئلة مذكرة في نفقاته
أيضا

(١) * ولو أنفق من ماله بعد الفرض أو التراضي لها أن ترجع على الزوج لان النفقة صارت ديناً عليه كسائر الديون وكذا إذا استدانت على الزوج سواء كانت استدانتها باذن القاضي أو بغير آذنه غير أنها إن كانت بغير اذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغريم أن يطالب الزوج بما استدانت وإن كانت باذن القاضي لها أن تحصيل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين وهو فائدة اذن القاضي بالاستدانة في فصل بيان كيفية وجوب النفقة من نفقة البدائع * للزوج عليها دين وطلبت النفقة لاتقع المقاصة بين النفقة بلا رضا الزوج بخلاف سائر الديون لان دين النفقة أضعف فصارت كاختلاف الجنس فأشبه ما إذا كان أحد الحقين جيداً والآخر ردياً لا يقع التقاض بلا تراض في الوكالة بالبيع من وكالة البرازية (٢) * قدمت عليها الى الحاكم للنفقة فبرهن العلم أن لها أحاموسراً وأنكرت برئى العلم من النفقة في العاشر من دعوى البرازية * وبفرض على الزوج أن كان موسراً نفقة خادمها لان عليه أن يقيم لها من يصلح طعامها وشرابها وأما شرطه في ذلك كونه موسراً فهذه رواية الحسن عن أبي حنيفة وهو الأصح وعنده أيضاً أنه يفرض لخادمها وإن كان معسراً وهو قول محمد في نفقات الخدادي * إذا قال الرجل لامرأته لا أنفق على أحد من خدمك لكن أعطى خادماً من خدمي لخدمك وأبت المرأة لم يكن للزوج ذلك ويجبر الزوج على نفقة خادم واحد من خدم المرأة إذا كانت من بنات الاشراف ولها خادم يجبر على نفقة خادمين لأنها محتاجة الى خادمين أحدهم للخدمة والآخر للرسالة من نفقات التجنيس والمزيد قبيل فصل نفقة المطلقة ملخصاً * تزوج عبد أو مكاتب أو مديراً امرأة باذن المولى فولدت أولاداً لا يجبر على نفقة الاولاد سواء كانت أمهم حرة أو أمة أو أم ولد أو مديرة أو مكاتبه لان نفقة الولد صلة محضة ولا تستحق الصلة على هؤلاء بخلاف نفقة المرأة لأنها عوض من وجهه فترجع على هذا فقال إذا لم تجب على الاب نفقة الاولاد فعلى من تجب ففما إذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الاولاد عليها لان الولد تابع للام في كتابتها فكان كلامها لها لا يرى أن كسبه لها أو أرش الجناية عليه لها وميراثه لها فتكون نفقته عليها كسائر عبيدها وفيما إذا كانت المرأة مديرة أو أم ولد فأولادهم باعدهم ما فتكون نفقتهم على مولاهم وهو مولى أم الولد والمديرة وفيما إذا كانت المرأة أمة ورجل فنفقة الاولاد على مولى الامة وفيما إذا كانت المرأة حرة فنفقة الاولاد على الام إن كان للام مال وإن لم يكن لها مال فنفقته على من يرثهم الاقرب فالاقرب وكذا حرة تزوج أمة أو مكاتبه أو أم ولد أو مديرة فالجواب فيه كالجواب في العبد والمديرة والمكاتب في مسائل نفقة الاقارب من مجمع الفتاوى * ويباع القن في نفقة زوجته وقيد بنفقة زوجته لان نفقة الاولاد لا تجب عليه سواء كانت الزوجة حرة أو أمة أما إذا كانت حرة فلان الاولاد أحرار تبعها والحرة لا يستوجب النفقة على العبد لان الزوجة وإن كانت الزوجة أمة فنفقة الاولاد على مولى الامة وإن كانت نفقة الام على العبد لان الاولاد تباع للام في الملك فتكون نفقة الاولاد على المالك لا على الزوج كذا في الولوالجية * زاد في الكافي للحاكم وشرحه للسرخسي وشرح الطحاوي والشامل وكذلك المكاتب لا تجب نفقة ولده سواء

كانت امرأته حرة أو نكحة لهذا المعنى وإذا كانت امرأة المكاتب مكاتبته ولم يمسحوا على واحد فنفقة الولد على الأم لأن الولد تابع للأم في كتابتها ولهذا كان كسب الولد لها وأرض الجناية عليه لها وميراثها فكذلك النفقة تكون عليها بخلاف ما إذا وطئ المكاتب أمته فولدت حيث يجب نفقة الولد على المكاتب لأنه داخل في كتابته ولهذا يكون كسبه له وكذا أرض الجناية عليه له ولأنه جزؤه فإذا تبعه في العقد كانت نفقته عليه كنفقة نفسه انتهى من نفقة البكر الراتق ملخصا * وفي غاية البيان إذا تزوج مديرة أو أم ولده ووجدت التوبة تلزم النفقة على الزوج والأفلا لأن النفقة براء الاحتباس ولم يوجد ~~ا~~كن هذا في غير المكاتب لان المكاتبته لها النفقة والسكنى وإن لم توجد التوبة وبه صرح في شرح كتاب النفقات للنصاف * والفرق بينهما وبين الأمة والمديرة وأم الولد أن المولى لا يملك استخدام المكاتبه فلا يحتاج إلى توبة المولى بخلافه فإن للمولى استخدامهن بيان الرواية شرح الوقاية في باب نكاح الرقيق * ولان نفقة للمتوفى عنها زوجها سواء كانت حاملا أو غير حامل (١) الا اذا كانت أم ولد وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كذا في الفتاوى (٢) من نفقات الحدادى * لان نفقة المعتدة موت مطلقا الا اذا كانت أم ولد وهي حامل من نفقات تنوير الابصار * وفي الكافي للعالم لو أعتق أم ولده لان نفقة لها في عدته من عدة البكر الراتق * أعتق عبدا صغيرا أو أمة صغيرة سقطت النفقة عن المولى وكانت على بيت المال بزانية في التاسع عشر من النكاح (في شرح قوله المنكوحه نكاحا فاسدا) (٣) * وتسقط نفقة الزوجة مأكولة أو ملبوسة في مدة مضت ولم يصل اليها أم المهر أو ولعته أو غيبته بالحبس أو غيره الا اذا سبق فرض قاض بالنفقة مع الاستدانة أولا أو رضيا بشئ معلوم منه الكل شهر أو سنة فان ولايته عليه أقوى من ولاية القاضي عليه فحبس النفقة المفروضة أو المرضية لما مضى من زمان الفرض أو الرضا مادام حيين وإن مات أحدهما بعد أحد هذين أو طلقها قبل قبض من الزوج شيئا من طرف الفقهين سقط بالموت أو الطلاق المفروض بالقضاء أو الرضا من النفقة لانها أصله ساقطة بأحدهما قبل القبض كالمهر وفي خزانة المفتين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الأصح (٤) وفيه اشعار بأن المولى لم يتعين بأحد هاتين طرق الأولى كما في المحيط الا اذا استدانت بامر قاض فانها لا تسقط بالموت والطلاق وفي الخلاصة أنه في سقوط المستدانة بالموت روايتان والصحيح أنها لا تسقط كما في المحيط من نفقة القهستاني في جواهر الفتاوى * النفقة المفروضة تسقط بالموت وهل تسقط بالطلاق اختلف المشايخ (٥) واختار شيخنا جدد الدين أنها لا تسقط وذكر القاضي أبو علي النسقي أن فيه رواية وفرق بعض مشايخنا بين الطلاق البائن والرجعي والفتوى في الرجعي أنها لا تسقط كيلا يتخذ الناس ذلك حيلة انتهى كلامه مخ الغفار من باب النفقات * واذا مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهور سقطت النفقة وكذا اذا ماتت الزوجة لان النفقة أصله والصلوات تبطل بالموت كالمهر تبطل بالموت قبل القبض وقال الشافعي تصير ديها قبل القضاء ولا تسقط بالموت لانها عوض عنده وما يسقط بالموت هل يسقط بالطلاق قال بعضهم لا وقال بعضهم

(١) وقد اختلف السلف فيما اذا كانت حاملا قال بعضهم لا نفقة لها في مال الزوج وهو الصحيح وقد غلط ابن الكمال عليه وسجة المتعال كذا في معين المفتي في النفقات ~~ن~~

(٢) سئل عن رجل مات عن أم ولده الحامل هل لها النفقة في ماله أجاب نعم لها النفقة في ماله حتى تضع من فتاوى ابن نجيم ~~ن~~

(٣) أعتق عبدا زنا سقطت عن المولى نفقته وصارت في بيت المال بزانية في التاسع عشر من النكاح ~~ن~~

(٤) اختلف المالكية المتون وأفتى ابن نجيم بالسقوط فانه لا يأنه تسقط النفقة المعروضة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي في طلاق الاستئنة والاجوبة ~~ن~~

(٥) وفي البكران الراج سقطت لها بالطلاق كماوت خصوصا وقد أفتى به الشيخان الصدر الشهيد والامام طهير الدين المرجعاني كما في الذخيرة حال وظاهر كلامهم أنه لا فرق فيه بين الطلاق البائن والرجعي لانه في عبارة الظهيرية والناحية قد عطف البائن على الطلاق وفي البرازية فرض القاصى لها النفقة أو صالح معها أو مضت المدة ولم تعط ومات سقطت لانها أصله وبالطلاق تسقط بلا خلاف والبقاى ذكر فيه خلافا بين الشافعي ومحمد انتهى كذا في مخ الغفار في شرح قوله يسقط المفروض من باب النفقات من النكاح ~~ن~~

نعم وهو الاظهر كذا في الفتاوى * ولو أبرأت زوجها من نفقة في الاوقات المستقبلة لم تصح البراءة لانها براءة عما سيجب فلا تجوز ولو فرض لها القاضي النفقة فلم تقبضها حتى انقضت عدتها هل تسقط فيه اختلاف المشايخ ولو فرض القاضي لها نفقة على الزوج وانفقت من مالها فلها الرجوع في مال الزوج مادام حيين وتسقط بموت أحدهما الا أن يكون ما أنفقته ديناً يامر القاضي فانه لا يسقط من نفقة الحسد ادى * وفي الغياث المفروضة تسقط بالنشوز (١) هكذا في قضاء الجامع أما المستدانة على أصح الروايتين يجب أن لا تسقط بجميع الفتاوى في النفقات من النكاح * قال وان أبرأت المرأة أن تحول مع زوجها الى منزله أو أراد الزوج أن يخرجها الى بلد من البلدان فامتنعت من ذلك فلا نفقة لها ان كان قد أعطها مهرها لانها مبطلة في هذا المنع وان كان لم يعطها مهرها فابت أن يجيبه الى ما أراد فلها النفقة عليه لانها محقة في هذا المنع وهذا اذا لم يدخل بها الزوج فان دخل بها فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة وفي قولهما لا نفقة لها في الوجهين جميعاً ويدخل في هذه المسئلة قول أبي القاسم الصفار وقدمت المسئلة من قبل في باب نفقة المرأة من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف * وقال أبو القاسم الصفار هذا كان في زمانهم وأما في زماننا لا يملك الزوج أن يسافر بها وان أوفى صداقها لان في زمانهم كان الغالب من حالهم الصلاح وفي زماننا ليس كذلك فاذا كانت بين عشرين لا يملكه ظلمها ومتى نقلها الى بلدة أخرى ظلمها وهي لا تقدر على الاستغاثة بأحد في باب المطالبة بالمهر من شرح مختصر أدب القاضي * ولو كان الزوج ساكناً معها في منزله فانفقت زوجها عن الدخول عليها كانت ناشزة الا اذا امتنعت ليحولها الى منزله أو يكثرى لها من غير لا فينشد لا تكون ناشزة ولو كانت مقيمة في منزله ولم تمكنه من الوطء لا تكون ناشزة في باب النفقة من نكاح الخمانية * واذا سلمت نفسها اليه في منزله (٢) فعليه نفقة ما وكسوتها وسكناها مختارات النوازل في أول النفقات * لا نفقة للصغيرة التي لا تتجامع سواء كانت في بيت الزوج أو في بيت الاب فان كانت لا تصلح للجماع وتصلح للخدمة اختلف المشايخ فيه وهذا بخلاف المملوكة في شرح الطحاوي وفي الفتاوى الصغرى لو كانت بنت تسع سنين تجب ولو كانت بنت خمس سنين لا تجب وفي الست والسبع والثمان اختلف المشايخ فيه من نفقات المملوكة * (المحيط) المرأة اذا كانت رتقاء أو قرناء أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء يمنع الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها بحكم كبيرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعدما انتقلت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذا لم تكن مائة نفقة من الزوج بغير حق في أوائل نفقات التاتارخانية * القاضي اذا حبس الزوج في سجن السلطان ظلماً اختلفوا فيه والصحيح أنها لا تستحق النفقة من تصحيح القدوري (في النفقة) * سئل عن الزوج اذا حبس زوجته بدين عليها هل لها عليه النفقة وهي محبوبسة أم لا أجاب نعم لها النفقة من فتاوى ابن نجيم (في النفقة) * ولو أسلمت المرأة وأبى الزوج أن يسلم فلها النفقة لان الفرقة بالاباء وهو منه بخلاف ما لو أسلم الزوج وأبى هي لا تجب النفقة لان الامتناع جاء من قبلها ولهذا يسقط به مهرها كاه اذا كان قبل

(١) سئل عن النشوز واسقاط النفقة والكسوة أجاب هو الخروج عن محل الزوج بلاذنه بغير حق من فتاوى ابن نجيم في النفقة منه

قوله قول أبي القاسم الصفار هو ما ذكره بعد هذا منه

(٢) قبله لانه لو لم ترفد الى بيت زوجها لا تستحق النفقة وهو رواية عن أبي يوسف ومختار بعض المتأخرين لكن في ظاهر الرواية تجب لها النفقة اذا لم يطالبها الزوج بالانتقال لانها سلمت نفسها اليه معنى كذا في ابن مالك شرح المجموع منه

الرجول من نفقة الزيلعي * ثم ان كان الزوج هو المرتد فلها كمال المهر ونفقة العدة أيضا
ان كان دخلها ونصفه ان لم يدخل بها في نكاح المشركين من ابن الهمام * ان الفرقه
اذا وقعت من قبل الزوج بمباح أو محظور تستحق النفقة والسكنى وكذا اذا اقتر الزوج
أن نكاح امرأته كان فاسدا وكذبته المرأة وفتق بينهما بعد الدخول أما اذا وقعت الفرقة
من قبل المرأة فان وقعت بفعل مباح كخيار البلوغ وخيار العتق وعدم الكفاة كان لها
النفقة والسكنى من فتاوى الظهيرية في نفقة المطلقة (١) * صالحته على أكثر من النفقة
والكسوة ان كان قدر ما يتغابن فيه الناس بصح وان زائد غالز يادة من دودة وتزعم نفقة
المثل والقاضي اذا فرض النفقة ثم رخص تسقط الزيادة ولا يسطل القضاء وكذا لو فرض لها
النفقة لخص بالاقول من الدراهم فغلاها ان تطلب الزيادة وفي الاصل صالحت على قدر
لا يكفيها لها أن ترجع ولو على الزيادة له المنع من نفقات البزاية * (ق) لو صالحت المرأة
زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم ولا يلتفت اليه الا
اذا تغير سعر الطعام ويعلم أن مادون ذلك يكفيها وان صالحت المبانة زوجها من سكاها على
دراهم لا يجوز لان السكنى حق الشرع وهي لا تقدر على اسقاط حق الشرع سواء كان
بعوض أو بغير عوض في الباب الثالث من صلح نقد الفتاوى * سئل عن قدر زوجته في
كل يوم قدر معلوما في نظير نفقتها ورضيت منه بذلك فأراد الرجوع عن ذلك التقدير وأن
يتفق عليها ما تحتاج اليه أصنافا فهل له ذلك أجاب له الرجوع عن ذلك التقدير وله أن يتفق
عليها بقدر الحال والكفاية من فتاوى ابن نجيم في أواخر الطلاق * (٢) وللزوجة أيضا أن
ترجع ولو بعد الحكم وتطلب كفايتها من الذي يناسبها بقدر الحال من فتاوى ابن نجيم في
أواخر الطلاق * المرأة اذا لم تستعمل الكسوة التي أعطاها زوجها فانه اذا مضى من الوقت
مقدار ما لو استعملت معتادا فتخزفت الكسوة لها المطالبة بكسوة أخرى من الزوج قبيل
فصل مسائل العذر من اجارات مجمع الفتاوى * وان فرض لها القاضي الكسوة لسته
أشهر وأعطاها فضاغت الكسوة أو سرقت لا يقضى لها بكسوة أخرى ما لم ترض ستة أشهر
وكذا لو لبست الكسوة لبسا غير معتاد فتخزفت قبل مضى المدة بحرق لبسها ولو لبست
لبسا معتادا فتخزفت قبل الوقت قضى القاضي لها بكسوة أخرى وان مضت المدة والكسوة
فائضة ان لم تلبسها في تلك المدة قضى لها بكسوة أخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعها
نوبا آخر قضى القاضي بكسوة أخرى وان لم تلبس معها نوبا آخر فضت المدة والكسوة
فائضة لا يقضى لها بكسوة أخرى ما لم تخزف تلك الكسوة وكذا النفقة على هذه التفاصيل
ان هلك أو سرقت أو أسرفت أو أكلت فلم يبق قبل مضى المدة لا يقضى بنفقة أخرى
وان لم تسرق فلم يبق يقضى بنفقة أخرى في باب النفقة من الخلائصة * (قس) للصغير
دين على أبيه فأنفق عليه لا يبرأ قضاء الا اذا أشهد فقال شريته لولدي لا قضى غنمه من دين
له على اذ المديون لا يصح ذلك في الاداء وكذا الوالد من ثوبه أو أطعمه من خبزه واحتسبه
من دين له عليه في الثامن والعشرين من الفصولين * (ث) ترك طعاما ودقبة ساوم بها
بين ورثته وفهم صغارا وامراة فلهم أكل ذلك بينهم ومن كان منهم كبيرا أخذ حصته ولو توى

(١) الاصل في الفرقة أنها اذا جاءت من
قبل الزوج بفعل مباح أو محظور تستحق
النفقة والسكنى أما اذا وقعت الفرقة من
قبل المرأة ان وقعت بفعل مباح كخيار
العتق والبلوغ وعدم الكفاة كان لها
النفقة وان وقعت بفعل محظور كالردة
ومطالبة ابن الزوج لا تجب النفقة
كذا في نفقات مختارات النوازل

(٢) سئل عن شخص تجمل عليه نفقة
لزوجته وكسوة مدة معلومة فطالبت
عند الحاكم فاعترف وادعى أنه معسر
عنها فهل يقبل قوله في ذلك تجزئه أم
لا بد من بينة تشهد بذلك بعد حبه
أجاب يقبل قوله بيمينه في الاعسار عنها
ولا يمينه عليه ولا الايجس ما لم يثبت
غناه كذا في فتاوى ابن نجيم في
الطلاق

بعض المال وأنفق الكبار بعضه على أنفسهم وعلى الصغار يخافون فيه وعلى كلهم وما
 أنفقه الكبار ضمنوا حصة الصغار لو أنفقوه بלא أمر القاضي أو الوصي ولو بأمره حسب
 لهم إلى نفقة مثلهم * (نو) لو ترك طعاماً أو ثوباً فأطعم الكبير الصغير وألبسه الثوب
 وليس بوصي لم يضمنه الكبير استحبنا بخلاف اتفاق النفقة من المحل المزبور * (من)
 للوصي أن يخلط طعامه بطعامه ويأكل بالمعروف في السابغ والعشرين من الفصولين *
 وفي الفنية للزاهدي وللوصي خلط النفقة المفروضة بماله نفسه وإن لم يأذن له الحاكم وكذا
 له خلط نفقة بعض الأيتام ببعض وانفاقها عليهم جلة واحدة تخدم ورثتهم أو تعدد ولكن
 إذا كان الخلط في ما خيرا لليتيم من وصايا الضمانات الفضيلية * وصي أنفق على الصغير
 من مرقه وخبز حتى بلغ فرجع ذلك عليه ليس له ذلك إلا إذا كان أنفق عليه ليرجع
 عليه قنية (فيما يتعلق باتفاق الأب والوصي) * (في إجبار الامة على الارضاع) * قال
 الفضالك إذا لم يكن للصبي أولاد مال أجبرت الامة على الارضاع وهو الصحيح لأنها ذات
 يسار في اللبن فصار هذا قياس ما ذكرنا أن الأب إذا غاب وليس له مال وترك امرأة وصغيراً
 وإها مال فأنها تجبر على الاتفاق على الصغير ثم يرجع عليه بذلك فكذا هي هنا قال فان طلبت
 من القاضي أن يفرض لها نفقة الارضاع حتى إذا أيسر رجعت عليه فعل ذلك لأنها
 أنصفت كما في النفقة في باب نفقة الصبيان من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف *
 قوله وإيسر على الامة أن ترضعه يعني في الحكم إذا امتنعت وإن كانت الزوجية قائمة وهو
 مقيد بالقيد الذي سنذكره وقوله وهذا الذي ذكره بيان الحكم أي عدم الجبر بيان
 الحكم قضاء بمعنى أنها إذا امتنعت لا يجبرها القاضي عليه وهو واجب عليها ديانة
 وكذا غسل الثياب والطبخ والخبز وكس البيت واجب عليها ديانة لا يجبرها القاضي عليه
 إذا امتنعت لأن المستحق عليها بالنكاح تسليم نفسها للاستمتاع في باب النفقة من ابن
 الهمام * قوله ولا تجبر أمه لترضع أطلقه فيشمل ما إذا كان الأب لا يجدر من ترضعه أو كان
 الولد لا يأخذ ثدي غيرها ونقل الزيلعي والاتقاني أنه ظاهر الرواية لأنه يتغذى بالدهن
 وغيره من المائعات فلا يؤذى إلى ضياعه ونقل عدم الإجبار في هذه الحالة في المجتبى عن
 البعض ثم قال والاصح أنها تجبر عند الكل انتهى وحزم به في الهداية وفي الثانية
 وعليه الفتوى وذكر في فتح القدير أنه الأصوب لأن قصر الرضيع الذي لم يأثس الطعام
 على الدهن والشراب سبب لمرضه وموته انتهى وفي الثانية وإن لم يكن للأب ولا للولد
 الصغير مال تجبر الامة على الارضاع عند الكل انتهى فحصل الخلاف عند قدرة الأب بالمال
 وفي غاية البيان معزيا إلى التفة عن اجارة العيون عن محمد بن اسحاق بن طرطري الصبي شهراً
 فلما انقضى الشهر أبت أن ترضعه والصبي لا يقبل ثدي غيرها قال أجبرها أن ترضع
 من نفقات الجرار الرائق ملخصاً * وفي طريقة (بز) قال للقاضي هذه الدابة ودبعة
 أو لقطعة أو هذا القن آبق رددته من مسيرة سفر والمالك غائب فربي بالانفاق لارجع عليه
 فالقاضي يطلب المينة فلما قامها حكم بالنفقة على الغائب وكذا امرأة الغائب
 فان القاضي يكلفها إقامة المينة على النكاح وعلى أن للزوج مال ودبعة عند حاضر

فلما قامت فرض لها النفقة في الخامس من الفصولين * ونفقة المبيع على البائع مادام
 في يده هو الصحيح في باب نفقة المعاملات من القنية * عديين رجلين غاب أحدهما فأنفق
 الآخر على العبد فهو متطوع من نفقات البرازية * ذكر عن إبراهيم في الرجل يطلق
 امرأته وهو غائب فلا يعطيها نفقة أقست عدي على ماله قال تستعدي عليه فينفق عليها
 فان لم تطلب النفقة حتى انقضت عدتها فلا نفقة لها كما في حال قيام النكاح وأما اذا فرض
 القاضي لها نفقة فلم تقبض حتى انقضت عدتها لم يذكر في الكتاب أنه هل يقاس على الموت
 حتى تسقط أم لا قال الشيخ الإمام شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الحلواني في شرح
 هذا الكتاب فيه كلام يذكر في غير هذا الموضع في باب نفقة المطلقة من مختصر شرح أدب
 القاضي للخصاف * المعتدة اذا لم تخصص في نفقتها ولم يفرض لها القاضي شيئا حتى انقضت
 العدة فلا نفقة لها لأن النفقة في حالة العدة فان كان الزوج غائبا فاستدانت عليه ثم قدم
 بعد انقضاء العدة يعرض عليه بنفقة مثلها وهو قول أبي حنيفة الأول ثم رجع وقال لا يقضى
 عليه كما في نفقة النكاح وأما لو فرض القاضي لها النفقة في حالة العدة وقد استدانت على
 الزوج أولم تستدن ثم انقضت عدتها قبل أن تقبض شيئا من الزوج فان استدانت بأمر
 القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك لأن استدانة المرأة بأمر القاضي وللقاضي
 ولاية كاملة بمنزلة استدانة الزوج بنفسه وأما اذا استدانت بغير أمر القاضي أولم تستدن
 أصلا هل ترجع بذلك على الزوج أم لا قال شمس الأئمة الحلواني في شرح أدب القاضي فيه
 كلام قال الشيخ الإمام الأجل الشهيدي والظاهر عندى أنه لا يسقط وأشار شمس الأئمة
 السرخسي إلى أنه يسقط حيث علل فقال والسبب في استحقاق هذه النفقة العدة
 والمستحق بهذا السبب في حكم الصلة فلا بد من قيام السبب لاستحقاق المطالبة ألا ترى أن
 الذي اذا أسلم وعليه نراج رأسه لم يطالب بشئ منه فكذلكا هنا وهو الصحيح ذخيرة
 في الفصل الثاني من كتاب النفقات * ثم المرأة كما تستحق النفقة حال قيام النكاح تستحق
 ذلك حال قيام العدة أما اذا كانت العدة عن طلاق رجعي فانه تستحق بالاتفاق لأن النكاح
 قائم وان كانت العدة عن طلاق بائن فعندنا تستحق وعند الشافعي لا تستحق وذكر
 في الكتاب حديث إبراهيم وهو يدل على مذهبننا فانه قال في الرجل يطلق امرأته وهو غائب
 ولم يفصل بين طلاق رجعي وطلاق بائن وأوجب النفقة ثم عندنا لا تستحق النفقة ابتداء بل
 يبقى ما كان واجبا حال قيام النكاح حتى أن كل امرأة لا تستحق النفقة حال قيام النكاح
 لا تستحق في حالة العدة كما في العدة عن النكاح الفاسد والناشئة والامة اذا لم يوثقها
 المولى بينا فان لم تطلب المرأة نفقتها في العدة حتى انقضت عدتها أو ماتت سقطت نفقتها
 لانها من باب الكفاية وما كان من باب الكفاية فبعوت من له الحق يسقط الحق كمن له العطاء
 اذا مات قبل أن يأخذه في باب الرجل يغيب عن امرأته من مختصر شرح أدب القاضي
 للخصاف * ذكر عن الضحاك أنه قال اذا خرجت المطلقة في عدتها فلا سكنى لها ولا نفقة
 لان العدة مادامت باقية كان النكاح باقيا من وجهه ولو نشزت في حال قيام
 النكاح من كل وجه لم تكن لها النفقة والسكنى فكذا اذا نشزت في حال قيام النكاح

(١) المعلقة إذا لم تلزم بيت العدة بل تسكن
فما نأوتخرج زمانا لا تسحق النفقة لانها
ناشرة كذا في الحاشية في نفقة العدة بعد
(٢) سئل عن المطلقة إذا ادعت أنها حامل
من المطلق وأنكر المطلق الحمل هل يقبل
قولها ولها النفقة أم يحتاج الى قايمة
أو مضى مدة يظهر فيها الحمل أجب القول
قولها وتسحق النفقة ولا يحتاج في ذلك
الى قايمة ولا مدة يظهر فيها الحمل وينفق
عليها الى انقضاء العدة من فتاوى ابن
نجيم في النفقة بعد

(٣) ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم
انقضاء العدة صدقت لان الأصل بقاؤها
الا إذا ادعت الحمل فإن لها النفقة الى
سنتين فان مضت ثم تبين أن لا حمل فلا
رجوع عليها كما فتح القدير وكذا في القاعدة
الثالثة من الاشياء بعد

(٤) ولو جعل الزوج لها نفقة مدة ثم مات
أحدهما قبل مضى المدة لم يرجع عليها ولا
في تركتها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وعليه الفتوى كذا في القائل حاشية نقلا
عن الخلاصة بعد

(٥) وان جعل نفقة للأجنبية ليتزوجها
ثم ماتت قبل أن يتزوجها فله أن يستردّها
اتفاقا كذا في باب النفقة من حقائق
شرح المجموع بعد

(٦) سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا
وانقضت عدتها من أمه فدفع لها ما تنفقه
في عدة المحلل ليتزوج بها بعد انقضاء العدة
فأبت أن تتزوج به هل له أن يرجع عليها بذلك
أجاب أن أعطاها دراهم كان له أن يرجع
مالم يتبرع كذا في فتاوى ابن نجيم
في الطلاق بعد

من وجه من المحل المزبور في باب نفقة المرأة (١) * (شم) صالحت المرأة المعتدة
عن نفقة العدة كل شهر بثلاث دينار ومضت مدة ولم يؤذ اليها ذلك لا يسقط البذل
ولا فرق بين أن يكون صلحا وبين أن يكون الفرض حكم لحاكم ولو خرجت بعد
الفرض من البيت الذي وقعت فيه الفرقة بغير رضا لا يسقط قدر المدة التي غابت في باب
فرض القاضي النفقة من القنية * (قا) رجل صالح امرأته المطلقة عن نفقة على
دراهم معلومة على أن لا يزيدا عليها حتى تنقضي عدتها وعدتها بالاشهر جاز ذلك وان
كانت عدتها بالخيط لم يجز لأن الخيط غير معلوم قد تحيض ثلاث حيض في شهرين
وقد لا تحيض في عشرة أشهر في الثالث من صلح نقد الفتاوى * ولو أن المرأة طالت
بها العدة فلها النفقة والسكنى وكذلك إذا ارتفع حيضها بعد الرجوع أو بعد ذر آخر فلها
النفقة والسكنى وان امتدت ذلك الى عشر سنين مالم تدخل في حد الاياس وتنقضي العدة
بالشهر بعد ذلك من نفقة شرح الطحاوي * وان طالت العدة بارتفاع الحيض كان
لها النفقة الى أن تصير آيسة وتنقضي عدتها بالاشهر وان أنكرت المرأة انقضاء العدة
بالحيض كان القول قولها مع اليمين وان أقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة
سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت أنها حامل كان لها النفقة من وقت
الطلاق الى سنتين فان مضت سنتان ولم تلد وفاتت كنت أظن أني حامل ولم أحض الى هذه
المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعذر في ذلك لأن هذا مما يشبه فكان لها النفقة الى
أن تنقضي عدتها بالخيط أو تصير آيسة تنقضي عدتها بالاشهر في فصل نفقة المعتدة من
الحاشية (٢) * وان ادعت حبلًا نفق عليها ما بينها وبين سنتين منذ طلقها فان قالت كنت
أظن أني حامل ولم أحض وأنا معتدة الطهر الى هذه الحاشية وأظن أن هذا الذي يريخ
وأما أريد النفقة حتى تنقضي عدتي وقال الزوج وقد ادعت الحمل وأكثرت سنتان فالقاضي
لا يلغى الى قوله ويلزمه النفقة مالم تنقض العدة أما بثلاث حيض أو بدخولها حد الاياس
ومضى ثلاثة أشهر بعده (٣) وان حاضت في هذه الاشهر الثلاثة استقبلت العدة
بالحيض والنفقة واجبة لها في جميع ذلك مالم يحكم بانقضاء العدة وهكذا في الخلاصة
وقد وقعت ساذجة في زماننا على أنها ادعت الحمل ولم يصدقها فقدر لها النفقة على أنها
ان لم تكن حامل اردت ما أخذته ولا يخفى أنه شرط باطل من نفقة البكر الرائي * لا تسترد
مجهلة مدة مات أحدهما قبلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يحسب لها نفقة
ما مضى وما بقي للزوج فترده وكذلك قيمة المستهلك ولا ترد قيمة الهالك بالاتفاق قال في الحفة
وشرح الاسيحاقي الصحيح قولهما شرح النكاحية لفظا لوبغا في باب النفقة (٤) * ولو أعطاها
الزوج النفقة ثم طلقها لم يكن له أن يسترد ما أعطى عند أبي حنيفة وعليه الفتوى من نفقة
التاخر حاشية وكذا في الولوالجية * سئل عن رجل أفق على معتدة الغير ليتزوج بها فبعد
المدة تزوجت بغيره هل له الرجوع بما أنفق أم لا أجب نعم له الرجوع عليها بذلك ان دفع اليها
الدراهم لتنفقها على نفسها من فتاوى ابن نجيم (٥) * هذا اذا دفع اليها الدراهم
لتنفق أما اذا أكلت معه فانه لا يرجع عليها بشئ ظهير الدين (٦) * قال شهد الشهود على

المتكوسحة أنها أخته من الرضاع وقد دخل بها وأنفق عليها سنين ففترق بينهما هل يرجع عليها
بالنفقات أجاب أن أخذت النفقة بمرض القاضي نعم وإن أنفق عليها مساهمة لا والمصلحة
في أدب القاضي في باب نفقة امرأة شهيد الشهود على طلاقها من شهادات القاعدية

﴿كتاب العتاق﴾

• (الاول في اللفظ الذي يقع به العتق) • قال لعبد أولامته قد أعتقك الله يعتق وإن لم
ينوذكرك في الباب الثاني منه وشرط النية وقال محمد المختار هو الاول في الاول من عتاق
العتاوى الكبرى (١) • ولو قال لعبد مرفى بلادا لله حيث شئت ونوى العتق لا يعتق
من عتاق الفيض الكبرى وكذا في النية • قال كل مملوك في قديم فهو حر أو كتب ذلك
في وصية عتق منهم من مضى له حول وأكثر كشاف في قوله تعالى حتى عاد كالعرجون
القديم (٢) • ولو بعث غلامه الى بلدة وقال له اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فاستقبله
رجل فقال العبد أنا حر إن كان المولى قال له حين بعثه سميتك حرًا فإذا استقبلك أحد فقل
أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر لا يعتق وإن لم يكن المولى قال له سميتك حرًا وانما قال له
اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعتق قضاء وما لم يقل العبد
أنا حر لا يعتق (٣) كما لو قال لعبد مرفى قال أنا حر لا يعتق ما لم يقل أنا حر ولو قال لغيره قل
لغلامي أنت حر أو قال انه حر عتق لگلامي ولو قال للمأمور قل لغلامي أنت حر لا يعتق
ما لم يقل للمأمور له ذلك في الاول من عتاق الخمانية • رجل قال لغيره ألبس هذا حرًا
وأشار الى عبد نفسه عتق في القضاء • رجل قال عبيدي أحرار وهم عشرة عتق عبيده
وإن كانوا مائة من المحل الزبور • ولو قال اسم عبيدي حر ثم دعاه يا حر لا يعتق ولو
دعاه بالفارسية يا آزاد يعتق من أوائل عتاق الوجيز (وكذا في القنية) • رجل
أشهد أن اسم عبده حر ثم دعاه بالفارسية يا آزاد يعتق لانه دعاه بغير اسمه وكذا لو دعاه
بالفارسية آزاد ثم دعاه يا حر يعتق من عتاق الخمانية • رجل قال كل مالى حر وله عبد
فقال لم أنا العتق لا يعتق عبده من فصل فيما لا يقع به العتق من الخمانية • ولو قال كل
عبيد في الدنيا حر وله عبد أو قال كل عبيد أهل بغداد أحرار وهو من أهل بغداد ولم ينو
عبده قال محمد يعتق عبده وقال أبو يوسف لا يعتق وعليه القنوى من عتاق نصيب
القدوري • أنت حر من العمل يعتق بلا نية فان نوى الحرية عملا دين لا قضاء من عتاق
البرازية • لو قال لست لي بأمة أو قال لاحق لي عليك لا تعتق وإن نوى قبيل فصل
التعليق من الخمانية • لو قال لعبد أنت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له أن يدعيه بعد
ذلك فان مات لا يرثه بالولا فان قال المملوك بعد ذلك أنا مملوك له فصدقه كان مملوكا • وكذا
لو قال ليس هذا بعبدى لا يعتق ولو قال لعبد خلت سبيلك وأراد به العتق عتق ولو قال
وهبت لك رقبتك فقال هو لا أقبل عتق من عتاق فيض كركي • ولو قال لعبد عتق
علي واجب لا يعتق من المحيط البرهاني في أوائل الثاني من العتاق • لو قال لعبد
أو أمته أنا عبدك عتق إذا نوى من عتاق القنية • سئل عن قال لعبد يأسدي هل

(١) سئل عن قال لعبد أعتقك الله
ولم يقصد بذلك عتقا هل يعتق بذلك أجاب
نعم يعتق بذلك وإن لم يقصد العتق
كذا في فتاوى ابن نجيم في العتق ع
(٢) رجل قال في وصيته أعتقوا عبيدي
الذي هو قديم العصبية تكلموا في قديم قال
أكثرهم قديم العصبية من صحبه سنة
وأخذوا ذلك من قوله تعالى حتى عاد
كالعرجون القديم فاضيجان في فصل
فيما لا يقع إذا لم ينو من كتاب العتاق ع
ولو قال أعتقوا عبيدي الذي هو قديم
العصبية فقديم العصبية تكلموا فيه والمختار
أن يكون عصبية سنة كذا في السادس
من عتاق الفتاوى الكبرى وتما فيه
ع

(٣) وفي التجنيس والمزيد من العتاق
لا يعتق ديانة ويعتق قضاء ع

يعتق بذلك أم لا أجاب لا يعتق بذل نسوا نوى العتق أولا من قنأوى ابن نجيم في العتاق
 * أعتق عبدا حرم بضارحي حياته ويخاف عليه جاز وان كان لا يرجي لا يجوز في النذر
 في الأيمان من خزانة الفتاوى * وإذا أخذ العبد مولا في مكان خال وقال إن أعتقتني
 واللاقتك فأعتقه مخافة القتل عتق وسعى في قيمته للمولى (١) وإذا قال لعبده
 أنت لله عتق عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا يعتق من عتاق قبض كركي * رجل
 أعتق جارية أنسان فأجاز المولى اعتاقه بعدما ولدت لا يعتق الولد من أوائل اعتاق الخاتبة
 * (المهبط) وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رجل أعتق أمته ثم اختصما عند القاضي
 وفي جبرها ولدا وفي يدها كسب اكتسبته وقال المولى أعتقتك بعد الولادة والكسب
 وقالت المرأة لا بل أعتقتني قبل الولادة والكسب فالقول قول المرأة ولو كان الكسب
 في يد المولى فالقول قول المولى هذا قول أبي حنيفة ومحمد في التامع من يعتق
 التامع خاتبة * وفي الخاتبة من المدعى في مسئلة اعتاقها لو كان الولد في أيديهما
 فكذلك يكون القول قولها لأنهم اتدعى الولادة في أقرب الاوقات وفيه حرية الولد ولو أقاما
 البينة فيبنتها أولى لأن بينة المولى قامت على نفي العتق وبينتها قامت على اثبات الحرية
 وكذلك في الكتابة وأما في التدبير فالقول قول المولى لأنهم اتدعى ما صادقا على رق الولد وذكر
 في المنتقى عن محمد أنه قال إن كان الولد يعبر عن نفسه يرجع اليه ويكون القول للولد والا
 فالقول لمن هو في يده منهما انتهى (٢) من عتاق البحر الرائق * رجل أعتق عبده وله
 مال خاله المولود الاثنا عشر سنة أو ثوب شاء المولى قبيل فصل فيما لا يقع به العتق اذا
 لم ينومن الخاتبة * (الشافعي في التعليق) * ولو قال كل مملوك لي حران دخلت الدار وأقدم
 الشرط فقال إن دخلت الدار فكل مملوكي مملوكي ومثله وهو حر فهو على ما كان في ملكه
 وقت المقالة ويعتق عند وجود الشرط ولو قال إن فعلت كذا فكل مملوكي مملوكي ومثله وهو
 حر فهو على ما كان في ملكه عند وجود الشرط ولو قال كل مملوكي أشتريه فهو حران كملت
 فلا فاهو على ما يشتريه قبل الكلام ولو قال إن كملت فلا فاهو كل مملوكي أشتريه فهو حر فهذا
 على ما يشتري بعد الكلام ولو قال كل مملوكي أشتريه اذا كملت فلا فاهو حر فهذا على
 ما يشتري بعد الكلام ولو قال كل جارية أشتريها فهي حر الى سنة فاشترى جارية قال
 محمد لا تعتق حتى تتم السنة في التعليق والاضافة من عتاق الخاتبة * وأما التعليق بالملك
 أو بسببه صورة ومعنى فنحو أن يقول لعبده لا يملكك إن ملكتك فأنت حر أو إن اشتريتك فأنت
 حر فإنه صحيح عندنا حتى لو ملكه أو اشتراه يعتق وإن لم يكن الملك موجودا وقت التعليق
 وقال الشافعي لا يصح ولا يعتق وقال بشر المريسى يصح التعليق بالملك ولا يصح
 بسبب الملك وهو الشراء من البدائع (في كتاب العتاق في فصل وأما شرائط الركن) *
 رجل قال لغيره جاري يتي هذه لك على أن تعتق عني عبدا فلا فاهو قبل فلا فاهو قبض الجارية
 لم تكن الجارية ملكا له حتى يعتق العبد عن الآخر لأنه ملك الجارية بإزاء تملك العبد منه
 في ضمن الاعتاق والتملك اذا كان في ضمن الفعل لا يتم الا بتحصيل ذلك الفصل وما لم يوجد
 تملك العبد لا يتم تملك الجارية في فصل الاعتاق عن الغير من الخاتبة * (ب) قالت

(١) المسئلة في أواخر الفصل الاول من
 طلاق الخاتبة وقال فيه في تعليله لأن
 المولى كان بمنزلة المالك

(٢) ولو كان مكان التدبير عتق فقال المولى
 للمعتقة ولده قبل العتق وهو رقيق وقالت
 * بل ولده بعد العتق وهو حر حكم فيه الحال
 إن كان الولد في يدها فالقول قولها وإن كان
 في يد المولى فالقول قوله بخلاف المدبرة
 كذا في تدبير البدائع وكذا في البحر نقلا
 منه في شرح قوله الولد يتبع الأم من
 العتاق

لمولاه أن يعتقني خذ منك ما دمت حيا وأدفع لك ثمنى فأعتقه بهذا الشرط وتركته عتقه
 ولزمها أن تدعى في قيمتها في اللفاظ التي يقع بها العتق من القنية * (قط) أعتقتك على
 أن تخدم فلانة عتق وعليه قيمته لجهالة البدل قلب وسئلت عن قال لعبدته أعتقتك بشرط
 أن تخدمني إلى أن أموت فأجبت أنه عتق وعليه قيمته لما مر من المحل المزبور * (ق)
 ومن أعتق أمته على أن يتزوجها فقبلت الجارية عتقت ثم إن أبت أن يتزوجها فعليها
 السعاية وفي أم الولد في هذه المسئلة اختلاف في السعاية بمختارات الترازل * (ن)
 رجل أعتق أم ولده على أن تتزوج به فقبلت فأبت أن تتزوج به فلا شيء عليها من السعاية
 في قياس قول أبي حنيفة لأن رقبتهما غير متقومة تجنيس في العتق بعوض وصككذا
 في الواقعات الحسامية * قال الكاتب أن كنت عبدي فأنت حر لا يعتق لانه ليس بعبدته
 مطلقا في التعليق والاضافة من عتاق الحامية * وفي مجموع النوازل قال لعبدته
 أنت حر بعد موتى ان لم تشرب الخمر فأقام شهر ثم شرب الخمر قبل أن يموت بطل عتقه
 وان رفع الامر الى القاضي بعد موت المولى قبل أن يشرب الخمر وأمضى فيه العتق ثم شرب
 الخمر بعد ذلك لم يرد في الرق ولو قال لعبدته أنت حر على أن لا تشرب الخمر فهو حر ثم شرب
 الخمر أو لم يشرب في الثالث من عتاق التارخانية * اذا قال المولى لعبدته ان أديت
 الى ألفا فأنت حر فغاء العبد بالمال وخلى بينه وبين المولى يجبر المولى على القبول وليس
 معناه الاكراه بالسبق وانما معناه أن العبد اذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه
 وخلى بينه وبين المال ينزل المولى قابلا ويحكم بعتق العبد وهذا استحسان أخذ به علماءنا
 الثلاثة ويجب أن يعلم أن هذا التصرف يمين ابتداء وينقلب كناية عند الاداء أما يمين ابتداء
 فلا صورته صورة اليمين لأن اليمين ذكر شرط وجزاء وهذا التصرف يمين ثمانية وأما
 كناية معنى عند الاداء فلا معنى للكناية أن يعتق العبد بمال يؤديه الى المولى وقد وجد هذا
 الحد عند الاداء فوفرنا على الشبهين حفظهما بجهلاء يمين ابتداء عملا بالصورة فقلنا بانه يتم
 بالمولى وحده ولا يحتل القسح ولا يمنع جواز البيع ولا يصير العبد أحق باكتسابه للمال
 حتى كان للمولى أن يأخذ منه بغير رضاه وجعلناه كناية معنى عند الاداء فقلنا اذا أذى
 العبد المال يجبر المولى على القبول كما في فصل الكناية وهذا لأن المولى رضى بالعتق عند
 وصول العرض اليه والعبد ما يعنى في اكتساب المال الا لوصول الى العتق فلو لم يجبر المولى على
 القبول على التفسير الذي قلنا يضر ربه العبد ولو أجبر المولى على القبول لا يضر ربه وهذا
 الطريق أجبر المولى على القبول في الكناية واذا أجبر المولى على القبول صار القبول
 موجودا تقديرا واعتبارا فيتحقق الشرط وهو الاداء الى المولى في الثالث من عتاق الحيط
 البرهاني * (الثالث في العتق بدعوى النسب) * ولاعتق في الذداء الا في فصلين يا حر يا حرّة
 يا مولاي يا مولاتي ذكره في المنتقى هذا معي أو خلى يعتق هذا أخي أو أختي لا والعصم أنه
 يعتق في السكل رواء الحسن عن الامام من أوائل عتاق البرازية (١) * والاصح أنه اذا
 وصف العبد بصفة من يعتق عليه اذ ملكه فانه يعتق عليه الا في قوله هذا أخي وهذه أختي
 من عتاق النجراتي (٢) * رجل قال لعبدته يا بني لا يعتق ولو قال يا بني يعتق ولو قال

(١) ولو قال هذا معي ذكر في بعض
 الروايات أنه يعتق والعصم أنه لا يعتق كذا
 في الخاتمة
 (٢) وهو مخالف لما مر عن البرازية

باسيد لا يعتق ولو قال يأسدي يعتق ولو قال لعبد هـ هذا ابني أو أبي يعتق ولو قال هذا أخي لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يعتق من أوائل عتاق الظهيرية لمخصا (١) * رجل قال لعبد هـ هذا ابني أو قال بخاريته هـه ابني ان كان المملوك يصلح ولده وهو مجبول النسب يثبت نسبه ويعتق العبد سواء كان العبد أعجميا جليبا أو مولدا وان كان العبد يصلح ولده لكنه معروف النسب يعتق في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلح ولده لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يعتق ولو قال لعبد هـه ابني أو قال بخاريته هـه ابني ذكر في الأصل أنه لا يعتق واختلف المشايخ فيه قال بعضهم المذكور في الكتاب قولهم ما على قول أبي حنيفة يعتق ومنهم من قال لا يعتق عند السكلي ولو قال على وجه النداء يا ابني لا يعتق وقال الحسن عن أبي حنيفة أنه يعتق والصحيح هو الأول ولو قال لعبد هـه ابني أو قال لا مته يابنة لا يعتق وان نوى (٢) كما لو قال يا ابن أو قال يا ابنة ولم يصف الى نفسه فانه لا يعتق وان نوى ولو قال لعبد هـه ابني أو قال بخاريته هـه أمي ومثلها له مثلثة عتق فان لم يكن له أبوان فهو قان وصداق يثبت نسبه منهما والا فلا وقال بعض مشايخنا في دعوة البتوة أيضا لا يثبت النسب الا بتصدق الغلام والصحيح أنه لا يشترط تصديقه ولو قال لعبد هـه هذا أخي لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يعتق ولو قال هذا أخي لأبي أو قال أخي لأمي يعتق في فصل في العتق بدعوى النسب من الطائفة * وفي الخزانة ولو قال أنت على مثل ولدي لم يعتق اذا لم يتوالتق في الثاني من عتاق التنازخانية * قال لعبد هـ أنت ولدي الا كبر يعتق قضاء قال اي بحة پدر لا يعتق من عتاق منية المفق * مملوك صغير يقول لمولاه يا ابويته قول له المولى ليك لا يعتق من عتاق البرازية * ولو قال لعبد هـه بابا لم يعتق كما ذكره في الصغرى فهستاني في العتاق * (الرابع في عتق البعض) * ولو أعتق شريك حظه أعتق الاسترادرج فروع العتق من التدبير والكتابة فيه فان للشريك الساكت أن يتصرف فيه بهذه التصرفات أو استسعاها أو ضمن المعتق موصرا أي حال كون المعتق موصرا حظه لا معسر أو الولاء لهم ما ان أعتق أو استسعى وللمعتق ان ضمنه ويرجع به على العبد وقال له ضمنا غنيا والسعاية فقيرا فقط والولاء للمعتق اصلاح ايضا (لكمال باشا زاده) * يعتق البعض كل كتاب الا في ثلاث الاولى اذا عجز لا يراد الى الرق والثانية اذا جع بينه وبين قن في البيع يعتق البطلان الى القن بخلاف المصائب اذا جع والثالثة اذا قتل ولم يترك وقفا لم يجب القصاص بخلاف المصائب اذا قتل من غير وقفا فان القصاص واجب ذكره الزيلعي في الجنائيات (والثانية في المصرايح الوهاج والاولى في المتن) أشباه في كتاب العتق * وفي الأصل أنه اذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية ولو اختار السعاية لم يكن له اختيار التضمين تانار خانية وكذا في البحر (في شرح قوله وانه أعتق نصيبه الخ) * ولو امتنع العبد من السعاية يؤجره جبرا في عتق البعض من البحر الرائق * روى عن أبي يوسف أن المعتق اذا كان معسرا فوجبت السعاية فلم يسع فهو بمنزلة حر عليه دين الى أن يقضيه والمحكم في الحر كذا حاله أنه ان كان ممن يعمل بيده أو له عمل

(١) سئل عن شخص قال لعبد هـ يا ابني أو يا أخي هل يعتق بذلك أجاب لا يعتق بذلك من فتاوى ابن نجيم هـ

(٢) واذا قال لعبد هـه ابني ذكر في النوادر أنه يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يعتق وهو الصحيح كذا في عتاق المحيط البرهاني هـ

مُسْرُوفٌ أَنْ يُوَاجِرَهُ مِنْ رَجُلٍ وَيَأْخُذَ أَجْرَهُ فَيَقْنِي بِهِ دَيْبَهُ فَهَذَا كَذَلِكَ وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ صَغِيرًا وَالْمُعْتَقُ مُوسِرًا فَأَرَادَ الْآخِرُ أَنْ يُوَاجِرَهُ وَالْأَوَّلُ يَرْضَى بِذَلِكَ جَازٍ عَلَيْهِ وَكَانَ الْأَجْرُ لِلَّذِي لَمْ يَعْتَقْ قِضَاءً مِنْ حَقِّهِ فِي الْخَمَاسِ مِنْ عِتَاقِ النَّاتَارِ خَالِيسَةً * وَمَنْ يَجْلِسُ ذَلِكَ إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ السَّائِكَةَ شَيْئًا وَالْمُعْتَقُ مُوسِرٌ وَأَرَادَ تَضَمُّنَ الْمُعْتَقِ فَهَذَا ذَلِكَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي غَيْرِ رَوَايَةِ الْأَصُولِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ (١) وَجِهَهُ تِلْكَ الرِّوَايَةُ أَنَّ التَّضَمُّنَ أَنْ يَصِيرَ نَصِيبَ السَّائِكَةِ مَمْلُوكًا لِلْمُعْتَقِ بِالضَّمَانِ وَالْمَتِّ لَا يَحْتَمِلُ الْقَتْلُ وَالْقَتْلُ وَجِهَهُ الْمَشْهُورُ أَنَّ وَجُوبَ الضَّمَانِ بِالْإِعْتِقَاقِ لَا قِضَاءً بِهِ يَحْتَقِقُ وَوَقْتُ الْإِعْتِقَاقِ كَانَ مَحَلًّا لِلْقَتْلِ فَلَا يَتِمُّعُ الضَّمَانُ بِسَبَبِ الْمَوْتِ كَمَا فِي الْعَبْدِ الْمَغْضُوبِ وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهِ إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ وَتَرَكَ كَسْبًا أَوْ كَسْبِيَّةً بَعْدَ الْعِتْقِ فَلِلَّسَّائِكَةِ تَضَمُّنُ الْمُعْتَقِ بِإِخْلَافٍ وَهَذَا أَنْ يَأْخُذَ السَّعَايَةَ مِنْ كَسْبِ الْعَبْدِ اخْتَلَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ فِيهِ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَهُ ذَلِكَ وَإِلَيْهِ مَالُ الْحَاكِمِ أَوْ نَصْرٌ وَعَامَّةُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَإِلَيْهِ أَشَارَ مُحَمَّدٌ فِي الْأَصْلِ هَذَا إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ السَّائِكَةَ شَيْئًا (٢) وَالْمُعْتَقُ مُوسِرٌ فَإِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْسِرًا وَبَاقِيَ الْمَسْئَلَةُ بِحَالِهَا فَلِلَّسَّائِكَةِ أَنْ يَأْخُذَ السَّعَايَةَ مِنْ كَسْبِ الْعَبْدِ إِنْ تَرَكَ الْعَبْدُ كَسْبًا أَوْ كَسْبِيَّةً بَعْدَ الْعِتْقِ بِإِخْلَافٍ وَإِنْ لَمْ يَتَرَكَ الْعَبْدُ كَسْبًا أَوْ كَسْبِيَّةً بَعْدَ الْعِتْقِ بَقِيَ السَّعَايَةَ دَيْنًا عَلَى الْعَبْدِ أَوْ عَلَى مَالِهِ أَوْ بِرِثَتِهِ السَّائِكَةِ وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ قَدْ تَرَكَ مَالًا أَوْ كَسْبًا بَعْدَ الْعِتْقِ وَبَعْضُهُ قَبْلَ الْعِتْقِ قَبْلَ كَسْبِ الْعَبْدِ قَبْلَ الْعِتْقِ فَهُوَ بَيْنَ الْمَوْلِيِّ وَمَا أَوْ كَسْبًا بَعْدَ الْعِتْقِ فَهُوَ لِلْعَبْدِ وَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ مَتَى أَوْ كَسْبَهُ فَهُوَ بِرِثَتُهُ مَالًا أَوْ كَسْبِيَّةً بَعْدَ الْعِتْقِ لِأَنَّ الْكَسْبَ حَادِثٌ فَيَحَالُ بِمَوْتِهِ عَلَى أَقْرَبِ مَا ظَهَرَ فِي الْخَمَاسِ مِنْ عِتَاقِ الْهَيْبِطِ الْبَرْمَانِيِّ * وَإِذَا مَاتَ الْمُعْتَقُ وَالْعِتْقُ فِي صِحَّتِهِ يُوَاجِرُ الضَّمَانُ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ كَانَ الْعِتْقُ فِي مَرَضِهِ فَقَدْ نَدَّهَا لَا يَجِبُ شَيْءٌ عَلَى وَرَثَتِهِ فِي مَالِهِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَسْتَوْفِي مِنْ مَالِهِ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَأَمَّا إِذَا مَاتَ السَّائِكَةُ فَلَوْ رَثَتْهُ أَنْ يَخْتَارَ وَالْإِعْتِقَاقُ أَوْ الضَّمَانُ أَوْ السَّعَايَةُ لِأَنَّهُمْ قَائِمُونَ بِمَقَامِ مَوْرَثَتِهِمْ فَانْخِصَارُ بَعْضِهِمْ الْعِتْقُ وَبَعْضُهُمُ الضَّمَانُ فَلَهُمْ ذَلِكَ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا الْاجْتِمَاعُ عَلَى أَحَدِهِمَا إِلَّا أَنْ يَسْتَسْعَى بِمَنْزِلَةِ الْمَكَاتِبِ عِنْدَهُ وَلَوْ كَانَتْ عِبْدَانِ مَاتَ أَحَدُهُمَا لَوَرِثَهُ الْآخَرُ إِلَّا الْاجْتِمَاعُ عَلَى الْإِعْتِقَاقِ أَوْ الضَّمَانِ وَكَمَا لَوْ كَانَ الْمَوْرَثُ حَبَالًا لَيْسَ لَهُ إِلَّا اخْتِيَارُ أَحَدِهِمَا فَكَذَلِكَ أَوْرَثَتْهُ وَجِهَهُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَنَّ مَلَّكَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَرِثَةِ مُتَمَرِّعٌ عَنْ مَلِكِ الْآخَرِ فَتُعَيَّنُ أَحَدُهُمْ لَا يُلْزَمُ الْبَاقِينَ لِأَنَّهُ إِذَا تَفَرَّقَ الْمَلِكُ صَارَ كَعَبْدٍ بَيْنَ جَمَاعَةٍ أَعْتَقَ أَحَدُهُمْ نَصِيبَهُ وَمَا رَكَ الْغَاصِبُ وَغَاصِبُ الْغَاصِبِ لَيْسَ لِلْمَلِكِ أَنْ يَضْمَنَ كُلَّ وَاحِدٍ بَعْضُهُ وَلَوْ مَاتَ كَانَ لَوَرِثَتِهِ ذَلِكَ فَكَذَلِكَ هَذَا فِي بَابِ عِتْقِ الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ مِنْ مَحِيْطِ السَّرْحِ خُصِّي * وَتُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ فِي الضَّمَانِ وَالسَّعَايَةِ يَوْمَ الْإِعْتِقَاقِ لِأَنَّهُ السَّبَبُ كَمَا فِي الْقَصَبِ وَكَذَا حَالُ الْمُعْتَقِ فِي الْبَسَارِ وَالْإِعْسَارِ حَتَّى لَوْ كَانَ مُوسِرًا مَذْأَعْتَقٌ يَضْمَنُ وَلَا يَسْقُطُ بِالْعُسْرِ الطَّارِئِ وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا حِينَئِذٍ فَالْمُعْتَقُ لَيْسَ بِسَبَبٍ لِلضَّمَانِ فَلَا يَجِبُ مِنْ بَعْدِ فِي بَابِ عِتْقِ بَعْضِ الْعَبْدِ مِنَ الْكَافِي * ثُمَّ الْمُعْتَبَرُ بِسَارِ التَّبْسِيرِ وَهُوَ أَنَّ يَمْلِكُ مِنَ الْمَالِ قَدْرَ قِيَمَةِ نَصِيبِ الْآخَرِ لَا يَسَارُ الْفَنَى لِأَنَّهُ يَتَعَدَّلُ الْمَنْظَرُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ بِتَحْقِيقِ مَا قَصَدَهُ الْمُعْتَقُ مِنَ الْقَرْبَةِ

(١) وكذا يسقط بالموت ضمان الاعتيق
كذا في فصل الحبس من قضاء الهداية بعد
المرضى إذا اعتق في مرض موته عبدا
مستتر كالإيجاب عليه الضمان عند أبي
حنيفة كذا في غاية البيان (في الحبس من
القضاء) بعد

(٢) ولومات السائكة قبل أن يختار شيئا
فلورثته من الخيار ما كان له لأنهم قائمون
بمقامه بعد موته وليس هذا التورث الخيار
بل المعنى الذي أوجب الخيار للمورث
نابت في الورثة من عتاق ابن الهمام
(في باب العبد يعتق بعضه) بعد

وايصال بدل حتى الساكت اليه في باب العبد يعتق بعضه من الهداية * والروى عن محمد أنه اذا كان المعتق مال الكامد ارقية نصيب الساكت من المال سوى ملبسه وقوت يومه فهو موسر وعليه عاتة المشايخ وهو الصحيح (١) وتعتبر قيمة العبد يوم الاعتاق في الخامس من عتاق التناخانية * (الخامس في عتق المريض والورثة) * قال ان مت من مرضى فأنت حر فقتل لا يعتق ولو قال ان مت في مرضى يعتق كذا (قسط) في كتاب العتق من الرابع والثلاثين من الفصولين * (جمع) مريض حررقه ووضي به الورثة قبل موته فالقتن لا يسي في شيء كاتب في مرضه ولا مال فاقترب قبض بدل الكتابة جاز من الثالث ويسعى في ثلثي قيمته بخلاف ما اذا باعه من أجنبي ثم أقترب قبض ثمنه حيث يصح من كل ماله كذا (ص) وفي (ج) مثله الا أنه قال في البيع لو أقترب قبض ثمنه صدق لولا دين عليه ويأق جنسه في بيع المريض واقراره من المحلل المزبور * رجل مات وترك عبدا وعليه دين محيط برقبته فأعتقه الوارث لا يفسد فان بيع في الدين يطل عبته وان أبرأ الغرماء المبت من الدين أو تبرع أجنبي بقضاء دينه بفسد عبته من عتاق خزائن الفقه لا في المبت السمرقندي * ولومات وترك عبدا قيمته ألف درهم ولا يدري أن المبت عليه دين أم لا فأعتق الوارث العبد ثم بث ألف درهم دينه على المبت فان العبد يرد رقبته في الثلاثين من دعوى التناخانية (٢) * (السادس في التدبير) * التدبير اثبات العتق عن دبر عنه وانه عتق معلق بطلاق الموت ولو عتق عبته بموته بصفة فهو ان يقول ان مت من مرضى كذا أو من سفر كذا أو ضم اليه معنى يحتمل أن يوجد ويحتمل أن لا يوجد فليس بدبر ومعناه أنه يجوز بيعه ولا تثبت أحكام التدبير فيه ولكنه ان مات كما قال عتق من التجريد للكرمان في باب التدبير * والمقيد كما اذا قال ان مت من مرضى هذا أو سفرى هذا فأنت حر وكذلك ان قتلت فأنت حر أو ان غرقت فأنت حر اذا مات من غير ذلك الوجه لا يعتق واذا مات منه يعتق في آخر جزء من أجزاء حياته في أول التدبير من غاية البيان * (في القدوري) قال ان مت من مرضى هذا أو سفرى هذا فأنت حر فليس بدبر ويجوز بيعه فان مات المولى على الصفة التي ذكرناها عتق كما عتق المدبر في شرحه يعني من الثلث من تدبير نقد الفتاوى * قوله ومن المقيد أي ومن التدبير المقيد ان يقول ان مت الى سنة أو الى عشر سنين فأنت حر فان مات قبل السنة أو العشر عتق مدبرا وان مات المولى بعد السنة أو العشر لا يعتق ومقتضى الوجه كونه لومات في رأس السنة يعتق لان الغاية لولاها تناول الكلام ما بعدها لانه ينتجز عبته فيصير حر بعد السنة والعشر فتكون للاسقاط من تدبير ابن الهمام * (ن) رجل قال لعبدته أنت حر ان مت الى مائتي سنة (٣) ثم باعه جاز بيعه لانه مدبر مقيد لانه يتصور ان لا يموت الى مائتي سنة (٤) في باب التدبير من التجنيس (ومزيد) * (حك) ولو قال أنت حر قبل موق بشهر فليس بدبر وان كان يعتق بعد موته ويجوز بيعه كما في شرح المجموع أما عند أبي حنيفة فظاهر لانه أضاف العتق الى وقت وهو شهر قبل موته وانه لا يمنع البيع وعند همام ليس بدبر مطلق فجاز بيعه ثم اذا مضى شهر قبل لا يجوز بيعه لانه صار مدبرا مطلقا (٥) وأكثر المشايخ على أنه يجوز بيعه وهو الاصح * (شط) ثم اذا

(١) وقول محمد أصح وفي شرح الهداية * وقول محمد هو ظاهر الرواية كذا في تصحيح القدوري

(٢) الوارث أعتق عبدا تركه ثم ظهر دين المبت فعلى العبد أن يسي في قيمته للغرماء لانه ظهر أنه أعتقه وقد كان حتى الغرماء متعلقا به فيسمى حتى الغرماء كما لو كان الدين ظاهرا فأعتقه الوارث وهو معسر كذا في كتاب الرهن من محيط السرخسي

وهو مخالف لما في التناخانية * (٣) وفي تدبير جواهر الفقه لو قال الما مائتي سنة قال أبو يوسف بصير مدبرا مقيدا يجوز بيعه وقال الحسن بن زياد وهو مدبر مطلق ومثله في الخانية

في التعليق والاضافة من العتاق * (٤) وهو مخالف لما في المتداولات من أنه اذا غلب الموت فيها يكون مدبرا مطلقا وان كان مقيدا في الصورة ولا يكون مقيدا بمجرد تصور أن لا يموت فليتمثل كذا بخط جامع هذه المجموعة

صرح في الظهيرية والخانية أن التقييد قول أبي يوسف والاطلاق قول الحسن ابن زياد واختار الوالحي التقييد كما في التجنيس

(٥) لان العتق يتعلق بالموت وذكر في بعض المواضع انه لا يصير مدبرا ويجوز بيعه لان العتق عند أبي حنيفة يثبت مستندا فلا يكون معلقا بالموت ولوالحي في التدبير

مات المولى بعده بشهر فعند أبي حنيفة ومن تابعه يستند عتقه الى ذلك الوقت فيعتبر حاله فيه فان كان صحيحا في ذلك الوقت يعتق من جميع المال والاثن الثالث وعندهما يعتق من ثلث ماله غير مستند وعند الشافعي اذا مضى شهر بعد اليمين عتق في الحال ولو مات المولى قبل مضى الشهر لا يعتق بالاجماع من تدبير الزاهدي * رجل صحيح قال اعبدته أنت حر قبل موتى بشهر ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعتق من ثلث ماله وقال بعضهم يعتق من جميع المال (١) وهو الصحيح ولو قال أنت حر بعد موتى بشهر فمات بعد لا يعتق بالموت لعدم أهلية المولى للاعتاق من تدبير فقد الفتاوى * ولو قال أنت حر قبل موتى بيوم لم يكن مديرا فاذا مات استند العتق الى ذلك الوقت عند أبي حنيفة من وجيز السرخسي * (ب من) قال نصير اذا قال اعبدته اذا مضى فلا سبيل لاحد عليك فانه يصير مديرا في الفصل السادس من عتاق الفتاوى الكبرى * اذا دبره ثم كاتبه ثم مات المولى وهو يخرج من ثلثه عتق بالتدبير وسقطت عنه الكتابة فتح القدير لابن الهمام * دبر أمته ومات وهي تخرج من الثلث ثم هلكت التركة قبل أن تصل الى الورثة فله سهم حق السعاية من عتاق القنية المدير اذا قتل خطأ وأخذ المولى قيمته يوم أن يشتري عبدا آخر فديبره ويقتل حكم العبد الا قول الى بدله في مسائل الشرط في الوقف من وقف الخانية * قال وان كان عبد بين رجلين فديره أحدهما وهو موسر فلا آخر الخيارات في خمسة أشياء أحدها أن يضمه ان شاء أو يديره كادبر صاحبه أو يتركه كما هو يستخدمانه جميعا وان شاء استسماه في قيمة نصيبه منه وان شاء أعتقه فان ضمنه كان العبد للذي دبره نصفه مديرو نصفه غير مديرفان مات عتق نصفه من الثلث وسعى في نصفه للورثة والولاة نصفه للمدير ونصفه للورثة فما كان للمدير فلذلك كور من عصبته وما كان للورثة فالذك كور والانات فيسواء وان دبره فيكون مديرا بينهما فاذا ماتا عتق من ثلثهما وان تركه كما هو يستخدمانه فاذا مات المدير عتق نصيبه من ثلثه ويسعى للآخر في نصيبه والولاة بينهما وان أعتق نصيبه كان لشريكه المدير أن يضمه قيمة نصيبه مديرا وان استسماه العبد في قيمة نصيبه فأذا هافتق فان اشريكه المدير أن يستسماه العبد في قيمة نصيبه منه وليس له أن يضم شريكه في هذا الوجه قيمة نصيبه من العبد وهذا كله قول أبي حنيفة وأما في قول أبي يوسف ومحمد اذا دبره الا قول صار مديرا كما بتدبيره وعلى الذي دبره شريكه ضمان قيمة نصيبه منه موسرا كان أو معسرا لانه قد أفسد عليه عبده والعتق والتدبير عندهما سواء لا يجتمعان في نفس واحدة قيل كتاب المكاتب من التنف * سئل عن شخص ذبح دبر أمته تدبيرا شرعيا وثبت لدى حاكم حنفي وحكم بوجبه فبعد مدة أسلمت هل تعتق بالاسلام أولا وهل عليها سعاية أولا أجاب لا تعتق بالاسلام ونسعى في قيمتها وتعتق بأدائها من فتاوى ابن نجيم * لا يتبع الولد الام في التدبير المقيد ويتبعها في المطلق وان كانت حاملا حين دبرها ظهره من العتاق في المقطعات * (٢) وولد المدير والمديرة مدير أما ولد المديرة تبع لآلته وأما ولد المدير باجماع الصحابة لان التدبير وصف لازم فيسرى اليه كولد المكاتب من تدبير مختارات النوازل * ولو اختلف المولى والمديرة في ولدهما فقال المولى ولدته قبل التدبير فهو رقيق وقالت هي

(١) مثله في الخانية وذكر في الخانية في تعليقه لانه على قول أبي حنيفة يستند العتق الى آخر شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت

(٢) ولد المديرة مدير فيعتق بموت سيده أمته والمرداد ولد المديرة المطلق وأما ولد المدير تدبيرا مقيدا فلا يكون مديرا كذا في باب التدبير من ابن الهمام

لا بل ولدته بعد التدبير فهو مدبر فاقول قول المولى مع يمينه على علمه والبيئة بيئة المدبرة
 لأن المدبرة تدعى سرية التدبير إلى الولد والمولى ينكر فكان القول قوله مع يمينه وبخلاف
 على علمه لأن الولادة ليست فعلة والبيئة بيئة المدبرة لأن فيها اثبات التدبير في فصل في حكم
 التدبير من البدائع * (١) دبرته فذهب عقله فالتدبير على حاله ولو في التدبير معنى الوصية
 بخلاف ما لو أوصى برقبته لرجل فجن فبات تبطل الوصية والفرق أن التدبير يحتل معنى
 التعليق والتعليق لا يبطل بجنونه وكذلك لا يبطل برجوعه بخلاف الوصية وإذا جاز تدبير
 المكروه لوصيته جامع الفصولين في كتاب العتق من أحكام المرضى * وقيمة المدبر ثلثا قيمته
 قسما على ما قالوا (٢) قوله على ما قالوا طريقته في مثله الأشعار بخلاف فقيل قيمته قسما
 وهو غير سديد لأن القيم تتفاوت بتفاوت المنافع الممكنة وقيل نصف قيمته قسما لأنه يتفقد
 بالمولد بعينه وبدله وفات السائل دون الأول وقيل تقوم خدمته مدة عمره حزر فيه فما
 بلغت فهي قيمته وقيل ثلثا قيمته قسما لأن الاتقاع بالوطء والسعاية والبدل وانما زال الأخير
 فقط واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى الآن هذا الوجه يخص المدبرة دون المدبر
 وقيل يسأل أهل الخبرة أن العلماء لوجوزوا بيع هذا فائت المنفعة المذكورة كم تبلغ فهو
 قيمته وهذا حسن عندي فأما قيمة أم الولد فثلث قيمة الفتن لأن البيع والاستعلاء قد اتفقا
 وفي ملك الاستمتاع وقيل قيمة خدمتها مدة عمرها على الحزر كما تقدم والوجه أن يقال
 مدة عمر أحداهما ومن مولاها وقيل يسأل أهل الخبرة أن العلماء لوجوزوا بيعها على
 ما ذكرنا وقيمة المكاتب نصف قيمة الفتن لأنه حر يد أوبقت الرقبة فتح القدير لابن
 الهمام * قيمة المدبرة قدر ثلثي قيمتها قسما وقيمة أم الولد قدر ثلث قيمتها قسما لأن للمالك في مملوكه
 ثلث منافع الاستخدام والاسترباح بالبيع وقضاء ديونه من ماله بالاستعلاء بعد موته
 فالتدبير يعدم أحد هذه المعاني وهو الاسترباح بالبيع ويبقى منفعتان بالاستعلاء يعدم
 اثنتان ويبقى واحد فتوزع القيمة على ذلك نهاية (في باب الاستعلاء) * أقول اختلاف
 تعميم المشايخ في قيمة المدبر فقيل هي ثلثا قيمته قسما قال في الجوهر في البيع الفاسد وهو
 الأصح وعليه الفتوى وقيل نصف قيمته قسما قال في الجوهر في الحجة وعليه الفتوى وفي
 المصنف واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى وفي فتح القدير وعليه الفتوى وفي البرازية
 والخلاصة والبحر وغيرهما وبه يفتى وقال في جامع المصنفات اختلافوا في قيمة المدبر المختار نصف
 قيمته لو كان قسما تنوير البصائر في التدبير * (السابع في الاستعلاء) * وحكمها أي حكم
 المستولدة كالمدبرة لكنها تعتق بموته من الكل والمدبرة من الثلث ولم تسع لديته والمدبرة
 تسعى من استعلاء الدرر * وإذا أقر في صحته أن أمته قد ولدت منه فأنها تصير أم ولده
 ويكون عمة لها من جميع المال سواء كان معها ولدا أو لم يكن وإن أقر بذلك في مرضه
 أن كان معها ولدا فكذلك الجواب وتصير الجارية أم ولده وتعتق من جميع المال وإن
 لم يكن معها ولدا لم يصبح الاقرب بالاستعلاء بل تعتبر وصية حتى تعتق من ثلث المال في مسائل
 أم الولد من اعتناق الأخيرة البرهانية * ولو قال رجل جاريتي هذه مني أو قال ما في بطنها
 من ولد فهو مني فأسقط سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه تصير أم ولده (٣) وإن لم يستبين

(١) ومما اختلفوا بين المولى والمعتق
 في ولده في أول عتاق هذه المجموعة منه

(٢) قيمة المدبر اختلفوا فيها والاصح أنها
 نصف قيمته كذا في المحيط للسرخسي
 وعليه الفتوى كذا في تدبير نقد القماوى
 بعلامة كاص منه

والمفتى به أن قيمة المدبر ثلثا قيمته قسما
 واختار الصدر الشهيد أنها النصف وهو
 مخالف لما في ابن الهمام كذا في تدبير
 من الغفار منه وإذا كان التدبير مطلقا
 فإنه يتقوم مدبرا وإن كان مقيدا يقوم
 قسما فاضحان في التدبير منه
 وبه أفتى أبو السعود وقال ثلثا في اولى
 أظهر در بعض مشايخ تقويم أهل خبره
 إليه معلوم ولورد عيشر منه

(ترجمة)

وقال كونها الثلثين أظهر وقال بعض
 المشايخ تعلم به تقويم أهل الخبرة

(٣) وسقط يرى بعض خلقه كيد أو رجل
 أو أصبح أو ظفيرا أو شعرا ولد فتكون به
 نفسها وتقتضى العدة وتصير لأمته أم ولد
 كذا في الدرر في باب الحيض منه

لا تصير أم ولد له عندنا ولو قال حمل هذه الجارية مني أو قال ما في بطنها من ولد فهو مني ثم قال بعد ذلك كان رجلا ولم يكن ولدا فصدقه المرأة في ذلك أو كذبه كانت أم ولد له ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من حمل أو من ولد ثم قال كان رجلا فصدقه المرأة لم تكن أم ولد له من أوائل استيلاء الخانية * (ط ب ج) أقتر قبل موته بشهر أن جاريته حامل منه فأسقطت بعد موته بأربعة أشهر ستة غلام مستبين الخلق بكامله صارت أم ولد له في باب الاستيلاء من عتاق القنية * رجل قال ان كان في بطن جاريتي غلام فهو مني وان كانت جارية فليست مني فولدت ولدا لقل من ستة أشهر ذكر عصام أنه يثبت نسبه منه غلاما كان أو جارية لأن الانسان لا يعلم ما في بطن الحمل (١) في فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد من دعوى الخانية * لا تتوقف أمومية الولد في المجنون على الدعوة من استيلاء القنية (٢) * يصح استيلاء المعتوه والمجنون مع عدم الدعوة منهما من المحل المزبور وكذا في عتاق فتاوى البزازية * ذكر في الكافي ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فقالت ولدت وشهدت قابله على الولادة ثبت النسب منه وصارت أم ولده هذا اذا ولدت لقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فان ولدت لسته أشهر فصاعد لا يلزمه لاحتمال أنها حبلت بعد قول المولى فلم يكن المولى مدعيها هذا الولد من حاشية شرح الوقاية للمولى الشهيرة برة كمال في ثبوت النسب * قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة على الولادة لقل من ستة أشهر منذ أقتر فهي أم ولده في ثبوت النسب من الغرر * ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو مني فولدت لقل من ستة أشهر ثبت نسب الولد منه وان ولدت لاكثر من ستة أشهر لا يثبت النسب والتوقيت باطل من استيلاء الخانية * ينبغي لك أن تعرف أنه فيما اذا قال ان كان في بطنك ولد أو قال ان كان بها حمل فهو مني بالنظر التحليق أما اذا قال هذه حامل مني يلزمه الولد وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر الى سنتين حتى ينفقه وبه صرح في الاجناس في كتاب العتاق في أو اخر ثبوت النسب من طلاق غاية البيان * ولو أقتر أن أمته حبل منه ثم جاءت بولد لسته أشهر ثبت نسبه منه لان الدعوة صادفت ولدا موجودا في البطن وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لم يلزمه النسب لانا لم نتيقن بوجوده وقت الدعوة لاحتمال حدوثه بعدها ولا تصح الدعوة بالشك ولو حرم عليه وطء أم ولده بأن وطئها أبوه أو ابنه أو وطني هو أمها أو ابنتها فجاءت به لسته أشهر لا يثبت النسب منه الا بالدعوة لأن الفراش قد انقطع بالحرمه المؤبدة ولم يوجب العدة فصار كفراش المنكوحه لا يبق مع الحرمة المؤبدة ففراشها أولى والنسب بدون الفراش لا يثبت الا بالدعوة ولومات سببها أو أعتقها يثبت نسب ولدها الى سنتين من يوم الافراق (٣) لانهم معتدة والفراش يبقى ما بقيت العدة ولا يمكنه نفقه لانه تأكد فراشها بالخربة بدليل أنه لا يملك نقله الى غيره بالتزويج فالتحق بفراش المنكوحه في الكاوة والقوة ولا كذلك قبل العتق والنسب مقترع من الفراش منتزع عنه فيسأ كذباً كده ويضعف بضعفه فلا يملك نفقه بعد تأكده كما لا يملك قطع فراشه ولو حرمت عليه بالخوض والنفاس أو الاحرام أو الصوم يثبت النسب من المولى لانه لم يحرم المحلل وانما حرم الفعل فيه فلا يفتنى بالفراش

(١) وفي الاصل رجل له أمة حامل فقال ان كان حملها غلاما فهو مني وان كان جارية فهي من فلان أو قال ليس مني فولدت غلاما أو جارية لقل من ستة أشهر يثبت نسبها منه في دعوى التناحر خانية سجد من قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأة فهي أم ولده كذا في ثبوت النسب من الوقاية سجد (٢) لم توجد هذه المسئلة في القنية والمسئلة الثانية موجودة في استيلاء القنية سجد

(٣) وان مات عن أم ولد أو أعتقها فجاءت بولد ما بين اربعين سنتين يلزمه وان جاءت به لاكثر من سنتين لا يلزمه لان الولد لا يبق في البطن أكثر الا اذا ادعاه فحينئذ يثبت لانه لما ادعاه تبين أنه أعتقه في حال قيام العدة وهي في تلك الحالة باقية على حكم فراشه فكان متناولا فيه كذا في الرجعة من طلاق المبسوط سجد

كما في النكاح من المحيط للسرخسي في باب أم الولد من العتاق * وفي نوادر ابن سماعة
عن محمد بن رجل أعتق جارية وألها ولد ثم ادعى ولدها بعد ما أعتقها قال يلزمه وعليها العدة
في الثلاثين من دعوى التام الثانية * لو مات رجل عن أم ولد فجاءت بولد ما بينه وبين
سنتين ونفاه الورثة لم يثبت نسبه من الميت في قول أبي حنيفة ولم يرث إلا بشهادة شاهدين
الآن يكون حملها ظاهرا فتقبل فيه شهادة امرأة ولو أقربه الورثة ثبت نسبه منه وورثه
وعندهما يقبل في جميع ذلك شهادة امرأة مسلمة فإن كان المولى كافرا قبلت في ذلك شهادة
امرأة كفاية وإن كان المولى مسلما وأم الولد كفاية لم تقبل فيه إلا شهادة امرأة مسلمة
في نفي النسب من دعوى خزانة الأكل * وفي الجامع الصغير في كتاب الدعوى رجل باع
جارية قد حبلت عنده فولدت في يد المشتري فأدعى البائع الولد تصح دعواه وتصير الجارية
أم ولده ويطلق البيع استحضانا فلوات المشتري أعتق الولد ثم ادعى البائع فدعواه
باطلة ولو أعتق المشتري الأم فهو ابنه وتعتبر دعواه فيرد على المشتري حصته من الثمن هذا
إذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت البيع وقد كان البائع اشتري هذه الجارية وباعها
بعد سنتين حتى علم أن العلوق كان في ملك البائع فإن كان مشكلا بأن جاءت بالولد لسته
أشهر فصاعدا من وقت البيع ولأقل من سنتين فأدعاه البائع لا تصح دعواه إلا بتصديق
المشتري ولو ولدت لأكثر من سنتين من وقت البيع فأدعاه البائع وكذبه المشتري لا تصح
دعواه ولا يثبت النسب وإن صدقه المشتري يثبت النسب ولا يطل البيع ويحمل ذلك على
الاستيلاء بحكم النكاح في العاشر من دعوى الخلاصة وكذا في البرازية * وفي المستق
رجل باع أمة له وبها حبل فقال البائع ليس هذا الحبل مني وهو من غيري فولدت عند
المشتري لأقل من ستة أشهر فأدعاه البائع جازت دعوته وردت الجارية والولد اليه
ولو أدعاه البائع ثم ماتت الأم أو أعتقها المشتري فعتقه باطل ويردها إلى البائع ويضمن
في الموت قيمتها ويرجع بجميع الثمن على البائع من المحل المزبور * أمة ولدت عند المشتري
فقال البائع هو ولدي ولدته لأقل من ستة أشهر من وقت البيع وقال المشتري دعواه باطلة
لأنها ولدته لأكثر من ستة أشهر من البيع فالقول للمشتري وإن أقام أحدهما بينة يرضى
له وإن أقامها البينة فعند أبي يوسف بينة المشتري أولى لإثباتها صحة البيع وعند محمد
بينة البائع أولى لإثباتها الحرية فنية من باب دعوى الولد من كتاب الدعوى * رجل
زوج أمته من رضيع ثم جاءت بولد فأدعاه المولى أنه منه يثبت النسب لأنه أقرب نسب من
ملكه وليس له نسب معلوم ولو كان الزوج مجبوا لم يثبت النسب من المولى لأنه ثابت النسب
من الزوج وعلى الزوج كمال المهر لوجود الدخول حكما في النسب من نكاح الثانية *
رجل زوج أمته من عبدة فجاءت بولد ثم ادعاه المولى لا يثبت النسب منه ولكن يعتق بإقراره
بالنسب والولد والزوج لأن له فراشا في الاستيلاء من مختارات النوازل * كل مملوكة
يثبت نسب ولدها من يملكها أو يملك بعضها كانت أم ولداً يثبت نسب ولدها منه وكذا
الجارية إذا ولدت ولداً من غير المولى بنكاح أو وطء شبهة ثم ملكها من ثبت نسب ولدها منه
تصير أم ولده عندنا وإن ملك ولدها منعت عليه وإن ملك ولدها من غيره يكون ملكه

وله أن يبيعه في فصل الاستيلاء من الخانية * وإذا تزوج الرجل أمة رجل فولدت له ثم اشتراها أو ملكها بسبب آخر صارت أم ولد له لأنه ملك جارية ولد منها ولد ثابت النسب قصير أم ولد له قياسا على ما إذا استولدها في ملكه في السادس من دعوى الولو الجارية * ولو زنى بجارية فجاءت بولد ثم اشتراها لا تصير أم ولد له (١) لأن أمة الولد باعتبار النسب والنسب لم يثبت منه بخلاف ما إذا وطئ أمه ملكها ثم جاءت بولد في الاستيلاء من مختارات النوازل * من ملك ولده من الزنى فإنه يعتق عليه ومن ملك أخته لايه من الزنى لم تعتق ولو كانت أخته لاته من الزنى اعتقت والفرق في غاية البيان في باب الاستيلاء أشباه في كتاب العتق * ولو اشتري جارية قد ولدت منه مع بنت لها من غيره تصير الجارية أم ولد له ليس له أن يبيعهما وله أن يبيع البنت وإن تزوج الجارية رجلا فولدت بنتا من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت لأنها ولدت البنت بعد ما صارت أم ولد له بعد الشراء من استيلاء الخانية * وفي القنية في متفرقات العتق رجل وطئ جارية أبيه فولدت منه لا يجوز له بيع هذا الولد ادعى الوألي الشبهة أو لآلانه ولد ولده فيه عتق عليه حين دخل في ملكه وإن لم يثبت النسب كمن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وإن لم يثبت نسبه منه في نكاح الرقيق من الجهر * ولو وطئ جارية أمر أنه أو جارية والده أو جدته ثم ولدت وأدعاه لا يثبت النسب ويدبر عنها الحد للشبهة (٢) فإن قال أحله إلى المولى لا يثبت النسب إلا أن يصدق المولى في الإحلال (٣) وفي أن الولد منه فإن صدقه في الأمرين جميعا يثبت النسب والأفلاوان كذب المولى ثم ملك الجارية يومان من الدهر يثبت النسب من استيلاء الخانية * وفي التبئين ولو ولدت منه جارية غيره وقال أحله إلى مولاها والولد ولدى فصدق المولى في الإحلال وكذبه في الولد لم يثبت نسبه فإن ملكها يوما يثبت نسبه وصارت أم ولد له ولو صدقه في الولد يثبت نسبه ولو استولد جارية أحد أبويه أو امرأته وقال ظننت أنهم انحلت لم يثبت نسبه منه ولا حد عليه وإن ملكه يوما عتق عليه وإن ملك أمه لا تصير أم ولد له لعدم ثبوت نسبه انتهى في باب الاستيلاء قبيل كتاب الأيمان من الجهر الرائي * ولو ادعى عبد أصيبا أنه ابنه من الزنى لم يثبت النسب صدقه المولى أو كذبه لما بينا ولو ملكه عتق عليه لأن العتق باعتبار البتة والجزئية والبعضية وإنما ثابتة وإن ملك أمه لم تصير أم ولد له لأن الاستيلاء يثبت على ثبوت النسب فلا يثبت دونه فإذا تصادق الزوجان على أن الولد من الزنى من فلان يثبت النسب من الزوج لأن سبب ثبوت النسب قائم وهو الفراش والنسب يثبت حقا للصبي صبا له عن الضياع فلا يصدق أن على إبطال حقه في الرابع عشر من دعوى نفقة الفتاوى * (ظم) استولد موطوءة الأب بعد موته يثبت نسبه وإن كانت مشتركة بتملك المستولد نصيب صاحبه في باب الاستيلاء من القنية * الأب إذا وطئ جارية ابنه فجاءت بولد فأدعاه يثبت النسب منه لأن الأب يملك مال الابن عند الحاجة وعليه قيمة الجارية لأنه ليس بحاجة أصلية هذا إذا كان الأب حرا مسلما وإن كان الأب ممتا يثبت من الحد أيضا وكفر الأب وورقه بمنزلة موته في استيلاء مختارات النوازل * وإن وطئ أبو الأب مع بقائه الأب لا يثبت النسب منه لأنه لا ولاية للجد حال قيام الأب ولو كان الأب ميتا

(١) وبه أفتى ابن نجيم وفي الظهيرية لا تصير أم ولد له استحصانا وإن اشترى الولد عتق الولد لمكان الجزئية والبعضية منه

(٢) وأفتى أبو السعود فممن وطئ جارية امرأته بالرجم ويمكن التوفيق بأن يحمل ما في الخانية في صورة ظن حل وطئها ويدل عليه ما في الخانية في فصل تكرار المهر وسيجيء في حدود هذه المجموعة ويحيى أيضا في الجهر أنه لا حد في هذه الصورة منه

(٣) الإحلال إنما يكون بالنكاح أو بملك اليين منه

يثبت النسب من الجدة لظهور ولايته عند فقد الأب في الخامس عشر من عتاق لسان
الحكام * وان مات الرجل وترك أمة حاملا وترك ابنتين فادعى أحدهما أن الحبل منه
وادعى الآخر أن الحبل من أبيه وخرج الكلامان معا صحت دعوة الذي ادعى أن الحبل
منه ولا تصح الدعوى من الذي ادعى أن الحبل من أبيه وضمن نصف قيمة والعقر اشريكه
وقال شيخ الاسلام هذه المسئلة تنصيص بأن دعوته تنتظم الاقرار بالوطء كدعوة
الاستيلاء وفي هذا الفصل اختلاف المشايخ على ما يأتي بيانه هذا الذي ذكرنا اذ اخرج
الكلامان معا وكذلك الجواب فيما بدأ مدعى الحبل من أبيه بالدعوة لا تصح دعوته في حق
النسب ولعلك يفتق نصف الجارية ونصف الولد باقراره ويبقى نصف الجارية ونصف الولد
رقيقا لا آخر عند أبي حنيفة ولا يضمن المدعى لانيه شيئا من الامة ولا من الولد وأما على قول
أبي يوسف ومحمد اذ ادعى أن الحبل لانيه عتق الولد والجارية كلها فان ادعى الآخر الولد
بعد ذلك انه انيسه فعند أبي حنيفة صحت دعوته وصار نه يد من الجارية أم ولد ولا يضمن
لصاحبه شيئا من الولد ولا من الجارية وعلى قول أبي يوسف ومحمد يثبت نسب الولد
منه استحصانا وان لم يكن ملك وضمن نصف العتق لصاحبه في الثامن والعشرين من
دعوى التاتار خانية * ولا يضمن أم الولد بالغصب والبيع الفاسد والاعتاق في قول أبي
حنيفة قاضيان في الاستيلاء (١)

﴿كتاب المكاتب﴾

المكاتب يملك خمس خصال يسافر ويبيع ويشترى بالنقد والتسليم ويدفع المال مضاربة
ويشارك ويكاتب عبده ولا يملك خمس خصال لا يعتق يجعل وغير جعل ولا يتزوج الا باذن
المولى ولا يهب ولا يتصدق ولا يحاجب محابة فاحشة كالعبد المأذون (٢) في فصل المكاتب
من الخانية * للمكاتب أن يبيع ويشترى لانه صار مأذونا في التجارة والبيع والشراء
من باب التجارة وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره وبأى جنس كان بالنقد والتسليم في قول
أبي حنيفة وعندهما لا يملك البيع الا بما يتغابن الناس في مثله بالدرهم والدنانير والنقد
لا بالتسليم كالوكيل بالبيع المطلق وهي من مسائل كتاب الوكالة وله أن يبيع ويشترى
من مولا لان المكاتب فيما يرجع الى مكاسبه ومنافعه كالخزف فكان فيه بمنزلة الاجنبي
فيجوز بيعه من مولا وشراؤه منه كما يجوز ذلك من الاجنبي الا أنه لا يجوز له أن يبيع
ما اشتراه من مولا من اربعة الا أن يبين وكذلك المولى فيما اشتري منه لان بيع
المرا بجهة بيع أمانة فيجب صميته عن الخيانة وشبه الخيانة ما أمكن وكسب المكاتب
مال المولى من وجه فيجب أن يبين حتى ترتفع الشبهة ولا يجوز له أن يبيع من مولا درهما
بدرهمين لانه بعقد الكتابة صار أحق بمكاسبه فصار ككالا جنبي في المعاوضة المطلقة
وكذا لا يجوز للمولى ذلك لما يناله في فصل ما يملك المكاتب من البدائع * وذكر في فتح القدير
أنه يخالف المكاتب في احدى عشرة مسئلة الاولى اذا مات العبد قبل الاداء وترك مالا فهو
للمولى ولا يؤدى منه عنه ويعتق بخلاف الكتابة الثانية لو مات المولى وفي يد العبد كسب

(١) أم ولد بين اثنين مات أحدهم سعتقت
ولم تسع لآخر عند أبي حنيفة لان مالبة
أم الولد لا قيمة لها عنده من القبيض
الكركي سجد

(٢) المكاتب كالمأذون في جميع
التصرّفات وينسح من التبرعات الا
ما جرت به العادة وله أن يسافر وان شرط
المولى أن لا يخرج من البلد ويرتج
الامة بخلاف العبد فانه لا يرتجسه
ويكاتب عبده كذا في خزائن الفقهاء
في المكاتب سجد

قوله انه أى المعتق على جعل بخلاف
المكاتب الخ اه

كان لورثة المولى وبيع العبد بخلاف الكتابة الثالثة لو كانت أمة فولدت ثم أدت فعتقت لم يعتق ولدها لانه ليس لها حكم الكتابة وقت الولادة بخلاف الكتابة الرابعة لو قال العبد للمولى حط عني مائة فخط المولى وأدى تسعمائة لا يعتق بخلاف الكتابة زاد في البدائع أنه لو أدى مكان الدراهم دينار لا يعتق وإن قبل لعدم الشرط الخامسة لو أبرأ المولى العبد عن الالف لم يعتق ولو أبرأ المكاتب يعتق كذا ذكروها والظاهر أنه لا موقع لها إذا الفرق بعد تحقق الإبراء في الموضعين يكون والإبراء لا يتصور في هذه المسئلة لانه لا دين على العبد بخلاف الكتابة السادسة لو باع المولى العبد ثم اشتراه أورده عليه بخيار العيب ففي وجوب قبول ما يأتي به خلاف عن أبي يوسف ثم وعند محمد لا ولكن لو قبضه عتق بخلاف الكتابة في أنه لا خلاف في أنه يجب أن يقبله ويعد قايضا السابعة أنه يقتصر على المجلس فلا يعتق ما لم يؤد في ذلك المجلس فلو اختلف بأن أعرض أو أخذ في عمل آخر فأدى لا يعتق بخلاف الكتابة هذا إذا كان المذكور من أدوات الشرط لفظه ان فان كان لفظه اذا ومتى فلا يقتصر على المجلس الشامنة أنه يجوز للمولى بيع العبد بعد قوله له ذلك قبل أن يؤدى بخلاف الكتابة التاسعة أن للسيد أن يأخذ ما ظفر به مما كتسه قبل أن يأتيه بما يؤد به بخلاف الكتابة العاشرة أنه إذا أدى وعتق وفضل عنده مال مما كتسه كان للسيد بخلاف الكتابة الحادية عشرة لو اكتسب العبد ما قبل تعليق السيد فأداه إليه بعده عتق وإن كان السيد يرجع بمثله بخلاف الكتابة لانه لا يعتق بأدائه لانه ملك للمولى الآن أن يكون كاتبه على نفسه وماله فانه يصير حينئذ أحق به من سيده فإذا أدى منه عتق انتهى في العتق على جعل من البحر الرائق (في شرح قوله ولوعاق عتقه بأدائه) * انما لا تقصد بالشروط الفاسدة اذا كانت الشروط غير داخله في صلب العقد بأن كاتبه على أن لا يخرج من البلد فان الكتابة على هذا الشرط تصح ويبطل الشرط وأما اذا كان الشرط داخلا بأن كاتبه على خراج أو خنزير فانها تفسد به زيلعي ملخصا في باب المتفرقات من المبيع * ثم الجهالة اليسيرة لا تمنع صحة الكتابة كما اذا كاتبه على عبد مطلق أو على كثر خبطة مطلقة جاز وبصرف الى الوسط في الفصل الثالث من عناق الهداية * واعلم أن حكم الكتابة الفاسدة أن يكون للمولى حق الفسخ واعادته الى الرق من غير رضا العبد وللعبد أن يفسخ الجائزة والفاسدة بغير رضا المولى عمادية * ويجوز الاعتياض عن الاجل بين المكاتب والمولى حتى لو قال مولاه زدني في الاجل حتى أزيد لك في البدل أو قال حط عني من بدل الكتابة كذا حتى أترك حتى في الاجل وأجعل لك البدل صح في الثاني من صلح البرازية * واذا كاتب مدبرته جاز لانها باقية على ملكه كالم ولد فان مات المولى ولا مال له غيرها (١) كانت بالخيار بين أن تسمى في ثلثي قيمتها أو بجميع مال الكتابة وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف نسي في الأقل بلا خيار وقال محمد تسمى في الأقل من ثلثي قيمتها وثلثي الكتابة والصحيح قول أبي حنيفة لانه بالتدبير عتق الثلث منها من غير سعاية والكتابة وقعت بعد التدبير فتناول ما لم يتناوله التدبير واذا مات المولى وهي تخرج من الثلث عتقت وسقطت عنها السعاية بالاجماع لاستحقاقها الحزبية بالتدبير والمستسعى اذا استحق الحزبية من جهة

(١) وانما قيد به لانه لو كان له مال غيرها وهي تخرج من ثلثه تحقت بالتدبير وسقطت عنها الكتابة لوقوع الاستغناء بها عن أداء المال فكان هذا بمنزلة ما لو أعتق المولى مكاتبه كذا في المبسوط نهاية شرح الهداية

أخرى بطلت عنه السعاية في آخر المكاتب من المضمرات شرح القدوري * رجل قال
 لمكاتبه وهبت مالي عليك لا فقام المكاتب لا أقبل عتق والمال عليه لأن هبة الدين بمن
 عليه الدين تصح من غير قبول فترتد بالرد ولا يمكن لم يظهر الرد في حق العتق لأنه لا يقبله
 ويظهر في حق بدل الكتابة من هبة المتقطات * مكاتب عليه دين لمولاه ولغيره ثم عجز بطل
 دين المولى عليه وبباع العبد في دين الاجنبي من عتاق خزانه الاكمل * واذا استحق
 بدل الكتابة أو كان زبوا فافتردها لم يبطل العتق في المكاتب من خزانه المقتنين * ولو وجد
 المولى البديل ستوة أو رصاصا لم يعتق بخلاف الزبوف والمستحق فان كان القاضي قضى
 بعتقه في الستوة عتق ويرجع المولى عليه بالدراهم من المحل المزبور * فان خدم
 المكاتب المولى شهر اثم مات المولى انقضت الاجارة وبرئ المكاتب من حصة ما خدم
 والباقي دين عليه محبط وصوى * واذا مات المكاتب وترك ولدا وادى في الكتابة سعي في
 شجوعه فان كان المولى مستترى يقال له اما ان تؤدى الكتابة حالا ولا ترد في الرق من مكاتب
 الخانية * وفي الاصل اذا مات المكاتب عن ولاء عليه ديون لاجنبي ومولاه سوى بدل
 الكتابة وله وصايا من تدبير وغير ذلك يبدأ من تركته بدين الاجنبي لأن دين الاجنبي أقوى
 حتى يبقى عليه بعد العجز ثم بدين المولى ثم يبدل الكتابة فان بقي بعد ذلك شيء يقسم بين
 ورثته فان لم يقم الباقي بعد قضاء دين الاجنبي بدين المولى وبديل الكتابة يبدأ ببدل
 الكتابة ولا يبدأ بالدين لوجهين أحدهما في البداء بالدين ابطاله انتهاء لأنه اذا بدئ
 بالدين والباقي لا يبقى يبدل الكتابة يموت عبدا ويبطل دين المولى والمولى لا يستوجب على
 عبده دينه وليس في البداء قيد بديل الكتابة ابتداء ابطال لهما انتهاء فكانت البداء قيدا بديل
 الكتابة أولى والثاني انه اذا قبض بجهة الدين لا يصل العبد الى شرف الحرية واذا قبض
 بجهة الكتابة يصل الى شرف الحرية فكان هذا الوجه أولى في كتاب المكاتب قبيل الباب
 الثاني من المحيط البرهاني * رجل قال لعبده اذا أدت الى ألفا أو متى ما أدت الى
 ألفا فانت حر لا يعتق قبل الاداء ولا يـكون مقتصر على المجلس ولو قال ان أدت
 الى لا يعتق قبل الاداء يقتصر على المجلس وله أن يبيعه قبل الاداء وان جاء العبد
 بألف أو ببعض الالف يجب على القبول فان وضعها في موضع يقدر المولى على قبضها
 كان ذلك قبضا ويعتق العبد في التعليق والاضافة من عتاق الخانية * ولو قال لعبده
 أنت حر على ألف أو باع نفس العبد منه فقبل العبد عتق بقبوله كما في البيوع والمال دين
 في ذمته حتى تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة لأنه ثبت مع المنافي وهو بقاء الرق على
 ما عرف مختارات النوازل في المسكيات من العتاق * ومن قال لعبده أنت حر على أن
 تخدمني أربع سنين فقبل عتق وعليه أن يخدمه أربع سنين فان مات المولى قبل أن
 يخدمه بطلت الخدمة لأن شرط الخدمة للمولى وقد مات المولى فعلى قول أبي حنيفة وأبي
 يوسف على العبد قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته أربع سنين ولو كان خدما ستة
 ثم مات المولى فعلى قوله ما عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته
 ثلاث سنين وكذلك لو مات العبد وترك مالا يقضى لمولاه في ماله بقيمة نفسه على قوله ما وعلى

يقول محمد بن قيس بقية الخدمة (١) في أوائل عتاق شرح مختصر الطحاوي للإمام أبي
ولم أر حكما إذا مرض العبد مرضا لا يمكن معه الخدمة وينبغي أن يكون كالوفد
في العتق على جعل من الجرارائق * إذا قال له اخدم أولادي سنة فأنت حر فانت
بعضهم قبل تمام السنة لم يعتق في فصل شرائط الركن من عتاق البدائع (٢)

﴿كتاب الولاء﴾

قوله ومن تزوج من العجم بعققة العرب وولدت له أولاد فلولاء ولدها ماؤها عند أبي حنيفة
ومحمد وقال أبو يوسف حكمه في هذا حكمكم أي به لأن النسب إلى الأب كما إذا كان الأب
عربيا بخلاف ما إذا كان الأب عبدا فإن العبد إذا تزوج بعققة فولدت له أولاد فلولاء
لموالى الأم ولهما أن الأب مجهول النسب لأنه ليس له نسب معروف ولا ولا عتاقة وليس له
عاقلة فكان ولا ولده لموالى أمه كما لو كان الأب عبدا والأم معتقة أقوم ولا يشبهه هذا
ما إذا كان الأب عربيا أو مولى عتاقة أن ولا ولده لقوم أبيه وصورة المسئلة
رجل حر الأصل عجمي من غير العرب ليس بعققة لا أحد ولا مولى لا أحد تزوج بعققة
العرب فولدت أولاد فعندهما ولا ولاد لموالى الأم لأن غير العرب لا يتناصرون بالقبائل
فصار بعققة تزوجت عبدا وقال أبو يوسف ولا وهم لموالى أبيهم قال في شأن الوضع
بعققة العرب وقع اتفاق حتى لو كان التزويج بعققة غير العرب يكون الحكم فيه كذلك
فإن كانت الأم حرة لا ولا عليه إلا أحد والأب مولى فالولد - ولا ولا عليه لأن الولد يتبع
الأم في حكمها من ولا والدادي * (الظهرية) ولا العتاقة للمعتق أو لعصبته ولا يكون
لعصبته عصبته بيانه امرأة أعتقت عبدا ولها ابن وزوج ثم ماتت المعتقة فولد العبد
للأب لأنه عصبته فإن مات الابن لا يتحول ولا العبد إلى أبيه لأنه عصبته لعصبته في آخر
الثالث من ولا النانارخانية * مملو له ابنتان اشتريا الأب فعتق عليهما ثم أحدهما
مع الأب اشتريا ابنا للأب فعتق عليهما ثم مات الأب فاعتق مائات عن ابن وابنتين فالمرث بينهم
للكرم مثل - ظ الانيين ولا شيء للولاء فإن مات الابن بعد ذلك فاعتق مائات عن أختين وعن
ولا نابت عليه لشخصين أحدهما ميت وهو الأب والاخر حي فلاختين الثلثان والثلث
الباقى بحكم الولاء يكون نصفين نصفه للمشترية مع الأب ونصفه للأب بالولاء فيكون
بين الابنتين نصفين للولاء الشابت لهما على الأب فإن المرأة تزوجت معتقة بالولاء
كأن تزوجت معتقة فيكون أصل الفريضة من ثلاثة ثم انكسر بالانصاف مرتين فإذا
نصفت ثلاثة - مرتين يكون اثني عشر فنه تصح المسئلة لهما ثمانية بالاختة وللثانية
المشترية سهمان بولاء نفسها وسهمان بولاء الأب بينهما نصفان مبسوط من كتاب الولاء
في كتاب الفرائض * المعتقة ان تزوجت نفسها من معتق قوم في هذا الوجه الولاء لموالى
الأب لأنه استوى الجانبان في الولاء لأن في كل جانب ولا عتاقة والأب هو الأصل في الولاء
فكان الاثبات من جانب الأب أولى شرح المنظومة لابن الشحنة * لو أعتق مسلم ذميا
أو ذميا مسلما فولد العتق منهما للمعتق لما قلنا لأنه لا يرث لانعدام شرط الارث وهو اتحاد

(١) وفي الطحاوي القدسي وبقول محمد
نأخذ كذا في البحر الرائق في العتق على
جعل وفي عتاق مختصر الطحاوي قال
محمد عليه قيمة خدمته وهذا قول أبي
حنيفة الأول وبه نأخذ كذا بخط
جامع هذه المجموعة ورأيت في محيط
السرخسي ويجوز في وصايا هذه
المجموعة
(٢) وان أخل بنجم عند غير السلطان
فجوز فزده مولاه برضاه فهو جائز لأن
الكتابة تفسخ بالتراضي من غير عذر
وباليدز أولى هداية من باب موت
المكاتب وعجزه

الملة قال عليه الصلاة والسلام لا يورث أهل ملتين شتى وقال عليه السلام لا يرث المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن ويجوز أن يكون الولاء ناشئاً عن الإنسان ولا يرث به لانعدام شرط الارث به على ما نذكر حتى لو أسلم الذمى منهم ما قبل موت المعتق ثم مات المعتق يرث به لتحقيق الشرط وكذا لو كان للذمى الذى هو معتق العبد المسلم عصبية من المسلمين بأن كان له عم مسلم أو ابن عم مسلم فإنه يرث بالولاء لأن الذمى يجعل بمنزلة الميت وإن لم يكن له عصبية من المسلمين يرث إلى بيت المال ولو كان عبداً مسلم بين ذمى ومسلم فأعتقه ثم مات العبد فنصف ولأنه للمسلم لأن المسلم يرث المسلم والنصف الآخر لا يقرب عصبية الذمى من المسلمين إن كان له عصبية مسلم وإن لم يكن يرث إلى بيت المال من أوائل ولأولاد البدائع * ولو مات رجل واختصم رجلان في ميراثه وأقام كل واحد بينة أنه أعتق الميت وهو يملكه وأنه وارثه لا وارث له غيره ولم يوقت البينتان وقتاً قضى بالمراث بينهما لأنهما استويا في الدعوى والحق ولم يدين القضاى بكذب أحدى البينتين لجواز أن تكل واحد من القريتين عاين شيئاً يطلق له أداء الشهادة وهو التصرف في العبد واعتاق العبد بعد ذلك والمشهور به (١) مما يحتمل الاشتراك في قضى بينهما نصفان كما في الأملاك هذا إذا لم يوقت البينتان فإن وقتنا وقتاً واحداً أسبق قضى لاسبغهما وقتاً اعتباراً للثابت بالبينة بالثابت عما ناولو كان جاء أحد المدعين أولاً وأقام البينة أنه أعتق الميت وهو يملكه وقضى القضاى بينته ثم جاء المدعى الآخر وأدعى وأقام البينة أنه أعتق الميت فالقضاى لا يقضى للثاني ولو جاء عاوداً عاياً وأقام بينة على دعواه قضى بالولاء بينهما من ولأولاد البرهاني * ولو قضى القضاى بالولاء والارث لأحدهما ثم شهد آخران لا آخر بمثله لا يقبله إلا أن شهدوا أنه اشترى من الأول قبل أن يعتقه فيبطل قضاء الأول لأنه ظهر أن القضاء وقع بعق غير نافذ وبولاء باطل فيكون باطلاً بخلاف الأول لأن القضاء بالعق تقدم من حيث الظاهر والحق لا يحتمل الفسخ فكذلك القضاء بالحق لا يحتمل الفسخ وصار كالأدعاء بنسب واحد وأقام البينة يقضى بينهما ولو قضى لأحدهما به ثم أقام الآخر البينة لا يقضى له لأن النسب بعد ثبوته لا يحتمل النقص فكذلك هذا في باب الشهادة بالولاء من محيط السرخسى

﴿كتاب الإيمان﴾

* (القول فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا) * ولو قال بسم الله لا أفعل كذا لا يكون يمينا * مختارات النوازل في الإيمان (٢) * ولو قال بحق الرسول أو بحق الإيمان أو بحق القرآن أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو بالصلاة أو بحق دين الله أو حدوده أو طاعته أو شريعته أو بالقرآن أو بالمعصية أو ببلائكم أو بأنبيائه أو بالصيام أو بالصلاة لا يكون يمينا فتاوى ظهيرية في الفصل الأول من الإيمان * ولو قال بحق النبي لا يكون يمينا لأنه غير متعارف (٣) * ولكن حقه عظيم وكذا لو قال بحق القرآن وبحق الإيمان لا يكون يمينا مختارات النوازل من الإيمان * وفي الفتاوى لو قال إن فعلت كذا فاني بريء من القرآن أو القبله أو الصلاة أو الصوم شهر رمضان فالكل يمين هو المختار في نوع ألفاظ اليمين من إيمان فيض

(١) وهو الولاء واستحقاق الميراث كما لو ادعى أن نسب واحد كذا في محيط السرخسى

(٢) المختار أنه ليس يمين لعدم التعارف فتح القدير في باب ما يكون وما لا في الإيمان وأما إذا تعارف في ديارنا فينبغي أن يكون يمينا كذا ينحط جامع هدم المجموعة (٣) وأما إذا تعارف كما في ديارنا فينبغي أن يكون يمينا

كوتى * والبراءة من الشفاعة لا تكون يميناً في الأصح بزانية في النوع الثاني في البراءة
 من الفصل الثاني (من الأيمان) * وكل ما كان تحيزه كفراً يكون تعليقه يميناً عندنا
 مثل أن يقول إن فعلت كذا فأنا بريء من الله تعالى في الحال لأن البراءة من الله تعالى
 في الحال كفر والكفر واجب الامتناع فإذا علقه بشرط فقد أكد الامتناع فيكون يميناً
 مختارات النوازل في الأيمان * ولو قال صلاتي وصيامي لهذا الكافر لا يكون يميناً وعليه
 الاستغفار جامع الفتاوى وكذا في الزبد * ولو قال إن كنت فلاناً فهو مجوسى فكله
 لا يكفر لأن هذا يمين * ولو قال أنا مجوسى يكفر لأن القول تعليق وتعليق الكفر بالشرط يمين
 والثاني تحيز من أيمان الولوالجية وكذا في التجنيس في باب ما يكون يميناً وما لا يكون يميناً
 * أما اليمين بغير الله ذكر شرط صالح وجزاء صالح يخلف به عادة فهو مشروع أيضاً لأن
 الجزاء يحمله على وجود الشرط أو ينعى ومبنى الأيمان على العرف عادة والعادة فيما تعارف
 الناس الخلف به يكون يميناً والأفلا وتحريم الحلال يمين عندنا (١) خلافاً للشافعى
 ولو قال الخمر على حرام فالصحيح والمختار أنه يكون يميناً مختارات النوازل في أول الأيمان
 * قال هذه الدراهم على حرام (٢) إن اشترى بها شيئاً يحنث وإن تصدق بها أو وهبها لا يحنث
 في باب ما يكون يميناً من التجنيس والمزيد * ولو قال هو يهودى أو نصرانى أن فعل
 كذا وحنث لزومه الكفارة وفي كفره اختلاف المشايخ وقال شمس الأئمة السرخسى
 (٣) إن اعتقده يميناً يكون يميناً وإن اعتقده كفراً يكون كفراً ولو قال أنا شر من
 المجوسى أن فعلت كذا فهو يمين وكذا لو قال أنا شر من اليهود أو شر من الكفار أن
 فعلت كذا في نوع ألفاظ اليمين من أيمان فبض كوتى * ولو قال لا خير حرامست
 مرا باؤسخن كفتن (أى حرام على أن أكلن) يكون يميناً ولو قال هذه الدراهم على
 حرام يكون يميناً على الانتفاق وفي الطعام على الأكل وفي الثوب على اللبس مختارات
 النوازل (في كتاب الأيمان) * رجل قال والله والرحمن والرحيم لا أفعل كذا ففعل
 في الروايات الظاهرة يلزمه ثلاث كفارات ويتعدد اليمين بتعدد الاسم إذا لم يجعل الاسم
 الثاني نعتاً للأول وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه كفارة واحدة وبه أخذ مشايخ
 سمرقند لأن الواو بين الاسم الأول والثاني وبين الثاني والثالث والواو القسم لا والواو العطف
 فلم يتصل الثاني بالأول ولا الثالث بالثاني فاذا ذكر الخبر عقب الثالث اقتصر الخبر على
 الثالث فيكون يميناً واحداً وأكثر المشايخ على ظاهر الرواية ولو قال والله والرحمن
 لا أفعل كذا ففعله يلزمه كفارتان في قولهم ولو قال والله والله لا أفعل كذا يتعدد اليمين
 في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد أن في الاسم الواحد لا يتعدد اليمين ويحمل الثاني
 على التوكيد والتكرار ولو قال والله لا أدخل هذه الدار ثم قال والله لا أدخل هذه الدار
 فدخلها مرة يلزمه كفارتان وكذا لو قال لا مرأته والله لا أقربك ثم قال في مجلسه والله
 لا أقربك ففقر به مرة يلزمه كفارتان وحكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن
 الفضل قال إذا قال الرجل والله لا أكل فلاناً ثم قال مرة أخرى والله لا أكل فلاناً فكله
 مرة فإن نوى بالثاني التكرار والتأكيد يلزمه كفارة واحدة وإن نوى به المبالغة

(١) تحريم الحلال يمين حتى لو قال هذا
 الثوب على حرام فلبسه حثت كذا
 في خزائن الفتاوى في فصل ما يكون
 يميناً وما لا من الأيمان س

(٢) والمختار للفتوى أن أراد به التحريم
 نجيب الكفارة وإن أراد به الأخبار
 لا تجب وإن لم ينو شيئاً فكذلك لأنه أمكن
 تصحيحه أخباراً كذا في باب ما يكون يميناً
 من التجنيس والمزيد س

(٣) والمختار للفتوى في جنس هذه المسئلة
 ما اختاره شمس الأئمة السرخسى أن ينظر
 إن كان الحالف يعتقد أن مثل هذا اليمين
 كاذباً كفر يكفر والأفلا لأن الأقدام
 عليها يكون رضا بالكفر كذا في باب
 ما يكون يميناً من التجنيس س

أول منوشب يلزمه كفارتان رجل قال والله لا أفعل كذا فهي عين واحدة لانه جعل الاسم الثاني نعتاً للاول فكلمت يميناً واحدة كما لو قال والله العزير لا أفعل كذا ولو قال بالله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها أو رفعها يكون يميناً لانه ذكر اسم الله بحرف القسم والخطأ في الاعراب لا يمنع صحة اليمين ولو قال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها لا يكون يميناً لانعدام حرف القسم الا أن يعسر بها بالكسر فيكون يميناً لان الكسر يقتضى سبق الحرف الحائض وهو حرف القسم وقيل يكون يميناً بدون الكسر ولو قال الله لا أفعل كذا قالوا لا يكون يميناً لانه لم يذكر اسم الله الا اذا أعربها بالكسر وقصد اليمين ولو قال والرحمن لا أفعل كذا وأراد به سورة الرحمن روي بشر أنه لا يكون يميناً ولو قال والحق لا أفعل كذا أو قال بالحق لا أفعل كذا يكون يميناً لان الحق من أسماء الله تعالى ولو قال حق لا أفعل كذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون يميناً والصحيح أنه ان أراد به اسم الله يكون يميناً ولو قال باسم الله لا أفعل كذا يكون يميناً من أوائل أيمان الخانية * ولو قال أشهدك اللهم أو أنهم ملائكتك أن لا أفعل كذا ففعل يستغفر الله ولا تلزمه الكفارة بخلاف أشهد بالله أو أشهد مسلماني تكردم (أى لم أفعل من الاسلام شيئاً) ان أفعل كذا ففعل لا يجب عليه شيء الا اذا نوى أن ما إذا من المفروضات لم يكن حقا كأنه قال ان فعل كذا فهو وكافر في باب فيما لا يكون يميناً من أيمان البرازية * ولو قال مر اسو كند بطلاقت كه شراب نخورم (أى على يمين بطلاق لا أشرب خرا) فشرب طلقت امرأته واذا لم يكن حلف ولكن قال قلت لدفع تعترضهم لا يصديق قضاء ولو قال مر اسو كند خانه است كه شراب نخورم (أى على يمين بطلاق أهل المنزل لا أشرب خرا) وشرب طلقت امرأته لان الاوهام تنصرف اليه ولو قال لا تخبرجى من الدار بغير اذنى فاني قد حلفت بالطلاق فخرجت بغير اذنه لا تطلق لانه ما أضاف الطلاق اليها من أيمان معراج الدراية في باب ما يكون يميناً ومالا (١) * وفي الخلاصة والخانية اللغو لا يؤاخذ به صاحبه الا في الطلاق والعناق والنذر وفي فتاوى محمد بن الوالد ولو قال ان لم يكن هذا فلا نفع لي حجة ولم يكن فلا نفع وكان لا يشك في أنه فلا نفع ذلك انتهى فقد علمت أن اليمين بالطلاق على وقوع الظن اذا تبين خلافه موجب لوقوع الطلاق من أيمان البحر الرائق (في شرح قوله ونظنا لغو) * رجل أخذ السلطان خلفه بايزد (أى بالله) فقال الرجل بايزد مثل ذلك ثم قال له كدروا آتريه يساري (أى فحضر يوم الجمعة) فقال الرجل مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يبحث لانه لما قال بايزد وسكت ولم يقل له قل بايزد لم أفعل كذا لم يكن يميناً وينتعب من هذه المسئلة كثير من المسائل في باب ما يكون يميناً من التجنيس والمزيد * الحالف على عقد لا يبحث الا بالايجاب والقبول الا في نزع فانه يبحث بالايجاب وحده الهبة والوصبة والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والاعارة والقرض والمكفالة قبيل كتاب الحدود من الاشياء * (الثاني في بيان نية الحالف والمستطرف) واذا حلف الرجل على شيء ثم بدى فيه نية فان ذلك على ثلاثة أوجه أحدها أن يدعى فيه نية مما يجوز في العرف ويحمله الكلام فيه فانه

(١) قال في حلف أو قال في حلف بالطلاق أن لا أفعل كذا ثم فعل طلقت وحنت (يج) لا تطلق ديانة قنينة وان كان كاذباً وأدب المفتي أن لا يقول بصديق ديانة لانه تعليم بل أدبه أن يقول لا يصديق كذا في البرازية فيما يكون يميناً * ولو قال مر اسو كند خانه است (أى على يمين بطلاق أهل المنزل) يكون اقراراً بيمين الطلاق كذا في محتمات النوازل في الايمان سجد

يصدق في ذلك في قول الفقهاء فيما بينه وبين الله تعالى والثاني أن يدعى فيه نية بما يجوز
في العرف ولا يحتمل الكلام بوجه فانه لا يصدق في تلك النية والثالث أن يدعى فيه نية مما لا
يجوز في العرف ويحتمل الكلام في وجه فانه لا يدين في القضاء وبينه وبين الله تعالى
الأن يكون ذلك مما يلزم به طلاق أو عتاق فأعرف ذلك من أيمان المتفق * (ق)
ولو قال المستخلف وهو غير مظلوم أي يكون ما قلت أو هل يكون ما قلت فقال المستخلف
عليه نعم ثم قال المستخلف أردت به تطبيق امرأتك ثلاثاً يقع سواء سكنت الخائف أو قال أردت
به خطبك فقط لأن المعبرية المستخلف لا نية الخائف هذا إذا كان البيان منهم ما في مجلس
الحلف وأما إذا كان بعده فنية الخائف معتبرة لانيته لأن الحلف على الطلاق غير مشروع
لانه منهي عنه فنية الخائف امتناع عنه ونية المستخلف ارتكاب له فتعتبر نية الخائف لنية
المستخلف فلا يقع وكذا لا يقع لو قال الخائف عند ذلك لا أقبل سواء كان البيان منه
في المجلس أو بعده وكذا لا يقع لو قال المستخلف أردت به غير الطلاق أو ما أردت به شيئاً
ولو نوى المستخلف عليه الطلاق بجوابه يقع لأن قوله هذا كناية فتعتبر نية الخائف إذا لم ينو
المستخلف شيئاً ولو قال المستخلف هل يكون طلاقاً ثلاثاً أو بآثاف قال المستخلف عليه لكن
أو نعم يقع لأن الجواب يتضمن ما في السؤال وإن لم يكن صريحاً وعند تصريحه فبالطريق
الاولى حاوى الزايد في طلاق السكران * ذكروا أن المظلوم إذا أشهد عند اختلاف
الظالم بالطلاق الثلاث أنه يخلف كاذباً يصدق في الحرية والطلاق جميعاً وهذا صحيح في نوع
التوكيل به وكما به من طلاق البرازية * قال من حلف رجلاً بالطلاق والعتاق فالثانية نية
الخائف سواء كان ظالماً أو مظلوماً وإن حلفه بالله فالثانية نية الخائف قال في الاصل روى
بشر عن أبي يوسف قال كل يمين حلف بها رجل رجلاً والخائف مظلوم فالثانية نية الخائف
وإن كان ظالماً فالثانية نية الذي استخلفه إذا كانت اليمين بالله من أيمان القاعدية * رجل
حلف رجلاً بخلف ونوى غير ما يريد المستخلف أن كانت اليمين بالطلاق والعتاق ونحو ذلك
تعتبر نية الخائف إذا لم ينو الخائف خلاف الظاهر ظالماً كان الخائف أو مظلوماً وإن كانت
اليمين بالله فإن كان الخائف مظلوماً كانت النية نية الخائف وإن كان الخائف ظالماً ما يريد
بيمينه ابطال حق الغير فتعتبر نية المستخلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد في أول فصل
في تخلف الظلمة وفيما ينوى الخائف غير ما ينوى المستخلف من الخيانة * رجل قال لامرأته
إن أعطيت من حنطتي أحد فأنت طالق وقال نويت بذلك أيتها صدق ديانة لا قضاء (١)
لانه نوى تخصيص العتاق وذلك جائز فيما بينه وبين الله وعلى قول الخصاص صحت نيته في هذا
مطلقاً (٢) قالوا هذا إذا قال بالعربية فإن قال بالفارسية لا تصح نيته لأن تخصيص العتاق
من كلام العرب والصحيح انه لا فرق بين الفارسية والعربية وتصح نيته فيما بينه وبين الله هذا
إذا لم يكن الخائف مظلوماً فإن حلفه ظالماً كان له أن يأخذ بقول الخصاص وينوى
الخصوص في أواسط باب التاميق من طلاق الخيانة * وكذا في البرازية * (الثالث في حث
الخائف بالمباشرة والتوكيل في اليمين الموقته) * وسأله المسائل التي يحدث فيها الخائف
بالمباشرة والتوكيل قبل ستة عشر النكاح والطلاق والعتاق بمال أو بغير مال

(١) قوله صدق ديانة أي لو استفتى المفتي
يجيبه على وفق مانوى لا قضاء أي لو رفع
الى القاضي يحكم عليه بموجب كلامه
ولا يلتفت الى مانوى لكان التهمة لا لعدم
الجزاز من أوائل التلويح
وفيه إشارة الى أن الجاهل لا يمكنه القضاء
بالتقوى ولا بد من كون القاضي الحاكم
في الدماء والفروج عالمادينا وصرح به
في البرازية والعتاق كالطلاق كما في المتفق
وكتبناه فـلى هذا لا ينبغي للمفتي في
أمثاله أن يفتي ويحسم على وفق مانوى
لكثرة الجهالة في القضاة فنية نقل من خط
جامع هذه المجموعة ومترت المسئلة في أول
الكتاب

(٢) قال في البرازية في الثاني والعشرين
من الايمان إذا أخذ بقول الخصاص فيما
إذا وقع في يد الظلمة لا بأس به وقد ذكروا
عن السلف أن اليمين على نية الخائف إن
كان مظلوماً وعلى نية المستخلف إن كان
الخائف ظالماً وفي الديانة يصدق في
الاحوال كلها بالاختلاف ومعناه أن المفتي
يقتى أن غير حاث في اليمين بهذه النية
لكن القاضي يحكم بالحيث ولا يصدق به
انتهى

والكتابة والايذاع والاستبداع والاعارة والاستعارة والهبة والصدقة والاقرض
والاستقراض والضرب في العبد والخياطة والذبح والبناء والقضاء والاقضاء
في فصل التزويج من أيمان الخائنة * وحاصل الحنث بالامر في ثلاث وعشرين النكاح
والطلاق والخلع والعتيق بمال وبغير مال والكتابة والهبة والصدقة وضرب العبد
والحر وان كان سلطانا أو قاضيا أو كسوة في الحلف على أن لا يكسوه ولا يحنث له على
دائمه والخياطة وذبح الشاة وبناء الدار وقبض الدين وقضائه والصلح عن دم العمد
والقرض والاستقراض ولا يذاع وقبوله والاعارة وقبولها وما لا يحنث بالامر ستة البيع
والشراء والاجارة والاستحارة والقسمة والصلح على مال والفتوى على أن الخصومة
ملحقة بهذه الستة في آخر النوع الثاني من رابع أيمان البرازية * ومنها حلف لا يبيع
(١) أو لا يشتري أو لا يؤجر أو لا يتأجر أو لا يصلح عن المال أو لا يقاسم أو لا يخاصم
أو لا يضرب ولده لم يحنث الا بالمباشرة ولا يحنث بالتوكيل لانها الحقيقة وهو محذور الا
أن يكون مثله لا يباشر ذلك الفعل بنفسه كقاضى والامير فيحنث بهما (٢) وان كان
يباشر مرة ويوكل أخرى فانه يعتبر الاغلب في التاعدة الثانية من الاشياء * حلف أن
لا يعمل مع فلان شياً فعمل مع شريك يحنث كما لو عمل مع وكيله بخلاف ما اذا عمل مع عبده
المأذون لم يحنث ولو حلف لا يشارك فلاناً فشارك مع شريكه لا يحنث وجير للسرخصي
في آخر باب الحلف على الشراء * حلف لا يقبض ماله من المديون فقبض من وكيله حنث
ومن كميله لا منية المفق في مسائل اليمين على العقود * رجل حلف أن لا يأخذ ماله
من غيره اليوم وقد كان وكل وكيله قبضه فقبض الوكيل بعد اليمين ذكر في المتن أنه
لا يحنث في عيونه قال وينبغي أن يحنث في عيونه كما لو وكل وكيله بالاسكاح ثم حلف أن
لا يتزوج فزوجه الوكيل حنث الحالف في اليمين الموقفة من الخائنة * ولو حلف لا يخاصم
فلاناً فوكل بخصومه وكذا لا يحنث في فصل التزويج من أيمان الخائنة وكذا في المتن *
وفي الخائنة حلفه السلطان أن لا يخاصمه في المال الذي أخذ منه قال ابن مقاتل خاصمه عنه
غيره بغير أمره ويتقدم هو مع انسان الى الحاكم فيقول انه قد حلفني بكذا وكذا حتى يعلم
الحاكم أن غيره لماذا اخاصمه وهو لا يخاصم بنفسه فيما أمره برذل المال عليه في الفصل الثاني
من أيمان التاتار خائنة (٣) * سئل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يشكو فلاناً
للعالم فهل اذا وكل وكيله في شكواه وشكاه الوكيل للعالم يقع عليه الطلاق أم لا أجاب
نعم ان شكاه وكيله لا يقع عليه الطلاق من فتاوى ابن نجيم في الطلاق * (نوع في اليمين
الموقفة) * (المحيط) يجب أن يعلم بأن اليمين بالله نوعان نوع في الاثبات ونوع في النفي وكل نوع
من ذلك على وجهين أما أن يكون مطلقاً أو موقفاً فأما المطلق في الاثبات بان قال مثلاً والله
لا أكل هذا الطعام والله لا شرب هذا الشراب ولم يقل اليوم وما أشبهه فالبر فيه انما يكون
بتحقيق الاكل والشرب في العمر وقوات البريه لاله الحالف أو المحلوف عليه حتى ان في هذه
المسئلة اذا هلك الطعام بأن احترق أو أكله غيره وما أشبهه ذلك أو مات الحالف يقع الحنث
وتلزمه الكفارة فأما اذا وقت لذلك وقتاً بان قال مثلاً والله لا أكل هذا الطعام اليوم والله

(١) سئل عن حلف لا يبيع فوكل من
باع عنه هل يحنث أم لا أجاب ان كان من
يتولى البيع بنفسه يحنث بالتوكيل وان
كان ممن لا يتولى كالا مير وغيره لا يحنث
من فتاوى ابن نجيم في الايمان بعد
هكذا في الاصل وهو مخالف لما في الصلح
المنقول عن الاشياء تأمل اه صححه
(٢) كذا في الرابع من أيمان البرازية
والثاني والعشرين منه وفي العشرين أيضاً
وكذا في القنية بعد
(٣) قالوا الخيلة في ذلك أن يخاصم عنه
غيره بغير أمره وصاحب المال يذهب
معهما حتى يصل الى القاضي الخ كذا
في تحليف الظلمة من الخائنة وبه أفق
أبو السعود عليه رحمة الودود درجة
واسعة بعد

* قوله نعم ان شكاه الخ هكذا في الاصل
ولعل الاولى حذف كلمة نعم اللهم الا
أن تكون راجعة للشق الثاني في السؤال
وهو قوله أم لا تأمل اه صححه

لا تترين هذا الشراب اليوم قال برقيته انما يكون بتحقيق الاكل والشرب في اليوم وفوات
البرقيته اليوم مع بقاء الطعام والشراب وبقاء الحالف ولا يفوت البرقيته موت الحالف
قبل مضى اليوم حتى لا يحنث في يمينه بالاتفاق وهل يفوت البرقيته هلاك الطعام أو الشراب
قبل مضى اليوم أي جوعا على أنه لا يفوت قبل مضى اليوم حتى لا تلزم الكفارة قبل مضى
اليوم واختلفوا فيما اذا مضى اليوم قال أبو يوسف يفوت البرقيته وتجب الكفارة وقال
أبو حنيفة ومحمد لا يفوت البرقيته ولا تجب الكفارة في الفصل الثاني من أيمان التاتارية *
مديون قال رب الدين ان لم أدفع اليك حقه يوم الجمعة فعبدى حريجات الذي له الدين قبل
يوم الجمعة لا يحنث الحالف في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ان دفع الى وارثه أو وصيه بر
وان لم يدفع حتى مضى يوم الجمعة حنث في اليمين الموقته من أيمان الثانية (١) * رب الدين
حلف فقال ان لم آخذ مالي عليك غدا فامرأته طالق وحلف المديون أيضا أن لا يعطيه غدا
فأخذ منه جبرا لا يحنثان وان لم يمكنه يجزئه الى باب القاضي فإذا خاضه بر في يمينه ولو قال
لا أدع مالي عليك اليوم وحلف عليه فقدمه الى القاضي فحبسه أو وحلفه بر في يمينه وكذا
لو قدمه الى القاضي ولازمه الى الليل خزانة القساري في فصل اليمين في القبض والقضاء
وكذا في الخلاصة في أوائل الفصل التاسع عشر من الايمان * مدجل حلف أن لا يقبض
دينه من غيره اليوم فقبض من وكيله حنث وان قبض من متبرع لا يحنث وان قبض
من كفيه حنث اذا كانت الكفالة بأمره وكذا لو أحاله الغريم على رجل فأخذ الطالب
من المحتال عليه حنث وكذا لو أحال الطالب بعد اليمين رجلا ليس له على المحتال دين فقبض
المحتال له حنث الحالف لان المحتال له وكيل ولو اشترى الطالب من الغريم شيئا في يومه
وقبض المبيع اليوم حنث وان قبض المبيع غدا لا يحنث ولو سخط الطالب بعض حقه
وقبض البعض اليوم لا يحنث لانه لم يقبض جميع ما عليه في اليوم في اليمين الموقته من
أيمان الثانية * مديون قال لصاحب دينه والله لا قضين دينك الى يوم الجمعة فلم يقض
حتى طلع الفجر من يوم الجمعة حنث في يمينه لانه جعل يوم الجمعة غاية والغاية لا تدخل تحت
المضروب له الغاية اذا لم يكن غاية لاخراج ولو قال لا قضين دينك الى خمسة أيام لا يحنث
مالم تغرب الشمس من اليوم الخامس لانه وقت اليمين بخمسة أيام وبدون اليوم الخامس
لا تكون خمسة أيام فصار كانه قال لا قضين دينك قبل مضى خمسة أيام من المحل المزبور *
ولو قال ان لم أدفع اليك الدين في وقت كذا فامرأته كذا فقصاه قبل ذلك الوقت لا يحنث
في باب اليمين التي تجرى بين رب الدين وغيره من القنية * سئل عن رجل عليه دين
لا تخر حلفه بالطلاق الثلاث أنه يدفعه له في وقت معلوم ففاته الوقت ولم يدفعه له
فادعى عليه عند الحاكم بوقوع الطلاق عليه بالقتضي المذكور فادعى دفع الدين الى
ربه قبل دخول الوقت فهل يصدق في ذلك ويمنع عليه الوقوع أم يقع عليه الطلاق ولا عبرة
بدعواه الدفع بلاينة أجاب نعم يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا
يبرأ من الدين بذلك ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه قلت وفي القصول العمادية
قال الزوج بعثت النفقة اليها وصلت اليها وأنت كرت هي ينبغي أن يكون القول قول

(١) سئل عن لهدين على آخر حلفه أن
يدفع الدين له في يوم معين فأتى رب الدين
قبل الوقت المحلوف عليه هل يحنث
الحالف أم لا أجاب لا يحنث عند الامام
الاعظم من فتاوى ابن نجيم في كتاب
الايمان

قوله اذا لم يكن غاية الاخراج في نسخة
اذا لم تكن الخ وفي أخرى اذا لم يكن الخ
فليتظر
وفي هامش الاصل ومثله دخول الغاية
مذكورة في السادس والعشرين من
المصولين فلتراجع ثمة

الزوج لانه تدعى الشرط ومنه كذا الحكم قال صاحب العمدة هكذا سمعت القاضي الامام
الاسفة اذ ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعى ايقاف حتى
ويكون القول قولها وهو الاصح انتهى ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الاصح لكن
ما أفق به شيخنا هو الموافق لما تناطقت عليه المتون وعامة الشروح من أنه اذا اختلفا في
وجود الشرط فالقول له الا فيما لا يعلم الا من جهة فان القول لها في حق نفسها فليكن
المقول عليه لان المتون والشروح موضوعه لنقل المذهب من فتاوى ابن نجيم في الملاقى *
كهل بنفسه على أنه ان لم يوافه غدا فعليه الاف بخا به فتاوى المكفول له أو حلف بطلاق
امرأته ان لم يوفه اليوم الاف بخا بالمال فتاوى الدائن ان علم القاضي نعتيه وقصده
الى الاضرار بنصب وكيله لاسلم له المال ولا يكون كفيلا بالمال ولا تطلق امرأته فان لم يعلم
قصده لا ينصب ولو نصب وكيله مع هذا وسلمه اليه ثبت الاجكام المذكورة وينبغي هذا القضاء
لكونه مجتهد فيه قبيل الفصل الثالث من اجارة البرازية وكذا في الكفالة (١) * رجل
عليه دين لرجل وطالبه صاحب الدين وقال المديون ان لم أقضك مالك اليوم فامرأته طالق
أو عبده حر ثم تغيب عنه الطالب فخاف الحالف أن يحنث في عينه فجاء المطالب الى القاضي
وقص قصته فنصب القاضي للغائب وكيل في قبض دينه فدفع اليه المال فحكم القاضي
بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر قال أبو يوسف قضاء الاول باطل لا يعضيه الثاني وذكر
الناطقي في الوقعات عن حسن بن زياد أن القاضي بنصب وكيله لا عن الغائب ويدفع
اليه المال ولا يحنث الحالف وقال الناطقي وعليه الفتوى في فصل فيما يقضى
في المجتهدات من دعوى الخانية * ليجين فلانا غدا فأناؤه ولم ياذن له لا يحنث وان أناء
ولم يستأن أو لم يجده في بيته حنث في آخر الفصل السابع عشر من أيمان البرازية * قال
مدعى عليه سوكتد خورده كد فردا بخضم ييش قاضي يسايم فردا حلف آمد وخضمش
في وروز كذا لا يحنث من آخر أيمان القاعدية (شر) * ان لم يخرب بيت فلان غدا
فكنا فقيده ومنع ولم يخربه حتى مضى الغدا اختلف فيه والخيار للفتوى الحنث (٢) (م)
قال لها وهي في بيت أمتها لم أذهب بك الى دارى فأنت طالق ثلاثا ثم أخرجها من دار
اتها فترت منه ولم يتدر على أخذها وقع الثلاث (٣) حاوى الفتية للزاهدى في أول
باب اليمين على فعل فمنع عنه * حلف الوالى لرجل أن يحيى اليه بامرأته أو بغيرها ممن يقدر
عليه غدا فغابت المرأة ولم يجدها حتى مضى الغد قيل يحنث وقيل لا يحنث والقول الثاني
أصح (٤) هذا اذا لم تكن غيبته بابتهاق زوجها ولا يحنث اجماعا من المحل المزبور *
سئل عن شخص له على آخر دين فحلف بالطلاق أن يدفعه له في الوقت الملاقى فدفعه له آخر
بغير اذنه في غيبته هل يقع عليه الطلاق أم لا يقع ويتر في يمينه بالدفع المذكور أجاب نعم
يقع الطلاق مع عدم الدفع منه في الوقت المحلوف عليه من فتاوى ابن نجيم * (الرابع)
في الحلف بالنكاح والطلاق والعتاق والبيع والشراء وسائر عقود المعاملات والحقوق
والطاعات والمعاصى * وفي المتن اذا حلف لا يتزوج امرأة فتزوج صبيحة حنث في يمينه
في الحادى عشر من أيمان التاخر خانية * لا يتزوج فلانة ولها زوج فهذا على النكاح

(١) ليوفين حقه اليوم فغاب عنه الدائن
يرفع الامر الى الحاكم ويعطيه وان
لم يكن ثمة حاكم يحنث وبه يقتضى كذا في
السابع من أيمان البرازية *
سئل عن له على آخر دين فحلفه بالطلاق
ليقضينه دينه في يوم عينه فجاء فيه
ولم يجده ما خلاصه في عدم الحنث
أجاب يدفع الدين الى القاضي أو الى من
ينصبه القاضي ولا حنث عليه من
فتاوى ابن نجيم في الطلاق *
ليأتينه غدا ويرينه وجهه فأناؤه فلم
يجده لا يحنث وبه أفق ابن نجيم برازية
في ١٨ من الايمان *
(ترجمة)

(حلف المدعى عليه انه يحضر مع الخصم
غدا بين يدي القاضي فلما جاء الغد حضر
الحالف ولم يحضر الخصم حتى انقضى
النهار لا يحنث)
(٢) ولو قال ان لم أخرج الحنطة من الدار
فامرأتي طالق فأخرج البعض دون
البعض فانه لا يحنث اذا لم يقدر على
اخراج الكل كذا في أيمان جواهر
الفتاوى *
(٣) أقول واعل الوقوع لعدم المجتزع عن
الذهاب بها الى داره ولو احتاط في أمرها
لكن كونها امرأته ومحكومته جوى
* زاده *
(٤) أقول مراحنث في مثله واعل
الخلاف من جهة تحقق المجتزع بصورة
غيبته لعدم الظاهر بها بخلاف صورة
فرارها جوى زاده *
ل

الصحيح ولو زاد اليوم فهذا على الفاسد ولو حلف على الماضي أنه لم يتزوج فهذا على الجائز
والفاسد بخلاف المستقبل من أوائل الرابع من أيمان البزازية ملخصا * قال أجنبيته
راكفت (أي قال لأجنبيته) أن تزوجت عليك امرأة فهي طالق أو قال فأنت طالق
فتزوجها ثم تزوج عليها امرأة لا تطلق لاهذه ولا تلك لأن التعليق لم يصح لأنه ليس تعليقا
بالمالك ولا بسبب الملك قبل فلم لا يصح التعليق قلنا لأنه إنما لا يتعلق ما ولا التعليق لتنجيز لأن
التعليق ينسحب المنجز عن التخيير أصله تعليق القنديل بالحبل قيل الشرط ههنا التزوج عليها
والتزوج عليها لا يكون إلا بعد تزوجها فكان تعليقاً بتزوجه ضرورة قلنا ما ثبت بالضرورة
لا مدخل له في الشرط ألا ترى أنه لو قال لأجنبيته أن تدخلت الدار فأنت طالق لا يصح التعليق
ولا يصير بمعنى أن تزوجتك ودخلت الدار وإن كان الطلاق لا بد له من سبق النكاح لما قلنا
كذا ههنا من أيمان القاعدية وكذا في طلاقها * قال لأجنبيته أن طلقك فعبدى - تزوج
ويصير كأنه قال أن تزوجتك وطلقك ولو قال لها إن طلقك فأنت طالق ثلاثا لا يصح ولو
قال لمنكوحته نكاحا فاسدا أن طلقك فعبدى - ترأى العين على الطلاق باللسان (١) في نوع
في تعليقه بالمك من الفصل الثالث من طلاق البزازية * قال لها إن تزوجت امرأة بغير إذنك
فهي طالق ثم طلق الخاطبة وتزوج بآخرى بغير إذنك فطلق بخلاف ما إذا قال أن خرجت
من الدار إلا بأذني فانه يتقيد بحال قيام النكاح في باب اليمين على فعل يضاف إليه من أيمان
القنية * رجل يعلم أنه كان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها ولا يدري أنه كان بالغا وقت
اليمين أو لم يكن فتزوج امرأة لم يحنث لأنه شك في صحة اليمين فلا يحنث بالشك في السابع
عشر من طلاق التنازعانية (٢) * أن فعلت كذا فامرأتى طالق وليس له امرأة فتزوج
ثم فعل لا تطلق في المتفرقات من الثالث من أيمان البزازية * سئل عن رجل حلف أن
يبيع عبده أو دابته ولم يوقت وقتا فسرق منه قال لا يحنث ما لم يتيقن بموته من الخزانة
في مسائل الدائن والمدين من أيمان الزبدة * رجل له عبد حلف بالطلاق أن لا يبيعه
ولا يأمر غيره أن يبيعه فباع نصفه بمن الشك وذهب منه النصف الباقي لا يحنث لأن شرط
الحنث بيع الكل ولم يوجد واقعات حسامية في باب الايمان به لامة النون * حلف
لا يبيعه فباعه بخمرا أو بختزرا أو بدمر أو بدم ولد أو بكتاب يحنث ولو باعه بمئة أو بدم أو بولاء
أو محررا لا يحنث في الحادي عشر من أيمان التنازعانية * حلف لا يبيع نسيئة فباع
حالا ثم أجهل لا يحنث في باب المخارج من أيمان القنية * ذكر في المحيط رجل ادعى على آخر
ألف درهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق أن كان لك على ألف درهم وقال المدعى امرأتى
طالق أن لم يكن لي عليك ألف درهم فأقام المدعى بينة على حقه لا يحنث المدعى عليه عند
محمد لأنه نفي الحق والشهادة تثبت الحق في الظاهر فإذا أصر على الإنكار فله عليه صادق وانما
اشتبه على الشهود فلا يحنث بالشك في الشهادة من جامع الفتاوى * رجل ادعى على آخر
ألف درهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق أن كان لك على ألف درهم وقال المدعى امرأتى
طالق أن لم يكن لي عليك ألف درهم فأقام المدعى على خصمه البينة ففرض القاضى له على
خصمه فرق بين المدعى عليه وبين امرأته (٣) فلو أقام المدعى عليه البينة أنه أو فام قبل

(١) يعني وقوع الحرية موقوف على قوله

طالقتك بعد النكاح الصحيح

(٢) سئل محمد بن شجاع عن رجل يقول

كنت حلفت بالطلاق ولا أدري أ كنت

مدركا حالة اليمين أو غير مدركا قال لا حنث

ما لم يعلم أنه مدركا وفي فتاوى ما وراء النهر

سئل أبو نصر الدبوسي عن حلف ونسي

أنه حلف بالله أو بالصام أو بالطلاق قال

حلفه باطل إلا أن يذكره كذا في أو آخر

أيمان المحيط البرهاني

اشترى من من من اللحم فقالت هذا أقل من

التي وحلفت عليه فقال الزوج أن لم يكن

منافاة طالق فانه يطبخ قبل أن يوزن

ولا يحنث الرجل والمرأة في فصل اليمين

بالطلاق من ايمان خزنة الفتاوى وكذا

في البحر في كتاب البيوع عند قوله وإن

نقص كبل أخذ بخصته نقل منه

(٣) كذا في الخلاصة وذكر فيه في التاسع

عشر من الايمان وفي العميون جعل هذا

قول أبي يوسف وعن محمد روايتان فيفتي

بالتفريق كذا بخط جامع هذه

المجموعة

دعواه بطل التفريق وهذا قول أبي يوسف أما على قول محمد لا يفترق لاحتمال صدق الخائف من طلاق عمدة الفتاوى وكذا في الخائفة في فصل التعليق * (ق) دفع الى قصار ثوبانم محمد القصار فقال ان لم أكن دفعت ثوبي اليك فامرأتى طالق ثم ظهر انه دفعه الى ابن القصار أو تليذه لا يحنث اذا كان في عيال القصار (١) الا اذا نوى نفس القصار في نكاحه يحنث في الخامس من أيمان نقد الفتاوى وكذا في المحيط البرهاني * ذكر في النوازل لو قال لا يمينه ان سرق من مالي شيئا فأمك طالق فسرقة منه أجرة ان كان الخائف بخلف عنه بهذا المقدار يحنث والافلا (٢) روى أن محمد استئل عن هذه فلم يجيب وسئل أبو يوسف فأجاب بهذا الجواب فأخبر محمد بذلك الجواب فقال ومن يحسن مثل هذا الجواب الا أبو يوسف من أيمان القاعدة * حلف لا يجمع امرأته فيما دون الفرج فلا عيها ومن ذكره احدى نكاحها أو أدخل ذكره باطن احدى ركبتيها أو أنزل لا يحنث في يمينه وتكون يمينه على المباشرة في باب التعليق من طلاق الخائفة * قال لها اكرها كسي حرام كفي (اي اذا فعلت مع اجنبي حراما) فكذا فابانها ثم جامعها في العدة طلق عند هذه لانها ما يعتبران عموم اللفظ والامام الثاني يعتبر الفرض وعلى هذا لا تطلق عنده وعليه الفتوى في الثالث عشر من أيمان البرازية * امرأته اتمت زوجها بغير غلام خلفته ان لا يأتي حراما فقبل غلامه أو مسه بشهوة لا يحنث وان جامع الغلام في الفرج أو في غير الفرج حنث وان لم ينزل المني لانه هو المراد عرفا رجل قال ان اتيت حراما فامرأته طالق فأني بهيمة لا تطلق امرأته لانه لا يراد باليمين الا اذا كان الخائف دستا قبا من الجهال يشي خاف الدواب في باب التعليق من طلاق الخائفة * (الخامس في اليمين بالسكنى والدخول والنزول والذهاب والاذن) * وان حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو خارج منها لم يحنث حتى يسكنها بنفسه وينقل أهلها اليها ان كان له أهل ومن متاعه مقدار ما يسكن به ويحتاج اليه في الاستعمال وان حلف أن لا يسكنها وهو في البيت يمينه حتى ينقل منها أهلها وولده ومتاعه ومن كان معه من الغلام وان بقي من متاعه وتد أو ابرة حنث في يمينه في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف يعتبر أن ينقل أكثر متاعه (٣) وقال محمد يعتبر نقل ما يقوم به كخدا يمينه وهو حسن في الذخيرة والفتوى في هذه المسئلة على قول أبي يوسف من أيمان المضمرات * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهلها ومتاعه فيها ان كان الخائف في عيال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الاب والمرأة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحنث في يمينه وان لم يكن الخائف في عيال غيره لا يبر الأنا يأخذ في النقلة من ساعته لان الدوام على السكنى سكنى ثم عند أبي حنيفة يشترط للبر نقل الاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتد أو مكنسة كان حائضا وعلى قول أبي يوسف اذا نقل الاهل وأكثر المتاع بر في يمينه والفتوى على قوله وعلى قول محمد اذا نقل الاهل وما يقوم به كخدا يمينه صار بارا اتفقوا على أن نقل الاهل والخدم شرط لا يبر فاذا نقل الكل الى السكنى أو الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره اختلفوا فيه والصحيح انه يكون حائضا لم يتخذ مسكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بأن أجرد داره المملوكة أو كان ساكنا في الدار باجارة أو اعاره فردّها على مالكها ولم يتخذ منزلا

(١) لان الدفع الى من هو في عيال الاستاذ بمنزلة الدفع اليه كذا في المحيط البرهاني منه
(٢) والمسئلة المذكورة في قاضيخان في أواسط باب التعليق من كتاب الطلاق منه

(٣) قال الفقيه أبو الليث بقول أبي يوسف ناخذ بهذا اذا كان الخائف كخدا يمينه أما اذا كان في عيال غيره أو كان ابنا كبيرا يسكن مع أبيه أو كانت امرأته خلف لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك قاشاته فيها لا يحنث لان السكنى لا تنسب اليه وهذا كله اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية اذا خرج على نية ان لا يعود لا يحنث في الاحوال كلها لانه في العجم لا يعدسا كما من المحل الزبور كذا في الوقعات الحسامية بسلامة

النون منه

(١) سئل عن رجل حلف بالطلاق أن لا يسكن في دار بعينها وكان الحلف بالليل تخشى الخروج خوفاً من الوالى أو غيره فأتته في الغد هل يحنث أم لا أجاب لا يحنث من فتاوى ابن نجيم في الايمان ٢٠ قوله وهو الصحيح كذا في المختارات ٢٠ (٢) حلف لا يسكن هذه الدار أو البيت أو المحلة فخرج وبقي متاعه وأهله حنث بخلاف المصر والقربة تنوير الابصار ٦

٢٠ (٣) رجل حلف لا يسكن فلاناً فأتته منزله فحلف فيه يوماً أو يومين لا يحنث لانه لا يكون ساكناً معه حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوماً وهذا بمنزلة رجل حلف لا يسكن الكوفة فترها مسافراً فتوى ٥ أربعة عشر يوماً لا يحنث وإن نوى خمسة عشر يوماً حنث كذا في الواقعات الحسامية في الايمان بعلامة العين ٢٠ قوله لا يحنث وبه فتاوى ابن نجيم ٢٠ سئل عن رجل حلف بالطلاق أن لا يسكن مع فلان ما دام في هذه الدار فأتته فلان مدة وعاد الى الدار هل له أن يسكن معه ولا حنث عليه أجاب نعم له أن يسكن معه ولا حنث عليه من فتاوى ابن نجيم اى لا تقطع الديونة بالاتصال مدة وقد

٢٠ (٤) وكذا لو قدر على الخروج بطرح نفسه من الحائط أو بطرح بعض الحائط لا يحنث وليس عليه ذلك انما تعتبر القدرة على الخروج من المخرج المعهود وعند الناس كذا في شرح المنظومة لابن وهبان ٢٠

٢٠ لا يكون سائلاً في أول فصل في المساكنة من ايمان الخانية (١) * حلف لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطالب دار أخرى لينقل اليها الاهل والمتاع فلم يجد داراً أخرى أياً ما ويمكنه وضع المتاع خارج الدار لا يحنث وكذا لو خرج واشتغل بطالب الدابة لينقل عليها المتاع فلم يجد دابة ان كانت اليمين في جوف الليل ولم يكن له الخروج حتى أصبح أو كانت الائمة كثيرة فخرج وهو ينقل الائمة بنفسه ويحلف استكراه الدواب ولم يستكر لا يحنث في جميع ذلك منتخب نظم هدية للعيني في الايمان * رجل حلف أن لا يسكن في هذا المصر فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يحنث وإن كانت اليمين على سكنى القرية اختلفوا فيه قال بعضهم القرية بمنزلة الدار وقال بعضهم القرية بمنزلة المصر وهو الصحيح ذكره الكرخي في مختصره والسكة والمحلة بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة المصر (٢) رجل حلف أن لا يسكن فلاناً في هذه القرية فهو على أن يسكنه في دار منها في المساكنة والسكنى من ايمان الخانية * وفي الفتاوى لو حلف أن لا يسكن فلاناً فدخل فلان داره غصباً لم يأخذ هو في النقلة حنث وفي الاصل لو دخل عليه زائراً وضيافاً قام فيه يوماً أو يومين لا يحنث والمساكنة بالاستقرار والدوام وذلك بأهله ومتاعه (٣) ولو سافر الحالف وسكن المحلوف عليه مع أهل الحالف يحنث عند أبي حنيفة بناء على أن السكنى تقوم بالاهل والمتاع وعند أبي يوسف لا يحنث وعليه الفتوى هذا في الفتاوى وفي المنتقى لو سافر الحالف أقل من مدة السفر يحنث عند أبي يوسف وفي مجموع النوازل رجل حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها مع زوجته فأبى أن يخرج فعليه أن يجتهد في إخراجها فإذا صارت غالبية لم يحنث خاصم الى السلطان أولم يخصم وكذا لو منعوه وأوثقوه لانه مسكن وليس بساكن في آخر الفصل السادس عشر من ايمان الخلاصة * لو قال ان لم أخرج من هذه الدار اليوم فأمرأته طالق فقيد الحالف ومنع عن الخروج حنث وكذا لو قال الرجل لامرأته وهي في منزل والده ان لم تحضري الليلة منزلي فأنت طالق فنهها الوالد عن الحضور قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يحنث في يمينه وقال الفقيه أبو الليث لا يحنث كما لو حلف أن لا يسكن هذه الدار فقام للخروج فاذا الباب مغلق فلم يقدر على الخروج أو قيد ولم يقدر على الخروج وثمة تسكاه وفيه قال بعضهم يحنث في الباب المغلق ولا يحنث في القيد والصحيح انه لا يحنث فيهما (٤) قال الفقيه أبو الليث سوى بين ما إذا حلف أن لا يسكن هذه الدار وبين ما إذا قال ان لم أخرج من هذه الدار وقال اذا منعه مانع لا يحنث في المسئلتين والشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل فرق وقال في قوله ان لم أخرج اذا منعه مانع حنث وفي قوله لا أسكن اذا منعه مانع من الخروج لا يحنث والتوى على قوله لان في قوله لا أسكن شرط الحنث السكنى والفعل لا يتحقق بدون الاختيار وفي قوله ان لم أخرج شرط الحنث عدم الخروج والعهد يتحقق بدون الاختيار في فصل التزوج من ايمان الخانية وكذا في فصل المساكنة منه * (المنتقى) عن أبي يوسف حلف لا يسكن هذه الدار فأراد أن يخرج فوجد الباب مغلقاً بحيث لا يمكنه الفتح أو قيده أو منعه السلطان من التحول لا يحنث وإن أقام على ذلك أياً ما يخلاف ما لو قال ان لم

أخرج من هذه الدار فأمر أن يطأ القفد ومنع من الخروج يحث (١) ولو قال ان بت في هذه البلدة الليلة فأمر أنه طأ القفد فأصابته الحصى وصار يحال لا يمكنه الخروج حتى أصبح حث بخلاف ما إذا قيد في باب السكنى من أيمان الوجيز ولو حلف أن لا يدع فلا يدخل هذه الدار فإن كانت الدار للحالف فغلبه بالقول ولم يمنعه بالفعل حتى دخل حث في عينه ويكون شرطه المنع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وإن لم تكن الدار للحالف فغلبه بالقول دون الفعل حتى لو دخل لا يكون حاشا ولو حلف بطلاق امرأته أن لا يدع فلا يبر على هذه القنطرة فغلبه بالقول يكون باراً لأنه لا يملك المنع بالفعل ولو قال لابنه ان تركت تعمل مع فلان فأمر أنه كذا فإن كان الابن بالغاً لا يقدر على منعه بالفعل فغلبه بالقول يكون باراً وإن كان الابن صغيراً كان شرطه المنع بالقول والفعل جميعاً في العين على الترتل من أيمان خزانة المفتين * ولو حلف لا يدع فلا يدخل هذه الدار إن كان لا يملك منعه عن الدخول فهو على النهي ولو كان يقدر على المنع فهو على النهي والمنع جميعاً تنمة الفتاوى في آخر فصل مسائل العين على العقود * لو قال لأدع فلا يدخل هذه الدار فإن لم تكن الدار ملكاً فالمنع بالقول وفي الملك بالقول والفعل من أيمان عمدة الفتاوى * رجل أبرداره من رجل سنة ثم قال لا أترك في دارى فإذا قال له أخرج من دارى فقد بر في عينه لأنه لم يترك حيث أمره بالخروج وأقعات حسامية في باب العين بعلامة النون (٢) * وفي الفتاوى رجل قال ان أدخلت فلا يأتى أوقال ان دخل فلان يأتى أوقال ان تركت فلا يدخل يأتى فأمر أنه طأ القفد قوله ان أدخلت على أن يدخل بأمره وقوله ان دخل على نفس الدخول أمر الحالف أولاً علم أو لم يعلم وفي قوله ان تركت على الدخول بعلم الحالف لأن شرط الحث الترتل للدخول حتى علم ولم يمنعه فقد تركه حتى دخل في آخر فصل العين في الدخول من أيمان الخلاصة * لا يمكن هذه الدار فاشترى صاحبها بيتاً من دار أخرى في جنب هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد باب البيت الذي كان فيه فسكن الحالف في هذا البيت وجعل يدخله بلا دخول الدار يحث لا يشترى من هذه الدار شيئاً فاشترى هذا البيت منه لم يحث بخلاف السك في الخامس عشر في المساكنة من أيمان البرازية * في الباب فصلان فصل في إضافة الملك كالدار والعبد وغير ذلك وفصل في إضافة النسبة كالزوج والاخت والصديق وغير ذلك وكل فصل على وجهين أما ان جمع بين الإضافة والإشارة أو أفرد الإضافة والاصل فيه أنه متى جمع بين الإضافة والإشارة في إضافة النسبة تعتبر الإشارة دون الإضافة فيحث وإن انقطعت الإضافة وفي إضافة الملك كذلك عند محمد وعندهما كما تعتبر الإشارة تعتبر الإضافة فلا يحث ان انقطعت الإضافة وإن أفرد الإضافة عن الإشارة أجمعوا على أن في إضافة الملك إذا وجد الفعل بعد زوال الإضافة لا يحث واختلفوا في فصل النسبة قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا وجد الفعل بعد زوال الإضافة لا يحث وقال محمد يحث وهل يدخل في العين ما حدث بعده في إضافة النسبة لا يدخل الحادث في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يدخل وفي فصل الملك يدخل الحادث كما يدخل القديم

(١) وهذا معنى ما قاله بعض علماءنا في هذا الباب ان كان شرط الحث عدمها ويجز عن مباشرة فالحث والحث وان كان وجودها ويجز فالحث عديم الحث كذا في شرح المنظومة لابن وهبان

(٢) سئل عن حلف لا يسكن فلان داره فسكن من غير إذنه هل يحث أم لا أجاب ان سكت بعد سكناه ولم يأمره بالخروج يحث وان أمره ولم يخرج لا يحث من فتاوى ابن نجيم في الأيمان

من زيادات قاضيهان (في أول باب من الإيمان التي يفتقر فيها المالك من كتاب الإيمان) * وإذا حلف لا يدخل دار فلان هذه فباعها ثم دخلها فأنه إذا على الاختلاف لمحمد أن الإشارة أبلغ من التعريف فأنفت الاضافة فصار كالصديق والمرأة ولهما ان الداعي الى الميمين معنى في المضاف اليه بخلاف اضافة النسبة كالصديق والمرأة لانه يعادى لذاته فكأن الاضافة للتعريف هذا وذكر في فتاوى شيخ الاسلام قال مشايخنا هذا الاختلاف فيما اذا لم يكن له نية فأما اذا نوى العين فدخلها أو ركبها بعد ما باعها يبحث بالاتفاق وان لم يتوفر كها أو دخلها بعد ما باعها لا يبحث بالاتفاق فيما يكون ميمينا وما لا يكون ميمينا من مجمع الفتاوى (١) * ولو حلف أن لا يدخل دار فلان ولم ينو شيئا فدخل دارا يسكنها فلان باجارة أو اعارة ذكر الناطق انه يبحث في ميمنه وان دخل دارا لم يملكه فلان وفلان لا يسكنها حنت ايضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا فلان فدخل بيتا وفلان فيه ساكن باعارة أو اجارة كان حاشا ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا بين فلان وغيره لكن فلان يسكنها حنت وان لم يكن فلان يسكنها لا يبحث في فصل في الدخول من أيمان الخمانية * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان وفلان يسكن دارا امرأته قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن افلان دارا لم يملكه تنسب اليه سوى هذه الدار يبحث من المحل المزبور * (ن) حلف لا يدخل دار فلان وفلان دار يسكنها ودار غلة فدخل دار الغلة لا يبحث الا أن يدل الدليل على دار الغلة وغيرها في السادس بعلامة النون من أيمان الواقعات الحسامية * ولو حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان حاشا وان تحول فلان عن الدار لا يبحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويبحث في قول محمد وكذا لو حلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها لا يبحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف في فصل الدخول من أيمان الخمانية * رجل حلف وقال امرأته طالق ان دخلت دار فلان فمات صاحب الدار ودخل ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يبحث وان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن مسلمة يبحث في بيعته وقال أبو الليث لا يبحث وعليه الفتوى (٢) من المحل المزبور ملخصا وكذا في فصل الميمين في الدخول من خزانة الفتاوى وكذا في الخلاصة * حلف أن لا يدخل دارا اشتراها زيد فاشترى زيد الدار فاشترى الحالف منه فدخل لا يبحث ولو وهبها زيد من الحالف فدخل يبحث في فصل الدخول من أيمان خزانة الفتاوى * رجل حلف أن لا يدخل هذا البيت فأنهم دم سقفه وبنى حيطانه ودخل حنت وانهم دم سقفه وحيطانه ودخل العرصة لم يبحث وكذا لو بنى بيتا بعد ذلك فدخل لا يبحث في فصل الدخول من أيمان الخمانية * ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نيسة له فدخل في صحن داره لم يبحث حتى يدخل البيت لأن شرط الحنت الدخول في البيت وهو لم يدخل البيت وهذا في عرفهم وفي عرفنا الدار والبيت واحد فيبحث وان دخل في صحن الدار وعليه الفتوى كما في شرح الوافي (من باب الميمين في الدخول والسكنى من كتاب الإيمان) * ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا خربة لم يبحث ولو أشار أني حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخل بعد ما انتهت وصارت صحرا حنت لأن اسم

(١) ثم ان الاصل أن المعرفة لا تدخل تحت التكررة والاضافة والإشارة معرفة ولو حلف لا يدخل دارى هذه احد والدار له أو لغيره فدخل الحالف لم يبحث ولو قال دارك لم يدخل المخاطب تحت الميمين ودخل الحالف ولو قال ان مس هذه البساتين أحد أو هذا الرأس لم يدخل صاحب البساتين والرأس ولو قال ان ألبست هذا القميص أحد فالبس نفسه لم يبحث في الفصل الثالث من أيمان القنابية في الباب الثاني عشر

(المتنق) ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا لامرأة فلان وفلان فيها ساكن ان لم يكن فلان دار تنسب اليه سوى هذه الدار حنت لان الحالف أراد هذه الدار لان السكنى للرجل والمرأة تابعة له والدار تنسب الى الساكن كذا في المحيط الرضوى وكذا في أيمان عمدة الفتاوى محمد (٢) لان التركة ان لم يملكها الورثة لقيام الدين لا تبقى على ملك الميت حقيقة لان الميت ليس من أهل المالك وانما بقيت على حكم ملك الميت فلم تكن مملوكة للميت من كل وجه خاتمة

(١) وقولهم الدار اسم للعرصة عند العرب
والجمع ضعيف اذا سم الدار لا يقع على
العرصة قبل البناء لكن اذا بنيت تسمى
دارا وان انهدمت ولهذا لو حلف أن
لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لم يحنث
ولو كانت الدار اسم للعرصة يحنث فقال
الفقيه أبو الليث ان كان الميم بالفارسية
لا يحنث فيهما الا بدخول المبنية كذا في
أيمان الكافي شرح الوافي

(٢) سئل عن حلف لا يدخل دار فلان
وفلان فدخل احدهما هل يحنث أم لا
أجاب لا يحنث من قساوى الشيخ محمد
الوافى

(ترجمة)

قال ان دخلت دار زوجتي فهي كذا
ثم باعت الدار من أجنبي فاستأنه الحالف
في الدخول ودخل

(٣) ولو أدخل احدى رجله لا يكون
حاشا قبل هذا اذا كان الداخل
والخارج متساويين فان كان داخل الدار
مهيبطا فدخل احدى رجله كان حاشا
لان أكثره يكون داخل وقال الشيخ
الامام شمس الأئمة السرخسى الصحيح
أنه لا يكون حاشا كذا في فصل الدخول
من أيمان الخالية

الدار اسم للعرصة أدير عليها الحيطان فلا يزول ذلك برفع البناء الا يرى ان العرب تطلق اسم
الدار بعد زوال البناء تقول دار عامرة ودار عامرة من المحل المزبور (١) * رجل حلف
أن لا يدخل دارا بنته وابنته تسكن في بيت زوجها أو حلف لا يدخل دار أمه وأمه تسكن
في بيت زوجها فدخل الحالف حنث في فصل الدخول من أيمان الخالية (٢) * حلف
لا يدخل دار فلانة فدخل دارها وزوجها ساكن في الدار تحنث لان الدار تنسب الى الساكن
والساكن هو المالك كتحداى في السادس من أيمان القساوى الكبرى * ولو حلف
لا يدخل دار فلان فباع فلان داره فدخل لا يحنث في قولهم وكذا العبد والدابة وكل شيء
يكون مضافا بحكم المالك رجل قال لا يدخل دار فلان هذه قباع فلان داره فدخل الحالف
لا يحنث في قول أبي حنيفة واحدى الروايتين عن أبي يوسف وعن أبي يوسف في رواية يحنث
في قوله دار فلان هذه وقال محمد يحنث كما قال أبو يوسف في رواية وروى هشام عن محمد أنه
رجع الى قول أبي حنيفة وان لم يكن لفلان دار يوم الميم فلا دار بعد الميم فدخل الحالف
حنث في قول أبي حنيفة ومحمد ولا يحنث في قول أبي يوسف في أو اخر فصل الدخول من
أيمان الخالية (٣) * ان دخلت دار أختي فكذا ففسكن الاخ دار أخرى ودخلت المدينة
ان كان الحامل غيظا لحقه من الدار لا يحنث وان كان غيظا من الاخ يحنث وان لم يتعين
واحد حنث عند الامام ومحمد وان دخلت الدار التي كانت الاخ عند الميم وهي في ملك
الاخ الا أنه لا يسكن فيها حنث لان خرجت عن ملكه بعد الميم بهبة أو غيرها في الخامس
والعشرين من أيمان البرازية * قال اكر بخانة زم اندر آيم جنين زن خانه بديه كرى
فروخت حالف اجازت كرفت واندرا مد قال في الوقعات ان كانت الكراهة من المرأة
سقطت يمينه بالبيع وان كان الحامل على الميم من البيت حنث وتكون الاضافة الى المرأة
للتعريف من أيمان القاعدية * ولو قال كل امرأ أملكها فهي طالق ان دخلت الدار
أو قدم الدخول يتناول من في ملكه لانه حقيقة الحال لماسر فاذا وجد الشرط
طلقت من كانت في ملكه لا غير وكذا العتق فان عتق الاستقبال صدق في التغليب فتطلق
عن كانت في ملكه باعتبار الظاهر ومن سيملك باقراره في باب الميم في العتق والطلاق من
أيمان الكافي شرح الوافي * ولو حلف لا يدخل الدار فأدخل رأسه ولم يدخل قدميه
لا يكون حاشا وكذا لو أدخل يده في الدار وأخذ من متاع الدار ولو أدخل رأسه واحدى
قدميه كان حاشا (٣) وان احتمله انسان وأدخله فيها فان كان الحالف لا يقدر على الامتناع
لا يحنث في قولهم وان كان يقدر ولم يتنع وهو راض بقلبه اختلفوا فيه والصحيح أنه
لا يحنث مروي ذلك عن أبي حنيفة ولو حلف لا يدخل هذه الدار فجاء الى بابها وهو
مستند في المشى فعد برجله أو راقه رجله ووقع في الدار اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنث
وان دفعته الرياح وأوقعته في الدار اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنث اذا كان لا يقدر
على الامتناع ولو كان على دابة فأدخلته في الدار ان كان يقدر على منعها وامساكها
حنث والا فلا وان أدخله انسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك محتارا اختلفوا
فيه والصحيح أنه يحنث ولو حلف أن لا يدخل من باب هذه الدار ولم يتوشأ فذهب للدان

باب ودخل حنث ولو نوى الباب الذي كان له صدق ديانته لا قضاء ولو حلف لا يدخل من
 هذا الباب لا يحنث في الوجوه كلها ما لم يدخل من ذلك الباب في فصل الدخول من أيمان
 الخائفة * رجل حلف لا يضع قدمه في دار فلان فدخلها راكبا أو ماشيا حافيا أو متعلا
 حنث فان نوى ماشيا صح فاذا دخلها راكبا لا يحنث ولو أدخل مكرها لا يحنث فاذا
 أدخل وهو بحال يقدر على المنع ورضى بقلبه اختلف المشايخ فيه والاصح أنه لا يحنث
 وهذا اذا حل فأدخل فان دخل بقدميه يحنث قولوا واحدا في فصل الدخول من أيمان
 الخلاصة * (ب) (ف) قال لها في الخصومة الحلال على حرام ان لم تخرجي وقال
 ما أردت به الخروج للعال ثم خرجت بعد ساعات يحنث ان كانت الخصومة في الخروج
 والا فلا في باب اليمين يكون على الفور من أيمان القنينة * ولو قال ان لم أخرج من هذه
 الدار أو قال ان لم أذهب ونوى عين الذهب وعين الخروج ولم يرد السكنى فسكن فيها
 لا يحنث اذا لم يرد الفور وان نوى السكنى يعنى لا أسكن فسكن بعد اليمين حنث في عينه
 في فصل المساكنة من أيمان الخائفة * رجل حلف لا يسكن هذه القرية فذهب
 على ما هو الشرط ثم عاد وسكن يحنث هذا في الفتاوى الصغرى وأفتى القاضى الامام
 أنه اذا نوى الفور لا يحنث اذا عاد وسكن وكذلك ان كان هنالك مقدمة الفور في
 الفصل السادس عشر من أيمان الخلاصة (١) * (ن) حلف لا يدخل بلح أو الرى
 أو قال مدينة بلح أو مدينة الرى أو حلف لا يشرب خرا في هذه القرية فدخل في كرومها
 أو ضياعها فشرّب فيها لا يحنث الا اذا كانت الكروم أو الضياع في العمران لان القرية
 وبلح والرى اسم للعمران وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا فهو على العمران لان البلدة
 اسم لما هو داخل الرض بخلاف قوله لا أدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل في
 أرضها حيث يحنث (٢) في السادس من أيمان الفتاوى الكبرى * وان حلف
 لا يذهب الى مكة قد اختلف فيه نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة قال نصير بن يحيى بمنزلة الاتيان
 فلا يحنث ما لم يصل الى مكة وقال محمد بن سلمة انه بمنزلة الخروج قال الصدر الشهيد في
 واقعاته وهذا أصح وصحح خلافه في الخلاصة (٣) * وجدت في المنتقى ان الذهاب
 بمنزلة الخروج وهذا اذا لم تكن له نية فان نوى بالذهاب الاتيان فهو على ما نوى من أيمان
 التنازع الخائفة * رجل قال لامرأته ان خرجت الى بيت أهلك فأنت كذا فخرجت ناسية
 ثم تذكرت فرجعت فهذه ثلاث مسائل الخروج والاتيان والذهاب قال الشيخ الامام أبو
 بكر محمد بن الفضل في الاتيان لا يحنث اذا لم تصل الى دار أبيها وفي الخروج يحنث
 واختلفوا في الذهاب والصحيح أن الذهاب كالاتيان قال رحمه الله وينبغي أن ينوى في ذلك
 ان نوى بالذهاب الوصول فهو على ما نوى وان نوى به الخروج فهو على ما نوى وان لم ينو
 شيئا يحمل على الاتيان لان الناس يريدون به الاتيان والوصول في فصل الخروج
 من أيمان الخائفة * امرأته كذا ان خرجت الا باذنى أو برضاى أو على فهذا على كل
 مرة وان قال أردت مرة صدق قضاء عندها وان قال أذنت لك أبدا أو الدهر أو كلما أردت
 أو شئت فهو اذن لها في كل مرة وان قال أذنت لك عشرة أيام فخرج فيها ماشيا

(١) ورجل حلف وقال ألدريين دمه بناسم
 (أى لا أكون في هذه القرية) فخرج
 ياهله ومتاعه ثم عاد وسكن كان حاشا
 وكذلك كل فعل يتعد لا يطل اليمين فيه
 بالبر في فصل المساكنة من أيمان
 الخائفة
 (٢) وقيل لا يحنث الا بالدخول داخل
 العمران كذا في منية المفتى ولم أجده
 (٣) في الايمان بقوله والصحيح أن الذهاب
 كالاتيان لما سيجي من الخائفة

وان قال ان فعلت كذا فقد أذنت لا يصح كون اذنا ان خرجت من الدار بغير اذني فأذن مرة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى بلا اذن حث ان خرجت حتى آذن ينتهي اليمين بالاذن مرة فلا يشترط الاذن في الثاني وان نوى بكلمة الاحتي دين لا قضاء وان أراد بكلمة حتى الاصدق أيضا لانه تغليظ والاول تخفيف في التاسع من أيمان البرازية * ولو قال لها لا تخرجي الا باذني يحتاج الى الاذن في كل خروج فان عثبت الاذن مرة واحدة عند أبي يوسف أنه لا يدين في القضاء وعليه الفتوى ولو قال لها الآن آذن لآ أو حتى آذن لك يحتاج الى الاذن مرة واحدة في فصل الخروج من أيمان الخمانية (١) * وفي النوازل اذا قال لها ان خرجت بغير اذني فأنت طالق فاستأذنته للخروج الى بعض أهلها فأذن لها فلم تخرج الى ذلك ولكنها كانت تكس الدار فخرجت الى باب الدار لتكس الباب وقع الطلاق لانها خرجت بغير اذن لانه انما آذن لها في الخروج الى بعض أهلها ولم تخرج الى بعض أهلها فان تركت الخروج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض أهلها الذي آذن لها في الخروج قال أخاف أن يقع الطلاق عليها لان هذا اذن في الخروج في هذا الوقت عادة في السابع عشر في الايمان بالطلاق من أيمان المحيط البرهاني * (ط م) عن أبي يوسف سلطان حلف رجلا أن لا يخرج من المسجد بغير اذنه ثم عزل السلطان سقطت اليمين وكذا لو تزوج الاذنه وكذا لو تزوج بعد الابانة ولو أعيد في عمله لا يعود ولو مات لا تسقط عن محمد حلف الوالي رجلا ليخبره بن يعمل هذا الطعام فعرف الآخذ ولم يخبره حتى عزل حث وفي القياس لا يحنث بالاستحسان أخذ وبالتأخير زمانا لا يحنث ما لم يعزل في باب اليمين على فعل من القنينة * قال اكرمي دستور وازنه بربروم (أي ان اذهب بغير اذنك من المدينة) فانت طالق ثم استأذنها فقالت دستوري دادم كه بروي ده روز يادت في (أي أذنت لك في أن تذهب عشرة أيام لا أكثر) فذهب ولم يجيء أكثر من عشرة أيام لا تطلق لان المخلوف عليه هو الذهاب بغير اذن والذهاب ههنا كان باذن فأما المكث ههنا أكثر من عشرة أيام فليس بداخل في اليمين من طلاق القاعدية * سئل عن رجل له على آخر دين خلفه بالطلاق على أن لا يخرج من البلدة التي ههنا الا باذنه فوفاه دينه وخرج من البلدة هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب لا يقع عليه الطلاق لان اليمين مقيدة بحال قيام الدين فإذا أوفاه أو أبرأ بطلت اليمين من فتاوى ابن نجيم في الطلاق * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من بغداد الا باذنها ثم خرج فقالت لم آذن لك وقال الزوج قد آذنت لي فالقول قول الزوج من أواخر فصل الخروج من أيمان الخمانية (٢) * (محج) قال لها ان خرجت من الدار الا باذني فأنت طالق فوقع فيها غرق أو حرق غالب فخرجت لا يحنث في باب اليمين في الفعل الا باذنه من أيمان القنينة * رجل قال لا تخرجن مع فلان العام الى مكة اذا خرج معه فخا وزنا ليموت ووجب عليه قصر الصلاة فقد برئ وان بداله أن يرجع رجع ولو قال والله لا أخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارج من بغداد فهو حائث في أواخر فصل الخروج من أيمان الخمانية * (شيخ قن) حلف لا يسافر مع فلان فخرج مسافرا في قافلة فميم فلان حث (قب شيخ) لا يحنث ما لم يجمعهما

(١) رجل قال لامرأته لا تخرجي الا باذني يحتاج في كل خروجه الى اذنه ضلو قال عثبت مرة واحدة دين قضاء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وروى عن أبي يوسف رواية أخرى أنه لا يدين في القضاء لانه نوى خلاف الظاهر فلا يصدق وعليه الفتوى كذا في باب اليمين والاذن من أيمان التجنيس والمزيد

والحيلة فيه أن يقول كلما أردت الخروج فقد أذنت لك فاذا قال ذلك لا يعمل فيه عند أبي يوسف وعند محمد يعمل وبه يفتي ولو آذن لها بخروجه واحدة ثم نهاها عن تلك الخروجه يعمل فيه بالاجماع في مسائل النهي عن الخروج من منية المقتى

(٢) لان الزوج ينكز وقوع الطلاق والبيئة للمرأة لانها اتبعت

الطعام الواحد قنية (في باب اليمين على الخروج والذهاب أو السفر) * رجل قال ان لم أدخل
الليلة المدينة ولم أتق فلانا فامرأته طالق فيه بخل المدينة ولم يصادف فلانا في منزله ولم يلقه في
الصبح قالوا ان كان عالما وقت اليمين أنه غائب عن منزله حنت والا فلا وهو كالموت عليه ان لم
أكل هذا الرغيف اليوم فأكل غيره قبل غروب الشمس لا يحنت في قول أبي حنيفة
في أو آخر فصل فيما يكون على القور أو على الأبد من الخاتمة * (السادس في اليمين في الكلام
والذوق والاكل والشرب واللبس والضرب والشتم واللعاب) * وفي الجامع اذا قال والله
لا أكلك في اليوم الذي يقدم فيه فلان فكله في أول يوم وقدم فلان في آخر ذلك اليوم
حنث في يمينه ولو قدم فلان في أول يوم وكماله في آخر ذلك اليوم وقع في بعض النسخ
للعرضاني أنه يحنت وعامة المشايخ على أنه لا يحنت ولا ذكر هذه المسئلة في الكتاب عن
محمد والوجه في ذلك أن القدوم وان كان في معنى الشرط من حيث انه ملفوظ على خطر
الوجود الا أنه ليس بشرط حقيقة ومصورة لان الخائف ما جعله شرطاً لانه ما قرنه بحرف
الشرط وما عطفه على الشرط بل جعله معترفاً للشرط وهو الكلام وانما يكون معترفاً
للشرط اذا وجد الشرط قبله لان من شرط المعترف للشئ أن يكون ذلك الشئ سابقاً عليه
حتى يحصل التعريف بوجود نفس المعترف ولم يوجد ذلك ههنا فعملنا بالمعترف فقلنا اذا وجد
القدوم قبل الكلام لا يحنت في يمينه وعملنا بالشرطية فقلنا اذا وجد القدوم بعد الكلام
يقع الحنت مقصوراً عليه عملاً بالمعنيين بقدر الامكان في الفصل العاشر من أيمان
المحيط البرهاني * لا يكلم أو لا يكلم أبداً فهو على الأبد وان نوى يوماً أو يومين أو ثلاثاً
أو بلداً أو منزلاً يدين ولا يحنت حتى يتكلم بكلام مستأنف بعد اليمين منقطع عنهما حتى
لو وصل وقال ان كلمتك فأنت طالق فاذهي لا يحنت ولو قال اذهبي أو واذهي يحنت
في نوع آخر في المعارضة من الثاني من أيمان البرازية * رجل حلف لا يكلم فلانا ما عايناه
هذا فاليمين من حين حلف الى غرة محترم لا على سنة كاملة من حين حلف في فصل الكلام
من أيمان الخاتمة * رجل حلف لا يكلم فلانا ففرع فلان الباب فقال الحالف كيست
(أي من) لا يحنت ولو قال كذا أي تو (أي من أنت) يحنت وهو المختار وبه أخذ الفقهاء
أبو الليث لان قوله كيست ليس بخطاب الا يرى أنه يجوز أن يخاطب غيره فيقول الجالس
بين يديه كيست اين (أي من هذا) وقوله كذا أي تو خطاب له واقعات حسامية في أواسط
باب اليمين بعلامه النون * لا يأكل هذا اللبن فشربه لا يحنت في الثالث عشر من أيمان
البرازية * لا يأكل هذا الصفرد فجعل في تمناج (اسم للعرق) وأكله يحنت لان عين
الصفرد في اللطيفة (تمناج) فاعلمت ترى والاسم لم يزل في الحادي عشر من أيمان البرازية
(١) * ولو حلف أن لا يأكل كل من ثمن غزل فلانة فاشتري غزل فلانة أو وهبت له قباعة
واكل ثمنه لا يكون حاشاً ولو باعت فلانة غزلها ودفعت اليه الثمن فأكل الحالف حنت
في يمينه في فصل الاكل من أيمان الخاتمة (٢) * رجل قال لامرأته تراكرن دهم
يا آب دهم تو اطلاق (أي ان أعطك خبزاً أو مراً فأنت طالق) فالخيلة في ذلك أن يعطى
الذهب اليها لتشتري الخبز أو يأتي بالخيل الى الدار ولا يعطى اليها فتستعمل المرأة من غير أن

(١) وفي المحيط والاصل فيه أن الحالف متى أكل الخوف عليه بعد ما خلط بخلاف جنسه فان صارها لكامل كل وجهه أو من وجهه لا يحنت وان لم يصرها لكامل وكان قائماً من كل وجهه يحنت *
سئل عن حلف لا يأكل من هذا القمح فأكل من شبره هل يحنت أجاب نعم يحنت أفنى بقولهما من فتاوى ابن نجيم *
(٢) لو حلف لا يأكل كل من غزل فلانة فباعته فلانة غزلها فأكل من ثمنه لم يحنت من أيمان مختارات النوازل وهو محمل تأمل *
يعطى

يعطى اليها في أوائل الإيمان من جواهر الفتاوى * وإذا حلف الرجل على شئتين
 يمين واحدة فانه على ثلاثة أوجه أحدها أن يقول والله لا آكل من هذا وهذا أو قال
 لا أكلم فلانا وفلانا فإذا فعل واحد منهما لا يحنت حتى يفعل الآخر والثاني أن يقول
 والله لا آكل هذا ولا هذا أو قال لا أكلم فلانا ولا فلانا فهذه يمينان فإذا حنت في أحدهما
 لزمته الكفارة وإن حنت في الآخر لزمته كفارة أخرى والثالث أن يقول والله لا أفعل
 كذا أو كذا فهذه يمين واحدة فإن حنت بأحد الأمرين بطل الآخر ولزمته الكفارة
 من أوائل أيمان التمسك * (فنيين) أكر من ياده مخوروم وقمار كنكم وزنا كنكم أكر من سه
 طلاق أكر يكي أزين كارها نكند تطلق ولا خلاف في النفي واختلاف في الإثبات وهو
 ما إذا قال أكر ياده خوروم وقمار كنكم وزنا كنكم أمرك بيدك ففعل واحد من ذلك لا يصير
 الأمر بيداه وقيل يصير إذا فرض من مثل هذه الألفاظ منع النفس عن المحذور وكل واحد
 من هذه الأفعال بالتفرد يصلح غرضه فينبغي أن لا يتوقف على الكل وإن كان اللفظ للجمع
 (كقوله) قال الفضلي كل واحد منها شرط على حدة وقال غيره الكل شرط واحد (فعلا)
 قال لهنا أمرك بيدك أكر ياده جوشيده وعصير وبكني خوروم بكني خوروم وبح وبصر الأمر
 بيدها كد معلق استبرم يكي مجدا كانه فكانه قال نه بجملي كذا أجاب ووافقه الباقر
 من أهل زمانه خلاصة (ومافي الخلاصة مذكور في البرازية والقنية) * وفي المحيط قال
 امرأته طالق أكر ياده خوروم وقمار كنكم وكبوتر دارد وقال الفضلي كل واحد شرط
 على حدة وغيره من المشايخ جعلوا الكل شرطا واحدا ولو قال ياده في خوروم وقمار في كند
 وكبوتر في دارد فكل واحد شرط على حدة بلا خلاف نورا عين في أو آخر الفصل الثاني
 والعشرين * رجل قال والله لا أذوق طعاما وشربا فذاق أحدهما كان حاشا
 (١) ولو قال والله لا أذوق طعاما وشربا فذاق أحدهما لا يحنت وقال أبو القاسم
 الصفار يحنت في يمينه لأن المراد من هذا الكلام في العرف نفي كل واحد منهما وقال
 الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ينوي في ذلك فإن لم ينو شيئا لا يحنت بأحدهما وعليه
 الفتوى في فصل الأكل من أيمان الخائفة * (بم) حلف لا يشرب خرا بغير إذنها ثم
 استأذنها فقالت توداني (أي الرأي لك) فهو إذن في باب اليمين في الفعل لا بآذنه من
 القنية * رجل حلف أن لا يشرب الشراب ولم يتوشميا كان اليمين على الخمر قال رضي
 الله عنه وفي عرفنا يقع اليمين على كل مسكر في الشرب من أيمان الخائفة * وقال
 القاضي الإمام أبو علي النسفي في عرفنا اسم النبيذ يقع على كل مسكر من ماء العنب
 نيا كان أو مطبوخا واسم في يقع على الخمر خاصة وسبكي يقع على كل مسكر من العنب أيضا
 وعليه الفتوى في فصل اليمين على الشرب من أيمان الخائفة (٢) * أن أبت من غزلك
 فاشترى من غزلك ما ونسجه ولبسه لا يحنت وقيل إن كان الحلف المعنى في الغزل يحنت
 والا فلا كما إذا حلف لا يدخل دار فلان فباع داره ثم دخل إن كان المعنى في الدار يحنت
 والا فلا لا يلبس من ثوبها فاشترى ولبس لا لا يقطع النسبة إلا إذا نوى من غزلك في الرابع
 عشر من أيمان البرازية * جعل أمرها يدها أن ضربها فأمر غيره فضر بها فهذه

(ترجمة)

(ان لم أشرب خرا ولم ألعب قمارا ولم أزن
 فأنت طالق معنى ثلاثا فان لم يفعل واحدا
 من هذه الامور تطلق)

(ان أشرب خرا وألعب قمارا وأزن
 فأمرك بيدك)

(ان قال لها أمرك بيدك ان فار الخمر وشربت
 عصيرا ونجما فشرب النبيج يصير الامر بيدها
 لأن كل واحد شرط على حدة وليس الكل
 شرطا واحدا)

(قال امرأته طالق ان يشرب خرا ولا لعب
 قمارا ويسك جاما)

(أي ولو قال لا يشرب خرا ولا لعب قمارا
 ولا يسك جاما)

(١) لانه متى كر كلمة النفي صار كل واحد
 من ذلك يميناً على حدة كذا في جواهر
 الفتاوى

(٢) قال امرأته طالق ان شرب المثلث
 وقامر ولعب بالجسام حكى عن الشيخ أبي
 بكر محمد بن الفضل أن كل واحد من هذه
 الاشياء شرط على حدة وغيره من المشايخ
 جعلوا الكل شرطا واحدا ولو حلف
 أن لا يشرب المثلث ولا يقامر ولا لعب
 بالجسام فكل واحد شرط على حدة بلا
 خلاف كذا في النوع الثاني من الفصل
 الرابع من طلاق البرازية منهم

مستحالة الخلف على أن يضربها فأمر غيره فضر بها اقل يحنت كما لو جلف لا يضرب عنه فأمر
 غيره وقيل لا يحنت كما لو حلف لا يضرب ولده فأمر غيره ولو قرصها أو مدشعرها أو عضها
 أو خنقها فأمرها يصير الأمر بيدها إذا ضرب فعل يصل بالحق ويحصل له الألم قالوا هذا
 لو لم يكن في حالة المزاح أما لو فعله فيها من أحوال يصير الأمر بيدها وإن ألمها وكذا لو أصاب
 رأسه أنه حالة المزاح فأدماها لا يحنت هو الصحيح لأنه لا يعتد ضربا عرفا وبه ضمهم قالوا
 لو حلف بالفارسية لا يحنت بهذه الأفعال لأنها بلسان الفارسية لا تسمى ضربا كذا (فقط)
 أقول ونكذ التركية وهذا هو الحق عندي (جف) حلف لا يضربها فتشعرها
 أو عضها أو خنقها حنت في عرفهم لا في عرفنا أقول وكذا لا يحنت في عرف أهل الروم
 (فقط) ولو تفض ثوبه فأصاب وجهها لا يحنت لأنه لا يتعارف ضربا فلا يقصده بيمنه
 (نه) ولو رماها بحجارة أو نشاب أو نحوها لا يحنت لأنه رعى لا ضرب وكذا لو دفعها
 دفعا لم يوجهها لا يحنت ولو تعدد غيرها بالضرب فاصابها قيل يحنت وقيل لا
 في الثالث والعشرين من الفصولين * رجل حلف أن لا يضرب امرأته فقرصها أو عضها
 أو خنقها أو مدشعرها أو وجهها حنت في يمينه قالوا هذا إذا لم يكن في الملاعبة فإن كان
 في الملاعبة لا يحنت وهو الصحيح وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملاعبة فأدماها لا يحنت
 وقيل هذا إذا كانت اليمين بالعربية فإن كانت بالفارسية لا يحنت في جميع ذلك والصحيح
 أنه يكون حائشا إذا كان على وجه الغضب فإن تنف شعرها تكلم وافية والصحيح أنه يكون
 حائشا إذا كان على وجه الغضب وإن تعدد غيرها وأصابها لا يحنت وكذا لو تفض الثوب
 فأصاب وجهها فأوجهها لا يحنت وإن رماها بحجر أو نشاب أو نحوها ذكر في النوادر
 أنه لا يحنت لأن ذلك رعى وليس بضرب وإن دفعها ولم يوجهها لا يحنت في فصل الضرب
 والقتل من آيات الخانية * وفي الجامع لو قال لها إن لم أضربك فأنت طالق فهو على
 أربعة أقسام فإن كان فيه دلالة القور بأن قصد ضربها منع انصرف إلى القور وإن نوى
 القور بدون الدلالة يصدق أيضا لأن فيه تغليظا وإن نوى الابد بدون الدلالة يصدق
 أو لم يكن له نية انصرف إلى الابد وإن نوى اليوم أو الغد لم تعمل نيته قنية في باب اليمين
 يكون على القور * ولو أرادت المرأة الخروج فقال زوجها إن خرجت فأنت طالق فخلت
 ثم خرجت لم يحنت وقدم في الطلاق وكذا لو أراد الرجل أن يضرب عبده فقال لا تسران
 ضربته فعبدى حر فتركه ثم ضربه وهذه تسمى بين فور وتفرأ بوحنية باظهاره ووجهه
 أن مراد المتكلم الرد عن تلك الضربة والخروج عرفا ومبنى الإيمان على العرف محتملات
 النوازل * ولو حلف لا يقذف أو لا يشتم أحدا فقذف أو شتم ميتا حنت لأنه قذف وشتم
 وفي عتاق (ن) قال لعبد أن شتمك فأنت حر فقال له لا بارك الله فيك لا يعتق لأن هذا
 ليس بشتم بل إنما هذا دعا عليه في الفصل العاشر من الباب الخامس من طلاق المتأوى
 الكبرى * (السابع في النذر والكفارة) * النذر إيجاب عين الفعل المباح على نفسه
 تعظيما لله تعالى بذكر اسمه وإيجاب العبد معتبرا بإيجاب الله تعالى حتى لو قال لله على صوم
 أو صلاة صح نذره ولو قال على تسبيح أو تحميد لا يصح نذره ولو قال لله على حجة أو صوم

سنة يلزمه فيجب الوفاء وان علق نذره بشرط بأن قال ان فعلت كذا فعلى حجة
أو صوم سنة ففعل فعليه الوفاء بنفس النذر لاطلاق الحديث وهو ظاهر الرواية ولا يخرج
عن العهدة بالكفارة وعن أبي حنيفة أنه رجح عن ذلك وقال أجزأه كفارة يمين وهو قول
محمد ويخرج عن العهدة بالوفاء بما سمى أيضا يعني هو مخير بين الكفارة وبين الوفاء
بما سمى وهو أحد قول الشافعي وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي من أيمان مختارات
النوازل * المنذور اذا كان له أصل في الفروض لزم النذر كصوم والصلاة والصدقة
والاعتكاف وما لا أصل له في الفروض فلا يلزم النذر كعبادة المريض وتشيع الخنازة
ودخول المسجد وبناء القنطرة والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الأصل الكلي ولو نذر
مطلقا نحو لله على صوم هذا الشهر أو معلقا بشرط يريد نحو لله على كذا ان قدم غائب
فوجد وفي وان نذر معلقا بشرط لا يريد كذا في أو كفر (١) وبه يفتى
درر في الأيمان * ولو قال ان برئت من مرضي هذا ذبحته شاة أو على شاة أذبحها
وبرئ لا يلزمه شيء (٢) ولو قال على شاة أذبحها أو أنصتق بلحمه الزم في فصل النذر
من الخزانة * (الفقاهي) نذر بعق رقبة يلهيها أو في بها أو الأثم ولا يجبره القاضي
من أيمان الدور * أزم على نفسه الحج ان فعل كذا الزم الحج ولا يجوز به كفارة اليمين
وعن القاضي المروزي أنه بالخيار ان شاء كفر وعن الامام أنه رجح وقال يجب الكفارة
وعليه الفتوى لكثرة البلوى في الثالث من النذر من أيمان البرازية * سئل عن
شخص قال لله على أن أنصتق بدراهم معلومة في يوم معين فتصدق به في يوم غيره هل يجزئه
ذلك أجاب بجزئه ذلك من فتاوى ابن نجيم * وأما كفارات الميت اذا مات وعليه
كفارة وأوصى باخراجها من ثلث ماله فان كانت كفارة يمين خير الوصي بين الاطعام
وبين الكسوة وبين التحرير وفي كفارة القتل والظهار والافطار يتعين التحرير ان بلغت
قيمة الثلث والاتباع الاطعام ولا يدخل للصوم في الكل كذا في البقرة لاعتد البدائع
من الغضار * اعتق المرتد عن الكفارة لم يجز كفر عن ايمان كثيرة رقابا أو غيرها ولم ينو
عن كل واحدة جاز اعتق الا بقى عن الكفارة جاز في باب النذر والكفارة من منية المفتي

﴿كتاب الحدود﴾

* (الاول في شرائط الاحصان وفي الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب وفي شهادة
الزنى) * وشرائط الاحصان ستة اسلام الزوجين وبلوغهما وعقلهما وحريةهما والدخول
بالمسكوحة بالنكاح الصحيح في اقبل أنزل أو لم ينزل وعند الشافعي اسلام الزوجين ليس
بشرط واحصان كل واحد من الزوجين شرط عند البصير الا تخويه محصنا في قول
أبي حنيفة ومحمد وظاهر قول أبي يوسف فلو أن عاقلا بالغاً تزوج امرأة صغيرة أو أمة
ودخل بها أو تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها أو تزوج المسلم ذمية ودخل بها لا بصيريه
محصنا وان دخل بالمنكوحه الصغيرة ثم بلغت أو دخل بالمنكوحه الأمة فأعتقت لا بصير
أحدهما محصنا ما لم يجامعها بعد البلوغ والحرية في قولهم وأما الذمية اذا أسلمت لا بصير

(١) وفي المتن هو الصحيح وهو أي التفصيل
الذكور هو الصحيح كما في الهداية الان
الاولى أن يرجع الفهمير الى ما يليه من
الكفر في الصغرى أنه رجح من الوفاء
الى الكفارة وهو اختيار السرخسي
وغيره وبه يفتى كما في الخلاصة من أيمان
الفهمير الثاني في فصل من حلف لا يدخل
بيتا

(٢) الا اذا أراد وأنصتق تنوير
أو الا أن يقول لله على أن أذبحها الان
اللزوم لا يكون الا بالنذر والادل عليه
الثاني لا الاول من أيمان الدور والغور
س

(١) وفي المنية اذعي عليه أنه وطئ جاريته وجلبت منه وادعى النقصان بهذا السبب له أن يحلفه أن أنكر الدخول فان حلف له أن يطلب من الحاكم تعزير المذني ولو برهن المذني له طلب النقصان كذا في المحلل المزبور من البرازية **سند**

(٢) وفي المحيط ذكر محمد الاختلاف في الاكراه على الزنا فطلق البعض اختصاصه بها أتمافي غيرهما فالسلطان وغيره سواء فيه عنده أيضا والصحيح ما ذهب اليه الآخرون من أنه يعم الأحكام كلها كذا في ضمان الاكراه من ضمانات فضيلية **سند**

(٣) سئل عن المذني اذا صدر منه ما يوجب الحد فقبل اقامته عليه أسلم هل يستوفى منه أو يدرأ عنه أجاب أن ثبت عليه باقراره أو بشهادة مسلمين عدلين يقيم عليه الحد وبشهادة ذميين لا يقيم عليه الحد ويسقط عنه من فتاوى ابن نجيم في الحدود **سند**

(٤) وفي التتمة قبيل مسائل الاحكام بالمعروف وان كانت ما كولة تنذبح وتزكل ولا تحرق قال وفي شرح الطحاوي خلاف هذا والاعتقاد على هذا هو في حدود الاصل كذا يخطط جامع هذه المجموعة في آخري باب الاقرار في الزنا **سند**

وأفتى أبو السعود أنه يؤكل ويشرب لبنه وما وقع في بعض الكتب من خلافه فهو غلط **سند**

(٥) هذا مخالف لما في المتن **سند**

عليها يكتفى أمر صبي بشئ ولحقه غرم يرجع عليه على الاثر فلا يفيد الضمان دعت أمة صبياء فزني بها يضمن المهر لان أمرها لم يصب في حق المولى في نوع مشترك بين الحدود والجنائيات من حدود البرازية وفي النظم غصب أمة فزني بها وهي مطاوعة يجب الحد ولا مهر ولا ضمان ان لم ينقصها وان مكروهه عليه المهر ولا حد (١) من المحلل المزبور وفي نكاح فواند صاحب المحيط الحد والضمان لا يجتمعان الا في مستثنين الاولى اذا زني بجارية بكر يجب الحد ونقصان البكارة والثانية اذا شرب خمر ذمتي أي بغير اذنه يجب الحد وقيمة الخمر من حدود أحكام الصغار * والبالغة العاقلة اذا دعت صبياء فوطئها لا حد عليها عات بل حرمة أو لم تعلم وعليها العدة ولا مهر لها والبالغ الصحيح اذا زني بصبيبة أو مجنونة أو نائمة فعليه الحد ولا حد عليها ولو أكرهت المرأة على الزني لا حد عليها عند الكل والرجل اذا أكره على الزنا قال أبو حنيفة أتراه وهو قول صاحبيه لا حد عليه وكان يقول أو لا وهو قول زفر عليه الحد من حدود الجنائيات * ولو كان المكروه غير السلطان يحد وقال لا يحد وعلمه الفتوى من فتاوى السراجية في الحدود (٢) * رجل زني بامرأة فأخذها فقال هي امرأتى ولله امرأة فزوج معروف فانه يسقط الحد عنه ما وعليها العدة ولها المهر باقرار الرجل من نكاح الجواهر * والحاصل أن الزانيين أتمامان أو ذميان أو مستأمنان أو أحدهما مسلم والاخر ذمتي وهو صادق بصورتين أو أحدهما مسلم والاخر مستأمن وهو صادق بصورتين أو أحدهما ذمتي والاخر مستأمن وهو صادق بصورتين فهي تسع صور والحد واجب في الكل عند الامام الا في المستأمنين والافيهما اذا كان أحدهما مستأمنا أيا كان فلا حد عليه في ثلاث منها كما لا يخفى في باب الوطء الذي يوجب الحد من حدود البحر * ولو زني ثم أسلم وكلن زناه ثابتا بينة مسلمين لم يسقط الحد باسلامه والاسقط في أحكام الذمتي عن الاشياء (٣) * سئل عن الذمتي اذا زني بذمية وثبت عليه ما بطريق شرعي هل يحدان أم لا أجاب نعم يحدان بالحد لا بالرجم من فتاوى ابن نجيم * وفي شرح الطحاوي وطئ بهيمة يعزر فان كانت ما كولة تنذبح ولا تؤكل وعن الفاروق أنه لا تحرق وفي الصغرى أنها تؤكل عند الامام ولا تحرق وعند الثاني لا تؤكل وتحرق كالأول كانت مما لا تؤكل والتي لا تؤكل تحرق به الذبيح ولا تحرق قبل الذبيح ويضمن الذاعل ان غيره قيمتها قال الصدوق والشهيد والاعتقاد على رواية شرح الطحاوي وذكر في اللام أنه المختار والاحراق لقطع التحدث (٤) في الثاني من حدود البرازية * رجل قبل حرمة أجنبية أو أمة أو عاتقها أو مسها بشهوة يعزر ولو جامعها فمادون الفرج فانه يعزر وكذا اللوطي في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه اذا تلوط حدان فان كان المفعول به بالغاب يعزى في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يحدان كان صبيافلا شئ عليه من تعزير الجنائيات * زني بامرأة أجنبية في دبرها يحد اجماعا (٥) وفي الزيادات وفي الطحاوي أنه على الخلاف لا ط بامرأة أو أمة أو عبده لاحد من أوائل الثاني من حدود البرازية وكذا في الخلاصة * ولو اعتاد اللواط قتل الامام محصنا كان أو غير محصن سباسة في الوطء الذي يوجب الحد من حدود ابن همام * وأتمام ساحة الرجال بالرجال فانه لا يحترم شيأ وفيه التعزير وليس فيه الحد في قولهم جميعا

وأما مساحقة الرجال بالنساء فإنه في التحريم كالجماع وفيه التعزير وليس فيه الحد في قولهم جميعاً وأما مساحقة النساء بالنساء فإنه لا يحترم شيئاً وفيه التعزير وليس فيه الحد وأما مساحقة النساء بالرجال مثل العذين والخصى والمجبوب والغلمان الذين لا يصلحون للاستمتاع فإنه في التحريم كالجماع وفيه التعزير وليس فيه الحد أيضاً وأما تيسان الرجال الجوارى الصغائر اللواتي لا يصلحن للاستمتاع فإنه لا يحترم شيئاً إلا أن يغلأها في الفرج فإن وطئها في الفرج وجب عليه العقران قتلها الواطئ وجب عليه الدية ودخل العقر في الدية وأما عبت النساء بالغلمان الصغائر الذين لا يصلحون للاستمتاع فإنه لا يحترم شيئاً وفيه التعزير وليس فيه حد من نكاح السف * وفي المتن قال أبو سليمان عن محمد إذا قال زينت بفلانة وهي حرة مسالة فحضى على ذلك ولم يرجع فطلبته بمحمد ضرب له الحد ثمانين بقذفه إياها ولا يحتمل هو حد الزنى لأنه حكم بكذبه حين ضرب حد القذف في السابع من حدود المحيط البرهاني * أقرب بالزنى بامرأة وهي تنكر عنده لا يحتمل وعندهما يحتمل وكذلك لو كانت المرأة هي المقررة والرجل غائب فحكم الرجل بحكم المرأة تاناً رخصة وكذلك في حدود المنية * ولو جاء أربعة متفقون وشهدوا على الزنى واحد بعد واحد لا تقبل شهادتهم ويحدون حد القذف وإن كثروا وعن محمد إذا كانوا أقعدوا في موضع الشهود فقسام واحد بعد واحد وشهدوا بالشهادة جائزة وإن كانوا خارجين من المجد فدخل واحد وشهد وخرج ثم دخل آخر وشهد إذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا تقبل شهادتهم من حدود الخيانة * شهد أربع من النصارى على نصراني بالزنى فحضى عليه بالحد ثم أسلم لا يحتمل لأن الطائري في الحدود على القضاء كالمقارن له ولا تقبل شهادة الكافر على المسلم ابتداءً فكذلك إذا طرأ على الشهادة يطلها ولأن الإسلام يجب ما قبله بالنص في باب الحد على الزنى من حدود المحيط للسرخسي * شهد أربعة من أهل الذمة على ذمتي أنه زنى بمسالة لا يحتمل وحد الشهود لأن الشهادة قامت على فعل مشترك بينهم وهو الوطء والتمكين منها ولم تقبل هذه الشهادة في حق المرأة لاسلامها فلا تقبل على الرجل للشركة بينهما من المحل المزبور * سئل عن شهد عليه ثلاثة بالزنى هل يلزمه حد أم لا أجاب لا حد عليه بمقتضى عدم كمال النصاب وعلى الشهود حد القذف من فتاوى ابن نجيم من الحدود وكذا في الخيانة * سئل عن جماعة شهدوا على رجل أنه أقرب بالزنى هل تقبل شهادتهم عليه ويلزمه الحد أم لا أجاب لا تقبل شهادتهم عليه بذلك ولا يلزمه الحد من المحل المزبور * وإذا أرادوا الرجم لا يجوز للاب والام والجد والولد وولد الولد وكل ذي رحم محرم منه أن يرجوه فإن فعلوا ذلك لم يحرموا من الميراث في الرابع من حدود التانارخانية * (الثاني في حد القذف وحد الشرب) * أربعة عشر نفر ابغزوا فاذفهم ولا يحتمل إذا قذف عبداً أو أمة أو مدبراً أو مكاتباً أو أم ولد أو صبيلاً أو مجنوناً أو كافراً أو محدوداً أو قال زينت باتان أو بيقرة أو محدوداً في الزنى أو امرأة مملوكة أو ولد أو قذف امرأة ولها أولاد لا يعرف لهم والد من خزائن الفقيه أبي الليث (١) * ومن قذف امرأة أو زنى أو شرب مراراً فحد فهو ولكاه وأطلق في قوله قذف مراراً يشمل ما إذا كان المقذوف واحداً أو جماعة قذفهم بكلمة واحدة أو بكلمات ويشمل ما إذا كان في يوم

(١) وإذا قال لامة الغير أو لام ولد الغير أو ولدمة يازانية يجب عليه أقصى غايات التعزير لأن الحد لا يجب هنا لعدم احصان المقذوف كذا في التانارخانية في الثاني من الحدود

* سئل عن الذمتي إذا قذف ذمتياً مثله هل يحتمل أم لا أجاب لا يحتمل بسبب القذف ولكن يؤدب * سئل عن يهودي قذف يهودياً بالزنا هل يلزمه حد القذف أم لا أجاب لا يلزمه حد القذف وإنما يلزمه التعزير من فتاوى ابن نجيم في الحدود

واحد أو أيام وما إذا طلبوا الحد كاهم أو بعضهم وما إذا حضروا أو حضروا أحدهم
 كما في الخمانية وغيرها في أو خرباب حد القذف من حدود البحر * ولو قذف واحد
 جماعة بكلمة أو كلمات متفرقة يتداخل عند أبي حنيفة فيحد حدا واحدا لكونه حقا
 تعالى ولا يتداخل عند الشافعي لكونه حق العبد شرح مجمع لابن المالك (في القذف) *
 ولو قال لجماعة كلكم زان الا واحد يجب عليه الحد لان القذف يوجب الحد فكان
 لكل واحد منهم أن يدعى ما لم يعين المستثنى من حدود الخلاصة * ولو قال لأهل قرية
 ليس فيكم زان الا واحد أو قال كلكم زان الا واحد أو قال لرجلين أحد كما زان فقبل له هذا
 لاحدهما بعينه فقال لا لا حد عليه من أوائل فصل في اللفاظ التي توجب الحد
 وما لا يوجب من حدود الخمانية * ومن قذف رجلا مجبوا بأوامر أو رتقاء لا حد عليه
 (١) من خنثى التاتارخانية وكذا في حدود البحر * ولا يقطع هذا الحد بالعفو
 ولا بالإبراء مع ثبوته وكذا إذا عفا قبل الرفع إلى القاضي وكذا لو صالح عن القذف
 على مال يكون باطلا برذالمال عليه وله أن يطالبه بالحد بعد ذلك عندنا (٢) ولو قذف
 حيا ثم مات المقذوف يبطل الحد ولا يورث عندنا (٣) من أوائل حد القذف من
 الخمانية * المقذوف إذا كان حيا حاضرا أو غائبا لا خصومة لا حد سواء وإن كان ولده
 أو والده وإن كان ميتا لا خلاف في أن ولده ذكر أو أنثى ولا بن ابنة وبنت ابنة
 وإن سفلوا ولو والده وإن علا أن يخاصم القاذف في القذف وأما أولاد البنات فيبطل كون
 الخصومة عندهم ما خلا فالجحد وإن كان حيا وقت القذف ثم مات ليس لأحد حق
 الخصومة لانه لا يحتمل الارث ملخص ما في البدائع (٤) * حد القذف غير مشروط
 بحضور المقذوف عند الحد من شرح الطحاوي (في حد القذف) * رجل قال لغيره
 يا ابن الزانية وقدمات أيام كان عليه حد واحد لانه لو قذف حين أو قذف جماعة لا يلزمه
 الا حد واحد سواء قذف جماعة بكلمة واحدة أو قذف كل واحد بكلام على حد سواء
 حضروا جميعا أو حضر واحد في فصل اللفاظ التي توجب الحد من الخمانية * ولو قال
 لرجل يا ابن الزانية يكون فاذا فالأبنة وأمه فإن كل طائفتين كل طائفة طلب الحد
 وإن كانا ميتتين كان طلب الحد من المحلل المزبور * ولو قال يا ابن الزانية وأمه التي
 ولده مسلمة فعليه الحد وإن كانت كافرة فلا حد عليه ولا يبالي بحال الحد لأن الأمية
 حقيقة للوالدة والحدة تسمى بها مجازا من قذف معين الحكم * ادعى على رجل
 أنه قذف أمه وقال يا ابن الزانية وطلب الحد بآل إن كانت أمه حية كل طلب الحد لها
 فلا بد من ثبوت وكالتة لتصح دعواه وإن قال أمي ميتة لا بد من ثبوت موتها وثبوت
 كونه بحيث لا وارث لها غيره ولا بد من ثبوت كون أمه حرة مسلمة حتى يصح طلب الحد
 من دعوى القاعدية ملخصا * قذف أم ابنة وهي ميتة فليس له أن يخاصم أباه لأن
 الأب لو قذف ابنه وهو حي محصن ليس له أن يخاصم أباه تعظيما له ففي قذف الأم الميتة أولى
 من البدائع * وكذلك المولى إذا قذف أم عبده وهي حرة ميتة فليس للعبد أن يخاصم
 مولاه في القذف لانه عبد مملوك لا يقدر على شيء من المحلل المزبور * وإذا قال لغيره

(١) لانهم لا يلحقهم العار بذلك اظهروا
 كذبه يمين كذا في البحر

(٢) ولا يقطع حد القذف بالتقدم
 مختار

سئل عن المقذوف إذا عفا عن القاذف
 هل له الطلب بالحد بعد ذلك أم لا أجاب
 نعم له الطلب بالحد بعد ذلك من فتاوى
 ابن نجيم في الحدود

(٣) وفي الكشف في أوائل سورة النور
 فإن قلت هل يورث الحد قلت عند أبي
 حنيفة لا يورث لقوله عليه السلام الحد
 لا يورث ويورث عند الشافعي

(٤) يحذف القاذف بطلب المقذوف ولو كان
 غائبا عن مجلس القاذف حال القذف
 ذكر هذا التعميم في التاتارخانية كذا
 في الدرر

(١) ومن قال لغيره في غضب لست بـابن فلان لا يه الذي يدعي له يحد ولو قاله في غير غضب لا يحد لأن عند القذف يراد به حقيقة سبالة وفي غيره يراد به المعالية بنى مشابهته إياه في أسباب المروءة كذا في الهداية في حد القذف **سئل** عن قال لآخر في حال المخاصمة أنت لست لا ييك وانما أنت ابن لغيره (١٥٥) وهو معروف النسب منه هل عليه حد القذف

أم لا أجاب نعم عليه حد القذف من فتاوى ابن نجيم **سئل**

(٢) رجل قال لامرأته يا زانية فقات زنت بك حدثت المرأة دون الرجل خائفة في أوائل فصل الذي يوجب الحد **سئل**

(٣) وإذا قال لآخر يا خبيث يجوز أن يقول لا بل أنت الا في كلمة توجب الحد مثل أن يقول يا زاني فقال لا بل أنت فانما يحدان جميعا فان معناه بل أنت

زان مختارات النوازل من الحدود **سئل** عن قال لآخر يا زاني فقال له بل أنت زان هل الحد عليهما أم على أحدهما فقط

أجاب يجب الحد عليهما لأن كلا منهما قاذف للآخر من فتاوى ابن نجيم **سئل**

(٤) ولو اختلف الشاهدان في الايام لا تطل شهادتهما عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو شهد أحدهما بالقذف والاخر على اقراره لم يحد كذا في حدود خزاعة الاكل **سئل**

(٥) ولا يحد حتى لو شرب الخمر لأن الشرب مباح له ولو سكر يحد لأن السكر حرام في الاديان كلها وهذا في بعض الرواية ذكر

الصدر والشهد أنه يحد وذكر في بعض المراجع أنه لا يحد وان سكر في أوامر كتاب الاشربة من الوالوية **سئل**

إذا شرب الخمر وجب عليه الحد عثمانون سوطا قليلا أو كثيرا وإذا شرب غير الخمر لا يجب عليه الحد مالم يسكر وإذا شرب وهو مريض لا يحد حتى يبرأ وإذا شهد عليه الشهود أنه شرب ولا يوجد منه رائحة الخمر لا تقبل شهادتهم ما عدا أبي حنيفة وأبي يوسف وعنده محمد تقبل

مالم يتقدم وإذا وجد رائحة الخمر ولم يشهد الشهود فإنه لا يحد ولو جاء

الخمر لا يحد من أحكام السكران إذا أقترن السكر أنه سكر من الخمر طائعا هل يحد أجاب لا يحد حتى يصح قراءته يوم عليه البينة من فتاوى ابن نجيم **سئل**

أي ورثتها موجودة طال في لافرا وأقامة البينة **سئل**

يا ولد الزنى يحد القاذف ان كانت أمه مائة محصنة وفي تجنيس الناصري قال محمد بن الزنى كقوله يا ولد الزنى وفي المنتقى رواية الحسن عن أبي حنيفة في قوله يا ولد الزنى ان هذا ليس بقذف فلاحد عليه في السادس من حدود التارخانية * ولو قال لرجل يا ابن الزنى أو يا ولد الزنى كان قاذفاً أمه ان كانت محصنة حد في اللفاظ التي توجب الحد من حدود التارخانية * رجل قال لرجل يا زانية لا يكون قاذفاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يحد فادافوا لوالها لأمراة يازاني يجب الحد في قواهم جميعا من المحلل المزبور * عن أبي يوسف فيمن قال لغيره في رضا أو غضب لست لا ييك فهذا قذف من قذف معين الحكم * ولو قال ليس هذا أبل فان قاله في رضا أو على وجه الاستفهام فليس بقاذف ولو قاله في غضب أو على وجه التعزير فهو قذف من المحلل المزبور (١) * وأجروا أنه لو قال لاجنية ليس هذا الذي ولدته من زوجك لا يصبر قاذفاً مالم يقل أنه من الزنى ففتح القدر لابن الهمام * قال لاجنية يا زانية فقات زنت بك لا يحد الرجل لتصد ينها وتخذ المرأة (٢) محبط رضوى (في القذف) * ولو قال لرجل يا زاني فقال له غيره صدقت حد الميسري دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف أيضا في أوائل باب حد القذف من حدود البحر * رجل قال لمن وطئ امرأته الحائض أو أمه المحجوسة ياراني كان عليه الحد ولو وطئ امرأته في نكاح فاسد أو وطئ جارية مشتركة بينه وبين غيره أو اشتري جارية فوطئها ثم استحققت فقتله انسان فقال يازاني لا يحد في فصل اللفاظ التي توجب الحد من الخائفة * ولو وطئ جارية ابنه فقتله يازاني لا يحد عند الشافعي ولا رواية فيه عن الامام هدية المهدين (في النوع الرابع) * رجل قال لغيره يا زاني فقال له العبد لا بل أنت حد العبد لانه قذف المحصن ولا يحد الحر لانه قذف غير محصن من حدود الخائفة (٣) * ولو قذف رجلا بغير لسان العربية كان عليه الحد من حدود البحر الرائي وكذا في قذف الخائفة * انقطع قذفه انسان بعد البلوغ وجب الحد على قاذفه في كتاب القبط من الخائفة * وان شهد أحدهما أنه قال له يازاني يوم الجمعة وشهد الآخر أنه قال له يازاني يوم الخميس قال أبو حنيفة تقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا تقبل وكذلك لو شهد أحدهما بالاقرار والاخر بالانشاء من الفتاوى الظهيرية (٤) * رجلان شهدا على رجل أنه قذف فلانما واختلفا في الوقت أو في المكان جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة ويحد القاذف وقال صاحباه لا تقبل شهادتهما ولا يجب الحد ولو شهد أحدهما أنه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه أقتر بقذفه يوم الخميس لا يجب الحد على القاذف في قواهم ولو شهد أحدهما أنه قذفه بالعربية وشهد الآخر أنه قذفه بالفارسية أو بلغة أخرى لا تقبل شهادتهما في أوامر فصل اللفاظ التي توجب الحد من الخائفة * ويقام على الذم سائر الحدود الا حد السكر والشرب في قول أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد لا يقام عليه حد ما الا حد القذف في أوامر فصل حد الشرب من أشربة الخائفة * ولا حد على الذم في شرب الخمر في ظاهر الرواية فان أظهر وأدب وعن الحسن أنه يحد إذا سكر كالم لم إذا سكر مما يحل شرب قليله في باب حد الشرب من الحاوي القدسي (٥) * ولا يحد

الخمر لا يحد من أحكام السكران إذا أقترن السكر أنه سكر من الخمر طائعا هل يحد أجاب لا يحد حتى يصح قراءته يوم عليه البينة من فتاوى ابن نجيم **سئل**

أي ورثتها موجودة طال في لافرا وأقامة البينة **سئل**

بإقراره فيه أى السكران إذا أقر بالزنى أو بغيره في سكره لا يكون إقراره موجبا للعدالة لأن
 السكران لا يثبت على شئ فأقيم سكره مقام الرجوع الابهة القذف أى إذا أقر بما يوجب
 حد القذف أو القصاص أو غيرهما بما فيه حق العبد في السكر يحد لأنه لا يحتمل الرجوع
 شرح مجمع في حد المنع * والمسلم إذا شرب الخمر أو سكر من غير الخمر ثم ارتد والعبادة
 بالله ثم أسلم فإنه يقيم عليه حد الزنى وحد السرقة وجميع أنواع الحدود إلا حد الشرب لأن
 السكر لو كان مقارنا للشرب ينجح حد الشرب فإذا اعترض كان أولى بخلاف سائر الحدود
 وإن باشر أسباب الحد في رذته لا يقيم عليه حد الشرب والسكر لما قلنا وما سوى حد الشرب
 والسكران باشر سببها في رذته قبل أن يأخذها لا يقيم عليه حدًا ما لا حد القذف
 وإن باشر أسباب الحد في رذته بعدما أخذها لا يقيم عليه حدًا ما لا يحد الشرب
 الحرب يقيم عليه الحدود إلا حد الشرب والسكر لأنه كافر لا يحد منه الذهاب إلى دار
 الحرب فكان بمنزلة الذمى في أواخر فصل حد الشرب من كتاب الأشربة من الخيامية *
 حلف لا يشرب الخمر فشهد أنها وجداء سكران ووجد في فيه ريح الخمر يحد وفي الأصل
 القاضي لا يقضى بهذه الشهادة وفي الملتقط الحاكم لا يقبل شهادة من لا يعاين الشرب
 خزانة الفتاوى في فصل العين في الشرب * وإن أقر أو شهد وأعلمه بعد زوال ريحها لا يحد
 خلافاً للمحد ولا يحد من وجدت منه رائحة الخمر أو ثقبها أو أقر ثم رجع أو أقر سكران
 والسكر موجب للعدالة لا يعرف الرجل من المرأة ولا الأرض من السماء وعندهما أن
 بهذا ويخلط في كلامه وبه يفتى ملتقى الأبحر (١) * (ع) (ج) (ق) ووجد سكران ويوجد
 منه الرائحة لا يحد ولكن يعزر بأقل من أربعين سوطاً (٢) (ع) ولو وجد منه رائحة
 الخمر دون السكر يعزر (ج) ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر ولو وجد يحمل آية فيها
 خمر يعزر والحاصل أن باب التعزير مبني على الغالب والغالب في مثل هؤلاء الجاهلة
 والفسق فيعزرون بناء على الظاهر في أول باب التعزير من القنية * سكران قذف
 رب لا يجب حدان حد الشرب وحد القذف لأن السبب مختلف في الخلاس من حدود
 جواهر الفتاوى * ولا يحد إلا خرس بالشرب سواء شهد الشهود عليه أو أشار إشارة
 معهودة ويكون ذلك إقراراً منه في المعاملات لأن الحدود لا تثبت بالشبهات بغير رائق *
 (المثالث في التعزير) * (مت) وفي مشكل الآثار وأما تعزير إلى الإمام عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف ومحمد والشافعي والعهود إليه أيضاً وقال الطحاوي وعندى أن العفو
 ثابت للذي جنى عليه لا للإمام قال رضى الله عنه وأعلم ما قالوه من أن العفو إلى الإمام فذلك
 في التعزير الواجب حقه الله تعالى بأن ارتكب منكراً ليس فيه حد مشروع من غير أن يجنى
 على إنسان وما قاله الطحاوي فيما إذا جنى على إنسان من تعزير القنية (٣) * (ظلم)
 رأى غيره على فاحشة موجبة للتعزير فعززه بغير إذن المحتسب فله احتسب أن يعزر المعزور
 أن عززه بعد الفراغ منها قال رضى الله عنه قوله أن عززه بعد الفراغ منها إشارة إلى أنه
 لو عززه حال كونه مشغولاً بالفاحشة فله ذلك وأنه حسن لأن ذلك نهى عن المنكر وكل أحد
 مأمور به وبعد الفراغ ليس نهى لأن النهى عام فنهى لا يتصور فيمحصن تعزيراً وذلك

(١) عن ابن الولية قال سألت أبا يوسف
 عن السكران الذي يجب عليه الحد
 قال أنه يستقر أقل يأبى الكافرون
 فلا يقدر عليها قلت له كيف عينت هذه
 السورة ورجماً أخطأ فيها الصاحي قال
 لأن تحريم الخمر نزل فيمن شرع فيها فلم
 يستطع قراءتها أكمل الدين
 (٢) مثل من وجد منه رائحة الخمر هل
 يحد أو يعزر أجاب يعزر ولا يحد ما لم يثبت *
 شربه من الخمر بطريق شرعي من فتاوى
 ابن نجيم
 (٣) وقال الشيخ أبو العباس النعزير
 حق لا دعي يجوز الإبراء عنه وفي نوادر
 ابن رستم عن محمد يقبل فيه شهادة النساء
 والشهادة على الشهادة ويجب فيه العين
 ويجوز عنه العفو وتصح فيه الكفالة
 بنفسه ثلاثة أيام كذا في حدود خزانة
 الأكل من التعزير

الى الامام من المحلل المزبور * وعن أبي بكر الاسكاف وجعل له عبد أساء الادب لا ينبغي له أن يضربه ولكن يرفع الامر الى القاضي حتى يؤذبه القاضي وهذا قول يخالف قول أصحابنا وعندنا المولى لا يقيم الحد على مملوك وله أن يعزره وكذا الزوج يضرب المرأة من تعزير النكاحية * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف في وال عزير مائة سوط فجلت الرجل قال لأخذه في الذخيرة أن زادته على المائة في التعزير فمات نصف الدية في بيت المال (١) لانه خطأ من الوالى فان جاء من ذلك ما يعلم أنه تعمد وليس بخطأ فهو على عاقبته في التعزير من حدود التارخانية * وذكر الطحاوى وتعزير أشرف الاشراف كالفقهاء أو العلوية أن يقول له الحياكم بلغنى أنك تفعل كذا وكذا وتعزير الاشراف كالدهاقنة الاعلام والجزالى باب الحياكم وتعزير الاوساط كالسوقية الاعلام والجزالى باب الحياكم والحبس وتعزير الخسائس الاعلام والجزالى باب الحياكم والحبس والضرب بعده والتعزير بأخذ المال اندأى المصلحة فيه جائز قال مولا نا خاتمة المجتهدين مولا ناركن الدين الوافجاني انوارى معناه أن يأخذ حاله ويودعه فان تلب برده عليه كما عرف في خيول البغاة وسلاحهم وصوبه الامام يظهر الدين والقرناشى انوارى (٢) ومن جلته من لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال من حدود البرازية * ولوا جمع التعزير مع الحدود قدم التعزير في الاستيفاء له محضه حقا لا بعد من تعزير مخ الغفار * وان شئت اثنين أو ثلاثة زيد في التعزير على قدر ما يراه الامام في التعزير من حدود خزنة الاكل * ومن موجبات التعزير الزهد البارد وفي الواقيت روى أن رجلا قد وجد قرة ملقاة في سوق المدينة في زمن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فأخذها وقال من فقد هذه القرة وهو يكثر كلامه ويعترفها وحراده من هذا الكلام اظهار زهده وورعه وديانته على الناس فسمع عمر رضى الله تعالى عنه كلامه وعرف مراده فقال كل يا بارد فانه ورع يغيضه الله وضربه بالدرّة في التعزير من حدود التارخانية * لوقال له يا خبيث فقال له أنت تكافأ ولا يعزركل منهم الا تسخر لان التعزير حق الادب وقد وجب عليه مثل ما وجب للآخر فتساقتا كذا في فتح القدير * وفي القنية ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب أيضا أنهم يعزرون ويبدأ به جماعة التعزير بالبدى منهم لانه أنظم والوجوب عليه سبق انتهى فعلم أن التعزير بالضرب كحد القذف وأن التكافؤ انما هو في الشتم (٣) بشرط أن لا يكون بين يدى القاضي قالوا لو تشاتم الخصمان بين يدى القاضي عزرهما من أواخر حد القذف من البحر (٤) * خصمان تشاتما عند القاضي فله جدهما وتعزيرهما ما تامة لحرمه المجلس ولو فعله أحدهما بصاحبه لا يعزرمالم يطلبه خصمه في الفصل الاول من الفصولين * قال المقضى عليه للقاضى أخذت الرشوة من خصمى وقضيت على عزره (٥) في مسائل شتى في نوع ولاية القاضي من قضاء البرازية * لوقال أنا لا أعلم بفتوى الفقهاء أو ليس كما قال العلماء فانه يعزرم ولا يكفر في فصل التسيج من الحظر والاباحة من الخانية * ومن انتسب الى النبى عليه السلام يضرب ضربا شديدا وجميعا ويشهر ويحبس طويلا حتى تظهر نوبته لانه استخفاف بحق الرسول عليه الصلاة والسلام معين الحكماء * أفطره مسلم

(١) لان ما زاد على مائة غير ما ذون فيه فيحصل القتل بفعل ما ذون وبفعل غير ما ذون فيضمن نصف الدية كذا في محيط رضوى في باب التعزير من الحدود

(٢) والحاصل أن المذهب عدم التعزير بأخذ المال وأما التعزير بالشتم فلم أره الا في المجتبى قال وفي شرح أبي اليسر التعزير بالشتم مشروع ولكن بعد أن لا يكون قاذفا كذا في تعزير البحر الرائق

(٣) ويمكن الفرق بأن الضرب يختلف كيفية وكيفية فلا يمكن القول بالتكافؤ كما في نوع من أنواع الشتم لعدم المماثلة معين المفتى

وهذا يشير الى أنه اذا كان الشتم بلفظ آخر لا بلفظ الاول لا يوجد التكافؤ

(٤) خصمان تشاتما بين يدى القاضي فلم ينتهيا بانتهى قال أى الى القاضي يحبسهما ويعزرها وان عقا لحسن من خزنة الفتاوى

(٥) سئل عن المدعى عليه اذا قال للقاضى أخذت الرشوة من خصمى وقضيت له على هل للقاضى أن يعزره على ذلك أجاب نعم له أن يعزره على ذلك من فتاوى ابن نجيم

المسلم اذا شتم الذى يعزرم تارخانية ولو سبق ابنه الصغير خرايعر

مقيم في رمضان منه حد يعزرو ويحبس بعد ذلك تاتارخانية من الحدود وفي التعزير * وفي القنية من أصل كل في رمضان منه حد اشهره يوم بقتله وجهه ابن وهبان بأنه مستهزئ بالدين أو منكرا لما ثبت كونه من الدين بالضرورة معين المفتي والخنث والنابجة يبيع الخرويا أصل الزبا ولا يرجع عنه فانه يعزرو ويحبس المفتي والخنث والنابجة يعزرو ويحبس حتى يحدث توبته في المقصد الثاني من النوع الرابع من القسم الثاني من هدية المهديين * يعزرو من وجد في بيته الخمر وكذا من جلس بجلس الشراب وان لم يشرب يعزرو ويضرب المسلم ببيع الخمر ضربا وجعا بخلاف الذمى (١) تاتارخانية في التعزير * وفي القنية لو قال له يا فاسق ثم أراد أن يثبت فسقه بالبيعة ليدفع التعزير عن نفسه لا تسمع بيته لان الشهادة على مجرد الجرح والفسق لا تقبل بخلاف ما اذا قال يا زاني ثم أثبت زناه بالبيعة يقبل لانه متعلق الحد ولو أراد اثبات فسقه ضمنا لا تصح فيه الخصومة كجرح الشهود واذا قال رشوته بكذا فعليه رده تقبل بيته كذا هذه انتهى وهذا اذا شهدوا على فسقه ولم يبينوه لم تقبل وما اذا يدينوه بما يتضمن اثبات حق الله أو العبد فاقبل كما اذا قال له يا فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى أنه رآه قبيل أجنبية أو عاتقها أو خلاها أو نحو ذلك ثم أقام رجلين شهدا أنهم ما رأياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن القاتل لانها تضمنت اثبات حق الله وهو التعزير على الفاعل لان حق الله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه ومن التعزير وكذلك يجري هذا في جرح الشاهد به وله واقامة البيعة عليه وينبغي على هذا للقاضي أن يسأل الشاتم عن سبب فسقه فان بين سببا شرعا يطلب منه اقامة البيعة عليه في فصل التعزير من الجواررائق * واقتصر المصنف في مسائل الشتم على التداء وليس بقيد لان الاخبار كذلك كما اذا قال أنت فاسق أو فلان فاسق ونحوه من المحل المزبور * (ك) قال له يا مناسق أو أنت مناسق يعزرو من تعزير القنية * وان قاله ما له حال المغيبة لا يلزمه شيء لان ذلك مساو وغيبة لاشتم (٢) من حدود حاوي القنية * رجل شتم الناس ان كان مرة يوعظ وان كان شتى ضرب وحبس حتى يترك برازية ومن الانفاظ الموجبة للتعزير يارستاق ويا ابن الاسود ويا ابن الجمام وهو ليس كذلك (٣) كذا في التبيين ومنها يا حاشن كما في الظهيرية ومنها يا سقيه كما في المحيط في فصل التعزير من البحر * وكذا لو قال يا كلب وحكي عن الهندواني أنه قال يعزرو في عرف ديارنا والاصح أنه لا يعزرو لان من عادة العرب اطلاق هذا الاسم لمعنى المسالمة في الطلب وقلة الاستحياء فقد يسمونه به كالكلب ونحوه ثم كل أحد يعلم أنه كاذب فالشتم يلحق القاذف دون المقذوف من حدود المبسوط * ولو قال يا قذر وباجفة أو يا بلدي يجب التعزير من خزائن القناوى (في القذف من الحدود) * ولو قال لامرأة يا روسي (معناه بلسان العاتة شرموطة) يحدث بخلاف ما لو قال يا حبة فانه يعزرو (٤) قبيل فصل التعزير من ابن الهمام وكذا في فصل فيما يوجب التعزير من الخيانة * ولو قال يا ولد الحرام لا يجب التعزير من تعزير الخيانة * ولو قال حرام زاده (أي ابن حرام) يعزرو ولا يحدث وكذا لو قال لابنه قبيل كتاب السرقة من البرازية * كل فعل اختياري يحرم شرعا ولا يوجب حدا

(١) (تع عن) يضرب المسلم ببيع الخمر ضربا وجعا بخلاف الذمى حتى يتقدم اليه فان باع في المهر بعد التقديم ثم أسلم لم يسقط الضرب (ست) هذا دليل على أن التعزير لا يسقط بالتوبة قنية من باب التعزير من كتاب الحدود

(٢) وأفتى المرحوم بحسبى بن زكريا انه يلزمه الاستغفار فيما اذا قال في القنية انه كافر وأفتى أبو السعود في أمثاله انه موقوف الى رأى القاضي ان رأى استماعه يسمع ويجرى على القائل ما يلزم شرعا كذا بخط جامع هذه المجموعة * (٣) وانما يجب التعزير فيما لا يعلم اتصافه به فتح القدير من حد القذف

(٤) وكان النراقي بينهما أن روسي مريح في القذف بالزنا بخلاف القنية فانه كناية عن الزانية كذا في البحر

(١) والظاهر أن كون المرأة صغيرة ليس بشرط وضمة يري راجع الى البنت لا الى امرأة أو ابنته على سبيل البذل لان خصومة الزوج ليست لصغر الزوجة كذا يحيط جامع هذه المجموعة من

(٢) أفاد بقوله الاخذ خفية أن الشرط الخفية وقت الاخذ ودخول الحرز لئلا أونهارا أو أتما الخفية في الانتهاء فان كانت السرقة نهارا في المصر فهي شرط أيضا وما بين العشاء والعقة من النهار وكذا قال في الاختيار ولودخل ما بين العشاء والعقة والناس منتشرون فهو منزلة النهار وإذا كانت السرقة ليلا فليست بشرط حتى لو دخل البيت خفية ثم أخذ المال مجاهرة ولو بعد مقاتلة فان في يده قطع به لئلا كفا بالخفية الاولى كذا في أوائل سرقة البحر من

قوله والخفية والاستسار الخ هكذا في النسخ التي يبدى ولا يخفى مخالفتها لما قبله مع ان العزو لمحل واحد وكذا قوله بعد ذلك ثم لها شرائط الخ مخالفا لصدر العبارة ولعل المسئلة خلافية فلترجع اه صحيحه (٣) ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو يجحد لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقضى بالقطع ورد العين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضمان لان المحجور لا يملك خصومة في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على اقراره لا تقبل أصلا وان كان مولاه حاضرا لانه لا يقضى بالقطع بمذمة البينة فكذلك المال والشهادة على الاقرار بالسرقة مع وجود السارق لا تسمع قاضيحان في أوخر كتاب المأذون

وبعد عار فافاسناده الى المسبوب بوجوب التعزير والا فلا الا أن يكون تحقير الاشراف فالتقسيد بالاختيارى وجهه ظاهر اذ لا يجب في غيره شيء فالجار تحقير الاشراف (مصنفك) رجل جاء الى امرأة رجل أو ابنته وهي صغيرة (١) فجدعها وأخرجها من منزل أبيها أو زوجها كان للاب أو الزوج أن يحاصمه في ذلك ويجبس حتى يأتيها أو يعلم أنها قد ماتت في فصل الدعوى من الخانية رجل خدع صبية وذهب به الى موضع لا يعلم قال محمد انه يجبس حتى يأتيها أو يعلم أنها قد ماتت في الثالث من غصب الظهيرية وكذا في الخانية * سئل شيخ الاسلام القاضي محمد عن نبش قبر قال انه يعزر من جواهر الفتاوى في الباب الثالث من كتاب الجنائيات والحدود * ومن قال لا تحريم باسباحي يعزر ولو قال يا عون فاعوان في عرفنا يقع على الساعي والظالم ومن كان بريشا فقد فقه به يعزر من المحل المزبور * سئل عن متولى الحسبة اذا سعى البضائع بالقيمة وتعدى بعض السوقية وباع بأكثر من القيمة هل أن يعزره على ذلك أجاب اذا تعدى السوقى وباع بأكثر من القيمة يعزر على ذلك من فتاوى ابن نجيم *

﴿كتاب السرقة﴾

السرقة التي يتعلق بها قطع اليد أخذ مال الغير على سبيل الخفية والاستسار (٢) ابتداء وانتهاء لونهارا أو ابتداء بأن ينقب البيت على سبيل الخفية والاستسار لئلا يأخذ المال من في يده على سبيل المكابرة جهارا بأن استيقظ صاحب المال فأخذ المال مكابرة منه في أوائل كتاب السرقة من التنازع الخفية * والخفية والاستسار في السرقة عند ابتداء أخذ المال أو عند انتهائه أو فيهما انما تشترط اذا كان الاخذ في النهار أما اذا كان في الليل فلا تشترط الخفية والاستسار حال الدخول من المحل المزبور * ثم لها شرائط الخفية والاستسار ابتداء وانتهاء فان نقب البيت خفية وأخذ المال من يد صاحبه مكابرة بأن استيقظ صاحبه لا يقطع ومنها أن لا يكون للسارق فيه شركة ولا شبهة ملك ومنها أن لا يكون مأذونا في الدخول فان أذن بالدخول في بيت فسرقة من بيت آخر من تلك الدار اختلصوا فيه ومنها أن يكون للمسروق منه يد صحيحة على المال حتى لا يقطع السارق من السارق ومنها أن لا يكون بين السارق والمسروق منه زوجية ولا رحم كامل ومنها أن يكون للمسروق مئة وما وأن لا يوجد جنسه مباحا في الأصل ولا يكون نافعا ولا يتسارع اليه الفساد وقيمة عشرة (٣) وقت السرقة وذكر الطحاوي أن المعتبر قيمته يوم الاخراج لان تمام السرقة به وفي بعض النسخ ان كمال التصالب شرط وقت القضاء فان انتقص العين لا يسقط القطع وان انتقص من حيث السعر يسقط القطع ومنها أن يكون المال المأخوذ محرزا اما بالمكان للفظ كالدر والدكاكين والخانات والخبية والفساطيط أو بالحفاظ حتى لو سرق من الصخراء وله حافظ بأن سرق من تحت رأسه وهو نائم في الصخراء أو في المسجد يقطع وان موضوعا بين يديه اختلصوا فيه قال السرخسي انه محرز وعن محمد فيمن سرق من رجل ثوبا عليه أو قلنسوة أو من امرأة نائمة حليا

(١) وقال في سرقة التقة اذا سرق متاعا من رجل في الصحراء وهو حافظ له قطع سواء كان الحافظ نائما أو يقظا نائما لحفظ في الصحراء كذلك يكون وهذه اشارة الى أن الراي اذا نام لا يكون تاركا للحفظ لكن هذا اذا نام قاعدا لا مضطجعا انتهى أقول فيه اشارة الى انه يقطع وان كان الحافظ راعيا كذلك يقطع جامع هذه المجموعة

(٢) مثله في البرازية وقال فيه شمس الائمة الصحيح انه يلزم القطع بكل حال لان المعتبر الحفظ المعتاد

(٣) ولا يقطع السارق من الغنم لما روى عن علي رضي الله عنه وقد أتى برجل سرق من الغنم فدرأ عنه الحد وقال ان له نصيبا كافي

وفي المتن قال الامام لو أن الراي رعى غنمه لا يقطع وان أرادها الموضع وهو عندها قطع من سرقة البرازية وكذلك المتن

(٤) قال البقال وفي المتن لا يقطع وهو المختار لان الراي يقصد الاعلاف والاسامة لا الحفظ كذا في سرقة البرازية

(٥) وفي البقال والراح والجسر حرز وان لم يكن عليه حافظ وقيل هذا اذا كان معه حافظ في أوائل الفصل الثاني من كتاب سرقة التارخاية

أوملاء هي لا يستم اقطع في أوائل كتاب السرقة من البرازية وكذا في الخلاصة • جمع المسافر متاعه في الصحراء وبات عنده يقطع السارق منه لانه محرز بالحفظ فالمعتبر الحفظ المعتاد والنائم عند متاعه يقطع حافضا (١) ولا فرق بين أن يكون صاحبه نائما أو غير نائم • والمتاع تحته أو عنده وهو الصحيح (٢) من سرقة محتارات النوازل • اذا سرق الغنم من المرعى فقد أطلق محمد عدم القطع فيه (٣) وفي البقرة والفرس وهو مقيد بما اذا لم يكن معها من يحفظها فان كان قطع اذا لم يكن راعيا فان كان راعيا ففي البقال لا يقطع (٤) وهكذا في المتن عن أبي حنيفة وأطلق خواهر زاده ثبوت القطع اذا كان معها حافظ ويمكن التوفيق بأن الراي لم يقصد حفظها من السراق فتح القدير لابن الهمام (في فصل الحرز من السرقة) • وفي المجتبى لا قطع في المواشي في المرعى وان كان معها سوى الراي من يحفظها يجب القطع وكثير من مشايخنا أفتوا بهذا في فصل الحرز من سرقة البحر • وان كان الغنم يأوى الى بيت في الليل له باب مغلق فكسره ودخل فيه وسرق منها شاة قطع وفي البقال ولا يعتبر الغلق اذا كان الباب مردودا الا أن يكون بيتا منفردا في الصحراء (٥) من سرقة الخلاصة • وفي الحاوي اتخذ من الحجر والشوك حظيرة وجمع هذه الاعنسام وهو نائم عندها قطع وعن محمد قطع سواء كان معها حافظ أو لا وعليه عاقبة المشايخ انتهى في فصل الحرز من سرقة البحر • والخيمة والخباء وبينوت الشعر ونحوها اذا كان لها حافظ يقطع ان نائم فيها أو قريب منه فهو حرز والا فلا وان كانت الخيمة أو الخباء وحدها في برية أو صحراء ولم يكن لها حافظ لم يقطع السارق منها كما في الحاوي معين المفتي • وفي الحاوي اذا كان باب الدار مردودا غير مغلق فدخلها السارق خفية وأخذ المتاع قطع ولو كان باب الدار مفتوحا فدخل منها سارق لم يقطع ولو سرق من السطح ثيابا تساوى نصابا يقطع لانه حرز في فصل الحرز من سرقة البحر • ولو سرق نفس القسطا ط فإنه لا يقطع لعدم اسرازه الا اذا كان القسطا ط غير منصوب وانما هو ملفوف عند من يحفظه أو في قسطا ط آخر فإنه يقطع فتح القدير في فصل الحرز من السرقة لابن الهمام • وفي المتن سرق من بيت السوق ليلان عندهما من يحفظه يقطع والا لا دخل على سوق ثم سارقا فسرق من حافونه لم يقطع وفي الحاوي دخل السارق منها او باب الدار مفتوح لم يقطع ولولا من باب الدار وكان الباب مفتوحا مردودا بعد ما صلى الناس العتمة وسرق خفية او مكبرة ومعه سلاح وصاحبه يعلم به أو لا يقطع ولودخل بين العشاء والعتمة والناس ينجبون ويذهبون فهو بمنزلة النهار ولو كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص واللص لا يعلم أن فيه صاحب الدار أو يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم يقطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم يقطع من سرقة البرازية وكذا في الخلاصة • ولو أن سارقا كبيرا انسا نال لاحتى سرق متاعه قطع معني قوله كبره أنه دخل عليه بسلاح وقتاله على أخذ ماله ولو كبره ثم ارفق ببيته سرا وأخذ متاعه معاينة لا يقطع والقياس أن لا يقطع في الوجهين في الثاني من سرقة التارخائية • بسط الثوب على حائط السكة فسرق لا قطع لان ما يلي الدار محرز لما يلي السكة من سرقة البرازية • ثم الحرز نوعان حرز يمكن الدخول فيه فان تقب وأدخل يده فيه وأخذه لا يقطع

وحرز لا يمكن الدخول فيه كالجوالق فلو أدخل يده وأخذ به يقطع من سرقة البرازية وكذا في الخلاصة * وقال الطحاوي حرز كل شيء يعتبر بحرئته حتى أنه إذا سرق دابة من اصطبل يقطع ولو سرق أولوة من اصطبل لا يقطع من سرقة الخلاصة وكذا في البرازية * وقال الكرخي ما كان حرز النوع فهو حرز الأنواع كلها حتى لو سرق أولوة من شريحة يقال يقطع وكذا لو سرق ثياب الراعي من المراح قال الامام السرخسي هو المذهب عندنا من المحل المزبور * ولو كبر انسانا لايلا وسرق متاعه قطع ولو كبره نهارا لا يقطع بأن نقب بيته سرا أو أخذ متاعه معاينة والقياس أن لا يقطع في الفصلين وفي الفتاوى جماعة نزلوا بيتنا أو خانافسرق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه أو تحت رأسه لا يقطع ولو كان في المسجد جماعة قطع ولو سرق من بيت وأخذ قبل الخروج لم يقطع من سرقة الخلاصة وكذا في البرازية * ولا قطع على من سرق معصفا وان كان مفضضا الاصل في هذا أنه متى جمع بين ما يجب القطع وبين ما لا يجب القطع لا يجب ككما لو سرق شرابا أو ماء ورد في آنية من ذهب أو فضة لا يجب القطع لانه جمع بين ما يجب القطع وبين ما لا يجب فأورث شبهة في أمره كالموسرقة جماعة منهم من يجب القطع ومنهم من لا يجب فلا يجب القطع على واحد منهم كذلك ههنا من سرقة شرح الطحاوي * ولو أن جماعة دخلوا منزلا وسرقوا سرقة وحملوها على واحد منهم فأخرجها فالقياس أن يجب القطع على الحامل لا غير وبه قال زفر وفي الاستحسان يجب القطع عليهم جميعا لأن الباقيين كانوا رده الله وعونا له فيستتركون جميعا في القطع كما قلنا في قطاع الطريق إذا باشر أحدهم والباقيون وقوف معه فانهم يشتركون جميعا في حد قطاع الطريق كذلك ههنا من سرقة شرح الطحاوي * ومن سرق شيئا ورده قبل الخصومة الى مالكه لا يقطع وكذا لو نقصت قيمته عن النصاب قبل القطع أو ملكه بعد القضاء أو ادعى أنه ملكه وان لم يثبت وكذا لو ادعى أحد السارقين ولو سرقا وغاب أحدهما وشهدوا على سرقتهما قطع الآخر ولو أقر العبد المأذون بسرقة قطع وردت وكذا المحجور عند الامام وعند أبي يوسف يقطع ولا تزدد وعند محمد لا يقطع ولا تزدد ومن قطع بسرقة والعين قائمة ردها وان لم تكن قائمة ولا ضمان عليه وان استهلكها وان سرق سرقات يقطع بكلها أو يبيعها لا يضمن شيئا منها وقال لا يضمن ما لم يقطع به في فصل كيفية القطع من سرقة المتق * ولو شهدوا على عبد محجور بسرقة عشرة دراهم وهو يجحد لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقضى بالقطع ورد العين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضمن لان المحجور لا يملك الخصومة في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على اقراره لا تقبل أصلا وان كان مولاه حاضرا لانه لا يقضى بالقطع بهذه البيعة فكذا المال والشهادة على الاقرار بالسرقة مع جحود السارق لا تسمع في أواخر كتاب المأذون من الخانية * العبد اذا سرق لا يقطع يده الا بحضرة المولى عند الامام ومحمد وكذا القصاص والخلاف في سماع البيعة على العبد عند غيبة المولى وعند غيبة عبده لا تقبل عليه اجماعا من سرقة البرازية * واذا أقر العبد بسرقة لا يجب في مثلها القطع كان اقراره باطلا لان كسبه ومالية رقبته حق مولاه فلا يصدق في اقراره بالمال ما لم يعترف الا أن يكون العبد

مأذونا فينتدأ قراره بالمال بهذا السبب صحيح كقراره بالتصيب من اقراره بسقوط السرقة * قوله وطلب المسروق منه شرط القاطع أى وطلبه المال فلا قطع بدونه لان الخصومة شرط لظهورها أطلقه فشمع ما اذا أقر أو أقيمت عليه البينة لاحتمال أن يقره بالملك فيسقط القطع فلا بد من حضوره عند الاداء والقطع لتنتفي تلك الشبهة وبما ذكرنا طهر أن ما في التبيين معزيا الى البدائع من أنه اذا أقر أنه سرق من فلان الغائب قطع استحسانا ولا ينتظر حضور الغائب وتصديقه (١) فانما هو رواية عن أبي يوسف وليست هذه عبارة البدائع فان عبارته قال أبو حنيفة ومحمد الدعوى في الاقرار شرط حتى لو أقر السارق أنه سرق مال فلان الغائب لم يقطع ما لم يحضر المسروق منه ويخاصم عندهما وقال أبو يوسف الدعوى في الاقرار ليست بشرط الخ وفي البدائع أيضا قال محمد لو قال سرق هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو قال سرقها ولا أخبر لمن صاحبها لا يقطع لان جهالة المسروق منه فوق غيبته ثم الغيبة لما منعت القطع على أصله فالجهالة أولى انتهى ولم يعين المصنف مطلوب المسروق منه فاحتمل شيئين أحدهما طلب المال وبه جزم المشرح وثانيهما طلب القطع وأشار الشئبى الى أنه لا بد من الطرفين وأن أحدهما لا يكفي لكن ذكر في الكشف قبيل بحث الامر أن وجوب القطع - حق الله تعالى على الخصوص ولهذا لم يقيد بالمثل وما يجب - فقال للعبد يتقيد به مالا كان أو عقوبة كافي القصب والقصاص ولهذا لا يملك المسروق منه الخصومة بدعى الحقة واثباته ولا يملك الدعوى بعد الوجوب ولا يورث عنه انتهى فقد صرح بأنه لا يملك طلب القطع الآن يقال أنه لا يملك طلب القطع بمجرد ادعى طلب المال والظاهر أن الشرط انما هو طلب المال ويشترط حضرته عند القطع لا طلبه القطع اذ هو حق الله فلا يتوقف على طلب العبد (٢) في فصل كيفية القطع من البحر الرائق * اذا سرق الرجل من المستودع أو المستعير والمستضع قطع بخصومة هؤلاء عند علمائنا الثلاثة وفي السفناتى وكل من له يد حافظة كمتولى الوقف والاب والوصى (م) وروى ابن سماعة في نوادره أنه لا يقطع بخصومة هؤلاء حتى يحضر المالك وكذلك السارق من الغاصب والمرتمى يقطع بخصومتهم من سرقة التاتارخانية * والغاصب والمستودع أن يخاصم في قطع يد السارق وكذلك المستعير والمستأجر والمستضع والقباض على سوم الشراء والمرتمى والمضارب مختارات النوازل وكذا في الملتقى في كيفية القطع * ويقطع بطلب المالك أيضا في السرقة من هؤلاء في فصل كيفية القطع من الملتقى * أو شهد به رجلان عدلان فلم تقبل شهادة النساء وتقبل شهادة رجل وامرأتين في حق المال كالحهادة على الشهادة كما في المحيط وغيره من سرقة القهستاني وكذا في سرقة البحر * واذا شهد كافران على كافروهم لم يسرقه مال لا يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم من سرقة البحر * ادعى أنه سرق فقال كرقته ام (أى أخذت) ضمن المال ولا يقطع ولو أقر بعد ذلك بالسرقة لم يقطع أيضا في فصل ظهور السرقة من التاتارخانية * أقر بسرقة ثم رجع ثم أقر بضمن ولا يقطع من المحل المزبور * لا يقطع بالنكول وان ضمن المال من سرقة البحر * طلب المسروق منه أن يحلف السارق يقول له القاضى أتريد المال أو القاطع ان قال أريد

(١) وما في الذخيرة يوافق ما في التبيين حيث قال واذا أقر بالسرقة من فلان الغائب قطع استحسانا ولا ينتظر حضور الغائب وتصديقه هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر في القدورى على قول أبي حنيفة ومحمد لا يقطع - حتى يحضر الغائب ويطلب بهما وعلى قول أبي يوسف يقطع ولا ينتظر حضور الغائب ذكره في الثالث من سرقة الذخيرة وفي التاتارخانية فعندنا لا بد من حضرة المسروق منه في الاقرار والشهادة عند الاداء وعند القطع وفي باب السرقة من شرح العيون روى هشام عن أبي يوسف أنه قال أقطع السارق لا أنتظر المسروق منه وهو قول ابن أبي ليلى وهو خلاف قول أبي حنيفة ومحمد ودليل القرين مذكور فيه كذا بخط المرحوم جامع هذه المجموعة

(٢) وفي نوادر ابن سماعة عن محمد اذا شهد الشهود على رجل أنه قطع الطريق وأخذ المال وقتل ولم يحضر معهم احد لم أقم عليه الحقة وعزرتة من سرقة التاتارخانية

المال خلفه وان قال أريد القطع لا يحافه في التوكيل بالخصومة من الخانية * والاص
اذا دخل دار انسان وأخذ المتاع وأخرجه فله أن يقتله مادام المتاع في يده فاذا رجا به
اليه لم يقتله (١) وجل استقبله الموص ومعه مال لا يساوي عشرة دراهم حل له أن
يقاتلهم لص معروف وجده رجل يذهب في حاجة غير مشغول بالسرقة ليس له أن يقتله
وقبل له أن يقتله وله أن يأتي به الى الامام ليحبسه الى أن يتوب لان الحبس الزجر (٢) قوم
أخذ السراق أموالهم فاستغاثوا بقوم فخرجوا في طلب السراق فان كان ارباب الاموال
معهم أو غابوا ولكنهم يعرفون متاعهم ويقدررون على رد المتاع عليهم جاز لهؤلاء القوم
المستغاث بهم أن يقاتلوا السراق لاسترداد المال وان كانوا لا يعرفون المتاع ولا يقدررون
على الرد لم يجز لهم أن يقاتلوا السراق من فتاوى فيض كركي في أواخر السركة

§ (باب قطع الطريق)

وقطع الطريق على أربعة أوجه ففي اثنين منها قيام الحد وفي اثنين لا قيام الحد أما اللذان
يقام فيهما الحد أحدهما أن يقطعوا الطريق في مفازة والآخر أن يقطعوا على قرية تائية
عن المصر لا يقدررون أن يمنعوا القطار عن أنفسهم ولا عن كسبهم الاستغناء وأما اللذان
لا يقام فيهما الحد أحدهما أن يقطع الطريق في مصر أو مدينة والآخر أن يقطع الطريق
خارجا عن المصر من حيث يمكنهم الاستغناء فانهم لا يقطعون في قول أبي حنيفة وأصحابه ولا
يقام عليهم الحد ولكن يدفعون الى أولياء الدم فيكون الامر اليهم فيما اقتلوا وفيما جرحوا
وفيما أخذوا من الاموال من أواخر سركة النصف * قالوا ان الشرائط المختصة بالسرقة
الكبرى ثلاثة في ظاهر الرواية الاول أن تكون من قوم لهم قوة وشوكة أو واحد كذلك
الثاني أن لا تكون في مصر وما هو بمنزلة كباين المصريين أو القرين الثالث أن يكون
بينهم وبين المصر مسيرة سفر وعن أبي يوسف اعتبار الشرط الاول فقط فيتحقق في المصر
له لا وعليه الفتوى لمصلحة الناس في أوائل باب قطع الطريق من البحر * وعن أبي يوسف
انهم لو كانوا في المصر ليلاً وفيما بينهم وبين المصر أقل من مسيرة سفر يجزى عليهم أحكام
قطع الطريق قال في الاختيار وعليه الفتوى في باب قطع الطريق من الدرر * وعن أبي
يوسف ان كان خارج المصر ولو كان يقر به يجب عليهم الحد لانه لا يلحقهم الغوث وعنه
أيضا في المصر ان قاتلوا نارا بالسلاح يجب الحد لان السلاح لا يلبث وكذا ان كان قاتلا
له لا بغير سلاح لان الغوث يبطل بالليلي في أواخر كتاب السركة من مختارات النوازل *
ومن شهر على المسلمين سيفاً وجب قتله ولا شيء يقتله لقوله عليه الصلاة والسلام من شهر على
المسلمين سيفاً فقد أبطل دمه ولا ن دفع الضرر واجب فوجب عليهم قتله اذا لم يمكن دفعه
اليه ولا يجب على القاتل شيء لانه صار باغياً بذلك وكذا اذا شهر على رجل سلاحاً قتله أو
قتله غيره دفعاً عنه فلا يجب بقتله شيء لما يشا ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو بالنهار في
المصر وخارج المصر لان السلاح لا يلبث وان شهر عليه عصفاً كذلك ان كان ليلاً أو نهاراً
خارج المصر لانه لا يلحقه الغوث بالليل ولا في خارج المصر فكل من دفعه بالقتل بخلاف ما اذا
كان في المصر وتيسر ان كان عصفاً لا يلبث يحتمل أن يكون مثل السلاح عنده ما فيجوز

(١) ولو أن لصاً دخل داراً ولا سلاح معه
وصاحب الدار يعلم انه يهوى على أخذه
ان ثبت الا انه يخاف أن يأخذ بعض
متاعه ولا يقدر عليه وسعه ضربه وقتله
كذا في سرقة البرازية

(٢) مسئلة للامام أن يقتل المارق سياسة
لسعيه في الارض بالفساد في كتاب
السركة من الدرر وكذا في التمار خلية

قتله في المصر نهرا راكبا في السيف فزلب في أو أخرج باب ما يوجب القود وما لا يوجب من
الجنایات * وإذا أخذ بعد التوبة وقد قتل عمدا صار القتل إلى الأولياء إن شاءوا استوفوه
وإن شاءوا عفووا عنه وأما سقوطه إذا أخذ بعد التوبة فلا تنائب مستثنى من هذا الحكم
في آخر الآية اعلم أن هذا فيما إذا أخذ بعد التوبة ورد المال وأما إذا تاب ولم يرد المال
فليس لا يسقط كما لا يسقط سائر الحدود بالتوبة وقيل يسقط وأليه أشار في الأصل لأن الله
تعالى استثنى التائب في السرقة الكبرى ولم يستثن في سائر الحدود كذا في المحيط * وكذا
يسقط الحد عنهم إذا أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا وأخذوا من المال إذا قسم لا يصيب لكل
منهم نصيب فالأمر بالقصاص إلى الأولياء وفي الفوائد الظهيرية هذه مسألة عجيبة
من حيث أنهم إذا صدر منهم القتل فقط لم يلتفت إلى عفو الأولياء بل يقتلهم الإمام حدا
وإذا وجد معه أخذ المال القليل اعتبر فيه عفو الولي من شرح الجمع لابن الملك

﴿كتاب الجنایات﴾

* (الأول فيما يجب فيه القصاص والدية وحكومة العدل) * يقتل الذكرا بالأنثى والأنثى
بالذكر والحر بالعبد والعبد بالحر والمسلم بالكافر الذي يؤدي الجزية ويجرى عليه أحكام
الاسلام ولا يقتل المسلم بالمستأمن ولا يقتل والد بولده ولا جده من قبل الرجال والنساء وإن
علا ولا بولد الولد وإن سفل ولا والد بولدها ولا جده من قبل الأم والأب علت أو سفلت
ويقتل الولد بالوالد ولا يقتل المولى بعبد ملك كله أو بعضه ويقتل العبد بولاه ولو جنى
القاتل بعد القتل لا يقتل وينقلب مالا ويقتل سليم الجوارح بساقص الأطراف من
خرانة الفتاوى * لا قصاص بين الأحرار والعبد ولا بين الذكور والإناث فيما دون النفس
من أدائل كتاب الديات من الخلاصة وكذا في خزانة المفتين * وفي السكافي لا قصاص
بين الحر والعبد فيما دون النفس وبين العبدین خلافا للشافعي في جميع ذلك إلا في الحر
يقطع طرف العبد في الثالث من جنایات التمار خاتمة * وفي الجامع الصغير رجل
ضرب رجلا بجره فقتله فإن أصابته الحديد قتل به عند الكل وإن أصاب بظهوره ولم يجرح
فعندهم الاشتراك أنه يجب القصاص (١) وكذا عند أبي حنيفة في ظاهر الرواية وفي
رواية الطحاوي عن أبي حنيفة أنه لا يجب القصاص فعلى هذه الرواية يعتبر الجرح سواء
كان حديدا أو عودا أو حجرا بعد أن يكون آلة يقصدهم بالجرح وقال الصدر الشهيد
في نسخة وهو الأصح لأن المعتبر عند أبي حنيفة الجرح وسنجات الميزان من الحديد
على الروایتين في أدائل الموجب للقصاص من كتاب الديات من الخلاصة * وفي شرح
الطحاوي إذا شق رجل بطن رجل وأخرج أمعاء ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا
فألقاه هو الذي ضرب عنقه فيقتص أن كان عمدا وإن كان خطأ تجب الدية وعلى الذي
شق ثلث الدية وإن كان الشق نقذا إلى الجانب الآخر فثلث الدية هذا إذا كان مما يعيش بعده
شق البطن يوما أو بعض يوم وإن كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبقى معه إلا
اضطراب الموت فإلحاق هو الذي شق البطن ويقص في العمدة وتجب الدية في الخطأ والذي

(١) وإن أصاب بظهور الحديد إن جرح
يجب القصاص على الأصح والأفلا كذا
في الخزانة نعم

ومن ضرب رجلا بجره فقتله فإن أصابه
بالحديد قتل به وإن أصابه بالعود فعليه
الدية قال رضي الله عنه وهذا إذا أصابه
بجهد الحديد لوجود الجرح فيكمل
السبب وإن أصابه بظهور الحديد فعندهما
يجب وهو رواية عن أبي حنيفة اعتبارا
منه للآلة وهو الحديد وعنه أنما
يجب إذا جرح وهو الأصح (وهو رواية
الطحاوي) على ما سنبينه إن شاء الله
تعالى كذا في الهدايم

(١) به أفتى المرحوم كذا بخط جامع هذه المجموعة وفي شرح المختصر (١٦٥) والفتوى على قول الامام ~~في جنائيات~~ الجنائيات

الضمانات ~~سبح~~

(٢) وفي الخلاصة قال الصدر الشهيد وهو الاصح يعني الاشتراط في الحديد كذا في أوائل جنائيات ضمانات فضيلية ~~سبح~~ وفي ظاهرها رواية عن أبي حنيفة يعتبر القتل بالحديد إذا كان أو جرحاً كذا في شرح الجامع لقاضيخان وفي أوائل الجنائيات من شرح الترمذاني قال القدوري جواب الظاهر استحسان والقياس ما ذكره الطحاوي وعندهما يقتضيه بكل حال وعليه الفتوى كما في منتخب التاتارخانية ~~سبح~~

(٣) وفي جامع الرموز ولو قتل بالابرة أو المسلة لم يقتل وعليه الفتوى فالمعتبر الحديد أو الجرح كما في تهمة الواغات انتهى وفي التاتارخانية وفي المنتقى أبو يوسف عن أبي حنيفة في رجل ضرب رجلاً بآلة أو بشيء يشبه الآلة متعمداً وقتله فلا قود فيه وأما المسلة ففيها القود وفي الكبرى خلاف ما حفظنا في مسائل الخلاف أن غرزة بآلة قاتل يجب القصاص لكن ذكر قاضيخان أنه لا قصاص في الآلة وفي المسلة القصاص وفي الذخيرة ذكر شمس الأئمة السرخسي في روايات الأصل أن في الآلة إذا أصابت المقتل يجب القود انتهى كذا بخط جامع هذه المجموعة ~~سبح~~

(٤) قالوا في المسألة روايتان والفتوى على أنه لا قصاص في غرزة الآلة وفي المسألة قصاص كذا في الظهيرية ~~سبح~~ غرزة المسلة أو الآلة قاتل ففيه القصاص منية المفتي وفي شرح الجامع لقاضيخان وكذا في غرزة بآلة يقتل ولو جرح بالآلة يصح التكامل ~~سبح~~

ضرب العلاء بعزر وكذا الجرح ورجل الجراحة مثخنة ما لا يتوهم العيش معها وجرح آخر بجراحة أخرى فالقاتل هو الذي جرح الجراحة المثخنة هذا إذا كانت الجراحتان على التعاقب فإن كانتا معاً فكلاهما قاتلان وكذا الجرحه رجل عشر جراحات والآخر جرحه جراحة واحدة فكلاهما قاتلان لأن المريعوت بجراحة واحدة ويسلم من الكثير من المحل المزبور * إذا كانت الجنائيات من رجلين قاتل من أحدهما دون الأخرى أنه إذا كان ذلك كله عمداً فعلى صاحب النفس القصاص في النفس وعلى صاحب الجنابة فيما دون النفس القصاص في ذلك إن كان بسطة طاع وإن كان لا بسطة طاع فالأرش فإن كان ذلك خطأ فعلى صاحب النفس دية النفس وعلى صاحب الجراحة فيما دون النفس أرش ذلك وإن كان أحدهما عمداً والأخرى خطأ فعلى العائد القصاص وعلى الناطق الأرش ولا تدخل أحدهما في الأخرى سواء كان بعد البرء أو قبل البرء لأن الجنائيتين إن كانتا من شخص واحد يمكن جعلهما بجنابة واحدة كأنهما حصلوا بضربة واحدة وإن كانتا من شخصين لا يمكن أن يجعلوا بجنابة واحدة لأن جعل فعل أحدهما فعل الآخر لا يتصور فلا بد أن يعتبر فعل كل واحد منهما ما ينفرد به سواء برأت الجنابة الأولى أو لم تبراء على ما تبين في فصل من جنائيات البدائع * إذا قتل إنساناً معصوماً بالجرح العظيم أو الخشب الكبير الذي لا تطبق البنية احتماله لا يجب القصاص عند أبي حنيفة (١) وهو قول زفر وعندهما وعند الشافعي يجب وهذا إذا لم يجرح فإن جرح بالخشب أو الجرح فإن القصاص يجب بالاتفاق وفي الحديد يجب القود جرح أو لم يجرح في ظاهرها رواية وروى الطحاوي عن أبي حنيفة إذا قتل رجلاً يجب القود بآلة كانت وإن لم يجرحه لا يجب القود بآلة كانت (٢) في باب معرفة وجوه الوقوف على أحكام النظم من كشف البزدوى وكذا في الجنابة في باب القتل وفيه تفصيل * وإن ضرب به بالأسلحة فمات منها قاتل وإن ضرب به بآلة متعمداً أو ما يشبه الآلة فمات لا يجب القصاص (٣) وذكر في الأصل إذا ضرب به بجديد لا حذله كسبحة الميزان والعمود يجب القصاص وإن لم يجرح وروى الطحاوي عن أبي حنيفة أنه لا يجب القصاص إذا لم يجرح كما لو ضرب به بالعصا الكبيرة أو بحجر مدقور ولم يجرح لا يجب القصاص في قول أبي حنيفة وفي ظاهرها رواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص في فصل فيمن يقتل قصاصاً وفيمن لا يقتل من الجنابة * رجل شتم رجلاً بالاموغة بالعصا يجب القصاص بالموغة فإن مات منها لا يجب القصاص ولو شتم رجلاً بالحديد لا يجب القصاص في الهاشمية فإن مات منها يجب القصاص يقتل به ولو جرح رجلاً بالخشب فمات لا يجب القصاص ولو شتم رجلاً بالاموغة بالحديد يجب القصاص وإن مات منها يقتل به من المحل المزبور * ولا قصاص في اللطمة والوكزة والوجأة والدفعة وفي المنتقى ضرب رجلاً بعمد سيف فأنقطع الغمد فقتله يجب الدية لا القصاص وإن بآلة لا قصاص فيه إلا إذا غرزه في المقتل (٤) وكذا لو عضه حتى مات والحاصل أن كل ما يتعلق به الذكاة في البهائم يتعلق به وجوب القصاص وما لا يتعلق به الذكاة لا يتعلق به وجوب القصاص كذا ذكره الناطق في الاجناس

(١) وأما الموضحة والهاشمة والمنقولة فإن موضع هذه الشجاج الثلاث الرأس والوجه جميع المواضع منها في ذلك على السواء حتى لو وجدت هذه الشجاج في غيرهما من البدن يجب (٢٣٧) فيها حكومة عدل والذقن من الوجه بالأخلاف والعظم الذي تحت الذقن

في النوع الأول من جنائيات البرازية * شج بالعمامو شخصه لا يجب القصاص وان مات منها لا يجب أيضا وان شج بالحدية هاشمة لا يجب القصاص وان مات منها يجب القصاص وان شج بالحديد موشحة يجب القصاص فان مات يقتل به في الثالث من جنائيات البرازية * ولا يصحكم بقتل قصاص في قطع ولا جراحة حتى يكون البرء منها وكذلك لا يحكم بارسائها في الجنابة على الاطراف من الظهيرة * وأما أحكامها في الموشحة اذا كانت عمد يجب القصاص بخلاف وفيما قبل الموشحة روى الكرخي عن أصحابنا أنه لا يجب القصاص وان كانت عمدا وبه أخذ بعض المشايخ وذكر محمد في الاصل أنه يجب القصاص وبه أخذ عامة المشايخ وفي الذخيرة وفيما بعد الموشحة من الهاشمة والمنقولة وغيرها لا قصاص بالاجماع وان كانت عمدا (١) وفي العيون شج رجلا منقولة فزال حتى لا يبقى لها أثر فلا شيء عليه ما خلا عن الدواء الذي عالجها به وهو رواية عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة لا يجب شيء ولو برأ من أثر الشجة وبقي شيء قليل قال اذا بقي شيء من أثرها بعد البرء وان قل فعليه ارش المنقولة (٢) وفي الكبرى وبه يفتي وفي شرح الطحاوي هذا كله اذا برئ ولم يبق له أثر فلا شيء عليه في العمد والخطا الا في رواية عن أبي يوسف أنه قال يجب مقدار أجر الطيب وأما اذا بقي له أثر وكان خطأ فمادون الموشحة ليس له ارش مقدر ولكن يجب حكومة العدل (٣) وفي الحاوي في كتاب الاجناس قال كل شجة تحت الذقن ففيها حكومة العدل لا يفرد ارشها بالتقدير ٩ وما فوق الذقن فيلحق بالمشجوج شيئا لظهور أثر الشجة في الثالث من جنائيات التاتارخانية * وفي المتقى ان كان بين الاثنين والبرء حتى وصل الى الجوف فهي جائفة وفي الحاوي الجائفة ما بين اللبة والعانة ولا تكون فوق اللبة ولا تحت العانة قال أبو حنيفة الجائفة مادون الذقن لا تكون فوقه ولا تكون الجائفة في الرقبة ولا في الحلق الا ما وصل الى الجوف من الصدر والظهر والخصيتين ولا تكون في المدين والرجلين وتكون بين الذكرو الاثنين اذا وصل الى الجوف ولا قصاص في الجائفة فان كان عمدا ففي ماله ثلث الدية وان كان خطأ فعلى عاقلته وان نفذت من ورائه ففيه ثلثا الدية وفي العيون أصمغ ذهب شعره من كبره فشج رجلا موشحة عمدا فعلى الشاج الارش دون القصاص فان كان الشاج أصمغ أيضا وجب القصاص للمساواة وان لم يكن الشاج أصمغ لكن رضى أن يقتص منه ليس له ذلك وتجب حكومة العدل وفي واقعات الناطق موشحة الاصمغ أقص من موشحة غيره وكان الارش أنقص أيضا وفي الهاشمة يستويان لان الهاشمة كسر العظم وعظم الاصمغ وعظم غيره على السواء أما الموشحة شق الجلد وجلد الاصمغ أقص دية من جلد غيره وكان فيها حكومة عدل وفي المتقى شج رجلا أصمغ موشحة خطأ فعليه ارش الشجة دون ارش الموشحة في ماله وان شجبه هاشمة ففيها ارش دون ارش الهاشمة في الثاني من جنائيات التاتارخانية * واذا برئت الموشحة أو الجراحة ولم يبق الاثر فلا شيء عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول الثاني قال الفقيه الفتوى على قول محمد أنه لا شيء عليه الاثن الا دية قال القاضي أنا لا أثر لقرههما وان بقي أثر يجب ارش ذلك الاثران منقولة مثل فلا رث

وهو اللعيان بن الوجهه عندنا حتى لو وجدت هذه الشجاعة الثلاث في اللعين كان لها أرش مقدور عندنا خلافاً لما لك كذا في الثالث من جنابات التاتارخانية **ع**
(٢) لأن الارش لا يسقط الا اذا زال سبب وجوبه من كل وجه فتساوى أبي السعود (٣) كل جراحة اندملت ولم يبق لها أثر لاشئ له عنده وعند أبي يوسف في مثله حكومة عدل وعند محمد له أجرة الطبيب وعن الادوية وان بقي الاثر وجب حكومة عدل كذا في العمدة * ان شج ومخمة فبرأت ونبت عليه الشعر حتى لا يرى موضع الشجة قال أبو حنيفة لاشئ عليه وقال محمد عليه أجرة الطبيب كذا في جنابات الخانية وفي خزائنه المفتين هو المختار قال الفقيه أبو الليث الفتوى على قول محمد انه لاشئ عليه ان لم يبق لها أثر الاثنى الادوية وأجرة الطبيب كذا في التاتارخانية واختار أصحاب المتون قول الامام أنه لاشئ عليه سوى عن الادوية وأجر الطبيب قال هذا قول محمد وأما على قولهما اذا اندمل يجب شئ وعليه الفتوى كذا في عمدة الفتاوى للصدر الشهيد **ع**
واختلفوا في تفسير حكومة العدل والذي عليه الفتوى هي أن ينظر الى الجنى عليه لو علموا كان نقص عشر قيمته في الجنانية يجب عشر الدية وعلى هذا القياس من جنابات البرازية **ع**
وفي فتاوى الامام اختلفوا في حكومة العدل قال بعضهم ينظر الى الجنى عليه أنه لو كان مملوكاً ينقص من قيمته به هذه الجنانية ان كان ينقص عشر قيمة في الحر يجب عشر دية قال والفتوى على هذا في الثالث من جنابات الخلاصة **ع**

المنقلة قبيل نوع الشجاج من الثالث من جنائيات البرازية * رجل يرح انسانا فنجز الجروح
عن الكسب يجب على الجراح النفقة والمداواة جامع الفتاوى وكذا في الباب الاول من
جنائيات الجواهر * واذا تعدد الرجل شيئا من انسان فأصاب منه شيئا آخر فهو عمد وان
أصاب غير ذلك الانسان فهو خطأ وبيان ذلك رجل تعمد أن يضرب يد رجل بالسيف
فأخطأ فأصاب عنقه فأبان رأسه فهو عمد ولو قصد يد رجل فأصاب عنقه غيره فهو خطأ
من جنائيات خزانة المفتين * وفي شرح الطحاوي * ومن قطع من رجل يدا أو رجلا أو أصبعها
أو أظفله من أصبع أو ماسوى ذلك أو مفصلا من المفصل عمدا فعليه القصاص بعد الدبر
من الجنائية ولا قصاص عليه قبيل ذلك واذا قطع رجل يدا آخر عمدا فان كان القاطع
والمقطوع حرتين مسلمين أو كافرين أو أحدهما مسلم والاخر كافي يجزى القصاص فيما
بينهما أو كانتا امرأتين حرتين مسلمتين أو أحدهما مسلمة والاخرى كافية أو كانتا ذمتين
يجزى القصاص ولو كانا عبدين أو أحدهما عبدا والاخر حر أو أحدهما ذكرا والاخر
أنثى فلا يجب القصاص بينهما (١) ويجب أرش الجنائية في ماله حالا في الجنائية على ما دون
النفس من التنازخانية في الرابع من الجنائيات * امرأة قطعت يد رجل عمدا فهو
بالتحيار ان شاء قطع يدها ناقصة وان شاء أخذ الارض ولو قطع الرجل يدا امرأة فليس
لها الا الدية لان الكامل لا يستوفي بالناقص عمدة الفتاوى في الجنائيات * شلت
اليده بالضرب بحيث لا تنقبض ولا تنبسط فدية في الثالث من جنائيات البرازية *
وفي الكافي وان قطع أصبع رجل من المفصل الاعلى فشلت يما بقي من الاصبع أو كل
اليده فلا قصاص في شيء من ذلك بالاجماع وينبغي أن تجب الدية في المفصل الاعلى
وفيما بقي حكومة عدل في الرابع من جنائيات التنازخانية * واذا قطع الرجل
أصبع انسان فشلت أخرى يجنبها فعليه أرش الاصبعين دون القصاص في قول أبي
حنيفة وعندهم ما عليه القصاص في المقموعة والارش في الأخرى وفي الكافي وهو
قول زفر والحسن وفي المنقي والصحيح قولهما في الخامس من جنائيات التنازخانية *
رجل قطع لسان انسان ذكر في الاصل أنه لا قصاص فيه وقال أبو يوسف لا قصاص في بعض
اللسان حتى يقطع الكل وان قطع بعض اللسان فمع الكلام تجب فيها الدية وان منع بعض
الكلام دون بعض تقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق باللسان فتجب الدية بقدر
ما فات من الحروف في أوائل كتاب الجنائيات من الثانية (٢) * ويقتص الضرع
بالضرس والثنية بالثنية والنايب بالنايب (٣) ولا تؤخذ العليا بالسفلى ولا السفلى
بالعليا من جنائيات الظهيرة * ولا تؤخذ اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى جوهرية
في الجنائيات * اطم رجلا فكسر بعض احنانه يقتص من الضارب ذلك القدر لكون
المماثلة مقدورة والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور
صغيرا أو كبيرا بل على قدر ما كسر من السن ان نصفنا أو ثلثنا أو ربعنا فكذلك ان انكسر
مستويا يستطاع الاقتصاص يقتص بالمبرد وان انكسر مثلثا غير مستويا لاقتصاص
فيه وعليه الارش في الثالث من جنائيات البرازية * وعن الشافعي أنه لا يؤجل في سن البالغ

(١) مرقى أول الباب أن القصاص
فيما دون النفس لا يجري بين الحر والعبد
ولا بين العبدين ولا بين الذكور والأنثى
(٢) عشرة في الانسان في كل واحد الدية
الكاملة الانف واللسان والذکر والعقل
والرأس اذا حلق فلم يثبت واللحية والصلب
اذا كسر واذا انقطع الماء واذا سلس
البول وفي الدبر اذا لم يمسك الطعام
وفي عشرة أخرى يجب في كل اثنين الدية
العينين والاذنين والشفيتين والحاجبين
واليسدين والرجلين والاثنتين والليدين
والسمع والبصر كذا في ديات الملتقط
(٣) ان ما لا قصاص فيه من الجنائيات على
ما دون النفس وليس له أرش مقدرفيه
الحكومة فني كسر العظام كلها حكومة
عدل الا السن خاصة لان استيفاء
القصاص بصفة المماثلة فيما سوى السن
متعذر ولم يرد الشرع فيه بأرش مقدر
فتجب الحكومة وأمكن استيفاء المثل
في السن والشرع ورد فيها بأرش مقدر
أيضا فلم تجب فيه حكومة عدل كذا
في البدائع في فصل وأما شرائط الوجوب
من الجنائيات ملخصا

(١) وإلى هذه الرواية مال بعض أصحابنا
مثل خواهر زاده وغيره وبه يبقى خلاصة

ع

(٢) (ب) ولو كسر سن انسان فاسودت
أو اجرت أو اخضرت يجب تمام الارش
في ماله وفي (جص) حكومة عدل وجواب
(ب) هو الصواب كذا في جنايات القنية
من باب ما يجب فيه القصاص ع

(٣) وفي الخلاصة وبالجملة التزاع مشروع
والاخذ بالمبرد احتياط كذا في ضمان السن
من الضمانات ع

(٤) وفي دعوى السن لا بد من ذكر أنها
بيضاء أو سوداء اذ لا يجب تمام الدية
في السوداء كذا في أوائل جنايات مجمع
الفتاوى ع

(١) انما ذلك في سن الصبي لكن ينظر الى أن يبرأ موضع السن وان تحرك بالضرب
ينظر حولا وفي الصغرى لا يؤجل في البالغ وأشار في الزيادات الى أنه يؤجل وذكر
السرخسي يستأني حولا كما لا في الكبير الذي لا يرجح نسيانه في الكسر والقلع وبالأول
يقع بأنه لا يؤجل من المحل المزبور * وقال القاضي الامام وفي كسر بعض السن انما
يبرد بالمبرد اذا كسرت عن عرض أما لو عن طول ففيه الحكومة وان كسر بعضه فاسود
الباقى يجب الارش لا القصاص لان هذا شئ واحد من المحل المزبور * لا يقطع سن القاطع
ولكن يرد الى أن يصل الى اللحم ويسقط ما سواه ولو نزع جاز (٢) والابراد احتياط لئلا
يؤدى الى فساد اللحم وفي الكسر ينظر الى المكسور وعالم كم الذاهب فيبرد منها ذلك القدر
من المحل المزبور * وفي الابضاح رجل ضرب سن رجل فخر كرها واضطربت ان كان حرا
لا شئ فيها وان كان عبدا ففيها حكومة عدل فلو انتظر حولا فان اجرت أو اخضرت أو
اسودت يجب كمال الدية (٣) وان اصفرت اختلف المشايخ فيها واختار أنه يجب الدية
كالا سوداء فلم يتغير لونها لكن تحتركت فجاء آخر وقلعه ايجب على كل واحد منهما
حكومة العدل ثم اذا اخضرت أو اسودت أو اجرت انما تجب الدية اذا فانت منفعة
المضغ فان لم تفت ان كانت من الاسنان التي ترى تجب الدية أيضا لقوات منفعة
الجمال وان لم يكن واحد منهما ففيه روايتان والصحيح أنه لا يجب شئ في الفتاوى
الصغرى في الثالث من كتاب الديات من الخلاصة وكذا في الثالث من جناية البرازية
(٤) * ولو ضرب سن انسان فحتر ك فاجل فان اخضرت أو اجرت تجب دية السن خمسمائة
وان اصفرت اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب شئ ولو اسودت تجب دية السن اذا
فانت منفعة المضغ وان لم تفت الا أنه من الاسنان التي ترى حتى فات بجاله فذلك
وان لم يكن واحد منهما ففيه روايتان والصحيح أنه لا يجب شئ فاضيفان من أوائل
الجنايات * ولو وكره فسقط منه سننه المحتركة قبل ذلك فحكومة عدل ولو سقطت بعد
ثلاثة أيام ولا يدري أمن الوكرة أم من التحرك السابق يضاف الى الوكرة وان تأخر السقوط
لانه آخر السنين وتجب حكومة عدل من جنايات القنية في باب فيما يجب فيه القصاص
* (ب) امرأة قطعت ذؤابتي امرأة أخرى عند الرأس ومضت سنة فلم تبلغ الذؤابتان
النهاية القديمة بل بقيت كما قطعت فعليه حكومة عدل من المحل المزبور * ان قطع
الاذن كلها عمدا ففيها القصاص وان قطع بعضها ففيها القصاص ان كان يستطاع
ويعرف هذا هو لفظ الكرخي وهو اشارة الى أن المماثلة في الاطراف في مقدار المقطوع
شرط وفي المنتقى عن أبي حنيفة اذا قطع نصف الاذن فكان يقدر على أن يقتص منه
يقتص منه وكان أبو يوسف يقول فلاذن مفاصل فاذا قطع منها شئ وعلم أن القطع من
المفصل اقتص منه والمرجع في معرفة المفاصل الى أهل البصر فان قالوا فلاذن مفاصل
وقد حصل القطع من مفصل يقتص من ذلك المفصل وان قالوا لا مفصل له يقطع من اذن
القاطع مقدار ما قطع وفي العيون للحسن بن زياد عن أبي يوسف أنه قال اذا قطع شحمة
أذنه اقتص منه وفي الاجناس اذا كانت اذن القاطع صغيرة الخلقه وأذن المقطوع

كبيرة الخلقمة كان المقطوع اذنه بالخيار ان شاء الله نصف الدية وان شاء قطعها على صغرها وكذلك لو كانت خرقة او مشقوقة فان كانت الناقصة هي التي قطعت كان فيها حكومة عدل وكذا في الكبرى * (م) واذا قطع الرجل اذن الرجل خطأ فأنبتها المقطوعة اذنه في مكانها فثبتت فعلى القاطع ارش الاذن كما قال الشيخ احمد الطواوينسي هذا الجواب غير صحيح لان الاذن لا يتصور اثباتها بالاحتبال وانما ثبت باتصال العروق فاذا ثبتت فاعلم انه اتصل بالعروق وزالت الجنابة فيزول موجبها عند أبي يوسف وفي الكبرى وان جذب اذنه فانتزعت شحمته فعليه الارش في ماله دون القصاص لعدم مراعاة التساوي وفي الناصرية وعن أبي حنيفة فمن قطع اذن عبدا أو أنه فعليه ما نقصه في الرابع من جنابات التارخانية * (خ) ان ضمان العين على مراتب ثلاث احداها ان يكون في احدهما نصف بدل الذات وهو الادنى في المرتبة نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان يكون في احدهما ربع بدل الذات كالمهائم التي يحمل عليها ويركب نحو الفرس والبغل والابل والبقر والسائلة ان يكون الواجب في احدي العينين ما تنقص من قيمته كالشاة والكتاب والسنور وغير ذلك كذا في قاضيان في الثالث من جنابات نقد الفتاوى * رجل فقتل عين رجل عمدا قال محمد كان أبو حنيفة يقول لا قصاص في العين الا في صورة واحدة اذا ضرب عين رجل فذهب البصر وبقيت المقلة كان فيها القصاص اذا عمد وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب نوفا النار على المراتة حتى تلتهم ثم تقرب من العين التي يريد القصاص وتوضع على وجهه وعينه الاخرى خرقة فاذا سالت ناظرته تم القصاص ويكف عنه من جنابات الخسائية * وعن الحسن اذا فقتل العين اليمنى من رجل واليسرى من الفاقى ذاهبة وعينه اليمنى صحيحة يقتص له من عينه اليسرى ويترك اعمى وعن الحسن اذا فقتل عين رجل وكانت عينه حولا الا ان ذال لا يضره بصره ولا ينقص منه شيئا فقتلها انسان عمدا يقتص منه وان كان الحول شديدا يضره بصره فقتلته كان فيها حكومة عدل (١) ولو كانت عين الفاقى شديدة الحول يضره بصره فقتلها عينا ليس بها حول كان المجنى عليه بالخيار ان شاء الله اقتص منه ورضى بالنقصان وان شاء ضمنه نصف الدية في ماله من المحل المزبور * وفي عين الاعور نصف الدية في الثالث من ديات المقاصد * وفي ذكر العينين والخصى الحكومة وكذا في لسان الاخرس والعين القائمة الذاهب ضوؤها واليد الشلاء والرجل الشلاء حكومة عدل في الثالث من ديات الخلاصة * وفي الضلع والترقوة وفي كسر الساعد وكسر الزند وفي الساق حكم عدل في كله وفي قطع نصف الساعدية اليد وحكم عدل فيما بين الكف الى الساعد فان كان من المرفق ففي الذراع بعد دية الكف حكم عدل أكثر من ذلك وفي كسر الاصل حكم عدل من أوائل ديات خزائنه الاكمل * وفي الخلاصة عن شرح الطحاوي لو قطع الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر أنه ما يجب عليه وفي الفتاوى يجب حكومة عدل انتهى في الرابع عشر من ضمانات فضائية * ولو قال اقتلني فقتل نجب الدية لا القصاص وتجعل الاباحة شبهة في درء القصاص لا الاستبدال بمال من جنابات البرازية * لو أن رجلا

(١) واختلفوا في تفسير حكومة العدل والذي عليه الفتوى هي أن ينظر الى المجنى عليه لو كان نقص عشر قيمته بالجنابة يجب عشر الدية وعلى هذا القياس من جنابات البرازية كذا في المتون بعد الا أن الكرخي ضعفه بأنه يؤدي الى أن موجب هذه الشجاجة أي ما دون الموضحة أكثر من موجب الموضحة بان كان نقصان قيمتها أكثر من عشر الدية كذا في القهستاني من الديات وفيه تفصيل بعد ويمكن ايراد هذه الشبهة في الاصلح بان يكون نقصان القيمة على تقدير نزع من الشلل فيها أكثر من عشر الدية على تقدير كمال الشلل الواقع فيها تأمل بعد وأشار بالتأمل والله أعلم الى مقاله في جامع الرموز بعد ذكر ما يتعلق به مفعلا والاصح أنه ما يرى القاضي بمشورة أهل البصر أنه أعم كما في المبصرات بعد

ألمسك رجلا حتى قتله إلا أن قتل الخنزير في القتل وجس الممسك في السمين وهو عيب وكذا
 لو قطعه وقال له اقله فقتله في أوائل جنابات خزانة المفتين * رجل قط رجلا فطر حنيفة
 سبع لم يكن عليه قود ولا دية ولكن بهزرو ويخس حتى يموت وعن أبي حنيفة الدية ولو قط
 صديقا لقاه في الشمس أو في ماء بارد حتى مات على عاقلة الدية في جنابات خزانة الفتاوى
 وكذا في أوائل جنابات البرازية والخلاصة * ألقاه من جبل أو سطح لا قصاص عليه عنده
 خلافا لهما في النوع الأول من جنابات البرازية * ولوروى رجلا فأصاب حائطاً ثم رجع
 فأصابه فهو خطأ في الثاني من ديات الخلاصة * وفي الظهيرية ولو قطه فألقاه في الثلج
 أو جردده وجهه على سطح إلى أن مات فعلى عاقلة الدية المغالطة وكذا لو ألقاه من سفح البحر
 قرسب ثم طفا ميتاً أو غمره في مخوفرات مزار حتى مات ولو ألقاه في البحر فرسب حين
 الطرح ولم يدر خروجه ولا موته لا يلزم شيء حتى يعلم أنه مات وكذا لا شيء عليه لو انغمس
 مرارا وبه حياة ولم يدر حاله ولم يقدر عليه وفي المشتق قذفه في يم أو دجلة فرسب كما وقع
 ومات فعلى عاقلة الدية المغالطة وإن ارتفع ساعة ثم غرق فمات فلا شيء عليه لأنه غرق
 العجز ذكره العتابي * وفي المحيط وكذا لو كان جيد السباحة فسيح ساعة وقتر فغرق لم يضمن
 لاضافة الفرق إلى سحبه لا تقطاع فوره بعمله ذكره الكردري (١) * وفي الاجناس
 للإمام خواهر زاده غرقه فمات إن كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالباً أو كان يربح منه النجاة
 غالباً أو كان يملكه النجاة منه بالسباحة وهو يحسنها ويقدر عليها بأن لم يكن مشدوداً
 ولا مثقلة فهو شبه عمد وفاقا ولو لم يتمكن النجاة أو كان الغالب الهلاك فكذلك عند الإمام
 وقال هو عمد في الضمان في أصناف القتل من الجنابات من ضمانات الجاهلي (٢)
 * وفي المحيط إذا أدخل إنساناً في بيت حتى مات جوعاً أو عطشاً لا يضمن شيئاً عند أبي حنيفة
 وعندهما ما تجب الدية وفي الكبرى إذا طعن عليه الباب فمات جوعاً أو عطشاً لا يضمن عند
 أبي حنيفة وقال عليه الدية وفي الخاتمة قال محمد يعاقب الرجل وعلى عاقلة الدية وفي
 الظهيرية ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فلققه وجبسه في بيت حتى مات جوعاً قال محمد وأوجهته
 عقوبة والدية على عاقلة والفتوى على قول أبي حنيفة في أنه لا شيء عليه في الفصل الثاني
 من جنابات التارخانية (٣) * أدخل ميتاً وسد عليه باب فمات جوعاً أو عطشاً لم يضمن
 عند أبي حنيفة وقال عليه دية ولو دفنه حياً في قبر فمات قتل به عند محمد والفتوى على أنه
 على عاقلة دية في الاقبار وفي الحبس الفتوى على قول أبي حنيفة من قتل ميتاً أو كذا
 في الظهيرية * وإن ألقاه من سطح أو جبل على رأسه فمات فلا قصاص عند أبي حنيفة
 وعندهما فيه القصاص إذا كان لا يتخلص منه في الغالب من جنابات السراج الوهاج *
 ولو أحرقه بالتارخية يجب القصاص فيمن يقتل قصاصاً من جنابات الخاتمة * رجل
 نهم شدة حية في يده وضربه عقرب في رجله وجرحه أسد في ظهره وشبهه إنسان ثم مات
 من كاه فعلى الإنسان نصف الدية والباقي هدر خزانة الأكل من الجز في كتاب الديات *
 صاح إنساناً فمات منه أو سلخ جلدة وجهه فمات منه فدية في الثاني في الخطأ من جنابات
 البرازية وكذا في الثاني من جنابات التارخانية * وإن سقاء السم ومات إن دفعه إليه

(١) أوقع إنساناً في البحر فسيح ساعة
 لم يضمن وقيل يضمن هو المختار ~~كذا~~
 في منية المفتي في أواخر الحدود ~~عنه~~
 (٢) سئل عن رجل رمى رجلاً في الماء
 فغرقه فما يلزمه أجاب أن كان الماء عميقاً
 لا يمكنه التخلص وهو لا يعرف الغوص
 يلزمه الدية من فتاوى ابن نجيم ~~عنه~~
 (٣) أخذ إنساناً فلققه وجبسه في بيت حتى
 مات جوعاً أو عطشاً فادية على العاقلة
 على المختار وعليه العقوبة * أخذ رجلاً
 فأدخله في بيت وسد عليه باب حتى مات
 فيه جوعاً أو عطشاً لم يضمن على الأصح
 وهذا خلاف الأول كذا في جنابات
 خزانة المفتين ~~عنه~~
 وذكر القدوري إذا طعن على حربة حتى
 مات جوعاً أو عطشاً لم يضمن في قوله أبي
 حنيفة وقال عليه الدية لأنه أدى إلى التلف
 انتهى في القصد الثالث من جنابات
 الفتاوى الكبرى للشيخ أبي

وشربه هو بنفسه لا يضمن وان كان قال له كاه فانه طيب ولكن يحبس ويغزر وان أوجره
ومات منه فالدية على عاقلته في نوع من الثاني من جنائيات البزازية (١) * ضرب
امرأته تشوز أو نحوه فماتت فهو ضامن اجاعا ولا يرث من اجارات الحدادي *
جامع زوجته جاعا يجامع مثلها ومات لا يضمن في السادس من اجارات البزازية
(٢) الثاني في الشهادة على الجنابة والاقاربها وفي اختلاف القاتل وولي القاتل في العمد
والخطا وفي اشهاد المجروح * والقصاص يقام بالشهادة أو الاقرار وان لم يوجد التصريح
بالعمد والحاصل أن القصاص عوض لانه شرع جابرا لغيره ان يثبت مع الشبهة كسائر
الاعراض التي هي حق العبد كافي في مسائل شتى وكذا في مسائل شتى من آخر الهداية *
والاقرار بالقتل المطلق (٢) يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق ولو ادعى عمدا فقال
قتله أنا وفلان عمدا وأنكر فلان أو كان غائبا فله أن يقتل المقر ولو ادعى أنك قتلت ابني
عمدا فقال نعم فهو اقرار ثم قال لم تقتله أنت بل قتله غيرك وقال المقر بل قتلت أنا وصديقه
لم يقتله في العفو من الجنائيات من خزانة المفتين * شهدا بقتله وقالوا جهلنا آله ووجب الدية
والقياس أن لا يجب شيء لأن القتل يختلف باختلاف الآلة فجعل المشهود به وجه
الاستحسان أنهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس بجعل ليمتنع العمل به قبل البيان فيجب
أقل موجه وهو الدية في الشهادة في القتل من جنائيات الدرر وفي المحرر روى الحسن
ابن زياد عن أبي حنيفة رجل أقر أنه قتل فلانا بمجديدة أو قال بالسيف ثم قال انما أردت
غيره فأصبرته دري عنه القتل ولو قال ضربت فلانا بمجديدة أو قال بالسيف فقتلته
ثم قال انما أردت غيره فأصبرته لم يقبل ذلك منه ويقتل وعن أبي يوسف اذا قال ضربت
فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمدا ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا
أو قال وجأت بسيفي فلانا ثم قال انما أردت غيره فأصبرته دري عنه الحد ولو قال قتلت
فلانا بعمد المجدي فلما أخذ بذلك قال كنت يومئذ غلاما لم يصدق وقتله وفي المتن اذا
قال الرجل قتلنا فلانا بأسيافنا متعمدين ثم قال كان معي غيري لم يصدق وقتله ولو قال
ضربت فلانا بالسيف متعمدا ثم قال لأدرى مات منه أم لا ولكنه مات وقال الولي مات
منه لم يقتل ولو قال مات منه ومن حية ثم شتته أو من عقرب وقال الولي مات من ضربك
فأقول قول القاتل وعليه نصف الدية في الفصول الثاني من جنائيات المحيط البرهاني *
واذا شهد شاهدان على رجل أنه ضرب رجلا بالسيف فلم يزل صاحب فراس حتى مات
فعليه القصاص (٣) باغنا ذلك عن ابراهيم وهذا لأن النابت بالبينة كالنابت
بالعائنة وقد ظهر بجوته هذا السبب ولم يعارضه سبب آخر فيجب اضافة الحكم اليه
والروح لا يمكن أخذه مشاهدة وانما طريق الوصول الى اذهاق الروح هذا هو أن يجرحه
فيموت قبل أن يبرأ توضحه أنه لا طريق لنا الى حقيقة معرفة كون الموت من ضربه
وما لا طريق لنا الى معرفته لا يتبين عليه الاحكام وانما يتبين على الظاهر المعروف وهو أن
يضر به ويكون صاحب فراس حتى يموت من الميسوط للسرخسي * واذا أقر الرجلان
كل واحد منهما أنه قتل فلانا فقال الولي قتلتما جميعا فله أن يقتلهمما وان شهدا على رجل

(١) سئل عن رجل دفع لآخر سمما وهو
لا يعلم به فمات هل يرثه اذا كان وارثا له
وهل عليه شيء بسبب ذلك أجاب نعم يرثه
ولا شيء عليه كذا في الخلاصة من فتاوى
ابن نجيم من الجنائيات

(٢) ولا يصح رجوعه عن الاقرار بالقتل
ولا عن الاقرار بالقصاص لأن ذلك من
حقوق العباد من حدود شرح مختصر
الطحاوي

(٣) جرحه ولم يزل صاحب فراس حتى
مات يحكم به وان لم يشهد وأنه مات
من جراحته لانه لا علم لهم به في الثالث من
جنائيات البزازية
واذا شهد الشهود أنه ضربه فلم يزل
صاحب فراس حتى مات فان كان عمدا
فعليه القصاص كذا في التائنا رخصة
في الثاني من الجنائيات

أنه قتله وهمد الاثران على آخر أنه قتله فقال الولي "قتلتما بهما بطل ذلك كله والمقرر
 أن الاقرار والشهادة يتناول كل منهما ما وجود كل القتل وجوب القصاص وقد جعل
 التكذيب في الاول من المقر له وفي الثاني من المئثم ودله غير أن تكذيب المقر له المقر
 في بعض ما أقتره لا يبطل اقراره في الباقي وتكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به
 يبطل شهادته أصلاً لأن التكذيب تفسيق وفسق الشاهد يمنع قبول الشهادة وأما فسق
 المقر لا يمنع صحة الاقرار هداية في الشهادة بالقتل * باب من الجنابة التي يدعي الولي
 العمد والخطأ فيجب له فيه الارش أصل الباب أن تعذر استيفاء القصاص اذا كان من له
 القصاص يستقط القصاص وان كان من جهة القتيل فحبب الدية لأن الأصل فيه القتل
 الخطأ والخطأ معنى في القتيل ودعوى العمد لا تنافي وجوب المال لأن القصاص قد ينقلب
 مالا أما دعوى المال تنافي وجوب القصاص لأن المال لا ينقلب قصاصاً قال محمد ورجل
 ادعى على رجلين قصاصاً وقال انكما قتلتما ولي عمدا فأقر به أحدهما وقال الاثر
 ضربته بالعصا خطأ يقضى له عليه ما بالدية استحساناً والقياس أن لا يجب شيء لأن ما يدعيه
 لا يقضى به اجماعاً وما يقضى به وهو المال لا يدعيه وجه الاستحسان أن تعذر استيفاء
 القصاص انما جاء من عليه القصاص وهو مشاركته مع الخطأ فيصير مالا ودعوى العمد
 لا تنافي وجوب المال لما مر فحبب الدية في مالهما لأنه وجب بالاعتراف ويجب في ثلاث
 سنين له كونه بدل الدم ولو ادعى الولي الخطأ وأقر القتيل بالعمد لا يجب شيء لأن
 دعوى المال تنافي وجوب القصاص ولو ادعى العمد عليه ما فقال أحدهما قتلناه عمداً
 وحبس الاثر القتل أصلاً فيقتل المقر لأنه أقتر على نفسه بالقصاص والولي يدعي ذلك
 وشركة الاثر لم تثبت لانكاره والعدم لا يكون شبهة حتى لو كان الذي يدعي الخطأ في هذه
 المسورة لا يجب شيء لما مر (١) وان قال أحدهما قتلناه أو ما فلان عمداً وانكر الاثر
 وقال قتلناه خطأ وقال الولي لا بل أنت قتلتها وحدهم عمداً كان له أن يقتله لاتفاقهما
 على القصاص وشركة الاثر لم تثبت لتكذيب الولي من جنائيات شرح الزيادات
 للعناني * ولو ادعى الخطأ وأقر بالعمد أو أقر أحدهما بالعمد وحبس الاثر لم يقض
 بشيء ولو ادعى العمد عليهما فأقر أحدهما وحبس الاثر القتل قتل المقر ولو أقر أحدهما
 بالعمد والاثر بالخطأ وانكر الولي شركة الخطأ قتل العامد من متفرقات جنائيات
 الكافي ملخصا * اذا أقر القتيل أنه قتله خطأ وادعى ولي القتل العمد كانت الدية
 في مال القتيل لورثة المقتول ولو أقر القتيل بالعمد وادعى ولي القتل الخطأ لاثني
 لورثة المقتول وروى زفر عن أبي حنيفة وجوب الدية في الوجهين جميعاً في فصل القتل
 الذي يوجب الدية من جنائيات الخيانة * القتيل اذا أقر بالخطأ أو صالح عن دم العمد
 على مال يكون للمال على الجناني في ماله الآن في الاقرار بحبب الدية في ثلاث سنين وفي الصلح
 عن عمد يجب المال حالاً الا اذا شرط الاجل في الصلح فيكون مؤجلاً وكل جزء من
 الدية اذا وجب على العاقلة أو في مال الجناني يجب في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها في فصل
 المساقل من الخيانة * وذكر بكر أشهد المجرع أن فلاخ لم يجرحه ومات المجرع منه

(١) اذا ادعى الخطأ فصدق أحدهما
 وقال الاثر عمداً ضمننا الدية كذا
 في متفرقات جنائيات الكافي

ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشهادهم وان لم يكن معروفاً يصح لاحتمال الصدق (١) فان برهن الوارث في هذه الصورة أن فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص حق الميت (٢) ولهذا يجري فيه سهام الارث وتقضى ديونه والمورث أكذب شهوده وتطهيره ما اذا قال المقتدوف لم يقتد في فلان ان لم يكن نذف فلان معروفا يسمع اقراره والا لعقوالا ولباء قبل موت الجرح يصح كما يصح عقو الجرح (٣) لوجود السبب وصحة البراءة تعتمد وجود السبب قبيل نوع والشجاج من الفصل الثالث من جنابات البرازية * وفي المشتق رجل جرح فقال فلان قتلتني ثم مات وأقام وارث الميت يدعي على رجل آخر أنه قتله لا تقبل بينته في أوائل الثمان والعشرين من جنابات التاتارخانية * اذا قتل شخص وله وليان حاضر وغائب فأقام الحاضر البيعة على القاتل لا يقتل القاتل قصاصاً فان عاد الغائب فليس لهم أن يقتلوه بثلث البيعة بل لا بد لهم من اعادة البيعة ليقبلا * وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يعبد ولو كان القاتل خطأ أو ديناً لا يعبد هاباً لا يجاع وأجمعوا على أن القاتل يحبس اذا أقام الحاضر البيعة لانه صار متهما بالقتل على انهم يحبس وأجمعوا على أنه لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب لان المقصود من القصاص الاستيفاء والحاضر لا يتمكّن من الاستيفاء بالاجماع بخلاف ما اذا كان خطأ أو ديناً لانه يتمكّن من الاستيفاء في أوائل الشهادة في القتل من جنابات الزيلعي * (الثالث فيمن يستوفي القصاص وفيمن يستحق الدية) * القصاص حق الورثة ابتداء وعندهما حق الميت ثم ينقل الى الورثة وتقضى ديون الميت من الدية وبديل الصلح في الاول من ديات الخلاصة * الدية تجب للمقتول أولاً (٤) حتى تقضى منه ديونه وتتفد وصاياه وكل واحد من الورثة يكون خصماً فيما يدعي الميت فلا يحتاج الغائب الى اعادة البيعة بخلاف العفو والصلح لان ذلك مما يثبت بالشهادة والقصاص لا يثبت في باب الوكالة من جنابات التاتارخانية * ويورث دم المقتول كسائر أمواله ويستحقه من يرث ماله ويحرم منه من يحرم ارث ماله ويدخل فيه الزوجان خلافاً للمالك ولا يدخل فيه الموصى له لان ما يستحقه من ماله انما هو بطريق الصدقة لا بالارث من أوائل جنابات الحدادي شرح القدوري * الموصى له بثلث المال لا يثبت حقه في القصاص واذا انقلب ماله لا يثبت حقه فيه في باب الوصية بالعين والدين على الاجنبي من المبسوط في الذخيرة * رجل قتل عمداً وعلى المقتول ديون ثم ان ولّى القاتل صلح مع القاتل على مال يقضى من ذلك ديون المقتول وكذلك لو كان المقتول أوصى بوصايا يتفد من ذلك المال وصاياه وكذلك لو كان للمقتول أولياء عفا بعض الأولياء عن القاتل حتى انقلب نصيب الباقي ماله لا يقضى من ذلك المال ديون المقتول وتتفد وصاياه وزعم بعض مشايخنا أن العمدا اذا انقلب ماله لا في الابتداء فهو بمنزلة القتل الخطأ من الابتداء ألا يرى انه يقضى من ذلك ديون الميت وتتفد وصاياه وليس الامر كما زعم ألا يرى أن الحتر اذا قتل رجلاً عمداً ولا مقتول أولياء فحفا أحدهم حتى انقلب نصيب الباقي ماله لا يجب ذلك من مال القاتل ولو كان خطأ من الابتداء يجب على عاقلة القاتل من متفرقات جنابات التاتارخانية * وليس لبعض

(١) وفي جنابات العصام لو قال الجرح لم يجرحني فلان صح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل قال (صط) هذا اذا كان الجراح أجنبياً ولو كان وارثاً لم يصح كذا في هبة المريض من الفصولين في الرابع والثلاثين * (٢) هذا عندهما وعند الامام القصاص يثبت للورثة ابتداء واعتمد عليه المتون كذا بخط جامع هذه المجموعة * (٣) عفو الاولياء قبل موت الجرح لا يصح قياساً ويصح استحساناً فاعدا كانت الجراحة أو خطأ أو يصح عفو الجرح أيضاً كذا في مبسوط خواهر زاده من مجموعة محمد ييك * (٤) دية القاتل يملكها أو لا ثم تنقل الى الورثة ومنها الغرة يملكها الجني قتلورث عنه والغاصب اذا فعل بالمغصوب شيئاً أزال اسمه وأعظم منافعه ملكه واذا اخلط المذلي بمذلي بحيث لا يتميز ملكه كذا في الاشباه في القول في الملك من الفن الثالث * (٥) دية القاتل يملكها أو لا ثم تنقل الى الورثة ومنها الغرة يملكها الجني قتلورث عنه والغاصب اذا فعل بالمغصوب شيئاً أزال اسمه وأعظم منافعه ملكه واذا اخلط المذلي بمذلي بحيث لا يتميز ملكه كذا في الاشباه في القول في الملك من الفن الثالث * (٦) دية القاتل يملكها أو لا ثم تنقل الى الورثة ومنها الغرة يملكها الجني قتلورث عنه والغاصب اذا فعل بالمغصوب شيئاً أزال اسمه وأعظم منافعه ملكه واذا اخلط المذلي بمذلي بحيث لا يتميز ملكه كذا في الاشباه في القول في الملك من الفن الثالث *

الورثة استيفاء القصاص إذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لأحدهم أن يبيح كل
 باستيفاء القصاص في فصل فمن يستوفي القصاص من الخانية * وذكر في الأصل بلفظ
 آخر فقال إذا قتل الرجل وله ورثة صغار وكبار (١) فأراد الكبير أن يستوفي موجب
 القتل كله هل له ذلك جعل المسئلة على وجهين أما أن يكون القتل خطأ أو عمدا إلى قوله
 وإن كان القتل عمدا أن كان الشريك الكبير أبا كان له أن يستوفي القصاص (٢)
 وإن كان الشريك الكبير أجنبيا بأن قتل عمدا وهو مشترك بين أجنبيين أحدهما صغير
 والآخر كبير ليس للكبير أن يستوفي القصاص بالأجلاع وفي السفن في الآن يكون
 للصغير أب فيستوفيه (حم) وإن كان الشريك الكبير أجنبيا أو عمدا على قول أبي حنيفة
 له أن يستوفي القصاص قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما ليس له ذلك (٣) حتى يبلغ الصغير
 الآن يكون للصغير أب فيستوفي الأب نصيب الصغير مع الكبير في السابع من جنائيات
 التناوخانية * وفي الذخيرة وأما القاضي هل يملك استيفاء القصاص للصغير ذكر كثير من
 المشايخ المتأخرين في شروحه أن القاضي كلاب في هذا الباب (٤) واستدلوا في ذلك
 بفعل السلطان فقد ذكر محمد في الكيسانيات أن القاضي لا يستوفي القصاص من المحل
 المزبور * (ق) ولولي أم الولد والمدرور ولديه استيفاء القصاص كما في القتل ولو قتل
 المكاتب إن لم يكن وفاء فلمولاه ولاية استيفاء القصاص ومعتق البعض إذا قتل عجزا
 ذكر في المنتقى أنه لا يجب القصاص عند أبي حنيفة وإن قتل المكاتب وترك وفاء وورثه آخر
 سوى المولى لا يجب القصاص لجهالة المستوفي فإن اجتمع المولى والوارث على استيفاء
 القصاص لا يقتل أيضا لأن قبل اجتماعهما المستوفي ليس بمعلوم وإن قتل المكاتب
 وترك وفاء وليس له وارث آخر سوى المولى يجب القصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 وقال محمد لا يستوفي المولى وهو رواية عن أبي يوسف في الباب الخامس من جنائيات فقد
 الفتاوى ملخصا * قتل من له ولي واحد له أي لذلك المولى قتل القاتل قصاصا (٥) قبل
 قضاء القاضي بالقصاص بنفسه أو أمر الغيبة ولا ضمان عليه أي على ذلك الغير إذا كان
 الأمر ظاهرا في باب ما يوجب القود من المدرور والغرر ومن له القصاص ليس له أن يطلب
 الدية بغير رضا القاتل ولو صالح معه على مال جاز في الفصل العشرين من جنائيات
 التناوخانية * ولو صالح أحد الورثة أو مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على
 القاتل ما شرط في الصلح في ماله ولو قتل رجلا رجلا فمما لولي عن أحدهما كان له أن
 يقتل الآخر (٦) وكذا لو قتل رجل رجلين فعضا لولي أحد المقتولين فلولي الآخر أن
 يقتله ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولده وإن سفل بطل القصاص ووجب
 الدية في فصل فمن يستوفي القصاص من جنائيات الخانية * (الرابع في العفو وسقوط
 القود وفيما ينقلب القصاص فيه مالا) * رجل قتل عمدا فعفا بعض ورثته عن القاتل
 ثم قتله باقي الورثة أن علموا أن عفو البعض يسقط القصاص يلزمهم القود وإن لم يعلموا بهذا
 الحكم لا قود عليهم وإن علموا بالعفو في فصل من يقتل قصاصا ومن لا يقتل من جنائيات
 الخانية * (ج) لو قطع يده فقال عفوته عن القطع ثم سرى فأت فعليه الدية وأما لو قاتل

(١) وأما إذا كان الورثة كلهم صغارا
 فاستيفاء القصاص إلى السلطان وهو
 الأصح ويجوز منه
 (٢) والحد كالأب على ما في الزيلعي وأخي
 جليبي منه
 وليس للوصي أن يقتص في النفس كما في
 المتن

وإن كان بين كبير وصغير والكبير استيفاء
 عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو كان
 الشريك أباه استيفاءؤه بالأجلاع وكذا
 للسلطان استيفاءؤه مع الكبير عنده خلافا
 لهما ولو كان الكل صغارا قيل الاستيفاء
 إلى السلطان وقيل ينتظر إلى بلوغهم
 أو بلوغ أحدهم ولو كان الكل كبارا
 وأحدهم غائب فليس للحاضر الاستيفاء
 كذا في مختصر المحيط منه

(٣) وفي الكلام إشارة إلى أنه لو كان
 الكل صغارا ليس للأخ أو العم أن
 يستوفيه كما في جامع الصغائر فقيل
 ينتظر بلوغ أحدهم وقيل يستوفي
 السلطان كما في الاختيار والقاضي
 كالسلطان كذا في جنائيات القهستاني منه
 (٤) قوله إن القاضي كلاب هو الصحيح
 كذا في المنتقى منه

(٥) إذا قتل رجل رجلا بمحض جماعة
 وكان له ولي واحد جاز له قتل القاتل
 بنفسه حتى لو كان متعددا فإن اتفقوا
 كانوا كالأحد منه

(٦) ولو كان القاتل اثنين فعفا لولي عن
 أحدهما فله أن يقتل الآخر فاما لو قال
 عفوت عن بعض دم المقتول سقط عنهما
 كذا في أول الفصل الثاني من جنائيات
 قتلى العتاني منه

عقوبته عن القطع وما يحدث منه أو قال عفوته عن الجنابة لاشئ على القاتل وقال
صاحباه العفو عن القطع عفون القتل أيضا وكذا الضربة والشجيرة خزائن الاكل
(في أواسط الديات) * وان عفا عن القطع أو الجراحة أو الشجيرة أو الجنابة ثم مات أو لاقان
كان عمدا فالجروح لا يخلو أما أن يقول عفوت عن القطع أو الجراحة أو الشجيرة أو الضربة
وأما أن يقول عفوت عن الجنابة والاول لا يخلو أما أن ذكر معه وما يحدث منها وأما لم
يذكر وحال الجروح لا يخلو أما أن يرى وصح وأما أن مات من ذلك فان برئ من ذلك صح العفو
في القصول كلها وان سرى الى النفس ومات فان كان العفو بلفظ الجنابة أو بلفظ
الجراحة وما يحدث منها صح بالاجماع ولا شئ على القاتل وان كان بلفظ الجراحة
ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو في قول أبي حنيفة والقياس أن يجب القصاص وفي
الاستحسان يسقط القصاص للشبهة وتجب الدية في مال القاتل لانه عمد وعند أبي يوسف
ومحمد يصح العفو ولا شئ على القاتل هذا اذا كان القاتل عمدا فاما اذا كان خطأ فان
برئ من ذلك صح العفو بالاجماع ولا شئ على القاطع سواء كان بلفظ الجنابة أو الجراحة
وذكر وما يحدث منها أو لم يذكر وان سرى الى النفس فان كان العفو بلفظ الجنابة
أو الجراحة وما يحدث منها صح أيضا ثم ان كان العفو في حال صحة الجروح بأن كان
يذهب ويحيى ولم يصبر صاحب فراش يعتبر من جميع ماله وان كان في حال المرض بأن صار
صاحب فراش يعتبر عفو من ثلث ماله لان العفو تبرع منه وتبرع المريض في مرض موته
يعتبر من ثلث ماله فان كان قدر الدية يخرج من الثلث يسقط ذلك القدر عن العاقلة
وان كان لا يخرج كله من الثلث فنلته يسقط عن العاقلة وثلثاها يؤخذ منهم وان كان
بلفظ الجراحة ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو والدية على العاقلة عند أبي حنيفة
وعندهما يصح العفو وهذا قوله عفوت عن الجنابة أو عن الجراحة وما يحدث منها سواء
وقد ينأحكم في فصل ما يسقط القصاص بعد وجوبه من البدائع ملخصا * (ب) عفو
الولي عن نصف القصاص يسقط الكل ولا ينقلب الباقي مالا في باب أمر الغير بالجنابة
من جنابات القنية * ولو كان القاتل اثنين فعفا الولي عن أحدهما قل أن يقتل الآخر
فأما لو قتل عفوت عن بعض دم المقتول يسقط عنهما في أول الفصل الثاني من جنابات
العتابية * ويسقط قود ورثه أي استحقه أحد على أبيه مثلا فلو قتل أب أحد وأورثه ولد
ذلك الأب سقط القود عن أبيه لحرمه الابوة وكذا لو قتل واحد من اخوته ومات واحد
منهم لم يقتص منه بقيتهم لانه ورث جزءا من دم نفسه مع الاخوة ولو قتل أحد الاخوين
لاب وأما أباهما عمدا والآخر أتهما كان لا قول أن يقتل الثاني بالام وسقط القود عن
الاول لانه ورث عن اتهما الثلثين من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر وانقلب الباقي
مالا فيغرم لورثته الثاني سبعة أثمان الدية من جنابات القهستاني (١) * قوله ومن ورث
قصاصا على أبيه سقط صورته رجل قتل أم ولده أعنى به امرأه أنه ولده وارثها أو قتل أخا ولده
من الام وهو وارثه وعلى هذا كل من قتله الاب وولده وارثه وكذلك لو قتل رجل رجلا
عمدا فلم يستوف الولي القصاص حتى مات وورثه الابن كما اذا قتل جدته من الام أو جدته

(١) اخوان لاب وأم قتل أحدهما أباهما
عمدا ثم قتل الآخر الام عمدا فالاول
يقتل الثاني قصاصا بالام ويسقط
القصاص عن الاول ويغرم لورثته الثاني
سبعة أثمان الدية كذا في الفصل الاول
من ديات الوالدية
اخوان لاب وأم قتل أحدهما أباهما
عمدا والآخر أتهما روى عن أبي يوسف
أنه لا قصاص على واحد منهما وعلى
كل واحد منهما دية قتله في ثلاث سنين
اذا لم يكن للمقتولين وارث سواهما
كذا في الفصل الاول من باب قصاص

تقتص منه الأم حتى ماتت فورثها الابن دون الأب ولو كان الأب وارثاً لاحتسب
 القصاص أيضاً لأنه ورث قصاصاً على نفسه وكذلك لو قتل أحد من أخوته فلم يقتص
 منه بقية الأخوة حتى مات واحد منهم لأنه ورث جزءاً من دم نفسه مع أخوته فسقط عنه
 القصاص من أوائل جنائيات المضررات * وجب القصاص لإنسان مات من له القصاص
 فورث القاتل القصاص سقط القصاص (١) في فصل ما يسقط القصاص من جنائيات
 البدائع * رجلان اجتمع في قتل رجل عمداً ولم يجب القصاص على أحدهما كالأجنبي إذا
 شارك الأب في قتل ابنه لا يجب القصاص على الشريك وكذلك الصحيح العاقل مع المجنون
 والبالغ مع الصغير وشريك الحية والسبع والأجنبي إذا شارك الزوج في قتل زوجته وله
 ولدهما وانطأ مع العمد في باب القصاص من الثانية (٢) * رجلان اشتراكاً في قتل
 رجل أحدهما بصاع والآخر بمخيط لا قصاص على كل واحد منهما ويجب الدية عليهما
 نصفها على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العصا وكذلك لو قتلاه بسلاح
 وأحدهما أصيب أو معتوه لا قصاص عليهما وهو بمنزلة الخاطيء مع العمد في أوامر
 العاقل من الثانية * (الثامن في الجنائية بالحفر والتسبب وفي ضمان المداوى) *
 أما جنائية الحافر فالحفر لا يحلوا ما أن يـكون في غير الملك فينظر إن كان في غير الطريق
 بأن كان في المفاضة لا ضمان على الحافر لدم التعدي في السبب لأن الحفر في المفاضة مباح
 وإن كان في الطريق يجب الضمان على الحافر أو يكون في الملك فإن كان في ملك غيره
 بغير إذنه يضمن وبإذنه لا وبصدق المالك في قوله أنا أمرته بالحفر وإن كان في ملك نفسه
 لا يضمن وإن كان في فناء داره يضمن لأن الاتفاضة به مباح بشرط السلامة كالسير
 في الطريق من البدائع في فصل ما يسقط القصاص بعد وجوبه من الجنائيات لمختصاً وفي
 الجامع الصغير رجل جعل قنطرة بغير إذن الإمام فتمد رجل المروء عليه فاعطى لا ضمان
 على الذي جعل القنطرة وكذلك الوضع خشبة في الطريق فتعمد رجل المروء عليه فاعطى
 لا ضمان على الواضع خلاصة قبيل كتاب الميطان * حفر بئر في سوق العامة لمصلحة
 المسلمين فوقع فيها انسان ومات إن كان بأذن الإمام لا يضمن وإن بغير إذنه يضمن وكذلك
 إذا اتخذ قنطرة للعامة من البدائع في أوامر فصل ما يسقط القصاص بعد وجوبه من
 الجنائيات * رجل حفر بئر في المفاضة في موضع ليس بممر ولا طريق لا ضمان بغير إذن الإمام
 فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر (٣) وكذلك لو حفر بئر في الطريق وغطى رأسها ثم جاء
 آخر ورفع الغطاء فوقع فيها انسان ضمن الأول ولو احتقر الرجل نهر في ملكه فغطى به
 انسان أو دابة لا يضمن وكذلك لو جعل عليه جسراً أو قنطرة في أرضه وإذا حفر في غير
 ملكه نهر فحفره بمنزلة البئر يكون ضامناً وكذلك لو جعل عليه جسراً أو قنطرة في غير ملكه
 وعن أبي يوسف أنه لا يضمن وإن أحدثه في غير ملكه إذا كان بحيث لا يضر ربه غيره
 لأنه محتسب ينتفع الناس بما أحدثه وفي ظاهر الرواية يكون ضامناً إذا حفر بأذن
 الإمام كالحفر بئر في الموضع الذي يحتاج الناس إليه يكون ضامناً لما عطف به أذا لم
 يفعل بأذن الإمام وإن مشى على جسر انسان متعمداً فاحتقر به لا يضمن واضع الجسر

(١) قوله سقط القصاص لاستحالة وجوب
 القصاص له وعليه فيسقط ضرورة من
 الجهل المزبور
 (٢) وفي التهذيب ولا يقتل شريك من
 لا قصاص عليه كالأب والأجنبي
 والعمد والخاطيء والصغير والكبير
 في الثاني من جنائيات التنازعانية عند

(٣) احتقر بئر في طريق مكة أو غيره من
 الفيافي في غير ممر الناس فوقع فيها انسان
 لم يضمن بخلاف الامصار وبهذا يعرف
 أن المراد بالطريق في الكتب الطريق
 في الامصار دون المفاضة والامصار
 لأنه لا يمكن العمدول عنه في الامصار
 فالبادون الصمادي كذلك في شرح
 الزاهد على القديري في أواسط

البدائع عند

لأنه لما تمّ متعمداً كان التآلف مضافاً إليه في فصل ما يحدث في الطريق من جنبايات الخائفة لمخاض رجل حفر بئر في الطريق فجاء آخر وحفر منها طاقة في أسفلها ثم وقع فيها انسان ومات في القياس يضمن الاول وبه أخذ محمد لان الاول كالدافع كمن سقط في القعر الذي حفره صاحبه في أسفله وفي الاستحسان يجب الضمان عليهما لأن كل واحد منهما متعمد في الحفر من المحل المزبور * ولو وقع من حفر الاجراء الاربعة على واحد منهم وقتله ضمن الثلاثة كل واحد ربع الدية وهدر ربع الدم كما لو استأجر اجراء لهدم جائط فسقط على واحد منهم وقتله في باب الجنابة بالحفر من الوجيز * رجل ادعى على آخر سرقة وقتعه الى السلطان وطلب من السلطان أن يضربه حتى يقتل بالسرقة فضر به مرة أو مرتين ثم أعيد الى السجن من غير تعذيب وخاف المحبوس من التعذيب والضرب فصعد السطح ليفتر فسقط من السطح ومات وقد كان لحقه غرامة في هذه الحادثة وقد ظهرت السرقة على يد غيره فكان للورثة أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أيهم وبالغرامة التي أدت الى السلطان (١) من متفرقات سرقة التاثر خاتمة * (مخ) شكاعة الوالي بغير حق وأتى بقاتل فضر به المشكوك منه فكسر سننه أو يده يضمن الشاكى أرشه كالمال ولو مات المشكوك منه بضرب القائد لا يضمن الشاكى لان الموت فيه نادر فساغية لا تنقض اليه غالباً (٢) في ضمان الساعي من غصب القنية * وليس على البزاع والقصار والحجام ضمان السراية اذ لم يقطعوا زيادة على ما أذن لهم فان قطع الختان الجلدة وبعض الحشفة ان لم يمت من ذلك كان عليه في بعض الحشفة حكومة عدل وان قطع الحشفة كلها فان لم يمت كان عليه كمال الدية وان مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط على هؤلاء العمل الصحيح دون السارى لا يصح شرطه ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتخرق صح شرطه لأن ذلك مقدوره قبيل فصل في القصار من اجارة النمانية * البزاع أو القصاد أو الحجام اذا برغ أو فصد أو حجم وكان ذلك باذن المولى في العبد أو باذن الولى في الصبي وسرى الى النفس ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان على هذا فهو لا يضمنون بالسراية بخلاف (٣) واذا شرط السلامة عن السراية على هؤلاء لا يصح الشرط ولو شرط على القصار السلامة عن الخرق صح ذكره شيخ الاسلام في باب ما يضمن الاجير * واذا قال لغيره اقطع يدي فقطع وسرى الى النفس فلا ضمان على القاطع واذا قطع الختان بعض الحشفة في العبد أو في الصبي فعليه حكومة عدل وان قطع الحشفة كلها فبرئ فعليه في العبد كمال القيمة وفي الصبي كمال الدية وان مات فقمه نصف الدية في الصبي ونصف القيمة في العبد لأنه اذا مات فالتلف حصل بفعليين أحدهما مأذون فيه وهو قطع الجلدة والثاني غير مأذون فيه وهو قطع الحشفة فاذا برئ فقطع غير الحشفة مأذون فيه فجعل كان لم يكن وبقي قطع الحشفة وهو غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملاً وهو الدية في السابع والعشرين من جنبايات المحيط البرهاني * (ص) سئل عن فصاد جاء اليه غلام وقال افصدني ففصده فصادمعتاد اغتات به قال يضمن قيمة القن وتكون على عاقلة الفصاد لأنه خطأ وكذا الصبي تجب دية على عاقلة الفصاد وسئل عن فصدنا ثم تركه حتى مات بسيلانه قال يقاد

(١) لان الكل حصل بسببه وهو متعمد في هذا التسبب فكذا ذكر في مجموع النوازل قبل وبؤيده ما في القنية هذا ابواب مستقيم في حق الغرامة أصله مسألة السعاية غير مستقيمة في حق الدية لأنه صعد السطح باختياره وقبيل هو مستقيمة في الدية أيضاً لأنه مكره على الصعود للفرار من حيث المعنى لأنه اغما قصد الفرار خوفاً على نفسه من التعذيب انتهى كذا في البحر قبيل كتاب السير (٢) والضمان انما يجب على الساعي اذا كان سعيه سبباً الى التلف غالباً وذلك القدر من التآلف موجود في أخذ المال وتلف مادون النفس وانه معدوم في الموت كذا في المنية (٣) وهذا كله اذ لم يجاوز المعتاد وان جاوز فقمه ضمان كما في الدرر وبشير اليه المسئلة المذكورة بعدها وهو قوله واذا قطع الختان بعض الحشفة الخ كذا بخط جامع هذه المجموعة (٤) ولا ضمان على حجام وبزاع وفصاد لم يجاوز المعتاد فان جاوز ضمن الزيادة كلها اذا لم يهلك وان هلك ضمن نصف دية النفس كذا في اجارة تنوير الابصار (٥)

(١) رجل دفع جارية مريضة الى طبيب وقال له عالجها بما لك فماتت من قيمتها بالهبة فالزيلة لك ففعل الطبيب فبرأت الجارية ويجب أجر المثل ونحو الادوية والنفقة والكسوة ان أعطاها (١٤٨) وليس له منعها لاستيفاء أجر المثل في الخامس من اجارات الخلاصة بعد

في ضمان الفساد من ضمانات القسولين * (جمع في ٣٣) متى علم المظن بضمين بخطئه وزيادته لا في سرايته وبه أفق الوري في ضمان المداوى من جنبايات التقنية * وجعل ابتلى بمرض المثانة وهو الخرفها والميتلى رضى باخراج الطبيب الحجر وكذلك أبرأه والطبيب يطلب خط البراءة واذن القاضي قال روابو وجون غالب بسلاحت يود (أى يجوز لانه الغالب السلامة) وبرجاء غرامت يود يعنى ان هلك شجب الغرامة على الجمام * وعن أبى يوسف رجل له حجر وأراد أن يستغريه ويخاف منه الموت قال ان كان أحد دفعه له ففكاه فلا بأس بأن يفعل في الباب الاول من جنبايات جواهر الفتاوى * حجام قال لا تخاف في عينيك ناخنة لولم تزل عيت عينك وقال أزيله عنك فقطع الجمام لهما من عينه وهو ليس بمأذوق في هذه الصنعة فعصيت عين الرجل يلزمه نصف الدية منية الكبرى * صب الكحل الدور في عين أرمه فذهب ضوءها لا يضمن كلختان الا اذا غلط فان قال رجلان انه أهل ورجلان انه ليس بأهل وهذا من غلطه لا يضمن وان موبه رجل وسخطه أهل رجلان فالخطى صائب والعدوب مخطئ ويضمن في ضمان الجمام والبراغ من اجارة البرازية وكذا في الخلاصة (١) * أصاب الوكر عينه وجرحها فاداه الطبيب بشرط الضمان ان ذهب البصر لا يضمن لانه فعل باذنه والاذن يعتبر في الاطراف في الثالث في الاطراف من جنبايات البرازية (٢) * (يج) شغل عن صبية سقطت من السطح فانتفخ رأسها فقال كثير من الجراحين ان شققم رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقه وتموت وأما أشقه وأبرئها فشققم مات بعد يوم أو يومين هل يضمن قتلت مليا ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشق معتادا ولم يكن فاحشا خارج الرسم فقبل له انما أذفوا بناء على أنه علاج مثلهما فقال ذلك لا يوقف عليه (٣) فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو كان حال هذا الجراح ان مات فأما ضامن هل يضمن قال لا في باب ضمان المداوى من جنبايات التقنية * استأجر حجاما ليقطع له سنا فاقطع فقال صاحب السن ما أمرتك بقطع هذا السن كان القول فيه قوله ويضمن القاطع أرش السن في أو اخره سهل في البقا والراعى من اجارة الخنازية * (ق) أمر رجلان بزرع سمنه لوجع أصابعه وعين السن والمأمور بزرع سنا آخر ثم اختلفا فيه فالقول للآخر فاذا حلف فالدية في ماله لانه عامد وسقط القصاص للشبهة في الثالث من جنبايات نقد الفتاوى * ولو قطع ما أمره فانقطع سن آخر متعل بهذا السن لا يضمن ذكره في الخلاصة في ضمان الفساد من ضمانات الضامن * عبد قال للجمام اقطع سنى فقلع بغير اذن المولى ضمن وأمره لا يصح من مئة زقات جنبايات التناثر خاتمة * (السادس) فيمن رأى رجلا يزنى مع امرأته فقتله وفي قتل الخناق والساحر والزندق * اذا وجد رجلا أجنبيا مع امرأته أو أمته أو محارمه ورأى بينهما علامة العهد كالقبلة والامس والعب فله أن يقتله ما اذا باشر الفعل كلاهما من الجنائين طوعا ولا فله أن يقتل الماكره دون المكره فلا يحتاج الى اقامة البينة واليمين يوم مقام البينة ولا يفعل هذا الا عند فوران الغضب لا بالتقدم عنائية * رجل رأى رجلا يزنى بامرأته أو بامرأة أخرى وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم يمنع عن الزنا فقتله لاشئ عليه وكذا

(٢) سئل شيخ الاسلام عن وكزه رجل على عينه فزحها فدعا الجروح رجلا معروفا بدواوة العين ليدها وفيما فقال المدعوات هذه العين لا تصلح بدواوى فقال دواوها فان لم يصلح فاعل وجعها يسكن فدواوها فاندمل جرحها بعد زمان وقتل وجعها ولكن ذهب بصرها فيقول هذا الجروح انك أفسدت بصرى وأتلفت عيني فأنت ضامن قال لا يضمن لان أقصى ما في الباب أنه أمر بالانلاف والمأمور بالانلاف طرف الانسان من جهة صاحب الطرف غير ضامن بخلاف ما اذا قال اقتاني فقتله يجب عليه الدية للورثة وكذا اذا قال لا تخاف قل عبدى لا يضمن قيمته لان الحق للمولى وقد أبطل حقه بالامرو يأن بالامر في هذا كله ويعزرو بؤذوب وكذا الماء ور اذا كان غير مكره ويجب على الجروح أجرة مثل دوائه وفعله وكذلك قال للمداوى أصل البصر بحيث لا يذهب البصر فدواها وذهب البصر لا يضمن هو أيضا وتضاف السراية الى الجمارح وللمداوى أجرة مثله * أذن مريض لطبيب بالعلاج ثم قال لورثته ان مت فهو برى من الدية فمات لم يضمن ان لم يخطئ في علاجه بأن كان عالما كل مرض بدوائه وعلاجه ووقته ما رسوا كل بالشراب أو بالغير وان لم يعلم ذلك فهو مخطئ غالبا فيضمن * ولو قال الطبيب شفاء مرضك في هذا الدواء أو في هذا العلاج فرضى بهذا الدواء أو بالعلاج بناء على القول منه فمات من ذلك ضمن لان هذا الرضا منه ليس باذن لكونه مبنيا على الشفاء بهذا القول منه حاوى المنية في ضمان المداوى من الجنبايات بعد

(٣) من آتفان البرازية أن الاذن يعتبر في الاطراف ويفهم منه أنه لا يعتبر في النفس فليأتمل عند الفتوى اذا كذا بخط جامع هذه المجموعة بعد

إذا رأى رجلا يسرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأى رجلا ينقب حائطه أو سائط غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب وكذا لو قتل طامع الطريق لاشي عليه وكذا لو قتل المسلم مرتدا أو مرتدة لاشي عليه وكذا لو شهد الشهود على رجل بالزنا ولا حصان فزكيت الشهود فبس ليرجم غدا فقتله رجل لاشي عليه في الفصل الأول من جنائيات ضمانات الغنائم * من رأى رجلا يريد أن يزن مع امرأته أو جاريته أو مع محرم له وهو مكره لها فله قتله ولو كانا معا وعين قتل الرجل والمرأة جميعا والكلام في اثباته إذا أنكر وارثه فقتله وجوه أصحها أن كان القاتل في فراش واحد أو في منزل واحد أو في بيت واحد فاليمين على القاتل وقيل إن صدر القتل من يستبعد منه ذلك وهما متهمان قبل ذلك فالقول قول القاتل مع يمينه وقيل حلف بالله تعالى خمس مرات كقولها في حياتهما ومع ذلك قتل الرجل والاصح الأول كالماتل المتجسس مع قطع الطريق لم يطلب منهم غير اليمين ولو قتل رجل منهم في المقاتلة حلفوا بالله ما قتلناه إلا في المقاتلة على أموالنا إذا أنكر وارث القاطع قتله في قطع الطريق وكذا لو قتل امرأة رجلا مكرها عليها الزنا كما هو مذكور في الغيبة في أول جنائيات جامع الفتاوى للسجستاني * وفي نوادر ابن سماعة وجد قيل في دار وصاحب الدار يقول أنا قتلته فإنه أراد أخذ مالي إن كان على القاتل سميلا للصوص لا قصاص عليه ولا دية وهكذا روى الحسن عن الإمام وقال هشام عن محمد يلزمه الدية واتفقت الروايات على أنه إذا لم يكن المقتول متهم ما يقتص القاتل إن لم يبرهن على ما ادعاه ولو لم يقتل صاحب الدار بقتله فقتله الدية والقصاص وفي الحاشية ولو برهن صاحب الدار على أنه كبره هدر دمه وإن لم يكن له يمين أن لم يكن المقتول معروفا بالشر والسرقة قتل به القاتل وإن كان متهم ما به فكذلك في القيلس وفي الاستحسان عليه الدية في ماله وفي العتابة ولو ادعى أنه كبره وهو معروف بالمكابرة فقتله الدية استحسانا وروى الحسن أنه لاشي عليه في أوصاف القتل من ضمانات الفضيلة * ولو خنق رجلا لقات فهو شبه العمد لا قصاص فيه الآن * يكون معروفا بذلك فيقتل وعند همدان دام على خنقه أو مقدار ما يموت الإنسان منه حتى ماتت يجب القصاص والافلا (١) في أوائل القصاص من الوجيز * (ص) خنق رجلا لقات ولا يرد فيه عند أبي حنيفة لكن إذا اعتاده بقتله الإمام سياسة وإن تاب قبل أن يقع في يد الإمام لا يقتل وإن تاب بعد ما وقع في يده لا تقبل توبته كالساحر وعندهما فيه القود إذا خنقه حتى مات وإن تركه ثم مات فإن كان خنقه مقدار ما يموت الإنسان منه غالباً ففيه القصاص والافلا من جنائيات الزاهدي * والخنق والساحر يقتل إذا أخذ السبع مائة في الأرض بالفساد فإن تاب قبل الظفر قبل التوبة وبعد الأخذ لا يقتل وكذا الزنديق المعروف والداعي إلى إلحاد والاباحي ولا تقبل توبته كذا أفق الإمام عز الدين الكندي وقبل الخافان إبراهيم بن محمد فتواه وقتلهم في الفصل الأول من جنائيات البرازية * والساحر يقتل إذا علم أنه ساحر ولا يستتاب ولا يقبل قوله إنى أترك السحر وأتوب بل إذا أقرا أنه ساحر فندخل دمه وكذا إذا شهد الشهود به ولو أقرا أنه كان مدة ساحر أو قدر تركه منذ زمان قبل منه ولا يقتل وكذلك لو ثبت

(١) وعند همدان دام على الخنق حتى مات يجب القصاص لأنه قصد القتل فكان عدا فان ترك الخنق ثم مات ينظر إن دام على الخنق مقدار ما يموت الإنسان منه غالباً يجب لأنه قصد قتله وإن كان مقدار ما لا يموت الإنسان منه غالباً لا يجب لأنه قصد خنقه لا قتله فكان عدا باعتبار الخنق خطأ باعتبار القتل فكان شبه العمد كذا في قصاص المحبط السرخسي

ذلك بالشهود فيما يعارض فيه في الملقطوعات من النوع الثاني ما يوجب التكفير من
سيرة الظهيرة * وكذا المرأة الساحرة إذا ادعى أنه يخلق ما يفعل يقتل ان لم يتب وكذا الساحرة
إذا اعتقدت ذلك بالاثروان كانت المرتبة لا تقتل يتخذ لعبة للناس ويفرق بين المرأة
وزوجه بتلك اللعبة فهذا صحر ويحكم بارتداده ويقتل ذكره في الفتاوى مطلقاً وهذا محمول
على ما إذا اعتقد أن له اثر في أوائل حدود البرازية * (السابع في جنائيات الصبيان
والجذائير وعليهم وفي اتلاف الجنين) * إذا قتل العبي * أحداً فلاقصاص عليه وكذلك إذا
قتل المجنون أحداً فلاقصاص عليه في ذلك وفيهما الدية على عاقلتهما في كتاب القصاص
من الشف * (ن) أبو بكر صبيان يرمون لعباً فاقصاصهم أحدهم عين امرأة وهو ابن
تسع سنين ونحوه فالدية في مال الصبي ولا شيء على الأب وان لم يكن له مال فخطرة إلى ميسرة
قال أبو الليث وانما أوجب الدية في مال الصبي لأنه لا يرى للعجم عاقلة قال وأما إذا كان
للصبي عاقلة وثبت بالبينة فعلى عاقلته ولو شهد الصبيان أو أقتر الصبي لم يجب على أحد شيء
(١) في باب جنائيات الصبيان من القنية وكذا في الخلاصة والبرازية * صبي قتل أباه عمداً
لا يجب عليه القصاص وتجب الدية على عاقلته ويرث الصبي منه * وكذا المجنون في باب
الشهادة في الجنائيات من الخيانة * من يجن ويفيق إذا قتل انساها في حالة الإفاقة يقتل
كالصحيح فان جن بعد ذلك ان كان المجنون مطبقاً سقط القصاص عنه وان كان غير مطبق لا
من أوائل ديات الخلاصة * صبي ضرب سنن صبي حتى انتزعه انتظر إلى بلوغ الصبي ان بلغ
ولم ينبت يجب على عاقلته خمسة مائة درهم وان كان من العجم في ماله خيانة * صبي عاقل
أشلى كلباً على غنم آخر فنفرت وذبحت ولا يدري أين ذهبت لا يضمن وعن شرف الاثثة
المكي ان منى عند الاشلاء معه خطرات يضمن والا لا (٢) من جنائيات غانم البغدادية
وكذا في القنية في باب ما يستهلكه البهائم من الجنائيات * رجل قتل ولده عمداً لا يجب عليه
القصاص وتجب عليه الدية في ماله في ثلاث سنين ولا كفارة عليه لأن قتل العمد لا يوجب
الكفارة وكذا الاجداد وان علوا وان كان القتل خطأ وجبت الدية على عاقلته وعليه
الكفارة في المعاقلة من ديات الخيانة * رجل ضرب ولده الصغير في أدب فغات قال
أبو حنيفة يضمن الدية وعليه الكفارة وقال أبو يوسف لا كفارة عليه ولو ضربه المزدب
بأذن والده لا ضمان على المؤدب وعليه الكفارة وقال محمد لا كفارة عليه وكذلك قال
أبو يوسف في القتل الذي يوجب الدية من جنائيات الخيانة * وذكر في أوائل فصل البقار
والراعي من اجارة الخيانة مفصلاً * والمعلم اذا ضرب صبياً أو الاستاذ المتصرف اذا ضرب
التلميذ فمات من ضربه ذلك قال الامام الفضل ان ضربه بامرأته أو وصيه ضربه بما تدا
في موضع معتاد لا يضمن وان ضربه غير معتاد يضمن وكذا اذا ضربه بغير أمرهما في قولهم
ضربه معتاداً أو غير معتاد وفي الحاشية ضرب الاستاذ أو المعلم الصبي أو الرقيق بلا إذن
وليه أو مولاه قتل يضمن والا لا وكذلك لو مات من ضرب الوصي أو الأب فانهم ما يضمنان
لأن ضربهم محالاً لانفسهم لان منفعتهم تعود اليه ما بخلاف معلم يضرب بأذن الولي حيث
لا يضمن لأن ضربه ليس لنفسه لان منفعتهم تعود الى غيره في آخر الجنائيات على الصبيان من

(١) وانما تجب الدية في ماله اذا ثبت ذلك
بالبينة أو بالمعينة لا بالاقرار لان اقراره
لا عبية به كذا في نوع في الجنائيات على
الصبي من جنائيات البرازية

(٢) أي لان الاشلاء قولته

(١) اذن الاب لما أثر في اسقاط الضمان عن المعلم ففعل الاب بنفسه كيف يوجب الضمان على الاب وحال الاب أقوى من حال المعلم ذكر الشافعي "أن الانسان قد يستفيد امرأ من جهة غيره ثم يكون حاله أقوى من حاله كالمعلم والاب والوصي" وكذا الاب لا يبيع مال ولده الكبير ووصي الاب يملك ذلك وكذا المريض مرض الموت اذا باع بالمحاباة اليسيرة لا يجوز ولا يكون عقوا والوصي يملك البيع بالمحاباة اليسيرة وقيل هذا من محمد استدلال على الرجوع من أبي حنيفة عن قوله في فصل الاب ووجهه أن اذن الاب لما أثر في سقوط فعل المعلم فأولى أن يؤثر في منع الضمان عن الاب اذا فعل بنفسه والماله مال شمس الائمة السرخسي وذكر في شرحه أن أبا حنيفة رجح الى قوله ما هو الصحيح كذا في جنائيات أحكام الصغار للاستروشي محمد (٢) أدخل صبياً ومغى عليه أو نائماً في بيته فسقط البيت قال محمد ضمن في الاول والثاني لا الثالث نور العين في الجنابة على الصبي من الفصل الثاني والثلاثين محمد

(٣) ولو بعث صغيراً الى حاجته بغير اذن أهله فارتقى فوق بيت مع الصبيان ووقع ومات ضمن وكذا لو أدخل صبياً بيته فسقط البيت كذا في ضمانات فضيلة محمد (٤) دفع سكيناً في يد صبي فقتل به نفسه لم يضمن ولو بعث به (أي لعب) ضمان ضمن كذا في الفصولين في ٣٣ محمد

ضمانات فضلية (١) * أمر الصبي المحجور الذي لا يعقل التصرفات ونحوه بأخذ الفرس السائر أو الكلب العقور أو الجمل الهاج أو قال له اصعد السلحفاة فأكسر النخلة أو أمره بتطين سطحه ونحوه أو أمره بدخول البئر لطلب الدلو ونحوه فقتل الصبي بعقر الكلب أو بضر بفرس برجله وذنبه أو وقع من السلحفاة أو ذاق فمات فالدابة على عاقلة إلا مرق في كله جميعاً وبه يفتي كذا لو كان هذا كله في العبد المحجور في باب حكم الجنين من جنائيات منية المفتي * رجل قال لصبي محجور اصعد هذه الشجرة وانفض لي ثمارها فاصعد الصبي وسقط وهناك كان على عاقلة الآمر دية الصبي وكذلك لو أمره بحمل شيء أو كسر حطب ولو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانفض الثمار ولم يقل لي ففعل ذلك الأمر فغضب اختلاف المشايخ فيه والصحيح أنه يضمن سواء قال انفض لي هذه الثمرة أو قال انفض ولم يقل لي (ص) في فصل في القتل الذي يوجب المديونة من جنائيات الخسائية * قال العبد الغير أو لصبي ارتقى الشجرة وانفض الفاكهة لتأكله قيل يضمن وقيل لا ولو قال حتى آكل يضمن ولو قال لنا كل ضمن المصطب (٢) من غصب منية المفتي للجنائيات * وفي المحيط قال لصبي اصعد هذه الشجرة ولم يقل شيئاً آخر أو قال وانفض الثمرة لنفسك فسقط اختلاف فيه المشايخ وفي المفتي أمر صبياً بسقي دابته من النهر وأرسله في حاجته فمات أو ضل قال العتابي معناه اذا ذهب الى ما أرسله اليه ثم توجه الى غيره فضل لم يلزمه شيء وإن غرق في النهر أو نهم شتمه فموجبية ضمن عاقلة الآمر الدية وفي العناية أمره بسقي دابته وقال له لا تدخلها الماء فأدخلها فغرق الصبي لم يضمن الآمر ولو كان المأمور قنا ضمن لانه باستخداه صار غاصباً فاقترقا وفي الخلاصة بعث صغيراً الى حاجته بلا اذن فارتقى مع صبيان بلعبون الى سطح فوق عينه ومات قال النوري ضمن عاقلة الباعث الدية وبه حال الامام لانه باستعماله صار غاصباً به ذكره في الخسائية في الجنائية على الصبيان من ضمانات فضلية (٣) * أمر صبياً أن يسقي دابته من نهر أو أرسله في حاجته ففضل أو مات لاشئ على الرجل أملاً وغرق في النهر أو طرحته الدابة أو نهم شتمه حية ضمن عاقلة الآمر من ديات خزانة الاكل * ولو أعطى رجل صبياً سلاحاً أو عصاً ليسكه ولم يأمره بشئ فغضب به الصبي فذبحه على عاقلة الرجل أملاً لو قتل الصبي به نفسه أو قتله به انسان لاشئ على الدافع (٤) من المحمل المزبور قرياً من أوائله * ولو أعطاه عصاً أو حديدية أو شيئاً من السلاح ليسكه ولم يأمره بشئ فغضب به ضمن عاقلة الرجل دية الصبي لأن الدافع لما ناول الصبي السلاح ليسكه فقد صار مستعملاً له فيحمل من أعماله وهو حفظ السلاح ومن استعمل صبياً محجوراً في عمل له بغير اذن وليه وتلف الصبي من ذلك الاستعمال كان ضامناً لأن استعماله جنائية نهايت ولد منه مكان مضموناً عليه وإن قتل نفسه لم يضمن لانه تلف بسبب عمل آخر لم يستعمله الآمر في ذلك العمل ولو غضب حراً ضمن دية ان قتل أو أصابه جرح أو جرح وإن مات حنق أنفه لم يضمن الابجناية أو أكل سبع أو تردى لانه تسبب لنفسه لأن حد التسبب أن يتعلق التلف بأثر فعله بواسطة فعل آخر ويستقيم اضافة التلف الى اثر فعله كما في حفر البئر التلف انصل بأثر فعله وهو العنق بواسطة فعل آخر وهو خذل الماشي واستقام اضافة التلف الى اثر فعله فإنه

يستقيم أن يقال لولا أثر فعله وهو العلم بالتلف لما شئ هذا المعنى هنا موجود لأنه اتصل
 بالتلف بأثر فعله وهو حصوله في المكان الذي نقله إليه بواسطة فعل آخر وهو من شئ الطبية
 والتردي وغير ذلك ويستقيم إضافة التلف إلى أثر فعله وهو حصول الصبي في المكان الذي
 نقله إليه فإنه يستقيم أن يقال لولا حصول الصبي في هذا المكان لا يتلف الصبي لأن هذه
 الصواعق التي حلت بالصبي لا تم إلا ما كن وانما توجد في بعض الأماكن والمسبب
 ضامن متى لم يجب الضمان على المباشر فإذ أمارت حثف أنه من الحمى أو غيره لا يمكن إضافة
 الموت إلى أثر فعله وهو حصول الصبي في المكان الذي نقله إليه لأن الموت مما يصيبه
 في الأماكن كلها فلم يكن تسيباً حتى لو كان موضعاً يغلب فيه الحمى والأمراض ينبغي أن
 يضمن في الفصل الثاني من ديات اللولولية * غصبه ومات في يد غاصبه فجاءه أو يحمي
 لا ضمان عليه وإن مات بصاعقة أو بهش حية تضمن عاقلة دية لأنه تسبب في اتلافه
 بالنقل إلى مكان الصواعق والحيات والسباع وقالوا لو سلم إلى مكان يكثر فيه الحمى أو الوباء
 بأن كان المكان مخصوصاً بذلك يضمن أيضاً لا بسبب العدوى لأن القول به باطل (٤)
 بل لأن الهواء بخلاف الله مؤثر في بني آدم وغيره كالأغذاء (٥) في نوع آخر من الجنابة على
 الصبي من جنابات البرازية * غصب صبياً ثم غصبه منه آخر فلم يعلم أي هو أم ميت لا شئ على
 الغاصب ولو كان الصبي عبداً ضمن في الباب الثالث من جنابات العتابة * رجل
 غصب صبياً حرّاً فغاب الصبي من يده فإن الغاصب يمسح حتى يبي بالصبى أو يعلم أنه مات
 ولو غصب صبياً وقتر به إلى المهالك فذلك كان عليه دية إن كان حرّاً صبياً هو ابن تسع سنين
 سقط من سطح أو غرق في ماء قال بعضهم لا شئ على الوالدين لأنه ممن يحفظ نفسه وإن كل
 لا يعقل أو كان أصغر سناً قالوا يكون على الوالدين أو على من كان الصبي في حجره الكفارة
 لتركه الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالدين شئ إلا الاستغفار وهو الصحيح إلا أن يسقط من
 يده فحينئذ كان عليه الكفارة في فصل في أفعال الجنين من جنابات الخمانية * (شم)
 امرأة تصرع أحياً فاحتاج إلى حفظها لأنها تلتقي نفسها في ماء أو نأور وهي في منزل زوجها
 فعليه حفظها فإن لم يحفظها حتى ألفت تنسب في ما رخصه المهر فعلى الزوج ضمها
 وكذلك الصغيرة التي تحتاج إلى حفظها وهي مسلمة إلى الزوج إن لم يحفظها وضيعها ضمن
 من جنابات القنبة في باب جنابة الصبيان والمجانين * (شم) صبي ابن ثلاث سنين وحق
 الحضنة للام فخرجت وتركته الصبي فوقع في النار ضمن الأم (ط) لا تضمن في بنت ست
 سنين في فصل في جنابة الصبيان عن حاوى المنية وكذا في القنبة * (حج) امرأة تركت
 ولدها عند امرأة وقالت احفظيه حتى أرجع فذهبت وتركته فوقع الصغير في النار فعلمها
 الدية للام وسائر الورثة إن كان ممن لا يحفظ نفسه (ط) أو دعت صبية فوقت في الماء
 فماتت فإن غابت عن يدها ضمن والافلا من المحلل المزبور من فتاوى القاضى *
 وفي لسان الصبي الدية إذا كان استهل أو ماذا لم يستهل ولم يتحرك ففيه حكومة عدل
 وفي الجامع الصغير الحسامي فإن قطع لسان الصبي إذا كان قد استهل ففيه حكومة عدل
 وإن تكلم فالدية في الخطأ ولم يذكر فيه التود علم أنه لا قود فيه استوعب الكل أو قطع البعض

(١) لأن العدوى منقبة بقول النبي
 عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا عدوى
 ولا طيرة ولا عقول
 (٢) غصب حرّاً صغيراً ضمن إلا أن مات
 حياً فإنه فلو غرق أو أحرق أو قتل قاتل
 ضمن كذا في غصب نور العين

(١) زيد هندك يولاه كلوب قلع جب قاروب ضرب ابنتك ام تيوب هند خور فذن مستبين الخلقه قز القايله ~~سك~~ زكوندن مكره هند فوت اولسه زیده نه لازم اولور الجوابه ديت هند وعزه لازم اولور (١٨٣) أبو السعود كذا أفق ابن كمال

(ترجمة)

(تعرض زيد له في الطريق وسئل السيف وأراد أن يضربها به فأسقطت من خوفها بنماستيئة الخلق وماتت هند بعد غاية أيام فبالزم زيد الجواب يلزمه دية هند والغرة).

(٢) لو صاح على آخر فمات من صيته تجب الدية كذا في ضمانات غانم (ق) لو غير صورته نخوف حراً أو عبداً الجن ضمن نقد الفتاوى في الثالث من الجنائيات بعد وبه أفق أبو السعود وأفق بالغرة فيما إذا صاح على المرأة فألقت جنينها كذا يخطط جامع هذه المجموعة ولو ضرب بطن امرأة فماتت الأم وخرج منها جنين ميت فعليه دية الأم ولا يجب للجنين شيء ثقة برهانية في فصل من مسائل الجنين من الجنائيات

عند
(٣) امرأة أسقطت ميتاً بدواء أو فعل فقيه الغرة على عاقلتها في سنة واحدة كذا في الدور وإن لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة وجيز

(٤) قوله لا شيء عليها يخالفه ما في التهمة حيث قال وفي المتيق إذا شربت دواء فأسقطت وقد كانت شربت لغير ذلك يعني لغير اسقاط الولد فعليه الغرة ولا كفارة عليها في قول أبي حنيفة * ومحمد وقال بعضهم عليها الكفارة وهذا يخالف ما ذكر في الزيادات انتهى وما في البرازية موافق لما في الخانية ويمكن أن يوفق بأن قوله وهذا إشارة إلى قولها فعليه الغرة تأمل كذا يخطط المرحوم

وعن أبي يوسف أنه يجب إذا استوعب والعصج جواب الكتاب وفي الهاروني إذا قطع لسان مبي وكان يصيح فادعى القاطع أنه آخرس وصباحه آخرس لم يقبل قوله وعليه الدية في الخطأ والقصاص في العمد وإن لم يسمع له مباح ففعل القاطع حكومة عدل في الفصل الرابع من جنائيات التاتارخانية * رجل صاح على مبي فمات هل ضمن الناصح دية أم لا أو صاح على امرأة فألقت جنيناً أو خوقها بالضرب فألقت جنيناً ما الحكم الجواب لا يضمن الناصح في المسئلةين شيئاً لعدم تعديه إلا في مسئلة ما لو خوقها بالضرب فإنه يصير ضاملاً (١) من فتاوى أمين الدولة عبد العال * صاح انسا فماتت منه أو سلخ جلدة وجهه فمات منه فدية في الثاني في الخطأ من جنائيات البرازية وكذا في الثاني من جنائيات التاتارخانية (٢) * وفي الأصل وإن كانت الأم أمة فإن كان الجنين حراً بل كان من مولاها تجب فيه الغرة ذكرًا كان أو أنثى وإن كان الجنين رقيقاً يوم على الهيئة واللون التي انفصل لو كان حياً فإن كان ذكرًا ففيه نصف عشر قيمته وإن كان أنثى ففيه ما عشر قيمتها وهذا ظاهر الرواية وفي جنين البهايم لا يجب شيء إلا إذا انفصلت الولادة الأم فيلزم ضمان النقصان قال ولوضاع الجنين ولم يمكن تقويمه باللون والهيئة لو كان حياً واختلف في القيمة الضارب والمولى صدق الضارب بهينه كما لو اختلف القاتل والمولى في قيمة القتل القتل ولم يمكن تقويمه باعتبار حالته وقيمته حيث يصدق فيها القاتل بهينه لا نكراه الزيادة التي يدها المولى فكذا هذا في الضمان في الجنين من جنائيات ضمانات فضيلية * (م) ومن ضرب بطن بهيمة فألقت جنيناً ميتاً فإنه لا يضمن في الجنين شيئاً ويضمن نقصان الولادة فنقصها الولادة في أوائل الخامس والعشرين من جنائيات التاتارخانية * إذا أسقطت المرأة الولد بعلاج أو شربت دواء تعمدية اسقاط الولد سقطت الغرة على عاقلتها (٣) وإن شربت دواء ولم تعمدية اسقاط الولد سقطت الغرة لا شيء عليها (٤) شرط لجوب الغرة في شرب الدواء قصد اسقاط الولد في حق غيره لا يشترط قصد اسقاط الولد وتكون الغرة للزوج والغرة عند فاحصة درهم نصف عشر الدية أو عبد أو فرس قيمته تسعمائة درهم ذكرًا كان الولد أو أنثى في أوّل فصل اتلاف الجنين من الخانية * ولا ترث هي من الغرة لاهلها قاتلة بغير حق والقاتل لا يرث بخلاف ما إذا فعلت باذن الزوج حيث لا تجب الغرة زباني في الجنائيات * إن ألقت المرأة جنينين وجب في كل واحد منهما حالة الاجتماع ما يجب حالة الاتحاد في باب الغرة من الفيض الكركي * وفي الكبرى رجل جامع صغيرة لا يجماع مثلها فماتت إن كانت أجنبية فالدية على العاقلة وإن كانت منكوبة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج في الرابع من جنائيات التاتارخانية * (النا من جنابة الرقيق وعليه) * وإن قتل العبد رجلاً حراً أو أسلمك مالاً لا تخرج من راجعاً فإنه يدفع إلى ولي الجنابة ثم يتبعه الاخر فيدفعه في دين الاستهلاك ولو حضر صاحب المال أو لبايعه القاضي في المال الذي استهلكه فاذا حضر ولي الجنابة بعد ذلك لم يكن له شيء في جنابة العبد من الحماوى القدسي * (يخ) عبد محجور رجنى على مال فباعه المولى بعد علمه بالجنابة فهو في رقبة العبد يباع فيها الأعلى من اشتراه بخلاف الجنابة على النفس في باب أمر

المغبر بالجناية من جنابات القنية * فرق بين الجناية على الآدمي وبين الجناية على المال
ففي الأول خير المولى بين الدفع والفساد وفي الثاني خير بين الدفع والبيع في التاسع
من جنابات التاتارية * فان وهبه السيد بعد الجناية أو باعه بها صحيحاً فإنه بالفساد
لم يصح مختاراً للفساد إلا إذا سلم كما في الهداية أو اعتقه أو دبره أو كاتبه أو استولدها أي
الجارية الجانية والحال أنه لم يعلم السيد بها أي بالجناية عند هذه التصرفات ضمن الأقل
من قيمته ومن الأرض وان تصرف السيد واحدة من هذه التصرفات وقد علم السيد
بها غرم وضمن الأرض لأن كلامها دليل اختيار الأرض وفي الاكتفاء اشعار بأنه لو زوجها
أو وطئها أو أجزها أو رهنها لم يكن مختاراً للأرض وعن أبي يوسف أن في كل منها سوى الأول
اختياراً له كما في الذخيرة في فصل جنابة العبد من القهستاني * حرره سيف وعبد
معه عصا فالتقى وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتله فماتوا ولا يدري أيهما بدأ بالضرب
فليس على ورثة الحر ولا على مولى العبد شيء وان كان السيف بيد العبد والعصا بيد الحر فعلى
عاقلة الحر نصف قيمة العبد ولا شيء لورثة الحر على مولى العبد وان كان بيد كل منهما عصا
وضرب كل واحد منهما صاحبه وشجعه موضحة ثم ماتوا ولا يدري من الذي بدأ بالضرب
فعلى عاقلة الحر قيمة العبد صحيحاً لمولاه ثم يقال لمولاه ادفع من ذلك قيمة الشجة إلى ولي
الحر وهذا المستحسن والقياس أن لا يكون له شيء يحيط سرخسي * ولو أن رجلاً قدم
رجلاً إلى الحاكم فادعى أن غلامه قد استهلكه ما لا أوجب عليه جناية فيعادون النفس أو
ادعى أنه جنى على ابنه أو على عبده جناية في النفس أو في ماله أو ادعى أنه قتل ولياً له
خطأاً أو حمداً أو أراد استخلاف المولى على ذلك فهذا على وجهين إن ادعى جناية موجبة
للمال فله أن يحلف المولى وليس له أن يحطب العبد لأن شرعية اليمين لرجاء التمسك
الذي هو بذل أو اقرار وقرار المولى بالمال على عبده صحيح فأما اقرار العبد بالجناية
الموجبة للمال فإنه لا يصح ولهذا لا يؤخذ به لافي الحال ولا في باقي الحال بعد العتق (١)
بخلاف ما إذا ادعى المال على العبد فإن اليمين يتوجه على العبد لأن اقرار العبد (٢) على
نفسه بالمال صحيح في حق نفسه إلا أنه لا يستوفى في الحال لحق المولى بدليل أنه إذا سقط حق
المولى بالعتق يطالب العبد بذلك بخلاف الجناية الموجبة للمال على ما ذكرنا فأما إذا
ادعى جناية موجبة للقصاص فإن اليمين على العبد دون المولى لأن اقرار العبد على
نفسه بالقصاص صحيح وقرار المولى عليه ليس بصحيح الآن في هذا الوجه يستحلف العبد
على البتة لأنه يستحلف على فعل نفسه وفي الوجه الأول يستحلف المولى على العلم لأنه
يستحلف على فعل غيره في باب اليمين على العلم من مختصر شرح أدب القاضى للنصاف
* (م) ان جنى مدبراً أو أم ولد خطأ ضمن السيد الأقل من قيمته أي قيمة كل منهما بوصف
التدبير والاستيلاء يوم الجناية وتعمامه في الكفاية ومن الأرض فيجب أقلهما في فصل
جنابة المدبر من القهستاني * وأم الولد إذا قتلت سيدها خطأ فليس عليها معاقبة في شيء
لأن عتقها ليس بوجبة وموجب جنائيتها على غير المولى يكون على المولى فلا يلزمها بالجناية
على مولاها شيء قال وان قتلت عمداً أو ليس إمامته ولد كان عليها القصاص فان عفا أحد

(١) فرق بين الاقرار بجناية توجب المال
وبين الاقرار باستهلاك المال فان الأول
لا يصح ولا يؤخذ به العبد أصلاً بخلاف
الثاني تأمل كذا بخط جامع هذه المجموعة

عبد
(٢) أي العبد المحجور فإن اقرار المأذون
يصح في حق المولى ويؤخذ به في الحال
كذا بخط جامع هذه المجموعة
ويجيء في الجبر مسائل اقرار العبد
المأذون والمحجور وأما العينة عليها

الوارثين سعت لاختراع نصف قيمتها لأن نصيب الآخر انقلب مالا بهدما عتقت وصارت احق
بكتسبها وان كان لها منه ولد بطل عنها القصاص لصيرورة جزء منه لولدها
وعلمنا أن تسحب بقيمتها لأن القصاص انما انقلب مالا بعد موت المولى حين ورث ولدها
جزءا منه في باب الوصية للاجنبي والوارث والقاتل من وصايا مبسوط السرخسي *
ولا بقاديه لو كذا أي لا يقتل المولى ولكن يعزب بقتل قن ومدير ومكاتب وأم ولده (١) من
أوائل جنائيات القهستاني * في النوازل اذا حلق رأس عبد فلم يثبت قال أبو حنيفة ان شاء
المولى دفعه اليه وأخذ قيمته وان شاء تركه في الفصل الثاني من جنائيات التناثر خاتمة *
وذكر ابن رستم عن محمد بن قنوع قرون امرأة أو حلق شعر جارية وذلك ينعصهما ما قال لاشئ
عليه إلا أنه يؤذ (٢) في أول جنائيات الظهيرية * غصب عبدا يقتل العبد نفسه
يضمن في الثالث من غصب البزازية * (ن) غصب قناها عور عنه ثم رده ضمن الارش
فباعه مولاه فافعل البياض عند مشتره رجع الغاصب بالارش على البائع في غصب القن
من الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين * (التاسع في جنائيات الدواب وعليها وفيه
بعض مسائل الاصطدام) * (٣) وفي المبسوط للإمام المجهولي وشيخ الاسلام
خواهر زاده ان جنائية الدابة على الاموال والانفس في ملك مالكها ولو بشركة يجوز منه
يسير هدر سواء كان بوط مطلقا أو كدم أو نفع رجل أو ضرب بالذنب وسواء كانت سائرة
أو واقفة أو موقوفة اذا لم يكن معها مالكها أو كان يقودها فيه أو يسوقها فان ركبها وسيرها
فيه ضمن وطأه ولو لرجل لانه حينئذ مباشر لا الكدم وضرب الذنب وما ينفك ما يبول
أو روث وان جنت في ملك غيره أو غير ملكه وقد أدخلها بغير اذنه بخنايتها مضمنة مطلقا
وسواء فيه السير والوقوف لان تسيرها فيه وابقاها جنائية فيضمن كل ما يولد منها على أي
وجه يتولد وان جنت في طريق العامة فان كانت في وقوفها وقد أوقفها فيه مالكها
فكذلك لانها متولدة من جنائياتها لان الطريق للمرور والساوكة لا الاشغال والوقوف
وان كانت في سيرها بلا مالك فان كان أرسلها هو فكذلك لان التسبب تسبب للتلقي وهو
في صفة عقد وقد أمكن له الحذر منه بأن يرسلها بحافظ فيضمن ما تلحقه في وجهها في فورها
لاضافة فعلها الى مرسلها الكونه مسببا متعذبا فلو وقفت هنية ثم سارت فالتفت لا يضمن
لان للدابة اختيارا معتبرا ووقوفها باختيارها فينقطع به اضافة الفعل الى المرسل لان تحمل
الواسطة الاختيارية قاطعة للتسبب لانها مباشرة فان ردها راد ضمن الراد ما أصابت
في فور ردها لانه كالسائق لها في وجه الذهاب حتى لو أوقفها أو تركها فوقفت لحظة
ثم سارت أو ماتت عن سنن الرديئة أو بسيرة الطريق ليس بواحد لم يضمن لما مر من الانقطاع
وان سيرها مالكها في الطريق بأن قادها أو ساقها ضمن ما تلحق بكدمها أو وطئها أو يبدأ ورجل
لا الضرب بالذنب ولو سار عليها في الطريق وأوقفها البول أو روث أو وقفت هي لاحدهما
أو راثت أو باتت في سيرها أو سار منها عرق أو من فيها العاب فغضب به مال أو نفس لم يضمن
لان التسبب في الطريق مباح لكل أحد فلا يتقيد بفعله ذلك بشرط السلامة الاعمال يمكن عنه
الحذر والالئد عليه باب التطرق وهو مفتوح وهذه الاشياء لا يمكن عنها الحذر فلا تعتبر فلا

(١) واذا قتل الرجل عبده أو مديرا أو أم
ولده فانه يحبس ولا يجب النصاص ولا
الدية كذا في ضمانات غانم

(٢) وفي أجناس الناطق اذا قطع صغيرة
امرأته أو امرأة غيره ينبغي أن لا يجب
ثمن في المال في أوائل الفصل الاول
من جنائيات الظهيرية

(٣) ذكر في المبسوط وشرح الطحاوي أنه
* لو أرسل في الطريق بهيمة فاصابت في
فورها شيئا في ذلك الوجه ضمن ولو لم يسق
أو يقدا أو يزجرا لان سيرها في سنها مضاف
الى مرسلها فان صار كما اذا كان معها ولو
ان عطفت بهيمة أو بسيرة فأصابت فان لم يكن
لها سائر غيره فكذلك لانها في فورها بعد
فيضمن وان كان لها طريق آخر لم يضمن
كما اذا وقفت لحظة ثم سارت حيث لا يضمن
وان لم يكن ثمة طريق سواه لانها في
فعلها مختارة فينبغي تلحق بوقوفها وان عطاها
الارسال كذا في الضمانات القضائية
من ضمان جنائيات الدواب

وفي الخلاصة عن المتن أرسلها في الطريق
فاستقبلها في وجهها حائط في عينها أو
يسارها طريق فأخذت بهيمة أو بسيرة
فأتلقت شيئا ضمن المرسل ما أتلقت
في عطفها تلك لانها في فورها بعد وكذا
لو ساقها ثم كف عن سوقها أو زجرها
فان عطف تلك من جنائيات الدواب من
ضمانات الخائنة

٤ قوله وما ينفكها كذا في النسخ وعمل
صوابه وما ينفكها تأمل اه صححه

يضمن وهذا بخلاف الوطء لانه لسكونه جري منه يمكن التحرز عنه باليقظ في السير فيضمن
ولو أوقفها الغير بول أو روث قبالت أو راثت فزلت به مارت فهل أوتلف ماله ضمن عاقلة الخدية
وتقصه المالك لتولده من ايقافه الذي هو جنابة في جنابة الدواب من الضمانات الفضيلية
مخصصة ولا يضمن الراكب بالسير في ملكه الا في وطء شيء وهو راكبها والسير في ملكه غير ملو
بأذنه كان كذلك والاضمن ما تلفت جنبايات الدرر لمخصص ويضمن الراكب كل ما أصابت
الدابة يدها أو برأسها أو كدمت أو خبطت لا ما نتجت برجلها أو ذنبها وان أوقفها
يؤاخذ بنقطة الرجل والذنب أيضا وكل ما ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد وما لا يضمن
لا يضمنان في الرابع من جنبايات البرازية وفي المنتقى أوقفها الراكب في الطريق فأمر
غيره بالنخس فقصها فسارت عن موضعها ثم تقطعت ضمن الناحس لا الراكب وفي شرح
المختصر وقف على دابته في ملكه أو سار عليها فيه أو في طريق العامة فضر بها الا ستر
أو نخسها بلا إذن منه فضررت الدابة برأسها أو ذنبها أو يدها أو رجلها برجله أو خبطت
أو تقطعت يدها أو رجلها أو كدمت أو نقرت فصدمت في فورها فأتلفته أو أتلفت مالا ضمن
الناخس أو الضارب لانه مسبب متعذر لانه متصرف في ملك الغير بغير الأمر فيضمن ما يتولد
من الجنابة بالاصابة على أي وجه كانت كانه أوقع الدابة عليه وشرط كونها في الفور لان
ما يصيبه بعد الميل والسكون فيفعلها الاختيارى يكون فلا يضاف الى الغير وفعل الجحاة
جبار فلا يضمنه أحد وصار كأنها أصابته قبل النخس ولو وقف عليها في طريق لم يؤذن له به
فضر بها أو أفلتت أو نخسها بلا إذن أو يدونه فأتلفت شيئا ضمن الناحس والراكب على
المناصفة لان كلا منهما متعذر ولا كفارة على الناحس في القتل لانه مسبب ولو كانت
واقفة في ملكه أو في ملك غيره بأذنه أو سائرة في الطريق فقصها بلا إذن ففي النخس ولو لم يمسد
لا يضمن أحد لانه لما صح أمره به لا باسته له صار فعله كفعل الراكب وفيها لا يضمن النخس
لامتناع التحرز عنه فلا يضمنه المأمور أيضا وفي المحيط وكذلك لو ضربت بذنبها فانه
لا يضمن وفي الوطء ولو بالرجل يضمن كل منهما النصف وفي العناية عند محمد لا مكان
التحرز عنه وعدم كونه مأذونا له فيه في ضمن الاذن بالنخس لان فصله عنه فلا ينسب
تعبه الى الاذن ثم النخس عليه للسر أو شرط له وجعله للوطء كالركوب فلا يرجع صاحب
أحدهما على صاحبه في الضمان على ما عرف في الاصول وعن أبي يوسف أن الضمان كله
على الراكب لا تتقال الفعل اليه لصحة الأمر ذكره ابن سماعة في نوادره وفي الهداية
(١) وانما يضمن الناحس اذا كان الوطء في فور النخس والا فالضمان كله على الراكب
لانقطاع أثره بالسكون فيسبق السوق مضافا الى الراكب على الكمال قال ثم قيل يرجع
الناخس على الراكب لانه فعله بأمره وقيل لا يرجع وهو الأصح فيما أراه لان المأمور به
وهو النخس ينقل عنه الا بقاء فلا يكون مأمورا به فلا يرجع قال القسبي في الكافي
وهو الأصح وفي شرح القدوري وروى ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف أن الراكب
ضامن كالناخس ولو نخسها بلا إذنه لان التلف من فعله وقيل الناحس قلنا هو مدفوع
بالناخس كالركوب على انه ليس بمسعى في الركوب وضمان التسبب بالتعدي وفي الكافي

(١) وكذا في الدرر وقال فيه ثم الناحس
انما يضمن اذا كان الاتقاء في فور النخس
حتى يكون السوق مضافا اليه واذا
لم يكن في فوره فالضمان على الراكب
لانقطاع أثر النخس فيسبق السوق مضافا
الى الراكب عند
قوله مدفوع بالنخس كالركوب هكذا في
النسخ ولم يظهر منه فعل فيه تحريفا
والاصل هكذا مدفوع بأن النخس ليس
كالركوب فليتأمل ويحترز اه معجم

فخسها بلاذن فوثبت على شيء أو وطئته ضمن الناحس لا الراكب لأنه متمتع في التسبب
 فيجعل كالمباشر في الضمان والوقوف في ذلك والسير عليها يعني في الطريق سواء فيه
 وفي العدة سار عليها في الطريق فخسها غيره بغير اذنه فألقت راكبا وقتلته ضمن عاقلة
 الناحس الدية (١) ولو فخسها بلاذن هدر دمه لأن فعله حينئذ كفعل الراكب
 فلا يكون مسيما متعديا ولو نقتضت الدية الناحس هدر دمه لأنه جالب لخطئه فهو الجاني
 على نفسه (٢) قال القدوري ألا يرى أنها لو نقتضت الدية غيره ضمن الناحس وفي
 المنتقى أو قتلها في الطريق فخسها غيره يأمره فلم تسر ولكن نقتضت ناحسها أو أجنبيا
 فدية الأجنبي عليهم ما ونصف دية الناحس على الراكب ولو سارت ثم أصابت في فور
 فخسها أجنبيا ضمن الناحس لا الراكب ولو وقفت هي يتخسها الراكب أو غيرها
 فنقتضت فلا شيء عليهم إلا أن التسبب فيه مطلق عن الاحتراز عما لا يمكن عنه الحذر
 وفي المحيط والميسر ولو فخسها قتلها أصابت في فور فخسها فضمنه في رقبة يده مولا
 أو يفسد به محجورا كان أو مملوكا وهذا فيما إذا فخسها بلاذن فإن فخسها بلاذن فلا شيء
 عليهم ما في النسخة إذا سارت في الطريق وفي الوطأة في فور النخسة ضمن عاقلة الراكب
 نصف الدية والنصف الآخر في رقبة القتل بمنزلة السائق مع الراكب ثم يرجع المولى على
 الآخر بالاقول من قيمة القتل ومن نصف الدية محجورا لأنه باستعماله إياه في النخس صار
 عاملا له فإذا لحق بمولاه في ذلك غرامة يرجع بها على الغاصب لأنه مسبب متعدي ولو كان
 القتل مملوكا لم يرجع المولى على الآخر لأن المملوك يدا على نفسه وفي العتايية وكذا
 إذا قادهما القتل أو ساقها بأمر الحر والصبى في هذا كالرجل لأنه مؤاخذ بأفعاله فتضمن
 عاقلة النفس ونفسه المال قلت وهو المراد من قول صاحب الهداية وإن كان صبياني
 ماله أو هو محمول على ما إذا كان من العجم على قول من يقول أنه لا عاقلة للعجم أو على
 ما إذا كانت الغرامة أقل من أرش الموصحة والأقالمر واضح والله أعلم وفي الهداية
 ولو فخسها شيء منصوب في الطريق فالضمان على الناصب لأنه متمتع بأعمال الطريق
 فيضاف إليه أثره كأنه نخسها بيده وفي المنتقى وكذلك الوعثر بمجرى موضوع في الطريق
 أو كان حبيبي أو مماء مسكوب عليهم فألقت شيئا فان الضمان على من فعله دون الراكب
 وفي الخانية ولو كان لها قائد أو سائق فخسها براكب بلاذن ضمن الناحس ما أصابته
 ولو بالنقح لا القتل والسائق ولو فخسها بلاذن لم يضمن في النقح أحد إذا كانت تسير في
 الطريق ويضمن الآخر والناخس في غيره قال الكردي لأنهما كالراكب والنقح جبار
 في حقه فكذا في حقهما إلا إذا كان القودا والسوق في ملك الغير بغير اذنه فيضمنهم مع
 الناحس إلا أن وفي الخلاصة عن شرح الطحاوي دابة يسير عليها صاحبها فخسها
 براكب بغير اذن فأصابت رجلا براكب أو ذنب أو كفة فما أصابته ضمن الناحس وإن كان
 بلاذن ضمنه إلا في النقح بالرجل أو الذنب فإنها جبارا إذا كان الراكب واقفا في غير
 ملكه فأمر رجلا فخسها فنقتضت ضمنا وإن كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس
 في جنائيات الدواب من ضمانات الفضيل * ساق حمار عليه وقرحط وبه وهو يقول

(١) ولو فخس دابة راكبا بغير أمره فوثبت
 في فورها وألقت الراكب بضمن الناحس
 كذا في جنائيات الدواب من الخلاصة
 (٢) سئل عن نخس دابة وعليها راكب بغير
 أمره فنقتضت الناحس براكبها فقوله هل
 على الراكب ضمان بسببه أم لا أجاب
 لا ضمان عليه بسببه ودمه هدر من
 فتاوى ابن القيم

طريق طرق أو بالقارسية كوس كوس أو عبر من الطريق ورجل واقف في الطريق فلم
يسمع أو سمع ولم يتيسر له التفتي عن الطريق فأصابه الحطب وخرق ثوبه يضمن السائق
وان سمع وتها أسكن لم ينتقل لا يضمن لان عدم الانتقال دليل الرضا ولا فرق بين الأصم
وغيره بزازية في الرابع في الجناية * وإذا أوقف الرجل دابة الرجل في الطريق
وربطها رخاب فأمر رب الدابة رجلا حتى نخسها فخنقت رجلا أو فخنقت الأمر فديته على
الناخس وان كان الأمر أوقفها في الطريق ثم أمر رجلا حتى نخسها فخنقت رجلا
فديته على الأمر والناخس نصفان في جنابة البهيمة من السابع عشر في المحيط البرهاني
في الجنائيات * أوقف دابة في سوق الدواب لأضمان على صاحبها وكذا السفينة المربوطة
على الشط قال محمد أوقف الدابة على باب السلطان أو على باب الجامع أو مسجد آخر يضمن
ماتت بجلها أو ذنبها الا اذا كان أعاد الموضع لا يقصاف الدواب (١) في الرابع من
جنائيات البرازية * وفي الجنابة أوقف دابته في الطريق وأوقف آخر أخرى فيه فهربت
احدهما وأصاب الأخرى وأهلكهما لم يضمن رب النافرة لان فعله زال بالنفوس حتى
لو عطبت النافرة بالواقفة ضمن صاحب الواقفة النافرة لبقاء جنابته من جنائيات الدواب
من الضمانات الفضيلية * ربط حماره في موضع خفاء آخر وربط حماره في ذلك الموضع
فعض أحد الحمارين الآخر فان كان لهما ولاية على ذلك الموضع بأن لم يكن طريق العامة
ولا ملك أحد فلا ضمان (٢) والا فان كان المتأخر هو العاض ضمن صاحبه وان كان
الأول فلا من غصب منتخب التنازعانية وكذا في الضمانات الفضيلية * في داره بعيرة
وأدخل عليها آخر بعير امغتلما أو غير مغتلما بأذن صاحبه فقتل الدار ذلك الابل
لا يضمن وان بلاذنه يضمن في الرابع من جنائيات البرازية وكذا في ضمانات الفصولين *
أدخل بقرا نطوحا في شرح انسان فطرح بحشا لا يضمن (٣) مستعمل الاحكام نقلا من
البرازية * (بت) أدخل ثورا في السوق خائفا فهرب منه واستم لك صيدا لا يضمن
(بم) ربط كبتا على طريق العامة فأشهد عليه فلم ينقله حتى نطح صيدا وكسر ثنيته
يضمن (بم قب) حل ثورا في اصطبل غيره صاحبه ونطح ثورا لا يضمن في باب
ما يستملك البهائم من جنائيات القنية * وفي شرح الطحاوي دخل دار فعضه كب عقور
رب الدار لأضمان عليه الا اذا أشلاه أو أغراه فيضمن من جنائيات الدواب من الضمانات
الفضيلية له كب عقور كلما مر عليه مار فعضه لاهل القرية أن يقتلوه فان عض انسانا فقتله
فان قبل التقديم اليه فلا ضمان وان بعد التقديم اليه عليه ضمانه كالحائط المائل قبل
الاشهاد وبعده وفي المنية في مسألة فطخ الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال في
آخر الفصل الرابع من جنائيات البرازية * وعن الحكيم له كب يأكل الغنم فرفع
اليه ذلك فلم يحفظه حتى أكل من كرم الحمار لم يضمن مالكة لان الاشهاد انما يعمل
مما يخاف منه تلف الأدمى كالحائط والناتح والعقور حتى لو لم يهدمه ولم يحفظه
ضمن ما تلف بعده والاموال تبع للنفس في جنائيات الدواب من الضمانات الفضيلية
وكذا في القنية * وفي المنتقى اذا أرسل دابته في زرع غيره وأفسده ضمن قيمة الزرع وطريق

(١) قال القاضي الامام لان ذلك كالا يقاف
في الفلاة حيث لا يتقرب به الناس وأيضا
تخرج تلك البقعة عن كونها طريقا بالاذن
الا اذا أوقفها في نفس الحجة من الفلاة
فانه يضمن حيث نذله مضر للمارة فصار
كالطريق فيضمن كذا في جنائيات الدواب
من الضمانات الفضيلية

(٢) أي على صاحب الحمار بعد أن يكون
في المكان سعة وان كان في الطريق
أو موضع لم يكن لهما أن يربطاهما
حماريهما فهو ضمان لما أصاب حماره
في جنابة البهيمة من جنابة منية الملقى
وفي جامع الفتاوى لو كان ذلك في طريق
العامة أو ملك الغير ضمن مالك العاض
سواء ربط أو لا وثانيا لانه لم يكن لهما
ولاية الربط فيه فيكون العوض متولدا من
جنابته فيضمن أمالو لم يكن فيهما
وفي المكان سعة لم يضمن لانه لو ضمن لضمن
بالربط وهو ليس بمنعقد فيه حتى يزجر
ذكره في الظهيرية كذا في الضمانات
الفضيلية من ضمانات جنابة الدواب
قوله ذلك الابل هكذا في الاصل ولعل
الافتقار تلك البعيرة أو تلك الناقة كما لا يخفى
اه معجزة

(٣) لانه نطحه باختياره ضمانات

معرفة قيمته أن تقوم الأرض مع الزرع النبات فيضمن حصصه الزرع في الرابع عشر
من جنبايات التبا تاريخانية * في الخانية أرسل جماره فأفسد زرعان ساقه اليه بأن كان
خلقه صمى والافان أفسده على فورها في الوجه الذي أرسله بلا عطف عينة أو بسرة
فكذلك وان عطف فان كان الطريق واحد فذلك وان كان متعدد فذلك لا يضمن
كما لو وقف ساعة ثم ذهب فأصاب من جنبايات الضمانات الفضيلية في جنبايات الدواب *
وفي القنية رأى جماره يأكل زرع غيره فلم يمنع حتى أكله ففيه اختلاف المشايخ والصحيح
الضمان (١) من الحبل المزبور * وقال القاضي الامام علي السعدي اذا وجد في
زرعه دابة فقد ارجعها عن ملكه لا يكون مضمونا عليه فاذا ساقها وراء ذلك القدر
يصير ضمانا بنفس السوق وهكذا قال أبو نصر الدبوسي الا أنه قال ان ساقها في موضع
يأمن منها لا يكون ضامنا (٢) وقال بعضهم اذا وجد الرجل دابة في زرعه فأخرجها
فقتلها سابع كان ضامنا لانه لا ينبغي له أن يخرجها ولكن ينبغي أن يستعدي على صاحبها
حتى يخرجها صاحبها والصحيح ما قاله القاضي الامام علي السعدي ان له أن يخرجها عن
ملكه ولا يسوقها وراء ذلك فان ساقها بعد ما أخرجها عن ملكه يصير غاصبا ضامنا وان ساقها
ليرد على صاحبها فعميت في الطريق فأنكسرت رجلها كان ضامنا في باب جنباية الهائم
من الخانية * دابة رجل دخلت زرع انسان فأخرجها صاحب الزرع فجاء ذئب فأكلها ان
أخرجها ولم يسبقها بعد ذلك فلا ضمان وعليه أكثر المشايخ وهو المختار الفتوى وان ساقها
بعد ما أخرجها فأكثر مشايخنا على انه يضمن سواء ساقها الى مكان يأمنها فيه على زرعه أو
أكثر وعليه الفتوى من غصب منتخب التبا تاريخانية نقل عن فتاوى أبي الليث * (الحاوي)
وان ساقها بعد ما أخرجها بإشارة عليه أيدها وبخشبة فوقعت في بئر فعميت يضمن في قولهم
وكذا الراعي اذا وجد في باروكته بقرة من غيرها وطردها قدر ما تخرج من باروكته لا يضمن
وان ساقها بعد ذلك ضمن (الطهري) وان ساقها وأراد ردها على صاحبها فعميت في الطريق
أو أنكسرت رجلها يضمن أيضا (٣) قال الفقيه أبو الليث ولسنا نأخذ بهذا وانما نأخذ بما
روى عن محمد بن الحسن انه لا يضمن من الحبل المزبور * اذا ركب دابة غيره فقل وتتركها
في مكانها (٤) يضمن عند أبي يوسف وزفر في المتزفات من غصب خزانة الفتاوى رجل
ركب دابة الغير بغير الا مرفقات الدابة اختلفت الروايات والصحيح انه لا يضمن عند أبي
حنيفة حتى يحولها عن موضعها (٥) في حجب الدواب من غصب المقاصد * (م) وفي
فتاوى الفضلي اذا قطع الرجل يد دابة انسان أو رجلها ان كان لا يؤثر كل لهما فعلى الجاني قيمتها
وليس للمالك أن يسلك الدابة ويضمنه النقصان وان كانت مأكولة اللحم كالشاء والبعير والبقر
فكذلك في ظاهر الرواية وعن بعض المشايخ ان المالك في هذا الفصل بالخيار ان شاء ضمنه
جميع القيمة ودفع الدابة اليه وان شاء أمسكها وضمنه النقصان والفتوى على ظاهر
الرواية وفي غصب شمس الأئمة السرخسي اذا غصب دابة فقطع يدها أو رجلها فلصاحبها
أن يضمن الغاصب قيمتها بخلاف ما لو غصب عبدا أو قطع يده أو رجله حيث يأخذ مع أرض
المتطوع ان شاء والغرق أن لا أدى يقطع طرفه ولا يكون مستهلكا والدابة تصير مستهلكة

(١) رأى جماره يأكل حنطة غيره فلم يمنع
حتى أكلها ففيه اختلاف المشايخ
والصحيح أنه لا يضمن كذا في ضمانات غانم
وقال أكثر مشايخنا يضمن وعليه
الفتوى كذا في موجبات الاحكام
(٢) (جس) لو ساقها الى مكان يأمن منها
على زرعه لم يضمن كانه أخرجها من زرعه
وقال أكثر مشايخنا يضمن وبه يفتى
كذا في جنبايات الدواب من الثالث
والثلاثين من الفصولين
وان أخرجها صاحب الزرع فأكلها
الذئب في المنتقى لا يضمن وفي الفتاوى
والمختار ان ساقها بعد الاحراج يضمن
والالا كذا في الرابع من جنبايات
البرازية
(٣) وعليه أكثر المشايخ وهو المختار
للفتوى ذكره في المحيط كذا في جنبايات
الدواب من الضمانات
(٤) أي الذي أخذها منه صار ضامنا ولا
يبرأ من الضمان ما لم يسلم الى صاحبها كذا
في غصب جامع الفتاوى
(٥) قال في الذخيرة لو ركبها ضمن ساقها
أولا في ظاهر الرواية وروى انه ضمن لو
ساقها كذا في القسم الثاني من معين
الحكام في الباب السادس والاربعين
قبيل الفصل الثاني وفي مخالفته ما في
المقاصد

(١) ذبح شاة انسان ظالم فاصحابها بالخيار ان شاء ترك المذبح عليه وضمنه قيمته وان شاء اخذ المذبح وضمنه النقصان وكذا اذا سخطها فوجعلها عضوا وعضوا وعن الفقيه أبي جعفر انه اذا اخذها ليس له ان يضمه النقصان والفتوى على ظاهر الرواية كذا في غصب الخائنة في فصل فيما يصير به غاصبا والظاهر ان في هذه المسئلة اسقاطا من الناسخ م

يفهم من قوله وعن الفقيه انه خلاف ظاهر الرواية فيكون ما روى أولا ظاهر الرواية فلا حاجة لجل الاسقاط على الكاتب م

(٢) قطع احدى قوائم الدابة يضمن كل قيمته اهذه اذا كانت لا تؤكل فان كانت مأكولة يخير اذا كانت له قيمة بعد قطع اليد سلمه وضمنه القيمة او امسكه واخذ من الخاني النقصان وفي العيون استعمل جمارا غيرا وبغله بقطع يده او بذبحه ان شاء سلمه اليه وضمنه قيمته او حبه ولا يضمه شيئا كذا في جنباية البرازية في الرابع في الجنباية على غير بنى آدم م

وجعل غصب دابة فقطع يدها ان كانت الدابة لا يؤكل لجهال لا يكون له صاحب الدابة الخيار لانه استعمله من كل وجه وان كانت يؤكل لجهاله الخيار لانه استعمله من وجه كذا في الولوالجية في الثالث من الغصب م

بقطع طرفها وكذلك لو كانت بقرة او جزورا فقطع يدها او رجليها او كانت شاة فذبحها وهذا يؤيد ما اختاره للفتوى (١) في السابع عشر من التاتارخانية من الجنبايات * (عدة) قطع احدى قوائمها فلو لم تكن مأكولة اللحم ضمنه جميع القيمة وان كانت مأكولة اللحم سلمها اليه وضمنه تمام القيمة او امسكها وضمنه النقصان (عن) قال ابو حنيفة لو اهلك جارا او بغلا بقطع يده او بذبحه ضمنه وسلم اليه او امسكه ولا شيء له وبه يفتى ولو ضرب دابة فصارت عرجاء فهو كقطع كذا في (عدة) فيما يجب بالجنباية على الدواب في الثالث والثلاثين من الفصولين (٢) * ذكر في العيون قال الامام رضى الله تعالى عنه اذا استهلك بغل انسان او جماره بقطع يده او بذبحه فان شاء صاحبه ضمنه قيمته وسلم اليه وان شاء حبه فلا يضمه شيئا وقال محمدان كان له قيمة بعد القطع واختار حبه يضمه النقصان قبل والفتوى على قول الامام وهذا في غير المأكول فان كان مما يؤكل وقد بذبحه لم يكن له امساكه واخذ النقصان بل ان شاء اخذ قيمته ودفعه الى الذابح وان شاء امسكه ولا شيء له ولو ذبح جمارا غيره فلما لم يمسكه امساكه وتضمن النقصان وان قتله قتلته تضمن النقصان قال البرهاني وهذا التفصيل انما يتأتى على قول محمد اما على قول الامام ليس له تضمين النقصان في الوجهين جميعا ان اختار الاخذ من جنبايات الدواب من الضمانات الفضيلية * وعن شريح اذا قطع ذنب جمار القاضى يضمن جميع القيمة وان كان غيره يضمن النقصان لا غير في الفصل الثاني من غصب المحيط البرهاني * وفي شعر ذنب الفرس وشعر الكتف يقوم بدونها ومعهما قيمته النقصان في نوع من مسائل اللعبة في الثالث من جنبايات البرازية *

(ذ) قطع اذن الدابة او بعضها او ذنبها ضمن النقصان جعل قطع الاذن نقصانا بسيرا في الثالث والثلاثين من الفصولين * (ع) ولو قلع عيني جمار فلصاحب الجمار نقصان الجمار لانه قد يتفزع به للاستعمال وفي قول أبي حنيفة لا يأخذ النقصان (قع ظم) فقاعين جمار فعليه ربع قيمته ثم اذ قلع الاخرى او قلعها معا فجميع القيمة ان سلم الجحشة وقال نضر القضاة يجب نصف القيمة بخلاف الادحى في باب الجنباية على الدابة من جنبايات القنية *

ضرب بقرة الغريضة طت وخيف تلفها فباعها من قصاب فذبحها فاعلى الضارب صملا من النقصان من غصب البرازية وكذا في الضمانات * لو صال رجل على انسان فقتله المصول عليه دفعا للشره ضمن قيمته عندنا كما في الهداية البعير السكران اذا صال فقتله المصول عليه يضمن قيمته من الخلاصة في جنباية البهيمة من ضمانات غانم * قوله واذا اصطدم الفارسان فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما مادية الاخر هذا اذا كان الاصطدام خطأ أما اذا كان الاصطدام عمدا فماتا فعلى عاقلة كل منهما نصف دية الاخر لان كل واحد منهما قد مات بفعله وبفعل غيره فوقع الفرق هذا اذا كان بين حريين في العمد والخطا أما اذا كان بين عبد وبين وكان الاصطدام خطأ فانه يمدد بهما لان الجنباية تعلقت برقتهم مدفوعة واحدة وقد فانت الرقبة لا الى خلف من غير فعل المولى فهو مدد بالدم وكذا في العمد فان كان أحدهما حرا والاخر عبدا وكان الاصطدام خطأ وجب على عاقلة الحر قيمة العبد فماتا فماتا وورثة الحر المقتول ويصل حق الحر المقتول في الدية فيما زاد على القيمة وان كان عبدا وجب

(١) سئل عن رجل ركب فرسا غير قادر على ضبطها فقدم آخر خلفه فديته تلزم الراكب أم لا؟ أجاب إذا قدمه أن يضبطها عنه، وفيه قبح عدم قدرته على ضبطها لا يلزم الراكب دية بل يدرج في الفصولين كذا في نقد المسائل من قساوي أمين الدين كذا نقل من مجموعة أبي السعود عن تاج الشريعة عبد العال ١٩١

أبي السعود عن تاج الشريعة عبد العال

(۲) مسئله زیدک زوجه بی هندک ملک
اونده مجروحاً بر مقبول بواسطه قاتلی
معلوم اولسه هنده دیت لازم اولوری
الجاب اولماز زیر اعدک دخی او ی زیدک
قبض و بستانده در کندی ملکی کبیر
أبو السعود و أفی المرحوم ما یخافه به

(ترجمة)

(ووجد قتيل بحريج في بيت هند زوجة زيد
ولم يعلم قاتله فهل تلزم هند ادبته الجواب لا
لان بيت هند في تصرف زيد كملكه نفسه)
(٣) ولو وجد القتيل في دار ابيه او ابنته او
المرأة في دار زوجها فالدية على صاحب
الدار والقسماء على عاقلته كذا في الوجيز
وكذا في قسماء التاتارا خاصة مع

(٤) الظاهر انه على أن تكون الدية على
الملاذون السكان ولعله قيل أن يومر
القضاء بالحكم بوجوب الدية على السكان
فانه على عدم وجوب الدية على الزوجة
في محل آخر بانه يلزم الدية على السكان ولا
شركة لازوجة في السكنى بل هي تابعة
لزوج وقد عمل في هذا المقام بانه لا مال
للزوجة بل الدار في يد الزوج كذا يخط جامع
هذه المجموعة

(٥) والعمل اليوم على قوله لأن القصة
ممنوعون من الحكم على مذهب أبي
حنيفة كذا يخط جامع هذه المجموعة
(٦) مسئلة برقرية به ديت صالفة اري
غائب اولان عورتى دى ايتيه ويرمك
لازم اولورى الجواب ساكن اولدقلى
ملاك عورتك ايسه اولمازارك ايسه
مالندن لازم درغيت مانع اولماز ايه
وصبي به ديت وقساميه يوقدر ايو السعود
رحمة الله عليه

(نہجہ)

(إذا وجب على قرية دية هل يلزم المرأة التي زوجها غائب أن تدفع دراهم أم لا الجواب ان كان البيت الذي هي ساكنة فيه ملكها لا يلزمها شيء وان كان زوجها يلزم من ماله والغيبه لا تمتنع وليس على المرأة والصبي دية ولا قسامه)

(٧) والضيف منهم كما في التماثراخانية والحق أبو السعود والغاصب بهم *

على عاقلة الحزن نصف قيمة العبد لان المضمون هو النصف في العمد وهذا القدر يأخذه وفي
المقتول وعلى العبد في رقبته وهو نصف دية الحزن يسقط بموته الا قدر ما خلف من البديل
وهو نصف القيمة حدادى شرح القدورى في شرح قوله واذا اصطدم الخ في مسئلة قتل
الخطا * وفي الفصولين عن أبى الفضل ~~السكرانى~~ سكران جميعه فرسه فاصطدم انسانا
فمات قال لو كان لا يقدر على منعه فليس يسير له فلا يعن اذ لا يضاف اليه سيره وكذا غير
سكران لو عاجز عن منعه (١) في الفصل الخامس من الباب الثانى عشر من خصائص
غانم * (في القسامة) * القسامة شرعت تعظيما لامر الدم حتى لو بذلوا الدية بلا قسامة
أو نكوا لا يجسبون الى الحلف فى الثانى من دعوى البرازية * وحكمها وجوب الدية بعد
الحلف وفى الايام الحسب حتى يحلفوا والواقى الولى العمد أمالوا واقى الولى القتل خطأ
فالتضاء بالدية عند النكول فى الحادى عشر من التاتارخانية * وجدت امرأة قتيلة فى
دار زوجها فاقسمها قسامة ودية ولا يحرم الزوج من الميراث (٢) من ديات الوجيز وكذا
فى فصل ميراث القاتل من التاتارخانية * ولو وجد الحزن قتيل فى دار أبيه أو أخته أو المرأة
فى دار زوجها فاقسمه القسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث (٣) من قسامة تقدر
الفتاوى * وفى الذخيرة اذا وجد القاتل فى دار ذمتى فالقسامة عليه بكرر عليه جسون
يمينا فاذا حلف ان كان له عاقلة يتعاقلون فيما بينهم فعلى عاقلته الدية ولا تجب الدية فى ماله
من قسامة التاتارخانية * ولو وجد فى دار رجل ~~عالمها~~ فى السوق فعلى عاقلته القسامة
والدية وروى ان القسامة عليه وحده كزرت الايمان عليه كالرجل من قسامة العتابية *
وفى الاسيماجى ان الرجل اذا وجد قتيل فى دار انسان وفيها خدمه وغلامه فان القسامة
والدية على عاقلة رب الدار ومنهم (٤) من قسامة التاتارخانية * وفى نوادر بشرى الوليد
عن أبى يوسف واذا وجد القاتل فى دار فيها سكان وأرباب غيب فالدية والقسامة على
ابواب الدار فى قول أبى حنيفة وقال أبو يوسف على السكان وان كانوا يتنقلون الى أهلهم
بالليل مثل الخياط والصابغ يكونون بالنهار فى موضع ويتصرفون الى أهلهم بالليل فلائى
عليهم (٥) من قسامة التاتارخانية * ولو وجد قتيل فى سفينة فان لم يكن معهم ركاب
فالقسامة والدية على أرباب السفينة وعلى من يمددها من يملكها أو لا يملكها وان كان
معه من فيها ركاب فعليهم جميعا وهذا فى الظاهر يؤيد قول أبى يوسف فى إيجاب القسامة
والدية على الملائكة والسكان جميعا وكذلك المجلة حكمها حكم السفينة لانها تنقل وتحوّل
ولو وجد القاتل معه رجل يحمله على ظهره فعليه القسامة والدية لان القاتل فى يده فى
ثانى فصل القسامة من جنديات البدائع * (٦) الملائكة أصحاب الرقبة والسكان هم
المستأجرون والمستعيرون والمودعون والمترنون (٧) من قسامة التاتارخانية * واذا
وجد الضيف فى دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند أبى حنيفة وقال أبو يوسف
ان كان نازلا فى بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطا فعليه الدية والقسامة من
قسامة التاتارخانية * ولو أن رجلا من ثلث معهما ثالث فوجد أحدهما

(١) فكذا في جميع المتون وأقضى أبو السعود ويحيى أفندي بوجوب نصف الدية فكانه على العمل بالقولين كما في الاجماع المشتركة كذا بخط جامع هذه المجموعة (٢) ولا قسامة على صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد فكذا في الهداية والمتون (٣) والمرأة تدخل مع العاقلة في التحمل (١٩٢) على اختيار المتأخرين كذا في خزائن المفتين (٤) وجد قتييل في ملاء رجل ولا يعرف

قاتله فأقر رجل انه قتله لا يبرأ المالك من الدية ما لم يصدق الورثة وان وجد في محلة يبرأ أهلها ولا يحتاج الى تصديق الورثة لان وجوب الدية على أهلها ليس قويا لوجوبها على المالك فاذا لم يكن اقرار المقتر بطريق المواضعة يكفي في إسقاط الوجوب الضعيف ترجمة ما في فتاوى أبي السعود قتييل باب الابرار من الجنائيات وأقضى سعدى أفندي بأنه يحتاج الى تصديق الورثة في القرية

نفي القسامة لا يستلزم نفي الدية فان الدية تجب بدون القسامة كما اذا وجد في الشوارع العامة وسوق السلطان نقله البعض عن البدائع فلا مخالفة بين قول الهداية وقول الخزانة تأمل كذا بخط جامع هذه المجموعة

وما في الهداية فيما اذا وجبت الدية على أهل القرية وما في الخزانة فيما اذا كانت المرأة قاتلة وقد وجبت على عاقلة القاتلة وفي الصورة الاولى لا تجب الدية على المرأة كما أقضى أبو السعود كذا بخط جامع هذه المجموعة

اهل محله به ديت لازم اولد قدير اوده كسجه قادر درت كسسه اولوب بر آخر اوده بر كسسه اولسه اعتبار اوده ميدر يوخسه رؤسه الجواب اوده راما حاكم رؤسه اعتبار ايتسه جائز در أبو السعود (ترجمة)

اذا وجبت على أهل محلة دية ووجد في بيت واحد أربعة أشخاص قادرين على الكسب وفي بيت آخر شخص واحد كذلك فهل يعتبر البيت أم الرؤس أجاب يعتبر البيت واذا اعتبر الحاكم الرؤس يجوز له ذلك

مذبوحا قال أبو يوسف ضمن الاثر الدية وقال محمد لا أضمنه لانه يحتمل أن القتييل قتل نفسه ويحتمل أن يكون قتله الاثر فلا أضمنه بالثبوت لابي يوسف أن الظاهر أن الانسان لا يقتل نفسه فكان التوهم ساقطا كما لو وجد قتييل في محلة لم يلتفت الى هذا التوهم فكذا هذا (١) وروى عن أبي يوسف ان كانت الدار مفرغة وهي معلقة فوجد فيها قتييل فالقسامة والدية على عاقلة رب الدار وهو قول أبي حنيفة فابو حنيفة يعتبر المالك دون السكنى فصار وجود السكنى وعدمها بمنزلة وأبو يوسف يرجح السكنى على المالك عند الاجتماع فان لم يكن ثمة سكنى يعتبر المالك قبيل كتاب الجنائيات من المحيط السرخسي * (المحيط) وفي مجموع النوازل اذا وجد رجل قتييل في دار ابنه وقد كان قاتل قبل موته وهو مجروح قتل في ذلك فقد أبرأ عاقلة ابنه من الدية الا انه لا يطل عن الابن ما عليه من ذلك اذا كان من أهل العطاء خمسة دراهم وأقل من ذلك من قسامة التاتار خانية * وفي المحيط اذا وجد في دار صبي فلا قسامة عليه وانما هي على عاقلة كالدية وهذا الاجماع لانه لا تدبير له في ملكه بنفسه ذكره في المبسوط (٢) * وفي المبسوط ولو وجد في دار امرأة في مصر ليس فيها من عشرتها أحد فالقسامة والدية على عاقلة اقرب القبائل منها عندهما (٣) وكذا عند أبي يوسف في قوله الاول ثم قال آخر انهم على العاقلة جميعا وروى انه اذا انقرض أهلها فالقسامة عليها والدية على اقرب من قبيلة قومها ذكره العنابي وجه قوله الاخير أن وجوب القسامة باعتبار النصرة وهي ليست من أهلها فأشبهت الصبي ولهذا أيضا لا تدخل في قسامة قتييل بوجد في المحلة وجه قوله الاول أن وجوب القسامة باعتبار المالك وهي فيها كالرجل الا يرى انها المختصة بالتدبير فيها وهي المتولية في حفظها فعلمها القسامة عند وجود القتييل فيها كالرجل بخلاف الصبي فانه ليس له قول ملزم في الجناية بخلاف المرأة والقسامة في معناها قل هذا المعنى ثبتت القسامة في حقه دون الصبي وبخلاف المحلة لكون القسامة فيها باعتبار القيام بحفظها وهي كالصبي لا تقوم بحفظ المحلة والذب عنها والتدبير فيها كما انها تقوم بحفظ ملكها الاختصاص بها دونها فافترقا في الضمان في صور الوجدان من الضمانات الفضيلية * ولو وجد القتييل في قرية ليتامى وليس في تلك البلاد من عشرتهم أحد فليس على المتامى قسامة ولا دية ولكن على عاقلة الدية والقسامة بمنزلة مالوا بشروا القتل بأيديهم فان كان أحدهم مدركا فعليه القسامة يكثر عليه الميم لان له قول ملزم في الجنابة ثم على اقرب القبائل منهم الدية في الوجهين جميعا لانهم عاقلة المتامى فان المتامى ليسوا من الديوان والتناصر بالديوان فإلها هم في ذلك كحال النساء من قسامة مبسوط السرخسي * قال محمد في الجامع الصغير دار نصفها رجل وعشرها لآخر ولا أثر ما بقي فوجد فيها قتييل فهو على رؤس الرجال دون تفاوت الملك حتى ان القتييل لو وجد في دار بين اثنين أثلاثا فالدية تجب بينهما نصفين في القسامة من جنائيات التاتار خانية * وفي الذخيرة اذا وجد قتييل في دار فان ادعى ولي القتييل على صاحب الدار تجب الدية والقسامة على صاحب الدار وان ادعى ولي القتييل القتل على رجل آخر فلا تجب القسامة والدية على صاحب الدار (٤) في الحادى عشر من جنائيات

التاتار خانية

وهذا بخلاف أهل المحلة فان الوجوب فيها بترك القيام بالنصرة والتعاقد وذلك بالنسبة فالقوت فيه عدد النسبة دون الرؤس ذكره في المحيط كذا في الضمان في صور الوجدان من الضمانات

(١) والكلام فيه يرجع الى أصل مجمع عليه ان كل من يتصب خصما في حادثة ثم خرج من أن يكون خصما لم تقبل شهادته كالكيل اذا خصم ثم عزل كذا في الأخير كتاب الجنائيات من الطهيريّة
(٢) فان ادعى ولي القتل القتل على رجل بعينه من غير أهل المحلة كان ذلك ابراء منه لأهل المحلة حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك القتل على أهل المحلة ولو أقام ولي القتل شاهدين بذلك من أهل المحلة لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة وتقبل في قول صاحبيه كذا في باب الشهادة في الجنائيات من جنائيات الخانية بعد سئل اذا وجد المقتول في أرض بلد ولم يعلم قاتله فادعى عليه على بعض أهل البلد أنهم قتلوه وأنكر وأهل يسوغ بعد ذلك الدعوى على باقي أهلها بذلك ويلزمهم القسامة والدية أم تمنع من ذلك الدعوى على بعضهم أجاب للورثة المطالبة على باقي أهل البلد ولا يمنع من ذلك الدعوى وتلزمهم القسامة والدية بالطريق الشرعي من فتاوى ابن نجيم من كتاب الكراهية والاستحسان بعد (٣) ولو شهد اثنان من أهل المحلة على رجل من غيرهم أنه قتله لا تقبل شهادتهما وان ادعى الولي القتل على واحد من أهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من أهل المحلة عليه لم تقبل اجماعا بعد واذا شهد اثنان من أهل المحلة على رجل من غيرهم أنه قتله لم تقبل شهادتهما قال الامام بهاء الدين في شرحه وهذا قول أبي حنيفة وقال صاحباه تقبل والصحيح قوله وعليه اعتد المحبوبي والنسفي وغيرهما كذا في تصحيح القسامة وروى لفظه بغا في أواخر القسامة بعد

التمتارخانية * ذكر في المحيط انه اذا وجد قتيل في المحلة فادعى الولي على أهلها كلها أو على بعض منهم غير معين وأنكره يحلف منهم خمسة رجال بالله ما قتلته وما عملت له قاتلا بذلك ورد الخبر ولا يحلفون فيه بالله ما قتلناه فان حلفوا غرم عاقلة أهل المحلة كلهم بالدية في ثلاث سنين ويستوى فيه دعوى العمد والخطا فان نكلوا أو تسكروا وكل بعضهم حدى الناكل حتى يحلف لان العين هنا مستحق لداته تعظيما للذية ولهذا لا يسقط بئذ الدية كما يسقط بئذ ما يدعى في غيرها وهذا هو ظاهر الرواية وقيل هو قولهما وقول أبي يوسف الاول ثم قال آخر الاجميس الناكل يل يقضى على عاقلتهم بالدية في ثلاث سنين وهو رواية الحسن عن أبي يوسف ولو ادعى على بعض معين منهم واحد أو اثنين أو ثلاثة فكذلك عند محمد وقال أبو يوسف في غير رواية الاصول لا قسامة فيها ولا دية على الباقيين منهم بل يقال للمدعى ائمان تبرهن أو تحلف لخصم بيننا واحدة كما في سائر الدعاوى وهو القياس وقول محمد استحسان ولو ادعى على غير أهل المحلة فلا قسامة ولا دية عليهم فيحلف المدعى عليه مرة ولولي اختيار صلحاء أهلها لليمين استحسانا لانهم عسى يتخرجون عن اليمين على عدم علمهم بالقاتل وهم يعلمون فيظهرون فأنظر به فائدة القسامة لكن ليس للولي ترك الفاسق وتكرير اليمين عليهم فيكملهم عن يختاره من الفسقة كذا روى عن محمد في غير رواية الاصول ولو قال أهل المحلة أو واحد منهم قتل فلان وهو من أهلها والولي لا يدعى القتل على أحد منهم بعينه لا تسقط منهم الدية والقسامة لانه به أراد اسقاط الخصومة عن نفسه فلا يقبل وأيضا يحتمل أن يكون هو شريكا لفلان في القتل أو يكون غيره شريكا له فعلى قول أبي يوسف يحلفون ما قتلناه ولا علمنا قاتله غيره لانه اذا لم يقبل قوله صار وجوده كعدمه (١) فكان كانه لم يقبل وعلى قول محمد وهو الموفق به يحلفون ما قتلناه ولا علمنا قاتله غيره فلان لان المقر عليه منهم بالقتل صار مستثنى عن اليمين فلا يلزمها الا في حق غيره وعلى هذا اذا وجد في البلدة والعشيرة في الضمان في صور الوجدان من الضمانات الفضيلية (٢) * أما البراءة عن القسامة دلالة فهو أن يدعى ولي القتل على رجل من غير أهل المحلة فيبرأ أهل المحلة عن القسامة والدية فان أقام البيعة على المدعى عليه والاحلف فان حلف برئ وان نكل حبس حتى يحلف أو يقر في قول أبي حنيفة وعنده ما يقضى بالدية ولو شهد اثنان من أهل المحلة للولي في هذه الدعوى لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة وعنده ما تقبل وجه قولهما أن المانع من القبول قبل الدعوى كان التهمة وقد زالت بالبراءة فلا معنى لرد الشهادة ولا في حنيفة أنه تمكنت التهمة في شهادتهم من وجهين أحدهما أن من الجائز أنه أبرأهم ليس بالبراءة الى تصحيح شهادتهم والثاني أنه أحسن اليهم بالبراءة حيث أسقط القسامة والدية عنهم في الجائز أنهم أرادوا المكافأة على ذلك بالشهادة والشهادة ترد بالتهمة من وجه واحد في وجهين أولى (٣) في أول الفصل الثالث من قسامة البدائع ملخصا * ادعى ولي القتل على رجل بعينه من أهل المحلة فالقسامة والدية على حالها في ظاهر الرواية وروى عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة أن القسامة تسقط وكذا روى عن محمد وقال

(١) وهذا كله اذا وجد القتل وبه أثر القتل فهو الجرح والضرب وأما اذا وجد ميتا ولم يكن به أثر القتل كالجرح وغيره فلا يثبت عليه كذا في قسامة التاتارخانية بعد (٢) وفي الحاوي القسمة والتسكيلة ويقولون ما نأخذ وفي المعراج قوله أظهر وقولهم الحق من خط زاده أفندي (٣) الطاهر أن هذا مبني على جواز دعوى الدفع من غير المدعى عليه لتوجه الدعوى عليه فيصير مدعى عليه معنى كما قال بعضهم وإنما قلنا ذلك لأنه لو فرض سبق الدعوى من أولياء القتل على أهل المحلة يبرأ غير المحلة من الدعوى كما صرحوا به فلا يتمكن أولياء القتل من الدعوى على غيرهم فلا يستقيم قوله ههنا ثم إن ادعاء الأولياء على ذلك الرجل أخذوه بالدم كما لا يخفى ثم رأيت الامام الاسييجاني صرح به في شرح الطحاوي حيث قال في تصوير المسئلة فان لم يدع هو ولكن ادعى أهل المحلة على رجل الخ كذا حرر المرحوم جوي زاده بعد (٤) واذا وجد الرأس في محلة لا تجب القسامة وان وجد البدن كله الا الرأس تجب القسامة كذا في الجنايز من تممة الغناوي

أبو يوسف القياس أن تسقط القسامة الا ما تركناه لا أثر فلو شهد شاهدان من أهل المحلة عليه لا تقبل شهادتهما على ظاهر الرواية عن أبي حنيفة لأن الخصومة بعد هذه الدعوى قائمة فكان الشاهد منهم ما لا يقطع الخصومة عن نفسه بشهادته (١) من المحل المزبور لمخصا * وان لم يدع أولياءه ولكن ادعى أهل المحلة على رجل منهم أو من غيرهم فانه تصح دعواهم فان أقاموا بينة على ذلك الرجل فانه يجب عليه القصاص في العمد والدية في الخطا اذا وافقهم الإولياء في الدعوى وان لم يدع الأولياء على ذلك الرجل فلا يجب على ذلك الرجل شيء لأن الأولياء أبرؤهم حيث أنكروا قتله ولا يجب على أهل المحلة شيء لأنهم أثبتوا القتل على غيرهم وان لم تقم لهم البينة وحلف ذلك الرجل فان القسامة تجب على أهل المحلة يحلفون بالله ما قتلوه ولا علوا له فأتوا غير فلان في قول أبي حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف يحلفون بالله ما قتلناه ويرفع عنهم ما علمنا له قاتلا (٢) من شرح الطحاوي في باب القسامة * وان ادعى أهل المحلة على رجل من غيرهم أنه هو الذي قتله وأقاموا عليه بينة من غيرهم قبلت بينتهم لأنهم يسقطون بهذه البينة الخصومة عن أنفسهم ومن ادعى نفي الخصومة عنه وأثبتته بالبينة كان ذلك مقبولا منه كما لو أقام ذو اليد البينة أن العين ودبعة في يده لفلان ثم إن ادعاء الأولياء على ذلك الرجل أخذوه بالدم وان لم يدعوا ذلك ليس عليه ولا على أهل المحلة شيء لأن أهل المحلة صاروا خصما في إسقاط القسامة والدية عن أنفسهم لافي اثبات موجب القتل على غيرهم انما ألصقهم في ذلك الولي فلا بد من دعواه ليقتضى بموجب القتل على ذلك الرجل (٣) مبسوطا رخصي من باب القسامة من الدييات * واذا جرح الرجل في قبيلة أو أصابه الحجر ولا يدري من رماه فثبته ولم يزل صاحب فراش حتى مات فعلى الذين أصيب فيهم الدية والقسامة فالقسامة على أهل القبيلة والمحلة والدية على عوائلهم فان لم يصر صاحب فراش فان كان مصحبا يذهب ويحيى ثم مات فلا شيء عليه على أهل المحلة التي جرح فيها وذكر المسئلة في المتنق وزاد فيها وحمل إلى أهله وذكر أنه على قول أبي حنيفة اذا لم يزل منها صاحب فراش حتى مات فعلى أهل المحلة القسامة والدية فان كان يحيى ويذهب ويخرج ثم مات فلا ضمان ولا قسامة وقال أبو يوسف لا شيء فيه اذا حمل إلى أهله حيا وهو قول ابن أبي ليلى وفيه أيضا رجل معه جرح وبهرمق حمله رجل إلى أهله فشكك برحمايوما أو يومين ثم مات فلا ضمان على الذي كان في يده عند أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة هو ضمان من قسامة التاتارخانية * ولو جرح في محلة أو قبيلة فحمل مجروحا ومات في محلة أخرى من تلك الجرحاة فالقسامة والدية على أهل المحلة التي جرح فيها وعند ابن أبي ليلى لا شيء على أهل المحلتين والصحيح قولنا لأن القتل حقيقة وجد في المحلة الأولى دون الأخرى لأن الموت اتصل بذلك الجرح لأن انزهاق الروح من متولدات فعله وفعله هو الجرح فصار قتلا ولهذا وجب القصاص لو علم قاتله واذا كان صاحب فراش استند اليه في باب القسامة من المحيط للسرخسي * واذا وجد بدن القتل أو أكن من نصف البدن أو نصف البدن ومعه الرأس في محلة فعلى أهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوقا بطول أو وجد أقل من نصفه فلا شيء عليهم فيه (٤) واذا وجد العبد أو المكاتب

(١) ان كان مملوكا فعلى المالك القسامة والدية على عاقلتهم وان كان مباحا الا أنه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال كذا في قسامة زبدة الفتاوى به لان المختص بتدبير ذلك الموضع المالك ولا معتبر بالسكان مع المالك وقيل في قياس قول أبي يوسف ينبغي أن يكون على النازلين فيه لانهم عندهم كالمالك كذا في الضمانات الفضيائية (١٩٥) في صورة الوجدان به وكان الجرجاني يقول الصوت على قدر أدان الناس في المعتاد كذا في سير القمري تاشي به

(٢) وعن أبي يوسف يقوم رجل جهوري الصوت من أقصى العمرانات على مكان عال وينادي بأعلى صوته فأى الموضع الذى يسمع صوته فيه يكون قريبا وأى الموضع الذى لا يسمع صوته يكون بعيدا كذا في تمهة الفتاوى من كتاب الشرب به الفاضل وصول صوت جهورى الصوت اليه من أقصى العمران كذا في آخر كتاب الشرب من البرازية به

(٣) الشارع الاعظم هو ما يكون مرورا بجميع الطوائف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق وخارج البلدان وهذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم فلا قسامة فيه كذا في باب القسامة من مخ الغفار به أراد به أن يكون نائبا عن المحال أما الاسواق التي تكون في المحال فهي المحفوظة يحفظ أهل المحلة فتكون القسامة والدية على أهل المحلة نهاية وفيه تفصيل به وانما أراد به أى بالشارع الاعظم أن يكون بعيدا عن المحال أما الاسواق التي تكون في المحال فهي محفوظة يحفظ أهل المحلة وكذا في السوق المائية اذا كان يسكنها في الليالي أو كان فيها لأحد دار مملوكا تكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب موجب التقصير عليه كذا في ميسوط نحر الاسلام وفي المنتقى وجد قتل في صف من السوق فان كان أهل ذاته الصنف يبيتون في حوزة يتهتم فدية القتل عليهم والا فالدية على ملائكة الحوائث كذا في الذخيرة وكذا في معراج الدراية به

أو أم الولد أو المدبر قتيل في محلة وجبت القسامة والدية في ثلاث سنين وأما الدواب والبهائم والعروض فلا قسامة فيها ولا قيمة واذا وجد فيهم جنين أو سقط فلا شيء فيه عليهم وان كان تاما وبه أثر فهو قتل وفيه القسامة والدية ولو وجد المكاتب في دار نفسه قتيلا فلا شيء فيه وليس هو كالحر في هذا من الكافي للحاكم الشهيد * واذا وجد القتل في سوق المسلمين أو في مسجدهم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في موضع آخر أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه اذ لم يكن السوق ملكا لهم بل كان للسلطان وان كان السوق ملكا لهم كان وجود القتل في السوق أو في مسجدهم كوجوده في مسجد المحلة وتمتجب القسامة على أهل المحلة والدية على عاقلتهم (١) وان وجد في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه في باب الشهادة في الجنانية من الخانية * وان وجد القتل في سوق المسلمين أو في مسجد جماعتهم فهو على بيت المال وليس فيه قسامة وان كان في دار وجل حاضر يملكها في السوق فعلى عاقلته القسامة والدية من الكافي للحاكم الشهيد * وفي التجريد وان وجد في فلاة من الارض فان كان ملكا لانسان فالقسامة عليه والدية على عاقلته وان لم يكن له مالك وكان موضعا يسمع منه الصوت في مصر فعلى أقرب القبائل الى ذلك الموضع من المصر وان لم يسمع الصوت فدمه هدر (٢) وفي المنتقى واذا وجد القتل على الجسر أو على القنطرة فدل على بيت المال وان وجد القتل في بعض هذه الطرق العظام التي ليست ملكا لاحد وانما هي لجماعة المسلمين فان الدية على أهل المحال التي تشرع الى هذا الطريق وفيه أيضا اذا وجد القتل في مثل خندق مدينة أبي جعفر فهي بمنزلة الطريق الاعظم على أقرب المحال اليه (٣) وان وجد في أرض ليست ملكا لاحد جزيرة أو فلاة من الارض فعلى أدنى القرى اليه من يسمعهم الصوت فان لم يكن حولهم من القرى من يسمعهم الصوت من عند القتل الى القرى فدمه هدر من قسامة التاتار خانية * وفي الباقي اذا وجد القتل في وقف المسجد كانت الدية في بيت المال وان كان الوقف على قوم معلومين فالدية والقسامة عليهم (٤) من قسامة التاتار خانية * وفي قتل على دابة بين قريتين أو سكتين أو محلتين أو قبيلتين كانت القسامة والدية على أقربهما من القتل قهستانى * ازدحم الناس يوم الجمعة في المسجد الجامع أو غيره فقتلوا رجلا ولا يدري من قتله فدية على بيت المال وكذا لو قتل رجل من المسلمين ولكن لا يدري من هو من قسامة التاتار خانية * واذا وجد قتل بين القريتين أو السكتين فالى أيهما أقرب كان عليه القسامة والدية ثم قال انما تجب الدية والقسامة على أقرب القريتين اذا كان بحال يسمع منه الصوت وأما اذا كان بحال لا يسمع منه الصوت فانه لا تجب القسامة ولا الدية على واحد من القريتين وانما يراعى حال المكان الذي وجد فيه القتل من قسامة التاتار خانية * واذا وجد قتل بين قريتين هو في القرب اليهما سواء وفي احدى القريتين ألف رجل وفي الاخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف من قسامة التاتار خانية * ولو وجد القتل بين القبيلتين من العسكر فعليه ما جابجا

وقد أفتى بوجوبه على أقرب المحلات شيخ الاسلام أبو السعود مفتي الديار الرومية وقال وانما يكون على بيت المال فيما اذا كان الشارع نائبا عن المحلات نص على ذلك في شروح الهداية وعامة كتب الفتاوى من المحل المزبور به (٤) وأما اذ لم يكن على قوم معلومين كأوقاف السلاطين فعلى أقرب القرى على ما أفتى به المرحوم كذا في منحة جامع هذه المجموعة به

(١) قلت والفرق بين أن أحكامنا على كل من الطائفتين في المتعصبة بخلاف البغاة والكفرة كذا في الضمان في صورة الوجودان من الضمانات الفضيلية

على أصل المكان الذي جعل قبيل المكان والكلام في أنه لا يجعل قبيل المكان ولا يلزم من عدم جريان أحكامنا عليهم كون القبيل قبيلهم بل الفرق ما ذكر في المحيط البرهاني وغيره أن في مسئلة لقاء العدو وانما جعلنا قبيل العدو ولا قبيل المكان لأن فيه حل أمر المسلمين على الصلاح بخلاف ما إذا اقتتل المسلمان عصية لأنه إلى أي الأمرين أحلنا القتل عليه لم يكن فيه حل أمر المسلمين على الصلاح لأن كلا الفريقين مسلمان فبقي حال القتل مشكلا وإيجاب القسامة على أهل المكان حال وقوع الشك في القاتل جائز بالنص لا على غيرهم والتفصيل فيه في النسخة المفصلة جوى زاده

(٢) وإن اتفق قوم من المسلمين بالسيف وتحاربوا عصية ولم يقتلوا فأنجلوا أي انكشفوا عن قبيل فعلى أهل المحلة القسامة والدية لأن حفظ المحلة عليهم إلا أن يدعى الولي على القوم الذين تحاربوا أو على معين منهم قال الرازي فثبت ذلك لم يكن على أهل المحلة شيء ولا على أولئك حتى يقيم على أولئك البينة لأنه أبرأهم من الدعوى أهل المحلة كذا في شرح الكنف لابن جلي

(٣) ولو كان النهر صغيرا وهو الذي يستحق به الشفعة للشريك فالدية والقسامة على أقرب القرى لأن أهل محلة من بشدبيره وأيديهم فأنتم عليه فتكون الدية والقسامة عليهم والنهر الذي اتخذهم قوما معروفون من النهر الكبير فهما فيه على موقل أربابه ولو كان موضع النبعث الكبير دار الشرك لأن المأخذ ملك لأربابه فعليهم الدية والقسامة كذا في الضمان في صورة الوجودان من الضمانات الفضيلية

القسامة والدية إن كان القتل اليهم سواء لأنهم ما في قدرة الصيانة على السوا بمنزلة قبيل بين المحتلين غاية البيان في القسامة * وإذا وجد القتل في عسكر والعسكر قد نزلوا في أرض فهدا على وجهين إما أن نزلوا قبائل أو نزلوا جماعة مختلطين وقد وجد القتل في فسطاط أحدهم أو في خيمة أحدهم أو وجد خارج الخيمة والفسطاط فان كانوا نزلوا في ملك خاص لرجل فالقسامة والدية على مالك ذلك المكان سواء وجد قبلا في الخيمة أو الفسطاط وأما خارج الخيمة نزلوا قبائل متفرقين أم نزلوا جماعة مختلطين فأما إذا نزلوا في موضع مباح فهذا على وجهين فإما أن نزلوا قبائل أو نزلوا مختلطين فان نزلوا قبائل قبائل إن وجد هذا القبيل في خيمة أحدهم أو فسطاط أحدهم فانه يجب القسامة والدية على صاحب الخيمة والفسطاط فأما إذا وجد خارج الخيمة في قبيلة فانه يجب القسامة والدية على القبيلة التي وجد فيها القتل وإن وجد بين القبيلتين فان كان القتل قريبا إلى القبيلتين على السواء يجب القسامة والدية عليهما وإن كان إلى أحدهما أقرب فعلى أقربهما كما لو وجد بين المحتلين أو القرىتين هذا إذا نزلوا قبائل قبائل فأما إذا نزلوا مختلطين جماعة في مكان واحد إن وجد القتل في خيمة أحدهم أو فسطاط أحدهم فعلى صاحب الخيمة أو الفسطاط كما ذكرنا وإن وجد خارج الخيام فعلى أهل العسكر كلهم وإن كان أهل العسكر قد لقوا عدوهم من الكفرة فأجلوا عن قبيل مسلم فلا قسامة في القتل ولا دية وكذلك إذا كانت الطائفتان مسلمتين لكن إحدى الطائفتين باغية والأخرى عادلة فأجلوا عن قبيل من أهل العدل فلا دية في القتل ولا قسامة وإن كان لا يدري من قتل فترقبوا بين هذا وبين ما إذا اقتتل الفريقان من المسلمين في عصية ثم أجلوا عن قبيل ولا يدري من قتله (١) كالكلابادى والدروازى بجوارا فانه يجب القسامة والدية على أهل المكان الذي وجد فيه وجعل قبيل المكان الذي وجد فيه ولم يجعل قبيل عدوه الذي قاتل معه (٢) والمسلمون إذا قاتلوا مع المشركين فأجلوا عن قبيل من المسلمين لم يجب القسامة والدية على أهل المكان الذي وجد فيه ولم يجعل قبيل المكان الذي وجد فيه وانما جعل قبيل العدو في الموضعين جميعا إذا كان لا يدري من قتله احتمال أن يكون قبيل المكان واحتمل أن يكون قبيل العدو ثم في مسئلة الدروازى مع الكلابادى إذا ادعى ولي القتل على الفريق الآخر أنهم قتلوه أو على رجل بعينه أنه قتله يبرأ أهل المحلة عن الدية والقسامة ولكن لا يثبت القتل على أولئك إلا بحجة في الفصل الحادى عشر في القسامة من التاتارخانية * وفي السراجية ولو وجد قبيل في الأرض المباحة في أيدي المسلمين فالدية على بيت المال وإذا وجد القتل في فلاة من الأرض فليس فيه شيء وقال رحمه الله في الأصل ينبغي أن يقول انه يجب الدية في بيت المال من قسامة التاتارخانية * ولو وجد القتل في نهر عظيم يجري به الماء فلا شيء فيه وإن كان النهر صغيرا القوم معروفين فهو عليهم (٣) والفرق بين الصغير والكبير ما عرف في الشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو القرات وجميعون فهو عظيم ولو كان القتل محتسبا في جانب من النهر كانت القسامة والدية على أقرب الاراضى والقرى إلى الموضع الذي احتسب فيه القتل إذا كان يصل صوت أهل الاراضى والقرى إليه

(١) وهذا بخلاف الدابة إذا كان عليها قتل وهي تسير في المحلة فإن الدابة تجب على أهل المحلة كذا في قسامة التاتار خانية

بند

﴿ كتاب المعاقل ﴾

وفي حديث ابن عباس موقوف عليه ومرفوعا إليه عليه السلام لا يعقل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا مادون ارش الموضحة من معاقل المبسوط للسرخسي وكذا في المتنون * اختلف المتأخرون في العاقلة قال بعضهم لعاقلة العجم وهو قول الفقيه أبي بكر البجلي وأبي جعفر الهندواني وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناسخ والمقاتلة مع البعض لأجل البعض نحو الاساكفة والصفارين عمرو ودرج المشايين وكلاهما بخلافه وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني وكثير من المشايخ وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغيناني يأخذ بقول الفقيه لأن العبرة بالتناسخ واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناسخ فلا يلزمهم التمسك عن غيرهم في أول المعاقل من الخانية ملخصا وفي صورة وجوب الدية على العاقلة لو كانت المرأة هي القتالة والصبي لم يكن عليهم ما شيء من الدية بخلاف الرجل لأن وجوب جزءه على المقاتل باعتبار أنه أحد العواقل وهذا لا يوجد في النساء والصبيان قال القاضي الامام واختلف المشايخ في وجوب شيء من الدية على القتال إذا كان امرأة والعجم أن القتال يشترك العاقلة مجنونا كان أو صبيا وامرأة لأنه مباشر حقيقة فلزم عليه ما لزم على العاقلة من ضمانات فضيلة * ذكر عصام أن محمدا روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن من لعاقلة له اذقت لرجلا خطأ فان دية القتل تكون في مال الجاني من معاقل الخانية * ومن لعاقلة له فقهه على بيت المال وقيل في مال الجاني وهو اختيار الزيادات قبيل كتاب الوصايا من خزائن المقتنين

﴿ كتاب الآبق ﴾

لا جعل للسلطان أو الشخصية أو الخفير في رد الآبق والمال من قطاع الطريق لوجوب الفعل عليهم ابن همام نقل عن المبسوط (٢) * السلطان إذا ظفر بعبد آبق فهو بالخيار أن شاء أمسكه وأنفق عليه من بيت المال فيكون ديناً على صاحبه أو في ثمنه وإن شاء باعه والأولى أن لا يجعل بيعة فان طال أمساكه فثبتت بيعة ولا يؤجره بخلاف الضال حيث يؤجره في الفصل الخامس من الفصولين * والرجل إذا أخذ عبداً آبقاً ورفع الأمر إلى القاضي فإن القاضي يأمر الذي في يديه أن ينفق عليه ويرجع على المولى بذلك ولا يأمر العبد بالاكساب كيلا يآبق من نفقة الخانية * ونفقته كنفقة لقطعة أي حكم نفقة الآبق بحكم نفقة اللقطعة لأنه لقطعة حقيقة فلاؤنفق عليه الآخذ ببلأمر القاضي كن متبرعا وبإذنه كان له الرجوع بشرط أن يقول على أن يرجع على الأصح وله أن يحبس لنفقة الدين فان طال المستنة ولم يجي صاحبه باعه القاضي وحفظ ثمنه كما قدمناه وأسلفناه ولا يؤجره

(٣) وأفتى المرحوم بان اضابطه الاوابق جعل لا وربانته الاخذ من أخذ ليرد على صاحبه وليس عليه الا الشهادة عند الاخذ وله طلب الجعل وإن لم يسافر للرد على صاحبه كذا بخط جامع هذه المجموعة بند

الخصاض بخلاف اللقطة ولكن يحبس به عزير له بخلاف الضال وقد روي في المتأخرين من هذه
حبسه بستة أشهر ثم يبيعه بعدها حال وينفق عليه مدة الحبس من بيت المال انتهى هذا
في الآبق من مخ الغفار * وكسب الآبق لمولاه لانه كسب عبده وان أجره الراد فالأجرة
له ولكن تصدق به نكح في السبب مختارات النوازل من كتاب الآبق * فان ادعى
انسان انه عبده وبرهن دفعه اليه واستوثق بكفيل ان شاء بلحوازان يدفعه آخروا لم
يرهن وأقر العبد لمذيعه دفعه اليه أيضا لعدم المنازع وبأشخص كفيلا (١) فان طالت
المدة باعة القاضى وحفظت عنه لصاحبه فان جاء صاحبه بعده وبرهن دفع الثمن اليه وليس
له نقض البيع لان بيع القاضى لولاية شرعية ولوزعم المذيع انه دبره أو كاتبه لم يصدق
في حق نقض البيع من أوائل آباق البحر * والمذبر وأتم الولد بنزلة القن فيه هو الصحيح ثم
من يدفعه انه ملك لا يستحقه الابينة ولا يأخذ منه كفيلا وان أخذه لا يكون مسيا وان لم
يكن له بيعة وأقر العبد انه يدفعه اليه بكفيل من آباق مختارات النوازل * الثالثة
تختلف مذيع الآبق مع البيعة بالله انه باق على ملكه الى الان لم يخرج ببيع ولا هبة (٢)
كما في آباق فتح القدير من أوائل دعوى البحر * وأما الدفع فهو على أربعة أوجه أولها
أن الذى أخذ الآبق اذا جاء به له أن لا يدفعه الى صاحبه حتى يأخذ الجعل والثاني أن
لا يدفعه الى صاحبه حتى يقيم البيعة أنه له والثالث أن يقر العبد انه له فعليه أن يدفعه
اليه والا وثق أن لا يدفعه اليه إلا بأمر القاضى والرابع اذا دفعه بغير أمر القاضى فهلك
في يد المدفوع اليه ثم جاء رجل فاستحققه فلا أن يضمن الدافع ان شاء وان شاء يضمن المدفوع
اليه فان ضمن الدافع فان كان الدافع حين دفعه اليه صدقه الله له ليس له أن يرجع عليه
بما ضمن وان كان حين دفعه اليه كذبه أو لم يكذبه ولم يصدقه أو صدقه وضمن فله أن يرجع
عليه في الآبق من المتنف * جاء بالآبق له حبسه لاستيفاء الجعل فان هلك بعد ما حكم له
بلا مسالك الجعل أو قبل المرافعة اليه لا ضمان ولا جعل في الآبق من المبرازية * وان آبق
منه أى العبد من الذى أخذه فلا عليه أى لا شيء للمولى عليه من التضمن لان الآبق كان
في يده أمانة على تقدير أخذه بالشهاد وفي القنينة راد الآبق اذا استعمله في الطريق في
حاجة نفسه ثم آبق منه يضمن ولله أى لا جعل للأخذ على المولى لانه في معنى الدافع من
المولى ولهذا كان للأخذ أن يحبس الآبق من المولى لاستيفاء الجعل فصار كالبيع
الهالك في يد البائع من آباق شرح المجمع لابن مالك * آبق من المشتري الى بيت البائع فجاء
البائع ليخبره المشتري فأبق من منزله أيضا ان كان لم يستخدمه ولم ينقله عن موضعه لم يضمن
من آباق البرازية * ويجب للراذ من مسيرة ثلاثة أيام أو بعون درهم فيكون بازا كل يوم
ثلاثة عشر درهما وثلاث درهم يقضى بذلك ان رده من مسيرة يوم أشار اليه في كتاب الينا بيع
وبه تأخذ وبعضهم قالوا يفرض الى رأى الامام (الإبانة) وهو الصحيح (الغياية) وعليه
الفتوى وفي المجرد عن أبي حنيفة واذا وجد في المصنف فلا شيء له (العناية) والصحيح انه
يجب له الرضخ (م) قال محمد في الاصل والحكم في ردة الصغير كالحكم في الكبير ان رده من
دون مسيرة السفر فله الرضخ وفي الكبير أكثر مما يرضخ في الصغير ان كان الكبير أسد

(١) سئل عن وجد لقطة أو عبدا آبقا
فردهما الى من يدعى ملكهما هل له أن
يأخذ كميلا لاحتمال مدع آخر أجاب ان
دفعهما بأمر الحاكم بعد الشدوت ليس له
ذلك وان دفعهما بإعلامه أو تصديق العبد
الآبق انه سيده له أخذ الكفيل من
قتاوى ابن قيم بعد
(٢) الآن يحلف المذيع بالله ما بعته
ولا وهبته وفي التهذيب ولا فعل وكله
ذلك واذا حلف دفعه اليه كذا في
التأخرات

مؤنة قالوا وماذا كرم من الجواب في الصغير يحمل على صغير يعقل الا باق أمان لا يعقله فهو
ضال وراة الضال لا يستحق الجعل في الفصل الثاني من اللقطة من مختصر التاتارخانية *
اطلق الراد فتملى ما اذا كان اثنين فيشتركان في الاربعين اذا رآه الى مولاه كما في الحاروي
وشمل ما اذا كان الراد بالغاً أو صدياً حراً أو عبداً لان الصبي من أهل استحقاق الاجر بالعمل
وكذا العبد الا ان الجعل لمولاه لانه ليس من أهل تلك المال كذا في البدائع وشمل ما اذا
ردته بنفسه أو نائبه قال في المحيط أخذ آبقاً من مسيرة سفر ودفعه الى رجل وأمره أن يأق
به الى مولاه وأن يأخذ منه الجعل جاز وذ كفي آخر الباب لو أخذ عبداً آبقاً فاعتصمه
منه رجل وجاء به الى مولاه فدفعه اليه وأخذ جعله ثم جاء الذي أخذه وأقام البينة انه
أخذه من مسيرة ثلاثة أيام فانه يأخذ من مولاه الجعل ثانياً ويرجع المولى على الغاصب
بما دفعه اليه لانه أخذه بغير حق انتهى واطلق في السيد فتملى المبالغ والصبي فيجب الجعل
في ماله وشمل ما اذا كان متعدياً فالجعل على قدر النصيب فلو كان البعض غائباً فليس
للحاضر أن يأخذ حتى يعطى تمام الجعل ولا يكون متبرعاً بنصيب الغائب فيرجع عليه
وأطلق في المردود فتملى ما اذا كان صغيراً فهو كالكبير ذكره الحاكم في الكافي لكن ذكر
بعده واذا أبقى الامة وله امبي رضيع فردهما رجل كان له جعل واحد وان كان ابنها
غلاماً قد قارب الحلم فله الجعل ثمانون درهما انتهى قيد ولد الآبقه بالمرأه ولم يقيد أولاً
فاظهار أن الصغير ان لم يكن تبعاً لا حد أبويه لا بشرط أن يكون مراعياً والافه وشرط
لكن لا بد من تقييده بالعقل قال في التاتارخانية قالوا وماذا كفي الجواب في الصغير
فحمل على ما اذا كان يعقل الا باق أما اذا كان لا يعقل الا باق فهو ضال لا يستحق له الجعل
اتهمى من اباى البحر الرائق * رجل قال لا تسرق آبق عبيدى فان وجدته فخذ فقل
نعم فوجده المأمور على مسيرة سفر وجاء به الى مولاه فلا جعل له لان المالك استعان منه
وعوقد وعده الاعانة في كتاب الآبق من الخلاصة * وجعل المغصوب اذا آبق من يد
الغاصب عليه وان كان الآبق خدمته لرجل ورقبته لا تسرق الجعل على صاحب الخدمة
فاذا انقضت الخدمة رجع صاحب الخدمة على صاحب الرقبة أو باع العبد فيه في الآبق
في الفصل الثالث من التاتارخانية * وفي جامع الجوامع آبق من المودع فاذا الجعل كان
متبرعاً وفيه آبق فقتله عبداً أو لوطقه دين بخاء به رجل وقتل في يده لا جعل له وفيه جنى عند
الاخذ أو تلف ما لا يتم المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع للجناية يرجع بالجعل ان كانت
قيمه مثل ارش الجنابة وكذا في الدين وان كانت أكثر من الارش يرجع في الجعل بمصمة
ما ادى من ثمنه أو دينه أو جنائيه في كتاب الآبق من التاتارخانية (في الفصل الثاني)

(كتاب المفقود) *

عن أبي حنيفة ان مدة الفقد مفقوضة الى رأى القاضى فيحكم بما ادى اليه اجتهاده فيقسم
ماله حينئذ بين الاحياء من ورثته (مت) وهذا نص على انه انما يحكم بموته بقضاء لانه أجهز
محتمل فسلم ينضم اليه القضاء لا يكون حجة من مفقود القنية * والمعتبر في موت المفقود

قوله وفيه آبق فقتله الى قوله وفيه جنى
هذه العبارة لم توجد الا في نسخة واحدة
ولا تخلو عن تأمل اهـ مصححه

(١) قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في البرازية

(٢) وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يعتبر موت أقرانه من أهل بلده وهذا القول ارفق بالناس وفي فتاوى الخلاصة هو الاصح (م) ولم يعتبر محمد في موت المفقود وحياته سنين والمشايخ اعتبروا ذلك والمتقدمون من المشايخ بعد محمد قدروا عمره بمائة وعشرين سنة وقالوا متى مضى من مولده مائة وعشرون سنة يحكم بموته وان بقي بعض أقرانه في الاحياء ولا يحكم بموته قبل ذلك وان مات جميع أقرانه في الفصل الاول من مفقودات تاريخية

(٣) ولو كان في أيدي الورثة فأقروا بموته يقسم بينهم الا العقار ولو كان في يد غيرهم لم ينزع الا أن يستقدم في موته كذا في مفقودات العتبية

موت أقرانه (١) وقبل تسعون سنة وبه يفتى من مفقود منية المفقوت وكذا في التاتارخانية (٢) * ولو أقروا بموته وفي أيديهم مال قسم القاضي بينهم لان قولهم معتبر فيما تحت أيديهم ولا يصتقون على دينه ووديعته اذا وجد الغريم والمودع موته (٣) بحيث رضوى * واذا كان للمفقود ودعة أو دين أنفق القاضي من ذلك على زوجته وولده ووالديه اذا كان المودع مقر بالوديعه والمديون مقر بالدين (م) فان أعطيا الورثة شيئاً بغير أمر القاضي فالودع يضمن والمديون لا يبرأ وان أعطياهم بأمر القاضي فالودع لا يضمن والمديون يبرأ وللقاضي أن ينصب وكيلاً في جميع جهات المفقود طلب الورثة أو لم يطلبوا وهذا الوكيل أن ينقض ويقبض ويخاصم من يجحد حقاً وجب به عقد جرى بينه وبين هذا الوكيل ولا يخاصم ماسوى ذلك الا أن يكون القاضي ولده ذلك في الفصل الثاني من مفقودات تاريخية * ان ادعى أحد من المفقود حقاً من الحقوق لم يلقه في دعواه ولم تقبل منه يئنه ولم يكن وكيل القاضي ولا أحد من الورثة خصماً وان رأى القاضي سماع البينة وحكم بذلك لم ينفذ حكمه لان الاختلاف في نفس القضاء ذكر ما الزيلي دررغرر * في مفقودات السراجية ويستوفى حقه اى القاضي من جنس النفقة كالدرهم والدنانير والفلس والنجدة والكسوة والمأكل ونحوه وفي السنايع سواء كان في بيته أو كان ديناً على الناس أو ودعة عندهم وهم مقررون * تاتارخانية (في الفصل الثاني من المفقود)

﴿كتاب اللقيط﴾

أمر القاضي للملقة أن يتفق على اللقيط على أن يرجع به على اللقيط جازو يرجع عليه بما أنفق اذا كبر وان أمره بالانفاق ولم يقل له على أن يرجع عليه فيل يرجع كالأفق عليه بأمره بعد البلوغ وفي الاصح لانه ليس بأمر بقضاء الدين فلا بد من شرط الرجوع كما اذا قال أذكر كمالى في كتاب الا بقى واللقيط من منية المفقوت * (م) اذا أنفق الملقط على اللقيط من مال نفسه ان أنفق بغير أمر القاضي فهو في ذلك متطوع وان أنفق بأمر القاضي ان كان القاضي أمره بالانفاق على أن يكون ديناً عليه فان ظهر له أب كان للملقة حق الرجوع على الاب وان لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه اذا كبر وان كان القاضي أمره بالانفاق عليه ولم يقل على أن يكون ديناً عليه ذكر شيخ الاسلام ان في المسئلة روايةين وذكر شمس الائمة السرخسي انه لا يكون له حق الرجوع في طاهر الرواية وذكر الطحاوى عن أصحابنا ان له حق الرجوع والاصح ما ذكر في طاهر الرواية واذا بلغ اللقيط وصدق الملقط فيما ادعى من الانفاق عليه رجع بذلك وان كذبه كان القول قول اللقيط وعلى الملقط البينة في الثالث من لقيط التاتارخانية

﴿كتاب اللقطة﴾

وأما الانفاق فهو على ثلاثة أوجه أحدها أن يتفق على ما أخذ بغير أمر القاضي فقال مالك

(١) القول قول صاحب الداية في عدم انصاف الملقط وان كانت نفقة مثلها كما في ضمانات غائب في مسائل اللقطة واللقيط

(٢) لانه منهي عن الاخذ لنفسه فيصير به غامبا ضامنا واقعات

(٣) لانه اجارة فاسدة كذا في محيط الرضوى

(٤) وفي الخاتمة هذا الخلاف فيما اذا أمكنه أن يشهد أما اذا لم يجد أحدا يشهده عند الرقع أو خاف من أنه لو أشهد يأخذ منه الظالم فترك الاشهاد لا يكون ضامنا بالانصاف كذا في شرح المجموع من اللقطة لابن مالك

(٥) مخالف لما في الخاتمة غريب مات في بيت رجل وليس له وارث معروفه وخلف مالا وصاحب البيت فقير فله أن يصدق به على نفسه لانه في معنى اللقطة كذا في آخر النوع الاول من الفصل الثاني من لقطة الطهيري كذا في مسائل الايق من منية المفتي وفي الوجه الثاني اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة وصحح في الهداية خلاف ما في الخاتمة كذا بخط جامع هذه المجموعة

وابن شبرمة رجع بالنفقة (١) وله أن لا يرد الضالة حتى يأخذ النفقة وكذلك ان أخذ المتاع لم يعترف بالكراهة ففعل صاحبها الكراء وسواء انفق بأمر القاضي او السلطان أو بغير أمره وقال أبو حنيفة وأصحابه والنشافعي وليث بن سعد وأبو عبد الله لا يرجع الا أن ينفق بأمر القاضي فيرجع حينئذ والثاني اذا وجد الضالة ثم انفق بأمر القاضي ثم ماتت الضالة قبل أن يردنها يرجع بالنفقة أم لا فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومالك لا يرجع وقال زفر وأبو عبد الله يرجع عليه بما أنفق عليها والثالث ان أنفق عليه بأمر القاضي ثم ردها على صاحبها فله ما أنفق عليها في آخر كتاب اللقطة من التنف * ولو ضل شيئا فقال من دلفي فله كذا فله انسان لاشي له لانه لا جعل لاد الضال بالاجماع (٢) لعدم السماع فيه وان قال لرجل بعينه فله أجره مثله مختارات التوازل في الاباق * ولو قال من وجدته فله كذا فأتى به انسان يستحق أجره مثله (٣) تاتارخانية * قال أبو القاسم اذا أخذ اللقطة لنفسه ليس له أن يصدق بها على نفسه وان كان فقيرا لانه في حكم الغاصب ولكن يصدق بها على الفقراء من لقطة مجمع الفتاوى * وان عرف أن اللقطة للذبح لم يصدق بها وكانت في بيت المال للتوازي تاتارخانية * أخذ لقطة ليعزفها فأعادها الى مكانها ان كان قبل التحول يبرأ عن الضمان وبعده لاقى الأصح لانه صار غاصبا من غصب منية المفتي * قال الملقط أخذته للمالك وكذبه المالك فانه ضامن عندهما وقال أبو يوسف لا يضمن والقول قوله (٤) ورجع في الحاوي القدسي قول أبي يوسف قال وبه تأخذاته في كتاب اللقطة من البحر الرائق ملخصا * التقط لقطة وضاعت منه ثم وجدها في يد رجل آخر فلا خصومة بينهما قال وليس الملقط في هذا كالمستودع والفرق هو أن المستودع مأثور في الحفظ من جهة المالك نصا ولا يتهيأ له الحفظ الا بالاسترداد فكان مأثورا من جهة المالك بالاسترداد والخصومة ولا كذلك الملقط في الفعل الرابع من اللقطة من المحيط البرهاني * سكران مات في الطريق أخذ انسان ثوبه للحفظ عليه فله في يده فلا ضمان عليه واذا كان الثوب تحت رأسه فأخذ من ثوب الضباع ضمن لانه محفوظ به وكذا لو كانت الدراهم في كفه فأخذها ليحفظها ضمن عتاني في اللقطة * آخر الملقط باللقطة لرجل ودفع بغيره فضايمه أقام آخر البيضة انما له ضمن أيها شاء وان دفع بقضاء لا يضمن وبه يفتي وهو قول أبي يوسف في الايق واللقطة من منية المفتي * اذا كانت اللقطة في يد مسلم فأدعاها لرجل ووصفها فأتى الذي في يده أن يعطيه الا بيضة فأقام شاهدين كافر بن لم يجز شهادتهما لأن الذي في يده مسلم فان كانت في يد كافر فكذلك في القياس أيضا لعلها مسلم ولكني أستحسن فأقضي له كافي في اللقطة * رجل مات في البادية كان لرفيقه أن يبيع حماره ومتاعه ويحمل ثمن ذلك الى أهله من لقطة الخاتمة وكذا في آخر الخاتمة من الفصولين * رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وأخلف ما يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له أن يصدق به هذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة من المحل المزبور (٥) * غريب مات في دار رجل وله دراهم فأراد صاحب البيت أن يصدق على نفسه لذلك ان فقيرا كاللقطة من لقطة

البرازية * ولو سيب دابة فآخذها انسان فأصلحها ثم جاء صاحبها فان كان حال عند التسليم جعلتها من آخذها فلا سبيل لصاحبها عليها الا انه أباح القليل وان لم يقل ذلك له أن يأخذها بحيط سرخسي (في أو باخر باب معرفة أحكام اللقطة) ارتحل نخل من كواره صاحبه الى كواره غيره فهو له مالك لانه لا يكون في معنى الصيد وكذا لو خرج ولد نخله ودخل في كواره غيره أو طار غرقة على شجرة غيره فأخذها فهو للمالك * حاوي

﴿كتاب الوقف﴾

(القول في بيان ما يجوز من الاوقاف وما لا يجوز وما يدخل تبعا وما لا يدخل وفي وقف المنقول والمناقع وفيمن يقرب بأرض في يده أنها وقف) * ولا يلزم الوقف عند الامام الا بطريقين أحدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني أن يخرج من مخرج الوصية فيقول أوصيت بقلعة دارى هذه أو بقلعة أرضى هذه أو يقول اذا مت جعلت هذه الدار وقفاً فصدقوا بقلعتها على المساكين وكذا لو أوصى بأن يوقف يجوز من الثلث في قولهم من أوائل وقف الخمانية ملخصا * حال ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد حتى يجعل آخره بجهة لا تنقطع أبداً وقال أبو يوسف اذا سمى فيه جهة تنقطع جائز وصار بعد مال الفقراء وان لم يسهم لهم أن موجب الوقف زوال الملك بدون القليل وانه يتأبد كالعتق واذا كانت الجهة يتوهم انقطاعها لآية وفخر عليه مقتضاه فلها إذا كان التوقيت مبطل لآله كالتوقيت في البيع ولا ييوسف أن المقصود هو التقرب الى الله تعالى وهو موفر عليه لان التقرب تارة يكون في الصرف الى جهة تنقطع ومرة بالصرف الى جهة تتأبد فيصح في الوجهين وقيل ان التأيد شرط بالاجماع الا عند أبي يوسف لا يشترط ذكر التأيد لان لفظة الوقف والصدقة منبثقة عنه لما ذكرنا أنه ازالة الملك بدون القليل كاعتق ولهذا حال في الكتاب في بيان قوله وصار بعد مال الفقراء وان لم يسهم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكر التأيد شرط لان هذا صدقة بالمنفعة أو بالغلة وذلك قد يكون موقفاً وقد يكون مؤبداً فطلقه لا ينصرف الى التأيد فلا بد من التخصيص من كتاب الوقف في الهداية * وقف أرضه على مسجد ولم يجعل آخر مال الفقراء تكلم المشايخ والختماء أنه يجوز في قولهم جميعا قال أرضى هذه موقوفة أو قال أرضى هذه وقف كانت وقفاً على الفقراء عند أبي يوسف خاصة وبه أفتى مشايخ بلخ وبه يفتى لمكان المعرف وهذا لو لم يذكر الفقراء أمالو قال أرضى هذه موقوفة على الفقراء وكذا في الالفاظ الثلاثة كان وقفاً عند أبي يوسف وهلال هذا لو لم يذكر التأيد فلا بد ذكره وقال أرضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة على الفقراء وكذا في الالفاظ الثلاثة صار وقفاً عند مجيز الوقف الا أن في هذه الفصول التسليم الى المتولى ليس بشرط عند أبي يوسف وعند محمد شرط وبه يفتى حاسم بن قطلوبغا عن وقف قاضيخان * قال أرضى هذه صدقة موقوفة على وجه البر أو قال على وجه الخير أو قال على وجه الخير والبر يكون وقفاً صحيحاً على الفقراء لان البر عبارة عن الصدقة وفي وصاياهم أيضاً رجل قال مالي وقف ولم يزد على هذا قال أبو نعيم ان كان ماله نقد فهذا القول باطل بمنزلة هذه الدراهم وقف وان كان ماله ضياعاً يصير وقفاً على

الفقراء في الباب الثاني من وقف المسكر ماني * وفي فتاوى أبي الليث سئل الفقيه
 أبو جعفر عن قال جعلت حجرتي لدهن سراج المسجد ولم يزد على هذا صارن الحجر وقفا
 على المسجد بما قال وليس له الرجوع ولأله أن يجعل لغيره وهذا إذا سلمه إلى المتولي عند
 محمد وليس للمتولي أن يصرف غلتها إلى غير الدهن في الفصل الحادي والعشرين من
 وقف التاتارخانية * وفي الخانية ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على هرمة مسجد كذا
 وثمن بواريه أو زيت قناديله وما يحتاج إليه ذكر الخصاص أنه باطل فإن زاد على ذلك وقال
 وإن استغنى عنه المسجد كانت الغلة للمساكين جاز تاتارخانية (في الفصل الحادي
 والعشرين من الوقف) * وفي فتح القدير وقف عقارا على مسجد أو مدرسة هيا
 مسكانا لبنائهما قبل أن يبينها الخلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلتها إلى الفقراء
 إلى أن يبنى فإذا بنيت ردت إليها الغلة أخذ من الوقف على أولاد قلائد ولا أولاد له حكموا
 بصحته وبصرف غلتها إلى الفقراء إلى أن يولد قلائد انتهى من وقف البحار الرائي وكذا
 في الثالث عشر من الفصول وفيه تفصيل * رجل جعل أرضه وقفا على كل مؤذن
 يؤذن أو إمام يؤم في مسجد بعينه قال الشيخ الإمام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف
 لأن هذه قربة وقعت لغير المعين وذلك المؤذن والإمام قد يكونان غنيين فلا يجوز أن كان
 المؤذن فقيرا لا يجوز أيضا والخيلة في ذلك أن يكتب في صك الوقف وقفت هذا المنزل على كل
 مؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو المحلة فإذا خرب هذا المسجد ونحوه عن أهله تصرف
 الغلة بعد ذلك إلى فقراء المسلمين فيجوز أما إذا قال وقفت على كل مؤذن فقير فهو مجهول فلا
 يجوز من وقف مجمع الفتاوى وكذا في البحر * قال محمد إذا جعل أرضه مقبرة للمسلمين جاز
 وليس له أن يرجع فيها بعد تمامها وتتمامها أن يقبر فيها إنسان واحد بأذنه أو أكثر من ذلك
 وهل يتم بالتسليم إلى المتولي فلا رواية عن أصحابنا وقد اختلف المشايخ فيه وكذلك إذا
 جعلها خانة لمارقة من المسلمين وخلى بينهم وبينها فإذا نزلها بأذنه واحد أو أكثر فلا يسيل له
 بعد ذلك عليها وإن مات لم يكن شيء من ذلك ميراثا وإذا سلمها إلى المتولي يتم بالقبض ذكره
 محمد في الأصل فعلى قول من قال في مسألة المقبرة لا يتم بالتسليم إلى المتولي يحتاج إلى الفرق
 بين المقبرة والخان والفرق أن المقبرة لا يكون لها متول في العادة فلا يعتبر قبضه بخلاف الخان
 وكذلك السقاية يجعلها في أرضه فيسقون ويشربون ويتوضئون فتشرب منها إنسان
 أو سلمها إلى المتولي فليس له أن يرجع بعد ذلك عنه وكذلك الحوض والبرية يجعلها في أرضه
 في الفصل الثاني والعشرين من وقف المحيط البرهاني * وفي الجامع الصغير أن الوقف على
 أهل بيت رسول الله عليه الصلاة والسلام لا يجوز وفي الظهيرية لا يصير وقفا في الثالث
 من وقف التاتارخانية * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا ولم يزد يصير
 وقفا ويدخل فيه ما فيها من الشجر والبناء ودون الزرع والثمرة كما في البيع ويدخل فيه أيضا
 الشرب والطريق استحسانا لأنها إنما توقف للاستغلال وهو لا يوجد إلا بالماء والطريق
 فكان كالاجارة بخلاف ما لو جعل داره أو أرضه مقبرة وفيها أشجار وعظام وأبنية فأنها
 لا تدخل في الوقف فتكون له ولورثته من بعده في باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز من

الاسعاف * وذكر الناطق رجل قال جعلت أرضي هذه وقف على الفقراء ولم يقل بحقوقها
يدخل البناء والشجر الذي فيها تبعاً ولا يدخل الزرع الثابت فيها حنطة كان أو شعيراً أو غيره
وكذلك البقل والأتس والرياحين والخلاف والطرفاء وما في الأجمة من الحطب يقطع
في كل سنة والورد والباسمين وورق الحناء والقطن والباذنجان وزهر بصل النرجس
والرطاب فانها لا تدخل وأما الأصول التي تبقى والشجر الذي لا يقطع إلا بعد عامين أو
أكثر فانها تدخل تبعاً ولو زاد بمقوقها تدخل الثمرة القائمة في الوقف وهذا أولى خصوصاً
إذا زاد بجميع ما فيها ومنها من المحل المزبور * رجل وقف بستاً نائماً فيه من البقر
والغنم والرقيق فانه يجوز في وقف المنقول من الخالية * وقف بقرة على رباط ليكن
البن والسن لا يبناء السيل ان تعارفوا ذلك جاز من وقف منية المفق (١) * وقف داراً
بجميع ما فيها وفيها حمامات بطرن أو بيتاً وفيه كوارات هل يدخل الحمام والمحل تبعاً
لدار والعسل كماله وقف ضيعة وذكر ما فيها من العبيد والدواب وآلات الحرث
فانها تصير وقفاً تبعاً لها وان لم يجز أصالة كالماء والهواء والأطراف في بيع الأراضي
والعبيد ونفقتهن من غلة الوقف وان لم يذكرها الواقف في باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز
من الاسعاف (٢) * تكلموا في وقف الكتب والمختار جواز ملكه العرف وبه
أخذ أبو الليث وكذا الوقف مصاحف للمسلمين وكذا حبس الفرس في سبيل الله قاسم
ابن قيس وأبو نغا (في كتاب الوقف) * وعن الانصاري وكان من أصحاب زفر بن وقف
الدرهم أو الدنانير أو الطعائم أو ما يكال أو ما يوزن أي يجوز قال فم قيل وكيف قال يدفع
الدرهم مضاربة ثم تصدق به في الوجه الذي وقف عليه وما يكال أو ما يوزن يساع
ويدفع عنه مضاربة أو بضاعة من وقف البحر الرائق * (العتابية) وقف دراهم أو مكيلاً
أو ثياباً لم يجز وقيل في موضع تعارفوا ذلك يفتى بالجواز منتخب التاتارخانية في الفصل
الثالث * (ب) وقف مائة وخمسين ديناراً على مرضى الصوفية ومات يصح ويدفع الذهب
إلى انسان مضاربة فيستغلها ويصرف الربح اليهم (ط) وقف الدراهم والمكييل
والموزون كذلك من أوائل وقف القنية * وفي فتاوى قاضيخان وقف بناء بدون أرض
قال هلال لا يجوزاته هي لكن في الخصاف ما يقيد أن الأرض اذا كانت مقررة للاحتكار
جاز فانه قال في رجل وقف بناء دار له دون الأرض انه لا يجوز قيل له نعم نقول في حيوانيت
السوق ان وقف رجل حانوتاً منها قال ان كانت الأرض اجارة في أيدي القوم الذين
بنوها لا يخرجهم السلطان عنها فالوقف جائز لا ناراً يشاهي أي أي أصحاب البناء يتوارثونها
وقسم بينهم لا يعرض لهم السلطان ولا يزجهم عنها وانما له غلة يأخذها وتدواها
الخلفاء ومضى عليها الدهور وهي في أيديهم يتابعونها ويوارثونها ويجوز فيها وما يابهاهم
وهم يمدون بناءها وينون غيره فأفاد أن ما كان من ذلك جاز وقف البناء فيه والأقلا
وذكر في موضع آخر من فتاوى قاضيخان اذا بنى قنطرة للمسلمين جاز ولا يكون بناؤها
ميراناً ذكرانه انما يخص البناء بذلك لان العادة أن تتخذ على جنبى الثمر العام يبنى وذلك
غير معمول له ثم قال وهذا المسألة تدل على جواز وقف البناء بدون الأصل ثم نقل عن الأصل

(١) سئل عن وقف ثور أو غنم جاموس
على أهل بلدة وغيرهم لالزاه على بقراتهم
وجاموسهم هل يجوز ذلك أم لا يجوز
بيعه أم لا لأجل لا يجوز له بيعه من فتاوى
ابن نجيم في الوقف

وقف الغنم والانتى من البقر يجوز
مستقلة لوجود الاتفاقات بالبناء بخلاف
الثيران كذا في فتاوى أبي السعود
في الوقف

وفي الخالية وعليه الفتوى
(٢) ولو وقف بيتاً فيه كوارات العسل
يجوز وتصير النحل تابعة للعسل كذا
في الفتاوى الكبرى فيما يرجع إلى
الموقوف عليه

(١) سئل هل يجوز وقف البناء والغراس دون الارض أجاب نعم الفتوى على صحة ذلك قارئ الهداية سئل
سئل عن وقف الاشجار بدون الارض هل يصح أم لا أجاب نعم يصح ان كانت الارض وقفا ولو تغير الواقف من فتاوى ابن نجيم
(٢) وفي جامع الفصولين والتمهيد في المستأجر أو غرس في أرض (٢٠٥) الوقف صار له فيه ما حق القرار أي له الاستبقاء

بأمر المثل انتهى كذا في الفتاوى
الخيرية

ومنها واقعة الفتوى بدمشق رجل وقف
حصه شائعة في اشجار على أرض الغدير
على نفسه ثم على شخص آخر أخا أجاب
بأن الوقف باطل والحكم بالبطل ياتل
لان حقيقة الوقف مركبة من اجتماعين
مختلفين فأبو يوسف ان صحح الوقف على
النفس ووقف المشاع يبطل وقف المنقول
قصد او مجردا صحح وقف المنقول يبطل
وقف المشاع والوقف على النفس وقد
صرح جماعة من العلماء بان ما كان كذلك
فهو باطل يا جماعة المسلمين بطلان ذلك انما
هو عند كون الحاكم مقلدا أما اذا كان
مجتهدا فلا ريب في صحته كما ذكر في عامة
الكتب نقل من خط أبي السعود سئل
وجوزة صاحب أنفع الوسائل وعقبه
الشيخ عرب بن نجيم في اجابة السائل وفي التمهيد
البرهانية في فصل القضاء في المجتهد ما يدل
على ما ذكر في أنفع الوسائل صريحاً فلا يرجع
اليه كذا بخط جامع هذه المجموعة سئل
وفي الكتب ما يدل على أن التفسير من
المذهبيين جائز فإنه صرح أن القاضي لو حكم
على الغائب بشهادة الفاسق نفسه مع أن
من جواز الحكم على الغائب لم يجوز شهادة
الفاسق كذا بخط جامع هذه المجموعة سئل
(٣) سئل اذا وقف الراهن العين المرهونة
هل يصح هذا الوقف أم لا أجاب نعم اذا
اقتكه فهو وقف صحيح وان لم يقتكه فهو
باق على الرهنه وليس له أن يبيعه كذا
في فتاوى قارئ الهداية سئل

سئل عن وقف العين المرهونة والمستأجرة
هل يصح أم لا أجاب نعم يصح فيها والاجارة
على حالها الى نهاية المدة فاذا انقضت كان

ان وقف البناء بدون أصل الدار لا يجوز ولا يجوز وقف البناء في أرض هي عارية أو اجارة
وان كانت ملكا لواقف البناء جاز عند البعض وعن محمد اذا كان البناء في أرض وقف جاز
على الجهة التي تكون الارض وقفاً عليها ذكر الكل في الفتاوى واطلاق الاجارة يعارض
قول الخصاص في أراضي الحوزة اللهم الا أن يجعل تخصيصا بسبب أنها صار ملكا لا ملاك
على ما ذكره وصحته من وقف ابن الهمام (في شرح قول المصنف ولا يجوز وقف ما يتقل
الح) * وفي الفتاوى السراجية سئل هل يجوز وقف البناء والغراس دون الارض أجاب
الفتوى على صحة ذلك انتهى وظاهره أنه لا فرق بين أن تكون الارض ملكا أو وقفا من
وقف البحر الرائق (١) * وذكر في الوقعات ذكره لال البصري في وقفه وقف البناء
من غير وقف الاصل لم يجوز وهو الصحيح وكذلك وقف الكردار بدون وقف الاصل لا يجوز
هو المختار لان الكردار والبناء منقول ووقفه لا يصح متعلقا واذا كان أصل البقعة
موقوفة على جهة قرية فبنى عليها لم ينافى وقفها على جهة قرية أخرى اختلف المشايخ
فيه قال بعضهم لا يجوز لان جهة القرية اذا اختلفت لا يصير البناء تبعاً للبقعة فأنشبه
ما اذا كانت البقعة له وأستثناء لنفسه وقال بعضهم يجوز لان جهات القرية وان اختلفت
فأصل القرية يجمعها واختلفت الجهة لا يوجب اختلاف الحكم بعد اتفاق أصل القرية
وهذا كما قلنا في سبعة نفر نخروا بكرة وبديته ونوى بعضهم الاخصية وبعضهم هدى المتعة
أو القران وبعضهم جزاء الصد وبعضهم التطوع جاز أصل القرية وبمثله لو نوى بعضهم
اللحم لا يجوز كذا ههنا وأما اذا وقف البناء على الجهة التي كانت البقعة وقفها عليه لا يجوز
بالاتفاق وبصيرت البقعة ملكا لوقف البناء والعروة جمة على جهة واحدة وأما اذا
غرس شجرة ووقفها ان غرسها في أرض غير موقوفة فلا يخفى وان وقفها بغيرها من
الارض صح بتمام الارض بحكم الاتصال وان وقفها دون أصلها لم يصح وان كانت
في أرض موقوفة فوقفها على تلك الجهة جاز وان وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف
الذي مر وهذا لان الشجرة نظير البناء من حيث ان قبيلها بالارض وهي تتبع بحكم الاتصال
كالبناء (٢) في الفصل الثالث من وقف الذخيرة * ثم اعلم أنه لا يشترط لصحته عدم
تعلق حق الغدير به فلو وقف ما في اجارة الغدير صح ولا تبطل الاجارة فاذا انقضت أو مات
أحدهما صرفت الى جهات الوقف وأما وقف المرهون فان اقتكه أو مات عن وفاء عا دالى
الجهة وان مات عن غير وفاء بيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير * وسكت عن حكمه
حال الحياة لو كان معسرا وفي الاسعاف لو وقف المعسرون بعد تسليمه أجبره القاضي
على دفع ما عليه ان كان موسرا وان كان معسرا بطل الوقف وباعه فيما عليه انتهى
وهكذا في الذخيرة والمهبط من أوائل وقف البحر (٣) * (فاضلخان) لا يجوز وقف
البناء في أرض هي عارية أو اجارة وفي فتاوى القاضي ظهير الدين وقف الكردار بدون
وقف الارض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بدون الارض والكردار تراب يكبس
في الارض ثم يغرس فيها الاشجار ويبنى عليه الابنية في الذخيرة وفي الوقعات ذكره لال
البصري في وقفه وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجوز وهو الصحيح وكذا وقف الكردار

٥٢ اقروى ل وقما على ما شرطه وكذا الرهن على حاله في يد المرتهن حتى يفتسكه الراهن فان اقتسكه
فالوقف نافذ على شرطه وان لم يفتسكه حتى مات ان كان له مال افتسكه الوارث أو الوصي وان لم يكن له مال يساع في وفاء الدين من فتاوى
ابن نجيم في الوقف

من غير وقف الاصل لا يجوز لأن الذكر دار البناء منقول ووقفها غير متعارف في آخر
الباب الرابع من وقف الكرماني * ولو وقف أرض غيره فأجازها المالك جاز الوقف عندها
خلاف الشافعي بناء على جواز تصرف الفضولي موقوفاً عندنا وبطلانه عنده خفي
يبطل من الوقف من الاسعاف * وقف المشاع صحيح عند أبي يوسف غير صحيح عند محمد
ومشايخ طبع أخذوا بقول أبي يوسف ومشايخ بخاراً أخذوا بقول محمد وبه يفتي ولو بالجملة
(نح) والاصح أن وقف المشاع جائز عند مشايخ نراسان ولا يجوز عند محمد
وبه أسند عامة مشايخ بخاراً وأفتوا به والمتأخرون أقروا بقول أبي يوسف أنه يجوز وهو
المختار من وقف خزنة المفتين (١) * ولو استحق نصف ما وقفه وقضى به للمستحق
يستقر الباقي وقفاً عند أبي يوسف خلافاً لمحمد (٢) من وقف المشاع من الاسعاف *
جعل داره مسجداً ثم استحق شيء منه خرج الباقي من أن يكون مسجداً الآن المستحق
استحق البعض بحق سابق وكان شيو عامقاً رافياً بطل في فصل جنس مسائل لا يصح
فيها الشرط من هبة الخيرية * قلت فإن اشترى أرضاً بشراء صحيح وقبضها فوقتها
وقف صحيحاً وجعل آخرها للمساكين فاستحقها مستحق فأخذها ورجع الواقف بالحق
على البائع وأخذها هل عليه أن يتنازع بثمنها أرضاً فبقيةها قال ليس عليه ذلك من قبل
أنه وقف ما لا يملك قلت فإن استحق نصفها مشاعاً أو معلوماً فأخذ المستحق ما استحق منها قال
خارجي منها فهو وقف ولا يبطل على مذهب أبي يوسف في باب الرجل يوقف الأرض من
أرض الخارج من وقف الخصاص (بجر) * وقفه على أنه بالخيار بطل الوقف ولو جعل
أرضه مسجداً على أنه بالخيار بطل الخيار لا المسجد في آخر الفصل الخامس والعشرين
من الفصولين * واتفقوا على أنه لو اتخذ مسجداً على أنه بالخيار جاز الوقف والشرط باطل
من وقف التنازلية * وشراؤه أهلية الواقف للبرع من كونه حراً عاقلاً بالغاً
وأن يكون منجزاً غير معلق فانه ما لا يصح تعليقه بالشرط فلو قال ان قدم ولدي فداري
صدقة موقوفة على المساكين فجاء ولده لا يصير وقفاً وذكر في جامع النصوص الوقف مما
لا يصح تعليقه بالشرط في رواية فأشار إلى أن فيه روايتين وبزعم بعضه اضافته وفي البرازية
تعلق الوقف بالشرط باطل وفي الخيرية ولو قال اذا جاء غداً فارضى صدقة موقوفة أو قال
اذا ملكت هذه الأرض فهي صدقة موقوفة لا يجوز لأنه تعليق الوقف لا يحتمل التعليق
بالخطر لأنه لا يخلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لأنه يخلف به
ويحتمل التعليق انتهى من أوائل وقف البحر الرائق (٣) * رجل أقر بأرض في يده أنها
صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك جازاً أقراره وتصير الأرض وقفاً على الفقراء في أوائل فصل
في رجل يقر بأرض في يده أنها وقف من الخيرية (٤) * رجل أقر بأرض في يده أنها وقف
على قوم معلومين وسماهم ثم بقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو زادهمهم أو نقص عنهم
لا يلتفت إلى قوله الآخر ويعمل بقوله الأول ولو أقر رجل بأرض في يده أنها وقف وسكت
ثم قال أنها وقف على فلان وفلان وسعى عدداً معلوماً في القياس لا يقبل قوله الآخر لأن
بكلامه الأول صارت الغلة للفقراء فلا يملك الإبطال وفي الاستحسان يقبل قوله من

(١) وقف مشاعاً لم يجز عند أبي حنيفة
وشبهه وبه يفتي قاسم بن قطلوبغا
وفي الخيرية في وقف المشاع والقوى على
قول محمد ويجب النقل عن الخيرية
في وقف المريض وكذا في المنية سند
(٢) وهذا بناء على أن وقف المشاع جائز
عند أبي يوسف لا عند محمد
(٣) وقف على ولده وشرط أنه ان يجز
عن أمساك ياعنه ان شرط في الوقف بطل
الوقف وعند الشافعي الوقف صحيح والشرط
باطل من متفرقات وقف البرازية سند
(٤) أقر رجل صحيح بأرض في يده أنها
صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك صحيح
أقراره وتصير وقفاً على الفقراء والمساكين
لأن الأوقاف تكون في أيدي القوام
هامة فلو لم يصح الأقرار عن هو في أيديهم
لبطلت أوقاف كثيرة كذا في الاسعاف
في فصل أقرار الصحيح بأرض في يده أنها
وقف
ولو وقف أرضاً على رجل ونسب له فقال
الموقوف عليه لا أقبل اختلافوا فيه قال
هلال يبطل الوقف وقال الانصاري يصح
الوقف ولا يبطل بالرد من أوائل كتاب
الخيرية

المحل المزبور * رجل أقر بوقف صحيح وأقر أنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا اقراره على نفسه جائز وليس للورثة أن يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء من المحل المزبور * ويجب أن يعلم بأن قول من في يده أرض هذه الأرض وقف اقرار بالوقف وليس بآية اموال حتى لا يشترط له شرائط الوقف (١) في الخامس من وقف التنازلية * في الاسعاف لو أقر بأرض في يده غير أنها وقف ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفا مؤاخذاً لبرزعه انتهى من اقرار الاشياء (٢) * أرض في يده ورثته أقر وأباهم وقفها وذكر كل منهم جهة أخرى يقبل قولهم وتصرف حصة كل إلى الوجه الذي أقرت ولاية هذا الوقف للبحر كما يوليهم من شاء ولو في الورثة صغار وغائب لا يحكم بحصصهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب قبل نوع في الشهادة من السابيع من وقف البرازية * (الثاني في الدعوى والشهادة في الوقف وفي بيان حكم الاوقاف المتقدمة وفيمن ثبت القرابة) * ثم اعلم أن الاعتبار في الشرط لما تكلم به الواقف لما كتب في مكتوب الوقف فلو أقيمت بينة بشرط تكلم به الواقف ولم يوجد في المكتوب عمل به لما في البرازية وقد أشرنا أن الوقف على ما تكلم به لا على ما كتب الكاتب فيدخل في الوقف المذكور وغير المذكور في الصلح أعني كل ما تكلم به انتهى من وقف البحر الرائق * (م) ولو شهد الشهود أنه أقر عندنا وأشهدنا على نفسه أنه وقف هذه الأرض وقفا صحيحاً وأنها كانت في يده حتى مات قال القاضي لا يقضى بالوقف ولو شهد الشهود أن فلاناً أقر عندنا أنه وقف هذه الأرض وحددها وأنه كان ملكها في وقت ما وقفها اقضينا بأنما وقف من قبل الواقف وأخرجناها من يده الذي هي في يده تنازلية في العشرين من الوقف * ولو شهدوا على اقرار الواقف بالوقف لا يقبل الا اذا قالوا أقر بالوقف وهو يملكه في الثاني من شهادة البرازية في نوع في التناقص * (ط) القضاء بالوقفية قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو برهن المتولى على وقفية أرض وحكم بها على ذي اليد ثم ادعى آخر أنه ملكه لا تسمع دعواه فجعل كقضاء بحرية الاصل وقيل لا حتى لو ادعى آخر أنه ملكه تسمع لجعل كقضاء بالملك في أول الثالث عشر من الفصولين * أرض في يد رجل ادعى رجل أنها وقف وبين شرائط الوقف وقضى للقاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى أنها ملكه قالوا قبل بينة المدعى لأن القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس بتعريض لا يرى أنه لو جمع بين وقف وملك وباعه ما صفقة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حر وعبد وباعه ما صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد دل أن القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي القضاء بالملك يقتصر على المقتضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الغير فكذلك في الوقف في باب ما يبطل دعوى المدعى من دعوى التنازلية وكذا في الظهيرية * ولا يشترط في الشهادة بالوقف بيان الواقف على ما ذكره في وقف البرازية وشرط لقبولها في كتاب الشهادة هو الصحيح من شهادة البحر الرائق * (فصط) الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه تقبل (فش) لا تقبل (عدة) ينبغي أن تقبل لو كان قديماً (٣) ولو ذكر الواقف لا المصرف تقبل لو قديماً وبصرف إلى الفقراء وقف مشهور وقديم لا يعرف واقفه استعمل عليه ظالم فادعى المتولى أنه وقف على كذا مشهور وشهدوا كذلك

- (١) أي الشرائط التي يصح بها الوقف
لازماً
(٢) أقرانه وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة أنه ملك مورثنا على ما أفق به أبو السعود وبه صرح في الكتب وأما إذا باع المقتز لا بد من تصديق المشتري على ما في الاسعاف كذا بخط جامع هذه المجموعة

- (٣) شهدوا أنه وقف ولم يبينوا الواقف
تقبل قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قديماً وقيل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح برازية في نوع زيادة الشاهدين الفصل الثالث من كتاب الشهادات

فالمختار أنه يجوز إذا الشهادة على أصل الوقف بالشهرة تجوز في المختار ولو كان الوقف على قوم بأعيانهم وأما على الشرائط فلا هو المختار كذا (فو) وفي (فش) تقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بسماع ولو صرح بأنه إذا الشاهد ربما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي أنه يشهد بسماع فإذا لفرق بين سكوت وإفصاح بخلاف سائر ما تجوز فيه الشهادة بسماع فأنهما لو صرحا أنهم ما شهدا بسماع لا تقبل في الثالث عشر من الفصولين * وقف قديم مشهور لا يعرف واقعه استولى عليه ظالم فادعى المتولى أن هذا وقف على كذا مشهور معروف وشهدوا كذلك فالمختار أنه يجوز لأن الشهادة على أصل الوقف بالشهرة تجوز على الجواب المختار وإن كان الوقف على قوم بأعيانهم وأما على الشرائط فلا هو المختار كذا في الفتاوى في العاشر من العمادية * تكلم المشايخ في الشهادة على وقف شهد بالشهرة المختار جوازها وبه أخذ أبو الليث وفي الذخيرة وتقبل الشهادة على أصل الوقف بالشهرة وعلى الشرائط لا هو المختار وفي المجتبى المختار أن تقبل على شرائط الوقف أيضا انتهى ولما عمت البلوى بالوقف فأفيد زيادات مهمة منها ما نقل في الأصول أن كان الوقف على فقراء بأعيانهم لا تقبل البينة بدون الدعوى عند الكل وإن كان على الفقراء أو على المسجد عند أبي يوسف ومحمد تقبل وعند أبي حنيفة لا تقبل وهذا التفصيل هو المختار وهو أقوى أي الفضل الكرماني وفي الذخيرة وذكر أن الشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وهذا الجواب على الإطلاق غير صحيح وإنما الصحيح أن كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى قاسم ابن قطلوبغا * إذا شهدوا أن هذه الضيعة وقف ولم يذكروا الجهة لا تجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقولوا وقف على كذا قبيل باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من ابن همام * ادعى أرضا أنها وقف ولا يثبت له فصالحه المنكر لقطع الخصومة جاز ويطيب له إذا كان صادقا وفي الاجتناس لا يصح لأن فيه معنى البيع وبيع الوقف لا يصح في آخر صلح البحر الرائق * وفي فتاوى رشيد الدين في باب الصلح ادعى على رجل محمد ود أنه وقف على كذا فأناكر فصالحه المدعى عليه على مال لا يصح لأن الصلح بمنزلة البيع وليس للمتولى ولاية البيع والاستبدال ولو دفع المتولى شيئا إلى المدعى عليه وأخذ الدار لاجل الوقف يجوز إذا لم يكن له بينة على اثبات الوقف والموقف عليه لو فعل ذلك لا يجوز لأنه ليس بخصم والفضولي لو فعل ذلك يجوز لأن الموقوف عليه فعل ذلك لأخذ الدار وأما الفضولي لو فعل ذلك من مال نفسه لاستخلاص الوقف فانه يدفع المال ولا يأخذ الدار في العاشر من فصول العمادية في دعوى الوقف * الوقف الذي تقادم أمره ومات وارثه ومات الشهود الذين يشهدون عليه فهذا على وجهين أما أن يكون له رسوم في دواوين القضاة المعتمد عليها أولم يكن ففي الوجه الأول إذا وقع التنازع فيه أجرى على الرسوم الموجودة في دواوينهم لأن ذلك دليل ظاهر وليس ههنا دليل فوقه وفي الوجه الثاني يجعل موقفا فن أثبت في ذلك حقا قضى له به لأنه لا دليل ههنا أصلا فتعذر القضاء أصلا هذا كله إذا لم يبق

ورثة الواقف فان بقي وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فان اقتصروا بشئ يؤخذ باقرارهم لانهم قائمون مقام الواقف فكان الرجوع الى ورثة الواقف أولى فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر يجعل موقوفا الى قيام الدليل من وقف واقعات حسامية بعلامة الواو * وقف قديم لا يدري شرائط الواقف ومصارفه يفعل ما فعل من قبل في دواوين القضاة ولا يصرف الى الفقراء من وقف مختارات النوازل * ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتبهت مصارفه وقد رما يصرفه الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعمدون فيه والى من يصرفونه فيبقى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك هذه عبارة الذخيرة قلت وهذا أيضا ظاهر لا خفاء فيه وهو موافق للقواعد المذهبية والمراد بشيخ الاسلام والله أعلم خواهر زاده في مسئلة اشتباه مصارف الوقف من انفع الوسائل (١) * رجل ادعى أن هذه الارض وقف عليه لا تسمع وانما تسمع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال يصح والفتوى على الاول في السابع من وقف الخلاصة * (عنة) لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه (نو) تسمع وبالاول يفق في الفصل الثالث عشر من الفصولين (٢) * (فسر) الدعوى في الوقف على المتولى تجوز أما القاضى لو امر رجلا بان يؤجر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم لانه وكيل القاضى بالاستقلال وليس بماذون في الخصومة فلم تجز خصومته الا اذا أذنه القاضى بخصومته والمأذون بالاستقلال ليس بمنول والمتولى من يلى التصرف في الوقف في الثالث عشر من الفصولين * وفي الشروط وقف على فقراء قرابته فاذا دعى رجل انه من فقراء قرابته انما تسمع على الواقف أو على وصيه أو على ارباب الوقف ان كانوا أخذوا شيئا من الغلة من كفالة التمر ناشى * ولولم يكن له وصى أقام القاضى للوقف قیما وجعله خصما لمن يدعى انه قرابة الواقف ولو أحضر المندعى وارث الواقف وادعى عليه لا يكون خصما الا أن يكون قیما على الوقف في اثبات قوم مشاركة القرابة من الاسعاف * وقف على فقراء قرابته فجاء رجل وادعى أنه من أقرباء الواقف وهو فقير كذا أن يبرهن على فقره وأنه من اقارب الواقف وأنه لا أحد يجب عليه نفقته وينفق عليه في السادس من وقف البرازية (٣) * فان ادعى أحد انه من القرابة ان الواقف حيافه وانضم لان الوقف والغلة في يده والمندعى يدعى عليه حقا وان مات خصمه الوصى الذى الوقف في يده وان له وصيا فادعى على أحدهما جاز ولا يكون الوارث ولا ارباب الوقف خصما كالميراث لانه لا ملك لهم غير الاتفايع فان برهن على المتولى بانه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالاخوة لا بوبين أو لاب أو لام ولا يقبل على الاخوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لا نعلم له وارثا آخر أعطاه وان لم يقر ولو اذلك تأتى زمانا ثم يدفع اليه ويأخذ كفيلا عندهما كما في الميراث من المحل المزبور * ولو وقف أرضه على فقراء قرابته ثم أثبت قرابته وفقره يستحق والا فلا فان أقام البينة على قرابته لم تقبل مالم يفسر الشهود بجهة قرابته وان أقام البينة على فقره ينبغي أن يفسر الشهود انه فقير

(١) سئل عن الوقف القديم المشهور اذا ضاع كتابه واشتبه على المتولى مصارفه كيف يصرف على مستحقه أجاب ينظر الى المعهود من حاله في الزمن السابق في الاستحسان وجدد والمحاسبات الصادرة في زمن نظار الوقف قبله كيف يعمدون فيه والى من يصرفونه من ارباب الوظائف فيبقى على ذلك من فتاوى ابن نجيم في الوقف

(٢) وقد ذكر في الفصولين قبيل هذا أن الاصح انه لا يصح لان له حقا في الغلة لا غير وقال بعده ويفق بأنه لا يصح لان حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقف وهذا اذا ادعى بغير اذن القاضى وأما اذا ادعى باذنه يصح وفاقا كذا في الفصولين بعلامة (فسر) وهذا الاختلاف فيما اذا كان الموقوف عليه واحدا أو أما اذا كان جماعة فاذا دعى أحدهم انه وقف بغير اذن القاضى لا يصح رواية واحدة كما في الفصولين في ١٣

وهذا يدل على أن للموقوف عليه دعوى حصته من الغلة من المتولى وعليه فتوى المرحوم وأما دعواه من متصرف الوقف فلا تجوز كما صرح به في الفصولين

(٣) وان اختصم القسيم وجا بشاهدين شهدا على انه قريب هذا الواقف فاقاضى لا يقبل شهادتهما حتى يشهدا بنسب معلوم فبشهادته الله ابنه أو أخوه أو عمه أو ابن عمه أو ما أشبه وينفى مع ذلك أن بينا انه أخوه لا يسه وأمه أو لاهيه أو لاهيه كذا في التاتارخانية في أول الفصل

الحادى عشر من كتاب الوقف

معدوم لا تعلم له مالا ولا أحدا يلزمه نفقته وكل من له مؤنة من مال الغير ويمثلها استيفاء ما يغير
 فرض القاضي فلا حظ له في هذا الوقف كأولاد الغنى إذا كانوا فقراء صغاراً وكباراً إنا
 لا أزواج لهم وأذكوراً زمنى أو مجانبين وكل من له مؤنة من مال الغير ولكن لا يملك
 استيفاءها لا يفرض القاضي فله حظ في هذا الوقف كذى رحم محرم منه في باب الوقف
 على فقراء قرابته من وقف الوجيز للسرخسى * ولو حكم القاضي لرجل بأنه قرابة الواقف
 ثم حضر ابنه وأقام بينة على أنه ابن المحكوم له كفاه ذلك لاستحقاق الوقف والمرأة وابنها
 والحد وولد ولده وإن سفل كالرجل وابنه في حكم الحاكم ولو حكم القاضي لرجل بأنه قرابة
 الواقف وفسر الشهود قرابته لأبويه ثم جاء آخر وأقام بينة أنه أخو المقضى له من أبويه قضى
 له بها كذلك ولو فسر واقربائه بأنه قرابة لآبائه وأقام آخر بينة أنه أخو الميت لآبائه قضى
 له كذلك وهكذا حكم قرابة الأم ولو قضى لرجل بأنه عم الواقف أو خاله مثلاً وفسر وأحاله ثم
 حضر رجل وادعى عليه أنه قرابة الميت وأقام على ذلك بينة يقبلها القاضي إن كان المقضى
 له أخذ من الوقف شبه الأولاد لعدم كونه خصماً وهذا استحسان وفي القياس يقبل
 مطلقاً في إثبات قوم مشاركة القرابة من الاسعاف * (الثالث في الوقف على الأولاد) *
 سئل شيخ الإسلام عن رجل وقف داره على أولاده وكتب في الصك وقف فلان على
 أولاده فلان وفلان كذا وقفه عليهم ونصدق به عليهم في حال حياته وبعد وفاته قال هذا
 يوجب الفساد لأن هذا وصية للوارث والوصية للوارث باطله قال وينبغي أن يحتاط في ذلك
 فيكتب في حال حياته وصحته قال وكذا سمعت من السيد الامام أبي شجاع وهذا الجواب
 صحيح فيما إذا كان له وارث آخر سوى هؤلاء الذين وقف عليهم غير صحيح فيما إذا لم يكن له
 وارث آخر في أول التساع عشر من وقف التاتارخانية * ولو قال ارضى هذه صدقة
 موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلهم فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز لأن
 الوصية للوارث لا تجوز وعلى ولد ولده يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حياً
 فتقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فما أصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد
 الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات
 بعض ولد الصلب فالغلة تقسم على رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فما أصاب
 الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة للأحياء والأموات كل من كان حياً عند موت
 الواقف هذا في الفتاوى في باب الباء في الفصل الخامس من وقف الخانية * رجل وقف
 أرضه على أولاده وجعل آخره للفقراء غلات بعضهم قال هلال يصرف الوقف إلى الباقي فان
 ماتوا يصرف إلى الفقراء لا إلى ولد الولد في باب الوقف على الأولاد من الخانية (١) * ولو
 قال وقفت على أولادي وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف الآخر
 للفقراء ويدخل فيه الذكر والأنثى من أولاده ويدخل فيه ولد الابن أيضاً (٢) لما قلنا إن
 ولد الابن بمنزلة ولده من الحلى المزبور * ارضى صدقة موقوفة على أولادي الذكور
 والإناث على السواء يصرف على ولده لصلبه إلا أن يقول على الذكور فينتزعه لا تدخل الإناث
 وما دام من ولد الصلب يصرف له فإذا انقرضوا قال الفقراء لا إلى ولد الولد وإن لم يكن له يوم

(١) رجل وقف أرضاً على أولاده وجعل
 آخره للفقراء غلات بعضهم يصرف الوقف *
 إلى الباقي فان ماتوا يصرف إلى الفقراء
 لا إلى ولد الولد كذا في الخامس من وقف
 الخلاصة وكذا في البرازية سجد
 وهذا لا يخالف ما سبق آنفاً فان المراد من
 دخول ولد الابن تناول لفظ الأولاد إذا
 لم يوجد وقت الوقف ولد صلب بل وجد
 ولد الابن فقط ويدل عليه قوله لما قلنا
 أن ولد الابن بمنزلة ولده ومراده الإشارة
 إلى ما حال آنفاً من أن يكون ولد الابن
 عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب
 قليلاً مثل كذا بخط جامع هذه
 المجموعة سجد
 قال أبو السعود وما ذكر في المحيط
 الرضوى وفي المذخيرة وفي فتح القدير
 وفي الدور من تناول لفظ أولادي غير كثر
 لولد الولد غلط صريح ولا بد للتناول من
 ذكره مكثراً كما ذكر في البرازية والخانية
 فعليك بالمراجعة للكتب المعتمدة والتأمل
 في الفرق سجد
 (٢) أي عند عدم ولد الصلب كما في أول فصل
 في الوقف على الأولاد من الخانية

(١) ولو قال أولادى بلفظ الجمع يدخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ ولدى كذا فى ابن عمهم وكذا فى الدرر سمد
(٢) وبطهر سمد ذكره قاضى خان فى فصل الوقف على الاولاد أن عدم الدخول فى ظاهر الرواية فيما اذا لم يذكر الاولاد مكررا وأما اذا
ذكر وامكررا فلا شبهة فى الدخول وبه صرح أبو السعود ونقل عن (٢١٤) شمس الأئمة السرخسى وقال وما وقع فى الكتب من عدم
الدخول فهو غلط كذا بخط جامع

هذه المجموعة سمد

وهي قاضى خان فى فصل فى الوقف
على الاولاد والاقرباء والجيران وفى
الولوية والفتوى على عدم الدخول
وكذا فى أواخر الفصل الأربعين من
الفصولين وكذا فى المنية والسراجية
نقل عن (فـ) بقوله فيه روايتان
والفتوى على أنهم لا يدخلون كذا بخط
جامع هذه المجموعة سمد

(٣) رجل وقف أرضا على أولاده وأولاد
أولاده أبدا ما تنسلوا وله أولاد وأولاد
قسم بينهم على السوية ولا يفضل الذكور
على الإناث كذا فى الحادى عشر من وقف
الكرباسى سمد

(٤) وهو الصحيح كذا فى الدرر فيكون
الذكور صفة للولدان صاف وهو الأصل
كما عرف فى محله كذا بخط جامع هذه
المجموعة سمد

مسئله زيد وقفيه سند ذكور مقيد
قبول على ولدى وولد ولدى الذكور رديه
أولاد بنين وبنات ذكور ربه داخل
أولوى الجواب أولوى الذكور ربه
قريبك صفتى أولوى أبو السعود سمد
(ترجمة)

زيد قيد فى وقفيه بالذكور فقال على
ولدى وولد ولدى الذكور فهل يدخل
الذكور كلهم من أولاد البنين والبنات
الجواب نعم يدخلون فإن الذكور صفة
للزوجة

أولاده وأولاد أولاده مشروط أولاد
وقف أولاد بنات ذكى حصه الورلى
الجواب الورلى أولاد بنات حصه الملق لفظ
أولاد مكررا وسدنى صورته درامام

محمد بن أبى رواية انه در تعدد صورته اختلاف روايات وقد أولاد بنات أولاد أولاده داخل أولوى شمس الأئمة
تصرح ايلش در تعدد صورته ذكى أبى رواية أولوى عدم دخول أولى درو بوقهم وانوب كتب فتاوى بن حوق كناية بالمشهد
بما عبط أولش در حق ومواب شمس الأئمة السرخسى ديدى شيدرا أبو السعود (ترجمة) هل يأخذ أولاد البنات حصه من الوقف =

الوقف ولدى صلبى وله ولد الابن يصرف اليه ولا يشترك من دونه من البطون ولا يدخل فيه
ولد البنت فى ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وذكر الخصاص عن محمد بن يدره فى ولد البنات
أيضا والصحيح ظاهر الرواية لانه من ذوى الارحام من أوائل الخامس من وقف الغزالية *
رجل وقف ضبعة على ولده وإسرة ولد أصلبه وله ولد لابنه فان الغلة تصرف الى ولد الابن
فان حدث بعد ذلك للواقف ولد أصلبه قال الفقيه أبو جعفر تصرف الغلة الى الولد الحادث
وينظر فى ككل غلة الى مستحقه يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف
أو كان موجودا وقت الوقف فى الوقف على الاولاد من الخانية * وقف ضبعة على
أولاده وأولاد أولاده أبدا ما تنسلوا وله أولاد وأولاد قسم فيما بين الاولاد بالسوية لا يفضل
الذكور على الإناث وأولاد البنات يدخلون فى رواية الخصاص أما فى ظاهر الرواية لا يدخلون
وكذا لو كان مكان الوقف حصصية والفتوى على ظاهر الرواية وهو عدم الدخول
موجباً للاحكام اطلوبها (١) * وفى الفتاوى رجل وقف أرضا على أولاده وأولاد
أولاده قسم بينهم على السوية لا يفضل الذكور على الإناث وكذا لو لم يوقف على شرط
الوقف والوقف على البنين والبنات يقسم بينهم على السوية فى الخامس من وقف
الخلاصة * وقف على أولاده وأولاد أولاده يصرف الى أولاده وأولاد أولاده أبدا ما
تنسلوا ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لاسم الاولاد تنسلوا
الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بعون حتى يصرف الى النوافل ما تنسلوا
فى الخامس من وقف الغزالية (٢) * رجل وقف ضبعة على ابنه وأولاده وأولاد أولاده
أبدا ما تنسلوا قال أبو القاسم تقسم الغلة بينهم على من كان من ولد ابنه على عدد الرؤس
يستوى فيه الذكور والإناث فقبل له أولاد الإناث قال يدخلون لانهم أولاد أولاده قال
مولانا رضى الله عنه هذا يوافق مملزان فى ولد الولد يدخل أولاد البنات كما يدخل أولاد
البنين فى فصل الوقف على الاولاد والاقرباء من الخانية (٣) * وذكر هلال فى الوقف
اذا قال وقف على ولدى وولد ولدى الذكور فاذ كور من ولد البنين والبنات يدخلون فى
الوقف (٤) من المحل المزبور قلت رأيت رجلا قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله أبدا
على ولدى فإذا انقرضوا فهى على المساكين قال الوقف جائز قلت فلن تكون غلة هذه
الصدقة قال لولده أصلبه من الذكور والإناث من كان له ولد يوم وقف هذا الوقف ولكل
ولد يحدث له بعد ذلك وانما ينظر الى الغلة يوم تأتى فتكون لكل ولد يكون له يومئذ قلت
فان ولده مولود بعد ما طلعت الغلة قال ان كل ولد هذا المولود لاقى من ستة أشهر منذ
طلعت الغلة دخل فى هذه الغلة وقبما يأتى من الغلات بعدها وان كان هذا المولود ولدا أكثر
من ستة أشهر منذ طلعت هذه الغلة فانه لا يدخل فى هذه الغلة ولا يكون له فيها شئ
ويدخل فى كل غلة تأتى بعدهم قلت فمات من ولده قبل أن تأتى هذه الغلة قال لاقى
له فيها ومن مات منهم بعد أن جاءت هذه الغلة فخصته منها لورثته يقضى منها دينه وينفذ
منها وصاياه ويكون الباقي منها لورثته فى الباب الرابع عشر من وقف الخصاص * قلت
أرأيت رجلا قال أرضى صدقة موقوفة على ولدى وعلى أولادهم قال يعطى ولد أصلبه

ولاد ولد الصلب خاصة فاذا انقرضوا كانت الغلة لانقرضوا قلت رأيت من حدث من ولد الصلب ومن أولادهم أعطون جميعا قال نعم قلت رأيت اذا انقرضوا ولد الصلب وأولادهم أعطى من هودون ذلك البطن قال لا قلت ولم قلت ذلك قال لانه انما سمى هذين البطنين خاصة فاقصر على ما سمى دون ما لم يسم قلت رأيت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولد وولد ولى وعلى أولادهم قال جائز وأعطهم جميعا قلت أفعطى من هو أسفل من ذلك قال نعم هذا بمنزلة قوله ونسلهم ما تناسلوا لانه قد ذكر ثلاثة بطون فاذا ذكر ثلاثة بطون استحسن ان يجعل هذا بمنزلة قوله ونسلهم ما تناسلوا وكان القياس ان لا يعطى الا البطون التي سماها خاصة دون من ترك تسميته والذي استحسن ان أعطاهم ما تناسلوا في باب الرجل يقف على ولده ونسله من وقف هلال * قلت رأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى المخلوقين وعلى أولاد أولادهم ولم يزد على ذلك قال هذا جائز لا يعطى للبطن الثاني شئ لانه لم يسمهم وتركهم فانما الوقف على ولد الصلب وعلى البطن الثالث قلت أفعطى من يحدث من البطن الثالث قال نعم من المحل المزبور * ولو قال وقفت ارضى على ولدى ونسلي وله ولد وولد وولد دخلوا في الوقف لان النسل يتضمن القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد بحكم العرف ثم اتفقت الروايات على أن أولاد البنين يدخلون في لفظة النسل وفي أولاد البنات روايتان كما ذكرنا في اسم الولد ولو قال وقفت على ولدى ونسلي وله ولد وولد وولد ثم حدث له ولد لصلبه بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق أما ولده وولد ولده لان لفظ الولد يتناولهم وكذا لو قال على ولدى المخلوقين ونسلي يدخل فيه الولد الحادث بلفظة النسل لان الولد الحادث من نسله ولو قال على ولدى المخلوقين ونسلهم لا يدخل فيه الولد الحادث من نسله لانه اثبت الاستحقاق لأولاد المخلوقين والمعصوم لا يكون مخلوقا كذا قالوا فلا يدخل فيه الولد الحادث ويدخل فيه أولاده المخلوقون وأولاد أولادهم أيد امانتاسا لوالا ان أولادهم المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظة الولد وثبت الاستحقاق لمن بعدهم من البطون بلفظة النسل لانهم من نسلهم وكذا لو قال على ولدى المخلوقين وعلى أولادهم فحدث له ولدا لم يلبه لا يكون لهذا الولد الحادث شئ في فصل الوقف على الأولاد من الثانية * ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على نسلي أو على ذريتي يدخل فيه من كان من ولده ونسله مخلوقا يوم الوقف أو انطلق بعده وان كان في نسله أولاد البنات لا يدخلون فيه (١) في باب الرجل يقف على ولد وولد وولد من وقف الوجيز * النسل الولد وولد الولد أيد امانتاسا لوالا كورا كانوا أنا وانا والاعقب الولد وولد الولد من الذكور في أول باب ذكر الوقف على أولاده من الاسعاف * قلت رأيت اذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على عقب زيد ثم من بعده على المساكين قال الوقف جائز والغلة لعقب زيد أيد امانتاسا لوالا قلت ومن عقب زيد قال ولده وولد ولده أيد امانتاسا لوالا ومن أولاد الذكور دون الاناث الآن يكون أزواج الاناث من ولد ولدى فكل من يرجع نسبه بإبائه الى زيد فهو من عقب زيد وكل من كان أبوه من غير ولد زيد فليس من عقب زيد في مسألة هل يدخل أولاد البنات في لفظ الأولاد والنسل والعقب من انفع الوسائل * ولو قال

المشروما للأولاد والأولاد الأولاد أم لا
الجواب نعم يأخذون وكذلك يأخذون
حصصه من الوقف في صورة ما اذا لم يتكرر
لفظ الأولاد وان كان في هذه الصورة
روايتان عن الامام محمد وأما صورة
الاعتدال فلا اختلاف فيها دخول أولاد
البنات فيها أمر محقق صرح به شمس
الائمة السرخسي وما وقع في أكثر نسخ
الفتاوى من جعل الروايتين في صورة
الاعتدال وأن الأولى عدم دخولهم وهم
بوالصواب ما قاله شمس الائمة

(١) سئل عن أولاد البنات هل يدخلون
في الوقف على الذرية أو النسل أو العقب
أجاب لا يدخلون قلت هذا افتاء
اختاره الامام الطوسي في فوائده من
أحدى الروايتين عن أبي حنيفة لكن رجع
شيخ الاسلام عبد البر في شرح المنظومة
في الوقف الدخول كذا في فتاوى ابن

نجيم

قال الطوسي

آل وأهل وأولاد كذا عقب

نسل وجنس كذا ذرية حصروا

فلا دخول لأولاد البنات بها

فما ذكرت وقد تم الذي ذكرنا

على زيد وعمره ونسبه ليس لولد زيد شيء من الغلة وانما هي لزيد وعمره وولد عمر ولا ضيقة
الولد اليه في باب الوقف على قوم يتقدم بعضهم من الاسعاف * (يجز) وقف أرضا
على أولاده وهم فلان وفلان وفلان ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم
ما نواله وابطنا بعد بطن (١) فلو مات واحد منهم عن أولاد فلا شيء لهم مادام في
البطن الأول حتى في باب ما يتعلق بالوقف على أولاده من القنية * ولو وقف على أولاده
وسمى فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء فمات واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى
الفقراء في الخامس من وقف البرازية وكذا في النخانية * ولو قال أرضي صدقة موقوفة
على بني ولده ابنان أو أكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة
كان نصف الغلة له والنصف الآخر للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال كانت الغلة
لهم على السواء لأن اسم البنين يتناول البنين والبنات وعن أبي حنيفة في رواية تكون
الغلة للبنين خاصة (٢) والصحيح هو الأول وهو كما لو قال أرضي صدقة موقوفة على اخوتي
وله اخوة واخوان اشتركوا جميعا في فصل الوقف على الاولاد من النخانية * ولو قال
أرضي صدقة موقوفة على بني ولدي بنات ليس معهن ابن كانت الغلة للفقراء ولا شيء للبنات
لأن اسم البنين لا يتناول البنات عند الانفراد وكذا لو وقف على بناته وله بنون ولا بنات
له كانت الغلة للفقراء من محل المزبور وكذا في النخاف * وقف على بني فلان وله بنون
وبنات قال هلال هم فيه سواء وظن الامام أنه لهم لانهن قال بعض المشايخ في المسئلة
روايتان وهذا انما يصح في بني أب يحصون أما فيما لا يحصون يصح أن يقال هذه المرأة
من بني عيم في الخامس من وقف البرازية * ولو قال جعلت أرضي صدقة موقوفة على
المحتاجين من ولدي وليس في ولده الا محتاج واحد فله النصف والباقي للفقراء من وقف
العمدة * (الرابع في الوقف على القرابات وعلى أئمة الالاد وعلى الال والعيال
وعلى الفقراء والموالي) * رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على أقاربي أو على
قرايبي أو على ذي قرايبي قال هلال يصح الوقف ولا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه
والد والواقف ولا جده ولا ولده في أول فصل في الوقف على القرابات من وقف النخانية *
قلت فان قال تجري غلة هذا الوقف على فقراء قرايبي أبدا قال فالوقف جائز وتكون غلة
هذا الوقف لكل من يكون فقيرا يوم تأتي الغلة قلت ولا ينظر في ذلك الى من كان فقيرا يوم
وقف هذا الوقف قال لا وانما تنقسم الغلة على فقراهم يوم تقع القسمة لا ترى أنه لو كان له
قرايبة فقراء وقرايبة أغنياء فاقترع بعض الأغنياء واستغنى بعض أولئك الفقراء قبل مجي
الغلة ثم جاءت الغلة انما يعطى كل من كان فقيرا يوم جاءت الغلة فان قال قائل انما أنظر الى
من كان فقيرا من قرايبة يوم وقف هذا الوقف وأعطيت تلك الغلة قبل له فان استغنى أولئك
الذين كانوا فقراء واقترعوا الأغنياء ففي قولك يجب أن تدفع الغلة الى هؤلاء الذين قد استغنوا
ويمنع الذين اقتصروا وهذا خلاف ما عليه المسلمون في باب ذكر القرابة من وقف النخاف *
وقف ضيعة على فقراء قرايبة وقرية وجعل آخره للمساكين جاز يحصون أولادهم
أراد القيم تفصيل البعض فالمسئلة على وجوه ان كان الوقف على فقراء قرايبة وقرية

(١) اعلم ان تسلا بعد نسل لا يحمل على
افادة الترتيب بل يحمل على افادة التأييد
كما لو قيل قربا بعد قرن اللهم الا أن يكون
اصطلاح أهل ديار الوقف على عدم
الفرق بين البطن والنسل كذا في فتاوى
أبي السعود رحمه
(٢) أما مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف أن
البنين جماعة الابن فيقع هذا اللفظ على
التذكور دون الاناث لانه يمكن أن
يصرف الكلام الى الحقيقة فيستغنى عن
المجاز وحقيقة هذا اللفظ للتذكور كذا
في غاية البيان في باب الوصية للأقارب من
الوصايا رحمه

وهم يعطون أو لا يعطون أو أحد المقر يقبض يعطون والاخر لا في الوجه الاول يصرف الغلة الى المقر يقين بعد ادهم وليس له أن يفضل البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوصية الحكم كذلك وفي الثاني للقيم أن يجعل نصف الغلة الفقراء القرابة ونصفها لفقراء قريته ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم ويفضل البعض على البعض كما شاء لان قصده القرية وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثالث يجعل الغلة بين الفريقين أو لا فيصرف الى الذين يعطون بعد ادهم الى الذين لا يعطون سهواً واحداً لان من يخصى لهم وصية ولمن لا يخصى صدقة والمستحق للصدقة واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يعطون من شاء ويفضل البعض على البعض في هذا السهم في نوع في ألفاظ جارية في الوقف من الثالث من البرازية * (ن) وقف ضيعة على الفقراء وله بنت محتاجة فلو وقف في صحته جاز الصرف اليها والى ولدها ولو في مرضه لم يجز الصرف اليها (١) ويصرف الى ولدها في كتاب الوقف من الفصولين (٢) * رجل وقف في صحته أرضاً على الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو أولى من سائر الفقراء بأحد الشرطين أحدهما أن يصرف البعض اليه والبعض الى الاجانب أو الكل الى ورثة الواقف في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم على الدوام لظن الناس أنهم اوقف عليهم فربما يتخذونه ملكاً في الوقف على القرابات من وقف الخانية * رجل وقف في صحته وقفاً على الفقراء فالصرف الى أي فقير أفضل ذكر الناطقي أن الصرف الى ولد الواقف أفضل (٣) ثم الى قرابة الواقف ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى أهل المصر من كان أقرب الى الواقف منزلاً (٤) من محل المزبور * ولو احتاج الواقف فانه يعطى له على قول أبي يوسف وقيل يجوز على الاطلاق وقيل لا يجوز من وقف خزانة الاكمل * وقف بشرط الكل أو البعض لنفسه مادام حياً وبعد له الفقراء بطل الوقف عند محمد وهلال وقال الثاني يصح ومشايع بل أخذوا بقول الثاني وعليه الفتوى فيما يتعلق بالشرط من وقف البرازية ملخصاً * قال في الكافي ولو شرط الغلة لأمائه أو لعبيده فهو كاشتراطها لنفسه فيجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند محمد قال والفتوى على قول أبي يوسف في باب الوقف على أمهات الاولاد من الاسعاف وفي الذخيرة اذا جعل أرضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالغلة لهما ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء وان سعى جماعة قسمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم فان مات أحد منهم صارت حصته للفقراء والباقي لمن بقي منهم ولو قال على ولده عبد الله فلان وفلان فمات أحدهما كان نصف الغلة للفقراء ولو قال على زيد وعمر وزيد الثلث كان لعمر الثلثان وكذلك اذا سعى ثلاثة وبين نصيب الاثنين وسكت عن الثالث كان الباقي للثالث وكذا اذا سعى جماعة وذكر بعضهم أن زكاة ما عوامة فانه يعطى ما سعى والباقي لمن لم يسع ولو قال زيد النصف وعمر الثلث وسكت يعطى لكل واحد ما سعى والباقي بينهم انصافاً وكذلك ان سعى لكل واحد منهم ما سعى فان زادت الغلة على ما سعى كانت الزيادة بينهم على السوية ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لعبد الله من غلاتها مائة درهم وزيد مائتان فزادت الغلة فالغلة الزائدة تكون للفقراء

(٤) لان الوقف في المرض وصية ولا تجوز الوصية للوارث بعد

(٢) وقف ضيعة على الفقراء مغات عن بنت صغيرة ضيعة فلو كان الوقف في الصحة جاز للقيم أن يصرف اليها قدر حاجتها وهو الافضل ولو كان في حال المرض لا يجوز لان هذا بمعنى الهبة والهبة للوارث في حال الصحة تجوز وفي حال المرض لا تجوز قال الصدوق والشهيد وانما عرف هذا التفصيل عن أبي القاسم الصفار وبه يفتى كذلك القاسم بن فطوبغا من موجبات الاحكام بعد

(٣) كذا ذكر الناطقي في واقعاته وهلال في وقفه غير أنه قال يعطى أقل من مائة درهم وان كان نصيبه أكثر من مائة درهم كذا في وقف الخلاصة بعد (٤) والافضل في صرف الصدقة أن يصرفها الى الاخوة ثم الاعمام ثم زوى الارحام ثم جيرانه ثم أهل سكنه ثم أهل مصره كذا في زكاة جامع الفتاوى بعد

ولا تكون بينهم بخصلاف المسئلة الاولى في الحادى والعشرين من وقف الكرماني
 * (الهداية) ولو وقف بشرط البعض أو الكل لأمتهات أو ولاده أو مدبريه ماداموا أحياء
 وإذا ماتوا فهو للفقراء والمساكين فقد قيل يجوز بالاتفاق وقيل على الخلاف أيضا
 وهو الصحيح وفي الثانية رجل وقف على أمتهات أو ولاده في حال وقفه وعلى من يحدث
 منهم بعد ذلك في حياته وبعد وفاته ما لم يترجح فهو جائز أما على أصل أبي يوسف
 فلا أن عنه يجوز الوقف على نفسه فكذلك على أمتهات أو ولاده وعلى قول محمد بن جاز
 الوقف على أمتهات أو ولاده لأنه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موته لأنهم أجنبيات
 وإذا جاز بعد الموت جاز في حياته تبعاً لكم من شيء يجوز تبعاً ولا يجوز أصلاً في الرابع
 عشر من وقف التناخانية * رجل وقف وقفاً على أمتهات أو ولاده الأمن تزوج فأنه
 لا شيء لها تترجعت واحدة منهم ثم طلقها وزوجها لا يكون لها شيء إلا إذا شرط الواقف
 في الوقف أن من تزوجت وطلقها وزوجها فلا شيء أيضاً فحينئذ يكون لها شيء (١) كن
 وقف على بنى فلان الأمن خرج من هذه البلدة فخرج بعضهم ثم عاد فهو على هذين الوجهين
 وكذا لو وقف على بنى فلان من يعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فهو على هذين الوجهين
 بمعنى لا شيء إلا أن يشترط الواقف أنه لو عاد فله أيضاً قبيل الوقف على أهل البيت من وقف
 خزانة المفتين * قلت أرأيت رجلاً قال أرضى هذه صدقة موقوفة على مولى وهو رجل
 من العرب قال فالوقف جائز والغلة لكل من أعتقه هذا الوقف ولكل من يدركه العتق من
 قبله بعد هذا الوقف ومن كان على دين المولى ومن كان على غيره منه قلت وهل يدخل في هذا
 الوقف أمتهات أو ولاده ومدبروه إذا أعتقوا بعد موته قال نعم قلت فإن كان أوصى أن
 يعتق عنه رقية باسم رقية بعد موته أو أوصى أن يشتري رقية بعد موته فبعتة وأعتقه قال
 نعم يدخل هؤلاء جميعاً في الوقف قلت فيدخل الذكور والإناث جميعاً قال نعم لأن قوله
 مولى اسم لجميع الذكور والإناث قلت فهم جميعاً في الوقف سواء تقسم الغلة إذا كان
 على جماعتهم على عددهم يوم تقع القسمة قال نعم قلت فمن مات منهم قال أمان مات بعد
 أن جاءت الغلة فنصيبه من الورثة ومن مات قبل مجيئ الغلة فلا حق له في الغلة في باب
 الرجل يوقف الأرض على مواليه من وقف الخصاص * رجل حر الأصل وقف على مواليه
 فالوقف جائز والغلة لمن أعتقهم ولمن يعتق من قبله بعد الوقف ولمن يعتق بجهته من أمتهات
 أو ولاده ومدبريه ولمن أعتق بعد موته بوصيته مؤمناً كان المولى أو كافراً كان أو أوثقى
 ويدخل فيه أولاد مواليه لأنه لا مولى لهم غير الواقف فإذا أعتق عبد الله وولد وولد من امرأة
 حره دخل الولد في الوقف في أول باب الوقف على المولى من أوقف الناصبي * قد ذكرنا
 أنه لو وقف على مواليه دخل فيه أمتهات أو ولاده ومدبروه ولو أوصى لمواليه لم يدخلوا
 في الوصية لأن الوصية تجب لمن كان مولى يوم مات الموصى وهو لا يحدث ولا يؤم بعده
 والوقف يجب لمن كان مولى يوم تخلق الغلة وقد كان ألا ترى أنه لو أوصى لولد عبد الله وجب
 لولده يوم يموت الموصى دون من يحدث بعده ولو وقف على ولد عبد الله كان لولد عبد الله
 يوم تخلق الغلة وكذا لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي دخل فيه أمتهات أو ولاده ومدبروه

(١) ولو شرط أن من تزوج منهم فلا سكنى
 لها سقط حق من تزوج منهم ثم لا يعود
 حقه بها بموته أو طلاقه إلا إذا شرط أن من
 مات زوجها أو طلقها أعاد حقه لها في السكنى
 كذا في الاسعاف

(١) التولية أمانة كالقضاء والقاضي في مال اليتيم كذلك خاوي المتبني

المتولي من فوض اليه التصرف والقيم من فوض اليه الحفظ والجمع والتفريق فالقيم تحت يد المتولي وهو يفعل ما دون المتولي ذكره ابن قاضي سماوية في الحاشية **س** ويدبر عنه أهل مصر (٦٨٦) بالباشرو أهل الروم بالحائي **س** (٣) وهو قول محمد بن أبي مشايخ بخارا

واعتده صاحب الهداية وفي الخلاصة والبرازية والفتوى عليه وأفتى البطنيون أن له ذلك وإن لم يشترط وهو قول أبي يوسف كذا في الفوائد الزينية وقال صاحب الفوائد الزينية في جواب حادثة سئل غمها بعد نقل اختلاف الأئمة في الترجيح فقد علمت أن الترجيح قد اختلف وإن الفتوى على قول محمد كذا بخط جامع هذه المجموعة **س**

(٣) سئل عن وقف وقفنا شرعا وجعل ولايته لنفسه ومن بعده يزيد ثم أراد أن يعزل زيدا ويجعل الولاية لغيره فهل له ذلك مع عدم أن يشترط ذلك لنفسه في وقفه أجاب نعم لأن يعزله عن ذلك ويجعل الولاية إلى غيره ولو لم يشترط ذلك لنفسه في عقد الوقف من قناوى ابن نجيم في الوقف **س**

(٤) أقول أطلق الناظر فشملي ما إذا كان الواقف هو الناظر بأن شرط الولاية لنفسه وهو كذلك قال الزيلعي في شرح الكنز عند قول صاحب الكنز وأجعل الولاية إليه صح وينزع لو خافنا كالوصي وإن شرط أن لا ينزع معناه أن الواقف لو شرط الولاية لنفسه وهو غير مأمون على الوقف فلا قاضي أن ينزعها منه ولو شرط الواقف أن ليس للقاضي ولا للسلطان نزعها لأنه مخالف لحكم الشرع فيبطل ونظيره هذا الوصي إذا كان غير مأمون ينزع منه زواجر الجواهر على الأشباه والنظائر **س**

(٥) أقول فيه قصور لا يفتني لأن القاضي يقدر أن يعزل الناظر المشروط له إذا كان غير أهلها القصور في رأيه وتصرفه وكذا إذا كان كامل التصرف والرأي ولكن له خيانة وطمع فلا قول بوجوده دون الثاني تأمل **س** يعني لو قال بدل قوله بلاخيانة بلاهية لكان أولى وأحسن **س** كلهم

(٦) سئل عن الناظر في الوقف إذا عزل نفسه هل يعزل أم لا أجاب إن كان من جهة الواقف أو من جهة القاضي فلا بد من علمه ما بالعزل وقبله لا يعزل وتصرفه صحيح كالوكيل من قناوى ابن نجيم رحمه الله **س**

ولا يشبه الوصية من المحل المزبور * ولو قال على مولى وله مولى وموئبات دخلوا فيه كما لو قال على أخوتي فإنه يدخل فيه الاخوة والاخوات من المحل المزبور * ولو قال على مولى ومولى مولى وله مولات ليس معهن رجل دخلن جميعا في الامان قبيل باب الوقف على أتمهات الاولاد من المحيط البرهاني * ولو قال على المولى وأمس له الامولى واحد فله النصف والباقي للفقراء من وقف خزنة الاكل * فان وقف على أم ولد زيد ومدره ومكاته جاز وما وجب لمدره وأم ولده قبل عتقه ما يكون للمولى وما يجب بعد عتقه ما يكون لهما وما يجب له كتاب وهو الثالث يكون له فان عتق كان له وان عجز كان للمولاه قبيل الوقف على الجيران من أوقاف الناصحي * (الخامس في الولاية في الوقف) * وقف ولم يذكر الولاية لاحد عند أبي يوسف الولاية للواقف لأن عنده التسليم ليس بشرط وعند محمد لم يصح الوقف وبه يفتي من وقف مائة الفتى (١) * رجل وقف أرضا على جهة ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره ذكره لال الرازى والناطقي أن الولاية تكون للواقف وذكر محمد في السيرة أنه إذا وقف ضيعة وأخرجها إلى القيم لا يكون له الولاية بعد ذلك إلا أن يشترط الولاية لنفسه وكذا الوقات الواقف وله وصي فالولاية تكون للقيم دون الوصي ومن المشايخ من قال الواقف أحق بالولاية وله أن يأخذها من المتولى ما لم يقض يعني ما لم يقض القاضي بلزوم الوقف وهذه المسئلة يثبت على أن عند محمد التسليم إلى المتولى شرط لصحة الوقف فلا يبق له ولاية بعد التسليم إلا أن يشترط الولاية لنفسه وأما على قول أبي يوسف التسليم إلى المتولى ليس بشرط فكانت الولاية للواقف وإن لم يشترط الولاية لنفسه ومشايخ طبع أخذوا بقول أبي يوسف ومشايخنا أخذوا بقول محمد ولو أن رجلا وقف وقفا وأخرجها عن يده وسلمه إلى المتولى ذكر الناطقي ليس له أن يعزل المتولى إلا أن يشترط أن له عزله (٢) فلما أن الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط أن ليس للسلطان ولا للقاضي عزله فان لم يكن مأمونا في ولاية الواقف كان الشرط باطلا وللقاضى أن يعزله ويولى غيره ويكون هو كرجل أوصى إلى رجل من ولده وهو غير مأمون كان للقاضي أن يعزله في باب الرجل يجعل داره مسجدا من وقف الخانية * رجل وقف ضيعة له وأخرجها لمن يده إلى القيم ثم أراد أن يأخذها منه أن شرط لنفسه العزل والاخراج من يد القيم له ذلك لأن شرائط الوقف تراعى وإن لم يشترط فعلى قول محمد ليس له ذلك وبه يفتي وعلى قول أبي يوسف له ذلك في الباب الرابع من نقد الفتاوى (٣) * (٤) واقف شرط الولاية لرجل فهدى للواقف أيضا وله عزل من شرط ونصب غيره في الثالث عشر من الفصولين * شرط أن القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الأهل (٤) من وقف الاشباه لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له بلاخيانة ولو عزله لا يصير الثاني متوليا كذا في فصول العمادى ويصح عزل الناظر بلاخيانة إن كان مخصصا للقاضي (٥) من وقف الاشباه * (٦) وفي الفنية لو قال المتولى من جهة الواقف عزلت نفسي لا يعزل إلا أن يقول له أول القاضى فيخرجه انتهى بجمرا تقي (٦) * إذا شرط الولاية إلى الأفضل فلا فضل من أولاده وكافوا

خيانة وطمع فلا قول بوجوده دون الثاني تأمل **س** يعني لو قال بدل قوله بلاخيانة بلاهية لكان أولى وأحسن **س** كلهم

(٦) سئل عن الناظر في الوقف إذا عزل نفسه هل يعزل أم لا أجاب إن كان من جهة الواقف أو من جهة القاضي فلا بد من علمه ما بالعزل وقبله لا يعزل وتصرفه صحيح كالوكيل من قناوى ابن نجيم رحمه الله **س**

(١) ويصلح وصيا وناظر اذ كرمه في الاشياء
في أحكام المصيان اه
(٢) هذا يدل على أن تولية الذمي صحيحة
وينبغي أن يخص بوقف الذمي فان تولية
الذمي على المسلمين حرام لا ينبغي اتباع
شرط الواقف فيها من خط ابن نجيم س
(٣) وفي الاصل الحاكم لا يجعل القيم
من الاجانب مادام من أهل بيت الواقف
من يصلح لذلك فاذا لم يجد من يصلح لذلك منهم
ونصب من غيرهم ثم وجد منهم من يصلح
صرفه عنه الى أهل بيت الواقف كذا
في الثاني من وقف البرازية س
(٤) ما قولكم في ناظر بشرط الواقف
أشهد على نفسه أنه لاحق له في الوقف وأن
الحق لفلان وقتر القاضي فلان ثم قام
وأراد أن يطلب النظر هل له ذلك أجاب
حيث أقر أنه لاحق له في النظارة سقط
حقه وتعلق الحق بفلان بزعمه واقراره
وتأكد ذلك بتقرير القاضي فليس له
الطلب بعد ما تعلق حق الغير نعم لو يتعلق
الحق بالغير كان للقاضي ان شاء أن يعززه
تقريراً مبتدأ من فتاوى سراج الدين
الحانوتي وكذا في نقد الفتاوى نقل منه س
(٥) قوله فان لم يوجد الى قوله كما في حقيقة
المالك لو ذكره عقيب قوله فيما سبق مادام
يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح
لذلك كان مناسباً كما لا يخفى اه صححه
(٦) سئل عن ناظر وقف لم يشترط
الواقف له معلوما هل للعالم أن يفرض له
معلوما أجاب نعم للعالم ذلك من فتاوى
ابن نجيم
(٧) وليس للمشرف على القيم أن
يتصرف في مال الوقف كذا في فصول
العمادي

كلهم في الفضل سواء تكون الولاية الى أكبرهم سنا من أنفع الوسائل * وفسر
في الذخيرة الأفضل فقال هو الاورع والاصلح والاهدى في أمور الوقف واذا استوى
اثنان في الصلاح فالاعلم بأموال الوقف أولى من أنفع الوسائل * ولو جعل الولاية
لغائب أقام القاضي مقامه رجلاً الى أن يقدم فاذا قدم رد اليه في باب الولاية على الوقف
من الاسعاف * قلت أ رأيت اذا قال أرضى صدقة موقوفة على أن ولايتها الى ولدي وفيهم
الصغير والكبير قال يدخل القاضي مكان الصغير رجلاً وان شاء أقام الكبار مقامه قلت
أ رأيت اذا أوصى في وقفه الى صبي قال القياس أن تكون وصيته باطلة ولكن أستحسن
أن أبطلها مادام صغيراً فاذا كبر كانت الولاية اليه من وقف أنفع الوسائل * ولو أوصى
الى صبي (١) يبطل في القياس مطلقاً وفي الاستحسان باطلة مادام صغيراً فاذا كبر
تكون الولاية له وحكم من لم يخلق من ولده وتسله في الولاية تحكم الصغير قياساً واستحساناً
ولو كان ولده عبداً يجوز قياداً واستحساناً لاهليته في ذاته بدليل أن تصرفه الموقوف الحق
المولى يتفذه عليه بعد العتق زال المانع بخلاف الصبي والذمي في الحكم كالعبد (٢)
فلو أخرجهما للقاضي ثم أعتق العبد وأسلم الذمي لاعتود الولاية اليهما في باب الولاية
على الوقف من الاسعاف * (٣) مات الواقف ثم مات القيم فلو أوصى الواقف الى غيره
فوصيه بمنزله ولو لم يوص الى غيره فولاية نسب القيم الى القاضي ولا يجعل القيم من
الاجانب مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك (٣) ولو أقام القيم غيره
مقام نفسه في محنته لم يجز الا اذا فوض اليه على سبيل العموم وفي محل آخر للقاضي عزل
قيم نصبه الواقف لو خير للوقف وذكر (٤) القاضي لا يملك نصب وصي وقيم مع بقاء
وصي الميت وقيمة الا عند ظهور الخيانة منهما في الفصل الثالث عشر من الفصولين (٤)
* (٥) اذا مات الواقف بطل ولاية القيم الا اذا جعله قيماً في حياته وبعد وفاته وحينئذ يصير
وصياً وعند محمد التسليم الى القيم شرط صحة الوقف فلا يكون القيم كوكيل فلا ينزل بموته
من المحل المزبور * فان لم يوجد (٥) فن يصلح من الاجانب فان أقام أجنبياً ثم صار من
يصلح من ولده صرفه اليه كما في حقيقة المالك في باب الولاية على الوقف من الاسعاف وكذا
في البرازية * وقف صحيح على مصالح مسجد بعينه ثم مات قيمه واجتمع أهل المسجد ونصبوا
متولياً بغير أمر قاض فقام على ذلك مدة وأنفق من غلاته على المسجد بالمعروف تكلم
المشايع في جواز هذه التولية واختار أنه لا يجوز ولا يضمن هذا المتولى ما أنفق ثم قال
الختار للفتوى أنهم لو نصبوا مسجد متولياً بغير استطلاع رأي القاضي أنه لا يصح
من موجبات الاحكام لقاسم بن قطلوبغا * وفي المجتبى للقاضي أن ينصب قيماً على غلات
المسجد بأجر منه وان لم يشترط الواقف انتهى (٦) ومثله في القنية منح الفقهاء في الوقف
وان كان للوقف متول ومشرف لا يتصرف في الوقف الا المتولى لان المشرف مأمر
ب حفظ المال لا غير (٧) في آخر باب الولاية على الوقف من الاسعاف * رجل بنى مسجداً
وجعله لله تعالى فهو أحق الناس بمرتته وعمارتها وبسط البواري والحصير وتعليق الفتاويل
والاذان والاقامة والامامة ان كان أهل ذلك وان لم يكن فالرأي في ذلك اليه في فصل

في المسجد من صلاة الخائفة * (السادس في شرط الزيادة والنقصان وفي استبدال
الوقف وفي شراء المتولى بغيره الوقف داراً أو مستغلاً) * ولو شرط في وقفه أن يزيد
في وظيفة من يرى زيادته وإن ينقص من وظيفة من يرى نقصانه من أهل الوقف وأن يدخل
معهم من يرى ادخاله وأن يخرج منهم من يرى اخراجه جاز ثم إذا زاد أحد منهم شيئاً
أو نقصه مرة أو أدخل أحداً أو أخرج أحداً ليس له أن يغيره بعد ذلك لأن شرطه وقع
على فعل يراه فإذا رآه وأمضاه فقد انتهى ما رآه وإن أراد أن يكون له ذلك دائماً مادام حياً
يقول إن فلان بن فلان أن يزيد في مرتب من يرى زيادته وأن ينقص في مرتب من يرى
نقصانه وأن ينقص من زاده ويزيد من نقصه منهم ويدخل معهم من يرى ادخاله ويخرج
منهم من يرى اخراجه متى أراد مرة بعد أخرى رأياً بعد رأي ومثبتة بعد مثبتة مادام حياً
ثم إذا أحدث فيه شيئاً مما شرط لنفسه أو مات قبل ذلك بسنة توارى الوقف على الحالة التي
كان عليها يوم موته وليس لمن يلي عليه بعده شيء من ذلك إلا أن يشترطه في أصل الوقف
وإذا شرط هذه الأمور أو بعضها للمتولى من بعده ولم يشترطها لنفسه جاز له أن يفعلها
مادام حياً لأن شرطها لغيره شرط منه لنفسه ثم إذا مات جاز للمتولى فعل ما شرطه
ولو شرط هذه الأمور للمتولى مادام حياً جاز له وللمتولى ذلك مادام حياً ولو شرط
لنفسه في أصل الوقف استبدال الزيادة والنقصان ولم يزد عليه ليس له أن يجعل ذلك أو
شيئاً منه للمتولى وإنما ذلك له خاصة لاقتصاره في الشرط في أصل الوقف على نفسه ولا يجوز له
أن يفعل إلا ما شرط وقت العقد وسيأتي لهذا الفصل مزيد بيان في فصل التخصيص في فصل
اشتراط الزيادة من الاسعاف * (فرع مهم) * وقع السؤال بالقاهرة بعد سنة سبعين
أن الواقف إذا جعل لنفسه التبديل والتغيير والاخراج والدخول والزيادة والنقصان
ثم فسر التبديل باستبدال الوقف هل يكون ذلك صحيحاً وهل يكون له ولاية الاستبدال
فأفتيت فيها والشيخ الوالد الامام بجهة ذلك وأن يكون له ولاية الاستبدال لأن الكلام
ما أمكن حله على التأسيس لا يحمل على التأكيد واقتضى التبديل يحتمل المعنى المذكور وحله
على معنى يفسر فيه ما بعده أولى من جعله مؤكداً به وبالعنى موافقة بعض أصحابنا من
الحنفية على ذلك ومخالفة بعضهم من وقف شرح المنظومة لابن الشحنة (١) * قلت
أرأيت إذا قال على أن لي أن أبيعها وأستبدل بتمها فلم يبيعها حتى مات أأبى أو وصى إليه
أن يبيعها ويستبدل بتمها قال لا يكون له وإنما هذا شرط له خاصة قلت أرأيت أن شرط ذلك
لوصيه من بعده قال فلو وصيه أن يبيعها ويستبدل بتمها قلت أن شرط أن لكل من ولي هذا
الوقف الاستبدال به قال فالشرط جائز ولهسم الاستبدال به قلت أو أيت أن يجعل
الاستبدال لرجل آخر سواء قال فالشرط جائز ولا واقف أن يبيعها ويستبدل بها قلت
وللرجل الذي اشترط له الاستبدال بها قال نعم إذا شرط بها الاستبدال لرجل كان ذلك جائزاً
وله من الشرط مثل ما شرط لذلك الرجل لأنه كولو كبل فما كان للوكيل أن يفعله فله وكل أن
يفعله قلت أرأيت أن قال الواقف للرجل الذي شرط له الاستبدال بالوقف قد أخرجك مما
جعلت اليك من البيع قال فهو مخرج من ذلك وليس له أن يبيع هذه الصدقة بعد ذلك

(١) استبدال الوقف جائز ما لم يكن
مسجداً منية المفتى عليه

قلت فلو باع الواقف ثم باع الرجل الذي شرط له الاستبدال قال فيبيع الواقف أولى من بيعه
ولو باعها الرجل ثم باعها الواقف ~~كان~~ يبيع الواقف باطلا وانما ينظر الى أول البيعين
في مسألة استبدال الوقف من أنفع الوسائل * (عده) وفي العناية لشرط أن يبيعها
ويشتري بثمنها عبد البعثة أو تصدق بثمنها أو ينفق على نفسه فهو باطل وقال أبو نصر بطل
الشرط ويصح الوقف * (م) وإذا وقف ضيقة على أنه أن يبيعها أو يصرف عنها الى حاجته
قال أبو نصر الوقف جائز والشرط باطل وعن أبي القاسم نحوه وقال أبو بكر الاسكاف
الوقف باطل قال الصدر الشهيد وهو المختار وفي فتاوى التجنيس الوقف والشرط باطلان
هو المختار في الفصل الرابع من وقف التنازعانية * شرط في أصل الوقف الاستبدال أو
البيع وشراء أرض أخرى بثمنها صح الشرط والوقف عند الثاني وعند محمد وهلال الوقف
جائز والشرط باطل وذكر القاضى قول هلال مع الثاني وعليه الفتوى لأن الوقف يحتل
الاتقال من أرض الى أرض في الثالث من وقف البرازية (١) * وان كان الواقف قال
في أصل الوقف على أن أبيعها بجاهد الى من الثمن من ثمن أو قال على أن أبيعها
واشتري بثمنها عبدا أو قال أبيعها ولم يزد على ذلك قال هلال هذا الشرط فاسد يفسد به
الوقف لأن هذا الشرط ولاية ابطال الوقف كأنه قال على أن أبطله وانما لا يطل الوقف
إذا شرط الاستبدال بأرض أخرى لأن ذلك نقل وتحويل وأجمع وأعلى أن الواقف إذا شرط
الاستبدال لنفسه في أصل الوقف يصح الشرط والوقف ويملك الاستبدال أما استبدال
الوقف بدون الشرط أشار في السير الى أنه لا يملك الاستبدال الا القاضى اذ رأى المصلحة
في ذلك ولو قال الواقف في الوقف على أن أبيعها واشتري بثمنها أرضا أخرى ولم يزد على ذلك
في القياس يبطل الوقف لأنه لم يذكر إقامة أرض أخرى مقام الاولى وفي الاستحسان يصح
الوقف لأن الارض الاولى تعينت للوقف فيكون عنها قائما مقامها في الحكم وكلوا واشتري
الثانية نصير الثانية وقفا بشرائط الاولى قائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الواقف
بشروط في الثانية كالعبد الموصى بخدمته لانه لا يملك انفسا اذا قتل خطأ وأخذت قيمته واشتري بها
عبد آخر يثبت حق الموصى له بالتخديم فيه من غير تجديده وكذا المدبر اذا قتل خطأ وأخذ
المولى قيمته بزم أن يشتري عبدا آخر فديده وينقل حكم الاول الى بدله فكذلك
ههنا ثم ليس له أن يستبدل الثانية بأرض ثالثة لأن هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد
في الاولى دون الثانية في مسائل الشروط من وقف الخيرية * قلت فإذا شرط أن يبيعها
ويستبدل بها فباعها ثم أقال فيها أنه أن يبيعها بعد ذلك قال لا قلت ولم قل لأنها عادت
على غير الملك الاول فإذا عادت على غير الملك الاول فكأنه باع الوقف واشتري بثمنه أرضا
فوقفها فليس له أن يبيع البديل لأنه لم يشترط فلوردت عليه بعيب بعد البيع بقضاء قاض له
أن يبيعها ويستبدل بها لأنها قد عادت على الملك الاول ولوردت عليه بغير قضاء قاض
فليس له أن يبيعها ويستبدل بها لانها بمنزلة الاقالة ولم تعد على الملك الاول قلت أرأيت
لو باعها على أن المشتري بالخيار والبايع بالخيار فأبطل الذي له الخيار الباع قال فقد عادت
على الملك الاول وله أن يبيعها قلت وكذلك لو ردت عليه بخيار رؤية بقضاء أو غيره قال نعم

(١) وان شرط في الوقف أن لا يبيع ذلك
ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفا
مكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبي يوسف
أن الوقف جائز والشرط باطل وفي الكبرى
هو المختار كذا في أوائل الفصل الرابع
من وقف التنازعانية

(١) زيد متولي سي اولدني رقبه منزلي عروك منزله شرائط استبدال موجوده اولدني حالده استبدال ايلسه جائز ولورمي الجواب اولور منقاري زاده (ترجمة) هل يجوز ان يبدل منزلا موقفا وهو متول عليه بمنزل عروك عند وجود شروط (٢٢٠) الاستبدال الجواب نعم يجوز منقاري زاده

وقف عقار كيعني واستبدال التي مسوغات شرعية موجودة اولسه وقف بيعه واستبدال اذن ويرى كدن قضائي منع ايجون امر شريف وارد اولشيمدر الجواب احدي وخسين وتسعمائة تاريخه وارد اولشدر أبو السعود (ترجمة)

هل صدر امر شريف يمنع القضاة عن اذنه في بيع الوقف واستبداله وان كانت المسوغات الشرعية لبيع العقار الموقوف واستبداله موجودة الجواب نعم صدر الامر بذلك سنة احدي وخسين وتسعمائة أبو السعود

(٢) شرط الواقف عدم الاستبدال فله قاضي الاستبدال اذا كان اصلح كذا في وقف الاشياء

سئل عن واقف شرط في وقفه عدم الاستبدال فصار الوقف بصقة مسوقة للاستبدال هل يصح استبداله أم لا يصح لمنع الواقف ذلك وما الحكم أجاب نعم يصح الاستبدال باذن الحاكم ولو منع الواقف من فتاوى ابن نجيم في الوقف (٣) وقف استولى عليه غاصب وحال بينه وبين المتولى ويجز المتولى عن الاسترداد فأراد الغاصب أن يدفع قيمته كان للمتولى أن يأخذ القيمة أو يصالحه على شيء ثم يشتري بالمأخوذ منه أرضاً أخرى فيجعله وقفاً على شرائط الأول لأن الغاصب اذا جدد يصير بمنزلة المستملك فيجوز أخذ القيمة كذا في أو اخر فصل اجارة الارواق من الخالية

(٤) الفاضل من وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قبل ان يصرف الى الفقراء وانه صحيح ولكن يشتري به مستغلا للمسجد كذا في محيط البرهاني

قلت فلو باعها واشترى بتمها أرضاً فوقها ثم ردت اليه الأرض الأولى يعيب ببقاء قال فقد عادت الى الوقف وأما الأرض الذي اشتراها ووقفها فليس للواقف وضع بملامداله في مسئلة الاستبدال بالارواقف من كفاية السائل من أنفع الوسائل (مخ) • مبادلة دار الوقف بدار أخرى انما يجوز اذا كانت في محلة واحدة وتكون محلة المملوكة خيراً من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وان كانت المملوكة أكثر مساحة وقيمة وأجرة لاحقاً خيراً في أدون المحلتين لدناءتها وقلة رغبات الناس اليها (١) في باب بيع الموقوف من وقف القنية • اذا شرط الواقف أنه لا يستبدل فهل يراعى فيه شرطه أو لا فنقول الاصل أنه يجب مراعاة شرطه حيث أمكن لقولهم شرط الواقف كنص الشارع يجب اتباعه ولا يترك للضرورة ولا شك أن مقصوده ابقاء الوقف على الدوام فيتبع شرطه وذكر الطرسوسي في أنفع الوسائل هذه المسئلة وقال انه لا نقل فيها ومقتضى قواعد المذهب أن للقاضي أن يستبدل اذا رأى المصلحة في الاستبدال لانهم قالوا اذا شرط الواقف أن لا يكون للقاضي أو السلطان الكلام في الوقف انه شرط باطل ولا قاضي كلام لأن نظره أعلى وهذا شرط فيه تفويت المصلحة للموقوف عليهم وتعطيل الوقف فيكون شرطاً لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل انتهى وهو مردود لانه لا ضرر في تكلم القاضي ونظره بل فيه مصلحة فلم يعتبر شرطه وأما شرط عدم الاستبدال ففيه مصلحة وهو تأييده ولأن ما ذكره عارضته قاعدة أخرى ان شرط الواقف كنص الشارع ولائنه لا يفتى ولا يعمل بتفقهات الطرسوسي ابن نجيم في الرسالة المسئلة بالاستبدال (٢) • مثل عن استأجر داراً وقفاً مدة معلومة فاستبدل بطريق شرعي في إنشاء المدة هل تفسخ الاجارة بذلك أم لا أجاب لا تفسخ الاجارة بذلك ويستقر المستأجر واضعا يده على الدار المؤجرة الى نهاية مدته حيث لم يجز البيع من فتاوى ابن نجيم • رجل وقف موضعاً في صحته وأخرجه من يده فاستولى على الوقف غاصب وحال بينه وبين الوقف قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يؤخذ من الغاصب قيمته ويشتري بها موضع آخر فيوقف على شرائط الأول فقبيل له أليس يبيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب باحدا وليس للواقف بينة يصير مستملاً كالشئ المسبل اذا صار مستملاً كما يجب به الاستبدال كالفرس المسبل اذا قتل في فصل وقف المنقول من وقف الخالية (٣) • (عن) اجتمع من مال المسجد شيء فليس للقيم أن يشتري به دار الوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه وبضمنه (ث) محمد بن سلمة أفتى بأنه يجوز (ث) وهذا استحسن والقياس أن لا يجوز وينبغي أن يشتري ويبيع بأمر الحاكم ولو اشتري بالنقله حافواً لا يستغل ويباع عند الحاجة فهو أقرب الى الجواز في باب تصرفات القيم من وقف القنية (٤) • متولى المسجد اذا اشترى بمال المسجد حافواً أو داراً ثم باعها جازاً اذا كانت له ولاية الشراء وهذه المسئلة بناء على مسئلة أخرى أن متولى المسجد اذا اشترى من غلته داراً أو حافواً فله الدار وهذه الحافون هل تلحق بالحوائث الموقوفة على المسجد ومعناه أنه هل يصير وقفاً يختلف المشايخ فيه قال الصدر الشهيد المختار أنه لا يلتحق ولكن يصير مستقلاً للمسجد وهذا لأن الشرائط

التي يتعلق بها لزوم الوقف وصحته حتى لا يجوز نسخه ولا بيعه لم يوجد شيء من ذلك ههنا
 فلم يصرف وقفه في بيعه في التاسع عشر من وقف الذخيرة * المتولى اذا اشترى
 من غلة المسجد حافوتا أو دارا أو مستغلا آخر جاز لأن هذا من مصالح المسجد فان أراد
 المتولى أن يبيع ما اشترى وباعه بغير موافقة قال بعضهم لا يجوز هذا البيع فان هذا صار
 من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لأن المشتري لم يذ كر شيئا
 من شرائط الوقف فلا يكون ما اشتراه من أوقاف المسجد في باب الرجل يجعل داره
 مسجدا من وقف الخيرية * (السابع في عمارة الوقف وفي البناء والغرس فيه وفي صرف
 أحد الوقفين على الآخر وفي بيع البناء المهذوم وفي الاستدانة على الوقف) * قال
 والذي يدل عليه من ربيع الوقف عمارة شرط الواقف أو لانه ما هو أقرب إلى العمارة وأعم
 إلى المصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهما قدر كفايتهما ثم السراج
 والبساط كذلك إلى آخر المصالح انتهى وظاهره تقديم الامام والمدرس على جميع
 المستحقين بالشرط والتسوية بالعمارة تقتضي تقديمها عند شرط الواقف أنه اذا ضاق
 ربيع الوقف قسم الربيع عليهم بالحصة وأن هذا الشرط لا يعتبر من وقف البصر الرائق
 في شرح قوله ويبدأ من غلته * والواجب أن يبدأ من غلة الوقف بعمارة شرط الواقف
 ذلك أو لم يشترط اذا كان الوقف على الفقراء وما فضل منها يقسم على الفقراء وان كان
 الوقف على رجل بعينه وآخره للفقراء فهي في ماله أي ماله شاء في حال حياته ولا تؤخذ
 من الغلة إلا أن الوقف اذا كان على الفقراء لا يمكن مطالبتهم بالعمارة لكنهم وغلة الوقف
 أقرب أموالهم فنجب فيها والعمارة وان لم تكن مشروطة في الوقف نصابها مشروطة
 اقتضاء لأن مقصود الواقف ادراك الغلة مؤبدا على المساكين وهذا المقصود انما يحصل
 باصلاحها وعمارتها وان كان الوقف على رجل معين يمكن مطالبته بالعمارة بطالبها
 ولا يجبر شيء من الغلة لا تجلها لانه معين يمكن مطالبته وانما تستحق العمارة عليه بقدر
 ما يقع الوقف على الصفة التي وقف المالك وان خرب بيتي على ذلك الوصف لانها بصفتهما
 صارت غلتها مستحقة المصروف إلى الموقوف عليه ولو كان الوقف على الفقراء فكذلك
 في الصحيح لأن صرف الغلة إلى العمارة لضرورة إبقاء الوقف ولا ضرورة في الزيادة فوجب
 صرف الغلة إلى مصرفها وهو الفقراء (١) ولو وقف دارا على سكنى ولده فالعمارة على
 من له السكنى فان أبي من ذلك أو كان فقيرا اجرها الحاكم وعمرها بأجرها فاذا عمرت ردها إلى
 من له السكنى لانه لو لم يعمرها يطل حق الوقف وحق صاحب السكنى أصلا ولو عمرها يتأخر
 حق صاحب السكنى وتأخير حقه أولى من ابطال حقه ما من كل وجه ولا يجبر الابن على
 العمارة ولا يكون أباه ورضايه بطلان حقه ولا تصح اجارة من له السكنى لانه لا ولاية له عليها
 وصرف الحاكم نقضه إلى عمارة الوقف ان احتاج وان استغنى عنه أمسه حتى يحتاج إلى
 عمارة فيصرف فيها فان احتاج اليه في الحال صرف اليها والاحتفاظ لوقت الحاجة وان
 تعذر إعادة عينه إلى موضع بيعه وبصرف ثمنه إلى المربة صرفا للبدل إلى مصرف المبدل
 ولا يقسم النقض بين مستحق الوقف من وقف الكافي شرح الوافي ملخصا * ولو دخل

(١) ولو وقف دارا على سكنى شخص بعينه
 فالعمارة عليه ولو أبي أو عجز عمرها الحاكم
 بأجرها ولا يصح اجارة من له السكنى لانه
 غير ناظر ولا مالك لكن الحاكم يؤجرها
 له أو غيره فيعمرها بأجرها بقدر ما تبقى
 على الصفة التي وقفها الواقف ولا يزيد على
 ذلك الا برضا من له السكنى لانها بصفتهما
 صارت مستحقة له فترد إلى ما كانت وان
 كانت وقفها على الفقراء فكذلك في رواية
 حتى لا يزيد على ما كانت وفي رواية يجوز
 والاوّل أصح كذا في وقف الزيلعي عنه

(١) قلت أرايت هذا الرجل الذي جعل له
السكنى ان مات بعد ما بناها قال الذي
تيسر ميراث لورثته دون أهل الوقف
ويقال لورثته هذا الرجل ارفعوا هذا
البناء كذا في باب الرجل يقف دارا على
أن يسطعها قوم بسمهم من وقف
الاسعاف
(٢) تاذير الحائظ أن يصلح أسفله فيجعل
ذلك كالأزار ومنه قوله أزر حيطان
الدار الموقوفة مغرب

سكاها الواحد بعد واحد تكون مرتتها واصلا حها على من بدأ به الواقف بالسكنى (١)
ويقال له رقتها امرئة لا غنى عنها وهي ما يمنع من خرابها ولا يلزمه أزيد من ذلك ولو أزر (٢)
الاول حيطانها أو أدخل جذوعا في سقفها بدلا عما انكسر منها ثم مات وانتقلت الدار الى
الثاني يكون ذلك لورثة الاول ويقال للثاني ان شئت فادفع اليهم قيمة ذلك ويكون ملكا لك
والا أى وان لم تدفع قيمة ذلك تؤجر وتدفع اليهم قيمة ذلك من الأجرة ثم تعود سكاها اليك ولو
انهدمت وقال الاول أنا بنيتها وأسكنها كان له ذلك وادامات يكون البناء لورثته ويقال لهم
ارفعوا ايهاكم عن الدار وخذوه والفرق بين هذه وبين ما قبلها أن ما رحمه لا يمكن تخليصه أو
تمييزه الا بضرر بخلاف البناء فان كان لهم فلم يأخذوه وليس للثاني أن يملك البناء بغيره بدون
رضاهم ولو حصصه الاول أو طين سطوحها ثم مات لا ترجع ورثته بشئ لان ما لا يمكن
أخذ عينه هو في حكم الهالك في فصل في وقف دار على سكنى أولاده من الاسعاف
وفي الظهيرة فان كان المشروط له السكنى وتم حيطان الدار الموقوفة بالأجرة وحصصها
أو أدخل فيها أجزاعا ثم مات ولا يمكن نزاع شئ من ذلك الا بضرر بالبناء فليس للورثة أخذ
شئ من ذلك ولكن يقال للمشروط له السكنى بعده ضمن لورثته قيمة البناء ولك السكنى
فان أبى أو حرت الدار وصرفت الغلة الى ورثة الميت بقدر قيمة البناء فاذا وقت غلته بقيمة
البناء أعيدت السكنى الى من له السكنى وليس لصاحب السكنى أن يرضى بقلع ذلك وهدمه
وان كان مآرم الاول مثل تخصيص الحيطان أو طين السطوح أو ما أشبه ذلك ثم مات
الاول فليس لورثته أن يرجعوا بشئ من ذلك الا يرى أن رجلا أو اشترى دارا وحصصها
وطين سطوحها ثم استحققت الدار لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الحصص والطين
وانما يكون له أن يرجع بقيمة ما يمكنه أن ينقصه ويسلم نقضه اليه انتهى وجعل في المجتبى
مسئلة ما اذا عمرها ومات نظير ما اذا عمر دار غيره بغير اذنه من وقف البحر الرائق * وظاهر
كلام المصنف وغيره أن من له الاستغلال لا تكون العمارة عليه بناء على أن من له الاستغلال
لا يملك السكنى ومن له السكنى لا يملك الاستغلال كما صرح به في البرازية وفي فتح القدير
بقوله وليس للموقوف عليهم الدار سكاها بل الاستغلال كما ليس للموقوف عليهم السكنى
الاستغلال انتهى من المحل المزبور * (ب) لو وقف دار على رجل وأولاده وأولاد
أولاده أبدا ما تناسلوا فان انقطعوا فالأفقراء ثم بنى واحد من أولاد الأولاد الموقوف
عليهم بعض الدار الموقوفة وطين البعض وحصص البعض وبسط فيه الأجرة فطلب منه
الاخراج حصته يسكن فيها فنعى عنها من حاجته يدفع له حصته مما أنفق فيها ليس له ذلك والطين
والحصص مناربعه الموقوف له أن ينقص الأجرة قال وانما ينقص الأجرة اذا لم يكن في نقضه
ضرر بالوقف كن بنى في الحائظ المسبل فله رفعه اذا لم يضر بالبناء القديم والا فلا في باب
ما يتعلق بعمارة الوقف والبناء والغرس فيه من وقف القيمة * (ج) دار لسكنى الامام
هدها وبناها لنفسه وسقفها من الخشب القديم لم يكن له بيع البناء ان بناها كما كانت
من المحل المزبور * قلت أرايت سكنى هذه الدار ان كان جعل فيها رجل بعد هذا الرجل
الاول فقال أنا أعطى قيمة البناء وأبى أن يدع الورثة يرفعون البناء قال ليس له ذلك

(٢) متول بنی فی أرض الوقف فهو الوقف
ان بناء من مال الوقف أو مال نفسه ونواه
للقف أولم ينو شيئاً وإن بنى لنفسه وأنهد
عليه كان له يومئذ ملكه اليه عمل والحق جائز
اولور می الجواب اولور أبو السعود
(ترجمة)

من الاشياء عليه
(٣) سئل عن المستاجر اذا بنى في ارض
الوقف باذن القاضى هل أن يرجع
في الاجرة هل يكون البناء للوقف ويرجع
بما أنفق في العمارة أجاب نعم يكون البناء
للووقف ويرجع بما أنفق من قباوى
ابن نجيم عليه

لو أرادنيذ أن يحفر بئر في أرض موقوفة
بلاذن متوليها فهل للمتولي أن يمنعه
من ذلك نعم يمنعه ان حصل منه ضرر
مسئلي عن رجل استأجر أرضا وقفا من
الناظر مدة معلومة هل أن يغرس فيها
الاشجار بغير إذن الناظر أم لا بد من اذنه
أجاب له الغرس بدون إذن الناظر ان لم يضر
الغرس بالأرض من قباوى ابن نجيم سه

والبناء للورثة دون هذا الرجل إلا أن يصطلحوا من ذلك على شيء وهذا على قياس قول أبي حنيفة في الغصب في باب الرجل يفت الدار على أن يسكنها القوم بسعيهم من وقف هلال * (ص) حاولت وقف بني فيه ساكنه بلا إذن متوليهم وقال أنفقت كذا وكذا لو لم يضر رقعته ببناءه القديم رقعته وهو لساكن وما يضر رقعته فهو الذي ضيع ماله فليترص إلى أن يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناء المسكن تأجرفيه مانعا من صحة الاجارة من غيره اذ لا يذله على ذلك البناء حيث لا يملك رقعته ولو اصطالحوا على أن يجعل ذلك للوقف بنين لا يجاوز أقل القيمتين منزوعاً أو مبنياً فيه صح (١) ولو بنى بأمر متوليهم على أن يرجع في غلة الوقف فالبنا للوقف ويرجع بما أنفق في أحكام العماره في الاوقاف من الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين * (عدة) المتولى بنى في عرصه الوقف لو بنى من مال الوقف فهو للوقف وصك كذا لو من مال نفسه لم يكن للوقف ولولفسه من ماله فلو أشهد به ذلك ولو لم يذ كر شيئاً كان للوقف (٢) بخلاف أجنبي بنى في حلك غيره ولم يذ كر شيئاً فإنه له لو بنى من ماله على ما مر * (نقله) المستأجر بنى في دار الوقف على أن يرجع في الغلة فله الرجوع (٣) قيل المسئلة السابقة من الفصولين * رجل وقف ضيعة على جهة معلومة أو على قوم معلومين ثم أن الواقف غرس فيها شجراً قالوا ان غرس من غلة الوقف أو من مال نفسه لكنه ذكر أنه غرس للوقف يكون للوقف وإن لم يذ كر شيئاً وقد غرس من مال نفسه يكون له ولورثته من بعده ولا يكون وقفاً ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لأنه لا يغرس لنفسه في المسجد * أراض موقوفة على الفقراء استأجرها رجل من المتولى وطرح فيها السرقين وغرس الاشجار ثم مات المستأجر فإن الاشجار تكون لورثته وتزعم الورثة بقلعها وايدس للورثة الرجوع بما زاد السرقين في هذه الاراضي عندنا في فصل الاشجار من وقف النسيئة * رباطى غرس شجرة في أرض موقوفة على الرباط وقام عليها في سقيها وتعهدا حتى كبرت ولم يذ كر وقت الغرس أنه الرباط قال الفقيه أبو جعفر أن كان هذا الرباطى يلى تعاهد الارض الموقوفة على الرباط فالشجرة تكون وقفاً وإن لم يكن اليه ولاية الوقف فالشجرة تكون للغراس وله أن يرفعها * مسجد فيه شجرة التفاح قال بعضهم يباح للقوم أن يقطروا به هذا التفاح والصحيح أنه لا يباح لأن ذلك صار للمسجد بصرف الى عمارة المسجد من المحل المزبور * وفي القضية يجوز للمسكن استأجر غرس الاشجار والى كروم في الاراضي الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون حفر الحياض (٤) وانما يحل للمتولى الاذن فيما يذ لوقف به خيراً قال مصنفه فقالت وهذا اذ لم يكن لهم حق قراره مارة فيها أما اذا كان لا يحرم الحفر والغرس لوجود الاذن في مثلها من وقف البصر الرائق * بناء المنارة من غلة المسجد هل يجوز ذكر أنه يجوز مطلقاً والمسئلة على وجهين اما أن يكون في البناء مصلحة المسجد أو لم يكن ففي الوجه الاول لا بأس به لانه من جملة البناء وتفسير المصلحة أن يكون أسمع للقوم وفي الوجه الثانى لا وتفسير عدم المصلحة أن يكون المسجد في موضع يجمع كل أهل المسجد الاذان

(١) أما بناء المنارة من وقفه ان شرط الواقف يجوز وان لم يعرف شرطه ان كان للوقف سعة وفي بنائها مصلحة للقوم بأن يسمع الاذان به كل القوم يجوز والا فلا كذا في مختارات النوازل

(٢) ولو أن قيم المسجد اراد ان يبني حوائط في حريم المسجد وفشائه حال الفقيه أبو الليث لا يجوز له أن يجعل شيئاً من المسجد مسكناً ومستغلاً كذا في باب الرجل يجعل داره مسجداً من وقف الخيرية وكذا في الاسعاف والنوازل

(٣) به أن بنى ابن نجيم وكذا في المرحوم يحيى افندي

(٤) بنى رجل مسجدين وعين المصالح كل منهما وقفاً وقل مرسوم بعض الموقوف عليه بأن انتقص مرسوم امام أحد المسجدين أو مؤذنه مثلاً بسبب كون وقفه خراباً جزئياً كما أن بصرف من فاضل الوقف الاخراج له لانها حينئذ كشيء واحد وان بنى رجلان مسجدين أو رجل مسجداً والاخر مدرسة ووقفاهما أو قافلاً لا يجوز للحاكم أن يصرف من فاضل وقف أحدهما الى الاخر كذا في البرازية من وقف المدرر لمختار

بغير المنارة (١) في باب اتخاذ المسجد والتصرف في رقبته من التجنيش والمزيد * استأجر حانوناً موقوفاً على الفقراء وأراد أن يبني عليه غرفة من ماله ويقتفع بها من غير أن يزيد في أجره حانونت على قدر ما استأجر فانه لا يطلق له البناء الا أن يزيد في أجره فحينئذ يبقى على مقداره لا يحاف على البناء القديم من الضرر وان كان هذا حانوناً يكون معطلاً في أكثر الاوقات وانما غلب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق ذلك من غير زيادة في الاجر لان فيه مصلحة الوقف من آخر وقف الذخيرة * مسجد انهم قد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاص لا ينفق الغلة في البناء لان الواقف وقف على مرسته ولم يأمر بأن يبني هذا المسجد والفتوى على أنه يجوز البناء بتلك الغلة في باب الرجل يجعل داره مسجداً من وقف الخيرية * ضيعة موقوفة على مسجد على أن ما يفضل من عمارة المسجد فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة للجمال هبل يصرف شيء من تلك الغلة الى الفقراء تكلموا في ذلك والصحيح ما قاله الفقيه أبو الليث انه ينظر ان اجتمع من الغلة مالواحتاج الضيعة والمسجد الى العمارة بذلك يكتفى بالعمارة منها ويقتصر على تلك الزيادة الى الفقراء في الوقف على القرابات من وقف الخيرية وكذا في المحل المزبور * قيم المسجد اذا أراد أن يبني حانوناً في أحد المسجدين أو قفائه لم يجز له ذلك لان فيه جعل المسجد مسكناً وفيه ابطال حرمة وقفه والفتاوى تتبع للمسجد فيما أخذ حكمه (٢) من وقف تهذيب الوقاعات تقلع عن النوازل * لو لم يكن للمسجد أوقاف واحتاج المسجد الى العمارة لا بأس بأن يؤجر جانباً من المسجد في أواخر الثالث عشر من الفصولين * مسجد له أوقاف مختلفة لا بأس للقيم أن يخلط غلته وان خرب حانون منها فلا بأس بعمارة من غلة حانون آخر لان الكل للمسجد سواء كان الواقف واحداً أو مختلفين لان المعنى يجمعها في الباب الثاني عشر من وقف الكرماسي وكذا في المحيطة والخلاصة * ولو خرب أحد المسجدين في قرية واحدة فلقاضي صرف خشيته الى عمارة الاخر اذا لم يملك بانيه ولا وارثه وان علم بصرفها هو بنفسه قلت ان شاء كما مر في باب المساجد من وقف التقنية (ط شيخ) * حوض أو مسجد خرب وتفرق الناس عنه فلقاضي أن يصرف أوقافه الى مسجد آخر أو حوض آخر (٣) وفي شرحه للزيادات والمسجد اذا استغنى عنه المساكين ولا يصلي فيه أو خرب ما حوله يعود الى صاحبه كما كان ان كان حياً والى ورثته ان كان ميتاً وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يبقى مسجداً أبداً فأما أوقاف المسجدين كارباني المسجد ومخذهما واحداً تكون ميراثاً وان كانوا جماعة تصرف الى أقرب المساجد في تلك المحلة لان قصد الواقف في الاول عمارة مسجده وفي الثاني عمارة المحلة وبالصرف الى مسجد آخر في المحلة عمارة من المحل المزبور * وقد تقرر في فتاوى خوارزم أن الواقف ومحل الوقف أعني الجهة ان اتحدت بأن كان وقفان على المسجد أحدهما الى عمارة والاخر الى امامه ومؤذنه والامام والمؤذن لا يستقر لقله المرسوم (٤) للحاكم الدين أن يصرف من فاضل وقف المصالح الى الامام والمؤذن باستصواب أهل الصلاح من أهل المحلة ان كان الواقف متحداً لان غرض الواقف احياء وقفه وذلك يحصل بما قلنا وأما اذا اختلفت الواقف أو اتحد

الوقف واختلفت الجهة بأن بني مدرسة ومسجدا وعين لكل وقفنا وفضل من غلة أحدهما لا يتبدل شرط الوقف وكذا إذا اختلف الوقف لجهة يتبع شرط الوقف وقد علم بهذا التقرير أعمال العلين احياء الوقف ورعايه شرط الوقف في آخر نوع في المنقول من الثالث من وقف البرازية * وفي المنبع إذا خرب ما حول المسجد واستغنى أهل المحلة عن الصلاة فيه بقي مسجد عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة وبه قال الشافعي ومالك ولا يفتل إلى ملك بانيه ان كان حيا ولا إلى ورثته ان كان ميتا وقال أحمد جاز نقل نقضه وصرف الغلة إلى مسجد آخر وعند أبي يوسف يتحول إلى أقرب المساجد من ذلك المسجد ولا يعود إلى ملك الباني (١) اسان الحكم من كتاب الوقف * حانوت هو وقف صحيح احترق السوق والحانوت وصار بحال لا ينتفع به ولا يستأجر بشئ البتة يخرج من الوقفية ومن هذا الجنس الرباط إذا احترق يطل الوقف ويصير ميراثا ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفها صحيحا على مقبرة معلومة فخر هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به فجار رجل وعمره وبني فيه بناء من ماله بغير إذن أحد فالاصل لورثة الوقف والبناء لورثة الباني ومن هذا الجنس وقف صحيح على أقوام مسجونين فخر ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية ولا يرغب أحد في عمارته بطل الوقف ويجوز بيعه (٢) في مسائل الوصية من وقف المضمرات * المسجد إذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فرفع ذلك إلى القاضي فباع الخشب وصرف الثمن إلى آخر جاز (٣) قبيل وقف المريض من وقف الخانية * أهل المسجد لو باعوا غلة المسجد ونقضه بغير إذن القاضي لا يصح وهو الاصح مسجد عتيق لا يعرف بانيه خرب فاتخذ بجنبه مسجد آخر ليس لأهل المسجد أن يبيعوه ويستعينوا بئنه في مسجد آخر لانه على قول أبي يوسف هو مسجد أبدا وبه يفتي من وقف منية المفتي * وفي فتاوى القاضي ظهير الدين يبيع البناء الموقوف لا يجوز قبل الهدم ويجوز بعده وكذلك الاشجار المثمرة الموقوفة لا يجوز بيعها قبل القطع ويجوز بعده وان كانت الاشجار غير مثمرة يجوز بيعها قبل القطع وبعدة من الفصول العمادية وكذلك التناثر خانية والبحر * (جو) أهل مسجد اترقوا وتدعى المسجد إلى الخراب وبعض المتغلبة يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يباع الخشب باذن القاضي ويسلك الثمن ويصرف إلى بعض المساجد أو إلى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الامام أبي شجاع في رباط خرب وهو في بعض الطرق ولا ينتفع به المارة وله أوقاف تال يجوز صرفها إلى رباط آخر ينتفع به المارة لان الوقف غرضه من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك في الثاني في الخامس من وقف نقد الفتاوى * حوايت مال بعضها إلى بعض والاول منها وقف والباقى ملك والمتولى لا يعمر الوقف قال أبو القاسم ان كان للوقف غلة سكان لأصحاب الحوايت أن يأخذوا القيم بقسوية الحائط المسائل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يد القيم رفعوا الامر إلى القاضي ليأمر القاضي القيم بالاستدانة على الوقف في اصلاح الوقف وليس له أن يستدين بغير أمر القاضي كذا في الخانية من وقف البحر الرائق * ليس للقيم أن يستدين على الوقف في اصلاح الوقف بغير أمر القاضي وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج إلى

(١) والفتوى على قول أبي يوسف كما في

السراجية والمنية

(٢) وقف انهدم وليس من الغلة ما يمكن

عمارة بطل الوقف وعاد نقض البناء إلى

الوقف أو إلى ورثته وان كان لا يعرف

واقفه فهو كاللقطة هل يعمل بهذه

المسئلة الجواب نعم يعمل بها من يعلم

معناها ويطاع على ما أريد بها من الحكم

الشرعي وأما من ليس كذلك فيعزل عنها

وعن النظر إليها من فتاوى أبي السعود

س

(٣) سئل عن المسجد إذا خرب وليس له

ما يعمر به هل يعمر بانقاضه مسجد آخر

أم لا أجاب ان عرف بانيه أو وارثه له أخذ

الانقاض والانتفاع بها وان لم يعرف

فيعمر به مسجد آخر من فتاوى ابن نجيم

في الوقف

انهدم الوقف وليس من الغلة ما يعاد به

بناؤه دفع النقض إلى الوقف أو وارثه

* احترق حانوت الوقف والسوق وصار

بحال لا ينتفع به بطل كونه وقفًا وعاد إلى

الوقف أو وارثه وكذا حوض القرية

أو المحلة خرب بحيث لا يمكن عمارته

واستغنى عنه أهل المحلة وان كان

لا يعرف واقفه فهو كاللقطة يصدق به على

فقير ثم يشتري منه وينتفع به كذا في

البرازية قبيل الخامس من الوقف

وسخلى أنه لا يجوز لأهل المحلة ويجوز

برأى القاضي لانه مختلف فيه وفعل

القاضي يرفع الخلاف تأمل

المقرض ولا استدانة إنما إذا كان للوقف غلة فأنتقل من مال نفسه لاصلاح الوقف كمن له
أن يرجع بذلك في غلة الوقف في باب الرجل يجعل داره مسجد من وقف الخيرية * (عليه)
الاستدانة لاصلاح الوقف عند الضرورة هل يجوز أن أمر الواقف بجوز وإن لم يأمر تكلموا
فيه والمختار أنه يرفع الامر الى القاضي حتى يأمر بالاستدانة (١) وفي فتاوى
القاضي ظاهر الدين والاحوط في مثل هذه الضرورة أن يستدين بأمر الحاكم
أن يكون يعلم منه ولا يمكنه الحضور وخيفته يستدين بنفسه في السابع والعشرين من
فصول العتادي وكذا في الفصولين * والذي يظهر لنا في ذلك أنه إن أمكنه المقرض بدون
رجح فلا يعدل الى ما فيه رجح وإن لم يمكن الا يرجح استئجاره القاضي وفعل ولا أدى الى
خراب الوقف خصوصاً في زماننا الذي قل فيه من يقرض الدراهم بدون معاملة شرح
الوهبانية للمصنف فلو هدمه ولم يكن فيه غلة للعمارة في الحال واستقرض العشرة بثلاثة
عشر في سنة واشترى من المقرض شيئاً بثلاثة دنانير يرجع في غلته بهشرة وعليه الزيادة
في باب تصرفات القيم من القنية * (الثامن في تصرفات المتولي وضمانه وفيما قبل قوله
وفيما لا يقبل وفيمن يستحق الوظيفة ومن لا يستحقها وفيه مسألة النيابة عن الوظائف) *
فإن قلت إذا شرط الواقف ناظراً أو جليلاً أو صغيراً فما عمل كل منهم قلت الامر والنهي
والتدبير والعقد وقبض المال وظيفه الناظر وجب المال من المستأجر من هلاسيلاً أو
خارجياً وظيفه الجاني ونقد المال ووزنه وظيفه الصغير * فإن قلت فهل للجاني الدعوى
على المستأجر وهل له اجارة المسقف قلت لا لا يوكيل الناظر وهذه للوظائف انما تنبني على
العرف فيها كما ذكره في فتح القدير في المنصرف وأما بيان ماله فإن كان من الواقف غلة
المشروط ولو كان أكثر من اجرة المنزل ولو كان منصوب القاضي فله أجر مثله واختلفوا
هل يستحق بلا تعيين القاضي فنقل من القنية أولاً أن القاضي لو نصب قيساً مطلقاً ولم يبين له
أجر ادعى فيه سنة فلانئله وثانياً أن القيم يستحق أجر مثل سعيه سواء شرط له القاضي
أو أهل المحلة أجرة أو لا لأنه لا يقبل القوامه ظاهراً إلا بالمؤنة والاجرة والمعهود كالمشروط
(٢) من وقف البحر الرائق * وليس لاحد الناظرين التصرف دون الاشرع عندهما خلافاً
لابي يوسف وفي الخانية ولو أن قيمين في وقف أقام كل واحد منهما قاضي بلدة غير قاضي بلدة
أخرى هل يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف بدون الاشرع قال الشيخ اسمعيل الزاهد
ينبغي أن يجوز تصرف كل واحد منهما ولو أن واحداً من هذين القاضيين أراد أن يعزل
القيم الذي أقامه القاضي الاشرع فإن رأى القاضي المصلحة في عزله كان له ذلك
والأقلا انتهى وفيه دليل على أن للقاضي عزل منصوب قاض آخر بغير ضمانه إذا رأى
المصلحة انتهى فإن قلت هل لاحد الناظرين أن يؤجر الاشرع قلت لا يجوز لما في الخانية من
كتاب الوصايا الوبايع أحد الوصيين لصاحبه شيئاً من التركة لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد لأن
عندهما لا يتفرد أحد الوصيين بالتصرف انتهى والناظر انما وصي أو وكيل من المحل
المزبور قبيل المسئلة المزبورة بوقرة * (فصطخ) ليس للمتولي ايداع مال الوقف والمسجد
الا من في عياله ولا اقراضه فلو أقرض ضمن وكذا المستقرض (٣) وذكر أن القيم لو أقرض

(١) والمختار ما اختاره الصدوق والشهيد وأبو
الميثاق إذ لم يكن بد من الاستدانة يرفع الى
القاضي فيأمره بها خيفة تدرج الى الغلة
وعلمه في (ط) كذا في تصرفات القيم في
الوقوف من وقف القنية ع

(٢) في السراجية من مبسوط نحر الاسلام
واذا مات من له وظيفة من بيت المال
لحق الشرع واعزاز الاسلام كالامامة
والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام
والمسلمين وللميت أبناء يرعون ويقومون
حق الشرع واعزاز الاسلام كما يراعى
ويقسم الاب فلا مام أن يعطى وظيفته
لأبناء الميت لا لغيرهم لحصول المقصود
وانحياز قلوبهم والامام مربب تخلف
الموتى بأذن الشرع والشرع أمر بإبقاء
ما كان على ما كان كبناء الميت لغيرهم
من خزانة الروايات من باب بيت المال
ومصارفه ع

(٣) سئل عن الناظر إذا أبرأ المستأجر من
تتلى من الاجرة هل يصح ابرأه ويسرى
على الوقف أم لا أجاب لا ينفذ ابرأه على
الوقف ويضمن من فتاوى ابن نجيم ع
ولو أبرأ القيم المستأجر عن الاجرة بعد
تمام المدة فصح البراءة عند أبي حنيفة
ومحمد ويضمن في تصرفات القيم من حاوي
القنية ع

مال المسجد بأخذ عند الحاجة وهو أحرز من امساكه فلا بأس به * (عده) يسع المتولى اراض ما فضل من غلة الوقف لو أحرز في السابيع والعشرين من الفصولين * وأشار المؤلف الى أن للقاضي ولاية اراض مال الوقف كما في جامع الفصولين قيسيل باب التصكيم من البحر الرائق * (عج كب) طالب القيم أهل المحلة أن يقرض من مال المسجد للامام فأبى فأمره القاضي فأقرضه ثم مات الامام مفلسا لا يضمن القيم (يح) مثله في تصرفات القيم من القنية * وفي الجواهر ظالم طمع في مال الوقف فانه لا يجوز للمتولى أن يدفع البسه شيئا يسبق الباقي محفوفا هذا ما ذكره وهو الصحيح بخلاف الوصي حيث لم يمكن دفعه حل له الاعطاء ولم يضمن من وقف نقد الفتاوى في الخامس ملخصا وكذا في وصايا التهمة البرهانية * وللقيم صرف شيء من مال الوقف الى كتابة الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف في باب تصرفات القيم من وقف القنية * وفي البرازية تيم الوقف أنفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته له الرجوع وكذا الوصي مع مال الميت ولكن لو ادعى لا يكون القول قوله المتولى اذا أنفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له ذلك فان شرط الرجوع يرجع والا فلا انتهى وفيها أيضا قسم المسجد اشتري شيئا مؤنة المسجد بلا اذن الحاكم بماله لا يرجع على الوقف انتهى وظاهره أنه لا رجوع له مطلقا الا باذن القاضي سواء كان أنفق ليرجع أولا سواء رفع الى القاضي أولا سواء برهن على ذلك أولا من وقف البحر الرائق * (بق) ادعى وصي أو قيم أنه أنفق من مال نفسه وأراد الرجوع في مال اليتيم والوقف ليس له ذلك اذ يدعى دين لنفسه على اليتيم والوقف فلا يصح بجزء الدعوى هذا لو ادعى من مال نفسه فلو ادعى الانفاق من مال الوقف واليتيم فلو ادعى نفقة المثل في تلك المدة صدق في الرابع والثلاثين من الفصولين * (م) ولو استتم المتولى مال الوقف حتى صار ضامنا ثم وضع مثل ذلك على مال الوقف لا يخرج عن العهدة لان الواحد لا يصلح أن يكون مملوكا ومملوكا الحيلة أن يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب رجلا يدفع اليه ثم يدفع ذلك الرجل اليه ولو أنفق في عمارة الوقف يخرج عن العهدة في تصرفات المتولى من حصول العمادى * (يح) القيم ضمن مال الوقف بالاستملاك ثم صرف قدر الضمان الى المصرف بدون اذن القاضي يخرج عن العهدة في تصرفات القيم في الاوقاف من القنية وكذلك في البرازية * ولو خلط المتولى ماله بمال الوقف لم يضمن وقيل يضمن ولو خلط مال الوقف بمال الوقف لا يضمن وفاقا (١) في السابيع والعشرين من الفصولين * لو كان في يد رجل أوقاف مختلفة خلط أموال الاوقاف وغلط الوقف كان ضامنا (٢) وكذا البائع والمساير اذا خلط أموال الناس والطعام اذا خلط حنطة الناس الا في موضع يكون الطعام مأذونا بالخلط عرفا في فصل أداء الزكاة من الخانية * اذا أجزأ اوقاف أرقية أو وصى الاوقاف أو القاضي أو أمينه ثم قال قبضت الغلة فضاغت أو فرقت على الموقوف عليهم وأنكروا فالقول له مع يمينه (٣) في الباب التاسع عشر من وقف الكرماسى * نائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف أو تفريقه على المستحقين وأنكروا فالقول له كالأصيل السكن مع يمينه من دعوى البحر الرائق * فان قلت اذا قصر

(١) المتولى خلط أموال أوقافا مختلفة يضمن في الكراهية والاستحسان من القنية
مخالف لما في الفصولين موافق لما في الخانية

(٢) لان الخلط اسم لئلا فيكون سبب الضمان الا في موضع جرت العادة والعرف خلاصه ايا الاذن بالخلط كما عرفت العادة بالاذن من أرباب الحنطة للطعام بالخلط ولا عرف في حق السمايرة والبياعين كذا في زكاة الواقيات الخسائية
(٣) وأفتى أبو السعود أن المتولى ان كان قاسدا مبدرا لا يقبل قوله في صرف ماله الوقف يمينه

(١) المشهور عند قضاة زماننا أن المتولى إذا مات مجهولاً لادراهم الموقوفة التي هي أصل الوقف لا يضمن وسعت من شيخ الاسلام مولانا أبي السعود أنه قال رأي على الضمان لكن لما لم يكن وقفية الدراهم والسائل المتعلقة بما ذكر كورة في الكتب لم تذكر تلك المسئلة في الكتب ووجدت مسئلة في الكتب المعتبرة وهي أن (٢٨٨) الواقف إذا شرط أن يستبدل الوقف ويبيع ويشتري بغيره أرض فانه جائز

عند أبي يوسف فبعد ما يباعه المتولى إذا مات مجهولاً لتلك الدراهم التي هي عن الوقف يضمن بالاتفاق وتلك المسئلة تدل على رأي وأيضاً تعليلهم عدم ضمان غلة الوقف إذا مات مجهولاً لأنه لا يلزم صرفها إلى مصارفة غير جائز في الدراهم التي هي أصل الوقف فان أصل الوقف لا يصرف إلى هنا محمول كلام شيخ الاسلام الواقف إذا شرط في الدراهم الموقوفة شرطاً ونال نفسه المتولى فانه يلزم الضمان قال شيخ الاسلام وهذه المسئلة أيضاً غير مذكورة في الكتب لكون وقفية الدراهم غير مذكورة لكن استنبطت من مسئلة ذكر في كتاب الوكالة وهي أن الوكيل إذا خالف شرط الموكل يلزمه الضمان وفيما نحن فيه المتولى وكييل أمان جانب الواقف كما هو رأي أبي يوسف أو من جانب الفقراء كما هو رأي محمد وعلي كلا التقديرين يكون المتولى مكيلاً فمخالفته ترجع إلى مخالفة الوكيل فيلزم الضمان هذا ما ذكره شيخ الاسلام أقول على رأي محمد رحمه الله يمكن أن يناقش بأنه ليس للفقراء شرط حتى يخالفه المتولى بل الشرط للواقف والمتولى ليس بوكيل من جانبه ويمكن دفعه تأمل من خط سعدى افندي رحمه الله

(٢) أى في صورة لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل إلى الفقراء ولو لم يظهر الخ فان دفع اليهم ذلك يضمن وإذا ضمن ينبغي أن لا يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم في هذه الحالة قياساً على مودع الابن إذا اتفق على الابوين بغير اذنه وبغير اذن القاضي فانهم قالوا يضمن ولا يرجع له على الابوين قالوا لأنه ملكه بالضمان

المتولى في شيء من مصالح الوقف يضمن قلت ان كان في عين ضمنها وان كان في مال في الذمة لا يضمن قال في القنية انهم سد الميحد فلم يحفظ القسم حتى ضاعت خشيته يضمن اشترى القسم من الدهان دهنا ودفع الثمن ثم أفلس الدهان لا يضمن انتهى وفي البرازية امتنع المتولى عن تقاضي ما على المتقبلين لا يأثم فان هرب بعضهم بعد ما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة لا يضمن المتولى من وقف البحر الرائق * وإذا أخذ متولى الوقف من غلته شيئاً ثم مات بلا بيان فانه لا يكون ضامناً هكذا قالوا وقيد الطرسوسي في أنفع الوسائل بما إذا لم يطالبه المستحق وأما إذا طالبه المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان فانه يكون ضامناً انتهى ومقتضاه ما لو أدهى في حياته الهلاك لا يقبل قوله لأنه صار ضامناً مع المستحق بعد الطلب من أهل المزبور * ولو باع المتولى أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان ديناً في تركته (١) في فصل الشرط من وقف الخالية وكذا في شرط استبدال الوقف من الاسعاف * لو كان في يد القيم من مال المسجد خسون ديناراً إذا اشترى بها مستغلاً لا يحصل منه خمسة دنانير ولو دفعها معاملة تحصل الخمسة وزيادة ليس له ذلك في الباب الثالث عشر من الكرامى وفي باب تصرفات القيم من القنية * لو زوج الحاكم جارية الوقف يجوز وعبد لا يجوز لأنه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز ونساية عبد الوقف في مال الوقف في نوع وفي وقف المنقول من الثالث من وقف البرازية * إذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله أو بعضه فاقطع لا يبقى لهم ديناً على الوقف إلا لاحق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج اليه عمر أو لا وفي الذخيرة ما يفيد أن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير فانه يضمن انتهى وفائدة ما ذكرنا من وجبات الغلة في السنة الثانية وقاض شيء بعد صرف معلومهم في هذه السنة لا يعطيهم الفاضل عوضاً عما قطع * وقد استفتيت عما إذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للعتقاء وقد قطع للمستحقين في سنة شيء بسبب التعمير هل يعطى الفاضل في السنة الثانية لهم أم لا لعتقاء فأجبت للعتقاء لما ذكرناه والله أعلم وإذا قلنا بتضمن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه أو لا لم أره صريحاً لكن نقول في باب النفقات أن مودع الغائب إذا اتفق الوديع على أبي المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن وإذا ضمن لا يرجع عليه ما لأنه لما ضمن تبين أن المدفوع ملكه لاستناد ملكه إلى وقت التعدي كما في الهداية وغيرها وقالوا في آخر كتاب الغصب أن المضونات بملكها الضامن مستنداً إلى وقت التعدي في أو آخر كتاب الوقف من الاشياء * ولو لم يظهر دين في تلك السنة وصرف الفاضل إلى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الوقف يسترد ذلك من المدفوع اليهم (٢) في باب الشرط من وقف القنية * فان قلت هل للمتولى أن يصرف غلة سنة عن سنة قبلها فأت لا بما في الحاوى الحصري وغيره مثل أبو جعفر عن قيم جمع الغلة وقسمها على أهل الوقف وحرم واحد منهم ولم يعطه وصرف نصيبه إلى حاجة نفسه فلما خرجت الغلة الثانية طلب المحرم نصيبه هل له ذلك قال ان شاء ضمن القيم وان شاء اتبع شركاءه فشاركهم فيما أخذوا فان اختار تضمين القيم سلم

فتبين أنه دفع مال نفسه وأنه متبرع ولا رجوع فيه كذا في وقف البحر في شرح قوله ويبدأ من غلة الوقف الخ سلم لهم قوله ينبغي أن لا يرجع على المستحقين أقول فيه نظر بل مادام المدفوع قائماً في يده له الرجوع فيه لا ما إذا هلك إذا صار الأمر أنه هبة وفيها له الرجوع مادامته العين قائمة بالتراضي أو بقضاء القاضي إلا ما منع قد بره نهر فائق في ذيل القول المذكور لا يخالفه ما في الاشياء =

= لأن الناظر ليس بتعدي في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت (٢٢٩) الدفع فلم يملك القابض فكان للناظر استرداده

بخلاف مسئلتنا لأنه متعدي لكونه
صرف عليهم مع علمه بالحاجة الى التعبير
كذا في الاشياء وتعامه فيه قريبا من
المسئلة المنقولة

(١) لأن دخولهم مختلف فيه كذا قال
ابن نجيم وقال أبو السعود لا خلاف
في الدخول اذا كان لفظ الاولاد مكررا
كما ترى الوقف على الاولاد

(٢) قيل أيستند هذا الحكم الى وقت
الوقف فقال بلى ولكن في حق الموجود
وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة
هكذا عبارة القنية في المسائل المتفرقة

(٣) هل يجوز للناظر أن يجعل معلوم
مستحق قبل استحقاقه ينبغي أن يجوز
والافضل خلافه قياسا على ما في البرازية
المصدق اذا أخذ بحالته قبل الوجوب
أو القاضى استوفى رزقه قبل المدة جاز
والافضل عدم التجيز لاحتقال أنه
لا يعيش الى المدة وهذا ما استندت عليه ولم أره
منقولا من خط ابن نجيم كذا في البحر
(٤) زيدنا شمسدا ولد يني مدرسه فك
حجره سنده اولوب هو كون واروب درس
اوقه وخليفه المنه رخصت وارميدر

(ترجمة)

اذا كان زيد المشتغل بالعلم في مدرسة وهو
ساكن بحجرة منها وله سكن خارج عنها
وهو يأتي كل يوم اليها يقرأ درسها
فهل له أخذ الوظيفة

الجواب لا يجوز أخذ غلة وقف المدرسة
حتى تكون سكناه فيها أكثر مما في داره واكثر
ثقله فيها ويشغل بالقراءة وأما من قرأ
فيها كل يوم سبعا وسكن في داره لا يبعه
أخذ غلتها خزانه الاكل في آخر الوقف

لهم ما أخذوا وليس له أن يأخذ من غلة هذا العام أكثر من نصيبه انتهى وظاهره أنه اذا
اختار اتباع الشركاء فانه لا مطالبة له على المتولى وأن المتولى لا يدفع الى المحروم من الغلة
الثانية شيئا سواء اختار تضمينه أو اتباع الشركاء لكن في الذخيرة وان اختار اتباع الشركاء
والشركة فيما أخذوا كان له أن يأخذ ذلك من نصيب الشركاء من الغلة الثانية لأنه لما اختار
اتباع الشركاء تبين أنهم أخذوا نصيبه فله أن يأخذ من أنصباهم مثل ذلك لأنه جنس حقه
حتى أخذ رجوعا جميعا على القيم بما استهلك القيم من حصة المحروم في السنة الاولى لأنه بقي
ذلك حقا للجميع انتهى فظاهره أن المتولى يدفع له من الغلة الثانية شأوا وأبو حنيفة اختار
اتباعهم ومفهومه أنه لو لم يصرف حصة المحروم الى نفسه وانما صرف الغلة اليهم وحرم
واحد منهم اما لعدم حضوره وقت القسمة أو عناد أنه يشاركهم ولا يضمن المتولى وأنه
يدفع اليه من الغلة الثانية من أنصباهم وظاهره ما في الحاوى أنه يتبعهم فيما أخذوا ولا يعطى
من الثانية أكثر من حصته وهو الظاهر لأن حقه صار في ذمتهم والمتولى ليس له ولاية قضاء
ديونهم ومقتضى القواعد أن المحروم في صورة صرف الجميع اليهم له أن يضمن المتولى لكونه
معتديا كماله أن يرجع على المستحقين من وقف البحر الرائق وفي القنية (عن مح) قضى
القاضي بدخول أولاد البنات في الوقف على أولاد الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه
الا في غلة المستقبل (١) دون ما مضى وغلات تلك السنين معدومة (٢) كما لا يظهر الحكم
بفساد الشكاح بغيرولى في الوطيات الماضية والمهر حتى لو كانت غلة السنين الماضية قائمة
يسحق أولاد البنات حصتهم منها وعن (عج) وغيره أن الحكم يظهر في الغلات القائمة دون
الهايكلة وفي المكبرى أخوان عليهما دار موقوفة غاب أحدهما وقبض الآخر غلاتها
ثم حضر الغائب وقدمات الحاضر فأراد الغائب أن يرجع نصيبه في تركته فان كان
الحاضر قريبا كان له أن يرجع لأنه ان استغل كانت الغلة لهما وان لم يكن قريبا لم يكن
له أن يرجع لأنه ان استغل فالغلة له فان استغل القيم كان نصيبه على المستأجر في الحادى
والعشرين من وقف الكرماني كذا في الوقعات الحسامية في كتاب الوقف بعلامة النون
دار موقوفة عليهما غاب أحدهما وقبض الآخر غلتها سبع سنين ومات عن الوصى ثم
حضر الغائب وطالب الوصى بحصته من الغلة ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم
كان للغائب الرجوع في تركته الميت بحصته من الغلة وان لم يكن القابض قريبا لأنهما كانا
أجرهما معا فكذلك وان أجزأ الحاضر كانت الغلة كلها له ولا تطيب له بل يتصدق بحصة
الغائب في السابيع من وقف البرازية والظهيرية * فان سجل الاجرة واقسمها الموقوف
عليهم ثم مات أحدهم القياس أن تنقض القسمة ويكون للذى مات من الاجرة حصته قدر
ما عاش لكانت حسن ولا تنقض القسمة (٣) في السابيع من وقف مختصر التاتارخانية
* (حك) ولا يجوز أخذ غلة وقف مدرسة حتى يكون سكناه فيها أكثر مما في داره وأكثر
ثقله فيها (٤) ولا يسع أخذ غلتها من قراها كل يوم سبعا وسكن في داره (ج) أم في المسجد
سنة فلما أدرك غلة الوقف فيه مات فهي لورثته بخلاف رزق القاضى في فصل فيما يحل
للمدرس والمتعلم من وقف حاوى القنية * قال الفقيه أبو الليث من يأخذ الاجر من طلبة

القول في يوم لادرس فيه أوجوا أن يكون جائزا وفي الحامى اذا كان مشغولا بالكتابة والتدريس في الثامن عشر من وقف التاتارخانية * المتعلم اذا كان لا يختلف الى الفقهاء للتعلم ان كان في المصر ويستغل بكتابة العلم وشي من الفقه نفسه عما يحتاج اليه فلا بأس له أن يأخذ الوظيفة لانه متعلم والكتابة من أجله التعليم وان كان لا يشتغل بشي لا يحل له ذلك ولا يحصل للمتولى أن يعطيه وان خرج من المصر ان خرج الى مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا فلا يأخذ من الوظيفة شيئا لان هذه مدة طويلة وان اقام أقل من ذلك ينظر ان خرج لأمره منه بقدر كالتزده والتفرج لا يأخذ من الوظيفة وان لم يكن له بد كطلب القوت فانه يأخذ وظيفته لانه قليل فيعني عنه من وقف تهذيب الوقاعات نقلا عن التوازل * (قم) استخلف الامام في المسجد خليفة ليؤتم فيه فومان غيبته لا يستحق الخليفة من أوقاف الامامة شيئا ان كان الامام أمم أكثر السنة (١) في باب ما يحل للمدرس من وقف الخانية وكذا في القنية * فان قلت هل تجوز النيابة في الوظائف مطلقا أو بعدد أو مطلقا قلت لم أرفيها انفلا عن أصحابنا الاما ذكره الطرسوسى في أنفع الوسائل فهو ما من كلام الخصاص فانه قال قلت أرايت ان حلت بهذا القيم آفة من الآفات مثل الخمر والعصى وذهاب العقل والفساح وأشباه ذلك هل يكون الاجر له قائما قال اذا حل به من ذلك شيء يمكنه معه الكلام والامر والنهي فالاجر له قائم وان كان لا يمكنه معه الكلام والامر والنهي والاشذ والاعطاء لم يكن له من هذا الاجر شيء انتهى * قال الطرسوسى فاستنبطنا (٢) منه جواب مسألة واقعة وهي أن المدرس أو الفقيه أو المعبد أو الامام أو من كان مباحرا شيئا من وظائف المدارس اذا مرض أو حج وحصل له ما يسيبه الناس عذرا شرعيا على اصطلاحهم المتعارف بين الفقهاء أن لا يحرم مرسومه المعين بل يصرف اليه ولا يكتب عليه غيبة ومقتضى ما ذكره الخصاص أنه لا يستحق شيئا من المعلوم مدة ذلك العذر فالمدرس اذا مرض أو الفقيه أو أحد من أرباب الوظائف فانه على ما قال الخصاص ان أمكنه أن يباشر ذلك استحق وان كان لا يمكنه أن يباشر ذلك لا يكون له شيء من المعلوم وما جعل هذه العوارض عذرا في عدم منعه من معلومه المقر له بل أدار الحكم في المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت استحق المعلوم وان لم توجد لا يكون له معلوم وهذا هو الفقه واستخرجنا أيضا من هذا البحث والتقرير جواب مسألة أخرى وهي أن الاستنابة لا تجوز سواه كان بعدد أو بغير عذر فان الخصاص لم يجعل له أن يستنيب مع قيام الاعذار التي ذكرها فلو كانت الاستنابة تجوز كان قال ويجعل له من يقوم مقامه الى أن يزول عذره وهذا أيضا ظاهر الدليل وهو فقه حسن انتهى وقد مناعن ابن وهبان أنه اذا سافر للجمع أو صلة الرحم لا يعزل ولا يستحق المعلوم مع أنه ما فرضان عليه والاما ذكره في القنية استخلف الامام خليفة في المسجد ليؤتم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة من أوقاف الامامة شيئا ان كان الامام أمم أكثر السنة انتهى وحاصله ان النائب لا يستحق من الوقف شيئا لان الاستحقاق بالتقرير ولم يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل أكثر السنة (٣) وسكت عما يعينه الاصيل للنائب كل شهر في مقابلة

(١) زيد امامت ابي ياقوب نائب نصب
ايتديكي كونلده عمر ومتولى من بورل
وظيفة سنى ويرى كنه قادر اولورى
الجواب اولور أبو السعود سید
(ترجمة)

اذالم يباشر زيد الامامة بنفسه ونصب
نائب عنه فهل اعمرو المتولى أن لا يعطى
ذلك النائب أجرة أيام نيابته أم لا
الجواب له ذلك

(٢) قوله فاستنبطنا منه الخ مع قوله
ومقتضى ما ذكره الخصاص الخ لا يجنى
ما فيه من التضارب وليحذر اه معصمه
(٣) هذا على أن يكون ما يدفع اليه صلة
وأما اذا كان أجرة فلا يستحق الاصيل
شيئا في أيام لم يؤتم فيها كما أفق به أبو
السعود سید

عمله هل يستحقه النائب عليه أولا والظاهر أنه يستحقه لانه اجارة وقد وفي العمل بناء على قول المتأخرين المفتى به من جواز الاستئجار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وعلى هذا اذ لم يعمل الاصيل وعمل النائب كانت الوظيفة شاغرة ولا يجوز لناظر الصرف الى واحد منهم ما يجوز للقاضي عزله وعمل الناس بالقاهرة على جواز الاستئجابات في الوظائف وعدم اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء أن الامام يجوز استخلافه بلا اذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفة شاغرة وتصح النيابة ومما يراد على الطرسوسي أن الخصاص صرح بأن للقيم أن يوكل وكلا يقوم مقامه وله أن يجعل له من معلومه شيئا وكذا في الاسعاف وهذا كالتصريح بجواز الاستئابة لان النائب وكيل بالاجرة كما لا يخفى فالذي يجوز جواز الاستئابة في الوظائف من وقف الهر الرائق * (بم) وقف دار على امام مسجد سكنته بشرائطه ثم أخذ يوم بنفسه ليس له أن يأخذ أجرهما في المسائل المتفرقة من وقف القنية * ولو شرط للمستحقين خبرا ولها معينا كل يوم للقيم أن يدفع القيمة من النقد وفي موضع آخر لهم طلب العين وأخذ القيمة في أوائل كتاب الوقف من الاشياء * (شم قع) وقف على المتفقه حنطة فيدفعها القيم فانبر فلهم طلب الحنطة ولهم أخذ الدنانير ان شاؤوا ولو أبرأ صاحب الحق القيم عن نصيبه بعد ما استملكه لا يصح (١) في باب ما يحل للمدرس من وقف القنية * شرط أن يصدق بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه وللقيم التصديق على سائل غير المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل من وقف الاشياء * وقد سئلت عن تقرير القاضي المرتبات (٢) بالارواق فأجبت بأنه ان كان من وقف مشروط للقراء فالتقرير صحيح لكنه ليس بلازم ولناظر الصرف الى غيره وقطع الاول اذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره فحينئذ يلزم وهي في أوقاف الخصاص وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل وكذا ان كان وقف الفقراء وقدره ان يملك نصيبا ثم سئلت لوتز من فائض وقف سكنت الواقف عن مصرف فائضه فهل يصح فأجبت بأنه لا يصح أيضا لما في التاتارخانية أن فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلا (٣) وصرح في البرازية وتبعه في الدرر والغرائب بأنه لا يصرف فائض وقف لوقف آخر اتحد واقفهما أو اختلف انتهى في القاعدة الخامسة من الاشياء * (شه) يجوز صرف الفاضل عن المصالح الى الامام الفقيه يرباذا القاضي (بو) لا يباح بأن يعين شيئا من مسبلات لمصالح الامام (حك شج) زيد في وجه الامام من مصالح المسجد ثم نصب امام آخر فله أخذه اذا كانت الزيادة لقوله وجوه الامام وان كانت لمعنى في الامام الاول فحقه فصله أو زيادة حاجته فلا يحل للثاني في فصل فيما يحل للمدرس من وقف القنية * وان ضاق المسجد من أهله جاز للمتولى أن يدخل بعض منزل الوقف فيه ولو أدخله بلا حاجة لا يصير مسجدا من وقف البرازية في المنة رقات * ولو جعل المتولى المنزل الموقوف على المسجد مسجدا يصير مسجدا ولو ضاق المسجد جاز أن يزيد واقفه بأمر القاضي في الثالث عشر من وقف الكرماسي (نج كب) ولو اشترى من مال المسجد شمعاً في رمضان يضمن قلت هذا

- (١) الظاهر انه لا يمكن قبيل قبضه حتى يصح ابرأؤه
(٢) المراد بالمرتبات في اصطلاحهم احداث المعاملات لاشخاص لا في مقابلة الخدمة بل بمجاناة صلاحه أو علمه ويسمى في عرف الروم بالزوائد
(٣) الفاضل من وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قبل لا يصرف الى الفقراء ام لا صحيح ولكن يشترى به مستغلا لمسجد كذا في المحيط البرهاني في النوع الاخر من الوقف

اذ لم ينص الواقف عليه * (قح و) أوصى بثلاث ماله أن ينفق على بيت المقدس جائز ينفق
 في سراحه ونحوه قال هشام فدل هذا على أنه يجوز أن ينفق من مال المسجد على قنائه
 وسرجه والنفط والزيت (طخفر) مثله (كس) كسب إلى المشايخ (قح شه) هل للقيم
 شراء المراوح من مصالح المسجد فقال لا (عيب) الدهن والخمير والمراوح ليس من
 مصالح المسجد انما مصالحه عمارته (خم) الدهن والخمير من مصالحه دون المراوح قال
 رضى الله تعالى عنه وهو أشبه بالصواب وأقرب إلى عرض الواقف (علج) انهدم
 المسجد فلم يحفظه المقيم حتى ضاعت خشيته يضمن في باب نصرة فات القيم من القنية
 * (التاسع في الاجارة في الوقف وفي قسمة الوقف) * (قح) قيم الجامع القديم آجر
 موضع تحت ظلة الباب لبعض الصكاكين لا يصح (خج) قيم يبيع فناء المسجد ليتجر
 فيه القوم لا بأس به ان شاء الله اذا كان فيه مصلحة للمسجد وكذا لو وضع في فناءه كراسى
 وسرا وأجرها اذا لم يكن بمز العاقبة والمستأجر يكون معذورا ان شاء الله اذا كان
 لأصلاح المسجد وقضاء المسجد ما كان عليه ظلة المسجد اذا لم يكن بمز العاقبة المسلمين قيل
 له لو وضع القيم على فناء المسجد سوق كراسى وسرا يؤجرها ويصرف الاجرة الى نفسه
 أو الى الامام فقال ليس له ذلك (مت) وعندنا أنه أن يصرف الاجرة الى من شاء لان السرر
 ملكه وان لم تكن ملكه يتصدق به على الامام اذا كان فقيرا في باب المساجد وما يتعلق
 بها من وقف القنية * المتولى اذا استأجر رجلا في عمارة المسجد بدهم ودائق وأجره مثله
 درهم فاستعمله في عمارة المسجد ونقد الأجر من مال الوقف قالوا يكون ضامنا لجميع ما نقد
 لانه لما زاد في الأجر أكثر مما يتغابن فيه الناس يصير مستأجر لنفسه دون المسجد فاذا نقد
 الأجر من مال المسجد كان ضامنا من وقف البحر الرائق وكذا في باب الاجارة في الوقف من
 التجنيس * المتولى اذا أجر نفسه في عمل المسجد وأخذ الاجرة لم يجز في ظاهر الرواية
 وبه يفتى وقيل يجوز كالوصى وهو اختيار المبدائي في باب نصرة فات القيم في الاوقاف
 من القنية * ولو عمل في الوقف بأجر جاز قيا على المضاربة ويفتق بعدمه اذا يصلح
 مؤجرا ومستأجرا وصح لو أمره الحاكم أن يعمل فيه في السابيع والعشرين من القصولين
 نقلا عن (مق) * متولى الوقف اذا تقبل أرض الوقف من نفسه لا يجوز لآن الواحد
 لا يتولى طرفي العقد الا اذا تقبلها من القاضى لنفسه فيتم العقد باثنين (١) من فصل
 اجارة الاوقاف من الخبانية وكذا في الاسعاف * واذا أجر القيم دار الوقف من نفسه
 لا يجوز (٢) وكذا لو أجر من عبده أو مكاتبه لا يجوز كالأجر من نفسه قبل ان لا تجوز
 اجارة القيم من نفسه على قياس الوكيل وقيل ينبغي أن يكون هذا على قياس الوصى
 اذا باع مال الصبي من نفسه اذا كان فيه منفعة للوقف يجوز عند أبي حنيفة خلافا
 لهما وان أجر من أبيه أو من ابنه فهو على الاختلاف عند أبي حنيفة لا يجوز وعندهما
 يجوز في نصرة فات القوام من وقف الظهيرية * (قسط) لو باع القيم مال الوقف أو أجر من
 لا تقبل شهادته لم يجز عند أبي حنيفة وكذا الوصى وقيل الوصى كضارب وفيه المتولى
 اذا أجر دار الوقف من ابنه البالغ أو أبيه لم يجز عند أبي حنيفة الا بأكثر من أجر المثل كبيع

(١) فان قلت هل للقاضى ولاية لا يجاز
 مع وجود المتولى قلت نعم من أواخر
 وقف البحر في شرح قوله وان جعل
 الواقف

(٢) وفي مجموع النوازل اذا أجر القيم
 دار الوقف لنفسه لا يجوز وكذا لو أجر
 من عبده أو مكاتبه كذا في الباب الثالث
 عشر من وقف الكرماسى

الوصى لو بقيته صح عندهما ولو خير اليتيم صح عند أبي حنيفة وصح إذا متولوا بجر من نفسه لو خير اصح والا لا ومعنى الخير مرفى بيع الوصى من نفسه وبه يفتى في السابع والعشرين من الفصولين * ولو أجاز المتولى الوقف من الموقف عليه أو فقير يسكن وقف الفقراء بأجر وترك ما وجب عليه بحساب ماله يجوز ألا يرى أن من له حق في بيت المال فترك عليه خراج أرضه لمكان حقه جاز فكذا هذا في باب تصرفات المتولى والموقوف عليهم من الوجيز * وفي منية المفتى وقف منزل على ولديه وأولادهما أبدا ما تناسلوا ليس لهما أن يسكن فيه لأن حقهما في الغلة وفي التجنيس في القتاوى رجل وقف منزل على ولديه وعلى أولادهما أبدا ما تناسلوا فأراد السكني ليس لهما حق السكني في الباب العشرين من وقف الكرماسى * ولو جعل سكني داره لولده ثم من بعده لرجل بعينه ليس لولده (١) والامن بعده أن يسكن غيره فيها إلا بطريق العارية دون الاجارة لأن العارية لا توجب حقا للمستعير وهو بمنزلة ضيف أضافه بخلاف الاجارة فانها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترط له فلا يجوز وهو نظير الوصية بخدمة العبد في عدم جواز إيجاره في فصل وقف داره على سكني أولاده من الاسعاف وكذا في وقف البحر * وفي فتح القدير وأجمعوا أن الكل لو كان وقفا على الأرباب وأرادوا القسمة لا يجوز وكذا التباين وعليه فرع ما لو وقف داره على سكني قوم بأعيانهم أو ولده ونسله ما تناسلوا فإذا انقرضوا كانت غلتهما للمساكين فان هذا الوقف جائز على هذا الشرط فاذا انقرضوا تكرر وتوضع غلتهما للمساكين وليس لاحد من الموقوف عليهم السكني أن يكرها ولو زادت على قدر حاجة سكناه لم له الاعارة لا غير ولو كثر أولادهما هذا الوقف وولد ولده ونسله حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الاسكناهات تقسط على عددهم ولو كانوا كورا راناما كان قبه حجر ومقاصير كان لذكور أن يسكنوا نساءهم معهم وللنساء أن يسكن أزواجهن معهم وان لم يكن فيها حجر لا يستقيم أن يقسم بينهم ولا يقع فيها ما يات وأما سكناه من جعل الوقف له ذلك لا لغيرهم (٢) ومن هذا يعرف أنه لو سكن بعضهم فلم يجد الاخر موضعا ينقصه لا يستوجب أجرة حصته على الساكن بل ان أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج ان كان لاحدهم ذلك والا ترك المتضيق وخرج أو جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الاخر من وقف البحر الرائق * (كسج) دفع الامام واحدة من دوره الموقوفة الى وجهه الى رجل مجانفا سكن فيها مدة وكان القيم سلم هذه الدور اليه ليستغلها بنفسه فعلى الساكن أجر المثل في آخر باب سكني الوقف والاجارة من وقف القنية * واذا أجاز الموقوف عليه الوقف ان كان كل الاجر له بان لم يكن له شريك ولم يكن الوقف محتاجا الى العمارة جاز في الدور والحوانيت (٣) وفي الارض ان كان الوقف شرط البداء بالخراج والعشر لم يملك أن يؤجر لانه لو جاز لكان كل الاجر له فيلزم بطلان شرط الوقف وان لم يكن شرط له أن يؤجر ويزرع بنفسه والمؤنة والخراج عليه وعلى هذا لو كان المصارف ثلاثة أو أربعة فأرادوا المهايات (٤) ان كان الوقف شرط ما ذكرنا لا يجوز ولا فيجوز من متفرقات وقف البرازية * أجاز الوقف غير القيم ومضت المدة فالمسمى للعاقدة ولا شيء للقيم عليه كما في الاملاك (٥) والقيم

(١) وقال أبو بكر له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن يوسف ليس له ذلك وعليه الفتوى كذا في وصايا قطلوبغا

(٢) وان كانت دار واحدة لا يجوز أن تقسم ولا يسكنها الا من جعل لهم المواقف المسكني دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء كذا في وقف داره على سكني أولاده من الاسعاف وفيه تفصيل

(٣) لو أجاز الموقوف عليه ولم يكن ناظرا لم يصح اذنه للمستأجر في العمارة فلو اتفق لم يرجع على أحد وكان متطوعا كذا في آخر المفتى الثاني من الاشياء

(٤) أي يسكنون بطريق المهايات به أفق المرحوم يحيى بن زكريا (٥) اعلم ان الموقوف عليه اذا لم يكن ناظرا قلنا لا يملك الاجرة على المعتمد فدفع المستأجر الاجرة اليه خرج عن العهدة كما في القنية فيما اذا أجاز الفضولي الخ من تعليقات ابن نجيم

ثم رفع البناء ان كان لا يضرب بالوقف فليسا في رفعه وان كان يضرب له رفعه ثم ان رضى
المستأجر ان يملكه للقيم بقيته مبنيا او منزوعا أيهما كان أقل ملكه بها والافتقار الى أن
يتخلص * حانوت لرجل في أرض وقف فأبى صاحبه أن يستأجر الأرض بأجر مثلهما وان
كانت العمارة لورفعت يستأجر بأكثر مما استأجر فانه يؤمر برفع العمارة والابتك
في يده بذلك الاجر من وقف منية المفق وكذا في الثالث عشر من الفصولين * حانوت
وقف وعمارة مملكت لرجل أبى صاحب العمارة أن يستأجر بأجر مثله يتطران وكانت
العمارة لورفعت يستأجر بأكثر مما استأجر به صاحب العمارة كلف برفع العمارة
ويؤجر من غيره والا فلا ويترك في يده بتلك الاجرة لان فيه ضرورة من المحيط الرضوى
ملخصا في أوائل باب تصرفات المولى * ولا تجوز الاجارة الطويلة في الوقف وان احتج اليها
بعقد عقود متفرقة فيكتب استأجر فلان من فلان كذا بثلاثين عقدة كل عقدة على سنة
فيكون العقد الاول لازمالا نهائيا والباقي لا لانه مضاف في نوع من العدة ومن الثالث
من وقف البرازية * وبهض المشايخ زيفوا هذه الحيلة لان الاجارة الطويلة انما تجز
على الوقف ككلا يؤدى الى ابطال الوقف لانه اذا طال تصرف المستأجر فيه تصرف
المالك في أنكر المستأجر الوقف بثبوت هذه الناس بالملك وفي حق هذا المعنى لا فرق بين العقود
والعقد الواحد قال أبو جعفر القموي على ابطال الاجارة الطويلة في التاسع عشر من
وقف الكرماسي نقل عن الذخيرة * أجرة المولى الوقف سنة ان كل الواقف شرط
أن لا يؤجر سنة لا يجوز وان لم يشترط يجوز الى ثلاث سنين كذا اخبره الفقيه أبو الليث
وقال الامام أبو حفص الكبير في الضياع كذلك وفي غيرها لا يجوز أكثر من سنة وقال
القاضي أبو علي لا ينبغي أن يفعل ولو فعل صححت فاذا أراد أن يصح بالاجاع يرفعه بعد
الاجارة بأكثر من ثلاث سنين الى الحاكم فيحكم بجوازها كما علم فيجوز على قول الكل ان
وجدت شرائط الحكم (١) في نوع في اجارة الوقف من الثاني من اجارات البرازية * قال
الصدر الشافعي في واقعاته واختار أنه يفتي في الضياع بالجواز في ثلاث سنين الا اذا
كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع أن يفتي بعدم الجواز فيما زاد على السنة
الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف المواضع واختلاف الزمان
من وقف التنازخانية * ولوأجر القسيم دار الوقف خمس سنين قال الشيخ أبو القاسم
البلخي لا تجوز اجارة الوقف أكثر من سنة الا من عارض يحتاج الى تعجيل الاجرة بحال
من الاحوال في اجارة الوقف من الاسعاف * ولو امتنع أحد الموقوف عليهم من
التقسيم تقسم الدار ويؤجر نصيبه مدة يحصل منها قدر يبنى به لو دفع من عنده ثم بعد ذلك
يرد اليه نصيبه في فصل وقف دار على سكنى أولاد من الاسعاف * (جم) ضبيعة
موقوفة على المولى فلهم قسمتها خمسة حفظ وعمارة لا قسمه تلك فيما يجوز للموقوف
عليهم من التصرفات من وقف القنية * (عنك) اقتسموا أرضا موقوفة بتراضهم ثم أراد
أحدهم بعد سنين ابطال تلك القسمة فله ذلك في باب فسخ القسمة من قسمة القنية * (ف)
سئل عن أرض نصفها وقف ونصفها ملك فهل يجوز قسمتها باطلب المتولى والمالك أجاب نعم

(١) سئل عن واقف شرط انه لا يؤجر
وقته أكثر من سنة فاجره الناظر ثلاث
سنين هل يصح أولا أجاب بأن الواقف
اذا شرط أن لا يؤجر وقته أكثر من
سنة والناس لا يرغبون في استئجارها
وكانت اجارته أكثر من سنة أنفع
للفقر ليس للناظر أن يؤجرها أكثر من
سنة ولكن يرفع الامر الى القاضي
فيؤجرها القاضي أكثر من سنة لان
للقاضي النظر على الفقراء وعلى الوقف
أيضا ذكره قاضيخان في فتاواه
من فتاوى ابن نجيم في الوقف

سئل عن الواقف اذا شرط في وقفه انه
لا يؤجر أكثر من سنة واحدة فاحتاج
الوقف الى العمارة فقامت له لقاوض
ليستأجر مدة طويلة ليعمره باجرة
يستجملها عن المدة هل للناظر أن يؤجره
له باذن الحاكم للمقتضى المذکور أم لا
أجاب نعم للناظر أن يؤجره له باذن الحاكم
للمقتضى المذکور من فتاوى ابن
نجيم

(العناية) وهذا أقرب وهو المختار وعلى
هذا لا يحتاج الى الحيلة في الاجارة
الطويلة كذا في وقف منتصب
التنازخانية

تجوز القسمة ويقرر الموقف من الملك حيث كان ذلك أنفع للوقف من قتاوى ابن نجيم من كتاب الشفعة * سئل هل تجوز قسمة الوقف من وقف آخر إذا كان فيه مصلحة أم لا أجاب ان كان لكل وقف فانظر تجوزهما المقاسمة وان كانا تحت نظر واحد يرفع الامر الى الحاكم ليقيم فيه قيمة قسمة من قتاوى ابن نجيم من المحل المزبور *

(العاشر في وقف المريض والموقف المضاف الى ما بعد الموت) قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل الموقف على ثلاثة أوجه لئلا يكون في الصحة أو في حالة المرض أو وقف بعد الموت إذا كان في الصحة فالقبض والافراز يكون شرط الصحة كالهبة وما كان بعد الموت فالقبض والافراز ليس بشرط الصحة لانه وصية الا أنه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الموقف في الصحة وان كان يعتبر من الثلث كالهبة في المرض تعتبر من الثلث ويستتر فيه ما يستتر في الهبة من القبض والافراز كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوى أن الوقف المنفذ في المرض كالمضاف الى ما بعد الموت لان تصرف المريض مرض الموت في الحكم بمنزلة المضاف الى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث وذكر شمس الأئمة السرخسى الصحيح أن وقف المريض مرض الموت بمنزلة المباشرة في الصحة حتى لا يمنع الارث في قول أبي حنيفة ولا يعلق به لزوم كالعارية الا أن يقول وقف في حياته وبعد ممات غيبته يكون لازما اذا كان مؤبدا ويصير الابد فيه كعمر الموصى له بالخدمة في لزوم الوصية بعد الموت في وقف المريض من الخاتمة * (م) وذكر الطحاوى أن الوقف المباشر في مرض الموت عند أبي حنيفة كالمضاف الى ما بعد الموت حتى ان الوقف المباشر في مرض الموت يقع جائزا لازما عند أبي حنيفة وفي الطحاوى قال شمس الأئمة السرخسى الصحيح أن المباشرة في مرض الموت عنده كالمباشرة في الصحة حتى لا يجوز في ظاهر الرواية من غير وصية (١) أو الاضافة الى ما بعد الموت وحتى لا يلزم على ما ذكره شمس الأئمة السرخسى وذكر شيخ الاسلام الوقف المباشر في مرض الموت اذا لم يكن مضافا الى ما بعد الموت حقيقة عن أبي حنيفة روايتان في الثاني من وقف التاتارخانية * أما تعليقه بالموت فالصحيح أنه لا يزول ملكه الا اذا صدق بمنافعه مؤبدا فيلزمه قصار بمنزلة الوصية بالمنافع فيلزمه من غير حكم الحاكم ولو وقف في مرض موته فهو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح أنه لا يلزم عند أبي حنيفة وعندهما يلزم الا أنه يعتبر من الثلث محتلات النوازل في أوائل كتاب الوقف ملخصا * ولو قال في مرضه اشتروا من غله دارى هذه كل شهر بعشرة دراهم خبز للمساكين صار الدار وقفا كقوله وقف دارى بعد موتى على المسلمين المساكين في آخر وقف خزائن الكل وكذا في باب من يجعل داره مسجدا من الخاتمة * (ق) قال ان مات هذه الدار سبيل لمسجد المحلة ثم ماتت مسجدة (ث) عن أبي بكر البجلي اذا مال اذ مات من مرضى هذا فقد وقفت أرضى هذه لا يصح لان الوقف لا يتعلق بالاختار (ص) مثله من أوائل كتاب الوقف من القنسية * قلت رأيت ان قال أرضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتى على الفقراء والمساكين ولا مال له غيرها وأبي الورثة أن يجيزوا ذلك قال يكون الثلث منها وقف على الفقراء ويظل الثلثان الباقيان قلت

(١) وتفسير الوصية أن يقول جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة أو وصيت به بعد موتى والوقف المباشر في المرض كالمضاف الى ما بعد الموت بدليل أن تبرع المريض وان لم يصفه الى ما بعد الموت يعتبر من الثلث واختار السرخسى أن المباشرة في المرض كالمباشرة في الصحة عنده لا يلزم كذلك في وقف البزازية

فإذا أطلق القاضى الثلثين منها للورثة وحبس الثلث منها للوقف ثم ظهر مال كثير لا ورث
يخرج من ثلثه الوقف قال يرد الثلثان الى الوقف فتكون الارض كلها وقفاً ويكون
المال للورثة قلت فان باع بعض الورثة ما صار اليه من الارض ولم يبيع البعض الآخر ثم
ظهر للميت مال كثير كيف يكون الامر عندك في ذلك قال يؤخذ بجميع ما بقى من هذه
الارض للميت فيكون وقفاً من الثلث ويؤخذ من مال الميت قيمة ما يبيع من الارض
ويشترى بها أرض أخرى فتكون للوقف ويقسم الورثة الباقي بعد ذلك على قدر مواريتهم
ويحسب على الذى باع حصته من الارض بقيمة ما صار في يده منها قلت ولا يرد بيعه قال لا
من أنفع الوسائل (١) * وقف أرضه في مرضه وهو يخرج من الثلث فتب المال قبل
موته وصار لا يخرج من الثلث أو تلف المال بعد موته قبل أن يصل الى الورثة فتبها وقف
وثلاثها للورثة في الاول من وقف البرازية * قلت أرأيت رجلاً وقف أرضه في مرضه وله
مال كثير ثم ان ماله ذهب قبل أن يموت ثم مات ولا مال له غيرها قال تجبيز الثلث منها وبطل
الثلثين الباقيين قلت أرأيت لو وقفها أو أوصى بوقفها وله مال كثير ثم مات على ذلك ولم
يقبض الورثة ما صار لهم من المال حتى ضاع المال قال يجوز الوقف في الثلث منها وبطل
الثلثان الباقيان منها من أنفع الوسائل * (فقط) * وقف أرضه في مرضه على ولده وولد
ولده ولا مال له فتب الارض وقف على ولده وولد ولده اجازة الورثة أو ثلاثها بين ولد الصلب
وبين ولد الولد التسوية لو اجازوا والا فهو مالك الورثة * وقفها في مرضه ويخرج من الثلث
فتب ماله قبل موته مات ولا مال له سواها فتبها وقف لثلاثها وكذا التوقف قبل أن يصل
الى الورثة بعد موته جاز في ثلثها * وقفها في مرضه على بعض ورثته فلو اجاز كوصيته
لبعض الورثة ولو لم يجز فلو خرجت من الثلث فهي وقف والا قدر ما يخرج منه وقف ثم
يقسم جميع غلة الارض على ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله مادام الموقوف
عليهم أرواحهم في الاحياء فلو مات كلهم يصرف حصة الوقف من الغلة الى الفقراء
ولو لم يوص لاحد بعد ورثته فلو مات أحد من وقف عليهم من الورثة وبقي الآخرون فالمت
في حصة الغلة مادام بقية من وقف عليهم في الاحياء يجعل كأنه حتى قبضهم له ثم يجعل
سهمه ميراثاً لورثته الذين لاحصة لهم من الوقف * وقفها في مرضه وأوصى بوصايا
قسم ثلث ماله بين الوقف وسائر الوصايا بالقيمة فلاهل الوصايا حصتهم وما أصاب قيمة
الارض أخرج من الارض بذلك القدر فيصير وقفاً على من وقف عليهم قال ولا يكون
الوقف المنفذ أولى بخلاف العتق المنفذ فانه يقدم على عامة الوصايا في كتاب الوقف من
أحكام المرضى من الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين * واذا جعل المريض أرضه
صدقة موقوفة لله تعالى على ولده وولد ولده ونسبه أبداً ما تناسلوا ومن بعدهم على
المساكين فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث صارت موقوفة تستغل ثم تقسم غلتها
على جميع الورثة على سهام الميراث حتى انه اذا كان له زوجة وأولاد يعطى لها الثمن
ولو كان له أبوان وأولاد يعطى لهما السدس ويقسم الباقي بين أولاده للذكر مثل حظ
الانثيين وهذا اذا كان له أولاد لصلبه ولم يكن معهم أولاد الاولاد فان كان معهم أولاد

(١) * سئل عن وقف وقفنا في مرض
موته ومات فأجاز بعض الورثة بقدر
الخلف من الميت من المال وبعض الورثة
قاصروا القاصر وانتهت حصته الى
الورثة المجبزين هل يكتفى بالاجازة
المذكورة أو لابد من اجازة في الحصة
المنقولة اليهم بالارث عن القاصر
المذكور أجاب لابد من اجازة في الحصة
المذكورة لحديث الملك فيها من
فتاوى ابن نجيم في الوقف

الاولاد وباقي المسئلة بحالها فانه تقسم الغلة على عدد رؤس الاولاد لصلبه وعلى عدد رؤس اولاد الاولاد فاما ما اصاب اولاده لصلبه من ذلك قسمت بين ورثته على فرائض الله على نحو ما بينا وما اصاب اولاد الاولاد يقسم بينهم بالسوية فاذا انقرض اولاد الصلب قسمت الغلة على اولاد اولاده ونسله ولا يكون له ورجته ولا لابيويه من ذلك شيء وان كانت هذه الارض لا تخرج من الثلث فان اجازت الورثة الوقف جاز وتكون الغلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى وان لم يميزوا الوقف جاز الوقف من الثلث وصار ثلث الرقبة وقفا للفقراء وتقسم الغلة بين جملته الورثة على فرائض الله وهذا الذي ذكرنا قول هلال والقاضي أبي بكر الخصاص والفقيه أبي بكر الاعمش والفقيه أبي بكر الاسكاف في وقف المرضى من وقف المحيط البرهاني ملخصا * (ف) قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ابني فلان فان مات فعلى ولدي وولدي ونسلي ولم يجوز الورثة فهي ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حيا وان مات صار كالهاتس في الاقل من وقف البرازية * امرأة وقفت دارا في مرضها على ثلاث بنات لها وآخرها للفقراء وليس لها ملك غير الدار ولا وارث لها غيرهن قالوا ثلث الدار وقف والثلثان لهن يصنعن ما شئن وهذا قول أبي يوسف رحمه الله لان عنده وقف المشاع جائز اما على قول محمد لا يجوز والفتوى على قول محمد في وقف المشاع من وقف الخمانية * (ف) امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم من بعدهن على اولادهن وعلى اولادهن ابداماتاسلوا فاذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت بنتين وأختا والاخت لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام الزاهد جازا الوقف بقدر الثلث ويصل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يكون ملكا للورثة على سهامهم وقدر الثلث يصير وقفا فخرج من غلة المنزل يقسم بين الورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت الابنتان فاذا ماتتا صرفت الغلة كلها الى اولادهما واولاد اولادهم ولا شيء للاخت من ذلك في الوقف على الاولاد من وقف الخمانية * وفي فتاوى قاضي خان مريض وقف وعليه دين يحيط بماله يباع وينقض الوقف كالموقوف دارا ثم جاء الشفيع كان له أن يأخذها بالشفعة وينقض الوقف انتهى من غير تقييد بكون ذلك قبل الحكم وهذا بخلاف ما لو وقف المديون الصحيح وعليه دين يحيط بماله فان وقفه لازم ولا ينقضه أرباب الديون ان كان قبل الجبر بالاتفاق لانه لم يتعلق حقهم بالعين في حال صحته (١) من وقف ابن همام * ولو وقف المريض داره وعليه دين يحيط بماله لا يصح فان لم يكن محيطة صاحبه بعد قضاء الدين من ثلثه في مسائل الوصية من وقف خزانة الاكل * وجعل أقرض مريض بأرض في يده أنما وقف ان أقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كالموقوف المريض بعقبي عبده أو أقر بانه تصدق به على فلان وان أقر بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير أو صدقه ورثته جاز في الكل وان أقر بوقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث في فصل في اقرار المريض من اقرار الخمانية * (الحادي عشر في وقف الذمى) * نصراني وقف ضيعة له على اولاده ابداماتاسلوا

(١) (ف) سئل عن وقف وقفنا وعليه ديون ولا مال له هل يصح الوقف أولا وهل يوفى دينه من غلته أجاب الوقف صحيح فان وقفه على نفسه بشرط أن يوفى دينه من غلته يصح الشرط ويوفى الدين من غلته وان لم بشرط يوفى دينه من الفاضل عن كفايته بلا سرف وان وقفه على غيره وجعل الغلة له فهي لمن جعله خاصة من فتاوى ابن نجيم في الوقف *

وأخوه الفقراء كما هو الرسم فأسلم بعض أولاده بعتى له من ذلك لأن الوقف كان باسم الأولاد وهذا الاسم يتأني بعد الإسلام * نصراني وقف ضبعة له على أولاده وعلى أولاد أولاده فإذا انقرضوا فعلى الفقراء المسلمين جاز الوقف على هذا الشرط لأن هذا وقف على فقراء المسلمين وكذا لو قال فإذا انقرضوا فعلى الفقراء جاز فإذا انقرضوا صرف إلى فقراء المسلمين لأن حق فقراء المسلمين أقوى لشرف الإسلام فيعتنون عند الإطلاق ولو قال فإذا انقرضوا فعلى فقراء النصارى لا يجوز أما عند أبي حنيفة فلا نعدام الإضافة إلى ما بعد الموت وأما عند هملان هذا معصية في حقنا في مسئلة وقف الصبي والكافر من وقف الكرماسي * وإذا وقف الرجل من أهل الذمة نصرانيا أو يهوديا أو مجوسيا أرضا له أو دارا أو عقارا على ولده وولد ولده ونسله وعقبه أبدا ما تناسلوا وجعل آخر ذلك للمساكين فذلك جائز قلت فهو لا مساكين من هم قال من يسميهم الواقف قلت فإن لم يسميهم الواقف قال فأي المساكين فترى ذلك فيهم فهو جائز قلت فإن فترى ذلك في مساكين المسلمين فهو جائز وإن فترى ذلك في مساكين أهل الذمة فهو جائز قال نعم قلت أرايت أن قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على مساكين أهل الذمة والواقف نصراني قال الوقف جائز ويصرف غلة الوقف على مساكين أهل الذمة فإن فترى ذلك في مساكين النصارى أو اليهود أو المجوس جاز ذلك في باب وقوف أهل الذمة من وقف الخصاص * قلت أرايت الرجل المسلم يجعل أرضه أو داره صدقة موقوفة على أهل يثمه أو قرابته وهم من أهل الذمة ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جائز ويكون وقفا على ما وقفه على ما شرطه من ذلك من المحل المزبور * الذي لو جعل داره في حياته بيعة أو كنيسة فميراث عندهم لأنه كوقف المسلم غير لازم عنده وعدم جوازها هو معصية عندهما من وصايا البرازية قبيل نوع الرجوع * سئل إذا وقف الذي وقفا على الكنيسة أو البعثة هل يجوز أجاز الوقف باطل (١) ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا أن وقف على الرهبان والقسيسين وأن وقف على فقراء النصارى جاز من وقف قارئ الهداية * ولو وقف أرضه على الرهبان الذين في بيعة كذا أو على القاعين بها كان باطلا بخلاف ما لو وقفها على فقراء بيعة كذا فإنه يجوز لكونه قصد الصدقة ولو وقفها على مصالح بيعة كذا من عمارة وممرمة وإسراج وإذا خربت واستغنى عنها تكون الغلة لإسراج بيت المقدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز ولا ينفق على البيعة في باب أو فاف أهل الذمة من الأسعاف وكذا في الخصاص

(١) قال يجوز الوقف ويكون في الفقراء والمساكين ولا ينفق على البيعة من ذلك شيء كذا في وقف أهل الذمة من الخصاص

* (مسائل شتى من الوقف) * الواقف إذا افتقر واحتاج إلى الوقف يرفع الأمر إلى القاضي حتى يفسخ إن لم يكن مسجلا من وقف الخلاصة وكذا في الثالث عشر من الفصول بعلامته (عده) * لو حكم الحاكم بعد موت الواقف بلزوم الوقف لم يجوز ولم يلزم لأن الوقف إذا لم يكن لازما تنقل إلى الورثة بموت الواقف قنية في كتاب البيوع (٢) ولو وقف محدودا ثم باعه وكتب القاضي شهادته في صلح البيوع وكتب في الصلح باع فلان منزل كذا أو كان كتب وأقر البائع بالبيع لا يكون حكما بصحة البيع ونقض الوقف ولو كتب باع يباعا

(٢) ولم أجده في القنية ولكن أفق به أبو السعود كذا بخط جامع هذه المجموعة

بما منحه كان حكا بصفة البيع وبطلان الوقف وإذا أطلق الحاكم وأجاز بيع وقف غير
مسجل أن أطلق ذلك للورثة كان حكا بصفة بيع الوقف وإن أطلقه لغير الوارث لا يكون
ذلك نقضا للوقف أما إذا بيع الوقف (١) وحكم بصفته فاض كان حكا بطلان الوقف
من وقف البرازية

﴿كتاب البيوع﴾

(القول فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل)
أنواع البيع بالنظر إلى مطلق البيع أربعة نافذ وموقوف وفاسد وباطل فالنافذ
ما أفاد الحكم للحال والموقوف ما أفاد الحكم عند الإجازة والفاسد ما أفاده عند القبض
والباطل ما لم يفده أصلا كذا في الحماوى وغيره وبالنظر إلى المبيع أربعة مقايضة
وهو بيع العين بالعين وبيع الدين بالدين وهو الصرف وبيع الدين بالعين وهو السلم
وعكسه وهو بيع العين بالدين كالصكوك والبياعات وبالنظر إلى الثمن خمسة مراجعة
وقولية واشترائك ووضعية ومسامحة من بيع الجرارائق ملخصا * ويجوز بيع أم
الولد من نفسها وكذلك بيع المدبر من نفسه قاضى خان من البيع الباطل من البيوع *
ولا يجوز بيع المكاتب والمدبر وأم الولد ومعتق البعض وفى الثانية ولوباغ أم الولد
وسلمها لا يملكها المشتري وفى فتاوى الخلاصة رجل باع مدبرة أم الولد فهلك عند
المشتري لا ضمان عليه وروى المعلى عن أبي حنيفة أنه يضمن المدبر بالبيع كما يضمن
بالشراء ومشايخنا صححوا هذه الرواية قال أبو يوسف ومحمد يضمن قيمتها بالشراء (م)
وأما لا يجوز بيع المكاتب بغير رضاه وإن باع برضاه ذكر المشايخ فى كتبهم أنه يجوز
البيع وتنسخ الكتابة وفى الهداية فيه روايتان والأظهر الجواز (م) وحكى عن
السكرخى أنه كان يقول لا رواية فيه من أصحابنا نصا وإنما هو شئ يقول مشايخنا
المتأخرون وقد أشار محمد فى الجامع إلى أنه لا يجوز ولا تنسخ الكتابة فى السابع من
بيوع التناثرانية وتمامه فيه * ولا يجوز بيع الدقيق فى الحنطة والزيت فى الزيتون
والدهن فى السمسم والعصير فى العنب والسمن فى اللبن ويجوز بيع الحنطة وسائر الحبوب
فى سنابلها فى فصل وأما الذى يرجع إلى الموقود عليه من بيوع البدائع * وصح بيع غرة
لم يبدل صلاحها أى لم تظهر صورتها منه ما يابأن بأصكلها حيوان وقبل لا يصح
والصحيح هو الأول كما فى الكافى وغيره أو قد بدو يجب قطعها وشرط تركها على الشجر
يفسد البيع عندهما وعليه الفتوى كما فى البرازية والنهاية ولا يفسد عند محمدان بدو صلاح
بعض وقرب صلاح الباقي وعليه الفتوى كما فى المضمرات (٢) فاستأنى فى البيوع ملخصا
وإذا اشتري نزل الكرم وهو حرم جاز وهل للبائع أن يأمره بقطع العنب فى الحال
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل أن اشتراها مطلقا كان له أن يأمره بقطع العنب وإن
اشتري بشرط الترتل إلى النضج فسد البيع قاضى خان فى فصل بيع الثمار والزروع من الثانية
وأما بيع الثمار على الأشجار فهو على وجهين الأول أن يبيعها قبل الظهور وفى هذا الوجه

(١) أى وإن لم يكن البائع وارثا والظاهر
من النص أن هذا إذا كان البائع
الواقف أو الوارث كذا بخط جامع
هذه المجموعة

(٢) وفى الأسرار الهتوى على قول محمد وبه
أخذ الطحاوى وفى المتنق ضم إليه أبا
يوسف وفى الصفة والصحيح قولهما

لا يجوز البيع الوجه الثاني أن يبيعه بعد الطلوع وأنه على ثلاثة أوجه أحدها أن يبيعهها قبل أن تصير منتفعا بان لم تصلح لتناول بني آدم وعلق الدواب ففي هذا الوجه اختلاف المشايخ ذكر شمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام خواهرزاده أنه لا يجوز وذكر الشيخ أبو الحسن القدوري في شرحه والقاضي الأسدي في أنه يجوز واليه أشار محمد في كتاب الزكاة في باب العشر وفي الجامع في كتاب الأجرات وهو الصحيح والحيلة في ذلك حتى يجوز هذا البيع على قول الكل أن يبيعه مع أوراقه بان يبيع الكمية في قول ما يخرج من ورقه مع أوراقه فيجوز البيع في الكمية بما للبيع في الأوراق ويجعل كائنه ورق كله حتى يجوز البيع الوجه الثاني إذا باعه بعد ما صار منتفعا لأنه لم يمتد عظمه وفي هذا الوجه البيع جائز إذا باع مطلقاً وبشرط القطع وإن باع بشرط الترك فالبيع فاسد ثم إذا جاز البيع إذا باع مطلقاً وبشرط القطع إذا ترك المشتري حتى أدرك هل يطيب له الزيادة فإن ترك باذن البائع أو استأجر منه الأشجار يطيب له الزيادة الوجه الثالث إذا باعه بعد ما تناهى عظمه (١) ولا شك أن في هذا الوجه يجوز البيع إذا باعه مطلقاً وبشرط القطع وإن باع بشرط الترك فالقبض أنه لا يجوز وبه أخذ أبو حنيفة وأبو يوسف وفي الاستحسان يجوز وبه أخذ محمد (٢) في السادس من يروع المحيط وإذا اشترى ثمار بستان على ما هو المعروف يقال له بالفارسية يرباغ وبعض الثمار قد خرج وبعضها لم يخرج بعد هل يجوز هذا البيع ظاهر المذهب أنه لا يجوز وفي الكافي خلافاً لذلك وكان شمس الأئمة الحلواني يفتي بالجواز في الثمار والبازنجان والبطيخ وغير ذلك وكان يزعم أنه مروى عن أصحابنا وهكذا حكى عن الشيخ الإمام محمد بن الفضل أنه يفتي بجواز هذا البيع وكان يقول أجعل الموجود أصلا في هذا العقد وما يحدث بعد ذلك تبعاً له وهذا شرط أن يكون الخارج أكثر لأن الأقل يجعل نايماً لا أكثر وقد روى عن محمد في بيع الورود على الأشجار أنه يجوز وفي الفتاوى الاعتناء مع أنه يتلاحق بعضها بعضاً (م) قال شمس الأئمة السرخسي الأصح عندي أنه لا يجوز (٣) وإذا اشترى أنزال الكرم وبعض الثمار صار منتفعا والبعض لم يصير منتفعا لا شك أن هذا الشراء جائز على قول من قال بجواز شراء الثمار قبل أن تصير منتفعا ومن قال بأن شراء الثمار قبل أن تصير منتفعا لا يجوز اختلفوا فيما بينهم قال شمس الأئمة السرخسي الأصح عندي أنه لا يجوز وفي فتاوى أهل سمرقند إذا اشترى أنزال الكرم وبعضه في وبعضه قد نضج فإن كان كل نوع بعضه في وبعضه قد نضج جاز وإن كان بعض الأنواع نياً والبعض قد نضج لا يجوز والصحيح أنه يجوز في الوجهين وهذا إذا باع الكل فإن باع البعض وبعضه نياً أو الكل نياً لا يجوز وكذا إذا كان مشتركا بين رجلين باع أحدهما نصيبه وبعضه نياً أو الكل نياً لا يجوز وهذا إذا باع من اجنبي فإن باع من شريكه أفتى ركن الإسلام السعدي أنه لا يجوز وقال بعضهم لو باع من العامل لا يجوز ولو باع العامل من رب الكرم يجوز كباقي الزرع على ما سأتى بيانه فأما إذا باع من الاجنبي لا يجوز في السابع من يروع للتنازعانية قال محمد إذا باع غنم كرم وأدرك من كل نوع منه شيء فباعه واشترط أن يذمه في أرضه حتى يدرك فالبيع جائز والشرط جائز وإن لم يجعل لتكره

(١) كذا في الفصل الثاني من القسم الثاني من يروع الظاهر به وفيه قال محمد لأنه إذا تناهى عظمه ياخذ النضج من الشمس واللون من القمر والطعم من الكواكب

(٢) وفي شرح القدوري وشرح الطحاوي والإيضاح يبيع الثمار بعد الوجود والظهور جائز إذا لم يشترط الترك وإن لم يبد ملاحها ولم يكن منتفعا به هو الصحيح والحيلة حتى يجوز عند الكل أن يبيعه مع الشجر

(٣) وهذا ظاهر المذهب على ما عرفت وفي الخاتمة في فصل بيع الثمار وعامة المشايخ لم يجوزوا بيع الثمار قبل أن تصير منتفعا بها

(١) الظاهر أن هذا على ما قال محمد بن
بعد تناسخ عظمه لو شرط الترتيب يجوز
البيع استحسانا وقال لا يفسد
شراء الثمار على رؤس الاشجار بصفة
لا يجوز وبصفة آخر بعد الادراك يجوز
في الثالث من بيع الخلاصة ووقع
في عبارة البرازية سهم من الناصح حيث
وقع النصف بدل النصف في الموضعين
(٢) بجي ما يتعاقب، لو كية الكلا في كتاب
المزارة نقلا عن شرب منتخب قاضيان
س

(٣) هذا الاختلاف مبني على ما ذكر
في هذا الكتاب سابقا س

أجلا معلوما فليس للبائع أن يأخذ بالتقاطه حتى يدرك (١) من بيع العدة للصدر الشهيد
* رجل اشترى أوراق التوت فان اشترها على أن يأخذها من ساعته يجوز ولو اشترها
مطلقا فآخذها اليوم جاز وان مضى اليوم فسد البيع لان ما يحدث بعد البيع بمضي
الساعات لا يمكن الاحتراز عنها فجعل عفو وان اشترى على أن يأخذها شيئا لا يجوز
لانه يزداد فيحتمل البيع بغير البيع وكذا لو اشترها على أن يتركها على الشجر والحيلة أن
يشترى الشجرة باصلا فياخذ الأوراق ثم يبيع الشجر من البائع لسان الحكم في السابع
عشر من البيع * (م) واما قوائم الخلاف وسف النحل اختلف المشايخ فيه منهم من لم
يجوز بيعه ومنهم من جوزه ذكر أبو الحسن الكرخي جوازه وروى الحسن بن زياد عن
احبابنا جوازه ومن لم يجوز من المشايخ اختلفوا فيما بينهم وفي السفناني وكان الشيخ محمد
ابن الفضل يقول الصحيح عندي أن يبيع قوائم الخلاف لا يجوز في السابع من بيع
التاتارخانية * (نم) ولو اشترى قصبلا قبل أن يصير منتفعا به اختلف في جوازه ولو بعد
ما صلح لعلف الدواب جاز لو اطلق البيع أو شرط القلع وفسد لو شرط تركه فلا يقتضيه العقد
وهو شغل ملك الغير اذ هو صفقة في صفقة وهي اعادة او اجارة في بيع جامع القصولين
في الثاني والثلاثين * لو أن رجلا في ارضه كلافها صاحب الارض وقام عليها أو كانت
في صحراء فقام عليها وسقاها حتى ارتفعت جاز له بيعها في قول الفقهاء ولا يجوز في قول
مالم يجوزها فاذا جازها صارت له ملكا جواهر الفتاوى في الشرب * يبيع الكلا الذي ينت
في ارضه بغير انبائه باطل لانه ليس بمالك (٢) وكذا يبيع الماء في الحوض أو في البئر
قاضيخان في البيع الباطل * ولا يجوز بيع ما ثبت في ارضه من الحشيش الا اذا قطعه
فيجوز بيعه فله أن يسترده من اخذه منتخب التاتارخانية في الشرب * ذكر الصدر
الشهيد في شرح الجامع يبيع الشرب يجوز بيعه للارض بالاجاع ومعه سودا في رواية وهو
قول مشايخ بلخ واذا اتلفه متلف يجب الضمان واذا باع الارض بشرب ارض اخرى
اختلف المشايخ (٣) وسأقي في آخر الباب السادس جنس ذلك جواهر الفتاوى
في الخامس من البيوع * قال مالك المولوك أبو العلاء ذهكر في نوادر هشام أن يبيع الماء
جائز عند أبي يوسف والمحققون من اصحابنا قد أولوا ما ذكر محمد في الاصل أن يبيعه لا يجوز
فقالوا انما ذكر محمد في شرب العراق وأما في بلادنا فبخلافه ونفاذا لحكم بصفة بيع الشرب
منصوص عليه في الاجناس وقدم شيء من ذلك في آخر الباب الخامس جواهر الفتاوى
في السادس من البيوع * قضى بجواز بيع الماء ليس لغيره ابطاله لانه روى عن الثاني
جواز بيع الماء بدون الارض برزية في الرابع من القضاء * ويبيع دود القز ويبيعه
أما الدود فلا يجوز بيعه عند أبي حنيفة لانه من الهوام وعند أبي يوسف يجوز اذا ظهر فيه
القز تبعه وعند محمد يجوز كيفما كان لكونه منتفعا به وأما يبيعه فلا يجوز بيعه عند أبي
حنيفة وعند محمد يجوز للمكان الضرورة وقبل أبو يوسف مع أبي حنيفة كما في دوده وانما
اختار المؤلف قول محمد في الدود والبيض لكونه الملقى به بحورائق في البيع الفاسد * يبيع
الزرس العائر الذي لا يؤخذ الا بحيلة لا يجوز منية الملقى في باب بيع المرهون * وأشار

المؤلف الى أن الذميين اذا تباعا خيرا أو خنزيرا ثم أسلما أو أسلم أحدهما قبل القبض فإن البيع ينفسخ لأن التسليم والقبض حرام كالبيع بخلاف ما إذا كان الاسلام بعد القبض لأن الموجود الدوام وهو لا يتنافى ولو اقرض الذي خرا من ذمى ثم أسلم أحدهما فإن أسلم المقرض سقطت الخمر لأن اسلامه مانع من قبضها ولا شيء له من قيمتها على المستقرض لأن المجزأ من قبله وان أسلم المستقرض ففيه روايتان في رواية كالأول وفي أخرى وهو قول محمد يجب قيمتها كذا في البدائع وقيل بالخمر والخنزير لأن بيع آلات الله وكالبريط والطليل والمزمار والدف صحيح مكرمه عند الامام وقال لا ينعقد بيعها والعجيج قوله للاستفاد بها شرعا من وجه آخر وعلى هذا الاختلاف بيع الترد والشرطي وعلى هذا الاختلاف الضمان على من اتلفه فانعهده بعضه وعندهما لا كذا في البدائع وإسكن الفتوى في الضمان على قواه ما كما سيأتي في الغصب ومحل ما إذا كسرها غير العاضى والمحتسب أتمهما فلا ضمان اتفاقا بحجرائق في البيع الفاسد * وان كان المشتري قبض الخمر ولم يؤد الثمن حتى أسلما أو أسلم أحدهما فالبيع ماض والثمن عليه مبسوط سرخصى في البيع (شمن) اشتري بالحنطة لا يصح ما لم يبين أنها جيدة أو وسط أو ردية فنية في حبس المبيع للثمن من البوع * ولو جعل الكيل والوزن ثمنًا في الذمة بشرط بيان محل الايفاء حتى لو باع قنابكتر بر في الذمة بشرط بيان محل ايفائه عند أبي حنيفة هو الصحيح في السابع عشر من الفصولين * اذا كان له على آخر طعام أو فلولس فاشترى من عليه بدراهم وتفرقا قبل قبض الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان مستقرض الحنطة أو الشعير يتلفها ثم يطالب به المالك بها ويجوز عن الاداء فيبيعها مقرضها منه باحد التقدين الى أجل ويسمونها كندم بها كردنى وانه فاسد لانه افتراق عن دين بدين في واخر صرف البرازية والحيلة في ذلك أن يبيع الحنطة ونحوها بثوب ثم يبيع الثوب منه بدراهم أو دنانير ويسلم الثوب اليه زبدة الفتاوى فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وكذا في الثالث من يوع البرازية قبيل المتفرقات وكذا في دعوى القاعدية وكذا في صلح الجواهر قال يكي برديكرى راصد من كندم رام دادم بود چون بازخواست كفت مرا كندم نیست بيهام كندم سيم دهم كفت بده قيمت روز قبض داد وروى قبض كردا كنون مثل آن سيم اور دوى دهم كه من صدم من كندم خواهم آندش يانى أجاب آيد (١) لان هذه معاوضة فاسدة لان الحنطة في الذمة تصلح ثمنًا أما لا تصلح مبيعا الا في السلم من دعوى القاعدية رجل باع عبدا بثوب موصوف في الذمة فان ذكر الثوب اجلا جاز وان لم يذكر له اجلا لا يجوز لان الثوب لا يجب في الذمة بعقد المعاوضة الاسلام والسلم لا بد منه من الاجل فان ذكر الثوب اجلا واقرض قبل قبض العبد لا يفسد العقد قاضيان في فصل قبض الثمن * ولو اشترى شيئا بدراهم الكسادة فان كانت الدراهم بعينها جاز لانها بعد الكساد صارت سلعة فان لم تكن بعينها قالوا لا يجوز البيع قال رحمه الله وينبغي أن يجوز لانها ان كانت بعد الكساد تباع وزان فقد باع بموزون في الذمة وان كانت تباع عددا فقد باع بعددى في الذمة عددا معلوما قاضيان في الصرف * رجل باع شيئا بعشرة ثم باع من المشتري أيضا بخمسة عشر صح البيع الثاني

(ترجمه)

(١) له على آخر مائة من حنطة دينار ولما طلبها منه قال له ليس عندي حنطة فاعطيت قيمة الحنطة فقال له اعطيت قيمتها الجارية في هذا اليوم فأعطاه اياها فقبضها ثم احضر القابض مثل تلك القيمة ويريد أن يعطيه اياها قائلا أنا اطلب منك مائة من حنطة هل لذلك ام لا اجاب له ذلك

ويتضمن البيع الثاني انقضاء البيع الاول فكذا ذكر وهو الصحيح وسواء كان البيع باكثر
من الثمن الاول أو باقل يسكون فسخا للاول حتى لو أقام البائع البيعة على انه باع دارا
من فلان بألف في رمضان وأقام المشتري البيعة انه اشتراها في شوال بخمسة مائة يقضى بالبيع
الثاني ذكره الناصحي في الخلاء من من يبيع الجواهر شرعا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن
لا يجوز (١) استعسانا والصحيح انه يتعقد فاسد امفيد للملك وشراؤه من وارثه لا يجوز
لانه تمام مقامه في الملك بخلاف ما لو اشترى ورثة البائع بعد موته وهو ممن يجوز شهادة
البائع له يجوز مبتغى في البيوع * ولو باعه بدنانير ثم اشتراه بدراهم باقل أو على العكس
لا يجوز لانهما جنس واحد في حق القنية ولو باعه بدنانير ثم اشتراه بدينار الفضة باقل جاز لان
التبريعين وإذا اشترى بالدينار باقل قيل على قول محمد لا يجوز لانه ثمن عنده وعلى قياس
قوله ما يجوز لانه سلعة عندهما عناية في فصل بيع المشاع وقيد بمبايع لان البيع
لو انتقص خرج من أن يكون شراء ما باع فيكون النقصان من الثمن في مقابلة ما انتقص من
العين سواء كان النقصان من الثمن بقدر ما انتقص أو باكثر منه وعلى هذا يترفع ما قالوا
بطلت الجارية عند المشتري ثم اشتراها بالبائع باقل ان كانت الولادة نقصتها جاز كما لو دخلها
عيب عند المشتري ثم اشتراها منه بالقل وان لم ينقصها لا يجوز لانه يحصل ربح لم يدخل
في ضمانه كذا في فتح القدير بحر رائق في البيع الفاسد وفي الاصل في آخر باب العيوب
شراء ما باع بأقل مما باع من الذي اشتراه أو من وارثه قبل نقد الثمن لنفسه أو غيره بالوكالة
في البيع بحاله لم يزد ولم ينقص بعيب والثمن الثاني من جنس الثمن الاول أو كان هو باع بألف
نسبة سنة ثم اشتراه نسبة سنتين فاسد عندنا ولو باع بالدراهم فاشترى بالدينار لم يجوز
استعسانا وإذا انتقل الملك الى الآخر يبيع أو هبة فاشترى من ذلك الرجل باقل جاز
ولو اشترى باكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن أو بعده جاز ولو رخص السعر فانتقص من
حيث السعر فاشترى باقل مما باع لم يجوز ولا عبرت بالسعر ولو كان وكيله بالبيع فاشترى لنفسه
لم يجوز خلاصة في الرابع من البيوع فإذا أمر رجل بالشراء عبده الذي باع باقل مما باع قبل
نقد الثمن صح ويملك الموكل ملكا صحيحا لان المعتبر عند أبي حنيفة حال العقد لا حال الامر
والوكيل لو اشترى لنفسه صح فكذا اذا اشتراه لوكله وعند أبي يوسف يطل التوكيل ويكون
مشتريا لنفسه كافي شرح الوافي في البيع الفاسد وفي القنية لو قبض نصف الثمن ثم اشترى
النصف باقل من نصف الثمن لم يجوز وكذا لو أحال البائع على المشتري ان يسهى وفي السراج
الوهاج لا يجوز أن يشتريه باقل من الثمن وان بقى من غنمه درهم ولا بد من نقد جميع الثمن
ولو خرج المبيع عن ملك المشتري ثم عاد اليه فان عاد اليه بكم ملك جديد كالاقالة
قبل القبض أو بعده وبالشراء أو الهبة أو الميراث فاشترى البائع منه باقل جاز وان عاد
اليه بما هو فسخ كخيار روية أو شرط قبل القبض أو بعده فاشترى منه بالقل لا يجوز
من يبيع البحر الرائق * رجل تزوج غلامه ثم أراد أن يبيعه ولم ترض المرأة ان لم يكن
للمرأة على العبد مهر فللمولى أن يبيعه بدون رضاها وان كان عليه المهر ليس له أن يبيعه
بدون رضاها وهذا كما قلنا في العبد المأذون المديون عن نكاح الجواهر (شيخ) بعدك

(١) وأما اذا اشتراه بعرض آخر قيمته
اقل مما باع أو اشترى من غير المشتري
يجوز بالايجاع = مذا في مئة روات
كتاب البيوع من البرازية

(١) وهذه المسائل مذكورة في السليح من
التاريخية في نوع في جهالة المبيع سدد

عبد الى فقيه اختلاف والا صح انه لا يجوز البيع (شب) فيه اختلاف المشايخ والروايتين
عن محمد ولو قال عبد الى في مكان كذا جاز قسمة في باب جهالة المبيع (١) * (سم) خفاف
قطع خفاف من جلد رجل حريف له وبقي من الجلد قطع فاستامها الخفاف منه فقال صاحب
الجلد لا أعرفها ولكن بعت منك ما بقي منه وهو في يدك بكذا فقال اشتريت صح (ط) بيع
ما لم يعلم البائع والمشتري بمقداره يجوز اذا لم يحتج فيه الى التسليم والتسلم كمن اقترأ في يده
متاع فلان غصبا أو ودعة ثم اشتراه المقر من المقر له جاز وان لم يعرفه بمقداره (شس) قال
غيره بعت ما في يدي بكذا فباعه ولم يعلم البائع به فاذا هو جوهري للبائع جاز (ن) أبو القاسم
رجل قال غيره لك في يدي أرض خربة في شعبة كذا لا تساوي شيئا فبعها مني بستة دراهم
فباعها ولم يعرفها البائع وهي تساوي أكثر من ذلك فالبيع جائز من المحل المزبور * باع
عبد الله ولم يصفه ولم يشر اليه فان كان له عبد واحد يجوز وان كان له عبدان أو أكثر
لا يجوز وفي العبد لا بد أن يصفه الى نفسه بأن يقول بعت عبدي منك أمالو قال بعت سالما
واسمه سالم لا يجوز ولو قال بعت الجارية التي اشتريتها من فلان أو الجارية التي في هذا
البيت يجوز في الثالث من الخلاصة والبرازية * ولو قال بعتك عبدا أو جارية ذكر في المنتقى
في موضع وجل قال غيره عندي جارية بيضاء فبعتمها منك بكذا فقال المشتري قبلت لم يكن
ذلك يباع إلا أن يبين الموضع أو غيره فيقول أبيعك جارية في هذا البيت أو يقول جارية
اشتريتها من فلان فبعتك فبعت المبيع وذكر في موضع آخر اذا قال بعتك جارية جاز اذا
لم يكن عنده الا جارية وان كان عنده جاريات فسد البيع وذكر خمس الأئمة السرخسي
اذا أضاف الى نفسه فقال بعتك جارياتي جاز البيع وان لم يصف الى نفسه لا يجوز فاضحان
في البيع الفاسد * رجل باع دارا على أن للبائع فيها طريق يقام من هذا الموضع الى باب الدار
يكون فاسدا وكذا لو شرط الطريق للأجنبي وبين موضعه وطوله وعرضه كان فاسدا
ولو قال أبيعك هذه الدار الا طريق يقام من هذا الموضع الى باب الدار ووصف الطول
والعرض جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره (٢) من المحل المزبور ملخصا * ولو قال
أبيعك داري هذه بعشرة آلاف درهم على أن لي هذا البيت بعيته لا يصح ولو قال الا هذا
البيت جاز البيع بجميع الثمن فيما سوى البيت ولو قال بعتك داري هذه الخارجة على أن
تجعل لي طريقا الى داري هذه الداخلة لا يجوز ولو قال بعتك داري هذه الخارجة
الا طريقا الى داري الداخلة جاز وطريقه مقدار عرض باب الدار الخارجة من المحل
المزبور * قال بعتك هذا البيت على ما فيه من المتاع فهو جائز ويدخل فيه ما في البيت من
المتاع من المحل المزبور * رجل قال بعت منك جميع ما لي في هذا البيت بكذا جاز وان لم
يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت يسيرة فاضحان في البيع الفاسد * (ن) بعت منك
جميع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز وان لم يعلم لم يجز عندهما ويجوز عند أبي
يوسف ولو قال بعت منك جميع ما في هذه القرية من متاع لم يجز عندهما واعاجزوا
اذا كان في صندوقه قسمة في باب جهالة المبيع * وفي الحاوي قال الفقيه لو باع ما في
الدار ينبغي أن يجوز في قياس قول أبي يوسف ولا يجوز في قياس قول أبي حنيفة ومحمد

(٢) ولو باع أرضا الا هذه الشجرة بعيته
بقرارها جاز البيع من البيع الفاسد سدد
وقامه في هاتين مسائل شي من البيوع
من هذه المجموعة

ولو قال بعث جميع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز وان لم يعلم لا يجوز خلافاً لابي
يوسف وفي القرية لا يجوز اجماعاً وفي النوازل اذا قال بعث ما في هذه الدار من الشباب
أو قال بعث منك جميع ما في هذه القرية من الحنطة والدقيق والتمباب جاز تاتاً وخائنة
في نوع في جهالة المبيع * رجل قال لا اشترى بك جميع ما لي في هذه القرية من الدقيق
والبر والتمباب فهنا خمس مسائل احداها هذه الثانية الدار الثالثة البيت الرابعة
الصندوق الخامسة الجواني وكل وجه على وجهين اما أن علم المشتري بما في هذه المواضع
أو لم يعلم ان علم جاز في الكل وان لم يعلم في القرية والدار لا يجوز وفي البواقي جاز من
الخلاصة قبيل الفصل الرابع * ولو اشترى ذراعاً من ثوب ولم يبين الجانب فقطعه البائع
كان للمشتري أن يردّه ولو عين الذراع من هذا الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري
كان لازماً على المشتري خزانة المفتين من أوائل البيوع * باع برأس ماله أو بما اشتراه
أو بمنزل ما اشترى فلان أو بمنزل ما يبيع الناس لا يجوز البيع الا أن يكون شيئاً لا يفتاوت
عنه كالخبز واللحم فان علم المشتري بالثمن في المجلس صار جازاً ويخبر المشتري ان شاء أخذ وان
شاء تركه فاضحان في البيع الفاسد * له عليه دين طالبه به فأرسل اليه شعيراً وقال خذ
بشر البلدان كان السعر معلوماً وهما يعلمانه كان يباع وان لم يعلم أو لم يعلم لا يكون بيعاً
في الثاني من بيوع البرازية وكذا في الخلاصة * اذا باع داراً ولم يبين حدودها جاز اذا كان
المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها فاضحان في البيع الفاسد وكذا
في بيع القاعدية نقلا عنه * رجل اشترى من آخر ساحة أو أرضاً وذكر حدودها ولم يذكر
ذرعها الا طولاً ولا عرضاً جاز البيع المشتري اذا عرف الحدود ولم يعرف الجيران يجوز
ولو لم يذكر الحدود ولم يعرف المشتري الحدود جاز البيع اذا لم يقع بينهم متجاذباً وقد عرفوا
جميع البيوع خلاصة في أول الثالث من البيوع * وفي شروط الحاكم اذا كانت الضيعة
المشتراة ذات أرض كثيرة متلازمة أو متباينة لا يمكن تحديد الكل ولا يعلم دبراتها
المتعاقدان ولا الكتاب ومست الحاجة الى الكتابة ولكنهما عروفاً بالنسبة الى رجل حتى
أوصيت فعند الامام الثاني ومحمد يكتب اشترى منه جميع الضيعة المشقة على أرض كثيرة
مجمعة متلازمة موضعها في قرية كذا مشهورة بالنسبة الى فلان مستغنية عن التحديد
برازية في آخر الثاني من الشهادة * رجل باع شيئاً وامتنع عن الاشهاد يؤمر لانه حق
المشتري والصك غير واجب على البائع ولا يجبر هو على الخروج لكن عليه أن يقر بين يدي
الشاهدين فان أبي رفع الامر الى القاضي فان أقر بين يدي القاضي يكتب القاضي سجلاً
عمدة المتساوي في البيوع وكذا في الخائنة في أو آخر البيع الفاسد وكذا في باب
ما يدخل في البيع من غير ذكر * وان طلب المشتري من البائع الصك القديم فلم يعط لا يجبر
عليه وان احتاط المشتري يكتب من صك البائع لنفسه صكاً مثل ذلك ويثبت فيه أساساً
الشهود الذين بذلوا خطوطهم في الصك القديم فان أبي البائع أن يعرض الصك القديم
ليكتب المشتري من ذلك مكاھل يجبر البائع على ذلك اختلقوا فيه قال النقيع أبو جعفر
في مثل هذا انه يجبر عليه قاضيان في باب ما يدخل في البيع من غير ذكر * رجل

(١) كذا في أكثر النسخ والصواب الموافق لما في القاعدية وهو أن أخذ أن يقول القطع بدل القاع **ع**
 (٢) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها فإنه يقلعها وفي بعضها لا فينشد بقطع وعبارة القاعدة قد كان شرط البائع قطعها على وجه الأرض أو لم يشترط ولكن القلع يضر بجملتها أو يضر بمنع عن الحفر بل يؤثر بقطعها على وجه الأرض **ع**
 (٣) رجل اشترى بيتا من منزل بمحدوده وحقوقه وصاحب المنزل يمنع منه من الدخول ويأمره بفتح الباب فهذا على وجهين إن بين صاحب المنزل وهو البائع له طريق عام لما ليس له منعه لأنه دخل في البيع وإن لم يبين طريقا اختلף المشايخ فيه والمختار أنه ليس له أن يمنعه أيضا لأن باب الأعظم دخل بذلك الحقوق ولو الجحفة في الفصل الثالث من البيوع **ع**
 ولو باع دارا وله طريق قد سده صاحبها قل ذلك وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بحقوقها بالطريق الثاني الاقرار والوصية كالبيع في أن السرب والطريق لا يدخلان الا ذكر والرهن والصدقة والقسمة كالأجارة في أنهم لا يدخلان من غير ذكر خلاصه في ١٤ من البيوع **ع**
 رجل اشترى أرضا ودارا لا يدخل السرب والطريق الا بذكر الحقوق لأنهم ما لا يدخلان الا بذكر الحقوق إذا لم يكونا أصلا وكذلك في الاقرار والوصية والصنع وغيرهما ويدخلان في الاجارة والقسمة والرهن والصدقة الموقوفة ولو الجحفة في الثالث من البيوع **ع**

اشترى شجرة بشرط أن يباعها تسكها وفي جوازها والصحيح أنه يجوز وللمشتري أن يقلعها من أصلها وإن اشترى الشجرة بشرط القطع قال بعضهم إن بين موضع القطع أو مكان موضع القطع معلوما عند الناس جاز البيع والا فلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح فاضحان في فصل فيما يدخل في بيع الكروم من باب ما يدخل في البيع من غير ذكر * وشراء الشجرة على ثلاثة أوجه أما بشرط القاع (١) وأنه صحيح في الصحيح والبعض على عدم الجواز إن لم يبين موضع القطع لاحتمال المنازعة فيه فيقلعها بعروقها على العادة ويدخل أصلها في البيع ولا يحفرها إلى نهاية العروق إلا إذا كان بشرط القطع من وجه الأرض أو يكون في القلع مضر للبائع من توهين بناء ونحوه أو يقلعها (٢) من وجه الأرض فإذا قلع أو قطع ونبتت من العروق أخرى فللبائع أرضاء المشتري بدخول ذلك القدر في ملكه إلا إذا قطع من أعلى الشجرة فالنائب إذا للمشتري وإن شرط القرار فيها لا يؤثر بالقطع فإن قلع له أن يفرس مكانها أخرى وإن مطلقا قال الثاني لا تدخل الأرض وقال محمد له الشجرة مع القرار كما في الاقرار والقسمة والهبة والصدقة والوصية على الاختلاف والفتوى في مسئلة البيع على قول محمد وإذا دخل ما تحت الشجرة في التمرقات التي تدخل يدخل بقدر غلتها وقت البيع فإذا زاد الغلط عليه للبائع تحت الزائد ولا يدخل ما ينتمي إليه العروق والاعصان برأية في الثالث من البيوع * وإن اشترى أرضا دخل في البيع الأشجار المنمرة بغير الذكر وغير المنمرة أيضا يدخل صغيرا كان أو كبيرا ولا يدخل في بيع الأرض ما على الأشجار من القطن من غير شرط وشجر القطن لا يدخل على الصحيح والسكران ونحوه وما كان على ظاهرها الأرض من غير ذكر وما كان مغيبا في الأرض من أصوله الصحيح أنه يدخل من بيوع خزائن المقتنين * إذا اشترى بيتا من منزل بمحدوده وحقوقه وصاحب المنزل يمنع منه من دخوله ويأمره بفتح الباب إلى السكة ينظر إن كان البائع بين له طريق عام لما ليس له منعه وإن لم يبين له اختلף المشايخ فيه منهم من قال له منعه ومنهم من قال ليس له منعه قال الصدر الشهيد هو المختار (٣) تارة خائفة في السادس من البيوع * رجل له علو وسفل فقال لرجل بع منك علو هذا السفل بكذا من البيع ويكون سطح السفل أصاحب السفل وللمشتري حق القرار عليه وكذا لو أنهم هذا العلو كان للمشتري أن يبيع عليه علو آخر مثل الأول فاضحان في باب ما يدخل في البيع من غير ذكر * ويدخل العذار في بيع الفرس والذمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الحمار برأية في الرابع من البيوع * ويدخل العذار في بيع الفرس ولا يدخل السرج ولو عليه الابالنص وقيل يدخل ولو عليه والمهر لو مؤكفة يدخل الا كاف والبردعة ولو غير مؤكفة لا يدخل ولو باع عبدا أو جارية دخل في البيع ثياب تكون على مثل المبيع عادة وللبائع أن يأخذ هذه الثياب ويهطى غيرها ولو استحق شيء من الثياب لا يرجع بشيء من الثمن وكذا كلها وعليه ثياب مثل المبيع لأن المداخل تحت العقد بالعرف ثياب مثله وكذا الحكم في العذار والبردعة برأية في الرابع عشر من البيوع * وفي بيع الشجرة لا يدخل مواضع العروق تحت البيع عند الثاني والوصية والوقف كالبيع وعند

محمد دخل وعليه الفتوى من المحل المزبور * ولو باع عبد ماله فان سعى المحال
 ولم يكن ديناً جاز ويشتري التقاضي في المجلس فيما كان صرفاً ولو كان بعضه ديناً لم يجز
 مجمع الفتاوى في فصل ما يدخل في البيع * باع جارية وعليها - الى - وقرطان ولم يشترط ذلك
 للمشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان سكوته بمنزلة التسليم
 فكان الحلي - لهما - كذا في الظهيرية في الفن الاول من الاشياء * رجل قال لا تخزن الناس
 يشترون كرمك هذا بالثمن دوههم فقال بعته منك بألف درهم وقال اشتريته صح ان لم يكن على
 طريق الهزل وان اختلفا في الهزل والجد فالقول قول من يدعي الهزل وان أعطاه شيئاً
 من الثمن لا يسمع دعوى الهزل خلاصة في الثامن من البيوع * لو اشترى ذراعاً من ثوب
 ولم يبين الجانب فقطعه البائع ولم يرض به المشتري لا يلزم المشتري ولو بين الجانب فقال من
 هذا الجانب فقطعه البائع لم يلزم المشتري ولا يكون للمشتري أن يردّه قاضياً في فصل
 قبض المبيع * وفي الخاتمة لو اشترى حنطة على أنها كرت فقال البائع هي كرت كلها الا ان افلان
 فلم يأخذها بخمسة فأخذها على ذلك قالوا لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يكره في مرة
 وكذلك الموزون فان لم يكله حتى باع من غيره بعد القبض أو طعنها أو كمل الخبز قالوا
 لا يطيب له ان يبيع عليه الصلاة والسلام وقال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل النهي محمول على
 ما اذا لم يكن المشتري حاضراً وقت قبض البائع فان كان حاضراً ورأى رأى العين لا يحتاج
 بعد ذلك الى التكيل تاتار خاتمة في الفصل الثامن من البيوع * باع حنطة غير معينة
 ولا مشارة (١) اليها في ملكه في السواد وعلم به المشتري فلا خيار له وان لم يعلم له الخيار (٢)
 وذكرنا خيار دل على جواز البيع ولو كان البعض في السواد والبعض في المصر لا يجوز
 ولو كان الكل في المصر في موضعين يجوز بلا إشارة في الاصح سواء كان الثمن نقداً أو ديناً
 على البائع فان لم تكن في ملكه واشترها وسلم لا يجوز وكذا اذا لم يكن البعض في ملكه لانه
 باع الموجود والمعدوم برزازية في الثالث من البيع وفيه تفصيل وكذا قيم في الخامس
 عشر من الدعوى * (بتشم) باع حنطة قد راعى معلوماً ولم يبينها بالاشارة ولا بوصف
 لا يصح قنية في باب جهالة المبيع والثمن في البيع وعن أبي بكر محمد بن الفضل باع شاة براله
 ولم يصف البيع اليه ولا وصفه فالبيع جائز لانه باع ما يملك ولو لم يكن في ملكه مقداره ما باع
 بطل في كاه لانه باع ما يملكه وما لا يملكه (قب) باع كرتاً من حنطة ان لم يكن في ملكه يطل
 وان كان بعضه في ملكه بطل في المعدوم وفسد في الموجود وان كان في ملكه اكتسبه من
 نوعين أو في موضعين لا يجوز وان كان من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف
 البيع اليها بل قال بعته منك كذا من الحنطة جاز واذا علم المشتري مكانه لم يخبر ان شاء
 أخذها بذلك الثمن في ذلك المكان وان شاء تركها وعن أبي يوسف نحوه من المحل المزبور
 وكذا في الخاتمة في البيع الفاسد وكذا في الثالث من البرازية من البيع * ابراهيم
 عن محمد في رجل اشترى ألف من من قطن ثم اختصم البائع والمشتري بعد ذلك وفي يد
 البائع ألف من من القطن يوم الخصومة فقال البائع لم يكن في ملكي يوم البيع قطن أصلاً
 أو قال قد كان وقد بعته ذلك القطن ولم يكن هذا القطن في ملكي يوم البيع وانما حدث

(١) قوله ولا مشارة اليها كذا في غالب
 النسخ وفي نسخة وأشار اليها فليجوز اهـ

(٢) وانما ثبت له الخيار اذا لم يعلم موضع
 الطعام لما يلحقه من مؤنة الحمل ولو علم
 لا خيار له لانه رضى بمؤنة الحمل كذا في
 مجموع المرحوم وجاهد كذا

بعد ذلك فالقول قول البائع انه لم يبيع هذا القطن في العاشر من يوع الذخيرة * دار
 بين رجلين مشاع غير مقسوم فباع أحدهما شيئا منها بعينه قبل القسمة أو باع قطعة
 من الارض بعينها لا يجوز لافي نصيبه ولا في نصيب صاحبه ولو باع جميع نصيبه من
 الدار والارض جاز بدائع وكذا في الخانية في البيع الفاسد * دار بين اثنين باع أحدهما بيتا
 معينا من رجل لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي لو باع
 أحد الشرى بكن في الدار نصيبه من بيت معين فلا تخرا أن يبطله في الثالث من يوع
 البرازية رجل قال لا تخر بعث نصيب من هذه الدار بكذا ان علم المشتري نصيبه ولم يعلم
 البائع جاز بعد أن يقتر البائع أنه كما قال المشتري وان لم يعلم المشتري عند أبي حنيفة ومحمد
 لا يجوز علمه البائع أولا ولو قبضها وباع صح كالبيع الفاسد في الاقضية خلاصة في الثالث
 من البيوع * (صل) دار بينهما باع أحدهما بيتا هاهنا من أجنبي لم يجز اذا لا يخلو اما أن باعه
 بشرط التركة أو بشرط القلع أما الاول فلا يجوز اذ فيه شرط منفعة للمشتري سوى المبيع
 فصار بمنزلة شرط الاجارة في بيع وأما الثاني فلم يجز لضرره لشرى بكن جامع الفصولين
 في الحادى والثلاثين * ولو باع نصف البناء مع نصف الارض جاز من أجنبي أو من
 شريك ولو باع نصف البناء دون الارض من أجنبي أو من شريك لم يجز فالوا هذا لو كان
 البناء بحق أما لو كان بفرض حق جاز يبيع نصفه من أجنبي أو من شريك اذ البناء بفرض حق
 يجب قلعه وواجب القلع كقلوع ولو مقلوعا حقيقة جاز يبيع نصفه من أجنبي ومن
 شريك وكان كبيع زرع بدون أرض وهو ممتنع في الزرع فإنه يجوز من المحل المزبور
 (ح) دار له فباع من رجل نصف بنائها بلا أرض لم يجز ولو باع سهمها شيئا ما يحدود هذا
 السهم قال النسفي قال مشايخنا رحمهم الله انه يوجب الفساد اذ يوهم الافراز فالقرز يكون
 له الحدود وأما الشائع فلا والصحيح عندي أنه لا يفسد من المحل المزبور * (جن)
 شري نصيب أحد الشرى بكن من البناء دون الارض لم يجز (صل) يبيع الارض مع نصف
 الزرع لم يجز ولو بينهما شيئا فشرى أجنبي نصيب أحدهما بلا اذن الآخر لم يجز وكذا
 الشجرة والزرع ولو باع من شريك جاز (هـ) لم يجز من المحل المزبور * وفي الفتاوى
 الزرع اذا كان كله لواحد أو كان مشترك بين رجلين أو ثلاثة باع بعضه أو واحد قسطه بلا
 أرض ان مدركا جاز وان لم يكن مدركا لا يجوز فان لم يفسخ حتى أدرك عاد جاز الزوال
 المانع وهو لزوم الضرر بمطالبة المشتري بتفريق الارض كذع من سقف * (القاضي)
 شجرة بين شرى بكن باع أحدهما نصيبه من أجنبي لم يجز وان من شريك يجوز وان بين
 ثلاثة باع أحدهم من الآخر لا يجوز وان باع منهم اجملة يجوز وكذا الزرع لو بين ثلاثة
 باع أحدهم نصيبه من أحدهما لا يجوز وان باع منهم اجملة جاز في الثالث من البيوع
 * شجر بين رجلين بلغت الاشجار القطع باع أحدهما حصته من أجنبي جاز لانه لا ضرر
 ولا مشتري أن يقطع من المحل المزبور وكذا في الحادى والثلاثين من الفصولين * (م)
 رجل قال لغيره اين خيار زاربتو فوفى وختم به درهم (١) وكان ذلك قبل أن يخرج الخرجة
 قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل انه يجوز البيع ويكون البيع على شجرة البطيخ

(ترجمة)

(١) بعثك هذه المبطخة بعشرة دراهم

دون ما يخرج من الخرجة فان أخرج الخرجة بعد ذلك كانت الخرجة للمشتري قلنا
نعم للملك وان كان البيع بشرط الترتل لا يجوز البيع قاضيان في بيع الثمار والزرع
* (ط) شرط جوار البيع كون المبيع قائما معلوما مقدورا التسليم وقيام المنفعة وامكان
الانتفاع للعالم ليس بشرط وفي الاجارة شرط حتى جازي بيع المهر والحسن والطفل والسبحة
ولم يجوز اجارتها قنية في باب ما يجوز بيعه من كتاب البيوع * رجل باع المغصوب من غير
الغاصب ان كان الغاصب جاحدا يدعي أنه له ولم يكن المغصوب منه عينه لا يجوز بيعه
وان كانت له بينة جازي بيعه قاضيان في أواخر البيوع الفاسد * اذا باع عقارا هي ملكه
لم يكن هي في يد آخر الفتوى على أنه لا يصح عملا بقول محمد لأنه لا يدر على تسليمه
في الخامس من بيوع الجواهر * غصب ثوبه فبجوز عن استرداده فقال أجنبي للمالك يعني حتى
استرد فباعه فأراد أخذه من غاصبه وقال هو لي فكذبه الغاصب فخلع المشتري بطلاق
امرأته ثلاثا أنه ثوبه قالوا لا يثبت اذ شراء المغصوب صحيح وروى عن أبي يوسف ليس له
حق الفسخ والمشايع أخذوا بهذه الرواية جامع الفصولين في الثاني والثلاثين (١)
(فصل في البيع الموقوف) * (بج) باع الراهن الرهن المشاع لا ينفذ على المرتهن اذا كان
الرهن سابقا على الدين قال رضى الله تعالى عنه وأنه صحيح فان الرهن الفاسد حكم الصحيح
اذا كان سابقا على الدين من حق الحليس وكون المرتهن أحق به من سائر الغرماء بعد الموت
فان كان الدين سابقا فلا عرف في (ط) ولو باع الراهن الرهن بعد قضاء الدين قبل قبضه
ففيه خلاف قنية في بيع المستأجر والمرهون * بيع المرهون غير نافذ في حق المرتهن
وليس للراهن والمرتهن حق الفسخ كالمستأجر (٢) ويفي بأن بيع المستأجر والمرهون صحيح
لكنه غير نافذ وفي بعض المواضع انه فاسد ومعناه أنه غير نافذ في حق المستأجر والمرتهن
لازم في حق البائع حتى اذا قضى الدين أوقت الاجارة لم البيع واذا علم المشتري بكونه
مرهونا أو مستأجرا فندهما لا يملك النقص (٣) وعند الثاني وبه أخذ المشايخ أنه يملك
النقص اذا لم يكن عالما كالغيب بأن اشترى امة ذات بعل وبعل هو به وجعله كالاستحقاق
والعلم به لا يمنع الرجوع وأجاب عن المستأجر بأن الزوج لا يمنع التسليم وانتفاع المستأجر يمنع
رازية في المنفعة فان من الصرف * وان علم المشتري عند الشراء بالرهن والاجارة
روى عن أبي يوسف أنه لا يكون له حق الفسخ والمشايع أخذوا بهذه الرواية قاضيان
في نصر فلت الوكيل من أواخر البيوع (٤) * رجل اشترى أرضا مستأجرة فهذا على
وجهين أما ان لا يعلم المشتري وقت الشراء أو علم فعلى الوجه الاول له ان يلما ان شاء برص
وان شاء رفع الامر الى القاضي وطالبه بالتسليم واذا عجز ففسخ القاضي بينهما وفي الوجه
الثاني كذلك في ظاهر الرواية وعليه الفتوى في الثالث عشر من بيوع التناثرانية وكذا
في التحنيس بعين العبارة في باب من له الخيار بغير شرط * الراهن اذا باع الرهن أو الاجر اذا
باع المستأجر يتوقف ذلك على اجارة المرتهن والمستأجر في أصح الروايات الا أن المرتهن يملك
نقص البيع واجازته والمستأجر يملك الاجارة ولا يملك النقص وان لم يجوز المستأجر حتى
انفسحت الاجارة فهذا البيع السابق وكذا المرتهن اذا لم يفسخ البيع حتى فلك الرهن نفذ

(١) وفي أوائل البيوع الفاسد من البحر
ذكر أن البيع الموقوف في تسعة
وعشرين موضعا

(٢) واختلفت الروايات في بيع المرهون
والمستأجر والصحيح أنه موقوف وليس
للبائع أن يفسخ كذا في السابع
من التناثرانية وكذا في أواخر البيوع
الفاسد من الخاتمة

(٣) كذا في أكثر النسخ والظاهر أن
الغلبة لا زائدة وقعت سهوا من المصنف
والصواب يملك كافي بعض النسخ

(٤) وذكر المصدر الشهيد في واقعاته أنه
اذا كان يعلم بكونه مرهونا أو مستأجرا
فله الخيار في ظاهر الرواية وذكر القاضي
الامام الاسيحي في شرحه اذا كان
عالمًا بكونه مرهونا أو مستأجرا فلا خيار له
في ظاهر الرواية كذا في السادس من
الهيوط والسابع من بيع التناثرانية

البيع قاضيان قبيل باب الخيار من البيع * وان باع المستأجر باذن المستأجر له أن يفرعها
من يده وقال الصدر الشهيد لاحق يؤدى مال الاجارة وفي الجامع حق المربى من اذا أجاز
البيع يثبت في البذل وهو الثمن وحق المستأجر لا اذا أجاز البيع بزيادة فيه فيكون
فسخا من أحدهما من الاجارة * وعن بعضهم باع المستأجر الأجر بغير رضا المستأجر وسلم
ثم أجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس ولو أجاز العقد لا يطل حقه في الحبس
من المحل المزبور * ولو باع الدار الموحدة والمشتري يعلم بالاجارة فانه يملك رقبتهما وتبقى منفعتها
على حق البائع حتى يملكها المستأجر عليه بالاستيفاء ويكون الاجر للبائع بمسوط في باب
الصلح في العقار * (قج) سمع المستأجر البيع فقال للمشتري انهم في اجارتي ولكن
من كرمك أن تتركني حتى أخذ الاجرة التي دفعتها اليه فهو اجارة وينفذ البيع قنية في بيع
المرهون والمستأجر * (قج) اشترى دارا في اجارة انسان فقال أخو المشتري ان أخى
اشترى الدار التي في اجارتك فقال مباركك (ليكن مباركا) فهذا الاجارة قنية
في البيع الموقوف * ولو باع جارية ذروجه فقال ليدفع لنا المشتري الثمن جديدها فاجارة
من المحل المزبور * (ح) فضولي باع عبدا ورثه حاضر ساكت لم يكن سكوة اجارة
ولو باع فقال مالكه أحسنت أو أحببت أو وفتت أو كفتني مؤنة البيع أو أحسنت فجزاك
الله خيرا لم يكن اجارة لانه يذكر الاستمراء الا أن سمعنا قال قوله أحسنت وأصب اجارة
استحسانا فصولا في الرابع والعشرين * (فصط) قال للفضولي بئس ما صنعت
فهو اجارة في بيع ونكاح وطلاق وغيرها كذا عن محمد وهو رد في ظاهر الرواية وبه يفتي
من المحل المزبور * (قج) اشترى من فضولي شيئا ودفع اليه الثمن مع علمه أنه فضولي
ثم هلك الثمن في يده ولم يجز المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي (قج) يرجع على
الفضولي بثلث الثمن (م) لا يرجع عليه بشئ (ضم) ان علم أنه فضولي وقت أداء الثمن
يملك ما نذ كرمي (م) قال رضى الله تعالى عنه وهو الاصح قنية في البيع الموقوف
وفي فروق للكراريسي شراء الفضولي على أربعة أوجه الاول أن يقول البائع بعث
هذا الفلان بكذا والفضولي يقول اشتريت لفلان بكذا أو قبلت ولم يقل لفلان فهذا
يتوقف والثاني أن يقول البائع بعث لاجل فلان والمشتري يقول اشتريته لاجله أو
قبلت يتوقف والثالث أن يقول بعث هذا منك بكذا فقال اشتريت أو قبلت ونوى
أن يكون لفلان فانه ينفذ عليه والرابع أن يقول اشتريت لفلان بكذا والبائع يقول
بعث منك بطل العقد في أصح الروايتين انتهى وفي كافي الحاكم ولو أن رجلا اشترى عبدا
وأشهد أنه يشتريه لفلان وقال فلان قد رضيت فاراد المشتري أن يمنعه كان له أن يمنعه
ذلك فان سلم له وأخذ منه الثمن كان هذا بمنزلة بيع جديد مستقبلا بينهما انتهى (١)
بحر رائق في الوكالة بالبيع والشراء ملخصا * (قج) قال بعث هذا العبد من فلان فقال
الفضولي اشتريته لفلان لا ترجع الحقوق الى الفضول لانه أخرج الكلام مخرج الرسالة
(ط) الاصل فيه أن من اشترى شيئا بغير أمره كان له ما قد وان أجاز لفلان
(٢) الا اذا أضافه اليه بأن قال اشتريته لفلان أو قبلته له أو قال البائع بعته من فلان

(١) كان ذلك بيعا بينهما بالتعاطي كذا
في الخاتمة في التوكيل والشراء من
الوكالة

عبارة الاصل قال البائع بعث هذا العبد
من فلان وقال الفضولي اشتريت
منه لفلان قبلت لفلان أو قال اشتريت
قبلت ولم يقل لفلان أو قال الفضولي
لصاحب العبد بيع هذا العبد من فلان
بكذا فقال البائع بعث وقال الفضولي
قبلت لفلان اشتريت لفلان أو لم يقل
لفلان ففي هذه الوجوه يتوقف العقد
ولا ينفذ على المشتري هكذا وجدت
في حاشية القنية بخط بعض الاكابر

(٢) لأن الاجارة تعمل في الموقوف دون
النافذ كذا في الحاشية في التوكيل
بالشراء
والمسئلة المذكورة في البحر في بيع
الفضولي مفصلا وفي التاسع من بيع
الذخيرة تفصيل لا بد من معرفته
والاجارة تلحق العقود الموقوفة دون
المفسوخة وتلحق الأفعال أيضا وهو الصحيح
وتدعيه في ضمان الغصب من الضمانات
الفضلية ولا تلحق المافذ كما أشير اليه
في هذه الصفحة

(١) ولا بد أن يكون الثمن رائجاً لأن الثمن لو كان كاسداً في حال الاجازة لا تصح الاجازة كذا في الخلامس عشر من أنواع الدعاوى من البرازية

وقال الفضولي اشترت أوقبة فحينئذ يتوقف ولا ينفذ على العقاد قنية في البيع الموقوف * (قد) يتوقف بيع الفضولي عندنا ويطل عند الشافعي ثم لا يخلو أما أن يباع بثمن عين أو دين فلو باعه بثمن دين كنهدين وفلوس وكيلى ووزنى بغير عينه يشترط لصحة الاجازة قيام أربعة البائع والمشتري والمالك والمبيع ولا يشترط قيام الثمن (١) فان هلك أحد الأربعة لم تجز الاجازة وتجوز مع قيام الأربعة فالاجازة اللاحقة كوكالة سابقة فالثمن للمعجل ولو قائماً ولو هلك في يد البائع بهلك أمانته * (عد) وقيام الثمن يشترط للاجازة أيضاً وان باعه بثمن لا يمين بالتعيين * (هد) ولو كان الثمن عرضاً يشترط قيامه أيضاً ويكون هذا اجازة نقد لا اجازة عقد حتى يكون العرض مكالل الفضولي وعليه مثل المبيع ان مثله والا فقيمه لانه شراء من وجه وهو لا يتوقف ولو هلك المالك لا تنفذ اجازة الوارث في الفصلين أى في ثمن دين وعرض وذكره في (شحي) بعد هذه المسئلة بخلاف القسمة عند أبي يوسف وهو أن التركة اذا كانت بين كبار مما يجبرون على قسمتها فقسمتها بلا أمر القاضى وبعضهم غائب فيه توقف على اجازة الغائب فان مات قبل الاجازة فأجاز ورثته جازت استحساناً لا عند محمد قياساً * (جـ) في بيع المقايضة من الفضولي اذا هلك العرض الذى من جهة الفضولي ثم أجاز المالك ينبغي أن يجوز جامع الفصولين في الرابع والعشرين * ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور الذى يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة والده أو وصيه أو جده أو القاضى وكذلك المعتوه والصبي المحجور اذا بلغ سفهاً يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصى أو القاضى والعبد المحجور اذا باع شيئاً من مال المولى أو من مال وهبه له أو اشترى شيئاً يتوقف ذلك على اجازة المولى والرجل اذا باع عبده المأذون المديون بغير اذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء قاضيان في البيع الموقوف * ومن الموقوف اذا باع المريض مريض الموت عينا من أعيان ماله من وارثه ان صح جاز بيعه وان مات من ذلك المرض ولم يجز الورثة بطل البيع * ومنها المرتد اذا باع أو اشترى يتوقف ذلك ان قتل على رقبته أو مات أو لحق به الحرب بطل تصرفه وان أسلم جاز ونفذ بيعه * ومنها الراهن اذا باع الرهن أو ألبس اذا باع المستأجر يتوقف ذلك على اجازة المرتهن والمستأجر في أصح الروايات الا أن المرتهن يملك نقض البيع واجازته والمستأجر يملك الاجازة ولا يملك النقص فان لم يجز المستأجر حتى انقضت الاجازة بينهما نفذ البيع السابق وكذا المرتهن اذا لم يفسخ البيع حتى فسد الرهن نفذ البيع من المحل المزبور * (شحي) باع ملك غيره فشراه من مالكه وسلم الى المشتري لم يجز والبيع باطل لا فاسد وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان الغاصب لو باع المغصوب ثم ضمنه المالك جاز بيعه أما لو اشترى الغاصب من مالكه أو وهبه له أو ورثه منه لا ينفذ بيعه قبله (شحي) غصب شيئاً وباعه فان ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لا لو ضمنه قيمته يوم البيع فصولين في أواخر الرابع والعشرين * باع مال أيسه بلاذنه ثم ورثه لا ينفذ بلا تجديد ولا تزوج أخاه برضا حال حياة الأب بلاذنه ثم انتقل الى الأخ الولاية جاز باجارته بعد انتقال الولاية لابل السكوت والفرق أن السكاح ولاية ينفذ

بالاجازة والبيع تملك فيشترط كونه مالكا برزازية في العاشر من البيوع * (عدة)
قبض الثمن اجازة وكذا طلبه (فصل) دفع الثمن اجازة ولو باعه الفضولي وأخذ المالك
بثمنه خطا من الفضولي فهو اجازة فصول في الرابع والعشرين من البرازية * وللمشتري
فسخ البيع قبل الاجازة تحزرا عن لزوم العقد بخلاف الفضولي في النكاح ليس له أن يفسخ
بالقول ولا بالفعل لانه سفير محض فبالاجازة تنتقل العبارة الى المالك فتصير الحقوق
منوطة به لا بالفضولي * محررات في فصل الفضولي * (فسخ) باع فضولي فبرهن المالك
على الاجازة وأراد أخذ ثمنه من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى أن الفضولي وكله بقبض
ثمنه في الرابع والعشرين من الفصولين * (خل) المشتري من الغاصب لو حرز فأجاز
المالك بيعه لا ينفذ عنقه قياسا وهو قول محمد وينفذ عندهما استحسانا ولو باعه المشتري
من الغاصب فأجاز المالك البيع الاول لم ينفذ بيع المشتري وفاقا والمشتري من الراهن
لو باع أو حرز فأجاز المثل من البيع نفذ عنقه وبيعه وفاقا وكذا المشتري من الوارث
والدين محيط من المحل المزبور * الاصل عندنا أن العقد متوقف على الاجازة لو كان
له مجيز حالة العقد والابطال وقال الشافعي يبطل مطلقا يبيانه أن الصبي المحجور لو تصرف
تصرفا يجوز عليه لو فعله وليه في صغره كبسع ونسأه وتزوج وتزوج أمته وكاتبته
ونحوها فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبيما ولو بلغ قبل اجازة وليه
فأجاز بنفسه جاز ولم يجز بنفسه البلوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي امرأته أو خلعها
أو حرزته مجانا أو بعوض أو وهب ماله أو تصدق به أو زوج نفسه امرأة أو باع ماله محاباة
فاحشة أو اشترى شيئا بأكثر من قيمته فاحشا أو عقد عقدا أو الوفقه وليه في صباه لم يجز عليه
فهذه كلها باطلة وان أجازها الصبي بعد بلوغه لم تجز لانه لا مجيز لها وقت العقد فلم توقف
الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة (١)
كقوله أو وقعت ذلك الطلاق والعقد فيقع لانه يصلح للابتداء من المحل المزبور
(فصل فيما يتعلق بالقبض وحبس المبيع) باع دارا بعيدة وقال سلمتها اليك وقال المشتري
قبضتها لا يكون قبضا وان قرية فقبض لان التخلية أقيمت مقام القبض عند التمكن وكل
مأمة ممكن اغلاقها فهي قرية وان لم يمكن اغلاقها من ذلك المكان فبعيدة وبه قال
الحلواني والناس عن هذا يخافون فانهم يشتركون الضبعة في السواد ويقرون بالقبض وذلك
بما لا يصح فيه القبض وان كان يقرب بصير قابضا وفي المحيط يصير قابضا بالتخلية وان بعد
العقد وعليه عنهما وفي النوادر واشترى عقارا فقال البائع سلمته اليك وقال المشتري قبلت
والعقار غائب عن حضرتهما كان قابضا في قول الامام وقالان كان يقدر على اغلاقه
ودخوله فقبض والا برزازية في الثاني عشر من البيوع * وفي الظهيرية ذكر في ظاهر
الرواية التخلية في الدور والعقار لا تكون قبضا الا بالتقارب منهما والاعتقاد على ما ذكر
في ظاهر الرواية (٢) في الرابع من التاتارخانية * وفي ظاهر الرواية اعتبر القرب ولم يذكر
فيه خلافا والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية فاضيجان في قبض المبيع * (مح) لو اشترى
دارا من انسان يلبده أخرى فله أن يتسنع عن أداء الثمن للعالم لان البائع غير قادر على تسليم

- (١) الرواية شاذة عن أبي يوسف ولا يؤخذ بتلك الرواية ولا يعمل بها كذا
في الرابع من التاتارخانية والثالث
من المحيط البرهاني
(٢) ذكر في ظاهر الرواية أن التخلية
في الدور والعقار لا تكون قبضا الا
بدنومنها فاضيجان في أوائل باب قبض
المبيع من البيوع

المبيع للعالم فيوم البائع أن يخرج مع المشتري إلى تلك البلدة أو يبعث وكيلًا ويسلمها إليه ويقبض الثمن هناك نقدًا نقداً في الرابع عشر من كتاب البيوع * وفي الأقضية باع دارًا بخراسان في العراق ونقد الثمن ووكله بالقبض والخصومة فرجع وقال لم يسلم الدار إلى من يسهل الدار لا يسترد الثمن ما لم يبرهن على ذلك في الخامس من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة وفي آخر الخامس من دعوى التاتارخانية * ولو قبض المشتري المبيع بغير إذن البائع قبل نقد الثمن كان للبائع أن يسترده فان خلى المشتري بين المبيع وبين البائع لا يصير البائع قابضًا ما لم يقبضه حقيقة وأجمعوا على أن التخلية في البيع الجائز تكون قبضًا وفي البيع الفاسد روايتان والصحيح أنه قبض قابضان في قبض المبيع * قال أبو حنيفة التخلية بين المشتري وبين المبيع تكون قبضًا بشرائط ثلاثة أحدها أن يقول البائع خلعت بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قد قبضت والثاني أن يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يصل إلى أخذه من غير مانع والثالث أن يكون المبيع مفروا غير مشغول بحق الغير فان كان شاغلًا حتى الغير كالحطاسة في جوارق البائع وما أشبه ذلك فذلك لا يمنع التخلية واختلف أبو يوسف ومحمد في التخلية في دار البائع وقال أبو يوسف لا تكون تخلية وقال محمد تكون تخلية ومن ذلك رجل باع خادمًا فقال البائع خلعت بينك وبين الخادم فاقبضه والخادم في منزل البائع بحضرتهم ما يصل إلى قبضه فقال المشتري دعه إلى الغد وأبى أن يقبض تلك الخادم فانه يموت من مال المشتري عند محمد (١) ومن مال البائع في قول أبي يوسف من المحل المزبور * (م) وتسليم المبيع هو أن يخلى بين المبيع والمشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل وكذا التسليم في جانب الثمن وقال الشافعي التخلية ليست بقبض وان اشترى حنطة بعينها وخلى البائع بينها وبين المشتري في يد البائع فعلى قول أبي يوسف لا يصير المشتري قابضًا حتى لو هلكت هلكت من مال البائع وعلى قول محمد يصير المشتري قابضًا حتى لو هلكت هلكت من مال المشتري فعلى هذا الاختلاف إذا اشترى خلافاً في دين المشتري وخلى البائع بين المشتري وبين الدين في بيت البائع وختم المشتري على الدين يصير قابضًا عند محمد خلافاً لأبي يوسف وفي الظهيرية فان هلك هلك من مال المشتري في قول محمد وعليه الفتوى وحاصل الخلاف يرجع في التخلية في بيت البائع هل هي صحيحة فعند محمد صحيحة خلافاً لأبي يوسف تاتارخانية في الرابع من البيوع * باع ثرا على نخل وخلى بينه وبين المشتري صار قابضاً في الثاني عشر من بيوع البرازية * وفي الفتاوى اشترى ثوباً فأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى أخذه انسان ان كان حين أمره بقبضه يمكنه قبضه بلا قيام صح التسليم وان لم يمكنه بلا قيام لا يصح (٢) من المحل المزبور وكذا في مجمع الفتاوى * ولو اشترى شيئاً فقد قبضه الثمن ثم قال للبائع تركته رهناً عندك يتيقن الثمن أو قال تركته ودبعة عندك لا يكون ذلك قبضاً قابضين في قبض المبيع من كتاب البيوع * رجل باع مكيلة في بيت مكيلة أو موزوناً موازنة وقال للمشتري خلعت بينك وبينه ودفع إليه المفتاح ولم يكله ولم يزنه صار المشتري قابضاً ولو أنه دفع المفتاح إلى المشتري ولم يقل خلعت بينك وبينه فاقبضه لا يكون

(١) وبجي في الخمانية بعد ورقة تقريرين
أن الفتوى على قول محمد

(٢) قال في القواعد قريمان أو آخر
كتاب البيوع القبض أمانة قبي أو
حكمي وهو التمكن من القبض بحيث
لو متبذره يقبضه من غير واسطة فعل
آخر غير مذهب السيد ولو احتاج إلى المثل
لم يكن قابضاً وان وجدت التخلية
أي بأن كان يفعل البائع كافي الخلاصة
فلا من شرح الطحاوي

قابضا فاضحيان في قبض المبيع من كتاب البيوع * (م) قال أصحابنا وللبيع حق
 حبس المبيع لاستيفاء الثمن اذا كان الثمن حالا وان كان مؤجلا لم يكن له حق الحبس
 ولو كان بعض الثمن حالا وبعضه مؤجلا فله حبسه حتى يستوفي الثمن الحالى ولو بقي
 من الثمن شئ قليل كان له حبس جميع المبيع وفي الفتاوى الخاصة اذا استوفى الثمن
 وسلم المبيع أو سلم بغير قبض الثمن أو قبض المشتري باجازه البائع لفظا أو قبضه وهو يراه
 ولا ينهيه منه ليس له أن يترده ليجسه بالثمن وفي التقرير وللمشتري أن لا يسلم اذا كان
 المبيع غائبا ولو دفع بالثمن رهنا أو كفل به كفيلا لم يسقط حق البائع في الحبس ولو أحال
 المشتري البائع على غيره بالثمن لا يطل حق البائع في الحبس واذا أحال البائع غريبا
 من غرمائه على المشتري حواله مقيدة بالثمن يسقط حق البائع عن المطالبة بالثمن ويسقط
 حقه في الحبس وفي القدوري اذا أحال المشتري البائع بالثمن على انسان أو أحال البائع
 رجلا على المشتري يسقط حق البائع في الحبس في قول أبي يوسف وقال محمد اذا أحال
 المشتري البائع بالثمن على انسان لم يسقط حق البائع في الحبس ولو أحال البائع رجلا
 عليه سقط حقه فان تاريخية في الرابع في البيوع * قال في المحقق ولو دفع المشتري الى
 البائع بالثمن رهنا أو تكفل به كفيلا لم يسقط حق الحبس ولو أحال البائع رجلا على
 المشتري بالثمن قيل يسقط حق الحبس وكذا اذا أحال المشتري البائع على رجل وهذا
 عند أبي يوسف وعند محمد فيه روايتان في رواية كما قال أبو يوسف وقال في رواية ان
 أحال البائع رجلا على المشتري يسقط حق الحبس واذا أحال المشتري على رجل
 لم يسقط حق الحبس وهي مسئلة كتاب الحوالة وهذا الذي قلنا من وجوب دفع الثمن
 أو لاعلى المشتري فيما اذا كان المبيع حاضرا غاية البيان لمخصا قيل باب خيار الشرط *
 وان كفل به رجل أو رهن المشتري لا يسقط حق حبسه وكذا ان أحال به البائع الى غريم
 وعند الثاني يسقط بالحوالة وان سلمه قبل الاستيفاء ان باذنه لفظا أو كان يراه ولم يمنع
 لا يملك استرداده وان بغير اذنه ملك الاسترداد ونقض كل تصرف يحتمل النقص
 كالبيع والهبة والعق (١) وفروعه وان دفع الثمن وقبض بلاذنه ووجد البائع
 الدراهم زيوا أو مستحقة أو مستوفة له نقض قبضه وان باذنه لا في الزيف واسترق
 في الرصاص والمستوفة والمستحقة وان تصرف فيه بعد قبضه بيعا أو هبة ثم وجد الثمن
 كذلك لا ينقض التصرف لأن تصرف المشتري بعد القبض باذن البائع كتصرفه
 وان كان قبضه بعد نقد الثمن بلاذن البائع وتصرف فيه ثم وجد الثمن كذلك ينقض
 من التصرفات ما يحتمل النقص وان علم البائع قبضه بلاذنه ورضى به فهو كالاذن ابتداء
 برأية في الثالث عشر من البيوع * اذا تجانس القبضان تناوبا بأن كانا قبض أمانة
 أو ضمان وان اختلفا تاب المضمون عن غيره لا غير بيان أن الشئ متى كان في يده بغير
 أو عقد فاسد فاشترى من المالك محبها ينوب القبض الاول عن الثاني حتى لو هلك قبل
 أن يصل الى منزله ويتمكن من قبضه هلك عليه ولو في يده أمانة كوديعة أو عارية فهو
 منه مال له لا يحتاج الى قبض آخر وينوب القبض الاول عن الثاني ولو في يده بعقد فاسد

(١) قوله والعق وفروعه هذه نسخة
 وفي نسخة لا العقق فليحذر ٥١ صححه

أو غصب فوجهه لا يحتاج إلى قبض آخر ويؤوب المضمون عن غيره ولو في يده ودية فباعه المالك منه يحتاج إلى قبض جديد ولا يؤوب الأول وإذا انتهى إلى مكان يتمكن من قبضه يصير قابضاً بالتخلية والرهن كالعارية * أرسل غلامه في حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز فان مات قبل أن يرجع مات من مال الأب وبطل البيع وان رجع ان كان الابن صغيراً فقبض الأب قبض له وان بلغ حين رجع الغلام فاقبض الابن حتى لو هلك قبله يرجع بالثمن برزازه في أول الثاني عشر من البيوع

(فصل في هلاك المبيع والتمن (١) وفيه المقبوض على سوم الشراء) * هلاك المبيع باتا أو بخيار الشرط في يد البائع بأقصة سماوية أو باستهلاك البائع أو كان حيواناً فقتل نفسه يطل البيع لانه مضمون بالتمن فيسقط الثمن فلا يكون مضموناً بالقيمة لانه لا يتوالى على شيء واحد ضمانان فان أتلفه المشتري والبيع بات أو الخيار للمشتري لزم الثمن على المشتري وان الخيار للبائع أو البيع فاسدا لزم المثل في المثل والقيمة في القيمي وان بفعل أجنبي خير المشتري فان فسخ عاد إلى ملك البائع وضمن الجاني المثل أو القيمة والمضمون ان من جنس الثمن وفيه فضل لا يطيب الفضل وان من خلافه طاب وان اختار المشتري امضاء البيع اتبع الجاني بالمثل أو القيمة وحكم الفضل ذكرناه في جانب البائع واختياره اتباع الجاني قبض عند الثاني خلافاً لمحمد (٢) وأثره فيما إذا تولى على الجاني إذا أخذ من الجاني مكانه شيئاً آخر جاز عند الثاني وان هلك بعد القبض فعلى المشتري الا اذا أتلفه البائع والقبض بلاذنه والتمن حال غير منقود فالبايع يصير مسترداً ويطل البيع وسقط الثمن عن المشتري وان هلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص سواء كان نقصان قدر أو وصف وخير المشتري بين الفسخ والامضاء وان بفعل أجنبي فالجواب فيه كالجواب في جميع البيوع وان بأقصة سماوية ان نقصان قدر طرح عن المشتري حصاة الغائت من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقص وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يخير بين الاخذ بكل الثمن أو الترك والوصف ما يدخل تحت البيع بلاذكر كالاشجار والبناء في الارض والاطراف في الحيوان والجودة في الكبلي والوزني وان بفعل المعقود عليه فالجواب كذلك وان بفعل المشتري صار قابضاً ما أتلف بالاتلاف والباقي بالتعيب فان هلك الباقي قبل حبه فعلى المشتري وان بعد الحبس فعلى البائع وعلى المشتري حصاة ما أتلفه لا غير فان حبس بعد سقوط حصه في الحبس فعلى المشتري كل الثمن وعلى البائع ضمانه ولو هلك البعض قبل القبض فعلى المشتري الا اذا كان بفعل البائع فان لم يكن له حق الاسترداد فهو كالاستهلاك من الاجنبى وان كان له حق الاسترداد انفسخ البيع في قدر ما أتلف وسقط حصته من الثمن من المشتري فلو هلك الباقي في يد المشتري لزمه قسط من الثمن الا اذا هلك الباقي من سرارية جنابة البائع فيكون مسترداً له أيضاً فيسقط الثمن وان زعم البائع أنه هلك بعد قبضه والمشتري أنه هلك قبل قبضه فالقول للمشتري وأيهما برهن قبل وان برهننا فللبائع وهكذا الوادي البائع أن المشتري استهلكه وقبضه المشتري وان أرتخافينة الاسبق أولى في الهلاك والاستهلاك وهذا كله اذا لم يكن قبض المشتري

(١) اذا هلك بعض المبيع فان كان قبل القبض وهلك بأقصة سماوية يتظر ان كان النقصان نقصان قدر بأن كان مكيداً أو موزوناً ومعدوداً ينفسخ العقد بقدر الهلاك وتسقط حصته من الثمن والمشتري بالخيار في الباقي ان شاء أخذ بحصته من الثمن وان شاء ترك لان الصدقة قد تسقط عليه وان كان النقصان نقصان وصف وهو كل ما يدخل في البيع من غير تسحية كالشجر والبناء في الارض وأطراف الحيوان والجودة في المكبل والموزون لا ينفسخ البيع أصلاً ولا يسقط عن المشتري شيء من الثمن والمشتري بالخيار ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شاء ترك لتعيب المبيع قبل القبض كما في البدائع في فصل حكم المبيع من كتاب البيوع ملخصاً منهم

(٢) قوله وأثره فيما إذا تولى إلى قوله عند الثاني هكذا في النسخ وهي عبارة غير محترزة كما لا يخفى اهـ مصححه

ظاهرا فان كان ظاهرا وادعى كل استهلاك الاخر فالقول للبائع وأى برهن قبل
وان برهنا فلامشترى ثم ان كان للبائع حق الاسترداد للبئس صار به مستردا وانفسح البيع
وسقط الثمن عن المشتري وان لم يكن له حق الحبس فلامشترى أن يضمه القيمة ولا يطل
البيع بينهما في الثاني عشر من يوع البرازية * وفي التجريد اذا كنت من المشتري بطل
البيع عند الامام وعند الثاني قيمتها يوم العقد وعند محمد قيمتها آخر ما يعمد الناس ثم
عندهم الكساد في بلدة كاف الفساد في تلك البلدة وقيل بالكساد في جميع البلدان
(١) وان رخص العدالي قال الامام طهرا الدين لا يعتبر هذا ويطلبه على وقع عليه المعاملة
بالباع الذي وقت المعاملة وفي المشتري غلت الفلوس أو رخصت فعند الاول والثاني أولا
ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه
الفتوى وفي المحققات عليه في المنقطع قيمته في آخر يوم القطع من الذهب والفضة قال
هذا هو المختار والانقطاع والكساد سواء وحذا الانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي
يباع فيه ويستوى أن يكون البيع مقبوضا أولا وان لم يكن المبيع مقبوضا فلا حكم لهذا
البيع وان مقبوضا فيكون كالبيع الفاسد والاجارة كالبيع والدين على هذا في الثالث
عشر من يوع البرازية في نوع الكساد * والبائع اذا أقام البيعة أن الجارية التي باعها من
فلان ماتت في يده وأقام المشتري البيعة أنها ماتت في يد البائع فبيعت البائع أولى لانها
تلمز الثمن ولو أن خافا السابق أولى ولو لم يقيما البيعة فالقول قول المشتري لانه منكر
في الحادي عشر من يوع الخلاصة * المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض
على سوم النظر كافي الوجيز ذكره في يوع الاشياء * وفي موضع آخر منه المقبوض على
سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجهه النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في
شرح الكنز انتهى قلت وهذا هو المقتضى به الموافق لما في الكتب المعتمدة من ضمانات
الغائم * والمقبوض على السوم اغمايض اذا كان الثمن مسمى على ما عليه الفتوى (٢)
في الثاني من يوع البرازية * رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم ينفذ الثمن فقال للبائع
لا آتمك عليه ادفع الى فلان ليكون عنده حتى أدفع اليك الثمن فدفع البائع الى فلان
فذلك عنده كان الهالك على البائع تاتاريخانية في الرابع من كتاب البيع وكذا في الخائصة
والبرازية قبيل الثالث عشر * (الذخيرة أخذت من رجل وقال أذهب به فان رضيت اشترته
فذهب به وضاع فلا شيء عليه ولو قال ان رضيت أخذته بعشرة فضاع فهو ضمان قيمة النصاب
وعليه الفتوى (٣) من يوع منتخب التاتاريخانية * رجل قال اغبره هذا الثوب لاني بعشرة
دراهم فقال هات حتى أنظر اليه أو حتى أريه غيري فأخذه على هذا فضاع قال أبو حنيفة
لا شيء عليه وان قال هاته فان رضيت أخذته فضاع فعليه الثمن ولو قال ان رضيت اشترته فهو
باطل وهكذا قال أبو يوسف رجل ساوم رجلا فقال البائع هات بعشرين وقال المشتري
لا بل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الآن
المشتري ان استلم الثوب يلزمه عشرون درهما وله أن يرد ما لم يستلمه قال أبو حنيفة
وأبو يوسف القياس أن يكون عليه قيمته لكن تركا القياس للعرف ويلزمه عشرون

(١) قال هات بطل البيع بهلاك الثمن
كما يطل بهسلك المبيع أحاط ثم وهلاك
الغن ان يرد ذلك النوع في جميع البلدان
أو يقطع عن أيدي الناس في الاسواق
وان رخصت لم يقطع في القيمة
فهو بمنزلة عيب فاحش في غير البائع
بين قبضها وبين فسخ البيع وفي الاستحسان
بمنزلة الهالك لان المقصود من الدراهم
الثمنه فغواتها كغوات الذئب وان انقطع
ولم يرد في يوع الوقعات أنه لا يطل
البيع لان الثمنه لا يطل بالعزة كما لا يطل
بالغلاء والرخص ولكن عليه قيمته في آخر
يوم القطع من الذهب والفضة قال هو
المختار وان انقطع ورد في هذا المذهب
راجع في بعض البلدان ذكر في الباب الثاني
فيه أنه لا يطل البيع وهو بمنزلة عيب
فاحش في غير البائع بين قبضها وبين قبض
قيمتها من الدراهم أو من الدراهم الرائجة
في آخر يوم الرواج كذا في أوائل يوع
القاعدة وكذا في أواسطه فتمت
(٢) ومسئلة المساومة مذكورة في
الثاني من يوع التاتاريخانية على وجه
الاستحسان
(٣) وعبارة الخلاصة ان رضيت
أخذته بعشرة وفترى فاضحيان بين قول
المشتري ان رضيت أخذته فهو بطل
ان رضيت اشترته ففسال ولو قال ان
رضيت اشترته فهو باطل ولم يفرق بينهما
في قول في المقبوض على سوم الشراء

فاضيحان في أوائل باب البيع

* (فصل في الغبن والمحاباة وما لا يتغابن فيه) * قيل في العروض ده نيم (في العشرة نصف) وفي الحيوان ده يازده (العشرة بخمسة عشر) وفي العقار ده دوازده (العشرة بانتني عشرة) وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (١) جامع الفصولين في أوائل السابيع والعشرين * قال شيخ الاسلام في شرح المضاربة بهذا التحديد ليس له قيمة معلومة في البلد كالعبد وغيره وأما الذي له قيمة معلومة كالخبز واللحم وغيرهما فزاد الوكيل بالنسبة أو قل أو كثر لا يتدخل على الموكل لأن هذا مما لا يدخل تحت تقويم المقومين لأنه انما يدخل تحت تقويم ما يحتاج فيه إلى تقويم المقومين وهذا لا يحتاج إلى التقويم فالحق الفاصل هذا وبه يفتى وسيأتي فتوهم في وكالة هذا الكتاب تتم برهانية في مسائل تصرف الفضولي من البيوع * والغبن اليسير جائز متحمل إلا في مسائل منها الوكيل إذا باع من عبده نفسه وحط من قيمته بقدر ما يتغابن الناس فيه أو باع من لا تجوز شهادته له ومنها رب المال إذا باع مال المضاربة وحط شيئا يسيرا ومنها إذا قال قيمة الجارية التي غصبها ألف وأخذها رب الجارية بقوله مع يمينه ثم ظهر أن قيمتها ألف ودانق كان لصاحبها أخذ الجارية ومنها إذا وصى بثلاث ماله فباع الموصى في مرض موته شيئا وجابه محاباة يسيرة فأن تلك المحاباة تدخل في ثلث ماله ومنها المريض الذي عليه دين محبط بماله إذا باع وجابه محاباة يسيرة لا تصح المحاباة أجازت الورثة أو لم تجز ويقال للمشتري أمان تبلغ تمام القيمة أو لا يفسخ البيع ومنها الوارث إذا اشترى من مورثه في مرض موته (٢) فالفاصل في بيان من يتحمل عنه الغبن ومن لا يتحمل أن الوكيل بالبيع يبيع بقليل الثمن وكثيره وكذلك المكاتب والعبد والصبي فيما باعوا واشتروا والأولياء ونحو الالب والجد والصبي والغاضى لا يبيعون بالأقل إلا بمعاينة الغابن الناس فيه وشراؤهم كبيعهم خيانة المقتنين من كتاب البيع قبيل الاستحقاق وكذا في التهمة البرهانية في مسائل تصرف الفضولي من البيوع وكذا في الفصولين في السابيع والعشرين * (مصل) للمريض إبطال حق وارثه عن صورة المال حتى لو باع كل ماله بدرهم يجوز فصولين في بيع أحكام المرضى * (زخ) مريض عليه دين محبط بماله لو باع عيناً من ماله من أجنبي بغير يسير لم تجز المحاباة وفاقاً أجازت الورثة أو لا فالشترى يتم القيمة أو يفسخ البيع ولو لا دين جازت بقدر الثلث (٣) وصى المديون لو باع تركته لغيره بغير يسير صح وهذا من عجيب المسائل أن النائب ملك ما لا يملكه المالك ولو كان هذا مع الوارث لم يجز عند أبي حنيفة أصلاً إلا برضا ورثته ولو بثلث قيمته وعندهما يجوز ويخير بين فسخ وإتمام لو فيه غبن أو محاباة قلت أو كثرت وكذا وصى الميت لو باع من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا وارث صحيح باع من مورثه المريض فهو على هذا الخلاف لم يجز عند أبي حنيفة ولو بقيته وعندهما يجوز (قش) غن الادوية يعتبر من كل ماله لو شراها من أجنبي أماناً لو شراها من وارثه لم يجز (صف) نفس البيع أي بيع المريض من وارثه لم يجز بلا إجازة بقية الورثة وكذا المحاباة معه لم تجز إلا بهاذكر على وجه الاستشهاد ألا يرى أن مريضاً لو شري من وارثه شيئاً بمعاينة الشهود وأعطاه منه جاز لولا محاباة فيه كشرائه من أجنبي والوارث

(١) الغبن الفاحش في الأجرة قد درجده يازده (في العشرة خمسة عشر) رسيحي في كتاب الإجازة ينته

(٢) وزاد في الفصولين في السابيع والعشرين سابعة وهي مأدون مديون ياعه مولاة ينته

(٣) ثم يقال للمشتري أمان أن تبلغ الثمن إلى تمام ثلث القيمة ولا ترتد شيئا من البيع وأما لن تصح العقد كذا في التاسع عشر من بيوع ليمان رخانه ينته

يخالف الاجنبي في الاقرار أما فيما ثبت عياناً فهو مساو ولم يذكركم خلاف فهذا دل على جواز شراء المريض من الوارث عند الكل (ص) المحاباة مع الوارث لم تجز أجازت الورثة أولاً ويتم القيمة وهذا يشكل الا اذا حمل على مريض مديون فصولين من يبيع أحكام المريض * واذا باع عينا من أعيان ماله من وارثه عند أبي حنيفة لا يصح أصلاً من غير إجازة باقي الورثة سواء حاجي أو لم يحاسب باع بمنزل القيمة أو بأضعاف القيمة وعندهما البيع بمنزل القيمة أو بأضعاف القيمة جائز (١) والوارث اذا باع عينا من أعيان ماله من مورثه المريض فكذلك الجواب عند أبي حنيفة وفي الزيادات ان ناس البيع من الوارث لا يصح أصلاً من غير إجازة الورثة عند أبي حنيفة وعندهما يصح من غير إجازة الورثة والمحاباة مع الوارث لا تصح الا بإجازة باقي الورثة وهو الصحيح فاما غانية في التاسع عشر من البيوع * اشترى عبداً في صحته بنين فاحس على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم مرض فأجاز أو سكت حتى مضت المدة فالمحاباة من الثلث منية المفق في اقرار المريض * يبيع ما يساوي درهمه بألف درهم يجوز ولا يكره عند أبي يوسف وقال محمد بكره ولا يجوز منية المفق في باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز * قال لا تخران لك أرضاً خربة في موضع كذا لا تساوي شيئاً بعهامني بكذا ولم يعرفها البائع فباعها منه بذلك الثمن وهي كانت تساوي أكثر من ذلك جاز في آخر مسائل قبض المبيع من منية المفق وكذا في الخلاصة في الثالث من البيوع وكذا في البرازية * اذا غر البائع المشتري وقال له قيمة مناعي كذا فاشتره فاشتره بناء على قوله ثم ظهر فيه غبن فاحس فانه يرده وبه يفتى وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري بغر والدلال (٢) أشساه من الكدالة * (بم) قال لغزال لا معرفة لي بالغزل فأتني بغزل اشتريه فأني رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دلالاً بينهم فاشترى ذلك الغزل له بأزيد من ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وبما منع فله رد الباقي بحصته من الثمن قال رضي الله تعالى عنه والصواب أن يرد الباقي ومنه ما صرف الى حاجته ويسترد جميع الثمن كمن اشترى بيتاً لم يؤمن بزفا فيه دكان عظيم فله الرد وأخذ جميع الثمن قبل اتفاق شيء منه وبعبه يرد الساق ومنه ما أفتى ويسترد الثمن كذا ذكره أبو يوسف ومحمد قيمة في باب خيار المغبون * ولو تصرف المشتري المغبون في المبيع تصرف المالك بعد ما عرف الغبن فيه لا يرد له ولو تصرف فيه تصرف الامانة يرد به حاوي القنينة في خيار المغبون

(مسائل شتى) يكره بيع الامر من رجل فاسق يعلم أنه يعصى لانه اعانة على المعصية فاضيقان في ذلك فيما يجزعه عن الضمان من كتاب البيوع * لا يجوز أن يفرق بين جارية وولدها الصغير في بيع ولا هبة ولا صدقة ولا وصية وكذا كل ذي رحم محرم والكافر والمسلم فيه سواء من يبيع خراطة الاكل * (قع عك) دلال قال ابزازه هذه السلعة بيد سار فخذها فقال البزاز ضعها فوضع وخرج ولم يأخذ الثمن قال أستحسن أن يكون بيعاً ولو قال لبزاز رجل بكم تدفع هذا فقال كل من يد سارين فقال زن منهم امنوين فوزنه ووزكه ولم يأخذ الثمن فهذا ناقص ايسر ببيع (بت) مثله وان قبض الثمن فبيع قنية فيما يقع به

(١) وأفتى مولانا أبو السعود وأستاذنا
الفاضل يحيى أفندي بأنه لا يجوز بيع
المريض من وارثه بمنزل القيمة مكانها
اختار قول الامام

(٢) والصحيح انه يفتى بالرد اذا وجد
التغدير وبدونه لا يفتى بالرد وكذا قال
التمرتاشي في حاشية القنية وكذا في
التبيين والنهاية والكافي في آخر فصل
المراوحة والتولية

(١) قال في شرح السكندر أيت الفرق بين سماء في مرق السكندر ليس ومنه انقلت قال لو قال هذا الثوب لك بمشرة فقال هات ثوبك اليه
أو حتى أريد غيري فاشد فضاء قال أبو حنيفة لا شيء عليه يعني به تلك أمارة وان قال هاتيه فان رضى به أخذته فضاء فعليه الثمن والفرق انه
في الفصل الاول امره ان ينظر اليه أو ليريه (٢٦٠) يتبرع بذلك ليس يبيع وأما في الفصل الآخر أمره بالاثبات به ليرضاه وبأخذه وذلك

بيع بدون الامر مع الامر أولى انتهى
وفيه تفصيل وان أردت الاطلاع
فراجعه

المقبوض على سوم الشراء مضمون
لا المقبوض على سوم النظر كافي الذخيرة
اشياء في آخر البيع وفي النصاب وعليه
الفتوى (م) وهذا بناء على ان المقبوض
على سوم الشراء انما يكون مضمونا
بقية اذا كان الثمن مقبوضا كذا
في الثاني من يوع التنازل خاتمة
والمقبوض على سوم الشراء انما يضمن
اذا كان الثمن مسمى وعليه الفتوى من
المحل المزبور وكذا في الثاني من يوع
التنازل خاتمة

وفي الثانية في فصل في المقبوض على سوم
الشراء من البيوع المقبوض على سوم
الشراء لا يكون مضمونا الا بعد بيان الثمن
في طاهر الرواية وكذا في الثاني من يوع
الخلاصة نقل عنه

وبان الثمن من جهة البائع وحده اذا
أخذ المشتري بعده على وجه السوم
كافي لضمانه كذا في البحر في باب خيار
الشرط وقال فيه والظاهر من كلامهم انه
لا فرق بين الهلاك والاستهلاك وما في
الذخيرة عن أبي يوسف أن المقبوض على
سوم الشراء مضمون بالثمن محمول على
القيمة وما ذكره الطرسوسي من أنه ان
هلك فضمون بالقيمة وان استهلك فضمون
بالثمن ليس بصحيح لما في الثانية اذا أخذ
فوباع على وجه المساومة بعد بيان الثمن
فهو كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه
وارث المشتري بعده موت المشتري

البيع • ساومه السلعة يعشرين ديناراً فقال البائع لأبيهم الا بخمسة وعشرين فقال
اترك لي الخمسة ورضي بذلك ولم يوجد منه قول فهنا ليس يبيع من المحل المزبور • (ص)
اذهب بهذه السلعة فانظر اليها فان رضى بها فهي لك بألف درهم أو قال ان رضى بها اليوم
فهو لك بألف درهم فهو جاز على ما شرط استحسانا عندنا من المحل المزبور • اذهب به
فان رضى به اشترته فذهب به وضاع لا يضمن ولو قال ان رضى به اشترته بمشرة فذهب
بمشرة ضمن ورفع فارورة ان جازي ليراه أو ليريه باعيره فمقطت وانكسرت ان كان الثمن
بين ضمنه والا لا في الثاني من يوع البرازية في نوع المقبوض مع السوم • والمقبوض
على سوم الشراء انما يضمن اذا كان الثمن مسمى على ما عليه الفتوى من المحل المزبور وكذا
في الثاني من يوع التنازل خاتمة • المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان
الثمن وعلى وجه النظر ليس مضمون مطلقا كما بيناه في شرح السكندر (١) من يوع
الاشياء • اشترى شيئا بقى الى أجل سنة كان على البائع تسليم المبيع في الحال فان لم يسلم
حتى مضت السنة فالأجل السنة المستتة به عند أبي حنيفة وكذا لو كان في البيع خيار
يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار عنده خيانة الفتاوى في فصل التأجيل من البيوع •
لو اشترى عبدا بثوب موصوف في الذمة ولم يضرب له أجل لم يجز وان ضرب له أجل جاز
ولو اقر فاقبل قبض العبد لا يطل البيع وجيز في باب معرفة المبيع من الثمن من كتاب
البيوع وفي الثاني عشر من يوع البرازية • (مهم) ومن وجب له حق من فرض أو من
مبيع فاستباع به شيئا بعينه جاز قبضه أو لم يقبضه الدين لا يجوز اما أن يكون دراهم أو دنانير
أو فلولوساً أو مكلا أو موزناً أو قيمة المستلك اشترى به شيئا بعينه أو بغير عينه اما اذا
اشترى به شيئا بعينه في الفصول كلها جاز الشراء وقبض الثمن ليس بشرط لانهما اقترعا
عن عين بدين الا اذا كان صرفا كما اذا اشترى دراهم أو دنانير بدينه وهو دراهم أو دنانير
في نقد القبض من شرطه وان اشترى به شيئا بغير عينه فانه ينظر ان كان الدين دراهم أو دنانير
أو فلولوساً فاشترى به دراهم أو دنانير أو فلولوساً جاز الشراء الا أن قبض المشتري قبل التفریق
بالابدان شرط حتى لا يكون الاقتراق عن دين بدين لانه لا يتعين للعقد وان عين فان اشترى
به كلباً أو وزناً أو بابه بدرهم أو دنانير أو فلولوساً واشترى هذه الاشياء بدينه جاز كيفما
كان ولكن القبض قبل التفریق شرط حتى لا يقع الاقتراق من دين بدين وان اشترى به
كلباً من خلاف جنسه ينظر ان جعل الدين مبيعاً والاخر غنماً فالشراء عاين وان كان
بغير عينه ولا يمكن القبض في المجلس شرط وان جعل الدين غنماً والاخر مبيعاً فالشراء
باطل وان حضر في المجلس لانه صار بائعاً ماله عنده وذلك لا يجوز خيانة المقتنين
في الاقالة • ويجوز بيع العمان المختلفة بعضها ببعض متفاضلاً ومراعاة لحم الابل
والبقر والغنم لانها اجناس مختلفة فاما البقر والجواميس لجنس واحد لا يجوز بيع لحم
البقر بلحم الجواميس متفاضلاً وكذا المعز مع الضأن والعرب واليخاني لا يجوز بيع شيء
منهم مابالاخر متفاضلاً وانما جاز بيع لحم الجنس الواحد من الطيور كالسمان مثلاً
والعصافير متفاضلاً لانه ليس مال الربا اذا لا يوزن لحم الطير ولا يكال وينبغي أن يستثنى

من لحوم الطير الدجاج والاوز لانه يوزن في عادة ديار مصر بعهظمه فتح القديري أو احر
 الربا من كتاب البيوع * اشترى شيئا بدينارهم نقد البلد فلم ينقده حتى تغير الثمن ان كان
 لا يروج في السوق فسد البيع وان كان يروج لكن انتقص لا ينقص البيع وليس للبائع
 الا ذلك وفي التجريد بهذه العبارة اذا اشترى بفلوس شيئا فكسدت قبل القبض بطل البيع
 عند أبي حنيفة وعندهما لا يبطل ثم عند أبي يوسف يجب على المشتري قيمته يوم العقد وعند
 محمد تعتبر قيمتها آخر ما ترك الناس المعاملة بها خلاصة في الثالث عشر من البيوع * وقع
 البيع بالعدلى أو الفلوس وكسدا قبل قبضهما فسد البيع وان غلا أو رخص لا بلا خيار
 لاحدهما برأية في الثالث عشر من البيوع * ولو باع أرضا هذه الشجرة بعينها
 بقرارها جاز البيع والمشتري أن يمنع البائع عن تدلى أغصان الشجرة في ملكه
 لأن المستثنى مقدار غلط الشجرة في باب البيع الفاسد من الخالية * الزيادة في الثمن
 والممن جائزة حال قيامهما من جنس الثمن أو غيره ولو بعد المدة ولا ينفعه الندامة بعد
 الزيادة حتى يجبر على تسليمها أن أبي وتلتحق بأصل العقد حتى تردعهما ما ان رد أو شرط
 زيادة الثمن بقاء المبيع وكونه محلا للتعاقب في حق المشتري حقيقة وجوز الباقى الزيادة
 في المبيع بعده لا كحذف لاف الزيادة في الثمن على ظاهر الرواية ولو جارية فأعتقها أو أنشأ
 فيها شعبة لا تصح الزيادة في الثمن كما لو باعها من غيره وهو قولهما وروى عن الامام
 أنها تجوز ولو أبرها أو رهنها أو شاة فذبحها تجوز في الثمن لا بعد الموت لعدم بقاء
 المحل وفي الاول باق اقيام الاسم والصورة وبعض المنافع واحد عشر فعلا من المشتري
 تمنع الزيادة في الثمن اذا كانت حنطة فطحنها أو دقيقا فخبزها أو لحما فأرثه أو جعله قلبية أو
 سبكا أو الاعتاق بشعبه حتى الاستيلاد أو قطننا فغزل أو غز لا فتنسجه والحادى عشر
 موت المبيع واثنا عشر فعلا (١) لا تمنع الزيادة ذبح الشاة وندف المحلوج وحلج
 غير المحلوج وجعل الكرياس خريطة بلا قطع وجعل الحديد سيفا ورهن المبيع
 واجارته ولو أرضا أو باعه ثم ان المشتري الشاة لقي البائع فزاد في ثمنه أو زاد رب
 الارض سدسا في نصيب المزارع والثور منه قبل أن يتحصن جاز وبعدمه لا ولا بد
 للزيادة من قبول الآخر حتى لو لم يقبل ونفرتا عن المجلس قبل قبول الآخر بطلت الزيادة
 وكما تصح من العاقدة تصح من وارثه أيضا والزيادة تصح وان مفسدة للعقد والتحققت
 بأصل العقد وأفسدت العقد عنده خلافا لهما وتصح الزيادة من الاجنبى أيضا لكنه
 ان يأمر المشتري تلزمه لا على الاجنبى كالصالح وان بلا أمره ان أجاز جازت وان رد بطلت
 ولو كان حين زادهما عن المشتري أو اضافها الى مال نفسه لم تمت الاجنبى وان بأمر
 المشتري رجع عليه وان لا بأمره لا يرجع والخط جائز في جميع المواضع جازت الزيادة أولا
 لكنه ان حط بعض الثمن التحق بالعقد وان حطه كله لا يلحق من المحل المزبور وكذا
 في الخلاصة * رجل اشترى جارية ولم يقبضها فقال للبائع بعها أو طأها أو كان طعما
 فقال كله نفعل كان ذلك فسحها للبيع وما لم يفعل البائع ذلك لا يكون فسحها أما الاكل
 والوطء فان البائع لا يكون فاسدا عن المشتري في ذلك فيجوز له مجازا عن الفسخ حتى يكون

(١) قوله واثنا عشر فعلا لا تمنع الزيادة الخ
 لم يذكرها كلها على ما في النسخ التي بأيدينا
 اهـ معجمه

وأما ما لا مال نفسه وأما البيع فهو على وجوه ثلاثة أن قال للبائع بعه لنفسك فبإعائه يكون فسخا ولو قال بعه لي لا يجوز البيع ولا يكون فسخا ولو قال بعه من شئت فباعه كان فسخا ويجوز البيع الثاني للمأموور في قول محمد وقال أبو حنيفة لا يكون فسخا وهو كقوله بعه لي ولو اشترى ثوبا أو حنطة فقال للبائع بعه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إن كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخا وإن لم يقبل البائع نعم لأن المشتري ينقذ بالفسخ في خيار الرؤية وإن قال بعه لي أي كن وكيلي في الفسخ فبالقبول البائع ولم يقبل نعم لا يكون فسخا وإن كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون فسخا ويكون فكلاهما سواء قال بعه أو قال بعه لي فاضحان في باب قبض المبيع من كتاب البيوع * إذا كانت الاجرة عينا وقد شرط التجديد لا يصح بيعها قبل القبض وكذلك بدل الصلح عن الدين إذا كان عينا لا يجوز بيعه قبل القبض وأما المهور وبديل الخلع وبديل الصلح عن دم العمدان كان عينا فبيعهما جائز قبل القبض وفي الكافي والاصح أن الاجارة لا تصح انتقاها وعائيه الفتوى (م) ولو تصدق بالمنقول المشتري قبل القبض وما هو في معنى المشتري فهو الاجرة وبديل الصلح عن دعوى العبد فعلى قياس أبي يوسف لا يجوز وعلى قول محمد يجوز وعلى هذا إذا وهبه والقرض والوصية على هذا الخلاف هذا إذا تصرف المشتري في المنقول المشتري قبل القبض مع أجنبي وأما إذا تصرف فيه مع بانه بأن باعه منه لم يجز بيعه أصلا قبل القبض وإن وهبه له لا تصح هبته وتصح أقالته وفي فتاوى الخلاصة ولو رهن قبل القبض لم يصح ولو قبل البائع بنفسه (١) وفي شرح الطحاوي وإن لم يقبل البائع الهبة بطلت والبيع صحيح على حاله (م) اشترى دارا وهبها للبائع قبل القبض وأمره بالقبض جاز بالاتفاق وذكر الكرخي في مختصره إذا قال المشتري للبائع قبل القبض بعه لنفسك فقبل فلو نقض بيعه ولو قال بعه لي لا يكون نقضا وفي التجريد بالاتفاق (م) ولو باعه لم يجز بيعه ولو قال بعه ولم يقبل ولا لنفسك فقبل فهو نقض الأول وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يكون نقضا وفي فتاوى الخلاصة ولو قال بعه لمن شئت لا يصح وفي الذخيرة إذا اشترى من فلان شيئا ولم يقبضه حتى أمر البائع أن يهبه من فلان ففعل ثم البيع وصار المشتري قابضا (م) ولو قال المشتري للبائع قبل القبض أعتقه فأعتقه البائع جاز العتق عن البائع وينفسخ البيع الأول ولا يقع العتق عن المشتري عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف العتق باطل ولو ملك المنقول بالوصية أو الميراث يجوز بيعه قبل القبض وأما مسألة العقار منه قول العقار إذا ملك بالبيع أو الاجارة أو الصلح عن الدين لا يجوز التصرف فيه قبل القبض عند محمد وزفر والشافعي وفي شرح الطحاوي وهو الاستحسان وفي التوازل إذا اشترى دارا ووقفها قبل القبض وقبل نقد الثمن فالامر موقوف إن أدى الثمن وقبضها جاز الوقف وقبل هذا على قول من يوقف صحة الوقف على التسليم إلى المتولى وفي الذخيرة وبيع العقار قبل القبض لا يجوز وأما اجارته فعلى قول محمد لا شك أنه يجوز وأما على قول أبي حنيفة فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجوز تاتارخاينة في الثاني من البيوع * اشترى حنطة لم يرها ولم يقبضها حتى

(١) وعبارة الخلاصة في أواخر الثاني من البيوع اشترى عبدا وباعه من البائع قبل القبض لا يفسخ البيع ولو وهب قبل القبض يفسخ وفي التجريد لو وهب من البائع أو رهن قبل القبض لم يصح ولو قبل البائع يفسخ البيع انتهى بهم

باعها البائع من غيره وسلمها اليه وأنفقها انفسخ البيع وعليه رد الثمن على الاقل قنية فيما يتعلق ببعض المبيع * اشترى داراً أو عبداً أو عرضاً وتركها في يد البائع وباعها أو ربح فالبيع باطل وإن أجاز المشتري ففساد أيضاً ويجب فسخه من المحل المزبور * ولو باع عبداً فغاب المشتري قبل نقد الثمن ولا يدري مكانه فأقام البائع البيعة على ذلك عند القاضي فإن القاضي يقبل البيعة ويبيع العبد ويتقاضى دين الغائب من ثمنه فإن فصل شيء وضع على يدي عدل بخيانة الفتاوى في فصل القضاء على الغائب من أدب القاضي * اشترى لحماً فذهب ليأتي بالثمن فأبطأ فباع البائع مثلاً فسد يحل للعالم بالقصة شراؤه فإن باع بأزيد تصدق به وإن أنقص فالنقصان موضوع وأصله مسئلة الجامع الصغير اشترى عبداً وغاب قبل قبضه الخ بزانية في نوع من المتفرقات من الفصل الثالث من كتاب البيوع * اشترى في مصر حطباً فغصبه غاصب حال حمله إلى منزل المشتري من البائع ضمن البائع لأن عليه التسليم في منزل المشتري بالعرف كمن استأجر دابة إلى المصر له أن يبيع عليها إلى منزله بالعرف بزانية في الثاني عشر من البيوع * لو باع شيئاً بدين له عليه ثم تصادف أن لا دين كل البيع بمثل ذلك الدين في ذمة المشتري من خلخ الخانية * باع عبداً ثم أقر البائع أنه كان حراً وأبكر المشتري لا يبرأ المشتري عن الثمن ولم يجعل ذلك الاقرار من البائع ابراء له من الثمن تانا وخانية في الخامس والعشرين من كتاب الاقرار * قال باع عبداً بألف ونقاً بضاً ثم أقر البائع أنه كان دبره قبل أن يباعه وقد أبقر العبد من يد المشتري أو هلك هل يقدر المشتري على الرجوع بالثمن من غير أن يرد العبد عليه في الفصلين أجب نعم (١) من بيوع القاعدية

(باب الخيارات)

ثم الخيارات وصلت إلى ثلاثة عشر المذوق لها خيار التعيين والخيار بفوات ومغف مرغوب فيه وخيار العقد والاستحقاق وتفرق الصفقة بمثل ذلك بعض المبيع وإجازة عقد الفضولي والخيانة في المراجعة وخيار الغبن والكمية وخيار الكشف وأغلبها ذكره المصنف يعرف ذلك من فارش الكتاب (٢) ثم فائق من باب خيار الشرط من البيوع * (فصل في خيار الشرط) * هو يصح في ثمانية أشياء في بيع وإجازة وقسمة وصلح عن مال بعينه أو بغير عينه وكفاية وخلع وعتق على مال جامع الفصولين في الخامس والعشرين * وشمل ما إذا شرطاه وقت العقد أو الحقا به فلو قال أحدهما ما بعد البيع ولو بأيام جهلته بالخيار ثلاثاً أو أيام صح إجماعاً من البحر الرائق في خيار الشرط * (بس) ولو باع بشرط أكثر من ثلاثة أيام فسد البيع عند أبي حنيفة فإن أجاز في الخيار في الثلاثة أو سقط الخيار بموت ذي الخيار أو بموت الفتي أو حرره المشتري أو أحدث فيه ما يوجب لزوم العقد فالبيع جائز عند أبي حنيفة وعليه الثمن في الخامس والعشرين من الفصولين * (بس) هلك المبيع في يد المشتري فلو كان الخيار للبائع بقتض البيع ويلزم على المشتري قيمته ولو للمشتري يلزمه الثمن ويتم البيع من المحل المزبور * باع عبدين على أنه بالخيار فيهما

(١) لأن البائع أقر بيطلان المبيع وأن الألف ليست بيد العبد وإذا لم تكن بدلاً لم يكن له حبسها بالعبد كما لو أقر أنه قد أعاقه قبل البيع أو كان من الأصل كذا في القاعدية في تعليل هذه المسئلة

(٢) لفظ فارش غير عربي والصواب أن يقال من مارس من الممارسة

(١) وان هلك في يد البائع أو استهلكه
قبل قبض المشتري ينقض البيع كذا
في فصول العمادى في خيار الشرط

وقبضهما المشتري ثم مات أحدهما أو استحق لا يجوز البيع في الباقي وإن تراخى باع على
أجازة البيع (١) ولو قال البائع في حياة العبد من نقضت البيع في هذا بعينه أو قال في
أحدهما كان نقضه باطلاً لأنه لم يتكلم بالنقض ويبقى الخيار في باب الخيار
ملخصاً وكذا في التجنيس وقال فيه وهذه المسئلة من مسائل الأصل * (م) إذا باع عبداً
بأنف على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام فقال أحدهما بعد الثلاثة مات العبد في الثلاثة
وتجب القيمة على المشتري وقال الآخر بل أبى فالقول قول من يدعى الأباقي والمينة بينته
أيضاً وقال عيسى بن إبان يجب أن تكون المينة بينة من يدعى الهلاك ولو قال أحدهما مات
في الثلاثة وقال الآخر بل مات بعد الثلاثة ويجب الثمن فالقول قول من يدعى موته
في الثلاثة والمينة بينة من يدعى موته بعد الثلاثة ولو تصاد فاعلى موته بعد الثلاثة في يد
المشتري فأقام أحدهما المينة على نقض البائع البيع في الثلاثة بمحض المشتري وأقام
الآخر أنه أجاز في الثلاثة فالمينة بينة من يدعى النقص ولو تصاد فاعلى موته في الثلاثة
والمسئلة بما لها فالقيمة بينة الذي يدعى الإجازة ولو ادعى أحدهما أنه مات بعد الثلاثة
وأن البائع نقض البيع في الثلاثة وادعى الآخر أنه مات في الثلاثة وأن البائع أجاز البيع
قبل موته فالقول قول الذي يدعى النقص والمينة بينة الذي يدعى الإجازة ولو كانا بالخيار
جميعاً وقبض العبد فادعى أحدهما أنه مات بعد الثلاثة وأنهما نقضا البيع في الثلاثة بمحض
منهما وأقام المينة وأقام الآخر المينة أنه مات في الثلاثة وأنهما أجازا البيع قبل موته
فالقيمة بينة من يدعى الجواز من يبيع خزانة الاكمل * شري بقره أو شاة بخيار
فخلها قال أبو حنيفة بطل خياره وقال أبو يوسف لا حتى يشرب اللبن أو يتلفه ذو الخيار
في الخامس والعشرين من الفصولين * (خ) لو استخدم الخادم مرة أو لبس الثوب مرة
أو ركب الدابة مرة لم يبطل خياره ولو فعله مرتين بطل (قصط) شري قنبا بخيار فراه يحجم
الناس بأجرة فسكت فهو رضا لا لولبلاجر لأنه كاستخدام ألا ترى أنه لو قال له اجمعنى
فحجمه لم يكن رضا شري أمة فأمرها بارضاع ولده لم يكن رضا لأنه كاستخدام من المحل
الزبور * رجل باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أنه عرض العبد على بيع لم يبطل
خياره لأنه لا يملك فسخ البيع عند غيبة صاحبه قاضيان في باب الخيار من كتاب البيوع
* لو عرض المشتري بشرط الخيار المبيع على البيع بطل خيار الشرط لا الرؤية عمادة
في الخامس والعشرين * ولو اشترى على أنهم بالخيار فرضى أحدهما لا يرده الآخر
عند أبي حنيفة وقال له أن يرده وعلى هذا الخلاف خيار العيب والرؤية كذا في الهداية
وخصه في العناية بما إذا كان بعد القبض أمّا قبله فليس له الرديعنى اتفاقاً وقوله رضى
أحدهما لا يرده الآخر اتفاقاً إذا لورده أحدهما لا يخير الآخر ولم أره صريحاً ولكن قولهم
لورده أحدهما مع الرديع عليه وكذا قوله أو اشترى أو لوبا عا ليس لأحدهما إلا نفراد إجازة
أورداً كما في الثانية رجل اشترى عبداً من رجلين صفقة واحدة على أن البائعين بالخيار
فرضى أحدهما بالمبيع ولم يررض الآخر لمهما البيع في قول أبي حنيفة انتهى من البحر
الرائق * (يجزم) إذا كان الخيار للبائع فله أن يطالب المشتري بالثمن ولو أخذه لا يسقط خياره

(ط م) ولو اخذ بالالف من المشتري مائة دينار فهو ماء للبيع وكذا لو أبرأ المشتري صح
وهو اجازة وكذا لو اشترى منه بالفن شياً أو ساومه ولو اشترى بالفن من غيره لم يصح ولزم
العقد (ط) والمشتري في خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون عليه بالفن كالأمر
وفي خيار البائع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والرذيل خيار الرقبة والرذيل العيب بقضاء نظير
الرذيل خيار الشرط للمشتري فنيه في باب خيار الشرط من كتاب البيوع * (خل) لو كان
الخيار للمشتري ينفذ البيع باجازه قولاً أو فعلاً بتصرفه وبجوته وبمضى المدة وبصيرورة المبيع
بحال لا يملك فسخه كتلف ونقصان يسير أو فاحش بفعل المشتري أو بفعل البائع أو بفعل
الاجنبى أو بفعل المبيع أو بأفة سماوية وقال أبو يوسف آخر أو قبل هو قول محمد أيضاً
لونقص في يد المشتري بفعل البائع لا يبطل خيار المشتري في الخامس والعشرين من
الفصولين * وأما اذا كان الخيار للمشتري فان تعيب في يد البائع لم يبطل خياره لانه
يمكنه اجازة العقد في القائم وان تعيب في يده بأفة سماوية أو بفعل البائع أو غيره لزم البيع
عندهما ويرجع على البائع بالارش وعند محمد لا يلزم بجناية البائع ولو حرم العبد المبيع
فأقلعت الحجة في مدة الخيار الرذيل من محيط السرخسي في الفصل الثاني من باب خيار
الشرط ملخصاً * لو اشترى على أنه بالخيار ثلاثة أيام فتوارى البائع في الثلاث ينصب وكذا
فيرة اليه كذا عن الامام الثاني وانه حسن (١) في الفصل الثاني من كفاية البرزانية
* (فصل في خيار الرؤية) * خيار الرؤية يثبت في عقد ينسخ بالرد كالبيع والاجارة
والقسيمة والصلح عن مال ولا يثبت فيما لا يفسخ كالخلع والذكاح والصلح عن القصاص
وما أشبه ذلك منية المفقى في خيار الرؤية * من له خيار الرؤية اذا فسخ العقد قبل الرؤية
صح فسخه وان أجاز العقد وأبطل الخيار قبل الرؤية لا يصح ابطاله حتى لو رآه بعد ذلك كان
له خيار الرؤية والفسخ بخيار الرؤية يصح من غير قضاء ولا رضاه وهو فسخ على كل حال قبل
القبض وبعده في فصل خيار الرؤية من الخاتمة * وان كان المبيع من العدييات
المقاربة كالبطيخ والرمان والسفرجل ونحو ذلك مالم ير الكيل لا يبطل خياره من حصول
العمادى في الخامس والعشرين * رجل اشترى أرزاً في جوالقين فرأى أحدهما وأنفقه
ثم رأى الآخران كان الثاني دون الاول يرد بالعيب والا فلا اشترى زعاقاً من دهن وذاق
واحد ان كان الكل من نوع على صفة واحدة بطل خيار الكل والا لا برأية قبيل الثامن
من البيوع * رؤية الوكيل بالشراء كروية الموكل ورؤية الرسول لا وكل أو أرسل قبل
الشراء حتى رآه ثم اشترى الموكل أو المرسل بنفسه ثبت له خيار الرؤية التوكيل بالرؤية
مقصود الا يصح ولا تصير رؤية الوكيل كروية الموكل حتى لو وكل بها وقال ان رضيت بها الخفذه
لا يجوز اشترى مرئى موكله ولم يعلم الوكيل يثبت للوكيل خيار الرؤية منية المفقى في خيار
الرؤية وكذا في البرزانية في السابع من البيوع وفي خيار الرؤية من الخاتمة * (قع) ولو
كان له خيار الرؤية في دار فرأها ولم ير ضها أو أمسكها زماناً فله الرد مالم يتصرف فيها فنيه
في باب خيار الرؤية * خيار الرؤية يبطل بحدوث الثرة والزيادة في يد المشتري أو وكيله وبعد
ما حدثت الزيادة على يده ليس له الرد بحال تناولها أو لم يتناولها الوكيل بالشراء اذا رأى

(١) قال الفقيه أبو الميثم هذا خلاف
قول أصحابنا غير أنه روى في بعض الروايات
عن أبي يوسف ولو نفع له القاضى فهو
حسن كذا في الخلاصة في الثاني من
الكعالة منهم

المبيع أو حدثت الزيادة في يده سقط الخيار من جواهر الكرماني * رجل اشترى أرضاً لم يرها وأهالها كارتوتك المشتري الأرض في يده لا كارتبالا كارة فزرعها إلا كارتثم أراد المشتري أن يردّها بخيار الرؤية لم يكن له ذلك لأن فعله لا كارت منقول إليه فصارت كأنه زرعه بنفسه فاضحان في فصل خيار الرؤية من البيوع

(فصل في خيار العيب) * رجل اشترى شيئاً فعلم بعيب قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل البيع أن كان يحضر من البائع وان لم يقبل البائع فان قال ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال أبطلت البيع الصحيح انه لا يبطل البيع الا بقضاء أو رضا فاضحان في الرد بالعيب * ويصح الرد ولو لم يكن العيب حاشراً أيضاً في الثالث من الفصولين * ولو وجد المشتري عيباً يردّه على العاقد الفصولي لاعلى المجيز لانه صار كالوكيل من الابتداء من دعوى القاعدية * رجل باع عبداً وجارية وقال أنا بريء من كل داء ولم يقل من كل عيب فإنه لا يبرأ عن العيوب (١) لأن الداء يدخل في العيوب أما العيب لا يدخل في الداء في السادس من بيع الخلاصة * ولو اشترى كرماف وجد في الكرم بيتونا كثيرة للتمل فهو عيب ظهري في العيوب وكذا في الخالية في العيوب * اذا كان الكرم عتراً غيراً ومسيل ماء الغير فهو عيب ولو وجدها مرتفعة لا يصل الماء اليها الا بالسكر فهو عيب خزنة الفتاوى في فصل ما يكون عيباً من البيوع * رجل اشترى داراً وقبضها وادعى رجل أن فيها مسيل ماء وأقام البينة قال هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء أمسكها بجميع الثمن وان شاء ردّها فاضحان فيما يرجع بنقصان العيب * قال رحمه الله اشترى داراً وأهالها مسيل ماء الى ساحة الغير ثم ظهر أنه بغير حق ولم يعلم وقت الشراء أنه بغير حق فله الرد وان شاء أمسكها ويرجع بنقصانه (ط) مثله ولو كان للدار كنيش شارع في الطريق أو ظله شارعة فأمره القاضي برفعه بخصوصه أهله لم يرد الدار لانه ليس من حقوقها الواجبة ولو كان لها باب في الطريق الاعظم وباب في سكة غير نافذة أقام أهلها بينة أنهم أعاروا البائع هذا الطريق فأمره القاضي بسده بخير المشتري ان شاء ردّه وان شاء رجع بنقصان ذلك الطريق والتخير هنا بخلاف سائر العيوب فنية في باب العيوب * الزوج والزوجة عيب للعبد والامة وجده سارقاً أو كافراً أو مخنثاً في الرد من الافعال ردّه واما الذي له رعونته وان في صوته وتكسره في مشيته ان قل لا وان كثرت * والناعيب فيها وفيه ان مرّة أو مرتين لا ولو كررت ولو مد منارده ويشترب المعاودة عند المشتري في كل عيب الا في الزنا وفي الجنون أيضاً عند الثاني والخال والنول لوفى موضع محل بالزينة عيب أما في موضع لا محل بها كتحسب الابط والركبة لا والصهوة في الشعر والشعر وهو اختلاط البياض بالسواد في الرأس واللحية وريح الفم والانتف والابط عيب لا في العبد ولو أمرد إلا أن يكون من داء هذا اذا خسر فان قل بحيث يكون في الناس لا يكون عيباً في الجارية أيضاً اشترى غلاماً أمرد فوجده محلوق اللحية يردّه وشرب الخمر فيه ما ان كان ينقص الثمن عيب والاذن (٢) تقاطر الماء دائماً الى الارنبه عيب والادرة في الغلام والعقلة (٣) ورم في فرج الجارية عيب والسنت الساقط والخضراء والسوداء ضرراً ولا عيب (٤) واختلف في الصفرة

(١) وظلت الكردري هنا وقال برئ من العيوب أيضاً بدل قوله فإنه لا يبرأ عن العيوب وهو ظاهر بينهم

(٢) قوله والاذن تقاطر الخ في القاموس الاذن من يسيل فخراه اه معججه
(٣) عقلت المرأة عقلاً من باب تعيب اذا خرج من فرجها شيء يشبه أدرة الرجل مصابيح المنبر
(٤) والسنت الساقط عيب ضرراً كان أو غيره وهو الصحيح كذا في الخيامين عشر من التاتارخانية بينهم

(١) وفي نوع آخر في الرؤية السعال
القديم عيب اذا كان من داء سعال

والسعال القديم عيب (١) وعقدته في الرجعي عيب لا البائن والاعسر وهو أن يعمل
ببصاره يرد به لان عمل بكتا يديه والظفر الاسودان نقص القيمة عيب وعدم استسكان
البول عيب والحزن في الدابة وهو ان تقف ولا تنقاد والجروح وهو أن لا تقف عند الالتصاق
عيب وخلع الرسن والجمام عيب والدين في العبيد والجارية عيب الا ان يقضى البائع
أو يبرئ الغريم والابق مادون السفر والسرقة مادون النصاب عيب وهل يشترط في
الابق الخروج من البلد قبل وقيل واذا اقترابا بقاءه من المشتري ليس له طلب الثمن من البائع
قبل الرد اليه وسرقة النقد مطلقا عيب وسرقة الماء كولات للكل من المولى لا ومن غيره
أولا للكل كالباع ونحوه مطلقا عيب والمنطقة ان كثير ايساع منها عيب مطلقا
والافليس بعيب من المولى وان أبى من الغاصب الى المولى لا يكون عيبا ولولا اليه ان عرف
منزله وقوى الى الوصول اليه ولم يفعل عيب والا لا وان من المستعير والمودع والمستأجر
عيب بزانية في السادس من البيوع وكذا في الخلاصة * والهرم عيب والسعال القديم
عيب اذا كان من داء وأما المعتاد فلا الجرب عيب وناحسه عيب وسيلان الماء من
المخترين عيب بزانية في نوع في الرؤية * وعن أبي حنيفة في العنار اذا كثر وخش فهو
عيب خيانة الفتاوى * (قسط) شري أمة على انها صغيرة السن فاذا هي كبيرة السن ليس له
الرد اذا المقصود هو الخدمة والكبيرة اقدر عليها في الخامس والعشرين من الفصولين *
اشترى أمة على انها صغيرة فاذا هي كبيرة بالغة لا ترد خيانة الفتاوى في باب ما يكون عيبا *
والزنا عيب في الجارية لافي الغلام لانه يفسد الفراش وقد يقصد الفراش في الاما بخلاف
الغلام الا اذا خش وصار اتباع النساء عادة له فيكون عيبا فيه أيضا لانه يوجب تعطيل
منافعه على المولى وكذا اذا ظهر وجوب الخدمة عليه فهو عيب بدائع في تفسير العيب الذي
يوجب الخيار من كتاب البيوع * والجنون اذا وجد مرة فهو عيب لازم أبدا سواء وجد في
الصغر أو بعد البلوغ (٢) مبسوط سرخسي في باب البيع بشرط البراءة من العيوب *
والجنون عيب لا يختلف باختلاف السن فلو وجد عند بائه في صغره وعادده عند المشتري
بعد كبره يرد لانه عين ذلك الا قول وقيل لا يشترط المعاودة عند المشتري بل اذا ثبت انه كان
به جنون عند البائع يرد وان لم يعاوده عند المشتري والصحيح انه لا يرد حتى يعاوده عنده
زيلعي في خيار العيب ملخصا * قال والجنون لما ذكرنا ولا بد فيه من وجوده عند البائع ثم
عند المشتري كذلك كما لا يخفى سواء اتحدت الحالة أولا فلو جرت عند البائع في صغره ثم عند
المشتري في صغره أو بعد بلوغه فهو عيب لكونه عين الاول لانه عن فساد في الباطن ولا
يختلف سببه بالصغر والكبر كما في العيوب الثلاثة وهذا معنى قول الامام محمد انه عيب أبدا
وليس معناه عدم اشتراط العود في يد المشتري لان الله قادر على ازالته وان كان قلما
ما يزول كذا في الهداية وهو الصحيح وهو قول الجهم ورووه المذكور في الاصل والجماع
الكبير وبه أخذ الطحاوي ولكن ميل الحلواني وخواهر زاده الى ظاهر كلام محمد من عدم
اشتراط العود عند المشتري للعديث من جن ساعة لم يبق أبدا وقال الاسيحاوي ظاهر
الجواب عدم اشتراط المعاودة في يد المشتري وقيل يشترط وهو الصحيح وقيل يشترط بلا

(٢) وفي التلويح الجنون اختلال القوة
المميزة بين الاشياء الحسنة والقبيحة
المدرسة للاحواقب انتهى والاخصر
اختلال القوة التي بها ادراك الكليات
وبه يعرف تعريف العقل من أنه القوة
المذكورة كذا في البحر الرائق في باب
خيار العيب في تبرج قوله والجنون سقيم

خلاف بين المشايخ كذا في عامة الروايات فالماصل أن المشايخ اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال فمنهم من جعله كالاباق والبول في القراش فلا بد من المعاودة واتحاد السبب وهو قول أبي بكر الاسكاف البلخي كافي غاية البيان معزيا إلى أبي المعين في شرح الجامع الكبير ومنهم من لم يشترطه انظر إلى قول محمد في الجامع الصغير أن الجنون عيب لازم أبداً إذا جن في يد البائع كفي للرد واختاره الفقيه أبو الليث كافي غاية البيان والحلواني وخواهر زاده كما قدمناه وعامة المشايخ على اشتراط العود في يد المشتري وإن لم يتحد السبب واختاره الصدر الشهيد وقاضيان وصاحب الهداية وصححه وحكمه وبغلط ما عدا من البحر الرائق في خيار العيب * وفي الذخيرة إذا اشترى جارية قد كانت زنت في يد البائع فإنه أن يردها وإن لم ترن عند المشتري رواه محمد من الفصل الخامس عشر من بيع التاتار غانية * ذكر في كتاب الاجارات تشترط المعاودة في يد المشتري في جميع العيوب إلا في الزنا وهذه رواية عن محمد بن حماد قال أبو يوسف وكذا الجنون وكان الزنا في الجارية عيب كذلك ولد الزنا في الجارية عيب نقد الفتاوى في السادس من البيوع وكذا في خزانة الفتاوى فيما يكون عيباً * (ج) اشترى حماراً ذكره الجرباء ثوبته في دبره قال وقعت هذه بخاري فلم يستقر فيها جواب الأئمة قال عبد الملك النسفي إن طأوع فعيب والاختلا وقيل عيب (ق) سمعت عن بعضهم لو اشترى عبداً يعمل به عمل قوم لوط فإن كان مجاناً فهو عيب لأنه دليل الابنة وإن كان باجراً فلا بخلاف الجارية فإنه يكون عيباً كما عفا كان لأنه يفسد القراش فنية في باب العيوب من البيوع * ولو اشترى جارية وبضها ثم ادعى أن لها زوجاً وأراد أن يردها فقال البائع كان لها زوج عندى أبائهم أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع ولا يردها عليه ولو أقام المشتري البينة على قيام النكاح للحال لا تقبل ولو أقام البينة على اقرار البائع بذلك قبلت بينته قاضيان في فصل العيوب * برهن المشتري على أن له مشترأة زوجاً غائباً أن ادعى المشتري أن البائع أذن لها بالتزوج أو زوجها بنفسه وبرهن على ذلك يحكم بالرد ولو زوج معلوماً وإن شهدوا مطلقاً بأن لها زوجاً أو بائع البائع زوجها لا تقبل لأنه في الأول ادعى على الحاضر بسبب ما يدعى على الغائب فثبت كلاهما ولا كذلك في الثاني وقال في أجوبة الفتاوى يحكم في حق الرد ولا يحكم في حق إثبات النكاح ولم يذكر التفصيل السابق وقد ذكرنا في شرح الجامع لا يقبل في حق الرد أيضاً في الثالث عشر من دعوى البرازية في المدة فترات ملخصاً * إذا اشترى جارية قد ولدت عند البائع لا من البائع أو عند آخر ولم يعلم المشتري بذلك وقت العقد هل له أن يردها فيه روايتان على رواية البيوع لا يردها إذا لم يكن لها بسبب الولادة نقصان ظاهر وعلى رواية المضاربة يردها لأن على تلك الرواية الولادة عيب لازم لأن التكسر الذي يحصل بسبب الولادة لا يزول أبداً وعليه الفتوى نفس الولادة (أ) عيب في بنى آدم وفي اليهائم لا إلا أن توجب نقصاناً في مأذون الكبير بخواهر زاده وبه يفتى من الفتاوى الصغرى في مسائل العيب وكذا في التهمة البرهانية والمالية وكذا في خزانة الفتاوى فيما يكون عيباً * (م) والحبل في الجارية عيب يزول بالولادة ذخيرة من البيوع * لو اشترى جارية

(أ) المراد بالولادة هي القديمة صرح به في الذخيرة

فوجدناها حاملا وسقط الحمل وأراد ردّها ليس له ذلك لأنه حصل النقصان في يده فيمنع الرد
 فيرجع بالنقصان يعني بنقصان الحمل لابتنة نقصان الولادة لأن ذلك حصل في ملك المشتري
 جواهر الفتاوى في الباب الأول من البيوع * رجل اشترى جارية كان بها حمل ولم يعلم به
 فولدت عند المشتري ولم تنقصها الولادة ثم ماتت لا شيء على البائع (١) فاضحيان فيما يرجع
 بنقصان العيب * اشترى أمة حملي فولدت عند المشتري ليس له مع البائع خصوصية فإن
 ماتت في يد المشتري في نفاسها يرجع بالنقصان (٢) لا بكل القيمة إن لم يعلم بالحمل عند الشراء
 بزانية في السادس من البيوع * اشترى جارية وادّعى أنها حامل والبائع ينكره فوضع
 على يدها امرأة أمينة حتى تبين حملها والنفقة في هذه المدة على المشتري لأنها ملكه جواهر
 الفتاوى في الباب الخامس من البيوع * عيب الحمل يثبت بقول النساء لكن لا ترد
 بقولهن في آخرياب الميمن من شرح أدب القاضي للنخاسف وكذلك في فتاوى الصغرى
 من مسائل العيب * لو اشترى جارية وقبضها ثم قال إنها حملي برها القاضي النساء
 إن قلن هي حملي يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وإن قل ليست بحملي فلا شيء على البائع
 فاضحيان في العيوب لمخصا (ن) شراها وهي من تحيض فوجدها ممر تفعلة الحيض فعند
 أبي حنيفة يدعها حتى تبين أنها ليست بحامل وقال أبو مطيع يدعها ثمانية أشهر وقال
 سفيان الثوري يدعها سنتين وقال محمد بن زيد يدعها أربعة أشهر وعشرا جامع الفصولين
 في الخامس والعشرين * (خ) لم تحض عند المشتري شهرا أو أربعين يوما قال عدم الحيض
 عيب وأقله شهر فإذا ارتفع هذا القدر عند المشتري فلا الرد فلو أثبت أنه عند البائع (٣)
 (قد) طريق أثبتته أقرار البائع أو تنكوله لا غير من الحمل المزبور * وعن خواهر زاده
 رجل اشترى جارية متد طهرها لم يردّها ما لم يدع ارتفاع الحيض بالداء أو الحمل
 والرجوع إلى الأطباء في الداء (٤) ويشترط اثنان في الحمل إلى النساء ويكتفى بالواحد
 وارتجاع الحيض لأب أحدهما في السبيل ليس بعيب فلو ادّعى بسبب الحمل عن محمد بن وايتان
 في رواية إن كان من وقت الشراء أربعة عشر شهرا أو عشرة أيام تسمع الدعوى وإن كان أقل من
 ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة أيام وعليه عمل الناس اليوم وإنما يعتبر في الباب أقصى
 ما ينتهي إليه استدعاء حيض النساء في العادة وذلك سبع عشرة سنة عند أبي حنيفة وإذا
 بلغت هذا المبلغ يحكم بيلوغها وإن لم تر شيئا واختلف الروايات عنه في الغلام في رواية سبع
 عشرة سنة وفي رواية ثمان عشرة سنة وفي رواية تسع عشرة وفي التجر يد وفي مختصر
 القدوري اعتمد على ثمان عشرة سنة وعندهما في الجارية والغلام خمس عشرة سنة (٥)
 وإنما يعرف هذا إذا أشكل أو وقعت المنازعة بقول الأمة ولكن في حق سماع الدعوى
 وتوجه الميمن لا في حق الرد كذا في الخلاصة فلو ادّعى أنها ممر تفعلة الحيض عند البائع
 يسمع في الحال ولو أقام البينة أنها ممر تفعلة الحيض عند البائع لا تقبل لأن انقطاع الحيض
 لا يوقف عليه ولو أقام البينة أنها كانت مستحاضة عند البائع تقبل وإن عجز عن إقامة
 البينة يحلف وكيفية التحليف كما تقدم ولو أخبرت امرأة أنها حامل أو امرأة أو أكثر
 أنها لا حمل بها صحت الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على التثني فلو قال البائع إن هذه

(١) لأن هذا عيب قد ذهب كيباض عيب
 قد ذهب وهذا قول أبي حنيفة وأبي
 يوسف كذا في الخلاصة في السادس من
 البيوع

(٢) يرجع بنقصان الحمل لابتنة نقصان
 الولادة لأنه حصل في ملك المشتري كذا
 في الجواهر وقد مر آنفا

(٣) قوله فلو أثبت الخ لم يذكروا جوابا
 وسيأتي ما يؤخذ منه الجواب في قوله فلو
 ادّعى أنها ممر تفعلة الحيض عند البائع يسمع
 في الحال هذا ما يظهر ويحترز اهـ

(٤) وقال مشايخنا يقبل قول الأطباء
 من أهل الكفر كذا في خزائن الأكل من
 البيوع وأفتى قارئ الهداية بأنه لا يقبل
 اهـ

ويجيء النقل في بطن المجموعة بعد ثلاث
 أوراق

(٥) وعليه الفتوى كما في أكثر الكتب

اهـ

المرأة ليست لها بصارة فالفاضي يختار من لها البصارة فيض كركي فيما يمنع الرد من خيار العيوب * قال وعدم الحيض والاستحاضة وتعتبر في الارتفاع أقصى غاية البلوغ سبع عشرة سنة عند الامام وخمس عشرة سنة عندهما ويعرف ذلك بقول الامة لانه لا يعرفه غيرها (١) ولكن لا ترتد به ولو لها بل لا بد من استحلاف البائع فترد بكوله ان كان بعد القبض فان كان قبله فكذلك في الصحيح ولو ادعاه في مدة قصيرة لم تسمع وأقلها ثلاثة أشهر عند الثاني وأربعة أشهر وعشرة أيام عند الثالث وابتدأؤها من وقت الشراء وحاصلها أنه اذا صحح دعواه مثل البائع فان صدقه ردت عليه واللم يخلف عند الامام كما سيأتي وان أقتر به وأنكر كونه عنده حلف فان نكل ردت عليه ولا تقبل البيعة على أن الانقطاع كان عند البائع لتيقن بكذبهم بخلاف الشهادة على الاستحاضة لانها ورود الدم والمرجع في الحبل الى قول النساء وفي الداء الى الأطباء وهم عدلان كذا ذكره الشارح تبع الامة في الدراية والصحة فيها أن الرجوع الى قول الامة انما هو قول محمد وأما في ظاهر الرواية فلا قول للامة في ذلك انتهى وبما قررنا ظهر أن انقطاع الحيض لا يكون عيبا الا اذا كان في أوانه أما انقطاعه في سن الصغر أو الالباس فلا تنافا كما في المعراج بمرور اثنى عشر من خيار العيب لمخصا * واعتبر قاضيان في قناواه (٢) مدة الانقطاع بشهر (٣) ورجحه في فتح القدير وكذا لم يشترط قاضيان لصحة دعوى الانقطاع تعين أن يكون عن داء أو حبل ورجحه في فتح القدير لانه وان لم يكن عن داء فهو طريق اليه وطريق توجبه الخصومة على ما صححه في فتح القدير (٤) أن يدعى انقطاعه في الحال ووجوده عند البائع فان أنكر وجوده واعترف بالانقطاع في الحال استخبرت الجارية فان ذكرت أنها منقطعة اتجهت الخصومة فيحلف ما وجد عنده فان نكل ردت عليه وفي القنية ولو وجد الجارية تحيض كل ستة أشهر مرة فله الرد من المحلل المزبور لمخصا * ولو اشترى جارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الآن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل تسمع دعواه ويرى بها القاضي النساء ان قلن هي حبل لي يخلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلابين على البائع وفي معرفة داء في بطنها يرجع الى الأطباء ثم في الداء ترتد بشهادة رجلين اذا شهدا أنه قديم وفيما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرق ونحوه اختلفت فيه الروايات وآخر ما روي عن محمد أنه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث ترتد بشهادة النساء في قول أبي يوسف الآخر والمرأة الواحدة والمرأتان فيه سواء والمرأتان أوفق وأما الحبل فثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا ترتد بشهادتهما قاضيان في فصل العيوب * لو اشترى جارية على أنها بكر فاذا هي ثيب غير بكر عرف ذلك باقرار البائع كان للمشتري الخيار فان تعذر الرد يرجع المشتري على البائع بحصة البكارة فتقوم وهي بكر وغير بكر ويرجع بالفضل ولو شرط شيوة فوجدتها بكر الاخير له فان كان الاختلاف بعد قبض الثمن فلو قال المشتري لم أجدها بكرا (٥) فقال البائع بعثها وسلمها وهي بكر فزالت البكارة عندك فانقر قول البائع (٦) مع يمينه

(١) وفي فتح القدير ويعرف ذلك أي الارتفاع والاستقرار بقول الامة لانه لا طريق الا ذلك فاذا انضم الى ذلك نكل البائع اذا استخاف قبل القبض أو بعده في الصحيح ردت منه (٢) ولم أره في قناواه وسيجيء خلافا نقله عن الفضلي منه (٣) وكذا في البرازية في آخر نوع من السادس من البيوع في الردية وقد سبق في البرازية قرييما من أوائل هذا النوع تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس فلا تكون دعوى انقطاع الحيض مثل دعوى الحبل بل يكون بينهما فرق منه (٤) وقال في فتح القدير بعد أسطر فظهر أن ما ذكر في النهاية من لزوم دعوى الداء أو الحبل في دعوى انقطاع الحيض ثم انه يحتاج في توجبه الخصومة الى قول الأطباء أو النساء ليس بتقرير مافي الكتاب بل ما ذكره مشايخ آخرون يغلب على الظن خطأهم منه (٥) ولا يراد من قول المشتري لم أجدها بكرا الاستحسان بالوطء فانه مانع من الرد بل انه لم يخبرها أو خبير غيرها كذا في بيوع التاتار خاتمة منه (٦) لأن الأصل هو البكارة ولا يريها القاضي النساء لأن البائع مقرب بزوال البكارة وانما يقول زالت يسهل كذا في فتح القدير منه

بأنه لقد بيعت وسلمتها وهي بكر ولم يذكر أنها بر بها النساء وذكروا في كتاب الاستحسان أنه بر بها
النساء لأن وضع المسئلة هناك أن البائع يدعي أنها بكر في الحال فبرها النساء أن قلن هي
بكر يلزم المشتري من غير عين البائع وأن قلن هي ثيب يحلف البائع أن حلف لزم المشتري
أيضا وأن نكل ردت عليه وكذا لو اختلفا قبل القبض فقال البائع هي بكر والمشتري يقول
هي ثيب بر بها النساء والامتحان بيض الحامة أو الديك هل يسمع أم لا قال رضي الله تعالى
عنه سمعت من ثقة أن الامتحان بيض الحامة المقشرة فإن كان القاضي ليس بحضوره
من النساء من يثق به الزمت الحارثة المشتري من غير عين البائع حتى تحضر من النساء
من يثق بها الكل في الجامع الكبير الخلاصة في الخامس من البيوع * وهذا على أصل
أبي حنيفة فأما على قولهما فشهداة النساء فيما لا يطلع الرجال حجة مطلقة فينبغي أن تثبت
الشيوية بشهادتهم في حق القسح على قياس قولهما وقائدة شهادة النساء على قول أبي
حنيفة ليس على البائع فإن نكل ردت عليه فإن لم يكن بحضوره القاضي من النساء من
يثق به الزمت الحارثة المشتري من غير عين البائع منتخب التانار خائصة في الثامن من
البيوع * ولو شراها على أنها بكر فقال هي ثيب يرجع إلى النساء فإن قلن هي بكر
فالقول للبائع بلايين وأن قلن هي ثيب فالقول للبائع مع يمينه فإن وطئها المشتري فعلم بالوطء
فلو زابها كما علم أنها ليست ببكر بلايت فله الرد والازمة وعن أبي يوسف أنها ترد بشهادة
النساء كذا (خ) وفي (ذ) شراها على أنها بكر فأقر البائع أنها ثيب فله الرد فلو امتنع
الرد بسبب رجوع المشتري بحصة البكارة من الثمن فتقوم بكرا وثيبا فيرجع بفضل ما بينهما
ولكن من الثمن ولو شرط الوبة فاذا هي بكر فهي له ولا خيار للبائع * (ن) وانما شرط علم
كونها بكرا باقرار البائع لأنه لو علم بالوطء فإنه يمنع الرد وإن علم بقول النساء فبقولهن
لا يثبت الرد * (ح) وطئها أو قبلها بشهوة لا ترد بسبب بيعه بقصده إذا ارضى البائع
بأخذها لا يدفع نقصانها ولو وطئ المشتري فعلم عيبها فباعها بعد العلم أو قبله لا يرجع
بنقص عيبها لأن شرط الرجوع أن لا يرضى البائع برده ألا ترى أنه لو رضى بها فلا شيء
عليه ولم يتحقق هذا الشرط بعد البيع ولو وطئها غير المشتري بزنا أو نكاح أو رقبها
المشتري ولم يطأها الزوج ثم رأى عيبا فله الرجوع بنفسه لا الرد لتحقيق المانع في الوجوه كلها
جامع الفصولين في الخامس والعشرين * ولو اشترى عبدا في عينه يياض فسأل بآدمه
فقال أنه من الضرب ويزول إلى عشرة أيام ومضت العشرة ولم يزل لا يرد فنية فيما يمنع
الرد بالعيب * ولو باع فرسا أو عبدا وبه جراحة وقال للمشتري لا تخف منها فإن هلك
بسببها فأنا ضامن فأخذته وهلك بسببها لا شيء عليه من مشتمل الأحكام وكذا
في القنية في المسائل المتفرقة من العيوب * (قف) اشترى غلاما بركبته ورم فقال أنه
حديث أصابه من الضرب فاشتره على ذلك ثم ظهر أنه قديم ليس له ردة (١) بخلاف ما لو
اشتراه وبه حصى فقال البائع انها غيب فاذا هي ربع أو على العكس فإنه يرد * (ط) اشترى
فرسا ظهر برجله قرحة هي أثر الختام وقال البائع هي قرحة أخرى واشتره على ذلك ثم ظهر
أنها كانت أثر الختام ليس له الرد كسلة الورم وقد مر أمثالها * (ن) محمد بن سامة

(١) قال رضي الله عنه هذا إذا لم يبين
العيب فاما إذا بين السبب ثم ظهر أنه
كان بسبب آخر غير الذي بين كان له الرد
كما لو اشترى عبدا وهو محجوم فقال البائع
هو حصى غيب فاذا هو غير ذلك كان له أن
يرد لأن العيب يختلف باختلاف السبب
كذا في فصل حيار العيب من الخالية سمة

اشترى جارية بها قرحة فنظر اليها ولم يعلم أنها عيب ثم علم أنه الرد (١) * (ط) والصحيح
أنه إذا كان عيبا يئس لا يخفى على الناس لا يكون له الرد والافله الرد * (بج) للزيادات
قبض السبع وهو عيب ورأه لم يسطل حقه من الرد والرجوع لأنه قد يرى ولا يعرف تلك
الصفة وكذلك ينظر إلى مكان العيب وبراء ولا يعرفه وقد يكون به ورم فيظنه سمنا أو ورم
ولا يعرف من أي نوع هو أو يظن أنه أمر يسير حتى تنبه عليه فلا يسطل حقه حتى يعرف
حقيقة العيب ويرضى به فنية في فصل ما يمنع الرد بالعيب من البيوع * رجل اشترى جارية
فوجد بها قرحة فدأواها اذ داواها من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب وان داواها
من عيب حدث فيها الا عن القرحة لم يكن ذلك رضا بالعيب فاضحان من فصل العيوب
* ولو اشترى عيبا فرأى عيبا آخر فعالج الاول مع العلم بالعيب الثاني لا يرد ولو عالج ثم علم
عيبا آخر فله الرد جامع الفتاوى في الخامس والعشرين * اشترى عارية فضت أيام
ثم ظهر شعاعا للمعال فامسك ليطهر أنه قديم أو حديث فظهر أنه قديم قال الأطباء ان
في باطنها عيبا له أن يرد هالانه ما تبين أنه من حرارة الكبدة تبين أنه عيبان فرضى بأحدهما
دون الآخر في الباب الاول من بيوع جواهر الفتاوى * (قسط) وجد القنقمر كوما
فسفاه كشكبا (٢) يخفى أن لا يبطل الرد بخلاف ما لو سفاه دواء فجعل الاطلاق فانه يبطل
في الخامس والعشرين من الفصولين * وفي المتن اشترى عبدا محجوما كان تأخذه الحصى
كل يومين أو ثلاثة فأطبق عليه عنده فله أن يرد هوانه يخالف ما ذكر في الفتاوى لأبي الليث
فقد ذكره إذا اشترى عبدا وبه مرض فإزداد المرض في يد المشتري فليس له أن يرد هوانه
البائع (٣) لكنه يرجع بنقصان العيب فان كان صاحب فراش عنده فهذا عيب غير
الحصى فلا يرد هوانه ويرجع المشتري بالأثر وكذلك إذا كانت قرحة فأنفجرت عنده أو
جدري فأنفجرت فله أن يرد هوانه محيط برهاني في الرابع عشر من البيوع * قال فاسودظا هرشدا
در دست مشتري بعد اذ وورد وطبيب ازاهل شهادت ميكوبند تا اين بيماري مدتی
در باطن نشود و ظاهرا نشود (٤) لا يرد المشتري لانه وان ثبت أنه كان قديما في يد البائع لكنه
كل كاسنا ظهوره في يد المشتري زيادة عيب فيمنع الرد ويرجع بالنقصان من دعوى
القاعدة * وفي فتاوى أبي الليث اشترى عبدا وبه مرض فإزداد المرض في يد المشتري
فليس له أن يرد هوانه على البائع لكنه يرجع بنقصان العيب وان كان به قرحة فأنفجرت عنده فهو
جدري فأنفجرت فله أن يرد هوانه ولو كان به موشحة فأمسك آمنة فليس له الرد في النوع الثاني من
الفصل الخامس من القسم الاول من بيوع الظهيرية * (قح) اشترى ثوبا بأبى من
قرية المشتري إلى قرية البائع لا يكون عيبا وفي الغلام عيب * (جم) هو عيب في الثور كخلع
الرسن عيب فهذا أولى (قب) ان دام على ذلك فعيب أما المتران والثلاث فلا قال رضی
الله عنه وجواب (جم) أحسن فنية في العيوب * (بج) أبى العبد من المشتري إلى بائعه
ولم يحتج عنه لانه لا يكون عيبا من المحل المزبور * وحده الا باق اذا استخفى عن مولاه
تمرد فهو باق وهذا احتياط ظاهر الدين الكلدی (٥) * وفي الأصل الا باق من محلة
إلى محلة أخرى ليس باق وكذا من قرية إلى مصر ومن مصر إلى قرية وان وصل إلى موضع

(١) لا تهاجم يا شتبه إلى الناس تجاز
أن يثبت عليه كذا في حزانة المتنين
والطائفة

(٢) الكشكاب اربعة صوي كخسته به
يجرول جواب معناه فارسيه واصري
(ترجمة)

هاء الشعير يسقونه للمريض وهي فارسية
بمعنى شعير وماء

(٣) ذكر في السراجية قبيل باب الاقالة
حيث قال ولو ازداد المرض في يد المشتري
وقد كان أصل المرض في يد البائع ولم يعلم
المشتري بذلك له الرد وفي البرازية في نوع
فيما يمنع الرد اشترى عبدا وبه مرض
فإزداد في يده لا يرد وقيل يرد كفاي
وجمع السن الا أن يكون صاحب فراش
فلا يرد وقال بعدد بورقين ولو زاد المرض
عنده لا يرد بل يرجع بالقص
(ترجمة)

(٤) ظهورنا سور في يد المشتري بعد يومين
وشهدت ببيان بأن هذا لا يظهر
في الخارج الا بعد حدوثه في الباطن مدة
(٥) والاباق مادون السفر عيب بلا
خلاف وتكموا اصل بشرط الخروج
من البلدة كذا في حاشية القنية وقد سبق
من البرازية

يرضخ لردّ الأبق يكون عيبا وان كان دونه فلا خزانة الفتاوى في فصل فيما يكون عيبا من
 البيوع * أراد المشتري أن يردّ العبد بعيب الأبق بعد ما أبق عنده وادّعى أنه كان أبق عند
 البائع والبائع يقول ما أبق عندي وانما بعثته في حاجتي وأقام المشتري بينة على أنه أبق منه
 لم يقبل وان أقام بينة على أنه أقربا منه أبق مني تقبل وكذلك لو ادّعى رادّا الأبق الجعل وقال
 مولاه ما أبق مني وانما بعثته لحاجتي قاعدية في البيوع وكذا في الدعوى منها * رجل
 اشترى عبدا فأبق من يده وقد كان أبق عند البائع لا يسكون له أن يرجع بنقصان العيب
 مادام العبد حيا آتيا في قول أبي حنيفة وكذا لو اشترى دابة فسرق منه ثم علم بعيب
 لا يرجع بنقصان العيب قاضيهان في فصل العيوب من البيوع * أبق العبد ليس له
 الرجوع بالنقص إلا أن يكون العبد أو يعود لانه أن يقول أقبله كذلك بزازية في نوع
 فيما يمنع الرد وما لا يمنعه من خيار العيب * قال فان اشترى غلاما فوجده يبول في الفراش
 ان كان يبول يبول مثله على الفراش عادة لا يملك الرد بالعيب وان كان الصبي يبول لا يبول
 مثله في الفراش عادة يملك الخصومة ثم صاحب الكتاب أشار إلى أن الصبيان الذين يبولون
 في الفراش أن يكون رباعيا وخماسيا فاذا جاوز هذا فالبول فيه عيب فان لم يخاصمه حتى
 بلغ وهو يبول في الفراش فانه لا يملك الخصومة في الرد بالعيب لان هذا عيب يتجدد فلا يملك
 الرد به من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف في الباب التاسع والسبعين ملخصا *
 شراء فادّعى بوله في فراشه يضعه القاضي عند عدل لينظر فيه في الخامس والعشرين
 من الفصولين * ولو اشترى عبدا قد كان أبق أو سرق أو بال في الفراش عند البائع ولم يفعل
 عند المشتري قال أبو بكر سعيد البلخي له أن يردّه وقال أبو بكر الاسكافي لا يردّه ما لم يعد عند
 المشتري وهو الصحيح وفي فوائد صاحب المحيط المعاودة في السرقة هل هي شرط الصحيح
 أنه يشترط العود في يد المشتري بخلاف الجارية اذا زنت في يد البائع ههنا لا يشترط المعاودة
 في يد المشتري بالاتفاق عمادية * وفي فوائد الظهيرية وههنا مسألة مجيبة وهي أن
 من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش كان له أن يردّه وان لم يتمكن من الرد
 حتى تعيب عنده بعيب آخر كان له أن يرجع بنقصان العيب فلورجع بنقصان العيب ثم كبر
 العبد هل للبائع أن يستردّ ما أعطى من النقصان لزوال العيب بالبلوغ لا رواية له هذه
 المسئلة في الكتب ثم قال رضي الله تعالى عنه كان والذي يقول ينبغي أن يستردّه
 استمدلا لا بعسنتين احدهما أن الرجل اذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج كان له أن
 يردّها فان تعيبت عنده بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع بالنقصان ثم أبانها زوجها
 كان للبائع أن يستردّ النقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى
 عبدا فوجده مريضا كان له أن يردّه فان تعيب عنده بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع
 ثم برئ من مرضه هل للبائع أن يستردّ النقصان قالوا ان كان البرء من المداواة لم يكن له
 أن يستردّه والا فلا ذلك والبلوغ هناك لا بالمداواة فكان له أن يستردّه كناية في باب
 خيار العيب * (بح) رد المبيع بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو تقايلا ثم ظفر البائع بعيب
 حدث عند المشتري فله الرد قنية في أحكام الرد بالعيب * (قع) علم بالعيب القديم

(١) وان كان العيب غير ظاهراً فأنما يعرفه
الاطباء نحو وجع الطحال والكبد فان
القاضي يرى الاطباء والواحد في هذا
الباب يكفي ويتبدل قوله في حق توجسه
الخصومة والدين على البائع ولا يقبل
في حق الرد كذا في شرح أدب القاضي
- سام الدين الشهيد في الرابع والثلاثين

منه

ويقول القاضي للبائع هل كان هذا
العيب عندك فان قل نعم أو أنكروا أقام
المشتري بينة عليه يقضي بالرد وان لم يكن
له بينة يستخلف البائع الا أن يدعي
الرضا أو البراءة كذا في النهاية (م) من
خيار العيب في شرح قوله وان لم يكن له
بينة الخ منه

وفي فصل العيوب من الخائفة وفي معرنة
داع في باطنها يرجع الى الاطباء ثم في الداء
يرد بشهادة رجلين اذا شهدا انه قديم منه
(٢) لانهم لم يشهدوا عن حقيقة الامر
وانما يشهدون عن ظن وان لا يصح حجة
للرد كذا في الذخيرة البرهانية في نوع
آخر في دعوى العيب والخصومة في الثاني
عشر من البيوع منه

(٣) وفي السابع من بيوع المحيط
والذخيرة في دعوى اثبوتية لان شهادة
النساء في ما يطلع عليه الرجال حجة مطلقة
فيجب ان تثبت اثبوتية بشهادتهم
في حق الفسخ الى قولهم ما ثم قال في الذخيرة
قد روي عن محمد في النوادر انه تثبت
اثبوتية بشهادتهم في حق الفسخ على
قياس قولهم ما في مسائل العيب من
الصغرى والتممة قل محمد أردت شهادة النساء
قبل القبض وبعده وتمامه فيه منه
أي العمل في زمانه على هذا ويكتب
في الصلح على هذا م منه

بعد ما تعيب عنده فرجع بالنقصان ثم زال العيب الجديد فله أن يرد المعيب مع النقصان
(حج) مثله (تعظم) ليس له الرد ومال (بت) الى أنه يرد اذا كان بدل النقصان
قائماً والافلا قنية فيما يمنع الرد بالعيب * (م) وأما اذا كان العيب باطنياً فان كان يعرف
بأثر قاعة في البدن وكان ذلك في موضع يطلع عليه الرجال فان كان للقاضي بصيرة بمعرفة
الامراض ينظر بنفسه في ذلك وان لم يكن له بصيرة في ذلك يسأل من له بصيرة في ذلك ويعقد
على قول مسلم بن عبد الله وهذا أحوط والواحد يكفي فاذا أخبره مسلم واحد بذلك ثبت
العيب بقوله في حق توجسه الخصومة فيحلف البائع بالله ولا يرد بقول هذا الواحد هكذا
ذكره بعض المشايخ (١) وذكر بعض المشايخ أنه ما لم يتفق اثنان عدلان من الاطباء
لا يثبت العيب في حق توجسه الخصومة فبعد ذلك ينظر ان كان هذا العيب مما يحتمل الحدوث
في مثل هذه المدة عرف ذلك بقول الواحد أو المثنى أو أشكل عليهما ذلك واختلوا
فيما بينهم فانه لا يرد على البائع بل يحلف وان كان هذا العيب لا يحتمل الحدوث في مثل هذه
المدة ان عرف وجوده بقول الواحد لا يرد ويحلف للبائع وان عرف وجوده بقول المثنى
ذكر في الاقضية وفي القدوري أنه يرد به قولهما وهكذا ذكر بعض المشايخ وعن أبي يوسف
أنه لا يرد بقول المثنى ويحلف البائع وفي أدب القاضي ان قبل القبض يرد بقول المثنى
وبعد القبض يحلف البائع وان كان عيباً لا يطلع عليه النساء كالحبل وما أشبه ذلك
فالقاضي يريها النساء والواحدة العدة تكفي والمثنى أحوط فاذا قالت واحدة عدلة انها
حبل أو قلت ثنتان ذلك ثبت العيب في حق توجسه الخصومة فبعد ذلك ان قالت أو قالتا
حدث في مدة البيع لا يرد على البائع ولكن يحلف البائع فان نكل الا أن يرد عليه وان
قلت أو قالتا كان ذلك عند البائع اركان ذلك بعد القبض لا يرد ولكن يحلف البائع وان
كان ذلك قبل القبض فكذلك لا يرد بقول الواحدة وحل يرد بقول المثنى ذكر بعض مشايخنا
أن علي قاس قول أبي - نبيعة لا يرد وعلى قياس قولهم ما يرد وذكر الخصاص في أدب
القاضي انه لا يرد في ظاهر الرواية عن أصحابنا (٢) وفي القدوري أنه لا يرد في المشهور
في قول أبي يوسف ومحمد وروي الحسن بن زياد عن أبي - حنيفة مطلقاً انه يثبت الرد
بشهادتهم (٣) وعن محمد في رواية ابن سماعة مطلقاً انه يثبت الرد بشهادة النساء وعن
محمد في رواية يثبت بشهادة النساء في ما لا يطلع عليه الرجال الا في الحبل وفي النوادر عن
أبي يوسف ان قبل القبض يثبت الرد بشهادتهم - بخلاف ما بعد القبض في الخماس
عشر من بيوع التاتارخانية * ادعى أن بالجارية داع باطناً معلوماً وشهد طيمان من
أهل الشهادة بذلك يثبت حق الخصومة فان كان هذا قبل القبض يرتد بمجرد قوله رددت
لانه لا حاجة فيه الى القضاء وان كان بعده سألهم ما هل يحدث هذا في مثل هذه المدة أي
منذ تباعا الى الآن أم لا فار قالوا لا أردت بقولهم ما - ذكره في شرح الطحاوي من
دعوى القعدية * سئل هل يقبل قول الدعي الطيب في قدم العيب وحده وهل
يرد به على البائع اذا لم يكن بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين أجاب
لا يقبل قول الكافر على المسلم قارئ الهداية من مسائل البيوع * قال مشايخنا يقبل

قول الاطباء من أهل الكفر من خزانة الاكمل * فان ادعى أن بعينه اريح السبل
القاضي يرى العدول من الاطباء فان قالوا نعم ان كان بعد القبض يحلف المبيع على ذلك
وان كان قبل القبض يرد على المبيع بالاتفاق في الرابع والسبعين من شرح أدب
القاضي للخصاف * (م) وأما اذا كان العيب باطنا لا يعرف بالعارف في البدن
فحوالجنون والاباق والمسرقة والبول في الفراش فانه يحتاج الى اثباته في الحال بالمدنة
في الخامس عشر من بيوع التاتار خنيسة وتماه فيه * فان لم يكن له ينسب وسأل
القاضي أريحلف المبيع ما به لم أنه أبقى أو سرق أو جنى أو بال في الفراش عند المشتري قال
أبو يوسف ومحمد له ذلك هكذا ذكر في الجامع الكبير ولم يذكر قول أبي حنيفة واختلف
المشايخ على قوله والصحيح أنه لا يحلف في الرابع والسبعين من شرح أدب القاضي
للخصاف * وان اختلف التجار فيما بينهم قال بعضهم هو عيب وقال بعضهم ليس بعيب
لم يكن له أن يرد اذا لم يكن عيبا بينا عند الكل قاضيان في فصل العيوب * (ق) عت) اشترى
جارية على وجهها خنيفة (١) واسفد ارجلها من حسنها فلما غسلت وجهها زال ذلك
الحسن فليس له الرد الا اذا ظهر عيب ستره الاسفد ارجلها وخنيفة وهذا صحيح فقد نص في (ط)
أن القبح في الجوارى ليس بعيب قنية في آخر باب خيار المغبون * اشترى على أنها جيلة
فوجدتها قبيحة ترد خزانة المتأوى في فصل ما يكون عيبا * اشترى عبدا أمرد فوجده
مملوكا للعبية أو منتوقا كان له أن يرد ان ظهر ذلك في مدة بعد الشراء يعلم أنه كان عند البائع
قاضيان من العيوب في البيع * وفي فتاوى اللؤلؤ الجي رجل اشترى غلاما فوجده غير
محتون ان كان معبر ليس له أن يرده لانه ليس بعيب وان بالغافا لم يستل على وجهين ان كان
مولد له أن يرده لانه عيب وان كان جليبا لا يرد لانه ليس بعيب لسان الحكم وكذا
في الصغرى والتمة في مسائل العيب من البيوع * والسكى عيب الا ان يكون سمعة كما في
الدواب خزانة المفتين في العيوب * والمهقوع عيب (٢) وهو مأخوذ من الهقعة وهي
دائرة تكون في صدر الفرس الى جانب خصره يتشاءم بها فتوجب نقصا في الثمن بسبب تشاؤم
الناس ولوالجى في الثامن من البيوع * ولو اشترى دابة فوجدها قبيحة الاكل فهو
عيب ولو كانت بطيئة السير ليس بعيب الا اذا شرط أنها عجول وفي فوائد شمس الاسلام
ولو كانت اكلولا خارجا عن العادة ليس بعيب وفي الجارية عيب في السادس من
بيوع الخلاصة * وفي المنتقى اشترى مصحفا فوجده في حروفه سقطا واشتراه على أنه منقوط
بالخوف فوجد في نقطة سقطا قال هذا عيب يرد به وفيه أيضا اذا اشترى مصحفا على أنه جامع
فاذا فيه آيتان ساقطتان أو آية قال هذا عيب يرد به محيط برهاني في الرابع عشر من
البيوع * وحذف الحروف أو نقصها أو النقطة أو الاعراب في المصحف عيب بحررائق
في خيار العيب * (وس) اشترى عشر بيضات فوجد احداها مذرة لا قيمة لها أو عشر
بطيخات احداها فاسدة لا قيمة لها فسد البيع في الكل لانه اشترى مالا وغير مال بخلاف
التراب في الجبوب لانه لا يضاف العقد اليها قنية قبيل باب بيع الاشياء المتصلة وما فيها *
اشترى حنطة فوجد فيها اربابا ان كان مثل ما يكون في الحنطة لا يرد ولا يرجع بالتصان وان

(١) خنيفة بالفارسي غازه وبالتركي
قزله م

(٢) قال في المحيط في الرابع عشر من
البيوع فسر في الاصل وفسر في المنتقى
فقال المهقوع الذي اذا سار سمع من بين
خاصرته وفرجه صوت كذا في طائفة
القنية بخط بعض الاكابر وكذا في الجوب
من خيار العيب عليهم

كان جبال لا يكون في الخنطة مثل ذلك ويعتد الناس عيبا له أن يرد الخنطة كلها ولو أراد أن يميز التراب ويرده على البائع ويحسب الخنطة ليس له ذلك اشترى مسكا فوجد فيها رصاصا يميز الرصاص ويرده على البائع بحصته من الثمن قلي أو كثر خزانة الفتاوى في فصل ما يكون عيبا من كتاب البيوع * جعل أبو يوسف لنفسه هذه المسائل أصلا فقال كل ما يسامح في قليله لا يميز كثيره وكل ما لا يسامح في قليله كان له أن يميز كثيره والرصاص في المسك لا يسامح في قليله فميز كثيره ويسامح في قليله التراب فلا يميز كثيره وعامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية من عيوب الخسائية * وإذا اشترى نائحة المسك فأخرج المسك منها لم يكن له أن يرده بخيار الرؤية والعيب لانه تعيب بالاخراج حتى لو لم يخرج المسك كان له أن يرده بخيار الرؤية والعيب قاضيان في خيار الرؤية * (مح) اشترى على أنه بذر بطيخ شتوي فزرعه فوجده صيفيا بطل البيع فإخذ المشتري عنه وعليه مثل ذلك البذر وعلى هذا تخم خربزه يلاقونا كسسته وسبخر خطبا كرمه وسوها في باديكرونوع أجناس مختلفة (١) وهذا أصح ولو اشترى بذرا دوين فزرعه في أرضه فلم ينبت رجع على بائعه بكل ثمنه ان كان النقصان فيه وكذا لو اشترى بذرا بطيخ فزرعه فنبت القثاء ولو اشترى بذرا القثاء فوجده بذرا قثاء البلخ بطل البيع جملة (قسطه) وفي (ث) شري بذرا فزرعه فلم ينبت اكرمه معلوم شود كه بزنا آمدن از عيب تخم است بها باز كبرد (٢) (عده) شري بذرا البصل وزرعه ولم ينبت ان ثبت كد بوسيده بوده است يرجع بثمانه (٣) (قسطه) شري حب القطن فزرعه فلم ينبت قبل يرجع بنقص عيبه وقيل لا يرجع لانه أهلك المبيع (شئ) شري بذرا الخيار فيزرعه ولم ينبت اكرمه معلوم شود كه بزنا آمدن از فساد تخم است ثمن باز كيرد اكره يزي ديكرورا صالح غي بود از فساد (٤) وثبت فساد بيمينه أنه فاسد أو بتخفيف بائعه ونظيره ما مر أنه لو شري أمة فوجدها لا تحيض (فد) طريق اثباته اقرار البائع أو تكوله (خ) شري بذر بطيخ فظهر أنه بذر قثاء يرد المشتري مثله ويأخذ ثمنه لاختلاف الجنس فبطل البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بثمانه في الخامس والعشرين من الفصولين * اشترى شجرة ليتخذ منها بابا أو نحو ذلك فقطعها فوجدها لا تصلح لما اشتراه فانه يرجع بنقصان العيب (٥) إلا أن يأخذها البائع مقطوعة ويرد الثمن قاضيان في فصل فيما يرجع بنقصان العيب * رجل اشترى مشجرة فوجد بعض الاشجار معيبا فأراد أن يرد المعيب خاصة ليس لذلك لانه لا تغاوت حقيقة نهى كشيء واحد معني من بيوع الواقعات الحسامية * قال رضي الله عنه ان كان ذلك قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض واشترى المشجرة بأرضها فكذلك وان اشترى الاشجار خاصة رد المعيب خاصة من عيوب الخسائية * (قسط) شري زوج نور فوجد في أحدهما عيبا ظاهرا الجواب أن له رد المعيب فقط كقنين وقال مشايخنا أن أف أحدهما العمل مع صاحبه ولا يعمل الامعه ردهما لا المعيب وحده فصارا كصراعي الباب في الخامس والعشرين من الفصولين * اشترى أمتين واطلع على عيب باحدهما قبل قبضه ما ان قبض المعيبة لزمته وان قبض السليمة له ودهما لا رد أحدهما وان قبض السليمة وباعها أو أعتقها لزمته المعيبة فلا يلزم

(١) هكذا العبارة الفارسية في النسخ التي بأيدينا وبعض النسخ فيها اختلاف ولم نقف لها على ترجمة ولعلها أسماء أشياء مما يزرع كما يعلم من سابقه ولا حقه

(ترجمة)

(٢) فان علم أن عدم النبات من عيب في البذر يرجع بالثمن

(ترجمة)

(٣) ان ثبت كونه فاسدا

(ترجمة)

(٤) ان علم أن عدم النبات من فساد بالبذر يرجع بالثمن ان لم يصلح شيء آخر بسبب الفساد

(٥) ولم يكن له أن يرد كما في جواهر الفتاوى وفي الفصولين ليس له الرد الا برضا بائعه

تفرق الصفقة وقبل قبضهما أو قبض أحدهما ردهما أو أمسكهما وليس لرد المبيع خاصة وبعد قبضهما له رد المبيعة خاصة وإن كان باع أحدهما (١) في السادس من بيع البزازية في نوع فيما يمنع الرد * وفي الابضاح والفوائد الظهيرية قال مشايخنا لو اشترى زوجي ثوباً وقد آلف أحدهما الآخر بحيث لا يعمل أحدهما بدونه لائلاك رد المبيع (٢) من فتح القدير من باب خيار العيب * (ب) اشترى غزلاً وقبلنا مناهنا فوزنه بعد أيام فنقص بأن كان رطباً فيس ذلك الرد أن صدقه البائع في الرطوبة فإن اختلفا فالقول للبائع لأنه أنكر وجوب الرد ولونسج الغزل وجعل الفيلق ابريسما ثم ظهر ذلك رجع بالنقصان بخلاف ما إذا باع وقدم * (ن) أبو بكر باع منه ابريسما كذا منا فوزنه عليه وقبضه ثم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصة فإن كان أقرب قبضه كذا منا فلا شيء له والايسترد حصصة النقصان من الثمن إذا لم يكن نقصانه للهواء ولا لتفاوت الوزنين قنية في المسائل المتفرقة في العيوب * وفي فوائد صاحب المحيط اشترى ابريسما فله بالماء ثم اطاع على عيب فانه يرجع بنقصان العيب وكذلك الاديم إذا نفعه بالماء ثم اطاع على عيب به ليس له أن يرد وإن رضى البائع بذلك وكذلك إذا اشترى كرماً وأكل الثمار ثم اطاع على عيب أو اشترى بقره وشرب لبنها ثم اطاع على عيب يرجع بالنقصان ولا يرد وإن رضى به البائع في هذه المسائل (٣) ولو اشترى سكيناً واحدة ثم وجد به عيباً إن حدده بالمرد ليس له أن يرد لأنه ينقص منه شيء وإن حدده بالخبر له أن يرد من المحل المزبور * (في) شري جراب هروي فوجد عيباً بالشاب وقد أنلف الجراب فله رد الشاب بكل الثمن وينبغي أن يكون الجواب في القن والامة كذلك إذا وجد بهما عيباً بعد ما أنلف توهم فله الرد بكل الثمن شري شاة أو بقره مع ولدها فعمل بعيب فارتفع منها ولدها فله ردّها ولم يكن ذلك رضا ولو أرسل هو عليها أو احتلب المشتري من لبنها شيئاً فشر به الولد أو أطعمه هو اياه بعد العلم بالعيب فهو رضا (قد) شري بقره فشرب لبنها فوجد عيباً لا يرد ويرجع بنقصه (شع) لا يرد رضى به البائع أولاً ولكن يرجع بنقصه وكذلك لو أتمر الشجرة فأكله ولو أكل غله القن أو ابدار فله الرد * (م) شري أمة فأرضعت ولداً المشتري فوجد عيباً فله الرد وقد مر أنه استخدام جامع الفصولين في الخامس والعشرين * وفي فتاوى الديار شري بقره فشرب من لبنها ثم اطاع على عيب لا يردّها ويرجع بنقصان العيب * وفي مسائل البيهقي ولو حلب ابن البقرة وشرب أو لم يشرب يكون رضا لأنه لا يمكنه الرد بدون اللبن لأنه غماؤه ولا مع اللبن لأنه انفصل فلا يمكن فسخ العقد فيه تبعاً للفسخ في الاصل عمادية في الخامس والعشرين * اشترى برزونا وخصاه ثم علم بعيب كان له أن يرد لأنه ليس بتعيب فلا يمنع الرد (٤) قاضيخان فيما يرجع بنقصان العيب * (ب) اشترى أربعة برود على أن كلامها ستة عشر ذراعاً فباع أحدها ثم ذرع البقية فاذا هي خمسة عشر فله رد البقية قنية في بيع الشيء على أنه كذا * اشترى عدل طبرزد فباع منه خمسة أمنا فوجد الباقي ردياً فله أن يردّه بالعيب وليس هذا كطعام فان كل طبرزد بمنزلة العددي فله أن يرد المبيع بخلاف الطعام (٥) جواهر الفتاوى في الباب الاول من البيوع ملخصاً *

(١) وبعبارة الخلاصة فلو قبضهما ثم وجد بهما أو باع أحدهما عيباً وقد باع أحدهما له أن يرد المبيعة منه
(٢) وفي السادس من البزازية له ردّه في ظاهراً الجواب وقال المشايخ إن لم يعمل الآخر بدونه لا يردّه خاصة بل يردّهما منه
(٣) اشترى كرماً بقره وذكر الثمر وأكل منها ثم وجد بالكرم عيباً فله أن يرد الكرم (ب) مثله كذا في القنية فيما يمنع الرد بالعيب منه
(٤) إذا لم ينقصه الخصاء ذكره في فتاوى أهل سمرقند وكان الشيخ الامام الميرغني في يفتي بخلافه كذا في الخامس والعشرين
بيع التناثرانية منه
وأما إذا اشترى فرساً جدياً أنقصاه فانظري
أردّه أولاً ولم أره منه

(٥) الرهانة ليست بعيب في كل ما يمكن أو يوزن سوى الدراهم والدنانير كذا في اقرار الخاينة في فصل في الاستثناء والرجوع من الاقرار ملخصاً

اشترى طعاماً كل بعضه أو عرضه على البيع أو باع يرد الباقي عند محمد ويرجع بنقصان العيب في الأكل لافي البيع والعرض عليه عند محمد وعليه الفتوى اشترى دقيقاً خبز بعضه فوجده مزاً يرد الباقي بحصته ويرجع بنقصان ما استهلك عند محمد وبه أخذ الفقيه (١) برأية في نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنع * ولو لبس الثوب حتى تحتزق من اللبس أو أكل الطعام ثم اطاع على عيب به قال أبو حنيفة رحمه الله لا يرجع بنقصان العيب وقال لا يرجع وفي الذخيرة والصحيح قول أبي حنيفة وفي السفن في الفتوى على قولهما ما تاتوا حنيفة في الخامس عشر من البيوع * (م) وفي المتقى عن أبي يوسف في اشترى ثوباً وباع نصفه ثم وجد بالنصف الآخر عيباً أنه يرد ما بقي وقال أبو حنيفة لا يرد ويرجع بنقصان العيب قال أبو الفضل هذا خلاف جواب الأصل ولو اشترى خنطة أو سويقاً فطعن الخنطة أو السويق بفساد ثم اطاع على عيب يرجع بنقصان العيب وإذا اشترى طعاماً وأكل بعضه ثم وجد بالباقي عيباً فعلى قول أبي حنيفة لا يرد ما بقي ولا يرجع بأرش ما أكل ولا بأرش ما بقي وقال أبو يوسف لا يرد ما بقي ويرجع بأرش ما أكل وما بقي وقال محمد يرد ما بقي ويرجع بنقصان العيب فيما أكل وفي المضمرات رضى بذلك أو لم يرض وفي واقعات الناطق وبه كان يفتي النقيب أبو جعفر وبه أخذ النقيب أبو الليث وفي الحاشية ويعطى لكل بعض حكم نفسه وعليه الفتوى وفي النصاب وإن باع نصفه يرد ما بقي عند محمد أيضاً وعليه الفتوى ولا يرجع بنقصان ما باع (م) هذا جاز ما ذكر في الأصل وذكر في موضع من المتقى عن محمد أنه إذا أكل بعض الطعام ثم علم بالعيب أنه يرجع بنقصان العيب فيما أكل وفيما بقي ولا يرد الباقي وذكر في موضع آخر منه عن أبي يوسف أنه إذا أكل بعض الطعام يرجع بنقصان العيب في الذي بقي عنده وذكر في موضع آخر منه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه إذا أكل بعض الطعام ثم اطاع على عيب كالبدى أكل وبالذي بقي يرجع بنقصان ما أكل وكذلك جميع ما يسكال أو يوزن مما لا ينقصه التبعض وأما إذا باع بعض المسكيل والموزن فعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يرد ما بقي ولا يرجع بشئ من النقصان (٢) وعن محمد أنه يرد ما بقي ولا يرجع بحصة العيب فيما باع هكذا ذكر في الأصل وكل النقيب أبو جعفر والنقيب أبو الليث يثبتان في هذه المسائل بقول محمد على ما ذكر في الأصل وفقاً للناس وعليه اختيار المدرس الشهيد حسام الدين من المحل المزبور * ولو اشترى أمة واحدة وباع بعضها واطاع على عيب لا يرد ولا يرجع بالنقص فيما باع وفقاً وكذا بحصة الباقي في الظاهر وهو الصحيح برأية في نوع فيما يمنع الرد وفيما لا يمنع * ولو اشترى أرضاً فجعلها مسجداً ثم وجد بها عيباً فإنه لا يرد ويرجع بنقصان العيب على المختار كما لو اشترى أرضاً فزقها ثم علم بعيب خزانة المفتين من العيوب * ويطلق العرض على البيع واجارة المشتري ورهنه وكاتبته واللبس والركوب والسكنى برأية في نوع فيما يمنع الرد * ولو بعثه إلى المعرض لا يقطعه في الرد قنية فيما يمنع الرد بالعيب * كل تصرف يبدل على الرضا بعد العلم به يمنع الرد والرجوع بالنقص وطى المشتراة أو التي جعلها أجرة في الاجارة ثم عثر على عيب لا يرد

(١) كذا في المختارات وفي المعايير وهو

المختار لا فتوى

(٢) ولو باع بعضه لا يرجع بنقصه فيما باع ولا يرد الباقي في قول أصحابنا الثلاثة

* (خ) وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعليه الفتوى كذا في الخامس والعشرين من المصولين

ولا يرجع بالنقص بكرة كانت أو نبيا نقصها الوطء أو لا بخلاف الاستتدام وكذا لو قبلها بشهوة أو أسما أو يرجع بالنقص إلا أن يقول البائع أقبليها وان وطئها الزوج ان تباردها وان بكرة الا لا وجد الوطء عند المشتري أو ابتداءه عنده وان لم يوطئ عند البائع في الصحيح ولو وطئها غير الزوج والمشتري لا يرد ويرجع بالنقصان إلا أن يقبلها البائع وفي التجريد ان نقص بفعل الأجنبي أو وطئها فوجب العقر لا يرد بل يرجع بالنقص وان زوجها المشتري أو جنى عليها غيره ثم اطلع على عيب لا يرد ويرجع بالنقص ولو وطئها الزوج أو وطئت بشبهة لزم العقر وقال البائع أنا أقبليها كذلك لم يكن له ذلك بخلاف ما ارطى المشتري وقال البائع أقبليها كذلك له ذلك لان وطء المشتري لا يلزم المهر ووطء الزوج يلزمه ووطء المولى اذا كان معلقا له أو يرجع بالنقصان لا اذا لم يكن معلقا لان البائع له أن يقبل في الثانية ولو وطئها وهي في يد البائع صار قابضا والمائع أن يبعها منه حتى يستوفي الثمن فان منع ونقد الثمن ثم اطلع على عيب والوطء ما كان نقصا لردّها بالرضا البائع بزيادة في نوع فيمنع الرجوع وما لا يبعه * وطئ المشتري الجارية ثم باعها بعد العلم بالعيب لا يرجع وان وطئها غير البائع ثم باعها يرجع بالنقص والاصل أن تفسد الرقبة متى كان بأمر من جهة المشتري يطل حق الرجوع بالنقص متى كان لا من جهة المشتري لا وبعد وطء المشتري للبائع أن يقبل فاستمتع الرجوع بالبائع وفي الثاني الامتناع كان حاصلا قبل البيع كما قدمناه من محل المزبور * واذا باع المشتري المبيع بعد ما علم بالعيب به فالاصل في هذا أن كل موضع لو كان المبيع قائما على ملكه أمكنه الرد على البائع أما برضاه أو بغير رضاه فاذا أزاله عن ملكه بالبائع أو أسماه لا يرجع بنقصان العيب وفي كل موضع لا يمكنه الرد ولو كان المبيع قائما على ملكه فاذا أزاله عن ملكه يرجع بنقصان العيب (١) بحيث يبرهاني في فوج في بيان ما يمنع الرجوع بالارش * الاصل أن امتناع الرد اذا حصل بأمر مضمون من المشتري كالقتل منع الرجوع بالنقص وان بغير مضمون كالاعتاق يرجع وأن الامتناع بجهة البائع أو الشرع يرجع بالنقص لان امتناع الرد متى كان من البائع فالمشتري يرد الا أن البائع لا يرد في به لكونه ناقصا حتى لو قبله يجوز له يحصل الامساك من المشتري فيرجع وكذا اذا كان الامتناع الشرع كالنكاح بعد قطع الثوب وولادة المبيسة لان المنع يضاف الى الشرع للزوم التمسك بأقل مما باع لو قبل النقص والربا المراد من العمل المضمون أن لو كان في ملك الغير لزم الضمان على المشتري فاستفادة دره الضمان كأخذ العرض (٢) وكذا اخراج المبيع المعيب من ملكه بزيادة في آخر السادس من البيوع * (قف) اشترى عبد ايجارية وتقابضها وطئها ثم اشتري العبد العبد بخار رؤية أو عيب فهو بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الجارية يوم دفعها اليه وان شاء أخذ الجارية على حالها ولا يضمنه نقصا بكرة كانت أو نبيا فنية في المقايضة من البيوع * اذا اشترى عبد ايجارية وتقابضها ثم وجد بالعبد عيبا ومات عنده فانه يرجع بصفة العيب من الجارية فيقوم العبد صحيحا ويقوم وبه العيب فان كان ذلك ينقصه العشر يرجع بعشر الجارية لان بدل العبد الجارية (٣) من مبسوط السرخسي في أواسط باب العيب من البيوع * ولو اشترى

(١) وهذا لان المشتري الثاني قام مقام الاول بالبيع فصار ككون المبيع في يد المشتري الثاني ككونه في يد المشتري الاول ولو كان المبيع في يد الاول وأراد أن يرجع بنقصان العيب مع امكان الرد ليس له ذلك وعند تفسد الرد له ذلك وكذا اذا كان في يد الثاني بيان هذا الاصل اذا تعيب المبيع في يد المشتري بعيب ثم اطلع على عيب كان في يد البائع ليس له أن يردّه الا برضا البائع فان أخرج المبيع عن ملكه ليس له أن يرجع بنقصان العيب واذا اشترى ثوبا بصفة أو دارا فبني فيها ثم اطلع على عيب به ليس له أن يردّه وان رضى البائع فان أخرج عن ملكه في هذه الصورة رجع بنقصان العيب كذا في المحيط البرهاني في تيسيل هذه المسئلة منه

هذا طريق معرفة النقصان ذكره في الخاتمة في فعل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يردّه

(٢) أي استفادة المشتري دره الضمان كأخذ المشتري العوض فاذا أخذ العوض لا يرجع فكذا في استفادة دره الضمان

(٣) فان كان تفاوت ما بين القيمةين العشر يرجع بعشر الثمن وان كان نصف العشر يرجع بنصف عشر الثمن كذا في باب البيع بشرط البراءة من هذا الكتاب يعني المبسوط

حمارا بثلاثة دنانير ذهباً ثم أعطاه عوضها دراهم ثم رده بعد شهر بعيب وقد انتقص سعر
 الدراهم فله أن يطلب من البائع عين الذهب ويغسله أجاب في الاتفاق إذا دفع مكان الذهب
 حنطة قنية في مسائل متفرقة من العيوب * اعلم أن الزيادة نوعان منفصلة ومنصلة
 وكل منهما متولدة أولاً والمتصلة التي لم تتولد كصنع وبناء ونحوه تمنع الرد وقفاً وإن قبله
 البائع فله الرجوع بنقصه والمتصلة المتولدة كسمن وجمال ونحوه لا تمنع الرد في ظاهر الرواية
 فإن أراد المشتري الرجوع بنقصه لارده فله ذلك عند محمد لا عندهما والمنفصلة المتولدة كولد
 وغر ونحوه كإرض وعقر تمنع الرد وكذلك تمنع الفسخ بسائر أسباب الفسخ والمنفصلة التي
 لم تتولد ككسب وغله لا تمنع الرد والفسخ بسائر أسباب الفسخ كذا (فقط) وفي (خ)
 أما الزيادة المتصلة كسمن وجمال ونحوه فالصحيح أنها لا تمنع الرد بعيب (قع) لا فرق في كون
 الولد ما نزع من الردين ما نزعها حاملاً أو حائلاً فولدت عنده فإذا ولدت الأمة فزاع ردها
 بعيب سواء ذلك الولد أولاً ولا يخلاف غيرها حيث لا يمنع رد الاتم بعيب إذا هلك الولد إذا الولادة
 لا تنقص في غير بنات آدم ولو اشترى أمة حاملاً فولدت زال العيب * (خل) خيار الشرط
 والرؤية يبطل بولادة الأمة مات الولد أولاً إذا الولادة نقص في بنات آدم لا في غيرهن
 في الخامس والعشرين من الفصولين * الزوائد المنفصلة بعد القبض كالولد والنثر والأرض
 تمنع الرد بالعيب ويرجع بالنقصان وأما الزيادة المتصلة كالسمن والجمال فالصحيح أنها لا تمنع
 الرد قاضيجان في فصل فيما يرجع بنقصان العيب وكذا في القنية في فصل فيما يمنع الرد
 بالعيب وقبه تفصيل لا بد من معرفته * وفي خيار العيب وإذا امتنع الرد بسبب الولادة
 لو مات الولد ليس له الرد ولو كانت دابة فولدت لم يرد بخيار الرؤية ولا بخيار الشرط لما ذكرنا
 أنه زيادة منفصلة ولو مات الولد فله الرد لأن الولادة لا تنقص في غير بنات آدم عمادية
 في فصل في أن الولادة عيب أم لا * اشترى جارية فولدت ولداً ثم وجد بها عيباً لا يرد فإن مات
 الولد كان له أن يرد الجارية قاضيجان في آخر فصل الرد بالعيب * (مع خوئت عجم)
 قايض ثوراً بقررة حامل فولدت عند المشتري ووجد الأخر بالثور عيباً فرده يرجع بقيمة
 البقرة (ن) مثله قنية من أحكام الرد بالعيب * ولو اشترى أرضاً فبني فيها أو غرس
 شجراً ثم وجد بها عيباً كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فإن قال البائع
 أنا قبله كذا وأرد كل الثمن لم يكن له ذلك خزائن المفتين في العيوب من البيوع * اشترى
 جارية وقبضها وخصص البائع في عيب الجارية ثم ترك الخصومة أياماً ثم خصمه فقال له
 البائع لم أمسكها طول المدة بعدما اطلعت على عيب فقال المشتري إنما أمسكها لا تظهر هل
 يزول العيب (١) قال الشيخ الإمام ترك الخصومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله أن يردّها
 على البائع قاضيجان في العيوب * أخر الرد مع القدرة عليه بالتراضي أو بالخصومة
 بأن كان هناك حاكم فلم يفعل ولم يفعل ما يدل على الرضا فمدا لا يبطل خيار الرد منه وعند
 الشافعي يبطل (٢) فتح القدير في شرح قوله ومن اشترى جارية * (بو) لو باع عبداً فوجده
 المشتري معيباً فرده فقال له البائع اذهب به ونعمه يده إلى عشرة أيام فإن برأه فلك البعير
 وإن هلك فني مالي لا يكون ردّاً قنية من أحكام الرد بالعيب * لو باع عبداً أو جارية

(١) قال لا تظروا سأل أهدا عيب فله أن
 يخاصم في العيب كذا في الظهيرية
 والبرازي مه
 (٢) وعندنا ما لم يوجد منه تصرف
 يدل على استبقاء الملك لا يعطى خياره
 كذا في معراج الدراية مه

(١) وجد في البيع عيبا ثم عرضه على البيع ينع الرذبح لاف مالوقضى ديشه زيوفا وقال أنفقته فان راج والارده على فلم يرج له أن يرقه استحسانا كذا في المختارات ويحي في أوائل فصل في الخيار من البيع والمداينات نقلا عن العمادية عهد (٢) وفي القنية فرق بين استخدام العبد وبين استخدام الجارية وبين استعمال الدابة فانظر الى ما في ٢٦١ المختارات عهد (٣) ونسب هذا الصحيح صاحب

البرازية الى السرخسي وعلطف به بل التصحيح من صاحب الخلاصة وقد قال نفسه بعد ورقتين ولم يجعله السرخسي دليل الرضا مطلقا عهد

(٤) وفي السكاي الاستخدام بالمرّة الثانية وفي فتح القدير الاستخدام رضا ولو مرّة وفي المبسوط الاستحسان أن الاستخدام ليس برضا وقال في الخلاصة بعد ما ذكر ما في المبسوط الصحيح أن المرّة الثانية دليل الرضا وما في الفتح مخالف للكل أي فتح القدير عهد

(٥) وهذا الاستخدام بسط الثوب وانزله من السطح ورفع كذا في الخلاصة عهد وفي السابع من بيع البرازية أن الاستخدام مرارا لا يكور رضا انتهى وفي حاشية القنية بخط بعض الاكابر أن الاستخدام مرتين يكون رضا وبه يفتي عهد (٦) ولو هلك يرجع بقصان العيب كذا في مجمع الفتاوى فيما يمنع الرد وكذا في الخلاصة وفي البحر الرائق وكذا في مشقلا الاحكام نقلا عن البرازية وكذا في نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنع من البرازية عهد

(ترجمة)

(٧) ان ينزل الحل في وسط الطريق يملكه وتركه على طهر الدابة حتى وصل المنزل اه (٨) سئل عن شخص اشترى دابة فوجد بها عيبا فأراد الرد على البائع فوجدته تباعا ففسخ البيع فحضر جماعة وأودعها عند آخر حتى يحضر البائع ويردها اليه فمات فحضر البائع بعد ذلك فهل يصح الفسخ المذكور ويرجع عليه بالتمسك أم لا أجابه لا يصح الفسخ المذكور بغيره البائع ولا يرجع عليه بالتمسك كذا في فتاوى ابن نجيم من البيوع عهد

فوجد المشتري به عيبا فقال البائع اعرضها على البيع فان نقصت والاردها على فعرضها ليس له أن يردّها بذلك العيب (١) قنية في المداينات * ولو وجد الثمن زيوفا فقال المشتري أنفقته فان لم يرج فعلى فلم يرج ورتده استحسانا في السادس من بيع البرازية * ولو استقال بآثمه فأبى أن يقبله فليس هذا بعرض المبيع على البيع فله الرد ولو ساءم البائع المشتري وقال هل تبعه منى فقال نعم بطل حق الرد كذا (خ) ولو قال المشتري للبائع ان لم أردّه اليوم فقد رصيت بالعيب لغا فله الرد في الخامس والعشرين من الفصولين * رجل اشترى عبدا وقبضه فساءمه رجل آخر فقال المشتري لا عيب فيه فلم يفتق البيع بينهما ثم رجدا المشتري بالعبد عيبا يردّه بخلاف الثوب تلخيص ما في الثانية في العيوب * احتج أول المشتري بهد ما علم به العيب فيه روايتان برازية في نوع فيما يمنع الرد من البيوع * اذا اشترى جارية مرضعة فوجد بها عيبا فأمر أن ترضع صبيا لا يكون رضا لأن هذا استخدام والاستخدام لا يكون رضا (٢) مختارات النوارل من الخيار * قال السرخسي الصحيح (٣) ان الاستخدام بعد العلم في المرّة الثانية رضا (٤) ونحو الرجل لاعتن شهوة والامر بالطبخ والخبز سيرا لا ولو فرق العادة رضا بسط الثوب وانزله من السطح ورفع لا (٥) فاذا جاوز عن حد الاستخدام فهو رضا وابتداء السكاي رضا لا دواهما برازية فيما يمنع الرد من السادس * وفي (خ) لو استخدم الخادم مرّة أو لبس الثوب مرّة وركب الدابة مرّة لم يطل خياره ولو فعله ترتيب بطل في الخامس والعشرين من الفصولين * ولو وجد في دابة عيبا في السفر وهو يخاف في الطريق فأعاضى السفر لا يكون رضا بالعيب (٦) برازية فيما يمنع الرد وكذا في الخزنة في الفصل المزبور * سئل (ش) وجد عيب الدابة في الطريق وله عليه حمل اكرو وكبير بارهلا لم يشود درميان رامبراي دابه كذا في تايمنزل برد (٧) هل له الرد بعده أجاب لا وقال بعضهم أفتو بأنه يرد لما فيه من الضرورة كما لو حمل عليه العلف في وعاء واحد فركبه والفرق بينهما ما واضح لانه يموت بلا علف فلا يمكنه الرد بونه بخلاف الحمل في الخامس والعشرين من الفصولين * أو دارد بعيب ولم يجد بآثمه فأطعمه وأمسكه ياما ولم يتصرف فيه تصرفا يدل على الرضا ثم وجد بآثمه فله الرد من الحمل المزبور * اطلع على عيب بهما فأعلم القاضي وبرهن على الشراء والعيب فوضعها القاصي عند عدل ومات عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقض بالرد على الغائب لا يرجع بالتمسك وان كان قضى يرجع لان للقضاء على الغائب نفاذا في الاظهر عن أصحابنا (٨) برازية في نوع فيما يمنع الرد وكذا في الدور * رجل اشترى دارا بالاصرية ودفع الى البائع النيسابورية بقيمة اليوم ثم ظهر عيب ورد الدار فانه يرجع اليه بالناصرية التي وقع عليها العقد لا بما أدى هكذا ذكره وهو الصحيح وكذا اذا رد تجنيس الرقبة أو ثيابا لا يرجع بما وقع عليه العقد وفي الكفالة يرجع بما كفل والمأمور بقضاء الدين يرجع بما أدى ذكره في كفالة الايضاح جواهر الفتاوى في الباب الاقل من البيوع * (ذ) اذا اراد ردّه بعيب فبرهن بآثمه أن المشتري أقر أنه باعه من زيد ليس للمشتري أن يردّه سواء كان زيد حاضرا أو غائبا فرق بينه وبين مالو برهن أن المشتري باعه من زيد وهو غائب لا يسمع للمشتري ردّه عليه بعيب وقد قيل يجب أن يسمع

في الثاني أيضا قاسا على مسئلة صورتها ادعاه فبرهن ذوا اليد أنه باعه من زيد تقبل بينته ولو برهن البائع أن المشتري باعه من زيد وهو حاضر لكانت حجة البيع لا يرده المشتري الاول (خ) لأن جوده مما بمنزلة الاقالة لأن جوده ما عدا النكاح فسخ له فلا يرده بالعيب (١) في العاشر من الفصولين * رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من آخر فوجد المشتري الثاني بها عيبا يحدث فأراد أن يردها فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك وأقام المشتري الثاني المينة أن هذا العيب كان عند البائع الاول فردّها القاضي على المشتري الاول كان للمشتري الاول أن يردها على بائعه بذلك العيب في قول أبي يوسف وقبل هو قول أبي حنيفة ولا يرده في قول محمد قاضيان في العيوب * رجل باع جارية وسطها الى المشتري ثم وجد بها المشتري عيبا فأراد أن يردها على البائع كان للبائع أن لا يقبل الرد بغير قضاء وان كان يعلم بالعيب لأنه لو قبلها بغير قضاء لا يكون له أن يردها على بائعه (٢) تارة خاتمة في البيوع * المشتري اذا ادعى بالمبيع عيبا وذكره البائع فأقام المشتري بينه وردّه عليه كان للمردود عليه أن يرده على بائعه وان كان المشتري أنكر العيب أولا لأن القاضي حين ردّه عليه قد أبطل قوله في انكاره العيب قاضيان في الرد بالعيب * اذا اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فوجد المشتري الثاني بها عيبا فردّها على المشتري الاول باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان للمشتري الاول أن يردها على بائعه بذلك القضاء وان كان عيبا لا يحدث مثله فردّها على المشتري الاول بقضاء القاضي باقراره لم يكن ذلك ردّا على البائع الاول الا ان البائع الثاني لو أقام المينة على أن هذا العيب كان عند البائع الاول قبلت بينته ويرد على البائع الاول من المحل المزبور * رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيب كان عند البائع الاول فإن المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بنقصان العيب على البائع الاول لأن المبيع الثاني لم يفسخ بالرجوع بنقصان العيب ومع بقاء البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني عن الاول (٣) قاضيان فيما يرجع بنقصان العيب من البيوع * اشترى عبدا وقبضه فأقام العبد مينة أن البائع كان دبره قبل البيع وقد تعيب في يد المشتري بعيب كيف يصنع المشتري أجاب يرده ويحط قدر نقصان العيب الحادث في يده من الثمن من دعوى القاعدية * المهر وبذل الخلع وبذل الصلح عن دم العمد لا يرده بالعيب الميسر ويرد بالعيب الفاحش وفيما وراء ذلك من العقود يردها بالعيب الميسر والفاحش جميعا وانما لا يردها بالمهر بالعيب الميسر اذا لم يكن مكبلا أو موزونا أو أمّا اذا كان مكبلا أو موزونا يردها بالعيب الميسر أيضا من حرانة المفتي في أول العيوب من البيوع ملخصا * وجد بالمبيع عيبا فاصطلمها على أن يدفع البائع شيئا والمبيع في يد المشتري جاز ولو اصطلمها على أن يدفع المشتري شيئا والجارية للبائع لأنه ربا الا اذا باعه بأقل من الثمن الاول في السادس من بيوع البرازية * ادعى عيبا في المبيع فاصطلمها على أن يسدّل البائع للمشتري ما لا ثمانيان ان لا عيب أو كان لكنه قد برأ استرد بدل الصلح من المحل المزبور * أراد المشتري الرد بالعيب فقال البائع المبيع غير هذا قال قول قول البائع وان أراد ردّ الثمن لكونه زيوفا فقال المشتري

(١) وفي السادس من البرازية أراد الرد به فادعى البائع بيعه من غيره وبرهن بطل حق الرد وقال بهدورقة ونصف تقريرا أراد الرد بالعيب فقال البائع انه باع العين أو قال باعه من فلان والمشتري وفلان يجحدان وبرهن البائع يقبل ولا يرده لانه اذا جحد فلان والمشتري فجحدوهما كالأقالة وانه يبيع جديدي في حق الثالث عهد وأكثرت نسخ البرازية اذا جحد فلان والبائع بدل والمشتري وقول بعض الفضلاء في حاشيته الصواب المشتري بدل البائع محل تأمل عهد لا وجه للتأمل فكلاهما صحيح لان المشتري في الصورة الثانية هو البائع (٢) لان الرد بالعيب بغير قضاء بمنزلة الاقالة والاقالة يبيع جديدي في حق ثالث فيكون مشتري بعد العلم بالعيب عهد

(٣) وفي السادس من بيوع الخلاصة فوات العبد في يد المشتري الثاني ثم اطاع المشتري الثاني على عيب يرجع على بائعه بالنقصان وبائعه لا يرجع على بائعه عند أبي حنيفة خلافا لهما عهد

المن غير هذا فالقول قول المشتري من الحمل المزبور وفي المتن وجعل باع من آخر جارية
فقال بعثها وبها قرحة في موضع كذا وجاء المشتري بالجارية وبها قرحة في ذلك الموضع
وأراد ردها فقال البائع ليست هذه القرحة تلك القرحة والقرحة التي أقررت بها قد برأت
وهذه قرحة حادثة عندي فالقول قول المشتري (١) وكذلك لو قال البائع بعثها واحدى
عينها بيضاء وجاء المشتري بالجارية وعينها اليسرى بيضاء وأراد أن يردّها فقال البائع
كان البياض بعينها اليمنى وقد ذهب وهذا بياض حادث بعينها اليسرى فالقول قول
المشتري وكذلك إذا قال البائع بعثها برأسها شجرة إلى آخر المسئلة فإن قال البائع في فصل
الشجرة كانت شجرة موضحة فصارت منفصلة عندي فالقول قول البائع في هذا وكذا في فصل
بياض العين لو قال البائع كانت بعينها نسكة بياض وقد ازداد عند العين مبيضة كلها
أو عامتها فالقول قول البائع وإن كان بعينها نسكة بياض فقال البائع كان البياض مثل
الخردل أو قل من هذا قال إذا جاء من هذا أمر متقارب جعلنا القول قول المشتري وإن
تفاوت فالقول قول البائع ولو قال بعثها وبها سحى فجاء المشتري بها محبوسة يريد ردها فقال
البائع زادت الحصى لا يصدق البائع وكان له المشتري أن يردّها ولو قال البائع بعثها وبها عيب ثم
جاء المشتري بها وفيها عيب وأراد ردها فقال البائع لم يكن بها هذا العيب وإنما كان كذا
وكذا فالقول قوله فلو قال بعته وبه عيب في رأسه فجاء المشتري وأراد أن يردّه بعيب برأسه
فالقول قول المشتري أنه هذا العيب وإن كذبه البائع فالخاصل أن البائع إذا نسب العيب
إلى موضع وبما فالقول قول المشتري وإذا لم ينسبه إلى موضع بل ذكره مطلقا فالقول
قول البائع في الخامس عشر من يوع التنازع في الرابع عشر من المحيط

باب البيع الفاسد

في زيادات القاضى الامام فخر الدين خان قال العقود التي يتعلق تمامها بالقبول أقسام ثلاثة
قسم يطله الشرط الفاسد وجهالة البدل وهي مبادلة المال بالمال كالبيع والاجارة
والقسمة والصلح عن دعوى المال وقسم لا يطله الشرط الفاسد ولا جهالة البدل وهو
معاوضة المال باليس بمال كالتكاح والخلع والصلح عن دم العمد وقسم له شبهه بالبيع
والتكاح وهو الكتابة يطلها جهالة البدل ولا يطلها الشرط الفاسد وإذا جع بين شيئين
فقبل العقد في أحدهما ففي القسم الاول لا يجوز سمي لكل واحد منهما ما به لا أول يسم
وفي القسم الثانى لا يجوز على كل حال وفي القسم الثالث ان سمي لكل واحد منهما ما به لا جاز
والا فلا والدلائل في الزيادات خلاصة في الخامس من البيوع * ويفسد البيع بشرط
حرف الباء أو على دون ان وإن كان خلاف الظاهر فإن ان مبادل للبيع وإن كان في شرطه
ضمرا لا في صورة أن يقول بعته إن رضى فلان به فإنه قال أبو الفضل يجوز الخيار فيه إذا
وقت ثلاثة أيام كما في آخرهبة النهاية وغيره (٢) والمتبادر أن يكون بلا ولفظ قال بعث هذا
العبد بألف درهم وعلى أن تقرضني عشرة جاز البيع كما في المحيط لا يقضيه العتد أى لا يجب
بنفس البيع وفيه أى في ذلك الشرط تقع لاحدهما أى المتعاقدين كشرط البائع أن لا يسلم

(١) اختلاف في كون القرحة قديمة فشهد
البصر من الأطباء أنها لا يحدث مثلها
في المدة التي قضها المشتري منه تقبل
شهادتهم ويرد حادى المنية

(٢) وفي أوائل الخامس من البرازية البيع
بشرط ان بكلمة على ذكرناه وان بكلمة
ان فباطل الا في صورة بأن يقول بعث ان
رضى فلان في ثلاثة أيام جاز ان رضى فلان

فيها

الى المشتري الى شهر أو أقل أو أكثر أو بقرضه مالا أو بيمه أو بصدق عليه بمال أو بواجب أو بغيره وكذا شرط المشتري أو نفع لمبيع يستحق أى يثبت له حق فيصح منه طلبه مثل أن يبيع عبدا بشرط أن لا يخرج من ملكه أو يستولد أو يكتب أو يدبر أو غير ذلك فان كل واحد منها مفسد للببيع وفيه اشارة الى أن البيع جائز بشرط يقتضيه العقد كشرط تسليم المبيع أو الثمن أو الملك للمشتري وكذا بشرط فيه محضرة لاحدهما خلافا لابي يوسف وكذا بشرط فيه نفع لمبيع غير مستحق كشرط أن لا يخرج فرس مبيع من ملكه فانه ربما يكون للمشتري أكثر تعاهدا به وكذا بشرط أن لا ينفع ولا يضرب كما اذا باع طعاما بشرط الاكل كافي المحيط وكذا بشرط ان ينفع لغيرهم كشرط ان يقرض أجنبيا دراهم فان الشرط باطل كافي الاختيار والى انه لو كان شرطا لا يقتضيه لكن بلائمه (١) كاعطاء المشتري الكفيل والرهن بالثمن أو بلائمه لكن يرد الشرع بجوازه كالخيار والاجل أو لم يرد لكنه متعارف كالاتصاف وحذف البائع فعلا كان البيع فاسدا لكنه صحيح كافي المحيط وغيره فهستافى في الثالث من البيوع * البيع بشرط البراءة من كل عيب صحيح معي العيوب وعدّها أو لا عليه البائع أو لم يعلمه وقف عليه المشتري أو لم يقف أشار اليه أو لا موجودا كان عند العقد واقبض أو حدث بعد العقد قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف في رواية وقال محمد يدخل الحادث قبل القبض وهو رواية عن أبي يوسف وقول زفر والشافعي ومالك وقال زفر اذا كان مجهولا صح البيع وفسد الشرط وقال الشافعي لا تصح البراءة من كل عيب مالم يقل عن عيب كذا وعن عيب كذا من شرح الهداية لا كحل الدين * اذا باع شيئا بألف درهم على أن يقرضه فلانا الاجنبى لا يفسد البيع لأن الشرط جرى بين احدهما قدين وبين الاجنبى ومثل هذا لا يفسد البيع ولا خيار للبائع ان لم يقرضه الاجنبى قاضيا في الشروط المفسدة * وان شرط فيه ضرر كإفراض أجنبى الفال والقدرى على أنه يفسد بزانية في الخماس في البيع بشرط ومنها ما يكون فيه منفعة لاجنبى كبيع بشرط أن يقرض فلانا كذا وفي فساد اختلاف بين المشايخ والمصنف اختار عدم الفساد تبعا لصاحب الهداية وهو رأى بعضهم (٢) لكن الاصح هو القول بالفساد لأن دليله الافضاء الى النزاع بسبب الشرط كما صرحوا به وهو جار في الصورة المذكورة هذا زيادة ما في السانية نقلا عن التحفة من حاشية أخى جلبي وفي البحر زيادة تفصيل * ولو باع على أن يعطيه بالثمن كفيلا فان كان الكفيل غائبا عن المجلس وكفل حين علم أو لم يكفل كان فاسدا وان كان الكفيل حاضرا أو غائبا وحضر قبل الافتراق وكفل جازا استحسانا ولو باع على أن يحبل البائع رجلا بالثمن على المشتري ففسد البيع قياسا واستحسانا ولو باع على أن يحبل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياسا وحازا استحسانا قاضيان في الشروط المفسدة * ولو باع على أن يعطيه المشتري بالثمن رهنا فان كان الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما فاعطاه الرهن في المجلس جازا استحسانا (٣) من المحل المزبور * ولو قال أبيعك هذا العبد على أن تبعه فتعطيني ثمنه فسد البيع ولو قال على أن تبعه فالبيع جائز ان شاء باعه وان شاء لم يبعه زيادة الفتاوى في فصل ما يفسد بحكم الشرط * باع عبد على أن يبعه من فلان كان فاسدا وان باع

(١) وذكر في البحر الرائق ومعنى كونه ملائما أن يؤكده موجب العقد كذا في الذخيرة والسكافي في أواخر البيع الفاسد

بهم

(٢) وفي الثامن من التاتارخانية ذكر الصدر الشهيد أن العقد لا يفسد وذكر في القدوري أنه يفسده بهم

(٣) مثل عن باع شيئا من آخر بمن معلوم ثم لم بشرط أن يرهن تحت يده على الثمن رهنا معلوما هل البيع صحيح أو لا أجاب البيع صحيح كذا في فتاوى ابن نجيم بن البيوع

على أن يبيعه جاز قاضيان في الشروط المفسدة * (خ) رجل اشترى عبدا على أن لا يبيع
أولا يهب أو لا يصدق فالبيع فاسد نقد الفتاوى في البيع الفاسد * رجل اشترى شيئا على
أن يوفيه الثمن في بلد كذا ان كان الثمن مؤجلا جاز وإذا حل لا أجل ان كان الثمن شيئا له
حل ومؤنة كان عليه الابقاء في المكان المشروط وفيما لا أجل له ولا مؤنة لصاحب الدين
أن يطالبه في أي مكان شاء وان لم يكن الثمن مؤجلا أو كان الاجل مجهولا لا يصح البيع
كان له حل ومؤنة أو لم يكن له وعن أبي يوسف اذا لم يكن له حل ومؤنة جاز استحسانا فاوله أن
يطالبه حيث شاء من الخانية في آخر السلم وكذا في الشروط المفسدة وكذا في التهمة
البرهانية في مسائل البيع بشرط وفيه تفصيل * رجل باع سفلا داره على أن يكون له حق
قرار العلو عليه جاز * ذكره شمس الأئمة السرخسي في القسمة وكذا لو باع رقبة الطريق
على أن يكون البائع حق المرور فيه جاز قاضيان في الشروط المفسدة * بعث الدار
الخارجة على أن تجعل في طريقها من المداخل فسد ولو قال الاطريقة بها الى الدخلة
صح وله قدر عرض باب الخارجية * ولو اشترى بيتا على أن لا طريق له في الدار وعلى أن يابه
في الداهلي جاز ولو على أن لا طريقا فبان عدمه له الرد بزازية في الخاص في البيع بشرط
* ولو باع زراعه وهو بقل على أن يرسل المشتري فيه اذوابه جاز استحسانا وعليه الفتوى
وفي القياس يفسد وبه أخذ بعض المشايخ قاضيان في الشروط المفسدة * اشترى لبنا
على أن يحمه البائع الى منزل المشتري لا يجوز ولو باع بالفارسية جاز لان في العربية يفرق
بين الحمل والابقاء وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط الحمل بمنزلة شرط الابقاء ولو حله
فراء المشتري ليس له خيار الرؤية كذا اختاره الفقيه أبو الليث خلاصة في الخامس من
اليوم * رجل باع شيئا بألف درهم على أن يعطيه على التفريق ان كان ذلك شرطا في البيع
لا يجوز البيع فان لم يكن ذلك شرطا في البيع وانما ذكر ذلك بعد البيع كان للبائع أن يأخذه
بالثمن بجله قاضيان في فصل الاجل من البيوع * وقوله للمشتري حال كونه الثمن حالا
أذا لقي في كل جمعة أو الى شهر لا يكون تأجيلا (١) بزازية في التأجيل من البيوع قبيل
الرابع عشر * ولو اشترى كتابا على أنه كتاب السكاح من تأليف محمد فاذا هو كتاب الطلاق
أو كتاب الطب أو كتاب السكاح لا من تأليف محمد بل من تأليف مالك أو الحسن بن زياد قالوا
يجوز البيع لان الكتاب هو السواد على البياض وذلك جنس واحد وانما يختلف أنواعه
واختلاف النوع لا يمنع الجواز (٢) ولو اشترى شاة على أنه نجة فاذا هي معز جاز
البيع ويجوز المشتري لانها من جنس واحد (٣) قاضيان في الشروط المفسدة * اشترى
عبدا على أنه خل فبان خصاله الرد ولو عكسا قال الامام الخصاص في العبد عيب فاذا بان فلا
مسار كانه شرط العيب فبان سليما وقال الثاني الخصي أفضل لرغبة الناس فيه فيخير
بزازية في البيع بشرط * وفي المتن اشترى جارية على أنها مولدة الكوفة فاذا هي مولدة
البصرة ردّها لان مولدة الكوفة أفضل ولو اشترى غلاما تركيا أو جارية تركية أو على أنها
تركية فاذا هي هندية ردّها فان تعذر الرجوع بالتقصان (٤) وان كانت هالكة لا يرجع
بشيء عند أبي حنيفة رحمه الله خلاصة في الخامس من البيوع * اشترى ما على أن البائع

(١) مثل عن اشترى من آخر شيئا وشرط
أن يحضر له الثمن في غدا نار يخه وان لم
يحضر له الثمن فيه فلا يبيع بينهما هل البيع
على هذا الحكم صحيح أم لا واذا مضى الغد
ولم يحضر له الثمن هل يسطل البيع أم لا
أجاب نعم البيع صحيح فاذا مضى اليوم
المذكور ولم يحضر له الثمن فيه يسطل البيع
كذا في فتاوى ابن نجيم من البيوع وكذا
في الملتقى في باب الخيارات

(٢) لكن بخير المشتري كما يدل عليه
سياق كلامه وقال في الخامس من
الخلاصة جاز البيع وله الخيار كذا في بيوع
العمدة للصدر الشهيد

(٣) قال في فتح القدير ومن المختلفين
جنسا ما اذا باع فصاعا على أنه ياقوت فاذا
هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليل على
أنه ياقوت أحمر فظهر أصفر صح ويخير
اتهمي وفي القهستاني اذا اشترى فصا
على أنه ياقوت أحمر فاذا هو أصفر فالبيع
جاز لان لا لمشتري الخيار فيه اذا رآه
(٤) ولو تعذر الرد يرجع بالتقصان على
بائعه لم يكن لبايعه أن يرجع على الاول
خلافا لهما كذا في الزاهد شرح
القدوري قبيل البيع الفاسد

لم يكن وطئها ثم تبين خلافه له الرد والمختار ليس له الرد منية المفق في باب اشتراط قدر المبيع وقبضه * ولو اشترى جارية لترضع ولده فوجد في لبنها نقصا ناليس له أن يردّها اذا لم يكن في العقد شرط اللبن ولو اشترى جارية بشرط أنها غزيرة اللبن فالبيع فاسد جواهر الفتاوى في الباب الاول من يبيع المحيط * اشترى شاة أو ناقة على أنها حامل ففسد البيع الا في رواية الحسن والاصح في الامة جوازه مجتبي في البيع

(نوع آخر) * اذا باع برذونا على أنه هملاج فالبيع جائز واذا اشترى شاة على أنها حامل أو اشترى ناقة على أنها حامل فالبيع جائز وفي ظاهر الرواية لا يجوز لان الحمل في البهائم زيادة فلا يدري وجودها وقت البيع وكان عزيزا فيفسد البيع كمالو باع على أن معها ولدا بخلاف مالو باع برذونا على أنه هملاج لان الوقوف على المشروط ممكن وقت البيع بالسيرة ولو باع شاة على أنها حلوب فالبيع جائز كذا ذكره الحسن في المجتد (١) وكذا ذكره الطحاوي في اللبون لان المشروط صفة من أوصاف المبيع ويمكن الوقوف على وجوده وقت البيع فصار كمالو باع برذونا على أنه هملاج وبه أخذ الفقهاء أبو الليث وشمس الائمة السرخسي وفي الواقعات وعليه الفتوى * (م) وذكر الكرخي أن البيع فاسد وهكذا روى ابن سماعة في نوادره وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني * واذا اشترى جارية على أنها ذات ابن فهذا او مالو اشترى شاة على أنها لبون سواء * وفي السراجية اشترى شاة على أنها حلوب يعني بأشهر جائز * ولو اشترى على أنها لبون يعني شيرنا لا يجوز * وفي الظهيرية ولو باع شاة على أنها حلوب تسكلم وافيه قال الفقيه أبو جعفر ان كان الشرط من قبل البائع جاز وان كان من قبل المشتري لا يجوز من الخالية * ولو باع جارية على أنها برى ممن الحبل جاز وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه اذا اشترى جارية على أنها حامل فاذا هي ليست بحامل كان البيع لازما وليس للمشتري أن يردّها * (م) ولو باع شاة على أنها تحلب كذا وكذا فالبيع فاسد باتفاق الروايات وكذلك لو اشترى جارية على أنها تضع بعد شهر فاعقد فاسد في الثامن من يبيع الناتا رخانية * اشترى جارية على أنها ذات لبن فسد عند الفضلى * وجاز عند الهندواني وعليه الفتوى وهو المختار موجبات الأحكام من البيوع * اشترى جارية على أنها ذات لبن اختلف المشايخ فيه قال الفقيه أبو جعفر الشراء جائز (٢) كمالو اشترى على أنها خبازة وبالفارسية دايكي را قال الصدوق والتهامي وعليه الفتوى خلاصة في الخامس من البيوع * (نمقع) قال اشترى منك هذه البقرة على أنها ذات لبن وقال البائع أنا أبيعها كذلك ثم باشر العقد من سلام من غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد قسبة في بيع النسي على أنه كذا * ولو اشترى جارية على أنها حامل فقد ذكر أبو بكر البلخي أن المشايخ اختلفوا في جواز هذا العقد بعضهم قالوا لا يجوز كمالو اشترط الحمل في البهائم (٣) وقال بعضهم البيع جائز (٤) قال الفقيه أبو بكر البلخي هذا القول أصح عندي وعن الفقيه أبي جعفر أن اشتراط الحمل ان كان من جهة البائع فهو برى من العيب فلا يفسد العقد وان كان من جهة المشتري فهو شرط على الحقيقة والمشرط على خطر العدم فيفسد العقد ومن المشايخ من قال اشتراط الحمل في الجارية

(١) باع على أنه حلوب فاذا هو غيره فانه يرد على ما يفهم من البرازية في مسئلة الهملاج

(٢) واذا وجدها بخلافه ردّها وان كان البيع جائزا كما هو المفهوم من الكتب

(٣) وفي المجتبي والاصح في الامة جوازه كما سي

(٤) وجزم به في اللولابية

(١) وفي الخاتمة في الشروط المفسدة ولو
اشترى جارية للظفيرة على أن يحمل لم يجز
البيع

ان كان لا تجل الزيادة بأن كان اشتراها ليتخذها طائرا يفسد البيع (١) وان كان لا يريد
اتخاذها طائرا فاشترط الحمل على وجه التبري فيكون البيع جائزا وقد ذكر هشام في نوادره
عن محمد ما هو أقرب من هذا فإنه روى عنه أنه قال البيع جائز إلا أن يظهر المشتري أنه
يشترىها للظفيرة حينئذ لا يجوز البيع وذكر الشيخ أحمد الطواويسى أن الجارية ان كانت
نقيسة فالبيع جائز وان كانت خبيسة بحيث تشتري لتتخذ طائرا فالبيع فاسد قال محمد
الأن يكون الحمل عيبا فيها فيجوز البيع فيها أيضا في الثامن من يوع التاتارخانية
* قال محمد في الزيادات واذا اشترى الرجل من آخر عبدا على أنه كاتب أو خباز فالبيع
جائز فان قبضه المشتري فوجده كاتباً أو خبازاً على أدنى ما يطلق عليه الاسم لا يكون له حق
الرد لوجود المشروط فالمستحق بمطابق العقد أدنى ما يطلق عليه الاسم لا النهاية في الجودة
ومعناه أن يفعل أدنى ما يسمى الفاعل به خبازاً أو كاتباً وان وجده لا يحسن الكتابة
أو الخبز معناه أنه لا يعرف من ذلك مقدار ما يسمى به الفاعل خبازاً أو كاتباً كان للمشتري
الرد تاتارخانية في الثامن من البيوع وكذا في شروح الهداية في خيار الشرط * وجعل
اشترى بعيراً على أنه يدور بالطحانة فاذا حول ليس كذلك فله أن يردّه بالعيب كما اذا اشترى عبداً
كاتباً فوجده غير كاتب من يوع العمدة للصدر الشهيد * اشترى عبداً على أنه خباز
أو طبّاخ يحسن ذلك فوجده المشتري بخلاف ذلك ومات عنده قبل الرد كان له أن يرجع
بفضل ما بينهما وعن أبي حنيفة في رواية لا يرجع قاضيجان في فصل فيما يرجع بفقصان
العيب * اشترى جارية على أنها مغنية فسد عند الامام ومحمد وفي مبسوط الفقيه جاء
رجل الى محمد وقال اشتريتها على أنها مغنية تغني كذا لو نأفأها هي لا تدري قال قم
لزمك البيع لأنه أخبرك عن عيبها ولو على أنها ليست بمغنية لالانه شرط البراءة من
العيب بزاية في الخامس من البيوع * ولو باع على أنها مغنية على وجه التبري من
العيب يجوز خلاصة في الخامس من البيوع * ولو اشترى جارية على أنها مغنية جاز
البيع قاضيجان في أوائل الشروط المفسدة * باع جارية على أنها مغنية جاز ولا ترد
سواء كانت تغني أو لا ولو اشترى على أنها مغنية فالبيع فاسد على أبي حنيفة ومحمد (٢)
خزانة الفتاوى * سئل عن شخص اشترى من آخر فرساً ذكر البائع أنها من نسل خيل
فلان أو فرس مشهور بالجودة ثم تبين كذبه هل للمشتري الرد أجاب اذا اشتراها بناء على
ما وصف به بنحو لم يصفها بهذه الصفة لا يشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش
وهي لانسأوى ما اشتراها به له الرد اذا تبين خلافه قارى الهداية * (م) قال محمد
اذا اشترى قوسرة تمر على أنه فارسي فاذا هو دقل ثبت له الرد ولو امتنع الرد بسبب من
الاسباب يقوم فارسي على أدنى ما يطلق عليه الاسم ويقوم دقلا على هيئته ويرجع بفضل
ما بينهما ولكن من الثمن وكذلك اذا اشترى قوسرة تمر فارسي على أنها جسيمة فاذا
هي رديئة وقد امتنع الرد بسبب من الاسباب يقوم فارسي جسيماً على أدنى ما يطلق عليه
الاسم ويقوم رديئاً كما هو ويرجع بفضل ما بينهما في الثامن من يوع التاتارخانية
وكذا في السابع من المحيط * سئل الخندي عن باع ديباجاً على أنه جيد أو على أنه

(٢) يظهر مما ذكر في خزانة الفتاوى
أنه فرق بين البيع على أنها مغنية وبين
الشراء على أنها مغنية ووجهه أن اشتراط
كونها مغنية ان كان من البائع فهو والتبري
من العيب فيجوز وان من جهة المشتري
فهو شرط على الحقيقة والشروط على خطر
العدم فيفسد العقد وهو نظير ما رعن
التاتارخانية في اشتراط الحمل في الجارية
فليست أقل منه

من نوع كذا وليس للمشتري بصارة فيه فاشترى على ذلك الشرط فأراه البصير فإذا هو ليس
 بجيد وأنه من نوع آخر هل للمشتري أن يرد على بائعه فقال نعم بقيمة الدرهم من البيوع *
 اشترى على أن خراجها ثلاثة أو أربعة فبان أن زيداً وأنقص منه فسد لانه باع بشرط أنه يجب
 على المشتري خراج أرض أخرى هذا إذا علم فان لم يعلم لم يجز وخير المشتري بين التزام
 الخراج كله أو التمسك بشيء من الخراجية الأصل بغير خراج أو غير الخراجية مع الخراج بأن كان
 للبائع خراجية وضع خراجها على هذه فسد وان لم تكن في الأصل خراجية فوضع عليها
 جاز لانه ظلم. اشترى على أنها حرة من النواتب الديوانية أو على أن قانونه كذا فبان خلافه
 في الأول أو أكثر في الثاني قال الامام ظاهر الدين المرغيناني يفسد كالخراج وقال القاضي
 بخير المشتري وكذا بشرط أن لا يؤخذ منه جباية ولو شرط جباية الاولى على البائع واتفقا
 عليه جاز برأية في نوع الخراج من البيوع * باع حانوتاً على أن غلته عشرون درهماً
 فإذا هي خمسة عشران أراد بذلك أن غاتها فيما مضى كانت عشرين جاز البيوع وان أراد
 أن غلته فيما يستقبل عشرون فسد البيوع كالموابع حيوافاً على أنها كل يوم تحب كذا
 وان لم يتبين مراده فسد لان الناس يريدون بهذه الغلة فيما يستقبل من بيوع خزائن المفتين
 وكذا في الخلاصة في الخامس من البيوع * (صط) ولو اشترى أرضاً وبين حدها وذكر أنها
 كذا جريباً أو قال جندين تخمى برد (تأخذ قدر كذا من البذر) فوجد أنقص جريباً جاز
 البيوع بلا خيار اذا المبيع علم وذكرا الجريب والبذر وقع زائداً جامع القسوين في السابع
 * (طاف) اشترى أرضاً على أنها عشرون جريباً وفيها عشرون نخلة فزاد الجريب والنخل على
 عدد سمي فهو للمشتري بمن سمي اذا الجريب كزرع في المدار والنخل كبناء في الدار حتى يدخل
 في المبيع من غير ذلك وزيادة الصفة لا توجب زيادة الثمن ولا الخيار من المحل المزبور * باع
 أرضاً على أن فيها كذا وكذا نخلة فوجدها المشتري ناقصة جاز البيوع وبخير المشتري ان
 شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض تبعاً ولا يكون له
 قسطه من الثمن وكذا لو باع داراً على أن فيها كذا وكذا بيتاً فوجدها المشتري ناقصة جاز
 البيوع وبخير على هذا الوجه (١) ولو باع أرضاً على أن فيها كذا وكذا نخلة عليها ثمارها
 فباع الكل بثمارها وكان فيها نخلة غير مثمرة فسد البيوع لان الثمر له قسط من الثمن فإذا كانت
 الواحدة غير مثمرة لم يدخل المعدوم في البيوع فصارت حصة الباقي مجعولة فيكون هذا ابتداء
 العقد في الباقي مجعولة لا يفسد البيوع قاضيجان في الشروط المفسدة * (خ) قال لا آخر
 بعث منك عنب هذا الكرم كل وقر بكذا فلو كان وقر العنب معلوماً عندهم والعنب جنس
 واحد ينبغي أن يجوز البيوع في وقر واحد عند أبي حنيفة وفي الكل عندهما وجه واحد
 المسئلة فرع مسئلة صبرة البر ولو عنب الكرم أجناساً لولا ينبغي أن لا يجوز البيوع في شيء
 عند أبي حنيفة ويجوز عندهما في الكل ويقتى بقولهما تيسر على الناس (فقط) اشترى
 عنب كرم على أنه ألف من فاذا هو تسعمائة فللمشتري أخذ الباقي بحصة مائة من من الثمن
 قالوا على قياس قول أبي حنيفة يفسد البيوع في الباقي وروى هذا عن أبي حنيفة وبه يقتى
 (ح) وقال (شع) صح العقد فيما وجد (شع) هزار من انكروا زبن رزبتو فروختم (٢)

(١) وفي البرازية أو داراً على أنها مائة
 ذراع فتعص خير لانه وصف لا يقابل
 ثمن

(ترجمة)

(٢) بهتك ألف من عنيان هذا الكرم

جاز لو من نوع واحد كبسيع كتر من برقي يتسه وله بر من نوع واحد ولو كان البر من نوعين
لم يجوز (قت) شري نصف ما في هذا الكرم من العنب على أنه خمسة مائة من جاز لو وجد
كذلك (فقط) جاز لو وجد به ذلك الوزن أو أقل أو أكثر في أوخر الثاني والثلاثين من
القصولين * (مق) انما يجوز شراء العنب من الكرم لو لم يشترط كذا كواره وانما يذكر
الكواره وينظر المقومون لتقدير القيمة فلو شرط كذا كواره وبين وزن الكواره جاز
لو اجتمع شرائط السلم والا لا يجوز ويضمن المشتري ما تلفه ولا شيء عليه من ثمن الباقي
واذا كان الجائز ما لا يشترط فيه ذكر الكواره وعددها فلو وجد ناقصا أو زائدا فلا شيء
لأحدهما على الآخر اذا اشترى نصف هذه الجملة من غير تقدير من المحل المزبور * رجل
اشترى حنطة بعينها على أنها عشرة أقفزة فوجدها كذلك جاز ولو اشترى على أنها أكثر من
عشرة فوجدها أكثر جاز وان وجدها عشرة أو أقل من عشرة لا يجوز ولو باعها على أنها
أقل من عشرة فوجدها أقل جاز وان وجدها عشرة أو أكثر لا يجوز وعن أبي
يوسف (١) انه يجوز ذكر المسائل في المأذون الكبير ولو اشترى دارا على أنها عشرة
أذرع جاز في الوجوه كلها في أوخر فصل الشروط المفسدة من بيع الخبثية * رجل
باع لؤلؤة على أنها تزن مثقالا فوجدها أكثر سلت للمشتري لان الوزن فيما يضره التبعيض
وصف بمنزلة الذرعان في الثوب تسلم الزيادة للمشتري كما لو باع ثوبا على أنه عشرة أذرع فوجد
أكثر فاضحيان في أوائل الشروط المفسدة * ولو اشترى سمسا على أن فيه كذا وكذا ذهنا
أو حنطة على أن فيها كذا وكذا دقيقا فالبيع فاسد خلاصة في الخامس من البيوع *
بيع المكروه فاسد من عدمه فلهذا إذا اتصل به القبض خد لا فالزفر والفرق بينه وبين
الفاسد لا باكرام ان المشتري ههنا لو باعه أو وهبه أو تصرف به أو كاتبه أو أجره ونحو ذلك
بما يقبل النقص فللبائع أن ينقضها (٢) وثمة ليس له أن ينقض ذلك (٣) من بيع
القاعدية * ولو باع مكروها فقبضه المشتري وباعه من غيره وترادفت عليه العقود للبائع
أن ينسخ فان اجاز واحد من العقود جازت العقود كلها ما قبله وما بعده فاضحيان
في الاكرام * مشتري العبد شراء فاسد اذا باع العبد من غيره بيمين صحيحا ليس للبائع الاول
أن يأخذ العبد من المشتري الثاني وانما له أن يضمن المشتري الاول قيمة العبد (٤) ولو
أراد أن يضمن المشتري الثاني قيمة العبد هل له ذلك لم يذكر محمد هذا الفصل في شيء من
الكتب وذكر في المشتري من المكروه اذا باع العبد من غيره واعتق المشتري الثاني العبد
كان للبائع أن يضمن المشتري الثاني كما أن له أن يضمن المشتري الاول فمن مشايخنا من
قال على قياس مسألة الاكرام ينبغي أن يكون للبائع حق تضمين المشتري الثاني القيمة
في هذه المسئلة لان الشراء من المكروه فاسد وانه نوع من أنواع الاشربة الفاسدة ومنهم
من قال ليس للبائع الاول تضمين المشتري الثاني قيمة العبد وانما له تضمين الاول وهذا
القائل فرق بين المكروه وبين سائر البيوع الفاسدة وهو الاصح ذخيرة في الثاني من
البيوع * الفاسد اذا تعلق به حق عبد لم يوارثه فاسد الا في مسائل اجر فاسد فاجر
المستأجر صحيحا فللأول نقضها المشتري من المكروه لو باع صحيحا للمكروه نقضه المشتري

- (١) كذا في البرازية بمرحمة الله
(٢) وفي موضع آخر يعني بعدد
تسع ورفات تقريرا من بيع القاعدية
لو أتى في بيع المكروه على المبيع بياعات
كثيرة وتداولته الايادي يكون حق الفسخ
للمالك باقيا عنده
(٣) في القاعدية والفرق بين بيع المكروه
والبيع الفاسد ان المشتري في البيع
الفاسد اذا باع المبيع من آخر أو وهبه
انقطع حق المالك في الفسخ لو أتى الخ بعد
(٤) وفي أوخر اكرام الخائية انه اذا اعتق
المشتري بعد القبض ينفذ عقه عنده

فاسدا اذا اجره فللبائع نقضه وكذا اذا تزوج أشباهه من البيوع * ولكل منهما فسخه أى يجوز لكل من البائع والمشتري فى الفساد فسخه دفعا للفساد الا أن يبيع المشتري اطلقه فيشمل ما اذا قبضه المشتري الثانى أولا ولكنه مقيد بما اذا لم يكن فيه خيار الشرط لانه ليس بلازم وفى البرازية وجامع الفصولين اقام المشتري بينة على بيعه من فلان الغائب لا يقبل فللبائع الاخذ لو صدقه فله قيمته انتهى ولو فسخ البيع بعيب بعد قبضه بقضاء القاضى فللبائع حق الفسخ لو لم يقبض بقبضه لزوال المانع ولورد بعيب بغير قضاء لا يعود حق الفسخ كما لو اشتراه ثانيا وسأى فى الضابط بحرر رائق فى فصل قبض المشتري المبيع فى البيع الفاسد ملخصا * ولو اشترى جارية شراء فاسدا واستولدها بطل حق الفسخ كما لو أعتقها وبغرم قيمتها للبائع واختلفوا فى وجوب العقر للبائع قال أبو حنيفة وأبو يوسف اذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد يجب العقر مع القيمة ويدخل الاقل فى الاكثر وان وطئها ولم يستولدها ردها على البائع وبغرم العقر عند الكل باتفاق الروايات قاضيان فى الشروط المفسدة فى البيوع * ولا يحل اكل طعام اشتراه فاسدا ولا وطء الجارية بعد القبض أيضا (١) وان صبغه المشتري أحمر بطل حق البائع وقيل يكره وطء الجارية المشتراة شراء فاسدا وقيل يحرم ولو حلت صارت أم ولد للمشتري وبغرم قيمتها لا عقرها وفى رواية البيوع العقر أيضا برازية فى البيع الفاسد * ولو كان المبيع ثوبا فاقطعه المشتري وخاطه قيصا أو بطنه وحشاه بطل حق الفسخ وتقرر عليه قيمته يوم القبض بدائع فى بيان ما يبطل به حق الفسخ ويلزم البيع * قال الامام الخفاف فى أحكام الاوقاف ولو اشترى أرضا ببيع فاسدا وقبضها ووقفها وقفنا صحيحا وجعل آخرها للمساكين فقال الوقف جائز وعليه قيمتها للبائع من قبل انه استهلكها حين وقفها وأخرجها من ملكه انتهى (٢) وهكذا فى الاسعاف بحرر رائق فى البيع الفاسد * والزوائد لا تنفع الفسخ فى البيع الفاسد الا متصلة غير متولدة كالصبيغ والخياطة والمتولدة كالكبش والسمن وان منفصلة متولدة كالكبش والولادة تنفع ولا يضمن الزوائد ان هلك ويضمن ان اسهتلك وان هلك المبيع لا الزوائد اخذها البائع مع قيمة المبيع يوم قبضه وان منفصلة غير متولدة كالهبة استردها مع المبيع ولا يطيب له الزوائد وان هلك أو اسهتلك الزوائد لا يضمن خلافا لهما فى الاستهلاك وعلى الخلاف زوائد الغصب المنفصلة وان هلك هو وهذه الزوائد قائمة ضمن المبيع والزوائد للمشتري بخلاف المتولدة منه برازية فى نوع فى بيع الشئ فى الشئ فى الرابع من البيوع * قال اذا اشترى أرضا شراء فاسدا فبني فيها أو غرس ثم أراد المشتري أن يفسخ البيع ويردها بحكم الفساد هل له ذلك أجاب نعم لانه رضى بضرره وهو نقص يئاه بخلاف ما اذا أراد البائع ذلك ولو انهدم البناء أو هدمه المشتري هل يعود حق الفسخ للبائع كما يعود حق الرجوع للواهب أم لا أجاب نعم الا أن يكون القاضى قضى يلزم المبيع بشرائط القضاء من الفتاوى القاعدية * (م) وفى كل موضع تعذر رد المشتري شراء فاسدا على البائع فعلى المشتري المثل فيما هو من ذوات الامثال والقيمة فيما ليس من ذوات الامثال ثم فى كل موضع تعذر على البائع فسخ البيع واسترداد

(١) وان حصل الملك بالقبض فيهما كما صرح فى الثانية فى أحكام البيع الفاسد (م) سجد

(٢) وفى الرابع من البرازية وبجسد الوقف وجعله مسجدا بلا بيان لا يبطل حقه سجد

المبيع لما منع ثم زال ذلك المانع بان فك المشتري الرهن أو رجع في الهبة أو عجز المكاتب عن
 اداء بدل الكتابة أو رد المشتري على المشتري الاقول بالعيب المبيع بعد القبض بقضاء كان
 للبائع حق الاسترداد (١) اذا لم يكن القاضى قضى على المشتري بالقيمة فان كان قد
 قضى عليه بالقيمة لا يكون للبائع حق الاسترداد في الوجهه كلها ولو زاد المشتري في يد
 المشتري لا يمنع الفسخ في الاحوال كلها الا اذا كانت الزيادة من جهة المشتري بان كان
 المشتري ثوبا فصبغه المشتري بصمغ يزيد فيه أو كان سويقا فقلته بسمن أو غسل في ثوبا منع
 الفسخ لائق المشتري حتى لو رضى المشتري بالفسخ واسترداد المشتري مع الزيادة كان للبائع
 حق الاسترداد واذا انتقص المشتري في يد المشتري بفعل نفسه أربا فة سماوية أو بفعل
 المشتري فالبايع يسترد المبيع مع أرش النقصان وليس له أن يترك المبيع على المشتري
 ويضمنه تمام القيمة ازالة للفساد وان كان النقصان بفعل اجنبي فلا بائع أن يأخذ الارش
 من المشتري ان شاء وان شاء اخذه من الجاني ولو قتل اجنبي المبيع في يد المشتري فلا بائع
 ان يضمن المشتري وليس له أن يضمن القتال من التاتار خانية في التاسع من البيع
 * (شجي) الفساد لو قويا دخل في صلبه وهو البديل والمبدل فكل منهما فسخه وأبو حنيفة
 ومحمد شرط حضرة صاحبه لا أبو يوسف ولو فسد بشرط بائع لاحدهما فلكل منهما
 فسخه قبل قبضه وأما بعده فلن له الشرط فسخه لا للآخر (ح) لكل منهما فسخه بحضرة
 الآخر قبل قبضه وأما بعده فلو كان الفساد في صلب العقد ولا ينقلب جائزا كبسج بجمهر
 ونحوه فكذلك ولو بشرط أو لاجل فاسد فكذلك عندهما وقال محمد لو فسخ من له
 منفعة الشرط صح بحضرة الآخر وان لم يقبل ولو فسخه عديم المنفعة لم يصح فيه الا قبول
 الآخر أو بالقضاء * (هد) لكل منهما فسخه قبل قبضه وكذا بعده لو كان الفساد في صلب
 العقد ولو كان بشرط زائد فلن له الشرط فسخه لا للآخر * (قصط) لكل منهما فسخه قبل
 قبضه اجماعا وكل يشترط علم صاحبه باختلاف فيه المشايخ وبعد قبضه فلكل منهما فسخه
 بحضرة الآخر أى بعلمه لو في صلب العقد والا كشراء الى حصاد فالله مشتري مسخه لا للبائع
 الا برضاء وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف * (ط) عن بعضهم لو كان الشرط للمشتري فله
 فسخه بحضرة الآخر بالرضاء ولللبائع فله فسخه كذلك وفي فوائده في البيع الفساد
 لكل منهما فسخه بحضرة الآخر اذا كان بعد القبض في الثلاثين من الفصولين * اذا
 اشترى شيئا فاسدا ثم مات أحدهما فلو رثته النقص (سي ظم) مثله * (ط) ولو تعيب
 عنده فله الرد فسادا للشراء ان كان العيب يسيرا والا فلا وفي مختارات أبي حفص اشترى
 جارية فاشترى فاسدا فاعورت عنده بردها مع نصف قيمتها ولو نفقت بردها ويرد ما نقصت
 ولو ولدت بردها وولدها ولو ماتت الاقرب للولد وقيمة الام قال أبو جعفر وهو قولهم
 وفي القنية ولو نفقت عنه بردها مع نصف قيمته فقيمة في البيع الفساد في الظهيرية * اشترى عبدا
 فاشترى فاسدا وقبضه واشتبه عنده ثم رده بالكسب معه من يبيع التاتار خانية
 * (شجي) لو رده مشتريه على بائعه انفسخ البيع على أى وجه رده عليه يبيع او هبة أو صدقة
 أو عارية أو ودعة اذ لا يجب عليه فعلى أى وجه رده يقع عن الواجب دليله العوارى

(١) وفي الفصولين ثم الاصل أن المانع اذا
 زال كذلك له من ورجوع الهبة وعجز
 المكاتب ورد المبيع على المشتري بعيب
 بعد قبضه بقضاء فللبائع حق الفسخ ولو لم
 يقبض بقيمة كانت هذه العقود لم توجد
 تنفسح من كل وجه في حق الكل

(١) وتفصيله في ضمان الوكالة بالشراء من الضمانات الفضيلية وفي الجور في شرح قوله ولا بد من معرفة قدره ووصفه
(٢) التلجئة والهزل في الاصطلاح سواء كذا في المكشف من التنوير شرح تلخيص الجامع في باب ما يكون اقالة منه
فصل في التلجئة التلجئة على ثلاثة أوجه أحدها في نفس (٢٩٢) البيوع أن يقول الرجل لغيره اني أريد أن أبيع لك عبدي هذا

في الظاهر ولا يصح كون ذلك بيعا في الحقيقة فقال فلان نعم وأشهد على مقالته ذلك ثبانه في مجلس آخر بألف درهم وتصادق على ما كان بينهما من المواضعة كان البيع باطلا وهو البيع الهازل ذكر محمد في كتاب الاقرار في الاصل أن هذا قول أبي حنيفة وقوله ما وعن أبي حنيفة في رواية أن البيع جائز هذا اذا تصادق على أن البيع بينهما كان على تلك المواضعة فان ادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة وأنكر الآخر لا يقبل قول من يدعي التلجئة ويستختلف الآخر وان أقام مدعى التلجئة البينة على ما ادعى قبلت بيته ولو تصادق على أن البيع كان تلجئة ثم أجاز البيع بعد ذلك صححت الاجازة كما لو تباعا هزلا ثم جعلاه جذا بصير جذا وان أجاز أحدهما لا تصح اجازته واذا اكرهت المرأة على قبول انطلق فقلت ثم ارضيت ان كان النخل بلفظ انطلع لا يلزمها المال والطلاق بائن وان كان بلائط الطلاق على قول أبي حنيفة وأبي يوسف نصير بائنا ويلزمها المال اذا رضيت وعلى قول محمد يكون رجعا ولا يلزمها المال وفي بيع التلجئة اذا قبض المشتري العبد المشتري وأعتقه لا يجوز اعتاقه وليس هذا كببيع السكره فان المشتري هناك اذا اعتقه بعد القبض بمنزلة اعتاقه لان بيع التلجئة هزل وذكر في الاقرار من الاصل أن يبيع الهازل باطل أما بيع المكره فاسد هذا اذا كان التلجئة في نفس المبيع فان كانت في الثمن وصورته أن يتفق في السر أن الثمن ألف درهم وباعا في الظاهر بألفي درهم قال محمد الثمن ثمن السر ولم يذكر فيه خلافا وروى المعل عن أبي حنيفة أن الثمن عن العلانية وان اتفقا في السر أن يكون الثمن مائة درهم وأشهد على ذلك ثم تباعا في الظاهر بمائة دينار قال محمد يطل البيوع في القياس وفي الاستحسان يجوز البيوع بمائة دينار والله أعلم فاصيخان من آخر كتاب الاكراه

والودائع وكذا الوبايعه من وكيل البائع بشراء وسلم برئ عن ضمانه * (فقط) لورده عليه بوجه من الوجوه كرهن وغيره ودفع في يد البائع برئ عن ضمانه جامع الفصولين في أحكام البيوع الفاسد * واذا أصر البائع والمشتري على امسالة المشتري فاسدا وعلم به القاضي له فسخه حقا للشرع وبأى طريق رده المشتري فيه الى البائع صار تارك للبيوع وبرئ عن ضمانه وان باعه من البائع وقبضه البائع انفسخ البيوع وان على خلاف الثمن الاول وان جاء بالمبيع فيه الى البائع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله أو انصحب فعل ذلك وهلك في يدهما لا ضمان عليهما وان وضعه بين يدي البائع أو المالك فلم يقبله فخل الى منزله فهلك ضمانا لانه بالنقل ثانيا أعاد يده المبتلعه بخلاف الاول لان الرذل يتم وههنا يتم بالوضع برأيه في الرابع من البيوع * باع منه صححنا ببيعة فاسدا منه انفسخ الاول لان الثاني لو كان صححنا ببيعة فاسدا من الاول فكذلك لو كان فاسدا لانه يلحق بالصحيح في كثير من الاحكام برأيه في الرابع من البيوع في نوع بيع الشيء في الشيء * وفي الجامع الصغير لو مات البائع وعليه دين آخر في البيوع الفاسد ولا مال له غير المبيع فالمشتري أحق به من سائر الغرماء كما في الرهن والبيع الجائر عند الفسخ ولو مات المشتري شراء فاسدا البائع أحق بعالمية المبيع من غرماء المشتري خلاصة في الرابع من البيوع * باع عبدا فاسدا رقبته المشتري ثم أبرأه البائع عن قيمة الغلام ثم مات لزمه قيمته وان أبرأه عن العبد ثم مات لا يلزمه شيء لانه اخرج الغلام عن كونه مضمونا والبراء عن القيمة حال قيامه يصح لان الواجب لرفع الفساد رد العين القائمة وبعد الهلاك بصار الى القيمة برأيه في الرابع في بيع الشيء بالشيء * وفي المنتقى لو اشترى خنطة ثمراء فاسدا وأمر البائع بطعنهما فالدين للبائع ولو كان عبدا فقال للبائع قبل القبض أعتقه عن فاعتقه عتق على البائع خلاصة من أحكام البيوع الفاسدة وفي البرازية تفصيل وفي التجريد يجوز التصرف في الاثمان والديون قبل القبض سوى الصرف والسلم وكذا في الديون والمنقولات الموروثة في الرابع من بيوع البرازية والخلاصة * الدراهم تتعين في البيوع الفاسد حتى ان في البيوع الفاسد يجب على البائع رد عين ما قبض ولا تتعين في البيوع الصحيح حتى لا يجب على البائع رد عين ما قبض اذا انتقض البيوع بينهما ولا يتعين فيما ينتقض به صد الصحة وفي تعينه فساد الصرف لعدم القبض في كتاب الصرف روايتان والاطهر أنه يتعين وهو الصحيح قيمة برهانية في الصرف * النقد لا يتعين بالتعين في العقد مع عدم تعينه فيه أنه لو اشتهر عند الشراء الى نقد بعينه بأن قال اشترت منك هذا العبد بهذه الدراهم كان له أن يتركها ويدفع الى البائع غيرها من الدراهم لما أن الثمن عند الشراء يجب في ذمة المشتري لا باعيا تلك الدراهم المشار اليها وانما قلنا في العقد احترازا عن الغصب والوديعة والشركة نهاية في آخر البيوع الفاسد * العقود تتعين في الوكالات والشركات والمضاربات بعد التسليم الى هؤلاء لكونها أمانة وقبل التسليم لا تتعين (١) كما في النسق في أو اسرار الوكالة

* (فصل في بيع (٢) التلجئة) * واذا قال الرجل لغيره اني أريد ان أبيعك عبدي هذا تلجئة لا امر أخافه وحضره المقالة شهود فقال المشتري نعم ثم خرجا الى السوق وتباعا وأشهدا على

أبي حنيفة أن الثمن عن العلانية وان اتفقا في السر أن يكون الثمن مائة درهم وأشهدا على ذلك ثم تباعا في الظاهر بمائة دينار قال محمد يطل البيوع في القياس وفي الاستحسان يجوز البيوع بمائة دينار والله أعلم فاصيخان من آخر كتاب الاكراه

ذلك فهدم المسئلة على ثلاثة أوجه إذا تصادق بعد البيع أنهم ما بنوا البيع على تلك المواضعة
ففي هذه الصورة لبيع فاسد بلا خلاف الثاني إذا تصادق بعد البيع أنهم ما قد ككنا
اعراض عن تلك المواضعة قبل هذا البيع ففي هذا الوجه البيع جائز بلا خلاف الثالث إذا
تصادق على المواضعة بالتجئة قبل البيع إلا أن أحدهما ادعى البناء على تلك المواضعة
ولدى الآخر الاعراض عن تلك المواضعة قال أبو حنيفة البيع جائز والقول لمن يدعى
الاعراض عن تلك المواضعة وعلى هذا الاختلاف إذا اتفقا على المواضعة ثم تعاديا ثم قالوا
لم يحظر بيننا شي وقت البيع فعلى قول أبي حنيفة البيع جائز وعلى قولهم ما البيع فاسد
ولو ادعى أحدهما المواضعة على التجئة وانكر الآخر المواضعة فالقول لمنكر المواضعة
فإن أقام مدعى المواضعة بينة على المواضعة وقال بيننا البيع على تلك المواضعة إن صدقه
الآخر في البناء فالبيع فاسد وإن قال الآخر أعرضنا عن تلك المواضعة فالمسئلة على
الاختلاف على قول أبي حنيفة البيع فاسد وعلى قولهم ما البيع جائز فإن اتفقا على أن
البيع كان تجئة وقبض المشتري العبد على ذلك وأعتقه فالعتق باطل ولو تواضعا على
أن يحجزا أنهم ما بنوا هذا العبد أمر بألف درهم ولم يكن بينهما بيع ثم أقر بذلك فليس هذا
بيع فان قالوا جاز هذا البيع بمعنى البيع الذي أقر ربا به لا يجوز وإن ادعى أحدهما أن
هذا الإقرار هزل وتجئة وادعى الآخر أنه جاز فالقول لمدعى الجدة وعلى الآخر البينة (١)
هذا إذا كانت تجئة في ذات البيع وإن كانت التجئة في البذل بان تواضعا في السر أن
الثن ألف درهم إلا أنهم أقر في العلانية بأني درهم ليكون أحد الالفين سمعة فان تصادقا
على تلك المواضعة فعلى قولهم ما البيع جائز بألف درهم وهو إحدى الروايتين عن أبي
حنيفة (٢) وفي رواية أخرى عنه أن البيع فاسد كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي وإن
تصادق على أنه لم يحظرهما مائة وقت المعاقدة فعلى قولهم ما البيع بألف درهم وهو إحدى
الروايتين عن أبي حنيفة وفي إحدى الروايتين عنه البيع بأني درهم وهذه الرواية أصح
ولو تواضعا في السر أن الثمن مائة دينار وتعاقدا في العلانية بعشرة آلاف درهم انعقد
البيع بعشرة آلاف درهم وهذا استعسان والقياس أنه لا يجوز البيع تارة خفية في
أول الثامن والعشرين من البيوع * ثم كما لا يجوز بيع التجئة لا يجوز الإقرار بالتجئة
بأن يقول لا تخاف أن أترك في العلانية بما لي أو بداري ولو تواضعا على فساد الإقرار لا يصح
إقراره حتى لا يملكه المقر له بدائع الصنائع في التجئة

• (في بيع الوفاء) •

واختلفوا في البيع الذي يسمى به التماس بيع الوفاء وبيع الجائز قال أكثر المشايخ منهم
الشيخ الإمام أبو حنيفة والقاضي الإمام أبو الحسن علي السعدي حكمه حكم الرهن
لا يملكه المشتري ويضمن المشتري ما كل من غره ولا يباح له الانتفاع ولا الأكل إلا بأباحة
المالك وبسطة الدين به لا كذا إذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن الزيادة إذا هلك لا بضمنه
وللبائع أن يستردها إذا قضى الدين والصحيح أن العدة الذي جرى بينهما أن كان بلفظ
البيع لا يكون رهنا ثم ينظران ذكر شرط الفسخ في البيع فساد البيع وإن لم يذكر ذلك في

(١) وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع
كان بتجئة والآخر شكر التجئة لا يقبل
قول مدعى التجئة إلا ببينة ويستحق
الآخر كذا في الخاتمة في أحكام
البيع الفاسد
(٢) وفي الوجيز باب بيع التجئة وفي رواية
عنه بألف وهو قولهما وهو الأصح

(١) العمدّة في بيع الوفاء ثلاثة أقوال اثنان من كاذب اليه الاكثرون في بيع جائز كما اذا ذكر البيع من غير شرط على ما في الخيانة وغيرها أو يبيع فاسد قبل وعليه الفتوى وفي دعوى الخيانة في باب ما يبطل دعوى المدعي أن يبيع الوفاء عند مشايخ سمرقند بنزلة الرهن وعند مشايخ أجنطة بنزلة البيع الفاسد **سند** (٢٩٤) هذا في فتاوى مشايخ سمرقند أن يبيع الوفاء فاسد وأنه يبيع بشرط وأنه يتبدل

المالك عند القبض قال طهري الدين المرغيناني هذا اذا دخل الشرط في البيع فان لم يتدخله فكذلك اقول بعض أهل سمرقند أقام على قول كبارهم وهو المخارعة عندى يجوز البيع والشرط واليه كان يميل عمر قاضي محمود في آخر الرابع من بيوع الجواهر **سند**

والبيع بطريق الاستغلال والاستحجار من المشتري انما يجوز على قول من جعله بيعا جائزا فلا يجوز على قول من جعله رهنا أو بيعا فاسدا لأن الرهن من ملك الراهن فلا يجب عليه الاجر والمبيع فاسد اذا وصل الى البائع باى طريق كان ينفسخ البيع ويعود الى ملك البائع فلا يجب الاجر **سند**

(٢) وفي الخيانة في باب الخيار ولو ألحقا بالعقد الصحيح مكان الخيار شرطا فاسدا يبطل الشرط ولا يفسد العقد في قوله ما وقال أبو حنيفة يلتحق بالشرط الفاسد ويفسد البيع **سند**

(٣) وأفتى ابن كمال وأبو السعديان حكمه حكم الرهن ويضمن المشتري ما أكل من ثمره وتبعهما الاستناد المرحوم يحيى بن زكريا **سند**

(٤) ومثله يبيع التلجئة مذكورة مفصلة في الثامن والعشرين من بيوع التنازلانية **سند**

(٥) تأييد لا اعتراض الذى لا جواب عنه كما يوهم عنه ظاهر التعبير كذا بخط سعدى افندي فيكون ظاهرا مخالفا لما جزم به في الثامن عشر من البيوع أنه لا تجوز اجارة العقار من البائع قبل قبضه **سند** (٦) وفي الاول من بيوع الذخيرة اجارة العقار قبل القبض على قول محمد لاشك أنها

البيع وتلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظا بالبيع الجائز وعندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان ذكر كسر البيع من غير الشرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة فالبيع جائز ويلزم الوفاء بالوعد لأن المواعدة قد تكون لازمة فتجعل لازمة لحاجة الناس (١) فاضحيان في الشروط انفسدة من البيوع * (فشين) تباعها بلا ذكر شرط الوفاء ثم بشرطه يكون بيع الوفاء اذا لم يشرط الا لاحق يلتحق بأصل العقد عند أبي حنيفة (٢) (محض) الشرط الفاسد اذا ألحق بالعقد يلتحق عند أبي حنيفة لا عندهما (فقصط) وهل يشترط الاساق في مجلس العقد لصحة الالتحاق اختلف فيه المشايخ والصحيح أنه لا يشترط في الثامن عشر من الفصولين * شرطا لشرط فاسدا قبل العقد ثم عقد لم يبطل العقد ويبطل لم يقارنا في الثامن عشر من الفصولين * (بق) والفتوى على أن يبيع الوفاء فاسد يوفى عليه احكام البيع الفاسد الا أن المشتري لو باعه من آخر فلبائع الاول أخذه كما لو باعه المشتري من المكره من آخر (٣) وزوائد المبيع وفاء كزوائد المبيع فاسد فيضمن بالتعدي لا بدونه كزوائد الغصب وأفتى (سين) ومشايخ زمانه أن المشتري يملك زوائد المبيع وفاء ولا يضمنها بائنا لأنها من المحل المزبور * وفي فوائد البرهاني تباعها مطلقا ثم ألحق الوفاء يلتحق عند الامام كاثبات الشرط المفسد واسقاطه ان لم يكن قويا وعندهما لا وان شرطا الوفاء ثم عقدا مطلقا ان لم يقر بالبناء على الاول فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق كما في التلجئة عند الامام (٤) بزيادة في بيع الوفاء من الرابع في البيوع * وان اجر المبيع وفاء من البائع فمن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء لان المستحق بجهة اذا وصل على وجهه الى المستحق يقع على تلك الجهة والرتب يحكم الفساد لازم فيقع عنه ومن جعله رهنا كذلك لم يلزم البائع الاجر وقد ذكرناه ومن أجاز جواز الاجارة من البائع وغيره وأوجب الاجر وان اجره من البائع قبل القبض أجاب صاحب الهداية أنه لا يصح واستدل بما لو اجر عبدا اشتراه قبل قبضه انه لا يجب الاجر وهذا في البات فما ظنك في الجائر غير ان الرواية في اجارة المنقول قبل القبض والذى ورد عليه الوفاء في الفتوى مطلق فلا بد من القيد وذكر في الايضاح أن كل ما يصح بيعه قبل قبضه يجوز اجارته وما لا فلا ويبع العقار قبل القبض جائز فكذلك اجارته وقال الامام الارسلاني لا يجوز اجارة العقار ايضا قبله لان العقد يرد على المنفعة وهي منقولة واعترض عليه الكرماني بأنه ان صح لم أن لا يجوز اجارة المستأجر قبل القبض والنص على خلافه وأنت خبير (٥) بأن العين قائم مقام المنفعة في حق ارتباط الاتيين فينظر اذن الى ما قام به المنفعة من المحل المزبور * (ط) كل ما جاز بيعه قبل قبضه جاز اجارته قبله وما لا فلا ويبع العقار جائر قبل قبضه فكذلك اجارته لم تجز اجارته في الاصح وبه ينقضي (٦) وفي الخيانة اشترى دارا أو عقارا فربها قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولا يجوز في قول محمد ولو أخرها قبل القبض من البائع أي غيره لا يجوز عند الكل في الرابع من بيوع التنازلانية * واجارة العقار قبل القبض على اختلاف والاصح أن الاجارة لا تصح اتفاقا وعليه الفتوى من بيوع النكاح في قبيل باب الربا *

لا تجوز وأما على قول أبي حنيفة فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تجوز وفي التاسع عشر من العمادية والثامن والعشرين من الاستروشعية تفصيل وفي الثامن عشر من بيوع البرازية والاجارة من البائع لا تجوز منقولا كان أو عقارا **سند**

(١) وقال قبل هذا بورقين تقريرا لم يصح بيع الوفاء في المنقول وصح في العقار باستحسان بعض المتأخرين (٢) وأيضا ذكر عري فوائده رجل اشترى أرضا مع أشجارها بيعا جائزا ثم احترق بهض الاشجار أو دارا فانهدم بناؤها هل البائع أن يسلك حصة العقار من الثمن أجب لا ويكون له الخيار كما أشرنا إليه في الفصل التاسع من (٢٩٥) العمادية (٣) قلت وفتوى أئمة زماننا ومن أدركنا من

استاذنا وغيرهم على هذا الاختيار الذي مر وأما اختاروا فيه حكم الرهن قالوا بأنه اذا انتقض المبيع وفاء في يد المشتري سقطت حصة النقص من مال الوفاء ويقسم مال الوفاء على قيمة الماتى والهالك بما أصاب الهالك سقط وما أصاب الباقي يبقى كما هو الحكم في الرهن كذا في العمادية في التاسع عشر وأفتى به أبو السعود (٣) (٣) (قنن) للوصى ببيع عقار مبيعاً جائزاً وأفتى أئمة سمرقند بأنه لا يملك لا تلاف ماله ومنافعه باتقال ملك القيمة ومنافعه لغيره ووجه جواز أنه يتبرأ من الماتى بالتيم باستيفاء ملكه ودفع حاجته كذا في الفصلين في الرابع والعشرين وفي أواسط دعوى القاعدة ببيع الوفاء في عقار الصغير باطل لأنه اتلاف أعيان غلاته من غير عوض قال فيجب أن يأمرهما القاضي بنقض ما فعلا (٤)

(٤) وهذا على أن يكون ببيع الوفاء بيعاً لارهنانه اذا كان رهناً بكون الماتى للبائع فلا معنى للرجوع (٥) وسيجيء فيه أن الامام مع محمد كذا في الخنية وفي التاتارخانية عن المضمرات أنه مع الثاني وفي فتح القدير وذكر في الدراية والدي في فتاوى قاضيخان أن قول أبي حنيفة كقول محمد وفي الخلاصة واختاروا قول محمد (٦)

(٦) المشتري اذا قال للبائع بما زده (أعط لنا) فقال البائع بدهم (أعطى) يكون فسخاً كذا في الخلاصة في الاجارة الطويلة (٧)

(٧) والنظار أن هذا على قول من شرط الاعطاء في الجانبين (٨) اذا قاله كبيع فلا بد في البيع من

وان زعم البائع انه كان قبل قبضه ولم يجب بالسك في وزعم المشتري الوجوب لكونه بعد القبض فالقول للمشتري لدعواه الصحة وان نقد البائع المال في أثناء المدة تنفسح الاجارة ويجبر المشتري على القبول لعدم لزوم العقد وله الاجر بحسب الماضى بزيادة في بيع الوفاء من الفصل الرابع * باع داره وفاء ولم يقبض الثمن ليس للبائع فسخ المبيع ولا بيعه من غيره بلا حضور المشتري واذا جمع في البيع الجائز بين العقار والارزاق الذي لا يجوز فيه البيع الجائز بأن لم يكن تبعاً للعقار حتى فسد في المنقول لا ينعدي الى العقار بل يجوز فيه وهذا الشارة الى انه لا يجوز الوفاء في المنقول (١) وفي النوازل جواز الوفاء في المنقول أيضاً (٢) واختلف أئمة سمرقند في أن الوصى هل يملك بيع عقار لصبي وفاء فأكثرهم على أنه لا يملك وفتوى صاحب الهداية على أنه يملك (٣) من المحل المزبور * اذا باع المبيع وفاء باتا وقضى الثمن لا يصح البيع البات الموقوف ويحتاج الى تجديده بعد القضاء لكنه ينفذ باجازه المشتري وفاء فاذا جاء اليه بالثمن وقال بعت المبيع وفاء من ذلك من آخر باتا وهذه دراهمك من ذلك فخذها فأخذها يكون اجازة ولا يحتاج الى التجديد بزيادة في بيع الوفاء * (فص) باع جائزاً فاحتاج الى العمارة ففعل بأمر القاضي على أن يرجع فله الرجوع (٤) في الثامن عشر من الفصولين وكذا في البرازية * (فص) الكعالة بمال الوفاء يصح مضافاً الى الحال اذا المال يجب على البائع بمد الفسخ لافي الحال من المحل المزبور وكذا في البرازية والعمادية

(في الاقالة) *

وفي المضمرات ولا تصح الاقالة الا بائنا الاقالة حتى لو قال البائع للمشتري بعني ما شريت مني بكذا وقال المشتري بعت فقبل البائع وهو يبيع بالايجاع فيراعى في ذلك شرائط البيع تاتارخانية في الاقالة من البسوع * ولو قال البائع للمشتري أقلني المبيع فقال أقلت لا يجوز ما لم يقل البائع قبلت وقال أبو يوسف تتم الاقالة وان لم يقل قبلت فاضحيان في أواسط الفصل الاول من كتاب السكاح * أصله أن الاقالة تصح عند الثاني بلفظين أحدهما ماض والآخر مستقبل كقوله أقلني فقال لا أسرأ قلت وقال محمد لا الايجاع من كالببيع واختار في الفتاوى قول محمد (٥) بزيادة في الثاني في نوع الاقالة * قال البائع لا آخذ الثمن فافسخ البيع فسكت وذهب كل فسخا من المحل المزبور * يبيع عن بازده (أعطى المبيع) فقال دادم (أعطيته) لانتم الاقالة ما لم يقل بذي رتم (قلت) وبه يفتى وفي المحيط ببيع عن بازده (أعطى المبيع) فقال هلا بدهم (حالا أعطى) ينفسخ وان لم يدفع (٦) من المحل المزبور * طلب ان ينقص من الثمن فقال البائع هات المبيع وخذ هذا فقبض المشتري هيجنان كنم (اجعل مثل ذلك) أفتى بأنه اقالة من المحل المزبور * جاء بقبالة العقار المشترة فآخذها البائع وتصرف في العقار فاقالة وفي الخزانة دفع القبالة الى البائع وقبضه ليس باقالة وكذا لو تصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم تسليم المبيع وقبض الثمن (٧) من المحل المزبور * واعلم ان الاقالة تنعقد بالتعاطى أيضاً من احد الجانبين على الصحيح كما في البرازية * من يبيع الجور الرائق في شرح قوله

التناقص من الجانبين فكذا الاقالة كذا في الفصولين في احكام التعاطى قلت هذا اعما يستقيم على قول من شرط الاعطاء في البيع من الجانبين وأما على قول من قال البيع ينعقد بالتعاطى من أحد الجانبين فهو اقالة وهو الصحيح كما في آخر اقالة البرازية (٨)

وشعاط المتساوي الخلاصة ولو جاء المشتري الى البائع وقال انه قام على ثمن قال ورد البائع
 عليه ما قبض من الثمن ولكن لم يقبض ما باع لانتم الاقالة في الحادي والعشرين من
 التاتارخانية * تركت البيع فقال رضيت أو أجزت فاقالة بزازية في نوع في الاقالة
 ملخصا * طلب البائع الاقالة فقال المشتري هات الثمن فاقالة كقوله أقلني وقبولها يقتصر
 على المجلس وكما يصح القبول نصا يصح دلالة بان خاطب بعد قول المشتري أقلت قدما قبل
 المصارفة والتسليم بكلام ويشترط لصحتها قيام البيع أو بعضه لا الثمن وما منع الرق في البيع
 الفساد والمعيب ملغى من الاقالة من المحل المزبور * هلك المبيع بعد الاقالة قبل
 التسليم طلت بزازية في الاقالة * وما يمنع الرد بالمعيب يمنع الاقالة وكذا اذا هلكت الزيادة
 المتصلة أو المنفصلة أو لمسته لكذا أجنبى من شرح التقابله للشيخ فليس * (شم) طلب
 البائع من المشتري فسخ البيع فقال المشتري ادفع الى الثمن فكتبه قبالة ودفعها اليه
 فأخذها منه ورد المبيع فهو فسخ * (شم) ولو قال لشترت منى هذه الحاربية وأتكر
 فان عزم البائع على ترك الخصومة فهو فسخ والقياس ان يشترط فيه المجلس * (قم) رد
 الصندلة بعد الرضيق وقال له اتخذها أخرى أوسع فقال المصندي ضعهما اتخذ ذلك أخرى
 أوسع ففعل ووضع الصندلة في الخيل فهو فسخ قنية في الاقالة * باع بقرة ثم قال اشتريها
 بعثها منك رخصة فقال المشتري ان كانت رخصة فخذها وبعدها واسترجع فيها لنفسك
 وأوصل الى ثمن يقرق التي بعثها منى فباعها ورغى فان كان قبل القبض أو بعده وقال له
 مشترها بعثها لنفسك فهو فسخ والراجح له والافه وتوكيد والرجح للموكل قنية في الاقالة
 * (ق) اشترى ابريسما فأخذه ثم قال للبائع لا يصلح لعملي فخذ وادفع الى الثمن فأبى وقال
 تركت كذا من الثمن وادفع الى الباقي ففعل فهو اقالة وعلى البائع رد كل الثمن لا يبيع مبيدا
 نقد الضاوى في الباب الخامس عشر من البيوع وفي المشتري اشترى من آخر عبدا وتقا بضا
 ثم قال للبائع أقلني حتى أدخلك الثمن سنة فقال فعلت جازت الاقالة دون التأخير وكذا
 لو قال أقلني على أن أضع عنك نحسين فقال فعلت جازت الاقالة دون الخط ويدفع كل الثمن
 وهذا قول محمد (١) وقال أبو يوسف جازت الاقالة على المسمى من الاجل والتقصان
 في الثاني من بيوع التلاصة في آخر الاقالة * رجل اشترى عبدا بألف درهم ودفع الثمن
 ولم يقبض العبد فقال للبائع بعد ما لقيه وهبت لك العبد والثمن كان ذلك نقضا للبيع
 ولا تصح هبة الثمن فاضحان في الاقالة * (يحيى) جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه
 بالامر المطلق فقال البائع لا أدفعه بهذا الثمن وأخبر به المشتري فقال لا أريده أيضا لا يفسخ
 لانه ليس من القضاة الفسخ ولان اتحاد المجلس في الايجاب والقبول شرط في الاقالة ولم
 يوجد قنية في الاقالة * (فحط) اشترى سمارا ثم أتى ليرده فلم يجد البائع فأدس في اصطبله
 فخاف البائع بالبيطار فبرغه فليس بفسخ لان فعل البائع وان كان قبولا يشترط فيه اتحاد
 المجلس وكما يصح قبول الاقالة نصا في مجلس الاقالة فكذا دلالة بالفعل والافلا ألا ترى أن
 من باع ثوبا وسله ثم قال للمشتري أقلت البيع فاقطعه لي قبضا فان قطع في المجلس فهو اقالة
 والافلا قنية في الاقالة * رجل اشترى سمارا وقبضه ثم جاء بعد أيام وردته على البائع فلم يقبل

(١) وفي المنية الكبرى أن الامام مع محمد
 سدد

الباردة وقال لا أقبل ثم استعمله بعد ذلك أي ما ثم أراد أن يردّه على المشتري ولا يرد الثمن
كان له ذلك لأنه لما قال لا أقبل بطل رد المشتري وأقالته فلا يفسخ البيع بينهما باستعمال
البائع بعد ذلك لأن الاستعمال وإن كان دليلاً على الرضا إلا أنه دون المصريح فلا يبطل به
صريح الرد فاضحيان في الاقالة وكذا في نوع في الاقالة من البرازية * ولو ولدت المبيعة
ولدا يعني بعد القبض ثم تقابلا الاقالة باطلة عنده لأن الولد زيادة منفصلة والزيادة المنفصلة
إذا كانت بعد القبض يتعذر معها الفسخ حقاً للشرع بخلاف ما قبل القبض والحاصل أن
الزيادة متصلة كانت كالسمن أو منفصلة كالولد والارش والعقر إذا كانت قبل القبض لا تنفع
الفسخ والرفع وإن كانت بعد القبض فإن كانت متصلة فكذلك عنده وإن كانت منفصلة
بطلت الاقالة لعدم الفسخ معها والاقالة لا تصح على قوله الأفسخا وعندها تكون بيعاً
فتح القدير في الاقالة * وأشار أيضاً بقوله لزمه الثمن الأول إلى أنه لو كان الثمن الأول سالماً
فأجله المشتري عند الاقالة فاق التأميل يبطل وتصح الاقالة وإن تقابلا ثم أجله بذبحي أن
لا يصح الاجل عند أبي حنيفة فإن الشرط لاحق بعد العقد ملحق بأصل العقد عنده كذا
في القنية وإلى أنه لو أبرأ المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع ثم تقابلا لم تصح منها أيضاً والـ
يلزم المشتري رد المبيع وفي القنية اشترى ماله حمل ومؤنة ونقله إلى موضع آخر ثم تقابلا فؤنة
الرد على البائع من اقالة البحر الرائق * ولو اشترى عبداً بقرعة أو بصوغ ودفعة أيضاً ثم هلك
العبد في يد المشتري ثم تقابلا والفضة قائمة في يد البائع صححت الاقالة لأن كل واحد منهما
مبيع لتعيينه بالتعيين فكان معقوداً عليه فبقي البيع بقاء أحد هـ ما وعلى البائع رد عين
الفضة ويسترد من المشتري قيمة العبد لكن ذهب الأفضة لأن الاقالة وردت على قيمة العبد
فلما استرد قيمته فضة والقيمة تختلف فتزداد وتقص فيؤدي إلى الربا ولو كان العبد قائماً وقت
الاقالة ثم هلك قبل الرد على البائع له أن يرد الفضة ويسترد قيمة العبد إن شاء ذهباً وإن شاء
فضة لأن الاقالة هنا وردت على عين العبد ثم وجبت القيمة على المشتري بدلاً لا بدين ولا ربا بين
العبد وقيمه (١) شرح المقايمة للشيخ قاسم في الاقالة * رجل باع من آخر كروماً وسلمه إليه
وأكل المشتري نزل سنة ثم تقابلا لا يصح وكذا لو هلك الزيادة المتصلة أو المنفصلة أو استهلكها
الاجنبي في الثاني من اقالة الخلاصة من البيوع * (بخ) اشترى كروماً بذهب ودفعت مكانه
حنطة ثم تفاسخا البيوع قيل له أن يطلب الحنطة * (جم) اشترى بدارهم جبياد ودفعت زيوفا
مكانها وتحوّلها البائع ثم تقابلا لم يرد أن يرجع بالجبياد وكذا ذكره في الرد بالعيب قنية
في الاقالة * اشترى شياً بعشرة دنانير ودفعت إليه الدراهم عوضاً عن الدنانير ثم تقابلا العقد
وقدر خصت الدراهم رجوع على البائع بما وقع العقد عليه وهو الدنانير دون ما دفع وكذا لو رد
بعيب خلاصة في نوع من آخر الفصل الثاني من البيوع * وإن تغيرت الجارية إلى النقصان
بأن تعيبت الجارية في يد المشتري بفعل المشتري أو بآفة سماوية فإن تقابلا بثلث الثمن الأول
أو سكتاً عن ذكر الثمن الأول يجعل الاقالة فسخاً عنده غير أن البائع إذا لم يعلم بالعيب وقت
الاقالة كان له الخيار إن شاء أمضى الاقالة وإن شاء ردّه وإن علم بالعيب فلا خيار له تاناً رائية
في الحادى والعشرين من البيوع * (قح) تقابلا فهو على الثمن الأول وإن سمي أكثر من

(١) مثل عن رجل باع من آخر سلعة بفلوس
رائجة وقبضها وسلمه السلعة ثم إن ولى
الامر أبطل المعاملة بالفلوس ثم تقابلا
هل للبائع رد الفلوس المقبوضة أم بدلها
أجاب نعم له رد الفلوس ولا يلزمه غيرها من
قناوى ابن نجيم من البيوع سـ

التمن الاول أو أقل أو جنسا آخر عند أبي حنيفة لأن الاقالة فسخ فيعود اليه رأس ماله كما كان بلا زيادة ولا نقصان الا اذا حدث بالمبيع عيب فيجوز باقل (١) نقد الفتاوى في الاقالة * ولو اشترى عينا ثم تقايلا البيع ولم يتقابضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه فاضحان في أو اخر فصل قبض المبيع * اقالة الوكيل في السلم تجوز عند أبي حنيفة ومحمد كلاهما وكذا اقالة الوكيل بالمبيع عندهما واقالة الوكيل بالشراء لا تجوز اجماعا وفسخ الموكل مع المشتري جائز (ج) اقالة الوارث جائزة وروى أنه ليس ببيع وأطلق في الجماع جواز اقالة الوصي من شرح القدروري للزاهد في الاقالة * وفي جامع النصولين الوكيل اذا قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا بحر رائق في باب الوكالة بالمبيع والشراء * واذا أقال الوكيل بالمبيع صححت الاقالة وسقط الثمن عن المشتري عند أبي حنيفة ومحمد لأن عندهما يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالابراء فيملك الاقالة ولكن انما تنفذ الاقالة في حق الوكيل والمشتري لافي حق الموكل حتى لا تعود العين الى ملك الموكل وعلى قول أبي يوسف لا يسقط الثمن عن المشتري بالابراء فلا يملك الاسقاط بالاقالة ذخيرة في المصل العاشر في ابراء الوكيل واقالته من البيوع * (فو) المتولى يملك الاقالة لو خيرا للوقف وقال الوكيل بالمبيع لو أقال أو احتال أو أبرأ أو حط أو وهب صح عندهما وضمن لموكله الا عند أبي يوسف الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا في السابع والعشرين من الفصولين * (خ) او وكيل بالشراء لا يملك الاقالة اجماعا من المحل المزبور * (بم) باعت صبعة مشتركة بينهما وبين ابنها البالغ واجاز لابن البيوع ثم أقال وأجاز لابن الاقالة ثم باعتها ثانيا بغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لأن الاقالة يعود الى بيع الى ملك العاقد لا الى ملك الموكل والمجيز قسبة في الاقالة

(١) وفي فتح القدير الآن يكون حدث بالمبيع عيب فيصح بالنقصان جهلا للخط ما زعم ما هات بالمعيب

* (في بيع الاب والوصي مال الصغير والشراء) * بيع الاب مال طفله من الاجنبي على ثلاثة أوجه فان الاب اتعاذل أو مستور الحال أو فاسق فجاز في الاقايين فليس له نقضه بعد بلوغه ان ذللاب شفقة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر وكان هذا البيوع نظرا وفي الوجه الثالث لم يجز بيع عقاره فله نقضه بعد بلوغه هو المختار الا اذا كان خيرا بان باع بضعف قيمته (٢) اذ عارض ذلك المعنى معنى آخر فلم يكن هذا البيوع نظرا وبيع منه قوله جاز في رواية ويوضع ثمنه بيد عدل لافي رواية ولا خير بضعف قيمته وبه يفتى كذا في (خ) وفيه الوصي في بيع العقار كلاب المفسد جاز لو باع بضعف القيمة والافلا وفيه صح في الوجهين بيع عقاره يسير الغبن في السابع والعشرين من الفصولين * للاب بيع عقاره لئلا يملك ولا يملك الاخذ منه لمنه فله لانه جنس حقه من المحل المزبور * والوصي في بيع العقار مثل الاب المفسد لا يجوز بيع الوصي الا بضعف القيمة أو لحاجة الصغير أو ولدين لا وفاقه الابه من أحكام الصغار للاسترواش في مسائل البيوع * وصى الميت باع التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه في الكل عنده وعندهما لا يجوز في الزيادة على قدر الدين وعليه الفتوى ولو لم يكن في التركة دين وفي الورثة صغير فباع كل التركة بضعفه وان استغرق التركة بنقد في الكل عروضا أو عقارا فعنده اذا ثبت للوصي ولاية يبيع بعض التركة له يبيع كله وللوالدين

(٢) وفي الخاتمة وعليه الفتوى في التاسع عشر من التمارين

(١) مطلقة بان يقول ثلث مال أو ربعه
مثلا وصية فينتد يجوز بيع العقار كذا
في الدرر في إيصائه

والورثة بكار غيب يبيع المنقول لا العقار الا اذا كان بحال لولم يبيع بهلك فينتد بصير العقار
كالعروض برأية في تصرفات الوصي وفيها وفي الاقضية والصغرى والخالية يبيع الوصي
على خمسة أوجه أن تكون الورثة كلهم صغارا فينتد أنه أن يبيع كل المنقولات ولو يبيع بالغين
وليس له أن يبيعه بفاحشة وليس له أن يبيع العقار الا زيادة في الثمن بان يبيعه بضعف القيمة أو
اضرورة الدين أو لوصية مرسله (١) في التركة لا تنفذ بدون بيعه أو لوصية بعضه وهو لا ينقسم
أو لضرورة القسمة أو لحاجة اليتيم الى غنمه أو زيادة مؤنته وخراجه على غلته وارتفاعه
أو لنداعيه الى الخراب فيما اذا كان داراً وحائناً أو للغرف من تسلط جائزى شوكة عليه
ذكره في الخالية وغيره حتى لو باعه بدون شيء من هذه المسوغات التسع يكون لليتيم نقضه اذا
بلغ أدب الاوصياء في البيع * وفي القنية للزاهدى ولوباع الوصي مال الصبي بفاحش
الغبين قال القاضي علاء الدين المروزي يطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال
نجم الدين الحكيمي بل يفسد البيع قلت فيملك المشتري المبيع بالقبض ويكون على كل من
المتبايعين الفسخ مادام المبيع قائماً في يد المشتري من المحل المزبور * وفي الجواهر باع
الوصي ضيعة للدين قمين أن قيمتها أكثر فالبيع باطل ولا يحتاج الى فسخ الحاكم فلو باعها
ثانياً بنى المثل صح البيع الثاني من المحل المزبور * برهن الوصي الثاني أن الوصي الاول
كان يباع بغبين فاحش أو باع العقار المتروك لقضاء الدين مع وجود المنقول يقبل ويطل
البيع في نوع من الدفع من دعوى البرأية * ومن سبب الائمة السائل وصى باع كرم
الصغير وباع الصغير وادعى غشياً وأقام بينة وأقام المشتري بينة أن قيمة الكرم في ذلك الوقت
مثل الثمن فيبينة الغبن أولى في باب ينفى المتضادين من شهادة القنية * وعنه اختلاف
الوصي واليتيم بعد بلوغه فقال الصبي بعت عقارى الى حاجتى لكن بغبين فاحش وقال
الوصي بل بعتة بمثل القيمة لا يكون القول له (٢) في باب اختلاف المتبايعين من دعوى
القنية * وصى باع ضيعة اليتيم من مفسر يعلم أنه لا يقدر على أداء الثمن قال أبو القاسم ان
كان البيع يبيع رغبة فالعاضى يؤجل المشتري ثلاثة أيام فالأولى الثمن فيها والاقتض
البيع قال رضى الله عنه وينبغى أن لا يجوز بيع الوصي اذا كان يعلم أن المشتري لا يقدر
على أداء الثمن لان بيع الوصي ممن هذا حاله يكون استهلاكاً لا آتية اذا أدى الثمن قبل أن
يقضى القاضي يطلان البيع الا أن يصح هذا البيع فاضحيان من تصرفات الوصي *
وان أنكر المشتري الشراء والعين في يد المشتري برفع الوصي الامر الى الحاكم فيقول ان
كان بينه كمي بيع فقد فسخت البيع برأية في نوع في تصرفات الاب والوصي * وان
كانت الورثة بكار غيباً وليس على الميت دين ولا وصية فلو وصى أن يبيع غير العقار استحساناً
لان غير العقار يخشى عليه التواء والتلف مكان البيع حفظاً وتحصيناً وملك اجارة الكل
فان كان بعض الورثة حضوراً وبعضهم غائباً أو واحد منهم غائب فان الوصي يملك بيع نصيب
الغائب من العروض والمنقول والريق لاجل الحفظ واذا ملك يبيع نصيب الغائب يملك
بيع نصيب الحاضر أيضاً في قول أبي حنيفة وعند صاحبيه لا يملك وهذه أربع مسائل
احداها هذه والثانية ان كان على الميت دين لا يحيط بالتركة فان الوصي يملك البيع

(٢) لو ادعى الابن بعد البلوغ أن والدته
باع منك في حال صغرى بغبين فاحش فانه
كانت قيمته يوم باع مائة وقد باعه بخمسين
فخذ الخمسين ورد على مملوكي وقال المتدعي
عليه لابل كانت قيمته خمسين فانه يحكم
الحال اذ لم تكن المستفيدة تتبدل فيها
الاسعار فالقول قول المشتري كذا في
مسائل البيع والشراء من أحكام الصغار
للاستروثى وكذا في الثالث والعشرين
من فصوله وكذا في السابع والعشرين
من العمادية

(١) الاصل عند أبي حنيفة انه اذا ثبت
للموصى بيع بعض التركة ثبتت له ولاية
بيع الكل هكذا في الخاتمة في فصل
تصرفات الوصى

(٢) وفيه اختلاف ذكره في السادس من
الفصول وفي آخر مسائل القضاء أن
حقوق العقد ترجع الى ورثة الوصى

بقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة يملك (١) وعندهما لا يملك
والثالثة اذا كان في التركة وصية بمال مرسل فان الوصى يملك البيع بقدر ما تقوم به الوصية
وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده يملك وعندهما لا يملك والرابعة اذا كانت الورثة بكارافهم
صغير فان الوصى يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب البكار أيضا عنده
وعندهما لا يملك وكل ما ذكرناه في وصى الاب فكذلك وصى وصيه ووصى الجد اب الاب
وصى وصيه قاضيان في بيع الوصى من البيوع وكذا في تصرفات الوصى منه * اب
أو وصى باع مال وصى من أجنبي فبلغ حقوق العقد ترجع الى العاقد (٢) فصولين في
السابع والعشرين * وفي فتاوى رشيد الدين مات الوصى فبلغ الصبي فولاية قبض ثمن
مبايعه الوصى والمطالبة من المشتري لو ارث الوصى أو وصيه دون اليتيم الذي باع من
أدب الاوصياء في ايضاء الوصى * رجل مات وترك أولاد اصغارا وأبا ولم يوص الى أحد يملك
الاب ما يملك الوصى فان كان الميت أوصى وكان للاب أن ينفذ الوصية وليس له أن يبيع
العقار والعروض لقضاء الدين فرق بين الجد والوصى فان لوصى الاب بيع التركة لقضاء
الدين وتنفيذ الوصايا وليس للجد ذلك أقام محمد الجدة مقام الاب فقال اذا ترك وصيا واما
فالوصى أولى وان لم يكن وصى فالاب أولى ثم وثم الى أن قال فوصى الجد أولى ثم وصى
القاضي منية المفتي في تصرفات الاب من كتاب الوصايا * الاب أو الوصى اذا باع عقارا
للصغير قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان رأى القاضي نقض البيع خيرا للصغير كان له
نقضه قاضيان في بيع الوالدين من البيوع * قال استاذنا اطلاق الجواب في كتاب
المأذون في الاب والوصى تنصيص على أن الاب أو الوصى وان كان معطلا للقاضي نقض
بيعه اذا رأى المصلحة فيه قنينة في باب ولاية القاضي من أدب القاضي * وفي الخاتمة لا يجوز
بيع القاضي مال اليتيم من الوصى ويبيعه ماله من اليتيم ثم الوصى بقبوله حيث يجوز وان كان
الوصى وصيا من جهته أدب الاوصياء في البيوع * الخلاصة عن نظم الرندوسى حوا
بيع الوصى ماله من اليتيم وجواز شرائه مال اليتيم انما هو في وصى الاب واما وصى القاضي
فلا يملك فكذلك من يقوم مقامه من المحل المزبور * وفي الخلاصة والمساظمية لا يملك وصى
القاضي البيع من لا يقبل شهادته لانه كالوكيل ولا يجوز بيع الوكيل منهم من
المحل المزبور * الواحد لا يصلح بائعا ومشتريا من نفسه الا الاب والجد عند عدم الاب
فانهم ما يليان به مثل القيمة أو عناية غايب فيه في ظاهر الرواية (٣) ويكتفى بعبرة واحدة بقوله
بعث عبدى من ابني أو اشتريت عبده أو بعثت عبد ابني هذا من ابني هذا عندنا والسافعي
يشترط عبارتين ويكون أصيلا في حق نفسه نائباعن صغيره فاذا باع أو باعنا فالعهد عليه
واذا اشترى مال ابنه لا يرأس الثمن حتى يسلمه الى وصى ينصبه القاضي ثم يرده وصيه اليه
ويكون أمانته عنده برزانية في الثامن من البيوع * باع ماله من ابنه الصغير لا يثوب ذلك
عن قبض الشراء فماله يملك الاب من القبض حقيقة يملك من مال الاب منية المفتي
في باب تصرف الفضولي من البيوع * حل للاب شراء مال طفله لنفسه بيسير الغن
لا بفاحشه ولم يجز للوصى ولو بثل قيمته ولو بأكثر جاز خلافا لمحمد (شحي) الجد كالاب في ذلك

(٣) وفي السادس من الولوالجية وفي ظاهر
الرواية يجوز هذا البيع من الاب بثل
القيمة أو بعناية غايب في ماله وروى
حسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز الا بثل
القيمة والاصح ما ذكره في ظاهر
الرواية

(١) وتفسير الخيرية في غير العتار قال شمس
الائمة السرخسي أن يبيع مال نفسه من
اليتيم ما يساوي خمسة عشر بعشرة وان
يشترى لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة
عشر وتفسير الخيرية في العتار عند
العض أن يشترى لنفسه بنصف القيمة
وأن يبيع من اليتيم بنصف القيمة كذا في
بيع الوصي وشراة من يبيع الخانية يهد
(٢) والمسئلة في الخانية في صل تصرفات
الوصي وقال فيه هذا قول محمد وأما على
قوله ما قول الواحد يكتفى به
(٣) ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك على
هذا الولدان كالليت لم يشهد أنه اشتراه
لولده كذا في يبيع الخانية في فصل
في بيع الوالدين يهد
(٤) ولا يصح السلم الا ببيع شرائط
تذكر في العقد جنس معلوم ونوع معلوم
وصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل
معلوم ومعرفة مقدار رأس المال اذا
كان مما يتعلق العقد على مقداره كالمكيل
والموزون والمعدود وتسمية المكان الذي
يؤفيه فيه اذا كان له أجل ومؤنة كذا
في شرح القدرى للزاهد يهد
(٥) مثل عن المسلم اليه اذا اقتطع بعد
حاول الاجل وصار لا يوجد هل يلزم
المسلم اليه قيمته أم لا يلزمه ويشخص العقد
بعد حاول الاجل أجب لا يلزم المسلم
اليه قيمته واعلم رب السلم الخيار ان شاء
فسخ وان شاء استمر الى حال وجوده فان
فسخ أخذ رأس ماله كذا في تناوي ابن
نجيم يهد

(ض) جاز للوصي ذلك لو خيرا (١) وتفسيره أن يأخذ بخمسة عشر ما يساوي عشرة أو
يبيع منه بعشرة ما يساوي خمسة عشر وبه يفتى وصح له يبيع عتار اليتيم بمثل القيمة ويفتق
بأنه لا يجوز الا بضعف القيمة أو لضرورة ومن جملتها أن تزيد مؤنة العتار على غلته وصح
للاب يبيع ماله من ابنه لم يضر في السابع والعشرين من الفصولين * وصي اشترى
لنفسه شيئا من مال الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز فاضحنا في تصرفات
الوصي * اذا باع الوصي مال الميت ثم استباع منه واحدا باع ثلث ما باع يطر الى القيمة
ان قال عدلان انه باع بالقيمة فالبيع صحيح ولا يلتفت الى الزيادة (٢) من وصايا العدة للصدر
الشهيد * اشترى خادما لابنه الصغير لا يرجع عليه بالثمن وكذا ان مات قبل الأداء
ويؤخذ من تركته كدينه الا اذا شهد أنه أخذ له لابنه ليرجع بثمنه على ابنه (٣) ويعتبر
الاشهاد وقت الشراء وقيل وقت نقد الثمن وفي الوصي يرجع أشهد أم لا وعن محمد اذا
لم يشهد على الرجوع لكنه نواه وقت الشراء ونقد على هذه النية يبعه الرجوع ديانة
اشترى طعاما للصغير من ماله وللصغير مال كان متبرعا وعن الثاني ان اشترى لابنه شيئا مما
يجبر عليه كالأطعام والكسوة ولا مال للصغير لا يرجع وان أشهد وان مما لا يجبر عليه
بأن كان للصغير مال فاشترى طعاما أو كسوة أو اشترى دارا أو ضياعا ان أشهد وقت
الشراء على أن يرجع يرجع والا فلا في الثامن من يبيع الزاوية والخلاصة * وفي
المتقي اذا اشترى الوصي بمال اليتيم غلاما لنفسه ان كان الثمن خير لليتيم أجزت الشراء
وان كان الغلام خيرا لليتيم جعلته لليتيم ولم أجز شراءه لنفسه * وفي غريب الروايات
وجامع الفتاوى من مجموع النوازل وصي اشترى بمال اليتيم غلاما وباعه مرابحة فلما بلغ
اليتيم قال كدت اشتريت الغلام لي فالربح لي وقال الوصي اشتريته لي فلا شيء لك من الربح
يكون الربح كله لليتيم وان قوى المال بضعه الوصي أدب الوصايا من البيع
* (في السلم) *

قلت أما شرائط صحة السلم فذكرها المصنف سبعة (٤) وفي المحيط أربع عشرة هذه السبعة
المدكورة وسبعة غيرها لم يذكرها المصنف في عقد الشرط وان ذكرها قبله احداها دوام
وجود المسلم فيه من وقت العقد الى المحل (٥) وثانيها أن يكون المسلم فيه مما
يعين بالتعيين حتى لا يجوز السلم في الاثمان وفي التبرروايتان وفي الفلوس يجوز عندهما
خلافا لمحمد وثالثها أن يكون المسلم فيه من المكيلات أو الموزونات أو المذروعات
أو المعدودات المتقاربة حتى لا يجوز السلم في الحيوان ورابعها قبض رأس المال قبل
الاقتراق سواء تعين بالتعيين أولا وخامسها أن يكون رأس المال منتقدا عند أبي
حنيفة خلافا لهما وسادسها أن يكون عقد السلم بان لا خيار فيه حتى لو أسلم بشرط
الخيار لهما أولا حده ما فسد الا اذا بطل صاحب الخيار خياره قبل التفريق بالابدان
ورأس المال قائم في يد المسلم اليه فحينئذ ينقلب جائزا وسابعها أن يكون المسلم فيه
مضبوطا بوصف يلحق به بذوات الامثال وذكر الشروط في (بيع) سبعة
عشر هذه الاربعة عشر وشرطان آخران في رأس المال وهو بيان نوعه أنه محمودية أو

مصرية ودراهم غطار بقيصة أو عدلية وبيان صفته أنه جيد أو ردي أو وسط إذا كان في البلد تقود مختلفة وشرط في المسلم فيه وهو أن لا يشمل البدلين أحدهما حتى علمه الربا كسلام الحنطة في الشعير أو الثوب الهروي في الهرويين فإنه يحرم النساء من شرح القدوري للزاهدي وكذا في التاتارخانية عن السفناقي * واختلفت الروايات في أدنى الاجل الذي لا يجوز السلم بدونه وعن محمد أنه قدر أدناه بشهر فصاعدا وعليه الفتوى وفي الكافي وأقل الاجل شهر في الأصح وعليه الفتوى وفي السراجية وأدنى مدة الاجل مائة ~~مكة~~ كن تحصيل المسلم فيه هو المختار في الثالث والعشرين من التاتارخانية ملخصا * الحوالة برأس المال جائزة وكذا الكفالة به وبالمسلم فيه منية المفتى في مسائل السلم * اذا شرط في السلم الثوب الجديد فجاء بشوب وادعى أنه جيد وأنكر الطالب فالقاضي يرى اثنين من أهل تلك الصنعة وهذا أحوط والواحد يكفي فان قالوا جيد أجبر على القبول خلاصة في الاقل من البيوع * ولا خير في السلم في الرطبة حزرا وكذلك في الحطب حزما وأقارافان بين شيأ من ذلك على وجه لا يمكن المنازعة بينهما في التسليم والتسلم يجوز وفي بعض الشروح لو بين الطول والعرض والغلط في المستثنين أو كان عرف ذلك جاز تاتارخانية في الثالث والعشرين * وفي بيع الاصل لا بأس بالسلم في الجذوع اذا بين ضرر بامعلا وبين الطول والعرض والغلط والاجل والمكان الذي يوفيه فيه وكذلك الساج وصنوف العيدان والقصب وأعلام الغلط في القصب ما يشد به أنه ذراع أو شبر محيط برهاني في أوائل السلم * ولا بأس بالسلم في الحصر والبوارى اذا وصفت وبين طولها وعرضها ووصفتها لانه من روع كالتبنيات والحصر ما يتخذ من البردى والحشيش والبوارى ما يتخذ من القصب مجمع الفتاوى في مسائل السلم * وفي تجنيس خواهر زاده يجوز السلم في البسط والحصر اذا شرط من ذلك ذراعا معلوما وصفة معلومة تاتارخانية في الثالث والعشرين * ويجوز السلم في اللبن والعصير والخل كإلا أو وزنا واذا انقطع العصير لا يجوز السلم فيه من سلم البزاية * وفي الخانية واذا سلم الدراهم في حنطة والدراهم لم تكن عنده فدخل في بيته وأخرج الدراهم فان توارى عن عين المسلم اليه عند دخول البيت بطل السلم والا فلا تاتارخانية في الثالث والعشرين * ولا يطل الاجل بعوث رب السلم ويطل بعوث المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركته حالا قاضيان في السلم * الوجه الثالث اذا اختلفا في الاجل فهذا لا يخلو من ثلاثة أوجه اما أن اختلفا في أصل الاجل بأن قال أحدهما كان بأجل وقال الآخر بغير أجل أو اختلفا في مقدار الاجل بأن قال رب السلم كان الاجل شهر وقال المسلم اليه لا بل شهرين أو اختلفا في المضي بأن قال رب السلم كان الاجل شهرا وقدمضى وقال المسلم اليه لم يعض بعد وانما أسلمت الى الساعة فان اختلفا في أصل الاجل فهذا على وجهين اما أن يكون مدعى الاجل الطالب أو المطلوب فاذا كان مدعى الاجل هو الطالب والمطلوب يشكر ولم يقم اهمابينة فالقياس أن يكون القول قول المطلوب مع يمينه وفي الاستحسان يكون القول قول الطالب مع يمينه هذا اذا كان طالب الاجل هو المدعى فاما اذا كان المطلوب هو مدعى

الاجل قال أبو حنيفة رحمه الله بأن القول قوله استحسننا وقال أبو يوسف ومحمد بأن القول قول الطالب هذا إذا لم يقيم لأحدهما بينة وإن قامت لأحدهما بينة قبلت بينته وإن أقام البينة فالبينتين من يدعى الاجل هذا إذا اختلفا في أصل الاجل وإن اختلفا في مقدار الاجل ان لم يقيم لأحدهما بينة فالقول قول الطالب مع عينه ولا يتحالفان عند علمائنا الثلاثة وقال زفر يتحالفان وفي التمهيد وفي الخيار لم يتحالفوا بالجماعة (م) هذا إذا لم يقيم لأحدهما بينة فإن قامت لأحدهما بينة يقضى بينته وإن أقام جميعا البينة فالبينتين المطلوب ولا يقضى بعقدين عندهم جميعا من التنازع في النية في الثالث والعشرين من البيوع * وإن اختلفا في المضي ان لم يقيم لأحدهما بينة فالقول قول المطلوب انه لم يبيع وإن قامت لأحدهما بينة تقبل بينته وإن أقام جميعا البينة المطلوب من المحل المتزور * اختلفا في قدر المسلم فيه أو جنسه أو وصفه أو ذرعه أو اختلفا في رأس المال كذلك تحالفوا وإذا أقام أحدهما البينة قضى له وإن أقام البينة قضى لرب السلم ولو اختلفا في رأس المال وأقام البينة قضى للمسلم اليه وجب في الاختلاف في السلم * وإذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه على أن يرده عليه مائتي درهم أو مائة درهم وخمسين كان باطلا (١) فأما إذا قال صالحك من السلم على مائة من رأس مالك كان جائزا (٢) وكذلك إذا قال على خمسين من رأس مالك كان جائزا بهد هذا اختلف المشايخ في قوله صالحك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك أنه بصيراقالة في جميع السلم أو في نصف السلم وإن قال صالحك من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا يجوز يريد بقوله لا يجوز الزيادة (٣) هكذا ذكره شيخ الاسلام في شرحه وأشار شمس الأئمة السرخسي في شرحه الى أنه تبطل الاقالة في هذا الوجه أصلا وفي الذخيرة الاقالة في باب السلم على ~~سائر~~ من رأس المال لا يجوز تنازعاً في الثالث والعشرين * (قع عك) باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه بأكثر من رأس المال أو برأس المال لا يصح ولا يبيحكون اقالة (قع مك) أسلم ديناراً في مائتي من من زيب فلما حل الأجل ويجز عن أدائه فباع رب السلم من المسلم اليه مائة من ذلك الزيب الذي على المسلم اليه دينار وقبض الدينار لا يفسخ السلم في حصة الدينار (قب) السلم في العنب الفسلاف في وقت كونه حصر ما لا يصح والسلم في التفاح الشستاني قبل الادوال يصح لانه يسمى تفاحا (قع مك) أسلم زيباً في كحنطة لا يجوز (حم عك) يجوز فأبو الفضل جعل الزيب كيلاً وما جعله وزناً قيمة في السلم

* (كتاب الصرف) *

يجب أن يعلم أن الرهن والحوالة والكفالة يبدل الصرف جائزة عند علمائنا الثلاثة وإذا جازت هذه التصرفات فقول بعده ان قبض من المحتال عليه أو الكميل قبل الافتراق أو هلك الرهن في يد المرتهن قبل الافتراق تم الصرف بينهما ويعتبر افتراق مجلس المتعاقدين ولا يعتبر افتراق الكفيل والمحتال عليه وإن افترق المتعاقدان والرهن قائم بطل الصرف

(١) لأن الصلح عن السلم إذا لم يكن مضافاً الى رأس المال يقع عن المسلم فيه وهنا الصلح غير مضاف الى رأس المال فإنه لم يقل مائة وخمسين من رأس مالك ويبيع المسلم فيه قبيل القبض لا يجوز كذا في الذخيرة قبيل نوع آخر من الثاني والعشرين من البيوع منه
(٢) لأن الصلح على رأس المال في باب السلم اقالة واقالة السلم قبل القبض جائزة كذا في الذخيرة قبيل النوع الاخير من الثاني والعشرين من البيوع منه
(٣) لأن الاقالة في باب السلم على أكثر من رأس المال تجوز عندهم جميعاً الا أنهم لا تثبت الزيادة وتقع الاقالة على مقدار رأس المال كما في بيع المنقول ولو تقايلا على أكثر من الثمن الا قول قبيل القبض تصح الاقالة بمثل الثمن ولا تثبت الزيادة هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه منه

في الفصل السابع من صرف التنازخانية * وبيع الدين بالدين جائزا إذا حصل الافتراق بعد قبض الدين حقيقة عقد صرف كان أو لا نظير الصرف باع دينار بدينار ولم يكونا بحضرتهم ما تم نقدا وتقابلا قبل الافتراق جاز وكذا لو قبض أحدهما بأن كان له على آخر دينار ولا آخر عليه دراهم فاشترى كل ماعلى ما حبه بما عليه ثم بنفس البيع وكذا لو كان لا آخر عليه طعام أو فلولس وله على آخر دراهم أو دينار فاشترى من عليه الطعام بالدينار التي له عليه ذلك الطعام صح وتم بجوز البيع الرجل إذا باع لحليته ألبه ضبعة بجهلها على أبيه قيل لا يجوز لأنه يبيع دين لها على ثالث وذكر عن ~~الشيخ~~ ما يدل على الجواز بزيادة في الصرف * وعقد الصرف بذكر الأجل في أحد البدلين أو الخيار يشعقد بوصف الفساد وفرق الامام بين المنعقد على الفساد وبين ما عترض عليه الفساد بالحل شرط البقاء على الصحة فقال إذا باعها بألف وفي عنقها طوق قدر مائة بألف وتترقا قبل قبض شيء من الثمن صح في الجارية وبطل في الطوق ولو باعها بالطوق إلى أجل بطل في الطوق وقاها وصح في الجارية عندهما وشاع الفساد عند الامام اشترى فضة كثيرة بفضة قليلة معها شيء غيرها ان لم يكن لهذا الغبر قيمة ككف من تراب أو حصاة لا يجوز البيع للربا وان لها قيمة تساوى الفضة الرائدة من ذلك الطوق أو انقص من المساوى قدر ما يتغابن الناس فيه يجوز بلا كراهة والا كالمسألة أو جوزه يجوز بالكراهة قيل لمحمد كيف تجده في قلبك قال مثل الجبل من المحل المزبور * يبيع السيف المحلى بدراهم الفضة على أربعة أوجه الأول أن تكون الفضة التي هي ثمن أكثر من الفضة في السيف فهذا جائز ويجعل بقابله الفضة التي في السيف من الدراهم ما هي مثلها والباقي يكون بازاء النصل والحصن والجائل فان تقابلا في المجلس جاز البيع والصرف والابطال الصرف وأما البيع ان كانت الحلية تتخلص منه من غير ضرر (١) كالطوق في عنق الجارية والفضة الملقوفة في قبضته جاز البيع وبطل الصرف وان كانت لا تتخلص الا بضرر بطل لاجتماعها ولو شرط الخيار والا أجل بطل الصرف بالاجماع وكذا البيع عنده سواء كان من قبيل الأقل أو من قبيل الثاني وقالا ان لم يمكن التخلص من غير ضرر فهو كمال الامام وان أمكن كطوق جاز البيع في الجارية وبطل في الطوق والوجه الثاني أن تكون الفضة التي هي ثمن مثل الفضة التي في السيف والوجه الثالث أن تكون أقل مما في السيف والوجه الرابع أن تكون بحيث لا يدري أن الفضة التي هي ثمن مثل الحلية أو أقل أو أكثر ففي هذه الوجوه الثلاثة لا يجوز البيع وان لم يعلم مقدار الدراهم وقت البيع ثم علم وكانت أكثر من الفضة التي في السيف فان علم في المجلس جاز البيع وان علم بعد الافتراق لم يجوز وكذلك لو اختلف أهل العلم به فقال بعضهم الثمن أكثر من الفضة وقال بعضهم مثلها ملخص ما في الحاشية عشر من صرف التنازخانية * وهذا اذا كان الثمن من جنس الحلية فان كان من خلاف جنسها جاز كقما كان لجوارا تفاضل ولا خصوصية للحلية مع السيف والطوق مع الجارية بل المراد اذا جمع مع الصرف غيره فالتمسك لا يخرج عن كونه صرفا باقتسام غيره اليه وعلى هذا يبيع المزركش والمطرز بالذهب والفضة بغير رائق

(١) قوله من غير ضرر أي ضرر يهود الى البائع كذا في جامع الرموز للقهستاني وهذا لا يجوز شرعا وان رضى البائع كما اذا باع جذعا من سقف فيكون كما اذا تضرر ركن الشركاء في القسمة فيما اذا كان البيت صغيرا فإنه لا يقسم القسمة وان رضى الشركاء بل يترك ولا يبيع اذا اقتسموا به

(١) في شرح قوله من يبيع سبيها حليته
خمسون (٢)

في الصرف (١) * فحظر لنا أن يبيع المفضض الاول أن يبيع المفضض بالذهب
وكذا يبيع المزركش بالفضة ولو يبيع بالفضة يعني الدراهم المضروبة أو غيرها من
الفضة فالواجب أن ينظر الى ما في المبيع من الفضة فان كانت قدر الدراهم لا يجوز
وان كانت أقل من الدراهم التي هي الثمن فيجوز وان كانت أكثر فلا يجوز وان كانت
لا يمكن معرفة قدرها فلا يجوز أيضا وفيه خلاف زفر في صورة واحدة يجوز وهي
أن تكون الفضة التي في المبيع أقل من الثمن الذي هو الدراهم وفي بقية الصور لا يجوز هذا
إذا بيعت بالفضة فلو بيعت بالذهب لا يحتاج الى هذا بل يجوز بالقل والاكثر لكن لا بد من
قبض العوض كما في الاقول أيضا لا بد من القبض في صورة الجواز ولو يبيع المصوغ من
الذهب أو المزركش منه أيضا بالدراهم فلا يحتاج الى معرفة قدره هل هو أقل أو أكثر بل
يشترط التقابض في المجلس فلو باعه بالذهب يحتاج فيه الى ما قد مناه من الوجوه
الاربعة وفيه وجه واحد يجوز كما في الفضة والضابط في هذا واشكاله أن عند اتحاد جنس
الثمن والمبيع يعتبر التساوي في الوزن والتقايض في المجلس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر
التساوي بل التقايض وحده انفع الوسائل * وبيع السيف المحلى بالفضة بفضة خالصة
وبيع المنطقة المفضضة بالدراهم أو التبر لا يجوز الا أن يعلم أن الفضة الخالصة أكثر وكذا
لو باع حلياً من ذهب فيه جواهر لا يمكن اخراجه الا بضرر فباعه بذهب لا يجوز الا أن يكون
أكثر مما في المحلى من الذهب فاضحيان في باب الربا من البيوع * رجل ابتاع لؤلؤة في
قرطة مركبة بصفة متقومة فان كان لا يمكن تخليصها الا بضرر لم يجز البيع كالسيف المحلى
وان لم يلحقه من فصلها ضرر فالبيع جائز ولو قال رب القرطة تأمرع اللؤلؤة وأسلمها لي
المشتري والمشتري لا يقبلها فانه لا يجبر على القبول الا اذا تضرعها واسلمها اليه وتسلم فانه حينئذ
يكون بيعاً بالتسليم والاعطاء جواهر الغناوى في الخامس من البيوع * واذا باع من آخر
حلى ذهب فيه لؤلؤة أو جواهر بدينار وقبض المشتري المحلى فلهذا على أربعة أوجه
أحدها أن تكون الدنانير مثل الذهب الذي في المحلى الوجه الثاني أن تكون الدنانير أقل
من الذهب الذي في المحلى الوجه الثالث اذا كان لا يدري أن الدنانير التي هي غن مثل الذهب
الذي في المحلى أو أقل أو أكثر وفي هذه الوجوه الثلاثة لا يجوز البيع أصلاً في الذهب
ولا في الجواهر سواء أمكن تخليص الجواهر من غير ضرر أو لم يمكن وأما اذا كانت الدنانير
التي هي غن أكثر من الذهب الذي في المحلى فالبيع جائز في الكل في الذهب وفي الجواهر
ويصرف الى الذهب الذي في المحلى من الذهب الذي هو غن قدر مثله والباقي بازاء الجواهر
واللآلئ فعند ذلك المسئلة على ثلاثة أوجه ان نقد الدنانير التي هي غن كلها قبل أن يتزافا
فالعقد ماض على العصة وكذلك ان تقدم من الدنانير التي هي غن حصة الذهب الذي هو
في المحلى يريد به ان تقدم من الدنانير التي هي غن حصة الذهب الذي هو في المحلى ولكن لم
ينص على أنه حصة الذهب فالعقد ماض على العصة في الكل فان لم يتقدم شيئاً من الدنانير حتى
تمت فالاشك أن العقد في المخلص المحلى من الذهب يفسد وفي المخلص الجواهر هل يفسد ينظر
ان كان الجواهر بحيث لا يمكن تخليصه الا بضرر يفسد وأما اذا أمكن تخليصه من غير ضرر

لا يفسد العقد في الجوهر هذا اذا باع الحلي بدنانير نقد فاما اذا باع الحلي بدنانير فسيئة فهو
على أربعة أوجه ان كان المسمى من الدنانير مثل الذهب الذي في الحلي أو أقل منه أو كان
لا يدري ذلك فالبيع فاسد في هذه الوجوه الثلاثة في الحلي وفي الجواهر وأما اذا كانت
الدنانير أكثر من الذهب الذي في الحلي لا شك أن العقد يفسد فيما يخص الحلي من الذهب
فأما فيما يخص الجوهر هل يجوز البيع ينظر ان لم يمكن تخليصه الا بضرر يفسد البيع في
حصة الجوهر وان أمكن تخليصه من غير ضرر يجب أن تكون المسئلة على الخلاف في قول
أبي حنيفة لا يجوز البيع في الجوهر وهو نظير ما لو أسلم كتر حنطة في كتر شعير زيت فالعقد
يفسد في الزيت عند أبي حنيفة وعندهما العقد في المسئلة السالم لا يفسد في حصة الزيت
فكذا في هذه المسئلة لا يفسد العقد في حصة الجوهر محيط برهاني في الحماذي عشر من
الصرف * ولو باع خاتم فضة بعشرة دنانير وفيه فص يا قوت وقبض المشتري الخاتم ويجعل
قدر حصة الفضة من الثمن أو أكثر جازا البيع في جميع الخاتم فان عجل له أقل من حصة الفضة
ثم اقترقا ينظر ان أمكن نزع الفص من الخاتم بغير ضرر جازا البيع في الفص في قدر ما عجل له
من حصة الفضة وان كان لا ينزع الا بضرر بطل البيع في كله وكذا ان لم يعجل له شيأ حتى اقترقا
فان أمكن نزع الفص بغير ضرر جازا البيع في الفص بحصته من الثمن وبال في الفضة وان
لم يمكن الا بضرر بطل البيع في الجميع وكذا لو عجل الدنانير كلها ولم يقبض الخاتم حتى اقترقا
فان أمكن نزعها بلا ضرر جازا البيع في الفص بحصته والباطل البيع في الجميع وكذا اذا
اشترى بعشرة دراهم والفضة وزنها درهم فجعل درهمها وقبض الخاتم قبل أن يتقترقا جاز
البيع في الجميع وان لم يعجل شيأ حتى اقترقا ولا ينزع الفص بغير ضرر بطل البيع في الجميع
وان أمكن نزعها بغير ضرر جازا في الفص بتسعة دراهم وكذا السيف الحلي اذا باعه بمائة
وفيه خمسون حلبة وكذا المنطقة والسرج والقدح وغير ذلك مما فيه حلبة خزانة الاكل *
(الجامع) الدراهم المضروبة على ثلاثة أنواع اما أن يكون صفرها غالبا على الفضة أو كانا
سواء أو كانت فضتها غالبا عليه فان كان صفرها غالبا ينظر ان أمكن تخليصها بالاذابة
والسبب بعتم بمنزلة صفر وفضة منفصلين لا يجوز بيعها بالفضة الخالصة الا أن يكون
الخالص أكثر مما في الدراهم من الفضة لتسكون الفضة بازاء الفضة بمثلها وزنا والباقي بازاء
الصفر وان لم يمكن تخليصها بالاذابة والسبب تكون الفضة مستهلكة غير معتبرة فتسكون
بمنزلة النحاس ويجوز بيع هذه الدراهم واحداً بثنين ويجوز استقراضها والمبايعتها
عدداً ان كانت تروج بين الناس عدداً وان كانت تروج وزناً لا عدداً لا يجوز ذلك الا وزناً
لانها لا تصير عددياً الا بالاصطلاح فاذا لم يوجد الاصطلاح بقيت موزونة وأما اذا كانت
فضتها غالبا بأن كن ثلثها فضة وثلثها صفر فهي في حكم الزبوف (١) ولا يجوز بيعها
الا بمثلها من الفضة الخالصة ولا يجوز استقراضها والمبايعتها بالاوزن كالفضة الخالصة
وكذا حكم الفضة المغشوشة اذا كان غشها مغلوباً بالفضة فيكون كفضة وأما اذا كان
صفرها وفضتها سواء فلا يجوز بيعها بالفضة البيضاء الا اذا كان الخالص أكثر ولا يجوز
استقراضها والمبايعتها بالاوزن لانها بمنزلة الدراهم الرديئة والفضة فيها موزونة شرعاً

(١) واذا كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها
صفر فهي بمنزلة الدراهم الرقيقة ان لم تكن
مشار اليها لا يجوز الشراء بها من غير وزن
كما في الدراهم الرقيقة والبهرجة ان اشترى
بها ولهذا لم يحز استقراضها بالاوزن وان
كانت مشار اليها لا يجوز الشراء بها من غير
وزن كما في الدراهم الرقيقة كذا في
القائراخية من البيوع

كالخطة في السبيلة فلا يجوز استقراضها الاوزنا الا ان يشترط فيها في المبيعة فتصير بياعا
 القدر كما لو أشار الى الدراهم الجيدة ولا ينتقض العقد به لا كما قبل التلميم ويعطيه مثلهما
 لانها ثمن ولم يتعين في العقد ولا يجوز بيع بعضها ببعض فسيئة لاجل الوزن من المحيط
 السرخي في باب الصرف بمجازفة * ثم ان كانت هذه الدراهم التي غلب غشها تروج
 بالوزن فالبيع به والاستقراض به بالوزن وان كانت تروج بالهذه فالبيع والاستقراض به
 بالتعديس غير وان كانت تروج بهما فكل واحد منهما وما دامت تروج فهي أثمان لا تعين
 بالتعدين ولو لها كت قبل القبض لا يطل العقد واذا كانت غير رائجة فهي سلعة تعين بالتعدين
 ويطل العقد به لا كما قبل التسليم وهذا اذا كانا يعلمان بحالهما او لم يعلم كل من العاقرين أن
 الآخر يعلم فان كانا لا يعلمان ولا يعلم أحدهما أو يعلمان ولا يعلم كل أن الآخر يعلم فان
 البيع يتعلق بالدراهم الرائجة في تلك البلدة لا بالمشار اليه من هذه الدراهم التي لا تروج وان
 كانت يقبلها البعض ويردها البعض فهي في حكم الزيف والبهرجة فيتعلى البيع
 بجنسها لا بدينها كما هو في الرائجة لكن بشرط أن يعلم البائع خاصة ذلك من أمرها لانه
 رضى بذلك وأدرج نفسه في البعض الذي يقبلها وان كان البائع لا يعلم تعلق العقد على
 الأروج فتح القدير في الصرف * عادت شهر بخاوي وسمرة دأنت كبيع بدنيار
 ميكنند وانكاه هريدي نارى راسى درم رائج مبدهندى ~~مكبر~~ وكسى نواند كزكبر دكه
 سلطان تأديب ميكنند اما زروى شرع آيد كز زخواهد يانى اجاب فى چون عرف مستفيض
 شده است (١) من أوائل بيع القاعدية * قال من له على آخر جاد اذا اقتضى زيوفا
 ولم يعرف فأنقعه ففردت عليه بعيب الزيفه فان كان علم حين أنقعه أنها زيفة ليس له أن
 يردها على الأول والا فلا الرد على الأول سواء رده بقضاء أو رضامن دعوى القاعدية

(كتاب المدانيات) *

(س) رجل طلب من آخر قرض عشرة دراهم بأكثر لا يجوز لان قبضه بواو الحيلة في
 ذلك أن يبيع المقرض ثوبا يساوى عشرة بأكثر من عشرة بما يتفقان عليه ثم يقرض
 رجلا آخر عشرة ثم يبيع المشتري ذلك الثوب من المستقرض بعشرة ويأخذ منه
 العشرة ثم يبيع المستقرض من البائع الأول بالعشرة التي استقرض منه فيبيع المستقرض
 من العشرة واديس في يده شئ وقد وصل الثوب الى صاحبه وحصل له على المشتري الأول
 ثمن الثوب وهو أكثرون عشرة ووصل الى المشتري عشرة تجديس ومن بدى فصل
 الفساد بحكم الزمان البيوع العاسدة * رجل له على آخر عشرة دراهم نأراد أن يجدها
 ثلاثة عشر الى أجل قالوا يشتري من المديون شيئا تلك العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من
 المديون بثلاثة عشر الى سنة فيقع التكرز عن الحرام ومثل هذا مروى عن رسول الله عليه
 السلام أنه أمر بذلك رجل طلب من رجل دراهم ليقرضه بده وازده فوضع المستقرض
 متاعا بين يدي المستقرض ويقول للمقرض بعت منك هذا المتاع بمائة درهم فيشتري
 المقرض ويدفع الدراهم اليه ويأخذ المتاع ثم يقول المستقرض بعتى هذا المتاع بمائة
 وعشرين فيبيعه فيحصل للمستقرض مائة درهم ويعود اليه متاعه ويجب للمقرض عليه

(ترجمة)

(١) عادة أهل مدينة بخارى ومدينة
 سمرقند أنهم يجعلون البيع بالدينار
 ويجعلون قيمة كل دينار ثلاثين درهما
 بغير فكبر ولا يقدر أحد على أن ينكر
 لأن السلطان يؤدبه فهل يجوز شرعا أن
 يطلب الدينار أولا أجاب لا لأن العرف
 كان مستفيضا

مسئلة مذكوره سائر كنبه اولان
 حيله دن احسن ووجه اولوب عمل شرعى
 اولورى الجواب مشروعه در كذا أفتى
 ابو السعد رحمه الله

(ترجمة)

هل تكون هذه المسئلة المذكورة أحسن
 وأوجه من الحيلة التي في سائر الكتب
 ويحل بها شرعا الجواب نعم

مائة وعشرون درهما والاولى الاحوط أن يقول المستقرض للمقرض بعد ما قرض المعاملة
كل مقالة وشرط كان ينفاقد تركته ثم يعقد ان يبيع المتاع وهذه المسئلة دأبل على
جواز بيع الوفاء اذا لم يكن الوفاء شرطاً في البيع هذا اذا كان المتاع للمستهقرض فان كان
المتاع للمقرض وليس للمستهقرض شيء ويريد أن يقرضه عشرة بثلاثة عشر الى أجل فان
المقرض يبيع من المستقرض سلعة بثلاثة عشر ويسلم السلعة الى المستقرض ثم ان
المستهقرض يبيع السلعة من أجنبي بعشرة ويدفع السلعة الى الأجنبي ثم الأجنبي
يبيع السلعة من المقرض بعشرة ويأخذ منه العشرة ويدفعها الى المستقرض فيبرأ
الأجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض
على المستقرض ثلاثة عشر الى أجل وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة
بثلاثة عشر الى أجل معلوم ويدفع السلعة الى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من أجنبي
ثم ان المستقرض يقبل البيع من الأجنبي قبل القبض أو بعده ثم يبيعها المستقرض من
المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعليه المقرض ثلاثة عشر
وتصل السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض وان كان مشترياً ما باع بأقل مما باع قبل نقد
الثمن الا أن ذلك جاز لتحالي البيع الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والأجنبي
وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثمن مؤجل ويدفع السلعة الى
المستهقرض ثم ان المستقرض يبيعها من غيره بأقل مما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها من
المقرض بما اشترى لتصل السلعة اليه بعينها ويأخذ الثمن ويدفعه الى المستقرض فيحصل
المستهقرض الى المقرض ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة التي هي العينة التي ذكرها محمد
وقال مشايخ بلح بيع العينة في زمانها خير من البيع الذي يجري في أوقافنا وعن أبي يوسف
أنه قال العينة جائزة مأجورة وقال أجزأه ملكان الفرار من الحرام فاضيفان في فصل
فيما يكون فراراً من الرأى من كتاب البيوع * (حم) لا بأس بالبيع التي يفعلمها الناس
للتحرز عن الربا * (علك) هي مكروهة وذكر الباقي في نفسه أنه عند محمد مكروهة عند
أبي يوسف لا بأس بهم او عند أبي حنيفة مثله قال الزرغوري خلاف محمد في العقد بعد القرض
أما اذا باع ثم دفع الدراهم لا بأس به بالاتفاق قنية في باب الكراهية فيما يتعلق بالحبث في
الاموال * قضى المديون الذين المؤجل قبل الحلول أو مات فأخذ من تركته جواب
المأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المبايعة بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قيل
لنجم الدين أتفق به أيضاً قال نعم وقال لو أخذ المقرض المراجعة قبل مضى الاجل
فلم يديون أن يرجع منها بحصة ما بقي من الايام (١) قنية في المداينات * رجل أقرض
عشرة دراهم وطلب على ذلك رجلاً وأخذ فللمستهقرض أن يحسب ذلك من الاصل جواهر
القنأوى في أوائل أحكامه (لج) كان يطلب الكفيل بالدين بعد أخذ من الاصل
ويبيعه بالمراجعة شيئاً حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم يبيع أنه قد أخذه فلا شيء له لان
المبايعة بناء على قسام الدين ولم يكن قنية في المداينات * ولو أقرض على أن يوفيه
بالكوفة فهو فاسد (٢) خلاصة (ت) في الصرف * القرض الفاسد يفسد المالك

(١) وبه يفتى كذا في فتح القدير والمنح
ومسائل القرض ذكرت في البرازية في آخر
الفصل الاول من البيوع في الخاتمة في
باب الصرف

كصحة حتى لو استقرض يمتنع قبضه عليه وكذلك إذا سائر الاعيان ويجب القيمة على المستقرض
 اورده هذه المسئلة في أخرى وهي ما إذا أمر بشراء القن بأمة المأمورة فعمل فالتقن للامر
 * (قت) لم يجز قرض القيمي كتياب وخطب وخشب وقصب وسائر الرياحين الرطبة والبقول
 اذ الواجب في القرض رد المثل وايمت هذه بمثلية وكذا الحيوان لم يجز عند المأمر وجوزه
 الشافعي كما يجوز سلمه الا في الجوارى وأما الخنازير والوسمة والرياحين اليابسة التي تسكال
 فلا بأس باستقرارها لانها مضمونة بالمثل ثم في كل موضع لا يجوز القرض لم يجز الانتفاع
 الانتفاع به لعدم الحل ويجوز بيعه لثبوت المالك كبيع فاسد اذ المقبوض بقرض فاسد
 كقبوض ببيع فاسد سواء جامع الفصولين في الثلاثين * (م) استقرض ثورا بشوربعي
 استعار ثورا ليس بغيره ثوره فله في حالة الاستعمال لم يضمن وما في الجامع أن
 استقرض الحيوان مضمون ليس هذا انما دلل أن يدفعه حيوانه ليستهلكه فينتفع به من
 المحل المزبور ابن سماعة عن الشافعي استقرض فواكه كعلا أو وزنا ثم انقطع يصير إلى أن
 يدخل الحديث الا ان تراضي على قيمته كن استقرض طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم
 التقيا في بلد فيه الطعام غال ليس له الطلب بل يوثق المطلوب ليعطيه في تلك البلدة وعن محمد
 استقرض طعاما بالعراق ولقيه بمكة عليه قيمته بالعراق يوم الخصومة وليس عليه أن يرجع
 معه الى العراق لا خذمه وقال الشافعي عليه قيمته يوم أقرضه وبشر عن الشافعي أقرض طعاما
 أو غصب ثم التقيا في بلد الطعام فيه غال أو رخص يستوثق منه بكفيل حتى يوفيه في مكان
 الاخذ وقال الشافعي أيهما طلب قيمته التي في تلك البلاد حال الخصومة أقضى بها والاقول فيها
 قول المطالب وان كان قائما في يده ألزمه أخذه ولا أقضى بالقيمة بزاقية في القرض من
 كتاب البيوع * رجل استقرض من رجل خنطة في خراسان ثم التقيا في كerman
 فلامقرض أن يطالبه بأن يخرج اليه أو الى وكيله في خراسان أو أن يخرج اليه من قيمته بقيمة
 خراسان في كerman وله أن يكلفه به بئذ كفيل ليخرج اليه عند موافاته أو موافاة وكيله
 بخراسان فان أبي المستقرض دفع الكفيل اليه بحبسه حتى يخرج اليه بخراسان أو يخرج اليه
 من قيمة بكرمان لكن يسعر خراسان وان رضى المقرض بالقيمة وأبي المستقرض يؤاخذ
 بتسليم القيمة الى المقرض وان رضى أن يأخذ منه القيمة بقيمة خراسان فله أن يؤاخذ به حتى
 يخرج اليه في الموضع الذي يخاضعه فيه من كerman هكذا ذكر وهو الصحيح والغصب كالقرض
 في هذه الاحكام ذكره في المنتقى جواهر الفقه في الكفالة * رجل استقرض من
 رجل دراهم بخارية بخاري أو اشترى سلعة بدراهم بخارية بخاري فالتقيا في بلدة لا توجد
 البخارية فيها قالوا يؤجل بقدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوثق منه بكفيل لانه ذو عسرة
 فكان له النظر الى الميسرة من صلح الخاوية في الصلح في الدين * القدوري استقرض
 دراهم بخارية والتقيا في بلد لا يقدر على البخارية ان كانت تنفق في ذلك البلد فان شاء
 صاحب الحق أجبه له قدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوثق منه بكفيل ولا يأخذ وان كانت في
 بلد لا تنفق فيه وجبت القيمة مختصرا لتأخر خاوية في الرابع والعشرين من البيوع * رجل
 أقرض من الناصري مبلغا قيمته سبعة مثاقيل نصف دينار يساوي ومضت سنون وتعير

درهم التماسرى حتى صارت قيمته ثمانية عشر ديناراً يساوى روى فله أن يطالبه بالتقدي الذى
 دفعه اليه وان لم يوجد ذلك يجب عليه من النيسابورى من جواهر القتاوى في الكفالة
 والمواالة والقرض * استقرض فلوساً فكسدت ردها في الدرر الغرور في الصرف ان
 الدائن اذا استوفى من غريمه زيوفاً فأنفقها ثم علم أنها زيوفاً يرد مثل الزيوفاً ويرجع بالحياد
 شرح المجمع لابن مالك في فصل فيما يدخل في البيع تبعاً لمخصاً * استوفى دينه دراهم
 فأنفقها ثم علم زيوفاً ثم لم يرجع بشئ عند هدم ما وعده أبى يوسف يرد مثل الزيوفاً ويرجع بالحياد
 فنية في بيع الشئ على أنه كذا من البيوع * ومن له على آخر دراهم جياذ ففرضاها زيوفاً
 وهو لا يعلم فأنفقها أو هاجمك ثم علم فليس له شئ وقد تم استيفاء وعده أبى حنيفة ومحمد
 وان كان المقبوض قائماً له أن يردّه ويرجع بمثل حقه (١) كافي شرح الوافى من ممتزقات
 البيع لمخصاً * قال اذا كان له على آخر دراهم جياذ ففرضاها زيوفاً وقال أنفقها فان لم ترج
 فردّها على ففعل ولم ترج فله أن يردّها ولو وجد المشتري المبيع معيباً فأراد أن يردّه فقال
 البائع بعه فان لم يشتتر فردّه على فعرضه فلم يشتتر ليس له أن يردّه (٢) والفرق أن الزيوفاً
 لا تصير ملكاً للقابض بالحياد ما لم يجوزها وان علق التجوز برؤاها أو رواجها أن يقبلها
 انسان يمكن الجياذ في غير مبيع أو قضاء دين فإذا وجد القبول من ذلك تم القبض لهذا
 قبل له سابقاً عليه اقتضاء وادالم يوجد القبول لم يصير ملكاً له فكان حق الرد باقياً كما كان
 فانه انما يقطع اذا دخلت في ملكه ولم تدخل بعد فهو وانما تصرف في ملك الغير وفي فصل
 العيب المبيع ملكه وامتناع الرد كان معلقاً بالتصرف فيه فانه دلالة الرضا وأمر البائع
 ببيعه ووعده القبول اذا لم يشتر باطل لا يلزم شيئاً (٣) قال ومن له على آخر جياذ اذا قضى
 زيوفاً لم يعرف فأنفقها فردت عليه بعيب الزيادة فان كان علم حين أنفقها أنها زيفة ليس له
 أن يردّها على الاقل والاقله أن يردّها على الاقل سواء رد بقضاء أو برضا بخلاف المبيع اذا
 رد بغير قضاء حيث لا يرد على بائعه لانه انما امتنع الرذقة لان الرد بغير قضاء جعل بيعاً
 جديداً في حق الثالث وهو البائع الاقل وههنا لا يمكن أن يجعل بيعاً جديداً لانه لا يملك
 الرد لما قلنا ان ملكه متعلق بالتجوز بها ولم يوجد ولا يبيع بدون الملك من دعوى القاعدية
 * أخذ دراهمه من عليه وأنفقها الساقط ثم وجد بعهضها زيوفاً فلا ضمان على الناقد
 ويرد على الدافع وان أنكر الدافع أن يكون ذاهم دفعه فالقول قول القابض (٤) لانه
 ينكر أخذ غيره وهاهنا اذا لم يقر باستيفاء حقه من الجياذ فان كان أقراً لا يرجع ان
 أنكر الدافع أن يكون ذاهو في أواخر السابيع من قضاء البرازية * ولو أمر خيطاله
 أن يتقد فلا ناعنه ألف درهم جيدة فتقدمه ألما نهرجة أو غلته لم يرجع الا بمثل ما أعطى
 لانه يرجع بحكم الاقراض ولو كان المأمور كفيلاً يرجع بألف جيدة لانه يرجع بحكم تملكه
 ما في ذمة الاصيل (٥) منية المفقى * المديون اذا قضى الدين أجود مما عليه
 لا يجبروب الدين على القبول كما لو دفع اليه أ نقص مما عليه لا يجبر رب الدين كما لو أعطاه
 خلاف الجنس وذكر في بعض الكتب أنه اذا أعطاه أجود مما عليه يجبر على القبول عندنا
 خلافاً لفرق والصحيح هو الاقل ولو كان الدين مؤجلاً ففرضا قبل حلول الاجل يجبر على

(١) وان علم فلا شئ له اتفقا وليس له ان
 قائماً أن يردّه لانه اسقط حقه في الجوده
 كالمبيوع في القاعدية

(٢) سئل عن له على آخر دين من الدنانير
 أو النضة دفعه له وشروط أن لا يزوج وأن
 لا يردّها عليه فراج منها البعض وبقي
 البعض هل له أن يردّه أجاب نعم لردّه كذا
 في فتاوى ابن نجيم في آخر الهبة

(٣) والمسئلتان مذكورتان في الصلح عن
 الدين من الخيانة والتنازل خاتمة في خيار
 العيب نقلا عن القنية والمختارات

(٤) كذا في الفصل السادس من اجارة
 الخلام وقد تقدم في كتاب الاجارات
 (٥) مر ما يناسب هذه المسئلة في كتاب
 الوكالة نيل عن الفيمانيات الفضيلية

القبول وان أعطاه المسديون أكثر مما عليه ورأفان كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جاز
 وماروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أوفى الدين أكثر وقال إن الله ما شر الانبياء
 هكذا وزن محمول على ما إذا كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين وأجعو على أن الدائن
 في المائة يسير يجرى بين الوزنين وقد دراهم الدرهمين كثير لا يجرى واختلفوا في نصف
 الدرهم قال أبو نصر الدبوسي نصف الدرهم في المائة كغيره على صاحبه فان كانت الزيادة
 كثيرة لا تجرى بين الوزنين ان لم يعلم المديون بالزيادة ترد الزيادة على صاحبه وان علم المديون
 بالزيادة فأعطاه الزيادة اختيارا هل تحمل الزيادة للقابض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة
 أو صحاحا لا يضره التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقابض ويكون هذا هبة المشاع
 فيما يحتمل القسمة وان كان المدفوع صحاحا يضره التبعض وعلم الدافع والقابض جاز ويكون
 هذا هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة فاضحان في أوائل باب الصرف * (جن) رب الدين
 اذا ظفر الجنس حقه من مال المديون على صفته فله أخذه بغير رضا ولا يأخذ الجليد بالردى *
 وله أخذ الردى بالجليد ولا يأخذ خلاف جنسه كالدرهم والدنانير وعن أبي بكر الرازي له
 أخذ الدنانير بالدرهم وكذا أخذ الدرهم بالدنانير استحسانا لا قياسا ولو أخذ من الغريم غيره
 ودفعه الى الدائن قال ابن سلة هو غاصب والغريم غاصب الغاصب فان ضل الاخذ لم يصير
 قضا صابدينه وقال نصر بن يحيى صار قضا صابدينه والاخذ معين له وبه يفتى (١)
 ولو غصب جنس حقه من المديون فغصبه منه الغريم فالخيار له ان يقول ابن سلة قسمة في كتاب
 المداينات رجل أخذ دراهم المديون ودفعها الى الدائن قال نصير لا يصح لانه كلامه في له
 وعليه الفتوى كذا ذكره في غصب الواقعات من غصب القاعدية ملخصا * وفي جمع البخاري
 أخذ غير الدائن من مال المديون قد راد الدين ودفعه الى الدائن ان كان ما أخذه من جنس
 الدين فالخيار فيه قول نصير وان كان من غير جنسه فالخيار قول ابن سلة ضمانات فضيلية
 في ضمانات غاصب الغاصب والمساهل من الجواب أن صاحب الدين اذا استهلك شيئا من مال
 المديون فان كان من جنس دينه يصير قضا صابدينه وان لم يتقاصا وان لم يكن لا يصير
 قضا صا وان استهلك شيئا من ذوات القيم لا يصير قضا صابدينه ما لم يتقاصا (٢) عمادية
 في بيع الوفاء * وفي وكالة البرازية للزوج عليها دين وطلعت النفقة لا تقع المقاصة بدين
 النفقة بالارضا الزوج بخلاف سائر المديون لان دين النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس
 فتشابه ما اذا كان أحد الحقيقين جديدا والاخر دينا ولا يقع التقاض بلا تراص عند رجل
 ودبعة ولم يودع عليه دين من جنس الودبعة لم يكن قضا صا بالدين حتى يجتمع اربعة الاجتماع
 لا يصير قضا صا ما لم يحدث فيه قبض وان في يده يكفي الاجتماع بلا تجديد قبض فتقع المقاصة
 وحكم المغصوب عند قيامه في يد رب الدين كالودبعة (٣) انتهى اشباه في المداينات
 * وفي الفتاوى رجل له عند رجل ألف درهم ودبعة وعلى المودع رجل ألف درهم دين
 فرفع المودع الودبعة الى غريم المودع فله مودع الخيار ان شاء أجاز القضاء ولا شيء له على
 المودع وان شاء ضمن المودع فبأخذه منه الفه وسلم المودع لرب الدين لان المودع ملك الودبعة
 باداء الغثمان سابقا على الدفع الى الغريم وتبين أنه قضى دين الغريم من ماله بغير أمره فيكون

- (١) كذا في الخاتمة في ابراهيم القاصبي
 والمديون من كتاب الغصب
 (٢) سئل عن رجل له دين على آخر
 فطالبه فوجد معه ثوبا فاخذه منه وقال
 لا أعطيك حتى تعطيني حتى وذهب به فجاء
 له المديون بعد مدة بدينه وطلب ثوبه منه
 فادعى هلاكه هل يكون حكمه حكم
 الرهن ويكون مضمونا عليه من دينه أم لا
 أجاب نعم يملك هلاك الرهن مضمونا عليه
 كذا في فتاوى ابن نجيم في الرهن
 (٣) وتبي هذه المسئلة في كتاب الوديعم
 نقلا عن وكالة البرازية

مستبرعا وأشار محمد في كماله الأصل إلى أن المودع ضامن يدفع الوديعة إلى غيره مستحب الوديعة ومصورة ما ذكر في كتاب الكفالة رجل دفع إلى رجل ألف درهم وقال له اقض به إذا ما وجب لفلان على من الدين ولا تدفعها إلا بمحض من فلان فدفعها إليه بغير محضر من فلان كان ضامنا ألا ترى أن محمدا ضمن الوكيل الدراهم مع أن الدراهم أمانة في يده وقد دفعها إلى غيره مستحب الأمانة ذخيرة في الثاني من المدائيات * قضاء الدين طريقه المقامه يبين أنه أن ما يقبضه رب الدين بصير مضمونا لأنه يقبضه لنفسه على وجه التملك ولرب الدين على المديون مثله أي مثل ما في ذمته فيلزم أن يقضاه وقد تحققت بمجرد البيع لأن من العبد آخر الدينين فيكون قضاء عن الأول وانما كان طريق قضاء الدين المقامه لأن قضاء الدين حقيقة لا يتصور لأن القضاء يصادف العين وحق صاحب الدين وصف في الذمة ولذا قالوا الديون تنقضي بأمنالها (١) غاية في آخر كتاب الإيمان * (بج) طلب دينه العشرة من المديون فأعطاه العامن الحنطة ولم يبيعهم ماله صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهو يبيع بالدين وان كانت قيمتها أقل من الدين فان كان الدين بينهم معلوماً تكون يباعا بقدر قيمتهما من الدين والأفلا يبيع بينهما قنية في المدائيات * (جت) قضى دين غيره ليكون له ما على المطالب فربى فرضى جاز وفي (ط) و (حك) بخلافه (٢) وقال ولو أعطى الوكيل بالبيع الأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كمن القضاء على هذا فاسد ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله من المحل المزبور * وفي الذخيرة صالح الوكيل الأمر على جارية بعينها على أن يكون الثمن للأمر على المشتري لا يجوز الصلح ولو أن الوكيل قضى الأمر الثمن الذي له على المشتري ولم يشترط في القضاء أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري للوكيل فهو هذا القضاء لا يجوز وكذلك لو قضى الوكيل الثمن للأمر على أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري للوكيل كان باطلا أيضا (٣) تاتارخانية في الوكالة في الفصل المزبور * وفي العيون ميت عليه لا شرا أب وله على رجل ألف فأدى الرجل دين الميت إلى دائته بغير أمر وصيه أو وارثه قال محمدان قال للدائن حين القضاء خذ هذا الألف الذي على تادلان الميت عن الألف الذي لك عليه برئت ذمة الميت ولم يكن للوصي أو لوارث مطالبته مديون الميت بالالتق وان لم يقل ذلك فهو كذلك تبرأ ذمة الميت ويبقى عليه دين الميت على حاله حتى يكون للوصي أو لوارث مطالبته بالدين لأنه قاض دينه بماله متبرع بقضائه وبه لا يقطع عنه دين الميت ضمانات في مسائل تصرفات الوصي * (شج) إذا كان على الميت دين وللميت دين على رجل كان للمديون الميت أن لا يقضى دينه مالم يقصوا دين الميت لأن مديون الميت لا يبرأ يدفعه الدين إلى الوارث حال قيام الدين على الميت في الثامن والعشرين من الفصولين * (ص) تبرع رجل بأداء دين يلا رضامن عليه صح وكذا لو قبل الخوالة بغير أمر المحمل برضا المحال له صح ولو تبرع بدين ثم اتقضى ذلك بوجهه من الوجوه يعود إلى ملك القاضي إذا تبرع بتقضاء دينه ولو قضى بأمره يعود إلى ملك من عليه ويصنع للقاضي مثله ولو تبرع بمهر ثم خرج من المهرية تبرأ منها أو خرج نصفه من المهرية بطلاق قبل الدخول

(١) معنى قضاء الديون بأمنالها على ما حققه أن الدين وصف ثابت في الذمة وهذا الوصف لا يزول عن الموصوف فاذا اتصف الدائن حال كونه آخذاً ما أعطاه عن المديون برئ منه وخلص من المطالبة بطريق المقامه كذا وجدت بخط بعض العلماء

(٢) لأنه يكون تعليق الدين من غير من عليه الدين

(٣) تجيء هذه المسألة في كتاب الوكالة نقلا عن الأشباه بطريق النقل من القنية وذكر ما يناسبها فيه أيضا نقلا عن التاتارخانية ونور العين

يرجع الى ملك المتبرع وكذلك المتبرع بالثمن اذا انسخ البيع رجع بالثمن في الرابع
والثلاثين من الفصولين * (ح) تبرع بقضاء الدين على انسان ثم أبرأ الطالب المطلوب
على وجهه الاسقاط فلا متبرع أن يرجع عليه بما تبرع قنية في المدائيات * اذا
تبرع انسان بقضاء الدين بغير امره ثم ظهر أن لاديين يعود الدين الى ملك المتبرع خزانة
المقتنين في آخر فصل في التبرع من البيع * ولودفع المديون الى الطالب لينقده فملك
في يده كتبت في الفصل الثاني عشر من كتاب الغصب أنه يهلك على المطلوب من يبيع
العتاوى الكبرى في البيع * أعطى المديون دينه من الدائن حيث أخذ اللصوص
الطريق بأخذون أموال المسافرين فأراد الدائن أن لا يأخذ منه ليس له ذلك لأن المديون
حينما قدر على الاداء فله أن يؤذى كذا ذكر عن ابراهيم بن يوسف * قال الفقيه أبو الليث
وعندي أن اللصوص اذا استولوا عليهم فله أن يمتنع من القبض لان المال صار في أيدي
اللصوص ألا يرى أن الكفيل بالنفس اذا أسلم في مقالة أو في موضع لا يقدر المكفول له
على استيفاء حقه منه لم يصح تسليمه وكذا الغاصب اذا سلم المصوب الى المالك في موضع
يخاف عليه لم يصح تسليمه حتى كان للمالك أن لا يقبل واذا لم يقبل لا يبرأ الغاصب عن
المغصوب ويقول النقيه بفتي ذخيرة برهانية في كتاب المدائيات * (ق ب ح) للمديون
طلب القبالة من رب الدين بعد القضاء ان كان دفع هو ورق الكتاب ولومات الدائن بعد
الاستيفاء وبقيت القبالة في ورثته فله مديون طلبها منهم ان كانت الكاغدة مملوكة له وان
كانت مملوكة للدائن فله طلب وثيقة القضاء منه أو من ورثته اذا لم يدفع القبالة ولا بد في بيان
صحة دعوى القبالة من بيان قدر الكاغدة وصفتها وبيان قدر المال المكتوب فيها قنية
في أوائل كتاب المدائيات * (ش م) قال المديون بعشرة للدائن أعطى القبالة وخدمني خمسة
فأخذها منه ودفع القبالة من غير صلح جرى بينهم ما لا يسقط حقه في الباقي في باب ما تقع به
البراءة من مدائيات القنية * قال المديون وفي يده قبالة عشرة دنانير بنج دينار بده قبالة
بتوهم (١) يبرأ عن الباقي وبه بفتي جامع الفصولين * رجل أورد الى بعض التجار
من رجل سفتجة فأعطاه التجار بعض المال وبقي البعض هل يكون لصاحب السفتجة أن
أن يطالب التجار ببدء ما بقي قال رحمه الله ان كان للكتاب مال قبل المكتوب اليه فكتب
اليه أن يدفعه الى صاحب السفتجة فأقر المكتوب اليه بالكتاب وأقر أن المال دين عليه
للكتاب يجبر المكتوب اليه على دفع الباقي فان لم يقتر المكتوب اليه بالكتاب لا يجبر وكذا اذا
لم يقتر أن المال دين عليه للكتاب لا يجبر الا اذا أقر المكتوب اليه أن لصاحب السفتجة ديناً
على الكتاب وضمنه لصاحب السفتجة فيصع ضمانه ويؤخذ به فاضيجان في كتاب
الكفالة * والمقرض لو نجهمه كل شهر ثم رجع فله ذلك جامع الفصولين * والحيلة في صحة
تأجيل القرض أن يحيل المقرض المقرض على آخر يدينه فأجل المقرض ذلك الرجل
مدة معلومة فانه يصح حتى ليس له أن يطالب المقرض بدينه اذا الحوالة براءة الدين
في رواية وبرائة المطالبة في رواية وليس له أن يطالب المأخوذ عليه قبل الاجل جامع
الفصولين في الرابع والثلاثين * (د س) قال الدائن للمديون بعد المطالبة اذهب وأعطى

(ترجمة)

(١) أعطى خمسة دنانير أعطى القبالة

كل شهر عشرة قليمين تأجيل لانه أصراً بالاعطاء * (مط) ما يدل على أنه لو باعه بمائة الى
سنة على أن يؤدي اليه كل شهر كذا صبح البيوع من شروط الخصاف * قال أي المديون
سر الدائن لا أقتر بمالك حتى تؤخره عنى أو تحط ففعل أي التأخير والخط لانه ليس بمكر
عليه أي الدائن حتى انه بعد التأخير لا يتمكن من مطالبة في الحال وفي الخط لا يتمكن من
مطالبة ما حط أبداً ولو أعلن أي ما قاله سرا أخذ لا أن أي أخذ المال من المقر في
الحال بلا حط وتأخير در في باب الصلح * ماتت المرأة والمهر على الزوج فأجل سائر
الورثة شهراً فهل لهم أن يطالبوه قبل الشهر أم لا أجاب نعم لان التأجيل مفعلة العقد
فيسعدني بقاء العقد كل زيادة وبقاء العقد بقاء المفعلة وعليه ولم يبق ألا يرى أنه لو أجل
في الثمن بعد هلاك المبيع أو زاد في الثمن أو في المبيع لا يصح ولو أجل بعد هلاك البائع
أو المشتري والمبيع قائم صح له هذا قاعدة في كتاب الدعوى * والتأجيل ثلاثة أضرب
تأجيل بأيام أو شهر أو سنة من معلومة وانه صحيح إذا قبل المطلوب والا فلا والمال حال
وتأجيل الى أجل مجهول جهالة متقاربة كالخصاد والدياس والجداد والنفروز والمهرجان
ومحوه فيصح التأجيل وان كان البيع بهذه الاجال فاسداً لا يمكن التأجيل في الثمن الى
هذه الاجال جائز وتأجيل مجهول جهالة متفاحشة كالاجل الى هبوب الريح أو مطر
السماء أو قدوم الحماح أو قدوم شريكه من سفر ونحوها فالأجل باطل والمال حال في
باب ما يتعلق بالاجل من مديات القنية * صح تأجيل بدل المستلذذ درهم كان أو دنانير
أو غير ذلك وقال زفر لا يصح جامع الفصولين في الرابع والثلاثين * ولو كان له على آخر
ثمن مبيع فجعله نجوماً على أنه ان أخر عليه نجوماً فماله عليه حال فالأمر كما شرط مجمع
المتاوى * رجل له على رجل ألف درهم قرض فصالحه على مائة منها الى أجل صح الخط
والمائة حالة وان كان المستقرض جاحداً للقرض فالمائة الى الاجل فاضحان في
الصرف من كتاب البيوع * من عايله الدين المؤجل إذا قضى المال قبل حلول الاجل ثم
استحق المقبوض من يد القابض عماد المال مؤجلاً لان الاجل ماسقط هذه المقصود انما
سقط حكم للقضاء من قبل من له الاجل وفي المتن عن محمد رجل له على آخر ألف درهم حالة
فقال له رب الدين ان دفعت الى غدا خمسة مائة فالتجسس مائة الاخرى مؤخره عنك سنة
وان لم تدفع غدا خمسة مائة فالألف عليك على حالها فهذا جائز (١) ذخيرة في أول كتاب
المديات * (ص ش س) قضاء قبل أجل لبرئ وليس للطالب أن يأبى القبول * (ق خ)
ولو رده بالزيادة أدام مؤجلاً ولو اشتري منه شيئاً بالدين المؤجل ثم رده بعيب بقضاء عماد
الاجل ولو تقايلا لا يعود ولو كان بهذا الدين كفيل لا تعود لكفالة في الوجهين في آخر باب
ما يتعلق بالاجل من مديات القنية * عليه مال مؤجل فقتل جعلته حالاً أو قال
أو أبطلت الاجل أو قال تركت هذا الاجل فهذا كله يبطل الاجل ويصير المال حالاً ولو
قال لا حاجة لي في الاجل أو قال برئت من الاجل فالمال مؤجل على حاله (٢) قبيل
المسئلة المذكورة * ولا يجوز له رريض أن يقضى دين بعض الغرماء دون بعض (٣)
سواء كان الدين في الصحة أو في المرض الا ما استقرضه في مرضه ولو اشتري شيئاً في مرضه

(١) سئل عن رجل عليه دين لا خرمه سطر
عائيه في غرة كل شهر قدر ما علموا وأشهد
عائيه أنه انما مقي الشهر ودخل من
الثاني نصفه ولم يوف قسطه كان لاحق
عليه في القسط ويكون المال حالاً فهل
الانتهاد صحيح ويعمل بموجبه أم لا
أجاب نعم الانتهاء صحيح كذا في فتاوى
ابن نجيم
(٢) كذا في خزنة المفتين في اقرار
المريض
(٣) الا أن يكون استقرض في مرضه
ألفاً وقرض أو اشتري شيئاً بثل قيمته وقبضه
ثم قضى القرض ونفذ ثمن ما اشتري فان
ذلك يجوز على الغرماء كذا في خزنة المفتين
في اقرار المريض

(١) وكذا في الفصولين في اقرار المريض من أحكام المرضى وذكره في الهداية وكذا في الخلاصة والبرازية في اقرار المريض مع التفصيل

فيجوز قضاؤه خزائنه الاكمل (١) في آخر كتاب الاقرار * رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في صحته الالف التي كانت لي عليه وغرماء الميت قالوا الابل قبضت في مرضه الذي مات نفسه ولشاحق المشاركة فيما قبضت منه قالوا ان كانت الالف المقبوضة قائمة شاركوه فيها لان الاخذ حاد في حال الى اقرب الاوقات وهو حالة المرض ولو كانت المقبوضة هالكة لاشي غرماء الميت قبله لانه انما يصرف الى اقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لايحباب الضمان في حال قيام الالف هو يدعي لنفسه سلامة المقبوض والغرماء ينكرون ذلك وقد أجمعوا على أن المقبوض كان ملكا للميت فيصلح الظاهر شاهدًا لهم وبه دلك المقبوض حاجة الغرماء الى ايحباب الضمان فلا يصلح الظاهر شاهدًا لهم قاضيان في أواخر الوصايا

﴿ كتاب الكفالة وفيه اقصول ﴾

* (الفصل الاول في الفاظها وما يكون كفالة وما لا يكون) *

وفي التقرير بلفاظ الكفالة كل ما ينشئ عن العهدة في العرف والعادة في الثاني من كفالة التا تاريخية * وفي فتاوى الله في "لوقال اصحاب الدين الدين الذي لك على فلان أنا أدفعه اليك أنا أسلم اليك أنا أقضيه اليك لا يصير كفلا ما لم يتكلم بلنظ يدل على الالتزام بأن يقول كفلت أو ضمننت أو على أو والى وفي متفرقات الامام خالي لوقال منجزا لا يكون كفالة أما لوقال تعليقا يكون كذا لانه نحو ان قال ان لم يؤد فلان فأنا أؤدى يصح في الاول من الخلاصة والبرازية * رجل عامل انسانا فقال له بالفارسية من ترالز كجا طلم أو قال أر كه طلب كنم فقال رجل ازم (٢) لا يثبت الضمان بهذا اللفظ المجرد الا أن ينضم اليه شيء يعتبر عن الكفالة جواهر الفتاوى في الخامس من الكفالة * رجل قال لقوم هرجه شمارا از فلان ايدبر من (٣) قالوا هذا كلام باطل لا يلزمه شيء (٤) قاضيان في الكفالة قبيل مسائل السقجة * قال اكنل لي بنفس هذا أو قال اكنل لي بجماعه فقال كفلت تحت الكفالة قاضيان في واسط الباب الاول من النكاح * طلب من غيره قرضا فلم يقرضه فقال رجل أقرضه فأقرضته فأنا ضامن فأقرضه في الحساب من غير أن يقبل ضمانه صريحا يصح ويكفي هذا القدر برازية في الفصل الاول من الكفالة * رجل قال لا تسر ادفع الى فلان ألف درهم على أني ضامن لها والمدفوع اليه حاضر يسمع هذه المقالة فدفع فالألف قرض لا ادفع على الأمر والقابض وكيل بالقبض وليس له أمور أن يأخذها من القابض ولا أمر أن يأخذها بغيرها من القاض وانما قال في الكتاب والمدفوع اليه حاضر يسمع لان المدفوع اليه يصير وكيل من الأمر بالقبض والوكلة لا تصح قبل علم الوكيل فتشترط حضرته وسماعه فلا واستملاكها القابض يضمن ولو هلك في يده تهلك أمانة وكذا لوقال أعطه لوقال أقرضه على أني ضامن والمدفوع اليه حاضر يسمع فدفع فهو قرض على القابض والأمر ضامن لوقال القابض أعطى ألقا على أن فلا ضامن وذلك الرجل حاضر يسمع فقال نعم فهو قرض على القابض والآخر ضامن في أواخر السابع من

(ترجمة)

(٢) من ابن أهلك أو قال من أهلك فقال رجل مني

(ترجمة)

(٣) كل شيء بأني عليكم من فلان فهو على

(٤) ولوقال انجبه ترابر فلا نسب من بدهم (الشيء الذي لا يعل على فلان أنا أعطيكه) لا تكون كفالة في البرازية في نوع في الالفاظ

(ترجمة) (١٥) جواب مالك عليه السلام على "أول ما أقول الجواب عنه أول شيء لك عليه السلام" (ترجمة) (٢) الشيء الذي لا على فلان أنا أقول الجواب عنه (٣) وحزم بالاقول في كفالة المثنية والفتاوى الصغرى والتمعة بعد (ترجمة) (٤) أنا أن لم أقدر على أن أحضر فلاناً بجواب مالك على (٥) هذا إذ لم (٣١٦) يقبل عن الغائب في المجلس رجل فان قبل أو ساطب الفضولي عن

الطالب بأن قال تضمن لفلان أو ضمن لفلان فقال قد فعلت يتوقف على اجازة الغائب والكفيل أن يخرج عن الكفالة قبل اجازة الغائب كذا في الخلاصة بعد (٦) وفي تصحيح القدوري للشيخ قاسم بن قطلوبغا الختار قوله ما عند المحبوبي والسنن كذا في تلخيص الجامع الكبير على ما في الدرر بعد (٧) وفي كفالة الاسرار للدوسي الكفالة لغائب لا تتوقف على اجازته حتى يقبل عنه حاضر عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف آخر اصح فن مشايخنا من يقول يصح نافذا ومنهم من يقول يصح متوقفاً على اجازته وظاهر الرواية يدل على القول الاول لانه ذكر في الاصل انها اجازة على القول الاول والجواز انما يطلقه محمد على النافذ وأما الموقوف فيسببه محمد باطلاً الآن يجيزه بعد (٨) وأما إذا اختلف بعد ما قدم الطالب فقال أردت به الاقرار بكفالة وجد فيها بخطاب وقبول وقال الكفيل لا بل أردت به الانشاء وما أردت خطاباً ولا قبولاً فالقول قول الطالب فهذه المسئلة انما تنافي على قول أبي حنيفة ومحمد فأما على قول أبي يوسف فالكفالة صحيحة حل كلامه على على الاقرار وعلى الانشاء كذا في الخامس عشر من كفالة التنازعانية بعد * (ترجمة) (٩) أنا ضمنت وقبيلت على أن أبيع بستانه وأعطي لك هذا المال أو قال له قبيلت على أن أعطيك هذا المال من تركته (١٠) وفي الاول من كفالة البرازية وان ضمن على أن يبيع مال نفسه ويوفيه هذا المقدار يصح ويجبر على البيع وقضاء المقدار بعد اذا كفل بالدين على أن يسلم من مال الاصيل قال بعضهم لا يصح وقال بعضهم يصح ويجب الملازمة

الاستروشي * وذكر شمس الاسلام جواب مال نو بر من أو جواب كويم أو هرجه ترابروي ايد بر من (١) لا يكون كفالة النجيه ترابرفلانست من جواب كويم (٢) فهو كفالة بحكم العرف وقيل لا (٣) الذهب الذي لك على فلان ازم من قبول كن لا يكون كفالة وقد ذكرناه من المحل المزبور * وفي أجناس الناطقي اذا قال لك عندي هذا الرجل أو قال الى أو قال دعه الى فهذا كله كفالة من المحل المزبور * وأما اذا قال هولاء فينبغي أن يكون كفالة واذا قال النجيه ترابرفلانست من جواب كويم ان هذا كفالة بحكم العرف وكان الشيخ الامام ظهير الدين يفتي بأنه لا يكون كفالة وكذا كان يفتي في قوله جواب مال نو بر من أو جواب مال نو بر من كويم انه لا يكون كفالة وعن القاضي الامام ركن الاسلام على السغدي أنه قال اذا قال اسكر من فلان كسر را حاضر تنوانم كرد جواب ان مال بر من (٤) ان هذا لا يكون كفالة في الثاني من كفالة لتنازعانية * (فيج) قال لا تترك كفل على بعا على من الدين فقال فليكن وكتب في القبالة تكفلات فلان ابن فلان بهذا القدر المذكور في هذه القبالة ولم يتلفظ بهم الدائن أن يطالبه به ولا تصح هذه الكفالة وان قبل الدائن الخط ولو أنهم دعوا على نفسه في الصورة لاولي لا يصح أيضاً * (بص) كسبة الكفالة في الخط بعد ما طلب الدائن كفالة وان لم يتلفظ بها قسبة في أوائل كتاب الكفالة * اذا كان المكفول له غائباً فهي باطلة خلافاً للثاني (٥) وأجمعوا أنه لو أخبر عن الكفالة حال غيبته يجوز ولو كان المكفول عنه غائباً فسكفل وأجاز الطالب وهو حاضر جاز وان قبل عن الغائب في المجلس قابل توقف وان لم يقبل عنه قابل بطل عندهما (٦) وفي بعض الكتب أن القسوى على قول الثاني (٧) ولو قال الطالب أخبرت عن الكفالة حال غيبته المكفول له وأجاز وقال الكفيل كان انشاء فالقول للطالب (٨) في الاول من كفالة البرازية * قال محمد في الاصل أنا كفيل بكل ما يقر لك به فلان فادعي المكفول له على فلان مالا فأنتكر خلاف فنسكل وقضى عليه بما مال لا يصبر كفيلاً به ولو كان اقراراً من كل وجه اصار كفيلاً به كذا في الجامع الصغير لقاضييخا والفوائد الظهيرية نهاية في العتيق في باب عتيق أحد العبددين * (النيابيع) ولو قالت الورثة للمريض ضمتنا لانس كل دين لهم عليك ولم يطلب المريض ذلك من الورثة والعمر ما غيب لم تصح الكفالة ولو قالوا ذلك بعد موته صحت وفي رواية أخرى تجوز كفالتهم في مرضه وان لم يطلب المريض منهم وقال أبو يوسف الكفالة جائزة في الوجهين جميعاً تنازعانية في الاول من الكفالة * (فيج) له على آخر عشرة فطالبه فقال رجل من ضمان كردم ويذرفتم كباغ ورافروشم واين مال بتودهم أو قال له يذرفتم كباين مال اوتر كدوى دهم (٩) لا تصح الكفالة ولو أضافها الى بيع ماله تصح حتى لو باع يلزمه ذلك القدر ويحجب به على بيعه قسبة من باب تعليق الكفالة وكذا في الاول من كفالة البرازية * ضمن ألقا على أن يوتيها من ثمن الدار هذه فلم يبيعها الا ضمان على الكفيل ولا يلزمه بيع الدار في الثاني (١٠) من كفالة البرازية وكذا في الخلاصة * كفل بنفسه وسلمه الى طالبه ويرى فلازم الطالب المألو ب فقال الكفيل دعه وأنا على كفا التي ففعل فهو كنفيل بنفسه بقبول منه وهو ترك

(٧) وفي كفالة الاسرار للدوسي الكفالة لغائب لا تتوقف على اجازته حتى يقبل عنه حاضر عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف آخر اصح فن مشايخنا من يقول يصح نافذا ومنهم من يقول يصح متوقفاً على اجازته وظاهر الرواية يدل على القول الاول لانه ذكر في الاصل انها اجازة على القول الاول والجواز انما يطلقه محمد على النافذ وأما الموقوف فيسببه محمد باطلاً الآن يجيزه بعد

(٨) وأما إذا اختلف بعد ما قدم الطالب فقال أردت به الاقرار بكفالة وجد فيها بخطاب وقبول وقال الكفيل لا بل أردت به الانشاء وما أردت خطاباً ولا قبولاً فالقول قول الطالب فهذه المسئلة انما تنافي على قول أبي حنيفة ومحمد فأما على قول أبي يوسف فالكفالة صحيحة حل كلامه على على الاقرار وعلى الانشاء كذا في الخامس عشر من كفالة التنازعانية بعد * (ترجمة) (٩) أنا ضمنت وقبيلت على أن أبيع بستانه وأعطي لك هذا المال أو قال له قبيلت على أن أعطيك هذا المال من تركته (١٠) وفي الاول من كفالة البرازية وان ضمن على أن يبيع مال نفسه ويوفيه هذا المقدار يصح ويجبر على البيع وقضاء المقدار بعد

(٩) أنا ضمنت وقبيلت على أن أبيع بستانه وأعطي لك هذا المال أو قال له قبيلت على أن أعطيك هذا المال من تركته (١٠) وفي الاول من كفالة البرازية وان ضمن على أن يبيع مال نفسه ويوفيه هذا المقدار يصح ويجبر على البيع وقضاء المقدار بعد

وقضاء المقدار بعد اذا كفل بالدين على أن يسلم من مال الاصيل قال بعضهم لا يصح وقال بعضهم يصح ويجب عليه تسليم الدين من ماله كذا في آخر كماله السراجية بعد

الملازمة ولولم يتربى ينبغي أن لا يكون كفيلًا إذا تصح الكفالة بلاقبول الطالب ولو قال
 خل سبيله على أن أوافيك به تكون كفالة بنفسه استحسانا ولو قال على أن أوافيك به أو
 أن آتيك به فهو كفيل فعلى هذا الوفاق يذرفتم كد فلان بنور سائما وقال آوردن فلان بنزدك
 نور من (١) فهو كفيل جامع الفصولين في الكفالة الفاسدة وفي المنتقى عن الحسن إذا
 قال لمن يلزم غريمه خل سبيله فأنا أوافيك به إذا بدال لم يكن كفالة بنفسه ولو قال خل
 سبيله على أن أوافيك به ففي القياس كذلك وفي الاستحسان يكون كفالة بنفسه تاتارخانية
 في الثامن من الكفالة * وأن كفلا للمرأة نفقة كل شهر لم يكن كفيلًا بالنفقة شهر
 واحد وعند أبي يوسف إذا كفلا نفقة كل شهر كان على الأبد استحسانا وكذا الوفاق
 رجل لامرأة تزوجي فلانا على أني ضامن نفقتك كل شهر كان على الأبد استحسانا ولو
 قال الكفيل كفلت لك عن زوجك نفقة سنة كان كفيلًا بنفقة السنة وكذا الوفاق كفالت لك
 النفقة أبدا وما عاشت كان كفيلًا مادامت في نكاحه وإذا كفلا إنسان نفقة شهر أو سنة
 فطلقها زوجها بآثان أو رجعا يؤخذ الكفيل بنفقة العدة قاضيان في باب النفقة * (مح)
 قال لامرأة ابنه مادمت حية ودمت حيا فنفقتك على صح * (م) لا يصح حتى يقول فبالنفقة
 التي تجب على ابني فعلى قنية في باب ما يصح من الضمان * رجل كفلا بنفسه رجلا إلى
 ثلاثة أيام ذكر في الأصل أنه يصير كفيلًا بعد ثلاثين يوما وجعله بمنزلة ما لو قال لامرأة أنت
 طالق إلى ثلاثة أيام فان الطلاق يقع بعد ثلاثة أيام وعن أبي يوسف أنه يصير كفيلًا في الحال
 (٢) وفي الطلاق يقع الطلاق في الحال (٣) أيضا وقال الفقيه أبو جعفر يصير كفيلًا في
 الحال قال وذكر الأيام اثلاثة لتأخير المطالبة إلى ثلاثة أيام لتأخير الكفالة ألا ترى أن
 هذا الكفيل لو سلم نفسه المكفول عنه قبل الأيام الثلاثة يجبر الطالب على القبول وما ذكر في
 الأصل أنه يصير كفيلًا بعد الأيام الثلاثة أراد به أنه يصير كفيلًا بمطالبة بعد الأيام الثلاثة
 وغيره من المشايخ أخذوا بظاهر الكتاب (٤) وقالوا لا يصير كفيلًا في الحال فإذا مضت
 الأيام الثلاثة قبل تسليم النفس يصير كفيلًا أبدا لا يخرج عن الكفالة ما لم يسلم قاضيان
 في أوائل الكفالة * (خ) قول أبي يوسف أشبه بعرف الناس ولو قال كفلت بنفسه من
 هذه الساعة إلى شهر يبرأ بمضي الشهر بخلاف وكذا الوفاق على أني بريء بعد الشهر قال
 يذرفتم عن فلان راده روز (٥) يصير كفيلًا للحال ويبرأ بمضي العشرة ولو قال تاده روز
 (٦) يصير كفيلًا بعد العشرة * (عه) كفلا بنفسه إلى شهر وعلى أنه بريء بعد الشهر فهو كما
 قال في السادس والعشرين من الفصولين * ولو أراد أن يكفل بنفسه إلى شهر ولا يصير كفيلًا
 فالحيلة (٧) على ظاهر الرواية أن يقول كفلت بنفسه إلى شهر على أني بريء بعده فلا يصير
 كفيلًا أصلا إذا لا يصير كفيلًا للحال في الظاهر إذ فيه يصير كفيلًا بعده فلما شرط أنه يبرأ بعده
 بطل أصله في الثلاثين من الفصولين * ولو قال كفلت بنفسه فلان شهر أو ثلاثة أيام لم يذكر
 محمد هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هذا أو ما لو قال إلى شهر أو إلى
 ثلاثة أيام سواء ومنهم من قال بان في هذه الصورة يطالب الكفيل في المدة ويبرأ بمضي المدة
 وإليه مال الإمام عبد الواحد الشيباني (٨) في السادس من التاتارخانية * وذكر في الأصل

(ترجمة)

(١) قبلت على أن أحضر لك فلانا أو

قال أيراد فلان عندك على

(٢) وفي التهمة وعن أبي يوسف أنه كفيل

للحال إلى ثلاثة أيام وهو أشبه بعرفنا ونفقي

أنه إذا مضت المدة المذكورة فالحق

يخرجه عن الكفالة وكذا في الصغرى بعد

وفي آخر الفصل الأول من الولو الجدية

وإذا كفلا عن إنسان مالا أو نفسا إلى شهر

فإنما يطالبه بعدم مضي الشهر قال بعضهم

يصير كفيلًا إلا أن مؤجلا إلى شهر والاول

أصح

(٣) وفي الظهيرية إنما يقع الطلاق بعد

انقضاء المدة على قول الزفر

(٤) وفي السراجية وهو الأصح وفي

الصغرى وبه يفتي كذا في السادس من

التاتارخانية وكذا في التهمة

(ترجمة)

(٥) قال قبلت الكفالة بثلثين فلان عشرة

أيام

وفي الخانية لو قال أنا كفيل بنفسه فلان

إلى عشرة أيام وإذا مضت العشرة فأنا

بري منه قال محمد بن الفضل لا يطالب

بهذه الكفالة إلا في العشرة ولا بعدها

في الفصولين لا يتخلو عن قصور فليأمل منهم

(ترجمة)

(٦) ولو قال إلى عشرة أيام

(٧) وهذه الحيلة إنما تنشئ على ما قال عامة

المشايخ أنه لا يصير كفيلًا في الحال وهو

ظاهر الرواية لا على ما قاله أبو جعفر (م)

(٨) وقوله إلى غد ذكر السرخسي أنه يصير

كفيلًا بمطالبة في الحال وبه يفتي من أوائل

كفالة المنية

أن لو قال كفلت بنفس فلان شهرا ~~يكون كفلا أبدا~~ قاضيان في الكفالة

(الفصل الثاني فيما يصح منه الكفالة وما لا يصح وما يصح من الكفالة وما لا)

اعلم أن الأيمان بالنسبة إلى جواز الكفالة بهاتين القسمين بالقسم الأول إلى ما هو أمانة لا تضمن كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة وإلى ما هو مضمون ثم المضمون ينقسم إلى ما هو مضمون بغيره كالبيع والمرهون وإلى ما هو مضمون بنفسه كالبيع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمغصوب والكفالة بها كلها أمانة أن تكون بدوئها أو يتسلمها فلان كان الأول لم تصح الكفالة فيما يكون أمانة أو مضمونا بغيره وتصح بما يكون مضمونا بنفسه عندنا وإن كان الثاني ففيمكان مضمونا بغيره جازت وفيما كان أمانة فإن كان غير واجب التسليم كالوديعة ومال المضاربة والشركة لا تجوز الكفالة بتسليمه وإن كان واجب التسليم كالمستأجر تصح الكفالة والكفيل مؤاخذ بتسليمه ما دامت بأقبة فإن هلك فليس على الكفيل شيء عناية في الكفالة * وتصح الكفالة بالأيمان المضمونة بنفسها كالمقبوض على سوم الشراء والمغصوب والبيع فاسدا لأنه يجب تسليمه عنه حال بقائه وقيمه حال هلاكه فكان مقدورا لتسليمه فتصح ولا تصح بالمضمونة بغيرها كالبيع والمرهون لأنه لو هلك لا يجب شيء بل ينفسخ البيع ويسقط الدين فلهذا لا يصح وقيل يصح وهو الأصح وتبطل بالهلال لا القدرة قبل الهلاك والعجز بعده من كفالة الاختيار * قال ولو كفل بالأمانة ولم تجز ثم صارت الأمانة مضمونة هل تعود الكفالة جائزة حتى يؤاخذ به الكفيل أجاب لا لأن يكون أضاف الكفالة إلى سبب الضمان من شخص معلوم أو علقها به بخلاف أن يقول إن أفسد القصار ثوبا بك غدا ولو ضمن بنفس الثوب من غير شرط الفساد لا تصح عند أبي حنيفة وعندهما تصح لأنه غير مضمون على الجير عنده ومضمون عندهما فاعديه من الكفالة * ولو دفع ثوبا إلى قصار ليقصره وضمن به رجل لو هلك جاز على قول من يضمن القصار لا عند أبي حنيفة وكذا أمثاله من الصنائع ولو قال إن أفسده جاز بالاجماع إذ علق التكفيل بما يوجب الضمان جامع الفصولين في الكفالة الفاسدة * وفي المحيط أمر رجلا أن يكفل عنه ابن فلان فكمهل لا يرجع عما أدى على الآخر (١) في الأول من كفالة البرازية * مريض كفل عن رجل بماله بأمره ثم مات الكفيل وأبى الورثة أن يجيزوا الكفالة فإن لم يكن على الكفيل دين يحيط بماله جازت الكفالة من ثلثه وإن أقر المريض أن الكفالة بذلك كانت في صحته لزمه جميع ذلك في جميع ماله إذا لم تكن الكفالة لوارث ولا عن وارث (٢) قاضيان في مسائل الأمر بقدر المال من الكفالة * ومنها الحرية وهي شرط نفاذ هذا التصرف فلا يجوز كفالة العبد محجورا كان أو مأذونا في التجارة ولكنها تنعقد حتى يؤاخذ به بعد العتق من كدالة البدائع (٣) ملخصا * ولو أذن المولى بالكفالة للفقير فكفل بنفسه أو مال على مولاه صحت كفالاته ولو محجورا عليه فبيع المحجور في الدين كما إذا استهلك مالا من كفالة الضمانات الفضيلية * كماله المكاتب لا تصح وإن أذن بها المولى وإن كفل يؤاخذ به بعد الحرية منية المفتى في أواخر الكفالة * ضمن بدل الكتابة لم يصح فلما أدى على ذلك الضمان رجع به من المحل المزبور * الوكيل بالبيع إذا ضمن الثمن لا أئع عن المشتري لم يجوز لأنه يصير عاملا

(١) لأن المكفول له غائب فتكون الكفالة باطلة وقد سبق في أول النوع وهذا يشير إلى أنه لو أدى بحكم الكفالة الباطلة لا يرجع فليتأمل منه (٢) وكفالة المريض على ثلاثة أوجه في وجهه كدين الصحة بأن كفل حالة الصحة وعلق ذلك بسبب وحصل ذلك في المرض بأن قال ما ذاب لك على فلان فعلى أو ما وجب لك على فلان فعلى فيثبت له صلى فلان في المرض وفي وجهه بزيادة دين المرض بأن أخبر في المرض أني كنت أكفلت فلان في حالة الصحة لا يصح تدق في حق غرماء الصحة والمكفول له مع غرماء المرض وفي الأول مع غرماء الصحة وفي وجهه كسائر الوصايا بأن أنشأ الكفالة في المرض الذي مات فيه كذا في الخلاصة في نوع آخر في الجنس الأول من أوائل الوصايا وكذا في البرازية (٣) وكذا في محيط السرخسي وفي الخلاصة ولا تصح الكفالة من الصغير وأما العبد فلا يطالب في الحال ويطالب بعد العتق

لنفسه كما مر ولو أدى بحكم الضمان يرجع لبطالانه وبدونه أى بدون حكم الضمان لا أى
لا يرجع لكونه تبرعا في باب الوكالة بالخصومة من الدرر * كفل بألف درهم بأذن سيده
وقيمة ألف ثم كفل بألف أخرى بأذنه لم يلزمه حتى يقضى الاقل فاذا زال حق الاقل بالقضاء
بواخذبه زال المانع فان عتق قبل أن يقضى الدين لزمه من محبط السرخسى من
كفالة العبد ملخصا * وكفالة العبد وأتم الولد والمدير بمال أو نفس بدون إذن المولى
لا يجوز في حق المولى وفي حق نفسه صحيح بواخذبه بعد العتق وان بأذن المولى ولادين عليه
صحت برضاه ويبيع في دين الكفالة وان كان عليه دين مستغرق لم يصح في حق الغرماء وان
أذن المولى فاذا أدى ديونهم أجبرهم الزوال المانع وان كفل العبد بأذن المولى بنفس رجل
ثم أعتقه مولاه لم يضمن شيئا وان بمال ضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين والطالب ان شاء
اتبع المولى وان شاء اتبع العبد واذا أدى أحدهما رجع على الاصيل ان الكفالة بأمره
بزانية في الاقل من الكفالة * عديمأذن له دين على رجل فكفل مولاه للعبد ان كان العبد
مدىونا جازت الكفالة فلو أن هذا العبد قضى الذى كان عليه بطلت كفالة المولى قاضيان
في الكفالة * وكفالة الصبي التاجر بأذن وليه أو بغير اذنه بنفس أو بمال باطله وكذلك المعتوه
والمبرسم وكذلك رجل عليه مال فأدخل ابنه له غير بالغ معه في الكفالة أو بنفسه ولو
أقر بعد بلوغه أنه كفل بمال أو بنفس وهو صبي كان اقراره باطلا وان ادعى الطاب أنه كفل
بعد بلوغه لم يصدق على دعواه فان أقر أنه كفل وهو مغمى عليه فان كان ذلك عرف منه
فالقول قوله وان لم يعرف منه أخذ به من الكافي للحاكم في الوكالة بالخصومة من الكفالة *
أقر الصبي بعد بلوغه بالكفالة حال صباه والمغمى بعد افاقته أنه كفل حال انغمائه لا يصح
بزانية في أوائل الكفالة * وان وقع الاختلاف بين الصبي بعد البلوغ وبين الطاب فقال
الطاب كفلت وأنت رجل وقال الصبي كملت وأنا صبي فالقول قول الصبي ولو قال كفلت
وأنا مجنون أو مغمى عليه أو مبرسم أو نكرا الطاب ذلك وقال كملت وأنت صحيح ان كان ذلك
معهودا من المقر فالقول قول المقر وان لم يكن معهودا فالقول للطالب في الثالث من
كفالة التنازعانية * (ج) وكذا الوباغ الوصى أو الاب ضمن للقاضي أو لليتيم بعد
بلوغه لم يميز بخلاف القاضي أو أمينه لو باع وضمن لليتيم بعد بلوغه جازنية في الكفالة ولو
كفل بنفس رجل غائب لا يعرف مكانه لا يصح في التاسع والعشرين من العمادية * مات
الرجل ولم يترك شيئا فكفل عنه رجل بالدين لا يصح عند أبي حنيفة لأن المطالبة ساقطة
وعندهما صح (١) خلاصة من أواخر الفصل الاقل من الكفالة * قلت فتح رلثامن
هذا كاه أن الكفالة عن الميت المقلس لا تصح عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد تصح
هذا اذا لم يكن للميت مال لا قليل ولا كثير أصلا فأما اذا كان له قليل من المال تصح بالاتفاق
لكن عند أبي حنيفة تصح بمقدار ذلك المال لا غير وعندهما تصح في جميع ما كفل من غير
تقدير توضيحه ترك الميت مثلا ما تقي درهم أو ما يساوى ما تقي درهم ودينه ألف درهم وكفل
عنه رجل بالألف فعند أبي حنيفة تصح في مقدار ما خلفه وهو مائتان ولا يلزمه أزيد من ذلك
وعندهما تصح ويلزمه الألف بتمامها ولا فرق بين أن يكله عن الميت المقلس ابنه أو واحد

(١) وأيد ابن الغرس قولهما في حاشيته
على الهداية بحديث أبي قتادة وزيف
دليل الامام فان شئت فراجعهم

من ورثته او اجنبي والخلاف في الكل واحد انفع الوسائل في الكفالة * (فتح) كفيل
عن ميت مفلس ثم طهر له مال صحت الكفالة بقدره قنية في باب ما يصح من الضمان * ولو
ترجح امرأة ولم يسم لها مهر افكدها رجل بمهر المثل جازت الكفالة كما تجوز لكفالة بالمسمى
وان دخل بها الزوج يؤخذ الكفيل بمهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها وجبت المتعة
ولا يؤخذ الكفيل بالمتعة من نكاح خزانة المفتين * الكفالة بالاجرة جائزة وكذا الحوالة
ولا يطالب بشئ منها حتى يجب باستيفاء أو شرط التعجيل وهو كالإضافة الى سبب الوجوب
فاذا وجب له أن يطالب به أيها ما شاء ولو عمل الكفيل قبل الوجوب لم يرجع على الاصيل حتى
يجي الوقت وليس للكفيل أن يأخذ المستأجر حتى يؤذيه لكن ان لزمه هو يلزم المكفول
عنه لما عرف في كتاب الكفالة خلاصة في الرابع من الكفالة وكذا في الرابع من اجارة
البرازية * فان أعطاء المستأجر كفيل بالاجرة مالزم المستأجر لزم الكفيل ولا تبطل هذه
الكفالة بالموت كما تبطل الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجرة أن يأخذ المستأجر قبل
أن يؤدى فاذا أدى الكفيل كان له أن يرجع بدلا على المستأجر ان كانت الكفالة بأمره
فاضيحان قبيل فصل السفينة من كتاب الكفالة * جعل الاجرة فكفيل بها رجل ان لم يوفه
المستأجر صحت لانه دين مضمون برزاقية في الرابع من الاجارة * قضا القاضى بضمان
الخلاص باطل (١) صورته استخلاص الدار من يد المستحق اقباشرا أو بهيمة أو بوجه من
الوجوه من شرح أدب القاضى للخصاف * (ق) اشترى الوكيل بالشراء فطالب البائع
الموكل بالثمن وكفله رجل لم يصح من كفالة القنية * (ب) الكفالة بالدية على رواية
القدوري تصح اشارى الاصل ان كان لهم حظ في الديوان لانصح والانتص قنية في باب
ما يصح من الضمان والكفالة * (خ) اهما دين مشترك على آخر فضمن أحدهما نصيب صاحبه
لم يجز فبرج بما أدى بخلاف مال أو أدام من غير سبق ضمان فانه لا يرجع بما أدى ولو نوى نصيبه
على المدين من مرقى مسائل الشركة * (ضك) في صورة الضمان يرجع بمادفع اذ قضاؤه على فساد
فيرجع كالو أدى لكفالة فاسدة ونظيره لو كفيل يبدل الكتابة لم يصح فبرج بما أدى اذ حسب
أنه مجبر على ذلك لضمانه السابق ويمثل لو أدى من غير سبق ضمان لا يرجع لتبرعه وكذا
وكيل البيع اذا ضمن الثمن لموكله لم يجز فبرج ولو أدى بغير ضمان جاز ولا يرجع * (ط) قال
لغيره بيع من هذا المحجور متاعا أو ناضا من ثمنه فباعه وقبضه وأتلفه لم يضمن اذ ضمن الثمن
ولا ثمن عليه لفساد البيع ولو قال ما يابعتك من درهم الى مائة فاناضا من له فباعه ثوبا قيمته
خمسون بمائة وقبضه واستهلكه ضمن قيمة الثوب وقوله أنا ضامن له بخلاف لقوله أنا ضامن
لثمن * (مك) قال له ادفع الى هذا الصبي عشرة دراهم تنفقها على نفسه على أنى ضامن لها
والصبي محجور ففعل كان ضامنا لا لو ضمن بعد الدفع في الثلاثين من الفصولين * السفناني
ولو كفيل بالزكاة بعد وجوبها في الاموال الطاهرة والباطنة لا تصح تاتارخانية في الحادى
والعشرين من الكفالة * وتصح الكفالة بالثمن والنواب قبيل هي ما يكون بمسحق كأجرة
الحارس وكرى النهر المشترك والمال الموطف لتجهيز الجيش وفداء الاسارى وقيل هي ما ليس
يحقق كالجبايات التى في زماننا تأخذ الظلمة بغير حق فان أريد الاول جازت الكفالة بها اتصافا

(١) لانه لم يقل بفتح الكفالة بالخلاص
بهذا المعنى

لانه واجب مضمون وان أريد الثاني ففيه اختلاف المشايخ درغرر في الكفالة * فان
كفل عن رجل بالجبائيات اختلفوا فيه والصحيح أنهم يراجع على المكفول عنه ان كان
بأمره وكذا السلطان اذا صادد رجلا فأمر الرجل غيره أن يؤدى عنه المال كل ما هو
مطالب به حسب اجازة الكفالة به فان أمره غيره بذلك ان قال على أن يرجع على ذلك كان له
أن يرجع وان لم يقبل على أن يرجع بذلك على اختلفوا فيه والصحيح أنه يرجع فاضحيان
في الكفالة بالمال * وفي الحاشية وتجاوز الكفالة والرهن بالخراج والنواب التي تكون
بحق ذكره في الهداية ويرجع على الاصل ان كانت الكفالة بأمره وكذا الجبائيات
والمصادرات السلطانية في الصحيح * وفي الكافي للنسفي قيل المراد الخراج الموقوف وهو كل
جريب من الارض قفيزها شئ * ودرهم المقاسمة وهو ما يعين عليه من ربيع الخارج من
الارض أو نحوه الى نصفه لانه عين لا يثبت في الذمة فلا يمكن فيها الكفالة وأما النواب
الحقة فهي ككبرى النهر المشترك وأجر حراس بلد من بلاد الاسلام من الاعداء وما وظيف
الامام لتجهيز الجيوش وتعمير الجسور والقناطر ونحوها عند دخول بيت المال عن المال
وهذا لان كلامهم مدين مطالب يمكن الاستيفاء فيمكن ترتيب موجب الكفالة عليه وتوثيق
استيفائه بالرهن به كما في سائر الديون ضمانات فضيلية في الكفالة * صادر الوالى رجلا
وطلب منه مالا وضمن رجل ذلك وبذل الحظ ثم قال الضامن ليس على شئ لانه ليس للوالى
عليه شئ قال شمس الاسلام والقاضى يملك المطالبة لان المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية
برازية في الاول من كتاب الكفالة * قال المشتري انه يحضر فقال البائع بعه فان خسر
فعلى قباع نخسر لا يلزمه شئ من اقالة البرازية * ولو قال ان قتل فلان أو شجك فأنا
ضامن لديك لم يصح في قول أبي حنيفة ويصح على قول محمد ولو قال من قتلك أو غصبك
من الناس أو بايعت من الناس فأنالك ضامن فهو جائز ولو أن رجلا قال ان أبني عبدك
فأنا ضامن فهو باطل (١) فكذلك لو قال ان غصبك كذا أو قتل عبدك ولو قال ان غصب
فلان ضيعتك فهو باطل في الحادى والعشرين من كفالة التاتارخانية * ولو قال ان قتل
فلان أو ان شجك فلان أو ان غصبك فلان أو ان بايعت فلانا فأنا ضامن لذلك جاز ولو قال
من قتل من الناس أو من غصبك من الناس أو من شجك من الناس أو من بايعت من
الناس لم يجوز لأن جهالة المضمون عنه تمنع صحتها من كفالة البدائع ملخصا * وجهالة
المكفول عنه في الكفالة المضافة كقوله ان غصبك انسان شيا فأنا كفيل بمنع جوارها
لا في الكفالة المرسله * (شجى) قال لا تخراسك هذا الطريق فان أخذ مالك فأنا ضامن
فأخذ ماله صح الضمان (٢) والمضمون عنه مجهول * (بق شجى) قال ما ذاب لك على الناس
أو على أحد من الناس فعلى لا يصح بجهالة المضمون عنه وكذا لو قال ما ذاب للناس أو
لأحد من الناس عليك فعلى لم يصح بجهل المضمون له وكذا ان استهلك مالك أحد (٣) جامع
الفصولين في الثلاثين * رجل قال للمودع ان أتلف المودع وديعتك أو جدد فأنا ضامن صح
* ولو قال ان قتلك أو ابتك فلان خطأ فأنا ضامن الدية صح بخلاف قوله ان أكلت سبع (٤)
ولو قال ان غصب فلان مالك أو أحد من هؤلاء القوم فأنا ضامن لك صح * ولو عم فقال ان

(١) وعند محمد جاز بناء على أن غصب
العقار لا يتحقق عند أبي حنيفة وأبي
يوسف وعند محمد يتحقق كذا في البدائع
منه

(٢) وهي مذكورة في الثالث والثلاثين
من الفصولين مع ما عليه منه

(٣) وفي الثامن عشر من كفالة
التاتارخانية جعل جهالة المكفول له
مانعة عن جواز الكفالة ولم يجعل جهالة
المكفول عنه مانعة منه

(٤) وكذا لو قال ان أكلت مائة سبع
كفى الفصولين

عصبك انسان شياً فانما لك ضامن لا يصح الكفل في الأصل في أول الثاني من الخلاصة
 * (الثالث فيما يكفل عنه وما لا يكفل) *

وفي الاقضية في النفقات أجمعوا أن في الدين المؤجل اذا قرب حلول الاجل وأراد المديون
 السفر لا يجبر على اعطاء الكفيل * وفي الأصل رجل كفل بنفس رجل أو بعالم بأمره
 فأراد الخصم أن يخرج من البلدان كان ضمانه الى أجل ليس للكفيل أن يمنعه وان لم يكن
 الى أجل له أن يطالبه اتماماً للمال أو بتسليم النفس وفي الفتاوى الصغرى المديون
 اذا أراد أن يغيب ليس لرب الدين أن يطالبه باعطاء الكفيل وقال أبو يوسف لو قال قائل
 بأن له أن يطالبه قياساً على نفقة شهر لا يعد * وفي المنتقى رب الدين لو قال للقاضي ان
 مديوني فلا ناريد أن يغيب عني فانه يطالبه بالكفيل وان كان الدين مؤجلاً خلاصة
 في آخر كتاب الكفالة * وفي الظهيرية طالت زوجي يريد أن يغيب فخذ بالنفقة كفيلاً لا يجيب
 الحاكم الى ذلك لانهم لم تجب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل رفقاً لها
 وعليه الفتوى (١) ويجعل كأنه كفل بما ذاب لها عليه * وفي المحيط لو أفتى بقول الامام
 الثاني في سائر المديون بأخذ الكفيل كان حسناً رفقاً بالناس بزازية قبيل الرابع من
 الكفالة * أخذ الكفيل بعد اقامة البيعة قياساً واستحسن وقبل اقامتها بمجرد الدعوى
 استحسن عندنا كما في باب اليمين من دعوى الكافي * وعن الثاني اشترى من رجل
 عبداً وتقابضاه فزعم المشتري أن رجلاً يدعى هذا العبد وطلب من القاضي أن يأخذ من
 البائع كفيلاً أنه ان استحق المبيع يرجع بالثمن على الكفيل ففي القياس وهو قول الامام
 لا يجيبه لعدم ادراك الدرك واستحسن الامام الثاني وقال يجيبه القاضي الى طلب الكفيل
 فان أدركه شيء طالب الكفيل بزازية في مسائل شتى من كتاب القضاء * وان قال المتدعي
 لي بيعة حاضرة في المصير وطلب الكفيل من خصمه قبل له أعطه كفيلاً لا يقبل ثلاثة
 أيام لان الكفالة بالنفس جائزة عندنا وأخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحسنانا كاحضار
 المتدعي عليه في مجلس القاضي لان فيه نظراً للمتدعي ولا ضرر بخصمه ولا فرق بين الخامل
 والوجيه والخير من المال والخطير منه في الظاهر وان قال شهودي غيب لا يكفل بل يحلفه
 فاذا حضر بعد ما حلف تقبل بينته من مختارات النوازل من الدعوى * (ب) وليس
 للمتدعي ولا للقاضي طلب الكفيل بقوله لي عليه دعوى قبل بيانه الدعوى قنية قبيل
 باب تعليق الكفالة * قال لو ادعى الوارث على رجل ديناً لم يثبت بكفله بمجرد الدعوى ثلاثة
 أيام حتى يثبت الوفاة والنسب والدين ولو كان المتدعي وصياً أو وكيلاً لا يكفله ما لم يثبت
 الوكالة والوصاية من أواسط دعوى القاعدية وتعمامه فيه * فاذا صححت الدعوى وطلب
 المتدعي قبل أن يقيم البيعة أن يأخذ القاضي من المتدعي عليه كفيلاً بنفسه فان القاضي
 يقول للمتدعي ألك بيعة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال نعم لكنكم اغائبه فكذلك لا يكفله
 وان قال لي بيعة حاضرة في المصير كفله القاضي بطلب الخصم وعن محمد ان طلب المتدعي
 ليس بشرط وقبل ان كان المتدعي عليه رجلاً لا يجبه ولا يوارى مثله غالباً كفه القاضي
 من غير طلب وان كان رجلاً شريفاً لا يكفله وقال بعضهم ان كان المتدعي مهتدياً الى

(١) وقال في التاسع عشر من كتاب
 التمسك والثاني يكفل لشهر وعليه
 الفتوى ولو علم أنه يمكث أكثر من ذلك
 يكفل عنه على ذلك القدر منهم

الخصومات لا يكفله من غير طلب المدعى وان كان به عجمة لا بأس بأن يرشده القاضي الى طلب الكفيل فيكفل خصمه قاضيان في أوائل الدعوى * واذا ثبت أن القاضي يأخذ كفيلا من المدعى عليه بنفسه بطلب المدعى ينبغي أن لا يجبره على اعطائه الكفيل لو امتنع فان أعطاء كفيلا ينبغي أن يكون الكفيل معروف الدار ومعروف التجارة وبعضهم شرط أن لا يكون بلوجا معروفا بالخصومة وأن يكون من أهل المصر ولا يكون غريبا (١) واذا كفله كفه مدة مؤقتة واختلف الروايات في تلك المدة والصحيح أنه يكفله القاضي الى المجلس الثاني وان كان القاضي يجلس كل ثلاثة أيام أو أكثر يكفله تلك المدة وقال شمس الأئمة الحلواني ذلك مفقوض الى رأى القاضي هذا اذا كان المدعى عليه رجلا من أهل المصر وان كان مسافرا لا يكفله ولكن يؤجل المدعى الى آخر المجلس فان أقام بينة والاخلى القاضي سبيله قاضيان من المحل المزبور * والتقدير بثلاثة أيام مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح تارة خاتمة في السابع من القضاء وكذا في باب اليمين من دعوى الكفاي * وفي الذخيرة رجل له على آخر ألف درهم ووجه فطلب رب الدين من المديون كفيلا فاقاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل وفي ظاهر الرواية عن أصحابنا أن له أن يطالبه بأعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا ولو طلب المشتري من البائع كفيلا بالدرل لو ظهر له ذلك ففي الدين المؤجل أولى لسان الحكماء من الدعوى

(الرابع في تعليق الكفالة بالشرط) *

واذا قال الرجل ان مات فلان قبل أن يعطيك ألف التي لك عليه فأنا كفيل بها أو كانت الألف الى أجل فقال ان مات ولم يعطك فأنا كفيل فذلك جائز وان ادعى الكفيل بعدم موت المطلوب أو بعدم مضي المدة أن المطلوب أعطاه المال ولم أصر كفيلا وقال الطالب لم يعطه المال وصرت كفيلا فالقول قول الطالب مع يمينه وفي الذخيرة قيل هذا استحسان والقياس أن يكون القول للمطلوب * (م) هكذا ذكر محمد المسألة في الأصل قال القاضي الامام أبو جعفر ما ذكر محمد استحسان والقياس أن يكون القول قول الكفيل تارة خاتمة في الفصل السابع من الكفالة * قال محمد في الأصل اذا قال الرجل لغيره ما ذاب لك على فلان فهو على ومعناه ما يذوب لك على فلان ورضي به الطالب ثم ان المطلوب أقتر بوجوب شيء معين على نفسه بعد ذلك وأنكر الكفيل ذلك لزم الكفيل ما أقتر به وهذا بخلاف ما لو قال ما قضى به لك عليه فهو على حيث يلزمه ما قضى به على المطلوب بعد الكفالة ولا يلزمه ما يقتر به المطلوب وفي الذخيرة واعلم بأن الذوب واللزم في عرف أهل الكوفة يراد بهما الوجوب بجهة القضاء ففي قوله ما ذاب لك على فلان وما لزم فلان لك لا يلزم الكفيل ما أقتر به المطلوب للطالب ولم يقتر به للطالب وما قضى به للطالب يلزم الكفيل وصار قوله ما ذاب لك على فلان بحكم عرفهم بمنزلة قوله ما قضى لك على فلان أما في عرفنا الذوب واللزم عبارة عن الوجوب وكل ما وجب على المطلوب يلزم الكفيل وان لم يكن ذلك المال مقضيا به وجواب هذه المسألة في الذوب بناء على عرفنا وفي الصغرى يفتى بهذا من التارة خاتمة في التاسع من الكفالة * فان قال الكفيل

(١) أعطى المدعى عليه كفيلا فقال المدعى الكفيل غيرة ثقة يجبره القاضي على اعطاء كفيل ثقة والثقة هو الذي لا يخفى نفسه ولا يهرب من البلدة بأن كان له دار معروفة لا يسكن بكرا في بيت يتركه ويهرب منه وهذا مما يحفظ كذا في الجزائية في مسائل شتى من القضاء بهم

ما يابعت فلانا فتمنه على - أو قال كذا يابعت فلانا أو قال الذي يابعت فانه يقع ذلك على جميع ما يابعه ولو لم تكن كفالته به هذه الالفاظ الثلاثة ولكنه قال ان يابعه فتمنه على - أو قال اذا يابعه أو قال متى يابعه فانما يؤخذ الكفيل بمن أول المبيعة ولا يؤخذ بمن ما يابعه بعدها من آخر كفالة شرح الطحاوي * * راجل قال لا تخربايع فلانا على أن ما أصابك من خسران فهو على - أو قال رجل رجل ان هلك عبدك لهذا فأنما ضامن به لا تصح هذه الكفالة قاضيان في فصل الكفالة بالمال * رجل قال للمطالب ان يحز غريمك عن الاداء فهو على - قال يحز يظهر بالحيس ان حبسه ولم يؤد لزم الكفيل خلاصة في الثاني من الكفالة * رجل قال لا تخران لم يعطك فلان مالك فهو على - فتقاضاه الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة تقاضاه لزم الكفيل استحسانا قاضيان في الكفالة بالمال * رجل قال ان تقاضيت فلانا فلم يعطك فأنما ضامن لمالك فبات المطلوب قبل التقاضي ذكر ابن سماعة في النوادر أنه يبطل الضمان من المحل المزبور * (فقط) كفل بنفسه على أنه متى طالبه أسلمه والا فهو ضامن بدنيه فبات المطلوب فطالبه الطالب فحجز لا رواية فيه وينبغي أن يبرأ اذا المطالبة بعد موته لم تصح فلم يوجد الشرط فلا كفالة بالمال ولو قال لولم يعطك فلان مالك عليه فأنما ضامن فانما يلزمه المال لو تقاضاه أو مات فلان قبل تقاضيه في الثلاثين من الفصولين * رجل كفل بنفسه رجل على أنه ان لم يواف به غدا فعليه ما عليه فبات المكفول عنه قبل مجي الغد يلزمه المال جواهر الفتاوى في الثاني من الكفالة * ذكر في كفالة الذخيرة اذا كفل بنفسه رجل على أنه ان لم يواف غدا فغاية الدراهم التي على الغريم على الكفيل فبعث الطالب في الغد فطلب الكفيل فلم يجده حتى مضى الغد لزمه المال قبل الخامس من فصول الاستروشي * لو كفل بنفسه وقال ان لم يوافك غدا فعلى ألف درهم والطالب يتدعى الألف والمطلوب ينكر وكذا الكفيل ينكر أن له عليه شيأ لزمه المال عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا شيء عليه وهو قول أبي يوسف آخر أما لو ادعى الطالب المال والمطلوب ينكره فكفل رجل بنفسه المطلوب بأنه ان لم يواف به غدا فعلى المال الذي ادعاه على المطلوب فلم يوافه لزم الكفيل المال بالاتفاق من أوائل كفالة خزانة الأكل * ولو قال ان وافيتك غدا والافعلي - المال لا تصح الكفالة بخلاف قوله ان لم أوافك غدا ولو قال المطلوب ان لم أوافك بنفسى غدا فعلى - ما تدعيه فلم يواف لا يلزمه شيء اذ لزوم المال في ضمن كفالة باطله اذ لا يكون كفيل بنفسه بخلاف الاجنبي في الثلاثين من الفصولين * رجل قال لا تخركفلك بنفس فلان فان غاب عنك فأنما ضامن لماعليه فغاب المكفول به الى الكوفة ولم يطلبه المكفول له ثم رفعه الكفيل اليه بعد رجوعه من الكوفة فالكفيل ضامن للمال لانه علق الكفالة بالغيبة ولو قال قد كفلت لك بنفس فلان فان غاب ولم أوافك فأنما ضامن لماعليه فغاب قبل أن يوافي لزمه المال وهو بمنزلة ما لو قال ان غاب قبل أن أوافيك به ولو قال فان غاب فلم أوافك به فأنما ضامن لماعليه فهذا على أن يوافيه بعد الغيبة قاضيان في آخر مسائل تسليم المكفول به من كتاب الكفالة * (الخامس في التسليم والمطالبة به وبالمال) *

سلمه الى الطالب برئى قبل الطالب أولاً في الثالث من كفالة البرازية * (بج) كفل بنفس
رجل على أن يسلمه الى المكفول له متى طال به ثم سلمه اليه قبل أن يطالبه به ولم يقبله بيراً
(١) قنية في تعليق الكفالة * وان شرط المكفيل على أن يدفعه اليه عند الامير فدفعه
اليه عند القاضي أو شرط عليه أن يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامير أو شرط
عليه الدفع عند هذا القاضي فاستعمل قاض آخر فدفعه اليه عند الثاني برئى قاضين
في تسليم نفس المكفول به * قوله ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه له لان الشرط
معتد فان سلمه في مجلسه برئى وأما بقوله سلمه له الى اشتراط ذلك فان سلمه في السوق
لم يبرأ وهو قول زفر وبه يفتى في زماننا المتأولون الناس في اقامة الحق ومحمل الاختلاف
في بلدة لم يعتادوا اطلاق الغريم من يد الخصم كذا في التاتارخانية وهذه احدى المسائل
التي يفتى فيها بقول زفر ومنها تعود المريض في صلاته كقعود المصلى في التشهد ومنها ما ع
البيضة من امرأة الغائب ليقدر القاضي لها نفقة ومنها أن الوكيل بالخصومة لا يلي
القبض ومنها يضمن الساعي اذا سعى به الى السلطان وغرّمه شيئاً ومنها أن رؤية البيت من
الصحن لا تبطل بل لا بد من رؤية داخله ومنها أن رؤية الذئب مطوياً لا تكفى بل لا بد
من نشره فهي سبع وليس المراد الحصر من البحار الرائق في كتاب الكفالة * كفل بنفسه
على أنه ان لم يواف به يوم كذا فعليه المال فتواري الطالب في ذلك اليوم ولم يجده الكفيل
يرفع الامر الى الحاكم لينصب وكيله لا يسلم اليه في الثاني من كفالة البرازية * فان قال
لا علم لي بمكان المكفول به ان صدقه المكفول له سقط المطالبة وان لم يصدقه يحبس
حتى يظهر عجزه (٢) وهل يحلف قال القاضي الامام لا يجمع التناوي * فان كان المكفول به
غائب علم أين هو عهل حتى يذهب ويحبي وان لم يذهب يحبس وان كان غائباً بحيث لا يوقف
على أثره وثبت ذلك عند القاضي لا يحبس وكذا اذا مات المكفول به برئ الكفيل بالنفس
منية المفتى في باب التسليم من الكفالة * وذكري الواقعة كفل بنفسه رجل وهو محبوس
فلم يقدّر ان يأتي به الكفيل لا يحبس الكفيل لانه عجز عن احضاره ولو كفل به وهو مطلق
ثم حبس حبس الكفيل حتى يأتي لانه حال ما كفل به قادر على الاتيان به عناية في الكفالة
* الكفيل اذا حبس فهو يحبس المكفول عنه وان لازمه الطالب فهو يلازم المكفول عنه
ان كانت الكفالة بأمره ولا يأخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على أن رب المال لو أراد أن
يحبس الكفيل والاصيل له ذلك وهي واقعة الفتوى وكذا يحبس الكميل وكفيل الكفيل
وان كثروا في التاسع من قضاء الخلاصة وكذا في البرازية في العاشر من أدب القاضي * وفي
الشافعي ثلاثة كفو بالالف معا يطالب كل واحد بثلث الالف وان كفلوا على التعاقب
يطالب كل واحد بالالف كذا ذكره السرخسي والمرغباني والتمرناشي نهاية في الكفالة
في شرح قوله ومن أخذ من رجل كفيلاً بنفسه ثم ذهب

(السادس فيما تقع به البراءة عن المال ومالا) *

ابراء الاصيل يوجب ابراء الكفيل الا كفل النفس لما في جامع الفصولين كفل بنفسه فأقر
طالبه أنه لا حق له على المطالب فله أخذ كفيل بنفسه انتهى وهكذا في البرازية اذا قال

(١) لان حكم الكفالة وجوب التسليم
وهو ثابت في الحال وقوله على أن يسلمه
اليه متى طال به يذكر لنا كيداً للتعليق
فقد سلم في حال كونه كفيلاً بغيراً كذا
في القنية

(٢) وأما ان لم يعلم حال المكفول به
ومكانه وأقر بذلك المكفول له ينبغى أن
لا يحبس اذا المدعى أقر أنه لم يظفر به
ويكون ذلك بمنزلة الموت وان مات بطلت
الكفالة ويحبس ان لم يظهر بجـزه وان
ظهر لم يحبس

وفي المنية برئى عند بعضهم وأنه خلاف
جواب الكتاب ولو فعل به قاض فحسن
وفي الخامس من الفصولين قال لو فعل به
قاض فلو علم أن الخصم يغيب لذلك فهو
حسن ولو قال ان لم أقضك مالك اليوم
فامرأتى طالق فتواري الخصم ذكري
الثاني من الاستروشنية عن الناطني أن
القاضي ينصب عن الغائب وكيله ويقبض
مأليه ولا يحبس وعليه الفتوى والظاهر
أنه لا فرق بين المسئلةين تأمل

لاحق في قبله ولا موكل ولا لبيتم انا وصيه ولا لوقف انا متولى فحينئذ يبرأ الكفيل وهو ظاهر
 في آخر وكالة البدائع * ضمان العرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة أشباه في الكفالة *
 ضمن بألف على فلان فبرهن فلان على القضاء قبل الضمان برئ الاصيل دون الكفيل
 ولو برهن على القضاء بعد الضمان برأ جميعا خلاصة ما في الخاتمة في الكفالة بالمال
 في مسائل الامر بنقد المال * الدائن اذا أبرأ المدين عن الكفيل لا يرجع على المكفول عنه
 واذا وهب يرجع من وكالة البرازية * (قت) صالح الدائن مع الاصيل يبقى الكفيل بالمال
 على كفايته ان كان الصلح يجنس الدين والا فلا * (قح) براءة الاصيل انما توجب براءة
 الكفيل اذا كانت بالاداء وبالابراء فان كانت بالحلف فلا لان الحلف يفيد براءة الحالف
 قنية فيما تقع به البراءة من الكفالة * الطالب اذا وهب الدين من المديون وبه كفيل فرد
 الاصيل يعود الدين في ذمة الاصيل وتبقى براءة الكفيل فاضحيان في آخر فصل الكتابة
 من كتاب العناق * ولو وهب الطالب المال من المطلوب أو أبرأه منه مات قبل الرد فهو برئ
 وان لم يمت ورد الهبة فردة صحيح والمال على المطلوب وعلى الكفيل على حاله وان رد الابراء
 لا يبرأ الاصيل وهل يبرأ الكفيل لاذكر لهذه المسئلة في شيء من الكتب واختلف المشايخ
 فيه منهم من قال لا يبرأ فهذا القائل سوى بين الهبة وبين الابراء ومنهم من قال يبرأ الكفيل
 تارة خاتمة في العاشر من الكفالة * ولو أبرأ الكفيل المطلوب قبل أدائه يصح (١) من كفالة
 الهداية قبيل فصل الضمان بورقة * واذا كفيل رجل عن رجل بمال وباع الاصيل من
 الطالب عبدا بذلك المال وسلم اليه حتى برئ الكفيل من الكفالة حكم بالبراءة الاصيل ثم
 استحق العبد من يد الطالب أو رده بالعيب بقضاء القاضى عاد المال على الكفيل ولو رد بغير
 قضاء لا يعود المال على الكفيل تارة خاتمة في السادس من الكفالة * الكفيل بالدين
 يأمر المطلوب اذا ادعى ثم ادعى المديون ولم يعلم باداء الكفيل أيهما يستردأ جاب الاصيل
 لانه قد قضى ديناً مظلوماً لان الدين قد سقط ولو كان كفيل بغير امر أو كان متبرعا بالقضاء
 فكذلك لان المعنى لا يتفاوت فاعدية في الكفالة * ادعى على عبداً لا فكفل رجل بنفسه
 ذات العبد برئ الكفيل ولو ادعى رقبة العبد فكفل به رجل غات العبد ثم أقام المدعى بينة
 أن العبد له ضمن المدعى عليه قيمة العبد للمدعى فكذا كفيله (٢) ولا يصدق ذو اليد في موت
 العبد ويحبس هو الكفيل فان طال الحبس ضمن القيمة وكذا الوديعه المحجورة وان لم يكن
 للمدعى بينة فلف ذو اليد فتمكّل أو اقترض هو لا كفيله غير ناشئ في أول كفالة العبد
 من الكفالة ملخصا * ولو ادعى رجل على انسان أنه عبده وأنكر المدعى عليه وزعم أنه حر
 فكفل بنفسه رجل فأقام بينة أنه عبده غات المدعى عليه لاشئ على الكفيل بدائع (٣) في
 الكفالة * رجل كفيل لرجلين بنفس رجل ثم دفعه الى أحدهما برئ من كفالة هذا وكان
 لا تسخر أن يواخذ الكفيل لانه التزم التسليم اليهما وأحدهما ليس ينائب عن الآخر مجمع
 الفتاوى في فصل الخيار في الكفالة

(١) حتى لا ادعى الكفيل بعد الابراء
لا يرجع كذا في شرح الهداية (م)

(٢) لان باقامة البينة بين أنه كفيل يضمنون
كذا في البدائع بعد

(٣) وكذا في استدعى والعشرين من كفالة
التاخر خاتمة بعد

* (السابع في الدعوى في الكفالة) *

ادعى انه كفيل له فأتى ان مات فلان مجبه لا لوديعته فأنما من مات فلان مجبه لا يلزم عليه

ضمانهم وبين المتدعي صح وحكم له به ان يبرهن برأيه في دعوى الكفالة من الدعوى * (ط)
 غاب المكفول عنه فادعى الكفيل على الطالب أن الالف التي كفلت بها عن فلان من ثمن خمر
 وقال الطالب لابل من ثمن عبد فاقول للطالب خلو برهن عليه الكفيل لا يقبل ولا ينتصب
 الطالب خصمه له فيه بخلاف ما لو كان المطلوب حاضر او برهن على الطالب أن الالف التي
 تدعى على ثمن خمر حيث يقبل كذا (ط) أقول ينبغي أن تقبل بينة الكفيل أيضا (١) على
 ما نقل قبل من (فش) حيث قال ولو طالب الدائن كميله بدينه فبرهن الكفيل على أداء
 المديون الغائب يقبل وينتصب الكفيل خصما من المديون اذا لا يمكنه دفع الدائن الا بهذا
 فكذا نقول هنا في التماس من الفصولين * رجل كفل عن رجل بألف بأمره ثم ادعى
 الكفيل أن الالف التي كفل بها قمار أو غن خمر أو ما أشبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل
 قوله ولو أقام البينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له يجب له لا تقبل بينته ولو
 أراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل أدى المال الى الطالب وأراد أن
 يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قمارا أو غن مبتة أو
 ما أشبه ذلك وأراد أن يقيم البينة على الكفيل لا تقبل بينته ويؤمر بأداء المال الى الكفيل
 ويقال له اطالب خصمك وخصمه فان حضر الطالب قبل أن يأخذ المال من الكفيل وأقر
 الطالب عند القاضي أن المال كان ثمن خمر أو ما أشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا
 قاضيان في الكفالة بالمال

* (الثمان في الرجوع على المكفول عنه) *

قضى عليه بالكفالة بسكوله طالب الاصيل ان أقر بأمره أو برهن عليه والا برأيه في آخر
 الثالث من الكفالة * الكفيل بامر الاصيل أدى المال الى الدائن بعد ما أدى الاصيل
 ولم يعلم له لا يرجع على الاصيل لانه شئ حكمي فلا يفتقر فيه العلم والجهل كعزل الوكيل
 ضمنا قنية قبيل الكفالة بالنفس * ولو أن صاحب الحق أخذ الحق من المطلوب ثم حجد
 فأخذ من الكفيل والكفيل يشكر أن صاحب الحق قد أداء يرجع الكفيل به على الاصيل
 مؤيد زاده في الكفالة والحوالة نقل عن التاتارخانية * لو كذل عن رجل بماله بأمره فقال
 الكفيل بعد ذلك قضيته وصدة المكفول عنه وكذب صاحب المال وحلف وأخذ من
 المكفول عنه لم يرجع الكفيل على المكفول عنه ولو أن الأمر بحجد القضاء أيضا أقام
 المأمور بينة أنه قضاء رجوع على الأمر وتقبل هذه البينة على الطالب أيضا وان كان غائبا
 ويتصب الأمر خصما عن الطالب منتخب التاتارخانية (٢) في الكفالة * رجل عليه دين
 لرجل فكفل رجل بالدين بحضرة الطالب والمطلوب بغير أمر المطلوب ورضي به المكفول
 عنه ثم قال المكفول له قد رضيت بكفالك جاز فإذا أدى الكفيل المال يرجع به على
 المكفول عنه ولو قال المكفول له أو لا قد رضيت بكفالك ثم قال المكفول عنه قد رضيت
 أو قال قد أجزت وأدى المال لا يرجع على المكفول عنه لان الكفالة تمت ونفذت ولزم
 الكفيل فلا يتغير بإجازة المكفول عنه قاضيان في الكفالة بالمال * قال لرجل كفل
 بنفس هذا الكفيل ففعل ثم أخذ الطالب الكفيل بنفس لم يكن للكفيل بالنفس على

(١) أقول ما ذكره ليس بسديد فان
 الكفيل اذا ادعى أن الالف التي كفل بها
 ثمن خمر فقد أنكر صحة الكفالة فلا تسمع
 دعواه لانها انما تسمع على اعتبار أن
 الكفالة تتضمن الوكالة فاذا أنكر الكفالة
 فقد أقر أنه فضولي فلا تسمع دعواه
 أو نقول ان اقدامه على التزام المال
 اقرار منه بصحة سبب وجوب المال
 فلا تسمع منه دعوى الفساد ولو برهن
 على ابقاء الاصيل وعلى ابرائه تقبل لانه
 تقرير للوجوب السابق ويجوز تقريره
 في الفصل العاشر من فصوله بعلمه (فش)
 وقال في المبسوط في باب ادعاء الكفيل أن
 المال من ثمن خمر ان الكفيل لو قال بعد
 ما طالب الاصيل ان المال الذي كفلته
 ثمن الخمر فهو وليس بخصم لانه التزم المطالبة
 بكفالة صحيحة والمال يجب على الكفيل
 بالتزامه بالكفالة وان لم يكن واجبا على
 الاصيل وهو مع هذا مناقض في دعواه
 لان التزامه بالكفالة اقرار منه أن الاصيل
 مطالب بهذا المال والمسلم لا يكون مطالبا
 بثن خمر فيكون مناقضا له قوله والمسلم
 لا يكون مطالبا بثن خمر المطاهر انه على
 قوله ما فان على قول الامام ان المسلم
 قد يجب عليه ثمن خمر بان يوكل ذميا
 بشرائه وعلى قوله لا يجب ثمن الخمر
 على المسلم بحال ذكره في الثالث

والعشرين من دعوى الحبط

(٢) وكذا في السادس والعشرين في
 الكفالة من التاتارخانية

الذي أمره بذلك سبيل ولو كان أمر رجلا حتى كف عن الكفيل بالمال ثم إن الطالب أخذ الكفيل الثاني وأخذ منه المال كان له أن يرجع على الذي أمره بذلك هكذا ذكر المسئلة في المنتقى وقد كررتم الأئمة المرحومين في باب الأمر بالضمان إذا أمر الرجل رجلا بأن يكفل عن فلان فكفل وأدى لا يرجع على الأمر تارة رخصة في آخر الخامس والعشرين من الكفالة * وفي التجريد إذا كف عن رجل بدراهم صحاح جبار فأعطاه زيوفاً ومكسرة وتجوز به الرجوع على الأصل بمثل ما ضمن لا بمثل ما أدى (١) وليس هذا كلاماً مريباً لأهل الدين خلاصة قبيل الخامس من الكفالة وكذا في البرازية * ولو كف بالزيف وأدى الجبار رجوع على المكفول عنه بالزيف نهاية في الكفالة *

(مسائل شتى) *

(مهم) دفع المدينون إلى الكفيل الدين قبل أن يوفى الكفيل ولم يقل قضاء ولا بجهة الرسالة فإنه يقع عن القضاء لانه الغالب ومستحق عليه أيضاً فكان وقوعه عنه أولى فنيه في باب أداء الأصل إلى الكفيل من كتاب الكفالة * رجل أمر رجلاً بأن يكفل لرجل بألف درهم فكفل ثم إن المطلوب دفع الألف إلى الكفيل ولم يدفع الكفيل إلى الطالب وأراد المطلوب أن يسترد المال من الكفيل أن أداء على وجه القضاء فليس له أن يسترده لانه إنما وجب للكفيل عليه بعهده الكفالة (٢) وإن أداء على وجه الرسالة (٣) فله أن يسترده لانه أمين في الأداء في الثاني من كفالة الولو الجدية وكذا في الخامس من التنازل رخصة * الكفيل إذا أخذ المال من المكفول عنه قبل أخذ المكفول له المال من الكفيل ينبغي أن يكون مضموناً حتى لو ضاع المال في يد الكفيل ضمنه وإن دفع المكفول عنه المال إلى المكفول له جازاً فالمكفول عنه مالم يؤد الدين إلى المكفول له ليس له أن يسترجع من الكفيل ما أعطاه جواهر الفتاوى للكرمان في الخامس من الكفالة * وفي المحيط ولو كان بالمال كفيلان فما أداء الأصل ولم يبين فهو عنهما لانه به يدفع الترجيح بلا مرجح وكذا لو كان لكل نصف منه كفيل على حدة فادى الأصل نصفاً منه ولو قال هو عفا كفيل به فلان فهو عنه لانه جعل فعله لأحد ما يحتمل فيقع عنه فيصدق فيه وكذا إذا كان الألف متفرقة عليه في الأصل بأن كان من قرضين أو بيعين أو مالهين وجباً بين مختلفين بأن كان أحدهما قرضاً والآخر تمذا وكفل أحد الكفيلين بأحد المالهين والآخر بالآخر فادى الأصل بخمس مائة وقال هي التي كفيل بها فلان فهو على ما قال قال في الكتاب ألا يرى أنه لو كان بكل خمسمائة صك أو رهن فادى خمسمائة وقال هي من هذا الصك أو من هذا الرهن يقبل قوله فكذا هي من هذا وكذا إذا كان بأحدى الخمسمائة كفيل فادى خمسمائة وقال هي مالهها كفيل يقبل قوله من كفالة الضمانات الفضيلية * ولو كان بالدين رهن عند الطالب من المطلوب وقضى الكفيل الدين فلا سبيل له على الرهن عتابة وكذا في أواخر السادس من كفالة التنازل رخصة * رجل كف عن رجل بمال ثم إن المكفول عنه أعطى الكفيل رهنًا ذكر في الأصل أنه لو كف بمال مؤجل على الأصل فأعطاه المكفول عنه رهنًا جازاً الرهن بذلك فاضحيان في الكفالة بالمال * لو جعل الكفالة مؤجلة إلى أجل مجهول نحو أن يقول كفلت بنفس

(١) وهو أخذ الردي مكان الجيد كذا في العناية في الرهن سند
لو أدى زيوفاً وقد كان كفيلًا بأجبار يرجع بالجبار كذا في التنازل رخصة نقلاً عن الذخيرة (م)

(٢) وفي خزائن المفتين الآن يأخذ الطالب بالمال فيئذله أن يأخذ المكفيل حتى يقضيه الطالب أو يردّها سند
(٣) بأن قال المطلوب بالكفيل خذ هذا وكن رسولاً به إلى فلان كذا في الولو الجدية بعد هذا بأسطر وفي الخامس من التنازل رخصة قال أتمأن يعطى المكفول عنه على وجه الرسالة بأن يكره مطالبة الكفيل فأعطاه المال وقال خذ وادفعه إلى المكفول له وكذا في السكافي والنهاية سند

فلان الى الحصاد أو الى الدياس أو الى خروج العطايا جاز تأخير الكفالة الى ذلك الوقت
فاضينان في الكفالة * اذا كفل بالقرض الى أجل هل يتأجل على الاصيل أم لا وتحرير
الكلام في ذلك ذكر القدوري في شرح مختصر الكرخي ألا يرى لو أن رجلاً أقرض رجلاً
مالاً وكفل به رجل عنه الى وقت كان على الكفيل الى وقته وكان على المقرض حالاً (١) وذكر
في المحيط السرخسي قال الكفالة بالقرض الى أجل جائزة وهو حال على الاصيل لان
ما وجب على الاصيل قرض لانه وجب بالاستعراض والقرض لا يقبل الاجل وما وجب
على الكفيل ليس بقرض لانه وجب بسبب الكفالة وهي ليست بقرض حقيقة لكن
الكفيل يصير بمنزلة المقرض بالاداء فانه يملك الدين بمقابله ما أدى خصمير معارضة ومبادلة
حقيقة وذكر في خزائن الاكمل الكفالة بالقرض الى أجل جائزة والمال على الكفيل الى
الاجل وعلى الاصيل حالاً وذكر مثل هذا في شرح التكملة وغيره وبقيت الكتب أيضاً
قلنا فحترزنا من هذا أن الكفالة بالقرض الى الاجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل
وحده وعلى الاصيل حالاً كما كان ولا يلتفت الى ما قاله الحصيري من قوله في التحرير اذا
كفل بالقرض الى أجل يتأجل على الاصيل وهذه الحيلة في تأجيل القرض فان كل
الكتب ترد ذلك ولم يقل هذه العبارة أحد غيره أنفع الوسائل (٢) من مسائل الكفالة
* كدل عن انسان بمال عليه الى سنة يجب على الكفيل مؤجلاً وان كان على الاصيل
حالا وان مات الكفيل يؤخذ من تركته حالاً بزازية في الكفالة * ولو كان المال حالاً
فكفل به انسان مؤجلاً بأمر المكفول عنه فانه يجوز ويكون تأجيلاً في حقهما
في ظاهر الرواية وفي رواية ابن سماعة عن محمد أنه حال على الاصيل مؤجلاً في حق الكفيل
من كفالة تحفة الفقهاء وكذا في الهداية ومحيط السرخسي * وان كفل ولم يذكر الاجل
يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل حالاً ومؤجلاً منية في قول الكفالة * ضمن
على أن يعطى نصفها ههنا ونصفها بسمرة قد ولم يفت أخذها حيث شاء منية المفتي في كتاب
الكفالة والحوالة * ضمن عن رجل مالاً بأمره أو نفسه فأراد الخصم أن يخرج الى السفر
فخذه الكفيل قال محمد ان كان ضمانه الى أجل فلا سبيل له عليه وان لم يكن الى أجل
فله أن يأخذ حتى يخلفه أما بأداء المال أو ببراءة منه وفي كماله النفس برذ النفس منية
المفتي في الكفالة وكذا في التهمة * ولو ضمن لامرأة بنفقة كل شهر عن زوجها ليس له أن
يرجع عند رأس الشهر (٣) ولو ضمن بالأجرة في اجارة كل شهر فله أن يفسخ ضمانه
عند رأس الشهر من كفالة ضمانات الغنم = وكذا في الثالث والعشرين من كفالة
التأخرانية * وضمان الدرك هو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع واذا استحق المبيع
يخصم المشتري البائع أولاً فاذا قضى عليه بالثمن يكون قضاء على الكفيل وله أن يأخذ من
أيهما شاء وليس له أن يخصم الكفيل أولاً في ظاهر الرواية هذا اذا كان المبيع ماسوى
العبد فان كان عبداً فظهر أنه حر بالبيعة فالمشتري أن يخصم أيهما شاء بالاجماع من
كفالة البدائع * (٤) صحيح قال غيره ما أقرض به فلان فهو على ثمن مات الكفيل ثم أقرض
فلان بشئ لزم المال المقرض في تركه الكفيل ظهريه قبيل كتاب الصلح * ولو كفل بمال

(١) وفي السادس من كفالة التأخرانية
نقل عن الذخيرة لو كفل بالقرض الى
أجل فالمال على الكفيل الى أجل
وعلى الاصيل حالاً وكذا في العناية
(٢) وكذا في المنية أقول هذا مخالف
لما في الهداية وشروحه من أنه يتأجل
على الاصيل أيضاً في ظاهر الرواية وكذا
في التهمة وقال في المنية بعد ما ذكرها
بورقة تقريرياً كفيل مؤجلاً لدين حال
تأخر الدين عنهم ما هو واستحسن فاذا ذكره
الكردردي قياساً وهو قول زفر كما في
النهاية ورواية عن محمد كما في التهمة
ومحيط السرخسي فيحتاج إلى أن يتكلف
ويقال ان المراد ههنا من المال هو القرض
وهو بعيد اللهم إلا أن يقال ان المعنى
وان سلم أنه حال على الاصيل كما قال
زفر ورواه ابن سماعة عن محمد فهو مؤجل
على الكفيل أو يقال ان المعنى وان كان
على الاصيل حالاً لا يقبل التأجيل كما
في النثر من

(٣) الظاهر ان هذا على ما ذهب
اليه أبو يوسف فأما على مذهب الامام
لا يكون كفلاً إلا بنفقة شهر واحد
(٤) وكذا في الثالث والعشرين من
كفالة التأخرانية نقل عن الذخيرة منهم

على فلان فقامت البينة عليه بألف ضمهها الكفيل لانه تبين أنه كفيل بضمون على الأصل
وان لم تقم البينة فالقول قول الكفيل مع عينه في مقدار ما يترتب له ولو أقر المكفول عنه
بأكثر مما أقر به لم يصدق على كفيله بدائع في آخر فصل شرائط الكفالة ملخصا

(كتاب الحوالة)

تعقد قبول المحتال والمحتال عليه ولا تصح في غيبة المحتال كالكفالة الا أن يقبل رجل له
الحوالة ولا يشترط حضرة المحتال عليه لصحتها حتى لو أقال على غائب فقبل بعد ما علم صحته
ولا حضرة المحيل أيضا حتى لو قيل لصاحب الدين لك على فلان ألف فأحتل به ساعلي فرضي
الطالب بذلك وأجاز صحته فليس له أن يرجع بعد ذلك ولو قيل للمدين عليك ألف لفلان
فأحل له به ساعلي فقال المدين أحلت ثم بلغ الطالب فأجاز لا يجوز عند الامام ومحمد من
حوالة البرازية وكذا في الخلاصة * وكل دين جازت الكفالة به فالحوالة جائزة من حوالة
الخلاصة * يجب أن يعلم أن الحوالة نوعان مطلقة ومقتدة فالمقتدة أن يقيد المحيل الحوالة
بالدين الذي له على المحتال عليه أو العين الذي له في يد المحتال عليه بالغصب أو الوديعة
والمطلقة أن يطلق المحيل أطرافا ويرسلها رسالا ولا يقيد بها بالدين الذي له على المحتال عليه
ولا بالعين التي له في يد المحتال عليه أو يحيل على رجل ليس له عليه دين ولا له في يده عين
في الفصل الأول من حوالة المحيط البرهاني * ولو قال للمدين أدفع له الديناني التي عليك
فقال هذا لا يكون حوالة بل يكون توكيلا بقضاء الدين تاتارخانية * قال اندر
حوالة مردمان بحكم لفظ حوالهني كويشدهمين قد ربح كويشدهم اين ده درهم كه مرا
برست بوى ده وما ننده اين را حكم حواله بود يا حكم وكاله أجب اكر اين كسي را بر محيل
دين است حكم حواله بودوا كريت حكم وكاله (١) من حوالة القواعدية * ولو أن وكيل
البائع أقال الأمر على المشتري فهي وكالة وايمت بحوالة لانه لا شيء للأمر على الوكيل
خلاصة في الرابع من وكالة التبايع * الحوالة جائزة بالدين احترازا عن الاعيان فان
الحوالة بها لا تصح من أواخر الفصل الأول من حوالة التاتارخانية * لو أقال مائة من من
المنطقة ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيء ولا للمحيل على المحتال عليه وكذا
لو قبل المحتال عليه فلا شيء عليه كافي المنية قهس متاني في الحوالة * رجل عليه دين
لرجل فأقال الطالب على رجل ليس عليه للمحيل دين فجاءه فضولي وقضى المال عن
المحتال عليه تبرعا كان للمحتال عليه أن يرجع على المحيل (٢) كمالو أدى المحتال عليه
المال بنفسه وليس عليه دين كان له أن يرجع على المحيل ولو كان للمحيل دين على المحتال
عليه فأقال الطالب على مدينونه بذلك المال ثم جاء فضولي وقضى دين المحتال له عن المحيل
الذي عليه أصل المال كان للمحيل أن يرجع بدينه على المحتال عليه فان قضاء الفضولي
عنه كقضائه بنفسه ولو قضى المحيل دين الطالب بماله نفسه بعد الحوالة كان له أن يرجع
على المحتال عليه بدينه كذلك ههنا (٣) وليس للفضولي أن يرجع على الذي عليه أصل الدين
لانه متبرع ولو اختلف المحيل والمحتال عليه كل واحد منهما ما يدعي أن الفضولي قضى عنه

(ترجمة)

(١) لا تستعمل العجم لفظ الحوالة وانما
يقولون أعطاه العشرة الدراهم التي لي
عليك فهل يكون مثل هذا القول حكم
الحوالة أو حكم الوكالة أجب اذا كان
للقائل دين على المحال عليه يكون لذلك
حكم الحوالة والا فحكم الوكالة

(٢) قوله على المحيل في نسخة المحتال وكتب
عليه صح وبقيه النسخ المحيل وبساعده
التنظير وليجزأ الحكم اهـ مصححه

(٣) وهذه المسئلة مذكورة في محيط
السرخسي وخزانة الاكل والظاهرية

عنه

والفضولي لم يبين عند القضاء احدهما بعينه يرجع الى قول الفضولي عن أيهما قضيت فان مات الفضولي قبل البيان أو غاب كان القضاء عن المحتمل عليه لأن القضاء يكون من المطلوب ظاهرا قاضيان في مسائل الحوالة (١) من كتاب الكفالة * ولو كانت الحوالة مطلقة ثم ان المحيل قضى دين المحتمل له يجبر المحتمل له على القبول ولا يكون المحيل متبرعا ولو أبرأ المحتمل له المحيل عما كان على المحيل أو وهبه منه لا يصح تاتارخائية في أواخر الثاني من الحوالة * وفي المحيط باع مسلم من مسلم خيرا بألف وأحال على المشتري مسالحوالة مقيدة بالثمن ثم قال الحويل وهو المشتري ان الالف ثمن الخمر وقال المحيل بل ثمن متاع فالقول للمحيل بعينه ولا تبطل الحوالة ولو برهن عليه الحويل تسمع بينته أما لو كانت الحوالة مطلقة بان يقول أحات عليك فلانا بألف ولم يزد فالحوالة جائزة برهن الحويل أن ما عليه من الالف ثمن خمر أولا قال البرهاني فرق محمد بين الحوالة المضافة الى الدين والبيع المضاف اليه اذا تصادقا بعد العقد على أن لادين عليه فانه قال يجوز البيع وتبطل الحوالة ضمانات فضيلية في الحوالة المقيدة * غاب المحيل وزعم المحتمل عليه أن المال المحتمل به على المحيل كان ثمن خمر لا تصح دعواه وان برهن على ذلك كفاي الكفالة ولو دفع المال المحتمل عليه الى المحتمل وأراد الرجوع على المحيل فقال المحيل المال المحتمل به كان ثمن خمر لا تسمع وان برهن ويقال للمحيل أنه الى المحتمل عليه ثم خاصم المحتمل فان برهن على المحتمل انه كان ثمن خمر يقبل ثم المحتمل عليه بالخيار بين الرجوع على المحيل والمحال برزاية في أواخر الحوالة * ولو كان للمحيل دين على المحتمل عليه فاحاله مطلقا ولم يشترط في الحوالة أن يعطيه مما عليه فالحوالة جائزة ودين المحيل بحاله وله أن يطالب به بخلاف ما لو قديمه خزائن الاكمل في الكفالة في آخره ملخصا * وذكر في الزيادات وشرحه أنه لو أحال دائته على مديونه أو مودعه أو الغاصب منه عينا أو دينه مقيدة بماله عليه أو عنده جاز ولم يسكن للمحيل أخذ ماله من الحويل كما كان له ذلك في الحوالة المطلقة فلو فعه الحويل الى المحيل بعد ما طلبه منه فتلّف عنده ضمنه الحويل للمحال من ضمانات فضيلية في أول ضمان الحوالة المقيدة ملخصا * واذا كانت الحوالة مقيدة بألف هي ودیعة في يد المحتمل عليه أو غصب فهاكت الودیعة أو استحققت تبطل الحوالة ويعود الدين على المحيل ولو هلك الغصب في يد المحتمل عليه لا تبطل الحوالة وكذلك لو قال المودع ضاع الودیعة وحلف على ذلك بطلت الحوالة وان استحققت الودیعة أو استحق الغصب بطلت الحوالة في الثالث من حوالة التاتارخائية * سئل عن شخص باع ساعة من شخص وأحال بثمنها شخصا وقبلي المحتمل عليه الحوالة وكذلك المحتمل ثم تقايلا البيع ما حكم الحوالة هل تنفسخ أجاب المقايلة صحيحة ولا تنفسخ الحوالة ويلزم المحتمل عليه دفع المبلغ ثم يرجع على المحيل من فتاوى قارئ الهداية في مسائل الحوالة * اذا باع عبدا من رجل بألف درهم ثم ان البائع أحال غيرهما له على المشتري حوالة مقيدة بالثمن فمات العبد قبل القبض حتى سقط الثمن أورد العبد بخيار ررية أو خيار شرط أو خيار عيب قبل القبض أو بعد القبض (٢) لا تبطل الحوالة عند علم ثلثة اشخاصا (٣) وقال زفر تبطل الحوالة ولو استحق

(١) المسئلة في السابع من حوالة المحيط
وكذا في التاتارخائية منهم

(٢) وفي المنية بعد القبض بقضاء أو قبل
القبض من غير قضاء منهم
(٣) وفي الظهيرية وروى أبو سليمان
عن أبي يوسف في رجل باع عبدا من
رجل بألف درهم فلم يبق بضاحي أحال
البائع غيرهما على المشتري بثمن العبد
ثم مات العبد في يد البائع أو فسح
المشتري البيع فيه بحكم أو بغير حكم
بطلت الحوالة وهو مخالف لما في المحيط
وأشهر اليه في التاتارخائية وفي البرازية
قال أبو الفضل هذا على خلاف الروايات
وأما الفسخ بعد القبض بحكم باقرا البائع
بالعيب لا تبطل الحوالة منهم

العمد المبيع أو استحق الدين الذي قيد به الحوالة من جهة الغرماء أو ظهر أن العبد المبيع كان حراً بطلت الحوالة وفي الذخيرة بالإجماع (١) في الثالث من حوالة التاتارخانية وكذا المحيط * ولو أحال البائع رجلاً على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن إلى المحتمل ثم استحققت الدار من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل عن شيخ الإسلام السعدي أن المشتري يرجع على البائع قبل له فإن لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع على المحتمل قال لا وفي الجامع أن المشتري بالخيار إن شاء يرجع على القابض وإن شاء يرجع على الآمر (٢) في السابع عشر من بيوع التاتارخانية * ولو باعه جازراً وأحال بثمنه لغيره على المشتري فاستحق المبيع فللمحتمل أن يطالبه بالباقي لو كانت الحوالة مطلقة لالو كانت مقيدة وله أن يرجع على بائعه لادائه بامرءه وهل له أن يرجع على المحتمل بما أدى في الجامع إشارة إلى أن له ذلك في الثامن عشر من الفصولين وكذا في التاسع عشر من العمادية * أحال الطالب على رجل بألف أو بجميع حقه وقبل منه ثم أحاله أيضاً بجميع حقه على آخر وقبل منه صار الثاني نقضاً للآخر منبهة المتفق في مسائل الحوالة من الكفالة وكذا في الخانية والولول الجيسة ومدة تركات حوالة التاتارخانية * ولو أحال المطلوب الطالب على رجل فلا سبيل للوكيل بالتقبض على المحمل فإن مات المحتمل عليه مفلساً عاد الدين على المحمل وعدت مطالبة الوكيل عليه ولو كان بالدين كفيل قال أبو يوسف للوكيل أن يقبض من الكفيل ومن الذي يتبرع بقضاء دين الأصميل خلافاً لحمد من وكلة الفتاوى العتائية * وإن مات المحتمل عليه بلا تركه ولكن كان له كفيل بالمال ثم أبرأ صاحب المال الكفيل عنه يرجع على الأصميل المحتمل أحد الكفيل من المحتمل عليه بالمال ثم مات المحتمل عليه مفلساً لا يعود الدين إلى ذمة المحمل سواء كفيل بامرءه أو بغير امرءه والكمال حالة أو موجه له أو كفيل حالاً ثم أجهل المكفول له بزازية في الحوالة * رجل ادعى على رجل مالا فقال المدعى عليه إنى قد أحلت به هذا المال على فلان وقبل فلان الحوالة في المجلس وأقام المينة على ذلك فقال صاحب الدين إن المحتمل عليه مات مفلساً قبل أداء الدين فإن القول قوله مع يمينه ولا يقبل قول المحمل إن مات ملياً وكان له أن يرجع على المديون بدينه (٣) كذا ذكره في الأصل قاضيان في باب ما يطل دعوى المدعى من الدعوى * زعم المديون أنه كان أحال الدائن على فلان وقبله وأسكره الطالب سأل الحاكم من المديون البيضة على الحوالة إن أضرها والمحتمل عليه حاضر قبلت ويرئى المديون وإن غائباً قبلت في حق التوقيف إلى حضور المحتمل عليه فإن قدم وأقر بما قال المديون برئ والآخر بأعادة البيضة عليه وإن الشهود ماتوا أو غابوا حذف المحتمل عليه وإن لم يكن للمديون بيضة وطلب حذف الطالب بأنه ما احتال على فلان بالمال - لفه فإن نكل برئ المطلوب بزازية في الحوالة * مات المحمل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتمل المال من المحتمل عليه وعلى المحمل ديون كثيرة فالحتمل مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحتمل بسبب الحوالة وكذا لو قيد بدينه الذي على المحتمل عليه لو مات قبل الاستيفاء يتساوى المحتمل مع سائر الغرماء بزازية في الحوالة * رجل عليه ألف

(١) والفرق أن في الأول سقط الدين بعد الوجوب مقصوداً فلم تبطل الحوالة وفي الثاني ظهر عدم الوجوب وقت الحوالة فبالت واذ لم تبطل وأدى فإنه يرجع على المحمل كذا في البحر الرائق مثله (٢) وفي استحقاق البزازية من كتاب الدعوى فلو كان أدى الثمن إلى المحتمل فهو بالخيار إن شاء يرجع على البائع المحمل وإن شاء يرجع على المحتمل القابض وكذا في استحقاق الخلاصة من دعواه مثله وأفتى قارئ الهداية بأنه إذا طهر أن المبيع مستحق وأخذ المستحق يرجع المشتري بالثمن على القابض لا على المحمل وهو مخاف لما في العمادية نقلاً من صاحب الهداية ولما في التاتارخانية مثله (٣) فلو مات المحتمل عليه فقال المحتمل مات مفلساً وقال المحمل بخلافه ففي الشافى القول للمحتمل مع اليمين على العلم لتمكنه بالأصل وفي شرح الباطني القول للمحمل مع اليمين على العلم لا سكره دعوى الدين ولكن ذكر في المبسوط كما ذكر في الشافى فقال القول قول الطالب مع اليمين على علمه لأنه يتسلك بالأصل وهو العسرة كذا في النهاية مثله

درهم دين أحال الطالب على رجل على أن يؤدى من الألف التي له عليه فلم يؤد المحتمل عليه حتى مرض المحيل فأدى المحتمل عليه ثم مات المريض من مرضه وعليه ديون ولا مال له سوى ذلك الألف الذى على المحتمل عليه سلم الألف للمحتمل وليس للغرماء في ذلك حتى وهو غريم المحتمل عليه لا غريم المحيل والمحتمل عليه بأداء الألف غريم من غرماء المحيل وصار مستوفيا الألف الذى في ذمته بدينه فلا يحتص به بل يشترك فيه الغرماء ولم له حصته من حوالة التلاصق وكذا في البرازية * لو غاب المحتمل عليه بحيث لا يدري مكانه لعصرته لم يرجع المحال على المحيل بالدين لكنه لو ما طله بخفاء المحال إلى المحيل فقال أن زر خود كبيرك عن نجي دهد فقال المحيل سهرست من كبيرم او من نجي توأم كرفت (١) رجع المحال على المحيل بالدين لأنه بطل به الحوالة ~~ك~~ كما في الجواهر قهسته انى في الحوالة * ولو كانت الحوالة بألف كانت للمحيل على المحتمل عليه ثم إن المحتمل أبرأ المحتمل عليه من حال الحوالة برئ المحيل والمحتمل عليه عن دين المحتمل له المحيل بالحوالة والمحتمل عليه بالبراءة ورجع المحيل بدينه على المحتمل عليه ولو ذهب المحتمل له مال الحوالة للمحتمل عليه تجوز الهبة ويطلق ما كان للمحيل على المحتمل عليه ولا يكون للمحيل أن يرجع بدينه على المحتمل عليه قاضيهان في مسائل الحوالة * رجل عليه دين لرجل وبه كفيل وأحال الكفيل الطالب بالمال على رجل فقبل المحتمل عليه برئ الاصيل والكفيل جميعا إلا أن يشترط الطالب في الحوالة براءة ~~الكفيل~~ خاصة فحينئذ لا يبرأ الاصيل قاضيهان في الحوالة * أحال رب المال غريمه على مديونه وبالدین كفيل ثم أحال غريما آخر على الكفيل بذلك لم تصح الكفالة الثانية (٢) ولو أحال أولا على الكفيل ثم بذلك على المديون أو كانت الحوالتان معا صحتا منية المفق من الكفالة والحوالة * رجل له على رجل مال فقال الطالب للمديون أحلى بمالى عليك على فلان على أنك ضامن لذلك ففعل فهو جازؤه أن يأخذ بالمال أيهما شاء لأنه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كفالة لأن الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة قاضيهان في الحوالة * رجل له على رجل ألف درهم وللمديون على رجل مائة دينار أحال الذى عليه الدراهم غريمه على الذى عليه الدنانير على أن يعطيه الدنانير التى عليه من الدراهم أو على أن يعطيه الدراهم من الدنانير التى عليه فالحوالة باطلة ولو كانت الدنانير في يد المحتمل عليه غصباً أو ودیعة وهى قاذمة بعينها وباقى المسئلة بحالها كانت الحوالة جائزة في آخر الخامس من حوالة المحيط البرهاني * ومن صور فساد الحوالة ما إذا كانت الحوالة بشرط أن يعطى المحتمل عليه مال الحوالة من ثمن دار المحيل أو من ثمن عبده كانت الحوالة فاسدة لأن هذه حوالة بما لا يقدر على الوفاء بها وهو بيع الدار والعبد فان الحوالة بهذا الشرط لا تكون فوكلا يبيع دار المحيل بخلاف ما إذا قبل المحتمل عليه الحوالة بشرط أن يعطى مال الحوالة من ثمن دار نفسه أو من ثمن عبده نفسه فإنه تجوز الحوالة ولكن لا يجبر المحتمل عليه على بيع داره ولا على بيع عبده (٣) في آخر حوالة التلاصق * ولو أحاله على أن يعطيه من ثمن دار المحيل لا يصح إلا إذا أمره بالبيع في التاسع من حوالة التاتارخانية * وفي الظهيرية احتال على أن يؤدبه من ثمن دار المحيل

(ترجمة)

(١) خذ مالك بنفسك فإنه لم يعطنى فقال المحيل ذلك على يسيرا وقال يمكننى أخذ ذلك

(٢) كذا في النسخ وكذا في السراجية والظاهر أنه سهو والصواب الحوالة بديل الكفالة منه

(٣) وفي الثاني من المحيط والتاتارخانية وهل يجبر على البيع ينظر إن كان البيع مشروطا في الحوالة يجبر عليه كما في الرهن وفي التاسع من التاتارخانية ولو باع يجبر على الأداء منه

(١) وفي حوالة الظهيرة والثاني من حوالة المحيط لم يذكر محمد في الأصل ما إذا حصلت الحوالة بمهمة هل يثبت الاجل في حق المحتال عليه قالوا ينبغي أن يثبت كما في الكفالة ثم فرق بين الحوالة والكفالة فان الكفيل اذا كفل بدين وأحال الطالب الدين ولم يصف الاجل الى الكفيل صار الاجل مشروطا ٣٣٤ للاصيل حتى لو مات الكفيل كان الدين على الاصيل مؤجلا وفي الحوالة متى

أضاف الاجل الى الدين ولم يصف الى المحتال عليه لا يصير الاجل مشروطا في حق الاصيل حتى لو مات المحتال عليه فقلنا يعود الدين الى الاصيل حالا كذا في البرازية وهي عين عبارة المحيط في الثاني من الحوالة ٣٣٥ بخلاف ما اذا أدى بقاء على الكفالة الفاسدة وقد سبق في الكفالة من الفصولين ٣٣٦ (٢) لا تقبل الحوالة ليس اقرار بالدين كما في خزنة المفتين ٣٣٧ (٤) وكذا في الثانية والثاني من المحيط وأخر الحوالة من خزنة المفتين (٢) ٣٣٨ (٥) قال في الخلاصة في الفصل الاول من القضاء السلطان اذا قلدا القضاء رجلا واستثنى خصومة أورجلا معينا مع الاستثناء ولا يصير هو قاضيا في تلك الخصومة أي في حق ذلك الرجل ٣٣٩ (٦) كما في أكثر النسخ الفهم في علمه للسلطان وفي دعوى القاعدية لو أمر السلطان أن لا تسمع الدعوى بعد ثلاث سنين لا يجوز السماع ولا يتخذ الحكم فانه يكون القاضي معزولا اذا لا يكون مقلدا في حق هذه الخصومة ولكن اذا كانت القضاء حججورين عن سماع هذا النوع من الخصومات يجب على السلطان أن يسمع بنفسه انتهى ونظيره ما في الفصل الاول من قضاء البرازية قال قلد السلطان رجلا قضاء بشرط عليه أن لا يسمع قضية رجل بعينه يصح الشرط ولا يصح قضاء القاضي على هذا الرجل ويجب على السلطان أن يفصل قضيته ٣٤٠ قال في البحر الرائق في آخر باب التحالف اقال بن الغرس وفي المبسوط رجل ترك

وقد كان أمره بذلك بالبيع حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطا في الحوالة كما في الرهن من وأخر حوالة البرازية * لو احتال على رجل على أن المحتال بالخيار فهو جائز وكذا اذا أحاله على أنه متى شاء رجع على المحيل جاز ويرجع على أيهما شاء برازية في الحوالة وكذا في خزنة الفتاوى من الحوالة * والحوالة متى حصلت بمهمة ثبت الاجل في حق المحتال عليه كما في الكفالة (١) ولو كان المال حالا على الذي عليه الاصل من قرض أو غصب فأحال به على رجل الى سنة فهو جائز وان مات المحتال عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال الى المحيل حالا من حوالة البرازية * ولو احتال الوصي بمال صح لو أملا لا لومته هذا اذا وجب بدانة الميت فلو وجب بدانة الوصي جاز الاحتال ولو لم يكن من الاول أملا * ولو احتال الوكيل بالبيع صح ويغرم للموكل عند أبي حنيفة ومحمد اذا حوالة ابراء موقت والخلاف في الموقت والمطلق سواء ويستوى فيه الأملا والافلس بخلاف الاب والوصي فانه ما لو احتال على الاملا لم يضمنا اذا أمر بتصرف على أحسن الوجوه جامع الفصولين في السابع والعشرين * والحوالة اذا كانت فاسدة وقد أدى المحتال عليه المال هو بالخيار ان شاء رجع على القابض وان شاء رجع على المحيل هذا في الجامع الكبير (٢) وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق في حوالة الخلاصة ملخصا * قال المحتال قبضت مالي لاني أحلت في يدين لي عليك وقال كنت وكيلى بالقبض فاقول للمحيل ولو قال المحتال عليه أدبت دينك في الرجوع وقال المحيل أدبت ديني عليك فاقول للمحيل عليه (٣) برازية في الحوالة * ولو كان المحتال غائبا فأراد المحيل أن يقبض ماله من المحتال عليه وقال أحلت بوكالة ولم يكن له على دين قال أبو يوسف لا صدقه ولا أقبل بينته لانه قضاء على الغائب وقال محمد يقبل قول المحيل انه وكله فاضيفان في الحوالة (٤)

• (كتاب القضاء) •

* (فصل فيما ينفذ من القضاء وما لا ينفذ وما لا يطل وما يناسبه) * القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كما في الخلاصة (٥) وعلى هذا لو أمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسمع ويجب عليه سماعها (٦) أشباه في القضاء * قال اكرسلطان فرمود كه در مسئله نكاح بغيرولى بذهب شافعى حكم كنيد وفتوى دهد بذهبه بذهب أبى حنيفة اكنون شايد بر قاضى ومفتى را بر قول أبى حنيفة مرقن يافى أجاب بى (٧) لانه أمر بماليس معصية ولا مخالفة للشرع يبقين وطاعة أولى الامر في مثله واجب من دعوى القاعدية * وفي الوهبانية وتولية الاطرش الاصح جوازها وفسره الشراح بأن يسمع بأقوى الاصوات الاصم بخلافه وهو من لا يسمع البتة من البحر الرائق في شرح قوله أهله أهل الشهادة من القضاء * اذا قضى القاضي في حادثة بينة ثم قال رجعت عن قضائى أو بدالى غير ذلك أو وقفت على تلبس الشهود أو بطلت حكمى ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء ماض اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة

الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم المطق ظاهرا ٣٤١ (ترجمة) (٧) وان أمر السلطان في مسئله النكاح بغيرولى بالعمل بذهب الامام الشافعى فقال احكمه وأؤتوا به ولا تفتوا بذهب الامام أبى حنيفة هل يلزم الثاني والفتوى العمل بذهب أبى حنيفة أو لا أجاب لا

(١) وفي العاشر من التاتارخانية والقضاء
ماض على حاله اذا كان بعد دعوى صحيحة
وشهادة مستقيمة وعدالة الشهود ظاهرة
اتتهى وهذا يشير الى أنه لو قال ذلك
فيما اذا حكم والشهود فسقة يبطل
القضاء ولم أره صريحا منه

(٢) وهذا لان قوله ليس ملكي يتناول
الحال وليس من ضرورة نفي الملك للمحال
انتفاءه في الاصل بخلاف قوله لم يكن
لي كذا في العاشر من قضاء التاتارخانية
والمحيط منه
وكذا في الرابع عشر من المحيط
والتاتارخانية منه

(٣) وقال في العاشر من قضاء المحيطات
في الحرية حق الله تعالى والعبد لا يقدر
على ابطال حق الله تعالى منه

(٤) أي أقام البيئته على ان الدار المدعاة
كانت في يده وبدفان وقت الدعوى كذا
في حاشية نسختي بخط بعض الاكابر منه

مستقيمة (١) في أواخر الملتقى في مسائل شتى * القاضي الفاسق اذا قضى فلقاض آخر
أن يبطله من أواخر وقف منية المفتي قبيل الدعوى * وفي المبسوط ان حكم الذي بين أهل
الذمة جاز لانه أهل للشهادة بين أهل الذمة دون المسلمين ويكون تراضيهم ما عليه في حقهما
كتقليد السلطان اياه وتقليد حكومة الذي ليحكم بين أهل الذمة صحيح نهاية في مسائل
التحكيم من القضاء * (ط) القضاء بالوقفية قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو برهن
المقولى على وقفية أرض وحكم بها على ذى اليد ثم ادعى آخر أنه ملكه لا تسمع دعواه فجعل
كقضاء بغيره الاصل وقيل لا حتى لو ادعى آخر أنه ملكه لا تسمع فيجعل كقضاء بالملك جامع
القصولين من أول الثالث عشر * وفي ثقة الفتاوى الصغرى ادعى على آخر وقفية محدودة
وقضى له بالبيئته ثم ادعى آخر الملك المطلق على المقضى له يقبل لانه بمنزلة الملك المطلق بخلاف
العتق لانه قضاء على الناس كافة فنية في آخر باب البيئتين المتضادتين من الشهادات
وكذا في البرازية في نوع في الخصم من الخامس عشر من الدعوى * أقتر المقتضى له بعد
القضاء أنه حرام له أو امره بأن يشتري له من المقضى عليه يبطل القضاء أصله برهن على ان
هذا العين له بالشراء أو الارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء ولو قال ليس هذا بملكي
لا يبطل (٢) ادعى الحرية وبرهن عليها وقضى بها ثم قال كذبت في دعوى الحرية لا يبطل
القضاء لان الحرية حق الناس كافة (٣) فلا يلى ابطالها وأما الملك فحقه فحسب في الرابع
من قضاء البرازية في نوع في ابطال القضاء وكذا في الخلاصة * والحكم بالحرية الاصلية حكم
على الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك
المؤرخ فعلى الكافة من التسامح لا قبله يعنى اذا قال زيد لبيكر انك عبدى ملكك منذ خمسة
أعوام فقال بكر انى كنت عبد بشر ملكى منذ ستة أعوام فأعتقنى وبرهن عليه اندفع
دعوى زيد ثم اذا قال عمرو لبيكر انك عبدى ملكك منذ سبعة أعوام وأنت ملكى الآن
فبرهن عليه يقبل وبفسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمرو ويدل عليه أن قاضيان
قال في أول البيوع في شرح زيادات فصار مسائل الباب على قسمين أحدهما عتق في ملك
مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق
في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن
هذا على ذكر من كتب الكتب المشهورة خالية عن هذه القاعدة وههنا فائدة أخرى هي أنه
لا فرق في كونه على الكافة بين أن يكون بيئته أو بقوله أنا حر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق
كما صرح به في المحيط البرهاني أشباه في كتاب القضاء * (ط) أقتر المذعى بعد القضاء بالبيئته
أنها كانت في يد المذعى عليه وفي يد رجل آخر يبطل القضاء لان المذعى باقراره أكذب شهوده
في بعض ما شهدوا به بعد القضاء وتكذيب المذعى شهوده في بعض ما شهدوا به بعد القضاء
يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع ولو ادعى المذعى عليه ذلك
لا تسمع دعواه ولا بيئته (٤) فنية في باب ما يتعلق بكون المذعى في يد المذعى عليه شرطا لصحة
الدعوى وفيه تفصيل * (الابانة) ادعى دارا وشهد له الشهود بذلك وقضى القاضى له بالدار ثم
أقر أن البناء ملك المذعى عليه لا يبطل القضاء بالارض للمذعى ولو شهدوا بالاصل والبناء

نصا والمسئلة بحالها يطل تاتار خانسة في أوائل التاسع عشر من الدعوى * (م) رجل
ادعى على رجل أربعة مائة درهم وأنكر المدعى عليه ذلك فأقام المدعى بيته على دعواه وقضى
القاضي له بالأربعة مائة ثم إن المدعى أقبله مدعى عليه بمائة درهم قال أبو القاسم الصفار
يطل عن المدعى عليه المثلثة مائة السابقة وبه أفتى عبد الكريم وأفتى أبو أحمد عيسى بن النضر
وغيره من أصحابنا أنه لا يطل عنده المثلثة مائة السابقة وفي الناصري وعن أبي أحمد عيسى
ابن نضر أنهم لا نسقط وعليه الفتوى تاتار خانسة في العشرين من الدعوى * القاضي إذا بدا
له أن يرجع إن كان الذي قضى خطأ لا خلاف فيه أنه يردّه وإن كان مختلفا فيه أمضاء وفي
المستقبل يقضى بالذي يرى أنه أفضل فإن ظهر له نص بخلاف قضائه ينقض قضاءه بعد ذلك
إن كان في حقوق العباد كالقصاص والطلاق والنكاح والعق و لو ظهر أن الشهود وعبيد
أو محمد ودون في قذف إن قال القاضي تعددت يضمن والضمن في ماله ويعزر القاضي
للخيانة وإن كان خطأ يضمن المقضى له الدية وفي الطلاق ترد المرأة إلى زوجها وفي العتق يرد
العبد إلى مولاه (١) وفي حقوق الله كخذ الزنا والشرب والسرقة إذا ظهر أن الشهود وعبيد
وقال تعددت فهو ضامن الدية وإن كان خطأ فضما في بيت المال وهذا إذا ظهر الخطأ
بالمينة أو باقرار المقضى له أما إذا أقتر القاضي بذلك لا يصدق ولا يطل القضاء كالشهود
إذا رجعوا في الرابع من قضاء الخلاصة في نوع في إبطال القضاء وكذا في الرابع عشر من
المحيط والتاتار خانسة * وفي النوازل السلطان إذا حكم بين اثنين لا ينفذ وفي أدب القاضي
للمخشاف يتقد وهو الأصح وبه ينقضي في الرابع من قضاء الخلاصة وكذا في البرازية والقصولين
* ويجوز قضاء الأمير الذي يولى القضاء وكذا كتابه إلى القاضي الآن يكون القاضي من
جهة الخليفة فقضاء الأمير لا يجوز (٢) من الملة قط في كتاب الدعوى * وفي المنتقى عن
أبي يوسف أن للأمير الذي ولاه السلطان على ناحية وجعل خراجها له وأطلق له التصرف في
الرعية كما تقتضيه الامارة أن يقلد ويعزل (٣) وكذا حال السلطان مع الخليفة أمثال قال
فلان ولايت بتود ادم او تراد ادم (٤) لا يملك تقليد القضاء في أول الجنس الأول من
العصل الأول من قضاء الخلاصة * قال أبو يوسف إذا كان القاضي من الأصل ثم مات
القاضي فليس للأمير أن يولى قاضيا وإن كان أمير عشرها وخراجها له أنه قد عزل عنه الحكم
حيث كان القاضي من الأصل وإن حكم الأمير لم يجوز حكمه فإن جاء هذا القاضي الذي ولاه
هذا الأمير بكتاب الخليفة إليه من الأصل لا يكون أمضاء للقضاء في الأول من قضاء النصاب
وكذا في الخلاصة من المحل المزبور بعد المسئلة المزبورة * قضاء قاضي العسكر (٥) لا ينفذ
في العقار لانه قوض إليه القضاء في أمور العسكر وذلك يقع في المنقولات دون العقارات
الا إذا وجد التنصيب على ذلك عند تقليده في الثالث من قضاء جواهر الفتاوى * ولو في
المصرفاضيان كل منهما في محلة فتخصص رجلا من واختلغا فبين يختصمان إليه فان كان
منزل المتخصصين في محلة واحدة يختصم إحداهما إلى قاضي تلك المحلة وإن كانا من المحلتين
فأراد المدعى أن يختصمه إلى قاضي محله فأبى الآخر قال أبو يوسف العبرة للمدعى وقال
محمد لابل العبرة للمدعى عليه وبه يفتى وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والآخر من

(١) وإذا كان المقضى به مالا يرد المال إلى
من أخذ منه في الخطا ويضمن القاضي فيما
إذا قال تعددت الجور كما في الرابع عشر
من المحيط والتاتار خانسة وفي أجناس
الناطق إذا قضى بمجد أو قصاص أو مال
أو مضاربة ثم قال قضيت بالجور وأنا أعلم
به ضمن ذلك من ماله وعزل

(٢) لأن هذا اللفظ يقتضي تورط أص
المال كذا في النصاب في الفصل الأول من

القضاء

(٣) وهذا إذا لم يكن القاضي من جهة
السلطان وصريحه في النصاب ويجوز
بيانه

(ترجمة)

(٤) أعطيتك الولاية العلانية أو أعطيتكها
(٥) ليس المراد من قاضي العسكر من يطلق
عليه هذا الاسم في زماننا بل المراد من
يقال له بالتركي أوردي قاضي سي (م)

أهل البلد فهو على هذا ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجندي ومحترف سوق العسكر
جندي في الأول من الفصولين * وأما إذا تعدد القضاة في المذاهب الأربعة وكثروا كما في
القاهرة فأراد المذمى قاضيا شافعا مثلا وأراد الآخر مالكا ولم يكونا من محلته ما فإن الخيار
للمذمى عليه وهذا هو الظاهر وبه أقيمت مرارا من البحر الرائق من أوائل الدعوى *
السلطان لو قلدرجلين قضاء ناحية فقط أحدهما لم يجوز كوكيلين ولو قلدهما على أن
يتفرد كل منهما بالقضاء ينبغي أن يجوز أي حكم أحدهما في الأول من الفصولين * القضاء
يتخصص بالزمان والمكان فإذا ولاه قاضيا بمكان كذا لا يكون قاضيا في غيره وفي الملتقط
وقضاء القاضي في غير مكان ولايته لا يصح واختلفوا فيما إذا كان العقار في غير ولايته فاختلفوا
في التكرز عدم صحة قضائه وصح في الخلاصة المصنعة واقتصر قاضيخان عليه من الاشياء
في كتاب الشهادة والدعوى * (قد) محدودى رادعوى كردوان محدودى ولايت ابن
قاضي ليست حكم فواند كرد أجاب فواند كرد (١) ولو كان في ولاية من قلده في الأول
من الفصولين * اختص غريبان من ولاية أخرى عند قاض وقضى يصح لانه بالمرافعة
صار حكمه لو كان الدعوى في دين أو عين يصح حكمه وان في عقار لا في ولايته وحكمه بالقصر
والتسليم لا يصح لعدم الولاية فاندفع العين والدين للولاية بالحضور والصحيح أن الحكم
في المحدود يصح ويكتب حكمه الى قاضي تلك الناحية حتى يأمره بالتسليم وقصر الباع
(٢) برازية في النوع الرابع من كتاب القضاء * القاضي اذا نصب متوليا في وقف
ليس في ولايته لا يصح فان كان الخوف عليه في ولايته بان كانوا طلبة العلم أو رباطا أو
مسجدا في مصره ولم تكن ضيعة الوقف في ولايته أجاب ركن الاسلام أنه يصح اذا كان
المقضى عليه حاضرا وقال شمس الأئمة الحلواني تعتبر المرافعة والتظالم وهذا قريب من
الأول وما يوافق هذا في مجموع النوازل فان قاضي ممر قد نصب قيا في محدود وقف
بضارى والمذمى عليه بمر قد صدق الدعوى والسبيل خلاصة في الثامن من القضاء
* قال لرجل غريم في بلدة أخرى وشهوده ههنا فاتفق أن قاضي تلك البلدة حضر
ههنا فلما أحام الرجل شهوده بين يديه واتبعه الى تلك البلدة يقضى له على غريمه بما شهدوا به
هل يجوز ذلك أم لا أجاب نعم من أوائل دعوى القاعدية * الخليفة اذا أذن للقاضي
بالاستخلاف له أن يستخلف وله أيضا أن يستخلف ثم وثم والأذن الأول للأول يكفي ولا حاجة
الى امضاء الاصل ولو أرادوا أن يشبهوا قضاء الخليفة عند الاصل فهو كائنا قضاء قاض
آخر عند القاضي برازية في الرابع من كتاب القضاء * ولولم يكن مأذونا بالاستخلاف
فاستخلف وقضى النائب ثم أمضاء القاضي جازا إذا كان النائب أهلا للقضاء فان لم يكن
أهلا (٣) لا يجوز في الرابع من قضاء الخلاصة في جنس آخر في الاستخلاف * القاضي
لو استخلف بلا إذن لم يجوز ولو مرض أو سافر ولو باذن خليفته قاض من جهة الامام حتى
لا يملك القاضي عزله الا اذا حال له الامام ول من شئت واستبدل من شئت ولو لم يؤذن
في الاستخلاف وحكم خليفته بحضوره جاز كوكيل وكل غيره فباع بحضوره الأول ولو حكم
في غيبته ثم أجازه القاضي نفذ عندنا استحسننا وكذا لو اجاز حكم المحكم في الجتهادات كذا

(ترجمة)

(١) اذنى محدودا عند قاض وليس ذلك
المحدود في ولايته هل يصح أن يحكم أجاب
نعم يصح اه

الصحيح أن ولاية القاضي في المحدود يصح
وان لم يكن في ولايته والمستثناة منصوص
عليها في أدب القاضي للخصاف مثله في
الجنس الرابع من الفصل الرابع من
قضاء الخلاصة نقلنا منه هـ

وفي الرابع والعشرين من قضاء
التاريخية نقلنا من الوولجية والكبرى
خلافه فليأتى عند الفتوى هـ

(٢) ولا يشترط أن يكون المتدعيان
من بلد القاضي اذا كانت الدعوى
في المنقول والدين وأما اذا كانت في عقار
لا في ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة
والبرازية وإياك أن تفهم خلاف ذلك فانه
غلط كذا في البحر في أوائل كتاب القضاء
يعنى في المقدمة هـ

(٣) بأن كان عبدا أو ذميا أو صبيا أو
مجنونا كذا في السادس والأربعين من
شرح أدب القاضي هـ

(نقط) في الاقول من جامع الفصولين وان كان المذعي به مقبولا عظيما لا يمكن نقله الا بمؤنة
وضرر نحو الخشب العظيم وججر الرعي والغنم الكثير والمكبل والموزون احتلفوا فيه قال
بعضهم ينقل الى مجلس القاضى ووثقة النقل تكون على المذعي عليه والصحيح أن القاضى
يبحث من يسمع الشهادة بحضور المذعي به وشهودا معه فيشهدون عند القاضى أن شهود
المذعي شهدوا للمذعي وحيداً فيقضى القاضى للمذعي والذي يبعثه القاضى لسماع
الشهادة لا يكون قاضياً فلا بد من القضاء بتلك الشهادة قاضيان في دعوى المقول • فلو
أن الامام قد وجد القضاء وأذن له بالاستخلاف فأمر القاضى رجلاً ليسمع الدعوى
والشهادة في حادثة ويسأل عن الشهود أو يسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك لكنه يكتب
بذلك الى القاضى وينهى حتى يقضى القاضى بنفسه لم يكن له هذا الخليفة أن يحكم (١)
وانما يفعل بما أمره القاضى واذا رفع الامر الى القاضى فإن القاضى لا يقضى بتلك
الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع بين المذعي والمذعي عليه ويأمر باعادة البيعة فإذا
شهدوا بذلك بحضور الخصمين فينقض القاضى بتلك الشهادة قالوا هذه المسئلة
يغلط فيها القضاء فإن القاضى يستخاف رجلاً ليسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب اليه في كتاب
فيعمل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضى انهم شهدوا عندى بكذا ويكتب الفاظ الشهادة
أو يكتب أن المذعي عليه أقر عندى بكذا فيقضى القاضى بذلك من غير اعادة البيعة عنده
فلا يصح هذا القضاء لان القاضى لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف
يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باخبار الخليفة الا أن يشهد الخليفة مع آخر عنده
القاضى على اقراره ويكون فائدة هذا الاستخلاف أن يتطرق الخليفة هل للمذعي شهود
أو يكذب ولعل له شهود الا انهم غير عدول وقد لا تتفق ألسنتهم فيقوض القاضى النظر
في ذلك الى الخليفة قاضيان في أوائل الدعوى * النائب المطلق اذا سمع الشهادة
جاز للقاضى أن يقضى بتلك الشهادة باخبار النائب وكذلك جاز للنائب أن يقضى بتلك
الشهادة التي قامت عند الاصيل قبض كركي في نوع آخر من القضاء • وفي شرح الطحاوي
وكل من لا يجوز شهادة القاضى له كالأولاد والمولودين والرقبي والزوجة لا يجوز قضاء
القاضى له في العشرين من قضاء القاتار خانية (٢) * قال لا يجوز قضاؤه لمن لا يجوز
شهادته (٣) ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه قاضيان في فصل من لا يجوز له قضاء
القاضى * لو وكل من لا تقبل شهادة القاضى له لم يجوز حكمه للوكيل وجاز على الوكيل
كما لو كان أصيلاً لعدم التهمة ولو كان ابن القاضى وصى بنيم لم يجوز حكمه له في أمر اليتيم اذا
فيما يحكم به اليتيم حق القبض يثبت للوصى فيصير حكمه لائبته في الثاني من الفصولين
• ولو قضى بشهادة ولده لاجنبى فرفع ذلك الى قاض آخر أنقضه القاضى قاضيان في كتاب
الدعوى والبيانات في فصل من ينفذ قضاؤه ومن لا ينفذ • اذا كان للقاضى خصومة
نظامه عند خليفته فقضى له أو عليه هل ينفذ قضاؤه اختلف فيه قال بعضهم يجوز حكمه له
وقال بعضهم لا يجوز من فصول الاستروتنى في الفصل الاول • وقعت للقاضى حادثة
أولاده فاناب من هو من أهل الانابة وخصما عنده وقضى له أولاده جاز • قضى للامام

(١) لان الخليفة ليس بقاض ينفذ حكمه
كذا في الرابع من قضاء الخلاصة وفيهم
منه أنه اذا أرسل نائبه للمأذون للحاكم
في حادثة فقضى القاضى باخباره جاز •
(٢) كذا في الرابع من قضاء الخلاصة
في نوع في الاستخلاف وفي البرازية في نوع
في الامضاء من كتاب القضاء وكذا منه
في الثاني من كتاب القضاء قبل نوع
في التعريف والترجمة •
(٣) الا في مسئلة ما اذا ورد عليه كتاب
القاضى قائم يقضى له كما في السراج
الوهاج كذا في البحر في شرح قوله أهله
أهل الشهادة •

الذي قلده أولو الامام جليل منية الملقى قبيل مسائل كتاب القاضي الى القاضي * القاضي
اذا كان له خصومة على انسان فاستخاف خليفته ففرض له على خصمه لا ينفذ لان قضاء نائبه
كقضاء نفسه وذلك غير جائز واستشهد بما ذكره من وكل رجل بشئ ثم صار الوكيل
قاضيا ففرض او كاه في تلك الحادثة لم يجز لانه قضى لمن ولاه ذلك فكذلك نائب هذا
القاضي والوجه لمن ابتلى بهذا ان يطلب من السلطان الذي ولاه ان يولي قاضيا آخر
حتى يحنه صما اليه ليقضى بينهم فيجوز أو أن يتحاكما الى حاكم يحكم ويتراضيا بقضائه ليقضى
بينهم ما فيجوز جواهر الفتاوى في الباب الثالث من القضاة وفي آداب القاضي للخصاف
ولي قاضيه على مثل خراسان وأمره ان يولي قضاة على المكور ففعل ثم خاصم القاضي الاعلى
الى بعض من ولاه فقضاؤه جائز له وعليه وكذلك قضاء الاعلى للاسفل وعليه لانه لو شهد كل
واحد منهما لصاحبه جائز فكذلك القضاء خلاصة في الرابع من القضاة السلطان اذا أمر
عبده على بلدة وأمره بنصب القاضي جائز له التقليد بطريق النيابة عن السلطان ولو قضى
هو لا ينفذ ولو قال السلطان لرجل فلان ولاية يتودا دم (د) لا يملك نصب القاضي لان ذلك
تفويض اقتبض الاموال في الفصل الاول من العمادية والاسروضية وكذا في الفصولين
بعلامة (عدة) وكذا في خزائنة المقتنين * ولو أمره على بلدة وجعل خراجها له وأطلق له
التصرف في الرعيمة كما تقتضيه الامارة فله ان ينفذ وأن يعزل قال الامام لوالى البلدة
هر كوي بايدت تقليد كن قضاء (٢) أو قال قلدم من شئت صح ولو قال كسى راة تقليد كن
أو قال قلدا أحد الا يصح (٣) كما لو قال لو كيله وكل من شئت صح لا لو قال وكل أحد كذا (ذ)
في الاول من الفصولين وكذا في خزائنة المقتنين ملخصا * يجب أن يعلم أن جهة ظهور الزنا
عند القاضي الاقرار والبيئة أتماء علم القاضي فليس بحجة في هذا الباب وكذلك في سائر
الحدود المتعلقة قد تعالى كناية السرقة وحق الشرب علم القاضي ليس بحجة حتى لا يجوز
للقاضي أن يقضى بعلمه في هذه المواضع وهذا استحسن تاتارخانية في أول الثالث من
الحدود * وفي (ط) حكم القاضي في المجتهد فيه وهو لا يعلم به بعض المشايخ قالوا ينفذ
وعاقتهم على أنه لا ينفذ وانما ينفذ لو علم بكونه مجتهدا فيه قال (شيخ) هذا ظاهر المذهب
وهنا شرط آخر لفاذا القضاء في المجتهد فيه وهو أن يصير الحكم حادثة فيجبر فيه خصومة
صحيحة عند القاضي من خصم على خصم في الثاني من الفصولين * وان لم يعرف
مواضع الاجتهاد والخلاف في نفاذ قضائه روايتان الاصح أنه ينفذ من قضاء خزائنة
المقتنين في القضاء في المجتهدات * وذكر شمس الائمة السرخسي في رجوع الشهادات
قضى جزاها أو هو تلبس لا ينفذ في ظاهر المذهب وعن أبي حنيفة ينفذ ان قضاء
القاضي في المجتهدات انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد اما اذا لم يكن عن اجتهاد لا ينفذ وذكر
الخصاف انه ينفذ وان لم يكن عن اجتهاد كما ذكر في كتاب الاكراه وفي الاقضية انما ينفذ
القضاء على مذهب غيره اذا كان يعلم بانه محل الاجتهاد والالابنفذ وأما كونه مجتهدا
لا يشترط لفاذا قضائه في المجتهدات في أصح الروايتين (٤) من فتاوى القمى من كتاب
القضاء * (قع عك) القاضي المقلد اذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفذ * (ط) اختلاف

(ترجمة)

(١) أعطيتك الولاية القلانية

(٢) ترجمته قوله بعد أو قال قلدم من شئت

يعنى لو قال بالجمعة أو بالعريضة وكذا

ما بعد اه

(٣) ولو قال السلطان لوالى قادم من

شئت يصح ولو قال له قلدا أحد الا يصح كذا

في الاول من قضاء البرازية وكذا في قضاء

الخلاصة سي

(٤) وعن الامام القفاذ ولو لاعتن المجتهد

كذا في البرازية في الرابع من القضاء

في نوع في علمه سي

(١) وفي الاول من الاول الجبسة في ادب
القضاء وما يقع له القضاء من التقوى يضال الى
شفعة المذهب قول أبي حنيفة **سجد**
ولو قرض الى غيره بقضى على وفق مذهبه
تفدا جاعا كذا في الرابع من البرازية
في نوع في علمه وفي النماذج في فصل فيما
يقضى في المجتهدات وان قرض الى
الشفعة **سجد** ليقضى برأيه اول يقضى بما
هو معكم الترخيع بنفذ عند الكل **سجد**
(٢) وفي الرابع من البرازية وقال غيره
الصحيح انه ينفذ هذا احتياط وان كان
لا يرى ذلك **سجد**
(٣) وفي اقلانية قبيل فصل القسم انه
لو قضى ينفذ كذا وفي اظهر الروايتين
وكذا في الفصول العمادية وفي الفصول
الاستروثنية في الفصل الثاني القاضي اذا
قضى على الغائب وهو لا يرى ذلك حال
محمد لا ينفذ وقال ابو يوسف ينفذ وذكر
الفصل في قول أبي حنيفة مع أبي يوسف
وعليه الفتوى وفي التاخرانية عن
الصغرى قال ظهر الدين في نقاد القضاء
على الغائب روايتان ونحن نفق انه
لا ينفذ حتى لا يتطرقوا الى هدم مذهب
أصحابنا وكذا في التهمة والمنية وغيرهما
وفي المنية وقبل الا ان يراه القاضي خية قضى
به فينفذ ينفذ وفي فتح القدير ما حاصله
ان القضاء على الغائب لا بد فيه من تنفيذ
فاض آخر لان التلافي في نفس القضاء
وعلى هذا فالثبوت يحتاج الى تنفيذ فاض
آخر لصبره وحكما غير قابل للنقض **سجد**
(٤) وهي مذكورة في الفصل الثاني
والثلاثين من التاخرانية في مواضع
وفي اواخر قضاء الصغرى والمنية والتمة
وفي الخامس من جامع الفصولين **سجد**

الروايات في فاض مجتهد اذا قضى على خلاف رأيه قضية في باب القضاء في المجتهدات
وفي الصغرى قضى بخلاف رأيه ينفذ عند الامام والثاني وعليه الفتوى برازية
في الرابع من القضاء في نوع في علمه * (فص) وما يقع له القضاء من التقوى يضال الى
شافعي المذهب في فسخ البين المضافة ويبع المدبر وغير ذلك انما يجوز اذا كان المقترض
يرى ذلك بان قال لاح لي اجتهاد في ذلك انما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقيل
يصح التفويض وان كان لا يرى ذلك وهو المختار (١) من قضاء امرأته المقتن * (صد)
ومن اخذ القضاء برشوة فالصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاؤه (٢) (صه)
وبه ينفق اذا الامام لو قد برشوة اخذها هو او قومه وهو عالم به لم يجوز تقليده كقضاؤه برشوة
* (ن) من اخذ القضاء برشوة أو شفعاء فهو كـ **سجد** لو رفع حكمه الى قاض آخر يرضيه
لو وافق رأيه والا بطله * (ط) من اخذ برشوة لا ينفذ حكمه بالاحاجة الى نفسه ومن اخذ
بشفعاء فهو كمن يده يحق القاضي لو ارتضى وحكم ينفذ حكمه فيما لم يرتض لا فيما ارتضى
قال (بز) ينفذ فيه سوا وقال (ض) بطل فيهما وبالأول اخذ (شيخ) جامع الفصولين
في الفصل الاول
* (فصل في القضاء على الغائب وعليه والتصرف في أمواله وأموال الفقير والمدين) *
الذي على غائب ليس للقاضي أن ينصب وكيله عنه ومع ذلك لو سمع البيعة على الغائب
بلا وكيل وقضى نفذ وقد ذكرناه (٣) والجدلة (٤) في اثبات الدين على الغائب أن يكفل
المدعي رجلا بكل ماله على الغائب ويحجز المدعي كفالته شفاها فيدعي المدعي عليه مالا
معلوم بالكفالة المطلقة فيقر الكفيل بالكفالة ويشكر لزوم المال الذي له على الغائب فيبرهن
المدعي على لزوم المال على الغائب فيقضى بالمسال على الكفيل لاقراره بالكفالة ثم يبرئ
المدعي الكفيل عن الكفالة فيثبت المال على الغائب ليكون الكفيل خصما عنه لأن
ما يدعي على الحاضر لا يثبت الا بعد ثبوت المال على الغائب وفي مثله يكون الحاضر
خصما عن الغائب وهذا اذا كانت الكفالة بكل ماله على الغائب انما اذا ادعى أنه له
على الغائب ألفا وهو كفيل عنه وبرهن فاقضاه لا يكون قضاء على الغائب الا اذا ادعى
الكفالة عن الغائب بأمره فينفذ يكون القضاء بالمال المدين قضاء على الكفيل والغائب
وفي دعوى الكفالة بكل ماله على الغائب القضاء بمال معين يكون قضاء عليهم سواء ادعى
الكفالة بالامرأولا برازية في اواخر الثامن من القضاء * ويجوز قضاؤه على المسحور
اذا لم يعلم أنه مسحور ولا ينفذ قضاؤه اذا علم وصورة المسحور أن يدعى دينا على غائب ثم أحضر
رجلا وادعى أن هذا الرجل كفيل لي بمالي على الغائب فيقول الرجل بلى انما كفيل
ولاشي لك على الغائب فأقام المدعي البيعة أن له على الغائب ألف درهم فتدعي القاضي
بتلك البيعة فان ذلك يكون قضاء على الغائب قاضيان في فصل لمن يجوز له قضاء القاضي
* (جن) قضى بالبيعة تغيب للمقضى عليه وله مال عند الناس لا يدفع الى المقضى له حتى
يحضر الغائب الا في نفقة المرأة والاولاد الصغار والوالدين كذا عن محمد * (حسن) وكذا
لومات وله مورثة غيب ومال في المصريد المقرين به لا مقضى عليه فالقاضي لا يدفع شيئا منه

(١) وفي عبارة الخلاصة اذا غاب المدعى عليه أو مات عهد وكذا اذا مات المدعى عليه كما في التهمة وغيره عهد وقول أبي حنيفة ومحمد فيما اذا ادعى على رجل مالا وأقام بينته فزكيت شهوده فقبل ان يقضى القاضي بتلك البينة مات المدعى عليه فالقاضي لا يقضى بتلك البينة معناه لا يقضى بدون الخصم فان كان له ورثة يقضى عليهم (٣٤١) فان كانوا غيبا في بلدة منقطعة عن هذه البلدة ينصب القاضي وكيلًا كذا في التهمة في فصل

من يكون خصمًا عهد

وفي الثالث والعشرين من دعوى التاتار خانية نقلا عن التهمة ان كان الخصم متعنتا في الغيبة له أن يقضى وفي دعوى التهمة وذكر في آخر الباب الثاني والثلاثين من أدب القاضي اذا ثبت له على غيره مال اما باقرار أو ببينة قامت عليه بحضوره ثم غاب المطالب عن خصمه وامتنع من الحضور معه فالقاضي على قوله أبي يوسف ينصب عنه وكيلًا ويحكم عليه بالمال ان سأل الخصم ذلك (م) عهد

(٢) كل يوم ألا فيحضر فلان باب القاضي فان لم يحضر يقض القاضي عليه فان لم يخرج قضى عليه وان لم يتوار ولكنه غاب لا يقضى عليه لعجز القاضي من الاعذار وهذا أوفق للقياس وقال الثاني يقضى وهو أوفق للناس كذا في البرازية في نوع من المعاملة في الفصل الثاني عهد

وقول محمد أوفق للقياس كذا في الظهيرية عهد (٣) فان كان المدينون يسكن دارا باجارة وامتنع من الحضور الى باب القاضي هل يسهر القاضي بابه اختلعه وافيته والصحيح أنه يسهره والتسهر بالضرب بالمسامير كذا في السادس من كتاب الدعوى والبيانات من الظهيرية عهد

(٤) هكذا يفعل القاضي ثلاثة أيام فان لم يحضر يفعل ما قال ويقضى على وكله بما يدعى عليه ان الخصم قال شمس الاثمة الحلواني كان القاضي الامام الاستاذ يقول رأيت في النوادر مشل هذا عن أبي حنيفة ومحمد كان ذلك منهم اتفاقا قال أبو يوسف وكذا لو كتب القاضي الى القاضي كتابا في حادثة فلم يقدر

حتى يحضر ورثته أو يحضر القاضي عليه لو غابا قال ما ذكر هنا يخالف ما ذكر في الاصل ان القاضي يقضى بنفقة لامرأة الغائب في ماله لو كان مودع الغائب مقرابا ودبعة ونكاح فيحتاج الى الفرق في الخامس من الفصولين (ع) المدعى ابرا المدعى عليه عند القاضي أو برهن عليه المدعى عليه بحضور المدعى فطالب المدعى عليه من القاضي كتابا بالبراءة كما سمع فانه يجيبه ويكتب من المحل المزبور * وذكر في فتاوى قاضيخان اذا غاب المدعى عليه (١) بعد ما سمع القاضي البينة عليه أو مات الوكيل بالخصومة بعد قبول البينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة لا يقضى بها وقال أبو يوسف يقضى وقال شمس الاثمة الحلواني هذا أوفق بالناس واذا غاب الموكل بعد ما أقيمت عليه البينة ثم حضر الوكيل أو غاب الوكيل بعد ما أقيمت عليه البينة ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك البينة وكذا يقضى على الوارث باقامة البينة على المورث ولو كان الوارث غائبا غيبة منقطعة ينصب القاضي وكيلًا بطلب الخصم ويقضى عليه بتلك البينة وكذا لو أقيمت البينة على أحد الورثة ثم غاب يقضى بتلك البينة على الوارث الآخر وكذا لو أقيمت البينة على نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقضى على الصغير بتلك البينة والذي توجه عليه الحكم ثم اخذني لا يقضى القاضي عليه عند أبي حنيفة وقال محمد بن ابي (٢) على بابه ثلاثة أيام فان خرج والا قضى عليه وان لم يخرج فليكنه غاب لا يقضى في الفصل الخامس من العمادية * فان أرسل القاضي فلم يجد المدعى عليه وقال المدعى انه توارى عنى وسأل أن يسهر الباب فانه يسكفه اقامة البينة أنه في بيته فان شهداثنان وقالوا رأينا اليوم أو أمس أو منذ ثلاثة أيام فانه يقبل ويؤمر بالختم وان كانت الرؤية قد تقدمت لا يقبل وسنده موقوف الى رأى القاضي ولا يقدر بثلاثة أيام فان حصل له العلم أنه في البيت ولا يحضر يسهر الباب الذي من جهة السكة والباب الذي من جانب السطح ويسهر الدار المستأجرة وكذا دار امرأته ان كان ساكنها (٣) والعبرة للمساكنة فان قال الخصم بعد ختم الباب انه جالس في داره لا يحضر قال أبو يوسف يبعث رسولا معه شاهداً عدلان فينادى على بابه ثلاثة أيام كل يوم ثلاث مرات يا فلان ان القاضي يقول لك احضر مع خصمك فلان بن فلان مجلس الحكم والانصبة لك وكيلًا وأقبل عليه البينة (٤) وينبغي أن يكون وقت جلوس القاضي وعن أبي حنيفة ومحمد هكذا أو اما الهجوم فقد روي في ذلك بعض أصحابنا وعن أبي يوسف أنه كان يفعل ذلك وقت قضائه وصورته انه لو قال ان الخصم انه توارى عنى في منزله وطلب الهجوم يبعث أمينين معهم أعوان القاضي وتساءلهم أعوان القاضي حول البيت من جانب السكة والسطح وتدخل النساء حرمه ثم يدخل أعوان القاضي فيه فتشون الدار غرفها وما تحت السرير وعرضي الله عنه هجم على بيت رجلين بلغه أن في بيته ما شرابا فوجد في بيت أحد همدون الأسر وهجم على بيت نائحة بالمديشة وأخرجها وعلاها بالدرة حتى سقط النجار عن رأسها وعن هذا قال مشايخنا اذا سمع صوت الفساد من بيت أنسان لا بأس بالهجوم عليه وعامة أصحابنا لا يجوزون الهجوم خلاصة في الفصل الثاني من كتاب القضاء * وأجمعوا أنه لو أقر به لهذا المدعى ثم غاب يقضى

القاضي المكتوب اليه على الخصم ٨٦ انقروى ل فان القاضي يوكل عنه على فهو ما قلنا قال شمس الاثمة الحلواني أصحابنا لم يجوزوا الهجوم وصورته أن يبعث القاضي نساء يطلبنه في البيت وأعوأنا يأخذون الدفل والعلو كدلا يهرّب قال الشيخ الامام على البزدوى المشهور من قول أبي حنيفة أن القاضي لا ينصب وكيلًا بعد الختم ولكن يهجم عليه كذا في الخاتمة في الدعوى في فصل =

القاضي عليه حال غيبته وهذا اذا اقر عند القاضي اما اذا اقر عند غير القاضي ثم انكر
 فشهدوا على اقراره عند القاضي وغاب فهو كالبينة وقد ذكرنا الخلاف * ولو ادعت امرأة
 الملاق على زوجها او ادعت أمة العتق على مولاهار اقامت البينة وغاب المدعى عليه
 لا يقضى عليه بتلك البينة من المحل المزبور * ولو اقر الزوج أو المولى وغاب يقضى بقية
 في الدعوى في فصل من يكون خصما * وان مات المدعى بعد ما برهن قبل أن يقضى يقضى
 لورثته برأية في نوع في المعاملة من الفصل الثاني من القضاء * وجلان شهدا على
 رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هما عبدان فقالا كذا عبدان فقالان الغائب
 الا أنه اعتقنا واقاما البينة على ذلك فان القاضي يقضى به مقه ما ويكون ذلك قضاء على
 مولاهما حتى لو حضر المولى وانكر العتق لا يلتفت الى انكاره قاضيان في الدعوى
 في فصل فيما يقضى في المجهلات * (ص) ان الخصم شرط لقبول البينة لو اراد المدعى أن
 يأخذ من يد الخصم الغائب شيئا اقالوا اراد أن يأخذ حقه من ثمن مال كان للغائب في يده
 لا يشرط حضرة الخصم ولا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل وتقليده لو شراه فغاب قبل
 قبضه غيبة منقطعة جاز للقاضي بيع المبيع وايفاء عن البائع (١) وفي طريقة (بن)
 بأمره القاضي باقامة البينة ولو برهن بحكمه ببيع المبيع ويوفي الثمن * (ض) وكذا
 لو استأجر ابلا الى مكة ذاهبا وجائبا ودفع الكراء ومات رب الدابة في الذهاب حتى
 انقضت الاجارة فله استأجر أن يركبها الى مكة ولا يضمن وعليه الكراء الى مكة فاذا أتى
 مكة ورفع الامر الى القاضي فرأى أن يبيع الدابة ويدفع بعض الاجر الى المستأجر جاز
 * (عبت) شراء وغاب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري أين هو جاز للقاضي بيع المبيع
 وايفاء الثمن لو كان المبيع منقول لا عقار فعلى هذا لو رهن المديون فغاب غيبة منقطعة
 فرفع المرتهن الامر الى القاضي حتى يبيع الرهن ينفى أن يجوز كافي هاتين المستلتي
 في الفصل الخامس من الفصولين * واذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري
 ولا يدري أين هو فرفع البائع الامر الى القاضي وطلب منه أن يبيع الجارية ويوفي
 ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامة البينة وهو نظير رجل جاء بدابة الى القاضي
 وقال هذه لقطعة فبعها فان القاضي لا يبيعها حتى يقيم البينة على ذلك من أوائل الخامس
 من دعوى التاتارخانية * (جص) باع دابة ولا يوقف على المشتري فليعلم أن يأذن له
 في بيعها فبأخذ ثمنه من ثمنه لو من جنسه ولو أذن له أن يجرها ويعلقها من أجرها جاز
 في الخامس من الفصولين * القاضي اذا وكل رجلا بقبض ديون الغائب لا يكون هذا
 الوكيل وكلا بالخصومة في قولهم من وكالة الخبانية في فصل في التوكيل بالخصومة
 * (عدة) للقاضي أن ينصب عن المفقود وصيا بطلب ديونه عن غيره (٢) ولا ينصب عن
 الغائب * (نق) ادعوا - قروا على ميت ووارثه غائب غيبة منقطعة يجوز نصب الوصي
 عنه اذا الغيبة المنقطعة كوت فلم يجوز في غير المنقطعة ولونصب القاضي فيما في مال الغائب
 غيبة منقطعة هل له الخصومة في ديونه قبل نم وقبل لا (٣) في الفصل الخامس من
 الفصولين * ولا يطلب - حقوه من العقار والعروض التي في يد رجل لانه محتاج الى

= فدايس بحق على القاضي وتعامه فيه
 اكن ذكر في الخبانية قبيل كتاب الوكالة
 بجمعية تقرير او عامة المتابع لم يجمعوا
 هذا القول أي قول أبي يوسف فليراجع
 الى محله

(١) وفي الخبانية في فصل في نوع عوى
 الملك وينقد القاضي البائع الثمن ويستوثق
 منه بكفيل لاحتمال أن البائع استوفى
 الثمن أو أبرأ المشتري عن الثمن فان كان
 فيه فضل أمسك الفضل للغائب وان كان
 فيه نقصان فذا على المشتري وفي خزانة
 الفتاوى فان فضل شيء يوضع في يد عدل

(٢) استحسن في المفقود خاصة أن يجعل
 ابنه وكلا في طلب حقوه لان المفقود
 كملت في بعض الاحكام والقاضي ولاية
 نصب القيم في مثل بخلاف الغائب كذا
 في التامع عشر من قضاء المحبط البرهاني
 من البيوع ملخصا وتام الكلام فيه (٢)

(٣) وقرر ان المصاف بين الوصي والقيم
 وقال الوصي من فوض اليه الحفظ
 والتصرف والقيم من فوض اليه الحفظ
 دون التصرف وقالوا الفرق بين الوصي
 والقيم في زمانا فالقيم في زمانا كالوصي
 كذا في الثامن عشر من التاتارخانية من
 أدب القاضي ملخصا

الخصومة وهو ليس بمخصم اتفاقا لانه وكيل من جانب القاضى والخلاف فى أن الوكيل
 يقبض الدين وكيل بالخصومة انما جرى فى وكيل منهوب من المالك وليس للقاضى أن
 ينصب وكيله عن الغائب للخصومة له أو عليه شرح مجمع لابن مفلح من كتاب المفقود * (فن)
 المفلس المحجور بسبب الدين يملك ايثار بعض الغرماء على البعض الا اذا غاب غيبة منقطعة
 فحينئذ يسم القاضى ماله بينهم بالخصم (١) وهذه المسئلة دليل على أن للقاضى أن يقضى
 دين الغائب * (ملك) حبس المدينون وغاب الطالب فمال المدينون أن يؤذى المال
 قال قاضى ان شاء أخذ ووضع عند عدل وان شاء أخذ منه كفيلة لثلاثة بنفسه وهذا يدل
 على أن للقاضى قبض ديون الغائب من مديونه فى الخامس من الفصولين فى التصرف
 فى أموال الغائب * وفيه ترك مالا ليدرجل نقدا أو عقارا أو غيره فادعى رجل أن ذلك له
 أو دعه الميت أو غصبه منه الميت وصدة ذواليد بذلك وبأنه لا يعلم الميت ترك وارثا أو ترك
 وارثا غائبا فان القاضى لا يدفع الى المدعى شيئا بأقرار ذى اليد ويجعل فى بيت المال بعد
 التلوم والانتظار فى آخر الثامن والعشرين من الفصولين * ذكر الخصاص اذعى ديننا
 فى تركه وكل الورثة بكار غيب ان البلد الذى فيه الورثة منقطعا عن بلد المتوفى لانتاقي
 ولا يذهب اليه القافلة نصب القاضى وصيا وان لم يكن منقطعا لا ينصب برازية فى التاسع
 من أدب القاضى * (مظنه) استحق فأراد المشتري أن يرجع بثمنه وقدمات بائعه ولا وارث
 له قال قاضى ينصب عنه وصيا يرجع المشتري عليه * (ذ) ظهر البائع حزا وقدمات بائعه
 ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير أن بائع الميت حاضر يجعل القاضى للميت وصيا يرجع
 عليه المشتري ثم وصى الميت يرجع على بائع الميت فى السادس عشر من الفصولين *
 ظهرت المشترة حرة ومات البائع لادن وارث وتركه وبائع البائع غائب نصب الحاكم عن
 البائع الثانى وصيا يرجع المشتري عليه وهو يخاصم البائع الاول فى السادس عشر من
 دعوى البرازية * مات عن عروضة وعقار وعليه دين فامتنع ورثته الكبار عن البيع
 وقضاء الدين وقالوا الرب الدين سلمنا التركة اليك قبل نصب القاضى وصيا وقيل لا بل باصر
 الورثة بالبيع فان امتنعوا حبسهم كالعدل المساط على بيع الرهن واذا حبسهم ولم يبيعوا
 الا أن ينصب وصيا أو يبيعه الحاكم بنفسه برازية فى آخر كتاب الوصايا * رجل فى يديه مال
 لرجل غائب مات الغائب فجاء رجل وادعى أنه ابنه فصدة ذواليد فان القاضى يلزم
 ولا يدفع المال الى المدعى سواء قال للميت وارث آخر أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر والا
 دفع المال اليه وتقدير مدة التلوم مفوض الى القاضى وقدرا للطحاوى مدة التلوم بالحول
 قيل ما ذكر الطحاوى قوله ما فأتا أبو حنيفة فلا يرى التقدير قاضيان فى فصل دعوى
 الملك بسبب * الغريب اذا مات وترك مالا للقاضى أن يتربص مدة حتى يحضر الوارث
 فان لم يحضر يضعه فى بيت المال ويصرفه الى القناطر ونفقة اليتام فلو صرف ثم حضر
 الوارث يقضى ماله من بيت المال من دعوى خزنة المفتين قبيل الناقض * اذا مات
 الرجل وعليه ديون كثيرة فجاء رجل الى القاضى وأقر أن للميت عليه كذا وكذا من الدراهم
 أو الدنانير فأمر القاضى المقر بأداء ما عليه الى غريم الميت صح أم لا فإذا دفع برئ عن دين

(١) لأن ولاية القاضى نظرية والايشار
 والتقديم يشافى النظر كذا فى البرازية
 فى نوع فى ولاية القاضى من مسائل شتى
 من القضاء عند

الميت ولو أن هذا الغريم قضى دين الميت بما عليه بغير أمر القاضى على قنوى شمس الأئمة
 السرخسى أن القضاء صحيح وسقط عنه ديون الميت من مداينات الذخيرة ملخصا *
 إذا مات الرجل وترك بنتين وابناء فقودا وهذا المفقود بنتان وابن والتركة في يد البنيتين
 والكل يقرن بأن الابن مفقود فاختصموا إلى القاضى فان القاضى لا ينبغي له أن يحرك
 المال من موضعه أى لا يترع بشئ من البنيتين (١) خزانة المفتين في المفقود * ولا يأخذ
 القاضى ماله الذى في يده مودعه ومضار به للعنف لان يده ما يد نيابة عنه في الحفظ وكان
 محفوظا بحفظه * معنى فلا ساجدة إلى حفظ القاضى بدائع في المفقود * وذكر
 (شع) في (سك) القاضى لو أخذ ودبعة المفقود ممن هي يده ووضعها عند ثقة لا بأس به
 في الخامس من الفصولين * (فقر) للقاضى ولاية ابداع مال الغائب ومفقود * (خه)
 للقاضى اقراض مال الغائب وله بيع منقوله لو خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا لو علم
 اذ يمكنه أن يبعث اليه اذا خاف التلف فيمكنه فقط العين والمالية جميعا * (فض)
 وأحاله إلى (من) الأئمة المفضولة اذا كان مالها غائبا فالقاضى لا يبيعها انما يبيع مال
 المفقود من المحل المزبور * (فخ) القاضى لا يملك تزويج أمة الغائب والمجنون وقنما
 وله أن يكاتبهما ويبيعهما (٢) * (قد) لا يملك تزويج أمة الغائب وان لم يكن له مال
 وقبه للقاضى يبيع قن المفقود وأمنه لا لو كان المالك غائبا غير مفقود من المحل المزبور
 * (عدة) الودبعة لو كانت شيئا من العرف ور بها غائب وخيف فسادها يرفع إلى القاضى
 لبيعها وذكر (مح) في (بق) للقاضى ولاية يبيع مال الغائب وفيه لو كان المديون غائبا
 لا يبيع القاضى عروضة يده عند أبي حنيفة وقال لا يبيعها وأما العقار فلا يبيعها عند
 أبي حنيفة وكذا قولهما في الظاهر وعنه ما أن له يبعه كعروضه وعلى هذا الخلاف يبيع
 عروضة في نفقة امرأته وفي العقار عنهما روايتان * (عن) مات ولا يعلم له وارث فباع
 القاضى داره جاز ولو لم يوضع الوارث جاز ويكون حفظا (٣) ألا يرى أنه لو باع الأبق
 يجوز وفيه له بيع منقول المفقود ولا ينبغي له أن يبيع عقاره ولو باع جاز والوصى لو باع
 عقار الكبير لم يجز من المحل المزبور * للقاضى يبيع مال المفقود والاسير من المتاع
 والرقب والعقار اذا خيف عليها الفساد وليس له بيعها النفقة عياله ومتى باعها لخوف
 المضايغ فصارت دراها أو دنائير يعطى النفقة منها بطريقه وفيه لا يبيعها النفقة وان فعل
 نفذ ولو باعها القضاء يبيعه جاز وكذا لو علم حياته لكنه لا يرجع منذ سنين من المحل المزبور
 * والقضاة في زماننا يقبلون البيعة على النكاح لغرض النفقة لانه مجتهد فيه ولأنه حاجة
 وعلى قول من يقبل هذه البيعة لا يحتاج المرأة إلى إقامة البيعة أن الغائب لم يخلف لها النفقة
 في باب النفقة من نكاح النكاحية * اجر داره وغاب وكان له دين فادح عندهما أيضا
 لا يجوز للقاضى بيع داره لانه انما يبيع لدين ظاهر عنده ولا يمكنه اثبات الدين على الغائب
 برأية في نوع ولاية القاضى * (مح) لا يقضى على المفقود بدين لغريمه * (مه)
 ليس للقاضى أن يقضى في مال المفقود ولا شئ عليه من أحكام المرقى حتى يبرهن على موته
 في الخامس من الفصولين * (قيم) سئل (شين). عن غصب شيئا للغائب هل للقاضى

(١) وانما قال لا ينبغي لانه ذكر
 في الخامس من الفصولين بعلامة (سك)
 القاضى لو أخذ ودبعة المفقود ممن هي
 يده ووضعها عند ثقة لا بأس به
 (٢) سئل عن رجل سافر وغاب غيبة
 منقطعة وله جارية لا تجتمع من ينفق عليها
 وخيف عليه الفساد هل للحاكم أن
 يزوجه أو يبيعها أجاب للحاكم أن
 يبيعها ولا يزوجهما كذا في فتاوى ابن
 نجيم سئل
 (٣) ولو ظهر الوارث فالبيع ماض كذا
 في السابع عشر من قضاء التاتارخانية
 سئل

(١) وفي المتن عن أبي يوسف أن المديون إذا أتى أن يقضى ما عليه أن كان ممن يعمل بيده أوله عمل معروف فانه يؤاجر من رجل وتؤخذ الأجرة ويقضى منها دينه من المحيط البرهاني في الخامس من القضاء بنوع تلخيص ع (٢) ثم أي قد ترك المديون من ماله ويباع ماله لم يذكر محمد هذه المسئلة في شيء من الكتب وقد روى ٢٤٥ عن عرب بن عبد العزيز ثلاث روايات في رواية قال تسترك

ثيابه ومعه خادمه ومركبه وفي رواية قال ترك ثيابه وخادمه ومركبه وهذه الرواية أخذ بعض القضاة وفي رواية قال يباع جميع ماله ويؤاجر وتصرف غلته الى غرمائه وفي ظاهر الرواية عن أصحابنا لا يؤاجر الا في رواية عن أبي يوسف ولكن ان اجره بنفسه وأخذ الأجرة ترك له قوت يومه وعياله وبصرف ماله سوى ذلك الى الدين محيط برهاني من القضاء ملخصا ع

(٣) قاله شمس الأئمة السرخسي كما قال الخندي واختار قوله قاضيان في فصل فبين يجوز له القضاء من كتاب الدعوى والبيئات وقال بسن له دستين من الثياب وقال في الصغرى المختار أنه يبقى له دستين من الثياب ع

(٤) • (التمه) وسئل أبو حامد عن رجل ادعى على رجل مالا فأفأ كرفاً ثم عليه البيعة فقبل القاضي شهاده ثم وجب المدعى عليه بذلك المال هل يكون هذا قضاء من القاضي فقال نعم هذا قضاء والا فالجس لغو كذا في العاشر من قضاء التاتارخانية ع

(٥) ذكره قاضيان في فتاواهم من باب الدعوى من كتاب الدعوى والبيئات وقال رجل ادعى ديناً على رجل فأقام البيعة عليه بعد الجود فقال القاضي ثبت عندى أن لهذا الرجل على هذا الرجل كذا اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون حكماً من القاضي وقال شمس الأئمة الحلواني والقاضي أبو عاصم يكون حكماً وعليه الفتوى وكذا في أنفع الوسائل ومعين الحكام نقلاً من الكبرى وقال قارئ الهداية في فتاواه الصحيح أن قول

قبضه منه أجاب له ذلك ولو كان هذا في ملك المفقود فله الأخذ بالطريق الأولى فانه ذكر في (بق) أن للقاضي مبدطة يد في مال المفقود ما ليس له في مال الغائب من المحل المزبور • (قع عك) وللقاضي بيع عبد المفقود وأرضه اذا كان ينقص معنى الأيام قنية في المفقود • ولو باع خادماً قبل الفقد ليس للمشتري أن يردّه على ولده أمالوا استحق من يد المشتري فالجاء كم يؤدى ثمنه من ماله ان كان من جنس الثمن اذا علم وجود الثمن وحكم المديون بحكم الثمن براز في المفقود • يبيع القاضي ما يتسارع اليه الفساد من مال الغائب كالثمار ونحوها مجمع الفتاوى في فصل ما يجوز للقاضي من كآب القضاء • ولا يبيع مال المديون في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبه يبيع منقوله ولا يبيع عقاره عندهما في رواية وفي رواية يبيع كما يبيع المنقول وهو الصحيح (١) واذا أراد بيع ماله بسن له دستين من الثياب وان كان له ثياب حسنة يبيعها ويشتري بثمنها وبالكيفية وبصرف الزيادة الى الدين (٢) قاضيان في فصل من يجوز له قضاء القاضي من الدعوى • وجب القاضي المديون لدينه وقضى دراهم دينه من دراهمه ودنانيره من دنانيره وباع كلاً القضاء الاخر لا عرضه ولا عقاره وهذا عند أبي حنيفة وأما عند مالك والقاضي يأمره ببيع عرضه وعقاره أولاً فاذا لم يبعهما يبيعهما القاضي فيبيع أولاً العرض ثم العقار ويترك عليه دستان من ثياب يده ويبيع الباقي وقيل دستان لانه لا بد له من غل ثيابه وذكر في الخزانة أن الفتوى على قولهما (٣) من كتاب الحجر من شرح النقاية للبرجندی ملخصا

• (فصل في الفرق بين الثبوت والحكم) • (ج) قامت البيعة عند القاضي على رجل بحق فقال لمحمد أئمة واطلب الذهب منه فهو حكم عليه • (قع حم) الجبس بعد اقامة البيعة بالحق قضاء عنه (٤) وفي نقضات هذا الكتاب أمر القاضي بجمع المدعى عليه قضاء بالحق من قضاء القسبة في باب ما يكون حكماً من القاضي • واذا قال القاضي ثبت عندى أن لهذا على هذا كذا وكذا هل يكون هذا حكماً من القاضي كان القاضي الامام أبو عاصم العامري يفتي بانه حكم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني واختياره الدر الشهد وفي الخانية (٥) وعليه الفتوى • (م) وكان القاضي شمس الاسلام محمود الاوزجندی يقول لا بد وأن يقول القاضي قضيت أو يقول حكمت أو يقول أنفذ عليك القضاء وهو كذا ذكر الشاطبي في واقعاته والمذكور ثمة اذا ادعى رجل داراً في يد رجل فقال القاضي للمدعى عليه لا أرى لك حقاً في هذه الدار فهذا لا يكون حكماً وهكذا كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرفياني وكان يقول اذا ظهرت عدالة الشهود في دعوى عين محدودة فقال القاضي للمدعى عليه ابن محدود وابن مدعى ده (٦) فهذا لا يكون حكماً من القاضي وينبغي أن يقول حكم كردم وابن محدود وابن مدعى را (٧) والصحيح أن قوله حكمت وقضيت ليس بشرط وأن قوله ثبت عندى يكفي وكذلك اذا قال ظهر عندى أو قال صح عندى أو قال علمت فهذا كله حكم في العاشر من قضاء التاتارخانية • وفي فتاوى رشيد الدين قال شمس الأئمة الحلواني قول القاضي ثبت عندى يكون حكماً وبه تأخذ لکن الاولى أن يبين أن الثبوت بالبيعة أو بالاقرار لان حكم القاضي بالبيعة يخالف الحكم بالاقرار في الاول من

(١) لأن معنى قوله أظن ولو قال أظن لم يكن ذلك قطعه كذا في الأصل في قول من يجوز له تقليد القضاة (٢) قوله وقيل أنه حكم القائل به شمس الأئمة السرخسي على ما صرح به في الرابع من قضاء البرازية وشمس الأئمة على كعبان ظهر الدين المرغيناني وصاحب الذخيرة فلا وجه لنقل كلامه بصيغة القوم من دون كلام من دونه وفي دعوى التمتع قال عزيز أمر القاضي بتسليم بعض المدعى أو كذا بعد إقامة البينة العادلة حكم منه القاضي وهو أحسن من قول شمس الأئمة وأيضا إن المسئلة المنقولة من الذخيرة قول ظهر الدين المرغيناني يظهر ذلك من فقرتي العاشر من قضاء المحيط وقد سبق بيانه تقلام التنازع غلامه في جعل أحد قوايه ذليلا على صحة قوله الآخر على أن ما نقله من شروط ظهر الدين إنما يدل على أن فعل القاضي ليس بحكم لا على أن أمر مجلس يحكم والكلام فيه ولذا غير صاحب البرازية العبارة وقال بدل أعطى أمر وهذا أيضا لا يخلو عن شيء وأيضا لا ينبغي أن يكون فعل القاضي حكما اختلاف المشايخ أيضا ولا أكثر على أن فعله حكم فيما يكون موضوعا للحكم والطرسوسي ذكر في أنفع الوسائل في مسئلة تزويج الصغار والصغار وفي مسئلة ما يكون حكم من القاضي وما لا يكون مسائل تقلام المتصوِّرات كما هاتدل على أن فعل القاضي حكم وفي الجعري أوائل كتاب القضاء قال بعد بسط الكلام في هذا المقام فمن نقل أن فعل القاضي حكم صاحب التبيين والتتمة والذخيرة وصرح به في يروج المحيط والأمام شمس الأئمة السرخسي وفي يروج فتاوى فاضليان وصرح به محمد في الأصل قال إذا حضر الورثة إلى القاضي فطلبوا القسمة وبينهم وارث غائب أو صغير (٣٤٦) والتركة عقار قال أبو حنيفة لا قسم بينهم بل قرارهم ولا تقضى على الغائب والصغير

يقولهم لأن قسمة القاضي قضاء منه وما في الأصل من قوله لأن قسمة القاضي قضاء منه فاطع للشبهة كلها فتعين الرجوع إلى الحق ٥ ملقى الجعري وقال في دعوى التتمة وسئل والدي وعلى ابن أحمد وعزيز عن رجل ادعى على أخو ضبيعة أنها ملكه وأقام البينة على ذلك ثم إن القاضي طالب المدعى عليه بالجواب فقال أنا أجيء بدفع فأمره على فأمهله القاضي خمسة أشهر فلم الضبيعة إلى المدعى حتى يلتقى بالدفع ثم أتى بالدفع غير مسروق فقبل أن يقضى بقوله حكمت بأن هذه الضبيعة ملك مات هل يكون هذا التسليم حكما فقال والدي نعم يكون حكما وقال علي بن أحمد التسليم بعد إقامة البينة العادلة حكم منه وبعد الحكم تسلم منه الدعوى إذا كانت صحيحة قال عزيز إذا وقع التسليم

العصادية وكذا في الاستروشنية * (عدة) قوله لا أرى لك حق في هذا ليس بحكم وكذا قوله بعد الشهادة وطالب الحكم سلم المحدث إلى المدعى ليس بحكم (١) كذا (فمن) وقال وقيل أنه حكم (٢) لأن أمر الزام وحكم ونص في (ذ) أن أمر القاضي ليس بحكم إذ قال فيها قوله ده (أي أعط) ليس بحكم ويذني أن يقول حكم كردم (أي حكمت) ويدل على صحته ما ذكر في (حقله) أنه لو وقف وقفا على فقراء واحتاج بعض قرابته فأعطاه للقاضي شيئا من الموقوف لم يكن هذا قضاء من القاضي لكنه بمنزلة التسوى حتى لو أراد الرجوع في المسئلة قبل فله ذلك بأن يعطى غيرهم من الفقراء جميع الغلة أنما قال حكمت أن لا يعطى غير قرابته نفذ حكمه فدل هذا على أن فعل القاضي ليس بحكم في الأول من المقولين وكذا في العصادية والاستروشنية (٤)

(فصل في الحبس والملازمة والحيولة) * يحبس بداتق وفي كل دين ما خلا دين المواليين أو الأجداد أو الجدات لولده ويحبس في نفقة الولد الصغير ولا يحبس المكاتب والمأذون في دين المولى والمولى يحبس في دينه ما إذا كان المأذون مديونا ودين المولى ليس من جس بدل الكتابة لأنه لو منه تنفع القاصة فيعتق والمكاتب والعبد المأذون والصبي الحر المأذون يحبسون وللصبي المحجور ولا يحبس بدين الاستهلاك بل يحبس والده أو وصيه فان لم يكونا أمر القاضي رجلا يبيع ماله في دينه جازا بدين العاشر من القضاء ملخصا * وفي الخزانة والمولى لا يحبس المكاتب في دين الكتابة وغيرها وفي رواية ابن سماعة يحبس في غير مال

من القاضي وقد وجب القضاء عليه بأن زكيت البينة فهو حكم الآن يقضى الحاكم على خلاقه انتهى وفي كلام الكتابة عزيز إشارة إلى أن الخلاف في نفس القضاء فلقاض آخر تنقبذه ونقبذه فاذا انقضى قاض آخر ليس لثالث نقضه وإبطاله لكن التنفيذ الشرعي لا يكون إلا بعد تقدم دعوى صحيحة وطريقه غير خفي على أهله قال ابن القيس ان وقع الثبوت على مقدمات الحكم أو بعضها فليس بحكم والآخر حكم ومثال ذلك أن للدعوى إذا حصلت عند القاضي في عقد تباع وكان المقصود منها انما هو الحكم المشتري على البايع بالمال وقال المسجل ثبت عند القاضي جريان العين المبعة بالصفة مقدور التسليم وإن العقار بالصفة المسوغة للاستئذان أو لأن اليتيم لا مال له سوى هذه وفي غير هذه الصورة لا يكون الثبوت حكما على أن المتعارف في اصطلاح المؤرخين أن الثبوت غير الحكم فهو المتبادر عند الإطلاق بواسطة هذا التعارف فصار له استعمالان ثبوت مجرد وهو اعتبار القاضي مقدمات الحكم أو بعضها وحكم كذا في إعانة الوسائل وتماه فيه (٥) قال في أنفع الوسائل بعد أن ذكر ما في الكتب من الأقوال قلت فتحررنا من هذا كله أشياء منها أن الثبوت حكم على المختار وهو القول المقتضى ومنها أن الحبس بعد إقامة البينة حكم ومنها أن فعل القاضي حكم أعني فيما يكون موضوعا للحكم حتى يخرج منها الأفعال وما شاكلها نحو تزويج الصغير أو اللواحي لاوى أو لهن وي القاضي وبيع القاضي مال اليتيم وقسمة القاضي العقار إلى غير ذلك مما هو في هذا المعنى

من القاضي وقد وجب القضاء عليه بأن زكيت البينة فهو حكم الآن يقضى الحاكم على خلاقه انتهى وفي كلام الكتابة عزيز إشارة إلى أن الخلاف في نفس القضاء فلقاض آخر تنقبذه ونقبذه فاذا انقضى قاض آخر ليس لثالث نقضه وإبطاله لكن التنفيذ الشرعي لا يكون إلا بعد تقدم دعوى صحيحة وطريقه غير خفي على أهله قال ابن القيس ان وقع الثبوت على مقدمات الحكم أو بعضها فليس بحكم والآخر حكم ومثال ذلك أن للدعوى إذا حصلت عند القاضي في عقد تباع وكان المقصود منها انما هو الحكم المشتري على البايع بالمال وقال المسجل ثبت عند القاضي جريان العين المبعة بالصفة مقدور التسليم وإن العقار بالصفة المسوغة للاستئذان أو لأن اليتيم لا مال له سوى هذه وفي غير هذه الصورة لا يكون الثبوت حكما على أن المتعارف في اصطلاح المؤرخين أن الثبوت غير الحكم فهو المتبادر عند الإطلاق بواسطة هذا التعارف فصار له استعمالان ثبوت مجرد وهو اعتبار القاضي مقدمات الحكم أو بعضها وحكم كذا في إعانة الوسائل وتماه فيه (٥) قال في أنفع الوسائل بعد أن ذكر ما في الكتب من الأقوال قلت فتحررنا من هذا كله أشياء منها أن الثبوت حكم على المختار وهو القول المقتضى ومنها أن الحبس بعد إقامة البينة حكم ومنها أن فعل القاضي حكم أعني فيما يكون موضوعا للحكم حتى يخرج منها الأفعال وما شاكلها نحو تزويج الصغير أو اللواحي لاوى أو لهن وي القاضي وبيع القاضي مال اليتيم وقسمة القاضي العقار إلى غير ذلك مما هو في هذا المعنى

(١) وفي أنفع الوسائل أن المكاتب لا يحبس دين بدل الكتابة لمولاه بالاتفاق وفي الدين سوى بدل الكتابة فيه خلاف والفتوى على أنه لا يحبس فيه أيضا

(٢) وبخلافه ما ذكر في الخلاصة والبرنية

(٣) وفي دعوى القاعدية إلا أن يعلم انهما نواضا على ذلك بطلانها

(٤) بقيد المديون إذا خيف الفرار كذا في أول القضاء من الفتاوى الصربية
(٥) أقول ويزاد أربعة وهي إذا خيف غير المدعي أو قال في البرازية وعن محمد من حبس بحق وجعل يحتال للخروج والهرب يؤدبه بالسيطرة ليقنع عن ذلك كذا في الزواهر شرح الأشباه
(٦) وكل من أجبرته على النفقة أحبسها أما كان أو أمّا أو جدّة أو زوجا كذا في السابع والعشرين من التاتارخانية

الكتابة والصحيح هو الأول وفي الكبرى والفتوى على الأول (١) في السابع والعشرين من قضاء التاتارخانية • المسلم يحبس دين الذمي والمستأن من وعكسه في العاشر من قضاء البرازية • له ما على رجل دين لا أحدهما أقل ولا آخرأ كذا صاحب الأقل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بلارضاه وان أراد أحدهما اطلاقه بعد ما رخصا بحسبه ليس له ذلك من المحل المزبور • المديون إذا قال أبيع عبدي هذا وأقضى حقه ذكر صاحب شرح عصام في أول كتابه أنه يؤجله القاضي يومين أو ثلاثة ولا يحبس في مسائل الحبس من قضاء الصغرى • (٢) عليه ديون بمائة أو واحد عشائة ولو واحد عشرة ولا عشرة وعشرون حبسه صاحب التمنية في المزم خمسة أيام فلكل واحد من الباقي أن يخرج منه من المزم ليكتسب بقدر نصيبه (٣) قنية في باب الحبس من كتاب القضاء • أقرت المرأة دين على نفسها رجل فصدقتها المقرلة وكذبها الزوج وأراد المقرلة أن يحبسها بالدين أو يمنعها عن المسافرة بصرها في قياس قول أبي حنيفة وللمقرلة أن يحبسها بالدين وتنع عن المسافرة (٤) وعلى قولها لا يصح اقرارها على الزوج ولم يكن للقاضي أن يأمر الخصم بعلامتها من شرح الزيارات لقاضيخان في الاقرار • إذا حبس الرجل في دين امرأته هل للقاضي أن يحبس امرأته معه ان حبس بغيرها لا لأن لها أن تمنع نفسها منه بخلاف سائر الديون من دعوى القاعدية قبل مسائل القضاء على المقالب • الزوج إذا حبسته المرأة بغيرها أو بدين آخر فقال الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موعدا في الحبس لا يحبسها معه بل في بيت الزوج في مسائل الحبس من قضاء منية المفتي وكذا في الصغرى والتمة • واستحسن بعض المتأخرين أن تحبس المرأة إذا حبس الزوج وكان قاضي لا من حبسها معه صيانة لها عن القصور في مسائل الحبس من قضاء البرازية • وفي فتاوى قاضيخان من يتم باقتل والسرقة وضرب الناص يحبس ويخلد في السجن إلى أن يظهر التوبة وقد ذكر في كتاب الكفالة أن التهمة تثبت بشهادة مستورين أو واحد عدل فظاهره أنه لو شهد عند الحاكم واحد مستور وفاسق بفساد شخص ليس للحاكم حبسه بخلاف ما إذا كان عدلا أو مستورين فان له حبسه بحريته في التعزير • وذكر عن سلام بن مسكين قال سمعت الحسن بن يقول أن أناسا من أهل الجبال اقتتلوا فقتلوا بينهم قتيلا فبعث اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم فأورد هذا الحديث لبيان أن الحبس بالنهية مشروع وهذا موافق لما روى بهرام بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي عليه الصلاة والسلام حبس رجلا بالتهمة من الحادي والثلاثين من شرح أدب القاضي للخصاف • من عليه الحق إذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب وكذلك قالوا أن المديون لا يضرب في الحبس ولا يقيد (٤) ولا يغل قلت الا في مسائل ثلاث (٥) إذا امتنع عن الاتفاق على قريسه كما ذكره في النفقات (٦) وإذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع كافي السراج الوهاج في القسم وإذا امتنع من كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا به في باب والعدالة الجامعة أن الحق يقوت بالتأخير فيها لأن القسم لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بحض الزمان وحقه في الجاع يقوت بالتأخير لا إلى خلف أشباه من أوائل القضاء والدعوى •

(١) وكذا في الخاتمة في باب ما يمنع عنه المحبوس من الدعوى قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه يمنع وقال غيره لا يمنع لأن دقته ونعته عبد العسي تكون في ذلك منه

المديون هل يمنع في الحبس من الاكتساب قال بعض المشايخ لا لأن قيمه نظر من الجانبين وقال شمس الأئمة يمنع وهو الصحيح (١) في مسائل الحبس من قضاء الصغرى لا يخرج المحبوس لجمعة ولا عيد ولا حج ولا صلاة جنازة ولا عيادة المريض ويحبس في موضع وحس لا يسطله فرش ولا وطاء ولا يدخل عليه أحد يستأنس به ذكره الامام السرخسي وفي الاقضية أنه لا يمنع عن دخول الجيران والاهل عليه لأنه يحتاج الى المشورة معهم لاجل الدين ولا يمكن من المكث طويلا معه كيلا يستأنس بهم وعن محمد أنه يخرج في موت ولد ووالد اذا لم يجد أحدا يغسله ويكفنه أما اذا كان ثمة من يقوم به فلا يخرج وفي غير الوالدين والمولودين لا يخرج مطلقا وفي الفتاوى للقاضي وقيل يخرج الكفيل بخناسة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى ولو جن المحبوس قال أبو بصير الاسكاف لا يخرج من الحاكم وفي واقعات الناطقي لو مرض في الحبس وأضناه ولم يجد من يخدمه يخرج من الحبس هكذا روى عن محمد هذا اذا كان الغالب الهلاك وعن أبي يوسف أنه لا يخرج والهلاك في السجن وفي غيره سواء والفتوى على رواية محمد قيل وانما يطلق به فيل فان لم يجد من يكفله لا يطلقه فان كفل وجعل يطلقه وحضرة الخصم ليست بشرط في التاسع من قضاء الخلاصة * اذا أقر الكفيل بالنفس بالكفالة عند القاضي فان القاضي لا يجبهه أول مرة وكذا في سائر الحقوق فان أعيد الى القاضي ثانيا فان القاضي يجبهه حتى يسلم نفس المكفول به وان ثبت الكفالة باليمين لا باقرار كذلك في رواية الخصاص لا يجبهه أول مرة وفي ظاهر الرواية اذا ثبت الحق أو الدين باليمين يجبهه أول مرة فاضيفان في مسائل تسليم نفس المكفول به وكذا في منية المفتى في الكفالة * فقير لا شيء له ولا يجد من يكفله بنفسه لا يجبهه القاضي ويحلى بينه وبين غيره ان شاء لازمه وان شاء تركه لأن الحبس انما شرع لتوهم المماطلة بذلك وذلك انما يكون عند القدرة وهو غير قادر لكن يلزمه لأنه يتوهم أن يظهر له مال فباخذ (٢) من قضاء الوالدية فيما يوجب الحبس والملازمة من النصل الثاني * وذكر في أدب القاضي عن شمس الأئمة الحلواني أن من أريد حبسه بالدين فادعى أنه معذور وطلب بين المدعى أنه لا يعلم أنه معذور يحلف فان حلف حبسه وان نكل أطلقه الى الميسرة من دعوى القاعدية * ولو طلب المديون بين المدعى أنه ما يعلم أنه معسر حلف فان نكل أطلقه ولو قبل الحبس وان حلف أبدا حبسه ولا شك أن معناه ما لم يقم بينة على حدوث عسره فتح القدير وكذا في أنفع الوسائل * وفي المحيط اذا ثبت عسره فالقاضي لا يجبهه بعد ذلك ما لم يعرف له مال وفي الخزانة القاضي اذا أطلق المحبوس بسبب افلاسه لا يجبهه ان ادعى عليه رجل آخر ما لا مال بمض زمان يعلم حصول الغنى فيه وقال القاضي الامام ما لم يظهر الغنى لا يجبس من قضاء مجمع الفتاوى وكذا في العاشر من البرازية * وبالدن اذا ادعى أن له مالا بعد ما برهن على الافلاس يحلف عند الامام برأية في العاشر من أدب القاضي * وفيه أيضا ولو معسر او عليه دين وله على مؤسر دين يعلم به القاضي يجبس المعسر حتى يطالب المؤسر فاذا طالبه وجبس المؤسر أطلق المعسر انتهى وفي البرازية في العاشر من أدب القاضي

(٢) وكيفية الملازمة أن يبقى المدعى مع المدعى عليه في قيامه وجالوسه ومشييه الا أن القاضي يأمر المدعى عليه بالجلوس في مكان معين لا يخرج منه ولا يسعي في أحواله لأنه نوع حبس ولو دخل المدعى عليه دار نفسه لحاجته لا يمكن المدعى من الدخول عليه الا برضاه لكنه يجاس على باب الدار الى أن يخرج كذا في أنفع الوسائل في آخر الكتاب منه

(١) ويجنس القاضي المدين لبيع ماله لديه كذا في حجر الدرر وفي جامع الرموز للقهسستاني وحبس القاضي المدينون لديه أي لقضاء دينه عليه كالمهر والكفالة لا لبيع ماله لأجله كما ظن لأن البيع غير متعين لذلك لا مكان القضاء بالاستيهاب والاستقرار وأخذ الصدقة وغير ذلك انتهى ولا يخالفه ما في الصغرى والتمية المديون إذا كان له عتار بحبس المبيع ويقضى الدين وإن كان لا يشتري إلا بئس قليل فليتأمل بنوع تلخيصه (٢) وفي التاتارخانية نقل عن الذخيرة فإن أخبر عن عتاره قبل الحبس وأخذ عدل أو شهد بذلك اثنان فعن محمد روايتان في رواية قال لا يحبس القاضي وبه كان يفتي (٣٤٩) الامام محمد بن الفضل وهو قول اسمعيل بن حماد ونصر بن يحيى وقال أبو بكر الاسكاف

وعامة مشايخ ما وراء النهر إن القاضي يحبس ولا يلتفت إلى هذه البيعة انتهى وفي فتح القدير ولا أكثر على أنها لا تقبل وهو قول مالك وهو الأصح وفي المضمرات هو المختار وفي الخاتمة قال الشيخ الامام محمد بن الفضل الصحيح أنها تقبل ويقبى أن يكون ذلك مقصودا إلى رأى القاضي أن علم أنه وقع لا تقبل وإن علم أنه لم يقبل

وفي أنفع الوسائل قد نقل قاضيان عن الامام محمد بن الفضل أن الصحيح أنها تقبل ونقل في شرح أدب القاضي للخصاف أن الصحيح أنها لا تقبل وقال وعليه عامة المشايخ واختار قاضيان أنه معقوض إلى رأى القاضي فإن رأى أنه ليس تقبل وإن رأى أنه وقع لا في العاشر من أدب القاضي

وفي التاسع من قضاء الخلاصة أن القبول اختاره عامة المشايخ

(٣) وفي البرازية والواحد يكتفى إن من الثقات والاشنان أحوط ولا يشترط لفظ الشهادة وشرطه في الصغرى

(٤) قال بعضهم إن كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وغن المبيع القول قول مدعى اليسار مروي ذلك عن أبي حنيفة وعليه الفتوى عن دعوى الخيانة

وفي أنفع الوسائل المذهب المفتى به أن القول فيما لم المدينون لا يثبت إلى ما قال الخصاف من أن القول

ولو للمعبوس مال في بلد آخر يطلقه بكفيل وإن علم القاضي عسره لكن له مال على آخر يتقاضى غريمه فإن حبس غريمه المومر لا يحبس انتهى وظاهر كلامهم أن القاضي لا يحبس المدين إذا علم أن له مالا غائبا أو محبوسا مومرا وأنه يطلقه إذا علم بأحدهما (١) من البحر الرائق في القضاء المدينون أقام البيعة على الإفلاس قبل الحبس فيه روايتان قال الامام الفضل الصحيح أنها تقبل قال رحمه الله إنه ينبغي أن يكون مقصودا إلى رأى القاضي إذا علم المقاضى أنه ممتد لا يقبل وإن علم أنه ليس يقبل (٢) مجمع الفتاوى في فوائد فصل الحبس من القضاء وكذا في الخاتمة في أوائل الدعوى أن أقام المدينون بيعة على الاعسار بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا تقبل إلا بعد مضي المدة واختلفت الروايات في تلك المدة روى محمد بن أبي حنيفة أنها مقطرة بشهرين أو ثلاثة وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها من أربعة أشهر إلى ستة أشهر وهو أبي جعفر الطحاوي أنها مقطرة بشهر وقال شمس الأئمة الطوائف وهذا أرفق الأقاويل والخاص أنه يفوض إلى رأى القاضي أن وقع عند القاضي بعد مضي ستة أشهر أنه ممتد يديم الحبس وإن وقع عنده قبل تمام شهر واحد أنه عاجز أطلقه وهذا إذا كان أمره مشككا أما إذا كان فقرا ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويقبل البيعة على الإفلاس ويحلى سبيله بحضرة خصمه وأما يسأل عن عسره من جبرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فإن قالوا لا نعرف له مالا يكتفى بذلك ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة وبعد ما حلى سبيله هل لصاحب الدين أن يلزمه اختلافه فيه والصحيح أن له أن يلزمه قاضيان من كتاب الدعوى قريسا من أوته وخبر الواحد العدل الثقة يكتفى والاشنان أحوط ولا يشترط لفظ الشهادة (٣) تنقح الفتاوى في فصل في الحبس وكذا في العاشر من البرازية فإن برهن المطلوب على الاعسار والطلب على اليسار فيئنة الطالب أولى كبيئنة الأبرامع بيئنة الاقتراض ولا يشترط يمين ما يثبت اليسار في العاشر من قضاء البرازية لو حكم القاضي بإفلاس رجل بأمر الغريم بالملازمة ولو حكم بإفلاس امرأة لا يأمر بالملازمة من شرح الزيادات من الإقرار لقاضيان وقال الخصاف يثبت الإفلاس بقول الشهود هو فقير لا نعلم له مالا ولا عرض يخرج به عن الفقر وعن المصنف يشهدون أنه مفلس مع عدم ما نعلم له مالا سوى كسوته وثياب ليله واختبرناه سرا وعلمنا فإن لم يخبر عن حاله أحد لا يمكن ادعى المدينون الاعسار والدائن اليسار قال في التجريد لا يصدق في كل دين له بدل كمن أقرض أو حصل بعقد أو الترام كصداد وكفالة وفي جامع المصدر لا يصدق في المهر المجمل ويصدق في المؤجل وعليه الفتوى وفي الأصل لا يصدق في الصداق إلا فصل بين محمله وموجله وفي الاقضية وكذا يصدق في نفقات الأقارب والزوجات وأرش الخنايات (٤) برازية في العاشر من أدب القاضي (ب) المحسوس

بعد وقوعه باختباره قول المذمى ٨٨ انقروى ل لا قول المدينون ولا يلتفت إلى ما قال الخصاف من أن القول للمدينون في الجميع ولا يفتى به وفي إغاثة السائل أن فيه خمسة أقوال لاختلاف الروايات الأول ما اختاره الخصاف وهو مروي عن الاحتساب أن القول للمطلوب مع اليمين تمسكه بالأصل الذي هو الفقر الثاني ما اختاره أبو عبد الله البخاري وهو رواية عن الامام الثاني وفي المتوسط أن صاحب الكتاب يعني به الحاكم الشهيد نسب هذا القول إلى أبي حنيفة وأبي يوسف والاسيحياني نسبته إلى جعفر الهندي وفي أن كل دين أصله مال كمن المبيع وبديل القرض فالقول للمدعى وما لم يكن كذلك فالقول للمدعى عليه حال في الخاتمة وعليه الفتوى =

بالدين أقام البينة على أفلاسه فأراد رب الدين أن يطلقه قبل القضاء بأفلاسه وأبى المحبوس أن يخرج حتى يقضى بأفلاسه يجب على القاضي القضاء به حتى لا يقبده رب الدين ثانيا قبل ظهور غناء قنية في باب الحبس من القضاء * إذا قامت البينة على الإفلاس لا يشترط لسماعها حضور رب الدين لكنه إن كان حاضرا أو ووكيله فالقاضي يطلقه بحضرته وإن لم يكن حاضرا يطلقه بكميل أنفع الوسائل * إذا ثبت إفلاس المحبوس بعد المدة والسؤال فإنه يطلق بلا كفيل إلا في مال اليتيم كما في البرازية والحق به مال الوقف وفيما إذا كان رب الدين غائبا من الأشياء في القضاء

* (نوع في الحيلولة) * ادعى على ذات زوج أنها منكوحته فمجرد الدعوى لا يحال رلولا ذات عدل لكنها في بيت أيها لا يخرج منه في الثالث من قضاء البرازية في نوع في الحيلولة وكذا في أواخر الثاني والعشرين من قضاء التاتارخانية * ادعى نكاح كبيرة وهي تجعد فأقام عليها بينة وسأل القاضي أن يعدلها حتى يسأل عن شهوده لا يفعل القاضي ذلك لكن يكفلها وانما يعدل التي مع رجل يطؤها * ادعى على امرأة نكاحا بمجرد الدعوى لا يحال ادعى على كبيرة نكاحا وهي غير منكوحه وأقام البينة وسأل القاضي أن يضعها على يدي عدل لا يضع وكذا البنت في بيت أيها ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثا لا يحال بمجرد الدعوى لكن إذا أقامت امرأة عدلة يحال وإن أقامت فاسقين فكذا في إحدى الروايتين أمة في بدرجل أقامت بينة أنها حرة فالقاضي يضعها على يدي عدل حتى يسأل عن شهودها (١) وإن طلبت النفقة من المولى مدة المسئلة عن الشهود فالقاضي يأمره بالانفاق ولا يضع العبد على يدي عدل وبمجرد الدعوى لا يحال بينه وبين الأمة والمرأة وفي العبد لا يحال وإن أقام شاهدا واحدا وإن أقام مستورين حيل وقبل هذا إذا كان مولا فاسقا مخوفا عليه التغيب وإن أقام فاسقين فقيه روايتان وفي الأمة يحال بشهادة امرأة عدلة إذا كان المدعى طلقا امرأة وشهد العدل ثبت الحيلولة بأن ينصب امرأة عدلة في بيت الزوج تحفظها إن كان الزوج عدلا ولا يخرج من بيت الزوج وفي المطلقة ثلاثا لا ينصب امرأة ولكن يأمر القاضي الزوج أن يجعل بينهما مسترة وإن كان المدعى عتق أمة نوضع على يدي أمانة وتخرج وإن كان عبد لا يحال ولا يخرج إلا في ثلاثة مواضع أن يأبى المدعى عليه إعطاء الكفيل أو لم يجد وبجزالمدعى عن ملازمته إلا أن يضعه على يدي عدل والثاني أن يكون فاجرا بالعلمان والثالث إذا كان يخاف عليه التغيب أو الأباقي وإن كان المدعى به دابة أو ثوبا لا يضع إلا في الوجه الأول والثالث علم القاضي بحرمة امرأة قبل تقلد القضاء يحول بالاجماع لكن لا يقضى بالفرقة ادعى منقولا وطلب بنفس الدعوى أن يضعه على يدي عدل ولم يكف باعطاء الكفيل بنفس المدعى عليه والمدعى به فإن كان المدعى عليه عدلا لم يجبه القاضي ولا يجيبه وفي العقار لا يجبه إلا في الشجر الذي عليه ثمر لأن الثمر نقلت قالت للقاضي لا آمن من أن يبطأني زوجي في الحيض فأجعلني على يدي عدل في الحيض لا يجيبها في مسائل الحيلولة من دعوى منية المفق

= الثالث ما اختاره صاحب الهداية والامام التتقي وغيرهما أن كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده أو لزمه بعدد كالمهر المجمل والوكيلة القول * فيه للطالب وفي غيره القول للمطلوب كشر الحنايات ودون النفقات وضمان الاعتاق والمفصوب وبدل الصلح عن دم العمد وبدل الخلع الرابع ما قاله بعضهم أن كل دين لزمه بعباقده كان القول فيه للدارس والأقاليدون الخامس ما قاله جعفر البخني من أنه يحكم الزى إن كان برى الفقراء فالقول له والأفلامدعى إلا في العلماء والأشراف كالعولوية والعباسية لانهم يتكفون في لباسهم مع فقرهم منه (١) هذا على ما في الجوامع وأما على ما في الأصل الحيلولة بطريق الاستحباب والتفضيل في الثاني والعشرين من قضاء المحيط منه

* (فصل في أجرة المشخص والسجبان والصلالة وغيرها) * ولو ذهب إلى باب السلطان
 وذهب إلى أنه لا خسر له خصمه فأخذ منه زيادة على الرسم يرجع الخصم على المدعي بذلك
 الزيادة ذهب إلى باب السلطان ابتداء وان ذهب إلى القاضي أولاً ثم يجوز عن استيفاء
 حقه في المحكمة لا يرجع ولو أمر القاضي رجلاً بجلالة المدعي عليه لاستخراج المال
 ويسمى موكلًا فوته على المدعي عليه وقيل على المدعي وهو الأصح * (شطحت) المزكى
 بأخذ الأجر من المدعي وكذا المبعوث للتعبيل قنية في أدب القاضي * (حت) وإذا بعث
 أميناً لم يبدل فاجعل على المدعي كالحقيقة لقضيمهما من المحلل المزبور * ومؤنة المشخص
 على المقر (١) هو الصحيح وقيل تكون في بيت المال فإذا حضره بحسبه القاضي عقوبة
 قاضيه في فصل ما يستحق على القاضي من الدعوى * (شس) لأدب القاضي القاضي
 إذا بعث أميناً إلى المدعي عليه بعلمه فعمدت عليه فامتنع وأشهد عليه المدعي على ذلك
 وثبت ذلك عنده فإنه يبعث إليه ثانياً وتكون مؤنة الرجالة على المدعي عليه ولا يكون على
 المدعي شيء بعد ذلك قال (مت) فالخلاف أن مؤنة الرجالة على المدعي في الابتداء فإذا امتنع
 فعلى المدعي عليه وكان هذا السكسكس مال إليه للزجر فإن القياس أن تكون على المدعي
 في الحالفين قنية في كتاب أدب القاضي * ولولا ذلك أن يأخذ الأجر ممن يعملون له كالمدعي
 والمدعي عليه ولا يأخذون بكل مجلس أكثر من درهمين والرجالة يأخذون أجورهم ممن
 يعملون لهم يأخذون في المصر من نصف درهم إلى درهم ولا يأخذون خارج المصر لكل
 فرسخ أكثر من ثلاثة دراهم هكذا وضع الانتباه وهي أجور أمثالهم مجتبي في آخر أدب
 القاضي وكذا في القنية * وأجرة السجبان والسجبان في زمام ما يجب أن تكون على رب
 الدين خزائن الفتاوى في المجلس من القضاء يحل للقاضي أخذ الأجرة بكتبه السجلات
 والوثائق قدر ما يأخذ أمثاله (٢) في تحرير الكتابة والعلم بشرط وقدر قبل إذا كتب
 الوثيقة بمال يبلغ ألفاً ففيه خمسة دراهم وفي ألفين عشرة ومشقة الأقل من الألف أن
 كانت مثل مشقة الألف ففيه وان كانت ضعفها ففيه عفا وان كان خمسمائة فدرهمان
 ونصف روي ذلك عن أبي حنيفة (٣) * (س) هذا يختلف باختلاف الزمان والقطر والسعة
 قال نجم الدين الزاهد في الأصح أنه مقدّر بقدر المشقة وقد تزداد مشقة كتيبه الوثيقة
 في أجناس مختلفة تبلغ مائة على مشقة كتيبه ألف ألف في النقود ونحوها وقيل
 القاضي لا يستحق الأجر وقيل نعم يستحقه إذا لم يكن في بيت المال شيء شرح القسودوي
 للزاهد في تمة كتاب الخطر والاباحة وعنايه فيه * ولو تولى القاضي القسمة لا يحل له أخذ
 الأجرة لئلا يحل له الأجرة على الكتابة ولا يحل له أخذ شيء على السكاح أن كان ذلك لا يجب
 عليه مائة من كساح الصغار وفي غيره يحل ولا يحل الأجرة على إجازة بيع مال اليتيم
 ولو أخذ لا ينفذ البيع ويحل للمفتي أخذ الأجرة على كتيبه الجواب بقدره لأن كتيبه
 الجواب ليست بواجب عليه في العاشر من قضاء الخلاصة لمخاض * وفي المحيط وإذا أراد
 القاضي أن يكتب السجل وبأخذ على ذلك أجر يأخذ مقدار ما يجوز أخذ لغيره وكذا
 لو تولى القسمة بنفسه بأجر (٤) في الثاني من قضاء الخلاصة * وأجرة القسمة على عدد

(١) ويجوز تفسير المقر في مسائل شتى

(٢) كما يستأجر الحكالة والنقاب بأجر

كثير في مشقة قليلة كذا في الخامس

والثلاثين من الفصولين

يجب بقدر أجر المثل هو المختار

في العاشر من قضاء الخلاصة

(٣) قال في الثالث من اجارة جواهر

الفتاوى بعد ما ذكر التقدير المذكور

قال عطاء بن حزة كذا ذكر السيد الامام

أبو شجاع وقال كانه مروى عن أبي

حنيفة أو بعض أصحابه المتقدمين

(٤) وان كتب سجلاً أو تولى قسمة وأخذ

أجر المثل له ذلك ولو تولى سكاح صغير

لا يحل له أخذ شيء لانه واجب عليه لا يجوز

أخذ الأجر وما لا يجب عليه يأخذ الأجر

وذكر عن الباقي في القاضي يقول اذا

عقد عقد البكر في دينار ولو ثياباً في

نصفه أنه لا يحل له أن لم يكن له مال

ولو كان ولي غيره يحل له ما ذكرنا

كتاب أدب القاضي من البرازية في الفصل

الثاني

(١) الفتوى على أنه لا يتعزل النائب عن عزل القاضي كذا في البرازية في نوع في تعليق عزل القاضي بشرط من الاول من آداب القاضي
(٢) كذا في الخلاصة في كتاب القاضي في الجنس الرابع في العزل وفيه أنه اذا عزل القاضي لم يكن لم يصل اليه الخبر لا يتعزل كافي عزله
الوكيل وعن أبي يوسف انه لا يتعزل وان علم (٣٥٢) ما لم يقدم آخر صيانة لحقوق الناس كما في قضاء جامع الرموز للهستانى

الرؤس عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله على قدر الا نصباء قال الاسيحياني الصحيح
قول أبي حنيفة وعليه مشي المحبوبي والنسقي وغيرهما تصحيح قدورى لفظوا بغام من
القسمه اذا دعى أحد الشركاء القسمه وأبى الباكون فاستأجر الطالب قساما كان الا بر
عليه خاصة في قول أبي حنيفة وقال صاحبنا يكون على الكل من قسمه قاضيخان
* (فصل في العزل والانعزال) * ولومات الخليفة لا يتعزل قضاؤه ولومات القاضي
يتعزل خلفاؤه سخرانة الفتاوى في آداب القاضي وكذا في الاول من الفصولين
بعلامه (صه) وقال بعض المشايخ اذا عزل السلطان القاضي انعزل نائبه بخلاف
موت القاضي حيث لا يتعزل نائبه قبل وينبغي أن لا يتعزل النائب بعزل القاضي لانه
نائب السلطان أو نائب العامة (١) ألا ترى أنه لا يتعزل بعزل القاضي وعليه كثير
من المشايخ (٢) فيض كركنى في نوع في عزل القاضي من كتاب القضاء وكذا في الاول
من الفصولين * اختلف عبارات الاصحاب فيما اذا مات القاضي هل يتعزل خلفاؤه أم لا
فذكر الناطقي وصاحب المحيط والكافي أنهم يتعزلون به وبه وذكر الخصاص وقاضيخان
وغيرهم أنهم لا يتعزلون وكل من هؤلاء لم يذكر خلافا فيما قاله أنفع الوسائل في مسئلة
تعليق الولاية بالشرط وتعامه فيه ملخصا * السلطان اذا قدر رجلا قضاء بلدة ثم بعد أيام
قلد القضاء لا يتعزل بعزل الاول الاظهر والاشبه أنه لا يتعزل (٣) برازية
في نوع في تعليق عزل القاضي * أربعة خصال لو حلت بالقاضي يتعزل ذهاب البصر
والسمع والعقل والردة (٤) في الفصل الاول من الفصولين * قال هشام بالردة يتعزل
القاضي والفتوى على أنه لا يتعزل من موجبات الاحكام * القاضي لو قال عزلت
نفسى أو أخرجت نفسى عن القضاء أو كتب به الى السلطان يتعزل اذا علم لا قبله كالوكيل
في الاول من الفصولين

* (كتاب القاضي الى القاضي) * في المراجعة كتاب القاضي الى القاضي قيمادون مسيرة
سفر لا يجوز في ظاهرها رواية وعن أبي يوسف أنه لو كان بجبال لو غدا الى باب القاضي
لا يمكنه الرجوع الى منزله في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى في الرابع والعشرين من قضاء
التاريخية * ويقبل فيما لا يسقط بشبهة كالأدين والمغار والنكاح والطلاق والعناق
والوصية والنسب والمغضوب والامانة والمضاربة المحجوزتين والتسعة والوكالة والوفاة
والقتل اذا كان موجب الممال والوفاة وكالماتول في المختار لافى - مدوقود غزرف باب
كتاب القاضي الى القاضي * وعلى أصل الرواية لا يقبل الكتاب في المنعولات بأمرها (٥)
وعن الشافى تجوز في العبد لغلبة الاباق دون الامة وعنه الجواز في الكل والمتقدمون
لم يأخذوا بقول الامام الشافى وعمل الفقهاء اليوم على التجيز في الكل للحاجة قال الامام
الاسيحياني وعليه الفتوى برزنية في السادس من كتاب القضاء * ويكتب في وكيل دار
بقيتها وفي الخصومة فيها أو يبيعهما أو يبايعهما في السادس من قضاء البرازية والخلاصة
* ولو كان المدعى به مالا يبلغ في اعلامه بذكر جنسه ونوعه وصحته وقدره (٦) وان اراد أن
يوجه وكيله يكتب وكاتبه في الكتاب ويعترف الوكيل بأمره ونسبه من الحمل المزبور * واذا

(٣) قال في الفصل الرابع من الباب
الاول في قضاء النصاب السلطان اذا قلده
وجلا في بلدة فيها قاض هل يتعزل
القاضي نقبل عن أبي اليسر أنه قال
لا يتعزل وقال الامام خالى الاصم عندى
أنه يتعزل قال فعرضت على القاضي *
الامام فقال الاصم عندى أنه لا يتعزل عند
(٤) قال في الكافي شرح الوافى من كتاب
المكرامة أن القاضي لا يتعزل بالفسق
عندنا خلافا للمعتزلة وقال في الثانية
في أوائل كتاب الدعوى الصحيح ما قال
عامة المشايخ انه اذا قلده وهو عندل ثم
فسق يستحق العزل ولا يتعزل حتى لو
قضى جاز قضاؤه وفي الاشياء في أو آخر
القاعدة الرابعة عن ابن الكمال أن الفتوى
على ما ذهب اليه بعض المشايخ وهو
الانعزال وقد قال في البحر في كتاب الوقف
اذا فسق القاضي لا يتعزل على الصحيح
المفتى به

(٥) وعن محمد أنه يقبل في جميع ما ينقل
وعليه المتأخرون كذا في الهداية وقال
الاسيحياني وعليه الفتوى كذا في النهاية *
والخانية وفي التاريخانية في الرابع
والعشرين من آداب القاضي فقلا عن
شرح الطحاوى والعتاية أن الفتوى على
أنه يجوز في الامة وفي التاسع والخمسين
من شرح آداب القاضي وروى عنه
في النوادر أنه قال يجوز في جميع
المعروض وبه أخذ مشايخنا المتأخرون
قال القاضي الامام الاسيحياني وعليه
الفتوى

(٦) ولا بد أن يذكر المدعى انه غائب عن
هذه البلدة مدة السفر فاذا ذكر ذلك ولم
يعلم القاضي فبأنه البينة على ذلك فاذا

أقامها كتب القاضي وذكر أنه غائب عن هذه البلدة مدة سفر وقد ثبت عندى غيبته مدة سفر بالبينة العادلة قال
ثم يكتب المدعى به ويبالغ في اعلامه على نحو ما بيناهم في كتب وأنه اليوم مقسم بكورة كذا يريد بها كورة القاضي المكتسوب
اليه ثم يكتب وانه جاحد دعواه هذه في الرابع والعشرين من قضاء المحيط البرهاني ملخصا وتمام الكلام فيه =

قال المدعيون للقاضي كنت استقرضت من فلان واديت اليه أو أبرأني عنه وهو في بلدة أخرى وأريد القدوم عليه ولي بيعة على مطلوبي هنا وأخاف أن يأخذني بجمعة ولا بيعة لي غنة وطالب منه على ذلك كتابا يكتب عنده محمد خلافا للثاني وأجمعوا على أنه لو قال بجدي وطالب مني ولي بيعة على ذلك وأراد الاستماع والكتابة يحميه الى ذلك (١) من المحل المزبور وكذلك على الخلاف إذا ادعى أن الشفيع سلم الشفعة وغاب وهو في مكان آخر وشهودي هنا وكذلك إذا ادعت الملاق على زوجها الغائب هل يكتب على الخلاف (٢) من المحل المزبور وتامه فيه ولو أقام شاهد واحد عند قاض وأراد أن يكتب الى قاض آخر فدل من المحل المزبور وفي الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعي عليه أو في بلدة أخرى أو بلدة القاضي الكاتب وإن كانت في بلدة القاضي المكتوب اليه فإذا توجه الحكم يقضي القاضي المكتوب اليه ويأمر الخصم بتسليم الدار اليه وإن كانت في بلدة القاضي الكاتب فهو بالخيار إن شاء قضي وكتب الى القاضي الكاتب قد جاءني كتابك محتوما بخاتمتك ومعنونا بعنوانك جمعت بين المدعي والمدعي عليه فظهر الحق للمدعي وظهر أن المدعي عليه كان مانعا الدار من غير حق قضيت عليه ونفذت الحكم ولو كانت الدار في بلدة سلمت اليه فإذا لم تكن كتبت كتابي هذا اليك لتسلمها اليه وينبغي أن يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القاضي محتوما ومعنونا وعليه شهود قرا الكتاب عليهم وختم بحضرتهم وأشهادهم في قول أبي حنيفة ومحمد وإن شاء قضي القاضي بذلك وأمر المدعي عليه حتى يبعث وكذا يسلمها اليه أو يؤخر الحكم وكتب الى القاضي الكاتب حتى يحكم القاضي الكاتب قاضيجان في فصل كتاب القاضي * وصورة كتاب العبد الا بقر من مصر بعد العنوان والسلام شهد عندي فلان وفلان بأن العبد الهندي الذي يقال له فلان حليته كذا وقامته كذا ووسنه كذا وقيمته كذا مال فلان المدعي وقد أتى الى الاسكندرية وهو اليوم في يد فلان بغير حق ويشهد على كتابه شاهدين مسافرين الى الاسكندرية على ما فيه وعلى ختمه كما سيذكر فإذا وصل وفعل القاضي ما تقدم وفتح الكتاب ودفع العبد الى المدعي (٣) من غير أن يقضي له به لأن الشهود الذين شهدوا بذلك العبد للمدعي لم يشهدوا بحضرة العبد وبأخذ كفيلا بنفس العبد من المدعي ويجعل خاتما من القاضي في كتف العبد ولا حاجة الى هذا الادفع من يتعرض له ويتهمة بسرقة فإذا لم يكن لا حاجة ويكتب كتابا الى قاضي مصر ويشهد ان على كتابه على ما عرف فإذا وصل الكتاب اليه ففعل ما يفعل المكتوب اليه ثم يأمر المدعي أن يحضره ويشهد عليه شاهدوا بالاشارة الى العبد أنه ملكه فإذا شهد واقضى له به وكتب الى قاضي الاسكندرية بما ثبت عند مليعي كفيله وفي بعض الروايات أن قاضي مصر لا يقضي بالعبد للمدعي لأن الخصم غائب وليكن يكتب كتابا آخر الى قاضي الاسكندرية فيه ما جرى عنده ويشهد على كتابه وختمه ويرد العبد معه اليه ليقتضي به بحضرة المدعي عليه فيفعل ذلك ويقرأ الكفيل (٤) وصورته في الجوارى كما في العبد الا أن القاضي المكتوب اليه لا يدفع الجارية الى المدعي بل يهتها على يد أمين لا احتمال أنه إذا أرسلها مع المدعي بطولها لاعتداده أنها ملكه (٥) شرح الهداية لابن همام في كتاب القاضي الى القاضي * قال در عبد آبق كتاب

ويجتم على الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للخنم في أسفله فلو أنكسر خاتم القاضي أو كان الكتاب منشورا لم يقبل وإن ختم في أسفله من شرح الوقاية للقاضي (١) وبعبارة المحط محمد في الاستيفاء مرة وخاصة فأنما أخاف أن يخصمني مرة أخرى (٢) وإذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان ابن فلان يولد كذا زوجتي وانها تتجوز نكاحي وان شهودي على النكاح ههنا فاكتب لي فان القاضي يكتب وكذا لو ادعت امرأة أنها امرأة فلان الغائب أو ادعى ولا عتاقة أو ولاه ولاه كذا في الثانية وكذا في الرابع والعشرين من قضاء التاتار خاتمة نقل عنه

(٣) وفي المحيط فان وجد حلية العبد بخاتمة لما يشهد به الشهود عند القاضي الكتاب رد المكتوب وإن كانت موافقة قبل الكتاب ودفع العبد الى المدعي (٤) واختار صدر الشريعة في شرح الوقاية هذه الرواية وصرح في محاضر المحيط أن الرواية الاولى أصح

(٥) وينبغي أن تكون صفة الكتاب في جميع المنقولات على الكيفية المذكورة في العبد مع رعاية ما يناسب حال ذلك المنقول والخصوص من الاعطاء بالكفيل والارسال بالأمين في صحة ما فعلوه قضاة زماننا من الحكم بمجرد المكتوب في المنقولات كما في العقار والدين كلام كذا ذكره يعقوب باشا على صدر الشريعة في القضاء

(ترجمة)

(١) أحضر كتاب من القاضى بقرار عبده وفيه شهود بملكيتة لابطالان يد صاحب اليد اعدم عليهم بوضع يد أحد عليه والحال انه قد وضع واحد يد عليه متعبا ملكه والشهود لم يذكر او وضع يد بغير حق مع ان هذا شرط فكيف يحكم القاضى أجاب يحكم بملكية الغلام ويحتاج المدعى لبطالان يد صاحب اليد الى شهود آخر والايحاط صاحب اليد (٢) وفي التاتارخانية الا أن يدعى ميراثا بعد موته في الرابع والعشرين من القضاء **بهد**

(٣) لان قاضى الرستاق ليس بقاض وما يفعله هو على سبيل الصلح لا على سبيل القضاء كذا في نقد الفتاوى في الثاني من القضاء **بهد**

(٤) وهي رواية النوادر وبها يفتى كافي البرازية قبيل الفصل الثاني وقال فيه في الرابع في نوع من القضاء يعلمه ان على رواية النوادر وهو المأخوذ به المصر ليس بشرط لنفاذ القضاء وقال في نوع من الخامس عشر في أنواع الدعاوى المصر شرط للقضاء في الظاهر وان كانت الفتوى على خلافه وفي المحيط قبيل الحادى والعشرين من القضاء قال شمس الأئمة السرخسى وكثير من مشايخنا أخذوا برواية النوادر وتعامه فيه وفي الثانية في فصل لمن يجوز له قضاء القاضى وعن أبى حنيفة المصر ليس بشرط لنفاذ القضاء وفي قضاء خزانة المفتين المصر شرط لنفاذ القضاء في طاهر الرواية وفي النوادر ليس بشرط وهو المختار وسيجيء زيادة بيان في الاول من كتاب الدعوى **بهد**

قاضى آورده است وکواه در کتاب قاضى بملكيت عبده است وابطالان صاحب يدنى که چنین دانسته اند که این عبد در دست کسی نیست واین جاءه در دست کسی است واین کس میگوید ملک مفت چون کواهان کتاب قاضى نکفته باشند که در دست این مدعى عليه بناسحق است واین گفتار شرط است قاضى چه کونه قضا کند اجاب قاضى بملكيت غلام حکم کند و بر بطلان يد صاحب يدان مدعى کواه دبکر خواهد یا مر صاحب يد را سو کند دهند (١) من دعوى القاعدية في أخره • ادعى ابنا أو ابنة أنه له معروف نسبه منه وهو في بلد كذا بترقه فلان بن فلان بغير حق لا يكتب عندهما (٢) وقال أبو يوسف يكتب في النسب لافي الابوة والنسوة والامومة بخلاف الاخوة والعصومة وأشباهاها ولوادعى النسب قصدا ولم يذكر أنه بترقه فلان يكتب بالاتفاق لانه دعوى النسب قصدا فيكون كدعوى الدين بخلاف المسئلة الاولى لانه دفع الملك والرق عنه فيكون كدعوى الملك انه عبدي وهو على هذا الخلاف زبدة الفتاوى في الثامن من القضاء • فالحاصل أنه اذا كان في دعوى البنوة دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول أبى حنيفة ومحمد الا أن يدعى ويقول هو ابني غصبه فلان بن فلان منى فانه يكتب في قولهم قاضيان في فصل كتاب القاضى من الشهادة • ثم ان القاضى الكتاب بعد ما ظهرت عنده عدالة الشهود الذين شهدوا عنده بالحق لمدعى يحلف المدعى فان كان المدعى به دين يستحلفه بالله ما قبضت هذا المال منه ولا تعلم أن رسولاً أو وكيلاً قبض منه وذكر القاضى أبو على التسي أن الحلف في جميع ذلك على البتات والاصح ما ذكرنا واذ عرفت حكم الاستحلاف في الدين وكذا في جميع الدعاوى التي يجوز فيها الكتاب يذكر في كتابه استحلاف المدعى وكيفية استحلافه وهذا اذا لم يذهب المدعى بالكتاب بل بعث وكيلاً وأما اذا ذهب بنفسه فلا يحتاج الى هذا الاحتياط والى تحليف المدعى في الرابع والعشرين من أدب القاضى من التاتارخانية وكذا في المحيط وتعامه فيه • قال في الاصل ولا يقبل كتاب قاضى رستاق أو قرية أو عامليها (٣) وإنما يقبل كتاب قاضى مدينة فيها منبر وجماعة وهذا على طاهر الرواية لان على طاهر الرواية المصر شرط لنفاذ القضاء ولكتاب القاضى حكم القضاء أما على الرواية التي لم يشترط المصر فيها لنفاذ القضاء (٤) يقبل كتاب قاضى الرستاق وقاضى القرية في الرابع والعشرين من قضاء المحيط • قاضى قرية أرسل كتاباً حكمياً الى قاضى بلد قال في الاموال الخطيرة لا يقبل أما في المال اليسير فيقبل اذا كان شهود الاصل عدولا في الخامس من قضاء جواهر الفتاوى • العلوم الخمسة شرط جوازه وهو أن يكون الكتاب من معلوم يعنى القاضى الكاتب الى معلوم يعنى القاضى المكتوب اليه في معلوم يعنى المدعى به معلوم يعنى المدعى على معلوم يعنى المدعى عليه أما القاضى الكاتب فينبغى أن يكون معلوماً لان حاجة كتاب القاضى ولا بد أن يعلم المكتوب اليه أنه كتاب القاضى حتى يقبله واعلامه يكون بكتابة اسم القاضى واسم أبيه واسم جدته أو قبيلته واذا لم يذكر اسم أبيه وجمته لا يحصل التعريف بالاتفاق وان ذكر اسم أبيه ولم يذكر اسم جدته أو قبيلته فعند أبى حنيفة لا يحصل التعريف وسيأتى الكلام فيه بعد ان شاء الله

الله تعالى وان كان مشهورا اكتفى بالاسم الذي كان مشهورا بذلك وكذلك اذا كتب من
 أبي فلان اذا كان مشهورا بتلك الكنية كابي حنيفة وكذلك اذا كتب من ابن فلان وهو
 مشهور به كابن أبي ليلى يكتب به ولا تقبل شهادة الشهود على اسم القاضى ونسبه ما لم يكن
 مكتوبا فى الكتاب (١) فى الرابع والعشرين من المحيط ملخصا * ولو ذكر اسم القاضى
 الكتاب ونسبه ولم يذكر اسم المكتوب اليه بل عم وقال الى كل من يبلغ كتابي اليه من قضاة
 المسلمين ولا تهم لا يجوز والثاني وسع وأجاز وعليه العمل اليوم (٢) وأجمعوا أنه لو خص
 واحد الاسماء بنام عم به قوله الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين يجوز وعلى كل من يصل
 اليه المكتوب يلزم قبوله ولو لم يكتب فى المكتوب التاريخ لا يقبله وان فيه التاريخ فينظر ان
 كان قاضيا وقت الكتابة يقبله والا لا برأيه فى السادس من أدب القاضى * ولا يكتب
 (٣) بالشهادة أنه كان قاضيا فى ذلك التاريخ اذ لم يكن مكتوبا وكذا كونه كتاب القاضى
 لا يثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتابة وكذا الوشيد واعلى أصل الحادثة ولم يكن مكتوبا
 لا يعمل به خلاصة فى السادس من القضاء * وكذلك اعلام المدعى والمدعى به والمدعى
 عليه شرط لان كتاب القاضى لنقل الشهادة وهذه العلوم الثلاثة شرط لعصمة الشهادة
 واعلام المدعى والمدعى عليه بما يوجب تعريفه من ذكر الاسم والنسب على حسب ما يناسب
 فى القاضى ثم عند أبي حنيفة لا يحصل التعريف بذكر اسمه واسم أبيه بل بشرط مع ذلك اسم
 الجدة وعند أبي يوسف ذكر الجد ليس بشرط وقول محمد مضطرب فى الرابع والعشرين من
 قضاء المحيط * وفى شرح الاضية ان ذكر الجد عند أبي حنيفة وهو رواية ابن سماعة عن أبي
 يوسف بشرط وفى قول محمد وهو قول أبي يوسف فى ظاهر الرواية ليس بشرط وكان القاضى
 الامام على السغدي يقول فى الابتداء لا يشترط ذكر اسم الجدة ثم رجع فى آخر عمره وكان
 يشترط ذكر الجد وهو الصحيح وعليه الفتوى من المحل المزبور * ادعى ديناء على غائب
 فى الحاضر كان تكفى الاشارة وفى الغائب لا بد من ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الأب
 لا تكفى عند الامام ومحمد بل لا بد من ذكر الجد خلافا للثاني برأيه فى السادس من أدب
 القاضى * فان لم ينسب الى الجد ونسبه الى الفخذ الاب الاعلى كسمي وبخاري لا يكتب وان
 الى الحرفة لا الى القبيلة والجد لا يكتب عند الامام وعندهما ان معروفا بالصناعة يكتب وان
 نسبها الى زوجها يكتب (٤) والمقصود الاعلام ولو كتب أن فلان بن فلان الفلاني على فلان
 السندي عبد فلان بن فلان الفلاني كنى اتفاقا لانه ذكر تمام تعريف ولو ذكر اسم المولى
 واسم أبيه لا غير ذكر السرخسي أنه لا يكتب وذكر شيخ الاسلام أنه يكتب به يفتى
 لحصول التعريف بذكر ثلاثة أشياء العبد والمولى وأبوه وان ذكر اسم العبد والمولى ان
 نسبته الى قبيلته الخاصة لا يكتب على ما ذكره السرخسي ويكفى على ما ذكره شيخ الاسلام لانه
 وجد ثلاثة أشياء وان لم يذكر قبيلته الخاصة لا يكتب وان ذكر اسم العبد ومولاه ونسبه الى
 مولاه ذكر شيخ الاسلام أنه يكتب به ألقى الصدر لانه وجد ثلاثة أشياء شرط الحاكم
 في المختصر للتعريف ثلاثة أشياء الاسم والنسبة الى الاب والنسبة الى الجد أو الفخذ
 أو الصناعة والصحيح أن النسبة الى الجد لا بد منها وان كان معروفا بالاسم المجرد ومشهورا

(١) لانهم لو شهدوا على ما فى الكتاب
 بدون الكتابة لا يقبل ذلك منهم فكذلك
 على التعريف كذا فى المحيط منه
 وكذا فى الخلاصة والمحيط تفصيل منه
 (٢) وأسط أبو يوسف شرط أن يكتب الى
 قاض معين حين ابتلى بالقضاء واستحسنه
 كثير من المشايخ تسهلا للامركذا
 فى الاصلاح والابضاح من كتاب القاضى
 الى القاضى منه
 فان القاضى يحتاج الى الكتابة الى الافاق
 ولا يمكنه معرفة قضاة الافاق وأنسابهم
 كذا فى المحيط منه
 وفى فتح القدير وهو مذهب الشافعى واحد
 والموجه قول أبي يوسف منه
 (٣) ووقع فى نسخ البرازية يكتب بسقوط
 لا واظهار أنه سهو منه

(٤) أى ولم ينسبها الى جدّها كما صرح
 به فى الخلاصة منه

كشهره الامام أبي حنيفة يكنى ولا حاجة الى ذكر الاب والجد من المحل المزبور وكذا في
 التهمة والصغرى في مسائل كتاب القاضى * وبقره روزبه بن عبد الله الهندي لا يقع
 التعريف ويجب أن يقول عبد فلان أو مولى فلان والمعتق يعرف بمولاه فان كان مولاه
 معتقاً فلا بد من أن يقول انه مولى فلان فان كل المولى الثالث معتقاً أيضاً ولم ينسبه الى
 معتقه فلا بأس به لان المولى الثالث بمنزلة الجد في النسب فيجوز للاقتصار عليه في الباب
 الثالث من دعوى جواهر الفتاوى وكذا في التاسع من الفصولين * وان كتب ان فلان
 على فلان السندى غلام فلان الفلاني كذا وكذا جاز وان ذكر اسم العبد والمولى واسم أبي
 المولى ولم يذكر اسم جد المولى ولا قبيلته ذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي أن ذلك
 لا يكتفى وذكر شيخ الاسلام انه يكتفى واذا ذكر اسم العبد واسم المولى ان لم ينسب المولى الى
 قبيلته الخاصة لا يكتفى وان نسبه الى قبيلته الخاصة فعلى قياس ما ذكر القاضى الامام شمس
 الأئمة السرخسي في المسئلة المتقدمة لا يكتفى وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام يكتفى
 في الرابع والعشرين من قضاء التاتارخانية وكذا في المحيط * اما اذا ذكر اسم المولى واسم
 أبيه لا غير فظاهر ما ذكره شمس الأئمة السرخسي عن أدب القاضى لمجد أنه لا يكتفى ونص
 خواهر زاده انه يكتفى وبه يقتضى في مسائل كتاب القاضى الى القاضى والتعريف من قضاء
 الصغرى والتهمة ونظام الكلام فيهما * لو ذكر لقبه واسمه واسم أبيه قبل يكتفى وقبل لا ولا يصح
 انه لا يكتفى (١) في التاسع من الفصولين وسيجيى تمامه في الشهادات * (خ) ذكر محمد في
 كثير من المواضع فلان بن فلان الفلاني ولو حصل التعريف باسمه واسم أبيه واقبه فلا حاجة
 الى الجد وان لم يحصل بذلك أبيه وجده لا يكتفى به ولو كان يعرف باسمه وأبيه وجده لا يحتاج
 الى القتب ولو لم يعرف الاب ذكر القتب بأن يشاركه في المصر غير في ذلك الاسم والنسب كما في
 أحمد بن محمد بن عمر فهذا لا يقع التعريف به من المحل المزبور * وان كان المدعى يدعى الدار
 بالارث فالقاضى الكاتب يكتب في كتابه ويدكر أن فلان بن فلان مات فقصد ذكر تعريف
 من يلقى الملك عنده بالارث ثم انتقل منه الى الوارث وتعرف به بذكر اسمه ونسبه ثم يكتب
 وترتد دار بالكوفة في بنى فلان الى آخر ما ذكرنا ويكتب وكانت هذه الدار ملكاً وحققاً فلان
 ابن فلان وفي يده وتحت تصرفه الى أن توفى وخلف فلان لا وارث له غيره وترتد هذه الدار
 المحدودة ميراثه ولا ينبغي أن يكتفى بذكر المدعى لا أعلم له وارثاً غيري ثم يذكر أن فلان
 المدعى بفلان وفلان وشهد أن فلان بن فلان توفى الى آخر ما ذكرنا في الرابع والعشرين
 من التاتارخانية * (م) قال في كتاب الحوالة واذا جاء الرجل بكتاب القاضى الى قاض
 آخر فلم يجد خصمه فسأل الطالب القاضى المكتوب اليه أن يكتب له الى قاض آخر بما أتاه
 من القاضى الاول فعل اذا ثبت ذلك عنده وشرايط الثبوت ما ذكرناه الا أن القاضى
 المكتوب اليه انما يكتب بقدر ما أتت عنده والثابت عنده كتاب القاضى الاول لانفس الحق
 ويكتب وينسخ كتاب القاضى الاول لانه هو أصل الحجة وان شاء حكمي ذلك في كتابه وكذلك
 ان كان المدعى قال للقاضى انى لأجد من الشهود من يصحبني الى بلد الخصم فاكتب لي الى
 قاضى بلد كذا يكتب ذلك القاضى الى قاضى بلد الخصم أجابه القاضى الى ذلك من المحل

(١) وفي التاسع من الفصولين ولو ذكر
 اسمه واسم أبيه وصناعته لا يكتفى
 الا ان كانت صناعته يعرف بها الاحتمالة
 فحينئذ يكتفى به

(١) وفي الخاتمة ويذكر التاريخ الثلاث
بأخذ الحق مرتين بكتابين

المزبور * لو أن الطالب قال ضاع عنى الكتاب وطلب من القاضى أن يكتب له ثانياً يكتب
ويبين فى الكتاب أنه قد كتب له بهذه النسخة مرة وأنه زعم أنه ضاع عنى (١) من المحل المزبور
* (م) ولو أن رجلاً فى يديه أمة أقام الأثر البينة أنه له وقضى بها القاضى له فقال الذى
فى يديه انى اشتريتها من فلان وهو فى بلد كذا وقد دفعت اليه الثمن فاسمع من شهودى
واكتب لى فانه يكتب له فى ذلك بما يصح عنده ولو أن جارية فى يد رجل ادعت أنها حرة
الاصل بعدما أقرت وأقامت البينة فعضى القاضى بحريةها فان أقام الذى فى يديه البينة
على أنه اشتراها من فلان الغائب ونقده الثمن وطلب من القاضى الكتاب بحجبه الى ذلك ولو
أنه سلم تقم البينة على حريتها ولكن ادعت الحرة وأكسرت أقرارها بالرق ولم يكن لذى اليد
بينة على أقرارها بالرق جعلها القاضى حرة والقول قولها بلا يعين عنده أى حنيفة خلافاً
لهما وان قال ذو اليد انى اشتريتها من فلان ونقده الثمن فاسمع من شهودى لا يرجع عليه
بالثمن لا يحجبه الى ذلك من المحل المزبور * ولو كان الطالب أبراً المطلوب عنده القاضى
أو كان الشفيع سلم الشفعة عنده القاضى أو كان الزوج طلق المرأة عنده القاضى فالقاضى
بكتيب ما سمع منهم وهذا على أصل محمد ظاهر قالوا وعلى قياس قول أبى يوسف ينبغي
أن لا يكتب جامع الفتاوى * ولو كان المدعى حاضراً وأبراً بين يدي القاضى ثم غاب وطلب
المدعى عليه كتاباً بالبراءة كما سمع فانه يكتب وصك ذلك لو أقام للبينة على البراءة على المدعى
ثم غاب المدعى وطلب من القاضى أى المدعى عليه كتاباً بحجبه الى ذلك (م) وإذا أراد القاضى
أن يكتب بعلمه فاعلم بأن كتاب القاضى بعلمه بمنزلة قضائه بعلمه فى كل موضع جازله أن يقضى
بعلمه جازله أن يكتب بعلمه من المحل المزبور * (م) قال فى كتاب الاقضية وإذا وكل
الرجل رجلاً بالخصومة فى عيب خادماً اشتراه وأخذ بذلك كتاباً لم يجز من المحل المزبور وتامه
فيه * وإذا أراد أن يكتب الى قاض آخر يكتب اسم المدعى فى الكتاب واسم أبيه وجده
وحاشته ونسبه الى قبيلته ونخذه أو صناعته وان ذكر اسم أبيه واسم جده وترك ما سوى
ذلك كغناه وان ذكر اسمه واسم أبيه ولم يذكر اسم جده كان فى صحة الكتاب خلاف كما ذكرنا
وكذا الواسب الى قبيلته ونخذه وترك اسم الجدة كان فى صحة ذلك خلاف وان ذكر اسمه ولم
يذكر اسم أبيه لكن نسبه الى قبيلته لا يصح الكتاب بالإجماع وإذا حلت التسمية فبعد ذلك
المستلة على ثلاثة أوجه (٢) أما أن يعرف القاضى المدعى أو لم يعرفه لكن سأل الشهود عن
اسمه ونسبه الى جده أو لم يعرف ولم يسأل فى الوجه الاول يكتب حضر مجلس الحكم يوم
كذا وكذا رجل يقال له فلان بن فلان وقد أثبت معرفته أنه فلان بن فلان أو يكتب عرف
أنه فلان بن فلان وزعم أنه له على فلان بن فلان كذا الى آخر الكتاب وفى الوجه الثانى يكتب
حضر مجلس الحكم يوم كذا وكذا وذكر أنه فلان بن فلان الفلانى ولم أعرفه فأقام بينة
فشهدوا أنه فلان بن فلان الفلانى وأثبت معرفته أو يكتب عرفته أو يكتب ثبت عندي
بجعة حكيمه أنه فلان بن فلان الفلانى وفى الوجه الثالث يكتب حضر مجلس الحكم يوم
كذا وكذا رجل ذكر أنه فلان بن فلان الفلانى وبسته قصى فى تعريفه كى لا يسمى رجل باسم
رجل فبأخذ ذلك المال بغير حق فاذا عرف المدعى يعرف المدعى عليه على نحو هذا ويكتب

(٢) وهذه الوجوه الثلاثة مذكورة فى
الرابع والعشرين من قضاء المحبط والاولان
مذكوران فى الخاتمة

(١) ثم اذا ذكر اسماء الشهود فامسك على وجهين ان عرفهم القاضي بالعدالة كتب ذلك في الكتاب وان لم يعرفهم بالعدالة سأل عنهم فاذا عدلوا كتب في الكتاب انه سأل عنهم فعدلوا وعرفوا بخبر لان القاضي المكتوب اليه محتسب الى ان يقضى وانما يمكنه القضاء اذا ظهر عدالة الشهود فان لم يكتب

الكتاب يتفحص عن حال الشهود الذين شهدوا عند القاضي بالحق فحق ظهرت العدالة حيث تذهب ضي كذا في الولوجية في ذيل هذه المسئلة

(٢) لان القاضي في كل بلدة معروف فيقع الاستغناء عن ذكر الاسم والنسب كذا في المحيط

(٣) وفي الجواهر قاضي يسألو كاتب كتابا الى من يصل اليه من قضاة المسلمين في حادثة فوصل الى قاض تقلد القضاء بعد كتابه هذا الكتاب فانه لا يقبل لان هذا خطاب والخطاب انما يصح اذا كان له ولاية وقت الخطاب

(٤) أي يسأل عن شهود الطريق وذكر الخصاص في أدب القاضي أن القاضي لا يفتح الكتاب قبل ظهور عدالة الشهود وفي السفن في الصحيح أنه ينض الكتاب بعد ثبوت العدالة كذا في التمارخانية

(٥) وفي نوادر ابن رستم أنه اذا وصل كتاب القاضي الى قاض ينبغي للمكتوب اليه أن يسأل الشهود عن القاضي الكاتب أهو عدل فان عدلوه عمل به وقبله وان لم يعدلوه فلا يقبله ولا يعمل به وهذا السؤال لازم على الرواية التي تشترط العدالة لصيرورة القاضي قاضيا وعليه الفتوى فهذا السؤال بطريق الاحتياط ليكون أبعد عن الخلاف قال ابن رستم قلت لحمد ان قالوا هو جاهل قال أنظر فيما قضى به فان كان موافقا للعق أمضيته كذا في الرابع والعشرين من قضاء المحيط

(٦) أو يعلمهم ما فيه أي بخبره كذا في فتح القدير والمحيط

(٧) اعلم أن الكتاب يدفع الى الشهود عندها وكذا عند أبي يوسف على هذه

أسماء الشهود الذين شهدوا عنده وأنسابهم وحلهم ووضعتهم ويعرفهم كما عرف المتدعي والمتدعي عليه لانه ربما يطعن الشهود عليه الغائب فيهم فينبغي أن يعرف أنسابهم حتى اذا طعن في البعض يعرف المطعون من غيرهم (١) وان لم يكتب أسماءهم وأنسابهم وأخى واكتفى بقوله شهد بذلك عندي شهود عدول وقد عرفتهم وأثبت معرفتهم كفاء من الولوجية في الفصل الرابع من كتاب أدب القاضي وعما فيه اذا كتب القاضي كتابا الى قاض وقال هذا من فلان بن فلان الى قاضي بلدة كذا ولم يكتب اسم ذلك القاضي ولا اسم أبيه لا ينبغي للقاضي الذي اليه الكتاب أن يقبل في قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف الأول وقال أبو يوسف آخره يقبل (٢) بشرط أن يكون تاريخ الكتاب بعد ولاية القاضي الذي يرده عليه الكتاب (٣) من فصل كتاب القاضي من شهادة الخاتمة وكذا في الرابع والعشرين من قضاء المحيط ولا يقبل الكتاب الا بحضور من الخصم وان قبل بدونه أيضا جاز واذا ورد الكتاب بحضور من الخصم مجلس القضاء فان أقرب ما ادعى الزمه وان بعد قال للمتدعي لا بذلك من حجة فان قال معي كتاب القاضي اليك قال الامام الثاني القاضي يقبل الكتاب بلاينة وقال لا يقبل بلاينة ويقول له هات بينة أنه كتابه الى فان شهدوا على الخصم واقرأه والعلامة والوصاف وتوقيع القاضي يسأل القاضي عن الشهود (٤) فان عدلوا فتح الكتاب ولا يفتح قبل العدالة ولا بد من حضرة الخصم ويسأل عن الشهود وعن عدالة القاضي الكاتب ليسكون أبعد عن الخلاف (٥) وان كان القاضي لا يعرف الذي جاء بالكتاب أنه فلان بن فلان يسأل البينة أنه هو فان سأله قبل ذلك كان أفضل لانه اذا لم يقدري على اثبات ذلك لا يفيد الاشتغال باثبات الكتاب فان قبل الكتاب وقرأه كتب أسماء الشهود ليسأل عن عدالتهم فان لم تعدل الشهود حتى مات القاضي الكاتب يقضى بما في الكتاب بخلاف ما اذا ادعى أو خرس وكذا لو مات الكاتب أو عزل بعد وصول الكتاب الى المكتوب اليه قبل القراءة ولو مات الكاتب أو عزل قبل وصول الكتاب اليه ليس للقاضي أن يقبله عندهما في السادس من قضاء البرازية وفي أدب القاضي للخصاف أن يكتبه فقال المتدعي عليه است على هذا الاسم والنسب فالقول له وعلى الذي جاء بالكتاب البينة أنه فلان بن فلان فان قال أنا فلان بن فلان وفي الحى غيري بهذا الاسم والنسب فالقاضي يأمره باثبات ذلك فان برهن انه دفعته عنه الخصومة والا فلا من المحل المزبور وكذا في فتح القدير والتمه والغرى ويجب أن يقرأ على من يشهدهم (٦) ويختم عندهم ويسلم اليهم وأبو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك واختار الامام السرخسي قوله فعند أبي يوسف يشهدهم أن هذا كتابه وختمه وعن أبي يوسف الختم ليس بشرط (٧) أقول اذا كان الكتاب في يدي المتدعي يفتى بأن الختم شرط وان كان في يد الشهود يفتى بأنه ليس بشرط (٨) من شرح الوفاية لصدر الشريعة من القضاء وفي الخاتمة فاذا جاء المتدعي بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه وأحضر خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وخاتمه بحضرة الخصم وفتح الكتاب وقرأ على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا أنه لم يحكم حتى غاب الخصم الى بلدة أخرى وطلب المتدعي من هذا القاضي أن يكتب

الى

الرواية لذلك قال ان الختم ليس بشرط كذا في الاصلاح والايضاح من كتاب القاضي

(٨) فالوجه ان كان الكتاب مع الشهود أن لا يشترط معرفتهم بما فيه ولا الختم بل يكفي شهادتهم أن هذا كتابه مع عدالتهم وان كان مع المتدعي يشترط حفظهم لما فيه فقط كذا في فتح القدير وعما فيه

الى القاضي الذي انضم في بلده لا يكتب في قول أبي يوسف ويكتب في قول أبي حنيفة
ومحمد وفي الفتاوى العناية ولو رجع الخصم الى بلد القاضي الكتاب فحضر مجلسه لا يقضي
بذلك الشهادة السابقة الا أن تعاد في الرابع والعشرين من قضاء التنازعانية ذكر
الخصم في أدب القاضي وإذا انعكس خاتم القاضي الذي على الكتاب أو كان الكتاب
منشورا (١) وفي أسفله خاتم القاضي (٢) فإن القاضي المكتوب اليه يقبل الكتاب إذا شهد
الشهود أن هذا الكتاب كتاب القاضي فلان وأنه قرأ عليهم قال الخصم عقيب هاتين
المسئلتين وهذا قول أبي يوسف فأما على قول أبي حنيفة ومحمد فالقاضي المكتوب اليه
لا يقبل الكتاب إذا لم يكن محتوما غير أن أبي يوسف يقول إذا كان الكتاب غير محتوم لا نصح
الشهادة على الكتاب ما لم يشهد الشهود بما في الكتاب (٣) وإذا كان الكتاب محتوما
فسلم الشهود بما في الكتاب وشهادتهم على ما في الكتاب ليس بشرط من المهل المزبور *
ولا يقبل إذا كان غير محتوم (٤) وقبل عند أبي يوسف يقبل والصحيح أنه لا يقبل بالانصاف
لأن الكتاب إذا لم يكن محتوما يتوهم فيه التبدل والتغيير لانه في يد المدعي في باب كتاب
القاضي الى القاضي من المحيط للسر خشي وتعامه فيه * وذكر ابن جماعة عن محمد
أن في قياس قول أبي حنيفة إذا جاء الرجل بكتاب في حق يبغي للقاضي أن يحضر المدعي
عليه فإذا حضر سأل الذي جاء بالكتاب أهو هذا الذي يدعي عليه فان قال نعم سأل بعد ذلك
أو كمل أنت في الكتاب أم صاحب الكتاب فان قال صاحب الكتاب سأله البيعة
على أنه كتاب القاضي وان قال أنا وكيل الطالب وأنا فلان بن فلان فانه يسأل البيعة
أنه فلان بن فلان وأن فلانا وكله فان أقام بيعة على الكتاب قبل أن يقضي بوكالته القياس
أن لا يقبل وهو قول أبي حنيفة وفي الاستحسان يقبل وهو قول محمد وعن أبي يوسف
روايتان في الرابع والعشرين من قضاء التنازعانية وتعامه فيه * وفي جامع
الفتاوى لوجاه رجل بكتاب قاض وقال أنا وكيل فلان بانيات هذا وأنا فلان بن فلان
فإن القاضي يأمره بإقامة البيعة على أنه فلان بن فلان فإذا أقام البيعة القياس
أنه لا يقبل البيعة على الكتاب حتى تظهر عدالة الشهود ولكن استحسنوا وقالوا يقبل
من المهل المزبور * وفي نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف رجل جاء بكتاب قاض الى قاض
وقبل المكتوب اليه الكتاب وشهد الشهود على الكتاب ثم قدم بيعة صاحب الحق على أصل
الحق مصر المكتوب اليه (٥) لا يعمل بالكتاب ويأمر الطالب أن يحضر البيعة على أصل
الحق (٦) في الرابع والعشرين من قضاء المحيط * القاضي إذا كتب للمدعي كتابا ثم حضر
بلد المكتوب اليه قبل أن يقضي المكتوب اليه بكتابة لا يقضي بكتابة كالأصل شاهد
الأصل قبل أن يقضي بشهادة الفرع قاضيان في فصل كتاب القاضي الى القاضي
من الشهادة * وإذا مرض شهود الكتاب في الطريق أو بداهم الرجوع الى وطنهم
أو أرادوا السفر الى بلد آخر فأشهدوا قوما على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب
القاضي وتفسير شاهدتهم أن يقولوا هذا كتاب قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي
بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعي هذا على غائب هو فلان بن فلان قرأه علينا ونحن

(١) وعن أبي يوسف أن الكتاب وإن كان منشورا يقبل فلهنا أولى لكن هذا فيما إذا كان الكتاب في يد الشهود أو كان الشهود شهدوا بما في الكتاب منه وفي شرح النقاية ويحتم على الكتاب بعد طيبه ولا اعتبار للخصم في أسفله فلان انعكس خاتم القاضي وكان الكتاب منشورا لم يقبل وإن ختم في أسفله كذا في الذخيرة

(٢) كما هو الرسم في زماننا هذا شهد (٣) أقول ظاهره يوهم أن الكتاب إذا لم يكن محتوما لا يجوز الشهادة على الكتاب ما لم يشهد الشهود بما فيه وان كان الكتاب في يد الشهود وذكر في فتح القدير أن الكتاب إذا كان مع الشهود لا يشترط معرفتهم بما فيه وكيفية الحاشية شهد (٤) لانه إذا لم يكن غير محتوم فهو بمنزلة الصك وعلم الشهود بما في الصك شرط صحة الشهادة عنده كذا في المحيطين شهد (٥) وفي الفررأ ووصلوا الى المكتوب اليه ووجه الخصم في ولاية قاض آخر شهد (٦) لما مر من قبل أن كتاب القاضي الى القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة وشهود الأصل إذا حضر وأبأنهم لم تقبل شهادة الفرع على شهادتهم فكذا هنا كذا في المحيط البرهاني في ذيل المسئلة شهد

بمحضرتنا وأشهدنا عليه فاشهدوا أنتم على شهادتنا هذه قاضيان في فصل كتاب القاضي
 * (مسائل شتى وفيها مسائل الحيطان) * (خ) القاضي بتأخير الحكم بأثم وببطل
 ويعزى في الأول من الفصولين * القاضي إذا لم يقنع به الاعتقاد على فتاوى أهل
 مصره فبعث الفتوى إلى مصر آخر لا بأثم بتأخير القضاء أما إذا أخر الحكم خوفاً من المذمى
 عليه أو أمراً (١) المذمى بالصلح ففعل بالخلاف القاضي بأثم من الخلاصة في العاشر
 من القضاء * القاضي إذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهر رواية بخلافه فالخصوصية
 للمذمى عليه يوم القيامة مع القاضي والمذمى أئمة مع المذمى لأنه أثم بأخذ المال وأئمة مع
 القاضي لأنه أثم بالاجتماع لأن أحد ليس من أهل الاجتماع في زماننا برزاقية في أواخر
 مسائل شتى من أدب القاضي وكذا في الخلاصة * من صار مقضياً عليه لا تجمع دعواه فيه
 بعده إلا أن يبرهن على إبطال القضاء بأن ادعى على آخر دار بالارث وبرهن وقضى له ثم ادعى
 المقضى عليه الثمن من مورثه أو ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن وقضى له وبرهن
 المذمى عليه على شرائها من فلان أو من المذمى قبله (٢) أو قضى عليه بالدية فبرهن على
 نتاجها عنده في الرابع من قضاء البرازية في نوع في علمه وكذا في الخلاصة * ولو اختلفوا
 قال المتقدمون من مشايخنا يؤخذ بقول أبي حنيفة وقال المتأخرون لو كان أحدهما مع
 أبي حنيفة يؤخذ بقوله ما ولو كان أبو حنيفة في جانب وهما في جانب (٣) بتخير القاضي
 فيه لو جهمت داروا لا يستغنى عنه فبأخذ بقوله كعاصي ولو في المصر فقيهان اختلفا بأخذ
 بأصوبهما عنده ولو ثلاثة فاتفق اثنان بأخذ بقوله ما ولم يجز للعنقي أن يأخذ بقول مالك
 والشافعي فيما خالف مذهبه وله أن يأخذ بقول قاض حكم عليه بخلاف مذهبه في الأول
 من الفصولين * (سم) خروج الحاكم عن المحكمة ثم أئمه على حكمه يصح إشهاده
 * (قع على حكم) أئمه القاضي شهوداً أنى قد حكمت له فلان بكذا فافوا شهادته باطل
 لا عبرة به والحضور شرط قسبة في باب متى يحل للشاهد أن يشهد في الشهادة * وأعلم بأن
 أخبار القاضي عن إقرار رجل بشئ لا ينعى لو اتما أن يكون الإخبار عن إقراره بشئ يصح
 رجوعه كالحديث في باب الزنا والمرقة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضي
 بالإجماع وأما أن يكون الإخبار عن إقراره بشئ لا يصح رجوعه عنه كالمقصود وحده
 القذف وسائر الحقوق التي هي للعباد وفي هذا الوجه يقبل قوله في الروايات الظاهرة عن
 أصحابنا وروى ابن سماعة عن محمد بن عيسى أنه لا يقبل قوله قال نكحنا الخلواني
 ما ذكر في ظاهرها رواية قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أولاً وما روى ابن سماعة قوله
 آخر أثم وقع في بعض النسخ رواية ابن سماعة مطلقاً وفي بعضها مقيدة وفي بعضها لا يقبل
 قوله ما لم ينضم إليه عدل آخر وهو الصحيح وكثير من مشايخنا أخذوا بهذه الرواية في زماننا
 وذكر بعض مشايخنا رجوع محمد عن هذه الرواية هذا إذا أخبر القاضي عن ثبوت الحق
 بالإقرار وأما إذا أخبر عن ثبوته بالبينه قبل قوله وله أن يحكمهم بالخلاف الإقرار
 تارة ثانية في السابع عشر من كتاب القضاء * وقول القاضي فيما يخبر بمنزلة شهادة شاهدين
 كالقول قال ثبت عندي زمان فلان واحصاه فارجوه أو ثبت عندي قتله فاقولوه ثبت ذلك بمجوز

(١) المراد من الأمر الإلحاح بشير إليه
 قوله نفسه بل بالإلحاح القاضي وفي الأول
 من الفصولين وإذا ألح القاضي على الصلح
 يأثم سدد
 (٢) كذا في التلخيص والظاهر تقديم قوله
 قبله على قوله أو من المذمى أو ترك قوله من
 المذمى كما في الخلاصة سدد
 (٣) وفي السراجية في كتاب أدب المفتي
 قبل إذا كان أبو حنيفة في جانب وصاحبه
 في جانب فالمفتي بالخيار والاصح أن الفتوى
 على قول أبي حنيفة على الإطلاق إذا
 لم يكن المفتي مجتهداً سدد
 وذكر قبله أي قبل قوله ولو اختلفوا
 فقلعن الثانية وهو صاحب الفصولين
 ولو خالف أبا حنيفة صاحبه فلو كان
 اختلافهم بحسب الزمان حكمهم
 بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبه لتغير
 أحوال الناس وفي المزارعة والمعاملة
 يحتار قوله ما لا يجاع المتأخرون على ذلك
 ولم يساعد ذلك قبل بتخير المجتهد ويعمل
 بما أذى إليه رأيه وقيل يأخذ بقول أبي
 حنيفة سدد

(١) وفي شرح الطحاوي في القضاء اذا طلع القاضي في أن يصطليح الخصمان فانه باصرهم بالصلح ويردّهم مرة أو مرتين ليصطلحوا وفي
أواخر الفصل الأول من الفصولين واذا ألح القاضي على الصلح بانهم (٢) (٣٦١) وفي فتاوى القاضي الامام ظهير الدين كان

مشايخنا المتهتمون بجوزون دفع الدفع
ومن المتأخرين من مشايخ سمرقند وهم
أهل عصر السيد الامام أبي شجاع على ان
دفع الدعوى صحيح ودفع الدفع غير صحيح
وقبل دفع الدفع صحيح مالم يظهر احتيال
وتليس في الثاني عشر من الفصولين
للاستدشني * كما يصح الدفع يصح دفع
الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه
يصح هو المختار فصولين في آخر الفصل
العاشر * ادعى مهر مورثته فقال الزوج
كانت أبرأني فبرهن الوارث على اقراره
بالمهر بعد موتها يقبل ويطلب الدفع
ولا خفاء أن الزوج لو قال علت بعد الاقرار
بإبرائهم ينبغي أن يقبل لما صرأتم ان تستبد
بالبراءة وقد تقرر أن دفع الدفع وان لو ارد
يقبل في المختار برأيه في نوع في الدعوى
من الدعوى * سئل (فبين) عن ادعى
ملا فبرهن خصمه أنك أقررت بهذا المال
بعد اقرارى بالبراءة هل يدفع المدعى
عليه أجاب لا ولو برهن أنك أقررت بعد
دعواه اقرارى بالبراءة يقبل والفرق
أنه لما قال بعد اقرارى بالبراءة صار مقراً
في هذه الحالة فكان دعواه اقراره بالمال
سابقة على اقراره بالبراءة وفي الاقرارات
يعتبر الاخير بخلاف ما لو قال بعد دعواه
اقرارى بالبراءة لانه يقتضى الاقرار بها
تظهير ادعى دارا اثناعين أيه وبرهن
خصمه أن أمك أقرت أنه ملكي وبرهن
المدعى أن خصمه بعد اقرار أبي له أقرت أنه
ملك أبي هل يدفع ينبغي أن يكون على
تفصيل من الفصولين في العاشر

قوله وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يصتدق القاضي فيما أخبر حتى تعرف الحجة
التي بها يقضى في الأول من قضاء اللوالبية وتعامه فيه * واذا قال قضيت على هذا بالرجم
فارجوه وسعدك أن ترجمه وكذلك القطع والضرب وفي رواية لا أقبل قول القاضي ولا يجزى
العمل إلا أن يعاين الحجة فينتدب يصح الاعتقاد ومشايخنا أخذوا بهذه الرواية من قضاء
خزانة الأكل نقلا من الجامع الصغير وتعامه فيه * اذا قضى القاضي لانسان بحق ونسبه
لخصمه الطالب وأقام البيينة على قضائه فعند أبي يوسف لا تقبل هذه البيينة وقال محمد
تقبل ملتقطات في كتاب أدب القاضي * ورأيت في عيون المذاهب أنه لو قال قاض عدل
عالم حكمت على هذا بالرجم أو بالقطع أو بالضرب فافعله وسعدك أن تفعل الا عند مالك
والشافعي في قول ومحمد في رواية وبه يفتى في العاشر من الفصولين ملخصا وتعامه فيه *
لو قال قاض قضيت عليه بجرم أو ضرب فافعله وسعدك فعله لانه أمين ولذا كان كتابه حجة
ورده محمد رحمه الله آخر حتى يعاين المأمورا لحجة احتياطاً وعلى قياسه لا يقبل كتابه أيضا
وبه يفتى فساد القضاء الا في كتابهم للضرورة قيل لو علم الماعد لا وسعدك في التسهيل شرح
الاشارات قبل كتاب الدعوى ملخصا * واذا ادعى رجل على القاضي المعزول أنه قتل ابنه
وهو قاض أو أخذ ماله أو أرضه أو ما في يده أو شيئا ذكره من العقود والطلاق والعناق وأنت
قد فعلت بي ذلك فلما وتعد يا فقال القاضي قامت عليك البيينة عندي بما فعلت أو أقررت
بذلك لمن حكمت له بما حكمت فاقول قول القاضي المعزول ولا يعين عليه في ذلك كأننا
ما صكنا ذلك ولا تقبل بيينة يقيمها على ذلك ولو قال الطالب للمعزول ما أقرتني عندك
ولا قامت عليه بيينة أنه فعل ما يجب به القود وحضر الرجل الذي ذكر المعزول أنه مقر له
بالقود والحق وكذب القاضي في ذلك وقال لم يقر لي عندك ولا قامت بيينة بذلك فاقول قول
المعزول في ذلك ولا سبيل عليه اذا كان المدعى يقر أنه فعل ذلك وهو قاض وكذلك سائر
الحقوق اذا كانت مستهلكة ليست بقائمة من روضة القضاء للسعاني في الفصل الأول من
باب عزل القاضي وخلع الامام (١) * ولو أمر السلطان بأن يقضى في مسألة النكاح بغير
ولى على مذهب الشافعي وبقي به يجب الاطاعة لانه ليس بحصية ولا مخالف للشرع يفتى
وطاعة أولى الامر في مثله واجبة بخلاف ما اذا كان مهصية بأن قال لاتعط المهر من تركته
الزوج مثلا من دعوى القاعدية ملخصا * ولا بأس للقاضي أن يعث الخصمين الى المصالحة
ان طمع منهم المصالحة فان لم يطمع ولم يرضيا بذلك فلا يردهما الى الصلح ويتركهما على
الخصومة وينفذ القضاء في حق من قامت الحجة له تحفة الفقهاء في آخر باب أدب القاضي *
وينبغي للقاضي أنه اذا اختصم اليه أخوان أو بنوا لاعمام أن لا يجزى بالقضاء بينهم ويذافهم
قليلا قليلا لكي يصطلحوا ان القضاء وان كان بحق لكن ربما يصير سبباً للعداوة بينهم من
الواقعات الحسامة في أدب القاضي بعلامة العين وتعامه فيه * المدعى عليه اذا استعمل حتى
يأتى بالدفع فانه يجيبه الى ذلك (٢) ولا يجزى الحكم حتى لا يحتاج الى نقض القضاء في الثاني
لأن صيانة قضائه عن النقض واجب ولوالبية في الفصل الأول من القضاء * وما يجب
حفظه فيما اذا قال المدعى لي دفع أو المدعى عليه بسأله عن الدفع ان كان صحيحاً أمهله وان كان

خاسد الايلتفت اليه في الخامس عشر من دعوى البرازية * وعنده ثلاثة أيام ان قال المدعي عليه لي دفع وانما يمهله هذه المدة لان القضاة يجلسون كل ثلاثة أيام أو جمعة وان كان يجلس كل يوم ومع هذا يمهله ثلاثة أيام يجوز فان مضت المدة ولم يأت بالدفع يأمر المدعي باحضار المدعي عليه ويقضى عليه ويكتب السجل ويأمره القاضي بقبض الداران كان الدعوى فيها والقضاء لقصر اليد فيض كركي في نوع في المعاملة بين المتداعين من كتاب القضاء * برهن عليه بملكية شئ فقبل القضاء به أقز المدعي عليه به له قال في الاقضية يقضى بالاقترار لان شرط سماع البرهان والقضاء به الانكار وقد فات (١) وقال في الجامع بالبرهان للتعدي لا بالاقترار للاقتصار واليه مال الرستغفي من أوائل دعوى البرازية * وفي مجموع النوازل في مسائل الرستغفي لو شهد أربعة على رجل بالزنا فأقر المشهود عليه بالزنا مرة هل يقضى القاضي بالزنا بالبينه أو بالاقترار اختاف المشايخ فيه والامام الرستغفي مال الى أن القضاء بالبينه أولى لانها أقوى (٢) من أوائل دعوى الخلاصة * وفي شرح بكر ذكر السرخسي في أدب القاضي والشهيد في الخيطان اذا اجتمعت الشهادة والاقترار يقضى بالاقترار من شرح الجامع للترتاشي في الشهادة * رجل لا يحسن الدعوى والخصومة فأمر القاضي رجلين فعلماه الدعوى والخصومة ثم شهدا له على تلك الدعوى جازت شهادتهما ان كانا عدلين لانهما علماه بأمر القاضي ولا بأس بذلك للقاضي بل هو جائز فيمن لا يقدر على الخصومة ولا يحسنها اخصوصا على قول أبي يوسف لان القاضي نصب ناظر او هذان النظر واحياء الحقوق فاضيجان في فصل فيمن لا تقبل شهادته للتممة من كتاب الشهادة * لا يلزم أحد احضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي لسماع دعوى عليها ولا ينعها منه الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا أمر أجنبي بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب احضاره لكونه في تدبيره كما في جامع الفصولين الثالثة سبحان القاضي خلى رجلا من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فلب الدين أن يطلب سبحان باحضاره كما في القنية الرابعة ادعى الاب مهر بنته على الزوج فادعى الزوج أنه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها أمر القاضي الاب باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيا آخر والا أرسل اليها أمينا من أمنائه ذكره الولوالجي في فتاواه من القضاء من كتاب الاشياء والنظائر وكذا من الفوائد الزينية في كتاب المكفالة * قال عن أبي حنيفة اذا اختفى المشهود عليه لا يقضى عليه حتى يحضر وقال محمد يقدر ثلاثة أيام ينادى على بابه فان ظهر والاقضى عليه وان غاب عن المصر لا يقضى عليه وقال أبو يوسف في الامالي يقضى عليه من قضاء خزانه الاكل نقلا من العيون * قال هشام قلت لمحمد ما تقول في رجل له حق على ذي سلطان فلا يجيبه الى القاضي فأخبرني أن أبا يوسف كان يعمل بالاعذار وهو قول أهل البصرة وبه فأخذ والاعذار أن يبعث الى بابه من يناديه أياما ان القاضي يدعوك الى مجلس الحكم فان أجابه والاجعل القاضي وكيل عنه ولا يأخذ أبو حنيفة بالاعذار من المحلل المزبور * وأطلق بعض المشايخ الذهاب الى باب السلطان والاستعانة بأعوانه أو بالاستيفاء حقه قبل

(١) وفي السابغ من الفصولين للاسترواق
أن الاظهر والاقر الى الصواب أن يقضى
بالاقترار منه

وقال في الفتاوى القاعدية في تعليقه لان
الاقترار أقوى من البينة حتى لا يصار الى
البينة الا عند البأس عن الاقرار منه
(٢) شهدوا على رجل بالزنا وأقره هو مرة
فعن أبي يوسف لا يجزى لان الشهادة بطلت
بالاقترار ولم يوجد الاقرار أربعين عن محمد
يجزى لان هذا الاقرار غير تام فهو كالاقرار
كذا في الجامع للترتاشي

العجز عن الاستيفاء بالقاضي لكنه لا يفتى به الا اذا عجز بالقاضي وبهض المشايخ لم يطلق له ذلك وقالوا ان ذهب الى السلطان أولا وأخذ تابعه أكثر بما يأخذه موكل القاضي يلزمه ضمان الزيادة واذا قال له احضر وعز ولم يحضر وثبت عزده عند القاضي يعاقبه على قدر عزده (١) بزازية في الثاني من القضاء * الرأي الى القاضي في مسائل في السؤال عن سبب الدين المدعى به ولكن لا جبر على بيانه وفي طلب المحاسبة بين المدعى والمدعى عليه فان امتنع لا جبر وهو ما في الخيرية وفي التفريق بين الشهود وفي السؤال عن المكان والزمان وفي تحليف الشاهد ان رآه جاز كما في الصيرفة وفيما اذا باع الاب والوصى عقار الصبي فالرأي الى القاضي في نقضه كما في بيع الخيرية وفي مدة حبس المدين وفي تقييد المهبوس اذا خيف فراره وفي حبس المدينون في مجلس القاضي أو اللص اذا خيف فراره كما في جامع القصولين وفي سؤال الشاهد عن الايمان اذا اتهمه وفيما اذا تصرف الناظر فيما لا يجوز كبيع الوقف أو رهنه فالرأي الى القاضي ان شاء عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاجز فانه يضم اليه كما في القنية من الاشياء في القضاء * (ق) سببان القاضي خلى رجلا من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فلبس المال أن يطالب السجنان باحضاره نقد الفتاوى في الباب الحادي عشر من القضاء * سئل عن شخص خرج من عند القاضي في الترسيم مع رسول صلى حق شرعى وذهب مع الرسول ليرضى خصمه بالدفع أو بالسحب فحضر الرسول وادعى هروبه منه وليس للرسول بينة بذلك فهل يلزم الرسول بالبلغ وهل القول قوله في هروبه أم لا أجاب اذا هرب الغريم من الرسول وعجز عنه القول قول الرسول في ذلك ولا ضمان عليه ~~له~~ لكن اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤدبه على التفريط فيه من تناوى قارى الهداية * القاضي اذا أمر أمينه ببيع العبد المأذون المدينون لطلب الغرماء ان قال القاضي جعلتكم أمينا في بيع هذا فباعه لم تكن العهدة على الامين حتى لو وجد المشتري به عيبا لا يرده عليه لكن المشتري يطلب من القاضي أن ينصب أمينا ليرده عليه اما الاول واما غيره فان قال القاضي لا مينة بيع هذا العبد ولم يرد عليه اختلاف المشايخ فيه الصحيح أنه لا تلحق العهدة على الامين ولو باع القاضي أو أمينه العبد باذن الغرماء وأخذ الثمن فضاع عنده ثم استحق العبد رجع المشتري بالثمن على الغرماء ووصى الميت اذا باع العبد لغرماء الميت بأمر القاضي ثم استحق العبد أو هلك قبل التسليم وضاع الثمن عند الوصى يرجع المشتري بالثمن على الوصى ثم الوصى على الغرماء ولو باع أمين القاضي لأجل الوارث الصغير وقبض الثمن وضاع عنده وهلك العبد قبل التسليم أو استحق لا يرجع المشتري على الامين وانما يرجع على الوارث ان كان الوارث أهلا وان لم يكن أهلا فنصب القاضي عنه خصما في قضى دين المشتري من وكالة قاضيان في التوكيل بالبيع وتعامه فيه * ذكر في فصل الاستحقاق من بيع الذخيرة سئل شمس الاسلام الا وزجندى عن رجل شري من آخر جارية ثم ظهر أنما مرة وقد مات البائع ولم يتزل شربا ولا وارثا ولا وصيا غير أن بائع الميت حاضر قال يجعل القاضي للميت وصيا حتى يرجع المشتري على وصى الميت ثم وصى الميت يرجع على بائع الميت عمادية في الخامس عشر * (م) أمة بين رجلين خاف كل

(١) التردد أن يقول لا أحضر أو سكت أو قال أحضر في وقت كذا ولم يحضر فاذا أحضر عزره بجبر أو ضرب على حسب حاله على ما يراه كسدا في خزائن المغنين في أجرة الوثائق من كتاب الدعوى

منهما صاحبها عليها فقال أسد هما تكون عندك يوما وعندى يوما وقال الا ترضعها
على يدي عدل فأتى أبعدها عند كل واحد منهما يوما ولا أضعها على يدي عدل قال مشايخنا
ويجسط في باب الفروج في جميع المواضع نحو العتق في الجوارى والطلاق في النساء في
الشهادة (١) وغير ذلك الا في هذا الموضع فإنه لا يجسط لحمة تملكه ناتا رخانه قبيل
الثالث والعشرين من القضاء * وفي الذخيرة اذا دعى رجل على امرأة تحت رجل أنها
منكوته بجتر الدوى لا يحال من المحل المزبور وكذلك في الثاني من البرازية في
نوع في الحيلولة

* (مسائل الحيطان) *

طاحونة على نهر أراد آخر أن يضع فوقها طاحونة أخرى وبسبب وضعها يقل ماء الطاحونة
القديمة ويحتل دورانها صاحبها أن يمنع الثاني وان كان ينقص غلة الاولى ينصب الثانية
ليس للاول أن يمنع الثاني كالتاجر اذا اتخذ في جنب تاجر آخر حائطا مثل تجارة الاول
فكسدت تجارة الاول باتخاذ ليس للاول المنع برازية في نوع فيمن يحدث عمارة تضر
بصاحبه من كتاب الحيطان * نهر العامة يجنب أرض رجل حفرة الماء حريم النهر (٢)
حتى صار الماء يجري في أرض الرجل فأراد الرجل أن ينصب في أرضه رحي فله ذلك ولو أراد
أن ينصب في نهر العامة فليس له ذلك لأنه لم ينصب في ملكه من التجنيس والمزيد في آخر
كتاب الغصب * أراد اتخذ داره بستانا ليس للجيران المنع ان الأرض صلبة لا يتعدى
الى جدار الجيران ضرره وان رخوة لهم المنع وكذا الوجه جعل دكانه طاحونة أو مقصورة أو
حماما أو اصطبل برازية في أوائل كتاب الحيطان * سئل ظهير الدين عن اتخذ دكانه
بيت قصارا يمنع الجيران اذا كانوا يتأذون بذلك قال لا قبل ~~كيفية~~ يعمل قال يجاء بخبار
ويعمل بجنبه حتى يتضرر وقيل ان وهن الحائط المستر لم يبدق القصار يمنع والا فلا منية
المفتي في باب من يحدث عمارة تضر بجاره من القسمة * وفي العتاي أراد نصب تنوير في
وسط البرازين ويضرهم دخانه لهم منعه استحسانا وعليه الفتوى برازية قبيل الثاني من
كتاب الحيطان * وفي كتاب الحيطان لاصدر الشهيد أن الرجل اذا بنى فيها تنوير الغيز الدائم
كما يكون في الدكاكين أو رحي الطحن أو مداق القصارين لم يجوز قال الصدر الشهيد وكان
والذي يفتي بأنه اذا كان الضرر ينشأ يمنع قال الصدر الشهيد والفتوى عليه قال
وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية أنه لا يمنع خلاصة من الحيطان * (شه) نصب منوالا
لا استخراج الابريسم من الفيلق فللجيران المنع اذا تضرروا بالبخان ورأى نحة المديدان (قع)
يرفعه الى المحتسب فيمنعه اذا كان فيه ضرر ريس (مج) اتخذ في دار أبو به عمل نسج العتايات
فليس الجار الملاصق منعه ولو اتخذ طاحونة لنفسه لا يمنع ولا جرة يمنع وللجيران منع دفاق
الذهب ملح ذرني اكوندك (٣) من دقه بعد العشاء الى طلوع الفجر اذا تضرر روابه (مج)
اتخذ تاجخانه (٤) في دار مسجلة مستأجرة ووضع فيها كوى للنور والجار المقابل يقول
ان تلامذته تطلع علينا اذا كفى السطح أو المبرز أو عند الباب فسدت والى كوى ليس له

(١) أي اذا شهد انه أعققت أمته أو طلق
امرأته بائنا يحال بينهما حتى يركى الشهود
أشهادهم في البرازية في نوع في الحيلولة

(٢) عبارة الخانية فشق الماء حريم النهر
كذا في حيطان البرازية في أواخر الفصل
الاول فقلع عنه وكذا في الخانية قبيل كتاب
الحنايات يورقة تقريرا

(٣) قوله ملح ذرني الخ لم تنفع له على
معنى بعد السؤال والتفتيش والعربي
مرتبطينونه ولدا سقط من بعض النسخ
هـ

(ترجمة)

(٤) تاجخانه معناه بيت الحرارة وهو
المعروف بالمستوقد هـ

(١) وفي المنية والبرزازية قال أبو بكران علم أنه ليس في أرضه مستقر الماء ليس له أن يزرع هناك زرعاً لا يحتمل الماء الذي يسقي وأن كان قد يحتمل الآن جراً في أرضه يخرج منه الماء ويؤذى الذواوة إلى دار جاره ليس له أن ينهجه من الزراعة به

(٢) وفي الثقة لانه وان كان يتصرف في ملك نفسه لكن التصرف في ملك نفسه انما يطلق له بشرط أن لا يضر بغيره به
(٣) وفي البرزازية قال أبو القاسم يمنع وبه أخذ مشايخ بلخ وبخارى قال في الفتوى عن أستاذنا أنه يبقى بعدم المنع على قول الإمام به

(٤) قوله فان قطعها صاحب الدار إلى قوله والايض من في بعض السخف حذف قوله لا يمكن البناء عليها وعلى كل فالعبارة غير مستقيمة وليحذر راجعها

(٥) وفي الرابع عشر من جنائيات المحيط والتاخرانية أن الجدوع الشاخصة في دار انسان اذا كان لا يدرى حالها تجعل قديمة حتى لا يكون لصاحب الدار رفعها ولكن صاحبها يمنع من البناء به

ذلك ولو زرع في أرضه أو زرعاً يتضرر بإقليم بالترضر رأينا ليس لهم المنع منه (١) * قيم استعملوا ما بعد على فيها المجرية فمما ونشروا ونقروا ويمنعها داره تدور ويتضرر بها فله المنع منها ولا يمنع المزاري والوثني لأن رائجته ليست بضرر في حق كل أحد لأن منهم من يستلذ بها إلا أنه كان طخاها دائماً (عج) وكذا اللندافان أن أضرب بعض الحيوان لمرضه وقيل إذا كان ضرره ينال جميع (ع) وكذا إذا اتخذ داره اصطبلًا للدواب على سطحه سبل ماء سطح جاره فله أن يرفع سطحه أو يبنى عليه ولا يمنع (ع) له أن يبنى على حائط نفسه أزيد مما كان وليس بجاره منعه وان بلغ عنان السماء قنينة في باب من الكراهية فيمن يتصرف في ملكه تصرفاً يتضرر به جاره أو أدان يتخذ خراصاً في بيت لم يكن في القديم ويتضرر بذلك بدار جاره ضرراً يمان علم أن دورانه أو ريج دورانه يوهن البناء فانه يمنع ذلك وان كان يتصرف في ملكه (٢) وفي الثقة وان دخل في قول الإمام أن من تصرف في ملكه ليس للآخر منعه وان كان يتضرر به فأكثر المشايخ أفتوا بالمنع ان كان فيه ضرر معين وبعضهم أفتى بقول الإمام (٣) وفي البرزازية منية المفتي في القسمة * والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن من تصرف في خالص ملكه لا يمنع من ولو أضرب بغيره لكن ترك القياس في محل يتضرر بغيره ضرراً جليلاً وقيل بالمنع وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى في الخاف من والتاخرانية من التهمين * وفيه أيضاً داران متلاصقان جعل أحدهما في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكناً وفيه ضرر الجمل الملاصق قال أبو القاسم ان كان وجود الدواب إلى جدار الدار لا يمنع وان حوافرها إلى جدار الدار يمنع وعلى قول الإمام في مسئلة الدار لا يمنع كنهاناً كان ثم اذا خرب جدار الدار وعلم أن خرابها بسبب الاصطبل قال الإمام يظهر الدين لا يضمن لأن فعل الدابة لا يضاف اليه وانما يضمن بالسبب والمسبب انما يضمن اذا كان متعدياً وهو في ادخال الدابة في ملكه غير متعدي فانه دفع ما اذا ساق الدابة إلى زرع غيره لانه متعدي بالسوق برأوية في الحيطان في نوع فيمن يحدث عمارة تضرر بصاحبه * حائط عليه جند فخرج شاة منه في دار جاره أراد صاحب الدار أن يقطع رؤس الجذوع ان أمكن البناء عليها لئلا يولها ليس له القطع وان كانت صغيرة له القطع فان قطعها صاحب الدار (٤) وهو يحتمل لا يمنع من البناء عليها يأمره الحسبك بقطعها فقطعها لا يضمن والايض من (٥) في الاول من حيطان البرزازية وكذا في الخلاصة والخاتمة * وفي الخلاصة رجل في داره شجرة يبلغ أغصانها إلى الرق يطلع على عورات الحيوان رفقوا الأمر إلى القاضي حتى يمنعهم من ذلك واغتسلوا أن ينجسهم وقت الارتقاء مرة أو مرتين حتى يستروا أنفسهم تاتار خانية في السلم عشر من الكراهية * رجل له حائط ووجهه في دار رجل فأراد أن يطين حائطه ولا سبل له إلى ذلك الا يدخل دار جاره وصاحبه يمنع من الدخول أو انهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فأراد أن يدخله الطين فتنعه صاحب الدار وأوله مجرى ماء في دار جاره فادخله فخره واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا يدخل داره وهو يمنع يقال لصاحب الدار انما تتركه حتى يدخل ويصلح واما أن نصلحه بمالك كذا روى عن محمد وبه أخذ الفقهاء أبو الليث سئل مستوفى أوائل الحيطان وكذا في البرزازية * وقع لاحدهما في القسمة البناء

الساحة بجنيبه لا تخرق لأراد صاحب الساحة أن يبنى بيتا في ساحة بغيرها الرجوع والشعير
 على صاحب البناء ذلك في ظاهر الرواية وليس له أن يمنعه ويهتق قال نصير والعضلة
 المنع وعلى ذلك لو أراد أن يبنى حماما أو تنورا أو اصطبلا فله ذلك من غير خلاف فمن يحدث
 عمارة تضر بجاره من منية المفتى في القصة • ولو فتح صاحب البناء في علو بناءه بابا أو كوة
 لأبلى صاحب الساحة منعه بل له أن يبنى ما يستريحه (١) برازية في أوائل الخيطان
 وكذلك في الخلاصة • وفي التهذيب وأما صاحب البناء لو فتح كوة في ساحة ونحوها لا يمنع
 والفتوى على أنه ان كانت السكة للظنر والساحة وضع القساء يمنع من كراهية
 التاوارخانية في المنزقات • اتخذ داره حظيرة غنم في سكة غير نافذة والجيران يتأذون بتن
 السرقين ولا يأمنون فيه الرعاة ليس لهم في الحكم منه ومن أبي يوسف اتخذ داره حماما
 وتأذى الجيران من دخانه فلم يمنع (٢) منية المفتى في القصة • (ج) دهليز مشترك بينهما
 بنى أحدهما فوق سطحه بغير إذن شريكه ثم باع الإذن له من الدهليز ليس للمشتري
 أن يأمره برفع الخجرة عن سطحه والمسئلة بحاله ما ذكره كورة أنه إذا استعار من آخر دارا
 الوضع جذوعه عليه ووضعها ثم باعه المعتبر ليس للمشتري أن يأمر المستعير برفع جذوعه لأن
 المستعير وان لم يثبت له حق لازم لكن المشتري لم يملك الجدار لا ينفذ ولا يجوز المستعير
 فكان حقه فيه فاقصا فلا يتمكن من رفعه قال أستاذنا هذوان كان حسنا لكن عثر
 على مسئلة الاستشهاد في الأصل (فتح) وفي فتاوى أبي القيث على خلاصه رجل أذن لجاره
 في وضع الجذوع على حائط أو خرسرداب تحت داره ثم باع داره فله المشتري وضع الجذوع
 والسرداب إلا إذا شرط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يملكه (٣) ثم ذكر (فتح)
 مسائل من جنسه إلى أن قال أحدث بناء أو غرفة في سكة غير نافذة برضا أهلها كاشتري رجل
 من غير أهل السكة دارا منها فله أن يأمره برفع القرفة ولو باع ضبعة فيها أفصلن بخره
 متدلية فالمشتري أن يأمر جاره برفع الضبعة عن أعصاب شجرة لأن المشتري يقوم
 مقام البائع فيما كان للبائع أن يفعل وكذلك لو مات صاحب الضبعة كان لورثته أن يأخذ
 الجدار بخر بغير ضيعته عن الأعصاب قال وما ذكره (فتح) أوفى للأصول وأشباه السواب
 وان كانت مسائل خمسة الكافي تشهد لصحة جواب (ج) قنية في الخيطان في آخر كتاب
 الدعوى • أراد هدم داره وفيه ضرر لأهل السكة بجواب المحلة المختار أن لهم المنع وان
 هدم مع هذا وأنه يضر بالجيران ان كان قادرا على البناء قبل يجبر (٤) والأصح أنه
 لا يجبر برازية في كتاب الخيطان • (س) له دار في محلة عامرة فأراد أن يجر بها
 فله ذلك قياسا والاستحسانا وبه أفتى (م) وقال (ف) الفتوى اليوم على القياس لو هدم
 بيته ولم يبن وجيرانه يضررون به فلهم جبره على البناء لو قادرا على البناء كذا (فد) وقال
 (ف) المختار أنه لا يجبر إذا المر لا يجبر على بناء ملكه جامع الفصولين في الخامس والثلاثين •
 رجل له دار وله عليه باب أراد أن يفتح بابا آخر أسفل من ذلك الباب والسكة غير نافذة ذلك
 وان أبي أهل السكة خلاصة في الفهمل الأول من كتاب الخيطان • رجل له دار
 في سكة فظهر هذه الدار في سكة أخرى غير نافذة أراد أن يجعل داره بابا في هذه السكة اختلها

(١) وأفتى بعض معاصرينا بما في البرازية
 وليس على ما ينبغي لأن هذا مقيد بما إذا لم
 تكن الساحة مجلس النساء والسكة
 تشرف على الساحة المذكورة فحينئذ
 يترى صاحبها بسدها وعليه الفتوى
 كما في المضمرات وهكذا في الزواجر على
 الاشياء ولا يجزئ أن ما في البرازية فيها إذا
 كانت الساحة مرساة صرفه فلا حاجة إلى
 التقييد بما ذكر يدل عليه سباق كلام
 البرازية •

(٢) وفي الرابع والعشرين من العمادية الا
 أن يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران
 •

(٣) وفي الفتاوى العتبية ولو أذن لجاره
 بوضع الجذوع على حائط داره أو أذنه أن
 يحفر سردابا تحت داره ثم باع الدار وشرط
 على المشتري أن تكون الجذوع
 والسرداب هكذا لم يكن للمشتري أن يطالبه
 بالانقض • كذلك في السادس من يوع
 التاوارخانية •

(٤) وفي الخاتمة قبيل كتاب الجنائيات قال
 أبو نصر المبرسي أن قدر على شائه فلهم
 أخذه ما زاد الضرر عنهم •

(١) إذا كان لرجل دار ظهرها في سكة غير نافذة مشتركة بينه وبين غيره أراد أن يفتح بابا ليس له سكة هو المختار كذا في سبستان الخلاصة وهو يفيد أنه ليس له ذلك وإن كان له حق المرور فيه لأن الاشتراك يقتضي ٢٦٧ أن يكون له حق المرور

(٢) لأنه ليس له حق المرور أسفل من الباب الأول كذا في جواهر الفتاوى وفي الرابع والثلاثين من العمادية ذلك وما قالوا بأنه ليس له حق المرور فليس بصحيح ألا يرى أنه لو أراد أن يطين جداره الذي وراءه بابا كان له ذلك ولا يكون ذلك بدون المرور فالحاصل أن في المسئلة تاختلاف الروايات واختلاف المشايخ واختلاف الشيخ الاسلام أن له أن يفتح بابا على جداره أسفل من الباب الأول وأعلى منه

(٣) قوله غير نافذة في نسخ اسقاط غير

(٤) وفي بعض نسخ العمادية الضرر لا يلزم بالرضا والالتزام

(٥) الجرح من قد اختلف فيه فقبل البرج وقبل بحري ماء مركب في الحائط وعن البردوي جذع يجزبه الانسان من حائط يبنى عليه معرب

(٦) وفي الرابع عشر من جنائيات المحيط والثنا عشر من جنائيات هذه الاشياء قديمة لا يكون لاحد حق الرفع وإن كان لا يدري حالها يجعل مدينة وهذا هو الاصل أن ما يكون من هذه الاشياء على طريق العامة ولا يعرف حالها أنه يجعل حديثا حتى كان للإمام حق الرفع وإن أخرج شيئا من هذه الاشياء في الطريق الخاص في سكة غير نافذة فلكل واحد من أهل السكة إذا كان له حق المرور حق النزع وإن كانت هذه الاشياء قديمة ليس لاحد حق النزع وإن كان لا يدري حال هذه الاشياء يجعل قديمة والاصل أن ما كان في سكة غير نافذة من هذه الاشياء ما إذا يعرف حاله يجعل قديما بخلاف ما إذا كان على طريق العامة يعلم

نحوه والصحيح أنه يمنع من ذلك إذا لم يكن له طريق في هذه السكة (١) فاضيفان في أوخر باب المحيطان من كتاب الصلح • رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب أراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح أنه ليس له ذلك (٢) ولو أراد أن يفتح لها بابا آخر أعلى من بابها كان له ذلك من المحل المزبور • ولو أراد أن يفتح بابا في موضع ليس له حق المرور فيه قيل له ذلك وقيل لا ويقتضي من قسمة مبنية المفتي • (ج) أحدثت سكة في سكة غير نافذة (٣) برضا الجيران ثم قبل تمام العمارة منعه وليس لهم فيه ضرر بين فلو لم يمنع قنية في باب التصرقات والهدنات من كتاب الكراهية • من له حق المرور في أرض غيره في حرمه من فني صاحب الأرض على ذلك المبنى بماذن صاحب الحق ليس له أن يخصام به ذلك لأن الحق يطل ويسقط بالرضا بخلاف ما إذا كان له رقبعة الطريق فني صاحب الأرض فاعدية قريسا أو أتى الدعوى • الضرر لا يصير لازما بالرضا والاذن (٤) فاعدية في البروع وتحملة فيه • وفي الاجناس قال هشام قلت لحمد ما تقول في رجل له داران احدهما عينة والاخرى بسرة وبينهما طريق للمسلمين فبني ظلة فوق الطريق عليهما قال في قولي أن سكان البناء لا يضرون الطريق لا بأس به وإن خاصه بعد البناء أحدا لا أهدمها وإن خاصه قبل البناء فله منعه خلاصة في أول كتاب المحيطان • رجل اتخذ كنيفا في دار وأشربه إلى طريق المسلمين أو كانت داران احدهما عينة والاخرى بسرة وبينهما طريق للمسلمين فبني عليه ظلة فهذا على وجهين إن كان يضرون الطريق لم يسهه أن يفعل وإن كان لا يضرون الطريق وسعه ومن خاصه من المسلمين قبل البناء فله أن يمنعه وبعد البناء له أن يهدمه لأن الحق لهسم ولوا الحية في الاول من كتاب القسمة • وفي للخيرة أخرج إلى الطريق الاعظم جرحنا (٥) أو غيره أو بنى دكا فلكل رفعه ان حديثه وار قديمة ليس لاحد الرفع وإن لم يعرف القدم والحديث يجعل حادنا ويرفع وفي السكة الغير النافذة يجعل قديما إذا أشكل ولا يرفع وإذا أحدث في الطريق ظلة لكل أحد الرفع والمنع أضرب أم لا وقال محمد إذا لم يضرن يمنع ولا يرفع وقال الثاني إذا لم يضرن لا يمنع ولا يرفع (٦) برأوية في نوع في الطريق من المحيطان • ليس لأهل السكة أن ينصبوا على رأس سكتهم درابوا بسدوا رأس السكة لأن مثل هذه السكة ولو كانت ملكا ظاهرا لكان لأهلها فيها نوع حق وهو أنه إذا ازدحم الناس في الطريق كان لهم أن يدخلوها حتى يحفظ الزحام (٧) قال أبو حنيفة في سكة لا تنفذ ليس لأهلها يبيعوا ولو اتفقا وعليه ولا أن يقتسموها فباعا بينهم إذا الطريق الاعظم إذا كثرت فيه الناس كان لهم أن يدخلوها هذه السكة حتى يحفظ الزحام فصول في الخامس والثلاثين

(كتاب الشهادات وفيه اقصول)
(الاول في محمل الشهادة وكيفية داتها وفيما لا بد منه في الشهادة)

وفي شرح شهادات الجامع أن من عاين دابة قسيع دابة وترضع منها حل له أن يشهد بدابة المرتفعة صاحب الدابة الاخرى وبالنساج وهكذا ذكر الشيخ الامام شمس الامنة السرخسي

(١) لأن الاستصحاب ليس بحجة في الاستحقاق بعد ولو شهدوا على اقرار القاضى قبلت ولو شهدوا على اقراره بقاء حيا لم يثبتنا كذا في الواقع
والشهادة على الاقرار بالشركة مع وجود الشك في صحة اقراره لا يثبت من الشك في صحة اقراره كذا في كتاب الشركة وفي هذه المجموعة وفيه
تفصيل للعبد اذا سرق (٢) في المأثور الذي نقله في ٢٩٠٠ من مثل هذه في الخلاصة والتميز والهيكل والمالية والفقهاء وان كان

المكلف ينبغي من اعادة القطة على (٣)
(٣) وقيل ان لم يصب القاضى شرطه قبل
الاجتماع وان اجمعت الاوطا فيمكنه ذلك
المنفعة في الاصل من مسائل أدلة الشهادة
وكذا في السرية والسرقة والتفتق
الولاء الجيد والجماعة ما قاله المرحوم في
الربيع من المحيط قال الصدوق في
نهي عن اهل القضاة وعليه الفتوى ولما كان
الكردية في المسئلة في الجنس الثالث من
الشهادة وقال فيه شهد أحدهما مفسرا
ولا يجوز على شهادته أو على شهادته لا تقبل
واختار من الأئمة أن القاضى اذا أحسن
بتهمة لا يقبل الاجمال وان لم يحسن يقبله
وبه يفتى وهذا مع مخالفة لما ذكره هنا
لم يفرق بين قوله على مثل شهادته وبين
قوله على شهادته فليتأمل بعد
والمسئلة مذكورة في الرابع من شهادة
المحيط والتاثيرانية مع زيادة تفصيل
في كتاب في الخلاصة والتميز والمكرهين
أخذ بعض المسئلة من التمهيد وبعضها من
الخلاصة والفرق بين قوله على مثل شهادته
ما يشهد الاول وبين قوله على مثل شهادته
الاول مذكورة في شرح ادب القاضى
للخصاف والرابع من الولاء الجيد بعد
(٤) المراد قاضى بخلافه لا يقبل صاحب
الخلاصة عن التصاب وصرح في التصاب
أنه اذا قال قال القاضى الامام المراد غير
الدين حسن بن منصور الاورجندى بعد
(ترجمة)
(٥) أنا كذا أو دى الشهادة لأنه قرأ من
هذه النسخة اه
(٦) وسئل شمس الأئمة الاورجندى عن
الشهود اذا قالوا بالفارسية ما هم جنين
كواهى دهم كاهين عيني مدعى به ملك ابن
مدعى هل تقبل شهادتهم قال نعم وقيل ينبغي أن لا تقبل لأن قولهم ما كواهى دهم في العرف للاستقبال والجمال ما هم كواهى ولو
مدعى كذا في الرابع من المحيط بعد (ترجمة) اذا قالوا نحن كذا نوذى الشهادة أن هذا العين المدعى به ملك هذا المدعى هل تقبل
شهادتهم قال نعم وقيل ينبغي أن لا تقبل لأن قولهم نحن نوذى الشهادة في العرف للاستقبال والجمال نحن الآن نوذى الشهادة

في مخرج دعوى الاصل وفي السماع الى هادى التناج أن يشهد بأية هذا كان يصح هذه
الباقية ولا يشترط أدلة الشهادة على الولادة منها نظر في الفصل الاول من كتاب
الشهادات (٥) ادعى على آخره بقاء على مورثته وشهدوا أنه كان له على الميت خمسين
لا يقبل حتى يشهدوا أنه مات وهو عليه (٦) في باب الشهادة على الميت من شهادات القنية
كتب شهادته فقرأ بعضهم فقال الشاهد أشهد أن لهذا المدعى على هذا المدعى عليه كل
ما سعى ووصف في هذا الكتاب أو قال هذا المدعى الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يد هذا
المدعى عليه بغير حق وعليه تسليمه الى هذا المدعى تقبل لأن الحاجة تدعو اليه لطول الشهادة
أو لجزئية الشاهد عن البيان برأيه في الجنس الثالث من الشهادات وكذا في الاول من منية
الفتى * ادعى دارا وقال ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكي واليهود
قالوا ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكك صحت الدعوى والشهادة وكذا اذا
شهدوا ان المال الذي كتب في هذا الصك عليه تصح هذه الشهادة والمعنى فيه أنه أشار الى
معلوم في الحادى عشر من العمادية * وفي اخرى شهد أحدهما مفسرا والثاني على
شهادته أو مثل شهادته (٢) لا تقبل ولو قال أشهد مثل شهادة صاحبي لا تقبل عند
الخصاف وعامة المشايخ على أنها تقبل قال الحلواني ان كان فصيحاً لا يقبل منه الاجمال
وان كان عجمياً لا يقبل بشرط أن يكون بحال ان استفسر بين قال السرخسى ان أحسن
القاضى بخلافه كقوله التفسير والاول (٢) قال شمس الاسلام يقبل اذا قال لهذا المدعى على
هذا المدعى عليه وفتوى الخصاف الاجم (٤) على هذا به يفتى وذكره الاصل في الحلواني
قوله المدعى أو وكيله قال الشاهد أشهد على المدعى هذا المدعى على هذا المدعى عليه أو قال
المدعى في يده بغير حق يصح عندنا وفي الاضية قرأ المدعى من النسخة المدعى فقال الشاهد
من هجعتين كواهى دهم كاهين عيني مدعى به ملك ابن نوذى برخواند (٥) يقبل (٦) برأيه في نوع
القاضى في الثاني من الشهادات وكذا في الخلاصة والرابع من المحيط * واذا شهد
بشيء ينهى أن هذا الشيء لهذا المدعى يجوز شهادته من أن يشهد وأن هذا المدعى عليه بغير
حق لانهم لما شهدوا به بالملك وملك الانسان لا يكون في صغيره الا بعارض ظلية فيكون
على مدعى العارض فلا تكون على صاحب الاصل وقال بعضهم ما لم يشهد وأنه في يد
المدعى عليه بغير حق لا يقطع به المدعى عليه والاول اصح وفيما سوى العتق لا يشترط أن
يشهد وأنه في يد المدعى عليه لأن القاضى يراه في يد المدعى عليه الى البيان بخلاف العقار
في دعوى المنقول من دعوى الخمانية * يسئل على بن أحمد عن الشاهد اذا كان يصف
حدود المدعى به حين ينظر في الصك واذا لم ينظر فيه لا يقبل على وصفها هل تقبل شهادته
فقال اذا كان بطرقة نقله ويحفظه عن النظر لا تقبل فانما اذا كان يستمع به نوع
استعانة كقارئ القرآن عن المصنف فلا بأس به من شهادة ببيعة الدهر * قال ثم لو كانت
الشهادة على الحاضر يحتاج الشاهد الى الاشارة الى ثلاثة مواضع الى الخصم والشهود
به ولو على غائب أو ميت فهو ما رفضه الى أية فقط لا تقبل حتى يمس به الى جده ولو
ذكر اسمه واسم أبيه وصداقته لا يكفي الا اذا كانت صالحة يعرف بها لا محالة فيثبت كفى

مدعى هل تقبل شهادتهم قال نعم وقيل ينبغي أن لا تقبل لأن قولهم ما كواهى دهم في العرف للاستقبال والجمال ما هم كواهى ولو
مدعى كذا في الرابع من المحيط بعد (ترجمة) اذا قالوا نحن كذا نوذى الشهادة أن هذا العين المدعى به ملك هذا المدعى هل تقبل
شهادتهم قال نعم وقيل ينبغي أن لا تقبل لأن قولهم نحن نوذى الشهادة في العرف للاستقبال والجمال نحن الآن نوذى الشهادة

(١) قال الماسئل عن صحة محضر ذكر فيه أحضر فلان بن فلان ولم يذكر فيه البلد انه صحيح لانه حاضر فلا حاجة الى المبالغة في التعريف بذكر البلد اما الغائب فلا يعرف بدون ذكر البلد عند أبي حنيفة ومحمد وعامة العلماء أنه قول أبي حنيفة وسيدنا ما يكن ثبت الرواية أن قول محمد كذلك وبه نأخذ وكذا في الوقت اذا شهد الشهود أن فلان بن فلان وقت ~~بكذا~~ لا يفتى بصحته لانه لا يصير معروفا بدون ذكر البلد أو ما يقوم مقامه وقال غيره من المشايخ أن الوقت يصح لانه يساهل في أمر الوقت قال وكذلك في الحدود لا بد من ذكر البلد في تعريف البلد وقال وكذلك أفتى الشيخ الامام علي بن حسين السعدي ٣٦٩ في آخر عمره بعد ما كان لا يشترط ذلك في الحدود

وقال كان لابي في قريته رجال من الاكرمة فبها رجلان مسعيان محمد بن عبد الله فتكيف يقع التعريف بدون البلد ثم قال بأنه يجب للعالم اذا لاح قول بخلاف ما كان يقول به في الابتداء أن يرجع الى الحق فافتى في الحدود أن يشترط ذكر البلد لانه قد يشبهه بأن يقول الى دار محمد ابن عبد الله فلا بد من ذكر البلد ليقع التعريف ~~بكذا~~ في الثالث من دعوى الجواهر ~~ب~~

(٢) ~~بكذا~~ ذكره في الباب الثالث من دعوى جواهر الفتاوى وكذا في الرابع عشر من دعوى نصاب الفقهاء وقال فيه لا بد أن يقال عبد فلان بن فلان ولو كان عتيقا يذكرك عتيق فلان بن فلان ~~ب~~ (٣) هذا في الشهادة أما في الدعوى فلو كان ما يدعيه منقولاً في يد الخصم ذكر المدعي انه في يده بغير حق كافي الغرر وغيره وفي أوائل دعوى البحر ما حاصله يجب في الدعوى أن يقول في المنقول انه في يده بغير حق بخلاف الشهادة وفي فصل دعوى الدور والاراضي من الخاتمة لو قال ملكي وحقى ولم يقل في يده بغير حق فقد ذكرنا اختلاف المشايخ فيه انتهى أقول ما ذكره من الاختلاف في دعوى المنقول انما هو في الشهادة فالظاهر من كلامه أنه لا فرق بين الدعوى والشهادة الى هنا مأخوذ من الصغرى في الفصل الثاني من باب أداء الشهادة ~~ب~~

ولو ذكر اسمه واسم أبيه وقبيلته وحرقة ولم يكن في محله آخرجه سدا الاسم وهذه الحرفة يكتفي ولو كان مثله آخر لا يكتفي حتى يذكر شيئا آخر يحصل به القيد كذا (بق) وفي (شى) لو كان المتدعي عليه حاضرا فلا حاجة الى ذكر نسبه لانه يشار اليه فلا حاجة الى ذكر اسمه فذكر جده أولى وأما الغائب فلا بد من ذكر جده عند أبي حنيفة وهو الصحيح وكذا في التحديد لا بد من ذكر جده صاحب الحد وكذا في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكر الجدة والتسوية على قول أبي حنيفة (١) كذا في محاضر (شى) * وفي (صط) لو ذكر اسمه واسم أبيه ونخذه أو صناعته ولم يذكر الجدة تقبل بشرط التعريف ذكر ثلاثة أسماء فعلى هذا لو ذكر لقبه واسم أبيه قبل يكتفي والصحيح أنه لا يكتفي أقول الغرض من التعريف لا تكثير الحروف فينبغي أن يكتفي بذكر ما يحصل به التعريف فلو كان معروفا بقبته وجده ينبغي أن يكتفي بذكر لقبه وجده قال وفي اشتراط ذكر الجدة اختلاف فلو حكم بدون ذكره نفذ لانه مجتهد فيه (خ) ذكر محمد في كثير من المواضع فلان بن فلان الفلاني ولو حصل التعريف باسمه واسم أبيه ولقبه فلا حاجة الى الجدة وان لم يحصل بذكر أبيه وجده لا يكتفي به ولو كان يعرف باسمه وأبيه وجده لا يحتاج الى اللقب ولو لم يعرف الا بذكر اللقب بان يشاركه في المصر غيره في ذلك الاسم والنسب كافي أحمد بن محمد بن عمر فهذا لا يقع التعريف (شى) في تعريف القتل * سئل السعدي عن محضر في أوله روزبه بن عبد الله الهندي ادعى الى آخره فأجاب انه غير صحيح اذا النسبة على هذا الوجه لا يقع به الاعلام ويجب أن يكتب انه عبد فلان أو مولى فلان اذا المعتبر يعرف بولاه وان مولاه معتقاً أيضاً لا بد أن يقال انه مولى فلان وان كان المولى الثالث معتقاً أيضاً ولم ينسب الى مولاه لا بأس به اذا المولى الثالث بمنزلة الجدة في النسب فيجوز اقتصار عليه (٢) كذا في محاضر (شى) * وفي (هد) ذكر القبيلة والقبض كذا في الجدة في التعريف ولو قال فلان بن فلان التميمي لم يجوز حتى ينسبه الى نخذه الخاصة اذا التعريف لا يتم بالنسبة الى قوم لا يحصون وقبيل القرعاني نسبة عامة والاوزجندی نسبة خاصة وقبيل السمرقندی والبخاري عامة والنسبة الى السكة الصغيرة خاصة والى الكبيرة عامة (طعم) المدينة والقربة والمكورة ليست بسبب التعريف ولا يقع المعرفة بالاضافة اليها في التاسع من النصوص * شهد والله ملكه ولم يقولوا في يده بغير حق يفتى بالقبول قال الامام الاجل الحلواني اختلاف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقبل لانه عالم بثبت انه في يده بغير حق لا يمكنه المطالبة بالتسليم وبه كان يفتى أكثر المشايخ وقيل يقضى في المنقول ولا يقضى في العقار حتى يقولوا انه في يده بغير حق (٣) والصحيح الذي عليه الفتوى انه يقبل في حق القضاء بالملك لا في حق

أو غيره فشهد وأن هذا ملكه هذا السبب ولم يقولوا انه في يده المدعى عليه بغير حق وقالوا لا ندري انه بحق أو بغير حق هل يصح أم لا أجاب الامام محمود نعم ولكن قاضى ~~ب~~ كواه ديكروا هدهك در دست وى بشا حق است لكن قال بعد عشرة أوراق تقريرا ان قولهم وفي يده المدعى عليه بغير حق مما لا بد منه ~~ب~~ (ترجمة ما في الهامش) ولكن القاضي يطلب بينة أخرى على أنه في يده بغير حق اه

(١) ذكره في المحيط في الرابع من الشهادات مع نوع مغايرة وقال فيسبة بجملة هذه العصبة وفي فتاوى القسفي ينبغي للشاهد ان يقول في شهادته ان عين حق مدعيت حتى لا يمكن ان يطعن به وسقوى سب (ترجمة ما في الهامش) ان هذا العين حق المدعى حتى لا يمكن ان يلحقه به وليس حقه ٥١ (ترجمة) ٤٧٠ (٢) هذه الدار بطاقة او بطاقتين فقال الشاهد بطاقة واحدة فاذا ابعتها بطاقة واحدة وبعضها بطاقتين قبل تقبل لجواز كونها بطاقة واحدة وقت تحمل الشهادة ثم صار بهما بطاقتين وتفسير سببه بطاقة وجدناه مكتوباً في هامش بعض النسخ الصحيحة ٥١

المطالبة بالتسليم حتى قال هذا القائل لو سأل القاضي الشاهد أهوى يد المدعى عليه فقال لا أدري يقبل على الملك (١) نص عليه في المحيط في الثالث من الشهادات البرازية

* (الثاني فيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل وفيه أنواع) *

* (نوع فحين لا تقبل شهادته لمعنى في الشاهد) *

(ط) شهد ابدار فقال لهما القاضي اين داريك سنبه است يادوسنبه فقال يك سنبه فاذا بعضها يك سنبه وبعضها دوسنبه وقيل تقبل شهادتهم ما لجواز كونه يك سنبه وقت تحمل الشهادة ثم صار ببعضها دوسنبه (٢) قال (صه) على قياس ما لو شهد ابدابة وقال له سالة است (٣) فاذا هي جهار سالة (٤) لا تقبل شهادتهم ما ولم يقل أحد بقبولها لجواز كونه سه سالة وقت تحمل الشهادة والآن صارت جهار سالة ينبغي أن لا تقبل شهادتهم ما في مسألة الدار ابضا * (فمن) لو وفق الشاهد فقال حين تحملنا الشهادة كان سنها كذا والآن زاد كذا فشهدنا بناء عليه تقبل كما تقبل في مسألة الدار لما قال حين رأينا كأن كذا فشهدنا بناء عليه (٥) في الرابع عشر من القصولين * ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطأ أو بقتل لا يوجب الفصاص تقبل شهادتهم وكذا الشهادة على الشهادة في باب الشهادة في الجنائية من جنابات الخائنية * ولو ادعى عليه دمه وازده درم (٦) وهم شهدوا كذلك لا تقبل وكذا لو ادعى انه ملكه دمه وازده دمه وازده دمه (٧) وشهدوا هكذا لا تقبل (٨) خلاصة في جنس آخر في ألقاظ الشهادة وكذا في البرازية ونظامه فيه * سكت شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان فساألهما القاضي فقالا لا نعلم ذلك تقبل شهادتهما لانهم لم يكلما حفظ ذلك (٩) في الحادي عشر من القصولين * لو شهدا ان لهذا على هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأه منها وقال المدعى ما أبرأته عن شيء وقال المشهود عليه ما كان له على شيء ولا أبرأني عن شيء قال اذ لم يدع شهادتهم ما على البراءة قضيت عليه بالالف قاضيحان في الاول من باب في الشهادة التي يكذب المدعى شاهده وكذا في العشرين من دعوى المحيط * (جامع الفتاوى) شهدا ان هذا الغلام مدرك محتم قبل ذلك ولو قالوا رأينا محتم قبلت ذلك منهم من متفرقات شهادة التاتار خائنية * ولو شهد بوقف على نفسه أو على أحد من أولاده وان سفلوا أو على آباءه وان علوا لا تقبل وكذا لو شهد به على نفسه وعلى أجنبي لا تقبل لافي حقه ولا في حق الأجنبي ولو شهد أحدهما أنه وقفه على زيد وشهد الآخر أنه وقفه على عمر وتقبل وتصرف غلبته الى الفقراء لانهم اتفقا انه وقف ولو شهد أنه وقف على فقراء جيرانه وهما من جيرانه الفقراء تقبل اذ الجوار ليس بأمر لازم وكذا لو شهدا أنه وقف على فقراء مسجد وهما من فقراءه تقبل وكذا لو شهدا أهل مدرسة بوقف المدرسة تقبل ولو وقف رجل كراسة على مسجد لقراءة القرآن أو على أهل المسجد وشهدا أهل ذلك المسجد على وقف الكراسة فهذه المسئلة نظير شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل المحلة على وقف تلك المحلة والمنابيح فصولا فيها فاقوا أهل المدرسة لو كانوا يأخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا يأخذون تقبل وكذا في أهل المحلة وكذا الشهادة على وقف مكتب وللشاهد

واحدة وبعضها بطاقتين قبل تقبل لجواز كونها بطاقة واحدة وقت تحمل الشهادة ثم صار بهما بطاقتين وتفسير سببه بطاقة وجدناه مكتوباً في هامش بعض النسخ الصحيحة ٥١

(ترجمة)

(٣) يعني عمرها عشرين سنين ٥١

(ترجمة)

(٤) فاذا عمرها أربع سنين ٥١

(٥) وذكر مسألة الدار والداية في آخر الثالث من شهادة البرازية وقال في البرازية في نوع من الخامس عشر في أنواع الدعاوى اذا خالف سن الداية الدعوى أو الشهادة بطلت الدعوى والشهادة سب

(ترجمة)

(٦) ادعى عشرة دراهم وشهدوا به اثني عشر درهما

(ترجمة)

(٧) ادعى أنه ملكه من عشرين سنين وشهدوا أنه ملكه من اثني عشرة سنة

(٨) قال خري دعوى كرد وكنت ابن خرده سالة است وبديدمدكك ابن خرسه سالة است دعوى درست بود كوصفت درم عين اغر بود بخلاف ما لو ادعى أنها ملكها عشرين سنين فاذا هي بنت ثلاث سنين حيث لا تسمع لانه ادعى الملك بسبب سابق على وجودها وذلك سبب فاسد كذا في دعوى القاعدية سب

(ترجمة ما في الهامش)

ادعى حمارا وقال عمره عشرين سنين فظهر أن عمره ثلاث سنين تصح الدعوى لان الوصف في العين يكون لغوا

(٩) قال في الباب العاشر من دعوى النصاب الشاهدان لو نسبيا أنفسهما الى

الغفلة لا يوجب قدحا في بعض المواضع كما اذا شهدا على القتل وقال لا ندري بأى آلة قتله يقبل في حق الداية وكذا في الشهادة على الملك اذا قالوا نسبنا الناصح لا يوجب قدحا في الشهادة سب

صحي فيه لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لأن كون الفقيه في المدرسة وكون الرجل في المحلة ليس بلام بل ينتقل وشهادة أهل المسجد تقبل لأنهم لم يجزوا لأنفسهم بهذه الشهادة تنقعا في الثالث عشر من الفصولين * وفي الفتاوى وقف وقفاً على مكتب وعلى معلمه فيه فغصب رجل هذا الوقف فشهد بعض أهل القرية أن هذا وقف فلان بن فلان على هذا المكتب ومعلمه وليس للشهود أولاد في المكتب تقبل ولولاهم فيه أولاد تقبل أيضاً الأصح وكذا لو شهدت بعض أهل المحلة للمسجد بشئ أنه وقف للمسجد وكذا لو شهدوا أن هذا المحضف وقف على هذا المسجد وكذا شهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة وكذا لو شهدوا على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا على أنه وقف لأبناء السبيل وقيل إن كان الشاهد يطالب لنفسه حقاً من ذلك لا تقبل ولا تقبل وقال بعضهم منهم الإمام الفضلي لا تقبل شهادة أهل المسجد وقال أبو بكر بن حامد تقبل وقال في مغري صدر الإسلام قال سيدي في هذه المسائل تقبل على كل حال لأن كون الفقيه في المدرسة والرجل في المحلة والصبي في المكتب غير لازم بل ينتقل ولو شهدوا أنه أوصى لفقراء جيرانه وللشهود أولاد محتاجون في جوار الموصي قال محمد لا تقبل في حق أولادهم وتقبل في حق الباقين وفي الوقف على فقراء جيرانه على هذا وذكره لعل أنه تقبل شهادة الجيران على الوقف ولو شهدوا أنه أوصى بثلاث ماله للفقراء وأهل بيتهم فقراء لا تقبل وفي الاجناس في الشهادة على الوصية للفقراء وأهل بيت الشاهد فقراء لا تقبل مطلقاً * شهد بعض أهل القرية على باقيهم بزيادة الخراج لا تقبل وإن كان خراج كل أرض معيناً ولا خراج للشاهد تقبل وفي فتاوى النسفي أهل القرية أو أهل السكة الغير النافذة شهدوا على قطعة أرض أنهم من قريتهم أو من سكنتهم لا تقبل وإن نافذة إن ادعى لنفسه حقاً لا تقبل وإن قال لا أخذ شيئاً تقبل فكذا في وقف المدرسة شهد أهلها وقيل في السكة النافذة تقبل مطلقاً في نوع في الشهادات على فعل نفسه من شهادات البرازية * نهر في أرض رجل ادعى رجل أن له حق الشرب من هذا النهر وأحضر شهوداً فشهدوا أن المذمعي كان يجري فيها الماء لا تقبل شهادتهم إنما تقبل إذا شهدوا أن له فيها مجرى الماء أو حقاً ثابتاً وبين ذلك ولو أقر المذمعي عليه وقال للمذمعي كنت تجري فيها الماء وأنت غاصب وليس لك فيها مجرى الماء وصل ذلك أم فصل يصير مقره باليد ولا يقبل منه دعوى الغصب الابينة فاضحيان في آخر فصل فيمن لا تقبل شهادته للثمة * تزوج امرأة فشهد جماعة بحضرتها عند القاضي أن هذه المرأة منكوسة فلان الغائب لا تقبل هذه الشهادة ولا تثبت الحيلولة لعدم الخصم عن الغائب في السابع من العمادية * (عدة) أراد تزوجها فشهد اعنده أو عند القاضي أن لها زوجاً تزوجها هو لا يرفق بينهما في العاشر من الفصولين وكذا في الرابع عشر من نكاح البرازية * تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في أربعة عشر موضعاً (١) في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية الامة وتدبيرها والخلع وهلاك رمضان والنسب وحد الزنا وحد الشرب والابلاء والظهار وحرمة المصاهرة ودعوى مولاه ونسبه من الاشياء في القضاء * شهدا أن الغائب أعقق أمته

مطلب — شهادة الحسبة

(١) وفي وقف منظومة ابن وهبان ذكر ثمانية الوقف والنسب والعق والطلاق والتدبير وعق الامة والطلاق والخلع منها وقال ابن شحنة في شرحه الذي تحرر أن ما يقبل فيه الشهادة بدون الدعوى عند الكل ثلاثة عق الامة والطلاق والتدبير

(١) أطلق رشيد الدين المسئلة هنا وقيدها في موضع آخر من فتاواه وقال تقبل بدون الدعوى اذا كانت أم العبد حية وان كانت ميتة لا تقبل لان في الميت لا يتصور تحرير الفرج ذكرهما عماد الدين في الاربعين من فصوله **س**

(٢) قاله في القنية على عتق العبد لانه قال لا تقبل على قول أبي حنيفة بدون الدعوى كالشهادة على العتق والمؤلف جعل القول يختلف بالنسبة الى الامة والعبد كما في عتقه ما تقبل في الامة عند الكل وفي العبد يجري الخلاف كذا في شرح ابن شحنة على منظومة ابن رهبان وبجست فيه بما يعجب منه **س**

(٣) الشهادة على الطلقات الثلاث بعد تقادم العهد من غير عذر من الاداء تسمع سواء كان قبل الدخول أو بعده وليس ذلك كالشهادة على الحدود لان هناك يحتمل للدور وهنا يحتمل للاثبات فهما في طرقي النقيض كذا في الباب الثاني من جوابهرا فتاوى وقال في السادس من الشهادة وافقه في ذلك الامام فخر الدين محمد بن محمود السجزي وسألت القاضي مجد الدين عن هذه المسئلة فقال لا تسمع لصيرورتهم فسقة وتقام الكلام فيه **س**

(٤) وهو قول أبي يوسف ومحمد والامام أبو حنيفة لم يقدر في ذلك وقضيه الى رأى الامام وعن أبي يوسف قال جهدا بآبي حنيفة أن يوقت في التقادم شبهة فأبى وروى الحسن ومحمد عن أبي حنيفة أنهم اذا شهدوا بعد ستة أشهر لم تقبل وروى عن الطحاوي أنه ستة أشهر **ك**ذا في حدود الاختيار ملخصا **س**

أطلق امرأته لا تقبل وان كانت الامة غائبة أو الزوجة غائبة تقبل لانهم لو حضروا وكذبوا لا يلتفت الى قوالها فلا يبالى بعدم حضرتها في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع فمن تشترط حضرته وكذا في الثالث من الفصولين والخامس من العمادية * الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسلتين الاولى اذا شهدوا بالحرية الاصلية وأمه حية تقبل لابعدها (١) الثانية شهدوا بأنه أوصى له باعتاقه تقبل وان لم يتدع العبد وهما في آخر العمادية والاولى مفترضة على الضعيف فان الصحيح عنده اشترط دعواه في العارضية والاصلية كما قدمناه أشباه من كتاب القضاء والشهادات * (ب) الشهادة على الخلع بدون دعوى المرأة مقبولة كما في الطلاق وعتاق الامة ويسقط المهر عن ذمة الزوج ويدخل المال في هذه الشهادة تبعا قالوا والشهادة على التدبير كالشهادة على العتق لا تقبل عند أبي حنيفة بدون الدعوى والشهادة على دعوى المولى نسب عبده تقبل من غير دعوى قنية في آخر الشهادات * عن أبي القاسم الصفار اذا شهد اثنان على طلاق امرأته أو عتق أمة (٢) وقالوا كان ذلك عاما أو لا جازت شهادتهما وتأخيرهما الا يوهن شهادتهما قال رضي الله عنه وينبغي أن يكون ذلك وهما اذا علموا أنه يمكنهما المسالك الزوجات والامام لان الدعوى ليست بشرط لهذه الشهادة فاذا أخروها صاروا فسقة فاضحيان في فصل من لا تقبل شهادته للثمة * أجاب المشايخ في شهود وشهدوا بالحرمة المغالطة بعد ما أخروا شهادتهم خمسة أيام من غير عذر أنه لا تقبل ان كانوا علمين بأنهم ما يبعثان عيش الأزواج علاء الجاهلي والخطيب الانطاقي **و** كمال الائمة السامعي * (قع سم كص) شهدوا بعد ستة أشهر باقرار الزوج بالطلقات الثلاث لا تقبل ان كانوا علمين بعينهم عيش الأزواج (٣) وكثير من المشايخ أجابوا كذلك في جنس هذا وان كان تأخيرهم لعذر تقبل * (سز) مات عن امرأة وورثته فشهد الشهود أنه كان أقر بجرستها حال صحته ولم يشهدوا بذلك حال حياته لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكتوا لانهم فسقوا وشهادة الفاسق لا تقبل * (بج) أقر بعض الورثة باعتاق المورث جاريته وأنكر البعض ثم شهد شهود أن المتوفى أعتقها فتأخير الشهادة لا يـ كـون طعننا ان كان لعذرا وتأويل قال أسست اذ نافذ الاشارة الى أن التأخير لو كان للعذر ولا تأويل لا تقبل في عتق الجارية كالطلاق وانه حسن **ك**ونه شهادة في باب القروج في الموضوعين قنية في الشاهد يؤخر شهادته وتقام فيه * شهد بمجدة تقادم بلا عذر بأن يكون قريبا من امامه بحيث يقدر على إقامة الشهادة بلا تأخير لم تقبل الا في حد قذف ويضمن السرقة ولو أقر به أي بالحد بعد التقادم بمجدة الا في الشرب وتصادمه أي الشرب زوال الريح والتقادم لغيره بمضى شهره الاصح وقبل ستة أشهر (٤) في شهادة الزمان حدود الدرر ملخصا * ولو شهد بشيء مغيب عن مجلس القاضي تقبل وان أمكن احضاره في المجلس بخلاف ما قاله بعض الجهال انه لا تقبل **ذ**كر هذا اللفظ ظهير الدين في جامعه خزنة الفتاوى قبيل الشهادات * شهدا أن شاة هذا دخلت في غنم هذا ولا تعرفها لا تقبل ولو قالوا غصب شاة وأدخلها في غنم ولا تعرفها قضى عليه بالقيمة وقولهم الجهالة تمنع الدعوى ليس على اطلاقه وانما تمنع

في حق القضاء وأما في حق الحبس والقضاء بالقيمة لوتعذر فلا من آخر الثالث من شهادة
 البرازية * شهدا على اقرار الراهن بقبض المرتين ولم يشهدا على معاينة القبض كان
 أبو حنيفة يقول أولا لا تقبل ثم رجع وقال تقبل وهو قولهما في أواخر السادس من
 الفصولين * وفي الحاشي لو أن رجلا خبا قوما في بيته ثم أجلس خصمه في ساحة الدار ولا
 يرى الشهود فقرر فأقر له بجمال والشهود يرونه ويسمعون كلامه ثم شهدوا عليه بذلك جازت
 شهادتهم قال وان سمعته من وراء حائط أو من فوق البيت ولا يراه وهو يعرف كلامه فانه
 لا تقبل شهادته عليه لأن الكلام يشبهه بعضه بهضا تاتا رخصة في الأول من الشهادات
 وكذا في أول شهادة البرازية * وفي أدب القاضي سمعوا اقرار رجل في موضع لا يرون وجهه
 لا يحل لهم أن يشهدوا عليه إلا أن يحيطوا علمه بان رأوه دخل بيتا وعلما أن ليس فيه غيره
 وليس له مسلك آخر أو يشهد عندهم عدلان أو رجل وامرأتان من قضاوى القرناشي
 في النكاح * ادعى أنك قبضت من مالى بـ ١٠٠ دينار وذكرك قيمة وثبته وشهد شاهد
 أن هذا الذى هو ذواليد قبض بـ ١٠٠ دينار من فلان غير المدعى تقبل حتى يجبر على الاضار لانه
 ادعى أنك قبضت من مالى ولم يقل قبضت منى فاضافة الشهود قبضه من غير المدعى لا تكون
 تنافضا في الحاشي عشر من الفصولين * شهد شاهدان أنه كفل بنفس رجل لا نعرفه بل
 بوجهه جاز ويؤاخذ به حتى يوافق عن يعرفانه بوجهه وكذلك لو قالوا لا نعرفه بوجهه يؤخذ
 بالكفالة ويقال أى رجل أثبت به وحلفت عليه فأنت برى من الكفالة لأن الغالب أن
 الشهود لا يعرفون المكفول به لأن الانسان يكفل بنفس انسان وثمة قوم حضور لا يعرفون
 على حال المكفول به لا على نسبه ولا على بلده وقبيلته وقد يكون المكفول به غائبا ولم تقبل
 هذه الشهادة مع هذه الجهالة لا تذى الى ابطال حقوق الناس كالموتى مدعى انسان أنه
 غصب من هذا عبدا أو دابة تقبل وان لم يبين قيمته ولا صفته ولا نعم ما نقل كما تحمله فانما
 سمعنا من الكفيل أنه كفل برجل يعرفانه أولا يعرفانه بوجهه وقد نقل كما سمعنا وتحملا
 ثم الاجمال جاء من جهة الكفيل فيؤخذ ببيان من المحيط للمرخسى في باب الشهادة
 بالكفالة من كتاب الكفالة * ادعى دارا أنها ملكة اشتراها من فلان وهو يملكها أو قال كان ملكا
 الملك فيها لنفسه فشهدا أنها ملكة المدعى اشتراها من فلان وهو يملكها أو قال كان ملكا
 البائع باعها من المدعى هذا أو قال باعها منه وقبضها منه هذا المدعى أو قال كان مكان البيع هبة
 وذكر ما ذكرنا تقبل وان لم يقل انه ملك المدعى وان قال اشتراها هذا المدعى من فلان
 لا غير لا تقبل وفي الاقضية فيما اذا شهدا أن فلانا باعها من هذا المدعى وهي في يده ذكر
 اختلاف المشايخ وقال قيل لا تقبل اذا كانت الدار في يد غير البائع وان كانت في يد البائع
 فشهدا أن المدعى هذا اشتراها من المدعى عليه تقبل ولا حاجة الى أن يقول باع وهو يملكه
 من المحل المزبور وكذا في التهمة * ادعى عينا في يد انسان أنه اشتراها من فلان الغائب وبرهن
 عليه لكنه لم يبرهن أنه كان ملك البائع وأنكر المشتري عليه أن يكون ملك البائع فعلى
 المشتري أن يبرهن أنه كان ملكا للبائع فاذا برهن عليه يقضى بكونه للمشتري وان لم يعرضوا

(١) وعبارة التهمة ويقبل باضمار كان أي كان له فاشترت منه **ع** (٢) عبارة المحيط وشهد وأن المدعى عليه دفع وعبارة البرازية توهم أن الضمير في دفع راجع إلى المدعى كافي مسألة أخرى ذكرها في الرابع من دعوى نصاب الفتحة فيظن أنه مسألة النصاب عند (٣) ذكره في الثالث والعشرين من دعوى المحيط في نوع في دعوى الدين وفي متفرقات قضاء التباين خاتمة نقلا عن الخياينة أنها تقبل ويبرأ المدعى عليه وفي الثالث من دعوى الخواهر وجعل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعى عليه دفعت السيل منها خمسين درهما وأنكر المدعى قبض ذلك منه فاقام (٣٧٤) المدعى عليه البينة أنه دفع اليه خمسين درهما فإنه لا يكون دفعا ما لم يشهدوا

أنه دفع اليه أو قضاء هذه الخمسين التي يدعى انتهى ولا يخفى أنه كلام السعدي وهو مراد الكردري بقوله قيل وصرح به في المحيط وقد عرفت أن الاشبه إلى الصواب أن تقبل **ع** (٤) قال دعوى يد منقضية واقامت بينه بر أن صاحب يد حالي أكرجه در حق ملك درست نیست عند أبي حنيفة ومحمد ولكن در حق صاحب يد كشتن وابطال يد صاحب يد حالي درست بود يانی تا اكر بينه اقامت كند بر آنكه اين محدوده در سال پايينش اندر دست من بود و اين صاحب يد دست فو کرده است قاضي از دست وی بیرون کند و بدست مدعی نهد و آنرا بر رجعت دارد أجاب در فتاوی امام مرغینانی آورده است که نهد و دارد فیکانه افقی بقول أبي يوسف فان عندهما لا يقضى بشئ إلا باليد ولا بالملك لان القضاء لا یصح الا بشئ معلوم واليد المطلقة مجهولة لانها متنوعة کذا في دعوى القاعدية **ع** (ترجمة ما في الهامش) دعوى اليد المنقضية واقامة البينة عليها وان كانت غير صحيحة عند أبي حنيفة ومحمد في حق الملك هل تكون صحيحة في اثبات يد المدعى وابطال يد المدعى عليه حتى اذا أقام بينة على أن هذه المحدودة كانت في يدي العام الماضي الموت وصاحب اليد هذا وضع يده عليه ساجد يدايا خذها القاضي من يدي المدعى عليه ويضع عليها يد المدعى ويعطيه حجة أجاب اوردا امام مرغینانی في فتاواه أن القاضي يضع ويعطي **هـ** (٥) وفي الثالث والخمسين من شرح أدب القاضي ما حاصله أن الشهادة على يد زائلة لا تقبل في ظاهر الرواية وروي أصحاب الامالي عن أبي يوسف أنه تقبل هذه البينة **ع** (٦) وفي الثاني والخمسين من شرح أدب القاضي للصدر الشهيد أن المدعى ان أقام شاهدين على اقراره أن العین كان في يد المدعى أمس تقبل لان الثابت بالبينة كالشایب بالمعاشرة وفيه قيل هذا بأسطر ولو أقرا المدعى عليه أن السبب كان في يد المدعى أمس يؤمر بالاعادة إلى يد المدعى **ع**

على أنه كان ملكا له يوم باعه اصله شهدا أنه كان ملكا للمدعى تقبل وان لم يعترضوا أنه ملكه في الحال وكذا اذا ادعى أنه ملكه مطلقا وشهدا أنه ورثه من أبيه من المحل المزبور * ادعى فقال هذا العين فلان اشترت منه فشهدا أن هذا كذلك تقبل باضمار انه كان له فاشتراه منه (١) برهن أن أباه اشترى هذه الدار من ذي اليد لا يكلف أن أباه مات وتركها ميراثا له بل يكلف على أن يبرهن أنه لا وارث له غيره من المحل المزبور * شهدا أن هذه الدار كانت لجدته لا تقبل لعدم الجز ولو شهدا على اقرار المدعى عليه أنها كانت لجدته تقبل شهدا شهدا المدعى أن الدار كانت في يده لا تقبل ولو شهدا أن المدعى عليه أقر أنها كانت في يده تقبل ويؤمر بالتسليم اليه وكذا لو شهدا به على اقرار المدعى وذكر شمس الأئمة ادعى أن هذا العين الذي في يدي لي بحكم الميراث من أبي وشهدا أنه كان في يدي مورثه لا تقبل ولو أقر به يؤمر بالتسليم إلى الوارث من المحل المزبور * وفي المحيط ادعى عليه ألفا دينارا فشهدا أنه دفع (٢) اليه ألفا ولا ندري بأي وجه دفع قيل لا تقبل والاشبه إلى الصواب أن تقبل (٣) من المحل المزبور * (خ) ادعى خمسة دنانير فقال خصمه أوفيتكها فشهدا أنه دفع اليه خمسة دنانير إلا أنا لا ندري من أي مال دفعها من هذا الدين أو من آخر تقبل ويبرأ (س) هو الصحيح وقيل لا تقبل في العاشر من الفصولين * ادعى على آخر عشرة دراهم فشهدوا أنه دفع اليه عشرة دراهم لا يقبل في الرابع من دعوى نصاب الفتحة ملخصا وقامه فيه * شجرة تنازع فيها اثنان كل واحد يقول هي لي وفي يدي فشهدا لا أحدهما شاهدان أنا رأيتاهما تصرف في هذه الشجرة لا يكون هذا شهادة على اليد الخالية فانها شهادة على يد منقضية (٤) من أوائل دعوى القاعدية (٥) قال البينة على اليد المنقضية غير مقبولة والاقرار باليد المنقضية صحيح رأيت لو ادعى الاقرار يد منقضية وأقام بينة فتحرر أن يدعى أنه أقر أنه كان في يد المدعى أمس ويقام البينة هل يسمع أجاب نعم (٦) من المحل المزبور مقتضا عليه ويجب عما يناسبه في الاول وفي الرابع من الدعوى * قال لو أقام بينة أن هذا المال كان في يدي أمس مثلا لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد ولو أقام بينة أنه كان في يدي حين مات تقبل والفرق أن اليد متنوعة بجهلت وهي على تنوعها تصير عند الموت واحدة وهي يدملك ولهذا الوجه الوديعه عند

(ترجمة ما في الهامش)
دعوى اليد المنقضية واقامة البينة عليها
وان كانت غير صحيحة عند أبي حنيفة
ومحمد في حق الملك هل تكون صحيحة

في اثبات يد المدعى وابطال يد المدعى عليه حتى اذا أقام بينة على أن هذه المحدودة كانت في يدي العام الماضي الموت وصاحب اليد هذا وضع يده عليه ساجد يدايا خذها القاضي من يدي المدعى عليه ويضع عليها يد المدعى ويعطيه حجة أجاب اوردا امام مرغینانی في فتاواه أن القاضي يضع ويعطي **هـ** (٥) وفي الثالث والخمسين من شرح أدب القاضي ما حاصله أن الشهادة على يد زائلة لا تقبل في ظاهر الرواية وروي أصحاب الامالي عن أبي يوسف أنه تقبل هذه البينة **ع** (٦) وفي الثاني والخمسين من شرح أدب القاضي للصدر الشهيد أن المدعى ان أقام شاهدين على اقراره أن العین كان في يد المدعى أمس تقبل لان الثابت بالبينة كالشایب بالمعاشرة وفيه قيل هذا بأسطر ولو أقرا المدعى عليه أن السبب كان في يد المدعى أمس يؤمر بالاعادة إلى يد المدعى **ع**

(١) قال في دعوى المبسوط في باب الدعوى في الميراث الايدي المجهولة عند الموت تنقلب يد ملك ولهذا اذا مات المودع مجهولاً للوديعة صار ممتلكاً كضامناً ويجب تمامه في مجموعتنا هذه في فصل دعوى الرجلين من كتاب الدعوى شهد (٢) وفي شرح الطحاوي من ادعى شيئاً بسبب الشراء ان ادعاه من صاحب اليد يحتاج الى اثبات العقد فحسب وذكر في الجامع انه يشترط أيضاً والبائع يملكه وان ادعاه من غيره لا يصح حتى يذكر أحد الاشياء الثلاثة اثبات الملك لبايعه وقت العقد واثبات الملك لنفسه في الحال واثبات القبض والتسليم ولا بد من ذكر الثمن فبما ادعى الشراء منه أو من غيره كذا في نوع في الخامس عشر من دعوى البزارية وتتمامه فيه ويجب في الخامس من الدعوى في مجموعتنا هذه شهد ثم اعلم ان البيعة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها كما في خزانة الاكل وفي السراج الوهاج لا تقبل الشهادة على الشراء من فلان حتى يشهدوا انه باعها منه وهو يومئذ يملكها أو يشهدوا انها لهذا المدعى اشتراها من فلان بكذا ونقصه الثمن وسليها اليه لان الانسان قد يبيع ما لا يملك لجواز أن يكون وكيلاً أو متعدياً فلا يستحق المشتري الملك بذلك فلا بد من ذكر ملك البائع أو ما يدل عليه انتهى قلت اذا كان البائع وكيله فكيف يشهدون بأنه باعها وهو يملكها فليست كذا في البحر في دعوى الرجلين في شرح قوله وعلى الشراء من الاخير شهد

الموت ضمن (١) في أو احد دعوى القاعدية * برهن على الشراء من فلان بن فلان ونقد الثمن ان كان المبيع في يد البائع تقبل من غير ذكر ملك البائع وان كان في يد غيره والمدعى يدعيه لنفسه ان ذكر المدعى وشهوده ان البائع يملكها أو قالوا سلمها اليه أو قال سلمها الي أو قال قبضت أو قال الشهود قبض أو قال ملكي اشتريتها أو قال اشتريتها منه وهي تقبل فان شهدوا على الشراء والتقدم ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولو شهدوا باليد للبائع دون الملك اختلفوا فيه وفي كل موضع قضى بالملك للمشتري باليد والمبيع في يد غير البائع وذو اليد ينكر كونه ملك البائع فحضر الغائب وأنكر البيع لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج الى اعادة البيعة ولو كان مقرباً بانه ملك البائع لا تقبل هذه البيعة عليه لانه حينئذ يكون مودعاً أو غاصباً وعلى أي حال كان لا يكون خصماً للمدعى الشراء من المالك وفي الاقضية هذا اذا لم يدع ذوا اليد تلقى المالك من الذي يدعيه المدعى الشراء منه اما اذا ادعاه فلا حاجة الى ذكر ملك البائع أو كونه ملك المشتري وصورته ما ذكر في الصغرى في يد رجل دار يزعم ارثها عن أبيه وادعى آخر شراها من أبيه في محضته وبرهن على ذلك تقبل وان لم يقولوا باعها وهو يملكها للتصادقهما على كونها ملك البائع (٢) بزانية في الخامس من كتاب الدعوى * دار في يد رجل ادعى رجل انهم اشتراه من فلان غير ذي اليد أو قام البيعة بكذا في الاصل وجعل المسئلة على وجوه خمسة أحدها ان شهد شهوده انها كانت لفلان باعها من هذا المدعى بكذا أو شهدوا ان فلاناً باعها منه وهو يومئذ يملكها جازت شهادتهم والثانية لو شهدوا انها لهذا المدعى اشتراها من فلان بكذا جازت شهادتهم والثالثة ان شهدوا ان فلاناً باعها من هذا المدعى وسلمها اليه جازت شهادتهم وعن أبي يوسف انهم لا تقبل شهادتهم وبه أخذ القاضي أبو حازم ومشايخنا أخذوا بجواب الكتاب وأجازوا هذه الشهادة والرابعة لو شهدوا ان هذا المدعى اشتراها من فلان بكذا وقبضها منه جازت شهادتهم والخامسة لو شهدوا انه اشتراها من فلان بكذا ونقصه الثمن أو شهدوا ان فلاناً باعها منه بكذا ولم يزيدوا على ذلك لا تقبل شهادتهم ولو شهدوا ان فلاناً باعها منه بكذا أو كانت الدار في يده وقت البيع ذكر الناطق رحمه الله لا تقبل هذه الشهادة اذا كانت الدار في يد ثالث وقت الخصومة ولو شهدوا انه اشتراها من ذي اليد بكذا وهو يدعي ذلك ولم يزيدوا عليه جازت شهادتهم فاضحيان في دعوى الدور والاراضي من كتاب الدعوى * سئل الامام السعدي عن ادعى أرضاً وذكر حدودها وقال يسذر فيها خسون مكاييل والشهود أيضاً ذكروا الحدود كذلك وقالوا يسذر فيها خسون مكاييل وأصاب الكل في الحدود وذلك لا يسع فيها الا عشرة مكاييل قال يقبل لان ذكر المقدار لا يحتاج اليه بعد ذكر الحدود وذكر ما لا يحتاج اليه وعدمه سواء قيل له أجاب فلان بخلافه فقال خطأ والصحيح ما قلت وقيل المسئلة على التفصيل ان شهدوا بحضرة الارض وأشاروا اليها وأخطأوا في مقدار ما يسذر يقبل وبلغوا الوصف وان شهدوا بغيبة الارض لان الشهادة بملك موصوف والاشبهه عدم القبول مطلقاً لانهم إما محضون أو كاذبون في الشهادة وعدم كونه محتاجاً اليه لا يدفع

(١) قال محمد بن وهيب دعوى كرد و حذو

بيان كرد و لكن كفت در اثناى دعوى كه اين زمين بى يك خوارقتم برد و كواهان نيز همچنين كواهى دادند و اين زمين ده خوارقتم مى برد اين دعوى و كواهى درست بود يافى آجاب بود كه اين زياده يست كه لايتعلق به احكام فيكون وجودها و عدمها بمنزلة كذا فى دعوى القاعدية بينهم

(ترجمة ما فى الهامش)

ادعى محدودة و بين الحد و لكن قال فى أثناء دعواه هذه الارض تأخذ من التقاوى زكبة واحدة و الشهود كذلك يؤدون الشهادة و الحال انهم تأخذ من التقاوى عشرة زكائب هل تكون هذه الدعوى صحيحة ام لا آجاب لا تكون صحيحة لان هذه الزيادة لايتعلق به احكام (٢) و فى الباب العاشر من دعوى النصاب الشهود لو نسبوا أنفسهم الى الغفلة لا يوجب قدحاً فى الشهادة فى بعض المواضع كما اذا شهدوا على القتل و قالوا لا ندري بأى شئ قتله تقبل فى حق المديّة و كذا فى الشهادة على الملك اذا قالوا نسبنا المتاريج لا يوجب قدحاً فى الشهادة

(٣) و فى جواهر الفتاوى فى الثالث

من الشهادات و فى رواية تقبل و هو الصحيح و كذا لو قال لا يئنة لى و استخلف المتدعى عليه ثم أقى باليئنة تقبل كما فى الخمانية فى آخر باب اليمين و الاستروشنة فى الثانى عشر و الفصولين فى العاشر منهم (٤) لانه تعليق البراءة بالنسب و هو باطل كذا فى القاعدية بينهم

الخلل ألا يرى أن الشاهد بالملك المطلق ان أطلق بناء على السد و التصرف يسوغ له ذلك و تقبل و ان بين أن شهادته بناء على الرؤية لا تقبل و ان كان ذكر المطلق غير محتاج اليه (١) بزانية نى أو آخر الجنس الثانى من الشهادة * فى النوازل ذكر عطاء بن حمزة وقع الغلط فى الدعوى أو الشهادة ثم أعاد أو أعادوها فى مجلس آخر بلاخلل ان زاد أو زادوا لا تقبل و ان خلاص تناقض لان الظاهر أن الزيادة كانت بملقين انسان و عن الامام شهادته عند القاضى ثم زاد فيها قبل القضاء أو بعده و قال أو همنا و هما عدلان تقبل و عليه الفتوى أماتعين المحتمل و تقييد المطلق يصح من الشاهد ولو بعد الافتراق ذكره القاضى و عن الامام الثانى لو شهد عند القاضى ثم جاء بعد يوم و قال شككت فى شهادتى كذا و كذا فان كان يعرف بالصلاح تقبل شهادته فيما بقى و ان كان لا يعرف به فهذه تهمته تلغى شهادته و قوله رجعت عن شهادتى فى كذا و كذا أو غلطت فى كذا أو نسيت مثل قوله شككت و هذا كله بشرط عدم المناقضة بين الأولى و الثانية (٢) فى زيادة الشاهد و تنقيصه من شهادة البرازية * ولو قال لا يئنة لى فبرهن أهل الشهادة لى فشهد تقبل و عند محمد لا تقبل للمناقض فبعد قول محمد أصح (٣) تهيل فى باب المنقرعات * قال المتدعى لا يئنة لى فبرهن أو قال الشهود لا شهادة لنا ثم شهد و اتقبل فلمعله نسي ثم تذكر أو لم يكن له ثم صارت لهم شهادة و قال محمد لا تقبل لانه صار مناقضا و لا قول للمناقض و الأصح قول أبى حنيفة لما يئناه قبيل كتاب الفرائض فى مسائل شتى من الكافى * ولو أن المتدعى قال للمتدعى عليه عند طاب اليمين اذا حلفت فأنت برى من المال الذى لى عليك فحلف ثم أقام المتدعى البيئنة على الحق تقبل و يقضى له بالمال (٤) فى آخر باب اليمين من دعوى الخمانية * (قع) و بدر الأئمة الطاهر قال المتدعى شهودى غيب و طلب بين المتدعى عليه فقال له القاضى ان احضرت شهودا بعد الحلف لا أسمع شهادتهم فقال المتدعى فليكن خلف المتدعى عليه ثم أقام المتدعى بعد ذلك تسمع شهادتهم فى باب البيئنة بقيهما المتدعى بعد الاستخلاف من القتيبة * رجل يدعى على رجل ديناً فوكل المتدعى عليه رجلاً بالخصومة فأقام المتدعى شاهداً على أحد الوكيلين و شاهداً على الوكيل الآخر جاز و كذا لو أقام شاهداً على الموكل و شاهداً على الوكيل أو أقام على المتدعى عليه شاهداً على وصيه أو وارثه بعد موته شاهداً أو كان للميت وصيان فأقام المتدعى على أحدهما شاهداً على الآخر شاهداً جاز ذكره فى المتقى فى أوائل باب الدعوى من الخمانية و كذا فى نوع فى الخامس عشر من دعوى البرازية * سئل والدى عن ادعى على آخر شرباً و أنكر ذرو السد فأحضر المتدعى رجلاً كبيراً من أهل الجبال ليشهد بذلك فقال المتدعى عليه هو كافر بالله لا يعلم الله و رسوله فهل للعالم أن يسأل الشاهد عن الإيمان و الاسلام ليظهر حاله حتى يسمع شهادته قال للعالم أن يسأل الشاهد عن ذلك اذا اتهمه بذلك فأما اذا كان سؤاله ليصل الى مذهب من يقول بتكفير العوام فقد أخطأ فى ذلك و سئل عنها على بن أحمد فقال اذا كان يشهد بوحدة الله و برسالة محمد عليه الصلاة و السلام فانه تقبل شهادته ولو قال أنا مسلم و لمست بكافراً فانه تقبل شهادته فى الشهادات من يثمة الدهر و تمامه فيه * اذا طعن المتدعى عليه فى الشهود أنهم عبيد فعلى

(١) وفي دعوى القاعدية في الاواسط

ولو ادعى المشهود عليه أن الشهود عبيد

وقال المشهود له أحرار كان القول

للمشهود عليه سداً

(٢) سواء شهد عند من ردت شهادته أو غيره

وسواء كانت بعد سنين أو لا كذا في الاشياء

نقل عن القنية سداً

فإن المردود فيه لم يكن شهادة فإن الشهادة

لا تتحقق إلا ممن هو أهل للشهادة

والاربعة ليسوا بأهل للشهادة بخلاف

الفاسق إذا شهد في حادثة فردت شهادته

ثم أعادها بعد التوبة فإنها لا تقبل لأن

المردود كان شهادة لأن الفاسق أهل

لشهادة أشير إليه في المبسوط قبيل باب

الشهادة على الشهادة سداً

وفي قضاء شرح الطحاوي من ردت

شهادته لثمة كالفاسق والزوجية

وغيرهما لم تقبل بعد ذلك وإن زال ذلك

السبب وإن ردت لالتمة ولكن المعنى

في الشاهد فاهم تقبل إذا زال ذلك المعنى

كالعبد إذا شهد على حادثة لا تقبل فإذا

عتق ثم شهد على تلك الحادثة فإنها تقبل

وكذلك الصبي والكافر انتهى وقرئ

في النتنف في الشهادة بين الرذلة وبين

الرذلة ثم وقال كل شهادة ترد لثمة إذا

ارتفعت الهممة لا تقبل كالفاسق إذا شهد

فردت ثم تاب فشهد على تلك الشهادة

فإنها لا تقبل وكل شهادة ترد لعلله فإذا

ارتفعت العلة تقبل كالكافر إذا شهد

فردت ثم أسلم فشهد على تلك الشهادة

فإنها تقبل سداً

(٣) كذا في المحيط ووقع في البرازية

أبو جعفر يدل أبو الليث سداً

(٤) لأنه في معنى الرشوة كذا في البرازية

في أول الشهادة نقل عن النوازل سداً

المدعى إقامة البينة على حتريتهم (١) في باب من لا تقبل شهادته من السراجية * ومتى ردت
لعله ثم زالت لا تقبل إلا في أربعة مواضع عبد ردت شهادته ثم عتق كافر أسلم أعمى أبصر
صبي ردت شهادته ثم بلغ فأعاد والأداء تقبل وفي النصاب شهد المولى لعبده فردت
ثم عتق فأعادها لا تقبل لأن المردود شهادته بخلاف الاربعة ولو فاسق فردت ثم تاب وأعاد
لا تقبل (٢) تحمل المملوك شهادة أو الصبي أو الزوج ثم عتق وبلغ وأبأنها وشهد واتفق
ولو بصير أحد التحمل وعي عند الأداء لا تقبل خلافاً للثاني وفي الحدود لا تقبل اتفاقاً
وفي النصاب شهادة الأعمى تقبل فيما يجوز فيه الشهادة بالتسامح كالتسبب والموت
في الثالث من شهادات البرازية * والشهادة لها ثلاثة أحوال التحمل والأداء والقضاء
فوجود العمى في واحد من هذه الأحوال يمنع القضاء وعند الثاني وجوده حال التحمل يمنع
والأول من المحل المزبور * وذكر في المنتقى شهد وأبالم فلم يعد لو اطلب المدعى عليه
من القاضي أن يكتب وثيقة ويحكم بأنهم مردودوا الشهادة حتى لا يقبله قاض آخر حكم
وكتب فإذا فعل ذلك لا يقبل القاضي الآخر هذه الشهادة فإن كان الأول لم يحكم بردت
شهادتهم للثاني أن يقبل إذا عتقوا في نوع آخر في التعريف في العدالة من أدب القاضي
من البرازية * فاسق تاب لا تقبل شهادته ما لم يتر عليه زمن يتبين أثر توبته وهو عند البعض
سنة أشهر وسنة عند البعض والصحيح تفويضه إلى رأي المعدل أو القاضي عدل عند
الناس شهد بزور فعن بشر عن أبي يوسف أنه لا تقبل شهادته أبداً وروى عنه أبو جعفر أنه
تقبل شهادته وعليه الفتوى وفي الحادى والعشرين من قضاء التاتارخانية وعليه الاعتماد
من شهادات موجبات الأحكام * ولو كان الشاهد شيخاً كبيراً لا يقدر على المشى ولا يمكنه
الحضور لأداء الشهادة إلا ركباً وليس عنده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعث المشهود له
المه دابة فركبها لأداء الشهادة لا تبطل شهادته وإن لم يكن كذلك وهو يقدر على المشى
أو كان يجسد دابة فبعث المشهود له دابة فركبها لا تقبل شهادته في قول أبي يوسف فإن أكل
الشاهد طعاماً للمشهود له لا ترد شهادته وقال الفقيه أبو الليث (٣) الجواب
في الركوب ما قال أما في الطعام إن لم يكن المشهود له طعاماً للشاهد بل كان عنده
طعام فقدمه إليهم فأكلوه لا ترد شهادتهم وإن هبأ لهم طعاماً فأكلوه لا تقبل شهادتهم
(٤) هذا إذا فعل لأداء الشهادة فإن لم يكن كذلك ولكن جع الناس للاستشهاد وهبأ
لهم طعاماً أو بعث إليهم دواباً وأخرجهم من المصفر فركبوا أو أكلوا طعامه قال
أبو يوسف في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في أكل الطعام وقال محمد
لا تقبل فيهما والفتوى على قول أبي يوسف لأن العادة جرت بذلك فيما بين الناس
خصوصاً في الأنكحة في فصل فيمن لا تقبل شهادته للثمة من الخسائية * أربعة نفر
لهم على رجل ألف درهم فشهد اثنان منهم أنهم ما أبرأ الغريم عن حصتهم ما من ألف
جارت شهادتهم ما وإن كان ذلك ثمن مبيع باعوه منه في الثلاثين من دعوى التاتارخانية
وتسامه فيه * رجل باع عبداً وطلبه إلى المشتري ثم ادعى رجل أنه اشتراه من المشتري
وأنكر المشتري فشهد البائع للمدعى لا تقبل شهادته لأن فيه تبعيد العهدة عن نفسه

(١) لأن أداء الشهادة يقتضي بلفظ الشهادة حتى إذا قال الشاهد أخبر أو أعلم لا يقبل ذلك منه ولفظ الشهادة لا يتحقق من الآخر من كذا في المبسوط للسرخسي في باب من لا تجوز شهادته بعد (٢) كذا في المبسوط في باب من لا تجوز شهادته وكذا في أكثر الكتب المعتمدة وقال القهستاني وفي معالم السيرة وغيره من كتب الحديث أنهم من العدو وتقبل إذا كان عدلا وهو الصحيح عند صاحب المنية (٧) لكن لا يخفى أنه لا يعارض ما في كتب مذهبنا على أن نفسه قد قال أن الأولى مذهب المتأخرين فعلم أنه الصحيح في زمانهم وزماننا انتهى ومضى في القنية على ما في المنية واختاره ابن وهبان وتبعه ابن الشخصية والاعتماد على ما في المبسوط بعد (٧) وهو يبيع بن أبي منصور صاحب منية الفقهاء استاذ صاحب القنية بعد مطالب شهادة الصكاكين

في فصل فيما لا تقبل شهادته للتمسك من الخائبة * رجل باع عبدا وسلمه إلى المشتري ثم ادعى العبد أن المشتري أعتقه فأنكر المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لأنه يريد بهذا أن يبطل حق الرد لوجوده المشتري عيبا من المحل المزبور * والبائع إذا شهد لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري من المحل المزبور * رجل خاصم رجلا في دار أو في حق ثم اتهم هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته إذا كان عدلا في باب ما يبطل دعوى المدعي من الخائبة * وفي الذخيرة شهادة ولد الزنا إن كان عدلا مقبولة في الثالث من شهادات التاتارخانية * وشهادة أهل السجن فيما يقع بينهم فيه لا تقبل وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل وإن مست الحاجة إليه في الثاني من شهادات البرازية وكذا في الثالث من التاتارخانية * في الفتاوى العتائية وتقبل شهادة الأعرابي والمقطوع يده في السرقة والتاجر إلى دار الحرب إذا كانوا عدولا ولا هو المختار عندنا في الثالث من شهادات التاتارخانية * وأما أهل الصناعات الدنيئة كالسكاسح وهو الذي يسمى في عرف بلاد مصر قنواقي والزبال والحائك والجمام فقبل لا تقبل وبه قال الشافعي وأحمد ووجه بكثرة خلفهم الوعد وكذبهم ورأيت أكثر مخلف للوعد السمكري والأصح أنها تقبل لأنه قد قولاها يقوم صالحون فإلم يعلم القادح لا يبنى على ظاهر الصناعات ومثله الحاسون والدالون فانهم يكذبون كثير ابن زيادة على غيرهم مع خلفهم فلا يقبل إلا من علم عدلته منهم في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادات ابن الهمام * شهادة السائل لا تجوز في قول ابن أبي ليلى في شيء من الأشياء وفي قول محمد تجوز في الشيء التافه وفي قول أبي حنيفة وأبي يوسف تقبل إذا كان عدلا وأما إذا سأل دهرم لحاجة أو لغير حاجة أو بتمم أنه يسأل لغير حاجة فلا تقبل شهادته من شهادات التنف * وشهادة الصكاكين تقبل في الصحيح في الثاني من شهادات البرازية وكذا في الخلاصة * ولا تقبل شهادة الطفلي والرقاص والمجازف في كلامه والمسخر في باب من تقبل شهادته من فتح القلبي * قال نصر بن يحيى من شتم أهله وماله بكه كثير في كل ساعة لا تقبل شهادته وإن كان أحيانا تقبل وكذا الشتم للحيوان كدابة وأما في ديارنا فكثير يشتمون بآثاع الدابة فيقولون قطع الله يدهم بأعك ولا من يحلف في كلامه كثيرا ونحوه من المحل المزبور * وروى أن من أجر يثمه ابن يبيع الخمر لم تسقط عدالته في أوائل الشهادات من الفتاوى العتائية * ولا من يلعب بالشرط فيج ولكن بشرط انضمام إحدى المعاني الثلاث إليه إذا قام عليه أو شغله عن الصلاة أو أكثر الخلف عليه بالكذب والباطل فأما بدون انضمام إحدى المعاني الثلاث إليه لا يسقط العدالة لأن العلماء اختلفوا في حرمة اللعب بالشرط فيج وأباحته عندنا عدم هذه المعاني من شهادات خزانة المفتين وسكنا في الثالث من المحيط * (م) ولا تجوز شهادة الآخر وفي الصغيرى بالإشارة في حادثة ما عند علمائنا (١) في الفصل الثالث من شهادات التاتارخانية * ولا تقبل شهادة من يظهر شتم أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام فيمن لا تقبل شهادته لنفسه من الخائبة * ولا تجوز شهادة الرجل على الرجل إذا كان بينهما عداوة (٢) فأما هذا إذا

(١) ومثال العداوة الديونية أن يشهد المذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول عليه على القاتل والجروح على الجراح والزواج على من قذف امرأته بالزنا (٨) ذكره ابن وهبان وقال ابن وهبان قد يتوهم بعض المتفهمة أن كل من يخاصم شخصا في حق إذا ادعى عليه حقا أنه يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك بل العداوة إنما تثبت بخوما ذكرت انتهى ويدل على ما قاله مسألة الخسائية كآثر وفي أوائل شهادة خزائنة المفتين العداوة من يفرح بجزئه ويحزن بفرضه وقيل يعرف بالعرف **شهد** (٨) كذا في بعض نسخ شرح المنظومة وفي أكثرها والزواج على امرأته بالزنا فعلى هذا يرد عليه ما في البحر من أن هذا مخالف لما صرح به من قبول شهادته عليها بالزنا **شهد** (٢) اثنا عشر لا تقبل شهادتهم للتممة شهادة الوالد لولده وشهادة الولد لوالده وشهادة الجدة لخالته وشهادة النافذة لجدتهم وشهادة الاجير لاستاذه والاستاذ لاجيره وشهادة (٣٧٩) الشريك فيما يشتركان فيه وشهادة أحد الزوجين لصاحبه وشهادة المولى لعبده ومسكاته

ومدبره وأتم ولده خزائنة الفقيه **شهد** ثم يمكن التهمة تارة لمعنى في الشاهد وهو الفسق لانه لا ينزجر عن ارتكاب محظور في دينه مع اعتقاده حرمة يتهم بانه لا ينزجر عن شهادة الزور وقد تكون التهمة الكذب في الشاهد مع قيام العداوة بدليل شرعي وهو في حق المحدث وفي القذف بعد التوبة فان الله تعالى جل جلاله جعل يحزه عن الاتيان باربعة دليل كذبه وقد تكون لمعنى في المشهود له باعتبار وصلة بينه وبين الشاهد بزوجية أو ولاد أو ملك أو شركة فتتمكن تهمة الكذب في شهادته بأن يميل اليه ويؤثره على المشهود عليه على ما عليه عادة الناس وقد تكون لمعنى في الشاهد وهو لا يقدح في عداوته وولايته وهو العبي فترد شهادة الاعبي **كذا** في الكافي في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل وتفصيله في المبسوط في باب من لا تجوز شهادته **شهد**

(٣) قال في البحر في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل الشهادة على أصله وفرعه مقبولة الا اذا شهد الجدة على ابنه لابن ابنه فانها لا تقبل لوجود المانع من المشهود له وفي المحيط قال محمد رجل

كانت العداوة بينهما بسبب نهي من أمر الدنيا وأما اذا كانت العداوة بسبب نهي من أمر الدين فانه تقبل شهادته عليه (١) في الثالث من شهادة المحيط مخلصا * لو قذف انسانا ثم مع آخر شهد على المذوف بالزنا فقبل القضاء بالجد على القاذف تقبل وبعده لا في شهادة المتهم من منية المفتي * تشاجر ثم شهد أحدهما على الآخر تقبل ان كان عدلا في الشهادة على الشهادة من منية المفتي وكذا في السراجية في باب من تقبل شهادتهم من الشهادة * (نوع فيمن لا تقبل شهادته لمعنى في المشهود له باعتبار وصلة بينه وبين الشاهد) * ولا تجوز شهادة الرجل لولد ولده وان سفل ولا لجدته وان علا (٢) في الثالث من شهادة المحيط البرهاني * ولا تقبل شهادة الاصل لفرعه الا اذا شهد الجدة لابن ابنه على ابنه وشهادة الفرع على أصله جائزة (٣) الا اذا شهد على أبيه لانه أو شهد على أبيه بطلاق ضرة أمه والام في نكاحه في القضاء والشهادات من الاشياء * شهد اثنان على أبيهما بطلاق أمهما ان كانا يجحدان تقبل وان ادعت لا ولو شهدا على امرأة أبيهما أنها ارتدت وهي تنكر فان كانت أمهم ماحية لا تقبل وان كانت ميتة فان جحد الاب تقبل وان ادعى لا في شهادة المتهم من الشهادات من منية المفتي * ولو وكله بقض دين له على رجل وغاب وشهد على ذلك ابنه الطالب والمطلوب يجحد هالم تقبل الشهادة وان أقر المطلوب بها وادعى أخذها جازت من وكالة خزائنة الاكل * ولو شهد ابنه الموكل أن أباه وكل هذا الرجل بقض دينه لا تقبل اذا جحد المطلوب الو كالة وكذا في الوكالة بالخصومة وشهادة ابني الوكيل على الوكيل لا تقبل وكذا شهادة أبويه وأجداده وأحفاده (٤) من الثاني في شهادة المودعين من شهادة الخلاصة * وفي الاقضية تقبل لأبويه من الرضاة ولبن أرضعته امرأته ولا تم امرأته وابنتها وزوج ابنته وامرأة أبيه وامرأة ابنه وأخت امرأته في الثاني من شهادات البرازية * ومن لا تجوز شهادته لا تجوز شهادته لعبده ولا لمسكاته ولا لأم ولده ولا لمدبره ولا تجوز شهادة العبد والمكاتب والمدبر وأتم الولد في حقوق العباد عندنا وكذلك شهادة معتق البعض عند أبي حنيفة لانه بمنزلة المكاتب بإدغام يسي في الثالث من الشهادة من المحيط البرهاني * الاصل (٥) أن الشاهد اذا بطل حقا وأوجب غير لا يتمكن من ابطاله الا بالشهادة بأن غصب وهلك في يده مالم يشهد بأن المغصوب ملك فلان أو حوّل

شهد لابن ابنه على ابنه تقبل لانه حين شهد عليه لم يصير جد الولد بل يصير جد ابعد حكم الحاكم بشهادته فيثبت ذنبه فيوجب الشهادة والشئ لا ينفي موجب نفسه انتهى وهذا التعليق يفيد أن الكلام في شهادة الاب على اقرار ابنه بأن ما ولده زوجته ابنه لاني الاموال والاول في الاموال انتهى أقول يدل على ما ذكره سياق كلام السرخسي وان أردت الاطلاق فراجعته فظهر من هذا أن كلامه في الاشياء اطلاق في مقام التقييد **شهد** (٤) رجل ادعى على رجل حقا فشهد للمدعى ابنه القاضي قال محمد رحمه الله القاضي يقبل شهادة الابن **كذا** في فتاوى قاضيان في فصل من لا تقبل شهادته للتممة **شهد** (٥) قوله الاصل الى قوله في أقول فيه حرازة ظاهرة وكتب على قوله بأن غصب الى قوله أو حوّل لم يوجد في بعض نسخ الكافي اه وقد حذف من بعض نسخ الانقروى اه كنه المصحح

ضمانا عليه الى غيره لا تقبل للثمة أو للتناقض في أول فصل قبيل الشهادة على الشهادة من الكافي وفيه تفصيل * الوصي يصير خصما بقبول الوصاية بعد موت الموصى قبل الخصومة لأن الوصاية خلافه كالورثة فقام مقام الميت بمجرد القبول حتى لو رد الايصاء بعد موت الموصى لا يصير خصما وقبلت شهادته والوكيل بالخصومة لا يصير خصما ما لم يخصص وعند أبي يوسف يصير خصما بنفس التوكيل حتى لو وكله بالخصومة في دار ثم عزله قبل أن يخصص ثم شهد في تلك الحادثة لا تقبل عنده وعندهما تقبل (١) وصى عزل فشهد للميت بمال لا تقبل ولو وكله بكل حق له قبل فلان بحضرة القاضي فخاصمه في ألف فعزل فان شهد بذلك الا لفرقت وان شهد بمال آخر لا ترد وان لم يعلم القاضي بوكالته وأنكر فلان وكالته وأثبتها بالبينة ثم عزل وشهدت شهادته للموكل في كل حق قائم وقت التوكيل (٢) الا اذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل فان كانت الوكالة عامة (٣) بأن برهن أنه وكله بالخصومة بكل حق له في هذا البلد فخاصم واحدا من أهل البلد وأثبت الوكالة عليه فهو خصم له وبغيره في كل حق قائم أو حادث بعد الوكالة قبل العزل الا اذا كان حذوا عرف حدوثه بعد العزل فتقبل شهادته ولو أثبت بالبينة أن فلانا وكله وفلانا الغائب بالخصومة في كل حق في هذا البلد تقبل وصار اخصمين وكذا الوصية لأن الوكالة واحدة من المحل المزبور لمخصا * وشهادة الوصي بعد العزل للميت ان خاصم لا تقبل ولا تقبل في نوع في شهادة المودعين من البرازية وكذا في الثاني من شهادة التتمة * وأما شهادة الوصي بحق للميت على غيره بعد ما أخرج القاضي عن الوصاية قبل الخصومة أو بعدها لا تقبل (٤) من المحل المزبور وكذا في الخلاصة * شهادة الوصي للميت بدين أو عين أو ودعيعة والورثة كاهم كالأرثاء تجوز لأن ولاية القبض حتى يبرأ المودع والغريم للوصي فقد شهد لنفسه فلا تقبل في شهادة المتهم من التتمة * وصيان شهدا لوارث صغير بشئ من مال الميت أو من غير مال الميت لا تقبل شهادتهما لانهما يشبان لأنفسهما حق التصرف في مال الصغير فلا تقبل كما لو شهد المودعان بملك الوديعة للمودع قبل الدفع الى المودع وان شهدا لوارث كبير بشئ من مال الميت لا تقبل وبغير مال الميت تقبل وقال أبو يوسف ومحمد تقبل شهادتهما للكبير على كل حال من شرح الجامع الصغير لقاضيخان وتماه فيه * اذا شهد الوصي بدين للميت والورثة صغارا وبعضهم صغارا لا تقبل شهادته لانه يثبت بشهادته حقا لنفسه ولو كانت الورثة كبار اجازت شهادته (٥) فيمن لا تقبل شهادته للثمة من الخالية * ولو شهد أي الوصي لبعض الورثة على الميت ان كان المشهود له صغيرا لا تجوز اتفقا وان بالغاف كذلك عنده وعندهما تجوز ولو شهد للكبير على أجنبي تقبل في ظاهر الرواية ولو شهد للوارث الكبير والصغير في غير ميراث لم تقبل في نوع في شهادة المودعين من البرازية * (م) واذا شهد الوصي بالدين ان شهد بالدين للميت على غيره لا تقبل وان شهد على الميت بالدين قال تقبل الا أن يكون قضي الدين أو لامن التركة ثم شهد بعد ذلك فحينئذ لا تقبل وان شهد لبعض ورثة الميت على الميت أو على أجنبي أو على بعض الورثة بدين فان كان المشهود له صغيرا لا تقبل وان كان المشهود له كبيرا ذكر شمس الأئمة السرخسي أن الشهادة مقبولة

(١) ثم الشرط عندهما الخصومة في مجلس القضاء حتى لو خاصمه في غيره وعزل قبل الخصومة عنده فشهد للموكل تقبل عندهما كذا في الثالث عشر من المحيط (٢) لأن في الفصل الثاني لما اتصل القضاء به صار الوكيل خصما في جميع حقوق الموكل على غرمائه فاذا شهد بالدين انبر فقد شهد بما هو خصم فيه وفي الأول علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصما في غير ما وكل به وهو الدراهم فتجوز شهادته بعد العزل في حق آخر كذا في المنية في شهادة المتهم من الشهادات (٣) والحاصل في الوكالة العامة بعد الخصومة لا تقبل شهادته لموكله على المطالب ولا على غيره في القائمة ولا في الحادثة الا في الواجب بعد العزل كذا في شهادة البرازية في نوع في شهادة المودعين (٤) قال صاحب المحيط البرهاني هكذا ذكرت المسئلة في الزيادات وفي شرح حبل الخفاف أن شهادة الوصي بعد ما أخرج عن الوصاية للميت مقبولة فيصير في المسئلة روايتان انتهى وما في التتمة كما في شرح الحبل وفي أكثر الكتب كما في الزيادات وذكر المسئلة في البرازية ولم يتعرض لما بينهما من المخالفة

(٥) ولا تقبل شهادة الوصي للميت بعد العزل ولو شهد للورثة كبار قبلت وان في حالة الوصاية كذا في البرازية في الثاني قبيل نوع في ألفاظها كذا في الخلاصة منه الظاهر أن هذا على مذهب الامامين

(١) فرق بين الشهادة للميت وبين الشهادة للورثة ولم يفرق بين الشهادة على الميت والشهادة على الاجنبي وفرق بينهما في البرازية **سبح**

(٢) هذا القيد لم يذكر في الخلاصة

ولم يذكر فيها خلافاً وذكر شيخ الاسلام على قول أبي حنيفة لا تقبل وعلى قولهما تقبل (١) في السابع من شهادة التاتارخانية * (العيون) ولو شهد وصيان بدين على الميت وكان في الورثة صغار يجعل لهم وصيا في هذا الدين وتقبل شهادة الوصيين في الثالث عشر من شهادة التاتارخانية * وذكر في الذخيرة والخلاصة أن شهادة الوصي للاب الصغير للميت بدين على الميت لا تقبل وفقاً وكذا للاب الكبير عند الامام وقال لا تقبل شهادة للكبير ان كان كبيراً وقت قبول الوصي الوصاية (٢) أما لو كان صغيراً وقت القبول كبيراً وقت الشهادة فإنه لا تقبل شهادة له عندهما أيضاً في فصل الشهادة من أدب الاوصياء * رجل مات وأوصى الى رجلين بخمسة مائة وادعى ديناً على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدا له بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما ويضمنان ما دفعوا ولو شهدا أولاً ثم أمرهما القاضي بقضاء الدين وقضيا لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهدا الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع في تصرفات الوصي من الخاتمة ملخصاً * مات الرجل عن ورثة فاقر وارثاه بدين على الميت لرجل ثم شهدا بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي باقرارهما الدين في حصتهما من التركة تقبل لأن مجرد اقرارهما قبل القضاء عليهما لا يحل الدين في قسطهما وان قضى عليهما باقرارهما ثم شهدا به له عليه لا يقضى بشهادتهما لأنهما يريدان أن يحولا بعض ما لزمهما على باقي الورثة فمكثت جرم مغنم ودفع مغرم في الشهادة على النفي من شهادات البرازية * رجل ادعى على آخر ألف درهم وشهد الشهود بذلك فقبل أن يقضى القاضي له ادعى المدعى عليه ألف دينار على المدعى وشهد هذان الشاهدان فان القاضي يقضى بالشهادتين وتكذيب المدعى الشاهدين فيما عليه لا يوجب التكذيب في الشهادة الواقعة له في الرابع من دعوى النصاب * اذا مات رجل وأقر وارثان بدين لانسان على الميت فلم يعطيا ولم يقض القاضي عليهما حتى شهدا بذلك الدين لب الدين عند القاضي تقبل ويثبت الدين عليهما وعلى غيرهما من الورثة (٣) من متفرقات السراجية * اذا شهد وارثان على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لانه لا تهمسة في شهادتهما وان كانا غير عدلين أو أقرا ولم يشهد الزمهما بالحصصة في نصيبهما لأن اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بدون صفة العدالة لا تكون حجة على غيرهما وانما هي حجة عليهما في باب اقرار الوارث من وصايا المبسوط * (م) عن محمد في شاهدين شهدا على رجل لرجلين بألف درهم وشهدا المشهود لهما للشاهدين على هذا الرجل بألف درهم والمشهود عليه حتى فشهادتهما جائزة ولو كان المشهود عليه ميتاً لآتة هذه الشهادة قال محمد هي عندي جائزة هكذا ذكر ابن سماعة فقد ذكر محمد أولاً أن شهادة الغريمين على الميت غير مقبولة وقال بعد ذلك وهي عندي جائزة وأشار الى أن ما ذكر أولاً قول غيره ولم يذكر أنه قول من وقد ذكر الخصاصف أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا تقبل هذه الشهادة وهكذا ذكر بشرى الامالي وذكر في الجامع أن على قول أبي حنيفة ومحمد تقبل هذه الشهادة وهكذا ذكر في وصايا المبسوط وروى الخصاصف عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة انهم اذا اجاؤا معاً لا تقبل شهادتهم وأما اذا جاؤا متفرقين

(٣) أقر وارثان بأن الميت أوصى لفلان بكذا وأنكر الوارث الثالث ذلك فنشهد عليه الوارثان المقران به هل تقبل شهادتهما لمشاركتهما بالدين أم لا من المسائل التي لم توجد فيها رواية منصوصة ولا جواب من المتأخرين كذا في آخر القنية **سبح**

(١) وعبرة الخاتمة في فصل فيمن لا تقبل شهادته للثمة قبلوا عملها ثم شهدوا بعد التوبة وفيه أيضا قال الحسن تقبل في حق الكل وكذا في الظهيرية **سنة** (٢) وفي السراجية في باب من تقبل ٣٨٢ شهادتهم شهادة الرجل الغريمه المقلس جائزة وذكره في المنية في باب الشهادة على الشهادة **سنة**

(٣) لانه حتى يتعلق بعدموته بالتركة وقد سبق بيانه **سنة**

(٤) قال ابن شحنة في شرح المنظومة بعد ذكر ما في القنية من النقول وحاصله القبول اذا كان موسرا حيا والقولان في المقلس وعدم القبول بعد الموت قولاً واحداً لتعلق حقه بالتركة كالموصى له لكن رأيت في جامع الفتاوى لحافظ الدين البرازي تقييد الجواز بما اذا شهد بما سوى جنس حقه انتهى وما في البرازية مخالف لما في الخاتمة وقد سبق النقل منه **سنة**

(٥) وفي الثالث من شهادة التاتارخانية وشهادة الاجير الواحد لصاحبه لا تقبل سواء كان في تجارته أو في شيء آخر وفي الكافي ذكر أنها لا تقبل استحساناً والقصاص أن تقبل وفي الكبرى ذكر الصدر الشهيد أنها لا تقبل سواء كان في تجارته أو في شيء آخر وفي الكافي وذكر عصام الدين أنها لا تقبل في تجارته وسكت عن الآخر قال قاضيان والفتوى على ما ذكر في الكافي وفي الرابع من شهادات الولوالجية وذكر في العميون أن كان أجيراً لمياومة تقبل أما اذا كان مشاهرة أو مساهنة لا تقبل لانهما يعدان من عياله يدخلان عليه ويأكلان طعامه ولا كذلك أجير المياومة **سنة** وفي التمة في فصل في شهادة المتهم لا تقبل سواء كانت الشهادة في تجارته أو في شيء آخر هو الصحيح **سنة**

التلميذ الخاص الذي يأكل معه وفي عياله ليس له أجرة معلومة أما الاجير الواحد هو الذي استأجره مياومة أو مشاهرة أو مساهنة بأجرة معلومة **سنة** خلاصة **سنة**

تقبل ولولم يكن الامر على هذا الوجه **سنة** ادعى رجلان أن داراً أو عبداً أو عرضاً من العروض في يدي ورثة الميت أن الميت غصب ذلك وشهد لهما شاهدان بذلك ثم شهد المشهود لهما للشاهدين على الميت بدين ألف درهم فإن الشهادة كلها جائزة كذا ذكر الخصاص وهذا يجب أن يكون على الروايات كلها لأن تمة الشركة لا تتأق هنا وكذلك لو لم يدعي الغصب ولكن ادعى الشرا من الميت ونقد الثمن كان الجواب كما قلنا في دعوى الغصب وهذا يجب أن يكون على الروايات كلها وكذلك لو ادعى أحد الفريقين عينا وادعى الفريق الآخر عينا آخر تقبل شهادتهم وهذا أيضاً يجب أن يكون على الروايات كلها وكذلك لو ادعى أحد الفريقين الوصية بعد بعينه وادعى الفريق الآخر الوصية بعد آخر بعينه تقبل شهادتهم باتفاق الروايات في العاشر من شهادات التاتارخانية * وفي ثلاثة نفر قتلوا رجلاً عمداً ثم شهدوا على أنه عني عسلاً لا يجوز ولو شهد اثنان منهم أنه عني عسلاً تقبل عن هذا الرجل وهو قول الثاني (١) في نوع في الشهادة على فعل نفسه من البرازية * وشهادة الغريم أن الدين الذي عليه مال هذا المذني لا تقبل وان قضيا الدين شهد المستلج بكون الدار للمذني ان قال المذني ان الاجارة كانت بأمرى لا تقبل ولو قال كانت بغير أمرى تقبل ولو كان ساكناً في الدار بغير اجارة فشهد لذي اليد تقبل ولو شهد عليه تقبل أيضاً عندهما خلافاً لمحمد بناء على تحقق الغصب في العقار وعدمه في نوع في شهادة المودعين وأمثاله من البرازية * مستأجر الدار اذا شهد مع رجل آخر أن الدار لاجره أو شهد للمذني أن الدار للمذني ذكر الناطقي أنه تجوز شهادته في الوجهين في قول أبي حنيفة وإن كانت شهادته في الوجه الاقل لتصحيح الاجارة وفي الثاني لاثبات حق الفسخ لنفسه ومع ذلك قال تجوز شهادته سواء كانت الاجرة رخيصة أو غالية وقال أبو يوسف لا تجوز شهادته في الوجه الثاني لاثبات حق الفسخ لما فيه من اسقاط الاجرة عن نفسه في فصل فيمن لا تقبل شهادته للثمة من شهادات الخاتمة وعما فيه * وتجاوز شهادة رب الدين لمديونه بما هو من جنس دينه كذا ذكر في وكالة الجامع * لو شهد لمديونه بعدم موته لم تقبل شهادته لأن الدين لا يتعلق بعمال المديون في حياته ويتعلق بعد وفاته من المحل المزبور * (في قب) تقبل شهادة المديون لرب الدين (ط) ولا تقبل شهادة رب الدين لمديونه اذا كان مقلساً (شخ) والد صاحب المحيط تقبل شهادة رب الدين لمديونه وان كان مقلساً (٢) وفي شرح الجامع العتاي رب الدين اذا شهد لمديونه بعدم موته بعمال لا تقبل لتعلق حقه بالتركة (٣) وكذا الموصى له بألف مرسلة أو بشيء بعينه لا تقبل لانه يزاد به محل وصيته أو سلامته عينه (قح) تجوز شهادة الدائن لمديونه الحى دون الميت لما مر (٤) في فصل من تقبل شهادته ومن لا تقبل من القنية * ولو ادعى ديناً على ميت وقضى له بذلك وقد ترك وفاء ثم ان المقتضى له شهد للورثة بدين للميت على رجل ألف درهم لا تقبل لانه ينتفع به في السابع عشر من دعوى التاتارخانية * شهادة الاجير الواحد لاستاذه لا تقبل في تجارة وغيرها أجير مياومة كان أو مشاهرة أو مساهنة وشهادة الاجير المشترك مقبولة (٥) في شهادة المتهم من منية الملقى * اذا شهد الاجير لاستاذه وهو أجير شهر فلم ترد شهادته ولم يعدل حتى مضى

الشهر ثم عدل لم تقبل شهادته لأن شهادته لم تكن مقبولة فلم تصر مقبولة لكن شهدا لمرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل القضاء بطلت شهادته لأن قسام الشهادة الى وقت القضاء شرط لجواز القضاء وهو كالمشهد وهو عدل ففسق قبل القضاء ولو أن القاضي لم يرد شهادته وهو غير أجبر ثم صار أجيرا ثم مضت مدة الاجارة لا يقضى بتلك الشهادة وان لم يكن أجبرا عند الشهادة ولا عند القضاء لأن اعتراض الاجارة على الشهادة أبطل الشهادة فلأن القاضي لم يبطل شهادته ولم يقبل فأعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كالمشهد لمرأته فلم يرد القاضي شهادته حتى أبانها ثم أعاد الشهادة جازت شهادته ولو كان القاضي رد شهادته الاولى لمرأته ثم أعادها بعد المينونة لا تقبل شهادته لأن شهادته ردت في هذه الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبدا وكذلك في مسألة الاجير في فصل من لا تقبل شهادته للتممة من شهادات الخانية * (شع) شهد بنت امرأته أو لطلقة تقبل (مت) وهذا بعد انقضاء العدة (شع) طلقها ثلاثا وهي في العدة لا تجوز شهادته لها ولا لشهادتها له (١) في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادات القنية * شهد المودع بان يكون الوديعة ملك المودع المتدعي تقبل ولو شهد أن المتدعي أقر أنه ملك المودع لا الا اذا شهدا به بعد مازد الوديعة على صاحبها ولو شهد المرتفعان للمتدعي قبلت وبعد هلاك الرهن لا ويضمن قيمته للمتدعي لا قراره بالغصب ولو شهدا على اقرار المتدعي بكون المرهون ملك الراهن لا تقبل قائما كان أو هالكا الا اذا شهدا بعد رد الرهن على الراهن واذا أنكر المرتفعان فشهد الراهنان بذلك لا تقبل وضمننا قيمته للمتدعي لما ذكرنا شهد الغاصبان بالملك للمتدعي لا تقبل الا بعد الرد على المغصوب منه وبعد الهلاك في يدهم لا تقبل شهد المستقرضان بالملك للمتدعي لا تقبل بعد الرد وقبله لأن رد عينه كرده مثله لعدم التعيين في نوع في شهادة المودعين من شهادات البزارية * (طم) كفي لان جمال شهدا على رجل أنه كفل بهذا المال لا تقبل وقيل تقبل في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادات القنية * الكفيل بنفس المتدعي عليه شهد أن المتدعي عليه قضى المال الذي كانت الدعوى والكفالة لاجله لا تقبل في الصحيح في نوع في الشهادة على النقي من الثاني من شهادات البزارية * الوكيل بشراء شيء بعينه ادعى الشراء لنفسه فشهد البائع أنه أقر حال الشراء أنه يشتره للموكل لا تقبل لأن المبيع اذا سلم الى الموكل لا يملك الوكيل الرد بعيب فكان متهم ما من المحل المزبور * الوكيل بقبض الدين تجوز شهادته بالدين في الثاني من قضاء العتبات * (بج) أمير كبير ادعى فشده مشرفه أو كتابه أو نوابه أو خدماؤه أو شحنته أو رعيته لا تقبل شهادتهم وعنه من يسلم في أحاديث الرعية وقصة النواب والضرائب لا تقبل شهادته وعنه تقبل شهادة المزارع لرب الارض ثم رجع وقال لا تقبل لفساد الزمان وعن شرف الأئمة الاسفندي لا تقبل شهادة أهل الرعية لو كسل الرعية والشحنة والرئيس والعامل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذا شهادة المزارع في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادة حاوي القنية وكذا في القنية

(١) وفي الثالث من شهادات التماثارية
نقل عن الخلاصة لا تقبل شهادة الرجل
لعنته من طلاق بائن

*** (نوع فيما تقبل الشهادة فيه بلا دعوى) ***

وشهادة هلال رمضان بدون الدعوى تقبل عندهما وينبغي أن تشترط الدعوى عند أبي حنيفة وقيل يشترط لفظ الشهادة وقيل لا وفي شهادة الفطر والاضحى يعتبر لفظ الشهادة كذا (فقط) وفي (فحش) شهادة هلال رمضان تقبل بلا دعوى بخلاف عيد الفطر وفي هلال الاضحى اختلاف المشايخ لانه اجتمع فيه حق الله تعالى وحق العبد فقاس به بعضهم على رمضان وبعضهم على هلال الفطر * (عدة) في هلال رمضان لا تشترط الدعوى ولفظ الشهادة كسائر الاخبارات وفي هلال الفطر ينبغي أن تشترط الدعوى ولفظ الشهادة كعتق القن والوقف عنده (فقط) ينبغي أن لا تشترط الدعوى في هلال رمضان كعتق الامة والطلاق عند الكل وعتق القن عندهما وعلى قول أبي حنيفة ينبغي أن تشترط كما في عتق القن وهل يشترط حكم الحاكم لثبوت الرضائية لم يذكر هذا في الكتاب وينبغي أن لا يشترط حكمه بل يكفي أن يأمر الناس بالصوم والخروج الى المصلى للعيد في الثالث عشر من القسولين وعنايته فيه * وأما هلال شوال فان كان في السماء له لا تقبل الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ويشترط فيه الحزبية وكما يشترط فيه الحزبية والعديد ينبغي أن يشترط فيها لفظ الشهادة وأما الدعوى فينبغي أن لا تشترط فيها كما لا تشترط في عتق الامة وطلاق الحزبة عند الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد وفي الوقف على قول الفقيه أبي جعفر وأما على قياس قول أبي حنيفة فينبغي أن يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد عنده من الخانية في أوائل كتاب الصوم

*** (نوع في شهادة اذا بطل بعضها بطل كلها) ***

أخ وأخت ادعى ارضاء شهود زوجها ورجل آخر تزدهما شهادتهما في حق الاخت والاخت فان الشهادة متى رد بعضها ردت كلها من شهادة زبدة الفتاوى * مات وترك ابنا وبنتين فادعى الابن عينا بالارث والاختان لم تدعى افضلهما زوجا البنين للابن على ذي اليد لا تقبل لان هذه الشهادة فيها تهمه لان ما ثبت له ثبت لزوجة الشاهد (١) من دعوى القاعدية * لو شهدا على رجل أنه قذف أمتهم وفلان لا تقبل شهادتهما لان الشهادة واحدة فاذا بطلت في حق الام بطلت أصلا من الخانية وكذا في الاول من بينات الظهيرية * وفي جامع الفتاوى لو ادعى رجل مالين أحدهما كذا من ماله من الحناء وليس فيه بيان صفته أو نوعه والاخر كذا درهم ما وقدين جنسه ونوعه وصفته وأقام البيعة على ذلك هل يقضى بالمال الذي بين نوعه وجنسه قال لانها شهادة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها من التاتارخانية في الثامن من الدعوى وكذا في جواهر الفتاوى في الثالث من الدعوى وفي الرابع والعشرين من شهادات التاتارخانية ما يوافق نقله عن الفتاوى المعروفة بالصيرفية وعنايته فيه * ادعى دفعة واحدة مالين وبين صفته أحدهما فقط وبرهن كذلك لا ريب انه لا يحكم فيما لم يبين وهل يحكم بما بين قال الوارنم لاقتصار المانع من القبول فيه وقال في جامع الفتاوى انه لا يحكم به أيضا لاقتصاد الشهادة فتنى ردت في بعضها ردت في الباقي (٢) في الخامس عشر من دعوى البرازية وكذا في السادس من القسولين والعمادية * (اهو)

(١) والمسئلة فيه اذا بطلت في حق الاولاد بطلت أصلا كالوشهد لان الشهادة واحدة على رجل أنه قذف أمتهم وفلان لا تقبل شهادتهما ما غفر الله لخصمه ولمن دعاله بالمغفرة

(٢) وقال في أوائل دعوى القنية بعلامة (بم) فللقاضي أن يقضى بالذي بينه وان لم يقض بالآخر كانه أشار بقوله فللقاضي الى الاختلاف ونقلنا تمامه في الفصل الاول من كتاب الدعوى وقال في الفصل الثلاثين من دعوى المحيط لاشك أنه لا تقبل الشهادة على المجهول وهل تقبل على الممثل المعلوم اختلاف المشايخ فيه

شهدوا بالالف وقضى ثم أقر أنه لم يكن عليه الا التمسمة فالتمسما باطل في الكل لانه لا يتجزأ في الرابع والعشرين من شهادات التاتار خاتمة وقسمه فيه

* (الثالث في الشهادة على فعل نفسه وما يتصل به) *

* (عن) أحد الشاهدين قال هذا الشيء ملك للمدعي كان لي بعته وقبضت الثمن لا تقبل شهادته من القنينة في شهادة رجل على شيء حصل بفعله وكذا في الخاتمة * (فتين) لو شهد البائع بالملك لشتره والعين في يد غيره بأن قال هذا العين ملكه لاني بعته منه أو قال كان ملكي فبعته منه لو كان المدعي ادعى الشراء منه لا تقبل لان الشهادة على قول نفسه في الثاني من الفصولين وكذا في العمادية * وفي المحيط شهد أن فلانا امرأته بتزوج فلانة منه أو أن يخلعها منه أو أن يشترها له عبد ففعلناه فالتمسمة على ثلاثة أوجه اما أن ينكر الموكل الامر والعقد أو يقر بالامر لا العقد أو يقر بهما وكل على وجهين اما أن يدعي الخصم العقد مع الوكيل أو ينكر فان كان الموكل ينكر لا تقبل في الفصول كلها وان كان الامر يقر بهما والخصم يقر بالعقد قضى بالاقرار لا بشهادتهما الخلع والنكاح والبيع فيه سواء وان كان الخصم ينكر العقد لا يقضى بالنكاح والبيع ويقضى في الخلع باطلاق بلا مال باقرار الزوج لا بشهادتهما وان أقر الامر بالامر ولكن بحد العقد فان كان الخصم مقررا يقضى بالعقد كلها الا في النكاح عند الامام في نوع في الشهادة على النفي من البرازية * كان الامام رحمه الله يجوز شهادة القاسمين على قسمتهم ما هو قول الثاني ومحمد لم يرد ذلك وهو قول الثاني أولا وصورته أن يشهد أن هذا النصف وقع في سهم هذا والنصف الآخر في سهم ذا وذكر الخصاص قول محمد مع الامام وجه القبول ان الملك لا يثبت بالقسمة بل بالتراضي أو باستعمال القرعة ثم التراضي عليه والخلاف في القسمة بغير أجر أما لو بأجر لا تقبل اجماعا وكذا لو شهد أنه امرأنا أن تبلغ فلانا أنه وكله ببيع عبده وأعلمناه أو امرأنا أن تبلغ زوجته أنه جعل امرأته يداه فبلغناها وطلقت نفسها تقبل أما لو قال لا تشهد أنه قال لنا خير امرأتى فخيرناها فاختارت نفسها لا تقبل وكذا لو قال امرأنا أن نجهل امرأته يداه فبلغناها وطلقت نفسها لا تقبل وفي المنتقى شهد أنه قبض منه ألفا وهو ينكر وقال نحن وزناها لك ان قال كان رب المال حاضرا تقبل والا لا وذكر بعده وزن الغريم له المال ووضع بين يديه وقال خذ مالك فقال المقتضى أنه لا تخزننا ولنبيه فناولته ثم شهد على المقتضى أنه الذي دفع اليه المال تقبل وذكر هلال في الشروط انه لا تقبل شهادة الذي كاله في المكال وتقبل شهادة الذي ذرع في المذروع في نوع في الشهادة على فعل نفسه من البرازية * شهادة الوكيلين أو الدلائل اذا قالوا نحن بعنا هذا الشيء أو الوكيلان بالنكاح أو الخلع اذا قالوا نحن فعلنا هذا الخلع أو النكاح لا تقبل أما لو شهد الوكيلان بالبيع أو النكاح انها منكوحته أو ملكه تقبل من المحل المزبور * ولو شهد الدلائل وقالوا نحن بعنا لا تقبل وكذا الوكيلان ولو شهد الوكيلان بالنكاح باثباته لا تقبل ولو شهدا أنها امرأته تقبل والحيلة أن يشهد بالنكاح ولا يذكر الوكالة من التسهيل شرح الطائفة قبيل كتاب الدعوى * (بم) فضولي روي امرأة من رجل بحضوره شهود وأجازت العقد ثم اختلفا في المهر تقبل

(ترجمة) (١) قال لعبدان تكلمت مع فلان وأذهب بيته في ظرف عشرة أيام فأتت حتر وشهد ذلك الشخص مع غيره أنه في ظرف تلك العشرة الأيام تكلم معه وأذهب بيته اهـ (٢) قال صدور الشريعة في شرح الوعابة في باب حلف الفضل الذي الذي يحيط به علم الشاهد مثل الاثبات على ماين (٢٨٦) في الاصول في الترجيح عهـ (٣) قال شهادت برنقي بعض آنتت كذا بلفظ

نفي بود وبمعنى هم نفي چنانكه اين ملك وى نيست ووى انكار تكرر است وبمعنى آنتت كذا بلفظ نفي است وبمعنى اثبات چنانكه طلقها وما استثنى فان معناه وسكنت وچنانكه قال عزير ابن الله ولم يقبل وقالت اليهود أو قول اليهود أو نحو ذلك ونحو أن يقول في دستوري رفت أي ذهب مع النهي والمنع وبعض ديسكر آنتت كذا بلفظ اثبات است وبمعنى نفي چنانكه ان لم أجد العام فالعبد كذا تفاوتت حيث أجاب برنقي كذا اورا يك ضد بود ان اثبات ضد بود وقبول وهر نفي كذا اورا ضد بود ان اثبات جيزي نبود لانه ليس بعض الاضداد بالاثبات بأولى من البعض فبقي نقياً محضاً فلا يقبل وهي اثبات كذا متضمن نفي بود ففيه اختلاف كما عرفت كذا في شهادات القاعدية عهـ

(ترجمة ما في الهامش)

الشهادة على النفي بعضها يكون لفظه نقياً ومعناه نفي أيضاً نحو هذا ليس ملكه وهو غير منكر وبمعنى الفظية نفي ومعناه اثبات نحو طلقها وما استثنى فان معناه وسكنت ونحو قال عزير ابن الله ولم يقبل قالت اليهود أو قول اليهود ونحو ذلك ونحو أن يقول ذهب بلاذن أي ذهب مع النهي والمنع وبمعنى بلفظ الاثبات ومعناه نفي نحو ان لم أجد العام فعبدى كذا فما التفاوت أجاب كل نفي له ضد واحد يصح له عليه ويكون قبولاً وكل نفي له أضداد لا يصح حمل شيء عليه لانه ليس بعض الاضداد بالاثبات بأولى من البعض فبقي نقياً محضاً فلا يقبل وكل اثبات متضمن نقياً ففيه اختلاف اهـ

شهادة الفصولي لها اذا لم يصف العقد الى نفسه في شهادة الرجل على شيء حصل بفعل نفسه من القنية ويجوز شهادة المرضعة على الارضاع من شهادة خزانة الاكل * قال لعبدان دخلت دارهذين الرجلين أو مسست ثوبهما فأتت حتر ففعل العبد ذلك فشهد الرجلان أو ابناهما على تحقق الفعل تقبل ولو قال ان كلمت عبيدي هذا أو مسست ثوبيه فشهدا على تحقق الفعل لا تقبل ولو قال لعبدان كلمت فلانا وفلانا فأتت حتر فشهدا أنه كلمهما لا تقبل * حلف بعتق عبده على أن لا يستقرض فشهدا أنهم ما أقرضاه لا تقبل ولو شهدا أنه طلب منهم ما الاقراض الا أنهم ما لم يقرضاه تقبل ان استقرضت من فلان فعبداه حتر تشهد ورجل وأبو العبد أنه استقرض من فلان كذا والحالف ينكر تقبل في حق المال لا في حق العبد لان فيه شهادة الاب لا فيه في نوع في الشهادة على فعل نفسه من شهادات البرازية * غلام را گفته است كه اگر با فلان سخن كوي يا بجانها وى روى تاده روز نوآزاد وآن فلان بايكي مرد ديكر كواهي مى دهند كه اين غلام دران ده روز با فلان سخن گفت يا بجانها وى رفت (١) هل تسمع شهادة فلان أم لا أجاب في التسليم معه لا وفي الذهاب الى بيته نعم لان الذهاب الى بيته يتم بدون التسليم معه لا يتم بدون شهادة الرجل على شيء لا يتم الا به لا تسمع من أو اخر شهادات القاعدية * (الرابع في الشهادة على النفي) *

الشهادة لو قامت على الاثبات وفيها نفي بأن يقول هذا غلامه نجي عنده أو هذه دابته نجبت ولم يزل ملكه هل تقبل اختلاف فيها المشايخ والاصح قبولها (٢) كذا (فت) في الثاني عشر من الفصولين وتعامه فيه * (سك) شهدا عليه أنا سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم يقبل قول النصارى فبانت احمر أنه وهو يقول وصلت بقول قول النصارى تقبل المينة وتقع الفرقة ولو قال سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم نسمع منه غيره ترذ الشهادة ولا تقع الفرقة ولو شهدا بخلع أو طلاق بلا استثناء بأن قالان شهدا أنه خالع بلا استثناء أو خالع ولم يستثن لا يقبل قول الزوج وطلاق ولو قال لا نسمع منه غير كلمة الطلاق أو الطلاق كان القول للزوج ولا يفرق بينهما الا أن يظهر منه ما يدل على صحة الخلع من قبض البذل أو غيره فحينئذ يكون القول قولها وهذه المسئلة مما تقبل فيها الشهادة على النفي (٣) من المحل المزبور * شهدا أنه استقرض من فلان في يوم كذا في بلد كذا فبرهن على أنه لم يكن في ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان آخر لا تقبل لان قوله لم يكن فيه نفي صورة ومعنى وقوله بل كان في كذا نفي معنى وأصله ما ذكر في النوادر عن الثاني شهدا عليه يقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجارة أو بيع أو كتابة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في مكان وزمان وصفاه فبرهن المشهود عليه أنه لم يكن يومئذ ثمة لا يقبل لكهـ (٤) قال في المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى بفسراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضروريات مما لا يدخله الشك هذا الى كلام الثاني وكذا كل مينة قامت على أن فلانا لم يقبل ولم يفعل ولم يقر في أول نوع في الشهادة على النفي من شهادات البرازية * رجل كان له عند

(٤) قوله لكنه قال في المحيط الخ كان في ذكر كلمة الاستدرا الماشعار اضعفه ومخالفته لا تقوم فيما تقر عندهم كيف لا رجل وقد تقر عندهم أن الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكثرة ولا ترجيح بكثرة الشهود كما تقر في الاصول والقروع كذا بلفظ بعض العلماء وعزاء الى سعدى افندي وبما في المحيط أفقي مولانا أبو السعود عهـ

رجل ودبعة فقال المودع لرب الودبعة دفعت الودبعة اليك بمكة يوم كذا وأقام رب
 الودبعة بينة أن المودع في اليوم الذي ادعى الدفع فيه بمكة كان بالكوفة لم أجر هذه
 الشهادة ولو أقام البينة على اقرار المودع أنه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبل الشهادة
 من متفرقات ودبعة الذخيرة * (بس) الشرط يجوز اثباته بينة ولو كان نفيها كالمو قال
 نفسه ان لم أدخل الدار اليوم فأنت حر فبرهن القن أنه لم يدخل يعتق قبل فعله هذا
 لو جعل أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة ثم ضربها وقال ضربتها بجنابة وبرهنت أنه
 ضربها بغير جنابة ينبغي أن تقبل بينتها وان قامت على النفي لقبها ما على الشرط * (ص)
 حلف ان لم تجب صهرتي في هذه الليلة فامرأتى كذا وشهدا أنه حلف كذا ولم تجب صهرته
 في تلك الليلة وطلقت امرأته تقبل لأنها على النفي صورة وعلى اثبات الطلاق حقيقة والعبرة
 للمقاصد لا للصور كالمو شهدا أنه أسلم واستثنى بأن يقول أسلمت وأبرأت ان شاء الله وشهد
 آخران أنه أسلم ولم يستثنى يقبل بينة اثبات الاسلام ولو فيها نفي اذ الغرض اثبات اسلامه
 (١) في الثاني عشر من الفصولين * قال زن برشوى دعوى كردك وى سو كند خورده
 بود بيه طلاق من كهي دستور نواز شهر نروم وبي دستوروى من از شهر رفت يا جنين
 سو كند خورده بود كه بي جنابت مرا زدا كذون بي جنابت مرا زد و شوى منك كرت
 وكواهان هم جنين كواهي دادند اجاب اگر شوى همه را منك كرت بود ويا سو كند را مقرر
 بود ورتن وزدن را منك كرت كواهي مسموع بود (٢) لا يقال ان هذه شهادة على النفي لانه
 يقال لا بل هذه شهادة على اثبات شرط الحنف وهو الفعل العارى عن الاذن لا على نفي
 الاذن بل انتفاء الاذن يحصل ضمنا وتبعالا عبارة به وان كان الزوج مقر باليمين والذهاب
 والضرب لكنه ذهب يقول باذنها أو ضربت بجنابتها فقال الشهود انهم لم تأذن ولم يجن
 فانها لا تسمع لانها قامت على النفي مقصودا من دعوى القاعدية *
 * (الخامس في شهادة النساء والشهادة عليها أولها) *
 وفي الاقضية تجوز شهادة النساء وحدهن فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة ونحوها
 ولا يشترط العدد ويكتفى بشهادة امرأة واحدة مرة مسلمة عدلة عندنا والمتن أحوط
 ويشترط الحزينة والعقل والبلوغ والاسلام وانظر الشهادة عند مشايخنا ومشايخ بلخ
 خلافا لما يقوله مشايخ العراق والقدوري اعتمد على الاول وعليه الفتوى بخلاف
 الديانات وأما شهادة رجل واحد على الولادة أو العيب في هذا الموضع فقد اختلف المشايخ
 فيه والاصح أنها تقبل ويحمل على أنه وقع بصره على فرجها من غير قصد أو قصد محمل
 الشهادة فلا يضر كافي الشهادة على الزنا وفي اسم لال الصبي لا تقبل شهادة النساء
 الا في الصلاة عليه وفي الميراث لا تقبل الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وعندهما
 تقبل في ذلك كله شهادة الحرة المسلمة والشهادة على حركة الولد بعد الولادة على هذا
 الخلاف والشهادة على العذراء والرتقاء على هذا المرأة المنكوحه اذا جاءت بولد وقالت
 زوجها انه منك فانكر الزوج ولا يتم الا يقبل قوله ابدون شهادة القابلة فان شهدت تقبل
 ويثبت النسب والثنتان أحوط وتأويل المسئلة اذا كان زوجها يكذبها أما اذا كان

(١) في التفسير في فصل عتق البعوض
 ان لم أدخل الدار اليوم فهو حر فشهدا أنه
 لم يدخل اليوم تقبل لأنها على النفي تقبل
 في الشروط لأنها لا تثبت معنى لانها قامت
 لا تثبات العتق والعبرة للمعنى فيقتضى بعثته
 وان قامت على النفي نقد
 (ترجمة)

(٢) ادعت على زوجها أنه حلف
 بالطلاق الثلاث متى ان خرج من المدينة
 بغير اذني وانه قد خرج بغير اذني أو ان
 ضربني بغير جنابة والا أن ضربني بغير
 جنابة والزواج منك ذلك كله وشهد
 الشهود بذلك اجاب ان أنكر الزوج
 الجميع أو أقرب اليه وأنكر الذهاب
 والضرب تسمع الشهادة اه

أيضا بدعها أولم يكن زوج ثبتت الولادة بمجرد قولها بدون شهادة القابلة في جنس آخر
 في شهادة النساء من الثاني من شهادة الخلاصة وكذا في البرازية بعبارة أخصر *
 وفي الفتاوى العتائية وفي المجرّد لا تقبل شهادة النساء في السرقة في حق القطع وتقبل
 في حق الضمان في الثاني من شهادات التاتارخانية (١) * اختلاف المشايخ في أنه هل
 يصح تحمل الشهادة على المرأة إذا كانت منقبة بعض مشايخنا وسعوا وقالوا يصح عند
 التعريف وقالوا تعريف الواحد يكفي كما في المزكي والمترجم والاشنان أحوط على الخلاف
 الذي عرف في تلك المسئلة والى هذا القول (٢) مال الشيخ الامام خواهرزاده وبعضهم
 قالوا لا يصح التحمل عليها بدون رؤية وجهها وبه كان يفتي القاضي شمس الاسلام
 الازجندی والشيخ الامام طهير الدين المرعشي ثم على قول أبي يوسف ومحمد إذا أخبره
 عدلان أنها المنة بنت فلان يكفي وعلى قول أبي حنيفة لا يحل له الشهادة عالم يسمع من
 جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب والفقهاء أبو بكر الاسكاف كان يفتي بقولها ما
 في هذه المسئلة وهو اختيار نجم الدين النسفي وعليه الفتوى في الاول من شهادات
 التاتارخانية وكذا في المحيط * وهل تشترط رؤية وجهها اختلاف المشايخ فيه منهم
 من لم يشترط واليه مال الشيخ الامام خواهرزاده وفي النوازل قال تشترط رؤية شخصها
 وفي الجامع الاصغر شرط رؤية وجهها في الاول من شهادات الخلاصة * وقال
 الامام أبو بكر لا تشترط رؤية شخصها أيضا وغيره على أنه يشترط رؤية شخصها من
 أوائل شهادات البرازية وكذا في الاول من شهادات التاتارخانية * (قن مق) شهدا
 على امرأة باسمهما ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي للشهود هل تعرفون المتدعي عليها
 فقالوا لا لا تقبل شهادتهم ولو قالوا احتملنا الشهادة على امرأتها اسمها كذا ولكن لا ندري
 أن هذه المرأة هل هي تلك ام لا صحت شهادتهم على المسماة فكان على المتدعي اقامة البينة
 أن هذه هي بخلاف الاول اذا قرأ في الاول بالجهة فبطلت شهادتهم كذا (ط)
 في التاسع من الفصولين * (ط فقط) لو أخبر الشاهد عدلان أن هذه المقررة فلانة بنت فلان
 يكفي هذا للشهادة على الاسم والنسب عندهما وعليه الفتوى ألا يرى أنهم لو شهدا عند
 القاضي يقضى بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فيجوز الشهادة بأخبارهما بالطريق
 الاولى فان عرفها باسمها ونسبها عدلان ينبغي للعدلين أن يشهدا الفرع على شهادتهما
 كما هو طريق الاشهاد على الشهادة حتى يشهدا عند القاضي على شهادتهما بالاسم والنسب
 ويشهدا بأصل الحق أصالة فيجوز ذلك وفاقا من المحل المزبور (٣) * وفي الجامع
 الاصغر قال أبو بكر الاسكاف المرأة اذا حسرت عن وجهها وقالت أنا فلانة بنت فلان
 وقد وهبت لزوجي المهر فان الشهود لا يحتاجون الى شهادة عدلين أنها فلانة بنت فلان
 مادامت حية فان ماتت حينئذ تحتاج الشهود الى شهادة شاهدين أنها كانت فلانة
 بنت فلان قال نجم الدين عمر النقي ويصح تعريف من لا يصح شاهد لها (٤) سواء كان
 الاشهاد لها أو عليها وفي العتائية (٥) ويقبل في تعريفها قول أيها أو ابنها أو زوجها
 (٦) ومن المشايخ من قال اذا كان الاشهاد لها لا يصح تعريف من لا يصح شاهد لها

(١) وكذا في سرقة التاتارخانية في فصل
 في ظهور السرقة وفيه أنه قبل الشهادة
 على الشهادة في حق المال لا في حق القطع

هم
 (٢) أي الى محبة تحمل الشهادة على
 المرأة المنقبة عند التعريف هم

(٣) وكذا في الاول من شهادة المحيط

هم

(٤) والتعريف كالتعديل فيصح كلاهما

من المرأة والمحدود في القذف كذا

في الخلاصة في الجنس الخامس من

القضاء هم

(٥) كذا في التاسع من الفصولين هم

وفي التهمة وسئل علي بن أحمد عن امرأة أقرت عند رجلين أنها أعتقت هذه الجارية ولم يريا وجه المعتقة هل لهما أن يشهدا بذلك قال لا ما لم يعرفاه فان لم يعرفاهما منذ أعتقتها وسعهما أن يشهدا عليها بالاعتاق وفي جامع الفتاوى ولو شهدوا على هبة مهرها زوجها فقالوا يتبين أنها كانت غيراً فالزم زوجها قال أبو نصران كانوا رأوها ولم يروا وجهها قبل الهبة ثم لم يبرحوا حتى انتقبت وسترت وجهها ولم يبرحوا حتى وهبت جازلهم أن يشهدوا عليها بالهبة وإن وردت عليهم منتقبة لا ينظرون إليها إلى وجهها حتى تكلمت بالهبة والنغمة تشبه النغمة فلا يشهدون على الاشتباه وفي الملتقط ولو شهدوا على امرأة باسمها ونسبها وهي حاضرة وقالوا لا نعرفها لا تقبل وعن محمد بن مقاتل إذا سمع الرجل صوت امرأة من وراء الحجاب وشهد عنده اثنان أنها فلانة بنت فلان لا يجوز أن يشهدا عليها أطلق الجواب إطلاقاً وكان الفقيه أبو الليث رحمه الله يقول إذا أقرت امرأة من وراء الحجاب وشهد عنده اثنان أنها فلانة لا يجوز لمن سمع اقرارها أن يشهد على اقرارها إلا إذا رأى شخصها يعني حال ما أقرت حينئذ يجوز له أن يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها وفي الحساوي سئل عن القول المعتقد عليه في تعريف المرأة فقال أن يشهد على معرفتها رجلان عدلان أو رجل وامرأتان في الفصل الأول من شهادات التاتارخانية * ولو عرف امرأة بعينها ونغمة كلامها فأقرت عنده بأمر من وراء الحجاب فعرفها بصوتها وأخبرت نساء كن عندها أنها فلانة ووثق بذلك لكنه لم يرها فله أن يشهد بذلك هو المختار ولو لم يعرفها بصوتها لكن أخبرت النساء ولم تخبر لكنه عرفها بصوتها ووثق به فليس له أن يشهد في باب من يحل للشاهد أن يشهد من شهادات القنية * (فح) لو أخبرت امرأة أنها فلانة بنت فلان لا يحل للشاهد أن يشهد باسمها ونسبها لأن تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي وعرفها رجلان (١) وقال لا يشهد أنها فلانة بنت فلان بن فلان حل له الشهادة وقال لا في لفظ الشهادة من التأكيدها ليس في لفظ الخبر لأنه عين بالله معني في التاسع من الفصولين وتماه فيه * وفي الصغرى إذا شهد اثنان أن فلان أطلق امرأته والزواج غائب لا تقبل وإن شهدا عند المرأة حل لهما أن تعتد وتزوج بزواج آخر وكذا إذا شهدا عند رجل عدل وقال الشهادة والأخبار عند ولي المرأة كالشهادة والأخبار عندها وفي شهادات فتاوى قاضيان ولو شهدا عند المرأة واحدة بعوت زوجها أو برقة (٢) أو بطلانه أياهما يحل لهما أن تتزوج وفي الذخيرة وإذا غاب الزوج عن امرأته فأخبرها عدل أن زوجها ساطقها ثلاثاً أو مات عنها فلها أن تعتد وتزوج بزواج آخر فان كان الخبر فاسداً تحرت (٣) وفي أخبار العدل بالموت اعتماد على خبره إذا قال عاينته ميتاً أو شهدت جنازته أمّا إذا قال أخبرني بخبر بذلك لا يعتمد على خبره في أوائل الثالث عشر من العمادية * ولو قال رجل لامرأة سمعت من الناس أن زوجك فلان مات جازلها أن تتزوج إن كان الخبر بعد فلاولاً المرأة إذا تزوجت بزواج آخر ثم أخبرها جماعة أن زوجها حي أن صدقت الأول فالنكاح جائز هذا في فتاوى النسق وفي المنتقى لم يشترط تصديق المرأة لكن شرط العدل الأعلى الخبر وفي النوازل إن كان الخبر عدلاً لكنه أعمى أو محمى ودفع

(١) قوله وعرفها رجلان كذا في جميع النسخ التي بأيدينا وطاهروا أن المناسب أن يقول فلو عرفها الخ اه محججه

(٢) ولو شهدا عند عدل أنه ارتد عن الاسلام فقيه روايتان كذا في المنية سند (٣) وفي الخادم من كراهية السكاف ولو كان الخبر قربة فأتاها بكتاب من زوجها بالطلاق ولا يدرى أنه كتاب أم لا إلا أن أكبر أئمتنا أنه حق فلا بأس بأن تعتد وتزوج لأن القاطع طارئ ولا منازع كذا في الثاني عشر من الفصولين

(١) والاشتهار يكون بطريقتين أحدهما أن يسمع من جماعة كثيرة لا يتصور تواطؤهم على الكذب وفي هذا لا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة والثاني أن يشهد عنده عدلان بلفظ الشهادة كذا في الخاتمة في فصل في الشاهد يشهد بعدما أخبر بزوال الحق من الشهادة وفي العناية أن ثبوت الشهرة بخبر عدلين إنما هو عند الامامين لا عنده وفي الثاني عشر من الفصولين نقلا عن (فقط) وطريق معرفة النسب أن يسمع من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عند أبي حنيفة وعندهما لو أخبر عدلان يكفى وقد مر في أوائل جنس آخر من الفصل التاسع من الفصولين وهو فصل الإشارة أن المستوى على قولهما محمد وسمي الأول في الخلاصة والقاعدة والمنية وشرح أدب القاضى والبزاية شهرة حقيقية والثاني شهرة حكمية وفي الثاني عشر من الفصولين والشهرة لا تثبت بقولهما معنما من الناس إذا السماع قد يكون من واحد غير عدل أو جماعة غير عدول (فقط) الشهرة الشرعية أن يشهد عنده عدلان أو رجل واحد أن بلفظ الشهادة من غير استشهاد ويقع في قلبه أن الأمر كذلك انتهى فيكون المراد من الشهرة الشرعية الحكمية محمد (٢) وفي الولوالية تقبل مطلقا سواء كان موته مشهورا أو لم يكن محمد (٣) إذا سمع الناس يقولون أن هذا ابن فلان أو أخ فلان حمل له أن يشهد على ذلك وكذا لو أخبر بذلك رجلان عدلان والنسب والنكاح يخالفان الموت هناك إذا أخبره رجل أو امرأة حمل له أن يشهد وهنا لا يحمل له حتى يخبره رجلان عدلان كذا في الأول من شهادات النصاب ومثله في نوع في الشهادة بالتسامع من شهادات الخلاصة محمد

فهو جائز من أوائل شهادات الخلاصة وكذا في البزاية وشهادة المفتين * امرأة الغائب إذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بحياته فإن كان الذي أخبرها بموته شهد أنه عين موته أو جنازته وكان عدلا وسعها أن تعتد وتزوج بزواج آخر وهذا إذا لم يورثها فإن أرتنا وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهادتهم أولى قاضيان في فصل انتقال العدة من كتاب الطلاق وكذا في فصل في الشاهد يشهد بعدما أخبر بزوال الحق وكذا في أوائل شهادة البزاية والخلاصة * وفي فتاوى رشيد الدين ولو شهد رجل بالموت وشهد آخر بالحياة فالمرأة تأخذ بقول من كان عدلا منهم سواء كان العدل أخبر بالموت أو بالحياة ولو كانا عدلين يؤخذ بقول من يخبر بالموت لأنه يثبت العارض في الثالث عشر من العمادية

(السادس في الشهادة بالتسامع)

إذا شهدت الشهود بما تجوز به الشهادة بالسماع وقالوا لم نعاين ذلك ولم يكن كنهه اشهر عندنا جازت شهادتهم ولو قالوا شهدنا بذلك لانا معنما من الناس لا تقبل شهادتهم في فصل الشاهد بشبهة من الخاتمة وكذا في الأول من شهادات التواريخ خاتمة نقلا عن الذخيرة وكذا في البزاية والصغرى * وإذا شهد شاهدان على موت رجل فهذا على وجهين أن أطلقا لذلك إطلاقا ولم يبين شيئا أو قالوا لم نعاين موته وانما سمعنا من الناس في الوجه الأول تقبل شهادتهما وفي الوجه الثاني أن لم يكن موت فلان مشهورا لا تقبل الشهادة بخلاف (١) وإن كان موت فلان مشهورا ذكر في الأصل وفي كتاب الاقضية أنه تقبل الشهادة وهكذا ذكر الخصاص في أدب القاضى (٢) وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادتهم به أخذ الصدر الشهيد حسام الدين في العناية وهو الصحيح * (م) وإن قالنا شهد أن فلانا مات أخبرنا بذلك من شهد بموته ممن يؤثق به جازت شهادتهما هكذا ذكر في كتاب الاقضية وهذا فصل اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا لا تجوز هذه الشهادة وعن أبي يوسف أنه تقبل هذه الشهادة إذا فسر بالسماع وكذا في الشهادة على الملك إذا فسر باليد وقد عثرنا على الرواية أنه تجوز الشهادة وهي رواية كتاب الاقضية في الأول من شهادات التواريخ * ولو شهدا بموته وقالوا أخبرنا بذلك ممن يؤثق به فالأصح أنه تقبل الشهادة وكذا ذكره الخصاص أيضا وفيه اختلاف المشايخ وكذا لو قالوا شهدنا بقتله أو بجنازته والموت كالقتل من أوائل شهادات البزاية * ولا يشترط في الخبر بالموت لفظ الشهادة وأما الذي يشهد عنده الحاكم لا بد له من لفظ الشهادة من المحل المزبور وتماه فيه ملخصا * الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريقتين الشهرة الحقيقية أو الحكمية فالحقيقية أن يشهر ويسمع من قوم كثير لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشترط فيه التواتر والعدالة والحكمية أن يشهد عنده عدلان من الرجال أو رجل واحد أن بلفظ الشهادة والشهادة انما تحمل بالشهرة في أربعة النسب (٣) والنكاح والقضاء والموت ولكن الشهرة في الثلاثة الأولى لا تثبت الا بخبر جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب أو بخبر عدلين بلفظ الشهادة وفي الموت بخبر العدل

(١) وفي شهادات المجتبى (٨) بعلامة (ط)

تقبل الشهادة على أصل الوقف بالشهرة وعلى شرائطه أيضا والمختار وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وفي التاسع عشر من رسائل ابن نجيم هل يثبت شرط الواقف بالتسامع كأصله اختلف الصحيح فيها في الكتب المعقدة كالخلاصة

والبرازية أن المختار أنه لا يثبت بالتسامع وعلى الشارحون بأن أصله هو الذي يشتر دون شرائطه وفي المجتبى المختار أنه يثبت بالتسامع ووجهه في فتح القدير انتهى به (٨) في فصل ولا يجوز للشاهد أن يشهد وقدم في الثاني من الوقف ما يناسب هذا المقام

(٢) أو بالعربي كما يسكن بمينا كنة الأزواج كذا في البرازية

(٣) نحن نعرف هذه زوجة هذا أو عرفنا أو كانا كذلك بمجةعان اجتماع الأزواج

(٤) ان أباهما أعطاهما هذا الزوج أو أمسكها هذا الزوج أو رضى بالاعطاء

(٥) قال في الظهيرية في مقطعات الشهادة ولا بأس للرجل أن يشهد بالنكاح المشهور

وان لم يحضر النكاح فان خرج قوم من ملاك قوم وأخبروا رجلا كانوا في الخارج

أن فلانا تزوج فلانة على مهر كذا حل للسامع أن يشهدوا على النكاح كذا

في الخاتمة

قال في الثاني عشر من الفصولين لورأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس

أنها زوجته وسمعه أن يشهد أن زوجها

وان لم يعين العقد

(٦) قال في الخاتمة في فصل في الشاهد يشهد بعد ما أخبر بربو والحق هو الصحيح وكذا في مقطعات شهادات الظهيرية

العدل الواحد وقال أبو يوسف بخبر عدلين وأن يكون مونه مشهورا في الشهادة بالنسب والموت من شهادة المنية * وفي الوقف الصحيح أنه تقبل بالتسامع على أصله لشرائطه لأنه يبقى على الأعصار لشرائطه وكل ما يتعلق به صحة الوقف وتوقف عليه فهو من أصله وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من الشرائط ونص الفضلي على أنه لا يصح في الوقف الشهادة بالتسامع واختار السرخسي جوازها على أصله لاعتبار شرائطه بان يقولوا انه وقف على المسجد هذا أو المقبرة هذه وأما إذا لم يذكر ذلك لتقبل والمراد من الشرائط أن يقولوا ان قدروا من الغلة لهذا ثم يصرف الفاضل الى كذا بعد بيان الجهة فلذلك هذا لا تقبل في الاول من شهادات البرازية * والشهادة بالوقف وشرائطه هل تحل بشهرة وسماع لا رواية لهذا واختلف فيه المشايخ قبل تحل وقيل لا وقيل تحل على أصل الوقف لا على شرائطه وهو الاصح اذ يشترط له لشرائطه ولو شهد بالوقف وحده بالتسامع تقبل (١) في الثاني عشر من الفصولين * ولو فسر القاضي أنه يشهد بالتسامع أو بما يسهل اليد لم تقبل قبل في الوقف تقبل وفي النسب والنكاح تقبل في الاصح من شهادة التسهيل * قال وأما الشهادة على الدخول بالشهرة والتسامع فتجوز أيضا كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي في شرح أدب القاضي لأن هذا أمر يشتهر ويتعلق به أحكام مشهورة من النسب والمهر والعدة وثبوت الاحصان في أوائل شهادة القاعدية * ولو شهدوا بالنكاح وقالوا بهذه العبارة بالفارسية (٢) ما يشتران زن وشوي عي دانيم اودانسته ايم اوچنان باشيده اند كزنان باشويان عي باشند (٣) لا تقبل لانهم شهدوا على الرضا بالنكاح وما شهدوا على النكاح وقال القاضي تقبل لان هذه على النكاح وعلى الرضا ولو شهدوا وقالوا بكون پدر او را باین شوی داده است اودانسته است او رضاداده است (٤) لا تقبل والمختار أنه تقبل في الخامس من شهادات الخلاصة * ذكر في الفصول للامام الاستروشي وقال قال رشيد الدين شهدا على النكاح فسألهما القاضي هل كنتما حاضرين فقالا لا فإنه تقبل شهادة قسما لانه تحل لهما ما شهدا على النكاح بناء على التسامع أو بناء على أنهم ما رأياهما يسكنان في موضع (٥) وقيل لا تقبل لانهم لما قالوا لم يعين العقد تبين للقاضي أنهم ما يشهدان بناء على التسامع ولو شهدا وقالوا نشهد لاننا سمعنا تقبل شهادتهم ما شهدا هذا وقال صاحب العدة لو شهدا عند القاضي وقالوا نشهد أن فلانا مات أخبرنا بذلك من نثق به جازت شهادتهم ما هو الاصح والخصاف يجوز ذلك أيضا وفيه اختلاف المشايخ قال الامام ظهير الدين لو شهدوا على النكاح والنسب وفسروا قال لاني سمعت ذلك من قوم لم يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل في الفصل الاول من شهادة النيابة * وأما في المهر هل يشهد بالتسامع فيه روايتان والاصح أنه جازله (٦) كذا في المنتقى في الاول من شهادات الخلاصة وكذا في البرازية وخراتة المفتين * ولا يشهد بالشهرة في الولاة اذا كانت الورثة التي يضاف اليهم الولاة يزعمون أنه رقيق وعن الثاني آخر وهو قول محمد أنهم يتجوز ولا تجوز في العتق والطلاق اجماعا وقال الحلي في هذا قوله ما عن الثاني أنهم يتجوز

(١) وذكر شمس الأئمة السرخسي أن الشهادة على العتق بالتسامع لا تقبل بالإجماع كذا في أوائل شهادة القاعدية وفي شرح أدب القاضي في الباب الرابع والمائة قال (٣٩٤) وكذلك الشهادة على الولاء بالتسامع لا تجوز في قول أبي حنيفة ومحمد

وفي قول أبي يوسف تجوز ذكر صاحب الكتاب الخلاف في الولاء وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح هذا الكتاب لأن الخلاف ثابت أيضا في العتق فإن العتق يثبت الولاء والشهادة على الولاء شهادة على العتق لكن صاحب الكتاب لم يذكره وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح هذا الكتاب أن الشهادة على العتق بالتسامع لا تقبل بالإجماع وإنما الخلاف في الشهادة بالتسامع على الولاء ذكره صاحب الكتاب

(٢) ولو أن رجلا قال أنا فلان بن فلان لم يسع السامع أن يشهد على نفسه ولا يقضي بقوله ما لم يثبت ذلك بدليل والدليل هو الاشتهار وذلك يثبت بطريقين - حقيقة أو حكمية كذا في القاعدية في أوائل الشهادات

(٣) تقبل شهادة الذي على مثله إلا في مسائل فيما إذا شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم حيا كان أو ميتا فلا يصلى عليه بخلاف ما إذا كانت نصرانية كما في الخلاصة إلا إذا كان ميتا وكان له ولي مسلم يتدعيه فانها تقبل للارث ويصلى عليه بقول وليه كما في الخاتمة أشباه * كافر مات وله ابنان مسلم وكافر فأقام المسلم بيعة مسلمة أو كافرة على أنه مات مسلما وأقام الكافر بيعة على موته كافرا يرضى بالارث للمسلم ويصلى عليه كالمولود بين مسلم وكافر يحكم بإسلامه من شهادة أهل الذمة من شهادات المحيط للسرخسي * الموكل يهودى والغريم مسلم وجاء الوكيل بشهود نصارى لم تقبل لأن هذه شهادة النصراني قامت بالوكالة على المسلم مقصودا فان الغريم نصرانيا تقبل لأنها قامت على النصراني مقصودا

وعلى الغريم المسلم تبعا وحكما في باب الشهادات على الوكالة من شهادة المحيط للسرخسي (٤) وإذا قبل لم تجز القاضي هذه الشهادة وقضى له بالوكالة كان ذلك قضاء على جميع الغرما من المسلمين وغيرهم حتى لو أحضر غريما مسلما بعد ذلك وهو يجهل وكالته لم يكفه القاضي إقامة البيعة على الوكالة في حق جميع من كان بالكوفة كذا في المحيط في المحل المزبور

كما في الولاء (١) في الأول من شهادات البرازية وكذا في الخلاصة * الشهادة بالعتق لا تحل بشهرة وبسماع عندنا خلافا لشافعي والشهادة بالولاء لا تحل بشهرة عند أبي حنيفة ما لم يعين تحرير مولاه وهو قول أبي يوسف الأول وعلى قوله الثاني تحل وقول محمد مضطرب (مح) والعتق كالولاء اختلافا في الثاني عشر من الفصولين * وفي الخصال قدم رجل بلدة وذكر أنه ابن فلان وأقام طويلا لم يسغ لأحد أن يشهد أنه ابن فلان حتى يلقى رجلين من أهل بلده يشهدان به (٢) من أوائل شهادات البرازية

(السابع في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم)

(٣) وتقبل شهادة الكافر على العبد الكافر التاجر وإن كان مولاه مسلما وعلى العكس لا تقبل والوكيل مع الموكل بمنزلة العبد مع المولى في باب شهادة أهل الذمة من شهادات محيط السرخسي * كافر مات وأوصى إلى رجل مسلم فشهد كافران بدين على الميت فإن القاضي يقبل شهادتهما وفي الظهيرية وإن كان الوصى مسلما في الحادي عشر من شهادة التاتار خاتمة * إذا شهد كافران على شهادة مسلمين كافر على كافر بحق أو على قضاء قاضي المسلمين على كافر لمسلم أو كافر لم تجز شهادتهما في باب الشهادة على الشهادة من شهادات المبسوط للسرخسي * قال محمد في الجامع مسلم ادعى أن فلانا النصراني مات وأوصى إليه وأقام شهودا من النصاري فإن أحضر غريما نصرانيا قبلت الشهادة عليه قياسا واستحسانا وتعدى إلى غيره وأما إذا أحضر غريما مسلما القياس أن لا تقبل شهادتهم عليه وهو قول محمد أولا وفي الاستحسان تقبل في الحادي عشر من شهادة المحيط البرهاني * والذي يبين من الجواب في الوصاية فهو الجواب في النسب حتى لو أقام نصراني بيعة من النصاري أن فلانا مات وأنه ابنه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره وأحضر غريما للميت كافر اتقبل شهادتهم قياسا واستحسانا فان أحضر غريما مسلما القياس أن لا تقبل وفي الاستحسان تقبل من المحل المزبور * ولو أن مسلما ادعى وكالة من نصراني بكل حق له في الكوفة وأحضر غريما مسلما وأقام عليه شهودا نصارى لا تقبل لأن هذه شهادة نصراني قامت على المسلم مقصودا فلا تقبل فرق بين الوصاية والوكالة والفرق أن الإيصاء غالبا يكون حالة الموت في دورهم والمسلمون لا يحضرون دورهم عند موتهم غالبا فقبلنا شهادتهم لما ذكرنا نصيانة لحقهم عن البطالان وأما الوكالة فتقع خارج دورهم غالبا والمسلمون يخاطبون خارج دورهم فيمكن اشهاد المسلمين عليها فلا ضرورة إلى قبول شهادة أهل الذمة فان أحضر نصرانيا قبلت شهادتهم لكونها حجة على النصراني (٤) من المحل المزبور وتبناه فيه * ولا تجوز شهادة ذميين على وكيل المسلم مسلما أو ذميا يقبض دينه من مسلم أو ذمى فان كان الطالب ذميا والوكيل مسلما والمطلوب ذميا جازت شهادتهما ما وإن كان الطالب مسلم مقربا بالدين والوكالة جازت أيضا شهادتهما وإن كان منكر الوكالة لم تجز شهادتهما في الأول من وكالة الكافي وفي السرخسي والمبسوط تفصيل بأقصر عبارة * ولو كان مسلم في يديه دار فادعى ذمى فيها دعوى ووكل وكيلًا بشهادة أهل الذمة

وعلى الغريم المسلم تبعا وحكما في باب الشهادات على الوكالة من شهادة المحيط للسرخسي (٤) وإذا قبل لم تجز القاضي هذه الشهادة وقضى له بالوكالة كان ذلك قضاء على جميع الغرما من المسلمين وغيرهم حتى لو أحضر غريما مسلما بعد ذلك وهو يجهل وكالته لم يكفه القاضي إقامة البيعة على الوكالة في حق جميع من كان بالكوفة كذا في المحيط في المحل المزبور

(١) ولو وكل كافر مسلماً بخصومة فشهد

عليه كافران بالدين قبلته البيضة كذا في

المبسوط للسرخسي قبيل شهادة النساء

سند

(٢) لأن الوكيل بالبيع في

حقوق العقد كالعقد نفسه فإثباته وقوم

هذه البيضة على المسلم كذا في المبسوط قبيل

شهادة النساء سند

(٣) وما نقل عن الذخيرة مخالفاً لما في

المحيطين ولما في المبسوط في آخر باب

الشهادة على الشهادة وهو رواية النوادر

صرح به في المحيط سند

(٤) وكذا في الحادى عشر من شهادات

التأريخية بعين عبارته وقال فيه

هكذا ذكر في عامة روايات كفاية الأصول

وذكر في بعض الروايات أنه لا تقبل هذه

الشهادة أصلاً سند

(٥) وأعاد في التأريخية هذه المسئلة بعد

صحيفة تقريرا وقال فيه ذكر في المنتقى عن

أبي حنيفة أني أفضى بنصف الدين في حصة

النصراني وأبطل النصف وذكر عن أبي

يوسف أني أفضى بذلك في حصة النصراني

ولا أفضى على المسلم بشئ فتبين بما ذكر

في المنتقى أن المذكور في الجامع قول أبي

يوسف ومحمد سند

وفي التأريخية نقل عن الظهيرية

نصراني مات وترك ألف درهم فجاء مسلم

ونصراني وادعى كل واحد منهما ألف

درهم وأقام كل واحد منهما شاهدين

نصرانيين فإن الالف كلها للمسلم في قول

أبي حنيفة ومحمد وزفر وقال أبو يوسف

الالف بينهما ما نصفان وفيه نقل عن

العمون قال هشام قال محمد هذا قوله

الآخر وكان قول أبي يوسف مثل قول

أبي حنيفة ثم رجع إلى هذا القول وقال

بينهما سند

لم تجز شهادتهم على الوكالة أقول المسلم بالوكالة أو أنكرها وكذلك العبد والثوب وما
أشبههما فإن كان ذلك في دين وهو مقرب به وبالوكالة أجبر على دفعه إلى الوكيل وليس
هذا كالأكل في الخصومة من محل المزبور * إذا وكل المسلم الذي في خصومة فشهد
شهود من أهل الذمة على إبطال حق المسلم لم يجز ذلك على ذلك المسلم ولو كان المسلم هو
الوكيل والذي صاحب الحق فشهد عليه قوم من أهل الذمة جاز ذلك (١) واستشهد بالذي
إذا أوصى إلى مسلم فشهد قوم من أهل الذمة عليه بحق قبلت الشهادة من وكالة المبسوط
للسرخسي ملخصاً * (م) ولو أن كافراً وكل مسلماً بشراء أو بيع لم أجز على الوكيل من
البيضة للمسلمين (٢) ولو أن مسلماً وكل كافراً بذلك أجرت على الوكيل الشهود من أهل
الكفر * (الذخيرة) (٣) قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا وكل النصراني مسلماً ببيع له ثوباً أو
يشترى له ثوباً فشهد عليه نصرانيان بالبيع وهو يجحد أن ذلك جائز وكذلك الشراء في
الحادى عشر من شهادة التأريخية وقامه فيه * وإذا ادعى رجل مسلم على مسلم ما لا يجحد
المطلوب وادعى الطالب كفاية رجل من أهل الذمة بالمال يأمره ومحمد الكفيل ذلك فشهد
رجلان من أهل الذمة على ذلك فإنه لا يجوز على المسلم شئ من ذلك ويجوز على النصراني حتى
يؤخذ الكفيل بالمال وإذا أتى لا يرجع على الأصل هكذا ذكر في عامة الروايات وذكر في
بعض روايات هذا الكتاب وقال لا تقبل الشهادة أصلاً في الحادى عشر من شهادات المحيط
البرهاني (٤) * (م) إذا مات الكافر وترك اثنين درهم فاقسمهما بينهما ما أسلم
أحدهما ثم جاء كافر وادعى لنفسه ديناً على الميت وأقام على ذلك شاهدين كافرين قال في
الكتاب أجرت ذلك في حصة الكافر خاصة (٥) أما إذا مات الكافر فجاء مسلم وكافر وادعى كل
واحد منهما ديناً فأقام كل واحد منهما مائة من أهل الكفر قال في الكتاب أجرت بيضة المسلم
وأعطيت حقه فإن بقي شئ كان للكافر وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن التركة تقسم
بينهما على مقدار دينهما في الحادى عشر من شهادات التأريخية وكذا في المحيط * (م)
قال محمد في الجامع نصراني مات وترك مائة درهم لا غير وأقام مسلم شاهدين نصرانيين أن
عليه مائة درهم وأقام مسلم ونصراني شاهدين نصرانيين عليه بمائة درهم بينهما يقضى
للمسلم المنفرد بثلاث مائة ويقضى بثلث المائة بين الشريكين نصفان ثم النصراني الشريك
يأخذ من شريكه المسلم نصف ما أخذ لتصادقهما أن الدين مشترك بينهما ما في يد النصراني
الشريك يضم إلى ما في يد شريكه ولو كان مكان المسلم المنفرد نصراني منفرد وباقي المسئلة
بحالها فالمائة تقسم بينهما ما أثلاثاً لكل واحد منهما الثلث ولو كان شهود الشريكين
مسلمين وشهود النصراني المنفرد نصرانيين وباقي المسئلة بحالها كان هذا والاول سواء وإن
كان شهود النصراني المنفرد مسلمين وشهود الشريكين نصرانيين وباقي المسئلة بحالها يقضى
لنصراني المنفرد بنصف المائة ويقضى بالنصف الآخر للشريكين في الحادى عشر من
شهادة التأريخية وكذا في المحيط البرهاني * ولو شهد على اسلام النصراني رجل
وامرأتان من المسلمين وهو يجحد أجبر على الاسلام ولا يقتل ولو شهد رجلان من أهل
دينه وهو يجحد فشهادتهما باطلة وكذا لو شهد الفاسق من المسلمين على الاسلام لا تقبل

(١) وفي سير خزانة الكمل نقل عن المنتقى شهد نصرانيان على نصراني أنه أسلم مجبر على الاسلام ولا يقبل وذكر بعد مبورقين تقريرا نقل
عن الاجناس وقال وفي نوادر ابن رستم لو شهد نصرانيان على نصراني انها أسلمت وصحت وأجبرتها على الاسلام ولا تقتل

بمخلاف ما لو شهدوا على نصراني فأنهم لا تقبل عليه شهد
وروى المذني عن أبي يوسف أنه قال لا أقبل شهادة أهل الذمة على اسلام الكافر في حالة الحياة وأقبلها بعد الموت وان لم يكن له ميراث يجب لاحد بشهادتهم وروى عمرو بن أبي عمير في الاملاء في رجل من أهل الذمة مات فشهد مسلم عدل أو مسلمة أنه أسلم قبل موته وأنكر أولياؤه من أهل الذمة ذلك فبرأته لا ولياؤه من أهل الذمة بحاله وأنه ظاهر قال وينبغي للمسلمين أن يغسلوه ويكفونوه ويصلوا عليه وكذلك ان كان محمدا من قذف بعد أن يكون عدلا كذا في الحادى عشر من شهادات التاتارخانية شهد
وفي شهادة للعدة للصدوق والشهيد ذميان شهدا على ذمي أنه أسلم لا تقبل لأن في زعمهما أنه مر تدوشهادة أهل الذمة على المرتد لا تقبل شهد
وفي مقطعات شهادات الظهيرية لو شهد رجل وامرأتان من أهل الاسلام أنه أسلم وهو يجحد مجبره الامام على الاسلام ويجحد به ولا يقبل لأن نفعا لا تقبل بشهادة النساء في موضع ما شهد
رجل مات وترك ابنين فشهد مسلمان ان أباهما مات نصرانيا وشهد نصرانيان أنه مات مسلما تقبل شهادة النصرانيين لاثبات الاسلام كذا في شهادة العدة للصدوق والشهيد شهد
(٢) لأن شهادتهم على اسلامه في حكم الميراث قامت على أولياؤه الكفار وشهادة بعضهم على بعض حجة كذا في الخانية في فصل الشهادة الباطلة شهد

(*) (الناسم في الاختلاف بين الدعوى والشهادة واختلاف الشاهدين) *

قال الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج الماثباتها وبنيقاصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها

قبولها

(١) وفي الرابع عشر من دعوى النصاب يعني نصاب الفتى اذعى العتق على رجل فشهدوا أنه حر لا تقبل وفي الامة تقبل لان الدعوى ليست بشرط في حقها وكذا في الطلاق والوقت قال وقال القاضي الامام (٣٩٥) دعوى العتق والشهادة أنه حر مقبولة

وعلى هذا اذا ادعى أنه حر الاصل فشهدوا أنه أعنتقه فلان تقبل لانهم شهدوا بأقل مما ادعاه وفيما ذكرنا وان شهدوا بأكثر الا أن الاصل هي الحرية وهم شهدوا بذلك قال وقال الامام خالي اذا شهدوا أنه أعنتقه فلان لا تقبل اذا ادعى هو حرية الاصل لانه ادعى أنه ماجرى الرق عليه أصلا وهم شهدوا على وجه يحتمل ذلك

رجل ادعى أن مولاي أعنتقني وشهدا انه حر ترده لانه يدعى حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصرف الى حرية الاصل وهي زائدة على ما ادعاه وقيل تقبل لانهما لما شهدا أنه حر يشهد بنفس الحرية اقول فيه نظر لانه لا يندفع به ما مر من دليل الرد قال والامة لو ادعت أن فلانا أعنتقني وشهدا أنه حر لا تقبل اذا الدعوى ليست بشرط هنا ولو ادعى حرية الاصل وشهدا أن فلانا حره قبل ترده وقيل تقبل لانهما شهدا بأقل كذا في الحادى عشر من الفصولين ملخصا

(٢) أى في جنسه أو مقداره كما في المبسوط وخزانة الاكمل

(٣) قوله (قيد) أى قاضى بديع

(٤) وفي شراء الاقضية شهدا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل كذا في زبدة الفتاوى في الفصل الثالث من الباب الثانى من الشهادات

(٥) ادعى أن مولاي أعنتقني منذ أربع عشرة سنة وشهدا على عتقه سبع سنين تقبل

قبولها مثله لو شهدا على اقراره بما لا أقتر في يوم كذا والمضى لم يذكر اليوم أو شهدا ولم يؤخر أو المضى أرخ أو شهدا أنه أقتر في بلد كذا وقد أطلق المضى أو ذكر المضى المكان ولم يذكره أو ذكر المضى مكانا وهما معا غير ذلك المكان أو قال المضى أقتر وهو راكب فرس أو راكب عمامة وقال أقتر وهو راكب فرس أو راكب حمار أو راكب حمار ولا يس قلسوة واشباه ذلك فانه لا ينعى القبول لان هذه الاشياء لا يحتاج الى اثباتها فذكرها والسكوت عنها سواء وكذا لو وقع مثل هذا التفاوت بين الشهادات لا يضر من شهادات القاعدية * عبد في يد رجل يزعم أنه ملكه فادعى العبد عليه أنه حر الاصل وشهدت الشهود أن صاحب اليد اعنتقه لا تقبل وقيل تقبل وعلى العكس لا تقبل وقيل تقبل في الوجهين جميعا (١) في السابع والعشرين من دعوى التنازع بالبيع * ادعى شراء دار في يد رجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع يتكرر ذلك فتشهدا بباطله وكذا لو يسميا الثمن واختلفا في جنسه أو في مقداره وان شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن فالتشهاد بطلان وان قالوا أقتر عندنا أنه باعهم منه واستوفى الثمن ولم يسم الثمن فهو جائز في الشهادة في الشراء والبيع من المبسوط ملخصا * شهدا بالشراء وسميا الثمن تقبل وان لم يسميا أو اختلفا في الثمن (٢) ولم يشهدا بقبضه لا تقبل وان شهدا بقبض الثمن تقبل الشهادة على الشراء المجرد والبيع في يد البائع تقبل وان كان في يد غيره لا تقبل الا اذا شهدا أنه اشتراه والبائع يملكه أو ملك هذا المضى اشتراه من فلان بكذا ونقده الثمن أو أنه اشتراه وقبضه وان شهدا أنه باع وسلم تقبل وان شهدوا أنه باع وكان في يده ولم يشهدوا بالتسليم قبل تقبل وقيل لا تقبل في الشهادة في البيع والشراء من شهادة الوجهين للسرخصى * ادعى محمدا بدين الشراء من فلان ودفع الثمن اليه وقبض المضى بالرضا فشهدوا بأنه ملكه بالشراء منه لا تقبل الشهادة لانه دعوى الملك بسبب والقاضى أيضا لا بد أن يقضى بذلك السبب ولم يذكر الثمن لا قدره ولا وصفه والحكم بالشراء بمن مجهول لا يصح في الجنس الثالث من شهادة البرازية تقبل زيادات الشهادة * ادعى بيع شيء بمن معلوم فشهدوا بالبيع فسادهم القاضى عما به أى كم كان الثمن فقالوا لا نعلم قال لا نسمع وفي النكاح نسمع قلت قال (قيد) (٣) ان قالوا وسلم اليه تقبل والا فلا قياسا على مسألة المنتقى ولو شهدوا بالصلح بأن قالوا سلم اليه بدل الصلح تقبل والا فلا (٤) في أحكام الشهادة من الفتاوى الصيرفية * وفي المنتقى ادعى ملكا مطلقا مؤثرا وقال قبضته منه منذ شهر وشهدا على مطلق الملك بل تاريخ لا تقبل وعلى العكس تقبل في المختار وقيل لا ودعوى الملك بالاثبات كدعوى الملك المطلق ادعى أنه اشتراه منذ سنة وشهدا على الشراء مطلقا بلا تاريخ تقبل وعلى القلب لا ادعى أنه اشتراه منذ شهرين وشهدا على شرائه منذ شهر تقبل وعلى القلب لا (٥) في الثالث من شهادة البرازية والخلاصة وغامه فيه * وفيه لو ادعى ملكا مؤثرا وشهدا على مطلق الملك بل تاريخ لا تقبل ولو شهدا أحدهما بملك مؤثرا والاخر بمطلق الملك فلو ادعى ملكا مؤثرا خاتمة الشهادة ولو ادعى المطلق تقبل ويقضى بملك مؤثرا في الحادى عشر من الفصولين * وفي العتاق ادعى أنه له منذ سنة وشهدا أنه له منذ سنتين لا تقبل وعلى القلب تقبل في الثالث من شهادة زبدة الفتاوى * (ط) ادعى ألفا وقال خسمائه

منه عن قن شراه منى وخمسائة من متاع شراه منى وشهدا بخمسائة مطلقا تقبل في خمسائة
وذكر السبب ليس بشرط وهذا نص على أنه في دعوى الدين بسبب لو شهدا به مطلقا تقبل
ولا يشترط ذكر سببه وبه أفتى (ط) في الحادى عشر من الفصولين * (الكبرى) ولو ادعى
ألفا وقال خمسائة منها من ثمن عبد قد قبضه وخمسائة من ثمن متاع قد قبضه فشهد له أحد
الشاهدين بخمسائة من ثمن عبد قد قبضه وشهد الآخر من ثمن متاع قد قبضه يجوز من
ذلك خمسائة ويحمل المتاع هو العبد (هـ) في الحادى والعشرين من شهادات التاتارخانية
وكذا من شهادة الولوالجية * قال ادعى ألفا من ثمن الجارية فشهدا مطلقا يقبل وكذلك
شهدا على إقرار المدعى عليه بالألف مطلقا وإن ادعى ألفا مطلقا فشهدا بالألف من ثمن
الجارية تقبل أيضا من دعوى القاعدية ملخصا * قال محدودة دعوى كرد بسبب معلوم
وهو الشراء وكواهان بملك مطلق كواهى دادند قاضى نشيد باز همير كواهان كواهى
ميدند بملك بدهان سبب معلوم بشونديانى أجاب فى (٢) من المحل المزبور * وفى الجامع
ادعى ملكا مطلقا وشهدا بسبب معين تقبل وفى العكس لا وفى الاجناس بسأل الحاكم
المدعى بطلب الملك الملك بالسبب الذى شهدا أم بسبب آخران قال به قضى وإن قال بالآخر
لا يقضى بشئ أصلا وفى الاقضية الشهادة بالملك المطلق إذا كان الدعوى ملكا بسبب
كالشراء انما لا تقبل إذا كان دعوى الشراء عن رجل معلوم وهو فلان بن فلان أما إذا
قال اشتريت من رجل أو قال من محمد تقبل الشهادة على الملك المطلق وذكر الوتار قبل
لا تقبل وإن ادعى من مجهول لأن فى هذه شهادة بزيادة ما يدعيه فلا تقبل وفى المحيط
ادعى الشراء من رجل أو ادعى الارث من أبيه فبرهن على الملك المطلق لا تقبل وهذا إذا
ادعى الشراء من معلوم أو مالوا دعاه من مجهول بأن قال من محمد مثلا وشهدا بالمطلق تقبل
وسواء فى الدعوى فى أول الثالث من شهادات البرازية وكذلك فى أوائل الحادى عشر
من الفصولين * ادعى الشراء مع القبض وشهدا بالملك المطلق فقبضه اختلافا للمناخ
وجواب الأكثر على عدم القبول وذكر القاضى ادعى بسبب وشهدا بالملك المطلق لا تسمع
ولا تقبل لكن لا تبطل دعواه الأولى حتى لو قال أردت بالمطلق المقيد بسمع كما مر أن برهن على
أنه له وفى الذخيرة الفتوى على أنه لا تسمع ولا تقبل ويكون تناقضا (٣) فى نوع فى الدفع
من دعوى البرازية ويحجى عنه فى الثانى عشر من المدعى من مجموعنا هذا * (م) ادعى
الشراء فشهدا بالهبة والقبض لا تقبل فإن قال جددنى الشراء فاستوهبته وأعادها بيته على
الهبة والقبض تقبل فى الثالث من شهادات زبدة الفتاوى * ولو ادعى أنه له ورثه من أبيه
وجاء به شهدا فشهدوا له ولا خية الغائب ميراث عن أبيهما جازت شهادتهما لأنهم
شهدوا له بأقل مما ادعى فى الشهادة التى تخالف الدعوى من شهادة الخاتمة * ادعى خدين
دينارا بسبب الكفالة وخمس مائة بسبب القرض فشهدوا أن له عليه مائة ولم يذكر السبب
تقبل فى الحادى عشر من دعوى تصليب الفقهاء * ادعى بسبب وشهدا بالملك المطلق أن
كانت الدعوى فى الدين تسمع وإن كانت فى العين فلا والفرق معلوم من دعوى القاعدية *
(ط م) ادعى على آخر دينارا بسبب وشهدا بالدين مطلقا تقبل وأتم بخارى بأجمعهم أجابوا به

(١) ووقع فى الخاتمة فى أوائل باب الدعوى
فقبضى للمدعى باللف والظاهر أنه سهو من
التاسع منه
(ترجمة)

(٢) ادعى محدودة واحدة بسبب معلوم
وهو الشراء وشهدت الشهود على الملك
المطلق ولم يسمع القاضى ثم شهدت الشهود
على الملك بذلك السبب المعلوم هل تسمع
أم لا أحيانا

(٣) وفى آخر الباب الثالث من شهادات
الانصاب قال القاضى الامام يعنى فاضلخان
لا تقبل لأنه أقر أن ملكه بسبب الشراء
واقرار هبة عليه ويحجى تمامه فى الثانى
عشر من كتاب الدعوى من مجموعنا هذا
منه

(ش) لا تقبل كافي دعوى العين (ط) في نحو هذا اختلاف المشايخ ولو ادعى المدعيون قضا دينه وهو ألف فشهدوا له أنه أعطى لرب الدين ألفا ولم يقولوا عن الدين فقبضه اختلاف المشايخ قنية في الاختلاف بين الشهادة والدعوى وكذا في الحادى عشر من الفصولين * وان ادعى رجل ديناً على رجل ولم يبين السبب فشهدت الشهود بالسبب جازت شهادتهم وان ادعى ديناً بسبب فشهدت الشهود بالملك المطلق قيل لا تقبل شهادتهم (١) كما لو ادعى ملكاً بسبب فشهد الشهود بالملك المطلق والصحيح أنها تقبل ذكره في كفالة الاصل قاضيجان في أوائل باب الدعوى * (جو) شهدوا أمراً وحلله قيل لا تقبل ما لم يشهدوا على العقد وقيل أشار مجرد الى أنها تقبل فانه قال لو قال المشهود عليه بالزنا في تزوجها أو قال هي امرأتى درى عنه الحق سوى بين الامرين فدل أنهم ما را حدة قبل كذا (كفو) * وفي (ط) ادعى أنه تزوجها وشهد أنها منكوحته أو ادعى أنها منكوحته وشهدا أنه تزوجها تقبل اذ النكاح سبب متعين ليكون المرأة منكوحته فاستوى ذكره وتركه * (فس) ادعى نكاحاً مطلقاً بلا تاريخ وشهدا أنه تزوجها في شهر كذا لا يقبل لا كذاب المدعى شهوده وفي عكسه قبيل في الفصل العشرين من الفصولين * شهدا بتزويج الاب لا يقبل من اليه القبول تقبل اذ النكاح معاوضة فتكون الشهادة بالايجاب شهادة بالقبول وكذا لو شهد أحدهما كما عين بخواست اين زن را وندم الا سخر اين زن خود را اين داد (٢) تقبل وكذا لو شهد أحدهما أنه باعه منه وشهد الا سخر أن هذا اشتراه منه وتكون الشهادة بالشراء شهادة بالبيع في آخر الحادى عشر من الفصولين وكذا في الرابع عشر من العمادية * ادعى ان وليه ازاروجها منه فأنكرت فجاء بشاهدين شهد أحدهما أنها تزوجت نفسها منه والا سخر ان وليه ازاروجها منه لا تقبل للتناقض ولو كان ادعى بعد هذه الشهادة والدعوى انها تزوجت نفسها منه وشهدا بذلك تقبل ولا يكون تناقضاً لان التزوج مما يتكرر فيمكنه التوفيق بأن يكون الولي روجها ثم روجت نفسها منه في الرابع عشر من نكاح البرازية * وفي (فس) ادعاه نكاحاً مطلقاً وشهدا بسبب ثم شهدا بطلاق تردهما ثم شهدا بالملك المطلق لا تقبل لسبب محال دعوى المطلق على السبب فلا تقبل شهادتهما بالملك المطلق بعده ولو شهدا بطلاق ثم بسبب تقبل شهادتهما لانهم ما شهدا به من شاهد به أو لا تقبل (٣) ولو ادعى ساجاً فشهدا بطلاق تقبل لاني عكسه لان دعوى المطلق دغوى أولوية الملك على سبيل الاحتمال وشهادة التناجح شهادة أولوية الملك على التيقن فقد شهدا بأكثر مما ادعاه فتعذر وهذه المسئلة تدل على أنه لو ادعى ساجاً ثم مطلقاً تقبل لا لو ادعى مطلقاً ثم ساجاً * (ط) ادعى ساجاً وشهدا بسبب ترده (فس) لو ادعى مطلقاً فشهدا أحدهما بطلاق والا سخر بسبب تقبل بخلاف عكسه ويحكم بذلك حادث ولا يكون له الزوائد (ج) لا تقبل الشهادة في أوائل الحادى عشر من الفصولين * (ط) ادعى انه له وقضه ذواليد بغير حق وأرخ وشهدا بقبض مطلق لا تقبل لان الشهادة بقبض مطلق بالتاريخ تحتمل على الحال والمدعى يدعى الفعل في الماضي والفعل في الماضي غير الفعل في الحال كما لو ادعى قتله منذ شهر وشهدا بقتله في الحال وكذا لو ادعى قضه مطلقاً وشهدا بقبض مؤرخ لا تقبل لما مر الا اذا وفق وقال أردت بالطلاق قبضها من

(١) الظاهر ان القاتل شمس الاسلام طال في أواخر الباب الثالث من شهادات النصاب لو ادعى الدين بسبب القرض وهم شهدوا بالدين مطلقاً أفنى شمس الاسلام الا وزججندى أنه لا تقبل على قياس الملك شهد

(ترجمة)
(٢) أن هذا اطلب هذه المرأة وشهد الا سخر أن هذه المرأة أعطت نفسها هذا اه

(٣) وفي البرازية في نوع في الشهادة على الشراء شهدا بالشراء بعد ما شهدا له بالملك المطلق تقبل شهد

ذلك الوقت فتقبل قبل تقبل فيه بلا توفيق لأن المطلق أكثر وأقوى من المؤرخ فشهد بأقل
 ما ادّعاء ولو ادّعاء أنه له منذ سنة وشهد أنه له منذ عشر سنين لا تقبل وفي عكسه تقبل لأنهما
 شهدا بأقل مما ادّعاء ولو ادّعى شراؤه بتاريخ وشهدا به بتاريخ وعكس قبل تقبل وقيل لا
 * (فش) ادّعى قبضه بغير حق وشهدا به تقبل ويجعل القبض على القبض الحالى كما مر سواء
 كان في الدعوى أو الشهادة فلو أدرخ المدعى لا الشاهد أو عكسه تزدهمادته لا اختلاف
 الوقت في الفعل كما مر بخلاف البيع فانه قول والاختلاف في القول لا يمنع وفيه ادّعاء ارثا
 من أبيه وبرهن على ملأ موزنه فشهد أحدهما بطلاق والاخر بسبب يحكم لموزنه بملك
 بسبب ويحكم مطلق الشاهد الاخر على المقيد من المحل المزبور ولو ادّعى أنها منكوحته
 ولم يدع التزوج وشهد أنه تزوجها أو ادّعى أنه تزوجها وشهد أنها منكوحته تقبل اذ
 النكاح سبب متغير لصيرورة المرأة زوجته فاستوى ذكره وتركه ولو ادّعى ملكا في الحال
 وشهد أنه كان ملكه تقبل لأنها ثبتت الملك في الماضي وما ثبت في زمان يحكم بيقينه ما لم
 يوجد المزيل من المحل المزبور وتما فيه ملخصا * (قنية) ادّعى على آخر دينا على موزنه
 وشهد أنه كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهد أنه مات وهو عليه وفيه لو شهدا على
 اقراره بدين فقال المشهود عليه أنه شهد أن هذا القدر على الا أن فقال لأدري أهو
 عليك الآن أم لا لا تقبل شهادته * (فش) لو شهد أنه كان ملكه فكمنا شهد أنه ملكه
 في الحال ولا يجوز للقاضي أن يقول امرؤ ملك ويحى دأيت (١) فعلى هذا لو ادّعى
 دينا وشهد أنه كان له عليه كذا أو قال لا او راين قدر ردقت اين بود (٢) ينبغي أن تقبل كما
 في العين * (٣) وفي (ط) ما يدل على قبولها فانه قال لو أقربدين عند رجلين ثم شهدا لاند
 عند الشاهدين أنه قضى دينه فشا هذا اقراره بشهدان أنه كان عليه ولا يشهدان أنه عليه
 وفيه وكذا لو شهد أحدهما أنه ملكه والاخر أنه كان ملكه تقبل شهادتهما لا اتفاقهما أنه له
 في الحال معنى لما مر (٤) وكذا الشهادة على النكاح والاقرار به فانه ذكر في (فش) ادّعت
 نكاحه فشهد أحدهما أنها امرأته والاخر أنها كانت امرأته تقبل وكذا لو شهد أحدهما
 أنه أقرب أنها امرأته والاخر أنه أقرب أنها كانت امرأته لان الشهادة باقراره بنكاح كان شهادة
 باقراره بنكاح حالي لان ما ثبت بقي قال فعلى هذا لو ادّعى ملكا مطلقا وشهد أنه ورثه من أبيه
 ولم يعرض للملك في الحال أو شهد أنه شراؤه من فلان ولم يعرض للملك في الحال تقبل ولكن
 ينبغي للقاضي أن يسأل شهوده هل تعلمون أنه خرج من ملكه وكذا لو ادّعى أنها امرأتى
 ومنكوح حتى وشهد أنه كان تزوجها ولم يعرض للحال تقبل من المحل المزبور * (فج) لو ادّعى
 دينا وشهد باقراره بالمال تقبل وتكون إقامة البيعة على اقراره كإقامة البيعة على السبب *
 (شي) أفق (شين) بأنه لا تقبل * (ط) ادّعى دينا وشهد أحدهما بالمال والاخر باقراره
 بالمال تقبل وكذا (عدة) أيضا (ح) تقبل عند أبي يوسف (فش) مثل هذه الشهادة لم تقبل في
 العين لانه حكم المطلق انه استحق بزوائده والملك بالاقرار بخلافه أقول الفرق بين العين
 والدين أن الدين لا يحتمل الزوائد فلا يلزم اختلاف المشهود به بخلاف العين * (فش) ادّعى
 قرضا فشهد باقراره بالمال تقبل بلا بيان السبب * (بس) ولو شهد أحدهما بالقرض والاخر

(ترجمة)

(١) تعرفان اليوم أنه ملكه اه

(ترجمة)

(٢) هذا المقدار يكون له في ذمة هذا اه

(٣) اعلم أن عدم القبول مجزوم به في النقل

السابق وأما قوله ينبغي فهو من كلام

العصامي في فصوله فلا يفتى به وأما قوله

ان الفرع يدل على القبول فقد رده في فتح

القدير بأنه غلط ولا يدل على القبول

فكان المعتمد في المذهب عدم القبول

وكذا أفتيت به مرارا لكن يحتاج الى

الفرق بين الشهادة في العقد وبين الدين

فان المصريح به في البرازية وغيرها بأنه

في العقد تقبل ابن نجيم في تعليقه على

الفصولين منه

(٤) من أنها ثبتت الملك في الماضي وما ثبت

في زمان يحكم بيقينه ما لم يوجد

المزيل منه

(ترجمة)

(١) هذا شيء ينسب للاعطاء ١١

(ترجمة)

(٢) ينسب للاعطاء ١١

(٣) لعل وجه النظر أن على هذا يثبت

الادنى وأدناها الوديعه ١١

(٤) ذكر المسئلة في المحط في الفصل

الثلاثين من كتاب الدعوى وقال فيه كذا

ذكر في الجامع الصغير وذكر الطحاوى

عن أصحابنا جميعاً أنه لا يقضى بالقرض

ودليل القولير مذكور فيه ١١

(٥) وكذا في الخامس عشر من الاستروشنية

١١

(٦) وان كان المشهود به من جنس الفعل

حقيقة وحكما كما الغصب والجنابة

واختلاف الشهود في المكان والزمان

أو في الانشاء والاخبار لا تقبل شهادتهم

قاضخان في فصل في اختلاف الشاهدين

رحمه الله ١١

(٧) كذا في خزانة الاكل نقل من فتاوى

صاعد ١١

(٨) وفي الثالث من شهادة المنية ان شهدا

على معاينة القبض جازت عندهما وعند

محمدان شهدا على اقرار الراهن والواهب

والمصة في جازت وعلى معاينة القبض لا

١١

بأقراره بالقرض تقبل (فش) * ادعى درهما قرضا وشهد بهما هذا اللفظ كه وادانيت (١) لا يثبت القرض اذ القرض كما هو ادانيت (٢) فكذا الوديعه دادانيت وقيل يثبت القرض لان دادانيت ايضا أقول فيه نظر (٣) ولو قال دادانيت بسبب القرض تقبل (٤) من المحل المزبور (٥) * ولو ادعى الاداء وشهد أحدهما أنه أداه والاخر أن الدائن أقتر بقبضه لا تقبل لان أحدهما شهد بالفعل والاخر بالقول * (ط) شهد بألف فقال أحدهما انه أقرضه والاخر انه أقرضه ثم قضاه يثبت القرض لا القضاء * (مغني) شهد بألف فقال أحدهما ما قضاه منه خمسمائة يثبت الالف لا القضاء الا أن يشهد معه آخر وينبغي لمن علم ذلك أن لا يشهد بألف حتى يقر المدعى أنه قبض خمسمائة * (فقط) الشهادة بعبء قامة بالفعل كرهن ووصية وصدقة يطلها الاختلاف في زمان ومكان الا عند محمد وفي البيع والاجارة والصلح والخلع لا يطلها الاختلاف في زمان ومكان وكذا لو شهد أحدهما بعبء والاخر بأقراره به لا يضر وكذا القرض ولو كان تمامه بقبض ولو شهد أحدهما بأقراره اليوم بألف والاخر بأقراره أمس بألف تقبل * (ص) لو اختلف الشاهدان في زمان أو مكان أو انشاء واقرار بأن شهد أحدهما على انشاء والاخر على اقرار فان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما بمعنى في تصرف فعلي كجنابة وغصب أو في قول ملحق بالفعل كسكاح لتضمنه فعلا وهو احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق واقرار وبراءة وتحرير أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان كان القرض لا يتم الا بفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول المقرض أقرضتكم فصار كطلاق وتحرير وبيع ولو شهد ابرهن فاختلفا في زمانه أو مكانه وهما يشهدان على معاينة القبض تقبل وكذا شراء وهبة وصدقة لان القبض قد يكون غير مرة ولو شهدا باقرار واهب أو متصدق أو راعين بالقبض تقبل * (صه) الاختلاف لا يخلو عن وجوه ثلاثة أما في زمان أو مكان أو انشاء واقرار وكل منها لا يخلو عن أربعة أوجه أما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو في عكسه أما الفعل كغصب فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول المحض كبيع ورهن فلا يمنع قبولها مطلقا وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع وأما عكسه كسكاح فيمنع (٦) من المحل المزبور * ولو شهد أحدهما أنه وقفها يوم الخميس وشهد الاخر أنه وقفها يوم الجمعة قبلت الشهادة قيل هذا على قول أبي يوسف أما على قول محمد فلا تقبل الشهادة لان الوقف وان كان قولاً الا أنه يتضمن فعل التسليم فان التسليم عند محمد شرط صحته وكل قول يتضمن فعلاً كالتسكاح واختلفا فيه في الزمان أو المكان لا تقبل الشهادة في الثاني عشر من وقف الذخيرة * ذكر في الجامع أنه اذا ادعى ملكاً فخاء بشاهدين فشهد أحدهما أنه ملكه وشهد الاخر على اقرار المدعى عليه أنه ملك المدعى لا تقبل (٧) ولو كان المشهود به قولاً لا يتم الا بفعل كالتسكاح واختلف الشهود على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم وان اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه الا بفعل القبض كالهبة والصدقة والرهن فان شهدوا على معاينة القبض واختلفوا في الايام والبلدان جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٨) والقياس أن لا تقبل

(١) فان صبغة انشاء القذف يازاني وصيغة اخباره قول القاذف قذفته بالزنا وشتمه بالزنا او قلت له يازاني فصبغة انشاءه تخالف صبغة اخباره فلا تنفق الشهادة بان بخلاف البيع فان صبغة انشاءه يفت منه وكذلك صبغة اخباره فالتشهاد على أحدهما توافق الشهادة على الاخر فقبل بخلاف ما تركذا في التسهيل (٤٠٠) في فصل يجب توافق الشهادة والدعوى عند (٢) وفي الحادى عشر من الفصول

بعلامه (ص) سكت شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان فساهاهما القاضى فقالا لانعلم ذلك تقبل شهادتهما لانهما لم يكلفا حفظ ذلك منه

(٣) في الحادى والعشرين من المحيط البرهانى قال أبو يوسف ما قاله أبو حنيفة قياس لكن أسخس فأبطل الشهادة بالتهمة لكثرة الشهادات بالزور منه

(٤) ولا يقال اذا اختلف الشاهدان في سبب الملك فقد اتفقا على الملك له فوجب أن يقضى له بالملك كما لو قال فلان على ألف من قرض فقال المقر له لا بل من ثمن مبيع يقضى له بالألف واختلاف السبب لا يضر وكذا لو شهد أنه أقر أنه كفل للمدعى بألف درهم عن فلان فقال الطالب قد أقر بذلك اسكن الكفالة كانت عن فلان آخر كان للمدعى أن يأخذ المال وكذا لو شهد له بألف درهم من ثمن جارية فقال البائع أنه قد أشهدهما على هذه الشهادة والذي لى عليه ألف درهم من ثمن متاع آخر أو شهد الشهود على الاقرار بألف من ضمان جارية غصبها منه وقد علمت لا تقبل هذه الشهادة بخلاف الاقرار لأن السبب انما لا يعتبر اذا كان حكم السببين واحدا كما في الاقرار فان الألف الواجب بالقرض والغصب واحد وأما هنا حكم السببين مختلف لأن الموروث من الأب يتضمن حقوقا غير ما يتضمنه الموروث من الأم من قصاء ديون الأب وتنفيذ وصاياه وغير ذلك فلا تقبل كذا في قاضيجان في التحمل المزبور عقيب هذه المسئلة منهم (٧) جواب لا يقال اه

وهو قول زفر ومحمد وان شهدوا على اقرار الراهن والواهب والمتصدق بالقبض جازت الشهادة في قولهم ولو شهدا على الرهن فشهد أحدهما على معانية القبض والاخر على اقرار الراهن بالقبض لا تقبل هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا بمنزلة الغصب فان اختلف شهدا على الرهن في جنس الدين أو في مقداره لا تقبل كما لو اختلف شهدا على البيع في جنس الثمن أو في مقداره قاضيجان في الشهادة التي تخالف الدعوى من الشهادات برهن المالك فشهد أحدهما أن قيمة الغصب كذا وشهد الاخر على اقرار الغاصب به لا تقبل برزنية قبيل الثاني من الغصب (ط) شهد بنحو بيع والاخر باقراره به لا تقبل لانه قول فلا ترد الا اذا كانت صبغة الانشاء تخالف صبغة الاخبار كقذف شهد به واخر باقراره (١) ولو شهد بنحو غصب واخر باقراره برز لانه فعل في الحادى عشر من الفصول (ق ح م) أقام شاهدان على الصلح فألجأهما القاضى الى بيان التاريخ فقال أحدهما أظن أنه منذ سبعة أشهر وأقل أو أكثر وقال الاخر أظن أنه منذ ثلاث سنين أو يزيد لا تقبل لما اختلفا في هذا الاختلاف الفاحش وان كانا لا يجتازان الى بيان التاريخ (٢) فنية في اختلاف الشاهدان من الشهادات وكذا في دعوى ببيعة الدهر وتمايه فيه وفي المنقضى شهدا على اقرار رجل بمال الا انهما اختلفا في الزمان أو المكان أو البلدان قال الامام تقبل لأن على الشاهد حفظ عين الشهادة لا محلها وزمانها وقال الثاني لا تقبل لكثرة الشهادات بالزور فأبطلها بالتممة (٣) ولو على الاقرار بالبيع والايضا واختلفا في الزمان والمكان تقبل ولو سألهما القاضى عن الزمان أو المكان فقالا لا نعلم تقبل لانهما لم يكلفاه قال أحدهما أقر في المسجد وقال الاخر في السوق أو قال أحدهما أترغوة والاخر عشية تقبل برزنية في نوع في اختلافهما في الرابع من الشهادة ولو اتفق الشاهدان على الاقرار من واحد بمال واحد واختلفا فقال أحدهما كتابا جعافى مكان كذا وقال الاخر كتابا في مكان كذا أو قال أحدهما كان ذلك بالغداة وقال الاخر كان ذلك بالعشي فالتشهاد جائز لانهما اختلفا فيما لم يكلفاه لانهما لو سكا عنه جاز فلا يصير هذا لاختلاف ما نعت في الخامس من شهادة لولو الجلية ملخصا ولو ادعى دارا في يد رجل أنها له فجاء بشاهدين فشهد أحدهما أنه ما داره ورثها عن أبيه وشهد الاخر أنه ورثها من أمه فالتشهادة باطلة لانه لا وجه لتوفيق بين الشهادتين وكذا لو شهد أحدهما أنه اشتراها من فلان وهو يملكها وشهد الاخر أن فلانا آخر وهبها منه وهو قبضها (٤) قاضيجان في الاول من المسئلة التي يكذب المدعى شاهده رجلان شهدا رجل على رجل بألف درهم من ثمن جارية باعها منه فقال البائع أنه قد أشهدهما عليه والذي لى عليه ثمن المتاع أجرت شهادتهما وتأويل المسئلة اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بثن الجارية فان المسئلة مسطورة في الكذب أن من ادعى على آخر ألف درهم من ثمن مبيع والشهود شهدوا على الألف من ضمان جارية غصبها وقد علمت لا تقبل هذه الشهادة وبمثلها في الاقرار تقبل وكذا في الكفالة لو شهد وأنه أقر أنه كفل بألف درهم عن فلان فقال الطالب انه قد أقر بذلك لكن الكفالة كانت عن فلان آخر كان له أن يأخذ المال لانهما اتفقا فيما هو المقصود فلا يضرهما الاختلاف في السبب ولو قال الطالب انه لم يقربها وانما أقر أنه كفل

عن فلان آخر فاشهاد باطل لانه أكذب شاهده خلاصة في الثالث من الشهادة وكذا في البرازية ملخصا * رجلان شهدا بألف درهم لرجل على آخر وشهدا أنه قضى خمسمائة منه وقال المدعى لي عليه ألف وما قضى لي شيئا منه وشهودي صادقة في الشهادة على الألف وهو ما في القضاء تقبل شهادتهم ما ولو قال شهودي بالألف حق وفي القضاء باطل وزور لا يقبل وكذا لو شهد الرجل على آخر بألف درهم وشهد أن المدعى عليه على المدعى مائة دينار من المحل المزبور وكذا في الخاتمة في الأول من الشهادة التي يكذب المدعى شاهده * ولو شهد بأنه غصب منه هذين الثوبين فقال المشهود له أمّا أحدهما فلم يغصبه بطلت الشهادة ولو شهد أن له على فلان ألفا وقضاء منها خمسمائة وكذبهم المدعى في القضاء فالشهادة جائزة (١) في العشرين من دعوى التنازع خاتمة * (ص) ادعى كفالة فشهدا باقراره بها أو شهد أحدهما بها والآخر باقراره بها تقبل (شع) ولو شهد أحدهما بكفالة والآخر بجحالة تقبل في الكفالة لانها أقل وهذا ان اللفظان جعلوا كأنظ واحد في الحادي عشر من الأصولين * (فش) ادعت أرسا وشهد أحدهما أنها ملكها لان زوجها دفعها اليها عوضا عن الدست ييمان (٢) وشهد الآخر أنها ملكها لان زوجها أقر أنه ملكها تقبل لان كل بائع مقر بالمكشترية فكان ما شهد أنه أقر أنه ملكها وقيل ترد لانه لما شهد أحدهما أنه دفعه عوضا شهد بالاعقد وشهد الآخر باقراره بالملك فاختلف الشهود به وأما لو شهد أحدهما أن زوجها دفعه عوضا والآخر باقراره أنه دفعه عوضا تقبل لاتفاقهما كما لو شهد أحدهما بالبيع والآخر باقراره به من المحل المزبور ملخصا * ولو شهد أحدهما أنه أعتقه وأقر زوجها وشهد الآخر باقراره بذلك ثبت العتق دون التزويج لان العتق يثبت بالاقرار دون التزويج عناية في فصل فيما تجوز الشهادة به * وارتقفا في الزمان والمكان واختلما في الاجل وكلفت الدعوى في الكفالة بالمال فقال أحدهما ككفل به الى شهر وقال الآخر كمل به الى شهرين فان كان المدعى يدعي أقرب الاجلين فالقاضي يقبل شهادتهما وان كان يدعي أبعد الاجلين لا يقبل شهادتهما (٣) وفي الذخيرة وكذلك لو شهد أحدهما أنه حال وشهد الآخر أنه الى أجل تقبل الشهادة اذا كان المدعى يدعي الحال وان كان يدعي الاجل لا تقبل الشهادة (م) وان كانت الدعوى في الكفالة بالنفس فشهد أحدهما أنه دين بأجل شهر والآخر بأجل شهرين ذكر شيخ الاسلام في شرحه هذه المسئلة على التفصيل أيضا ان كان المدعى يدعي أقرب الاجلين قبلت الشهادة وان كان يدعي أبعد الاجلين لا تقبل وذكر شمس الائمة السرخسي في شرحه من غير تفصيل أن هذه الشهادة مقبولة في الخامس عشر من كفالة التنازع خاتمة * وان اختلف الشاهدان في المال فشهد أحدهما أنه ككفل بدراهم وشهد الآخر بدنانير لم يجب بطلبهما متى من ذلك ادعى الدالب أحد الصنفين أو ادعى الصنفين جميعا وان اتفقا في المال أنه ألف درهم الا أنهم اختلفا فقال أحدهما قرض وقال الآخر عن متاع وادعى المدعى أنه من عن مبيع لا يقضي له شيء هذا اذا ادعى المدعى أحدا الصنفين فان ادعى الصنفين جميعا قبلت شهادتهما وقضى له بألف درهم من المحل المزبور وفي الاقضية شهد شاهدان لرجل على

(١) وفي الجفص السادس من الفصل السابع عشر من دعوى الخلاصة أن تكذيب المشهود له الشهود ونفسه اياهم قبل القضاء يمنع القضاء وبعد القضاء لا يجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الجامع وحكي عن القاضي أبي علي النسفي أن تفسيق المشهود له الشهود بعد القضاء لا يجب بطلان القضاء وكذا في البرازية قبل الخامس عشر من الدعوى

(ترجمة)

(٢) هو ما يرسل الى الزوجة من جهة الزوج قبل الدخول ويقال له بالتركي آغراق ويسمى في عرف مصر بالنشان اه
(٣) وأما اذا اختلفا في الزمان والمكان سواء كانت الكفالة بمال أو بنفس تقبل ذكره في التنازع خاتمة قبل هذه المسئلة

(١) يكنى بردي بكرى هذا عدلى سيد طغرلخانى دعوى زويك كراميه عدلى طغرلخانى كواهى داديه ويك كواه بردي طغرلخانى كواهى
برانجه كتر بود از اين دود قاضى حكم كند لان الجنس واحد وقد اتفقا على الاقل كذا فى دعوى القاعد على الغائب فى مسائل الفقه
(ترجمة) ادعى رجل على آخر مائة درهم عدلى بضامن دراهم طغرلخانى وشهد شاهد على انهما من دراهم طغرلخانى وشهد آخر على
انهما من دراهم طغرلخانى تقبل بالتسوية لانتهما اوجبتهما الحكم القاضى بذلك لان الجنس الخ (٢) وعلى هذا المائة والمائتان والمطلقة
والطلقتان والمطلقة والثلاث كذا فى الهبة فى باب الاختلاف فى الشهادة من الشهادة وما فى البرزنية ولو ادعى اثنين فشهد أحدهما
بألف والآخر بألفين تقبل على ألف اجماعا بخلاف ما فى الكتب وذكر فى البحر انه سهو (٣) والعطف يقتضى المغايرة فأنضه
على أقل المائتين جازان يقتضى بهما دهما (٤٠٤) بالاقل كذا فى الثانى عشر من المحيط (٤) وان شهد أحدهما بألف والآخر

بألفين لا تقبل هذه الشهادة فى قول أبى
حسبة على كل حال وأمل على قوله ما
ان كان المدعى يدعى أقل المائتين فكذلك
وان كان المدعى يدعى أكثر المائتين
جازت شهادتهما على ألف هذا اذا لم
يدع عقدا فان كان ذلك فى دعوى العقد
فهى ثمان مسائل البيع والاجارة والكتابة
والرهن والعقود على مال وانطاع والصلح
عن دم العبد والذكاح أما فى البيع اذا
شهد أحدهما أنه اشترى عبد فلان بألف
درهم وشهد الآخر أنه اشترى بألف
وخسمائة لم تقبل هذه الشهادة سواء كان
المدعى يشتري الشراء بألف أو بألف
وخسمائة وسواء وجد الدعوى من البائع
أو من المشتري والاجارة قبل استيفاء
المنفعة ومضى المدة بمنزلة البيع قبل
التسليم فان كان ذلك بعد مضى المدة
واستيفاء المنفعة فهو ودعوى الدين
والكلام فيه قد مضى والكتابة بمنزلة البيع
ان كان الدعوى من العبد وان كان من
المولى لا تقبل وفى الرهن ان كان الدعوى
من الرهن لم تقبل وان كانت من المرتهن
فهى بمنزلة دعوى الدين فتقبل البينة فى حق
ثبوت الدين ويثبت الرهن بألف ضمنه
ومعها للدين وفى العتق على مال وانطاع
ان كان الدعوى من العبد والمرأة فهى
دعوى العقد وان كان من المولى والزوج

رجل بألف درهم قال أحدهما بغير وقال الآخر سود ولبض فضل على السود أو شهدا
يكره حطة فقال أحدهما جدي وقال الآخر دى أو شهدا أحدهما بألف والآخر بألف
وخسمائة أو ألف وعبد أو ألف وثوب ان ادعى المدعى أفضلهما قاضى بألفهما وان ادعى
أقلهما بطلت الشهادة الا اذا وقع فقال كان لى عليه ألف وخسمائة كما شهد لكن ابراهم عن
خسمائة أو قبضت خسمائة ولو شهدا على مائة دينار وشهد أحدهما ان المائة نيسابورية
وشهد الآخر انهما نيسابورية وللنيسابورية فضل على البغارية على هذا ان ادعى المدعى
النيسابورية بقتضى بالبغارية وان ادعى البغارية لا يقبل أصلا (١) ولو اختلف البائعين بأن
شهد أحدهما على كتر حطة والآخر على كتر شعير لا تقبل أصلا ولو شهد أحدهما على مائة
والآخر على مائتين ان كان المدعى يدعى أقل المائتين لا تقبل بالاتفاق ولو ادعى أفضل
المائتين عند أبى حنيفة لا تقبل أيضا وعندهما تقبل وعلى هذا الخلاف لو شهد أحدهما
على المطلقة والآخر على الطالقتين (٢) أو شهد أحدهما على العشرة والآخر على خمسة
عشر عند أبى حنيفة لا تقبل كفى فى ألف والاثنتين وعندهما تقبل على العشرة وفى
الفناوى للقاضى الامام لان خمسة عشر كلمة واحدة تذكر بغير حرف العطف وهى غير
العشرة فلم يتفق على شئ فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى ألفا وخمسمائة فشهد أحدهما بألف
والآخر بألف وخمسمائة فانه يقتضى بالألف لان ألفا وخمسمائة تذكر بحرف العطف (٣)
وكان ألف مذكورا فى شهادتهما فيقتضى بما اتفقا عليه ولو شهد أحدهما على عشرين
والآخر على خمسة وعشرين تقبل على العشرين بالاجماع هذا اذا ادعى المدعى خمسة
وعشرين اما اذا ادعى عشرين لا تقبل بالاجماع فلوروق فى هذه المسئلة وفى الألف
والاثنتين فقال كان لى عليه ألفان لكن ابراهم عن الألف تقبل (٤) فى أول الرابع من
شهادة الخلاصة وكذا فى البرزنية * وأما اذا كان المشهود به أكثر مما أعطاه الله على نحو
ما اذا ادعى ألفا فشهد بألف وخمسمائة أو شهد بألف درهم لا تقبل شهادتهما بغير توفيق
لانه كذب اليهود بالزيادة فان وفق وقال كان لى عليه ألف وخمسمائة الا انى ابراهم عن
خمسمائة أو قال استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود فتقبل شهادتهم بخلاف ذلك وفق
بين الدعوى والشهادة بأمر يحتكى وكذلك فى الألف والاثنتين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق
بالبينة (٥) لان الشئ انما يحتاج الى اثباته بالبينة اذا كان شأنا لا يتم به ولا يتقرر بأبنيته
كالو ادعى المالك بالشراء فشهد الشهود بالهبة فان نعمة يحتاج الى اثباته بالبينة اما الابرار

فهى دعوى الدين والصلح عن دم العبد بمنزلة الطلع وفى الذكاح من المشايخ من ذكر
الشاهدين بالنكاح بألف والآخر بألف وخمسمائة على قول أبى حنيفة يقتضى بألف وعلى قول أبى يوسف ومحمد لا يقتضى وهكذا ذكر
شمس الأئمة السرخسى فى شرح الجامع الصغير ومن المشايخ من قال على قوله ما لا تقبل هذه الشهادة وتوجب قول أبى حنيفة الجواب فيه
على التعصبل ان كان هو الزوج لم تقبل وان كان الدعوى من قبل المرأة تقبل هكذا ذكر شمس الأئمة السرخسى فى شرح الميسر كذا
فى شرح الجامع الصغير لقاضى ملخصا (٥) وقال بعضهم يشترط الشهادة على التوفيق والصحيح هو الاول وكذا فى الخانية
فى الدعوى تحت ألف الشهادة

يتم به وحده فلو أقر بالاستيفاء يصح إقراره ولا يحتاج إلى اثباته بالبينة لكن لا بد من دعوى
التوفيق وهنا استقصانا والقياس أن التوفيق إذا كان محتملا يحمل عليه وإن لم يدع التوفيق
تصحيحا للشهادة وصيانة للكلامه فاضطران في الأول من باب الشهادة التي يكذب المذبح
شاهد من الشهادة ادعى ألفا مطلقا فشهد أحدهما على إقراره بألف قرض والاخر
بألف ودية تقبل وإن ادعى أحد الشريكين لا لأنه أكذب شاهد ولو شهد عليه
بألف قرض والاخر ودية لا تقبل بخلاف الإقرار وقد ذكرنا من قبل هذا المذبح يدع
عقد التما إذا ادعاه عقدا كالبيع وشهد أحدهما أنه اشترى عبدا فلان بألف والاخر أنه
اشترى بألف ومائة لا تقبل حيث سدوا كان المذبح يدعى الأقل أو الأكثر والمذبح هو البائع
أو المشتري والاجارة في أول المدة كالبيع وبعد المضي إن ادعى المستأجر فكذلك وإن
ادعى الاخر فهو دعوى الدين في الحقيقة وقد علم والكتابة كالبيع إن ادعى من العبد
وإن ادعى المولى لا تقبل لأن الكتابة غير لازمة في حق العبد وفي الرهن إن من الرهن
لا تقبل لعدم لزوم في حق المرتهن وإن من المرتهن فهو دعوى الدين ويثبت الرهن بألف
شعنا وتبعنا للدين وفي العتق على مال والخلع إن من العبد والمرأة فهو دعوى العقد وإن من
المولى والزوج فهو دعوى المال لو وقع العتق والطلاق بإقرار المالكين بقي دعوى المال
والخلع عن دم كالخلع وفي النكاح إن ادعاه الزوج فهو دعوى العقد إجماعا وإن ادعت
فهو دعوى الدين عنده والعقد عندهما برأية في الرابع من الشهادة وكذا في الخلاصة
ادعى رجل على رجل ألفا وخمسة فشهد الشهود بألف جازت من غير توفيق وكذا
لو ادعى ألفا وشهدوا بخمسة مائة ولو ادعى ألفا وشهدوا بألف وخمسة مائة أو ألفين لا تقبل
من غير توفيق خزانة الفتاوى في اختلاف الدعوى والشهادة ادعى الودعة وشهد أن
المودع أقر بالأيدي اع تقبل كما في الغصب وكذا العارية ولو شهد بإيداعه وآخر أنه أقر بإيداعه
فعلى قياس القرض فيبقى أن تقبل وعلى قياس الغصب ينبغي أن لا تقبل في الحادى عشر
من التعليلين وإذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الابر المسمى في العقد والمذبح هو
المؤاخر والمستأجر فشهد أحدهما بمثل ما ادعاه المذبح والاخر بأقل أو أكثر
لا تقبل الشهادة في الاصح محيط الدرر خفى في الشهادة في الاجارة ولو اختلفا في
الطلاق فشهد أحدهما على تطليقتين والاخر على الثلاث أو شهد أحدهما على تطليقتين
والاخر على طليقة لا تقبل في قول أبي حنيفة وقال صاحبهم وابن أبي ليلى جازت شهادتهما
على الأقل ولو شهد أحدهما على طليقة والاخر على طليقة ونصف أو شهد أحدهما على
طليقة والاخر على طليقة وطليقة جازت شهادتهما على الأقل عند الكل ولو شهد
أحدهما أنه قال لها أنت خلية وشهد الاخر أنه قال لها أنت برية لا تقبل عند الكل لانهما
اختلفا في لفظة الايقاع وإن كان معنى المقولين واحدا وكذا لو شهد أحدهما أنه طلقها
إن دخلت الله أو قد دخلت وشهد الاخر أنه طلقها أنتم قلت فلا نا وقال قد قلت لا تقبل عند
الكل وكذا لو شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا وشهد الاخر أنه قال لها أنت على حرام
وفى الثلاث لا تقبل عند الكل فاضطران في الأول من باب الشهادة التي يكذب المذبح

شاهدين من الشهادة * لو شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا وشهد الآخر أنه طلقها ثمانية
 بأمله في قول أبي حنيفة وعندهما جازت شهادتهما على الأقل من المحل المزبور * رجل
 اشترى شيا وأدعى به عيبا فأقام شاهدين فشهد أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب وشهد
 الآخر على اقرار البائع بالعيب لا تقبل شهادتهما من المحل المزبور وكذا في آخر خيار
 العيب من الخيانة وكذا في الحادي عشر من الفصولين * شهد أحدهما بالطلاق الرجعي
 والآخر بالبائن تقبل على الرجعي لأنهما اتفقا على أصل الطلاق وتفردا أحدهما بزيادة صفة
 وهي البينة فنثبت ما اتفقا عليه ويبطل ما تفرده أحدهما بحيط السرخسي في اختلاف
 الشهادات وكذا في الشهادة في الطلاق * فلو شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج
 قبل الاتحاد معناه ما وكذا الهبة والعطية ونحوهما درر غرر في الاختلاف في الشهادة
 * اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما ولا بد من التطابق لفظا ومعنى في مسائل
 الأولى في الوقف يقضى بأقلامهما كافي شهادات فتح القدير معزيا إلى انحصاف الثانية في المهر
 إذا اختلفا في مقداره يقضى بالأقل كافي البرازية الثالثة شهد أحدهما بالهبة والآخر
 بالعطية تقبل الرابعة شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج تقبل وهما في شرح
 الزيلعي الخامسة شهد أحدهما أن له عليه ألفا والآخر أنه أقرب ألف تقبل كافي العمدة
 السادسة شهد أحدهما أنه أعنته بالعريضة والآخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق
 والاصح القول فيهما (١) وهي السابعة وأجمعوا على أنها لا تقبل في القذف كافي
 الصيرفية أشباه في القضاء والشهادة * وليس الاختلاف بين الشاهدين بخثرة الاختلاف
 بين الدعوى والشهادة لأن شهادة الشاهدين في أن تكون كل واحدة منهما مطابقة
 للآخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلافا في المعنى أما المطابقة بين الدعوى والشهادة فينبغي
 أن تكون في المعنى خاصة ولا عبرة للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد أحدهما على الغصب
 والآخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو شهدا على الاقرار بالغصب تقبل في الثاني عشر
 من العمادية * وذكر الأوزجندى ادعت أن مهرها ألف عطر بنية وشهدا بألف عدلية
 تقبل ويقضى بالعدليات ادعى عليه أنه قبض منه مائة بعضها عطر بنية وبعضها عدلية
 وشهدا قبض مائة عطر بنية قال الامام الأوزجندى ان شهدا بالقبض لا تقبل وإن على
 الاقرار بالقبض تقبل وينبغي أن لا تقبل الدعوى للجهالة لأنه لم يذكر كل منهما برازية
 في زياد قال الشاهد وتنقيصه من الشهادة * (قع) ادعى مهر أخته خسين دينار نيسابورية
 وشهد شهوده بخمسين محمودية تقبل لأنهم شهدوا بالأقل وكذا عن السائل وعلى العكس
 لا تقبل * (قع طم عك) ادعى النيسابورية وشهدا بالمحمودية لا تقبل قال استاذنا لعل أنه
 اعتمد أن الحمودية خير من النيسابورية كما كان في عهد السلطان محمود (قع طم) ادعى
 المديون الاصل إلى الدائن متفردا وشهد شهودا بالأصل مطلقا أو جله لا تقبل قنية
 في الاختلاف الواقع بين الشهادة والدعوى * (بم) ادعى المديون إصصال الدين وشهدوا له
 بالبراء تقبل لاحتمال حصول البراء بالاستيفاء ولو ادعى المديون البراء وشهدوا أن
 المدعى صالح المدعى عليه بمال معلوم تقبل شهادتهم إن كان الصلح بجنس الحق لحصول

(١) وفي باب اختلاف الشهادة من المحيط
 لسرخسي أنها تقبل في الطلاق وكذا
 في البرازية في نوع في اختلافهما
 وفي الحادي والعشرين من شهادات
 النافارسية قال القاضي ببيع الدين
 الاصح انهما (٧) سواء في التبول
 (٧) أي الطلاق والعناق

الابراء عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاسقاط من المحل المزبور * ولو ادعى البراءة
فشهد أحدهم بالهبة والآخر بالصدقة لا تقبل لأن الهبة والصدقة يختلفان لفظاً ومعنى
ولو ادعى الابراء والتحليل فشهدا على الاقرار بالاستيفاء يسأل الغريم عن البراءة والتحليل
أكانت بالاستيفاء أو بغيره فان قال بالاستيفاء تقبل وبغيره لا تقبل وكذلك ان سكت لا تقبل
بحيث السر حتى في اختلاف الشهادات ملخصاً * (بم) ادعى عليه وديعة عشرة فانير فشهد
أحدهما ان المذعى أعطاه عشرة دنانير أمانة وشهد الآخر أنه أعطاه عشرة دنانير ولم يقل أمانة
لا يقبل (ص) ادعى المديون ايفاء القرض ما تقي درهم فشهد أحدهما أنه قضاه المدين
وقبضه وشهد الآخر أنه أعطاه ما تقي درهم لا يقبل (ط) يقبل (بم) ادعى المديون
الايداع فشهد أحدهما ان شاهد به بالايصال والآخر على اقرار رب الدين بالايصال لا تقبل
(ش) وأصله أنه لو شهد أحدهما على معاينة الفعل وشهد الآخر على الاقرار بذلك الفعل
لا تقبل لانهم اشهدا بأمرين مختلفين (بج) ادعى عليه ألفاً فشهد أحدهما أنه دفع لها
المذعى عليه ألفاً وشهد الآخر على اقرار المذعى عليه بها لا يجمع لأن هذا قول وفعل وذكر
أنه لا يجمع بين القول والفعل بخلاف ما اذا شهد أحدهما بألف للمذعى على المذعى عليه
وشهد الآخر على اقرار المذعى عليه بألف فانه تقبل لانه ليس يجمع بين القول والفعل
قنية في اختلاف الشاهدين * (س) ولو ادعى قضاء دينه وشهد أنه اقربا يستيفاه
تقبل ولو شهد أحدهما بالاداء والآخر باقراره بالاستيفاء ترد كما في الغصب كذا (خ)
في الحادى عشر من الفصولين * (قع) واختلافهما في أمر زائد الا يلزمهما بما ليس
مدعى به لا يطال الحد كما لو اختلفا في ثياب السارق فقال أحدهما سرق وعليه ثوب أحمر
وقال الآخر ايضاً فانه يقطع وكما لو اختلفا في مكان الزنا من البيت فقال في هذه الزاوية
وقال الآخر في تلك فانه يحتمل فتح القدير في الشهادة ملخصاً * اختلافهما في الحلية يمنع
قبول الشهادة اذ لم يمكن التوفيق قال أستاذنا ولم يذكر تغييرا مكان التوفيق وذكر خمس
الائمة السلواتي في مسئلة أنه سرق بقره واختلفا في لونها قال أبو حنيفة تقبل شهادتهما
وقالا لا تقبل عن أبي جعفر أن هذا الخلاف فيما اذا اختلفا في صفتين متضادتين
كالسواد والبياض وأما في المتقاربين بأن شهد أحدهما على الصفرة والآخر
على الحمرة فانه تقبل لأن الصفرة المشبعة تضرب الى الحمرة والحمرة اذا رقت تضرب الى
الصفرة وكثير من العوام لا يميزون بينهما وكذا اذا شهد أحدهما أنها غبراء والآخر أنها
بيضاء تقبل بالاختلاف (١) (س) عن الكرخي غير هذا فقال هذا في لونين يتشابهان
كالسواد والحمرة والصفرة فأما اذا لم يتشابها كالسواد والبياض فلا تقبل عندهم
جميعاً قنية في اختلاف الشاهدين * وفي فتاوى النسبي في الشهادة على استهلاك الدابة
لا يشترط ذكر اللون ويشترط ذكر اللون والذكورة وعدد الذكور والانات وذكر القيمة
عند الهلاك والاستهلاك ولو سأل القاضي عن اللون فذكرها ثم شهد واعند الدعوى
وذكرها ولو تأخر تقبل والتناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضره أصله في الجامع الصغير اختلفا
في لون الدابة في دعوى سرقة تقبل عنده لا عند الامامين لانه كالسكون عن ذكر اللون

(١) وفي الحادى عشر من الاسر وشبهة
عن المحيط اذا شهدا على رجل بسرقة
بقره واختلفا في لونها تقبل عند أبي حنيفة
وعندهما لا تقبل وأوجه وأن هذا
الاختلاف في الغصب يمنع قبول الشهادة
وكذا لو اختلفا في الذكورة والانوثة
لا تقبل وفي الحادى عشر من الفصولين
القاضى لو سأل الشهود قبيل الدعوى
عن لون الدابة فقالوا كذا ثم شهدا
شهدا واختلفا في لون الدابة تقبل لانه سأل
عما لا يكلف الشاهد بيانه فاستوى ذكره
وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة وكذا
في الرابع عشر منه

ولو اختلفا في الذكورة والانوثة لا تقبل بالاجماع وفي الغصب لو اختلفا في لون الدابة يمنع
اجماعا في الخمس الثاني من شهادة البرازية * (يس) ادعى قتلوا وشهد أحدهما به والاخر
أنه أقر به ترذاذا لا قرار به تر لا القتل في الحادي عشر من الفصولين * وجعل
ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ وجاء بشاهدين فشهد أحدهما أن المدعى عليه قتله خطأ
وشهد الاخر على اقرار القاتل بالقتل لا تقبل شهادتهما الا أن أحدهما شهد بالقتل والاخر
على الاقرار بالقتل فلا تقبل كما لو شهد أحدهما بالغصب والاخر على اقرار الغاصب
بالغصب وكذا لو اختلف شاهدان في مكان القتل أو في زمانه وكذا لو اختلفا في الآلة
فشهد أحدهما أنه قتله بالجر وشهد الاخر أنه قتله بالعصا وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله
بالعصا وقال الاخر أنه قتله ولا أنقض بما إذا قتله وان قال لا جرم ما قتله ولا ندري بما إذا قتله
في القياس لا تقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل شهادتهما ويقضى عليه بالدية في ماله
لانهما اتفقا على القتل والقتل غالبا يكون بالآلة القتل وانما لم يذكر الآلة اسقاطا
للقصاص قاضيان من الشهادة في الجنائية من الجنائيات * واذا شهد رجلان أن زوج
فلانة قتل أو مات وشهد آخران أنه حتى كان شهادة الموت والقتل أولى قاضيان في الشاهد
يشهد بعد ما أخبر بزوال الحق و كذا في منية المني في الشهادة بالنسب والموت لمخصا *
وفي فتاوى القاضى ادعى ألفا فشهد أحدهما بألف له عليه والاخر بإقراره به عليه
تقبل في قول الامام الثاني وفي المحيط أن اختلاف الشاهدين في الدين لا يمنع القبول
واختلافهما في السبب أو في المشهود به لو عينا يمنع القبول برزانية في الرابع من الشهادة *
قال عيني دعوى كرد درست ديكرى يادى برديكرى وسبب كفت يانه وكواهان بر اقرار
مدعى عليه بران مدعى وبر مدعى كواهى مى دهند مسموع بود ولكن باليد كمدعى بر كواهان
تصدق كند كويد همچنين اقرار كرد است (١) من دعوى القاعدية وقامه فيه *
ولو ادعى على آخر مائة قفيز حنطة بسبب السلم مستحقة ما شراطه وشهد الشهود أن المدعى
عليه أقر أن له عليه مائة قفيز حنطة لا تقبل هذه الشهادة لانهم لم يذكروا في الشهادة أنه أقر
بسبب السلم وبين السلم ودين آخر فساوت هو الاصح كذا في الخلاصة (٢) من فيض
السكر كقبيل نوع في اختلاف الشاهدين * قال محدود دعوى كرد بهى معلوم كواهان
بر ملك مطلق كواهى داد قاضى نشند باز همين كواه بر ملك بدان سبب كواهى مى دهد (٣)
لا تقبل من دعوى القاعدية * نية محدود دعوى كرد بهى درست وكواهى بر همه كى
محدوده كواهى داد ندبا ن سبب قاضى نشنود واكر باز بر نية كواهى دهد بهم جان سبب
لا تقبل واكر كرت اول بر نية كواهى داد وليكن سبب نكفت قاضى نشنود واكر باز بر نية
كواهى دهد بهم مان سبب نشنودهم لانهم ادرت لثمة مرة (٤) فلا تقبل أبدا من الحبل
المزبور ورجل ادعى دارا أوجارية في يد رجل أنها له وجاء بشاهدين فشهد أحدهما أنها له
وشهد الاخر أنها كانت له أو شهدوا جميعا أنها كانت له قال الشيخ الامام المعروف
بخواهر زاده تقبل شهادتهم وكذا لو شهد أحدهما أنها ملكه وشهد الاخر أنها كانت ملكه
تقبل شهادتهم ولو شهد أحدهما أنها كانت في يده وشهد الاخر أنها في يده أو شهدوا جميعا

(ترجمة)

(١) ادعى عينا في يد غيره أو دينا على غيره
وبين سببا أو لم بين وشهد الشهود على اقرار
المدعى عليه بذلك المدعى للمدعى تسمع
ولكن يلزم المدعى تصديق الشهود فيقول
أقر كذا اه

(٢) قبيل الرابع من الخلاصة وكذا
في الثالث من البرازية س

(ترجمة)

(٣) ادعى محدود بسبب معلوم والشهود
يؤدون الشهادة على الملك المطلق ولم يسمع
القاضى ثم شهدت هذه الشهود على الملك
بذلك السبب لا تقبل اه

(ترجمة)

(٤) ادعى نصف محدود بسبب صحيح
وشهد الشهود على كل المحدود بذلك
السبب لا يسمع القاضى ثم ان شهدوا على
النصف بذلك السبب لا يقبل وان شهدوا
على النصف أولا ولكن لم يقولوا سببا
لا يسمع القاضى ثم ان شهدوا على النصف
بذلك السبب لا يسمع أيضا اه

أنها كانت في يد المدعي لا تقبل شهادتهم في قول أبي حنيفة ومحمد وتقبل في قول أبي يوسف
وسوى بين هذا وبين ما لو شهدوا أنها كانت له ولو ادعى أنها كانت له وشهد الشهود أنها
ذكر الشيخ الإمام المعروف بخوارزاده في شرح الغصب الصحيح أنها لا تقبل ولو شهد
الشهود أن المدعي عليه غصبها من المدعي تقبل وكذا لو شهدوا أنه استعارها منه فاضحان
في فصل الدور والاراضي وكذا في دعوى المنقول * ولو ادعى المدعي أنها كانت له وشهد
الشهود أنها له ذكر الشيخ الإمام المعروف بخوارزاده أنها لا تقبل ولو شهد الشهود أنها
كانت في يد المدعي أمس أو قالوا منذ شهر أو سنة لا يقضى بهذه الشهادة (١) وعن أبي يوسف
أنها تقبل ويؤمر بالتسليم إلى المدعي في قولهم ولو شهدوا على اقرار المدعي عليه أنها كانت
في يد المدعي أمس يؤمر بالاعادة إلى المدعي في قولهم وكذا لو شهدوا أنها كانت في يد المدعي
وأن المدعي عليه هذا أخذها منه أو غصبها منه أو انتزعها من يده أو أبق العبد من يد المدعي
فأخذ المدعي عليه أو أرسله المدعي في حاجته فأخذ المدعي عليه أو أودعه عند المدعي
عليه أو أعاره إياه تقبل وإن لم يشهدوا على ملك المدعي قاضيان في فصل دعوى المنقول
* ادعى أنه ملكه لانه دفعه مالكه عن دين له عليه وقبضت وشهدا عليه ولم يبينوا قدر الدين
تقبل لأن القاضى لا يحتاج إلى أن يقضى بل يزوم العوض لانه صار مستوفى - كما فصار
كل لو شهدوا بالبيع والتقابض ولم يذكر اقرار الثمن من دعوى القاعدية مخلصا * وفي
المحيط ادعى عليه عشرة دنانير فشهد أنه دفع اليه عشرة دنانير لا تقبل لأن الدفع قد يكون
أمانة فيحمل عليها أقل فلا تكون ديناً زيدة الفتاوى في الثالث من الشهادة * ادعى
ديناراً وشهد أنه دفع اليه ديناراً لا تقبل إذا قبض لو ثبت بناء على دفعه ثبت الايداع
والقبض بجهة الوديعة لا يوجب الضمان في الحادى عشر من الفصولين * ادعى خمسة
دنانير فقال المدعى عليه قد أوفيتكم بها فجاء بشهود يشهدون أن هذا المدعى عليه دفع إلى
هذا المدعى خمسة دنانير إلا أن لا ندري من أى مال دفعها اليه من هذا الدين أو من دين
آخر جازت شهادتهم وبرئ المدعى عليه (٢) خزانة المفتين في التناقص والدفع من
الدعوى * وفي المحيط ادعى عليه ألفاً ديناً فشهد أنه دفع اليه ألفاً ولا ندري بأى جهة دفع
قبل لا تقبل والاشبه إلى الصواب أن تقبل (٣) في أواخر الثالث من شهادات البرازية
* ادعى فعل نفسه وبرهن على فعل وكيله أو على العكس أو ادعى أنه ملكي شريكه من فلان
بكذا فقال الشاهد شري وكيله لا يقضى له بالملك إذا ادعى الشريك بنفسه وشهدوا على شراء
وكيله فلا موانعة أذ ترجع حقوق العقد إلى العاقد كيف وإن على أحد الطرفين له حصصاً
رحمهم الله الوكيل يصير مشتر بالفسخ أو لا ثم يصير بائعاً من موكله فلم يوافق الدعوى فقال
المدينون قضيت حقه وشهدا أن وكيل المدينون قضى تقبل إذ ليس له حقوق ادعى أن الدليل
ملكى فقال ذواليد شريكه منك وشهدا أنه شريكه من وكيله لا يقبل في التاسع والثلاثين
من الفصولين

(١) التاسع في التحديد والشهادة على الحدود *

(١) وهذا مبني على أن الشهادة على يد
منقضية لا تقبل عند الإمام ومحمد
وتقبل عند أبي يوسف وأما الشهادة
على الاقرار بيد منقضية فتقبل في قولهم
جميعاً

(٢) وفي العاشر من الفصولين بعلامة
(ثى) هو الصحيح وقيل لا تقبل
(٣) كذا في متفرقات قضاء التاتارخانية
بعبارة وفي الثالث والعشرين من
دعوى المحيط والتاتارخانية حكى عن شيخ
الاسلام السعدي أنه قال لا تقبل هذه
الشهادة ولا تدفع بهاد دعوى المدعي
وعن بعض مشايخنا أنها تقبل وتدفع
بهاد دعوى المدعي وهو الاشبه ولا قرب
إلى الصواب

وفي عبارة البرازية قصور يعرفه من نظر إلى
المحيط في الثالث والعشرين من الدعوى
في نوع في دعوى الدين

(١) وهو ظاهر مذهب أبي يوسف كذا في الخلاصة

وفي الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع في تحديد العقار ودعواه ويكتفي بذكر الثلاث ويجعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى يلتقي الى الحد الاول وهو الموافق لما في الحادي عشر من العمادية نقلا عن المحيط وذكره في المحيط في الثاني من الدعوى

وفي الثانية في فصل الدور والاراضي الشهود ولو قالوا الدار التي بين دار فلان ودار فلان لهذا المدعي لا يلتفت الى شهادتهم لانهم ذكروا حدين وذلك لا يكفي

(٢) وهذا لان دعوى الغلط من المدعي عليه على الشاهد انما تكون بعد دعوى المدعي والجواب من المدعي عليه لان الشهادة لا تكون الا بعد دعوى المدعي والجواب من المدعي عليه والمدعي عليه حين اجاب المدعي عن دعواه فقد صدقه ان المدعي بهذا الحد ودفعه فيصير بدعوى الخطا بعد ذلك في الحد وكلاهما بعضا متناقضا او يقول تفسير دعوى الغلط في أحد الحدود ان يقول المدعي عليه أحد الحدود وليس ما ذكره الشهود او يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشهود وكل ذلك نفي والشهادة على النفي لا تقبل كذا في المحيط البرهاني في ذيل المسئلة ومبحث في كل من الوجهين صاحب جامع القصولين

(٣) ذكرت هذه المسئلة في الظهيرية في الفصل الثاني من الشهادات وقال فيه هذا كاه اذا لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل وشهدوا به لرجل ولم يذكروا الحد ولا تقبل عنده وتقبل عند صاحبه

لا بد من ذكر الحدود في الشهادة وقال بعض العلماء يكتفي بذكر حد واحد وعن الثاني الاكتفاء بذكر حدين وعند الامام ومحمد يكتفي بذكر ثلاثة حدود (١) ويجعل الرابع بازاء المذكورين وعند زفر لا بد من ذكر الاربعة ولو ذكر الحد والاربعة لكن بقي أحد الحدود مجهولا لا يضر وهو تركه سواء ولو غلط في الرابع قبل تقبل كالترك ذكر الخلاف الحلواني والصح وهو اختيار الصدر الشهيد انما لا تقبل وعليه الفتوى والغلط لا يثبت الا باقرار المدعي ان الشاهد غلط اما لو ادعى المدعي عليه لا تقبل وذكر في شرح المحيط ان حيلته ان يقول المدعي عليه مثل هذا الحد وليس في يدي فيجوز المدعي ان يتحقق الغلط كما ادعى المدعي عليه عن اثباته اما لو برهن لا تقبل لانه لا يمكن اثبات كون صاحب الحد محمدا أو أحمد لعدم الخصم ولو غلطوا في حد أو حدين ثم تداركوا في المجلس أو غيره تقبل عند امكان التوفيق برازية في الثاني من الشهادة وكذا في الخلاصة وانما يثبت غلط الشاهد في ذلك باقرار الشاهد ان غلط في ذلك اما لو ادعى المدعي عليه ان الشاهد قد غلط في الحدود ارفق بمضها لا تسمع دعواه (٢) ولو اقام الدية على ذلك لا تسمع بينه هكذا حكمي فتوى الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي والشيخ الامام شمس الاسلام الاوزجندی وكذلك لو ادعى المدعي عليه اقرار المدعي بغلط الشاهد في الحد ولا تسمع دعواه في الثاني عشر من شهادات المحيط ملخصا من الشهادة وكذا في الخلاصة وذكر في الذخيرة البرهانية الشاهد اذا غلط في حد لا تقبل شهادته بخلاف ما اذا ترك أحد الحدود والفرق ان بالغلط يختلف المشهور به وبالترك لا يختلف في الحادي عشر من العمادية وكذا في السابع من القصولين وفي النوازل الشهود اذا لم يعرفوا الحد وسألو النقات وفسروا عند الحاكم شهدوا على اقرار المدعي عليه بالدار وفسروا الحد ومن عند أنفسهم ولا يذكرون اقرار المدعي عليه بالحد وتقبل من المحل المزبور وعن (شيخ) ان الشاهد لو اخطأ في بعض الحدود ثم تدارك وأعاد الشهادة وأصاب قبلت شهادته لو أمكن التوفيق سواء تدارك في المجلس أو في مجلس آخر ومعنى امكان التوفيق ان يقول كان صاحب الحد فلانا الا انه باع داره من فلان آخر وما علمنا به أو يقول كان صاحب الحد بهذا الاسم الا انه سمي بعد ذلك بهذا الاسم الا آخر وما علمنا به وعلى هذا القياس فافهم هذا اذا ترك الشاهد أحد الحدود أو غلط فلو ترك المدعي أحد الحدود أو غلط فيه حكمه كالشاهد جله (طذ) وفي (فئ) لو غلط الشهود في الحد الرابع ثم ذكروا على وجه الصواب فلو قالوا هذا هو الشهادة بالمدعى الاول لا تقبل لتناقض في السابع من القصولين وفي المتن ادعى عند الحاكم ان الدار التي في ربض كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والباقي كذا الى فأنكر المدعي عليه فلما قاما من عنده برهن المدعي عليه أنه أقدم من ساعته أن الدار المذكور التي كان يخصم فيها للمدعي لكن قال الشهود لا نعرف حدودها وهو أيضا في اقراره لم يذكر الحدود أو قال الشهود تشهد أنه قال في اقراره الدار التي في ربض كذا في سكة كذا في يد فلان داره ولم يقولوا الدار التي يخصم فيها تقبل ويقضي بالدار للمدعي (٣) في الثاني من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة وفي (فئ) ادعى دارا انهم ملكي

(١) أقول ينبغي أن يكون هذا على الرواية الأخرى لا على قوله لا يظهر كذا في الفصولين

(٢) وفي أوائل دعوى القاعدية قال وان ذكر الشهود حدود الدار يتماها ولكن قالوا لا ندري أوافق هذه الحدود حدود تلك الدار قانا تحملنا الشهادة بهذه الحدود وأقر البائع بالحدود وليس من ما رأيناها ولا مررتنا تلك المحلة ولا سكتها أو أكثر ما تكون الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى البائع حدودها والشهود يتجهمون الشهادته بتعريف البائع وفي هذه المسئلة القاضي يبعث أمينين الى الدار فان وافق قضى بها للمدعى اذا شهدا عنده أن حدودها هذه الحدود ولو خالف لا يقضى

(٣) شهد بالملكية حدود وشهد آخران بالحدود تقبل شهادة الفريقين وكذا لو شهدا على الاسم والنسب ولا يعرفانه وشهد آخران أن فلانا على ذلك الاسم والنسب تقبل شهادة القسرين كذا في السابيع من الفصولين

(٤) لأن الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بالحدود لم يشهدوا بالملك ذلك الدار كذا في الخاتمة في فصل في دعوى الدور والارض

(٥) واختار قاضيان القول الأخير ولم يترض للقول الأول

فبرهن ذواليد أن المدعى أقرا أن هذا الحدود ملكي لكن الشهود لم يحضروا تقبل شهادتهم على الدفع اذ لم يشهدوا بالملك وانما شهدوا بالقرار به وبهذا يحصل الدفع وجهها التهم بالحد لا تمنع قبول شهادتهم باقراره من أواخر السابيع من الفصولين وكذا في الحادى عشر من العنادية وفيه تفصيل • ولو شهد أن الدار التي في بلد كذا في محلة كذا التي تلاصق دار فلان بن فلان الثلاثي هي في يد هذا المدعى عليه لهذا المدعى ولكن لا نعرف حدودها فقال المدعى للقاضي أنا أتيتك بشهود آخر يعرفون حدودها وأتى بهم فشهدوا أن حدودها كذا ذكر في بعض النسخ أن القاضي يقبل ويحكم بها للمدعى كما في المسئلة الأولى وذكر في بعضها أنه لا يقبل (١) اذا الشهادة الأولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلا بدون الشهادة الثانية فاستوى وجودها وعدمها وكذا القرية وجميع العقارات ذكرت هذه المسئلة في (طه) وقال اختلفت الروايات في هذه المسئلة ولا يظهر أنها تقبل من المحل المزبور • وفيه لو قالنا شهد أن الدار التي في كورة كذا في محلة كذا تلاصق مسجد كذا • لهذا المدعى • ولعلنا لا نعلم أسماء الجيران فقال المدعى أنا أتيتك بشهود يشهدون على الحدود لا تقبل هذه الشهادة اذ شهدوا بالملك لم يشهدوا بالحدود واحد وشهود الحد لم يشهدوا بالملك فلا تقبل بخلاف الشهادة عند معاينة الدار اذا المعرفة حصلت بالاشارة بلا ذكر الحد فتقبل من المحل المزبور • (فس) اذ هي ضيقة وذكر حدودها وشهد أن الضيقة التي حدودها كذا ملك المدعى لكن لا ندري بأي موضع هي تجمع هذه الشهادة فيؤمر المدعى بأقامة البيئة أن الضيقة التي شهدا بها في موضع كذا فلو برهن يقضى بهالة (٢) من المحل المزبور • شهد الدار لم يشهدوا أنها في يد المدعى عليه فشهد آخران أنها في يد المدعى عليه يقبلها القاضي كالمشهدوا بالملك في الحدود وشهد آخرون بالحدود تقبل جميعا وكالمشهدوا على الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهد آخرون أنه المسمى بذلك الاسم تقبل ويجعل كالمثبت الامران بشهادة فريق واحد ولو قالوا شهد أن الدار التي في يد فلان وبذلك المدعى حدودها الأربعة ملك المدعى بهذا السبب ولكن لا نعرف حدودها ولا نقف عليها فشهد آخرون بحدود الدار المدعى بها قبل لا تقبل وفي عامة الروايات أنهم سابقون وهو الأصح (٣) فنية في باب الشهادة القاصرة التي ينها غيرهم • قالت الشهود نعرف أن هذه الدار ملك لهذا المدعى أو قالوا ملك بسبب الميراث عن هذا المورث في دعوى الارث لكنا لا نعرف اسم الجيران ونعرف أنهم سافى مكة كذا بحضور مسجدة كذا الزيق دار فلان في رقيقة كذا وجاء المدعى بأشهرين شهدوا على الحدود فالقاضي لا يقضى بشئ (٤) ولو قالت الشهود نعرف الدار ونقف عليها ونشير الى حدودها اذا اتنا عليها لكن لا نعلم من جيرانها قبل يبعث الحاكم أمينين مع الشهود حتى يشيروا الى الدار وحدودها فيترعان أسماء الجيران ثم يشهدون بها عند القاضي وقبل يبعث أمينين مع المدعى والمدعى عليه الى الدار ليشهدا الشهود بحضور الدار ويشيروا الى حدودها ثم يترعان أسماء الجيران ويحضران القاضي بذلكان ووافق ما قال المدعى حكم بشهادتهم (٥) واذا قالت الشهود شهد أن الدار التي في ريف فلان وبني فلان وبذلك كرون حدودها الأربعة ملك هذا المدعى لكنا

(١) وذكر في بعض الروايات أنها لا تقبل
وذكر في عامة الروايات أنها تقبل وهو
الاصح هكذا في قضاء المحيط والتاتارخانية
في السادس والعشرين **س**
(٢) وتفصيل المسائل الثلاثة في الخاتمة
في فصل في دعوى الدور والارض وفي
المحيط والتاتارخانية في السادس
والعشرين من كتاب القضاء وفي الخلاصة
في نوع في ذكر الحدود **س**
(٣) لأن الجهة التي لا تمنع قبول الشهادة
إذا تعذر القضاء بها وهي هنا لا تمنع رفاق
عرض الباب الأعظم يجعل حكمه معرفة
الطريق كذا في الخاتمة في باب اليمين من
الدعوى وتامه فيه **س**
(٤) وفي آخر الثاني من دعوى
الخلاصة والبرازية وفي رواية الامام
أبي جعفر **س** كبر ان لم يسموا طوله
وعرضه وحدوده فاني أجوز وهو مقدر
بعرض باب الدار الاعظم **س**
(٥) كذا في الثاني من الظهيرية وقال فيه
وقيل انما تقبل هذه الشهادة اذا ذكر
الشاهدان أنه من المدر أو من الخشب
وينبأ موضعه لان الحائط من المدرع
الحائط من الخشب يختلفان اختلافا
فاحشا **س**
(٦) قال خمس الاثمة السرخسي
لا يكتفى بقوله عدل ما لم يقل جائز
الشهادة بل وان يكون عدلا ولا يكون
جائزا الشهادة كما لو كان محدودا في قذف
كذا في الحادي والعشرين من قضاء
التاتارخانية **س**
(٧) والبلوغ والبصر شرط ايضا كافي
الخاتمة في فصل فيمن لا تقبل شهادته
لنفسه **س**

لانعرف حدودها ولا تقف عليها وقال المذمعي أما أتى بآخرين يشهدان أن هذه الدار المذمعي
بها على هذه الحدود وفي رواية تقبل وفي رواية لا (١) والمسائل الثلاثة في الاقضية (٢)
في الجنس الثاني من شهادات البرازية وكذا في آخر السابيع من التصولين * وان كانت
الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم في قول أبي حنيفة
وكذا القريه والارض والحائوت ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد وأجمعوا على أن الرجل
إذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب فاضيفان في فصل في دعوى
الدور والارض وكذا في فصل فيمن لا تقبل شهادته للثمة * قال شهدا على شراء الدار
وبينا موضعهما وحدودهما فقبل لهما لو ذهبا إلى ذلك الموضع هل تعرفانها بعينها فقالا
لا هل تقبل شهادتهم ما قال نعم لوقوع الاعلام بالبيان **س** ذكره في دعوى الخصاص
ثم قال وإذا قبلت قضيت بها فقال المذمعي عليه الدار التي في يدي ليست الدار التي شهدا بها
احتج الى شاهدين آخرين يشهدان أن هذه الدار هي التي شهدا لهما من دعوى
القاعدة ملخصا * (الخاتمة) رجل ادعى في دار رجل طريقة وأقام البينة فشهد الشهود
أن له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يحددوا الطريق قال خمس الاثمة الخلوفا
شوس محمد المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات تقبل الشهادة وان لم يحددوا الطريق
وذكر في بعضها أنها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقدم الدار ومؤخرها ويذكر
طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكره في بعض الروايات أنها تقبل وان لم
يحددوا الطريق محمول على ما إذا شهدوا على اقرار المذمعي بالطريق لأن الجهة التي لا تمنع صحة
الاقرار فاذا ثبت اقراره يؤمر بالبيان وذكر خمس الاثمة السرخسي الصحيح أنها تقبل
وان لم يذكرها موضع الطريق ومقدارها (٣) في الخامس عشر من دعوى التاتارخانية
وكذا في الخامس والعشرين من قضائه * رجل ادعى مجرى ماء في ارض رجل أو
طريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات أنه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة الا ببيان
الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل أنه تسمع وتقبل شهادته وان لم يبين ذلك
(٤) فاضيفان في فصل فيمن لا تقبل شهادته للثمة * ادعى أنه هدم حائطه فشهدا به
ذكر الفضلي أنه ان ذكر واحد والحائط وينبأ طوله وعرضه قبلت والا فلا وذكر القبة
ليس بشرط (٥) ملخص ما في دعوى القاعدة

• (العاشرة في الجرح والتعديل) •

قال بعضهم يحتاج في التعديل الى خمسة ألقاظ هو عدل مرضي جائز الشهادة صالح مقبول
القول لى وعلى (٦) وقال بعضهم إذا قال هو عدل جائز الشهادة يكون عدلا وعليه
الاعتماد فاضيفان فيمن لا تقبل شهادته المترجم الواحد يكتفى بالاثان أحوط وعن الثاني
يشترط رجلان أو رجل وامرأتان والعدالة تنشط اجماعا وكذا الحرية واسلام المذكر لو
المشهد وعليه مسلما (٧) والتلفظ بالشهادة لا يشترط والترجمان لو أعمى لا يجوز عند
الامام ويجوز عند الثاني وتعديل العبد لمولاه والابن أباه يصح عند الامام والعبي

(١) غريب: بن أظهر قوم لا يعرفونه قال محمد بن سنان مكث سنة أثمر فلم يعرفوا منه الا خبر اجازاهم أن يعدلوه وقال أبو يوسف اذا مكث سنة ولم يعرفوا بكيفية الاخبار وسعهم أن يعدلوه ويقول المزكي في الجرح والله اعلم ولا يزيد عليه ولا يقول القاضي للمدعي جرح شهودك ولكن يقول زدني شهودك أو يقول لم تحمدهم شهودك عندي ومضى ثبت العدل عند القاضي في حادثة لا يشتغل بتعديلهم في حادثة أخرى ان كان العهد قريبا وان كان العهد بعيدا يحتاج الى تعديلهم والبعد سنة أشهر في العدل والقرابة فمن شهد ذات وجيز السر خشي محمد سئل عن الشاهد اذا شهد عند (٤١١) الحاكم في حادثة وزكي ثم شهد عنده في حادثة أخرى هل للقاضي أن يكتفي بتلك التزكية أم لابد من تزكية أخرى أجاب إن كان العهد قريبا يكتفي بتلك التزكية والا فلا كذا في فتاوى ابن نجيم

(٢) أحد عشر مستقلة يقبل فيها قول الواحد العدل الاول التوقيف ولو أنكر شخص لشخص شيئا وادعى أن قيمته مبلغ كذا فأنكر المدعي عليه أن يكون ذلك القدر يكتفي في اثبات قيمته العدل الواحد الثانية والثالثة الجرح والتعديل يقبل فيها قول واحد وهذا في تزكية السر وقال محمد لابد من اثنين الرابعة تقدير أورش المثلث الخامسة المترجم العدل من لا يعرف القاضي لفته من الاعاجم وقال محمد لا يكتفي فيه أقل من اثنين السادسة أنه اذا ادعى المسلم اليه جودة المدفوعة وأنكر رب السلم أو عكسه يكتفي فيه قول الواحد السابعة اذا أخبر القاضي عدلي ما فلاس الهبوس بعد مدعي المدة أطلقه مكتفيا به الثامنة الرسالة من القاضي الى المزكي التاسعة يكتفي قول واحد في اثبات العيب الذي يختلف فيه البائع والمشتري العاشر الصوم برؤية هلال رمضان عند دخول حلة من غيم أو غبار ونحوه الحادي عشر اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسعهم ما أن يشهدا على موته كذا في شرح المنظومة لابن وهبان في كتاب الشهادة

(٣) وفي شهادات مختارات النوازل

وكل من لا تقبل شهادته أهل لتعديل السر برازية في الثاني من القضاء وينبغي أن يعدل قطعا ولا يقول هم عدول عندي لاخبار الثقات به ولو قال لأعلم منهم الاخبارا وتعديل في الاصح وان قال هم فيما علمنا عدل ليس بتعديل في الاصح وفي النوازل التعديل أن يقول هم عندي عدول جازت شهادتهم (١) من المحل المزبور ملخصا الخلاف في عدد المزكي في تزكية السر أما في تزكية العلانية شرط بالاجماع وكما اختلفوا في عدد المزكي في تزكية السر فكذا في عدد المترجم والمترجم لا يكون الا في العلانية لكن أحلية الشهادة في تزكية السر ليست بشرط وفي الترجمة شرط تمة برهانية في فصل في مسائل التعديل والجرح في أدب كتاب القاضي لا يشرط العدل في المزكي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٢) وقال محمد بشرط فيه العدد والاثنان فيما ثبتت مع الشبهات والاربع فيما لا يثبت مع الشبهات وعلى هذا الخلاف رسول القاضي والمترجم عن الشاهد ان كان الشاهد اجمعا والمترجم عن الخصم ان كان الخصم اجمعا في فصل فيمن لا تقبل شهادته لنفسه من شهادات الخسائية ثم القاضي ان شاء يجمع بين تزكية العلانية وبين تزكية السر وان شاء اكتفى بتزكية السر وفي زماننا كواثر كواثر كواثر العلانية واكتفى بتزكية السر (٣) من المحل المزبور فان كان المزكي اثنين فعقلهم أحد ما ويرحمهم الاخر قال أبو حنيفة وأبو يوسف الجرح أولى لانه اعتمد على دليل غير ظاهر الحال فكان الجرح أولى كالوعده اثنان وجرحه اثنان كان الجرح أولى في قولهم وقال محمد اذا عدلهم واحد وجرحهم الآخر القاضي يوقف لا يقضي بشهادتهم ولا يرتد شهادتهم بل ينتظر ان يجرحهم آخر ثبت الجرح وان لم يجرحهم آخر بل عدلهم آخر ثبت العدالة وان جرحه واحد وعدله اثنان يثبت العدالة في قولهم لان قول الاثنين حجة مطلقة في الاحكام بخلاف قول الواحد وان جرحهم اثنان وعدلهم عشرة كان الجرح أولى لان قول الاثنين يساوي قول الجماعة كما في دعوى الملك اذا أقام أحد المدعين اثنين فأقام الآخر عشرة لا يترجم صاحب العشرة من المحل المزبور والشهود الكفار يعدلهم المسلمون وان لم يعرفهم المسلمون يسأل المسلمون عن عدول المشركين ثم يسأل أولئك عن الشهود من الاختيار شرح المختار قال يركى النصراني بالامانة في دينه ولسانه ويده ومع ذلك صاحب بقطة (٤) من أواخر كتاب الشهادات من خزائن الاكل نقلا عن فتاوى أبي الليث قال واختار ما ذكر في أدب القاضي أن العدل من يغلب حسنه سبانه ولا يكون صاحب كبيرة يعني أن لا يكون مصرا على الصغار واذا كان مصرا عليها فهو صاحب كبيرة في الفصل الثاني من قضاء الخلاصة وقامه فيه ولا يقضي القاضي بظاهر العدالة (٥) في قول أبي يوسف ومحمد يسأل عن الشهود طعن الخصم

وقال لابد من أن يسأل عنه في السر والعلانية في سائر الحقوق وهذا الخلاف عصر وزمان والفتوى على قولهم ما

(٤) سئل عن تزكية أهل الذمة كيف هي أجاب أن تزكيته بالامانة في دينه ولسانه ويده وأنه صاحب بقطة كذا في فتاوى قارئ الهداية

اعلم أن العدل الشرط عندنا لوجوب القبول لالعة القبول فغير العدل يجب على القاضي أن لا يقبل شهادته أمان قبل وحكمه به صحيح حكمه كذا في شرح الوقاية لصدور الشريعة (٥) وهي كون حسنة الرجل اغلب من سيئاته هذا هو الصحيح في حدة العدالة كذا في الكافي وفي المبسوط في باب من لا يجوز شهادته العدالة هي الاستقامة وفي الكافي اشارة اليه

في الشهود أو لم يطعن وقال أبو حنيفة إن كان المدعى به حقا ثبتت مع الشبهات كان له أن يعرض بظاهر العدل ما لم يطعن الخصم في الشهود والفتوى على قوله ما إذا طعن الخصم في الشهود لا يعرض بظاهر العدل في قوله ~~وكذا~~ فيما لا يثبت مع الشبهات كالحدود والقصاص يسأل عن الشهود في قولهم قاضيان في فصل فيمن لا تقبل شهادته لفسقه ولا تقبل الشهادة على الجرح المجرد أي على ما يتضمن تفسير الشهود من غير أن يتضمن إيجاب حق من حقوق الشرع أو حق من حقوق العباد نحو أن يشهدوا أن شهرا وادعى فسقة أو زناة أو أكلوا الربا أو شربوا الخمر أو على إقرارهم أنهم شهدوا بآزار أو على إقرارهم أنهم أجروا في أداء هذه الشهادة أو على إقرارهم أن المدعى مبطل في هذه الدعوى أو على إقرارهم أنهم لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة (١) وإنما لم تقبل لأن البينة إنما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفسق مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لأنه يدفعه بالتوبة (٢) كفا في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل وكذا لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى استأجر الشهود لإداء الشهادة لم تقبل لأنه شهادة على جرح مجزئ والاستحجار وإن كان أمرا زائدا على الجرح ولكنه لا خصم في إثباته إذ لا تعلق له بالاجرة حتى لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى استأجر الشهود بعبثة دراهم لإداء الشهادة وأعطاهم العشرة من ماله كان في يده تقبل لأنه خصم في ذلك ثم ثبت الجرح بناء عليه وكذا لو أقام المدعى عليه البينة على أني صلت الشهود على كذا من المال ودفعته إليهم على أن لا يشهدوا على تبذير الباطل فإذا شهدوا فعليه أن يرد ذلك المال على تقبل بينته لأن فيه ضرورة ليصل إلى ماله حتى لو قال لم أعطهم المال لم تقبل لأن فيه اظهار الفاحشة بالضرورة وإلهذا قلنا لو أقام المدعى عليه البينة على جرح فيه حق من حقوق العباد أو حق من حقوق الشرع بأن أقام البينة أنهم زنا أو صرفوا الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا مني كذا ولم يتقدم العهد أو أنهم عبثة أو أحدهم عبثا أو شربوا الخمر أو سرقوا مني مال أو قاذف والمقدوف يدعيه أو محمدا ودون في القذف أو على إقرار المدعى أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل لمكان الحاجة إلى إحياء هذه الحقوق من المحل المزبور شهدت شهوده على إقرار المدعى أن شهوده فسقة أو على إقراره أنه استأجرهم على هذه الشهادة أو على إقراره أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الأمر وادعى المدعى عليه ذلك قبلت شهادتهم وبطلت شهادة شهود المدعى في نوع آخر في دعوى الميراث من الثالث والعشرين من دعوى التنازع في نوع منه تكذيب المشهود له الشهود قبل الحكم بين الخصم وبعده رفع الحكم ويطلبه وذكر النسق أن تفسير المشهود له الشهود بعد القضاء لا يوجب بطلان القضاء في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع في الميراث وكذا في آخر الأربع عشر منه ملخصا لو برهن على إقرار الشهود أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق يقبل من شهادة الزور فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل ملخصا رجل ادعى عينا في يدان وأقام البينة على أنه له ثم أن المدعى عليه أقام البينة أن الشهود قد ادعوا هذا العين جازت شهادتهم وبطلت بينة

(١) أو على إقرارهم أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الأمر ~~وكذا~~ في شهادات الخائنة ~~في~~
(٢) ولأن الشاهد بهذه الشهادة صار قاضيا لأن فيه الشاعة الفاحشة بالضرورة وهي حرام بالنص والمشهود به لا يثبت بشهادة الفاسق ~~وكذا~~ في المكافي وفي دعوى القصاص لأنه اظهار الفسق مقصود وهو حرام فيفسق الشاهد بإظهاره

المدعى قاضيان في الدعوى تخالف الشهادة * (ظلم) ركوب البحر لا يمنع قبول الشهادة وفي شرح أدب القاضى للشهيد حسام الدين اسباب الجرح كثيرة منها ركوب بحر الهند لانه محاط بنفسه ودينه من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجل المال ومثله لا يبالى بشهادة الزور (١) قنية في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

* (الحادى عشر فى الشهادة على الارث والنسب) *

شهر ورجلان رجل أنه اخو الميت لايه وأمه ووارثه لا يعلمان له وارثا غيره يقضى به ثم شهدا لاخر أنه ابن الميت ووارثه لا تقبل (٢) ويضمنان للابن ما أخذ الاخ ولو شهد الاخر أنه أخوه لايه وأمه ووارثه لا تعلم له وارثا غيره وغير الاول تقبل ويدخل الثانى مع الاول فى الميراث ولا ضمان على الشاهدين للاول ولا للثانى شهد شاهدان أن فلانا أخو الميت لأمه وأبيه لا تعلم له وارثا غيره وقضى به ثم شهد آخران أنه ابنه (٣) ينتقض القضاء الاول فان كان المال قائما في يده يدفع الى الابن وان كان هالكا فلا للابن الخيار ان شاء ضمن الاخ وان شاء ضمن الشاهدين فان ضمن الاخ لا يرجع على أحد وان ضمن الشاهدين رجعا على الاخ كما هرفت من محيط السرخسى فى باب الشهادة فى الميراث وكذا فى السادس من الخلاصة والبرازية والخامس من دعوى النصاب ولو شهد أنه وارث الميت لا وارث له غيره ولم يذكر اسبب الوراثه فالقاضى يسألهم ما عن ذلك لان اسباب الوراثه مختلفة فلا بد من بيانها حتى يعرف بماذا يقضى فمرئى فى شرح الجامع الصغير فى باب القضاء فى الميراث وكذا فى المحيط السرخسى فى باب الشهادة فى الميراث ملخصا * وكذا لو شهد أنه أخوه ووارثه لم تقبل ما لم تنسب الاخوة لان الاخوة مختلفة فى ذاتها وأحكامها وكذا لو شهد أنه عمه ووارثه لم تقبل حتى ينسب العم والميت حتى يلتقى الى أب أو يبين أنه عمه لايه وأمه وأولايه أو لأمته وكذا لو شهد أنه ابن عمه ووارثه وكذا لو شهد أنه جده أو جدته لم تقبل لانه مجهول (٤) من المحل المزبور * وان شهد أنه ابنه ولم يذكر أنه وارثه ذكر فى الزادات أنه ابنه ووارثه قالوا انما ذكر ذلك لازالة وهم الرضاع والاصح أن قوله ووارثه وقع اتفاقا فانه ذكر فى الابد والام هو أبوه وأمه وجوز الشهادة وان لم يذكر أنه وارثه وهذا فيمن لا يحجب بغيره فان كان يحجب كالجد والاخ والعم لا بد أن يذكر وهو وارثه وبشروط أيضا أنهم لا يعلمون له وارثا غيره رجل طلب الميراث وادعى أنه عم الميت يشترط لهجة أن يفهم يقول عمه لايه وأمه وأولايه أو لأمته وبشروط أيضا أن يقول ووارثه لا وارث له غيره وإذا أقام البينة لا بد للشهود أن ينسبوا الميت والوارث حتى يلتقى الى أب واحد ويقولوا هو وارثه لا وارث له غيره وكذا فى الاخ والجد اذا شهدوا أنه جد الميت أبو أبيه لا بد أن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخو الميت لايه وأمه وأولايه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط فى هذا ذكر الاسماء قاضيان فى دعوى الملك بسبب * وفى ذكر الاخوة والعمومة لا يتم ذكر لفظ الوراثه لاحتمال أن يكون رضاعا أو قبيلة أو نسبا ولا بد أيضا من ذكر أنه لاب أم لأم أو لهما وكذا لو شهدا

(١) والذى ظهر للعبد الفقير المانع من

قبول الشهادة ليس هو مطلق ركوب بحر

الهند بل منع ما قرن به كما هو ظاهر كلام

الحسام الشهيد فان هذا حين كان الهند

كله دار الكفر كما يرشد اليه التعليق وكلام

الظاهر فى ركوب البحر المجرد عن ذلك

فلم يتوراد الكلامان على محل واحد كما

فى شرح المنظومة لابن الشحنة

(٢) لان بين الشهادتين تناقضا وقد اتصل

بالاول قضاء القاضى ولكنهما يضمنان

للابن ما قبضه الاخ واعتبر به هذا رجوعا

كذا فى الخامس من دعوى النصاب

(٣) قوله ثم شهد آخران أنه ابنه كذا فى

جميع النسخ التى بأيدينا والظاهر أن

يقول أن فلانا مثله لابنه اه محصيه

(٤) وفى المحيط للسرخسى لانه قد يكون

صحيا وقد يكون فاسدا

أنه ابن أبيه أو بنت ابنه لا بد من أن يقولوا أنه وارثه ولا يشترط ذكر اسمه حتى لو شهد أنه
 جده أو أبيه ووارثه ولم يسمو الميت تقبل بدون ذكر اسم الميت في السادس من
 شهادات العزاية * شهد الرجل أنه جده الميت وقضى القاضي بذلك ثم جاء رجل وادعى
 أنه أبو الميت وأقام البيعة يقضي به وهو أحق بالميراث ولو شهد أنه أخو الميت ووارثه
 وقضى القاضي بذلك ثم شهد الآخر أنه ابن الميت ووارثه لا تقبل ويضمنان للابن (١)
 ولو شهد فريق آخر بذلك تقبل ولو شهد الفريق الأول أو غيره أن الثاني أخو الميت دون
 أن يكون ابناً له تقبل الشهادة في السادس من شهادة الخلاصة وكذا في العزاية مخلصاً *
 شهد أنه وارثه لا وارث له غيره ثم شهد أن هذا وارثه أيضاً تقبل ولم تكن تناقضاً وقولهما
 لا وارث له غيره يحمل على قوله ما لا نعلم له وارثاً غيره ثم علما واثراً آخر فشهدا به فانهما تقبل
 لأن قولهما ما لا نعلم زائد ليس من متن الشهادة لأنهما لو قالنا شهدا أنه أخوه ووارثه يكفي
 أولاً يجوز أن يعلم بعد ما لم يعلم فلا تناقض (٢) في الرابع عشر من الفصولين * (صك)
 الوارث لو كان يحجب بغيره بحد وجدة وأخ وأخت لا يبطى شيئاً ما لم يبرهن على جميع الورثة
 أو شهدا أنهم ما لا يعلم له وارثاً غيره لأن آثر الأخ والأخت معلق بشرط الكلالة وهي من
 ليس له والد ولا ولد فالحال يثبت هذا الشرط بنص من الشهود لا يرث ولو قال لا وارث له غيره
 تقبل عندنا لا عند ابن أبي ليلى في آخر الثاني عشر من الفصولين * ولو كان الوارث من
 لا يحجب بأحد فلو شهدا أنه وارثه ولم يقولوا لا وارث له غيره أولاً نعلمه يتلوم القاضي زماناً
 رجاء أن يحضر وارث آخر فإن لم يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يكفل عند أبي حنيفة في
 المسئتين يعني فيما قال لا وارث له غيره وفيما قال لا نعلم هو الأصح من مذهبه وعندهما يكفل
 في المسئتين ومدة التلوم مفوضة الى رأي القاضي وقيل حول وقيل شهر وهذا عند أبي
 يوسف وأما أحد الزوجين لو أثبت الوراثة بينة ولم يثبت أنه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة
 ومحمد يحكم له بما أبداً أكثر النصيبين بعد التلوم للزوج النصف وللزوجة الربع وعند أبي يوسف
 يحكم لهما بأقل النصيبين له الربع وله الثمن من المثل المزبور * مات فادعت امرأة أنها
 امرأة الميت وأنكر الولد فكأنها فبرهنت أنه مات وهي امرأته ولا وارث له من النساء غيرها
 وحكم لها بآثر وأهلكته ثم برهن الولد أنه طلقها في صحته فتضمن المرأة لا الشاهد وان شهدا
 أنه مات وهي امرأته لأن في قوله ما مات وهي امرأته زيادة لا يحتاج اليها فانهما قالوا
 كانت امرأته كفى للعكم بالآثر فذكر هذه الزيادة وتركه سواء فلو انعدمت هذه الزيادة لم
 يجب عليهم ما شئ لأنهم ما شهدا بتركها كان ولم يظهر كذبهما بل صدقهما ما الولد حيث برهن على
 الطلاق كذا هنا ولو أقر الغريم أو المودع أنه كان عامياً بالطلاق يوم قوله وهي امرأته اليوم
 ضمن لأنه لو بين ذلك فالقاضي لا يأمره باتفاق فأنلف الوديعة فيضمن وهذا أصل محمد في
 تعفين الشاهدين أنهم ما متى ذكر شيئاً هو لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمناً متى ذكر شيئاً
 لا يحتاج اليه للقضاء ثم ظهر بخلافه لم يضمن حتى أن مولى المولاة لومات فادعى رجل ارثه
 بسبب المولاة فشهد أن له ولها المولاة وأنه وارثه لا نعلم له وارثاً غيره فحكم له بآثره فأنلفه
 وهو معسر ثم برهن آخر أنه نقض ولأول ووالى هذا الثاني ومات وهذا الثاني مولاه

(١) لأنهم ما شهدا أنهم ما أتلفا على الابن
 شهدا ثم ما أتلفا على غيره حتى فيصدقان على
 أنفسهما ولا يصدقان على الآخر فيضمنان
 ولا تقبل شهادتهما ما كذا في المحيط بند
 (٢) وفي زيادات شرح قاضيان وقع
 القدير أنه (٧) ليس من نفس الشهادة
 لأنه نقي فيكون ذكره لاستقاط التلوم من
 القاضي على ما في السادس من شهادات
 العزاية وفي الثامن من شهادات المحيط
 أن هذا ليس من صاحب الشهادة بل هو
 لاستقاط التلوم من القاضي وفي السادس
 من شهادات الخلاصة والعزاية قوله
 لا وارث له غيره انما يشترط لاستقاط التلوم
 من القاضي وفي الثامن من شهادات
 المحيط قوله لا نعلم له وارثاً غيره ليس من
 صاحب الشهادة بل هو لاستقاط التلوم من
 القاضي وفي أواسط دعوى القاعدية أن
 اشترط قوله لا وارث له في حال دون حال
 كالحالة والأخ والأخت ونحوهم انتهى
 وأما قوله ووارثه لاشك أنه شرط فيمن
 يحتمل الحجب والسقوط وأما من لا يحتمل
 الحجب والسقوط بحال فوالأب والام
 والابن والبنت ففيه اختلاف المشايخ
 وإشارات محمد في الكتاب متعارضة
 والصحيح أنه ليس بشرط كذا في المحيط ولو
 قال الشاهد لا وارث له غيره تقبل عندنا
 بناء على العادة فإن مراد الناس بهذه
 لا نعلم له وارثاً غيره كذا في آخر الثالث
 عشر من العمادية بند

(٧) يعني قول الشاهد لا نعلم (م)

(١) وفي شرح الجامع لقاضيخان في باب في

القضاء بالمواريث ان شهدوا انها كانت
في يد فلان مات وهي في يده جازت الشهادة
لما ذكرنا ان الشهادة على اليد عند
الموت شهادة على الملك عند الموت لان
الايدي الجوهولة تنقلب يدملك عند الموت
لانها ان كانت يدملك تبقى كذلك وان
كانت غصبا فبالموت يتقرر عليه الضمان
ويصير المضمون ملكا له وكذلك لو
كانت امانة لانه لما مات مجهلا للوديعة
يصير ضمانا ويملك المضمون فيثبت أن
الشهادة على اليد عند الموت شهادة
على الملك عند الموت والملك الثابت عند
الموت ينتقل الى الوارث ضرورة فعلى قول
أبي حنيفة ومحمد لا يقضى للوارث ما لم
يشهدوا على الانتقال الى الوارث عند
الموت أو على الملك عند الموت نصا أو
ما يقوم مقام الملك وهو اليد عند الموت ولو
شهدوا لرجل حتى أنها كانت في يده منذ
شهر لم تقبل انتهى أقول هذا بناء على أن
الجزء عند أبي حنيفة ومحمد كما هو شرط
في الدعوى شرط في الشهادة أيضا
وفي دعوى القاعدية تفصيل سجد
الايدي الجوهولة عند الموت تنقلب يد
ملك وتحققه في باب الدعوى في الميراث
من دعوى المبسوط وفي الفصل الثامن
من شهادات المحيط وقد ذكرنا نبذامنه
في الفصل الثاني من الشهادات ويحيى
تمامه في فصل في دعوى الرجلين من كتاب
الدعوى سجد
وعن أبي يوسف في رواية المعلل اذا شهد
شاهدان ان فلانا مات وهو ساكن فيها
لا يقضى بالدار لورثته كذا في التاتارخانية
في الثامن من القضاء سجد
وهذه المسائل مذكورة في الثامن من
شهادات المحيط مع زيادة تفصيل سجد

وارثه لا وارث له غيره فحكم بالارث للثاني فيخبر الثاني في تعيين الشاهدين الاولين
أو المشهود له الاول لانه ظهر كذب الشاهدين الاولين فيما للحكم به تعلق وبما انه في مسئلة
الولاء قولها هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا بد منه للحكم له بالارث لانهم ما لو شهدوا بأصل
الولاء ولم يقولوا انه وارثه لا يحكم له بالارث فورثه بقولهم انه مولاه ووارثه اليوم فظهر
كذبهم ما فاضلنا به شاهدات النكاح المتقدمة وفرق بين الولاء وبين النكاح في اشتراط قول
الشاهد ووارثه في الولاء دون النكاح اذ المولى لا يرثه على كل حال بل قد يحجب بغيره فأما
المرأة فهي وارثه على كل حال ولا تجب بغيرها في أواخر الرابع عشر من الفصولين دار في
يد رجل ادعى رجل أنها كانت لايه مات وتر كهاميراثه والذي في يده يقول هي لي فشهد
شهودا المدعى أنها كانت لابي المدعى مات وتر كهاميراثه وأنهم لا يعلنون له وارثا غيره فان
القاضي يقبل شهادتهم ويقضى بها للمدعى ويدفع الدار اليه كما لو ادعى أنها كانت لايه
استراها منه في حقه يألف درهم وشهد الشهود بذلك فانه تقبل شهادتهم ويقضى بالدار له
وهذه أربعة ألفاظ اذا شهدوا بها يقضى بها للمدعى احدها هذه والثانية اذا شهدوا أنها
كانت حلفت لايه والثالثة اذا شهدوا أن أماء كان يسكن في هذه الدار والرابعة اذا شهدوا أن
أباه كان يملك هذه الدار ففي هذه الألفاظ الأربعة ان جزوا الميراث فبالوفاة وتر كهاميراثا
له قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجزوا الميراث فقالوا كانت لايه أو قالوا كانت
ملك لايه أو قالوا كانت بليته لايه ولم يقولوا مات وتر كهاميراثه لا تقبل هذه الشهادة
في قول أبي حنيفة ومحمد وتقبل في قول أبي يوسف الاخر وان شهدوا على اقرار المدعى عليه
بشيء من ذلك يكون اقرارا منه بالملك للمدعى ويؤمر بالتسليم اليه ولو شهدوا أن أماء مات
في هذه الدار لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشيء لانهم لم يشهدوا بالملك الميت وله ذلوا فتر
المدعى عليه بهذا اللفظ لا يكون اقرارا ولو شهدوا أن أباه مات وهذه الدار في يده أو شهدوا
أن هذه الدار كانت في يده يوم مات تقبل ويقضى بها للمدعى وان لم يجزوا الميراث لانهم
ما شهدوا بيد الميت عند الموت فقد شهدوا بالملك عند الموت والشهادة بالملك الميت عند
الموت شهادة بالانتقال الى الوارث وكذلك لو شهدوا أن أباه مات وهو ساكن فيها تقبل
ويقضى بها للمدعى ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار أو شهدوا أن أباه كان في هذه الدار
حين مات أو حتى مات لا تقبل (١) قاضيخان في فصل في دعوى الملك بسبب * وان ادعاها
أنها له فشهد شاهدان أنها لايه ولم يشهدوا أنه مات وتر كهاميراثه لم يقض لهما وكذلك
لو شهدوا أنها كانت لايه مات في قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الاول ثم رجع
وقال شهادتهم مقبولة في باب الدعوى في الميراث من دعوى المبسوط ملخصا * ولو شهدوا
أن أباه مات وهو لا يس هذا النوب وهذا الخاتم وصاحب البديع قد تقبل شهادتهم
ويقضى به للابن وان كانت دابة فشهدوا أن أباه مات وهو راكب هذه الدابة أو شهدوا
أن أباه مات وهو حامل هذا المتاع تقبل ويقضى به للوارث قاضيخان في فصل في دعوى الملك
بسبب من الدعوى * شهد أن أباه مات في هذه الدار أو قالوا كانت لايه لا تقبل لعدم الجز
وقال الامام الثاني آخره تقبل ولو قالوا كان في يده لايه أو لايه مات وتر كهاميراثه أو كانت

لا يسهل ابرها من ذى اليد أو أودعها أو أعارها أو رهنها منه تقبل اجماعا وكذا لو قال كانت
لا يسهل أو في يد أبيه مات تقبل ولو قال انها لا يسهل ولم يقول مات وتركتها ميراثا له قبل على
الخلافا واختار الفضل أنها لا تقبل وهو الاصح وفي الجامع وضع المسئلة في العين كالشوب
دل أنه لا فرق في اشتراط الجز بين العين والعقار والمنصوص في أكثر الجوامع والفتاوى أنه
لو قال كان ملكا أبيه الى يوم وفاته يكون جزاوة تقبل برزاية في العاشر من الدعوى
ملخصا * رجل ادعى عبنا في يد رجل أنه له ورثه من أبيه والشهود شهدوا أنه كان في يد
مورثه لا تقبل شهادتهم ولو اقر المدعى عليه بذلك يجبر على التسليم الى المدعى قاضيان
في فصل في دعوى المالك بسبب * رجل ادعى دينه لا يسهل الميت على رجل فشهد الشهود
أنه كان دينه لا يسهل المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل هذه البيعة في قول أبي حنيفة
ومحمد وان شهدوا على اقرار المدعى عليه أنه كان لا يسهل المدعى هذا على المدعى عليه كذا جازت
الشهادة كمالوشهدوا في دار على اقرار المدعى عليه أنها كانت لا يسهل المدعى قاضيان
قبيل فصل في الدعوى بخلاف الشهادة * برهن أنه ملكي وقع في قسمي من تركه أبي لا بد
من ذكر أن القسمة براض أو بقضاء في السادس من الفصولين

* (الثاني عشر في الشهادة على الشهادة) *

الاصل أن كل ما ثبت بشهادة النساء مع الرجال يثبت بالشهادة على الشهادة وفي الخاتمة
الشهادة على الشهادة جائزة في الاقارب والحقوق وأفضية القضاة وكتبهم وكل شيء الا في
الحدود والقصاص الا أن الشهادة على الشهادة انما تقبل في حالة العجز عن شهادة الاصول
وشهادة النساء مع الرجال تقبل مع القدرة على شهادة الرجال وانما يقع العجز عن شهادة
الاصول بأحد أسباب ثلاثة اما بوجوب الاصول (١) أو بمرض الاصول مرضا لا تستطيع
الحضور معه مجلس الحكم أو لغلبة الاصول غلبة سفر وفي الناصري في ظاهرها الرواية
والمفتوى على ظاهر الرواية (٢) تأخر خاتمة في أول التاسع من الشهادة يجوز الاشهاد على
الشهادة وان لم يكن بالاصول عذر من مرض أو سفر وانما يشترط العذر عند الاداء
ولا يصح الاداء بلا عذر بالاصول في الاصح منية المفتي في الشهادة على الشهادة * لو كان
الشاهد محبوسا له ان يشهد على شهادته قال القاضي ان في سجن القاضي لا يكون عذرا
له لانه يخرج حتى يشهد ثم يعيده برزاية في التوكيل بالخصومة من الوكالة * (بم) الاصل
في الشهادة اذا كانت امرأة مختدرة يجوز اشهادها على شهادتها والمرأة التي تخرج من بيتها
اقضاء حاجتها أو لاجل الحمام ونحوه تكون مختدرة بشرط أن لا تتخاطب الرجال وقال الصدر
حسام الدين لا يجوز الشهادة على الشهادة من الامير والسلطان اذا كانا في البلد (٣) في باب
الشهادة على الشهادة من القنية الكبرى * ولا يجوز شهادة شاهد على شهادة رجل واحد
ولا على شهادة امرأتين حتى يشهد على ذلك رجلان أو رجل وامرأتان فان شهد على شهادة
رجل واحد رجلان وامرأتان على شهادة امرأتين جازت انما يقوم ذلك مقام الشاهد وكذا
لو شهد رجل وامرأتان على شهادة امرأتين جازت وقام ذلك مقام الشاهد الواحد في أوائل

(١) وفي الخاتمة في كتاب القاضي الى
القاضي ان الاصل اذا مات قبل أن يشهد
الفرع على شهادة الاصل بطلت الشهادة
وفي قضاء النماية أن الاصل اذا مات لا تقبل
شهادة فرعه وفي الخاتمة قبيل كتاب
القاضي ما يحتاجه ما يوافق سائر الكتب
فليأت مثل

(٢) والمفتوى على ظاهر الرواية وفي
الزيادات والعصم ظاهر المذهب وفي
السراجية والقنوي على انه يجوز الشهادة
على الشهادة فيبادون مسيرة سفر اذا كان
بحال لو شهد لا يمكنه الرواح الى منزله في
يومه ذلك كذا في المضمرات ولا يخفى ان
ما في السراجية مخالف لما في سائر الكتب
ولذا لم يذكر صاحب المنية وتركهم مع ان
السراجية أحد ما أخذ به

(٣) وفي جامع الرموز للقميستان وفيه
(٨) اشعار بانهم لا تقبل اذا كان الاصل
مختدرة كما في المنية وكذا اذا حبس الاصل
في سجن الوالي وأما في سجن القاضي ففيه
خلاف كما في المحيط

(٨) أي في القيد المرضي في المتن (م)

التاسع من شهادات التناظر خاتمة ملخصا * ادعى رجل على رجل جذا في قذف وأقام شاهدين على شهادة شاهدين أو شاهدا وامرأتين لم يكفل ولم يحبس وكذلك هـ ذافي القصاص لانه لا مدخل لهذا النوع من الحجة في حد أو قصاص ولو كان هذا في سرقة أخذ منه كفلا بنفسه حتى يسأل من الشهود لأن المال يثبت به هذه الحجة فان زكوا قضى عليه بالمال وكذلك كل جراحة لأقصاص فيها لأن الدعوى دعوى المال وبمثل هذه الشهادة يثبت المال من المبسوط للسرخسي في باب الكفالة بالمال من الكفالة * وفي الاصل لو شهد رجلان على شهادة رجل وشهد أحدهما على شهادة نفسه في ذلك الحق فهي باطلة لأن شهادة الاصل الحاضر على شهادة الاصل الغائب غير مقبولة لانها لو قبلت أدت الى أن يثبت بشهادة الاصل الحاضر ثلاثة أرباع الحق نصف الحق بشهادته وحده وربيع الحق بشهادته مع آخر على شهادة الاصل الغائب ولا يجوز أن يثبت بشهادة الواحد ثلاثة أرباع الحق هذا في نسخة الامام السرخسي وفي شرح الشافعي قال شهادته بشهادة نفسه أصل وشهادته على غيره بدل فلا يجتمعان ولو شهد أحدهما على شهادة نفسه وشهد آخران على شهادة رجل آخر تقبل في السابع من شهادة الخلاصة * رجل أشهد رجلا على شهادته فان كان الذي له المال والذي يجب عليه المال حاضرين عند الاشهاد ويقول أشهد أن فلان بن فلان هذا أقز عندى أن لفلان بن فلان هذا عليه ألف درهم كان الاشهاد صحيحا وان كانا غائبين أو أحدهما حاضر والاخر غائبا أو ميتا ينبغي له أن ينسب الغائب منهما أو الملبس منهما الى أبيه وجمته وقبيلته والى ما يعرف به لأن مجلس الاشهاد بمنزلة مجلس القضاء فكما يشترط في أداء الشهادة الاعلام بأقصى الامكان يشترط في الاشهاد قاضيان في أو اخر فصل الشهادة على الشهادة * شهود الفروع يجب أن يذكروا أسماء الشهود الاصول واسم أبيهم وجدهم خلاصة في السابع من الشهادات ملخصا * وفي الاقضية المختار ما قاله الحنفية انه يكفي في الاداء خمس شهادات أشهد على شهادة فلان أن لفلان على فلان كذا أشهدنا فلان على شهادته وأمي نأ أن نشهد بها (١) برؤية في الشهادة على الشهادة * نهى الاصل الفروع عن الاداء بعد ما أمره لارواية فيه عن المتقدمين واختلاف المتأخرين فيه منية المقتضى في الشهادة على الشهادة * رجل أشهد رجلا على شهادته ثم نهاه أن يشهد على شهادته لا يصح نهيه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لو شهد بعد النهي جازت شهادته قاضيان في الشهادة على الشهادة * (الكافي) وان أنكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفروع ومعنى المسئلة قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نقوا أو غابوا ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم بهذه الحادثة أمامهم حضرهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع وان لم ينكروا في آخر التاسع من شهادة التناظر خاتمة * ولو حدث في الاصل جرح يبطل الشهادة كالعمى والخرس والجنون والردة فانه يبطل شهادة الفروع وان حدث في الاصول جرح يوجب التوقف في شهادتهم كالفسق فانه لا يبطل شهادة الفروع ولكن يتوقف فيها ويجوز القضاء بها وجيز في الشهادة على الشهادة وفيه تفصيل * وتجوز شهادة الابن على شهادة أبيه

(١) وفي بعض المتن يقول الفروع عند الاداء أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته بكذا وقال لي أشهد على شهادتي بذلك

(١) وفي المتن من التاسع من الشهادة شهادة الابن على شهادة الاب مقبولة وعلى قضائه لا عند أبي يوسف خلافا لمحمد وكذا في التهمة والخاصية قال الحسن لا تجوز شهادته على قضاء - (٤١٨) أيسه وفيها قول آخر أنها تجوز قال به نأخذ وفي البرازية في نوع

في الشهادة على التقي نقلا عن المتقي شهدا أن أمهما القاضي قضى لفلان على فلان بكذا لا تقبل والمأخوذ أن الاب لو كان قاضيا يوم شهد الابن على حكمه تقبل ومن الإمام أنها لا تقبل مطلقا وعن ابن سماعة عن محمد أنها تجوز مطلقا وقال في السابع من الشهادات نقلا عن الصغرى شهادة الابن على شهادة أبيه جائزة وعلى قضائه لا في رواية والصحيح الجواز وقال في السابع من شهادة الخلاصة وعلى قضائه لا تجوز في رواية والصحيح هو الجواز وفي التهمة في فصل فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل ذكر أن الاب لو كان قاضيا يوم ما شهد الابن على قضائه تجوز شهادته وذكر بعده عن أبي حنيفة أنه لا تجوز شهادته وإن كان الاب قاضيا يوم الشهادة وذكر بعده ابن سماعة وأبراهيم عن محمد أنه تجوز شهادة الابن على قضاء أبيه مطلقا وعلى كتابه كما تجوز شهادته على شهادته قاذن مسئلة الشهادة على قضاء الاب مختلفة

وقضائه وكتابه وذكر الخصاصف أنها لا تجوز على قضائه والاول أصح (١) وجيز في الشهادة على الشهادة وكذا في المحيط للسرخسي نقلا عن المتقي رجل شهد على قضاء أبيه لرجل قال أبو يوسف لا تجوز شهادة الرجل على قضاء أبيه وتجوز شهادته على شهادة أبيه قاضيا فيمن لا تقبل شهادته للتهمة * (م) ولو شهد عن اثنين على عزة بنت عزم المضرى وقالوا خبرنا ما يعرفها ورجلا المتقي باهر أله يدري أنها هي أم لا قبل له ذات شاهدين أنها عزة (س) اعلم أن الغرض من هذا المسئلة أنه لا يشترط أن يعرف الفرع المشهود عليه بل يقال للمدعى هات شاهدين يشهدان أن الذي أحضرته هو المشهود عليه وليس الغرض أنه إذا شهدا على فلانة بنت فلان المضرى تكون النسبة نامة وتكون الشهادة مقبولة لانه إذا لم يذكر الجد فلا بد أن ينسب الى السكة الصغيرة أو الى الفخذ أي القبيلة الخاصة لتمام النسبة وتقبل الشهادة عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فان ذكر الجد لا يشترط عنده فلا يشترط ما يقوم مقامه من ذكر السكة والفخذ (م) وكذا الكتاب الحكمي (س) أي إذا جاء كتاب القاضي الى القاضي ولا يعرف الشهود والمشهود عليه قيل للمدعى هات شاهدين أن هذا هو المشهود عليه (م) فان قال فيه المضرية لم يجز حتى ينسبها الى فخذها (س) أي قال في الشهادة على الشهادة والكتاب الحكمي المضرية لم يجز لان هذه النسبة مائة ثم اعلم أن هذا في العرب وأما في العجم فلا يشترط ذكر الفخذ لانهم ضيعوا أنسابهم بل ذكر الصنعة يقوم مقام ذكر الجد صدر الشريعة في اختلاف الشهادة من الشهادة

(*) (الثالث عشر في الرجوع عن الشهادة) *

وإذا صح رجوع الشاهد ينظر بعد هذا ان لم يكن المشهود به مالا بأن كان قصاصا أو كسحا فلا ضمان على الشاهد عند علمائنا وان صار الشاهد مائلا لذلك بشهادته بأن كان مالا فان كان الاتلاف بعوض يعادله فلا ضمان على الشاهد أيضا لان الاتلاف بعوض كالاتلاف وان كان بعوض لا يعادله فيقدر العوض لا ضمان ويجب الضمان فيه وراه وان كان الاتلاف بغير عوض أصلا يجب ضمان الكل في الاول من المحيط في الرجوع عن الشهادة وفيه تفصيل * ورجوعه قبل الحكم يصح في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه التعزير ولا يصح الحكم بشهادته وارجع الحكم يصح في حق نفسه حتى لزمه التعزير (٢) ولا يصح في حق غيره حتى لم ينقض به القضاء السابق عندهما وهو قول الامام ثانيا (٣) برازية في كتاب الرجوع من الشهادة لمخضا * لرجل على رجل دين فشهد أنه أبرأه أو وهبه أو تصدق عليه ثم رجعا ضما (٤) من الرجل المزبور * ولو شهدا على مال ف قضى به القاضي فقبضه أو لم يقبضه ثم رجعا ضما المال إذا أخذ المقتضى له من المقتضى عليه وقبل الأخذ لا يضمنهما شيئا لأن تحقق الخسران عند تسليم المال الى المقتضى له فأما ما بقيت يده على ماله فلا يضمن الخسران في حقه ولان الضمان يتقدر بالمثل وهما ما أتاه عليه دينه حين أنماه ذلك بشهادتهما ما فوضهما قبل الاداء كان قد استوفى منهما مائتا بعاقبة الدين ولا بمائلة

(٢) ولا فرق في وجوب التعزير بين كون الرجوع قبل القضاء أو بعده كما في البحر ثم (٣) قال في الاصل وإذا شهد شاهدان لرجل على رجل بألف درهم ف قضى بها القاضي فلم يقبضها حتى رجع الشاهدان عن شهادتهما فما فإن القضاء نافذ عليه فلا يضمن الشاهدان المال حتى يقبضه الذي قضى له به فإذا قبضه منه رجع به على الشاهدين

(٤) فرق في المحيط للسرخسي بين العين والدين فقال شهدا بعين ثم رجعا ضما قيمتهما المشهود له أم لا وان كان المشهود به دينًا فرجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون وان قبضه المشهود له ثم رجعا ضما وهذا قول شيخ الاسلام كما في البحر وقيل في الكافي عن مبسوط بين

بين العين والدين وفي الاعيان ان ثبت الملك للمقضى له بقضاء القاضى ولكن المقضى عليه
يرغم أن ذلك باطل لأن المال في يده ملكه فلا يكون له أن يضمن الشاهد من شياً ما لم يخرج
المال من يده بقضاء القاضى وكذلك هذا في العقار فان في الشهادة الباطلة يضمن العقار
كالمقول لأن فيها اتلاف الملك والمدعى على المقضى عليه والعقار يضمن بمثل هذا السبب
فإن اتلاف الملك يتحقق بخلاف الغصب على قول من يقول العقار لا يضمن بالغصب من
المسوط للسرخسى في الرجوع عن الشهادة * وإذا شهد شاهدان رجل يدعى في يده
رجل آخر وقضى القاضى للمشهود به بشهادتهما ثم رجعا عن شهادتهما فأنهما يضمنان قيمة
الدار وهذا بخلاف لأن ما يجب على الشهود عند الرجوع ضمان الاتلاف لأنه بالشهادة
أزال العين عن ملك المشهود عليه بغير حق يحيط بره في أو آخر السادس عشر من
كتاب الرجوع عن الشهادة وفيه تفصيل * ولو قال شهود المذعى بعد القضاء بالدار ليس
البناء للمدعى وانما شهد به ناله بالدار ولم يكن البناء له كانت شهادة بالبناء وضعتا قيمة البناء
للمدعى عليه ولو قال ذلك قبل القضاء قبلت شهادتهما بما في حق الأرض لا البناء وقضى
بالأرض للمدعى في الأول من دعوى البرازية في نوع في التناقض وكذا في دعوى القاعدية
(١) * وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على دار وأرض أو بيت وقضى به القاضى
ثم رجعا عن ذلك فهما ضامنان لقيمة ذلك في كتاب الرجوع عن شهادة الأصل * وفي الذخيرة
مثل فحيم الدين عمر التتبي من شاهدين شهدا على رجل بمال وعدلا وتوجه الحكم ودعاهما
القاضى إلى الصلح فاصططحا على بعض ذلك المال ثم رجعا عن أحد الشاهدين عن شهادته
أو رجعا عن شهادتهما فلا ضمان (٢) ولو قضى القاضى بشهادتهما ما ينبغي أن لا يجب الضمان
أيضا من أو آخر كتاب الرجوع عن الشهادة من التاتارخانية قبيل كتاب الوكالة * ولو
شهد أبو كالة إنسان وقضى بها ثم رجعا لم يبطل القضاء بالوكالة ولم يضمنان ما ماتا تلقاشياً
متقوماً وكذا لو رجعا بعد ما قبض الوكيل الدين لأن القبض ليس بالشهادة بل بالتوكيل (٣)
في التاسع عشر من وكالة المحيط * وإن رجع المزكى عن التزكية ضمن خلافاً لما (٤)
ولا يضمن شاهد الا حدان برجوعه ولو رجع شاهد اليمين وشاهد الشرط ضمن شاهد
اليمين خاصة ولو رجع شاهد الشرط وحده اختلف المشايخ ما تبنى الا بجرى الرجوع
عن الشهادة وكذا في الوقاية * وفيه الشاهد لو أنكر شهادته بعد الحكم لا يضمن لأن انكار
الشهادة ليس برجوع بل الرجوع أن يقول كتب بمطلا في الشهادة في الرابع عشر من
الفصولين * قال اقوم اشهدوا أن الشهادة التي شهدت بها عند القاضى فلان على فلان
بكذا هي زور وباطلة لا تبطل شهادته بذلك لكونه في غير مجلس القاضى ولو رجع في مجلس
قاض غير القاضى الذي شهد به صرح رجوعه حتى لو أقام المشهود عليه البينة على
رجوعه في غير مجلس القاضى لا تقبل وعند قاض آخر تقبل ولو ادعى رجوعه مطلقاً
لا تقبل وإن لم تكن لدى الرجوع بيته وأراد استخلاف الشاهدان ادعى رجوعه مطلقاً
أو في غير مجلس القاضى لا يستخلف وإن ادعى في مجلس القاضى يستخلف (٥) ادعى
على الشهود الرجوع عند القاضى ولم يدع القضاء بالرجوع لا يصح الا اذا ادعى الرجوع

(١) وعبرة القاعدية كانت شهادتهما
بالدار شهادة بالبناء ولا يخفى أنه على ما ذكر
في المتن من أن الشهادة بالدار شهادة
بالأرض والبناء جميعاً وأما على ما في الأصل
من أن البناء يدخل في القضاء والشهادة
تبعاً فلا يصح كون قولهم هذا رجوعاً
عن الشهادة فلا يضمنون قيمة البناء *
(٢) وذكر هذه المسئلة في القنية بعلامة
(ط) وقال في تعليقه لأنه لم يقض
بشهادتهما وهذا التعليق بشير إلى أنه
لو قضى بهما يضمنان *
(٣) ولا ضمان على شهود الوكيل

بالخصومة اذا رجعوا لأنه شرط كذا في
التاسع عشر من وكالة التاتارخانية *
وذكر المسئلة في فصل في الرجوع
عن الشهادة على العقود من المحيط
للسرخسى وعمل بوجه آخر *
(٤) مثل عن شهود التزكية اذا رجعوا
عن شهادتهم هل يضمنون بالرجوع أو لا
أجاب نعم يضمنون كذا في فتاوى ابن
نجيم *
(٥) وفي البرازية وان ادعى الرجوع

في مجلس الحكم بعد الحكم نصح
وان لم يدع الحكم بالرجوع والحكم بإيجاب
الضمان تقبل عليه البينة ويستخلف *
في مجلس الحكم بعد الحكم نصح
وان لم يدع الحكم بالرجوع والحكم بإيجاب
الضمان تقبل عليه البينة ويستخلف *

والقضاء به ولو أقر الشاهدان عند القاضي أنه ما رجع في غير مجلس القاضي يصح
ويجعل الاقرار بمنزلة الانشاء في الرابع عشر من شهادة منية المفتي

*** (الرابع عشر في المتفرقات) ***

ادعى دارا في يد رجل أنها اشتراها منذ سنة من فلان وشهدوا على مدعاه ولم يقولوا قبضها
بأمره لا يدفع اليه شيء حتى يؤخذ منه الثمن ويدفع الى البائع رجع محمد عن هذا وقال تؤخذ
منه الدار ولا تدفع الى المدعى حتى يؤخذ منه الثمن وفي المتن لا تصح هذه الدعوى حتى
ينقد الثمن عند القاضي فلو حضر من يدعى عليه الشراء وانكروا ذكر في الاقضية في موضع
أنه تؤخذ الدار من المدعى وتدفع الى البائع وذكر فيها في موضعين أنه لا يلتفت الى انكاره
لان الغائب صار مضميا عليه وهذا أصح فان قالوا اشتراه من فلان وقبضه ولم ينقد الثمن
يسأل هل القبض بأمره أو بغير أمره فان قالوا نعم لا تزيد على هذا لا تقبل شهادتهما بزيادة
في نوع في الشهادة على الشراء * وهذا كله اذا لم يذكر وانقصد الثمن فان ذكر وانقصد
فهو دعوى ملك مطلق فلا يكون اقرارا بالملك للغائب ولا يقضي له رواية واحدة من المحل
المزبور عقيب هذه المسألة * قال ولو أن شاهدين شهدا عند القاضي لرجل فقالا
نشهد أن قاضيا من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا الرجل على هذا الرجل بألف درهم
أو بحق من الحقوق وسواء أوقالا لنشهد أن قاضى الكوفة أشهدنا بذلك ولم يسموا القاضي
لم ينفذ القاضي هذه الشهادة حتى يسموا القاضي الذى حكم وينسبوه لان القضاء عقد
من العقود فاذا شهدوا به ولم يسموا العاقد لا يصير معلوما فلا تقبل وليس هذا في هذا الموضع
وحده بل في جميع الافعال اذا شهدوا على فعل ولم يسموا الفاعل لا تقبل (١)
من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف في باب الشهادة على الحقوق دعوى القضاء
والشهادة عليه من غير تسمية القاضي لا تصح الا في مسألتين الاولى الشهادة بالوقوف أى
بأن قاضيا من قضاة المسلمين قضى بيمينته صحت الثانية الشهادة بالارث أى بأن قاضيا من
القضاة قضى بأن الارث له صحت وهما في الخزانة ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تصح
الا في أربعة مسائل الاولى الشهادة بأنه اشتراه من وصيه في صغره صحيحة وان لم يسموه
الثانية الشهادة بان وكيله باعه من غير بيان والكل من خزانة المفتين الثالثة نسبة فعل
متولى وقف من غير بيان من نصبه على التعيين الرابعة نسبة فعل الى وصي يتيم كذلك
ويمكن رجوع الاخيرتين الى الاولى أشباه في القضاء والشهادة والدعوى * (صل)
ادعى أمة وشهدا أن قاضى بلد كذا حكم بهذه الامه له صبح ولم يشترط تسمية القاضي
في الثاني من الفصولين في وأخوه

*** (في ترجيح البينة) ***

رجل أقام البينة على امرأة أنه تزوجها أبوها منه قبل بلوغها وأقامت هي بينة أنه تزوجها
منه بعد بلوغها بغير رضاها فيبنته الاولى لان البلوغ معنى حادث يثبت بينتها فكانت أكثر
اثباتا ثم ثبت فساد النكاح ضرورة في الرابع من نكاح الولوالجية * ولو قال الزوج

(١) وتفصيل هذه المسائل (٧) المذكور
في الثاني من دعوى الهيبة والثاني من
العمادية والفصولين
(٧) المنقولة من مختصر شرح أدب
القاضى (م)
(٢) ان أقام أحدا المدعين شاهدين
والا شتر أربعة فهم سواء لان كل واحد
منهم ما لا يوجب الا الطعن ولان البينة
لا ترجح بالعدالة فكذا بالعدد مختارات
خلصاء الفقه رحمه الله

تزوجتك وأنا صبي أو مجنون وقالت لا بل وأنت بالغ أو عاقل فالقول للزوج فإن كان بعد
الدخول أيهما قال ذلك لا يقبل في باب الدعوى والبينة من نكاح المحيط للسرخسي
(قع) ادعى على رجل أن هذه الدار التي في يده وقف عليه مطلقا وذو اليد ادعى أن بائعي
اشتراها من الواقف وأرخ وأقاما البينة فيينة الوقف أولى (سم) أن أنبت ذواليد تاريخا
ساجعا على الوقف فيينته أولى والافينة الوقف أولى (بح) متولى الوقف ادعى على وارث
واقفه الذي في يده المهدود أنه وقف على كذا وقفها جميعا وأقام بينة وأقام الوارث بينة على
فساد الوقف فإن كلف الفساد بشرط في الوقف مفسد فيينة الفساد أولى لأنه أكثر اثباتا
وان كان المعنى في الحل أو غيره فيينة الصحة أولى من شهادات القنينة في باب البينتين
المتضادتين وعن أبي الفضل ادعى عليه دارا أنه باعها متى منذ خمس عشرة سنة وادعى
آخر أنها وقف عليه مسجل وأقاما بينة فيينة مدعى البيع أولى (١) وان ذكر
الواقف بعينه فيينة الوقف أولى لأنه يصير مفضيا عليه فلا بد من التعيين كبينة المالك مع
بينة العتق لأن الوقف وأنها المالك كالاتفاق من الحل المزبور وكذا في البرازية في نوع
في الخصم من الخلف من عشر من كتاب الدعوى (كس) كس عجب طلب وغيرهم) وقف بين
أخوين مات أحدهما وبقي في يد الحي وأولاد الميت ثم ألحق أقام بينة على واحد من
أولاد الأخر أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والوقف واحد تقبل ويتصب خصما
عن الباقي ولو أقام أولاد الأخر بينة أن الوقف مطلق علينا وعليك فيينة مدعى الوقف بطننا
بعد بطن أولى في باب الدعوى والبيئات من وقف القنينة ولو ادعى الإمام أن هذه الكردة
مسبلة لإمام هذا المسجد وقال أهل المحلة بل للمسجد ولا بينة لهم فالقول لأهل المسجد من
المحل المزبور رجل مات وترك ابنين وفي يدهما ضعة يدعى أنهم وقف عليه من جهة
أبيه والابن الآخر يقول أنهم وقف علينا قال القاضي أبو جعفر القول قول الذي يدعى
الوقف عليهم لأنهم اتفادوا أنها كانت في يدهما وقال غيره القول قول ذي اليد
والقول أصح (٢) في فصل في دعوى الوقف والتمهدة عليه من وقف الثانية منقول
ذو يد لو برهن على الوقف نهر من الخارج على المالك يحكم بالملك للخارج ولو برهن المتولى
بعده على الوقف لا يسمع (٣) لأن المتولى صار مفضيا عليه مع من يدعى تلقى الوقف من
جهته وعند أبي يوسف تقبل بينة ذي اليد على الوقف ولا تقبل بينة الخارج على المالك
وبقولهما يفتى كس ادعى قنا وقال ذو اليد هو ملكي وحترته فانه يقضى بيينة ذي اليد
وقاما في الثالث عشر من الفصولين وكذا في العاشر من العمادية وكذا في جواهر
الفتاوى في السادس من الدعوى ادعت امرأة أن زوجها طلقها في مرض موته ومات
وهي في العدة ولها الميراث وادعى الورثة أن الطلاق كان في الصحة فالقول لها وان برهننا
ورقنا وقتا واحدا فيينة الورثة على طلاقها في الصحة أولى في الظن من شهادات البرازية
(عت فل) ادعى شيئا في يدها وأقام أحدهما بينة على الشراء الصحيح منه والآخر بينة
على الشراء الفساد فيينة الصحة أولى (سم) بيينة الفساد أولى إذا ادعى القبض ثم أجاب
مرة أخرى إذا ذكر شرط فاسدا أدخل في العقد فيينة الفساد أولى (٤) في باب البينتين

(١) لأنه لا ما لم يذكر الواقف ولم يعينه لا تقبل
بيته لأنه لا بد من ذكر الواقف لأن
الواقف يصير مفضيا عليه فلا بد أن يكون
معينا وإذا لم تسمع بينة الوقف تسمع بينة
المالك لعدم المزاحم كذا في المنية الكبرى

على

(٢) هو المختار لأنهما اتفادوا على أنها
كانت في يدهما فلا يتقرر أحدهما
بإستحقاقها إلا بجملة قبيل الفصل التاسع
من وقف الذخيرة البرهانية وتهذيب
الواقعات

(٣) كذا في العشرين من دعوى
الناتر خانية

(٤) كذا في دعوى القيمة وقال فيه إذا ذكر
شرطا فاسدا أدخل في العقد فيينة
الفساد أولى إذا كان الثمن مقبوضا
والمبيع مسلما فالقاضي لا يسمع بيينة
الفساد

الشهادتين من شهادات القنية • إذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والآخر
 الفساد كان مدعي الفساد يدعي الفساد بشرط فاسد أو أجل فاسد كان القول قول
 مدعي الصحة والبينة بينة مدعي الفساد باتفاق الروايات وإن كان مدعي الفساد يدعي
 الفساد ادعى في صلب العقد بأن يدعي أنه اشتراه بألف درهم ورطل من الخمر والآخر
 يدعي البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعي
 الصحة أيضا والبينة بينة الآخر كما في الوجه الأول وفي رواية القول قول من يدعي الفساد
 ولو ادعى عبد في يد رجل أنه اشتراه منه بألف درهم وقال البائع بعثك بألف درهم وشرطت
 أن لا تبيع ولا تهب أو ادعى المشتري ذلك وأنكر البائع كان القول قول من ينكر الشرط
 الفاسد والبينة بينة الآخر وكذا لو كان مكان الشرط الفاسد شرط الخمر والخنزير أو الشيء
 الذي لا يحل مع الألف وإن اختلف في أصل الثمن فقال البائع بعثك عبدي هذا بعبدي هذا
 وقال المشتري اشتريت بألف درهم ورطل من الخمر فحاشا لصادرا إذا فان قامت لهما البينة
 يؤخذ ببينة البائع (١) في فصل في أحكام البيع الفاسد من بيعوع النسيئة • (مح) إذا
 اختلف المتبايعان في صحة العقد وفساده فأنما يجعل القول لمن يدعي الصحة مع البين في
 باب الاختلاف بين المتبايعين من دعوى القنية • وفي الكافي قال المرتضى للراهن قبضت مني
 بعد الرهن وذلك عندك وقال الراهن بل هلك عندك فالقول والبينة للراهن ولو قال المرتضى
 هلك عندك قبل أن أقبضه بحكم الرهن وقال الراهن بالعكس فالقول للمرتضى والبينة للراهن
 استعار ثوبا برهنه فقال المعير هلك قبل أن تفكه وقال الراهن بالعكس فالقول للراهن
 وكذا لو اختلفا أنه هلك قبل الرهن أو بعده والبينة للمعير ولو قال المرتضى قبضت ديق ورددت
 الرهن وقال الراهن قبضت وحل الرهن عندك فالبينة للراهن وكان أبو القاسم يقول ينبغي
 أن تكون البينة للمرتضى فخرنا في باب اختلاف البائع والمشتري من كتاب البيوع •
 أقام الراهن بيته أنه رهنه بجائته وخجين وأقام المرتضى بيته أنه رهنه بجائته فالبينة بينة الراهن
 وإن اختلفا في قيمة الرهن بعدما هلك كاه أو بعضه فالقول قول المرتضى في قيمة الهالك مع
 قيمته والبينة بينة الراهن فانما خايسة في الحادي والعشرين من الشتمادات كذا في الهيعة
 البرهاني • (مح) ولو أقام الراهن بيته أنه رهنه لغيره فلهما البينة وأقامها المرتضى
 أنك رهنه عندي مع بيان قيمته خمسة في بيته الراهن أولى قنية في باب البينتين المتضادتين (٢)
 • (ط) ادعى المشتري بيعا بآنا والبائع بيع الوفاء فالقول للبائع وإن أقام البينة فالبينة
 بينة مدعي الوفاء وكذا إذا ادعى أحدهما البيع أو الصلح عن طوع وادعى الآخر عن كره
 فبينة مدعي الكره أولى وكذا إذا ادعى الإقرار عن طوع والآخر عن كره فبينة الكره أولى
 (٣) من المحل المزبور • (شم قع) ادعى على رجل أنه أكرهني بالتصنيف بحبس الوالي
 أو الضرب على أن يستأجر منه حانوتا وأقام بيته وأقام المدعي عليه بيته بأنه كان طائعا
 فبينة الطوعية أولى ولو قضى القاضي بينة الإكراه بتدقضاؤه أن عرف الخلاف وقضى
 بناء على الفتوى (قع عدك) أقام المشتري بيته أنه باعه هذا الشيء بكذا وأقام
 البائع بيته أنه باعه مكرها فبينة الصحة أولى (حم) بيته الإكراه أولى قبيل المحل المزبور

(١) فالجواب أنه إذا اتفقت بيته البائع
 والمشتري على ذكر ما يصلح غنا وأثبتت
 أحدهما شرطا زائدا يفسد البيع كما إذا
 اتفقتا على أن البيع كان بألف درهم
 وزادت أحدهما شرط لا من الخمر فالبينة
 بينة الفساد وإن اختلفتا في ذكر ما يصلح
 غنا فثبتت أحدهما ما يصلح غنا بان قالت
 كان البيع بألف أو بهذا العبد وأثبتت
 الأخرى ما لا يصلح غنا بان قالت كان الثمن
 كله خمر فالبينة بينة الصحة كذا في الفصل
 الثالث من القسم الثاني من - - -
 الظهيرية •

وأشار في باب البينتين المتضادتين من
 شهادات القنية أنه إن كان الفساد بشرط
 في البيع مفسد فبينة الفساد أولى لأنها
 أكثر ثباتا وإن كان المعنى في المحل أو غيره
 فبينة الصحة أولى •

(٢) وكذا في القنية في باب الدعاوى
 والبيئات من كتاب الرهن •
 (٣) لأن بيته الإكراه ثبت خلاف الظاهر •

* وان ادعى أحدهما البيع عن طوع والآخر عن اكراه اختل فواقبه والصحيح أن القول قول من يدعى الطوع وكفى بالصحيح والفساد وكذلك لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح والاقرار كان القول قول من يدعى الطوع والبيئة بينة الاثر في الصحيح من الجواب وقال بعضهم بينة الطوع أولى فاضيجان في أحكام البيع الفاسد من البيوع * (الناصرى) ولو ادعى الاقرار طائفاً فأقام المدعى عليه البيئة أنه كان ذلك الاقرار بهذا التاديج عن اكراه فالبيئة بينة المدعى عليه ولو لم يؤرخا أو أرتخا على التفاوت (١) فالبيئة للمدعى في الثالث والعشرين من دعوى التاتارخانية في نوع في مسائل الاكراه وكذلك في شهادات الملتقط * (قم) أمة أقامت بينة أن مولاهما دبرها في مرض موته وهو عاقل وأقامت الورثة بينة أنه كان مخلوط العقل فيمنه الامة أولى وكذلك اذا خال امرأته ثم أقام الزوج بينة أنه كان مجنوناً وقت الخلع وأقامت بينة على كونه عاقلاً حينئذ أو كان مجنوناً وقت الخصومة فأقام عليه بينة أنه كان مجنوناً وقت الخلع والمرأة على أنه كان عاقلاً فيمنه المرأة أولى في الفصلين من شهادات القنية في باب البيعتين المتضادتين * قال محمد في اقرار الامل واذا أقر الرجل أنه كان قد أقر وهو صبي فلان بألف درهم وقال المقر له لا بل أقروا وأنت بالغ فالقول قول المقر مع بينة ولا شيء عليه في السابع عشر من اقرار المحيط البرهان ملخصاً * واذا قال أقرت لك بألف درهم وأنا ذاهب العقل وقال المقر له لا بل أقرت وأنت عاقل ان كان الجنون معه وهو داف الجواب فيه كالجواب فيما اذا أضاف الاقرار الى حالة الصبا وان كان غيره معه ودفاه لا يصدق في هذه الاضافة ويلزمه المال من المحل المزبور * برهن الوارث أن الوصية كانت في حال زوال عقله وبرهن الموصى له أنها كانت حال كونه عاقلاً فيمنه الموصى له أولى لأنها أكثر اثباتاً لانها ثبتت استحقاق الثلث على الخصر وقصر يده عنه وتلك ثبتت زوال العقل وأنه ليس بشيء يتعلق بهذا الخصر حتى ثبت عليه أو يقال انها ثبتت وصيتان أحدهما حال ثبوت العقل والاخرى في حال زوال العقل الآن الاولى أولى بالقول لانها مثبتة والاخرى نافية من دعوى القاعدية * نوب في يد رجل أقام رجل البيئة أنه توبه غصبه اياه هذا وأقام الذي في يده البيئة أنه وجبه له قال أفضى للذي هو في يده وكذلك لو أقام البيئة على البيع منه بثمن مسمى أو على اقراره أنه توبه وان كان في أيديهما ما جعلا فأقام كل واحد منهما البيئة أنه توبه غصبه الاخر اياه قضيت بينهما نصين قال أقام رجل البيئة أنه توبه استودعه الميت الذي هذا وارثه وأقام آخر البيئة أنه توبه غصبه اياه الميت قضيت به بينهما وان جاء بالبيئة على دراهم بعينها أم امله غصبها اياه الميت فهو أحق بهما من غرماء الميت وان أقام رجل البيئة أن هذا توبه غصبه اياه ذواليد وأقام الاخر البيئة أن ذاليد أقر له به لأفضى به للذي أقام البيئة أنه توبه غصبه اياه من دعوى البرازية ملخصاً وكذلك في باب البيعتين المتضادتين من شهادات القنية * وفي المحيط ادعى دارا في يد غيره أنها ملكه وأن اياه باعها منه حال بلوغه بلا رضاه وزعم ذواليد أنه باعها منه في صغره لابن المدعى فالقول للابن وان برهن ذواليد على مدعاه بثمن المثل يدفع عنه الخصومة وان برهن اترج بينة ذى اليد في الثامن من شهادات البرازية

(١) وقع في نسخ البرازية مكان على
التفاوت على التوقيت وعبارة الملتقط على
مانقل من التاتارخانية وهو الظاهر

(١) لأنها المثبتة كذلك في العاشر من الفصولين بعد وفي الحادى عشر من دعوى المحيط يجب ان تكون البيعة بينة المشتري لانها هي المثبتة بعد (٢) اقول هذا على أن يكون الصبي غير مميز وان كان الصبي مميزا يتوقف عليه ولا يبطل ولا يخاف منه بعد (٣) وذكره العاشر من الفصولين ان القول للمدعى والبيعة (٤) لذي اليد فليراجع بعد (٤) وان أقام البيعة فأقامت المرأة البيعة أنها

كانت ابنة عشرين سنة وقت النكاح وأقام الزوج البيعة أنها كانت ابنة ثمان سنين كانت البيعة بينة المرأة كذا في الخاتمة في فصل شرائط النكاح من كتاب النكاح

بعد (٥) وجه النظر انما يكون القول قوله مدعى البصة اذا اختلف المتعاقدان في صحة العقد وفساده ويكون اقدام العاقد على العقد اقرارا منه بصحته وتكون دعواه الفساد بعد ذلك مناقضة لاقدامه السابق فأما اذا ادعى غير العاقد الفساد فيما عقد عليه غيره لا يكون الاقرار منه موجودا بالصحة فلا تكون دعواه الفساد مناقضة فوجب ان تسمع كذا نقل عن المنية الكبرى بعد

(٦) يعنى اذا باع مال ولده ووقع الاختلاف بين الابن والمشتري قال المشتري كان قبل البلوغ وقال الابن بل كان بعد البلوغ بعد

(٧) والفتوى على هذا في زماننا بعد (٨) وهذا مخالف لما سبق في البرازية بعد (٩) كذا في متفرقات السافار خاتمة في الدعوى بعد

(١٠) (فك) مثله قال (مت) قلت أليست البيعة الاخرى ثبتت أمرا عارضا وهو العزل فقال هم في الحقيقة يتفقون صحة البيع وشهادة النقي لا تسمع كذا نقل عن المنية الكبرى اقول يرد عليه أنه يقرر في المكتب أن بيعة فساد البيع أولى الا أن يقال ان العصة هنا ليست بمعنى يقابل الفساد بل بمعنى الثبوت فيكون مقابلا للبطلان ويشير اليه قوله وشهادة النسقي لا تسمع لكن يعنى أنه يكون حينئذ البيع موقوفا على اجازة المالك لا باخلا بعد

باعت ضيعة ولده فأقام المشتري البيعة أنه باعها في صغره بمن المثل والابن أقام البيعة أنه باعها في حال البلوغ فيبيعة المشتري أولى (١) في باب البيعتين المتضادتين من شهادات القنية * (ج) وكذا لو قال البائع منه من تلقى صغرى وقال المشتري بل بعدد بلوغك فالقول ان يدعى الصبا لانه ينكر أصل العقد فالبيعة بينة من يدعى البلوغ (٢) (ج) مثله وقد صرف في باب البيعتين المتضادتين ما يشر الى خلافه (ج) ادعى عليه دار افتقار ذواليد اشترى يتهام أن يبدل حال صغرك بمن المثل وقال المدعى بل كنت بالغاً ولم أراض به فالقول للمشتري وان أقام البيعة فيبيعة مدعى البلوغ أولى (٣) قال الأستاذ انى الاول نظير يدل عليه ما ذكره (طه) ان رجلا ادعى على امرأة أن وليها تزوجها منه حال صغرها وأدعت هي أنه تزوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فالبيعة بينة المرأة (٤) والقول لها على أصح الرايتين (٥) وكذا البيع على هذا القياس (٦) والقول للابن على أصح القولين في باب الاختلاف بين المتبايعين في صحة العقد وفساده من دعوى القنية * باع وقال أنا بالغ وهو ابن اثنتى عشرة سنة ثم قال كنت غير بالغ لا يلتفت الى وجوده ولو كان أقل من اثنتى عشرة يصدق قال هذا ملكي باعه أبى وأغاباغ وقال المشتري والاب بل في حال صغرك فالقول للابن لانه ينكر زوال ملكه وقيل للمشتري قال في المحيط وهو الصواب عندي وان برهننا فالبيعة للابن في الحادى عشر من يوع البرازية * (ج) باع أرضا فأدعى أخوه على المشتري أن البائع معتوه وأنا وصيه وقال المشتري بل عاقل وأقاما البيعة فيبيعة الغنى أولى (قح بو) ولو ظهر جنونه وهو مطبق يجمد الافاقة وقت بيعه فالقول له وبينه الافاقة أولى من بينه الجنون (ج) وعن أبي يوسف ادعى شراء الدائم منه فشهد شاهدان أنه كان مجنونا عند ما باعه وآخران أنه كان عاقلا فيبيعة العقل وصحة البيع أولى في باب الاختلاف بين المتبايعين من دعوى القنية * ادعى عليه ارضا وأقام بينة فقال في الدفع انى اشتريتها منك فقال المدعى ولكنى كنت صبيا وقال المدعى عليه بلى كنت بالغاً وأقاما البيعة فيبيعة مدعى الصبا أولى قبيل المسئلة المزبورة * ادعى أن الوصى باع التركة بالغين وزعم الوصى أن البيع كان بالعدل فالقول قول الوصى لتسكه بالاصل ولو يرضى على أنه اشتراه من وصيه بالعدل والصبي بعد بلوغه على أنه كان بالغين قبل بيعة المشتري أولى لانها تثبت الزيادة والاكثر على أن مثبتة الغلة أعنى الغنى أولى (٧) في أواخر الفصل الاول من دعوى البرازية * وعنه اخلاف الوصى والقيم بعد بلوغه فقال الصبي بعث عقارى الى صاحبى لكن بغين فاحسن وقال الوصى بل بعته بمثل القيمة لا يكون القول له (٨) في باب الاختلاف بين المتبايعين من دعوى القنية * (قح) باع الوصى من التركة شيئا فقالت الورثة باعه بغين فاحسن وقال المشتري بل بعدل فالقول له (٩) من انحل المزبور * (ظلم) وصى باع شيئا فأدعى الورثة على المشتري أن الوصى باعه منك بعد العزل وأقام المشتري بينة أنه كان وصيا وقت الشراء فيبيعة المشتري أولى (١٠) لما خيها من الغبات نفاذ الشراء وسبق التسامخ (ج) وبينه العزل أولى من بينه البيع وكذا المطلاق والعاق من الوكيل في باب البيعتين المتضادتين من شهادات القنية * وفي

(١) ما يناسب هذه المسئلة مذكور في
الوكالة بالبيع من كتاب الوكالة في سلا عن
وكالة منية المفتي وعن وكالة الذخيرة
البرهانية عليه

المتقى المرحل إذا أخرج الوكيل من الوكالة وهو حاضر بشهادة الشهود فشهد شاهدان
بالبيع وقد وقت بينة العزل وبينة البيع أو لم يوقت فالاخراج من الوكالة أولى وكذا
التوكيل بالطلاق والعساق وغيرهما وكذا شاهد الطلاق مع شاهد النكاح (١) في
مسائل المدعى من دعوى جمع الفتاوى وكذا في الثالث عشر من دعوى البرازية * ولو شهد
شاهدان على عزل الوكيل وهو حاضر وشهد آخران على البيع فبينة العزل أولى والبيع
باطل إلا أن يكون وقت البيع قبل وقت العزل من شهادات المحيط للسرخصي في باب
اليمينين فامتنع على الشيعتين المختلفين * شهد أن فلان مات وكانت زوجته وأخوان أنه كان
طلقها قبل الموت قال الفضلي بينة الزوجية أولى ويجعل كأنه طلق ثم تزوجها وقال
السعدي بينة الطلاق أولى لأن الطلاق يكون بعد النكاح وقيل إن كانت ورثتها وهي
تدعي عقدين فالقول ما قاله الفضلي وعليه الفتوى والافالفتوى على ما قاله السعدي
وقيل إن أنكر وانكحها أصلاً بأن قالوا ما كانت زوجته قط لا يكون دفعاً وإن أنكرها
الميراث بالزوجية ولم ينكرها النكاح أصلاً فهذا دفع لدعواها في الثامن من شهادات
البرازية * رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عيشاً من أعيان التركة أن المورث
وجبه منه في صحته وقبضه وبقيته الورثة قالوا كان ذلك في المرض فإن القول يكون قول من
يدعي الهبة في المرض وإن أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعي الهبة في الصحة كذا ذكر في
الجامع الصغير وذكر النسقي في الفتاوى أمرأة ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها
الذي كان عليه وادعى الزوج أنها وهبت منه في صحته وادعى الورثة أن الهبة كانت في
مرض موتها فإن القول يكون قول الزوج لأنه ينكر استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج
واستحقاق الورثة ما كان ثابتاً فيكون القول قوله إلا أن هذا يخالف رواية الجامع الصغير
والاعتقاد على تلك الرواية لأنهم تصادقوا على أن المهر كان واجباً عليه واختلفوا في سقوطه
فكان القول قول من ينكر السقوط ولأن الهبة حادث والاصل في الحوادث أن يقال إلى
أقرب الأوقات فاضيفان فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى * (فقط) أقروا ورثته بشئ ثم
مات فقال المتهمة أقروني بصحة وقال بقية الورثة لا بل في مرضه فالقول للورثة والبينة للمتهمة
ولو لا بينة له فله تخلف الورثة في الرابع والثلاثين من الفصولين في كتاب الأقرار من أحكام
المرضى وكذا في الثاني من أقرار الخلاصة والحادي والعشرين من أقرار التاتارخانية *
والبينة لمن يدعي الأقرار في المرض لأنه يدعي فساد الأقرار ولو أقام جميعاً البينة فيجوز أن
يقضى ما أقرار من أحدهما في الصحة والآخر في مرض الموت من دعوى القاعدية * ادعت
امرأة أن زوجها طلقها في مرض موته ومات وهي في العدة ولها الميراث وادعى الورثة أن
الطلاق كان في الصحة فالقول لها وإن برهنوا وقتاً وقتاً واحدة فبينة الورثة على طلاقها في
الصحة أولى في الثاني من شهادات البرازية * ولو ترك المقتول أخاً وابناً أقام الأخ البينة
على الابن أنه قتل الأب وأقام الابن البينة على الأخ أنه هو الذي قتل الأب كانت بينة الابن
أولى بخلاف ما إذا كانا بنين حيث يقضى هناك بنصف اليد على قول أبي حنيفة وهنا قال
بينة الابن أولى ولم يذكر الخلاف في الثاني والعشرين من جنائيات التاتارخانية * وإذا

قتل الرجل عمرا فجاء أخوه يطلب دمه وأقام البيعة أنه وارثه لاوارث له غيره وأقام القاتل
بيعة أن له ابنا قال القاضي لا يمكن الأخ باستيقاء القصاص بل يتأني في ذلك حتى يظهر صدق
ما تاله القاتل في التاسع عشر من جنائبات التاتارخانية * قال (م) إذا كان الصبي في يدي
رجل يدعي أنه ابنه ويقوم على ذلك بيعة ورجل آخر يقم بيعة أنه ابنه قضى لصاحب اليد
ولو أقام صاحب اليد بيعة أنه ابنه من امرأته هذه وأقام رجل آخر أنه ابنه من امرأته
هذه قضى للذي في يديه في الثامن والعشرين من دعوى التاتارخانية في نوع آخر في دعوى
الرجل نسب الغلام * (المقريذ) غلام احتلم فادعى رجل وامرأته أنه ابنه ما وادعى الغلام
على رجل آخر أنه ابنه فبيعة الغلام أولى من المحل المزبور في أواسط نوع آخر في بيان أنواع
دعوى الرجل نسب الولد * كلما عارضت بيعة اليسار والاعدا قد تمت بيعة اليسار لأن فيها
زيادة العلم الأهم الآن يدعي المدعي أنه موسر وهو يقول أعسرت بعده وأقام البيعة فانها
تقدم لأن فيها أمر احادنا وهو حدث ذهب المال (١) من فتح القدير في فصل الحبس من
أدب القاضي * في يده عبد ادعى أن كل واحد منهما أودعه عنده وهو
يشكر فلم يحكم بشهادتهم ما حتى أقربه ذواليد لأحدهما دفع اليه وان زكيت البيعتان حكم
بينهما في نوع في الخامس عشر من دعوى البرازية * ولو ادعت أمة أنها ولدت من مولاهما
وأقامت على ذلك بيعة وأقام رجل بيعة أنه اشتراها من مولاهما فبيعة الامة أولى سواء كانت
في قبض المشتري أو لم تكن في قبضه ولو وقتت بيعة المشتري وقتا قبل الحبل بثلاث سنين كانت
بيعة المشتري أولى وكذلك الجواب في العتق والتدبير إذا ارتخا وتاريخ أحدهما سبق
بقضى لاسبغهما تاريخا وإذا أقام عبد البيعة أن مولاهما أعتقه وهو يشكر ذلك أو أقام
آخر بيعة أنه عبده قضى للذي أقام البيعة بأنه عبده وكذلك لو شهدوا أن فلانا أعتقه وهو في
يده قضى للذي أقام البيعة أنه عبده وان شهد شهود العبد أن فلانا أعتقه وهو يملكه وشهد
شهود الآخر أنه عبده قضى بينة العتق ولو كان المولى أقام بيعة أنه عبده أعتقه وأقام
رجل بيعة أنه عبده قضى بينة العتق وكذلك لو أقام العبد بيعة أن فلانا دبره وهو يملكه وأقام
رجل بيعة أنه عبده قضى بينة التدبير (٢) كالأقام المولى بنفسه بيعة أنه عبده دبره وأقام
الآخر بيعة أنه عبده بقضى بينة المولى ولو أقام العبد بيعة أن فلانا كاتبه وهو يملكه وأقام
الآخر بيعة أنه عبده بقضى للذي أقام البيعة أنه عبده ألا ترى أنه لو أقام الذي في يده بيعة
أنه ملكه كاتبه وأقام الآخر بيعة أنه عبده قضى للذي أقام البيعة أنه عبده كذا هنا في وآخر
الرابع من دعوى التاتارخانية وكذا في المحيط البرهاني * ولو ادعت المرأة البراءة عن المهر
بشرط وإدعاه الزوج مطلقة وأقاما البيعة فبيعة المرأة أولى وإن كان الشرط متعارفا يصح
البراءة معه (قع) بيعة الزوج أولى من شهادات القنينة في باب البيعتين المتضادتين * ولو قال
لامرأته ان شربت مسكرا بغير ذلك فأمر بك بيدك فأقامت بيعة على وجود الشرط وأقام
الزوج بيعة أنه كان باذنها فبيعة المرأة أولى من المحل المزبور * (ط) زوج البكر أقام بيعة على
أسكوتهما حين بلغها الخبر وأقامت بيعة على الرذفينتها أولى (ح) ولو أقام الزوج بيعة أنها
أجازت العقد حين أخبرت وأقامت بيعة أنها ردت فبيعة الزوج أولى بخلاف الأولى لأن بيعة

(١) وهذه المسئلة مذكورة في باب دعوى
العتاق من دعوى الميسوط

(٢) فيه اختلاف الروايتين ذكره في
دعوى الميسوط في باب الشهادة في الولاء
والنسب

الزوج ثمة قامت على العدم وفي الثانية على الاثبات من المحل المزبور * (بج) باع ملك الغير وسلم ثم ادعى المالك الردين سمع وادعى المشتري الاجازة وأقاما البينة فبينت المشتري أولى لانها ملزمة من المحل المزبور * فان برهن المشتري أنه أخره بعد سماعه زمانا بلا ضرورة وبرهن الشفيع أنه طلب كما علمه فالبينة للشفيع عنده وعندهما للمشتري من أو اخر شفعة البرازية وكذا في الظهيرية * قال ادعى الزوج على امرأته جارية في يدها أنها ملكه بسبب أنه اشتراها من زيد بكذا وأنه وقع التقابض بينهما وأنكرت وأقام بينة فادعت الدفع وقالت انها ملكي بسبب أني وكلت بشراهما من زيد وانك اشتريته الي وقبضتها هل يصح هذا الدفع أجاب نعم لانهم ما تجزله خارج وذى يدين لقيان الشراء من انسان واحد وان ذا اليد أولى وهي مسئلة كتاب الدعوى من الاصل من القاعدة في الدعوى * (بج) قال أحد الجارين للآخر هذا الما باط الذي أخرجه محدث وقال الآخر كان كذلك في القديم فالقول للمدعى لكونه متمسكا بالاصل (بج) والبينة بينة من يدعى أنه محدث (رقم) على عكسه قال رضى الله عنه والصحيح هو الاول في باب التصرفات والمحدثات في الطريق العامة والخاصة من كراهية القنينة وحديث القديم ما لا يحفظ الاقران الا كذلك وان اختلفا فبرهن أحدهما على القدم والاخر على الحدوث فبينت القدم أولى وشهادة أهل السكة في هذا لا تقبل في الاول من حيطان البرازية * رجل ادعى على آخر أنه لكرز أبى ومات من لكرزه وأقام على ذلك بينة وأقام الضارب بينة أن أباه قد صح من لكرزه وبرئ من مرضه فقد قيل هذا دفع لدعوى المدعى وقيل يجب أيضا أن يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان المدعى ادعى أنه لكرزه ومات من تلك اللكرزة وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعى وان كان ادعى أنه لكرزه ومات من لكرزه فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى عليه ويقضى بال ضمان وهذا من باب العمل بالبينتين بحمل كانه لكرزه وبرئ من لكرزه ثم لكرزه ثانيا ومات عنه في الثالث والعشرين من دعوى المحيط البرهاني * رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته ومات بضربه وقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع أما لو أقام البينة انها صحت بعد الضرب يصح ولو أقام البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فبينت الصحة أولى (١) من الخلاصة في آخر كتاب الدعوى * رجل جرح انسا ثلثات فأقام أولياء القتيل بينة أنه مات بسبب الجرح وأقام الضارب بينة أنه برئ ومات بعد عشرة أيام فبينت أولياء القتيل أولى في أول باب البينتين المتضادتين من شهادات القنينة * اذا ادعى الجراح أن الجرح مات بسبب آخر وقال الولي انه مات من تلك الجراحة حيث يكون القول قول الولي لان الجراح صاحب عله لا صاحب شرط والاصل في العلة الصلاحية للحكم فكان الولي هو المتمسك بالاصل هناك من شرح المغنى لمصنوعه في آخر باب القياس وتما فيه * (بج) ادعى على رجل انه أمر صبيا بالضرب حمارة ويخرجه عن كرمه فضربه الصبي حتى مات وأقام عليه بينة وأقام المدعى عليه بينة أن ذلك الجراح لا تقبل بينته لانها قامت على التني مقصودا في باب التناز في الشهادات من شهادات القنينة * وفي الاصل أيضا لو أقام الغاصب البينة أنه رد الدابة المغصوبة على المالك وأقام المالك

(١) كذا في البرازية في الخامسة عشر من الدعوى في المفترقات وصححه مولانا أبو السعود وقال ان في القنينة خلافة والاعتماد على ما في الخلاصة ويؤيده سائر الكتب انتهى وسيجي ما يؤيد ما في الخلاصة نقلا عن المحيط وشرح المغنى وفي آخر دعوى النصاب قبيل كتاب الشروط مسئلة توافق ما في الخلاصة سئل من قاضخان قال وسئل هو أيضا عن ادعى على آخر أنه لكرز أمي لكرزة وماتت بهذه اللكرزة فأقام المدعى عليه البينة ان أمه بعد ضربى هذا صحت أو قالوا برأت هل يصح الدفع قال نعم قلت لو قالوا بعد الضرب خرجت الى السوق هل يصح قال لا لانه يحتمل أنها خرجت وأثر الضرب باق ولو أقام البينة قال فبينت الصحة أولى انتهى وفي الدرر خلاف مانعنا فمكانه اعتبار ما في القنينة

(١) وقال أيضا شهود المالك بالموت في يد الغاصب أولى من شهود الغاصب بالرد على المالك بالموت عنده أو بقتله وفي الأصل بخلافه كذا في خزنة الأكل في الغصب نقلا عن فتاوى البقالى

(٢) لأن إقامة على الإثبات وهو إثبات فعل الرد وليس في بيته صاحبها إثبات فعل على الغاصب ولا إثبات سبب الضمان بعد الغصب بخلاف الأول كذا في الخاتمة في فصل فيما يضمن بالنار

(٣) لأن القتل وهدم الدار يتصور بعد الرد فيجعل كان الغاصب ردها ثم هدم الدار أو قتل الدابة فكأن بيته صاحبها أولى لأنه ثبت سببا حادما للضمان كذا في الخاتمة في فصل فيما يضمن بالنار من الغصب

(٤) وفي أول كتاب الدعوى من النصاب مسئله متعلقة بهذا المقام ولا بد من معرفتها

البيته أنها ماتت عند الغاصب بركوبه فعلى الغاصب قيمتها (١) وكذا لو أقام المالك البيته أنه هدم الدار وأقام الغاصب البيته على الرد والامام السرخسى أعاد المسئلة في آخر الكتاب وذكر فيها الخلاف فقال لو أقام المالك البيته أنه غصبها ونفقت عنده وأقام الغاصب البيته على أنه ردها فعند محمد لا يضمن (٢) وعند أبي يوسف يضمن (٣) من غصب الخلاصة في نوع في رد المقتصوب وكذا في البرازية * قال محمد في كتاب الغصب إذا أقام الغاصب بيته أنه ردها دابة المقصوبة على المالك وأقام المالك البيته أنها ماتت من ركوب الغاصب فالقاضي يقضى على الغاصب بالضمان وكان ذلك من باب العمل بالبيتين بأن يجعل كان الغاصب ردها على المالك ثم ركبها ثانيا (٤) في الثالث والعشرين من دعوى المحيط في نوع في المتفرقات * برهن المستعير على ردها والمعبر على هلاكها عنده بالتعدي فيبينة المعبر أولى من عارية البرازية * برهن المشتري على أن المبيع مات في يد البائع والبائع على أنه مات في يد المشتري فيبينة البائع أولى لأنه يلزم الثمن ولو أرفأ فالأول لا يمكن له ما بيته فالقول للمشتري لأنه منكر في الحادى عشر من يوسع البرازية وكذا في الخلاصة * برهن الدائن على أن الوارث باع شيئا من التركة المستغرقة وبرهن الوارث على أن الميت كان باعه في صحته وقبض عنه فيبينة الدائن أولى لأنه مثبت للضمان وبيته الوارث تنفيه والبيئات للإثبات في الرابع في نوع في دعوى الدين من التركة من دعوى البرازية * مات الوصى فادعى الوصى الشافى على ورثته أن موزعهم باع دار اليتيم وصرف الثمن في حوائج نفسه وفات الورثة صرفه في حوائج اليتيم فأقام البيته فيبينة الوصى أولى لأنه مثبت للضمان من دعوى القاعدة ملخصا * وفي الذخيرة إذا أقام المدعى بيته أن قاضى بلد كذا فلا ناقتضى له على هذا الرجل بألف درهم وأقام المدعى عليه بيته أن ذلك القاضى قضى له بالبراءة عن هذا الألف قضى بالبيته التي قامت على البراءة ولا يقضى بيته المدعى في السابع من دعوى التنازع خاتمة * محمد في يد رجل أقام رجل بيته أنه اشترى هذا العبد من صاحب اليد بألف درهم وأقام هذا بيته أنه باع العبد من فلان الآخر بألف درهم فالبيته بيته الشراء بألف درهم ولو أقام صاحب اليد على مدعى الشراء بألف أنه كفل بالثمن عن المدعى عليه الذي اشترى بألفين كانت البيته بيته صاحب اليد من الحل المزبور وكذا في المحيط

*(في القول لمن) *

(فح) قال البائع بعثك هذا الزرع وهو غير منتمع به وقال المشتري كان منتفعا به فالقول له لأنه يدعى الصحة في باب اختلاف المتبايعين من دعوى القنية * وإذا اختلف البائع والمشتري فادعى المشتري بيعا بائنا والبائع يدعى الوفاء فالقول قول البائع (٥) وإن أهما البيته فالبيته بيته مدعى الوفاء (٦) في آخر الحادى والعشرين من يوسع المحيط البرهاني * وإن ادعى المشتري البتات والبائع الوفاء فالقول قول البائع لأنه يدعى زوال ملكه عليه وهو منكر وذكر صاحب النافع (٧) والذي يراه أن القول للمدعى البتات إلا إذا شهد الظاهر للبائع بأن يكون الثمن ناقصا كثيرا إذا ادعى المشتري تغييرا له رفقا تغييرا وينع

(٥) كذا في شهادات القنية في باب البيتين المتضادتين نقلا عن المحيط وكذا في الرابع من يوسع الخلاصة نقلا عن فتاوى النسفى

(٦) وفي زمانان الفتوى على أن البيته بيته الوفاء مع أنهم يحجرون عليه أحكام الرهن ولا ينفى ما فيه

(٧) وهو السيد ناصر الدين أبو القاسم محمد ابن يوسف

جعل الحال حكما فحينئذ القول للمشتري لأنه متمسك بالأصل والظاهر وتقريره أن المبيع إذا
ساوى ألفا وباعه بستمائة فالقول للبائع وإن تسع مائة فلم يشتري وكذا في الزيادة وأفتى
صاحب الهداية فيه وفيما إذا ادعى البائع البنات والمشتري الوفاء في الأول أن القول لمن
يدعى الوفاء ثم رجع إلى ما أفتى به أئمة بخاري من أن القول لمن يدعى البنات في أواخر
الفصل الرابع من يوع البرازية وكذا في التاسع عشر من العمادية * إن ادعى أحدهما بيع
الوفاء والآخر بيعا بآنا كان القول قول من يدعى البيع البات والبيضة بينة الوفاء لأن
بيع الوفاء آنا أن يعتبر رهنا كما قال البعض أو يفسد كما قال بعضهم فإن اعتبر بيعا فاسدا
كان القول قول من يدعى الصحة وإن اعتبر رهنا كانت البيضة بينة البيع الآن في الرهن
والمبيع إذا ادعى أحدهما البيع والآخر الرهن كان القول قول من يدعى البيع
فأضيفنا في فصل أحكام البيع الفاسد * قال دعوى كردك ابن محمد ودهم ملك من يوددين
صاحب يد فروختم ببيع وفاء بصد درم وغله برداشت كنون واجبت كدهم بصد درم
ومحمد ودهم بن تسليم كدهم صاحب يد كويد من يبيع بات خریده ام ازوى بدو صد درم
وكواه كذاشت براقرامدعى اول اكرمدعى اول كواه آورد دفع شود ياتى أجاب فى (١)
لأنه ما أثبتا بيعين (٢) ولم يكن بينهما اختلاف في وصف البيع الواحد حتى تكون بينة البيع
بالوفاء أولى لأنها أكثر أثباتا من دعوى القاعدية * وإن زعم البائع أنه كان قبل قبضه
ولم يجب بالسكفي وزعم المشتري الوجوب لكونه بعد القبض فالقول للمشتري لدعواه الصحة
(٣) في الرابع من يوع البرازية وكذا في التاسع عشر من العمادية * وإذا كاتب الرجل
عبد ثم اختلف المولى والعبد في بدل الكتابة فقال العبد كاتبنى على ألف درهم وقال المولى
كاتبتك على ألفين أو اختلفا في جنس المال كان أبو حنيفة يقول أولا يتصالحان ويتراضان
وهو قوله - ما ثم رجع وقال القول قول العبد مع يمينه وعلى المولى البيضة (٤) ثم إذا جعل
القاضي القول قول المكاتب مع يمينه وألزمه ألف درهم وأقام المولى بعد ذلك بينة على أنه
كاتبه على ألفين لزمه ألفان ويسعى فيهما وفي الولوالجية ولا يرد العتق (٥) وإن لم يقيم
البيضة على ذلك وأدى العبد ألف درهم وقضى القاضي بعتقه ثم أقام البيضة بعد ذلك على أنه
كاتبه على ألفين فالقياس لا يعتق ما لم يؤد ألفين وفي الاستحسان هو حر وعليه ألف درهم
أخرى بخلاف ما لو أقام المولى البيضة قبل قضاء القاضي بالعتق وفي الولوالجية ولو لم يخاصمه
إلى القاضي حتى أدى ألف درهم ثم قامت بينته لم يعتق إلا أن يؤدى الألف الباقية وفي
الظهيرية وإن أقام البيضة فالبينة بينة المولى تثبت الزيادة بينته إلا أن المكاتب إذا أدى
مقدار ما أقام البيضة عليه يعتق في الثاني عشر من مكاتب التنازعانية وكذا في الثالث
عشر من مكاتب المحيط * وإذا كاتب الرجل عبدا واختلفا في المعقود عليه فقال المكاتب
كاتبنى على نفسي ومالى على ألف درهم وقال السيد لابل كاتبك على نفسك دون مالى
فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا يتصالحان هنا بالاجماع من المحل المزبور وكذا في
الثالث عشر من مكاتب المحيط * ولو قال المولى كاتبتك وهذا المال يوم كاتبتك في يدك وهو
مالى وقال المكاتب بل هو لى اكتسبته بعدما كاتبنى فالقول قول المكاتب وكان على

(ترجمة)

- (١) ادعى أن هذه المحدودة كانت مالى
بعثها صاحب اليد هذا بمائة درهم يبيع
وفاء ورفع الغلة فأنا الآن أعطيته المائة
درهم وسلم المحدودة إلى وقال صاحب
اليدها ما اشتريت منه ببيع بات بماتنى
درهم وسبقت شهادة على اقرار المدعى
الأول بذلك فإن أورد المدعى الأول شهادة
على بيع الوفاء هل يدفع أولا أجاب لا
(٢) لأن البيع بالماتين غير البيع بالمائة
سنة
(٣) وهذا على قول من لا يجوز إيجار
العقار قبل قبضه كالرساندى وأما على
قول من يجوز كالرمانى وغيره فلا وجه
لهذا الاختلاف والظاهر من العمادية
ترجيح قول الثانى
(٤) وفي المضمرات في آخر كتاب المكاتب
لا تحالف عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف
ومحمد والشافعي يتصالحان والصحيح قوله
لأن هذا عده على العتق بعوض ولا يجزى
فيه التحالف كالعتق على مال

المولى البينة فان أقاما البينة فالبينة بينة المولى ولو اختلفا في أصل الاجل فالقول قول المولى ولو اتفقا على أصل الاجل ومقداره لكن اختلفا في المضي فالقول قول العبد ولو ادعى المكاتب أنه كاتبه على ألف درهم ونجيم عليه كل شهر مائة وقال المولى لا بل نجيمت عليك كل شهر مائتين فالقول قول المولى من المحل المزبور وكذا في المحيط * (الولوية) ولو ادعى كناية فاسدة والاخر جائرة كان القول قول من يدعى الجائرة والبينة بينة من يدعى الفاسدة من المحل المزبور * وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رجل أعتق أمته ثم اختصما عند القاضي وفي حجرها ولد وفي يدها كسب اكتسبته وقال المولى أعتقتك بعد الولادة والكسب وقالت المرأة لا بل أعتقتني قبل الولادة والكسب فالقول قول المرأة ولو كان الكسب في يد المولى فالقول قول المولى هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف في السابغ من عتاق المحيط * الناس أحرار الا في أربعة أشياء اذا قال المدعى عليه اليهود عبيد أو قال القاذف كان المقذوف عبدا أو قالت العاقلة فكان المقتول عبدا الا يلزمهم الدية أو قال الجاني المجرم عبد لا قصاص على * فالقول قوله ويكلف المدعى البينة على - ترتيبه (١) خزانه الفقه لابن الليث في الشهادات * ولو أن رجلا أقرض محجورا أو أودعه ثم صار مصليا فقال لصاحب المال كنت أقرضتني في حال فسادى فأنفقة ثم أوقال أودعته في حال فسادى فأنفقت ما أوقال صاحب المال لا بل أقرضت في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال وقضى على المحجور وان قال صاحب المال بل أقرضتك في حال فسادك واستهلكته في صلاحك وقال المحجور أقرضتني في فسادى وأنفقته في فسادى كان القول قول المحجور فان أظلم صاحب المال البينة أنه أقرضه في فساده ولكنه استهلكه في صلاحه قبلت بينته قاضيان في أو آخر كتاب الجرح رجل كان صالحا ففسد وجرح القاضي عليه وقد كان انسان اشترى منه شيئا فقال المشتري كنت اشتريته قبل الجرح عليك وقال لا بل بعد ما جرح علي * فالقول قول المحجور وعليه لان البيع حادث فيضاف الى أقرب الاحوال فان أقاما البينة فالبينة بينة المشتري للمعتنين أحدهما أنه يثبت الصحة ويينة مثبت الصحة أولى في جميع الاحوال والشأنى أنه يثبت سبب التبريح قال وكذا لو أطلق عنه الجرح ثم قال اشتريته مني حالة الجرح وقال المشتري بل اشتريته منك بعد الاطلاق فالقول قول المشتري وذلك لما قلنا انه يدعى أمر احادنا فيضاف الى أقرب الاوقات من مختصر شرح أدب القاضي للتصانيف في آخر باب الجرح بسبب الفساد * وفي متفرقات بيوع الخمانية صبي باع أو اشترى وقال أبلغ ثم قال بعد ذلك لم أكن بالغافان قال أولاني وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يلتهف الى جحوده ولم يوقت له وقتا ووقته اثنتا عشرة سنة هكذا ذكر في الباب الاول من بيوع الواقعات وههنا دقيقة أخرى وهي أن يشترط بعد بلوغه اثنتى عشرة سنة أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله ذكرت هذه الدقيقة في قصة فتاوى الفضلى (٢) من أحكام الصغار في مسائل البيوع * وفي دعاوى قاضيجان امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت أنا مدركة ثم قالت لم أكن مدركة وكذبت فيما قلت قالوا ان كان قدرها (٣) قدر المدرك كانت في ذلك الوقت أو كانت بهاء علامسة المدركات لا تصدق أنهم لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك

(١) وتفصيله في المبسوط في الشهادة على الزمان كتاب الحدود وفي الحادى والعشرين من قضاة المحيط والتا تاريخية

(٢) وأقل مدة تصدق فيها الصغيرة في قولها أنا بالغة تسع سنين كذا في الحادى عشر من بيوع البرازية
(٣) وفي بعض النسخ قدّها وهو الظاهر الموافق لما في الخمانية في فصل فيما يتعلق بالتمكاح من كتاب الدعوى

كان القول قولها في معرفة حد البلوغ من الفصل الثالث والثلاثين من العمادية *
 صغيرة تزوجها غير الاب والجد فاختصمت مع زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقالت اخترت
 الفرقة حين بلغت وكذبها الزوج لايقل قولها الا بينة وان اختلفا في الحال فقالت بلغت
 الآن واخترت الفرقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكتت كان القول قولها وان كانت
 ثيبا وقت البلوغ لا يطال خبرها الا بالرضا صريحا ودلالة نحو التمسكين وغير ذلك
 (١) في فصل ما يتعلق بالنكاح من دعوى الثانية * رجل تزوج ابنته البالغة فبلغته النكاح
 ثم اختصم الى القاضي فادعى الزوج أنها سكتت حين علمت فقالت لا بل رددت ان قالت
 رددت حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا فرددت فقال الزوج لا
 بل سكتت كان القول قول الزوج وهو نظير ما ذكر في الشفعة اذا اختلف الشفع مع المشتري
 على هذا الوجه ان قال الشفع مع طلبت الشفعة حين علمت كان القول قوله وان قال علمت
 بالشرام يوم كذا فطلبت لا يقبل قوله قبيل المسئلة المزبورة متصلا وكذلك اذا تزوجها الولي
 وهي صغيرة وعلمت بالنكاح بعد البلوغ وادعت أنها فسخت حين علمت لم تصدق بالاستناد
 الى وقت العلم لما بينا (٢) من شرح المسئلة في باب الاولياء والا كماء ملخصا
 وتقامه فيه * رجل تزوج وابته فردت النكاح فادعى الزوج أنها صغيرة وادعت هي أنها
 بالغة فالقول قولها ان كانت مراقة لانها اذا كانت مراقة كان المخبر به يحتمل الثبوت فيقبل
 خبرها لانها مكررة وقوع الملك عليها (٣) في الفصل الاول من نكاح الوالدية * الولي
 اذا تزوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج بلغك النكاح فسكتت فقالت
 بل رددت كان القول قولها عندنا كالمستعير اذا ادعى رد العارية وانكر المبر كان القول
 قول المستعير لانه ينكر الضمان عن نفسه كذا ههنا الزوج يدعى لزوم العقد والمرأة تنكر فكان
 القول قولها وان أقام البينة كانت البينة بينة المرأة على الرد لانها قامت على الاثبات
 صورة وبينت الزوج قامت على النفي وان أقام الزوج بينة أنها أجازت العقد وأقامت المرأة
 بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج لانهما استويا في الاثبات صورة وبينت الزوج رجحت
 بلزوم العقد ولا عين عليها في قول أبي حنيفة فان كان الزوج دخل بها طوعا لم تصدق
 في دعوى الرد وان دخل بها اكراه صدقت في دعوى الرد في فصل شرائط النكاح من نكاح
 الثانية * ولو قال الزوج بلغك النكاح فسكتت وقالت رددت ولا بينة لهما ولم يكن دخل
 بها فالقول قولها قيدنا بعدم البينة لان أيهما أقام البينة قبلت بينته وليست بينة السكوت
 بينة النفي لانه وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين ويلزم منه عدم الكلام كما في المعراج
 وهو نفي يحيط به علم الشاهد تقبل كالأدعاء أن زوجها تسكن عمارا ورثة في مجلس فأقامها
 على عدم التسكن فيه تقبل وكذا اذا قالت الشهود كما عندنا ولم نسمعها تسكن ببيت سكوتها
 كما في الجوامع وان أقامها فبينتها أولى لاثباتها الزيادة أعنى الرد فانه زائد على السكوت وقيد
 بكونه ادعى سكوتها لانه لو ادعى اجازتها النكاح حين أخبرتها ورضاها أو أقام البينة فينته
 أولى على في الثانية لاستوائهما في الاثبات وزيادة بينته باثبات اللزوم وفي الخلاصة
 نقلنا من الفياضي الخصاص في هذه المسئلة أن بينتها أولى فظهر أن في هذه الصورة اختلاف

(١) ولو تزوج صغيرة غير الاب والجد اذا
 قالت بعد البلوغ كنت رددت حين بلغت
 الخ بعد البلوغ أو حين بلغت وكذبها
 الزوج فان القول له كذا في فتح القدير

(٢) حيث قال لان العقد نفذ عليها في
 حالة الصغر والظاهر بقاؤه وهي بدعواها
 الفسخ تزيد ابطاله ولا يقبل قولها الا بجملة
 وهذا لان الشراء اذا ثبت في وقت
 فالظاهر بقاؤه فلا يقبل منها استناد الفسخ
 الى وقت الادراك حتى لو قالت عند
 القاضي أدركت الآن وفسخت صمخ شد
 (٣) وفي الفصل الاول من نكاح الوالدية
 رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ادعت
 بعد المدخول أنها قدرت النكاح حين
 تزوجها الاب وأقامت على ذلك بينة تقبل
 بينها هكذا ذكر في بعض المواضع والصحيح
 أنها لا تقبل لان التمسكين من الوطء
 كالأقرار

(١) لجواز أن تكون الإجازة بالسكوت كما إذا أخبره الولي وهي بكثر تأمل سي

والشيخ واجل وجهه ما في الخلاصة أن الشهادة بالإجازة أو الرضا لا يلزم منها كونها بأمر زائد على السكوت (١) وقد نأ الصورة بأن يقول بلغك لأنها لو قالت بلغني النكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت فإن القول قوله كذا في الولو الجلية وذكرها في الذخيرة لـ كن فرق بين بداية المرأة وبين بداية الزوج فقال لو قال الزوج بلغك الخبر وسكت وقالت المرأة بل رددت فالقول قول المرأة وبمثل لو قالت المرأة بلغني الخبر يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت فالقول قول الزوج من البصر الراق في باب الأولياء والا كفاه * زوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والرد حتى مات زوجها فقالت ورثته إنهم تزوجت بغير أمرها ولم تعلم النكاح ولم ترض فلا ميراث لها وقالت هي تزوجني أبي بأمرى كذا القول قولها وأولها الميراث وعليها العدة وإن قالت تزوجني أبي بغير أمرى فبلغني الخبر فرضيت قلامها ولها ميراث لأنما أقرت أن العقد وقع غير تام فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك لا يقبل قولها المسكان المهمة في فصل شرائط النكاح من نكاح الخطيئة وكذا في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى * وفي الجامع الصغير نص راني مات بخت امرأته مسلمة وقالت أسلمت بعد موته ولها ميراث وقال الورثة لا بل أسلمت قبل الموت فالقول قول الورثة ولومات المسلم وله امرأته نصراية فتقول وهي مسلمة وقت النكاح أسلمت قبل موته وقالت الورثة لا بل أسلمت بعد موته فالقول قول الورثة أيضا قال في الأصل إذا مات الرجل وترك ابنتين مسلمين فقال أحدهما مات أبي مسلما وقد كنت أسلمت حال حياة الأب وقال الآخر صدقت وقد كنت مسلما أيضا أسلمت حال حياة الأب وكذب الابن المتفق على إسلامه وقال إنما أسلمت بعد موت الأب فإن الميراث للأب المتفق على إسلامه وعلى الآخر البيئنة أنه أسلم قبل موت أبيه (٢) في الحادي عشر من شهادة التنازعانية وكذا في المحيط * قال ابن سماعة عن محمد بن رجل مات وترك ابنتين أحدهما مسلم والأخر نصراية فقال المسلم منهما أسلم أبي قبل موته وأنا وارثه وقال النصراية أنه لم يسلم وأنا وارثه فالقول قول النصراية وليكنه يصلي على الميت بأخبار الابن المسلم أنه أسلم أبوه ولوا قام المسلم نصرايين أنه مات مسلما وأقام النصرايين مسلمين أو نصرايين أنه مات نصرايين أقضيت بالميراث للمسلم منهما من المحلل المزبور وكذا في المحيط البرهاني * ادعى امرأة في يد غيره وقال طلقتهما وكنت مجنونان عرف منه الجنون بأن رآه القاضي أو كان مشهورا عند أهل ذلك المكان فالقول قوله جامع الفتاوى في الطلاق * (بس) ادعى خلعها وهي تنكر فالقول لها وكذا العتق * (فصل) زن دعوى مهر ونفقة عدت طلب ميكنه كدعوى طلاق دادة (٣) وادعى الزوج الخلع وليس لها بيئنة قول قول زن باشد در حق مهر وقول قول شوي باشد در حق نفقه في الثالث والعشرين من الفصولين * من أنكر فعل غيره كان القول قوله لأنه متمسك بالأصل ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله إلا بحجة من كفاية قاضيخان * (نيج) اختلاف في هبة المهر فقالت وهبت لك بشرط أن لا تطلقني وقال بغير شرط فالقول قولها قنية في باب المهور * وإذا بلغ الصغير فطلب ماله من الوصي وقال الوصي ضاع كان القول قوله لأنه أمين وإن قال أنفقت عليك ماله لا يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذب به الظاهر وإن اختلفا في المدة فقال الوصي مات أبوك منذ

(٢) وهذه المسئلة مذكورة أيضا في أواخر أدب القاضي من التنازعانية نقل عن السفناني سي (ترجمة)

(٣) ادعت الزوجة على زوجها المهر ونفقة العدة وقالت لا لك طلقني وادعى الزوج الخلع وليس لها بيئنة القول قول الزوجة في حق المهر وفي حق النفقة القول قول الزوج أقول على ما ترى ينبغي أن يكون القول قولها في النفقة أيضا لأنه أقتر بطلاقها وادعى سقوط النفقة وهي تنكر كذا قال الشيخ بدر الدين سي

(١) وفي الخاتمة وان اختلنا في المدة فقال الوصي مات أبو لهب منذ عشرين سنين وقال اليتيم منذ خمس سنين فلم يذكر في الكتاب قول محمد أم علي قول أبي يوسف القول قول الوصي كذا في الحادي والثلاثين من وصايا التاتارخانية عهد (٢) وفي وصايا البرازية في نوع في تصرفات الاب والوصي ومن محمد أيضا دعي الوصي (٤٣٣) ان آباء خلف كذا وكذا غلمانا فأنفقت عليهم كذا وكذا ما نوا فان كان

مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق قال قول الوصي وان كان لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون لامثاله مثل هذا الرقيق لا يكون القول له عهد

(٣) دفع لمقرضه مشطا واستأجر لحفظه مدة فمضت المدة فباع المقرض بالمشط قطاب أجرة ماضى فقال مدة مقرضه المستأجر ليس هذا مشطى قال قول للمستأجر في الاجرة فلا تلزمه الاجرة لانه يشكر حفظ

عنه ووجوب الاجر عليه والقول لمقرض في عين المشط فبما يتسلمه بهينه اذا قابض أعلم به أقول قالوا القول للقابض في قدر ما قبض وصفته وتعيينه فهذا يشكل بما لو أراد المشتري رد المبيع بعيب وقال

البائع المبيع غير بصديق البائع لا المشتري مع أنه قابض فالحق أن يفصل بأن القول للمالك في تعيينه اذا وجد التملك والا فلا قابض كتعيين المغصوب وزق العسل في مسألة الاختلاف

في وزن الزق من البعير الفاسد قال رحمه الله نظيره جعل امرأته يدها لولم يوصل اليها كسوتها أو ديسالها عليه الى شهر فمضى شهر فاختلف في الوصول قال قول للزوج في صيرورة الامر يدها

والقول للمرأة في وصول الكسوة والدين في التاسع عشر من النصولين رحمه الله تعالى عهد

(٤) قوله فادعى الزوج وورثتها الخ هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا والواضح أن يقول فادعى الزوج أنه على وجه العارية والورثة أنه على وجه التملك كما يدل عليه بقية العبارة ولعل الداعي لما صنعه الاختصار اه صححه

عشرين سنين وقال اليتيم منذ خمس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الابن واختلف المصنف فيه قال شمس الأئمة السرخسي المذكور في الكتاب قول محمد وأم علي قول أبي يوسف قال قول الوصي (١) وهذه أربع مسائل احداها هذه والثانية اذا دعي الوصي أن الميت ترك رقيقا وأنفقت عليهم الى وقت كذا ثم ماتوا وكذب الابن قال محمد والحسن بن زياد رجهما الله القول قول الابن وقال أبو يوسف القول قول الوصي (٢) وأجمعوا على أن العبد لو كانوا أحباء كان القول قول الوصي والثالثة اذا دعي الوصي أن غلاما لليتيم ابن غلامه رجلا فأعطيته جعله أربعين درهما والابن يشكر الابن كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف وفي قول محمد والحسن القول قول الابن الا أن يأتي الوصي ببينة على ما دعي وأجمعوا على أن الوصي لو قال استأجر رجلا ليرتبه يكون مصدقا والرابعة اذا قال الوصي أدبت خراج أرضك عشرين سنين منذ مات أبو لهب كل سنة ألف درهم وقال اليتيم انما مات أبي منذ خمس سنين كل القول قول الابن في قول محمد رحمه الله لأن الوصي يدعي تاريخا سابقا وهو يشكر وعلى قول أبي يوسف القول قول الوصي لأن اليتيم يدعي عليه وجوب تسليم المال وهو يشكر فيكون القول قوله في هذه المسئلة (٣) في فصل تصرفات الوصي من وصايا الخاتمة * ثم في كل موضع كان القول قول الوصي فعليه اليمين من أواخر وصايا الكافي وكذا في الحادي والثلاثين من وصايا التاتارخانية * رجل اشترى حليفا ففعله الى امرأة واستعملته فماتت المرأة فادعى الزوج وورثتها أنه دفع على وجه العارية أو التملك (٤) قال قول الزوج مع اليمين بأنه دفع الحلي الى أهلي وجه العارية في الثاني من دعوى جواهر الفتاوى * سئل اذا اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى المعير انتفاعا بقيد الفعل مخصوص في زمن مخصوص وادعى المستعير الاطلاق أجاب القول قول المعير في التقييد لأن القول له في أصل الاعارة فكذا في صفتها قارئ الهداية * (قب) ولو كان له على أيها دين فجهرها أبوها ثم قال جهزتها بدين على وقالت بل بمالك قال قول للاب * (فنج) القول للبيت وعنه القول للاب فانه قال لو قال الاب كان لا تملك على مائة دينار فاختذت الجهار بها وقالت بل بمالك قال قول للاب في باب ما يتعلق بجهيز البنات من تكاح القشية * قال بعث الى امرأته شيئا فقالت هو هدية وقال هو من المهر قال قول قوله في غير المهمي لا كل لانه للمالك فكان أعلم بجهة التملك كما اذا قال أو دعت هذا الشيء فقالت وهبته لي وكذا الظاهر يشهد لانه يسعي في إسقاط ما في ذمته لا في الطعام المهمي لا كل كالشواء واللحم المطبوخ والفواكه التي لا تبقى فان القول قولها فيه استحسانا بخلاف ما اذا لم يكن مهما لا كل كالعسل والسمين والجوز واللوز من تبين السكر للزبلي من أواخر باب المهر * رجل قال لا تسخرأخذت منك هذه الدراهم وديعة وقال لا تسخرأخذتها مني قرضا قال قول للقرض ولو قال أقرضني فلان ألف درهم وقال فلان بل غصبتني قال مقرضان فان كانت الدراهم قائمة فالمقرض له أن يأخذها في أوائل الثاني من اقرار الخلاصة * رجل أقرأته قبض من فلان ألف درهم كانت لي عليه فقال فلان قد قبضت مني هذه الا ان لم يكن لك على شيء

(١) أي بعد أن يحلف المقر له أنه ما أودعه أشير إليه في اقرار الخانية
(٢) وجه القياس والاستحسان مذکور في الثامن من اقرار المحيط البرهاني وفيه تفصيل
(٣) المسئلة مذكورة في اقرار خاتنة الاكل وقال فيه القول قول الاخذ مع عينه ما لم يلبسه عند أبي حنيفة
(٤) وفي الثاني من اقرار الخلاصة ولو قال هذه الالف كانت وديعة لي عند فلان فأخذتها منه وقال فلان كذبت لكنها لي فلمقر له أن يأخذها ولو قال أعرت دأبني هذه فلان فكريها ثم ردها علي وقال فلان كذبت بل الدابة لي قال قول المقر وفي القياس القول قول المقر له وهو قولهما انتهى وقد ذكر في المحيط البرهاني أنه لا خلاف في المسئلة الأخيرة بين أئمتنا
(٥) وان أقام بينة الظاهر أن بينة الهبة أولى فيكون من باب العمل بالبينتين ولم أره صريحا

فإنه ضامن يلزمه رد الالف على المقر له ولكن بعد أن يحلف المقر له ما كان له عليه شيء وكذلك لو أقر أنه قبض من فلان كانت عنده وديعة له وقال المقر له المأخوذ مالي قبضته مني فانه يؤمر المقر برد المال على المقر له (١) وفي السفناني اذا قال أخذتها منك وديعة وقال الآخر لا يل قرضا يكون القول للمقر له * (م) وكذلك لو قال قبضت منك ألف درهم قد وهبتها وقال المقر له ما وهبتها لك قال قول المقر له فيؤمر المقر برد ما قبض من المقر له وكذلك لو قال قبضتها بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليه أو قال وهبتها لفلان فأمر لي بقبضها له ودفعها اليه فالمقر ضامن في المسائل كلها ولو قال أسكنت فلانا باني هذا ثم أخرجته منه أو قال اجرت فلانا هذه الدار وسلمتها اليه ثم أخذتها منه وقال فلان كنت الدار داري وقد أخذتها مني ظلمنا فالقياس أن يكون القول قول المقر له ويؤمر المقر برد الدار على المقر له وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وفي الاستحسان القول قول المقر ولا يؤمر برد الدار على المقر له وهو قول أبي حنيفة رحمه الله (٢) وعلى هذا القياس والاستحسان اذا قال له أودعتك هذه الالف ثم أخذتها منك وقال المقر له المال مالي وعلى هذا القياس والاستحسان اذا قال دفعته هذا الثوب الى فلان انخبط ليضبطه بدرهم ثم أخذته منه وقال انخبط الثوب ثوبي في الثاني من اقرار التا تاريخانية * وعلى هذا القياس والاستحسان اذا قال أعرت فلانا ثوبي ثم أخذته منه أو قال وضعت ثوبي في دار فلان ثم أخذته وقال المقر له الثوب ثوبي واذا قال أقرضت فلانا ألف درهم ثم أخذتها وأنكر المقر له أن يكون أقرضه قال قول المقر له من الحمل المزبور * وجل قال لا آخر أخذت منك هذا الثوب عارية وقال الآخر أخذت مني عينا قال قول الاخذ وهذا اذا لم يلبسه وأما اذا لبسه وهلك يضمن (٣) في الثاني من اقرار الخلاصة * وفي المنتقى لهشام عن محمد رجل في يده دار أو دابة أو ثوب قال هذه الدار وهذه الدابة وهذا الثوب كانت وديعة لي أو قال عارية أو قال اجارة أو قال سكني في يد فلان قبضتها منه وقال فلان هي لي قال قول الذي في يده وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ثم قال وقال أبو حنيفة اذا قال قبضت من فلان ألف درهم كانت وديعة عنده وقال فلان هو لي فاني أمره بردها فقد فرق بين الدرهم والثوب وقال أبو يوسف هما سواء (٤) في الثاني من اقرار المحيط * وان ادعى أحدهما أن هذا الاقرار هزل وتلبسه وادعى الآخر أنه جد قال قول المدعي البطل وعلى الآخر البينة في الثامن والعشرين من بيوع التا تاريخانية * دفع الى غيره دراهم فأنفقها وقال صاحب الدراهم أقرضتها وقال القابض لا بل وهبتي فكان القول قول صاحب الدراهم (٥) من نكاح الخانيسة قبيل فصل في تكرار المهر * غصبت منك ألف درهم وربحت فيها عشرة آلاف وقال المغصوب منه بل كنت أمرتك بالتجارة بها قال قول المالك لتمسكها بالأصل ولو قال كنت غصبت عشرة آلاف قال قول الغاصب في الثاني من اقرار البرازية وكذا في الخلاصة * وفي المنتقى رجل غصب عبدا فوجده المغصوب منه فأخذه وفي يده مال فقال الغاصب هو مالي وقال المغصوب منه هو مالي ان كان العبد في منزل الغاصب فوجد المال في يده

(ترجمة) (١) ادعت المرأة على زوجها أني أعطيتك مائة درهم لأجل أن تعطيهما لمدى يوثق وأنت أخذتهما وأعطيتهم إله فأعطيني مثلهما وطال الزوج قلت لي خذ هذه المائة درهم وأعطها لفلان فأخذتها وأعطيتها إله يحكم أمره ولست مديون إله أجاب القول وقال الزوج لا نعلم توكله بإعطائه ذلك لفلان قيل إنها مقررة بأنها قالت خذ (٤٣٥)

هذه الدراهم وأعطها لفلان فكيف يكون هذا الإنكار صحيحاً فإن هذا يكون صورة توكله أجاب بأنه منكر للإعطاء بوجهه قضاء الدين

(٢) سئل عن الوكيل والموكل إذا اختلفا فقال الموكل وكلت بيده بالقدر الفلاني وأدعى الوكيل أنه وكله بيده بأقل منه فقالوا لمن منهما أجاب القول للموكل كذا في فتاوى ابن نجيم

سئل أقول بخالفه ما سبق من القاعدة أنفلا وقال في أواسط دعوى القاعدة في بيان مسألة أخرى الأمر مستفاد من جهة الآخر فيكون القول قوله في جهة الآخر وصفته انتهى وهذا أيضاً يدل على أن القول للأمر في تعيينه

(٣) في قيل فيما يضمن المودع سئل (٤) يعني الرهن المستعار من آخر له رهن بالدين

(٥) سئل إذا اختلف الراهن مع المرتهن فقال الراهن ما هذا الذي رهنه عنده وقال المرتهن هو فقالوا لمن منهما أجاب القول للمرتهن كذا في فتاوى ابن نجيم من كتاب الرهن

(٦) قال صاحب الفصولين في التاسع عشر أقول قالوا القول للقباض في قدر ما قبض وصفته وتعيينه فهذا يشكل بما لو أراد المشتري رد المبيع بعيب وقال البائع المبيع غيره يصدق البائع لا المشتري مع أنه قابض فالحق أن يفصل بأن القول للمالك في تعيينه إذا وجد التقليل والا فلا قابض كتحسين المقصوب ووزن العسل في مسألة الاختلاف في وزن الزن من البيع القاسد انتهى وقال ابن نجيم في تعليقه على الفصول القول للقباض إذا املكه من غيره لكان ما فكانه

فهو للغاصب وإن لم يمسك في منزل الغاصب فالمالك للمقصوب منه في الفصل الأول من غصب الخلاصة * اختلفا في قيمة المقصوب فالقول للغاصب مع عينه بالله ما قبله الا عشرة من غصب منية الملقى في مسائل الرد والاسترداد * إذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى أنه كان باذنه فالقول للمالك الا إذا تصرف في مال امرأته خات وادعى أنه كان باذنها وانكر الوارد فالقول للزوج كذا في القنية من غصب الاشياء * كان الزوج يتصرف في أموال زوجته خات المرأة فزعم ورثتها أن تصرفه كان بلاذنها وادعى الزوج اذنها فيه فالقول له بشهادة الطاهر من دعوى البزارية في نوع في الدفع * قال زن برشوى دعوى ميكندك صد درهم سيم ترابده ام كه يوم داوت به كرفى وبوام داوت دادى مثل آن غنى بازده وشوى ميكويد كه مرا كفتى كه داراين صد درهم وبغلافى ده كرفتم ودادم بحكم امر تو ومن وام داروى نبودم أجاب قول قول زن بود كه من ترا وكيل نكوده ام بداد آن سيم بفلان قيل چون مقر بود كفت كه اين سيم بكيرو بفلان ده لين انكار به كونه درست بود چون اين صورت تو كبل بودا أجاب وى دادن بجهت قضاء دين را منكست (١) من دعوى القاعدية * ولو ادعى المودع أنه أمره بدفعها الى فلان وكنت صاحبها فالقول له أنه لم يأمره وقد وقعت حادثة الفتوى حين تأليف هذا المحل دفع الى آخر ما لا بدفعه الى آخر ثم اختلفا في تعيينه فقال الآخر امرت بك بدفعه الى زيد وقال المأمور الى عمرو وقد دفعت له فأجبت بأن القول للوكيل لانها ما اتفق على الاذن فكان أمينا ولهذا قال الزايعي في آخر المضاربة لو دفع اليه مالا ثم اختلفا فقال الدافع مضاربة وقال المدفع البسه وديعة فالقول للمدفع اليه لانها ما اتفق على الاذن انتهى (٢) من أوائل وكالة البحر * وفي القوائد الناجية فلو أودعها وهلك فقال المالك هلكت عند الثماني وقال بل ردها الى وهلكت عندى لا يصدق لان ادعاء الغير موجب للضمان بخلاف ما لو غصب من المودع وهلك فأراد المالك أن يضمن الغاصب فقال المودع قدرته على ذلك عندى وقال لا بل هلك عنده فالقول قول المودع لانه أمين من وديعة البحر الرائق وكذا في التاسع من وديعة التاتارخانية * وفي الخمانية (٣) ولو قال بعدم موت المودع رددتها على الوصى كان القول قوله مع العين ولا يضمن * (٤) وفي المشتى رجل أودع عند رجل وديعة فقال المودع ضاعت منذ عشرة أيام وأقام صاحب الوديعة بينة أنها كانت في يده منذ يومين فقال المودع وجدتها فضاقت قبل ذلك منه في التاسع من وديعة التاتارخانية * وان ذلك الرهن (٥) فقال المالك هلك عند المرتهن وقال المستعير هلك قبل ان أرهنه أو بعد ما رهنه وانكسكته كان القول قول الراهن مع عينه (٦) قابضين فيمن رهن مال الغير من كتاب الرهن * هلك العين المستاجر على حفظه ثم قال الاجير هلك بعد عام ولى أجره وقال المستاجر هلك بعد شهر فالقول للمستاجر لانه ينكر لزوم الاجر وكذا لو قال المستاجر ضي حين جاء بعد مضي المدة بالعين هذا العين ليس ذلك المستاجر لحفظه بل غيره فالقول له في انكاره الاجر والقول للمقرض في أنه هو العين المستاجر لحفظه لانه هو القابض (٦) فيكون أعلم كما لو جعل أمرها بيد هان لم تصل اليها كسوتها أو دين لها عليه الى شهر

أشار بزيادة قوله لكان ما الى أن في اطلاق قوله إذا وجد التقليل نوع قصور وبؤيده ما في التنوير شرح الخيصر الجامع وكتبنا ما في الحاشية فليبدأ قبل

(١) قال الزوج بمثل النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت هي ينسب أن يكون القول قوله لأنه مدعى الشرط وشكر الخكم وقا
 صاحب العدة هذا سمعت القاضي الامام الأستاذ ثم رجع بعد ذلك وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعى انقضاء
 ويكون القول قوله ما هو الاصح كذا في المأدب والعشرين من القول الاستثنائية وفي الثالث والعشرين من العمادية ومن
 القصولين (خط) ولو اختلفا في وصول النفقة اليها فالحال قولها وقول المدعى الاصل في رواية لا في رواية (٢) القول قولها
 في عدم الوصول اليها والقول قوله في حق الطلاق وقوله في رواية لا في رواية الا قول رواية الاصل والثاني رواية المنتهية في جرحه
 في الاستثنائية والعمادية منه (٣) مثل عن شخص عن كذا أو ملاح الى بلد مع ما يوم فصل الاختلاف بينهما في استيفاء العمل
 فادعى المستأجر عدم الوفاء وادعى الاجير الوفاء فالقول لمن منهما أوجب القول له مستأجر يمينه وعلى الاجير البيان كذا في فتاوى
 ابن نجيم من الاجابة منه (٣) مثل عن (٤٣٦) البائع اذا قبض الثمن ثم جاء الى المشتري وأراد أن يرد عليه شيئا منه زاعما أنه

نحاس وانكر المشتري أن يكون ذلك
 من دراهمه فهل القول للبائع أو للمشتري
 اجاب أن أقتر باستيفاء حقه لا يقبل قوله
 ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولو كان
 ان طالب يمين المشتري على العلم بحباب
 ويختلف فان نكل لزمه الرد كذا في فتاوى
 ابن نجيم

ذكر الصدد الشبه في الباب الاول
 من كتاب البيوع أن المسلم اذا أقر بقبض
 رأس المال ثم ادعى الزيادة فهي على ستة
 أوجه ان كان أقر بقبض الجهاد أو بقبض
 حقه أو بقبض رأس المال أو باستيفاء
 الدراهم لا تنجح دعوى الزيادة وان أقر
 بقبض الدراهم فالقول لرب السلم والبينة
 على المسلم اليه قياسا وفي الاستحسان
 القول للمسلم اليه مع يمينه وعلى رب السلم
 البينة أنه أعطاه الجهاد ولو كان قال قبضت
 ولم يرد فالقول للمسلم اليه أيضا كافي قوله
 قبضت الدراهم لو ادعى أنها استوفية أو
 واصل لا يكون مصدقا وفي قوله قبضت
 يكون مصدقا مغري في مسائل دعوى
 المقر زيادة المثال في الاقرار رحمه الله

(ترجمة)

(٤) لو ائخذ على آخر عشرة دنانير

ثم قالت بعد الشهر انه لم يصل والامر يندى وزعم الزوج الوصول فالقول له في عدم كون
 الامر يدها ولها في عدم وصول الكسوة والدين (١) ولو قال المستأجر دفعت اليك
 ما دفعت من الدين وقال الاجير من الأجرة فالقول قول الدافع لأنه أعلم بجهة الدفع
 ولو كان بعد موت المديون بين الورثة والطالب يحتاج الورثة الى اقامة البينة لأنه لا علم لهم
 (٢) في أواخر الثاني من اجارة البرازية وكذا في العشرين من العمادية * أراد الرد
 بالعيب فقال البائع المبيع غير هذا فالقول له بخلاف خيار الرؤية والشرط وان قال
 اشتريت هذا وحده وأراد الرد بعيب فقال البائع بعته مع آخر فالقول للمشتري
 في اطلادي عشر من بيع البرازية * صيرفي أنه قد دراهم رجل بأجر فاذا فيها زيف أو
 ستوقفة لا يضمن الصيرفي شيئا فبر من الاجير بحساب ذلك حتى لو كان الكل زيفا فبر كل
 الاجر وان كان الزيف نصف فبر نصف الاجر ويرد الزيف على الدافع وان أنكر
 الدافع وقال ليس هذا ما أخذت مني كان القول قول الاخذ مع يمينه لأنه ينكر أخذ غيرها
 وهذا اذا لم يكن الاخذ أقر باستيفاء حقه أو باستيفاء الجهاد فان أقر بذلك ثم أراد أن يرد
 البعض يعيب الزيادة فأنكر الدافع أن يكون ذلك دراهمه لا يقبل قوله (٣) في فصل فيما
 يجب للاجر على المستأجر من اجارة الخيانية * قال يكي رابريدي كرى ده ديشار زرى بايد
 بها جامه صد درم سنك نقره داده است اكون رب دين ميكويد زريده وي ميكويد كه
 من آن صد درم سنك نقره بعض اين ده ديشار زرداده ام آن ميكويد مر از تو صد
 نقره وي بايستي ازان حساب بافته ام اين ميكويد مر ابو جيري نقره داد في نبوده است
 قول قول رب دين بوده است دران كه من نقرها از حساب زرها نكر فقه ام وقول قول
 مديون بود درانكه كويد مر ابو نقره داد في نبوده است نقرها استاند (٤) من
 أو اخذ دعوى القاعدية * (المنق) قال أبو حنيفة اذا قال القصار قد رددت فالقول
 قوله مع يمينه ولا أجر له ولو أعطاه القصار ثوبا وقال هو ثوبك وقال رب الثوب ليس هو ثوبي
 فاخذ به رب الثوب فالأصح أنه يسعه لبسه ويبيعه (٥) فانه ذكر محمد لودفع الى خياط
 ثوبا ليقطعه قباء ودفع اليه البطانة فجاء به فقال رب الثوب ليست هي بطانتى فالقول

قوب وأعطاه مائة درهم حجر انقرة أي تبرأ فلا أن يقول رب الدين أعطى عشرة الدنانير ويقول المديون أنا أعطيتك قول
 في مقابلة ذلك مائة درهم حجر انقرة فوضع هذه العشرة ويقول رب الدين انها كانت لي عليك فأخذتها بلا عتيا ويقول المديون ليس
 لك على شيء من النقرة فالقول يكون قول رب الدين في أن النقرة لم يأخذها عوضا عن الدنانير والقول يكون قول المديون في أنه
 لم يكن عليه شيء من النقرة لا أجل أن ترد عليه (٥) وفي المحيط للسرخسي في باب اختلاف المؤجر والمستأجر من الاجارة
 قال محمد لو أعطاه القصار ثوبا وقال هو ثوبك وقال رب الثوب ليس هو ثوبي فأخذ به رب الثوب لا يسعه لبسه ولا يبيعه الآن يقول
 للقصار قد أخذته عن ثوبي فيقول القصار نعم وهذا مخالف لما في الوجيز من التصحيح وموافق لما في الخيانية في فصل اختلاف الاجير
 والمستأجر

قول الخياط مع عينه أنها باطالة وبسبب رب الثوب ليس بها لأنه دفع إليه الخياط بدل بطالته
وكذلك القصار (١) من الوجيز لرسخ في باب اختلاف الأجر والمستأجر
من كتاب الاجارات • ولو اختلف الخياط مع رب الثوب فقال رب الثوب أمرتك أن تقطعه
قباء وقد خطته قصفا فقال الخياط لا بل أمرتني أن أقطعه قصفا كان القول قول رب الثوب
مع عينه وهو بالخيار أن شاء أخذ القميص وأعطاه أجر مثله وإن شاء ضعه قسيه فبغير
مقطوع في فصل في اختلاف الأجر والمستأجر من اجارة الخياطة وكذا في أوائل اجارة
خرانة الاكل • ولودفع الى قصار ثوبا بقصره بدرهم فأعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك
وقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة وكذا لو كان
القصار يذم في رد الثوب لأن في قول أبي حنيفة القصار أمين وكذلك كل أجبر مشترك
والفتوى على قوله (٢) من المحل المزبوره ولودفع متاعا الى حامل ليحمله الى موضع فحمل
فقال رب المتاع ليس هذا متاعي فقال الحمال هو متاعك قال أبو يوسف القول قول الحمال
مع عينه ولا أجر له إلا أن يصدقه الأجر ويأخذ قال والنوع الواحد والنوعان فيه سواء إلا
أنه في النوع الواحد أغش وأقبح أن لا يلزمه الأجر ولو حمل طعاما أو زيتا فقال الحمال
هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامي أجود من هذا قال فان هذا أغش أن يأخذ
الطعام ولا يعطى الأجر فأتى في نوعين مختلفين فلا أجر للحمال إلا أن يصدقه ويأخذه من
المحل المزبوره (فتى) له عليه ديشان من جنس واحد فأدى المديون شيئا من المال صدق
أنه دفع بأى جهة فيسقط ذلك من ذمته ولو من جنسين كذهب فضة أو بر وشبهه فأدى
فضة وقال أدت • ومضى عن الذهب لا يصدق إذا معاوضة تتم بالطرفين (٤) شري من
دلال شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال الدلال دفعت الدلالة صدق
الدافع بعينه لأنه ملك دفع الى ابنه ما لا فأراد أخذه صدق أنه دفع قرضا لأنه ملك (٤)
رجل ادعى على ميت ألفا فبرهن وارثه أن الأب أعطاه ألفا يقبل والوارث يصدق أن
الأب أعطاه بلجهة الدين لقيامه مقام مورثه فيصدق في جهة التملك في الفصل الرابع
والثلاثين من الفصولين فيما يكون فيه القول للمالك من جهة التملك وكذا في العمادية
• (ت) عليه مال واحد قرضا أو مونا حلالا أو مؤجلا فأدى نصفه وقال هذا من أحد النصفين
لا يعتبر ذلك ولو كفل نصف المال لرجل فأدى نصف المال وقال هذا من كفاة فلان يعتبر
وكذا لو كان لكل نصف كفيل وكذا لو كان أصل المال مختلطا أحدهما قرض والاخر كفاة
من المحل المزبوره من عليه ديشان بجهتين مختلفتين لو أحد كل دين ألف درهم قضى ألفا
ثم قال ما قضيت ثمن العبد وقال رب الدين بل هو عن الجارية وحلف المديون على ذلك
فالقول قوله ورب الدين مطالبة ثمن الجارية وإن أقربا متبقاته لأن الشرع لما جعل القول
قول المديون مع عينه فإذا حلف وجعل الشرع ذلك الالف ثمن العبد فقد كذب رب الدين
في قوله أنه ثمن الجارية لأن الحكم أنه ثمن العبد ينافي تصديق من يزعم أنه ثمن الجارية
وإذا صار كذا مباشر عاقت قوله كما سقط انكار المشتري عند الاستحقاق حتى لا يمنع
من الرجوع بالثمن قاعدية في الدعوى • رجل دفع ثوبا الى غريمه وهو باقعه جاريته

- (١) كذا في الخياطة في باب الخيار من البيوع
حيث قال اشترى جارية بالخيار ثم جاء
بجارية وقال هي التي قبضتها كان القول له
وللأدعي أن يملكها أو كذا القصار إذا رد
ثوب نفسه على صاحب الثوب وقال هذا
ثوبك وكذا الاسكاف •
(٢) يعنى الفتوى على قول أبي حنيفة
في أن القول قول القصار وليس المراد
أن الفتوى على قوله في أنه أمين كما يظهر
من نظري القاعدية •
(٣) ولو كان عليه ديشان من جنسين
فالقول للمديون مع عينه وللطالب مطالبة
الدين الآخر وإن أقربا بقضه لأنه كذبه
الشرع حيث جعل القول للمديون كذا
في دعوى القاعدية ملخصا •
(٤) أعلم أن المالك إذا عين جهة التملك
عند التملك أو بعده إن كان التعيين مفيدا
كان القول في ذلك قوله لأن التملك
يستفاد من جهته فـ كان القول
في ذلك قوله قال محمد بن رجل له على رجل
ألف من قرض وكفل رجل بنصف
المال وكفل رجل بالنصف الباقي
فأدى الأصيل خمسة مائة وقال هذه
الخمس مائة التي كفل بها فلان فهو على
ما قال لأن التملك صدر منه وله في التعيين
فائدة وهي إخراج ذلك الكفيل عن
العهد وقطع رجوعه عن نفسه كذا
في شرح الزيارات لقاضيخان في باب
قضاء الدين من الكفاة (م) •
قوله أعلم كلام الجامع وليس من الزيارات
(م)

منهم ثم ادعى أنه دفع ذلك بالثمن وأنكر البائع أنه قبضه بالثمن فلا يجلو أمّا أن يقول قبضته
أمانة وها هو ذاك قائم بجاله فخذ أو يقول قبضته بدين آخر عليه ففي الأول القول للقباض
مع يمينه لأن ما يدعى عليه معاوضة ثوبه بدراهم الدين وهو يشكر وفي الثاني المسئلة
على وجهين أما أن يشكر الدافع ديناً آخر غير ثمن الجارية أو يقر به فإن أنكر فالجواب
فيه كما في الفصل الأول وإن أقر به فالقول للدافع لأنهما اتفقا على المعاوضة واختلفا
في الجهة فكان القول في جهة المعاوضة والتحليل قول المعاضض الملك لأنه يشكر زوال
ملكه عن الثوب بجهة أخرى والقباض يدعى ذلك كمن عليه ديون شتى إذا أدى دراهم
كان القول قوله في تعيين أحد الديون لما قلنا من أواسط دعوى القاعدية * قال صدد دم
رب دين داده وميكويد كه از بهاء غلام دادام رب دين ميكويد كه مرابا تو حسابي ديكر
بود از آن حساب يافته ام دهند ميكويد كه مرابا تو حسابي ديكر بنوده است قول قول كه
بود أجاب قول دهند بود و بسو كند (١) يعني يحلف أو لا على أنه ليس له شيء آخر فإن
حلف مضى الأمر وإن نكل قضى عليه بذلك المال المدعى ثم يحلف أنه لم يؤد ما ادعى من
تلك الجهة من المثل المزبور إذا ادعى الكفالة بالمال إلى أجل فالقول قوله وإن لم يصدقه
صاحبه لأن الأجل من مقتضيات الكفالة مبسوط مخرجي في باب الخيارات من كتاب
الأقرار * وإن قال المدعى عليه له على ألف درهم مؤجلة إلى كذا وقال المدعى هي مججلة
كان القول قول المدعى لأن الكفالة والمسئلة معروفة من أوائل دعوى الخيانة *
قال ضعنت لك عن فلان مائة درهم لك عليه إلى شهر وقال المدعى هي حالة فالقول للضعين
(٢) ولو قال الطالب ضعنت حالا وقال هو إلى سنة فالقول للطالب عند أبي حنيفة وأبي
يوسف خلافًا للمحمد وغيره من كفالة مائة المقتى في مسائل الطوالة * ولو قال لا شركت
ككفالت لك بالدين الذي لك على فلان إلى شهر وبعد الشهر لا فأبى من المطالبة وقال
صاحب المال تكفلت بأن لا أطالب إلى شهر وبعد الشهر أطالب بك فالقول قول صاحب
المال ولا يقبل قول الكفيل لأنه لو شرط أن لا يطالب به بعد شهر أو كان مكان المال نفق
فالكفالة جائزة (٣) من متفرقات كفالة التاتار ثانية نقلا عن جامع الفتاوى * وفي الجامع
الصغير لو قبض المحتال المال من المحتال عليه فقال ما قبضت مالي لأنك أسلفتني عليه بالدين
الذي لي عليك وقال المحبيل لا بل قبضت مالي وأنت وكيلي في القبض فالقول قول المحبيل
ولو اختلف المحبيل مع المحتال عليه فقال المحتال عليه أدبت دينك بأمر لك على أن أرجع
عليك وقال المحبيل إنما أدبت من الدين الذي لي عليك فالقول قول المحتال عليه (٤) من
حوالة الخلاء ملخصا * قال المحبيل مات المحتال عليه بعد أن يؤدى الدين إليك وقال
المحتال بل قبله وتؤدى حتى فلي الرجوع عليك فالقول للمحتال لنفسه بالأصل من لسان
الحكام وكذا في حوالة البرازية * وعن محمد قال لغيره حططت عنك خمسة مائة من الألف التي
عليك على أن تعطيني الخمسمائة الباقية أو ل الشهر وقال المديون حططت بغير شيء فالقول
للمطالب لا قرارا الطالب بالخط في الثاني من صلح البرازية * قال الطالب هو موثر قادر على
الاداء فقال المديون أنا ميسر قال بعضهم القول للمديون وقال بعضهم إن كان الدين

(ترجمة)

(١) أعطاه مائة درهم وقال هي من ثمن
الغلام وقال رب الدين كان لي معك
حساب آخر وأخذتها من ذلك الحساب
وقال الدافع ليس لك شيء حساب آخر
فلم يكن القول أجاب القول يكون
قول الدافع مع اليمين

لأن القول للملك في جهته لأنه يشكر
زوال ملكه بجهة أخرى غير ما عينه *
(٢) لأن الكفيل لم يقر بالدين إذ لا دين
عليه في الصحيح بل أقر بمجرد المطالبة بعد
الشهر والطالب يدعى عليه المطالبة
في الحال وهو يشكر فالقول له كذا
في كفالة الدرر *

(٣) وهذه المسئلة تدل على أن يئنة
الكفيل أولى إذا ادعى أنه كفيل من هذا
اليوم إلى شهر وقال الطالب كفلت إلى
شهر ولم يقل من هذا اليوم *
(٤) قد سبق ما يناسبه في الطوالة
فارجع إليه *

(١) وفي الخاتمة القول قول مدعى اليسار روى ذلك عن أبي حنيفة كذا في التاتارخانية

(٢) سئل عن امرأة ادعت على زوجها بمال الصداق ونفقة المقدرة عن مدة معلومة فأجاب بالاعتراف وبأنه معسر عن ذلك فهل يصدق بيمينه أولا بيمينه تشهده بالاعتراف عن ذلك أجاب أن القول له بيمينه في الاعتراف عن ذلك ولا يمينه عليه ما لم يثبت غناه كذا في فتاوى ابن نجيم

وفي باب النفقة من نكاح الخاتمة وفي عن المبيع والقرض إذا ادعى المديون أنه معسر لا يقبل قوله وقالوا كذلك في المهر والكفالة وقال بعض الناس يحكم بالزمن

واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وعن المتاع فالقول بمدعى اليسار وعليه الفتوى (١) وان لم يكن بدلا عما هو مال كان القول للمدعي وفي النفقة القول للزوج في العسرة (٢) مجمع الفتاوى في أول فصل في الحبس من كتاب القضاء قال القاضي نضر الدين الفتوى على أنه ان كان الدين وجب بدلا عما هو مال فالقول قول من يدعى اليسار وان وجب بدلا عما ليس بمال فان وجب بعقد بائنه باختياره فكذلك لو جود دليل اليسار وهو المبادلة والالتزام الذي باختياره والا فالقول قول مدعى الاعسار لانعدام دليل اليسار أنفع الوسائل وفيه تفصيل لا بد من معرفته فان قال الرجل أنا معسر فعلى نفقة المعسرين كان القول قوله الآن تقيم المرأة البينة على اليسار في باب النفقة من نكاح الخاتمة * فان أقامت المرأة يمينه أنه معسر فعلى عليه نفقة المومنين وان أقامها البينة كانت البينة بينة المرأة من الحمل المزبور * ادعى نشوزها في مدة وأنكرت فالقول قولها مع يمينها فان حلفت أخذت النفقة وان نكحت سقطت واليمينه عليه من نفقة البصر الراقى * ولو اختلفا في الاجل فقال رب السلم فيه أجل والمسلم اليه يقول لم يكن له أجل فالقول قول رب السلم لان الاجل يستفاد من جهته ولان فيه صحة العقد فلو كان المسلم اليه يدعى الاجل ورب السلم يشكره فالقول قول المسلم اليه هذه استحضانا وقال القول قول رب السلم وبفسد العقد وهو القياس لهما أن المنكر هو رب السلم والقول قول المنكر وان كان فيه فساد العقد كرب المال مع المضارب اذا اختلفا فقال رب المال شرطت للنصف الربح الادرهما وقال المضارب شرطت لي نصف الربح مطلقا فالقول قول رب المال له أن القول قول من يشهده الطاهر والظاهر يشهد بعقده وصار كزوجين اذا اتفقا على النكاح وقال أحدهما انه كان بغير شهود فالقول قول من يدعى الشهود بخلاف مسئلة المضاربة لان ثمة الاختلاف في نوع العقد لان المضاربة اذا فسدت صارت اجارة فرب المال ينكر هذا العقد فكان القول قوله أما هنا اتفقا على عقد واحد شرح مختلف الرواية في أوائل كتاب البيوع * وان قال المشتري اشترت البناء بضمه مائة درهم ثم اشترت الارض بعد ذلك أو قال اشترت الارض بدون البناء أو لا ثم اشترت البناء بعقد آخر فلا شفعة لك في البناء لانه نقلت مائة مقصودا وقال الشفيع لا بل اشتريت مائة في صفقة واحدة في القياس يكون القول قول المشتري وفي الاستحسان يكون القول قول الشفيع لان المشتري يشكر الشفعة في البناء لتفرق الصفقة بعد قيام سبب الشفعة ظاهرا فلا يقبل قول المشتري ولو قال المشتري وهب لي البناء أو لا ثم اشترت الارض كان القول قول المشتري وبأخذ الشفيع الارض بدون البناء وكذا لو قال اشترت النصف ثم النصف وقال الجار وهو الشفيع اشترت الكل بعقد واحد كان القول قول الشفيع استحضانا فان أقام البينة كانت البينة بينة المشتري في قول أبي يوسف لانه هو المحتاج الى البينة وعلى قول محمد البينة بينة الشفيع وان ادعى المشتري أنه اشترى الكل معا بعقد واحد وادعى الشفيع أنه اشترى متفرقا كان القول قول المشتري فاضيفان في ترتيب الشفعة من كتاب الشفعة

المشتري أرضاً ثم امتنع عن إيفاء الثمن وقال المشتري اشتريتها على أنها جريسان فاذا هي
 أنقص وقال البائع بعثها كما هي وما شرطت لك شيئاً فكان القول قول البائع
 في أنكار الشرط مع يمينه فاضحيان في الشروط المفسدة من البيوع • ولو اختلفا
 في اشتراط الخيار فالقول للمتكبر عندهما وعند الامام لمذمومة كذا في الجمع لانه
 منكر يذم في لزوم العقد ومذمومة بشكر الزوم والقول له وقامه في شرح الجمع وفي
 القنينة اختلفا في شرط الخيار وأما البينة فيمنه مدعى الخيار أولى وفي البرازية أنه
 يقبض المشتري ثم قال لم أركله لا يصدق في آخر خيار الرؤية من البعير الرائي • ولو اشترى
 غلة وسلم اليه البائع موزوناً فوزنه في بيته فوجده ناقصاً فأراد أن يرجع بقدر النقصان
 فالقول للمشتري مع يمينه لانه منكر للقبض جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب
 البيوع • باعه طعاماً بعينه وقال بعته جزاً فقال المشتري اشتريته مكايلاً يتصالحان
 وكذلك ما يوزن وان قال البائع بعث الثوب ولم أسم الذراع واتى المشتري شراءه
 هذا مرة القول للبائع ولو قال اشتريت على أنه كذا ذراعاً كل ذراعاً بدرهم وقال البائع
 لم أسم ذراعاً فالقول للمشتري ويتصالحان ويتراذان على قول الثاني في الحسادى عشر
 من بيوع البرازية • رجل اشترى خاية خل غملاً المشتري في جزته ثم وجد فيها فأارة
 مئة فقال المشتري كانت في خايتك وقال البائع كانت في جزتك فالقول قول البائع لانه
 ينكر العيب (١) • عدة الفتاوى في البيوع وكذا في الخاية في فصل في الرد بالعيب وكذا
 في الرابع عشر من بيوع المحيط • رجل اشترى دابة فوجد بها عيباً فركبها فقال
 البائع ركبها في حوائجك فلم يبق لك حق الرجوع وقال المشتري لا بل ركبها لارتدائها عليك
 فكان القول قول المشتري (٢) • فاضحيان في فصل فيما يرجع بقصان العيب
 وكذا في الخامس والعشرين من الفصولين والرابع عشر من المحيط البرهاني • (ق) قال
 البائع بعته منك معيباً وقال المشتري بل سليماً فالقول للمشتري • (م) ينبغي أن يحكم
 الثمن في مسائل متفرقة من بيوع القنينة • وفي المتن رجل اشترى من آخر عبداً
 قبضه ثم جاء به مشعوباً وقال بعته مشعوباً فالقول قوله من متفرقات بيوع المحيط
 والتا تاريخية • ولو كان الموهوب سارية فأراد الوهاب الرجوع فقال الموهوب له وهبتها
 صغيرة فكبرت وازدادت خيراً وقال الوهاب لا بل وهبتها لك كذلك فالقول للوهاب وكذا
 في كل زيادة متولدة أتمافي البناء والخياطة وغيرهما فالقول للموهوب له من الفتاوى
 الصغرى في آخر كتاب الهبة • وفي نوادر ابن مملكة عن أبي يوسف رجل باع عبداً بغير
 تأمره وحمله الى المشتري ومات في يد المشتري فجاء المولى بعد ذلك يطلب ثمنه وقال كنت أجرت
 البيع لا يقبل قوله الا بيمينه • ولو قال كان باعه بأمرى قبل قوله (٣) في العاشر من بيوع
 الذخيرة • امرأة اشترت شيئاً وقالت أنا كنت رسول زويجك اليك ولا ثمن علي وقال البائع
 أنا بعته منك والثمن عليك فالقول لها لانها تنكر وجوب الثمن عليها وعلى البائع البينة
 في الحسادى عشر من بيوع الخلاصة • قال لا يدعى عمرو ألف درهم وابكر على زيد ألف
 درهم فقضى عمرو بكر ألفاً من زيد ثم طالب زيد عمرو بألف التي كانت له عليه فقال

(١) وتأويل المسئلة أن يكون رأسها
 مسدوداً وقت القبض ولم يعلم انفتاحها
 بعد ذلك الى أن يوجد فيها الفأرة ولا
 عدومها إنما لو علم باستقرار السد وعدم
 انفتاح رأس الآية الى أن يوجد فيها
 الفأرة فالقول قول المشتري • وكذا
 في الرابع عشر من بيوع المحيط •
 (٢) وتأويل المسئلة على قول بعض
 المشايخ إذا كان لا يمكن الرد الا
 بالركوب كذا في الخامس عشر من
 التا تاريخية والرابع عشر من المحيط •
 (٣) وكذا اذا وقع الاختلاف بعدما أجز
 الغاصب فقال المالك كنت أجرت أو قال
 كان أجره بأمرى وأنكر الغاصب الاجارة
 أو الامر ذكره في الخاتمة في الاجارة
 الطويلة •

عرو قد قضيت بأكبر الأمر فقال زيد ما أمرتك بقضاء تلك الألف ولكني دفعت إليك ألفا
نقد التدفعها إلى بكر قد دفعتها إليه فأنكر عرو ذلك فالقول زيد أنه لم يأمره به بقدر النقد
قبل اتفق الخصمان أن عرو اقضى دين زيد بأمره وانما اختلفا في أنه أمر مطلقا أو مضافا
إلى النقد قلت الأمر مستفاد من جهة الأمر فيكون القول قوله في جهة الأمر وصفته
فإن كان الأمر مطلقا غير مضاف إلى مال أو مضافا إلى ماله عليه كان جهة في سقوط الدين
عن المأمور وإن كان مضافا إلى النقد لم يكن جهة في ذلك وهو يشكر كون الأمر مطلقا
أو مضافا إلى ماله عليه فكان القول له كالأمر أنكر الأمر أصلا ألا يرى أنه لو لم يكن للأمر
على المأمور دين كان الحكم كما قلنا من أواسط دعوى القاعدية * وإن كان رب الدار
أمره بالبناء فيها ليحسبه من الأجر فاتفقا في البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول
رب الدار والبنية بينة المستأجر وإن أنكر البناء أو الأمر بالبناء هكذا فالقول قول رب
الدار في الحادي عشر من اجارات الخلاصة * وإن كان رب الدار أمر المستأجر أن يبنى
في الدار على أن يحسب ذلك من الأجر واختلفا فقال المستأجر أمرتني بالبناء وقد بنيت
وقال رب الدار ما بنيت فالقول قول رب الدار مع عيئته لأنه يدعي إنشاء الأجر وهو يشكر
وإن أقر بالبناء إلا أنهم اختلفا في مقدار ما أنفق ذكر أن القول قول رب الدار مع عيئته
لأنه يدعي زيادة وهو يشكر حاله هذا إذا كان مشكلا الحال وإن اختلف في ذلك أهل
الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب الدار أنه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يتعبه
رب الدار وقال بعضهم لا بل قدر ما يقول المستأجر حتى تعذر معرفة قول أحدهما من
جهة الغير فيعتبر حينئذ الدعوى والانكار والمستأجر يدعي زيادة انصاف ورب الدار يشكر
فيكون القول قوله وأما إذا أجمع أهل تلك الصناعة على قول أحدهما وقالوا في مثل هذا
البناء ما يقوله أحدهما فالقول قوله لأنه أمكن معرفة ما وقع التنازع فيه من جهة
غيرهما ولا يلتفت إلى قولهما في الحادي عشر من اجارات الذخيرة * إذا استأجرت
الطاحونة ثم اختلفا بعد الخروج في متاع الرشي من خشبها واسطواناتهم أفككه للطمان (١)
وعلى هذا القصار والحداد وكل ما أشبهه من الأوعية والأدوات من اجارة خزانة الأكل *
إذا استأجر الرجل من آخرها مائة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام أنه للمستأجر أو لصاحب
الحمام فالقول قول صاحب الحمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام رماد كثير وسرقين
كثير فقال رب الحمام السرقين وقال المستأجر هو لي وأنا أنقله فالقول قول المستأجر
إذا لم يعرف كون المدعي به في يد صاحب الحمام على ما رقبيل هذا فأمّا الرماد فإن كان من عمل
المستأجر وكان مقراب ذلك فعليه أن ينقله وإن وجد أن يكون من عمله فالقول قوله في الخامس
والعشرين من اجارة المحيط البرهاني * دفع ذهباً إلى صانع لبصوغ له طوقاً وخاتماً ويزيد
من عنده ذهباً معلوماً بأجرة معلومة جاز (٢) فإن قال لم تزددان لم يكن محسباً ووزن
وإن كان محسباً فالقول للأمر مع عيئته إلا أن يشاء الصانع أن يرتد عليه ذهبه وبأخذ
الطوق في باب الاجارة والصياغة من اجارات المحيط للسرخسي ملخصاً * دفع إليه فضة
ليجعل له شيئاً ويريد من عنده فقال الصانع زدني خمسة لأن فضتك كانت خمسة وهذه عشرة

(١) يعني القول في الكل للطمان

(٢) لأنه جعل الاجارة كلها بأزاء العمل ثم
أمره بالزيادة من عنده فيكون مستقرضا
لزيادة لا مشتركا ثم يصير قابضاً للقرض
حكما لاتصاله بملكه كذا في المحيط
السرخسي في تعليل المسئلة وتماثله فيه

(١) الأمور باللمح عن الميت إذا قال حجبت
عن الميت وأنت كالأورثة أو الوصي
فالقول قوله مع يمينه لأنهم أرادوا
الرجوع عليه بالنفقة وهو يتكرفيكون
القول قوله إلا إذا كان للميت على آخر
دين فقال له حج عن هذا المال فحج عنه
بعد موته فعليه البينة أنه قد حج به لأنه
يريد الخروج عن عهده ماعليه والورثة
يشكرونه من حج واقعات الحسامة في
باب الحج بعلامة الواو

(٢) ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان
القول قوله بلا يمين كذا في الخاتمة
لأن أصل قبضه لم يكن موجبا لضمان
المقبوض عليه

(٣) لأن الوصي والقيم قائم مقام القاضى
فكما يقبل قول القاضى فيما يكون محقلا
فكذا قول الوصى والقيم كذا في أدب
القاضى

(٤) لأنه أمين يريد الخروج عن عهده
الامانة فيقبل وهو مأمون بالأصل أيضا
والظاهر

الظاهر

وقال الدافع ما زدت بل فسق كانت عشرة فاقول للصانع (١) من المحل المزبور الأصل
أن من جعل القول قوله في الشرع قائما بجعل القول قوله مع يمينه من شرح أدب القاضى
لصدر الشهدى في باب اليمين وكثير من المواضع يكون القول قوله بدون اليمين منها (ط) قال
الوصى لليتيم أنفق عليك كذا من مالك وذلك نفقة مثله أو قال ترك أبوك رقيقا فأنفقت
عليه من مالك كذا من مات أو أتى وقال الصغير ما ترك أبي رقيقا أو قال الوصى اشتريت لك
رقيقا وأقبت الثمن من مالك وأنفقت عليه كذا فهو مصدق في ذلك كله مع يمينه قال (بم) إلا
أن مشايخنا كانوا يولون لا يستحسن أن يحلف الوصى إذا لم يظهر منه خيانة ومنها (شطم)
عن محمد قاض باع مال اليتيم فردا المشتري عليه بعيب فقال القاضى أبرأني منه فalcول
قوله بلا يمين وكذلك الوادعى رجل قبله اجارة أرض ليتيم وأراد تخليفه لم يحلف لأن قوله صلى
وجه الحكم وكذا كل شئ يندى عليه عن أبي يوسف ادعى الموهوب له هلاك الموهوب عند
ارادة الواهب الرجوع فalcول له بدون اليمين (٢) ومنها لو قال الواهب شرطتلى عوضا
وقال الموهوب له لم أشتري فalcول له بدون اليمين ومنها اشترى العبد شيئا فقال البائع أنت
محمور وقال العبد أنا ما ذون فalcول له بدون اليمين ومنها إذا اشترى عبدا من عبدا شيئا فقال
أحدهما أنا محمور وقال الآخر أنا ذون فalcول له بدون اليمين (حبس) ومنها
اشترى لانه الصغير دارا ثم اختلعا مع الشفيع في الثمن فalcول للاب بدون اليمين (ن) ومنها
إذا اشترى دارا فجاء الشفيع وأنكر المشتري المشتراة وقال انها لابنى الصغير ولا يذنه لشفيع
لا يحلف المشتري ومنها في أدب القاضى أن يوصى بالنفقة على اليتيم أو القيم على الوقف
ومال الصبي والوقف في يده أو نحو ذلك من الامناء بمثل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا
يمين (٣) إذا كان نفقة (٤) لأن في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فان اتهم قبل يستحلف باقته
ما كنت خنت في شئ مما أخذت به وقبل ينبغي للقاضى أن يقر شيئا فيسقطه عليه في باب
الاستحلاف من قضاء القضاة

• (في المسائل التي تقبل فيها بينة الخصمين) •

رجل وامرأة في دارا دعت المرأة أن الدار دارها وأن الرجل عبدها لو ادعى الرجل أن
الدار داره والمرأة زوجته وأقاما البينة تقبل بينة المرأة على دعوى الدار ويقضى بالدار لها
وتقبل بينة الرجل على دعوى النكاح ويقضى بالزوجية بينهما - ما لأنه تعذر قبول البنتين من
كل وجه في جميع ما بدعيان لانه لا يمكن قبول بئنتها في دعوى الرق لا فalcول لادعواها
في الرق تعذر قبول بئنة الزوج في النكاح والقضاء بالبنتين واجب لانهما من حجج الشرع
فقبلا بئنتها في دعوى الدار وبئنة الزوج في النكاح عملا بالبنتين بقدر الامكان ومضى قبلنا
بئنته في دعوى النكاح ثبت النكاح فكان تزويجهما نفقهما منه اقرارا بأنه ليس بمملوك لها
من تهذيب الواقعات نقل عن العيون اقامت البينة أن زوجها حلف بطلاقها ان لا يشرب
الخمر الا باذنها وانما اذنت له مرة فشرب ثم شرب مرة أخرى بغير اذنها وانها طالقت وأقام
الزوج أن الحلف انما كان على لفظ آخر وهو لفظ حتى تأذن له ولانها لم تطلق بشرب مرة أخرى

فأى البنتين أولى أجاب تقبل كلمتا البنتين وثبت اليمينان وتطابق المرأة لأن العمل
 بالبنتين واجب ما أمكن قيل كيف تقبل البنتان وهما اتفقا أن اليمين لم يكن الا واحدة قلنا
 في باب حرمة الفرج ينظر الى البينة لا الى قول الخصمين لأن هذا حق الله تعالى فتصادقهما
 في حق الله تعالى على خلاف البنتين لا يعتبر كالأحكام أنه طلقها واحدة وأقامت أنه طلقها
 ثلاثا تطلق ثلاثا وان اتفقا أن التطليق لم يكن الا مرة واحدة وكذلك أقامت بينة أنه طلق
 امرأته قبلت وان يحسد او كذا في عتاق الأمة بخلاف عتاق العبد عند أبي حنيفة من
 القاعدة في أواسط كتاب الدعوى وكذا في أوائل كتاب الطلاق ولو كانت الدار في يد رجل
 وامرأة فأقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل عبدها وأقام الرجل البينة أن الدار له
 والمرأة امرأته تزوجها بألف درهم ودفع اليها ولم يقيم البينة أنه حر فانه يقتضى بالدار والرجل
 للمرأة ولا نسكاح بينهما لان المرأة أقامت البينة على رق الرجل والرجل لم يقيم البينة على الحرية
 فيقتضى بالرق وإذا قضى بالرق بطلت بينة الرجل في الدار والنسكاح ضرورة وان كان الرجل
 أقام البينة أنه حر الاصل والمسئلة بحالها يقتضى بحرية الرجل ونسكاح المرأة يقتضى بالدار
 للمرأة لاننا لما قضينا بالنسكاح صار الرجل في الدار صاحب اليد والمرأة خارجة فيقتضى بالدار
 اهما كما لو اختلف الزوجان في دار في أيديهم ما كانت الدار للزوج في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله وان أقاما البينة يقتضى بينة المرأة قاضيجان في فصل اختلاف الزوجين
 في متاع البيت من كتاب النسكاح وذكر ابن شجاع في النوادر لو أقام الرجل البينة
 أن الدار داره والمرأة أمة وأقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل
 عبدها وايسر الدار في أيديهم ما فالدار بينهما ما نصفان وان كانت
 في يد أحدهما ترك في يده لتعارض البنتين في الدار ويحكم
 لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة أحدهما على
 صاحبه بالرق لمكان التعارض قال رحمه الله
 وينبغي أن الدار اذا كانت في يد أحدهما
 يقتضى بينة الخارج لأن بينة صاحب
 اليد في المأنة المطلق لا تعارض
 بينة الخارج قاضيجان في
 آخر دعوى المنقول
 من كتاب
 الدعوى

تم الجزء الاول وبالله الجزء الثاني اوله كتاب الوكالة